

فهرسة الجزء الثالث من حاشية رد المحتار على الدر المختار العلامة
السيد محمد أمين المعروف بابن عابدين

صفحة	كتاب العتق	صفحة
٢	مطلب القسمة لا يعشرون	٥٧
٦	مطلب في كتابات الاعتاق	٦٠
٨	مطلب في ملك ذي الرحم المحرم	٦٧
١٢	مطلب في حكم المولى من شاة	٦٨
١٧	ومغيرها	٦٩
١٨	مطلب أهل الحرب كلهم أرقاء	٧٠
٢٠	مطلب المشرك لا يثبت من جهة	٧٢
الام الشريفة	مطلب في معنى الاثم	٧٤
٢٠	مطلب في السرقة بين السهر	٧٨
هاشيمان	مطلب في القرآن	٨٠
باب عتق البعض	مطلب تعدد الكفارة لتعدد العيين	٨٨
٢١	مطلب في السرقة بين ان لم يدخل	٨٩
٢٧	وبين ان لم يكن دخل	من جواب القسم
٣٠	مطلب ام الولد لا قيمة لها خلافا	٩٢
لهما	باب الخلف بالعتق	٩٥
٣٦	باب عتق بالعتق	مطلب كفاية العيين
٣٦	مطلب تحتدق مهم في يومه	٩٥
٣٩	باب العتق على جعل	مطلب استعمال النظير على معنى
٤٦	باب التدبير	يجب
٤٧	مطلب في الوصية لا عبد	٩٥
٤٩	مطلب في شرط واقف الكتب	٩٧
الزمن بها	مطلب الكمال بن الهمام من أهل	٩٨
٥٢	الترجيح	مطلب لا أذوق طعمه ما ولا شراب
٥٤	باب الاستيلاء	مطلب لا أذوق طعمه ما ولا شراب
٥٧	مطلب في القضاء يجوز مع	٩٩

بجلافة المهرق بال	٩٩	مطلب كل حل عليه حرام	١٣٤	مطلب حلق لا يأكل من هذه
مطلب تعارفا والحرام يلزمه	٩٩	والطلاق يلزمه	١٣٥	مطلب اذا تعذرت الحقيقة أو وجد
مطلب في أحكام النذر	١٠١	مطلب في أحكام النذر	١٣٥	عرف بجلافة ما تركت
مطلب النذر غير المعلق لا يختص	١٠٨	بزمان ومكان ودرهم وفقير	١٣٥	مطلب فيما لو وصل غصن شجرة
باب البين في الدخول والخروج	١١٠	باب البين في الدخول والخروج	١٣٦	مطلب لا يكلم هذا الصبي
والسكنى والائيان والركوب وغير	١١٠	ذلك	١٣٩	مطلب حلق لا يأكل لحا
مطلب الايمان مبنية على العرف	١١٠	مطلب الايمان مبنية على العرف	١٣٩	مطلب في اعتبار العرف العملي
مطلب مهم في تحقيق قواهم الايمان	١١٠	مبنية على الاتساق لا على الاغراض	١٤١	مطلب لا يأكل هذا البر
مطلب حلق لا يسكن الدار	١١٧	مطلب ان لم يخرج فكذا فقيس	١٤٢	مطلب لا يأكل شبرا
أو منع حدث	١١٨	مطلب حلق لا يسكن الدار	١٤٣	مطلب لا يأكل طعاما
مطلب حلق لا يسكن فلانا	١١٩	مطلب حلق لا يخرج في كذا فقيس	١٤٤	مطلب لا يأكل فاكهة
مطلب حلق لا يخرج الى مكة	١٢٢	أو منع حدث	١٤٥	مطلب حلق لا يأكل لحا
مطلب حلق لا يتنزه ان استطاع	١٢٥	مطلب حلق لا يتنزه ان استطاع	١٤٦	مطلب لا يأكل اذا ما ولا يأتم
مطلب لا يخرج الاباذني	١٢٦	مطلب لا يتنزه ان استطاع	١٤٦	مطلب عرض عليه البين فقال نعم
مطلب لا يدخل دار فلان يراد به	١٢٨	نسبة السكنى	١٤٧	مطلب حلق لا يتنزه ولا يتنسى
مطلب لا يضرع قدمه في دار فلان	١٢٩	مطلب لا يضرع قدمه في دار فلان	١٤٨	مطلب قال ان اكلت او شربت
مطلب في عين الشور	١٢٩	مطلب ان شرب يتي ولم يشربك	١٥١	مطلب نية تخصيص العام نصح
مطلب لا يركب دابة فلان	١٣٢	مطلب لا يركب دابة فلان	١٥١	ديانة لقضاء عتلا قال الخفاف
باب البين في الاكل والشرب	١٣٣	باب البين في الاكل والشرب	١٥٢	مطلب اذا كان الحالف مظلوما
والدس والكلام	١٣٤	مطلب في الفرق بين الاكل والشرب	١٥٣	مطلب حلق لا يشرب من دجاجة
				فهو على الكرع
				مطلب تصور البرقي المستقبل شرط

والذوق

التخلف

عرف بجلافة ما تركت

بانرى

مطلب لا يكلم هذا الصبي

مطلب حلق لا يأكل لحا

مطلب في اعتبار العرف العملي

كالعرف اللغوي

مطلب لا يأكل هذا البر

مطلب لا يأكل شبرا

مطلب لا يأكل طعاما

مطلب لا يأكل فاكهة

مطلب حلق لا يأكل لحا

مطلب لا يأكل اذا ما ولا يأتم

مطلب عرض عليه البين فقال نعم

مطلب حلق لا يتنزه ولا يتنسى

مطلب قال ان اكلت او شربت

ونوى معينة لم يصح

مطلب نية تخصيص العام نصح

ديانة لقضاء عتلا قال الخفاف

مطلب اذا كان الحالف مظلوما

يفتي بقول الخفاف

مطلب النية للمعاقلة لو بطلاق

او عتاق

مطلب حلق لا يشرب من دجاجة

فهو على الكرع

مطلب تصور البرقي المستقبل شرط

صحيحة	صحيحة
الشهر	انعتاد البين ويقامها
مطلب في المسائل التي توضع فيها	١٥٤ مطلب حلف لا يشرب ماء هذا
الامام	الكوز ولا ماء فيه أو كان فيه ماء
مطلب بالجمع لا يستعمل لواحد الا	فصب
في مسائل	١٥٦ مطلب في قولهم الديون تنقض
مطلب تحقيق مسمى في الفرق بين	بأمنائها
لا اكلم عبيد فلان أو نفي جانه أو	١٥٦ مطلب حلف لصعدن السماء أو
النساء ونساء	ليقبلن الحجر ذهباً
باب البين في الطلاق والعتاق	١٥٦ مطلب يجوز تحويل الصقات
مطلب أول عهد اشتريه حر	وتحويل الأجزاء
مطلب ان ولدت فأنت كذا خنت	١٥٧ مطلب حلف لا يكلمه
بالميت بخلاف فهو حر	١٥٩ مطلب حلف لا يكلمه شهرافه ومن
مطلب كل عبد يشترى بكذا حر	حين حلقه
مطلب النية اذا عارضت حلة العتق	١٦٠ مطلب مهم لا يكلمه اليوم ولا غدا
سبح الكثير	ولا بعد غد فهي أيمان ثلاثة
مطلب ان تسربت أمة فهي حرة	١٦١ مطلب أنت طالق يوم أكلم فلانا
مطلب كل جلولي حر	فهو على الحديدين
مطلب لأ أكلم هذا الرجل أو هذا	١٦١ مطلب ان كلمته الآن يتقدم زيد
وهذا	أو حتى
مطلب في استحصال حتى للفاية	١٦٢ مطلب لا أفعل كذا مادام كذا
والسبية وللعاطف	١٦٢ مطلب لا أفارقك حتى تعطيني حتى
مطلب ان لم اخبره لانا حتى يضربك	اليوم
مطلب ان لم أنسرك حتى يدخل	١٦٣ مطلب حلف لا يشاوقني ففتر منه
الليل	يحنت
مطلب ان لم آت حتى أتقدي	١٦٣ مطلب حلف لا يكلم عبيد فلان
مطلب لا يلحق الشرط بعد	أو عرسه ثم زالت الاضافة يبيع
السكوت سواء كان له أو عليه	أو طلاق
باب العيين في البيع والشراء	١٦٥ مطلب لا اكلم الحين او حيناً
والصوم والصلاة وغيرها	١٦٥ مطلب لا اكلمه غرة الشهر أو رأس

صحيفة	صحيفة
أولا يتم على هذا الفراش وهذا السرير	١٨١ مطلب حلف لا يتزوج عبده (صوابه لا يتزوج)
باب البين في الضرب والقتل وغير ذلك	١٨٢ مطلب في العتود التي لا تبتم اضافتم الى الموكل
مطلب ترذ الحياة الى الميت بقدر ما يحس بالالم	١٨٦ مطلب قال ان بعته أو ابتعته فهو من زمة بانيها ولتقتنه عتق
مطلب في جماع الميت الكلام	١٨٩ مطلب اذا دخلت اداة الشرط على كان تبقى على معنى المضى
مطلب الشهر وما فوقه بعيد	١٨٩ مطلب قالت له تزوجت على فقال كل امرأه في طالق طلقت الحلفة
مطلب لقضين دينه ففضاه به ربحه أو ز يوقا أو توقه	١٩٠ مطلب النكرة تدخل تحت النكرة والمعرفة لا تدخل
مطلب المسائل الخمس التي جعلوا الزيف فيها كالجناد	١٩٢ مطلب قال على المشى الى بيت اقه تعالى أو الكعبة
مطلب لاقضين ماله اليوم	١٩٣ مطلب ان لم أجد العام فأت حر فشهدا بغيره بالكوفة لم يصدق
مطلب لا يقبض دينه درهمادون درهم	١٩٣ مطلب شهادة النفي لا تنبل الا في الشروط
مطلب حلف لا يأخذ ماله على فلان الاجلة	١٩٣ مطلب حلف لا يصوم حنت بصوم ساعة
مطلب ان اتفقت هذا المال الا على أهلك فصكك فأنفق بفضه لا يحنث	١٩٥ مطلب حلف لا يصلي حنت بركة
مطلب حلف لا يشكوه الا من حاكم السياسة ولم يشكوه أصلا لم يحنث	١٩٦ مطلب حلف لا يؤتم احدا
مطلب حلف لا يفعل كذا تركه على الابد	١٩٧ مطلب حلف لا يبيع
مطلب حلف لا يفعل كذا تركه على الابد	١٩٧ مطلب ان لبست من مغزولك فهو هدى
مطلب حلف لا يفعلته بربرة	١٩٧ مطلب في معنى الهدى
مطلب حلقه وال لبعطه بكل داعر	١٩٨ مطلب في الفرق بين تعيين المكان في الهدى دون التذرع
مطلب حلف لبين له فذهب له قلم يقبل بر بخلاف البيع ونحوه	١٩٩ مطلب حلف لا يلبس حليا
	١٩٩ مطلب حلف لا يجلس على الارض

حقيقة	حقيقة
٢٣٧ مطلب اذا استعمل المحرم على وجه	٢١٠ مطلب حلف لا يشتم ربيحانا
الفان لا يكفر كما لوطن علم القيب	٢١١ مطلب حلف لا يتزوج فزوجته
٢٣٨ مطلب في وطء الدابة	فصولي
٢٣٩ مطلب فيمن وطئ من زفت اليه	٢١١ مطلب قال كل امرأة تدخل
٢٤٠ مطلب في وطء الدبر	في نكاحي فكذا
٢٤٠ مطلب في حكم اللواط	٢١٢ مطلب حلف لا مال له
٢٤٠ مطلب لا تكون اللواط في الجنة	٢١٣ مطلب الديون تقضى بامثالها
٢٤٤ باب الشهادة على الزنا والرجوع	٢١٣ مطلب قال لغيره والله لتفعلن
عنها	كذافه وحالف
٢٤٩ مطلب المواضع التي يحل فيها	٢١٣ مطلب قال والله لا تقم فقام
النظر الى عورة الاجنبي	لا يجت
باب حد الشرب	٢١٣ مطلب قال لتفعلن كذا فقال نعم
٢٥٠ مطلب في نجاسة العرق وجوب	٢١٣ مطلب حلف لا يدخل فلان داره
الحديث فيه	٢١٤ مطلب في الفرق بين لا يدعه يدخل
٢٥٥ مطلب في البيع والافيون	وبين لا يدخل
والخيشة	٢١٥ كتاب الحدود
باب حد القذف	٢١٦ مطلب التوبة تسقط الحد قبل
٢٥٧ مطلب هل للقاضي العفو عن	ثبوته
التعزير	٢١٧ مطلب أحكم الزنا
٢٧١ مطلب لا تسمع البيعة مع الاقرار	٢١٧ مطلب الزنا شرعا لا يجتص
الاف سبع	بما يوجب الحد قبل أعم
باب التعزير	٢٢٦ مطلب في الكلام على السياسة
٢٧٣ مطلب في التعزير يأخذ المال	٢٢٩ مطلب شرائط الاحصان
٢٧٥ مطلب يكون التعزير بالقتل	٢٣١ باب الوطء الذي يوجب الحد
٢٧٦ مطلب التعزير قد يكون بدون	والذي لا يوجب
معصية	٢٣٢ مطلب في بيان شبهة المحل
٢٨١ مطلب في الجرح المجزئ	٢٣٤ مطلب في بيان شبهة الفعل
٢٨٨ مطلب فيما لو شتم رجلا بلا الفاظ	٢٣٥ مطلب الحكم المذكور في باب
متعددة	أولى من المذكور في غير باب
٢٨٩ مطلب في تعزير المتهم	٢٣٦ مطلب في بيان شبهة العقد

مصحفة	مصحفة
يقاقل بشرط أن يشكى فيهم والا فلا يخلط بالاعراب المعروف	٢٩٣ مطلب فيما اذا ارتحل الى غير مذهبه
٢٩٣ مطلب في أن الكفار مخاطبون	٢٩٤ مطلب العايم لامذهبه
٢٩٥ مطلب انظر ينبغي يستعمل في المتدوب وغيره عند المتقدمين	٢٩٦ كتاب السرقة
٢٩٦ مطلب في بيان نسخ المثلثة	٣٠١ مطلب ترجمة عصام بن يوسف
٢٩٩ بحث الامان	٣٠١ مطلب في جواز شرب الساق
٣٥١ مطلب لو قال على أولادى ففى دخول أولاد البنات وروايات	حتى يقر
٣٥١ مطلب لو قال على أولاد أولادى يدخل أولاد البنات	٣٠٢ مطلب في ضمان الساعى
٣٥١ مطلب في دخول أولاد البنات في القدر يروايات	٣٠٩ مطلب في أخذ الدائن من مال مدونه من خلاف جنسه
٣٥٢ باب الغنم وقسمته	٣٠٩ مطلب بعذر بالعمل بمذهب الغير عند الضرورة
٣٥٣ مطلب بيان معنى الغنمية والى	٣١٨ باب كيفية القطع واشباهه
٣٥٥ مطلب في قسمة الغنمية	٣٢٧ باب قطع الطريق
٣٥٧ مطلب في أن معلوم المستحق من الوقت هل يورث	٣٣٤ كتاب الجهاد
٣٦٠ فصل في كيفية القسمة	٣٣٥ مطلب في فضل الجهاد
٣٦١ مطلب عطاقة الامير حرام	٣٣٥ مطلب المواظبة على فرائض الصلاة فى أوقاتها أفضل من الجهاد
٣٦٣ مطلب في الاستعانة بمشرك	٣٣٥ مطلب في تكثير الشهادة مظالم العباد
٣٦٤ مطلب في قسمة الخمس	٣٣٥ مطلب فعين يريد الجهاد مع الغنمية
٣٦٦ مطلب في أن رسالته صلى الله عليه وسلم باقية بعد موته	٣٣٦ مطلب في الرباط وفضله
٣٦٧ مطلب في التنفيل	٣٣٧ مطلب في بيان من يجزى عليهم الاجر بعد الموت
٣٦٧ مطلب الاقتباس من القرآن جائز عندنا	٣٣٧ مطلب المراتب لايأسأل في القبر كالشهيد
٣٦٧ مطلب في قولهم اسم الفاعل حقيقة في الحال	٣٣٨ مطلب في الفرق بين فرض العين وفرض الكفاية
٣٦٨ مطلب كلمة لا بأس قد تفسر بعمل	٣٤٠ مطلب طاعة الوالدين فرض عين
	٣٤٢ مطلب اذا علم انه يقتل مجبوز له أن

مصحفة

في التدويع

٣٧٠ مطلب مهم في التفسير العام

بالكل أو بقدرته

٣٧٣ مطلب في حكم القنية المأخوذة بلا

قدح في زماننا

٣٧٤ مطلب في ولاء السراري في زماننا

٣٧٤ مطلب فيمن له حق في بيت المال

ونظر بشي من بيت المال

٣٧٥ باب استيلاء الكفار

٣٧٦ مطلب فيما لو باع الحر بي ولده

٣٧٦ مطلب يطوق به الحرب المفاضة

والجبر الملح

٣٧٧ مطلب في آت الأصل في الأشياء

الايحة

٣٧٩ مطلب في قوله من أهل الحرب

ارتقاء

٣٨٠ مطلب اذا اشترى المستامن عبدا

فتبا يبيع على يعه

باب المستامن

٣٨٤ فصل في استئمان الكافر

٣٨٥ مطلب في أحكام المستامن قبل أن

يصير ذميا

٣٨٥ مطلب ما يؤخذ من النصارى زقار

بيت المقدس لا يجوز

٣٨٥ مطلب مهم فيما ينف عليه الصبار من

دفع ما يهوى سوكة وتنهين الحرب

ما هلك في المركب

٣٨٩ مطلب مهم الصبي يتبع أحد أبويه

في الاسلام وان كان يعقل ما لم

يبلغ وخلقه خطأ

مصحفة

٣٩٠ مطلب فيما تصير به دار الاسلام

دار حرب وبالعكس

٣٩١ باب العشر والمراج والجزية

٣٩٣ مطلب في أن أرض العراق

والشام ومصر عنوة خراجية مملوكة

لأهلها

٣٩٥ مطلب في جواز بيع الاراضى

المصرية والشامية

٣٩٥ مطلب أراضى المملوكة والحووز

لا عشرة ولا خراجية

٣٩٥ مطلب لاشي على زرايع الاراضى

السلطانية من عشر أو خراج سوى

الاجرة

٣٩٥ مطلب لاشي على الفلاح لو عطاها

ولو تركها لا يجبر عليها

٣٩٦ مطلب القول لذي البدان الارض

ملكه وان كانت خراجية

٣٩٦ مطلب ليس للاطام أن يخرج شيئا

من يد أحد الا يبيع ثابت معروف

٣٩٧ مطلب فيما وقع من الملك

الظاهر يبيع من ارادته انتزاع

العقارات من ملاكها البيت المال

٣٩٨ مطلب في بيع السلطان وشرائه

أراضى بيت المال

٣٩٩ مطلب في وقف الاراضى التي لبيت

المال ومراعاة شروط الواقف

٣٩٩ مطلب أوقاف المملوك والا مرأ

لا يراعى شرطها

٤٠٠ مطلب على ما وقع للسلطان برقوق

من ارادته تنقض أوقاف بيت المال

صفحة	مطاب	صفحة	مطاب
٤٠١	مطلب في خراج المقاصة	٤١٩	صلحية أو عذوية فان وجد أنزوا لا تركت بأيديهم
٤٠٥	مطلب لا يحول خراج الموظف الى خراج المقاصة وبالعكس	٤٢٠	مطلب اذا اهدمت الكنيسة ولو بغير وجه لا تجوز اعادة
٤٠٥	مطلب لا يلزم جميع خراج المقاصة اذا لم تطلق الكنيسة المطالم	٤٢٠	مطلب ليس المصاد من اعادة المنهدم أنه جائز أن امرهم به بل المراد تركهم وما يدعون
٤٠٧	مطلب فيما لو جاز المالك عن زراعة الارض الحراجية	٤٢٠	مطلب لم يكن من الصعاية صلح مع اليهود
٤٠٨	مطلب لو رحل الصلاح من قرية لا يجبر على العود	٤٢٠	مطلب هم حادثة الفتوى في أخذ الذماري كنيسة مهورية لليهود
٤٠٩	مطلب في أحكام الاقطاع من بيت المال	٤٢٠	مطلب فيما ائق به بعض الممتورين في زماننا
٤١٠	مطلب في اجارة الجندى ما أقطعه له الامام	٤٢١	مطلب في كيفية اعادة المنهدم من الكنائس
٤١٠	مطلب في بطلان التعليق بوجع المعلق	٤٢٢	مطلب في عيب زاهل الذمة في الملئس
٤١٠	مطلب في صحة تعليق التقرير في الوغلاذ	٤٢٥	مطلب في سكنى أهل الذمة مع المسلمين في مصر
٤١١	(فصل في الجزية)	٤٢٧	مطلب في منههم عن العمل في البناء على المسلمين
٤١٥	مطلب الزنديق اذا اخذ قبل التوبة يقتل ولا تؤخذ منه الجزية	٤٢٨	مطلب فيما ينقض به عهد الذي وما لا ينتهض
٤١٨	مطلب في أحكام الكنائس والبيع	٤٢٩	مطلب في حكم سب الذي النبي صلى الله عليه وسلم
٤١٨	مطلب لا يجوز احداث كنيسة في القرى ومن ائق بالجواز فهو مخفي ويحجر عليه	٤٣٣	مطلب في مصارف بيت المال
٤١٨	مطلب تهدم الكنائس من جزيرة العرب ولا يكتون من سكناها	٤٣٤	مطلب من له استحقاق في بيت المال يعطى ولده بعده
٤١٩	مطلب في بيان أن الامصار ثلاثة وبيان احداث الكنائس فيها	٤٣٤	مطلب من له وظيفة توجبه ولده من بعده
٤١٩	مطلب لو اختلفنا معهم في أنها		

مصحف	مصحف
٤٥٨ مطلب في السكاهن والعزاف	٤٣٤ مطلب تحقيق موهـم في توجيه
٤٥٨ مطلب في دعوى علم القيب	الوظائف للابن
٤٥٩ مطلب في أهل الاحواء اذا ظهرت	٤٣٦ مطلب فيما اذا مات المؤذن أو
بدعته	الامام قبل أخذ وظيفتهما
٤٦٠ مطلب حكم الدروز والتمانية	(باب المرتبة)
والنصيرية والاسماعيلية	٤٣٩ مطلب في منكر الابعاج
٤٦٠ مطلب جله من لا تقبل توبته	٤٤٠ مطلب ما يشك في انه ردة لا يحكم
٤٦١ مطلب جله من لا يقتل اذا ارتد	بها
٤٦٧ مطلب المعصية تبقى بعد الردة	٤٤٢ مطلب في أن الكفار خمسة
٤٦٨ مطلب لوتاب المرتد هل تعود	أصناف وما يشترط في اسلامهم
حسناته	٤٤٤ مبص في اشتراط التبري مع
٤٧٣ مطلب في ردة الصبي واسلامه	الايمان بالشهادتين
٤٧٤ مطلب هل يجب على الصبي	٤٤٥ مطلب الاسلام يكون بالفعل
الايمان	كالصلاة يجامعة
٤٧٤ مطلب في معنى درويش	٤٤٦ مطلب في حكم من شتم دين مسلم
درويشان	٤٤٧ مطلب توبة اليأس مقبولة دون
٤٧٥ مطلب في منحل الرقص	ايمان اليأس
٤٧٦ مطلب في كرامات الاولياء	٤٤٧ مطلب أجعوا على كفر فرعون
باب البقاة	٤٤٧ مطلب في استئنا مقوم بونس
٤٧٨ مطلب في اتباع عبد الوهاب	٤٤٧ مطلب في احياء أبوي النبي صلى
الخوارج في زماننا	عليه وسلم بعد موتهما
٤٧٨ مطلب في عدم تكفير الخوارج	٤٤٨ مطلب مهم في حكم ساب الانبياء
وأهل البدع	٤٥٢ مطلب مهم في حكم ساب
٤٧٨ مطلب لاعتبة بغير الفتواه يعصى	الشيخين
الجهتدين	٤٥٤ مطلب في حال الشيخ الاكبر
٤٧٩ مطلب الامام بصير اماما بالمباينة	سيدى محي الدين بن عربى نفعنا
أو بالاختلاف عن قبله	الله تعالى به
٤٧٩ مطلب فيما يستحق به الخليفة	٤٥٦ مطلب في الساهر والزندق
العزل	٤٥٧ مطلب في القسرق بين الزندق
٤٨٣ مطلب في كراهة بيع ما تقوم	والمنافق والدهرى والمحد

مجمدة	مجمدة
المصينة ومسته	جميع بخلاف اشتراط الحصران
٤٨٤ (كتاب المقيط)	٥٢١ مطلب في شركة المفاوضة
٤٨٦ مطلب في قوائم الغرم بالغرم	٥٢٢ مطلب فيما يقع كثيرا في الفلاحين
٤٩٠ كتاب المقيطة	٤٩٠ ماصونه شركة مقاضاة
٤٩٨ مطلب فمن عليه ديون ومظالم	٥٢٦ مطلب لانصاع الشركة بمال غائب
جهول أربابها	٥٢٦ مطلب في شركة العنان
٤٩٩ مطلب فمن مات في شركه فبباع	٥٢٧ مطلب في توقيت الشركة بوابتان
ورثته متاعه	٥٢٧ مطلب في تعقب حكم التقاضيل
٤٩٩ مطلب فمن وجد مطلب في شهر أو	في الربح
وجد جوزا أو كثرى	٥٢٩ مطلب في دعوى الشريك أنه
٥٠٠ مطلب ألقى شيئا وقال من أخذه	أذى الثمن من ماله
فهو له	٥٢٩ مطلب أذى الشراء لنفسه
٥٠٠ مطلب له الاخذ من تار الكرف	٥٣٠ مطلب فيما يطل الشركة
العرس	٥٣١ مطلب اشتراكا على أن ما اشتريا
٥٠٠ مطلب وجد دواهم في الجدار أو	من تجارة فهو بينهما
استيقظ وفي يده صرة	٥٣٢ مطلب يملك الاستدانة بأذن
٥٠٠ مطلب أخذ صرف مائة أو جلد لها	شريك
٥٠٠ مطلب سرق مكعبه ووجد مثله أو	٥٣٤ مطلب اقترعدا والربح ثم أذى
دونه	الخطأ
٥٠١ (كتاب الآتي)	٥٣٤ مطلب في قبول قوله دفعت المال
٥٠٧ (كتاب المفقود)	بعدموت الشريك أو الموكل
٥٠٨ مطلب قضاء القاضي ثلاثة أقسام	٥٣٦ مطلب فيما لو أذى على شريكه
٥١٠ مطلب في الاقتناء بذهب مالك في	خيانة مبهمة
زوجة المفقود	٥٣٩ مطلب في شركة التقبل
٥١٢ (كتاب الشركة)	٥٣٨ مطلب شركة الوجوه
٥١٤ مطلب الحق أن الدين يملك	٥٣٩ فصل في الشركة الفاسدة
٥١٥ مطلب مهم في بيع الحصة الشائعة	٥٤٠ مطلب اجتماع في دار واحدة
من البناء أو القراس	واكتسابا ولا يملك التفاوت فهو بينهما
٥٢٠ مطلب شركة العقد	بالسوية
٥٢٠ مطلب اشتراط الربح متفقونا	٥٤١ مطلب يربح القياس

مطاب	مطاب
٥٤٥	٥٦٩
استقرضت القفا القول له ان المال يده	مطلب في فسخه الواقف مع شريكه
٥٤٦	٥٦٩
مطلب دفع الثنا على أن قصه	مطلب قاسم وجميع حصه الواقف في
٥٤٧	٥٦٩
مطلب مهم فيما اذا امتنع الشريك	ارض واحدة جاز
من العمارة والاتفاق في المشترك	مطلب لو كان في التسمية فضل
٥٤٩	٥٧٠
مطلب في الحائط اذا خرب ومطلب	مطلب اذا وقف كل نصف على حدة
أحد الشريكين قصته أو تعميره	صارا وقفين
٥٥١	٥٧١
(كتاب الوقف)	مطلب في أحكام المسجد
٥٥٢	٥٧٢
مطلب لو وقف على الاغنياء	مطلب فيما لو خرب المسجد أو غيره
وعدم لم يميز	٥٧٤
٥٥٥	٥٧٤
مطلب قد ثبت الوقف بالضرورة	مطلب في نقل أنف من المسجد
٥٥٧	٥٧٦
مطلب في وقف المرتد والكافر	ونحوه
٥٥٨	٥٧٦
مطلب شرائط الواقف معتبرة اذا	مطلب لا يشترط التدب في وقف
لم تخالف الشرع	العقار
٥٦٠	٥٧٧
مطلب في وقف المريض	مطلب في وقف المتساع المتضي به
٥٦٢	٥٧٧
مطلب شروط الوقف على قواه	مطلب مهم اذا حكم الخلق بما ذهب
٥٦٤	٥٧٧
مطلب في الكلام على اشتراط	اليه ابو يوسف أو محمد بن حاتم
التأيد	بجلاف مذهبه
٥٦٤	٥٧٧
مطلب مهم فرق ابو يوسف بين قوله	مطلب مهم اشكال في وقف المتداول
موقوفة وقوله موقوفة على فلان	على النفس
٥٦٤	٥٧٨
مطلب التأيد معنى شرط اتفاقا	مطلب فيما اذا كان في المسئلة
٥٦٧	٥٧٨
مطلب في شرط واقف الكتب	قولان مختعان
أن لاتوارا لبرهن	٥٧٨
٥٦٨	٥٧٨
مطلب سكن دارا ثم ظهر أم واقف	مطلب في وقف الدراهم والدنانير
يلزمه اجرة ما سكن	٥٧٩
٥٦٨	٥٨٠
مطلب في التهاوي في ارض الوقف	مطلب متى ذكر الوقف مصر فالأبد
بين المستحقين	أن يكون قيعم تنصص على الحاجة
٥٦٨	٥٨١
مطلب فيما اذا ضاقت الدار على	مطلب في حكم الوقف على طلبة
المستحقين	العلم

صحيفة	صحيفة
طريقنا	٥٨١ مطلب في نقل كتب الوقف من محالها
٥٩٤ مطلب في اشتراط الواقف الولاية لنفسه	٥٨١ مطلب يبدأ من غلة الوقف بعمارة
٥٩٤ مطلب في ترجمة هلال الراى البصرى	٥٨٢ مطلب دفع المرسد تقدم على المدفع المستحقين
٥٩٤ مطلب بأتم بولاية الخائن	٥٨٢ مطلب كون التمسير من الغلة ان لم يكن الخراب يصنع أحد
٥٩٥ مطلب فيما يعزل به الناظر	٥٨٢ مطلب عمارة الوقف على المسفة التي وقفه
٥٩٥ مطلب في شروط المتولى	٥٨٢ مطلب يبدأ بعد العمارة بما هو أقرب اليها
٥٩٥ مطلب مهم في ولاية الصبي	٥٨٢ مطلب في قطع الجهات لاجل العمارة
٥٩٦ مطلب فيما شاع في زماننا من تدوير نظر الاوقاف للصغير	٥٨٧ مطلب فيمن لم يدرس لعدم وجود الطلبة
٥٩٦ مطلب في عزل الناظر	٥٨٧ مطلب في استحقاق القاضى والمدرس الوظيفة في يوم البطالة
٥٩٧ مطلب لا يصح عزل صاحب وظيفة بلاخصة أو عدم أهلية	٥٨٨ مطلب عمارة من له السكنى ملك له
٥٩٧ مطلب في النزول عن الوظائف	٥٨٨ مطلب من له السكنى لا يملك الاستقلال واختلف في حكمه
٥٩٧ مطلب لا يتبعه الفراغ من تقرير القاضى في الوظيفة	٥٨٨ مطلب فيما لو أجبر من له السكنى
٥٩٨ مطلب لو تزوا القاضى رجلا ثم فزرو السلطان آخر فالمتبر الاول	٥٨٩ مطلب لا يملك القاضى التصرف في الوقف مع وجود ناظر ولو من قبله
٥٩٨ مطلب الناظر المشروطه التقرير مقدم على القاضى	٥٨٩ مطلب من له الاستقلال لا يملك السكنى وبالعكس
٥٩٨ مطلب للمفروغ له الرجوع بمال الفراغ	٥٩٠ مطلب وقف الدار عند الاطلاق يحتمل على الاستقلال لاعلى السكنى
٥٩٨ مطلب في اشتراط الغلة لنفسه	٥٩١ مطلب في الوقف اذا خرب ولم يمكن عمارة
٥٩٨ مطلب في الوقف على نفس الواقف	٥٩٢ مطلب في جعل شئ من المسجد
٥٩٨ مطلب في استبدال الوقف وشروطه	
٦٠٠ مطلب في اشتراط الادخال والانتراج	

مطبوعة	مطبوعة
٦٠٠ مطلب في شروط الاستبدال	٦١٠ مطلب في شروط الوقف باطل لا فاسد
٦٠١ مطلب يجوز مخالفة شرط الواقف في مسائل	٦١٠ مطلب في الوقف اذا انقطع ثبوته
٦٠٢ مطلب لا يستبدل العاصر الا في اربع	٦١٠ الوقف في حرض الموت
٦٠٣ مطلب في وقف البناء بدون ارض	٦١١ مطلب في وقف الراهن والمرضى المدون
٦٠٣ مطلب مخالطة ابن النخبة مع شيخه العلامة قاسم في وقف البناء	٦١٣ مطلب في وقف المرتد
٦٠٥ مطلب في وقف الكردار والكنك	٦١٣ (فصل) يراعى شرط الواقف في اجارته
٦٠٥ مطلب في زيادة اجرة الارض المحسنة	٦١٥ مطلب ارض اليتيم وارض بيت المال في حكم ارض الوقف
٦٠٦ مطلب في استبقاء العمارة بعد فراغ مدة الاجارة بأجر المثل	٦١٥ مطلب في الاجارة الطويلة يعقود
٦٠٧ مطلب مهم في وقف الاقطاعات	٦١٥ مطلب في لزوم الاجارة المضاعفة
٦٠٧ مطلب في اوقاف الملوك والامراء	
٦٠٨ مطلب في اطلاق القاضي بيع الوقف للواقف اولوارثه	
٦٠٩ مطلب يبيع الوقف باطل لا فاسد	
٦١٠ مطلب في الوقف اذا انقطع ثبوته	
٦١٠ الوقف في حرض الموت	
٦١١ مطلب في وقف الراهن والمرضى المدون	
٦١٣ مطلب في وقف المرتد	
٦١٣ (فصل) يراعى شرط الواقف في اجارته	
٦١٥ مطلب ارض اليتيم وارض بيت المال في حكم ارض الوقف	
٦١٥ مطلب في الاجارة الطويلة يعقود	
٦١٥ مطلب في لزوم الاجارة المضاعفة	
٦١٥ مطلب في لزوم الاجارة المضاعفة	

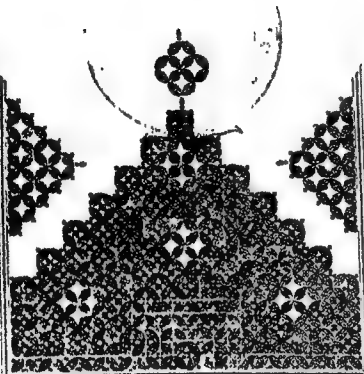
مصحفة	مصحفة
٦٢٣ مطلب ولاية نصب القسيم الى الواقف ثم لوصيه ثم للقاضي	العدول والفتنة لا يقضى به
٦٢٣ مطلب الافضل في زما تصب المتولي بلا اعلام القاضي وكذا وصي التميم	٦٢٦ مطلب لا يعتمد على الخط الا في مسائل
٦٢٤ مطلب الوصي يصير متوليا بلا نص	٦٢٦ مطلب في البراءات السلطانية والدفاتر الخافية
٦٢٤ مطلب نصب متوليا ثم آخر اشتركا	٦٢٧ مطلب فيمن يتصب خصما عن غيره
٦٢٤ مطلب التولية خارجة عن حكم سائر الشرائط لانه فيها التغيير بلا شرط بخلاف باقي الشرائط	٦٢٨ مطلب في اتصاف بعض الورثة خصما عن الكل
٦٢٤ مطلب طالب التولية لا يولي	٦٢٨ مطلب بعض المستحقين يتصب خصما عن الكل
٦٢٥ مطلب ولاية القاضي متأخرة عن المشروط له ووصيه	٦٢٩ مطلب اشترى مال الوقف دارا للوقف يجوز بيعها
٦٢٥ مطلب المراد قاضي القضاة في كل موضع ذكره القاضي في امور الاوقاف	٦٢٩ مطلب في الامام والمؤذن اذا مات في أثناء السنة
٦٢٥ مطلب نائب القاضي لا يملك ابطال الوقف	٦٢٩ مطلب اذا مات المدرس ويحوى يعطى بقدر ما يشر بخلاف الوقف على الذرية
٦٢٦ مطلب لا يحصل الناظر من الاجانب عن الواقف	٦٢٩ مطلب اذا مات من له شيء من الصبر والحب يستحق نصيبه
٦٢٦ مطلب اذا قبل الاجنبي النظر بما نافلا لقاضي نصبه	٦٣٠ مطلب فيما اذا قبض المعلوم وغاب قبل تمام السنة
٦٢٦ مطلب للناظر ان يוכל غيره	٦٣٠ مطلب في الغيبة التي يستحق بها العزل عن الوظيفة وما لا يستحق
٦٢٧ مطلب في القسرق بين تفويض الناظر للنظر في محضه وبين فراغه منه	٦٣١ مطلب مهم في الاستتابة في الوظائف
٦٢٨ مطلب شرط الواقف الناظر لعبد الله ثم لا يزيد ليس لعبد الله أن يفوض لرجل آخر	٦٣٢ مطلب فيما اذا شرط المعلوم لمباشرة الامامة لا يستحق المستقب
٦٣٨ مطلب للواقف عزل الناظر	٦٣٣ مطلب فيما اذا أبر ولم يذكر جهة توليته
٦٣٨ مطلب في عزل الواقف لمدرس	

مصحف	مصحف
وامام وعزل الناظر نفسه	٦٤٦ مطلب في زيادة القاضى في معلوم
٦٣٩ مطلب فيمن باع دارا ثم ادعى انها وقف	٦٤٧ مطلب لاسلطان بخالفه الشرط
٦٣٩ مطلب من سعى في نقض ما تم من جهته ففسخه مردود عليه الا في تسع مسائل	٦٤٨ مطلب يصح تعليق التقرير في الوطائف
٦٤٠ مطلب باع عتارا ثم ادعى أنه وقف	٦٤٩ مطلب ليس للقاضى عزل الناظر
٦٤١ مطلب في الوقت المنتطح الاول والمنقطع الوسط	٦٤٩ مطلب للقاضى أن يدخل مع الناظر غيره بغيره الشكاية
٦٤٢ مطلب وقف يتاعلى عتيقه فلان والباقي على عتيقائه هل يدخل فلان معهم	٦٤٩ مطلب في الاستدانة على الوقف
٦٤٣ مطلب وقف النصف على ابنه زيد والنصف على امرأته ثم على اولاده يدخل زيد فيهم	٦٥٠ مطلب في اذن الناظر للمستهأجر بالعمارة
٦٤٣ مطلب استأجر دارا فيها اشجار	٦٥٠ مطلب لو اشترى القيم العشرة بثلاثة عشر فالربح عليه
٦٤٣ مطلب في قولهم شرط الواقف كمن الشارع	٦٥١ مطلب في المصادقة على الاستحقاق
٦٤٤ مطلب بيان مفهوم المخالفة	٦٥٢ مطلب في جعل النظر أو الرعي لغيره
٦٤٤ مطلب مفهوم التصنف جهة	٦٥٢ مطلب لا يكفي صرف الناظر لثبوت الاستحقاق
٦٤٤ مطلب لاي اعتبر المذهب في الوقف	٦٥٤ مطلب متى ذكر الواقف شرطين متعارضين يعمل بالمتأخر
٦٤٤ مطلب المفهوم معتبر في عرف الناس والمعاملات والعقليات	٦٥٤ مطلب مهم في قول الواقف على الفريضة الشرعية
٦٤٥ مطلب الجامكية في الاوقاف	٦٥٥ مطلب مراعاة غرض الواقفين واجبة والعرف يصلح مخصصا
٦٤٥ مطلب فيما لو مات المدرس أو عزل قبل مجيئ القلة	٦٥٦ مطلب فيما لو اشترى دار الوقف وعمراً وغرس فيها
٦٤٦ مطلب ليس للقاضى أن يقتصر وظيفة في الوقف الا بالنظر	
٦٤٦ مطلب المراد من العشرة لامة وتولى أبر المثل	

صفحة	صفحة
٦٥٦	مطلب اذا هدم المشتري
٦٥٧	أو المستأجر دار الوقف ضمن
٦٥٨	مطلب في الوقف اذا انتقطع ثبوته
٦٥٨	مطلب في محاسبة المتولى ومحلفه
٦٥٨	مطلب في قبول قول المتولى في
٦٥٨	ضبايع العلة وتقريرتها
٦٥٨	مطلب اذا كان الناظر مقسدا
٦٥٩	لا يقبل قوله بيمينه
٦٦٠	مطلب لا يتخذ اقرار المتولى على
٦٦٠	الوقف
٦٦٠	مطلب فيما يأخذه المتولى من
٦٦٠	العوائد العرفية
٦٦٠	مطلب في تحريم حكم ما يأخذه
٦٦٠	المتولى من عوائد
٦٦٠	مطلب فيما يسحق خدمة وتصديقا
٦٦١	في زمانها
٦٦١	مطلب في أحكام الوقف على فقراء
٦٦١	قرايته
٦٦١	مطلب اذا قال مادامت عسريا
٦٦٢	فتزوجت وطاقت ينقطع حقها
٦٦٢	مطلب فيما اذا قضى بدخول ولد
٦٦٢	اليتيم
٦٦٢	مطلب ثابت واحد أنه من الذرية
٦٦٢	يرجع عما يخصه في الماضي
٦٦٢	مطلب من وقف على اولاده هل
٦٦٣	يشمل الواحد اولا
٦٦٣	مطلب في اقالة المتولى عقد الاجارة
٦٦٣	مطلب للمستأجر غرض الشجر
٦٦٣	مطلب انما يحل له تولي الاذن فيما
٦٦٣	يزيد الوقف به خيرا
٦٦٤	مطلب في حكم بناء المستأجر في
٦٦٤	الوقف بلا اذن
٦٦٤	مطلب في حكم بناء المتولى وغيره في
٦٦٤	ارض الوقف
٦٦٤	مطلب لو أجزأ المتولى لانيه أو أياه
٦٦٥	لم يجز الا بأكثر من اجر المثل
٦٦٥	مطلب في الوقف على الصوفية
٦٦٦	والعميان
٦٦٦	مطلب في شرط التولية لا الارشد
٦٦٦	فالارشد
٦٦٦	مطلب اذا صار غير الارشد ارشد
٦٦٧	مطلب ليس للمصرف التصرف
٦٦٧	مطلب القيم والمتولى والناظر معنى
٦٦٨	واحد
٦٦٨	مطلب لا يجوز الرجوع عن الشروط
٦٦٨	مطلب في أن الاصل عود الضمير
٦٦٩	الى اقرب مذكور
٦٦٩	مطلب اذا كان للشط احتملان تعين
٦٦٩	احدهما بفرض الواقف
٦٦٩	مطلب فيما اذا قال على اولادى
٦٦٩	وأولاد اولادى الذكور
٦٦٩	مطلب اذا تقدم القيد يكون لها
٦٧٠	قبل العاطف
٦٧٠	مطلب الوصف بعد جلي يرجع الى
٦٧١	الاخير عندنا
٦٧١	مطلب الشرط والاستثناء يرجع
٦٧١	الى الكل اتفاقا لا الوصف فانه
٦٧١	لاخير عندنا
٦٧١	مطلب على أن من مات عن ولمن
٦٧١	قبيل الشرط

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
٦٨٢	مطلب في تفسير الصالح	٦٧٢	مطلب في تحرير الكلام على دخول اولاد البنات
٦٨٢	مطلب المراد بالاقرب فالاقرب	٦٧٣	مطلب مهم في مسئلة السبكي الواقعة في الاشياء في نقض التسعة والدرجة الجعلية
٦٨٣	مطلب ذكر مسائل استطرادية خارجة عن كتاب الوقت	٦٧٦	فصل فيما يتعلق بوقف الاولاد
٦٨٩	مطلب المواضع التي يكون فيها السكون كاقول	٦٧٧	مطلب لو قال على اولادي بلفظ الجمع هل يدخل كل البطون
٦٩٢	مطلب في المواضع التي لا يحلف فيها المنكر	٦٧٧	مطلب وقف على اولاده ومما هم
٦٩٨	مطلب القاضى اذا قضى في مجتمد فيه نقد فتاؤه الا في مسائل	٦٧٨	مطلب في بارطوع الغلة الذي أيط به الاستحقاق
٧٠١	مطلب ما نال شرط الرافق فهو مخالف للنص والحكم به حكم بلا دليل	٦٧٩	مطلب قال للذكر كائنين ولم يوجد الا ذكر فقط او اناث فقط
٧٠١	مطلب المراد بأصحابنا أئمتنا الثلاثة وبالمشايخ من لم يدرك الامام	٦٨٠	مطلب مهم فيما لو شرط عود نصيب من مات لاعتزل على طبقة
٧٠١	مطلب قضايا القضاة على ثلاثة أقسام	٦٨٠	مطلب في النسل والعقب والاكل والجنس وأهل البيت والقرابة والارحام والانساب
٧٠٣	مطلب في قضاء القاضى بخلاف مذهبه	٦٨١	مطلب يعتبر في لفظ التبرأة المحرمة والاقرب فالاقرب

الجزء الثالث من ردة المختار على الدر
المختار على متن تنوير
الابصار للعلافة ابن
عابد بن نفعنا
الله تعالى به
آمين
م



بسم الله الرحمن الرحيم
 (كتاب العتق) •

(قوله ميزت الاسقاطات الخ) جمع اسقاط والمراد به ما وضعه الشارع لاسقاط حق للعبد على آخره وأشار إلى وجه مناسبة ذكر العتق عقب الطلاق وهو اشتراكهما في أن كلا منهما اسقاط الحق وقدم الطلاق لمناسبة النكاح (قوله استصاوا) لأن أعتق استصا من اسقط حقه عن مملوك وكذا الباقي (قوله وعن الرق عتق) المتناسب اعتاق لأن العتق فاعم بالعبد والاعتاق وهو الاسقاط فعل المولى أفاده الرحق قال في المصباح ورعقني بالهمزة يقال أعتقته فهو مضى لا بنفسه فلا يقال عتقه ولا أعتق هو بالفتح بناء للفاعل بل التلاقي لازم والرباعي متعد ولا يجوز عبده. عتوق لا تيجي منه قول من أعتقت شاذ مسموع لا يقاس عليه وهو عتق فاعل بمعنى مفعول وجمعه عتقا مؤنثة عتقني أيضا ورعاقيل عتقة وجمعه عتائق اهـ لكن قال في التتبع وقد يقال العتق بمعنى الاعتاق في الاستعمال الفقهية فيخوفا باسم المسبب كقول محمد أنت طالق مع عتق مولد أياه اهـ (قوله وعنون به الخ) أي جعله عنوا نابض العين وقد تكسر ما يستدل به على الشيء مصباح ومراده أن العتق صفة فاعمة بمن كان رقيقا أو اعتاقا يباع العتق من المولى وليس في الاستيلاء وملك القريب اعتاق بل عتق فلذا عنون به لا بالاعتاق وقد يقال إن الاستيلاء أو الشراء فعل المولى والجواب أن العتق حصل بموت سيد المستولدة وفي الشراء هو أثر الملك لا نيل منه (قوله هو لغة الخروج عن المملوكية) عزاه في البصر إلى ضياء الطلوع ورديده قولهم انه في اللغة التوق وفي الشرع القوة الشرعية لأن أهل اللغة لم يقولوا ذلك واعتز به في التهرب بأن ما رده

• (كتاب العتق) •

ميزت الاسقاطات بأسماء اختصارا
 فاسقاط الحق من القصاص عفو
 وعما في اللغة ابراء وعن البضع
 طلاق وعن الرق عتق وعنون به
 لا بالاعتاق ليعم نحو الاستيلاء وملك
 قريب (هو) لغة الخروج من
 المملوكية من باب ضرب

نقله في المرسوم وعلمه جرى كغيره بعد ذلك كون النافل ثقة لا يلتفت الى ردة قلت وحقق
 في الفتوى هذا المقام بما يشي الرام (قوله) ومصدره عتق وعتاق وكذا إضافة بفتح الاول
 فبين والعق بالكسر اسم منه مصباح وسئل في القهستاني وما نقل عن البحر من أن الاول
 بالكسر والثاني بالفتح لم أجده فيه فافهم (قوله) وشرا بما روى عن اسقاط الخ) المناسب عن
 سقوط لان الحديث عنه العتق والاسقاط معنى الاعتاق كما عرفت الآن يكون اطلاق العتق
 على الاعتاق شذوذا كما مر والراد بالوجه الخصوص ما استوفى ركنه وشروطه من قول
 أو فعل كالك الترييب بشرا وشهوة فان فيه اسقاطا لمعنى والا كان التعريف فاسدا فافهم
 وعرفه في الكثرة بمره بأنه اثبات القوة للشريعة للمملوك وهي قدرته على التصرفات
 الشرعية وأصله في الاوليات والشهادات ورفع تصرفه القبر عليه ثم اتم له سائر ما في عتق
 البعض أن الاعتاق ينجز اعتسده لاحدهما وبسبب الخلاف على ما يوجب الاعتاق أولا
 وبالمات فعتسده زوال الملك وبسببه زوال الرق لكن بعد زوال الملك عن الكل وعندهما
 زوال الرق ولا يفتي أن كلاما من التعريفين يأتي على كل من القولين بأن راديا الاول اسقاط
 الملك واسقاط الرق وبالثاني اثبات القوة المستتبعه لزوال الملك وزوال الرق فافهم
 (قوله) بصير به المملوك من الاسرار) خرج به التدبير والمكاتب قبل موث السيد وأداء
 النحر فأن فيه اسقاط البيع والهبة والوصية لكن لم يصير له تسليم ما من الاسرار ط
 (قوله) وركنه اللفظ الدال (عليه) سواء كان اقرارا بالحرية أو ادعاء طلب أولفظا ثانيا
 والتعقيب يرجع الى العتق سواء نشأ عن اعتاق أم لا يبيع قوله ومثل قريب ط (قوله)
 ودشول حر الخ) صورته اشترى حرى مستأن عبدا مسلما فادخله دار الحرب عتق
 عند مولانا الامام رضي الله عنه وقال صاحبنا لا يفتق ط وانما عتق اقامة لتباين الدارين
 مقام الاعتاق وهذه إحدى مسائل تسع بعث العبد دفع ابلا اعتاقا لانه عتق حكيم
 كما سيأتي في الجهاد قبيل باب المستأن ان شاء الله تعالى (قوله) واجب لكفارة) أي
 كسارته قبل وظهاره وانطأ وبعين وهل المراد بالوجوب المصطلح أو لا فراض قولنا ط
 (قوله) بلائية) أي بقرية أو موصية ط (قوله) لانه ليس بعبادة) أي وضعا وبصير بعبادة
 أو موصية بالنية كغيره من العبادات وحق (قوله) لم يدين عتق الاعضاء) هو ما رواه
 الستة عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أيما امرئ
 مسلم اعتق امرأ مسلما استشهد الله به لكل عضومته عضوا ممن النار وفي لفظ
 من اعتق رقبة مؤمنة أعق الله بكل عضومها عضوا من أعضائها من النار حتى الفرج
 بالفرج وأخرج أبو داود وابن ماجه عنه صلى الله عليه وسلم أيما رجل مسلم اعتق رجلا
 مسلما كان فكاه من النار وأيما امرأة مسلمة اعتقت امرأة مسلمة كانت فكاه من
 النار وروى أبو داود وأيما رجل اعتق امرأتين مسلمتين الا كانتا فكاه من النار يجوز
 مكان عظمه منهن ما عظمه من عظمه وهذا دليل ما في الهداية من استحباب عتق الرجل

ومصدره عتق وعتاق وشرا
 (عبارة عن اسقاط المولى حقه
 عن مملوكه بوجه) مخصوص
 (بصير به المملوك) أي بالاسقاط
 المذكور (من الاسرار)
 وركنه اللفظ الدال عليه أو ما
 يقوم مقامه ككلمات قريب
 ودشول حرى اشترى مسلما دار
 الحرب وصفتها واجب لكفارة
 وبصير بلائية لانه ليس بعبادة حتى
 سمع من الكافر ومنه وبوجه
 الله تعالى لم يدين عتق الاعضاء

الرجل والمرأة والمرأة لانه علو رأت عتق بعق المراتين بخلاف عتق رجل كذا في الفتح
 (قوله وهل يصل ذلك) أي المندوب المقرب عليه الثواب المذكور مع التبعين غير
 توقف على مادة العتق والبصيص صاحب التهرط (قوله الظاهر نعم) لأن بالتدبير اعتقاها
 ما لا يشترط القرب باعتبارها وحده في الحديث لن يجزى ولد والله إلا بحسبه وبقضا
 فيشرته في عتقه أي فيتبع من شره عتقه أذهول لا يتأخر عنه (قوله وسكره
 لقائلان) صرح في الفتح بأنه من المباح وكذا في البحر من المباح ثم قال في البحر فترق بين
 الاعتاق لا دى وبين الاعتاق للشيطان وعلى حرمة الاعتاق للشيطان بأنه قد غطاه
 أي بخلاف قصد لتعظيم فلان لانه غير منهي (قوله وحرام بل كسر للشيطان) وكذا
 للصم كإساقى ولعل وجه القول بأنه كفر هو ما سبذره عن الجوهرة أن غطيه ما دلل
 الكفر بالباطن كالصود للصم ولو عز لا يفكر بكم بكنز وهذا كله إذا لم يمتد به ذلك
 والصادقة والانه وكفر بلا شبهة سواء كان لقائل أو لغيره ففتح التذبر أن من
 الاعتاق الحرزم اذا غلب على ظنه أنه لو اعتقه يذهب إلى دار الحرب أو يرتد أو يفتق منه
 السرقة وقطع الطريق ويتخذ عتقه مع كفره بخلاف الظاهرية قال في عتق العبد الذي
 عالم بعتقه منه ما ذكرنا أثر لتصيل الجزية منه للمسلمين (فرع في البحر من المباح
 ويستحب أن يكتب العتق كتابا ويثبت عليه شهودا وثيقة وأوصافه عن التصاعد والتسارع
 فيه كما في المدائنة بخلاف سائر المعاري لانه مما يكثر وقوعها فالتدوين في الحرب
 ولا كذلك العتق (قوله ويصح من حق) فلا يصح من عبده ولو كانت ماله من التبرعات
 أو أذون ذلك ولعدم الملك ولذا قال في البحر لا حاجة إليه مع ذكر الملك (قوله مكلف) أي
 عاقل بالغ وعقده قوله لا من صبي الخ ولم يشترط الاسلام لانه يصح من الكافر ولو مرقة
 أما اعتاق المرتفق وقوف عنده نافذ عندها ولا قبول العبد لانه غير شرط إلا في الاعتاق
 على مال كما سبذره في بابه بحر ولا النطق باللسان لانه يصح بالكتابة المستدنية والاشارة
 المقهمة بدائع أي من الأخرى (قوله ولو سكران أو مكروها الخ) يساقى في القتل التبريح
 بهذين لكن ذكرهما تهما لتعميم فانه أشار إلى أنه لا يشترط كونه صاحباً أو طاعناً
 أو عامداً أو مرضياً أو علماً بأنه مملوك لأن السكران محظور بغير عذر وفي حكم
 الصالح في الأحكام والمكره اختار أيسر الأمرين فكان قاصداً له وإن عدم الرضا
 وما صح مع الهزل لا يؤثر فيه إلا كراه عدم وقفه على الرضا ولذا أصح من الخطأ أيضاً
 (قوله وأشار إلى المبيع) فيه اكفاء والاصل وأولى المصوب (قوله عتق) أي اذا حال
 المشتري أو المالك أعتقه ويصحون هذا بمنزلة القبض من المشتري فيلزمه الثمن بمنزلة
 القبض من المصوب منه فلا يلزم المصوب شيئا بخلاف (قوله وجنوه الخ) فتقدم في قول
 الطلاق بيان معانيها فراجع (قوله ويجنون) أي في حال جنونه حتى لو كان يميناً وبقي
 فاعتق في حال أفاقته يصح (قوله وأقال وأما حربي الخ) كونه حربي غير قبيل بشرط

وهل يصل ذلك عند بغير وشراء
 قريب الظاهر نعم ومكره للشيطان (ويصح
 وحرام بل كسر للشيطان) ولو سكران
 من حرم مكلف ولو سكران
 أو مكروها أو مكرها أو مرضياً
 أو لا يعلم بأنه مملوك كقول القاصب
 للمالك أو البائع المشتري أعتق
 عبدي هذا وأشار إلى المبيع عتق
 لا من صبي ومعتوه ومدهوش
 ومبهم ومغشى عليه ويجنون ونائم
 كما لا يصح طلاقهم ولو استند طلاقه
 بما ذكره أو قال وأما حربي
 في دار الحرب

كون العبد حراً فإنه لا يمتنع إلا بالقطعة بخلاف المسلم والذي كاذب كره (قوله وقد علم
 ذلك) أي علم منه وقوع العتق وضوءه وكونه في دار الحرب وأما الصبا والتمتع فلو كان
 قطعاً لكن ينبغي تقييده بقوله فمما إذا لم يعلم ملكه بعد صباه وبعد ما قامت من آخر
 نوبة تأمل (قوله فاقوله) وهل يختلف إذا طلب العبد بخلقه يحزرت قلت كل من إذا
 أقر بشيئاً لم يملكه فانه يملكه رباً منكره إلا في اثنين وخمسين تأني قبل المبيع ليست هذه
 منها (قوله في ملكه) خرج اعتراف غير المالك ولا يرد عتق الفضولي الجائر كما في حكمه
 في البهائم إلا في ثلاثة أوجه كالوكالة السابقة (قوله إذا ولدته لستة أشهر) أي من
 وقت العتق لعدم اليقين بوجوده وقت بصر (قوله ولو بإضافة اليه) أي بإضافة العتق
 إلى المالك وأشار إلى أن الشرط بوجود المالك وقت وقوع العتق فإن كان مختزلاً اشترط
 وجود المالك وقت التبني لانه وقت الوقوع وإن كان ملكاً المالك أو سببه اشترط تحقق ذلك
 فيبطل الجزاء وقت المالك والحاصل كما في البهائم أنه إذا علق بالمالك أو سببه كالشر لا يشترط
 تحقق المالك وقت التعليق وإن علق بغيرهما كدخول الدار اشترط وجود المالك وقت
 التعليق ووقت نزول الجزاء ولا يشترط وجود المالك فيما بينهما (قوله بخلاف الخ) مختزلاً
 الاختصاص إلى سبب المالك لأن موت المورث ليس سبباً للملك لانه قد يخرج من ملك المورث
 قبل موته وإن بقي فمقتد بوجوده مانع من الإرث كقتل ورثة نعم إذا قال إن ورثتك فهو مثل إن
 اشتركت وهذه إذا كان الخطاب لعبد المورث أما إذا قال لعبد إن مات مورثي فانت حرة
 فهو مثل إن دخلت الدار فانت حرة لا يفتي (قوله لأن المورث ليس سبباً للملك) أي ليس
 سبباً مساوياً بل قد يكون وقد لا يكون كما قلنا فهو قطعي بما قلناه الشارح في أول باب
 التعليق لو قال كل امرأ أجمع معها في فراش فهي طالق فترجى لم تطلق وكذا كل جارية
 أطعمها فهي حرة فاشترى جارية فوطئها لم يفتق أي لأن الإجماع في فراش لا يلزم كونه عن
 نكاح كأن وطئ الجارية لا يلزم كونه عن ملك فلم يوجد الإضافة إلى سبب الملك (قوله فانت
 الاب) أي ولم يترك وارثاً غيره أو ترك بالاولى ط (قوله وكأنه الخ) التوجيه لأصحاب النهر
 ويوضحه أن العتق معلق بالموت وحسين الموت لم تكن في ملكه فلا يفتق لأن الملك ينتقل
 إليه عشبه والعلق بشيئ وهو العتق هنا يقع بعد وجود ذلك الشئ وهو الموت فصاد كل من
 الملك والعتق حاصل عتق الموت في آن واحد وشرط العتق وقوعه على ملكه وهي لم تصر
 ملكاً إلا مع وجود العتق فلم يوجد شرطه قبله فلم يقع وكذا الطلاق معلق على الموت فحقه
 أن يوجد عشبه لكن وجد الملك عقب الموت أيضاً وانفسخ به النكاح فلا يقع الطلاق لانه
 وجد في وقت انعكاس النكاح كما في أنت طالق مع موق وأموك فالعتق والطلاق ثبت
 الملك بتأنيهاً ولما لا بد من سبقه على ما حتى يقع ولم يوجد فلما لم يفتق فله وطؤها
 بملك البين ولو أعتقها ثم تزوجها ملك عليها ثلاثاً لعدم وقوع الطلاقين المعلقين بإفاده
 الرجعي (قوله بالموت) متعلق بثبت والباء للسببية ح (قوله فتأمل) أشار به إلى دقة

وقد علم ذلك فالقول له (في ملكه)
 ولو رتبة ككتاب وخرج عتق
 الجمل إذا ولدته لستة أشهر
 فأكثر ولو لا قل صح (ولو
 بإضافته اليه) كان ملكك
 أو إلى سببه كان اشتركت فانت
 حرة بخلاف إن مات مورثه
 فانت حرة لا يصح لأن الموت ليس
 سبباً للملك ومن لحاظ التعليق
 قوله لأنه إن مات أي فانت حرة
 فتابعها لايه ثم تكبها فقال إن مات
 أي فانت طالق فتبينت أن الاب لم
 تطلق ولم يفتق ظهر به وكانه
 لأن الملك يمتنع بالهوا بالموت
 فتأمل

قوله ولو بإضافة اليه هكذا يحفظه
 بغير خبر والذي في المتن ولو بإضافة
 بالخبر وهو الذي يشترطه تفسيره
 بقوله أي بإضافة العتق الخ تأمل
 اه معصية

تعليل المسئلة (قوله مصر يح) متعلق بسمع وصريحه كافي الايضاح وغيره ما وضع له
وقد استعمل الشعر والعرف والعادة هذه الالفاظ في ذللكات - فائق شرعة على وفق
العادة فيها وتعلمه في النسخ (قوله بلاية) أي بلا توقف على نيته فمعه بواؤه أول منوشا
وكذا القوي غير في القضاء أما فيما بينه وبين الله تعالى فلا يقع كالقائل بوث بالوحي
الخاص وان نوى الهزل وقع قضاء وبإية كما تحسنه كلام محمد بن غفره في النسخ وفي البحر
عن الخاتمة لقائل أودت به العيب يقتضيه وبإية (قوله كانت حر) أي بغير التيه
وكسر هاء الكل من العبد والامة كما ذكره عن الخاتمة قال التيه ثانی وفي حروف المعاني
من الكشف أن الفقهاء لا يستبرئون الاعراب الا ترى أنه لو قال رجل زنت بكسر التاء
اولا مرأة فتعنها واجب على هذا القذف (قوله واعتق) يحفل قراءته بكسر التاء صيغة
مما لفظه فتناسب ما قبله وما بعده ويحفل السكون صدره فانه من الصريح كما صرح به
وحزم به في النسخ خلافا لما في جوامع الفقه من أنه لا يعتق الابنية في أثبعتي أو أمانف
ففي البحر وانهر انه ضعيف (قوله كان كاي) أي فينوتق على التيه ولو قال في الحانية
لو قال حر فقتل له لمن عتبت فقال عبيد يعتق عبده بحر قلت انك هذه التيه ليست بية
معنى العتق بل بية العبد لان الميت اذا هذوف لم احتمل أن يكون قد بده عبيد
وأن يكون عبقلان مثلا توقف اعتاق عبده على قصده اياه لا على قصده معنى العتق
الشرعي وفي كون ذلك كاية نظرا لمثل (قوله وأخبر) عطف على قوله وصفه به أي أفي
بصفة الخبر الموضوعة للثبوت لان الكلام في الصريح وهو ما وضع له كما ذكر (قوله في
الاصح) لان المعنى اعتقت الله لاني اعتقتك وعن هذا أتى غاري الهداية وغيره بركنة
الله انه يبرأ واسما والعرف يساعده كما ذكره مناه في الخلع وما قبل الاصح ما قبل انه غايته
بالنية كما حكاه في النسخ (قوله وأهذامولاى) فانه ملحق بالصريح لانه وان كان يأتي لعدان
أو صلها ابن الاثير لا ينف وعشر من كالمصرا وان الم والعقب بالكسر والعقب بالفتح الا
أن اضافته للعبد معين الاخير وهو الاصح وقيل لا يبعث الابنية وأيده الاتفاق في غاية
إسناد ورده المحقق ابن المصمك كما بسطه في البحر وفيه عن القهيري وغيره لو قال أنت
ولي فلان عتق قضاء كانت عتقت فلان بخلاف اعتقت فلان (قوله وأنادى) عطف على
وله وصفه ط لانه النداء الاستحضار والنادى فاذا نادى بوصف جلك انشاء كان تحديفا
لك الوصف دور (قوله شعور يا مولاى) قيد به لانه لا يبعث يا سبيدي أو يا سبيد
يا مالكي الابنية لانه قد ذكر على وجه التعظيم والا كرام بحر أي وحسنه كذب
بلافا يا مولاى وفي النهرويل يبتق والاصح لا مال م نو (قوله في الاصح) أي أنه لا يبعث
على عن أبي القاسم الصغار أنه سئل عن رجل جاءته بصرى جوف وقت بين يديه فقال
أما أصنع بالسراج فوجهك أضواء من السراج يا من أتبعك قال هذه لك لطف لا تفتق
هذه اذا لم يوافق فان نوى عن محذوفه روايتان خاتمة (قوله برن) أي فيما بينه

مطلب
التهاء لا يعبرون الاعراب

(سر بر همه پلانیة) سواء و معقه
 (كانت حرا) عشق او عشق
 او معشوق او محتر و لو ذكر الحبيبة
 كان كناية (او) أخبر بقو حزن
 او اعتقاد او اعتقاد انه في
 الاصح ظهوره (او هذا مولای او)
 نادى محو (یا مولای) او یا مولای
 بخلاف (یا عبدی) الاصح (او یا
 حرا و عشق) ولو قال اودت
 الكذب او خرفة من العمل دين

و بين به تعالى أما القاضي فلا يصدقه وكذا لو صرح بقوله من هذا العمل كما يذكر مقررا
وهذا بخلاف ما لو أراد الهزل أو اللعب فإنه لا يدين أيضا كما قد مرناه ووجهه أنه قصد
التلفظ بما هو موضوع للمعنى ولم يرد به معنى آخر فتعين المعنى الموضوع وإن لم يقصد
أما ما قصد أو أود به معنى آخر يصلح له اللفظ فصعق صدقه وبطلان لكنه خلاف الظاهر قلنا لم
يصدق قضاءه في التارخية عن المتنى له بعد حل دمه بالقصاص فقال له اعتقتك ثم قال
فويتبه العتق عن الدم عتق قضاءه ولزمه العتق باقراؤه وإن لم يزل يلمزه العفو ولو اعتقه
لوجه الله تعالى عن القصاص كان كما قال ولو كان له على رجل قصاص فقال اعتقتك فهو
عفو قياسا واستحسانا (قوله إلا إذا سلم) لأن مراده الأعلام باسم علمه هداية (قوله
وأشهد) أي على أنه سماه بذلك وهذا إذا لم يكن معروفاه عند الناس فلم يعرفاه لا يصدق
كما في البصر عن الميسر (قوله وكذا في الطلاق) ودعى ماقى التمتع حيث فرق بين
هذا وبين ما توسى المرأه بطلاق حيث يقع إذا نأدها الله عهد التسمية بغير كالخبرين فبس
بجفاف طلاق فإنه لم تعهد التسمية به قال في البصر في كراهية الكسب لم يفرق بينهما لأن العلم
لم يشترط فيه أن يكون معهودا والكلام فيما إذا أشهد وقت التسمية فمما ظاهرا عدم
الفرق أنه والظاهر أن ماقى التمتع مبنى على عدم اشتراط الأشهاد أو التسمية فيه ما
(قوله بمرادفه بالجمهوية) أي بقوله لا يجهي وليس اشترازا عن مرادفه العرفي كما عتق
كما يدل عليه التعديل (قوله كما أراد) بفتح الهمزة وبالزاي المجهمة بعدها أل فمدال
مهملة نساكنة ح (قوله اعدم العلية) لأن العلية بصيغة سراً وأزاد بالمتنى فيعتبر
استبارة الوصف لطلبة الأقبال الذات (قوله ونحوهما) مما يبره عن البدن كالفرج
للعد والامة بخلاف الذكر في ظاهرا لإية شائية وكذا رقتك أو بذلك كعدن -
(قوله كثلته) ولو قال سم - سم ثم عتق سدس ولو قال جزأ بشئ يعتق منه ماشاء المولى
في قوله بجزع الخاتمة (قوله لتجزيه عند الامام) أشاء إلى الفرق بينه وبين الطلاق فإنه
لا تجزأ انفاذاً كبره كذا ذكره في غاي غاية البيان من التسوية بين ما هو مجزؤه وله
في التسوية على قولهما (قوله ومن الصريح الخ) لأن القضاة لا يعتبرون الإعراب كما
مرآنا (قوله ومنه وجب أو بعثك نفسك) زاد في الخاتمة تصديقك بصدقك عليك فقبل
أن هذه الثلاثة ملحقة بالصريح وقيل أنها كناية وهو ما ميان على أن الصريح يخص
الوضعي والحق أن ما صرح حقيقة كآمال به جماعة لأنه لا يخص الوضعي واستأناه الحق
ابن الهمام بجزع (قوله فيعتق مطلقا) أي سواء قبل أو لاوى ولا لأن الإيجاب من
الواهب والبايع إزالة الملك وإنما الحاجة إلى القبول من الموهوب له والمسترى ثبوت
الملك له ما وهبنا لا يثبت الملك للبعدي نفسه لأنه لا يصلح مملوك لنفسه في البيع والهبة
إزالة الملك عن الرقيق لا إلى أحد وهذا معنى الاعتاق بجزع عن البدائع (قوله وقد
على القبول) أي في المجلس لأنه مبادلة كإسباقي في بابه (قوله لجواز وجوبه ككفارة

(الأداء عليه) وأشهد وقت
تسميته منسية فلا يصدق ما لم يرد
الأنشاء وكذا في الطلاق (ثم) بعد
تسميته بالجزع (إذا نأده) بمرادفه
(بالجمهوية) كما أراد (أو عكس) بأن
سماه بأزاد ونأده بالعربية سائر
(هتق) اعدم العلية (كذا أراك)
حر (وربها) حر (ونحوهما)
مما يبره عن البدن كما صرح
الطلاق ولو أضافه إلى جزع شائع
كثلته عتق ذلك القدر لتجزيه عند
الامام كما سبق ومن الصريح
قوله لبعده أنت حر ولا شه أنت
حر شائية ومنه وجب أو بعثك
نفسك فيعتق مطلقا ولو زاد بكذا
نوض على القبول فغ ومنه المصدر
نحو الاعتاق عليك وعتقك على
فيعتق بالنية ولو زاد واجب لم يعتق
بل جاز وبه لكفارة

ظاهرة في تمام عبارة الظهيرية هكذا بخلاف ملائكتك على واجب لان نفس الطلاق غير واجب وانما يجب حكمه وحكمه وقوعه اما العتق لجاز ان يكون واجبا اه أي فاذا صرح بالوجوب في العتق ولم يرد العتق صدق لانه محتمل كلامه واعتراض الرقي بان على تقدير الزوم فينبغي اشتراط النية وان لم يصرح بالوجوب اه قلت لا ينبغي أن الوجوب أو الزوم عامل خاص فلا يتعلق به لفظ على بدون قرينة بل يتعلق بالاستقرار والعالم والمحصل فبدل على ثبوته في الحال تامل واعتراض الرمي قوله لان نفس الطلاق غير واجب بانه ممنوع لانه قد يجب عند عدم الامساك بالمعروف ولو لمسلم فلا يلزم من وجوبه وجوده في الخارج (قوله لم يعتق) في المهر عن المحيط يعتق وكأنه يعرف نفسه رأيت في الذخيرة البرهانية لصاحب المحيط مثل ما هنا وقرق بين العتق والسب حيث ثبت أن العتق يقتصر الى العبارة ولا تقوم الاشارة مقام العبارة حالة الشدة والتدب لا يقتصر الى الله اه اذ وسبق في أوائل كتاب الاقرار ما قصه والايام بالزمن من الناطق ليس باقرار عمال وعتق وطلاق ويسع ونكاح واجارة وهبة بخلاف انا ونوب واسلام وكنز الخ وفي الجوهرة ولو قال العبد لولاه وهو مريض أنا حر فرك رأسه أي نعم لا يعتق اه واما ما قسناه من البدائع من أنه يصح بالاشارة المقهمة فهو محمول على الاحرار من وقتهم الكلام على ذلك في أوائل كتاب الطلاق (قوله ولو زاد من هذا العمل الخ) كان الاولى ذكره صريح قوله ولو قال أردت الكذب أحرسته من العمل دين قال في البدائع ولو قال أنت حر من عمل كذا أو أنت حر اليوم من هذا العمل عتق في القضاء لان العتق بالنسيئة الى الاعمال لا ينعز أن كان اعتاقا عن الاعمال وفي الايمان جميعا واية البعض خلاف الظاهر فلا يصحقه القاضي (قوله عتق المحب) لانه مخاطب بالاعتناق (قوله عتقا فدا) أماد بانه قال الذي نادى فقط ولو قال بإسالم أنت حر فاذا عبد آخر له أو لا موه عتق سالم لانه لا مخاطبة هنا الا انه ينصرف اليه بصر عن البدائع (قوله عتق قضا) أي لا ديانة له ولم القصد ط (قوله لا يعتق) لانه على معنى التسمية كما لو قال مثل رأس حر فانه لا يعتق كافي الهندي عن السراج (قوله لانه وصف) أي للرأس بالحرية والرأس بما بهر به عن الشكل فكأنه قال أنت حر ط (قوله وبكايته ان نوي) قال المحمدي ثبت في الاصول أن الشرط في الكتابة النية أو ما يقوم مقامها من دلالة الحال ليزول ما فيها من الاشياء اه ط (قوله للاحتقال) لأن تقي الملك وما بعده جازان يكون بالبيع والكتابة كما جازان يكون بالعتق ونفي السبيل محتمل ان يكون عن العقوبة واللوم لكل الرضا وأن يكون للعتق فيزيل الى معنى لا سبيل لي عليك اذ هو الطريق الى نفاذ التصرف نهر (قوله قد أطلقك) هـ موز في قوله من الاطلاق وهو رفع الشد بخلاته بدون همز فانه ليس بصريح ولا كتابة فلا يقع به أصلا كما يأتي (قوله وأنت أعتق) فيه حذف دل عليه ما بعده والتقدير وأنت أعتق من فلانة وهي معتقة ح فان قيل اعلم كان أعتق وأطلق كتابة لاحتماله أقدم في ملكي وأطلق

ظهيرية وفي البدائع قبل له أعتقت هـ بك فاعلم برأسه أن نعم لم يعتق ولو زاد من هذا العمل عتق قضا ولو قال بإسالم فاجابه قائم فقال أنت حر ولا ينعز له عتق المحب ولو قال عتبت سالما عتقا قضا وفي الجوهرة قال من لا يصح العربية قل لعبدك أنت حر فقال له عتق قضا ولو قال وأنت رأس حر بالاشارة لا يعتق وبالنزوين عتق لانه وصف لا تشبيه (وبكايته ان نوي) للاحتقال (كلامك لي عليك ولا سبيل أولا) وفي أخرجه من ملكي وخليت سبيلك في كقولهم (لا الله قد أطلقك) وأنت أعتق أول زوجته أطلق من فلانة وهي مطلقة تعتق وتطلق ان نوي

• طلب
في كتابات الاعتاق

به انفصال ان مثله عيني فالجواب ان المتبادر في عيني ارادة التصريح بخلاف أصتق وأطلق
لعدم احتمال العتق والطلاق في التفاضل الذي هو أصل أفضل التقبيل وحق (قوله
كنهيهما) أي تهجي الفاظ الطلاق والعتق قال في الذخيرة وعن أبي يوسف فمن قال
لامته ألفون تامها ماهاه وأقال لامها أنه ألفون تامهاه ألف لام قال انه ان نوى
الطلاق والعتاق أطلق المرأة وتعتق الامة وهذا بخلاف الكتابة لأن هذه الحروف يفهم منها
ما هو المفهوم من صريح الكلام لأنها لا تستعمل كذلك فصار كالكتابة في الافتقار إلى
نية اه (قوله وفي الخلاصة) عبارتها لو قال لبعده أنت غير مملوك لا يعتق لكن ليس له أن
يقدم بعد ذلك ولا أن يستخذه فان مات لا يرثه بالولاء فان قال المملوك بعد ذلك أنا مملوك
له صدقة كان مملوكا ظاهرا وكذا لو قال ليس هذا بعتدي لا يعتق اه قلت وذكري الذخيرة
المسئلة الاولى ثم ذكر الثانية بعبارة قاروسية ثم قال في جوابها يعتق في القضاء لأنه اقر
بالعتق والصحيح أنه لا يعتق بدون النية عند أبي حنيفة ~~كما في قوله~~ لست بامرأته
لأنه ليس من ضرورته أن يكون عبداً له أن يكون حراً ويؤيد هذا القول المسئلة الاولى اه
وحاصله أن اللفظ في المسئلة ~~ثنتين~~ كناية عن نوى عتق فيهما والافلا سكن ليس له
أن يدفعه لتفاد اقراره على نفسه وهذا قال في البحر وظاهره أنه يكون حراً ظاهراً
لامتصفاً فتكون أحكامه أحكام الارح حتى يأتي من يدفعه ويثبت فيكون ملكاً له اه
(قوله وقاس له الخ) أي جعله في حكم مسئلة الخلاصة وهو انه اذا لم ينو العتق ليس
له أن يدفعه لأقراره بعدم الملك (قوله نازعه في النهر) حيث دل وعندى أن هذه المسئلة
أي مسئلة الخلاصة مغايرة لمسئلة الكتاب أي قوله لا مملوك لي عليه وذلك أنه في مسئلة
الكتاب انما أقر بأنه لا مملوك له فيه وهذا لا ينافي في ملكا لغيره ومسئلة الخلاصة موضوعها
اقراره بأنه غير مملوك أصلاً ما لعقده له وأقر به الأصلية فتنه لهذا فانه مهم اه قال ح
قلت والذي يظهر بأدنى تأمل أن الحق مع صاحب البحر أن الفرق الذي أبادم في النهر غير
مؤثر فانه اذا نفي ملكه عنه وليس هنالك من يدفعه ساوى من قيل له أنت غير مملوك ويدل لما
قلناه من صاحب الخلاصة في قوله أنت غير مملوك وبين قوله ليس هذا بعتدي تأمل اه
قلت والحاصل أن كلام مسئلة الكتاب ومشتق الخلاصة كناية في العتق فلا يلزم من
النية وقد نص في مشتق الخلاصة على أنه اذا لم يعتق أي عند عدم النية ليس له أن يدفعه
أي لأقراره على نفسه بأنه غير مملوك وأنه ليس عبده وهذا موجود في مسئلة الكتاب أيضاً
فينبغي منع دعواه فيها أيضاً ولا فرق في صحة اقراره على نفسه بين نفسه عن نفسه فقط أو عنه
وعن غيره بل نفسه عن غيره لا فاشه فيه لأنه لا ولاية له على غيره في ذلك فافهم (قوله أو يفتي)
أي أو هذه فتى ولا يصح أن يكون التقدير وهذا يفتي لماسأق اه كناية وكلامه الا أن
في الصريح ولو قال وهذا يفتي لكن الأولى ح وقوله انه كناية فيه كلام يأتي (قوله وان
ليصلوا لذلك) أي اللابوة والجدودة والامومة (قوله ولذا جاما لبا الخ) أي ان قول

كنهيهما وفي الخلاصة قال
لبعده أنت غير مملوك لا يعتق بل
ثبت له أحكام الارح حتى يقر بأنه
مملوك ويصدق عليه ملكه وكذا ليس
هذا بعتدي لا يعتق وقاس عليه
في البحر لا مملوك لي عليه لكن نازعه
في النهر (و) يصح أيضاً (جم) هذا
(أي) أو يفتي (للأصغر) سنا من
الماثل (والأصغر) كذا
(هذا أي) أو يفتي (أو) هذه
(أي) وان لم يصلوا لذلك ولم يشر
العتق لانتهاج لا كناية ولذا
جاما لبا وأخرها تفصيلها

المسئف وهذا الحق باعادة الياء الجارية لتفيد أنه عطف على قوله بكتابه مقابل له
ولوحذف الياء لانه عطف على امثلة الكتاب مع انه من امثلة العبري مع وانما غيره
وذكره بعد الفاظ الكتاب لتلخيص من التفصيل المقادير فان صلوا الخ (قوله فان
صلوا) حاصله ان هذا الحق على وجهين اما ان يصلح ابتداء بان كان مثله ولده أو لا وكل
منهما اما ان يكون العبد مجهول النسب أو لا فان صلح وهو مجهول عتق ونبت نسبه منه
اجمالا وان كان معروف النسب لا يثبت منه بلائلا لكن يعنى عندنا وان لم يصلح ولده الله
فكذلك عند الامم وعندهما لا يثبت وكذلك الكلام في هذا الأمر أو أي فان صلح أمه الله
أو أمًا وليس للقائل أبًا وأتم معروف ببت النسب والعقب بالاختلاف وان صلح وله أب
معروف لا يثبت النسب ويعنى عندنا وان لم يصلح لا يثبت النسب ولكن يعنى عنده
لا عندهما ولو قال أصغر هذا جدى فقبل هو على الاختلاف وهو الأصغر لانه وصته بسفحة
من يعنى عليه بلكه كافي العبر (قوله في ولدهم) قال في القضية مجهول النسب الذي
يذكر في الكتب هو الذي لا يعرف نسبه في البلدة التي هو فيها اه ويختار المحدثين من
شرح الهذلية وغيرهم انه الذي لا يعرف نفسه في ولده وسقط رأسه وعماه في الدرر
(قوله وليس للقائل أب معروف) أراد بالاب الاصل فيشمل الجد والام فالط وهذا الحق
عنه قوله وسهل نسبه (قوله فعنق فقط) أي بلائوت نسب لان العتق باعتبار الجزية
والزنا يثبت النسبة الشرعية لا الجزية (قوله وهل يشترط) أي في ثبوت النسب تصديق
العبد للسيد فقبل لان اقرار السيد على عاقله يصح بلا تصديق وقبل يشترط فيما سوى
دهوى البينة لان فيه حمل النسب على القدر بلى قلت ومضى في كافي الحاكم على الثاني
حيث قال في مسئلة الاب والام وصلة قافي ذلك ولم يذكر ذلك في مسئلة الاب (قوله
ولا تصير أمه أم ولد) قال في فتح القدير ثم اذا قال هذا الحق هل تصير أمه أم ولد اذا كانت
في ملكه فقبل لا سواء كان الولد مجهول النسب أو معروفه وقبل تصير في الوجهين وقبل
ان كان معروف النسب حتى لم يثبت نسبه منه لا تصير أم ولد وان كان مجهول حتى ثبت
نسبه منه صارت أم ولده وهذا أعدل اه وبه علم ما في كلام الشارح من الاطلاق
في محمل التفصيل فافهم (قوله اقتصر للنية) فيه نظري في الجنبى قال للقلامه هذه بنى
أو بطاربه هذا الحق يعنى عندهما خلافا في حنيفة وقبل لا يثبت عند الكل وهو الاظهر
اه ومثله في الاخيرة والفهنا قال في النهر قال في الجنبى والاظهر أنه لا يعنى
الابائية ويدل عليه ما مر من أنه لو قال لعبد أنت حره وأنت حره أنت حره كرف بعض
المواضع أنه صريح وفي بعضها كتابة اه فقوله يهين الابائية الخ ليس من كلام الجنبى
كأملت وفيه نظر وما استدلل به لا يدل لم يجوز كون التأنيث في قوله لعبد أنت حره
باعتبار كونه ذاتا أو بشة أو نسمة والتذكير في قوله للامة أنت حره باعتبار كونها نكصا
أو خلقا بخلاف اطلاق البنت على الابن وعكسه لما في فتح القدير حيث قال في تعاميل

فان صلوا وسهل نسبه في ولدهم
وليس للقائل أب معروف ثبت
النسب أيضا ما لم يقل ابن من الزنا
فيعنى فقط وهل يشترط تصديقه
فيما سوى دهوى البينة قولان
ولا تصير أمه أم ولد ولو قال لعبد
هذه بنتي أو لأمته هذا الحق اقتصر
للنية وفي هذا حال أو هي

المسئلة لان الاول مجاز عن عتق في الذكر والثاني عنه في الانثى فانتفى حقيقته لانتفاء محمل
 ينزل فيه ولا يتصور نقل لفظ الابن في البنت وبكسها انتفاء عالم حال وما ذكره المصنف يعني
 صاحب الهداية بيان تعدد عقته بطريق آخر وهو انه اذا اجتمعت الاشارة والتسوية
 والمسمى من جنس المشار على المشار وان كان من خلاف جنسه يتعلق بالمسمى والمشار
 اليه ههنا مع المسمى جنسان لان الذكر والانثى في الانسان جنسان لاختلاف المقاصد
 فيلزم ان يتعلق الحكم بالمسمى اعني مسمى بنت وهو معدوم لان الثابت ذكر اه فانت ترى
 ان مقتضى التعليل بهذين الوجهين كون الكلام لقوا لا يتعلق به حكم سوامتي أو لا
 وبظاهره من انه لا فرق بين قوله للعبد هذا يعني وهذه بقى بتدكيره الاشارة أو أنها بنته
 لان الفوجيا من اطلاق البنت على الابن حيث لا يستعمل أحد ههنا في الاخر حقيقة
 ولا مجازا ومن كونه خلاف جنس المشار اليه كالمواضع فصاعلي أنه ياقوت فاذا هو زجاج
 فالسبع باطل ويدل لما قلناه في متن الماتى عبر قوله ههنا يعني (قوله عتق) أي بلا خلاف
 فتح ويبنى توقفه على النية نأول (قوله وأخى لا) أي وفي قوله هذا أخى لا يعتق بدون نية
 فالق في البحر ووفق في البساق بان الاخوة يستعمل الاكرام والنسب بخلاف الم لا أنه
 لا يستعمل الاكرام عادة وهذا كله اذا قصر فلو قال أخو من أبي أو من أمي أو من النسب
 فانه يعتق كافي الفتح وغيره ولا يعني ان اذا قصر يكون من الكتابات فيعتق بالنسبة اه
 (قوله لا يعتق بياخي وبأخى) أي بدون نية كما يأتي فالق في الدر المنثور وعنه انه يعتق
 والظاهر الاول لان المنذور بالسد استحصا والمندى فان كان بوصف يمكن اتيانه من
 جهته فهو يا - تر كان لا يثبت ذلك الوصف وان لم يكن كالبنوة كان مجردا لاعلام قال
 في الفتح ويشي ان يكون محل المسئلة ما اذا كان العبد معروف النسب والانه موثكل
 اذ يجب ان يثبت النسب تصديقه فيعتق اه ولو قال يا أخى من أمي أو أبي أو من النسب
 عتق كما مر اه (قوله ولا سلطان له عليك) لان السلطان عبارة عن العزة والمدونى كل
 منهما لا يستدعي في الملك كالمكتاتب يثبت للمولى فيه الملك دون اليد (قوله بخلاف
 عكسه) وهو وقوع العتق بالفاظ العتق لان ازالة ملك الرقبة تستلزم ازالة ملك العتقة
 بالعرض درد (قوله كما مر) أي في قول المطلق (قوله فيد للاخيرة) يعني أن قوله وان
 نوى راجع الى المسئلة الاخيرة وهي أمانا الطلاق أما الاولى وهي مسئلة النداء والثانية
 وهي مسئلة نفي السلطان فتوقف وقوع العتق فيهما على النية فهما من كتاباه (قوله
 كاتله ابن الكمال) أي عن غاية البيان وكذا نقله في البحر عنهما في العتقة وقال فيمنه
 لا ينبغي الجمع بين هذه المسائل في حكم واحد أو قوله في التهر أيضا قلت بل على ما مر من بحث
 الفتح ينبغي أن يثبت العتق بلا نية اذا كان مجهول النسب (قوله كما رجحه الكمال) ونقله
 أيضا عن بعض المشايخ وبه قال الأئمة الثلاثة ولا يظهر فرق بينه وبين لاسميدل وعن
 الامام الكرخي ففي عمرى ولم يتنفع في الفرق بينهما قال الكمال بعد تقرير عدم الفرق

عتق وأخى لا عالم ينزل من النسب
 (لا) يعتق (بياخي وبأخى) وبأ
 أخى وبأبي (ولا سلطان له عليك
 ولا بالسلطان الطلاق) سرحه
 وكذا بخلاف عكسه كما مر (وان
 نوى) قيد للاخيرة لتوقفه في
 النداء على النية كما قلناه ابن الكمال
 وكذا في السلطان كما رجحه
 الكمال

والذي يقتضيه النظر كونه من المكنيات (قوله وأقر في البصر) وكذا في النهر
والنهر نيلانية والمقدس (قوله يمتن بالنية) الأولى لا يعتق إلا بالنية (قوله ذكره ابن
الكمال وغيره) أي ذكر اشتراط النية للعتق ومثله في البصر من الزيلعي ونجاة البيان وزاده في
النهر في العناية عن الميسوط (قوله لا في قوله الخ) استثناء من قوة وبألفاظ الطلاق وزاد
قوله أطلقك منه أنه قد تم المصنف تكديماً لما استثنى ولكن استثناء الأمر باليد والاختيار
منقطع لأنهم لم ينعكس كتابات التفرغ بل كتابات الطلاق (قوله أو اختاري) عزاه إلى البصر
والنهر إلى البدائع قلت وهو خلاف المذهب في الأخيرة قال محمد في الأصل إذا قال الرجل
لأمته أمرتك بكذا شوي به العتق يصبر العتق يداهنق لو اعتقت نفسه في المجلس جاز
ولو قال لها اختاري شوي العتق لا يصبر العتق في يدها فنفذ في بين الأمر باليد وبين قوله
اختاري في العتق وسوى بينهما في الطلاق اهـ كلام النفس مرة وكذا اصبر حتى الفسخ بأنه
لو قال لها اختاري فاختارت نفسها لا يثبت العتق وإن نواه اهـ وصرح بذلك أيضاً
في كتابي الحاكم بلا حكاية خلاف وأنت خبير بأن ما في الأصل والكتابي وهو من المذهب
فلا يبدل عنه ولم أر من يه على ذلك فاعتقته (قوله ولا بدع) أي ليس بذات أمر انفردا
خارجاً عن نظائره وهو جواب عن قوله فهو من كتابات العتق أي شأناً كما أنه من كتابات
الطلاق لأنه لما أحصل العتق وغيره كان من كتاباته أيضاً (قوله وتوقف) أي العتق
في أمرتك بكذا واختاري بخلاف أطلقك فإنه لا تغلق فيه حتى يتوقف (قوله وإن لم يمتنع
للنية) لأنه صريح بحيث ذكر لفظ العتق ح (قوله لأنه غليلك) تعليل لتشبهه أي وكذا
اختار العتق يتوقف على المجلس لأنه غليلك ح أو هو عليه لتوقف (قوله وإن شوي)
لأنه من كتابات الطلاق المختصة به ح (قوله لكن يكفر بوطئها) لأن تحرير الحل لا يبين
فكانت قال والله لا أطولك ح (قوله بقوله عبدي أو جاري) يعني جمع بين هاتين اللفظين
وقوله أو جاري أي بدل جاري وهذا عند وقال لا يصح ويانه في الزيلعي ط (قوله
الحية) نعم لأمر أنه وأمه وأقر ذلك كون العطف باو وقوله والميتة بمعنى وامرأته
أو أمته الميتة فهو مقابل مدخول بين (قوله جوهرة) ونصها ولو جمع بين عبده وبين
حالياً عليه العتق كالحية والحائط والسارية فقال عبدي حر وأخذ أو قال أحدهما
عتق العبد عند أبي حنيفة وعندهما لا يعتق وإن قال لعبده أنت حر ولا يعتق إجماعاً
وإن قال لعبده وعبد غيره أحد كالم يعتق عبده إجماعاً إلا بالنية لأن عبد الغير لا يوصف
بالحرية إلا من جهة مولاه وقد يجوز أن يكون وقع حرمة وقوفه على النية الأولى وكذا
إذا جمع بين أمته حية وأمته ميتة فقال أنت حر وأمه أو أحدها كما حرمت لم تعتق أمته لأن
الميتة توصف بالحرية بحال مانت حرمة وماتت أمه فلا تختص الحرية بناتس اهـ ح (قوله
باعتق رحم محرم) مثل الملك بشره أو هبة أو وصية أو غيره فمستأنى ونحل مالوا بشره
بنفسه أو نأبه قد دخل ما إذا اشترى العبد المأذون ذارحم - ومن مولاه ولادين عليه

وأقر في البصر (و) كذا (أنت
مثل الخ) يعتق بالنسبة ذكره ابن
الكمال وغيره (لا في قوله) أطلقك
ولو لعبده فعتق (أمرتك بكذا أو
اختاري فإنه عتق مع النية) فإنه
من كتابات العتق أيضاً ولا بدع
بدائع ويتوقف على القبول في
المجلس وكذا اختار العتق أو امر
عتقك بكذا وإن لم يمتنع النية لأنه
غليلك كالطلاق ولا يعتق بهوات
على حرمان ونوى لكن يكفر بوطئها
(و) يصح أيضاً (قوله عبدي
أو جاري) أو جاري (حر)
كما لو جمع بين أمر أنه وبهجة أو جحر
وقال أحدهما كما طالق طلق
أمر أنه لا لو جمع بين أمر أنه وأمه
الحية والميتة جوهرة وزيلعي
(و) يصح أيضاً (باعتق رحم
محرم)

مطلب
في مالتذي الرحم المحرم

أما الذين فلا يفتي ما اشتراه عنده خلافا لهما وخرج المكاتب إذا اشترى ابن مولاه فانه لا يعتق اتفاقا فاجهر عن الظاهرية (تنبيه) في القصة وطبيح ما ربه أيه فولدت منه لا يجوز بيع المولود الذي الوطئ النسبة أولا لا وله ولديه فيعتق عليه حين دخل في ملكه وان لم يثبت النسب يمكن زني بجواربه بتغيره فولدت منه ثم مك المولود يفتق عليه وان لم يثبت نسبه منه اه وفي حاشية الحوى عن غابة البيان لو اشترى أخاه من الزنا لا يعتق عليه لانه يسب اليه بواسطة الاب ونسبة الاب منقطعة فلا تنفع الاخوة قالوا الا اذا كان من أمته فيعتق عليه اذا ملكه لان نسبة المولود اليها لا تنقطع فتكون الاخوة نائمة اه (قوله أي قريب) تنسب لذي الرحم وقوله حرم نكاحه أبدا تنسب للمحرم قال في الدر المنثور ثم المحرمان تنخصان لا يجوز الزكاح بينهما ولو كان أحدهما ذكرا والاخر أنثى فالحرم بلا رحم كأنه زنا عا وزوجة أمه وفرع فلا يعتق عليه اتفاقا وكذا الرحم بلا محرم كبنى الاعمام والاخوان لا يعتق عليه اتفاقا كما قال وغيره اه (قوله عنده) أي عند الامام لعنيزي العتق عنده خلافا لهما ط (قوله أو جلا الخ) فعتق دون أمته وليس له بها قبل أن تضع حملها لا ملك أخاه يفتق عليه بدائع وهذا منافق ولهم أن الحمل لا يدخل تحت المألول حتى لا يعتق بكل مخلوق حتى يحتاج الى الجواب بغيره وأقول لا يلزم من كون الشيء ملكا كونه مملوكا مطلقا سائر ونوضحه أن المملوك في كل مخلوق حتى حيث أطلق يصرف الى ذات مملوك كنه مستقلة بنفسها والحمل جزء من أمه فلا يلزم من كونه ملكا له أن يصدق عليه اسم مملوك حيث أطلق ومما علق العتق على دخول القرب في ملكه لا على كونه مما يصدق عليه لفظ مملوك مطلق فلذا دخل الحمل هذا لانه ملك فافهم (قوله ولو المالك صبي أو مشيونا) انما جعل أهلا لعتق القرب عليه لانه تعلق به حق العبد فتبا له النسبة بغيره (قوله في دارنا) أي دار الاسلام فبده لانه لا حكم لتساق دار الحرب فتح (قوله حتى لو اعتق الخ) فمربع على التقييد بقوله في دارنا وكان الانظروا يقول حتى ولو لم تفر به في دار الحرب لكن أفاد ذلك بالاولى لانه اذا كان لا يعتق بالاعتاق الصريح فيكذلك بالمال بالاولى وقد جمع بينهما في الفتح فقال فلو ملك قريه في دار الحرب أو اعتق المسلم قريه في دار الحرب لا يعتق خلافا لابي يوسف وعلى هذا الخلاف اذا اعتق العربي عبدا في دار الحرب ذكر الخلاف في الايضاح وفي كافي الحاكم عتق الحر في دار الحرب قريه باطل ولزم ذكر خلافا ما اذا اعتقه وخلافا لابي في المختلف يعتق عند أبي يوسف ولزله وقاله لا ولا لانه لكنه عتق بالخصلة لا بالاعتاق فهو كالراغم ثم قال المسلم اذا دخل دار الحرب فاشترى عبدا حرا فباعه عنه القياس لا يعتق بدون الخصلة لانه في دار الحرب ولا يخبر عليه أحكام الاسلام وفي الاستحسان يعتق من غير خصلة لانه لم يقطع عنه أحكام المسلمين ولا ولله عندهما وهو القياس وقال أبو يوسف له الولاء وهو الاستحسان وذكر قول محمد بن أبي يوسف في كتاب السير وعلى هذا فالجواب عنه وبين

أي قريبي حرم نكاحه أباؤو
 شقفاً عن حق قدره عندنا ووجلا
 كثر انفعاده أيا به الحاصل منه
 (ولو) المالك صيدا او بمنزله
 فأنزل في دارنا حتى لو اعتق المسلم
 أو الحربى

قوله تالمراغم أي من خرج من دار
الحرب على رغنم مولا أي خرج
الناصر لما أو سلم بعد الله منه

ما في الايضاح أن يراد بالمسلمة التي نشأت في دار الحرب وهن الفص على أن داخل هنالك
 بعد أن كان حنا فذا ثم تقطع عنه أحكام الاسلام اه ما في الفتح واصله أن الحرى إذا
 أسلم في دار الحرب أو بقى حرياً لمملكاً أو عتق قريبه عتق لا يفتق خلافاً لابي يوسف الا اذا
 خلى سبيله بأن رفع يده عنه وأطلقه فعتق بالعتق لا بالاعتاق ولا ولا له خلافاً لابي يوسف
 فعنده الولاء وما المسلم الاصل إذا دخل دار الحرب فاشتري عبداً حريباً فعتقه فنة
 فالاستصان أنه يعتق بدون التولية وله الولاء وعلى هذا إطلاق الشارح المسلم بعد
 يكونه ناشئاً في دار الحرب فالاحسن ما في بعض النسخ حتى لو اعتق المسلم لم يلزمه بدون
 أو أي المسلم الناشئ في دار الحرب (قوله عبده) أي الحر في يثيرة فوله ولو عبده -
 الخ ح (قوله فلا ولا له) فترفع على عتقه بالعتق لا بالاعتاق لأن الولاء من استقام
 الاعتاق ولم يعتقه (قوله عتق بالاعتاق) أي باعتاقه سببه أو بشرائه ان كان دارهم
 محرماً (قوله ويغيبه لوجه الله تعالى الخ) له ثبوتاً في رواية وغيره ه الصريح
 أو الناسد فلا يضح فيه كافي البدائع والمراد بوجه الله تعالى ذاته أو رضاه والله اعلم
 واحد شاطئ الأثر والحق حتى مردتهم والصنم مودة الإنسان من خشب وذهب
 ونقش قانون بحرقه ووثق كافراً البحر (قوله وان أم وثقه) له وثقه صريحاً له ثم
 في الاعتاق للشيطان والكفر في الاعتاق للصنم بثيرة منه صريحاً العنبر لم يور
 والا فلا فائدة في زيادته لفظ اثم لكن لا يظهر الفرق بينهما وما نقله الشارح هو ما في عليه
 المستصفى المنع وهو ظاهر البحر أيضاً والظاهر ما في المتن والجمهور من الكفر بكل منهما
 (قوله أي اكره) هو جل الضبر على ما لا يراد بهجراً وأشاروا إلى أن المراد صدراً ان يدلان
 الكره أثر الاكره لكن كل منهما صحيح أيضاً فافهم (قوله ولو غيبه لم يفتق) المتيقن ما يفتق
 النفس أو العضو وغير المتيقن بخلافه والأولى بالمباغة المتيقن كما لا يخفى ط ويقب الله على
 المكروه جوهره وفي التواريخ قال لمولاه في موضع خال ان اعتقني والقتلت فاعتقه
 مخافة القتل يعتق ويسى في قيمته لمولاه (قوله أي) في كتاب الاشرية أن كل
 مسكر حرام أي كل ما أسكر كثيره حرم قليله وهو قول محمد الفتي به فيدخل فيه الاشرية
 المتخذة من غير العنب والمثل لا يقصد السكر بل يقصد الاستغراق والتقوى ونفي
 الرقيب بلا طبع فالسكر بها يكون بسبب محظور كالسكر من الخمر وما على قول الامام إذا
 شربه لا يقصد المعصية فلا يكون محظوراً فإذا أسكر به لا يبيع طلاقه ولا عتقه ما السكر
 نفسه فهو حرام اقتضاه معنى أنه يحرم القدر المؤدى إلى الاسكار حتى لو عدل ان شرب
 كاسين لا يسكر وانما يسكر الكاس الثالث حرم شرب الثالث فقط عند الامام فلا يسكر
 من كسبين لم يكن بسبب محظور وما عند محمد فان الحرام كل ذلك وان قل كالخمر فافهم (قوله
 فلا يخرج) أي عن السبب المحظور الاشرية المضطر أي لاساغة اللقمة أو بسبب الاكره
 ومثله ما يحصل من مباح كالعسل عند غلبة الصغراء (قوله مع عزل) هو اللعب وقدمنا

عبده في دار الحرب لا يعتق بعتقه
 بل بالعتق فلا ولا له خلافاً للثاني
 ولو عبده مسلماً أو ذماً عتق بالاعتاق
 لعدم محليته للاسترقاق زبلي
 (و) يصح أيضاً بغير رلو - ما لله
 والشيطان والعصم وان اثم
 (و) كثر به أي بالاعتاق للصنم
 (المسلم عند قصد التعظيم) لان
 تعظيم الصنم كفر وعبرة الجوهرة
 لو قال للشيطان والصنم كثر (و)
 يصح أيضاً (بكره) أي اكره ولو غيب
 ملحقاً وسكر بسبب محظور - بغير
 ان كل مسكر حرام فلا يخرج
 الاشرية المضطر فانه كالاناء (و)
 يصح أيضاً مع (عزل) هو عدم قصد
 سبقة ولا يجاز

الكلام فيه (قوله وان علق العتق بشرط الخ) قيل تعلقه الملك أو بعبه كما مر التصريح به لكن لا بد من تعلقه على ملك صحيح ففي الجوهر لو قال المكاتب أو العبد كل علقته ملكك فيما استقبل فهو حرف متعق ثم ملك علقوا لا يعنى عنده وعندهما يعنى وان قال اذا عتقت فلنك عتد فهو حرف متعق فملك عبد عتق اجماعا لانه اضاف الحرة الى ملك صحيح وان قال ان اشترت هذا العبد فهو حرف لم يعنى حتى يقول ان اشترته بعد العتق وعندهما يعنى اه (قوله ويعتق ان دخل) اى ان يلقى فى ملكه فانه يجوز له بيعه واخرجه عن ملكه قبل وجود الشرط لان تعليق العتق بالشرط لا يزيل ملكه الا فى التدبير خاصة جوهر ولو باعه ثم اشتراه فدخل عتق كفى (قوله انقصوا الاضافة) لان فى اضافة المكاتب الى نفسه بعنوان العبد قصورا اى عدم تحقق اذ مراده بقوله ان انت عتدى ان كان لا يصدر منك امر الا باذنى فانت حر والمكاتب ليس بمذموم لانه الصفة ط والحاصل ان المطلق ينصرف الى المكمل والمكاتب عبد ناقص (قوله تعلق) كانه قال اذا عتقت فانت حر ط (قوله تميز) المراد انه عتق فى جميع احواله ط (قوله لان المراد عرض الماء عليه) اى لانه لا يعطش لانه ليس فى وجهه ولانه يقال سقيته فلم يشرب (قوله من من عتبه سنة) المراد انه يعنى من دخل فى ملكه منذ سنة صاحبه او لا ط (قوله ونوى فى الملك) اى انه قديم فى ملكه ط (قوله دين ولا يصح قضا) (قوله ولوزاد فى السن) اى حصر بملكه بان قال انت عتقتى فى السن اى كبر السن وفى العمر من الخيانة لو قال انت حر النفس يعنى فى الاخلاق عتق فى القضا (قوله وعنى بما انت الا حر) لان الاستثناء من النفي اثبات على وجه التأكيد كما فى كلمة الشهادة هاية ويستثنى منه ما نقله الجوهر عن منية المقتضى اذا مر غلامه بشىء ما منع فقال له ما انت الا حر فانه لا يعنى ذكر ما هو العبد فقال لان قرينة الحال دالة على ان المراد ما أفعال هذه الأفعال الحر (قوله لا بما انت لامشل الحر وان نوى) كذا نقله فى الدر المنثور عن المحيط مع انه فى الجهر والفتاى نقل هذه المسئلة عن المحيط بدون قوله وان نوى وكذا فى الجوهر لكن بدون عز ونم فى التمسكتاى لا يصح بقوله انت مثل الحر أو الحر وان نوى وقال به منهم انه يعنى بالنسبة كفى الاختيار اه واقصر الزيلجى على الثانى وقال لانه أثبت المماثلة بينهم ما هو فقد تكون عامة وقد تكون خاصة فلا يعنى بلانية الشك (قوله ولا يكل مالى حر) لانه يراد به العطاء والخلوص عن شركة الغير بجر (قوله أو أهل بلج) أى كل عبيد أهل بلج وهوس أهل بلج بلج بنو عبده كفى التارية ومقتضاه أنه لو نوى عبده يعنى واظهاره ان مثله يقال فى كل عبد فى الارض وبعبه أهل الدنيا ويؤيده أنه قال بعده ولو قال ولد آدم كاهم حرار لا يعنى عبده الابالية بالاتفاق (قوله حر) أفرد الخبر فأنزل كل فى المسئلة الثانية ط (قوله بخلاف هذه السكة أو الدار) أى فانه يعنى وان لم يشتر بخلاف كفى التارية وقال قبله وعلى هذا الخلاف اذا قال كل عبد فى هذا

(وان علق) العتق (بشرط)

كدخل دار (سمع) يعنى

ان دخل (والعلق بأمر كان

تفسير قول طالع العبد) وهو فى

ملك (ان ملكك فانت حر

عتق له ال بخلاف قوله لملكه ان

انت عتدى فانت حر) لا يعنى

انقصوا الاضافة طهيرة وفيها اصبح

حر انما فى وتقوم حر وتقدم

حر تميز قال ان سقيت حمادى

فذهب للماء ولم يشرب عتق لان

المراد عرض الماء عليه قال عبدى

الذى هو قديم العتبية حر عتق من

عصبه سنة هو الخنازير ولو قال انت

عتق ونوى فى الملك دين ولو زاد

فى لس لا يعنى (وعنى عات

الاحر) لا بما انت الامشال الحر

وان نوى ولا يكل مالى حر ولا يكل

عبدى الارض أو كل عبيد الدنيا

أو أهل بلج حر عند الثانى وبه يعنى

بخلاف هذه السكة أو الدار بجر

قوله عتق صوابه يعنى لان

عتق الثلاث لازم فلا يأتى منه اسم

الفعول ولا يصح أن يكون

اسم مفعول من عتق الرأى قال

فى المصباح ولا يجوز عبده عتق

لان من مفعول من اقلعت شاذ

مفعول لا يقاس عليه اه صحبه

المسجد يعني المسجد الجامع يوم الجمعة فهو سر وعبد في المسجد الا انه لم يره اوقال كل امرأة طالق و امرأته في المسجد الا انه لم يرها اوه وسبنا فافرق بين السكة والمسجد الجامع ان المسجد الجامع في حكم البلدة لكونه جامعاً لأهلها وقد اقيسه يوم الجمعة بخلاف السكة لان أهلها محصورين فلذا عتق فيه ابلاية اتفاقاً فافترقا والاشارة عزرا المستلة الى الجرمع انه في البصر ليدكر السكة بل ذكر الدار (قوله عتقا) أطلقه منه هل حال اذا استثنى حملها فانه يعتق تبعاً لها صكها في التنازع (قوله أصالة) خرج الهمزة وعطف القصد عليها من عطف الله على المعلول ط أمافي الأتم فظاهر وأما في الجنين فمن حيث انه جرم والتحرير المسلط على الكل مسلط على الجزء أصالة وقد اورد هذا في قول النضر عتقا أي الأتم والجسد تبعاً له الا انه باعتبار كون الجزء في ضمن الكل ح وهذا مقيد بأن لا يكون خرج أكثر الولدان خرج أكثره لا يعتق لانه كالمثقل في حق لا حكم الأثرى انه يقتضي به العدة ولومات في هذه الحالة يرث ويغامه في البصر (قوله اذا ولدته الخ) للتيقن بوجوده وقت الاتفاق ط (قوله ولونه عتق) أي من الأقل بشبه علم النصف ح (قوله عتق تبعاً) حاصله أن الحمل يعتق باعتاق أمته مطلقاً لكنه اذا ولدته لم قل من نصف حول يعتق أصالة ولا كثرهما وانما هذا النصف بالأول فلا ينكر ربيع قوله الا تقي الولد يتبع الأتم الخ (قوله وغرنه) أي غرة الفرق بين عتقه أصالة أو ما انجرا وولانه وهي مذكورة في كتاب الولد حيث قال هذا لمن أعتق أمته والحال أن زوجهما في البصر فولدت لأقل من نصف حول مدعتق لا ينتقل ولا مال له في عن موالى الأتم أي اذا ولدت بعد عتقها لا كثر من نصف حول فلا يؤول الى الأتم أيضاً لعدم رعيته للاب لرقه فان عتق القن وهو الاب قبل موت الرديس ولا ابته الى ماله زوال المانع هذا اذا لم يكن معتدة فلو معتدة فولدت لا كثر من نصف حول من المعتق ولد من حولين من القراق لا ينتقل لموالى الاب اه أي للتيقن بوجود الحمل عند العتق حدث وجب اضافة العلوق الى ما قبل القراق (قوله ولو سره الخ) أي سره الحمل وسمه بأن قال حملت سر أو قال المضغة أو العلقة التي في بطنك سر عتق خائفة لكن لا بد من تحقق وجوده قبل التصريح بأن ولده لأقل من ستة أشهر فلو ستة فاعتق لولا يعتق ولا يكون قوله ما في بطنك سر اقرا بوجوده لعدم التيقن به لولا حسده وغامه في البصر (قوله أو ان حملت بولده سر) الظاهر انه يشترط أن تلده لا كثر من ستة أشهر اذ لو كان أقل علم انه حمل موجود والشرط حمل حدث وينبغي انه لو انه سر حديثه بعد ستة أشهر أن يكون القول له الى سنتين أم بعدهما فوجه حدث شيئاً تامل (قوله عتق فقط) أي دين الأتم اذا وجه لاعتاقها متصوالة عدم الاضافة ولا تبعاً لان فيه قلب الموضوع نهر (قوله ولم يبيع الأتم الخ) لانه لما كان ما في بطنها لا يقبل النقل صارت بمنزلة الحمل المستثنى والاستثناء مشروط فاسد في البيع والهبة لكن البيع يطال

(سر وحمل عتقا) أصالة وقصد
(اذا ولدته بعد عتقها لأقل من
نصف حول) ولو لا كثر عتق تبعاً
وغرنه انجسار وولانه (ولو سره)
ولو لم يلق علقه أو مضغة أو ان
حملت بولده سر (عتق فقط) ولم
يجز بيع الأتم وجاز هبها ولو دبره

بالشرط الفاسدة بخلاف المهمة كأي شيء في البيع القاسم ح (قوله لم تجز هبتها في الأصح)
والفرق أن بالتدبير لا يزال ملكه مافي البطن فإذا وهب الأم بعد التدبير فالوهاب
متصل بالبرع وهو بفساد يكون في معنى هبة المشاع فيها يحتمل التسعة وأما بعد العتق مافي
البطن غير ملوك يخرج من البسوط (قوله وبطل شرط المال عليه الخ) لأنه لا وجه إلى الزام
المال على الجنين لعدم الولاية عليه ولا إلى الزام أمه فإذا قال أعتقت مافي بطنك على ألف
ملك قبيلت فحانت بولد لاقل من ستة أشهر يعق بلا شيء لأنه معلق بقبولها إلا ألف وقد
قبله يعق الولد وبطل المال لأن اشتراط بدل العتق على غير المعتق لا يجوز بغير ملخصا
(قوله لكن بشرط قبولها) أي قبولها المال إذا شرط عليها وقوله للعتق متعلق بشرط
(قوله قال مافي بطنك) الخبر محذوف تقديره سر وهو موجود في بعض النسخ (قوله
تعالى) أي على الاداء فإذا مدت لاقل من ستة أشهر فهو سر حتى أدى إليه إلا ألف كافي
البصر (قوله أوصى به) أي مافي بطن أمته ومات أي الموصى وأعتقه الورثة أي اعتقوا
مافي بطنها بها لاعتقاق أمه والعبارة في البرع من الظهيرة وعكذا رأيتها في الظهيرة
والاحسن عبارة كافي الحياكم فاعتق الوارث الأمة الخ قال ط والظاهر عدم جواز
اعتاقه قبله لأنه غير ملوك لهم (قوله جاز) أي اعتاقهم لأنهم ادخلت في ملكهم ولم يدخل
حماهم في ملك الموصى له إذ لا يدخل في ملكه إلا بعد الولادة ط (قوله وضمنوه يوم الولادة)
لأنه أقل يوم يدخل في ملكه أن لو بقي بلا اعتاق ط (قوله فاقولهم ما خروجا كبر) ظاهره
لو خر جامعا لم يعق واحده منهم إلا أن نلنا للنا قبل مضي ستة أشهر فاعتقت لأنهما أكبر
منه والولد وان ذكر مفرد الكنه مفردة مناف فيم ط عن السدادي السعد (قوله
مادم جنينا) أما بعد الولادة فلا يتبعها في شيء مما ذكره وصحى لو أعتقت لا يعق بغير
وسيد كرا الشارح استثناء مستثنين مع زيادة ثلاثة آخر (قوله تبسح الأم) للاجماع ولأنه
مستثنى به من جهتها ولذا يثبت نسب الزنا ولذا الملا عتق من أمه حتى تره ويرثها لأنه قبل
الانفصال كعنونتها عسا وحكا وتبعها في البيع والعتق وغيرهما فكان جنينها أرفع
بهر (قوله فيكون لصاحب الشيء) كما إذا زاد كر لرجل على أن لا يترك حبلها
لصاحبها فقط (قوله لو أمه كذلك) أي لو كانت أمه عا وبطل ويضحي بها والمرد أنه يأخذ
حكم أمه ولا يزال عنه بعد الولادة كأي شيء أخذ مافي العتق وغيره كذلك فلا يرد أن
الكلام في الجنين وهو لا ينضج به قبل الولادة فافهم وفي شرح الوهبانية للشرنبلاني عن
جوامع الفقه والولواجية الاعتبار في المتولد للأم في الانحط والخل وقيل يعتبر بنفسه
فيها حتى إذا تزاعج على شاة أهله فإن ولدت شاة تجوز التخصيص بها وإن ولدت غليبا
لم تجز ولو ولدت الرمة كعجار لم يؤكل وفي الخلاصة في الاضحة المتولدين الكب والشاء
قال عامة العلماء لا يجوز وقال الامام الجرجاني أن كان يشبه الأم يجوز أو سأن في مسئلة
المتولدين الكب والشاء في الذابح عن ظم الوهبانية والحاصل أن المفهوم مما مر أن الولد

لم يجز هبتها في الأصح لأنه كشاع
وبطل شرط المال عليه وكذا على
أهل لكن بشرط قبولها للعتق
وفي الظهيرة قال مافي بطنك متى
أدى إلى الفاسد طبق وفيها أوصى
به ومات واعتقه الورثة جاز
وضمنوه يوم الولادة وقال أكبر
ولدى بطنك خروا ولدت ولدين
فاقولهم ما خروجا كبر (والولد)
مادم جنينا (تبسح الأم) ولو
بجهت فيكون لصاحب الشيء
ويشكل ويضحي به لو أمه كذلك

مطاب

في حكم المتولدين شاة وغيرها

تبع لامة مطلقا وقبل لاتعتبر التبعة بل يعتبر نفسه والاول المعقد كاختصاصه كلام
 البدائع في كتاب الاخصه وهو مقتضى اطلاق المتن لكن هل ما خلا عامة العلماء يفتي
 ولد المكب والظاهر ان المتولين أدى وثلة كذلك بل أولى لانه جزء أدى لا يحل الانتفاع
 به فضلا عن اكله فافهم (قوله بسائر اسبابه) كشرائه وبيعته وارث ح (قوله الاولاد
 المفقرون) كما اذا تزوج امرأته على أنها سرقة فاذا هي قنة فالولد منها حرار التبعة وتعتبر
 القصة يوم الخصومة شربلاى وهذا اذا كان المفقور زافلو مكاتباً أو عبداً أو مدبراً
 فالاولاد أرقاقهم من البرجندى قال طويضي أن يستثنى أيضا المفقور في أمة وشرط
 حرية الولد فإنه يكون حراً (قوله وصورة الرق بلاه الخ) لما كان الأصل في العطف
 المغيرة كان عطفه ان يقال هل يتصور رق بلاه في عين صورته وما صورة الحب بالرق
 فهي ظاهرة كطهوان والتباب وكذا صورة اجتماعهما أكن قد يكونان كدمايين كما في المتن
 وقد يكون أحدهما كاملاً والآخر ناقصاً فالدبرة وأم الولد الرق فيها ناقص فلم ير
 عتقهما من الكفارة والمالك فيما كامل حتى جاز وطوره والمكاتب رقه كامل فجاز عتقه
 عن الكفارة وما كنه ناقص حتى خرج من يد المولى وقامه في البصر (قوله فان كانهم ارتدوا)
 أي بعد الاستيلاء عليهم بدليل التفرغ إياهم إقرار ما في الظهيرة لوقوع إحداهما قبل
 حراً وأصل حراً أن علم أنه سبي لا يعتق وإن لم يعلم أنه سبي فهو حر قال وهذا دليل على أن أهل
 الحرب أحرارهم وسبأ في باب استيلاء الكفار وما يؤيد به أيضاً قوله قد أخذت الخ
 ليس هذه التصويري في القصة التي وهو خطأ إذ الولد حينئذ مترك إلى الله والمالك المصحف
 كما قاله ح أخذنا ملا يتبعها الحل في الرق وذلك لأن المقام في تبعة الجنين لا الولد المحبوس
 ط (قوله والحرية) أي الأصلية بأن تزوج عبداً حررة أصيلة فحملت منه وإما الطائفة
 فقد حرت نهر أي في قوله سر حاملا عتقا (قوله واعتق) هو حرية طائفة وقد حرت
 كما علت لكن المراد بما تضمنت الولد قصد الولد أقيد المصحف هنا ليعلم إذا ولدته بعد عتقها
 لا قل من نصف حول والمراد بما هنا العتق تعال لا تم فتراد به ما إذا ولدته لنصف حول فما أكثر
 فتكون هذه الصورة مفهومة قوله هناك إذا ولدته لا قل من نصف حول فلا تكرار كما فاده
 ح وقد تم الشايع التفرقة في انحرار الولد وما قبل ان هذه الصورة تسبق قل لأن الموضوع
 في الجنين لا في الولد بعد انفصاله فقه أن المراد أنه يحكم بعقبة قبل الولادة ولكن إذا ولد
 لنصف حول فما أكثر علم أنه عتق تعال لاته لكونه جراً منها وإن ولدته لا قل لم أنه عتق قصداً
 وأصل التبيين وجوده وقت الاعتاق فافهم (قوله ككتابية) بأن تأنب أمته الحامل لحايات
 به لا قل من ستة أشهر من وقت الكتابة نهر قال ح فيعتقان معا بما دأبها البذل وكذا كل ولد
 نالده في مدة الكتابة اه وعليه فتقيده التبريق من ستة أشهر لتكون الكتابة واقعة على
 الحمل أصالة وقصدوا الأقل حل في المنة يقيدها في حكم الكتابة كما علت (قوله وتدير
 مطلق) استتر فيه عن المقيد كأن من مرضى هذا فأنف حرته فإنه لا يتيه ما ولد له ناهيه اه

(في المالك) بسائر اسبابه (والرق)
 الاولاد المفقرون وصورة الرق بلاه الخ
 كالكفارة في دار الحرب فان كلفهم
 ارقاقهم غير مملوكين لا حد فاول
 ما يؤيد ذلك الاسير بوصف بالرق
 لا المملوكية حتى يحرر زيدا فاذا
 اشقت ومعه اولاد يتبعها في الرق
 قهستنا (والحرية والعنف وقرعها)
 ككتابية وتدير مطلق

مطلبة
 أهل الحرب كلهم ارقاقه

ح ومراء في التبر للظهيرية قلت هذا ظاهر في الولد الذي تأتي به بعد التدبير وكلامنا في الحل
 فإذا تبرع بالامن غير سبها صار الحمل مدبرا فحدها وأما إذا ولدته لائق من ستة أشهر
 وإن لا أكثر فهو مدبر تبعا لها لكن لا فرق هنا بين التدبير المطلق والمقيد لأن المقيد في حكم
 المطلق فإذا قلنا ان متضمن مرضى هذا فانت حرة ثم مات بعد شهر مشا عتقت وعرق جاهها
 تبعا لها لكن هذا من مسائل التبعية في الحرية العارضة وهذا الولد لم يعد موت المولى أما
 قبله فلا يمتنع ولدها لأنه ولد قبل عتقها فلا يتبعها بخلاف التدبير المطلق فإنه لا فرق فيه بين
 ولادتها قبل موته أو بعده لأنه ثبت تدبيرها قبل حتى لا يجوز له تبعها فعمل تقسيمه بالمطلق
 لهذا فأنقل (قوله واستلاد) بأن زوجه أم ولدته حملت تبعا ولدها في حكم أمومة الولد
 فعن يوت السيد كالاتمهر (قوله اذ لم يشترط الزوج حرية الولد) هذا بحث صاحب
 التمهيد بشرط ذلك عتق بالولادة قبل موت السيد قال ح وفتى أن يستثنى أيضا المقرور
 كما لا يخفى (قوله كما تسمى) أي في باب نكاح الرقيق كما قاله في الدر المنثور (قوله وفيه من) أي
 إذا رهن حاملا كان ولدها رهن معها ح أي فإذا وضعت ليس الرهن نزعه من يد الرهن ط
 (قوله وفيه من) صورته أذن لأمته الحامل في التبصرة ثم زعموا أن تبعا الولد نفسه حتى يباع
 فيه ح (قوله وحق أنضية) أي إذا اشترى ثاة حاملة لأمه لأمه التضيعة بولدها أيضا
 اه ح أي بعد خروجه حيا (قوله واسترداد يسع) أي إذا باع أمه تبعا فاسترداد يسع ردها
 وهي حامل تبعا الولد في الاسترداد ح (قوله وسريان ملك) قال في الاشياء وحق المالك
 القديم يسرى إليه اه ح وصورته إذا نذرت الأولى الجارية فرددت بعيب قديم على المالك
 الأول وهي حامل تبعا لها وكذا إذا استحققت اه ط (قوله فهي اثنا عشر) أي المسائل
 التي يتبع فيها الحمل أمه (قوله ولا يتبعها في كفالة) أي إذا كفلت وهي حامل بمال أو نفس
 لا يتبعها الولد في الطلب إذا استمرت الكفالة حتى ولدته وكذا إذا كفلت أمه حامل
 باذن السيد لا يتبعها ولدها ط أي لا يتبعها بعد الولادة أم قبلها فرب المال تبعا حاملا إذا
 لم يشدها المولى فإذا ولدت بعد البيع كان الولد للمشتري تأمل (قوله وأجارة) أي إذا
 أجرها عشر سنين مثلا وكانت حاملا فولدت في اثنتي عشرة لا يدخل الولد في الأجرة حتى
 لا يستفده ط (قوله وجناية) بأن قتل رجلا خطأ وهي حامل فلا يتبعها ولدها في الدفع
 عن الجناية وإذا نذرت السيد اثنا عشر في الأم فقط اه ط وبما صله أنه لو تبعا لزوج بعد
 الولادة دفعه معها وقد أقر أيضا ما لو دفعها قبل الولادة ملكة الحق عليه حتى ولو ولدت
 بعد الدفع بل يكن للسيد أخذ الولد كما لا يخفى لأنه تبعا في الملك (قوله وحده) فلا تحده وهي
 حامل أي حدها كان فإذا ولدته فإن كان حدها الرجيم رجعت الا إذا كان الولد لا يستغنى عنها
 وإن كان الحلد بعد النفاس كما يأتي في الحدود ط (قوله وتود) فلا تقتل الا بعد الوضع ح
 (قوله وز كاهن سائمة) لأنه لا شيء في الفصلان والعجايل والحملان الا إذا مات الكاهن أثناء
 الحول وخلفت صفارا فيها كبير فبالأولى لا يجب في الحمل شيء (قوله ورجوع في هبة)

واستلاد إذا الميراث - شرط الزوج
 حرية الولد كما تسمى وفيه من ودين
 وحق أنضية واسترداد يسع
 وسريان ملك فهي اثنا عشر
 ولا يتبعها في كفالة وأجارة وبخاوية
 وحده وتود وكاهن سائمة ورجوع في هبة

عند المشتري لا يستلذه فاصحفة مينة ينعها ولدها بشرط القضاء في الاصح اذا مكنت
 الشهم وخالفنا انه لئى البدأ وقالوا لا ندري لا يقتضيه وان اقترن واليدس لم يرحل لا يتبعها
 كما ساقى في الاستحقاق ان شاء الله تعالى والفرق كما ذكر في الدرر هناك ان البينة تثبت
 الملك من الاصل والولد كان متصلا بها او متنفذت بها الاستحقاق فيهما والا لقرابحة
 قاصرة تثبت الملك في الخبر به ضرورة صحة الخبر فتقدر بقدرها (قوله واذا بيعت البهية
 الخ) سمانى في فصل ما يدخل في البيع نعا انه يدخل ولد البقرة الرضيع لا واد الا ان
 رضعها اوله يفتى اه والفرق ان البقرة لا يتقحم الا بالاجل ولا كذلك الا ان كان
 الاجر هناك الى ان البقرة تقصد للحلب ومنها الشاة والناقة بخلاف الا ان ويخالف الولد
 النظيم (قمة) يراذ تبعية الولد له اذا استلمت فان الولد يتبع خيرا الا بيمين دين كما مر في النكاح
 وزاد البير مستثنى اذعان خزانه الاكمل والورثة ان يفتى أمته فولدت ولدها ان
 يفتى ولدها أيضا والورثة الودعية للوكيل قبضه معها الا اذا ولدت قبل ان يوكله اه
 فالمستقى خمس (قوله ملك لسيدها) هذا داخل تحت قوله والولد يتبع الأم في الملك
 وتقدم استثناء المهر ومن شرطه الولد (قوله حر) لانه علق حر الا ان ما عارسته
 بمولود فلا يرد امره ما كان الميسوط وقيل انه يفتى عليه وتما في النهر (قوله كان
 نكح عبيد) أي باذن سيده (قوله وعليه) أي على ما في الظاهر به والتفريع لصاحب
 الجبرفة باستدراكه على تقييد المصنف بالمولى (قوله أو ابنه أو أخته) أي ونحوهما من
 كل ذى رحم يحرم منه (قوله من كافر) أي من زوج كافر (قوله قلت الخ) البعث لصاحب
 النهر (قوله لانه قبل الوضع موهوم) مفاده انه لو تحقق وجوده بالعلامات القاطعة التي
 تدركها أرباب الخبرة أنه يجبر لان رايد بكونه موهوم ما يرم كروم كونه يتفصل عنها
 أو عوت في بطنها فان انفصله موهوم ط (قوله وبه) أي بتوهم الحل الماخوذ من موهوم
 ط (قوله لا يسقط حق المالك) أي من عينها فلا يجبر على بيعها ط والله سبحانه أعلم

• (باب عتق البعض) •

آخره عن الكل اما لانه من العواض لقله وقوعه والخلاف أولانه تسع للكل أولانه دونه
 في الثواب نهر (قوله ولو لمهما) يجوز ملك حر أو مئى منك حر ولو قال سهم منك حر عتق
 السدس خاتمة (قوله صح) أي اعتاقه وهو عبارة عن زوال الملك عن البعض لا عن زوال
 الرق لانه عند الامام رقيق كما في الفقه وباقي عامه (قوله ولزمه يانه) أي في المبهم (قوله
 وبسعى فماني) أي في بقية قيمته لمولاه وتعتبر قيمته في الحال فقع وفي الصرع جوامع الفقه
 الاستدعاء أن يؤاخره ويأخذ قيمة ما بقي من أجره اه وفي الفقه سمانى وعن أبي يوسف انه
 يؤخر ولو صغرا يعقل فباخذ من أجره كالمحرر المدبون الى أن يؤدى السعاية (قوله
 ككتاب) في أنه لا يباع ولا يرث ولا يورث ولا يتزوج ولا تقبل شهادته ويصير أحق بمكاسبه
 ويخرج الى الحرية بالسعاية والاعتاق وزول بعض الملك عنه كما يزول ملك السيد عن

واذا بيعت البهية ومعه ولدها
 وقته (ولد الامة من زوجها
 ملك لسيدها) نعالها (ولدها
 من مولاه حر) وقد يكون حرا
 من رقيقين بلا تحرير كان نكح
 عبدا أمه يفتى فله من حرا ولدها
 المولى يظهر به وعليه فولدها من
 سيدها أو ابنه أو أخته حر (فرع)
 حملت أمه كافر من كافر
 فاسلم هل يؤمر بالسكها الكافر
 ينعها الاسلام بما قال في الاشياء
 لم أره قلت الظاهر انه لا يجب لانه
 قبل الوضع موهوم وبه لا يسقط
 حق المالك والله أعلم

• (باب عتق البعض) •

(اعتق بعض عبده) ولو لمهما
 (صح) ولزمه يانه (وبسعى فماني
 نفى) وان شاع حرره (وهو) أي
 معتق البعض (ككتاب) حق
 يؤدى الاثني ثلاث

المكاتب فيبقى هكذا إلى أن يؤتى السعاية دونه حتى وقته ساني (قوله بلا ردة إلى الرق
 لو جاز) لأنه أعطاء بعض فلا يقبل التسع بخلاف الثانية دونه حتى (قوله بطل فيهما) لأنه
 لما تقرر ردة إلى الرق صار بمنزلة المثل ولو جاز بين فن وسن في البيع بطل فيهما فكذلك هذا
 (قوله ولو قتل) أي قتله أحد عدا أولم يترك وفاء أي ما بقي مما عليه سببه فلا يرد بقتله أي
 لا قصاص للاختلاف في أنه يعنى كاه أو لا كالمكاتب إذا قتل من وفاء وله وارث فبطل بغير موت
 سزا وقيل لا يقتضيهما المستحق هل هو الوارث أو المولى أما المكاتب الذي لم يترك وفاء فإنه
 مات رقيقا لا خلافا (قوله والصحيح قول الامام الخ) وكذا نقل العلامة فاسم نصحه
 عن أئمة التصحيح وأيد في فتح القدير بالمعنى وبالبيع ومنه حديث العيصين من أعتق زيدا
 له عبيد فكان له مال يبلغ عن العبد تقوم عليه قيمة عدل فاعطى ثم يرد به مدهم ومن عتق
 العبد عليه ولا يقدع حتى منه ما عتق فاختص وعتق البعض فقط الخ (قوله والخلاف مبني
 الخ) هذا ما حققه في فتح القدير وهو أن يراد بالخلاف في تجزئ العتق أو لا عتق وقده
 غلط في تحرير محل النزاع بل الخلاف فيما يوجب الاعناق أو لا وبالذات فمفسده هو إبطال
 الرق وهو غير متجزئ فاعنا وعنده زوال المثلت وينبغي زوال الرق فزم تجزئ وجوبه غير أن
 زوال الرق لا يثبت إلا عند زوال المثلت عن النكاح شرعا كما حكم المحدث لا يبرول لأنه لا يفسد
 كل الأعضاء ففسلها متجزئ وهذا الضرورة أن العتق قوة شرعية هي قدرة على التصرفات
 ولا يتصور ثبوتها في بعضه شائعا وعندهما فيه (قوله وعلى هذا الخلاف التدبير) فذا دبر
 بعض عبده اقتصر عليه عنده وبقي في الباقي بعده موت سببه وسرى إلى كاه عندهما
 ولا يحاييه عليه ط (قوله والاستتلاء) أي فائده تجزئ عنده لا عندهما والخلاف في استتلاء
 المشتركة المدبرة لا الفتنة قال في الفتح وأما الاستتلاء فتجزئ عنده حتى لو استتلت نصيبه من
 مدبرة اقتصر عليه حتى لو مات المستتلة فعتق من جميع ماله ولو مات المدبرة فعتق من
 ثلث ماله وانما كل في الفتنة لأنه لما من نصيب صاحبها بالذات فاعنا (قوله) من حين
 الاستتلاء فاعنا ومستوي إجازة نفسه فثبت عدم التجزئ ضرورة اه (قوله ولا خلاف
 في عدم تجزئ العتق والرق) فيه أن العتق أن كان بعتي زوال المثلت تجزئ وإن كان بعتي
 زوال الرق لا تجزئ اه قلت ليس مراد السارح موجب العتق وهو ما ذكر بل مراده
 نفس العتق في الزبط الاعناق يوجب زوال المثلت عنده وهو متجزئ وعنده ما زال الرق
 وهو غير متجزئ وما نفس الاعناق أو العتق فلا تجزئ بالإجماع لأن ذات القول وهو العتق
 وحكمه وهو زوال الحرية قيس لا يتصور فيه التجزئ وكذا الرق لا تجزئ بالإجماع لأنه
 ضعف حكمي والعتق والحرية قوة حكمية فلا يتصور اجتماعهما في شخص واحد اه
 أي اجتماع الضعف الحكمي والقوة الحكمية وهما الرق والعتق (قوله ومن الغريب
 الخ) انما كل غير صالحا لفته المشتم ومن الاتفاق المذكور ولكن هذا حكمه في البدائع
 عن بعض المشايخ جوابع استدلوا صاحبين بأن الرق لا تجزئ في حالة الشبوت حتى

(بلا ردة إلى الرق لو جاز) ولو جاز
 منه وبين فن في البيع بطل فيهما
 ولو قتل ولم يترك وفاء فلا يرد
 بخلاف المكاتب (وقالا) من
 أعتق بعضه (عتق كله) والصحيح
 قول الامام فاسم ساني من المضران
 والخلاف مبني على أن الاتفاق
 يوجب زوال المثل عنده وهو
 متجزئ وعندهما زوال الرق وهو
 غير متجزئ وعلى هذا الخلاف التدبير
 والاستتلاء ولا خلاف في عدم
 تجزئ العتق والرق ومن الغريب
 ما في البدائع من تجزئها عند
 الامام لأن الامام لو ظهر على
 جماعة من الكفرة ونسب الرق
 على أنصافهم ومن على الأنصاف
 جازو يكون حكمهم بقاء كلبعض
 ولو (أعتق شرك نصيبه)

قوله لأن ذات القول أي الاعناق
 وقوله وسكمه أي العتق فقيمه لف
 وذا مرتب اه منه

لا يصرف الامام الرق في نصف السبابة ويمن على نصفهم فكذلك حال البقاء ثم قال في
 جوابه من مشايخنا من منع ذلك فان الامام لو فعل ذلك جاز وبكون حكمهم حكم معق
 البعض في حالة البقاء اه قلت ويظهر في الجواب بانه ليس في ذلك تجزى الرق في حالة
 التجزى لان الرق ثبت عليهم حالة الاستيلاء كما تنصرف الرق الى نصف كل واحد منهم
 بقدر الثابت والمثل على النصف الباقي يعني اعتاق انصافهم فصار ذلك اعتاقا لبعض
 ابدا ومبقاء فقدر (قوله فلتبركه) اى الذى يصح منه الاعتاق حتى لو كان صبي او
 مجنوننا انتظر بلوغه وفاقته ان لم يكن ولى او وصى فان كان امتنع عليه العتق فقط نهر
 (قوله بل سبع) لان التجزى نوعان منجز ومضاف وهذا قول الامام وقال ليس له
 الا الضمان مع السبا والسبا مع العاير نهر (قوله او مضافا لكمة الاستعاء)
 قال في القنع وينبئ اذا مضافه ان لا تقبل منه اضافته الى زمان طويل لانه كالتدبير معنى
 ولودره وجب عليه السعاية في الحال فيعتق كما صرحوا به فينبئ ان يضاف الى مدة
 اثنا عشرة سنة الاستعاء كذا في الصريح (قوله او يصلح) اى الساكت المعتق او العبد
 كما يضمن الجهر ط (قوله لا على اكثر من قيمته) راجع الى الصلح والكتابة والمراد قيمة
 حصته كالتدبير مثلا فيصع على نصف القيمة او اقل لا اكثر زيادة لا تغاير الناس فيها
 قال الفضل باطل لانه ربا كافي الجهر (قوله لومن التدبير) فلو على عروض اكثر من قيمته
 جاز بهر (قوله ولو جهر استسعى) اى لو جهر العبد عن بدل الكتابة استعاء الساكت افاده
 في الصبر والظاهر ان يجره عن بدل الصلح كذلك ط (قوله فان امتنع ابره جبر) اى
 وبخلاف نصف القيمة من الاجرة كذا في الشلبي ومنه يستفاد انه عند الجهر عن بدل الكتابة
 والصلح يرجع الى اعتبار القيمة لا ما وقع عليه المقدوان كانت الزيادة يسيرة ط (قوله
 وتلزمه السعاية للعالم) ولا يجوز له ان يتركه على حاله ليعتق بعد الموت بل اذا اذى
 عتق لان تدبيره اختياره له السعاية بهر (قوله فلو مات المولى الخ) ظاهر كلام الفقهاء
 لاقامة التدبير والكتابة ترجوعهما الى السعاية واجاب في الجهر بان التدبير فائده هي انه
 لو مات المولى سقطت عنه السعاية اذا خرج من الثلث كما ان فائدة الكتابة تعين البديل
 لانه لو لا الكتابة لاحتج الى تقويمه ويحجب نصف القيمة وقد يحتاج فيها الى القضاء عند
 التنازع في المقدار (قوله كما ت) من كونه بوجه جبر ان امتنع كما يشهد من التهرج
 (قوله والوالاهما) اى في جميع الاخبار السابقة ط (قوله او يعنى المعتق) وحينئذ
 فالسيد ايضا بالخيار ان شاء اعتق ماني وان شاء مبر وان شاء كاتب وان شاء استسعى
 بدائع وان ابراء الشريك عن الضمان فله ان يرجع على العبد والوالاهما للمعتق هندية ط
 (قوله استسعى على المذهب) وعن ابي يوسف انه لا تمنع لانه عند ضمان غلبك
 لا تلافى جهر والظاهر ان اقتصاره على السعاية يريد به نفي الضمان لاني الاعتاق
 والتدبير والكتابة والصلح فانها بمنزلة السعاية ط (قوله ويرجع عما نحن) وله ان يحصيل

فلتبركه استخبارات بل سبع
 (اما ان يجزى نصيبه منجزا او
 مضافا لكمة الاستعاء فمخ او
 يصلح اى يكتب لاهل اكثر من
 قيمته لومن التدبير ولو جهر استسعى
 فان امتنع ابره جبر (او يدبر)
 وتلزمه السعاية للعالم فلو مات
 المولى فلا سعاية ان خرج من الثلث
 (او يستسعى) العبد كما ت
 (والوالاهما) لانهما المعتقان
 (او يعنى) المعتق (لوموسرا)
 وقد اعتق بالاذنه فلو به استعاء
 على المذهب (ويرجع) عما نحن (على)
 العبد والوالاهما كله (له) كصدور
 العتق كله من جهته حيث ملكه
 بالضم

السالك على العبد فلو كان يقبض السعاية اقتضاء من حقه هندية (قوله ان تعدد
 الشركاء) أي اذا اختار بعضهم السعاية وبعضهم الضمان فلكل منهم ما اختار في قول
 أبي حنيفة بجر عن البدائع (قوله والاولا) أي وان لم يتعد الشريك فليس للسالك
 أن يختار الضمين في البعض والسعاية في البعض بجر عن الميسوط في الهندية عن
 القبية أي الميثاق لا رواية في ذلك فلقائل أن يقول له ذلك وقائل أن يقول ليس له ذلك
 (قوله ومتى اختار امرأتين) واختباره أن يقول اختبرت أن أنخذل أو يقول اعطيت
 حتى أما اذا اختار بالثالث فليس بشئ ط عن النهاية (قوله الا السعاية فله الاعتاق)
 الظاهر أن الكتابة والتدبير والعلم مثل السعاية ط (قوله ولو باعه) أي لو باع السالك
 لشريكه المقت لم يجز استصا بالآلة ليس محلا للتفليس وإنما يكف بالثمانية مائة وروية فله
 فلو فعل ذلك هل يترقب عليه وجبه حتى لو أعنته مبيع أو يكون انقوا أعنته المالكات
 ص وصار والاولاهما الظاهر الثاني متى مدس (قوله أنه يمكن) وعندهما حرمته
 (قوله ويساره بكونه مالكا الخ) هذا ظاهر الرواية كإن الذبح وانقسم عليه في الهدية
 واختار بعض المتأخرين يسار العتي المحرم للصداقة والاول أسع كافي المجتبى (قوله يوم
 الاعتاق) مرتبط بقوله مالكا وقوله قيمة فلو اعتق وهو مرسوم أسع فشر بعه - في
 الضمين وبعبارة لا ولو كان العبد يوم العتي أحمى فغلب في يمينه بعبارة قيمة أو
 وعكسه في عكسه كافي القبح (قوله سوى ملبوسة الخ) قال في الفتح وفي رواية الحسن
 استثنى الكفاف وهو المنزل والخدم وثواب البدن ذل في الجرة لدى فقهه ان السعاية
 الكفاف لا بد منه على ظاهر الرواية وإذا اقتصر عليه في المبيع وجبه في المجتبى اه
 (قوله ان فاعنا قزم المال) هذا ان لم يتصدقا على العتي فبما دعي ولا يفر الى يمينه يوم
 ظهر العتي لأن العتي حادث فيصال على أقرب أوقات حدوثه كذا في الفتح (قوله وقد)
 بأن كان العبد مالكا فالقول للمعتق لتعذره عرفة قيمة بالعبد بتفسير أوصافه ماوت
 والسالك بدعي الزيادة والمعتق شكر فيكون القول ولو غلبه في البصر (قوله وكذا)
 أي يكون القول للمعتق اذا كان الحق متقدما على يوم الخصومة فيه قد يحتج فيها
 بالسار والاعسار ولا يعتبر للمال فان علم يساره في الحال فلا معنى للاختلاف وان لم يعلم
 فالقول للمعتق بجر وبه علم أن القول للمعتق عند الجهالة ولم يقبض بذلك لأنه لا معنى
 للاختلاف عند العلم كما علمت فافهم ولينكر مسئلة ما اذا مات العبد والمعتق أو الشريك
 قبل أن يختار شيئا وهي مبسوطه في البصر والفتح (قوله لعدم قبولها) على تفسير الشهادة
 بالاختار وقوله لم يترجم مغتصا على العلة وأشار الى أن العلة ليست كونها شهادة فرد اذا لم يتردد
 فوكانوا جماعة فشهد كل اثنين منهما على آخر فاما ان تقبل ايضا لانهم اثنان لانفسهم ما حق
 التضمن زاد في الفتح أو يشهدان لعبد هما وإنما أيضا السعاية باعتراف كل منهما على
 نفسه بجرمة استرقاقه ضمن الشهادة تعين السعاية اه (قوله كل من الشريكين) قيد

وهل يجوز الجمع بين السعاية والضمان
 ان تعدد الشركاء نعم والاول ومتى
 اختار امرأتين الا السعاية فله
 الاعتاق ولو باعه او وهبه نصيبه
 لم يجز لانه كتاب (ويساره بكونه
 مالكا قدر قيمة نصيب الآخر) يوم
 الاعتاق سوى ملبوسة وقوت يومه
 في الاصح يجزى ولو اختلفا في قيمته
 ان فاعنا قزم المال والا فالقول
 للمعتق لانكاره الزيادة وكذا
 لو اختلفا في يساره واعساره (ولو
 شهد) أي اخبر لمدم قبولها وان
 تعددوا لم يترجم مغتصا بدائع كل
 من الشريكين يفتق الآخر حظه

قوله منهما كذا اجنبه بعضهم
 التنية ولعل الصواب منها افرغهم
 أي الجماعة تشمل اه معهم

اتفاق اذ لو شهد أحدهما على صاحبه أنه أعتقه وأنكره الآخر فالحكم كذلك بغير مهر
 (قوله وأنكر كل) فلو اعترفوا أنها اعتقاهما أو على التعاقب وجب أن لا يضمن كل الآخر
 أن كانا موسرين ولا يستبي العبد لأنه عتق كل من جهته ما ولو اعترف أحدهما وأنكر
 الآخر فإن المنكر يجب أن يصف لأن نفسه فائدة فإنه إن نكل صار معترفاً وأبداً لاصار
 معترفاً فلا تجب على العبد ما به كالتفاته (قوله ما لم يصطهما القاضي الخ) أشار إلى
 أن ما ذكره المصنف تعالى لقوم من زعم استعصاء كل منهما للعبد أنما هو فيما إذا لم يترافعا إلى
 فاضل بل خاطب كل منهما الآخر بأنك أعتقت نصيبك وهو منكراً ما لو أراد أحدهما
 التضييق أو إراداه ونصيبهما متفاهت فترافعا ورغعهما ذو حسيه فيما لو استرقا بعد قولهما
 فإن القاضي لو سأله ما فاجاباً بالانكار فخله لا يسترق لأن كلاً يقول أن صاحبه حلف كاذباً
 واعتقده أن العبد يحرم استرقاقه ولكل استعاضه وإن اعترفاً أو أحدهما فقد تم أنفاه
 فتح وأحاطل أنهما إن حلفا لا يسترق بل يسي لهما وإن اعترفا لا يسترق ولا يسي ومثله
 ما لو نكل لأن النكول اعتراف أو بطل ~~ما مر~~ وعلى هذا أقول الشارح غلبت
 يسترق أو يسي سواء لا يسترق أو ولا يسي أي لا يسترقان حلفاً ولا يسترق ولا يسي إن
 اعترفاً أو نكلاً (قوله ولو نكل أحدهما) أي وحلف الآخر اذ لو نكل أيضاً صار
 معترفاً وقد مر (قوله فلا سعاية) أي على العبد للمعترف وعليه السعاية للحال (ح
 قوله ولو مات قبل أن يتفقا) يعني لو مات العبد قبل أن يتفقا على اعتناق أحدهما
 فلو أنه وليت المال وأعلم أن وضع هذه الجهة في هذا الموضع غلط لأنه يقتضي أن الولد
 عند أبي حنيفة وجه الله تعالى وقوف وليس كذلك وهو وضعه بإعذاره حتى تصادقا
 كما قال في البحر والفتح وغيره إلا أنه من جهة كلام الله - سبحانه - (قوله أو محتلقين)
 صرح به وإن فهم بمقتضى فهمه اللازم من النص لا يرونه منشأ الوهم في كلام المصنف
 فإنه - (قوله ولو الولد له ما) لأن كلامه - ما يقول عتق نصيب صاحبه عليه باعتاقه
 ولو لا أنه عتق نصيبه بالسعاية ولو لا أنه وهو عبد آدم يسي كالمكاتب بجرط (قوله
 ولو تها لقا الخ) عطف على قوله يسي للمعسرين (قوله يسي للموسرين) لأنه لا بد من
 التمسك على صاحبه لا عساره وإنما يدعى عليه السعاية فلا يبرأ عنه ولا يسي للمعسر لأنه
 يدعى التمسك على صاحبه ليساره فيكون مبرئاً للعبد عن السعاية ح من البحر (قوله
 والولاء وقوف) أي عندهما في الكل أي في يساره وأعساره ما اختلفا فهما لأن
 كل واحد منهما ما يحمله على صاحبه ويترأ عنه كذا في البحر (قوله حتى تصادقا) أي
 يتفقا على اعتناق أحدهما فلو مات قبل أن يتفقا وجب أن يأخذ بيت المال كذا في البحر
 ح (قوله كذا في البحر الخ) الإشارة واضحة إلى ما قرره من مذهب الإمام ومذهب
 الساجين (قوله في المتن خل) هو قوله ولو تها لقا يبار الخ حيث أوصم أنهم من كلام
 أبي حنيفة مع أنهم منافية لقوله مطلقاً والشارح أصل المتن بقوله ولو لا يسي للمعسر

وأنكر كل (سعى لهما) ما لم يصطهما
 القاضي فليست يسترق أو يسي
 (في خطهما) ولو نكل أحدهما
 صار معترفاً فلا سعاية ولو مات
 قبل أن يتفقا فليت المال بغير
 (مطلقاً) ولو موسرين أو محتلقين
 (والولاء لهما) وقال يسي
 للموسرين لا للموسرين (ولو
 تها لقا يبار يسي للموسر
 لا لغيره) وهو العسر والولاء
 وقوف في الكل حتى تصادقا
 كذا في البحر والمثلث وعامة الكتب
 قلت في المتن خل لا يعني قننه

أحداهما يشته أو أوفر أو الحاصل لا إقرار فلان على مقتضاه (قوله وسعى في نفسه) هذا
عندهما وقال محمد بن سفيان في جميع لفته لأن مقتضى عليه سقوط الساعة ويجوز أن
(قوله مطلقاً) أي وسرين أو هسرين أو عشرين (قوله والمسته) بجهالها أي
بأن سلفاً أحدهما على فصل فلان هذا أو ~~سلفاً~~ الآخر (قوله كل واحد منهما
لأحدهما) أي كل واحد من العبدين بضمه معلوم لأحدهما من الخالفين (قوله
لتفاحش الجاهلة) لأن الجهول غاشات العبد مقتضى له بالخزبة وبسقوط نصف
الساعة عنه وأما مقتضى عليه بالعتق والمعلوم واحد وهو مقتضى به أعمى الخزبة
وسقوط الساعة وفي العبد الواحد به كسر لأن مقتضى له بالخزبة والمقتضى به معلومان
والجهول واحد وهو الحالت مقتضى عليه فينتج القضاء عنه غلبة الجاهلة كما أفاده
من الزبلي (قوله حتى لو اتحد المالك) غاية على مفهوم التقييد بتفاحش الجاهلة
وأنما ~~هم~~ مقتضى أحدهما لأن الجاهلة في مقتضى عليه ارتفعت ط (قوله عتق عليه
أحدهما) ولا ينافي أنه يصف أحد المالكين بعتة شرائه للعبد لأنه قبل ملكه فغير معتبر
كما لو أقر بعتة غيره ولا ينكر ثم اشتراه صح وإذا صح شرأؤه ما واجتماعاً فملكه
عتق به أحد المالكين له معتبر لأن يومه بالبيان لأن مقتضى عليه معلوم كذا
في القنع قال في البصر وهو يشبه أن أحد المالكين لو اشترى العبد من الخالف الآخر
بصح وعتق عليه ويومر بالبيان كما لا يخفى وفي المحيط هذا إذا علم المشتري بجهالها فإن لم
يعلم فالقاضي يجهلها ولا يجبر على البيان ما لم يتم اليقينة على ذلك اهـ (قوله أو الخالف)
عطف على المالك فإنه لا جهالة هنا أصلاً لعدم الجاهل بالحالت والمقتضى له وهو العبد والمرأة
والمقتضى به وهو الخنزير والطلاق فاقهم والطاهر أن الحكم كذلك لو كانت البيتان على
عبدية (قوله عتق وطلقت) وقبل لا يعتق ولا تطلق لأن أحدهما معلق بصدق الدخول
والآخر بوجوده وكل منهما مما يحتمل تحققه وعدمه قلنا الذي مثل قوله أن لم يدخل
فعبدي حر بخلاف أن لم يكن دخل فإنه يستعمل لتحقيق الدخول في الماضي وقد على
المدرى في الدخول وعدمه فكان معتقاً بالدخول وهو شرط والطلاق وقوع بخلاف
أن لم يدخل ليس فيه تحقيق وصيغة أن كان دخل ظاهرة لتحقيق عدم الدخول وقد على من
تردد فيه فكان معتقاً بعدم الدخول وهو شرط وقوع العتق وقوع بخلاف أن دخل
فانه ليس فيه تحقق أصلاً فدللنا على ذلك القائل تركيباً خروبه سقط أيضاً
قول الزبلي ينبغي أن يترق بين التعلق بكان فيقع التصو والاقراء فيه وبغيره لعدم
اه من البحر والنهر وأصل الجواب للقنع (قوله بخلاف ما لو كانت الأولى باله) قال
ابن طيخان في جواب النجاشي تنص صاحبها من أيمن شرح تلخيص الجامع مانعه لو كانت
اليمين الأولى بالله تعالى بأن قال واقعاً ما دخل هذه الدار ثم قال عبده حر أن لم يكن دخل
لا تنزبه كفارة ولا عتق لأنه أن كان صادراً فلا كفارة وإن كان متعمداً للكذب فهو

(عتق نصفه) مثل أحدهما
يقين (وسعى في نفسه لهما) مطلقاً
والأولاهما (ولا عتق) والمسته
بجهالها (لو حلفا على عبد من كل
واحد منهما لأحدهما) لتفاحش
الجاهل حتى لو اتحد المالك كان
اشترهما من علم بجهلها عتق
عليه أحدهما وأمر بالبيان فقع
أو الخالف بأن (قال عبده حر
أن لم يكن فلان دخل هذه الدار
اليوم ثم قال أنه طالق أن كان
دخل اليوم عتق وطلقت) لأنه
بكل عين زعم الحلف في الأخرى
بخلاف ما لو كانت الأولى بالله
إذا الفموس لا يدخل تحت الحكم
ليكذب بخلاف الأخرى

مطلب
في الفرق بين أن لم يدخل وبين
أن لم يكن دخل

الشموس والقمر ليس بميل يدخل تحت حكم الحيا كم ليكون الحكم اكتمالاً
 الاخرى اه وقد تقدمت هذه المسئلة بميل طلاق المريض ونهنا هذا على غلط الشارع
 في تصويرها ح (قوله ومن ملك قريه) أي من يفتق عليه (قوله بسببنا) أي بشراء
 أوجهة أو صدقة أو وارث نهر وصورة الارث امرأه اشترت ابن زوجها ثم ماتت عن
 زوجها ومن أشعها وكذلك إذا كان رجلين ابن عم ولان الم جارية تزوجها أحدهما
 فقلت ولا انتم مات ابن الم جوهرة (قوله مع رجل آخر) أي بعد واحد قبله جميعا
 قاله الاتحافى و يوضح هذا القيد المسئلة الاثمة جوى عن شرح ابن الجلي والمراء
 بالمسئلة الاثمة قوله وان اشترى بعنه أجنبي أبي السعود (قوله بلا ضمان) أي لثمة
 نصيب شريكه لوموسرا نهر (قوله علم الشريك) أي الاجنبي والنفير في بربائه
 للشريك القريب ط (قوله على الظاهر) أي ظاهر الارادة وهو مرط بقوله بسببنا
 ويقوله علم الشريك بربائه أولا وهذا قول الامام وقالوا نحن في غير الارث نصف فقه
 ان كان موسرا وان كان معسر ايسى العبد في نصف قيمته لشريك قريه المشتري كذا
 في مسكن ط (قوله لان الحكم) هو الضمان أو عدمه عدا على السبب وهو التمسنى
 أو عدمه وقد عدم التمسنى هنا ط كما إذا خال لغيره كل هذا الطعام وهو معلول لا امر
 ولا يعلم الامر بملكه بجر (قوله أمالو لم يستولونه) ولو بالارث بجر وقوله بالتكاح
 متعلق بقوله مستولونه ط (قوله لكونه ضمانا) أي فلا يقتضي بالدار والاعمال
 اه ح ولو قال الشارع فيضمن خط شريكه ولو كان معسر المكان أولى ليعيد أن هذه
 العلة للاطلاق ط (قوله فله) أي الاجنبي أن يضمن المشتري لوجود التمسنى ولأن
 المشتري بالقرب لكان أوض ط (قوله أو يستسي العبد) لأن يمارى الحق لا يقع
 السعاية عنده خلا فاهما (قوله هذه مساقطة) أي جله قوله وان اشترى نفسه أجنبي الخ
 سقطت من نسخة المتن التي شرحها المصنف ط (قوله لا يضمن لباثمه) وحيث قال باثم
 ان شاء أمحق لثمة وان شاء استسى بجر (قوله مطلقا) أي موسرا كان أو معسرا
 وقالو لموسرا يجب عليه الضمان بجر (قوله لمشاركته) فإن فله دخول المبيع في ملك
 المشتري الإيجاب والقبول وقد تشاركته نهر (قوله لزومه الضمان) أي لزوم المشتري
 ضمان حصه الشريك الذي لم يسع لانه لم يشاركه في العلة فلا يطل حقه بفعل غيره
 ولا يضمن الباثم شأ بجر ط (قوله لوموسرا) فله معسر ايسى العبد بالاجماع عندية ط
 (قوله وبعده أعقته آخر) أي قبل الضمان أمالو أعقته مع د فضمن السات المدبر
 ضمن المدبر المقت ثلث قيمته قتال ان الاعاق وجد بعد ذلك المدبر نصيب السات
 وانما ضمنه الثلث الذي ضمنه للسات قبل ان يلقاه فاعلى ملكه فان التدبير بجزأ وثلثا
 الوالا المدبر وثلثه للمعتق لان ضمان المقت ضمان جنابة لا ضمان غلبة لح ح من العسر
 (قوله ومما موسرا) أمالو كان المدبر معسر انما مدبر الاستعداد ح واثم فضمن وكذا

(ومن ملك قريه) بسببنا (م)
 رجل (آخر عتق خطه بلا ضمان
 علم) الشريك (بقواته أو لا) على
 الظاهر لان الحكم يدور على السبب
 (والمشريك أن يفتق أو يستسي)
 أمالو لم يستولونه بالتكاح مع
 آخر فيضمن خط شريكه لكونه
 ضمانا (وان اشترى نصفه
 أجنبي ثم القريب باثمه فله أن
 يضمن المشتري) موسرا (أو
 يستسي) العبد هذه مساقطة من
 نسخ الشارع (وان اشترى نصف
 قريه من ملكه) كله (لا يضمن
 لباثمه مطلقا) لمشاركته في العلة
 وقيد بملكه لانه لو اشترى من أحد
 البشر يكتفي بزمه الضمان (اجماعا
 للشريك الذي لم يسع ل) المشتري
 (وموسرا عدا بين ثلاثة مدبر واحد
 وبعده) اعقته آخر وهذا
 موسرا نضمن السات الذي
 لم يدبر ولم يجر (مدبره)

الحق لو كان مصر افلح مدبرا لاستعماه دون تضمين الحق بجر (قوله ان شاء) وان شاء
 دبر نصيبه أو استعسى العبد في نصيبه أو أعنته أو كآته أو تركه على حاله لأن نصيبه باق على
 ملكه فاسد باق فادبره بجره حيث سدد عليه طرق الاعتصاف بالبيع ونحوه من الزبالي
 (قوله ورجع بها) أي بثت قيمته وأنت الضعيف لا كساب المضاف التأييد من المضاف
 اليه كمال طبعه بعض أمابه (قوله لأن التدبير الخ) على حذف مضاف أي ضمان
 التدبير والحاصل أن التدبير لما كان مخيرا تاهله انصر على نصيب المدبر وفد به نصيب
 الآخر من حيث امتنع به وهبه فكل منهما الخيارات المارة فإذا اشتارا أحدهما
 العتق تعين حقه فيه فموجبه الساكت سببا ضمان تدبير المدبر واعتاق الحق غير أنه له
 تضمين المدبر ليكون ضمان معاوضة أذهو الأصل في المضمونات عند التكونه قابلا للنقل
 من مالك إلى ملك وقت التدبير كونه قنوقه ولا يمكن ذلك في الاعتاق لأجل التدبير
 لأنه لا يقبل النقل المذكور ولهذا يضمن المدبر وهذا عنده وعندهما ما صار العبد كاه مدبرا
 واعتاق الحق باطل ويضمن لشريكه ثلث قيمته ومورا كان أو مورا لأن التدبير
 لا يضر أعضدهما ويقامه في الزبالي (قوله لنقصه بتدبير) على تضمينه الحق ثلثه مدبرا
 فكان الأصل ذكره في حق المدبر لأن المدبر نصيبه مدبرا والضعيف يتقرب بقدر
 التملك بجره وأما على عدم تضمينه الحق ثلثه قنا وهو ما ملكه المدبر من جهة الساكت
 فهي أن ملكه فيه ثبت مستقدا أي إلى ما قبل الاعتاق فكان تابنا من وجه غير ثابت
 من وجه فلا يظهر في حق التضمن بل هذا قلنا أو أعنته بعد تضمين الساكت المدبر كان
 للمدبر تضمين الحق ثلث قيمته قنا مع ثلثه مدبرا لأن الاعتاق يوجد بعد ذلك المدبر نصيب
 الساكت فله تضمين كل ثلث بصفته ويقامه في القنق والحاصل أن المدبر يرجع على
 الحق بما كان له قبل الاعتاق فإن كان الساكت ضمنه قيمة ثلثه صار المدبر للثلاث قبل
 الاعتاق فثلث مدبر وثلث حق ف يرجع بقيتهما على الحق وإن لم يكن ضمن الساكت شيئا
 حتى أعتق الآخر يرجع المدبر بما ضمنه الساكت على العبد كما تروى يرجع بقية ثلثه
 المدبر على الحق (قوله وسيجي) أي في المتن آخر باب التدبير قال في البحر لو كانت قيمته
 قنا سبعة وعشرين ديناراً ضمن أي الحق للمدبر ستة دنانير لأن ثلثها وهو قيمة المدبر ثمانية
 عشر وثلثها وهو المضمون ستة والمدبر ضمن الساكت تسعة (قوله أثلاثا) هذا قول
 الامام وعلى قولهما الولاء لملك المدبر كافي الهداية وقد أهمل الشراح التبيين على ذلك
 أبو السعود (قوله لعتقه هكذا على ملكهما) فإن أحد الثلثين كان للمدبر أصالة
 والآخر فملكه بأداء الضمان الساكت فصار كانه مدبر ثلثيه من الابتداء بخلاف الحق
 فانه وإن كان له ثلث أعتقه وثلث أدنى ضمانه للمدبر ليس له الاثلاث الولاء لأن ضمانه
 ضمان فساد لا ضمان فذلك ومعاوضة لما ذكرنا من أن المدبر غير قابل للنقل وحين أعتقه
 كان مدبرا ولو كان الساكت اعتاقا ومعاية العبد فالولاء بينهما أثلاثا لكل ثلثه فتح

ان شاء ثلث قيمته قنا ورجع بها
 على العبد (لأعتقه) لأن التدبير
 ضمان معاوضة وهو الأصل
 (وضمن) المدبر مضمونه ثلثه مدبرا
 لا ما ضمنه المدبر من ثلثه قنا
 لنقصه بتدبيره وسيجي أن قيمة
 المدبر ثلثا قيمته قنا (وأولوا عين
 العتق والمدبر أثلاثا) لأنه المدبر
 وما بقى العتق لعتقه هكذا على
 ملكهما (ولو قال هو أم ولد
 من أم ولد)

(قوله وأنكر شريكه) فلا وصقة كانت أم ولده ولم نصف قيمتها ونصف عقرها **كلاهما**
 المشتركة إذا ثبت ولده فادعاه أحدهما كما سيأتي بجر (قوله ولا ينفق) إنما لو كانت له ينفق
 فهو وكالوصقة (قوله تصدقه) أي المنكر (قوله بلا خدمة) أي لا تقدم أحد ولا ولاية
 عليه المنكر ولا للمقر لا يبرأ منها ويؤدي الضمان على شريكه وعدها عند أبي حنيفة
 وهو قول الثاني أنرا كما في الأصل وقال محمد بن عيسى فللمنكر إلا الامة ما في نصف قيمتها
 نهر (قوله ونفقها في كسبها) قال في القم وفي المختلف في باب محمدان نفقها في كسبها
 فان لم يكن لها كسب فعلى المنكر ولم يرد كسبها في النفقة وقال غيره نصف كسبها
 للمنكر ونصفه موقوف ونفقها من كسبها فان لم يكن لها كسب فتدفع نفقها على المنكر
 لأن نصف الجارية للمنكر وهذا اللان يقول أبي حنيفة انه قال في النهر نصفه له أبي
 الباق (قوله وجناتها موقوفة) أي التي تصدق أحدهما صاحبها دفع ولم ينفق له ابن
 جناتها والجنابة عليها وفي النهر عن أبي حنيفة وجناتها موقوفة في نصيب المزدور
 المنكر فأنصف الأرض وأما جناتها فتقبل هي كذلك والاصح أنهما موقوفة فحقها
 لأنه بعد هذا يجابها في نصيب المنكر عليه ليجز عن دفعها الوهم فيرد منعه منه فلا يلزمه
 الفدية فوجب التوقف في نصيبه ضرورة كالنظر بخلاف الجنابة عليها لأنه لا يمكن دفع
 نصف الأرض إلى المنكر اهـ (قوله الا ضرورة اسلام أم ولد النهراني) فانه انتهى
 في قيمتها وهو ثلث قيمتها كما يأتي في الاستيلاء لأنه يعتقد عقومها وقد أصر بانه كم وما
 يدينون وحكمنا بكتابها عليه دفعا للضرورة اذا لم يكن بشاؤها ملوكه ولا إخراجها
 مجبانا عن الزبلي (قوله وقوماها) أي ذالها فبها وهي ثلث قيمتها (قوله فلا
 يضمن غنى الخ) فربح على مامه به يظهر أثر الخلاف وقبده بالقي لأنه محل اختلاف
 أما المعسر فلا يضمن اتفاقا بل نسي عندهما للساكن في نصف قيمتها (قوله وأعتقها
 أحدهما الخ) أي أعتق نصيبه فانه يعتق كلاهما ولا سعاية عليهم ولا ضمان على المعتق
 عند أبي حنيفة خاتبة وبه علم أن عتق أم الولد لا يبرأ لأنه عتق كلاهما يعتق بعضها اتفاقا
 كما سيأتي في بابها (قوله وكذلك لو ولدت) أي ولدت آخر بعد الولد المتزلف (قوله
 ولا ضمان) أي لا يضمن لشر يك قيمة الولد عنده لأن ولدت أم الولد كاتمة فلا يكون مئة وما
 عنده بجر من الكافي وقوله ولا سعاية أي على الولد ولا على أمته (قوله خلا قاله ما)
 ففصدهما يضمن المورس في المستثنين ولو معسر اتى الأم في الأولى والولدي الثانية
 (تبيينه) زعم الزبلي أن ما حاشا قبل المسألي في الاستيلاء من أنه لو أدى ولداً
 مشتركة ثبت نسبه منه وهي أم ولده وضمن نصف قيمتها ونصف عقرها لاقية ولدها
 ولم يرد كسبها ولا يضمن ولد القنينة فكيف يضمن عندهما ولد أم ولده مع أنه
 لم يعلق شيء منه على ملك الشريك وأجاب في البحر بأنه لم يضمن ولد القنينة لأنه لم يملكها
 بالضمن فتبين أنه علق على ملكه فلا يبرمه بخلاف ولد أم الولد لأنها لا تقبل النقل فلم يكن

ولا ينفق (تضمنه يوما فتوقف)
 بلا خدمة (يوما) محلا بقران
 ونفقها في كسبها والافعل المنكر
 وجناتها موقوفة (ولا قيمة لأم
 ولد) الا ضرورة اسلام أم ولد
 النهراني وقوماها ثلث قيمتها
 قسمة (فلا يضمن غنى) أعتقها
 مشتركة (بأن ولدت فادعياها
 وصارت أم ولدها فاعتقها
 أحدهما لريختن وكذا لو ولدت
 فادعاه أحدهما ثبت نسبه
 ولا ضمان ولا سعاية بخلافها

مطلب
 أم الولد لا قيمة لها خلا قاله ما

الاستلاد في ملكه التام فيض من نصيب شعركه وتعلمه فيه (قوله وانما تضمن بالجنابة
اجباها) أي ثلث فعمداً ط واحترز بالجنابة عن القصب وأنه على الخسلاف فلا تضمن به
عنده لو ماتت خلافاً له كما في النهر (قوله لانه ضمان جنابة) كما لو قتلها حدث يضمن
بالاتفاق فتح (قوله ولذا يضمن العصى المأزومة) أي يغل هذا القتل فانه لو تزيم رجل
الى سبع فاقترسه يضمن الرجل دية مع أنه حر لاقية له أصلاً فأم الولد بالاولى فليس التقيد
بالحرز للاستحسان من المأزومة بل لكونه مأزومة أم الولد في عدم التقويم فاقدم (قوله عنده)
أي حضرة عنده ط (قوله يؤمر بالبيان) فان بدأ ببيان الإيجاب الأول فان عني به
الخارج عن مقتضى الخارج بالإيجاب الأول وتبين أن الإيجاب الثاني بين الثابت والداخل
وقع محض الوقوع بين جسد من قدوم بالبيان لهذا الإيجاب وإن عني بالإيجاب الأول
الثابت عني الثابت بالإيجاب الأول وتبين أن الإيجاب الثاني وقع لغير الوقوع بين حرز
وعبد في ظاهر الرواية وإن بدأ ببيان الإيجاب الثاني فان عني به الداخل عني الداخل
بالإيجاب الثاني وبقى الإيجاب الأول بين الخارج والثابت على حاله كما ~~في~~ بيان قدوم
بالبیان وإن عني به الثابت عني الثابت بالإيجاب الثاني وعني الخارج بالإيجاب الأول
لتعينه للعقبة باساق الثابت كذا في البصرح (قوله وإن مات) أي السيد أو المملوك
أحد السيد قبل البيان فاقوت بيان وإن مات الخارج عني الثابت بالإيجاب الأول
لزوال المزاحم وبطل الإيجاب الثاني وإن مات الثابت عني الخارج بالإيجاب الأول
والداخل بالإيجاب الثاني وإن مات الداخل عني الإيجاب الأول فان عني به الخارج
تعين الثابت بالإيجاب الثاني وإن عني به الثابت بطل الإيجاب الثاني كذا في التشرحية
ومثله في المراج والعناية وفتح القدر وغيره والاذن ~~تكون~~ وغيره فاقوت في البصرح للبدائع
من قوله في الصورة الأخيرة فان عني به الخارج عني بالإيجاب الأول وبقى الإيجاب الثاني
بين الداخل والثابت فيؤمر بالبيان الخ مشكل فان الموت يان قوت الداخل يقتضي
تعيين الثابت بالإيجاب الثاني فلهذا تعريفه أو سبق قلم فافهم (قوله عني من ثبت ثلاثة
أرباعه ومن كل من غيره منه ط) الخارج فلان الإيجاب الأول أثر فيه وبين الثابت
فأوجب عني رتبة بينهما فصيح كلاهما النصف اذ لا مرجع وكذا الإيجاب الثاني ينسبه
وبين الداخل غير أن نصف الثابت شاع في نصه فما أصاب منه المستحق بالاولى لغا
وما أصاب القارئ من العتق عني فتم له ثلاثة الأرباع ولا معارض لنصف الداخل فعني
نصفه عندهما وقال محمد يعتز بربعة لانه أن أريد بالإيجاب الأول الخارج صح الثاني
وإن أريد الثابت بطل قدره بين أن يوجب أو لا فيتنصف فعني نصف رتبة بينهما نهر
(قوله لثبوت الخ) جواب عما يقال هذا ظاهر عند الامام لتجزئ العتق عندهما أعندهما
فلا لعدم تجزئ والجواب أن قوله ما بعدم التجزئ إذا وقع في محله معلوم أمّا إذا كان
الحكم بثبوت الضرورة وهي متضمنة لقسامه انقسم الضرورة وهي لا تتعق موضعهما

(و) انما تضمن بالجنابة اجباها

(فان لو تزيم الى سبع فاقترسها

ضمن) لانه ضمان جنابة لا ضمان

نصيب ولذا يضمن العصى المأزوم

بشبهه زيلعي (ولو قال للسيد

عنده من ثلاثة أعبد له أحد كما حرز

فخرج واحد ودخل آخر فأعاد

قوله أحد كما حرز فأدام حياؤهم

بالبیان (و) ان (مات بالبيان

عتق من ثبت ثلاثة أرباعه)

نصفه بالاول ونصفه بالثاني

(و) عني (من كل من غيره نفسه)

لثبوت بطريق التوزيع والضرورة

فلم يتعد (وإن صدر ذلك المذکور

منه في مرضه)

والحاصل أن عدم التبريز عند الامكان والانتقام ضروري كذا في النسخ ثم ذكره
 ايرادا قويا لبعض الطلبة ونقله قراجه وهو ذكره أيضا في الصمد الزهر (قوله وضاف
 الثلث منهم الخ) أما لو خرجوا من الثلث أو أجازوا لورثتهم حكم المرض كالصحة (قوله
 وقسمهم سواء) ليس هذا القيد لازما حكما شرعيا لئلا (قوله كما مر) أي على ثلاثة أرباع
 الثابت ونص في الداخل والخارج (قوله بأن) على الخ) يأنه أنسخ الخارج في النصف
 وحق الثابت في ثلاثة الأرباع وحق الداخل منه هاهنا في النصف أيضا فيصالح إلى خرج
 له نصف وربع وأقله أربعة تعول إلى سبعة حق الخارج في سبعين وحق الثابت في ثلاثة
 وحق الداخل في سبعين قبلت سهام العتق سبعة فيحصل ثلث المال سبعة لأن العتق
 في المرض وصية ويصدر ثلثا المال أربعة عشر هي سهام السعاية واربعة الخصال
 أحد وأربعين ومائة ثلاثة أعيد قصير كل عديسبعة فمقتضى من الخارج سبعان وبسبب
 في خمسة وكذا الداخل ويعتق من الثابت ثلاثة وبسبب في أربعة فيأخذ سهام الوصايا سبعة
 وسهام السعاية أربعة عشر فاستقام الثلث والثلثان وغدا في الدرر قال السعائيات
 فإن لم تستو قيمتهم بأن كانت قيمة الثابت أحد وأربعين والخارج أربعة عشر والداخل
 سبعة فاللأثنان وأربعون وثلاثة أربعة عشر وسهام الوصية سبعة فيوضع عن الثابت
 ستة وعن الخارج أربعة وكذا عن الداخل وبسبب الثابت في خمسة عشر والخارج
 في عشرة والداخل في ثلاثة فسهام السعاية ثمانية وعشرون (قوله وهو من ١٠) هذا
 القيد ليس لازما أيضا كما في الشربلية (قوله ليشهد البيوتة) قال في المن وأما فرقت
 المسئلة في الطلاق قبل الوطء ليكون الإيجاب الأول موجبا للبيوتة فأصاب الإيجاب
 الأول لا يبقى محلا للإيجاب الثاني فيصير في هذا المعنى كالعتق اه ح قوله ثم بالإيجاب
 الثاني سقط الربع الخ) قبل هذا قول محمد وعند هاهنا سقط ربع مهر الداخلة
 كما في العتق والمختار أنه بالاتفاق كما في الملتقى وغيره والفرق هاهنا كما في السعاية هو
 أن الثابت في العتق بمنزلة المكاتب لأنه حين تكلم كان له حق البيان وحرف العتق إلى
 أيها شامنا من الثابت والخارج فغدا لم يبق البيان كل واحد من العبد من سزا من
 وجهه عباد من وجهه فإذا كان الثابت كالمكاتب كان الكلام الثاني صحيحا من وجهه
 لأنه داو بين المكاتب والعبد لأنه أصاب الثابت منه الربع والداخل النصف لمألفنا
 فأما الثانية في الطلاق فترد دة بين أن تكون منكوسة أو أجنبية لأن الخارجة إن كانت
 المرادة بالإيجاب الأول كانت الثانية منكوسة فيصير الإيجاب الثاني فيسقط نصف
 النصف وهو الربع موزعا بين مهر الداخلة والثانية فيصير كل واحد منهما ثلثا الخ
 (قوله من ربع) أي أن لم يكن فرع وارث وقوله أو غير أي أن كان فرع وارث ط (قوله
 لأنه لا يزوجها إلا الثانية) أي لا يزوجها في الزوجية واعلم أنه لم يزوجها الداخلة إلا إحدى
 الأوليين غير معينة والأخرى مطلقة يعين فاستحققت الداخلة النصف ونصف النصف

وشارك الثلث منهم (علم به)
 الورثة) وقسمهم سواء قسم الثلث
 بينهم كما مر أن رجل كل عبد
 سبعة) أي منهم (كسهم العتق)
 لأخيه أيضا إلى يخرج له نصف
 وربع وأقله أربعة تعول لسبعة
 وهي ثلث المال (وعتق عن ثلث
 ثلاثة) من سبعة وسبب في أربعة
 (و) حق من سبعة من غيره
 سهام) وبسبب في خمسة فيبلغ
 سهام السعاية أربعة عشر وسهام
 الوصايا سبعة فغدا هاهنا الثلث
 (وإن طلق) نسوته الثلاث
 (كذلك) وهو من سواء (قبل
 وطء) ليشهد البيوتة (سقط ربع
 مهر من خرجت وثلاثة أثمان
 من ثلث وعن من دخلت) لأن
 بالإيجاب الأول سقط نصف مهر
 الواحدة منصف بين الخارجة
 والثانية فسقط ربع كل ثم
 بالإيجاب الثاني سقط الربع منصف
 بين الثانية والداخلة (وأما
 الميراث) أي من ربع أو غير
 (فالدخلة نصفه) لأنه لا يزوجها
 إلا الثانية (والنصف الآخر بين
 الخارجة والثانية نصفان) لعدم
 الميراث

الاخر بين المراجعة والثالثة فالاولى أن يقول لانه لا يزاحما الا واحدة أى غير معينة
ط مـهـنـمـن ح (قوله احتياطا) فى أمر الفروج وعلى محليجب الاحتياط فيها ط مـن
المستفهم (قوله لا الطلاق) أى لاعتة الطلاق لعدم الفحول بين والعتة فى الطلاق
انما تجب بعد الفحول ط والمراد بالفحول الشامل للفجوة العصبة (قوله فى طلاق بائن)
ان مسكنات قبل الفحول أو بعده فقال طالق بائن أو ثلاثا فتم ثم قال وانما تسمى بائنا
لانه لو كان رجعا لا يكون الوطء ينافى الطلاق الا ترى لانه يصل وطء المطلقة الرجعية اه
وأما النسبة الى الموت فهو غير قيد لأن الطلاق مطلق لا يقع على الميتة فثبتت الا ترى
(قوله قبل الخ) قال فى الفتح وهل يثبت البيان فى الطلاق بالمسكنات فى الزوائد
لا يثبت وقال الكرخى يحصل بالتفصيل كما يحصل بالوطء اه (قوله لا الطلاق) قال
فى البحر عيب الوطء والموت لانه لو طلق احداها ينبغي أن لا يكون بياناً لان المطلقة يقع
الطلاق عليها مادامت فى العدة فلا يدل على أن الاخرى هى المطلقة اه وفيه اجمال
والتفصيل أن يقال ان كان الطلاق المبهم رجعا لا يكون طلاق العينة بياناً رجعا كان
أو بائنا وان كان بائنا فان كان طلاق المعينة رجعا فكذلك وان كان بائنا كان بياناً لما علم
من أن البائن لا يلحق البائن ح قلت وبشرى الى هذا قول القهستاني ولو طلق المطلقة
واحدة فهل هو بيان قبل مدة صالحة لانقضاء العدة وينبى أن لا يكون بياناً لان الطلاق
الرجعى لا يحرم الوطء اه فأدب قوله قبل مدة الخ الى زيادة قيد آخر (قوله وهل التهديد
بالطلاق كالطلاق) ليعنى لهذا الصنف بالنسبة لما قاله من أن الطلاق لا يكون بياناً
لأن الطلاق اذا لم يكن بياناً فهو أقوى فلا أن لا يكون التهديد بياناً وهو أدنى أولى نعم
لو كان كل من المبهم والمعين بائنا لكافة وجه كما هو ظاهر ح قلت قد يجب بأن الطلاق
انما لم يكن بياناً لا مكان وقوعه على المطلقة كما علمت أما التهديد فانهما يكون بغير الحاصل
اذ لو كان المهذب حاصله يمكن للتهديبه معنى فعلم بالتهديد أن المطلقة غير جاهل الا أنه
قد يقال يجوز ان يكون تهديداً بطلاق آخر لكنه خلاف المتبادر فظهر أن تردد
الشراح فى محله فافهم (قوله كالعرض على البيع كالبيع) فى بعض النسخ والعرض
بالواو عطف على التهديد والصواب الكاف لانه لا يناسبه قوله لم أره فان كون العرض على
البيع بياناً فى العتق المبهم كالبيع مشهور فانه صرح به فى متن المتن الذى شرحه وكذا
فى البحر والنهر والقهستاني وشرح النجف وغيره اه وهذا الكتاب ما خذ شرحه فكيف
يقول لم أره ويثبت فوجه الشبهة ان التهديد بالطلاق فى معنى عرض الطلاق عليها
لان قوله أطلق ان فعلت كذا بمنزلة قوله أسع عبيد هذا (قوله كبيع الخ) ابتداء كلام
لتشبيه البيع وما عطف عليه بما مر من كون كل من المذكورات بياناً فى عتق مبهم فانه
لو قال أحدكم حر ثم باع عبداً ميثاقه لم يرق محلا لعتق من جهته فعين الآخر لعتق
وقوله ولو فاسد اتمل ما كان معه قبض أو لا وما كان مطلقاً أو بشرط خياً وكفى بالقهستاني

(وعلى كل واحد منهما عتة
الوفاء احتياطاً) لا الطلاق لعدم
الفحول (والوطء والموت بيان
فى طلاق بائن) مبهم كقوله
لامرأيتيه احداً كما بان موطن
احداهما ومات كان بياناً
للآخرى قبل وكذا التقيل
لا الطلاق وهل التهديد بالطلاق
كالطلاق كالعرض على البيع
كالبيع لم أره (كبيع) ولو فاسداً

وغيره قال في التبرر وظاهره ان لو باعهم سامه الميركي بيا بالطلان البيع لان احدهما حذر
 يتقن اه قلت التعليل بطلان البيع غير مقبول لما علمت من ان العرض على البيع
 كالبيع وكذا المساومة وليس في ذلك بيع أصلا بل الاولى التعليل بأنه لم يخص أحدهما
 بتصرف يدل على تعيين الآخر للعتق (قوله وموت) أي موت أحد العبدين لا لم يبق
 بمخلو للعتق أصلا وقوله ولو بقتل العبد نفسه بمقتضى صاحب التبرر أخذنا من الإطلاق
 فانه يمثل ما لو قتله أجنبي أما لو قتله المولى فظاهر كونه أيا لانه بقوله قال في التبرر وإذا أذن
 المولى للعتق من الأجنبي القاتل فيمن العتق في المقتول متقا وكانت الضمة لورثة المقتول
 اه أي لا قرار المولى بجزئته فلا يستحقها بجر واحترز بالموت عن قطع أبدي فانه لا يكون
 بيا غائرا أن المولى ان يمين العتق فيه فلا يشترط فيه فمصدر الصدور وقال لا يبيح
 للمعنى عليه خبر (قوله وخبر) المراد به إنشاء فمعنى هذا بالانفاق المستأنف وذلك
 بالقضاء السابق ولو أذن له عن غيره أعني قوله أعني شكك لزمه بقوله أحد كما مر صدق قضاء
 ولو لم يبق شيئا متقا بجر وخبر (قوله ولو بقتل) كان قال لاحدهما دخلت الدار فانت
 حترقت الآخر بجر أي من يمتنع الأقل وهذا المناف كانت وقد قال
 لانه أقوى لتحقق بجمي الزمان بخلاف دخول الدار فانت ولا نه فاده له في الحال
 بخلاف المعلق (قوله وتدبير) لأن نفسه ابتداء الانتفاع لم يمتنع والى ما قبله به وكذا
 الاستيلاد وذلك بعين ارادة العبد الآخر بالعتق المجهوم (قوله واجابة) قال الزيلعي
 ولا يقال الاجابة لا تختص بالملك طوارا جارة سائر لاننا نقول الاستعداد ببادر الاصلان
 على وجه يستحق الاجر لا يكون الا بالملك فتكون متعينا لاداة وهكذا نقول في الانكاح
 اه ح (قوله وايضا) أي ايضا بجر لانه قبل العتق الموت لا مومى له (قوله ومنه)
 لأن استبداده به على وجه يكون معه بيا بالدين لو علم دليل في استبداده به على ما ذكره به
 الآخر مراد بالاعتق (قوله ولو غير مسلمين) أشار به الى ان قول المتق مسلمين تعالى لله
 قيد اتفاق كاتبه عليه في كافي النسبي فان قيدنا تسليم لقادة الملك وهو غير لازم (قوله
 فهذه) أي هذه التصرفات اعني الهبة والصدقة والى يكون نها اذ لا تكون نها بوقوع قبض
 وتسليم (قوله بخلاف الاقرار) أي بالمال قال في الاختيار: قال لاحدهما من الرجلين
 على ألف درهم فقبل اهو هذا فقال لا يلزم للاخر شي والشرع أن اتعينا في الطلاق
 والعتاق واجب عليه فاذا انقضاء عن أحدهما متعين الآخر اتمامه بواجب أما اقراره فلا
 يجب عليه البيان فيه لأن الاقرار بالجهول لا يلزم حتى لا يجبر عليه ولو يمكن في أحدهما
 تعيين الآخر اه (قوله ولو جنى أحدهما) أي ولو جنى عليه بقتل أو قطع فقد دسر (قوله
 دفعنا للضرر) أي عن المولى (قوله لا يكون الوطء الخ) لأن المثلثة ترقى الموطوءة لأن
 الايقاع في النكحة والموطوءة متعينة فكان موطوءا لا يجهل بيا واهذا محل وطؤها
 على مذهبه بجر (قوله فيه) أي في العتق المجهوم (قوله حبت أولا) أشار به الى أن قول

(وموت) ولو بقتل العبد نفسه
 (ومخرج) ولو بقتل العبد نفسه
 (واستيلاد) وكذا كل
 تصرف لا يصح الا في الملك ككتابة
 واجابة وايضا وتزويج ومن
 (وهبة وصدقة) ولو غير (مسلمين)
 ذكره ابن الكلان المساومة
 بيا فهذه أولى بلا قبض بدائع
 (في) حق (عتق مجهوم) كقوله
 أحد كما مر ففعل ما ذكره من الآخر
 ولو قيل له لم يمتنع بيا فقال لم أعني
 هذا عتق الآخر ثم ان قال لم أعني
 هذا عتق الأقل ايضا وكذا الطرد
 بخلاف الاقرار واختيار ولو جنى
 أحدهما متعين الجاني وعليه الدية
 دفعنا للضرر ولو الجنية (لا) يكون
 (الوطء) ودوا عيه بيا (فيه)
 وقال هو بيا حبت أولا

قوله لأن الاقرار بالجهول هكذا
 يخطئه ولعل الاسلوب للجهول
 باللام بدليل صدور العبارة تامل
 اه محصيه

الامام بنسب بعدد الجبل فلو جئت حققت الاخرى اتفاقا كما في البصر (قوله وعليه
 القنوي) قال في البصر والحاصل أن الرابع قولهما وأنه لا يشق يقول الامام كما في الهداية
 وغيرها لما فيمن ترك الاحتياط مع أن الامام ناظر الى الاحتياط في أكثر المسائل وفي
 الفتح الحق أنه لا يحصل وطوعهما كالاصيل يعهما (قوله لعدم حله في الملك) حاصله أن
 وطوعا احدهما جاز لا خلاف فلو لم يكن بنا النص صحت العتق بالآخرى (وموقع الوطء في
 ضمير الملك ولا يصح على قوله بطل وطوعه الاخرى فلا شك أن احدهما محترمة يقين كذا ظهر في
 في تقرير هذا المحلل (قوله بخلاف الانشاء) ظاهره أن جله أحد كما في لا تصح لانشاء
 المحترمة مع أنه يصلح فالوجه التفصيل بين ارادة الاخبار فلا يكون الموت سائيا وبين ارادة
 الانشاء فيكون طار (قوله ولم يدركه) أي بان تصاد فاعلى ذلك أمالوا انقطاعه أن الفلام
 أو لا اعتقت الامم والجارية أو أنه كان تابعا ليعتق أحد وقام في ح عن التبريدانية (قوله
 بكل حال) أي على تقدير ولادته أو لا أو ما يلائم ولادته شرط الحرية لا تقتضي بعد ولادته
 فلا يذهبها (قوله لعنتهما بتقديم الذكر) فتفق الامم بالشرط وصحت البتة بالبيعة لأن الامم
 حرة حين ولدتها بجر وقام الكلام على هذه المسألة فيه (قوله ولو أمته) أي بالبيعة لأن
 عتق الامم لا يتوقف على الدعوى اجماعا لمفسيه من تحرير فرجها على المولى وهو خالص
 سعة تاتي فاشبهه الطلاق لكن لم تقبل الشهادة مخالفا على عتق ميم وهو لا يجرم الفرج
 عنده (قوله لكونه على عتق ميم) أي فلم تصح الدعوى لجهالة من له الحق (قوله الا ان
 تكون الخ) الاستثناء منقطع بجر ووقف في التبريدانية متعل وفيه نظر اذ لا يصح اتصاله في
 قوله وطلاق ميم فافهم (قوله ومنها التدبير في العصة والعتق في المرض) المناسب احقا
 قوله ومنها والبيان بالكاف لأن المراد بالوصية هنا ما ذكر كما قسر هاه في البصر والنهر
 وغيرهما وقيد بالتدبير في العصة لا للاعتزال بل للعلم بكونه وصية في حالة المرض بالاولى ثم
 اعلم أن المتبادر من كلام المصنف قبول الشهادة فيما ذكره واذا ثبت في مرض موته أو
 بعده وبه صرح في الهداية وقال انه الاستحسان يعني عند الامام وللشربلاني رالة لها
 اصابة الغرض الا اهم في العتق المبهم اعترض فيها على الهداية وشربلانيها بما في شرح
 مختصر الطحاوي للاسيدي حيث قال فيه واذا شهد ا على رجل انه قال لعبيده أحد كما حرر
 والعبدان يذعان أو يدعي أحدهما فاقولهما تقبل هذه الشهادة ويجوز على البيان
 وأما على قول أبي حنيفة أن كان هذا في حال الحياة فلا تقبل وان شهد بعد الوفاة فإن قال
 انه كان في حال العصة فهو على الاختلاف أيضا وان قال كان ذلك في المرض تقبل
 استحسانا ويعتق من كل واحد نصفه على اعتبار الثالث ولو شهدا أنه قال لعبيده أحدهما
 مدبر فإن شهدا في حال الحياة فهو على الاختلاف وان كان بعد الوفاة تقبل سواء كان
 القول في المرض أو العصة لأن هذه وصية والجهة لا تبطل الوصية اه ثم قال في آخر
 الرسالة والحاصل أن الشهادة بأنه اعتق احدهما في صحته لا تقبل عنده أصلا غير أن

وعليه القنوي لعدم حله في
 الملك (وكذا الموت لا يكون سائيا في
 الاخبار) اتفاقا (فلو قال لغلامين
 احدهما ابني او) قال بطاريتين
 احدهما كاتم ولدى غات احدهما
 لا يمين الباقى للعتق ولللاستعداد
 لأن الاخبار يصح في الخي والميت
 بخلاف الانشاء (قال لامته ان
 كان اول ولدته تدينه ذكر ا كانت
 حرة فولدت ذكرا واتى وليد
 الاول في الذكر) بكل حال (وصتق
 نصف الام والاشق لعنتهما بتقديم
 الذكر ووقفه ما بعكسه فتعنى
 نصفهما وية - بيان في نصف
 قيمتهما (شهد بعتن احدهما لوكيه)
 ولو أمته (لقت) عند أبي حنيفة
 لكونه على عتق ميم (الان
 تكون) شهدتهما (في وصية) ومنها
 التدبير في العصة والعتق في المرض
 (او طلاق ميم) فتقبل اجماعا
 والاصل أن الطلاق الميم

الاصح انها لو شهدا بعد موت المولى انه قال في صحته أحد كاستقبل كاذرا كرا من الهام
وقتل قصصه ابن كمال بائع الحيط وأما الشهادة على أنه اعتق أحدهما في المرض أو دبر
أحدهما في العصة أو في المرض فلا تقبل حال حياة المولى بل يصحونه اه ملخصا قلت
ويؤيد ما في كافي الحاكم حيث قال وإن شهدا أنه اعتق أحد عبديه بغيره فالحجاة
بأطلة في قول أبي حنيفة ولو قالوا كان هذا عبدا لموت استغنى عن اعتق من كل واحد
منهما لنفسه وقال أبو يوسف ويجهل الشهادة جائزة في الحياة أيضا اه (قوله يحرّم القرح)
أي فريجهما حتى يبين ولو بولوا ذاتين به انما انقضت من عدم حرمة ما (قوله فلا
يحرّم عبده) أي لا يحرّم فريجهما بل يعمل وطؤهما عبده كأمز (قوله على الاصح) حقا به
ما من اثنين شرح الطحاوي (قوله ولا يعرفونه) الأولى ولا يعرفونه (قوله البهاة) مع
أقوله فلا اعتق وقوله لم تقبل أي لمالة المتهود وهو ما لم يشهدا بانفعلاه وهو عتق معلوم
أو معلومة أو طلاقها وهو قول الامام وعند زفر تقبل ويحرم على البيان قال في الفتح ويجب
ان يكون قوله ما كقول زفر في هذه لانها ككشها دتمها على عتق أحد أمته أو طلاق
احدى زوجتيه اه ط والله سبحانه اعلم

• (باب الحلف بالعتق) •

شروع في بيان التعليق بعد ذكر التصريح وانما ذكر مسئلة التاميق بالولادة في معنى البعض
لسان انه يعتق منه البعض عند عدم العلم بغير وهو بكسر الهمزة وسد رمما وجاه
يستكنها وتدخله التامية كقوله • سقطت لها يانك • لقطة فاجره • وعلمه في الفتح (قوله
فكل معلول في) يشمل العبد والامة فانه كالأدعي يقع على الذكر والانثى كافي في الذخيرة
فهمسائي وبأقبياته وفي بعض النسخ بعد قوله في زيادة وهي بخلاف قوله بعد غيره ان
دخلت الدار فأت حرا فاشترأ فدخل لم يعتق لانه لم يصف العبد الى ذلك لاصريه والامة
(قوله ولوليل) أي ولو كان دخوله ليلًا فاذا انقضى لفظ اليوم حراجه الوقت لانه أضف الى
فصل لا يمتد وهو الدخول فتح (قوله لأن المعنى يوم اذ دخلت) أشار به الى ان اضافة يوم
الى الدخول اخذنا الحاصل وميل الى جانب المعنى والا فإلّا في يقتضي التركيب ان يوما
مضاف الى اذ المضافة الى الدخول قال في الفتح لانه أضف الى فعل لا يمتد وهو الدخول
وان كان في اللفظ انما أضف الى اذ المضافة للدخول لكن معنى اذ غير ملاحظ والا
كان المراد يوم وقت الدخول وهو وان كان يمكن على معنى يوم الوقت الذي فيه الدخول
تقييد اليوم لكن اذا أريد به مطلق الوقت يسير المعنى وقت وقت الدخول ونحن نعلم
مثله كثيرا في الاستعمال فيصبح كصوي يوم منذ يفرح المؤمنون بنصر الله ولا يلاحظ فيه
شي من ذلك اذ لا يلاحظ في هذه الآية وقت يقبلون بفرح المؤمنون ولا يوم وقت يقبلون
بفرحون ونظائره كثيرة في كتاب الله تعالى وغيره فعرف أن لفظ اذ لم يذكر الا كاشفا
للعوض عن الجمله المذمومة أو عدا له أعني التنوين لكونه حرفا واحدا كاشفا

يحرّم القرح اجماعا فيمكن
حق الله فلا تشترط الدعوى
بخلاف العتق المهم فلا يحرّم
عنده لكن يحرّم أن يقربه فليصط
(كما) تقبل (لو شهدا بعد موته انه)
أي المولى (قال في صحته) لقتبه

(أحد كما حوى الاصح) لشروع
العتق فبهما بالموت فصار كل
شخصا متعينا وصحة ابن الكمال
وبغيره (فروع) شهدا يعتق سالم ولا
يعرفونه عتق ولوله عبيدان كل
اسمه سالم ويجهل فلا اعتق كشها دتمها
بعتقه لمصلحة ما هاتفتبها اسمها
أو بطلاق احدى زوجتيه ورحاها
قسماها لم تقبل للبهاة في فتح والله
تعالى اعلم

• (باب الحلف بالعتق) •

(قال ان دخلت الدار فكل معلول
لي يوم منذ عتق من له حين دخوله)
ولوليل اسواه (ملكك بعد حلقه
أو قبله) لأن المعنى يوم اذ دخلت

مطلب

تحقيق مهم في يوم منذ

قوله وقت يغلبون الخ هكذا يحطه
ويعمل الموافق لأول العبارة وقت
وقت يغلبون بشكر أو كلمة وقت
تأمل اه معصه

ولم يلاحظ معناها ومنه كثير في أقوال أهل العربية لبعض الالتفات لا يقتضي على من له
 نظرها ٨١ ح (قوله) فاعتبر ملكه وقت دخوله) فيشمل من لم يكن في ملكه وقت
 الخلف ثم اشتراء ثم دخل ومن كان وبين حق دخل (قوله) وإذا أي لكون المعنى ماذكر
 فانه مستفاد من لفظه يومئذ (قوله) لأن لي أو لملكه (المال) أي فان لي متعلق بتأني
 ضلوه وهو اسم قائل والمختار في الوصف من اسم الفاعل أو المفعول أن معناه فأنه حال
 التكلم من نسب السه على وجه قيامه به أو وقوعه عليه وصيغة المضارع وإن كانت
 تستعمل للاستقبال لكن عند الإطلاق يراد به الحال مرافقاً لشرعاً ولفظاً واللام
 للاختصاص فله من التركيب اختصاص بإدراك الحكم بالتحقق بالملوكية الحال لا يؤولى
 الاستقبال لا يصدق لغيره عن ظاهره ففتح ما ملكه الحال مذكوراً وكذا ما استحدث
 الملك فيه لإقراره ولقول كل مولود أملكه اليوم فهو حتر عتي مافي ملكه وما استفاد ملكه
 في اليوم ويشمل اليوم الشهر والسنة فان عن أحد الصنفين متقدماً له لا قضاء ويقام
 في البر وقبضه كل مولود اشتريه فهو حتران كلف زيدا وإذا كلفه فهو على ما يترتب قبل
 الكلام لا بعده وإن قدم الشرط قبل العكس وكذا أن وسطه يشمل كل مولود اشتريه إذا
 دخل الدار فهو حتر ولا يفتق ما اشتريه قبله إلا أن يترتبهم (قوله) ودبر) بالبناء للفاعل
 كما يفيد قول المصنف في شرحه أن من مفعوله لكن لا يظهر بناؤه للمفعول ومن فائب
 الفاعل (قوله) مولود) كذا في النسخ التي رأيناها ووصاؤه التنب ٨١ ح (قوله) بل
 مقيد من ملكه بعده) حاصله أن من كان في ملكه يوم الخلف يصير مديراً مطلقاً فلا يصح
 يبعه بعده هذا القول ومن ملكه بعده يصير مديراً مقيداً فيصبح يبعه قبل موته سيده (قوله)
 عتيق من الثالث) هذا ظاهره مذاهب الكل وعن الثاني لا يقتضي ما استفاده بعد لأن اللفظ
 حقيقة الحال كما سبق فلا يقتضيه ما سلكه ولهما أن هذا أي مجموع التركيب لا يجاب عتيق
 وأبواه أيضاً بقوله بعد موته وإذا اعتبر من الثالث في حيث الجهة الأولى يتناول المولود
 حتى صار مديراً مطلقاً ومن حيث الجهة الثانية يتناول المستفاد استقران الوصية
 باعتبارها كل من الجهتين لا ترى أنه يدخل في الوصية المال لا ولد فلان ما يستفاده ومن
 يولده بعده فاصير كما أنه حال عند الموت كل مولود أملكه فهو حتر ٨١ ح (قوله) لأنه تبع
 لأمه) لأنه كعضو من أعضائها ولا يجوز الجزم بالكفارة ولا تجب صدقة فطره ولا يجوز بيعه
 منفرداً غير (قوله) ولولم يقل الخ) يعني أن المولود لا يتناول الحمل سواء وصف المولود بذكر
 أو أنثى فأنه وصقه بعدم دخول أم الحمل فلولا وصفه بتدخل أمه ولكن يفتق هو
 لا يتناول اللفظ بل يفتق لها به انتفع ما فهمه في البحر كما أفاده في التمر وذكروا في النسخ
 أن تناول مولود لأم سبق على أن الاستعمال استمر فيه على الأهمية وعلى أنه إلهام ذات
 متصفة بالملوكية وقيد التذكير ليس جزءاً المقهور وإن كان التأنيث جزءاً مقهوراً لمولود
 فيكون مولوداً أم من مولود فالتأنيث فيه عدم الدلالة على التأنيث لا الدلالة على عدم

فاعتبر ملكه وقت دخوله (و) إذا
 (و) لم يولد يومئذ عتيق من له وقت
 حاله فقط كقوله كل عبد لي أو
 أملكه حتر بعد غد) أو بعد شهر اعتبر
 وقت حاله لأن لي أو أملكه
 الحال فلا يتناول الاستقبال حتى
 لولم يولد شيئا يوم حاله لغيره
 (و) بريكل عبد لي أو أملكه حتر
 بعد موته من) كان (له) مولود
 (يوم قال) هذا القول (لا) يكون
 مديراً مطلقاً بل مقيداً (من ملكه
 بعده) لكن (إن مات عتيق من
 الثالث) بتعليقه بالموت فيصير وصية
 (المولود) لا يتناول الحمل) لأنه تبع
 لأمه) فلا يقتضي حمل جارية من قال
 كل مولود لي حتر فهو حتر) ولولم
 يقل ذكره لدخول الحامل فيعتق
 الحمل تبعاً (وكذا) لفظ المولود
 والعبد

الثاني اه لكن ذكر أيضا في الامان في باب الحلق بالعق والطلاق ان لفظ كل مملوك
 للرجال حقيقة لانه تعميم مملوك وهو الذكر وانما يقال للانثى مملوكة ولكن عند الاطلاق
 يستعمل لها المملوك عادة اذا هم باذخا كل وهو فيشمل الانثى حقيقة فلذا كانت
 الذكور خاصة بخلاف الظاهر فلا يصدق قضاء ولو قوى النساء موصوحن لم يصدق اصلا اه
 (قوله لا يتناول المكاتب) لانه غير مملوك على الاطلاق اذ هو حر بدالاه غير عبد كذلك
 لانه يصرف بلاذن سيده والعبد ليس كذلك وسياتي في باب الحلق بالعق والطلاق
 القبح انه ينبغي في كل مرقوق في حر ان يعتق المكاتب لان الرق فيه كمل لام الولد الا
 بالنسبة (قوله والمشتري) خالف في الجهر الابالية وذكر في المحيط الا انه ذلك النصف الاخير
 بعدد فانه يعتق في قوله ان ملكك مملوكا فهو حر لانه وجد الشرط وهو مملوك كاه فلو باع
 نصيبه ثم اشترى نصيبه شريك لم يعتق اختصاصا وقامه فيه (قوله على الصواب) تحطه
 لصاحب الجبتي في قوله لا يدخل العبد المرحون والمآذن في العبارة كما ذكر في الجرح
 ثم المآذن ان لم يكن عليه دين عتي عبيده ان نواهم السيد والافلا وان كان عليه دين
 لم يعتقوا وان نواهم كذا في القبح وغيره ط (قوله ولو لوني الذكور) أي يشوه كل مملوك
 في حر فانه لا يصدق في القضاء لانه خلاف الظاهر في عرف الاسلام تعالى ويصدق ديانة ط
 (قوله دين) لانه لوني تخصيص العام قد نرى ما يحتمل لفظه في صدق ديانة لكنه خلاف
 الظاهر فلا يصدق قضاء اه ح والاولى ان يقول او لوني غير المدبرية ان عدمية المدبرية صادق
 بعدمية شيء اصلا وذلك لا يكون تخصيصا فاذا ط (قوله لم يدين الخ) أي في نسبة الذكور
 لانه تخصيص للعام وهو مملوك فانه جمع منافع قيم مع احتمال التخصيص ولما أكد بطهم
 ارتفع احتمال التخصيص بخلاف كل مملوك فان الثابت فيه أصل المسموم فقط فدل
 التخصيص فاذا في الجهر (قوله حنت) لان الكتابة عتي معاق باده العجوم وفي شراء
 القريب قد اشترى به الاعتاق وفي الثالثة باع العبد لنفسه وهو اعتاق ط (قوله وصحبا
 لا) والفرق ان زول العتي المعلق بعد الشرط وهو بهد البيع ليس بمملوك لا يعتق والمالك
 في البيع الفاسد باق لا يزول الا بسلحه فعتي الآن يكون المشتري نسبه قبل البيع فحينئذ
 يزول ملكه بنفس البيع فلا يعتق كما في النسخ عن المبسوط (قوله عتي) لان الذكور فعل
 العبد وصاحب الدار في شهادته به غيرهم فهمت شهادته فتح (قوله لانه على فعل نفسه)
 كذا قال في النسخ أي لان شهادته فلا ن على فعل نفسه وهو التكليم قال المقدسي وقبانه
 اعلمه على فعل العبد وانما يظهر هذا القول ان كلك فلان (قوله ولو شهدا ثلثان) أي
 في صورة التعليق على كلام أيهما (قوله جازت ان يجد) أي الاب لانه على أبيه بالكلام
 وعلى أمهما باوجود الشرط فتح (قوله عند محمد) لانه لا منفعة للمسلم وبه لا يهما
 فبعد يعتبر المنفعة لتبوت التهمة وأبو يوسف يعتبر مجرد الدعوى والافتك لان بشهادتهما
 يظهر ان صدقه فيما يدعيه فتح والله سبحانه أعلم

لا يتناول (المكاتب) والمشتري
 ويتناول المدبر والمرحون والمآذن
 على الصواب ولو نوى الذكور او
 لم يتناول المدبرين وفي مالك كلهم
 احرار لم يدين لفتح احتمال
 التخصيص بالنسبة (فروع)
 حلق لا يعتق عبيده فكاتب او
 اشترى قريبا واشترى العبد نفسه
 حنت ان يعتق فانت حر فباعه
 فاسد اعتق وصحبا لا ان دخلت
 دار فلان فانت حر فشهد فلان
 وآخرا انه دخل عتي وفي ان كنه
 لالانه على فعل نفسه ولو شهدا ثلثا
 فلان انه كلم اياهما جازت ان يجد
 وكذا ان اتعاه عند محمد وابطلها
 الذي

• (باب العتق على جعل) •

أنه لأن الأصل عدمه (قوله بالضم الخ) قال في البر والجعل في اللغة بضم الجيم
ما يجعل العمل على عمله ثم معنى به ما يعطى المجاهد ليس شعين به على جهاده وأجعلته
أعطيته وهو الجعالتين جمع جعيلة أو جعلته بالجر كات بمعنى الجعل كذا في المغرب وقوله
بالجر كذا أي حر كات النقاء في جعالة أي الضم والفتح والكسر وقد اقتصر في العناية بضم
الجر هو رضى على الكسر واعترضه في النهر بأن المذكر في ديوان الأدب وبغيره الفتح ثم ذكر
ما في المغرب فعلم أن الضم ضعيف وأن الأثر الكسر والفتح وهذا في الجعالة وأما
في الجعل فلم نرى من ذكر غير الضم فتقول الشارح ويقع يحتاج إلى نقل وعبارته في شرح
المتقى أحسن حيث قال الجعل بالضم ما يجعل للأشخاص من شيء على فعل وكذا الجعالة
بالكسر والفتح (قوله المال) أي المراد به هنا المال المجعول بشرط العتق منه (قوله اعتق
عبده على مال) مثل أن يقول أنت حر على ألف درهم أو بألف درهم أو على أن تعطيني ألفاً
أو على أن تؤذي مالي أو على أن تصيبي بألف أو على أن تلي علي ألفاً أو على ألف
تؤذيها إلى أو قال بعتك نفسك لمنك على كذا أو وهبت لك نفسك على أن تعوضني كذا
من البر (قوله صحيح معلوم الجنس والقدر) هذه شروط لصحة التسمية لأنقاذ العتق
في هذه المسئلة لأنقاذهم موقوف على القبول وإن لم تصح التسمية وفسادها هو وجوب لقيمة
العبد استغنى عن الخلف في حق المسلم قال في البر وشمل إطلاق المال انخرق حق
الذي فاقها مال عبدهم فلو أعتق الذي عبده على خير أو خسر فانه يعتق بالقبول ويلزمه
قيمة المسمى فان أسلم أحدهما قبل قبض الخمر فانه يعتق بهما على العبد قيمته وعند محمد عليه قيمة
الخمر كذا في المحيط اه وقوله معلوم الخ قال في البسائر وان كان المسمى معلوم الجنس
والنوع والصفة كالملك والموزون فعليه المسمى وإن كان معلوم الجنس والنوع مجهول
الصفة كالنسياب الهروية والحيوان من الفرس والعبد والجارية فعليه الوسط منه وإذا
جاء بالقيمة يجبر المولى على القبول وإن كان مجهول الجنس كالثوب والداية والداية عليه
قيمة نفسه لأن الجعالة متفاحشة فسدت التسمية اه وفي النهر وإن لم يعلم الجنس كثوب
وحيوان عتق بالقبول ولزمه قيمة رقبته اه فقد ثبت ما قلنا من أن هذه شروط لصحة
التسمية لأنقاذ العتق هنا وأما ما نقله ح عن النهر من أنه إذا لم يكن معلوماً كدراهم
أو كان مجهول الجنس كثوب أو غير صحيح ككذا من الخمر لم يجز على القبول فقيمة هذا
ذكره في النهر في المسئلة الآتية وهي تعلق عتقه بأداء مضمونها لا يعتق إلا بالأداء وبجبر
المولى على قبول المؤدى إلا إذا كان مجهولاً أو غير صحيح فلا يجبر على قبوله وهذا لا يتأتى
في مستثنائات الشرط فيها قبول العبد العتق على المال فإذا قبل عتق بالقبول ثم إذا كان
المال صحيحاً معلوماً لمصلحة التسمية والارزء قيمة نفسه كما قلنا فافهم (قوله تقبل العبد)
شرط قبوله لأنه معاوضة من جانبيه ولذا ملأ الرجوع لو ابتداء وطل بقيا به قبل قبول

(باب العتق على جعل)
بالضم ويفتح المال (اعتق عبده
على مال) صحيح معلوم الجنس
والقدر (تقبل العبد)

المولى وبقيام المولى وان كان تعليقا من جانب المولى وقد لم يصح وجوهه عنه ولم يسل
 بتيامه عن المجلس نهر (قوله كل المال) فلو قبل في التصليم بغير عند الامام لم يلزم من
 الاضرار بالمولى وقال يجوز ويقتى كل ما لكل يتامل فجزئ الاتفاق وعدمه نهر (قوله)
 يتم مجلسه على لو غائبا فان قبل في بيعه والابطال اما ما اضرب به من مجلس الايجاب
 (قوله لانه) أي العتق المقهور ومن عتق معلق على القبول أي قبول العبد العتق لانه
 معاوضة من جانبها كما عتق (قوله حق لو رد الخ) تخرج على التعليل ط (قوله او ارض)
 بأن قام من مجلسه أو اشتغل بعمل آخر ولم منه انه فاطع لما قبله بجر (قوله فانت من)
 أي بالفاضي الجواب لانه لو لم يأت بها أو في الواو وتجزئ لكونه اشتد لاجواب مقدم الرابطة
 بجر وفيه كلام فتمت في تعليق الطلاق (قوله صاهاه اذونا) بشرط قبوله هذا أي نجا
 اذا علق عتقه بأداءه اذ لا يحتاج اليه ولا يسل بالرد كما في التيسير بخلاف المسئلة السابقة
 وهي ما اذا قاله أنت حر على ألف شرط ثلاثة (قوله دلالة) لانه وفيه في الاكساب يطلبه
 الادامته وهي اده العبارة لا التكدى فكان اذله دلالة دور (قوله ترد فيه في البحر)
 حيث قال ولم ارضر بجهالة لو جرح على هذا العبد المأذون هل يصح تجرعه وقد يقال انه
 لا يصح لان الاذن في ضروري لصحة التعليق بأداء المال وقد يقال انه يصح لانه ملك به
 فليكن تجرعه بالاولى اه واستظهر السامع في الاول والاظهر الثاني لان له أيضا أخذ
 ما نظره من كسب العبد قليلا تامل (قوله لانه صريح في تعليق العتق بالاداء) اما الكتابة
 فهو صريح في عقد المعاوضة نعم هو تعليق تقار الى اللفظ ومعاوضة نظرا الى المقصود
 لكن لما لم يكن المال لازما على العبد تأخر اعتبار المعاوضة الى وقت ادائه اياه ولما تأخر
 ان ذلك لم يشتر من أحكام المعاوضة الا ما هو بعد الاداء وهو ما اذا وجد السيد بعض
 المؤثر في وفائه أن يرجع بالبيضاء وتقديم ملك العبد له اذ اده وانه قابض اذ اناه به وأما
 فيما قبل الاداء فالمستبرجة التعليق فكثرت آثاره فلذا خالف المعاوضة التي هي الكتابة
 في صور كثيرة اه ملخصا من الفتح (قوله فلا يتوقف عتقه على قبوله) فاذا أدى بعد قبول
 المولى ان اذيت الخ عتق ويشترط القبول في الكتابة كما في الوفاية ط (قوله ولا يسل برده)
 أي ولو صرح بما كونه لأرضى (قوله قبل وجود شرطه) أي شرط العتق (قوله خلاف)
 فعند أبي يوسف يجب وعند محمد لا ولكن لو قبضه عتق بخلاف الكتابة فانه لا خلاف في انه
 يجب أن يقبله ويصدق قابضا بجر واختار في الفتح الاول وبين وجهه ثم ان هذه مسئلة
 رابعة قال ط ولا يظهر كون هذه المسئلة من مسائل الخلاف وان عدها في البحر والتهر
 منها لأن المكاتب لا يباع (قوله وعتق بالتولية) التولية رفع الموانع بان يضع المال بين يدي
 المولى بحيث لو تديده اخذته فيشك بحكم القاضي بانه قبضه وكذا في عن المبيع وبدل
 الاجارة وسائر الحقوق وهذا معنى قوله لم أجده لما تكلم على قبضه أي حكمه لانه يغيره
 عليه بحبس ونحوه وانما ذكر التولية ليقيد أنه يقتضى بحقيقة القبض بالاولى بجر قال

كل المال (في المجلس) يتم مجلس
 عليه لو غائبا (عتق) وان لم يرد لانه
 حصل على القبول لا الاداء حتى
 لو رد أو ارضر من مجلس (رد) أما لو
 حلقه بأداءه كان اذيت فانت حتر
 (صار ما دونها) لدلالة وهل يصح
 تجرعه ترد فيه في البحر (لا مكاتب)
 لانه صريح في تعليق العتق بالاداء
 وهو هنا المكاتب في عشرين
 مسئلة ذكرتها تسعة فقال (قلا
 يتوقف) عتقه (على قبوله ولا يسل
 برده والمولى يبعه قبل وجود
 شرطه وهو الاداء) ولو باعه ثم
 اشتراه هل يجب قبول ما ياتي به
 خلاف (وعتق بالتولية) بحيث
 لو تديده المال اخذته (ولو اذيت
 عنه غيره نهر ط)

في النسخ وهذا اذا كان العوض مخصصا لمالك خيرا او مجهولا جهة فاحشة كما لو قال
ان اذيت الى خيرا او ثوبا فانت حر فاذا ذلك لا يجبر على قبولهما اى لا ينزل قابضا الا ان
أخذته مختارا اه وسأله ان العتق بالتولية انما ثبت لو العوض مخصصا معلوما او لا فلا
ثبت الا بصحة القبض وهذا معنى ما قلناه من التفرق في المسئلة الاولى ومحل ذكره هنا
كانت عليه (تنبيه) العتق بالتولية لا يخص العتق المعلق فان الكتابة كذلك فلا وجه
لعد ذلك من مسائل الخاتمة كما افاده ح والذم بمسئلهامتها في البصر وغيره نعم ذكر في النسخ
انه عند ذكر لا يعتق بالتولية وعابه قطهر الخاتمة بينه وبين الكتابة (قوله) او امر غيره بالاداء
(الخ) مثله ما اذا ادى مديون العبد عنه كما لا يجزى فلو أسقط التبرع كان أخصرا وأعم ح
فقت وقبسه ان اداء المديون دين على دائمه ان كان بأمره برئ المديون والا فهو تبرع
فمثله مديون العبد لم يخرج عن أحد هما نعم لو أسقطا تبرعا سنة في عن قوله او امر غيره
هذا وقد نقل في البحر مسئلة الامر عن المحيط ثم نقل بعد ورقة عن البدائع لو قال العبد
له ان اتي بما الى ألفا فاقترح ان فاذا أدى أحدهما حصته لم يعتق أحدهما لانه على العتق
بأداء الالف ولم يوجد فكذلك لو أدى أحدهما الالف كله من عنده وان أدى أحدهما الالف
وقال خصماته من عندي وخصماته بعت بها صاحبي ليوديه اليك عتقا لوجود الشرط خاصة
أحدهما بطريق الاصله وسعة الاستطراد في الماية لان هذا باب تجري فيه النيابة فقام
اداءه مقام اداء صاحبه اه قال وبين القليبي تناف الا ان يوفق بأن ما في المحيط انما هو
في الامر من غير اعطاش من العبد في البدائع فيما اذا بيعت مع غيره المال فلا اشكال اه
(قوله) لان الشرط ادائه للمدبر ان مصرح في تعليق العتق بالاداء بخلاف الكتابة فانها
معاوضة حقيقة فيها معنى التعليق فكان المقصود منها حصول البذل (قوله) واسقط عنه
البعض بطلبه) الظاهر انه انما قيد بالطلب لان الحط يلحق بأصل العتق فاذا لم يلحق هنا
بتراضيهما لا يلحق بدونه بالاداء الساجاني وهذا بخلاف حال الكتابة فانه مال
واجب شرعا لانها عتد معاوضة اهما ذمرا فوجوب بل هو شرط للعق وشرط العتق لا يحتمل
الحط ذمرا (قوله) وكذا لو ابرأه) أى عن الدهض أو عن الكل لا عبرا ولا يعتق بخلاف
المكاتب جوهره واغترض في البحر بها القبح بان الفرق انما يكون بعد تحقق الابرأه
في الموضوعين والابرأه لا يتصور في مسئلة التعليق لانه لا دين على العبد بخلاف الكتابة اه
ومثله يقال في الحط لكن قال ح ويمكن أن يجاب بأنه يكفي في الفرق عتق المكاتب اذا قال
له مولاه ابرأك عن بدل الكتابة لعمدة الابرأه عنه لانه دين وعدم عتق المعلق متعده على
الاداء اذا ابرأه مولاه لعدم صحة الابرأه (قوله) وأذا اه الى الورثة) أى ادى المال المعلق
عليه العتق (قوله) لعدم الشرط) عملة المسائل الست المذكورة في قوله كما لا يعتق (الخ)
(قوله) بل العبد با كسبه للورثة) أى فلم يبعه وأخذ كسبه بخلاف المكاتب وهذه
المسئلة عدها في البحر وغيره من جملة المسائل ولوعدت هنا اذت على العشرين لانها

او امر غيره بالاداء فاقى (لا)
يعتق لان الشرط ادائه ولم يوجد
(كما لا يعتق) (لو) لم يسلطوا هم
فاذا دنا بغيره فكيس أى دفع
في كسب أو أدى هذا الشهر فدفعت
في غيره أو (حط عنها البعض بطلبه
وأدى الباقي) وكذا لو ابرأه
(ارومات المولى وأذاه الى الورثة)
لعدم الشرط بل العبد با كسبه
للوثة كما لو مات العبد قبل الاداء
فتر كسبه لمولاه

الرابعة عشر ولعل الشارح لم يمتثلها قوله وعق بالتخلة لما رقت كون هذه الثلاثة عشر
 فافهم (قوله بل له أخذ ما ظفر به) أي من كسب العبد قبل ادائه البذل وقوله أو ما أنضل
 عنده أي بعد ادائه البذل وحاصله أن السبد أخذ ما ظفر به مما في يد العبد قبل عتقه بأداء
 البذل وبعده بخلاف المكاتب في الصورتين كما في البحر (قوله ولو أذى من كسبه قبل
 التعلق) أي عما اكتسبه قبل التعلق عتق بخلاف الكتابة فإنه لا يعتق بأدائه لأنه مال
 المولى إلا أن يكون كانه على نفسه وماله فإنه حينئذ يكون أحق به من سيده فإذا أذى
 منه عتق بجر وقوله قبل التعلق متعلق بكسبه وقيد به لما في البحر عن الهداية لو أذى
 ألفا اكتسبها قبل التعلق رجع المولى عليه وعتق لاستحقاقها ولو كان اكتسبها بعد التعلق لم
 يرجع عليه لأنه مأذون من جهة بالاداء منه اهـ (قوله وتعلق إذا أذى) في بعض النسخ
 وتقدم أدائه أو بالجلس أي فلا يعتق ما يورث في ذلك المجلس فلا يختص بان اعرض أو أخذ
 في عمل آخر فاذى لا يعتق بخلاف الكتابة فتح (قوله وبأدائه) أي لا يقتضي بالجلس ما هنا
 متى كان الفسخ لانها عموم الاوقات كما مر في الطلاق (قوله ولا يتبعه اولاده) أي
 لو كان المعلق يتبعه بأدائه أمه فولدت ثم أذت فقطعت لم يعتق ولدها لأنه ليس لها حصص
 الكتابة وقت الولادة بخلاف الكتابة فتح (قوله دين صحيح يصح التكنيل به) أنه فيه قبل
 الاداء لا دين لأن السيد لا يتوجب على عبده شيئا وبعد الاداء لا دين أيضا فذكر في الهداية
 الكلام بل ذكر هذه المسئلة غلط هنا ومحلها أول الباب عند قول المتن اعتق مبدع على مال
 فقبل العبد في المجلس عتق كما فعل في البحر حيث قال فإذا قبل ما رزق أو ما شرط دين عليه
 حتى تصح الكتابة به بخلاف بدل الكتابة لأنه ثبت مع المنافي وهو قيام لرق على ما عرف اهـ
 ح والكتابة لا تصح إلا بالدين الصحيح وهو ما لا يشترط إلا بالاداء أو لإبراء وبدل الكتابة
 يستقط بغيرهما وهو التحجير (قوله وهذه الموقفة عشرون) صوابه عشرون على أنه مفعول
 الموقفة ح وقد علمت أن هذه المسئلة ساقطة لأنها ليست من مسائل التعلق على مال
 فالوقوف العشرون ما في الأخرى (قوله ورجع الغريم على المولى) أي رجع المترشح على
 المولى بالانقباض والظاهر أن المولى لا يرجع به على العبد لأنه انما يرجع بما اكتسبه قبل
 التعلق لا بعده كما قد مناه أتباع الهداية وهنا الاستقراض بعد التعلق فافهم (قوله
 فدفع أحدهما) المناسب لما قبله وما بعده أحدهما بأن التائب قبل ضمير التنية
 (قوله فللغريم مطالبة المولى) أي بالالف التي قبضها بالالف التي استهلكها العبد
 وقيد المسئلة في الأخيرة بما إذا كانت قيمة العبد الفقي أي فلما قبل فللغريم مطالبة المولى
 بقدر القيمة لأنه بالعتق عطل على الغريم قيمته فقط إذ لو لا العتق كان له سيعة لاستقامت به
 (قوله لم ينع بعقده الخ) الضمير الأول والآخر للغريم والثاني والثالث للعبد وهذا التعليل
 كما قال ط انما يظهر للراف التي استهلكها أما التي دفعها للمولى فعملتها ما مر من أن الغرماء
 أحق بحال المأذون (قوله ان قبل بعده الخ) أما لو قبل قبل الموت لا يعتق لأنه مثل أنت حر

بل له أخذ ما ظفر به أو ما أنضل
 عنده من كسبه ولو أذى من كسبه
 قبل التعلق عتق ورجع السيد
 بطلبه عليه (وقوله إذا أذى بالجلس)
 ان عتق بان وبأدائه ولا يتبعه أولاده
 بخلاف المكاتب في الكل (وهو)
 أي المال (دين صحيح يصح التكنيل
 به بخلاف بدل الكتابة) فإنه لا تصح
 الكتابة له وهذه الموقفة عشرون
 ويراد ما في الأخيرة لوعقه بالف
 فاستقرضه فدفعهما المولاه عتق
 ورجع الغريم على المولى لأن غرماء
 المأذون أحق بحاله حتى يتم ديونهم
 ولو استقرض ألفين فدفع أحدهما
 وأكمل الأخرى للغريم مطالبة
 المولى بها مما لم ينع بعقده من سيعة
 يدينه (ولو قال أنت حر بعد موت
 بالان قبل بعده) أي بعد موته

عندا بق فان القبول محله الفذلان القبول انما يشترط في محله وبحله وقت وجوده
 والاشارة تؤخر وجوده الى وجود المضاف اليه وهو هنا ما بعد الموت بخلاف أنت مدبر
 على نفسك فان القبول لمحال لانه يجب ان يدبر في الحال لانه لا يجب المال في الحال لقيام
 الرق والمولى لا يستحق على عبده ان ياتوا به لانه لا يجب عند القبول لم يجب بعده
 وروى عن أبي حنيفة أن القبول هذا أيضا بعد الموت وكذا روى عن أبي يوسف لانه
 اختص كلامه في لزوم المال والعدل لزومه وهو المروى عن محمد أيضا لان المولى مريض
 بعبته لا يدل والمولى يستحق على عبده المال اذا كان بالعتق كلكاتب على أن استحقاق
 المال بعد موت المولى وحينئذ يكون حرًا اهـ ملخصا من القتح (قوله مع ذلك) أي مع
 وجود القبول المذكور (قوله هو الادع) مقابله ما روى عن الامام انه يعنى بمجرد
 القبول كما هو ظاهر اطلاق المتن وأيدى في غاية البيان والفتح (قوله لان الميت ليس بأهل
 للاعتناق) فدل على الادع واعتراض بأنه لو جن بعد تعليق العتق والطلاق ثم وجد ان شرط
 وقع لان الاهلية ليست بشرط الاعتد التعليق أو الاضاقه ولا يعنى المدبر بعد الموت
 وليس التدبير الاعتناق الخ بالموت وأجيب بالفرق وهو انه هنا خرج عن ملك المعلق الى
 ملك الورثة فلم يوجد الشرط الا هو في ملك غيره ولا يعنى أن هذا غير ادفع لان الاعتراض
 على التعديل هو أن فوات أهلية المعلق لأثره وهذا الجواب اجراء عمل آخرى والصواب
 في الجواب أن المعتراض فهم أن فوات الاهلية بسبب الموت والمراد انه يخرج وجهه عن
 ملكه ونعمه في الفتح وقد عنى في هذا الجواب قبل أن أراه وقته الجسد وبه ظهر أن تعليل
 الشارح تعالى لانه صحيح فافهم (قوله والولا للميت) أي لا للوارث كما في البصريه
 نصه المتعبدون بأنفسهم دون الاناث ولو كان الولاء لورثة السيد لخل فيه الاناث
 فليست شرط وهو ظاهر (قوله لا يعنى بذلك) أي بذلك القول لانه عتق بحال فلا بد فيه من
 القبول ولما كان القبول بعد الموت لم تأخر العتق عن الموت ويلزم منه خروجه الى ملك
 الورثة فلا يعنى الاستتصاف كالوقال أنت حر بعد موته بشرط ونعمه في الفتح (قوله ولو
 حره على خدمته) أي خدمة العبد له ولي وألفه لانه أفاده في التهر (قوله فقبيل) أي
 في المجلس ذرته تنق (قوله عتق في الحال) لان الاعتناق على الشيء بشرط فيه موجود
 القبول في المجلس لا وجود المقبول كإثاله قد يجر (قوله وفي أن خدمته الخ) فتنق
 انه ان عتق بان نفسه أدائه بالمجلس وأصل الفرق أن اداء المال يمكن في المجلس فيقتضيه
 والخدمة سنة لا يمكن تخصيصها فافهم فتم يقتصر على المجلس ولو علقها بان فليست شرط
 شرط بلانية (قوله لا يعنى الابال شرط) أي لا يتوقف على القبول بل لا بد من وجود الشرط
 وهو الخدمة لانه تعليق لادعائه بخلاف مسئلة المتن (قوله فلو خدمه أقل منها)
 أي ولو أجزء عنها بجزء أو جسد فيما يظهر (قوله لان لا يتعلق الخ) بيان لوجه الفرق
 بين ما في المتن وما في الشرع حيث توقف الاول على القبول فقط والثاني على الشرط فقط

(وأعقبه) مع ذلك (وارث)
 أو وصي أو فاضل ضد امتناع
 (الوارث) هو الأصغر لان الميت
 ليس بأهل للاعتناق (عتق) بالانف
 والولا للميت (والأ) يوجد كلا
 الامرين (الأ) يعنى ذلك ولو حره
 على خدمته حولا مثلاً كما عتقك
 على أن تخدمه سنة (فقبل عتق
 في الحال) وفي أن خدمته سنة
 فانت حر لا يعنى الابال شرط فلو
 خدمه أقل منها أو عتقه عنها
 أو قال ان خدمته رأ ولدي فانت
 بعض أولاده لا يعنى لان ان
 للتعليق وعلى المعامضة

(قوله وخدمه) بعض من ساعته يجرى أي أن ابتداء المدة من وقت الخلق (قوله الخدمة المرفوعة) عبارة كافي الحاكم والخدمة خدمة البيت المرفوعة بين الناس اه والظاهر أن المراد خدمة مصالح البيت لكن تختلف باختلاف المولى فلو كان صاحب رتبة أو زمامة يخدمه في عمله حيث كان معروفاً تأمل وصريحاً في الإجابة بأنه لو استأجره للخدمة يخدمه في الحضرة لا غيرها لأن خدمة السقراط (قوله أيا كانت) أي سنة أو أقل أو أكثر يجرى أي المدة المتروكة (قوله أو مات هو) أي العبد (قوله ولو حكم المراد ان يصير بحالة لا يمكن فيه الخدمة وهذا بحث صاحب الجروية به اخوه في النهر (قوله قبلها) أي الخدمة متعلق بها بصورتها ط (قوله ولو خدم بعضها فبها) كمنة من أربع سنين ثم مات فعندها عليه ثلاثة أرباع قيمته وعند محمد قيمة خدمته ثلاث سنين يجوز عن شرح الطحاوي (قوله فتؤخذ منه للورثة) أي لورثته المولى وقال عيسى بن ابان بل يخدمهم ما بقي منها لانه دين في نفسه وارثه فيه كالأمانة على ألف فاستوفى بعضهم ومات لكن في ظاهر الرواية لا يخدمهم لان الخدمة منفعلة وهي لا تورث ولأن الناس يتفاوتون فيهم او يتمايزون في البحر (قوله حاوي) المراد به الحاوي القدسي نقله عنه في البحر والنهر واقترا (قوله وهل نفقة الخ) هذه حادثة سئل عنها في الجروية يدها ابتلا قلت وهذا خاص بمسئلة المناقضة كما هو مورد الحادثة في مسئلة المناقضة فلا شبهة في أن نفقته على سيده لانه باق على ملكه الى اتيان مائة الخدمة (قوله حتى يستغنى) أي عن الاتساب (قوله بحث في البحر الثاني) وقال لانه لا تنهض عن أداء البديل فصار كما اذا اعتقه على مال ولا قدرة له عليه فانه يؤخر الى البسرة وأقر في النهر (قوله والمصنف الاول) حيث قال ويحك أن يقال بوجوده على المولى في المدة المذكورة ويجعل كاللوصى له بالخدمة فان النفقة واجبة عليه وان لم يكن له ذلك الرتبة لكونه محبوساً بخدمته والخبس هو الاصل في هذا الباب أمه الثاني والمفتي فان مرض فينبغي أن نفرض في بيت المال بخلاف الموصى بخدمته اذا مرض فان نفقته على مولاه اه واعترضه ح بأنه قياس مع الفارق فان الموصى به يخدم الموصى له لا في مقابلة شيء فلذا كانت نفقته عليه اما هذا فانه يخدم في مقابلة رقبته فكان كالمتاجر تأمل اه وكذا اعترضه الخياط الرمي بان الموصى بخدمته موقوف محبوس في خدمة الموصى له وليس له الخدمة بدل شيء وما نحن فيه هو حرّ فادري على الكسب فكيف فوجب نفقته ونفقة عياله على معتقه بسبب دين واجب له عليه فان الخدمة هنا بمنزلة الدين لما في التتارخانية عن الاصل اذا قال أنت حرّ على أن تخدمني سنة تقبل العبد فهو كالأول أنت حرّ على ألف درهم تقبل اه وقد صرحوا قاطبة بأنها بدل في هذا الحمل تأمل اه (قوله كبيع عبدهم) أي من العبد يعني أن الخلاف الماروق على الخلاف في مثله أخرى وهي ما اذا باع نفس العبد منه مجازية بعينها تم استحقاقه وهلك قبل تسليمها يرجع عليه بقية نفسه

(وخدمه) الخدمة المرفوعة بين الناس (مقنه) ايا كانت (فان) جهلت أم (مات هو) ولو حكم كمنى (أو مولاه قبلها) ولو خدم بعضهم فبها (بجب قيمته) فتؤخذ منه للورثة أو من تركه للمولى وعند محمد يجب قيمة خدمته وبه ما أخذ الطحاوي وهل نفقة عياله لو تقصير على مولاه في المدة كاللوصى له بالخدمة أو يكتب للاتفاق حتى يستغنى ثم يخدم المولى كالعبد بحث في البحر الثاني والمصنف الاول (كبيع عبدهم) بعين (كبتك نفسك هذا العبد) (فهلكت) أو استحققت (بجب قيمته) وعند محمد قيمها قوله في هذا الباب يعني باب النفقة اه منه

عندهما وعند محمد بقية الجارية ونقاهة في الهداية وغيرها قال في الفتح ولا يفتي أن بناء هذه
على تلك اسـ بأولى من عكسه بل الخلاف فيها معاً أشد أي (قوله بأنه على أن
تزوجها) كذا في بعض النسخ زيادة على الجارية لتضمير المتكلم وقادتها الخلافة على عدم
وجوب المال عندهم ذكرها بالأولى أفاده في الفتح والجرح (قوله وأبى النكاح) أفاد
أن لها الامتناع من تزوجه لأنها ملكت نفسها بالعقد فتمت قبضته لأنها لو تزوجته قسم
الالف على قيمتها ومهر مثلها كإياها (قوله ولا شيء له على أمره) لأن حاصل كلام الآخر
أمره الخطاب باعتاقه أمته وتزويجه أمته على عوض ألف شروطة عليه عنها وعن مهرها
فإنما لم يتروجه بطلت عنه حصصة المهر منها وأما حصصة العقد فباطلة لأن العقد ثبت للعبد
أنه قوة حكمته هي ذلك البيع والشراء وفقد ذلك ولا يجب العوض إلا على من حصل له
المعوض اه فتح أي ومن حصل له المعوض لا يجب عليه لأنه لم يشترط عليه (قوله في
الطلاق) خلع الأب صفته لأنه ليس في مقابلته عوض حقيقة لأن المرأة لم تحصل لها
ملك مالم تنكح فملكه بخلاف العقد (قوله ولو زاد الخ) أي بان قال أعتق أمته هي بألف
الخ لم يتروجه (قوله لتخذه الشراء اقتضاء) أي مع المقابلته بالبيع أيضاً في قوله على أن
تزوجها ولما كان ذلك واحداً الكونه مذكوراً صريحاً الميز كره في حله الانقسام فافهم
والحاصل أن اعتاقه عن الآخر يقتضي سبق مذكوره فصار المعنى يعمه مني وأعتقه عن
رساوا عتاق المأمور بقوله قال في الدرر وإذا كان كذلك فقد قابل الألف بالرقبة شراء
والبضع نكاحاً فاقسم عليهم ما وجب حصصة ماسلمة وهو الرقبة وبطل عنه ما لم يسلم وهو
البضع اه فلو فرض أن قيمتها ألف ومهر مثلها تجسماته قسم الألف على ألف وخمسائه
فلما ألفت حصصة القيمة وثلاثة حصص المهر فباخذ المولى الثلث ويسقط الثلث وعكس في
الشربلية وهو سبق فلم (قوله وإذا) لا داعي للتعليل هنا فالأولى إبقاء المنة على حاله لأن
قوله ويجب عطف على قسم من جهة الحكم (قوله حصصة مهر مثلها) أي إذا نكحته
بقسم الألف أيضاً على مهر مثلها وقيمتها أصاب المهر وجب لها في الوجهين أعني الوجه
الأول وهو ما إذا لم يقبل عنى الوجه الثاني وهو ما إذا قاله وما أصاب قيمتها سقط عنه في
الوجه الأول لعدم الشرائفه وأخذ مولاها في الوجه الثاني لتضمن الثاني النكاح الشراء
اقتضاء كما مر ففرض أن قيمتها مائة ومهرها مائة قسم الألف على مائتين فيجب لها
نصفه في الوجهين والنصف الثاني يسقط عنه في الوجه الأول وبأخذ المولى في الوجه
الثاني وكذا الوفا وتابا كان قيمتها مائتين ومهرها مائة فيجب لها ثلث الألف في الوجهين
وبسقط عنه ثلثه في الوجه الأول وبأخذها المولى في الوجه الثاني (قوله ضم عنى
وتركه) يدل من وجهه بدل مقصود من مجمل ح (قوله وما أصاب قيمتها الخ) قيل فيه تكرار
مع ما سبق وليس كذلك فافهم (قوله باعتبار نفع الشراء وعدمه) لف ونشر مشوش ط
(قوله فإيهام مهر مثلها) أي عندهما لأن العتق ليس عمال فلا يصح مهرًا بجرح (قوله

(ولو قال) رجل لمولى أمته (اعتق

أمته) ما يصح على أن تزوجها

إن فعل العتق (وابت) النكاح

(اعتق) مجازاً ولا شيء له على أمره

لحصصة اشتراط البذل على الغير

الطلاق لا في العتاق (ولو زاد)

لفظ (عن) قسم الألف على قيمتها

ومهرها) أي مهر مثلها لتضمنه

الشراء اقتضاء (و) لذا (يجب

حصصة ماسلم) أي القيمة ويسقط

حصصة المهر (فلو نكحت) القائل

(حصصة مهر مثلها) من الألف

(مهرها) فيكون لها (في وجهه)

ضم عنى وتركه (وما أصاب قيمتها)

في الأولى ودرو (في الثانية لولاها)

باعتبار نفع الشراء وعلمه

(اعتق) المولى (أمته) على أن

تزوجها نفسها فتزوجته فإيهام مهر

مثلها

وجوزة الثاني أي أبو يوسف أي جوزة هذا التعويض المعلوم من المقام قبل يجوز
 جعل العتق صداقا ط (قوله في صفة) هي بنت سبي أم المؤمنين رضي الله تعالى عنها
 سبي خيرا عتقها صلى الله عليه وسلم وجعل عتقه أمورا ط (قوله في بنتها) يدل على أنها
 أم ح وفي نسخة في قبيلها وهي أوطم لكن فيها شبهة برأب ابن وفي نسخة سعيه في قبيل
 بالإضافة على معنى في وفيه تفسير ابن أبي العباس الشارح يرتكبه كثيرا (قوله على ذات)
 أي على شرط التزوج ط (قوله فتقبلت) أفاد به أن القبول شرط العتق ط (قوله قبلها)
 ط لأنه معاوضة لا تعلقي (قوله لعدم تقوم أم الولد) هذا إنما يظهر على قول الإمام لا على
 قولهما إذ هما يقولان بتقومها ط (قوله لأنه ادخل الخ) ذكر هذا لأنه يدل في الصريح
 المحيط وتبين أنه يعتق بالعبد الردي في الوجه الأول وهو محقق أصاب في الهندية من أنه
 ينصرف إلى الوسط ويصير العبد ما دون في التجارة فلو اعتق عبد أردنيا أو مصر فله لا يورث
 وفي الأداء إذا لم يكن القيد ولا الجنس لو أتى بعبد وسط وأمر بتعويض المولى على القبول
 لا لو أتى بردي إلا أن قبله ولو أتى بعتقه الوسط لا يجبر ولا يعتق وإن قبلها ط (قوله
 لو قال أداني أنفسا وأنت حر) بالوا ولا يعتق ما لم يورث ولو قال أنت حر فإني في الحال
 والفرق أن جواب الأمر بالوا أو يعتق في الحال عنه أنت حر حال الأداء فلا يعتق قبله وما
 بالقائه ويعني التعليل أي لأنه سرق مني لا بشر فقد ألك العتق قيل له أوافقها أم لا ثم
 فبعتني أن يعتقني في الحال كافي طلقني ولك أن أفلقها يا شيخ شيئا عنه وقيل أنه قول الكل
 وتعلم في المختارة

باب التدبير

شروع في العتق الواقع بعد الموت بعد الفراغ من الواقع في الحية وقدمه على الاستيلاء
 لشهره المذكور أيضا وركنه اللفظ الدال على منه وشراؤه نوعان عام وخاص فالعام ما مر
 في شرائط العتق كونه من الأهل في المحل متجرا أو مملوكا ومضافا إلى الوقت أو إلى المكان
 أو سببه والخاص تعليقه بطلاق موت المولى لا بموت غيره كما يأتي وصفه الجزئي عنه ط
 خلافا لما نفوذ به أحدهما اقتصر على نصيبه وللا عند سائر بكت شيئا من
 النجاسة المارة والتلص على حاله وسأيت بيان أحكامه من عدم جواز إخراجها عن المكان ومن
 عتقه من الثلث بعد موت المولى الخ (قوله هرواغة الخ) يدل على تعاقبه بموته شيئا
 وموت غيره فهو أهم من المعنى الشرعي وفيه بيان وجه التسمية فإن أدرك ما كان المصباح
 بضيق ويحقق خلاف القبل من كل شيء ومنه يقال لا تسر الأمر دبر وأصله ما دبر عنه
 الإنسان ومنه دبر عبده واعتبه عن دبر أي بعدد بروفي ضياء المعلوم التدبير اعتق بعد
 الموت وتدبير الأمر النظر فيه إلى ما نصير إليه العاقبة وقصر في التدبير تفسيره لفة على هذا
 الأخير وقال كان المولى تظن إلى عاقبة أمره فأنجز عبيده إلى الحرية بعده ثم قال أنه شرعا
 يستعمل في المطلق والمقتدر اشتراكه من أيا وهو تملق العتق بالموت أي موت المولى وغيره

وجوزة الثاني اقتداء بفعله عليه
 الصلاة والسلام في صفة قلنا
 كان عليه الصلاة والسلام
 محصيا بالنكاح بلا مهر (فإن أبت
 فعلها) السعاية (فبنتها) اشتقاها
 وكذا لو اعتقت المرأة عبدًا على
 أن ينكحها فإن فعل فلها مهرها
 وإن أنقض عتقه فبنته (ولو كانت)
 المعتقة على ذلك (أم ولد) فقبلت
 عتقت (فإن أبت) نكاحه (فلا)
 متى عليها) خاصة لعدم تقوم
 أم الولد (فزع) قال أعتق متى عبدا
 وأنت حر فاعتق عبدا جيدا
 لا يعتق وفي أداني يعتق لأنه ادخل
 في ملكه فكأن راضيا بزيادة
 وأما العتق أنزاج لأن كعبه ملك
 للمولى

باب التدبير

(هو) لغة الاعتاق من دبر وهو
 ما بعد الموت وشراؤه (تعايق العتق)
 بطلاق موه

فما من المعنى القوي جعله المعنى الشري ورذاته خلاف ظاهر كلام عامة المتأخرين
 قسروا على المدبر المطلق كإبطه في الشرية لآلية ولذا أخافه المصنف والشراح مع
 كثرة متابعيه ماله (قوله ولو لمعنى) قالوا في التبر وقولنا لفظا ومعه في بعض أن يكونا
 حاليين من التعليق والتعليق معنى الوصية بريقته أو بنفسه أو بثلث ماله لانه وان يكونا
 حاليين من مطلق والمطلق معنى كان مت إلى مائة سنة فانت حرفه مطلق في المختار اه
 ونعني الشراح الثاني لفظا وهم قصره عليه (قوله ونخرج الخ) فيه رذ على الدرر كما مر ومن
 التدبير المتدبر عليه عونه وموت فلان كما ساقى وكذا أنت حرف قبل موتى بشهر وساقى
 غلامه (قوله أصلا) أى لا مطلقا ولا مقيدا خلا لما يذكره المصنف (قوله وأحدثني
 حادث) لانه تورق الحدوث والحادث في الموت بجر (قوله زاد بعد موتى أولا) أى يصير
 مدبرا الساعة لأن التدبير بعد الموت لا يتصور فلفظ قوله بعد موتى أو يجعل قوله أنت مدبر
 بمعنى أنت حرف في البصر عن المحيط (قوله أو أنت حرف يوم موت) لا فرق في العلق المضاف
 إلى الموت بين أن يكون معلقا بشرط آخر أو لا فلو قال ان كنت فلا فانت حرف بعد موتى
 فكلامه صار مدبرا لانه بعد الكلام صار التدبير مطلقا وكذا لو قال أنت حرف بعد كلامك
 فلا فلو بعد موتى فكلامه فلان كان مدبرا كذا في البدائع ولا فرق في التدبير بين كونه
 مختبرا أو مضافا كانت مدبرا غدا أو من شهر كذا فإذا جاء الوقت صار مدبرا بجر (قوله
 صحيح الخ) لانه نوى حقيقة كلامه وكان مدبرا عقيد الاله على عقده بمالس بكائن لا محالة
 وهو موته بالنهار بجر عن المتوسط (قوله وغلب موته قبلها) بان كان كبير السن (قوله
 هو المختار) كذا في الزيلعي لكن ذكر قاضيان انه على قول أحصا بنام مدبر مقيد وهكذا
 في الينابيع وجوامع الفقه واعتراض في النسخ على صاحب الهداية بانه كالمناقض لانه
 اعتبره في النكاح وقبضا وأبطل به النكاح وهما جعله تاييدا أو أجاب في البحر بأنه اعتبر
 في النكاح تقييما للنهي عن النكاح الموقت فالاحتياط في منعه تقدما للحرم لانه موقت
 صورة وهما نظر إلى التاييد المعنوي لأن الأصل اعتبار المعنى بالإمانع فإذا كان المختار
 وان حرم الزوال إلى بانه غير مدبر مطلق تسوية بينه وبين النكاح (قوله وأقاد بال كاف)
 أى في قوله كذا امت عدم المحصر إلى الفتح أن كل ما إذا ثبت العلق عن دبر فهو صحيح
 وهو ثلاثة أقسام الاول ما يكون بلفظ إضافة كدبرك ومنه حررتك أو اعتقتك أو أنت
 حرف أو عتقك بعد موتى الثاني ما يكون بلفظ التعليق كان مت الخ وكذا أنت حرف موتى
 أو في موتى بناء على أن مع وفي تسما مار لى حرف الشرط الثالث ما يكون بلفظ الوصية
 كما دبرت لك بريقته أو بنفسك أو بعققتك وكذا أو وصيت لك بثلث مالى قد تدخل رقبته
 لان من ماله يعتق ثلث رقبته اه ملخصا (قوله وذكرناه في شرح الملقى) عبارته وعن
 الثاني أوصى لعبده بهم من ماله يعتق بعد موته ولو يجوز لانه الجزء معاونة عن الشيء
 المجهم والتعيين فيه لا ورثه أى لم تكن الرقبة داخل تحت الوصية بخلاف السهم فانه

ولو لمعنى كان مت إلى مائة سنة
 ونخرج بقيد الإطلاق التدبير
 المقيد كما ساقى وهو عطف
 بموت غيره فانه ليس بتدبير أصلا
 بل تعليق بشرط (كادا) أو مع
 أو ان (مت) أو هلكت أو حدث
 في حادث (فانت حرف) أو عتق
 أو عتق (أو أنت حرف دبرنى
 أو أنت مدبرا ودبرك) زاد بعد
 موتى أولا (أو أنت حرف يوم موت)
 أريد به مطلق الوقت لقراءته بما
 لا يمتد فان نوى النهار صح وكان
 مقيدا (أو ان مت إلى مائة سنة)
 مثلا (وقلب موته قبضا) هو
 المختار لانه كالصكائن لا محالة
 وأقاد بالكاف عدم المحصر حتى
 لو أوصى لعبده بهم من ماله عتق
 بموته ولو يجوز لا والفرق لا يمتد
 وذكرناه في شرح الملقى (دبر عيه
 ثم ذهب عقله فالتدبير على حاله)
 لما مر أنه تعليق وهو لا يطل بجيتون

مطلبه
 في الوصية العبد

المدس فكان سدس رقبته داخل في الوصية اه ومثله في البحر عن المحيط ثم قال وما من
 أن يوسف هنا جزم به في الاختيار اه قلت ومقتضى قوله يعقوب بعد موته أنه يعقوب كله وهو
 خلاف ما مر أخاهن التمس في وصية تلك الثلث ما لي أنه يعقوب ثلث رقبته اه اذ لا فرق بين
 الوصية الثلث أو بالسدس الذي هو معنى السهم ولعل ما هنا معنى على قول الأصحاب من
 بعدم تجزئ التدبير كالاتفاق حيث دخل المدس في الوصية معنى كله وما في التمس معنى على
 قول الامام فتأمل ثم رأيت في وصايا خزنة الاكل وصي لعمده بدرهم سماعة وبثي من
 الاشياء لم يجز ولوا وصي له بعض رقبته معنى ذلك المقدر وصي في الباقي عند أبي حنيفة
 ولو وجب له رقبته او تصدق عليه بها معنى من ثلثه ولو أوصى له ثلث ما له معنى معنى ثلثه
 فان بقي من الثلث أو كل له وان كان في قيمته فضل على الثلث سمي للورثة اه وقوله عند أبي
 حنيفة يشير إلى أنه عندهما يعقوب كله بلا سباعية وقوله فان بقي من الثلث الخ معناه والله أعلم
 أنه بحكم الوصية استحق ثلث جميع المال ومنه ثلث رقبته فان كانت رقبته جميع المال
 سمي للورثة في ثلثي رقبته وان كان المال أكثر فزاد له على ثلثي رقبته سمي الكل له
 ليستوفي ثلث جميع المال وان كان ثلثا رقبته اقل من ثلث باقي المال سمي للورثة فما زاد
 (قوله للمار) أي في تعريفه أنه تطبيق لكن فيه معنى الوصية لانه معلق على الموت فكان
 تطبيقا بصورة وصية معنى (قوله ولا رجوع) نكرا لرجوع قول المتن ولا يقبل الرجوع
 اه ح (قوله ثم جن) قبل شهر وقبل تسعة أشهر وقبل سنة والنسب على التقوى يعني رأى
 القاضي ط عن المجوى وجرم الشارح في الوصايا بتقديره بيسة أشهر (قوله بطلت)
 الاولى فانها تطل (قوله ويزاد مدبر السفة) في الخلفا: يصح تدبير المجور وعنده بالسفة
 بالثلث ووجهه يعني في كل قيمته وان وصية المجور عليه بالسفة بالثلث جائزة اه فيطلب
 الفرق ولعل الفرق هو أن التدبير اتلاف الا بخلاف الوصية فانها بعد الموت وله
 الرجوع قبله فلا اتلاف فيها نهر والمراد بقوله يعني بكل قيمته كل قيمته مدبرا كما في البحر
 قلت وحديث وجبت عليه السباعية في كل قيمته لم يأخذ حكم التدبير من كل وجه فكان
 تدبيره لم يصح فانهم (قوله ومدبر قتل سيدة) يعني اذا قتل المدبر سيدة معنى وصي في قيمته
 واذا قتل الموصي له الموصي فلا شيء له لانه لا وصية لقاتل وسأني تفصيله ح (قوله فلا يباع
 المدبر المطلق) استشهد كل بما اذا قال كل محلول أملاكه فهو حر بعد موته وله ماله
 واشترى ماله ثلث مات فانهم يعتقدون ولو باع الذين اشتراهم صح واجب بان الوصية
 بالنسبة الى المعدم تعتبر يوم الموت والى الموجود عند الايجاب ويقام تقريره في التمس قال
 ط والمراد أنه لا يباع من غيره وما يبيع من نفسه وحبته منه فاعتاق بمال أو بلا مال فلا
 اشكال كما في شرح النقاية للبرجندي (قوله قبل نم) قال في البحر وفي الظهيرية فان باعه
 وقضى القاضي بجواز بيعه نفذ قضاءه ويكون فسخا للتدبير متى لو عاد اليه بومان الدهر
 بوجه من الوجوه ثم مات لا يعقوب وهذا مشكل لانه يطل بقضاء القاضي ما هو محتلف فيه

ولا رجوع (بخلاف الوصية)
 بربته لانه ان ثم جن ثم مات بطلت
 (ولا يقبل) التدبير (الرجوع)
 عنه (ويصح مع الاكراه بخلافها)
 قال تدبير كوصية الا في هذه
 الثلاثة اشياء ويزاد مدبر السفة
 ومدبر قتل سيدة (فلا يباع المدبر
 المطلق خلافا للشافعي ولو قضى
 ببعده ينفذ وهل يطل التدبير
 قبل نم

وماه ومختلف فيه لزوم التدبير لاصحة التعليق فنبقى أن يطل وصف الزوم لا غير اه
وقوله وهذا مشكل الخ من كلام الظهيرية (قوله) ثم لو قضى بطلان بيعه صار كل طرف
أى فى برهان الفساد الى القى ان ضم اليه فى صفة قال فى البر وسياقى فى البيع
أن يبيع المديرباطل لا يملك بالقبض فلو باعه المولى فرفضه العبد الى فاض حتى
واذعى عليه وعلى المشتري حكم الحنفى بطلان البيع وزوم التدبير فانه يصير متقنا
عليه فليس للشافعى أن يفتى بجواز بيعه بعده كما فى فتاوى الشيخ فاسم وهو موافق
للقواعد فنبقى أن يكون كالمزول وجع منه وبين قن يفتى أن يسرى الفساد الى القى كما
سببته ان شاء الله فى جملة اه ح (قوله ولا يرهن) لأن الرهن والارتمان من باب ايقاع
الدين واستيقاعه عند تافكنا من باب تعليق العين وتلكها يجر عن البدائع (قوله) فشرط
الخ) فترجع على العلة التى ذكرناها كما فعل فى الضر وأشار اليه الشارح ووجه التقرير
أن العلة كما أفادت أن الرهن لا بد أن يمكن الاستيقاع منه فقد أفادت أيضاً أن المرهون به
لا بد أن يكون ديناً مضموناً بابطال ايقاعه فبالنظر الى الاول لا يصح رهن المديرباطل آخر
وبالنظر الى الثانى لا يصح رهن مال يكتب الوقف فبالجمع بينهما عدم صحة الرهن فى كل
للعلة المذكورة فلا تنصير المغاربة فى كون المديرباطل هو مال يكتب الوقف فبالجمع بينهما عدم
(قوله) فلا يتأتى الخ) قبل مقتضى كونها أمانة انها تعين بالتعدي فما المانع من صحة الرهن
لهذه المصلحة وعليه جعل شرط الواقف تعين مصلحتها لغيرها فمقتضى قدرتها بان الرهن
لا يصح الا بدین مضمون وأنه لا يصح بالامانات والودائع وسياقى فى بابها متنا والامانات
تعين بالدين على مطلقا برهن أو غيره ولا يمكن الاستيقاع من الرهن الباطل ولا حبسه على
ذلك فلا فائدة له فافهم ثم اعلم أن هذا كله ان أريد بالرهن مدلوله الشرعى أما ان أريد
مدلوله اللغوى وأن يكون تذكراً فيصح الشرط لانه غرض صحيح كما قاله السبكي حال وإذا
لم يعلم مراد الواقف فالأقرب حمله على اللغوى تعني مصلحته والكلامه ويكون الحق ودقيقاً
الواقف الاتعاض على يخرجه من خزائنه مشروطاً بأن يضع فى الخزانة ما يتذكره به إعادة
الموقوف ويتذكر الخزانة به مطالبته من غير أن تثبت له أحكام الوقف حال فى الاشياء
فى القول فى الدين بعد أن نقل عادة السبكي بطولها وأما وجوب اتباع شرطه وحمله على
المعنى اللغوى فغير بعيد (قوله ولا يخرج من الملك) عطف عام على خاص وفى الشبهة
وغيرها كل تصرف لا يقع فى المقتصر البيع والامانة يمنع من المديرباطل باق على حكم
ملك المولى الا انه انعقد له سبب المحترقة فكل تصرف يطل هذا السبب يمنع المولى منه اه
فلذا لا يجوز الوصية به ولا رهنه بجر (قوله) الا بالاعتاق) أى بلا بدل أو به خبر (قوله)
ويستنعى فى باب) ايضاحه أن المديرباطل الذى كوتب آتاً أن يرمى فى ثلثي قيمته ان شاء أو يسرى
فى كل البدل بموت سيده فغيره لم يتقلد غيره وأما اذا تزلزل ما لا غيره وهو يخرج من الثلث عتق
بجناط وهو حاصل ما فى البحر عن الشيخ (قوله) أو ان يثبت الخ) حيلة فائقة اختصرها بما

مطلب
فى شرط واقف الكتب الرهن بها
ثم لو قضى بطلان بيعه صار كل طرف
(ولا يرهون ولا يرهن) فشرط
واقف الكتب الرهن بباطل
لأن الوقف فى يد مستعيره أمانة
فلا يتأتى الايقاع والاستيقاع بالرهن
به بجر (ولا يصح) من الملك
الا بالاعتاق والسكابة) نهى
للعترة ويستنعى فى بابها
لمرئ التدبير على وجهه على
يدره مقدداً كان مت وأت
فى ملكي أو ان يثبت بعد موثق
فأنت حر

في البحر من الولوية قال هذه أمي ان اخبث الي بها أيتها وان يثبت بعد موتي
 فهي حرة فباعها جاز كذا في فتاوى الصدر الشهيد اه ففهم قال في البحر ويصرح
 بانها مذبذبة مذبذبة مذبذبة اه قلت كيف يصح كون تدبيرها مطلقا مع تصرفه
 بجواز بيعها فلذا جزم الشارح بكونه مقيدا (قوله) وبسبب المدبر (الخ) هو وما بعده
 بالبناء المجهول وكان المناسب أن يقول ويؤيد بل ويسأجر كما عرفت في المكتبة وغيره وقوله
 جبر اقتيد بالمبيع أي للمولى أن يجبره على الخدمة وعلى أن يؤجره وعلى أن يشكمه أي
 يرزقه بالولاية عليه وعلى أن يطاق المدبر وعلى أن يشكمه أي يرزقه بالقبول قال في البحر
 وانما جازت هذه التصرفات لان الملك ثابت فيه وبه تستفاد ولاية هذه التصرفات (قوله)
 وأرضه أي أرض الجناية عليه وأما أرض الجناية منه فعلى المولى وبطابق الأقل من
 القيمة ومن أرض الجناية ولا يضمن أكثر من قيمة واحدة وان كثرت الجنايات أفادها
 في البحر وفي بعض النسخ وأرضه وهو يحصر بقوله لأنه ما دام سلبه حيا لا يملك شيئا ط (قوله)
 لبقاء ملكه في الجلالة) يسع فيه الدور واخره في الشريعة لانه بأن الملك في المدبر كدل
 لقصته بقوله كل جملته في سراحه وقديس الجانيان معنى كمال ملكه أنه جملته رقيقة وبدا
 بخلاف المكاتب وهذا لا ينافي نقصه من جهة أخرى وهي أنه لا يملك التصرف فيه بما
 يخرج من ملكه بقوله العتق والكاتب لانه انعقد له سبب الحرية كما مر بخلاف التت فان
 ملكه كامل من كل وجه (قوله وعونه) أي المولى (قوله كلفه) أي مع اللام أي مع
 الحكم به كافي الدلائل وكذا المستأن من اذا اشترى عبدا في دار الاسلام فذره وطلق
 بداء الحرب فاسترق عتق مذبذبة كافي البدائع غير (قوله عتق في آخر جرح الخ) نقله في البحر
 عن المحيط ثم قال وهو التحقيق وعليه يجعل كلامهم اه ومفاده أن فيه قولين وفيه نظر
 فانه اذا قال امت فأتى حرأ وانت حر بعد موتى لا تقع الحرية الا بعد الموت ط (قوله)
 يوم موته) صفته له أي من ثلث ماله الكائن يوم موته لا يوم التدبير (قوله في صفته) نزل
 في مرضه فكل من النصفين يخرج من الثلث ط (قوله أنت حرأ ومذبر) أي رزق بينهما
 (قوله ومات بمجمل) اسم فاعل من النصف أي لم يصر اده فلو فعل ما بين ح (قوله)
 فيعتق الخ) أي امرأته للظنين فلو لم يترك غيره وكانت قيمته ستمائة مثلا عتق نفسه بثلث مائة
 وعتق من نفسه الا ستمائة وسعى بانه (قوله ان لم يخرج من الثلث) كما لو كانت قيمته
 ثلث مائة وكان الثلث مائتين فانه يسعى في مائة (قوله وفي ثلثه) عطف على قوله بجوابه
 (قوله لان عتق من الثلث) لما مر أنه تعليق العتق بالموت فحيث لم يترك سيده غيره يعنى
 من الثلث ويسعى في ثلثه أما اذا خرج من الثلث فلا سعي عليه الا اذا كان السيد سفيها
 وقت التدبير أو قتل سيده فانه يسعى في قيمته كافي الدلائل عن الاشياء وقد
 مر وبأن (قوله سعى في قيمته) لانه لا وصية لقاتل الا أن فسح العقد بعد وقوعه لا يصح
 فوجب عليه قيمة نفسه ثم اذا كان القتل خطأ فالجناية هدر وكذا أفيادون القهر

(ويستفهم) المدبر (ويستأجر)
 وشكج والامة نوطا وشكج جبرا
 (المولى) حق يكسبه وأرضه
 ومهر المدبر لبقاء ملكه في الجلالة
 (وعونه) ولو حكما كلفه مرقدا
 (عتق) في آخر جرح من حياة المولى
 (من ثلثه) أي ثلث ماله يوم موته
 الا اذا قال في صفته أنت حر
 أو مدبر ومات بمجمل فيعتق
 نصفه من الكل ونصفه من الثلث
 حاوى (وسعى) بجوابه ان لم يخرج
 من الثلث (في ثلثه) لان عتقه
 من الثلث ان لم يترك غيره وله
 وارث لم يجز أي التدبير فان
 لم يكن وارث أو كان وأجابه
 عتق كله لانه وصية ولذا القتل
 سيده سعى في قيمته

ولوعده اقلورة تعجيل القصاص أو تأخيرها الى ما بعد السعاية جوهره ملخصا (قوله
 كمدير السقية) فانه يسي في كل قيمته مديرا وليس عليه نقصان التدبير كالصالح
 اذا دبره ومات وعليه مديون بجر (قوله لاشئ عليها) أي انها تعتق لانها قتل موت
 ويقص منها والقتل عدا والافلا سعاية ولا غيرها لان عتقها ليس بوصية بخلاف المدبرة
 فان قتلها رد لوصية جوهره ملخصا (قوله أي كل قيمته مديرا) وهي ثلثا قيمته قنا
 كما تر في عتق البعض ويأت (قوله وهو حينئذ ككتاب الخ) كذا ذكره في البر وفزع
 عليه انه لا يقبل شهادته ولا يزوج نفسه عند حسنة لا بما في النجس لو تركه مديرا فقتل
 خطأ وهو يسي للوارث فعليه قيمته لوليه وقال دية على عاقلة اه حال وكذا المنجز عتقه
 في مرض الموت اذا يخرج من الثلث فانه في زمن السعاية ككتاب عنده وللعلامة
 الشرنبلالي رسالة فيها ما يقا ذوى الداراة لوصف من كلف السعاية حتر فيها انه
 اذا يخرج من الثلث يسي وهو حتر وأحكامه احكام الاعراض اتفاقا وكذلك المقتق
 في مرض الموت والمقتق على مال أو خدمة وأطال وأطاب وخلصنا كلامه فيما علقناه على
 البحر وقال السيد الجوى في حاشية الاشباه وهو تحقيق بالقبول تحقيق بعض عليه
 يأنوا جند (قوله بحيط) أي يدين بحيط بجميع ماله الذي من جلته المدير أو برقة المدير
 ان لم يكن مال سواء اه ح أمالو كان الدين أقل من قيمته فانه يسي في قدر الدين وازيادة
 على الدين ثلثا وصية ويسى في ثلثي الزيادة بجر عن شرح الطحاوي (قوله خبايا
 العتق) وهي سبعة اذا كان الشريك موسرا وسعة اذا كان معسرا باسقاط التعيين ط
 ومتر في باب عتق البعض (قوله فان ضمن شريكه) أي ضمن الساكن الشريك المدير
 فليضمن أن يرجع عما ضمن على العبد وان لم يرجع حتى مات عتق نصيبه من ثلث ماله
 وسعى العبد في النصف الاخر كاملا للورثة وهذه اخبارات عند الامام وعندهما صار
 العبد كاه مديرا تدبر أحدهما وهما ضمن لتدبير شريكه موسرا كان أو معسرا ح عن
 الهندي ملخصا (قوله وولد المدبرة) أي المولود بعد التدبير لا قبله لان حق الحر في لم يكن
 ناتا في الام وقت الولادة حتى يسرى الى الولد ولو اختلفا فادعت ولادته بعد التدبير
 فالقول للمولى انها قبله يمنه على العلم والبيئة لها وقامه في البدائع والفتح (قوله
 مدير) فبفتح يموت سيداته (قوله وذكر المصنف الخ) عبارته وولد المدير كهواه ووقع
 نحوه في بعض نسخ الهداية بلفظ وولد المدير مدير ورده في البر بأن التبعية انما هي
 للام لا للاب وأجاب ح بأن لفظ المدير تناول الذكر والانثى كما تر في لفظ المولود
 ويكون المراد به في عبارتهما الاتي بقرينة ما قدمنا من أن الولد يتبع الام في التدبير
 لا لالاب اه لكن هذا الجواب لا يصح في عبارة الشارح حيث عبر بقوله كاه فلو ذكر
 عبارة المصنف من غير تصرف في النكاح أولى ط (قوله فتأقل) أي تأقل لخصا لفته
 للمتر من عدم تبعية الاب وفي بعض النسخ فقال وهو غير ظاهر لان ما بعده

كدير السقية ولو قتله أم الولد
 لاشئ عليها كما بسطه في الجوهرة
 (وسعى في كله) أي كل قيمته مديرا
 مجتبي وهو حينئذ ككتاب وقال
 حتر مديون (لو) المولى (مدبونا)
 بحيط ولو دبر أحد الشريكين
 فلا خبر خبايا العتق فان ضمن
 شريكه فأتى في نفسه مختار
 (ولد المدبرة) تدبراهما ط (مدير)
 أم المقد فلا تبعية لها وذكر
 المصنف في البيح القاسد أن ولد
 المدير كاه يتأقل

لم يذكره المصنف في البيع الفاسد ولو كان ذكره لا يناسب تقريره على ما قبله كما قاله
 المحقق (قوله) وأما تدبير الجمل فكسفته (أي أنه يصح تدبيره وحده لكن قال في الكافي
 ولم يكن له أن يبيع الآتم ولا يبيعها ولا يبيعها فان ولدت لا قل من ستة أشهر مكان الولد
 مدبراً وإن لا أكثر كان رقعة واحدة وقدم في كتاب العتق أنه لو أعتق الجمل لم يبيع الآتم
 ويجزئهما ولو دبره لم يجزئهما في الأصح وثمة قدم وجه الفرق وهذا قبل الولادة فيجوز
 بعدها البيع والهبة (قوله وبطل التدبير) معنى البطلان كما قاله صاحب الفخمية أنه
 لا يظهر حكمه بعد الاستيلاء فكأنه بطل وليس المراد بطلانه بالكلمة فان قلت ما فائدة
 التدبير حيث قلت دخوله في قوله كل مدبري حتى تعتق حالا ولا يتوقف عتقه الى
 ما بعد الموت ط (قوله ويبيع الخ) قال في البحر بيان المدبر المتيسر وأحكامه وحاصله
 أن يطلق عتقه بوجه على صفة لا يطاقه أو بزيادة شيء بدمونه كان مت وعذبات أو كفتت
 ودفت فأنت حتى تعتق إذا مات استعصا أو أعتق المدبر بقدره لأن سبب الحرية
 لم ينعقد في الحال للتردد في هذا القيد بل لو أذن لا يعتق منه فصار كسائر تعاضلات
 بخلاف المدبر المطلق لأنه تعلق بعتقه بطلاق. وبه وهو كثر لا يخاله اه وأشار المشرح
 بقوله وذهب الى أن المراد بالبيع الأخراج من الملك لا خصوصه ط (قوله عما يقع غالباً)
 أي عما يقع حياته بعدها غالباً استقر به عن نحو إلى مائة سنة فإنه يستكون مدبراً مطلقاً
 وقدم الكلام عليه ومعنى قوله الى عشرين سنة أي ان وقع موثق في هذه المدة التي
 انتهت أو عاهاذا الوقت وتنهي الى عشرين ط وكذا الى سنة فلو مات قبلها عتق وبه
 لا ولو في رأسها بعتق الوجوه لا يعتق لأن الغاية هنا للاسقاط لأدولاهات تناول الكلام
 ما بعدها فتح ملخصاً وأجاب في البحر بأن هذا غير مطرد لاتقاضه فلا كله الى غد
 فان الغاية لا تدخل في ظاهر الرواية فلا أن يكلمه في نفسه مع أنه لا اسقاط وانزعه
 المقدسي بأن السنة ليست في الحقيقة غاية فلا بد أن يعتق رالي معنى سنة بخلاف الغد
 فإنه اسم زمان مستقل له اسم خاص دخل عليه الى التي لغاية تأمل (قوله وكفتت)
 في نسخ أو وحي الموافقة لما في البحر ط (قوله) وإن مات أو قتلت أي بتداده بيز
 الجنتين فليس مدبر مطلق عند أبي يوسف لأن الموت ليس بقتل وتعلقه بأحد الأحرار
 يمنع كونه عريضة في أحدهما خاصة بغير (قوله ويرجعه الكمال) أي رجوع قول زفرانه مدبر
 مطلق بأنه أحسن لأنه في المعنى تعليق بطلاق موته كمن كان قتلًا وغير قتل وقدمنا
 غير مرة أن الكمال من أهل الترجيح كما فاده في قضاء البحر بل صرح بعض معاصريه بأن
 من أهل الاجتهاد ولا سيما وقد أقره على ذلك في البحر والنهر والمخ ورحم المقدمي
 والشارح وهم أعيان المتأخرين فافهم (قوله بعد موثق وموت فلان) أو موت فلان
 وموثق كافي الحاشية (قوله نصبر مطلقاً) جواب للمفهوم والتقدير فان مات فلان قبله
 صار الآن مدبراً مطلقاً قال في الكافي في الآخرة انه لو قال أنت حر بعد كذا من فلا

وأما تدبير الجمل فكسفته (ولو
 ولد المدبر من سيدها فهي أم
 ولده وبطل التدبير) لأنه من الثبات
 والاستيلاء من الكل فكان أقوى
 (ويبيع) وذهب ورجع المدبر
 (المقيد) كان قال له ان مات في سقري
 أو مصرى (هذا) أو الى عشرين
 سنة مثلاً عما يقع غالباً وإن مات
 أو غلت وكفتت أو ان مات
 أو قتلت خلافاً لغير وجه الكمال
 أو أنت حر بعد موثق وموت فلان
 ما لم يمت فلان قبله نصبر مطلقاً
 (أو أنت حر بعد موت فلان) كما
 في الدور والكفر

مطلب
 الكمال بن الهمام من أهل الترجيح

وبعد موته فكم فلا نأكل من مدبره وكذلك قوله ان كنت فلا تأكل حتى يعلم موته فكم له
 صار مدبره اه قال ح عن الهندي قال لو مات المولى قبل موت فلان لا يصير مدبره وكان
 لاورثه ان يبعوه (قوله من انه) أي ماذا كمن مسئلة المتن وكذلك قوله يعلم موته
 وموت فلان كافي الجبر (قوله حتى لو مات الخ) تقرير على كونه تطبيقا لبعض لبيان
 الفرق بين مربي المدبر المقيّد بعد اشراكه في جوارا البيع والعق بالموت والفرق
 هو انه ان مات فلان فقط في مسئلة المتن عتق من كحل المال وان مات المولى أولا
 في المسئلةين بطل التعليق كالقول ان دخلت الدار فانت حر فمات المولى قبل الدخول
 والمدبر المقيّد مثل المطلق لا يعتق بالاموت المولى ومن ثلث ما له لا كله (قوله بان مات من
 سفره أو مرضه ذلك) أي أوفى المدة المينة فلو أقام أو صح أو مضت المدة ثم مات لم يعتق
 لبطان العين قبل الموت بجر (قوله من الثلث) متعلق بقوله ويعتق وذكره يانا لوجه
 الشبه وأقاده يسمى فيما زاد وان استغرق في كله كافي الدر المختق (قوله ففرق بين من
 ولي أو وجهه أن من تفيد أن الموت مبتدأ ونائب عن ذلك المرض بان يكون ذلك المرض
 سبب الموت والقتل سبب آخر وأما في ثانيا فانه تفيد أن الموت واقع في ذلك المرض سواء كان
 بسببه أو بسبب آخر (قوله فتقول) أعاد التمهيد ذكره كراعي أن الجمي مؤنثة على تأويلها
 بالمرض (قوله هو مرض واحد) لعل وجهه أن أحد هذين المرضين ينشأ عن الآخر
 غالباً فذا مرض واحد والا فخذ كورني كتب الطب انهما مرضان وعلل تخصيص
 محمد بن بكر لكونه المخرج للشرع والا فخذ أرفه ما قبله أقاده ما (قوله به يفتي) وقيل هي
 قد تفتي قنا وقيل قيمة خدمته مدة عمره وقيل نصف قيمته قنا كالكتاب وهو الاسج وعليه
 التثوي قنا باقي وفي البصر أنه محتار والصمد والشهيد والولول الجي قال في الدر المنقي في باب
 عتق البعض قلت ولكن المتون على الأقل وجهه كما صرح به في الهداية أن المنافع
 أنواع ثلاثة البيع وأشباعه والاستخدام وأمانه والاعتاق ونوابه وبالسد بركات
 البيع (قوله يقوم قنا) فاذا المضر من الثلث وزنه السعاية في ثلثي قيمته أو في كلها
 يقوم قنا لا مدبر (قوله قبل موته بشهر) أما لو قال بعد موته بشهر فهو وصية بالاعتاق
 فلا يعتق إلا باعتاق الوارث أو الوصي كافي البصر من المجتبى (قوله عتق من كل ماله)
 في الخاتمة ولو مات بعد شهر قبل يعتق من الثلث وقيل من الكل لأن على قول الامام
 يستند العتق إلى أول الشهر وهو كان صحيحاً فاعتق من الكل وهو الصحيح وعلى قوله ما
 يصير مدبر بعد مضي الشهر قبل موته اه وفي الظهيرة فان مضى شهر وكان مطلقاً
 عند البعض ولا بعضهم هو باق على التقييد اه قلت القول بعتقه من الثلث يصح بناؤه
 على كل من القولين الأخيرين وأما ما صحه في الخاتمة من عتقه من الكل فهو على أنه
 غير مدبر أصلها علمت من أن المدبر المطلق والتقييد انما يعتق من الثلث وقيد بانه
 مات بعد شهر لما في المجتبى من أنه لو مات المولى قبل مضي الشهر لا يعتق بالإجماع

ورقة في البصر بما في المبسوط وغيره
 من انه ليس تدبراً بل تطبيقاً على
 لو مات فلان والمولى حي عتق من
 كل المال ولو مات المولى أولاً بطل
 التعليق (وبعتق) المقيد (ان
 وبعد الشرط) بان مات من سفره
 أو مرضه ذلك (كعتق المدبر) من
 الثلث لوجود الاضافة للموت
 (قال ان من مرضي هذا فهو
 حر فقتل لا يعتق بخلاف) ما لو قال
 (في مرضي) ففرق بين من وفي
 ولوله هي قصور صداعاً أو بعكسه
 قال محمد هو مرض واحد يجزئ
 (وقية المدبر) المطلق (ثلاث قيمته
 قنا) به يفتي (و) المدبر (المقيد يقوم
 قنا) در عن الخاتمة وفيه انما صحيح
 قال العبد أعتق حر قبل موته بشهر
 فمات بعد شهر عتق من كل ماله

(قوله ولو لولاه) قال في الترتيب لالة وتقدم صحة بانه بان يعرض المولى بعد البيع
أكثر من شهر لينتق المحلل للعق حال المدة التي يام موت المولى تأمل ١٥ أي لانه لو مات
بعد البيع بأقل من شهر ظهر أنه وقت البيع كان حراً الاستناد العتق إلى قول الشهر الذي
يليه الموت فافهم لكن هذا التقييد غير صحيح لما قالوا من أن الاستناد هو أن يثبت الحكم
في الحال ثم يستدعى وقت وجود السبب حتى لو قال أنت حرة قبل موت فلان بشهر ثم
باعها ثم مات فلان لقيام الشهر لم تعتق لعدم المحللة أي أهدم كونها محلا في الحال وانظر
ما مر في الطلاق في الأحكام الأربعة في باب الطلاق الصريح (قوله في الأصح) راجع
إلى قوله عتق من كل حاله وقوله ولو لولاه (قوله لأن الأقل أمر الخ) أي ولا صرح هو
طلب القفل من الماء ورواه أمر متحقق مع التلطف به فلا يصح استناده بخلاف أنت حرة
قانه في الأصل أخيراً محتمل للصدق والكذب ثم استعمل لانهما لم يرد به فصح استناده
نظراً لأصله كما مر في باب وفريق في الذخيرة هنا بأن لا يوجب بيعه من ماله لا يقدّر على
إبطاله بعده فيحتاج إلى الاستثناء فيه حتى لا يلزمه حكمه والأمر لا يقع لازماً فنه يقدّر
على إبطاله بعزل الأمور به فلا يحتاج للاستثناء ١٥ وسيأتي تمامه قبيل باب الجنتين
في الدخول والخروج واقعه تعالى أعلم

(باب إذا استلاد) ٥

تقدم في التدبير وجه المناسبة وهو على تقدير مضاف أي أحكام الاستلاد (قوله وخصه
الفقهاء ما تالي) أي خصوا الاستلاد بطلب الولد من الأمة أي استلادها قال في الدرر
المنتقى فأمم الولد جارية استلادها الرجل ثلاث الجينات والكساح أو بالنسبة ثم ملكتها
فاذا استلادها بان لا تصرأ ثم ولد عندهم استحصانا وتصراً ثم ولد فباسا كما قال زفر ١٥
لكن لو ملك الولد عتق عليه كما سيأتي في القروع (قوله ولو سقطا) قال في البحر أطلق
في الولد فشمل الولد الحلي والمثل لأن المثل ولد بديل أنه يتعلق به أحكام الولادة حتى
تنقضي به العدة وتصير به المرأة نفساء وشمل السقط الذي استبان بعض خلقه وإن لم يستبين
شيئاً لا يكوّن أم ولد وإن اتعاه ١٥ (قوله ولو مدبرة) فيجتمع لمرزيتها أسباب التدبير
والاستلاد وقوله في الباب السابق وبطل التدبير فتقدم معناه (قوله من سبدها) أي
المائل لها كالأب وبعضا وشمل المسلم والكافر ذنباً أو حرّاً أو مستأنساً كافئ البدائع
قال في الدرر المنتقى وسواء كان مولاه حقيقياً أو سكرانياً ليشمل ما إذا وطئ الأب جارية
الابن ثم ولدت فأتعاه (قوله ولو باستدخال الخ) تعميم للولادة أي سواء كانت بسبب
الوطء أو بإدخالها منه في فرجها (قوله باقراره) أي باقرار المولى بأن الولد منه حتى مثله
في الدرر وقوله ولو سحلاً أي ولو كان أقراره حال كونها سحلاً درر قلت قالوا باقراره
بمعنى مع حال من الولادة المفهومة من ولدت وقوله ولو سحلاً لاحت من أقراره والمراد منه
أقراره بالولد كما عرفت فصار المعنى إذا ولدت من سبدها ولادة معتدنة باقراره بالولد ولو كان

زاد في الجنب ولو لولاه به في الأصح
(فروع) قال صريح أعتقوا غلاماً
بعدهم وفي أن شاء الله صح الأيضا
وفي هو حرة بعد موت أن شاء الله
لم يصح لأن الأقل أمر والاشتهاء
فيه باطل والثاني لا يجب فيصح
الاستثناء

(باب الاستلاد)

هو لغة طلب الولد من زوجة أو أمه
وخصه الفقهاء بالثاني (إذا ولدت)
ولو سقطا (الأمة) ولو مدبرة
(من سبدها) ولو باستدخال منه
فرجها (باقراره) وينبغي أن
يشمل ذلك المسترق ولأنه بعد موته
(ولو سحلاً)

أقراره بالولادة حال كونها حاملا لأن الأقرار وإن كان قبيل الولادة يبنى حكمه فيحارن
الولادة ولا يفتى أن هذا المعنى صحيح فلا حاجة إلى تطريق احتمالات لا تصح وورد ما فاتهم
وأفاد أن الممدار على الأقرار والدعوى سواء ثبت النسب معها أولا لمساؤولا من أنه
لو ادعى نسب ولده أمته التي تزوجها من عبده فأن نسبته انما يثبت من العبد لا من السيد
وصارت أم ولد له لا أقاربه بثبوت النسب منه وإن لم يصدق الشرع وبه اندفع ما في القبح
من أنهم أدخلوا بقيد ثبوت النسب كما حذره في النهر قلت لكن برده على ما لو ادعى بأمه غيره
وادعى أن الولد منه فأنما لا تصير أم ولده إذا ملكها عندنا كما مر لأن أمومية الولد فرع
ثبوت النسب وسبق في آخر الباب من يدان (قوله كقوله جعلها الخ) قال في النهر يبنى
أن بقيد بما إذا وضعه لأقل من ستة أشهر من وقت الاعتراف فإن وضعته لأكثر لا تصير
أم ولد وفي الزباني لو اعترف بالحل فجاءت به لسة أشهر من وقت الأقرار لم يثبت
بوجوده وقت الأقرار ولو افترقه ما في المحيط لو أن أمته حبلى منه ثم جاءت بولد لسة
أشهر يثبت نسبته منه لأنها صادفت ولد امرؤ جود في البطن وإن جاءت به لأكثر من ستة
أشهر لم يلزمه النسب لأن ما تيقن بوجوده وقت الدعوى لا احتمال حدوثه بعدها فلا تصح
الدعوى بالثبات اهـ (قوله وما في بطنها مني) لكن إن قال ما في بطنها من حل أو ولد لم يقبل
قوله إنهم لم تكن حاملا وإنما كان رجسا أو وصدة وإن لم يقبل وصدة يقبل كما في البصر
(قوله أمادية الخ) قال في التلخ فأمادية فالمراد عن أبي حنيفة رحمه الله أنه إن كان
حين وماتها لم يعزل عنها وحصلها من مظان ربه الزنا يلزمه من قبل الله تعالى أن يقدمه
بالإجماع لأن الظاهر والحالة هذه كونه منه والعمل بالظاهر واجب وإن كان عزل عنها
حصنها أولا ولم يعزل ولكن لم يحصنها فتركتها تدخل وتخرج بالارتقاء ما مؤثر جازله إن
يقبه لأن هذا الظاهر وهو كونه منه يعارضه ظاهرا آخر وهو كونه من غيره لوجود أحد
الذليلين على ذلك وهما العزل أو عدم التحصين (قوله كاستيلا دعتوه ويحنون) مقتضى
التشبيه أنه يثبت بلاد دعوة ديانة للقضاء والمتبادر من نظم الوهبانية أنه يثبت قضاء أيضا
وأصله ما في القصة عن نعيم الأئمة البخاري حتى ولدت الجارية من مولاهما صارت أم ولد له
في نفس الأمر وانما تشترط دعونه للقضاء ولهذا يسع استيلا دعتوه والمجنون مع عدم
الدعوة منهما اهـ قال السلامة عبد البر بن الحسن في شرح النظم وعامة المصنفين
لم يستثنوا هاتين صورتين من المساعدة المقررة في المذهب أنه لا يثبت النسب في ولد
الامة الاقل بالادعوى اهـ وظاهره أنه فهم أن المراد بثبوت الاستيلا دعتوه ما قضاء
والا فلا حاجة إلى التنبه على أن عامتهم لم يستثنوا وهذا فهم في البحر حيث قال فهذا
إن صح يستثنى وهو مشكل فأن الاستثناء والاشكال في ثبوت قضاء لأبي شوية ديانة
كما لا يخفى وهكذا فهم في النهر أيضا حيث أجاب عن الاشكال بأنه يمكن أن تكون
الدعوى من وليه كمرض الاسلام عليه باسلام زوجته اهـ واعترضه بعضهم بأن الفرق

كقوله جعلها وما في بطنها مني
كما مر في ثبوت النسب وهذا
قضاء أمادية فيثبت بلاد دعوة
كاستيلا دعتوه ويحنون
وهبانية

ظاهر اذ في دعوى الولي تصحيل النسب على التسير ثم لا يحق أن المشكل الذي ينسب
 الكلام هو ما إذا كان للجنين أم والمتمومة بما هو فلو كانت أمها إذا كانت زوجة هي
 أمه للغير ولدت منه وثبت نسب الولد منه بحكم القرائن ثم ذلك ما فلا شبهة في أن النسب
 أم ولده قضاء ببلاد عوى كالمعاقل فحمل كلام النظم والفتنة عليه غير صحيح بل هو محمول
 على ما قلنا فافهم ولكن الحق أن ثبوته في القضاء مشكل اذ هو فرع العلم بالوطء وهذا
 غير خبر فريد ولادته ما في ما يستبعدون دعوى خصيصه لا يثبت به الاستلاد ولا النسب
 فلذا لم يستثنه ثمانية المصنفين من القاعدة المذكورة فالأقرب حمل كلام الفتنة على
 ما فهمه الشارع من ثبوته ديانته لا قضاء وان خالف ما فهمه غيره والمعنى أن ما إذا ولدت له
 ثم أفاق وعلم أنه وحدها في حال بطنه وأن هذا الولد منه صارت أم ولده في نفس الامر
 ووجب عليه ديانته أن يدعيه وأن لا يجهلها أو الأفلها ما ظاهري في خبر بربر والله سبحانه
 أعلم (قوله من زوج) خرج ما لو ولدت من زنا فلا والزنى كافى البصر وسألتني
 في القروع (قوله ولو فاسدا) كذا كجح بلا شهود (قوله كوطء بشبهة) ثم غردت قبل
 لفاسدا لأن المراد به ما ليس بعقد أصلا كالوطء ما على ظن أنها زوجته (قوله فاستترها
 الزوج) الأولى أن يزيد أو الواطئ لبشيل الشبهة (قوله أي ما) الله بهم لا شره
 لبداخل فيه الملك اربث أو به وقوله كذا أو بعضها تعميم للضمير المفعول وأندب عدم فوزي
 الاستلاد وفي الدر المنثور هل يجوز الاستلاد في التبيين نعم وفي غيره لا إذا أمكن
 تكمله اه وفي البدائع الاستلاد لا يتجزأ فسد هما كالتدبير وعند هوه مخبرني إلا أنه
 قد يتكامل عند وجود سبب التكاثر في شرطه وهو ما كان التكاثر وقيل لا يجوز
 عنده أيضا لكن فيما يحتمل النقل فيه ويتجزأ فيما لا يحتمل كأمه بين اثنين ولدت فاذعاه
 أحدهما صارت أم ولده وان ادعى جميعا صارت أم ولدها (قوله أو بعضها) بأن
 اشتراها هو وآخر قصير أم ولده للزوج ويلزمه قيمة أصيب شرهه وتماه في البحر (قوله
 من حين الملك) أي لا من حين العلق بجر (قوله فلو ملك ولدها من غيره) بمعنى الولد
 الحادث قبل ملكه أياها قال في النسخ وفي المبسوط لو طلقها انتزعت بائنا فولدت منه
 ثم اشتري الكل صارت أم ولده وعتق ولدها من غيره يجوز بيعه خلافا لفرق بخلاف
 الحادث في ملكه من غيره فإنه في حكم أمه اه (تبيينه) استثنى في الفتح من قوله
 ان الحادث في ملكه من غيره حكمه كأمه ما إذا كان جارية فإنه لا يستتبع بها لانه وطئ
 أنها وزاد في البحر ما لو بشرى أم ولد الفهر من رجل جاهلا بحالها فولدت له ثم استصفاها
 مولاهن على المستتري قيمة الولد للفرور وكان ينبغي أن لا يلزمه شيء عند الامام لان ولد
 أم الولد لا مال له نفسه كأمه إلا أنه ضمن عنده لان عدم مالته بعد ثبوت حكم أمه الولد
 فيه ولم يثبت لعلوه حر الاصل فلذا يضمن بالقيمة اه (قوله وكذا الواسطة ولدها ملكا)
 عطف على قوله أو ولدت من زوج أي وصفاً تكون أم ولد لو استولدها ثم استصفت

(أو) ولدت (من زوجه)
 ولو فاسدا كوطء بشبهة فولدت
 (فاستترها الزوج) أي ملكها
 كذا أو بعضها (فهي أم ولد) من
 حين الملك فلو ملك ولدها من غيره
 فله بيعه وكذا الواسطة ولدها ملك

أولقت ثم ملكها ا ه ح (قوله ثم استحققت) أى استحققتها الفريمان أعتت أنها أمتته
 قال ح وبني أن يكون ولدها حراً بالقيمة لأنه مفروور (قوله فان عتق أم الولد يتكرر)
 يعنى أن كونها أم الولد يتكرر وأطلق عليه العتق لأنه اعتاق ما لا لحديث أعتتها
 ولدها وحاصلة أن الاستحقاق أو العتاق لا ينافي عودها أم الولد بعتد الملك ولو بعد عتاقها
 لأن سبب ضرورتها أم ولد فأنه وهو يوثق القيد منه فانهم وما ذكره ما أخوف من الخيانة
 ولصدا عتق أم الولد يتكرر بشكر أم الملك كعتق المحارم يتكرر بشكر الملك ونفسه
 أم الولد إذا أعتقها وارثه ولحققت بدو الحرب ثم سببت واشتراها المولى فأنه تعود
 أم ولده وكذا الولد إذا تزوج محرم منه وعتقت عليه ثم ارتدت ولحققت بدو الحرب
 ثم سببت فاشتراها عتقت عليه وكذا ما ياتى والثالث اه (قوله بخلاف المدبرة) أى فانه إذا
 أعتقها ثم ارتدت وسببت فليس كذلك لا تصير مدبرة والعرق أن عتق المدبرة ومصل إليها
 بالاعتاق وبطل التدبير فلا يلقى عتقها معلقة بالموت بخلاف الاستيلاء فانه لا يطل
 بالاعتاق والارتداد لقيام مديه وهو سوت نسب الولد بحر (قوله حكمها كالمدبرة)
 في كونها لا يمكن تملكها بوضو ولا بدونه (قوله وقد مر) في قوله لا تباع المدبرة (قوله
 في ثلاثة عشر) قال في البيع الفاسد من البحر وفي فتح التدبير هنا علم أن أم الولد تختلف
 المدبرة في ثلاثة عشر حكماً لاثنين الغصب والاعتاق والبيع ولا تسمى لغريم وتعتق من
 جميع المال وإذا استؤدأ ولم تسترك لم تملك نصيب شريكه وقيمتها الثلث ولا ينفذ
 القضاء بجواريزها وأهلها العدة بعون السيد وأعتاقه وبثب نسب ولدها بلا دعة
 ولا يصح تدبيرها ويصح استيلاء المدبرة ولا يملك الحرفي بيع أم ولده ويملك بيع مدبره
 ويصح استيلاءه جارية ولده ولا يصح تدبيرها كذا في التلخيص اه ح وذكر منها اه أربعة
 (قوله لعنق بموته) أى ولو حكماً كعاقبه بدو الحرب ثم تذا وكذا المستأمن لو عاد إلى
 دار الحرب فاسترق وله أم ولدي دار الاسلام نهر (قوله من كل ماله) هذا إذا كان
 أقراره بالولد في الصحة أو المرض ومعها ولداً وكانت حبيلى فإن لم يكن شيء من ذلك عتقت
 من الثلث لأنه عند عدم الشاهد أقرار بالعتق وهو وصية كذا في المحيط وغيره نهر وسأنى
 في القروع (قوله والمدبرة تسمى) أى إن لم تخرج من الثلث على ما مر تفصيله (قوله
 ولو قضى بجواريزها) أى قضى به حتى منسلا على إحدى الروايتين عن الإمام من أن
 القاضي لو قضى بخلاف رأيه ينفذ قضاءه أى ما لم يقده السلطان بمذهب خاص أما على
 الرواية الأخرى وهو قوله ما المرجح لا ينفذ مطلقاً فيرد القاضي المقلد لأود الظاهري
 فأنه يقول بجواريزها وله واقعة مع أبي سعيد البردعي شيخ الكرخي - كما هو الزايل
 وغيره وذكره ح راجعاً (قوله لم ينفذ) هذا عند محمد وعليه الفتوى ولا ينفذ
 والخلاف مبني على خلاف في مسألة أصولية هي أن الإجماع المتأخر هل يرفع الخلاف
 المتقدم عنده الأير في المسألة من تسليط بعض الصحابة رضي الله تعالى عنهم وعنده يرفع

ثم استحققت أولقت ثم ملكها
 فان عتق أم الولد يتكرر بشكر الملك
 كما حارم بخلاف المدبرة (حكمها)
 أى المستولدة (كالمدبرة) وقد مر
 (الآ) في ثلاثة عشر مذكرة
 في فروق الأشياء والبيع الفاسد
 من البحر منها (أ) ثم اتفق بموته من
 كل ماله والمدبرة من ثلثه (من غير
 سعاية) والمدبرة تسمى ولو قضى
 بجواريزها لم ينفذ بل يوقف على
 قضاء فاض آخر أمضاء وأبطال
 ذخيرة وينفذ في المدبرة كما مر

مطلب

في القضاء بجواريز أم الولد

مطلب

في قضاء القاضي بخلاف مذهبه

ح عن المخوذ كفى التحريم أن الظاهر من الروايات أنه لا ينقد عندهم جميعا له وقد عاهد
 ارتفاعه عندهم فثبت الإجماع المتأخر لانه حيث ارتفع الخلاف المتقدم لم يبق
 في المسئلة قول آخر فكان القضاء به قاضيا لا قاطلا به فلا يتخذ لها القصة الإجماع قلت
 لكن المقزوف في كتاب القضاء كما سأفي تحريره أن شاء الله تعالى أن الحكم ثلاثة أنواع منه
 ما لا يصح أصلا وإن نفذه ألف فاض وهو ما خالف كتابا أو سنة مشهورة أو أجماعا ومنه
 ما ثبت فيه الخلاف قبل الحكم ويرتفع بالحكم حتى لو رفع إلى قاض آخر لإبراء أمضاه
 ومنه ما ثبت فيه الخلاف بعد الحكم أي وقع الخلاف في صحة الحكم به فهذا النوع إلى
 قاض آخر فإن كان لإبراء ما بطل وإن كان لإبراء أمضاه ومقتضى قوله بل: توقف المخ أنه من
 هذا النوع ومقتضى كونه محال الإجماع أنه من النوع الأول وهو مرجح الشارع في كتاب
 القضاء حيث قال عند قول المصنف أو أجماعا ككل "التمتع بالإجماع العصابة على إسناده
 وكسيع أم ولد على الظاهر وتبيل: فذهلي الأصح جعل عدم التفاضل بينا على مخالفتهم
 للإجماع وعليه فلا يصح قوله بل: توقف المخ فتأمل ثم رأيت في التحريم من قوله بل:
 يتوقف إلى الإجماع ووجهه بأن الإجماع المسبق بخلاف مختلف في كونه أجماعا فعبه
 شبهة كغير الواحد فكذا في متعلقه وهذا لأن الحكم المجمع عليه فكان القضاء به نائذا
 لأنه غير مخالف للإجماع القطعي وقال شارحه ثم الظاهر أن الخلاف في القضاء يبيع
 أم الولد في نفس القضاء كما في متعلقه الذي هو جواز البيع لا في نفس فعله فقط فيجبه
 ما في الجامع لأن قضاء الثاني هو الذي يقع في محتمله به أعني الأول فلذا قال في الكشف
 وهذا الوجه الأول أو الله سبحانه أعلم (فرع) ما عا أم ولد والمستترى به لم ينفذ
 فأدعاءه وتبائع لأن له قراش عليها فإن نفاه ثبت من المستترى - خصوصا وإنه لو لم يلم
 المستترى إلا أن الولد يكون من الوفاة البائع ولو باع مدبره ووطنها المستترى عالمها
 فولدت منه ثبت نسبه ولم يعتق ورده مع أمه إلى البائع لأنه غير مفرور محبط (قوله
 وإن ولدت بعده) أي بعد الولد الذي ثبت منه باعتراقه أو نكاحه (قوله لا المقوم)
 قيد لقوله بلاد دعوى (قوله بصو نكاح) أي من كل حرمة من يله للفرش بخلاف الطرقة
 بالحض والنفس والصوم والحرام وأدخل بإفظ بصو الاشتراك فيها فلو ولدت المشتركة
 ولدا ثانيا لم يثبت بلاد دعوى كما سيذكره قبيل قوله وهي أم ولد وما يأتى بيانه أو كانت
 الحرمة بسبب إرضاعها زوجته الصغيرة نهر (قوله أو وطأ به) مصدره مضاف للقاعة
 والمراد أن يطأها أحد أمولها ورفر وعه (قوله أو المولى أمها) المراد أن يطأ مولى إحدى
 أمولها أو فري وعها (قوله خفتند) أي خفي أحرمت عليه ما بهذه الأشياء (أح
 قوله لا كمن سنة أشهر) كذا في البحر عن البدائع قال ح والاولى سنة أشهر فأكبر
 كالأبني (قوله لا يثبت الإبدوة) لأن الظاهر أنه ما وطئها بعد الحرمة فكانت حرمة
 الوطء كالنفي دلالة فإن ادعاء ثبت لأن الحرمة لا تزول بالملك (قوله فلا يثبت) لأن الولد

(وإن ولدت بعده ولدا ثبت نسبه
 بلاد دعوى) إذا لم تقوم عليه بصو
 نكاح أو كتابة أو وطأ به أو مولى
 أمها لم يثبت لولدت لا كمن سنة
 أشهر لا يثبت الإبدوة إلا في
 المزدوجة فلا يثبت بل يعتق عليه
 بدعوه

للقراش وهو الزوج (قوله ولولا قل الخ) قال في البحر بعد عز ومما ترسل بدائع وظاهر
تفسيره لا تفر من الستة أم الولدة بعد عروص الحرم لا قل من ستة أشهر فإنه ثبت
فيه بلاد دعوى تيقن بان العلق كان قبل عروضا وقد ذكر في فتح القدير بمخا اه أي
فقد واثق بجهته مفهوم الرواية فافهم لكن ينبغي تضيده هذا بما إذا زوجه المولى بغير عالم
بالجل لمافي التوشيح وغير من أنه ينبغي له لزوجهما بعد العلم قبل اعترافه به أنه يجوز
النكاح ويكون نفيا اه ذكر في البحر وغيره في فصل محرمات النكاح وقد صدق في نكاح
العبد والمدرعة والغنة كما أم الولد لا ولي لأنه إذا كان نفيا فيما ثبت بالسكوت فحقا لا يثبت
الابادة أولى كما في التهر من المحرمات (قوله لنسب استبرائهما قبله) أي استبراء المولى
أما قبل النكاح وظاهره أن العلة في فساد النكاح نكاح الاستبراء وأن ذلك محذور
في البحر وليس كذلك بل العلة في فساد النكاح هو الاستبراء فالواحد مستحب كالاستبراء
المبايع لا إحمال انهما ثبت منه فتكون النكاح فاسدا فإمكان تهر بضا لا فساد اه ط
قلت وقد صدق في فصل المحرمات أن الصحيح وجوب الاستبراء قبل التزويج وقوله لا إحتمال
الخ بقيد أنه لو تحقق جهلها منه بان ولدت لاقل من ستة أشهر يكون النكاح فاسدا سواء
استبرأها أو لا وبه عداة كافي الحاكم حيث قال ولا ينبغي له أن تزوج أم ولده حتى
يستبرأها فإنه لم أنساب ليست بحال فان تزوجه أو ولدت لاقل من ستة أشهر فهو من المولى
والنكاح فاسد اه ووجهه أن الاستبراء علامة ظاهرة بقا اعتبار الغالب والافتقار تكون
حاملا وما رآه من أنه اسم متعاضدة والولادة لاقل من ستة أشهر من وقت التزويج دليل
قطعي على كونها حاملا وقت فلا تنارضه العلامة الظاهرة الغالبة ولا يقال أن تزويجها
بعد الاستبراء يكون نفسا ولولا فلا يثبت منه لانا قول انما يكون قبضه إذا علم بوجوده كما تر
عن التوشيح أما إذا تزوجه على ظن عدم وجوده ثم علم أنه موجود فن أبي يكون نفيا
لنفيه فافهم (قوله لامة) فإنه لا يثبت الابادة وهو ينتفي باللعان (قوله لامة الولد) يثبت
بلاد دعوى ينتفي باللعان ويملك تنقير اسم بالتزويج (قوله لامة بنته) أي معتقة البائن
ح (قوله لعدم اللعان) لا شرط اللعان قيام الزوجة بان تكون منكوسة أو معتقة زوجي
كأن تقدم في باب ح (قوله الا اذا قضى به) امتناعا من قوله لكنه ينتفي بغيره ط (قوله غير
حتى) أما الخفي فليس له الحكم من غير صريح الدعوى بحر (قوله يرى ذلك) أي يرى
صفة القضاء بانه ولده بعد نفقه من غير دعوى (قوله كما ترى اللعان) حيث قال هانذا نفي
الولد الخي تحسد التهنئة ومنه تناسخه أيام عادة وعندا يتابع آفة الولادة صم ويعد لا
لاقراره به دلالة اه (قوله لانا دليل الرضا) عبارة البحر لان الطاول دليل اقرار لوجود
دليله من قبول التهنئة ونحوه فيكون كالتصريح (قوله في هاتين الصورتين) زاد في
التبريل لايه ما لو اعتقا فانه يثبت نسب ولها في سنتين من يوم الاعتاق كما إذا مات

ولولا قل من ستة أشهر ثبت بلا
دعوى وفسد النكاح لندب
استبرائهما قبله بحر وقد صدق في نكاح
الرقيق ونبوت النسب (لكنه
ينتفي بغيره من غير توقف على
لعان) لأن القسراش أربعة
ضعف لامة ومنوط لامة الولد
وعلم حكمه ما قوى المنكوسة
فلا ينتفي الاباللعان وأقوى للمعتقة
فلا ينتفي أصلا لعدم اللعان (الا إذا
قضى به فاض) غير خفي يرى ذلك
فيلزمه القضاء (أو تطاول الزمان)
وهو ساكت كما ترى اللعان لانه
دليل الرضا بحر (فلا) ينتفي بغيره
في هاتين الصورتين

مطلب
خصوصية الذي أشد من خصوصية
المسلم

(إذا سلمت أم ولد الذي) يصفى
الكافر أو مدبره مسكين (عرض
عليه الإسلام فان أسلم فهي له ولا
سعت) انظر للبايعين لأن خصوصية
الذي والداته يوم القعدة أشد
من خصوصية المسلم (في) ثلاث (قيمتها)
قنسة (وعقبت بعد ادائها) أي
القيمة التي قدرها القاضي (وهي
مائة في حال سعياتها)
الأي صونين (باردة إلى الرق
لو هجرت) أدلوزت لا عدت (ولو
مات قبل سعياتها) ولها ولد ولدت في
سعياتها سي فيأ عليها والا (اعتقت
بجأنا) لأنها أم ولد وكذا حكم المذنب
فيسي في ثلثي قيمته (ولو أسلم قرن
الذي عرض الإسلام عليه فان أسلم
فها ولا أمر بيعه) فخلصا من يده
الكافر ذكره مسكين (فان أدعى
ولادة مشتركة) ولو لمع ابنه (ثبت
نسب منه) ولو كافر أو أمر أيضا
أو مكاتباً

ولا يمكن نفسه لأن قرانها كد بالبرية اه (قوله بعني الكافر) أي لسهل الحر في
المستأن أم الفتي في دار الحرب فلا يمكن من عرض الإسلام عليه فهو موم أنه غير
مراد فافهم (قوله أو مدبره) ذكره في البحر والنهر أيضا (قوله انظر للبايعين) أي جانب
أم الولد يدفع النفل عنها بصورته حتى لا يثبت له جانب الذي يوصل إلى بدل ملكه (قوله لأن
خصوصية الذي الخ) في الثانية من النصيب مسلم غلب من ذي مال أو وسرقة فانه يعاقب
عليه يوم القيامة لأنه أخذ ماله صوماً والذي لا يرعى منه العقوب بخلاف المسلم فكانت
خصوصية الذي أشد وعنده الخصوصية لا يعطى ثواب طاعة المسلم للكافر لأنه ليس من أهل
الثواب ولا وجه لأن يوضع على المسلم وبال كافر الكافر في خصوصيته ومن هذا
قالوا أن خصوصية الداية تكون أشد من خصوصية الآدمي على الآدمي اه (قوله في ثلاث
قيمتها) كذا قاله الانصاري بان يقدرا ثمانين قيمتها فيصحبها عليها فتصير مكاتبه وهي وإن
كانت عند الامام غير متقومة الآن الذي به يتقدم هذا التقوى ما فادفع في النهر ومنه في
الفتح (قوله أدلوزت) أي إلى الرق لا عدت مكاتبه لقيام الموصي بما يلزم مولاها معنى
(قوله ولومات قبل سعياتها ولها ولد الخ) كذا في عمدة النسخ وفي بعضه ولومات قبل
سعياتها عقت بلا سعاية ولومات هي ولها ولد الخ وهي الوهاب لأن قوله ولها ولد انما
يشاسب موتها هي لا موت سيدها ~~ممكن~~ يتي قوله ولا اعتقت بجأنا غير شرط بمخالفة
ولامعني له فكان عليه أن يقول بعد غلام عبارة الصنف ولومات هي ومعها ولد ولدت في
سعياتها سي فيأ عليها كما عبر به في شرحه على المتن (قوله فيسعي في ثلثي قيمته) أي قنا
وقبل في نصفها كما مر (قوله ولا أمر بيعه) لأن البيع هنا ممكن بخلاف أم الولد والمدبر
(قوله ذكره مسكين) أي ذكره تقيد الجبر على البيع بعرض الإسلام عليه وإبائه كافي
البحر (قوله ولو لمع ابنه) في بعض النسخ ولو لمع أمه بالمواحدة ثم المنة وهي الموافقة لقوله
في الدر المنثور ولو كان الذمير له أمه أو ترضاه بأن أمه غير صحيحة واستدل لذلك بقول البحر
وشمل ما إذا كان المذموم منها الأب كما إذا ~~كانت~~ أنت مشتركة بين الأب وابنه فادعاه الأب
سبح ولزمه نصف القيمة والعقر كالاجني بخلاف ما إذا استولاه ولما لمع فيه ما حدث
لا يجب العقر عندنا اه قلت وفيه نظر ظاهر إذا لمانع من دعوى الابن ولدا لامة المشتركة
مع أمه بمن يقدم الأب إذا ادعاه معه كإبني ولادعوى هذا الابن واحد وتخصيص صاحب
البحر يكون المذموم الأب لبيان الفرق بين هذه المسئلة وبين مسئلة أخرى وهي ما إذا ادعى
ولداً ما به بحث لا يجب عليه العقر لأنه إذا لم يكن للأب فيها لك مست الحاجة إلى اثبات
الملك فيها ما جاعل الوطنة نصاً له عن الزنا فلا عقر وإذا كان فيها لك فستخص منها لم يكن
زنا وانتقت الحاجة فلم يزمه نصف العقر فافهم (قوله ثبت نسبه منه) لأن النسب إذا ثبت
منه في نصف لمصادقته ملكه ثبت في الباقي ضرورة أن لا يتجزأ لما أن نسبه وهو العلوق
لا يتجزأ إذا الولد الواحد لا يعاقب من مائة من دردر (قوله أو مكاتباً الخ) في كافي الحاكم

وإذا كانت الجارية بين حوز ومكاتب فولدت ولدا فأدعاه المكاتب فإن الولد ولده والجارية
 أم ولده ويضمن نصف قيمتها يوم علقته منه ونصف عقرها ولا يضمن من قيمة الولد شيئا فإن
 ضمن ذلك ثم هجر كانت الجارية وولدها مملوكين لولا وان لم يضمنه ذلك ولم يخاصمه يرجع
 نصف الجارية ونصف الولد للشرى كالحزاه (قوله لكنه ان هجره فلا يضمنها) فدللت انه ان
 هجر بعد الضمان صارت الجارية وولدها لولا وان هجر قبله يرجع نصف الجارية والولد
 للشرى وحده فدللت على انه يضمنها على الاول يرجع للمكاتب يعني باذن مولاه أو للمولى
 وعلى الثاني يرجع للشرى ويكون المراد في بيعها بيع حسنة منها فانهم (قوله يوم الماوق)
 الاول ذكره بعد قوله نصف قيمتها ونصف عقرها فان كلاس القية والعقر يعتبر يوم الماوق
 كما في التبع وغيره (قوله نصف قيمتها) لانه تلك نصيب صاحبه حين استكمل الاستيلاء
 درر (قوله ونصف عقرها) لانه وطى جارية مشتركة اذ ملكه ثبت بعد الولاء حكما
 للاستيلاء فيه فقبه المثلث في نصيب صاحبه درر وقد مناق أول باب المهر عن الفتح أن
 العقر هو مهر مثلها في الجال أي ما يرغب به في مثلها جالاف فقط (قوله ولو معسرا) لانه
 ضمان تلك بخلاف ضمان الفتي كما تفرق في موضعه درر (قوله لانه علق حزا المصل) اذ
 النصب يستند في وقت الماوق والضمان يجب في ذلك الوقت فيحدث الولد لي ملكه ولم
 يعلق منه شيء على ما نشر به درره (تنبيه) قبل المثلثة في الفتح بقوله هذا اذا حلت
 على ملكهما فلا يشتريها بما لا فادعاه أحد مما ثبت نسبه منه ويضمن للشرى بكونه نصف قيمة
 الولد لانه لا يمكن استناد الاستيلاء الى وقت الماوق لانه لم يحصل في ملكهما وإذا اوجب
 عليه عقرا للشرى بكونه حازا فاعادته (قوله وان ادعياءها) قبل ادعياء لانه لو سبق
 أحدهما بالدعوة فالسابق أولى كاشناس كان جوهره وكونهما اثنين غير قيد عنده بل
 عند أبي يوسف وعند محمد ثبت من ثلاثة لا غير وعند زر من خمسة (قوله وقد استويا
 الخ) أي بان يكونا مالكين اجنبيين مسلمين أو شرين أو ذميين أو مجوسيين (قوله
 وقت الدعوة الخ) فلاوكان أحدهما مسلما والآخر ذميا وقت الماوق ثم اسلم الذي وقت
 الدعوة كامتا دوين وكل لهما كما ذكره في غاية البيان (قوله قدم من الماوق في
 ملكه) قال في الفتح اذا حلت على ملك أحدهما رقبة فباع نصفها من آخر فولدت يعني
 لتمام ستة أشهر من بيع النصف فادعياء يكون الاول أولى اكون الماوق في ملكه ١١
 وكان المتناصب أن يقول لاقول من ستة أشهر من بيع النصف بدليل قوله لكون الماوق
 في ملكه وبدليل ما يأتي في مسألة التكاك ١٢ ح وفي كافي الحاكم من باب دعوة الجمل وإذا
 كانت الأمة بين رجلين فولدت ولدا فأدعياء جميعا وقدم ملك أحدهما نصيبه منذ شهر
 والآخر منذ ستة أشهر قدم صاحب الملك الاول (قوله ولو يتكاح) قال في الفتح اذا كان
 الجمل على ملك أحدهما تكاحا ثم اشتراها هو وآخر فولدت لاقول من ستة أشهر من الشراء
 فادعياء فهي أم ولد الزوج فان نصيبه صار أم ولد والاستيلاء لا يحقل التبري عندهما

لكنه ان هجره فلا يضمنها (وهي أم
 ولده وضمن) يوم الماوق (نصف
 قيمتها ونصف عقرها) ولو معسرا
 (لا قيمة لولدها) لانه علق حزا
 الاصل (وان ادعياء معا) أو
 جهل السابق (وقد استويا) وقت
 الدعوة لا الماوق (في الاوصاف
 فهو ابنيهما) فلاو لم يستويا قدم من
 الماوق في ملكه ولو يتكاح

قدّم من الموقوف في ماله ط (قوله على ابن الخ) له على سبيل النذر المرتبط بقوله
 وخبر (كذا وقع في البحر وتبعه في النهر والشر لثلاثة وهو سبق قلم من صاحب البحر
 لما اقتضه لما في كافي الحاكم وغاية البيان والفتح والربيع من تقديم المرتفع على الذي لأنه
 أقرب إلى الإسلام أي لأنه يجر على الإسلام فيكون الولد مسلماً وهذا أنفع له وبطل طعن
 أبي السعود التيسير على أنه سبق قلم كما قلنا ثم اعلم أن مقتضى تقديم أحد الشر يكون فقط ما
 وهو من وجد معه الميرج أنه يصير حكمه حكم ما لو أذاعه أحد الشر يكن فقط ما جمعت
 من عبارة الفتح من أنها تصير أم ولد الزوج وينتسب النسب منه وعليه فيسمى نصف قيمتها
 ونصف مقرها هذا ما ظهر في فائضه فإني لم أر من صرح به ثم رأيت في كافي الحاكم الشهيد
 حاته وإذا كانت الجارية بين مسلم وذوي ومكاتب وعبد فادعوا جميعها وإذا دعت المسلم
 أولى وإن كان نصيبه أقل إلا أنصبا وعليه ضمان خمسة شركائه من قيمة الأم ثم المهر ولو
 كل واحد من الآخرين خمسة شركائه من العقر لا فرار به لوطه إلا أن العبد وخذبه بعد
 اعتق اه فهذا صريح فيما قلنا والله الحمد (قوله ثم لا يثبت الخ) أقول هذا راجع لأصل
 المسئلة وهو ما إذا أذاعها وقد استويا في الأوصاف وثبت نسبها ثم حالها لغير
 الدعوى مع الميرج وإن أدهم كلاً به تبع البحر والنهر خلاف ما علمت من تقدم من
 التراجع وانها أم ولد وثبت النسب منه وحسب صارت أم ولد وهو مدعى في شر يك
 فيها فلا يجر ومولها عليه فإذا جاءت ولدتان ثبتت به بلاد دعوى ما لو أذاعه أحد
 الشر يكن فقط وقد نقل في البحر والنهر المسئلة عن المجتبى والذي في المجتبى وأبى ما قلنا
 فإنه قال في تعليل أصل المسئلة ولأنهما استويا في سبب الاستحقاق فيستويان فيه حتى لو
 وجد الميرج لا يثبت نسبهما إن كان أحدهما أباً الآخر أو كان مسلماً والأخر ذمياً ثبت
 من الأب والمسلم لوجود الميرج وثبت نسبهما صارت أم ولد أم ولدها ما يقع عنهما
 قصاصاً ولو جاءت بآخر لم يثبت نسبهما من واحد إلا بالدعوى لأن الوطء حرام فقتله بالدعوة
 اه فقوله ولما ثبت نسبهما راجع لأصل المسئلة لا المسئلة الميرج لقوله في مسئلة الميرج
 لا يثبت منهما فقوله ولو جاءت بآخر من فروع أصل المسئلة أيضاً فهو ظاهر فثم واغتنم
 هذا التصريح فإنه من فتح القدير (قوله كما مر) أي في قوله إذا لم يحرم عليه (قوله وهو
 أم ولدها) فتقدم كلاً منهما ما إذا جاءت أحدهما عنت ولثمان للبي في تركه الميت
 (مشاكل منهما باسقة ما بعد الموت ولا تسمى للبي عند أبي حنيفة لعدم تقربها وعلى قوله
 نسبي في نصف قيمتها بحر (قوله ان حبلى في ملكهما) بأن ولدت لست أشهر فما كثر من
 يوم الشراء عن البحر (قوله لا) أي لا تكون أم ولد لها لو اشترىها حبلى بأن ولدت
 لأقل من ستة أشهر من وقت الشراء فادعيا وكذا لو اشترىها بعد الولادة ثم ادعيا بحر
 (قوله لا نه بادعوى محقق) أي لا دعوى استبدالاً فيعتق الولد مقتصر على وقت الدعوى

واب ومسلم وذوي وكفاي على
 ابن وذوي وعبد ومسلم وذوي
 ثم لا يثبت نسب ولدان بلاد دعوى
 لحرمة الوطء كما مر (وهي أم ولدها)
 ان حبلى في ملكها ما لا لو اشترىها
 حبلى لانها دعوى محقق

بمخلاف دعوى الاستملاك كان شرطها كون العلق في الملك وتثبت الجزية الى وقت
العلق فعمان حزا اه فتح وحاصله ان قول كل منهما هذا الولد ابني تحرير منهما ولا يصير
أمة أم ولدهما ولا يجب على كل واحد منهما العقر لصاحبه لعدم الوطء في ملكه كافي الزبلي
(قوله قولاهما) فترجع على كون ادعوى عتيق من كل منهما فكان كل واحد اعترق
نصيبه منه فيكون ولاؤه لكن صرح الزبلي وكذا في الدرر بثبوت النسب منهما لمحت
ثبت النسب فائدة الولاء تأمل ثم تقدم قول العتيق انه اذا قال هذا ابني عتيق مطلقا وكذا
ثبت نسبه اذا صلح حاله وكان مجهول النسب والالم ثبت نسبه وبه يحصل التوفيق تأمل
(قوله يشتم نصف قيمة الولد) أي لانه ادعوا اعتناق فيعني حصته شر بكم من الولد
بمخلاف ما اذا حلت في ملكه ما فانه لا يشتمه كمر في قوله لا قيمة ولدها (قوله لا العقر)
لعدم الوطء في ملك صاحبه (قوله وعلى كل نصف عقرها) لان الوطء في الحمل المحترم
لا يخلو من عقر أو عقر وقد تعدد الأول للشبهة فتعين الثاني نهر (قوله وتقاسما) أي سقط
ما على كل واحد منهما الا استرحم على الآخر ان تساويا قال في النهر وفائدة يجب
العقر مع هذا انه لو برأ أحدهما صاحبه بقي حق الآخر ولو قوم نصيب أحدهما بالادام
والآخر بالذهب كان له أن يدفع الدرهم ويأخذ الذهب (قوله فأي خدمته الزائدة) وكذا
الغلة والكسب والخدمة نهر (قوله بمخلاف البنوة) أي النسب (قوله والارث) أي
ارث الولد منهما (قوله والولاء) حق التعسير والولاية أي ولاية الانكاح فانها تثبت لكل
من المدعين كلا وكذا في المال عند أبي يوسف قال في البصر عن وصايا ثمانية فان كان
لهذا الولد مال ورثة من آخر فمن أمه أو وهبه لا يتصرف فيه أحد الابوين
عندهما وعند أبي يوسف يتقدم (قوله لسوية) أي لا على قدر الحصص بل يستويان
في ثبوته لكل منهما كما (قوله لعدم تجزئ النسب الخ) قال الزبلي النسب وان كان
لا تجزئ لكن يتعلق به أحكام متميزة كالمراث والنفقة والحضانة والتصرف في المال
وأحكام غير متميزة كالتبني والولاية الانكاح فابقبل التميز بينه ما على التميز
وما اقبلها ثبت في حق كل واحد منهما على الكمال كانه ليس معه غيره اه وتعامه
في البصر (قوله ارث ابن كامل) لا قرار كل منهما انه ابنه على الكمال نهر (قوله وورثنا
منه ارث أب واحد) لان المستحق أحدهما فيقسمان نصيبه لعدم الاولوية نهر واذا
مات أحدهما كان كل الميراث للباقي منهما ولا يكون نصفه للباقي ونصفه لورثة الميت كذا
قالوا ويلزم عليه أن تكون أمه أم ولد الباقي فلا يعقل شئ منها جوت أحدهما جوى عر
لعمرية وأجاب السيد أبو السعود بان عدم توريث ورثة الميت للمانع وهو وجههم بأبوة
الباقي لنبوتها كذا ولا مانع لعق الاتمة فظهر الفرق (قوله وكذا الحكم الخ) أي ان
قوله وان ادعيها مع العيس يقيدل اذا كان الشراكه جماعة واذا عود ثبت نسبه منهم عند
الامام وعند أبي يوسف ثبت النسب من اثنين فقط وعند محمد من ثلاثة وعند زفر من

قولا ولهما وبأدعاء أحدهما يضمن
نصف قيمة الولد لا العقر (وعلى كل
نصف عقره وتقاسما اذا كان
نصيب أحدهما أكثر فأي خدمته
الزائدة) لان المهر بقدر الملك
بمخلاف البنوة والارث
فان ذلك لهما سوية وان كان
أحدهما أكثر نصيبا من الآخر
لعدم تجزئ النسب فيكون سوية
لعدم الاولوية وتبعه الارث
والولاء وورث الابن من كل ارث
ابن كامل (وورثناه ارث أب)
واحد وكذا الحكم عند الامام
لو كدروا

خسة (قوله ولولناهم) أي لو تنازع فيه امرأ أن قضى بها أيضا بينهما عنده لا عند هما ولو
 معهما رجل قضى بينهم عنده والرجل فقط عندهما بجر (قوله عنت بلائني) أي بلا
 سعاية ولا عجان لم أر من عدم تقربها عنده (قوله قلت الخ) هو صاحب البحر وقال انه
 نية عليه في الجني قلت والذي في الجني قال استأذنا من بعض الناس أن قوله عنت
 بالاجماع دليل على أن الاعتاق لا يتجزأ عنده أي شقيقه وقد كشف السرخسي القاضي
 الصدر في غنى الفقه عما وشيخ الاسلام بأن الاعتاق يتجزأ عنده بما يمكن العتق لا يتجزأ
 فبسرى إلى نصيب شريكه وانما أخر العتق فيما إذا اعتق بعض الحق نظرا لما اكتسب
 إلى حقه بالعتق أن والسعاية تسبيل بطلان ملكه ولا كذلك هذا لأنه لا يجب لغيره
 ولا السعاية عنده فلا غناء في تأخير العتق فيه فيعتق في الحال اه ثم علم أن الكلام
 في تجزئ اعتاق أم الولد وأما ندس الاستيلاء فإنه يجزأ عنه كاتدبير كاتدبير
 السداع وقوله لا في أم الولد فيسدد أن الاعتاق يتجزأ في المدبر والمكتاتب وكذا
 علقته على البحر ما يدل عليه وأما ما استدلت به ط على ذلك فهو وانما يدل على تجزئ التدبير
 والكتابة لا على تجزئ اعتاق المكتاتب والمدبر فافهم (قوله وخرج الكلامان منهما ما)
 أما لو تقدم أحدهما فإن كان المدعى فهو كذلك بالاولى وإن كان الاعتاق فاطاه ر أنه
 أولى لكون المعتق قد اعتق نصيبه فشرى به الخيارات السابقة ومنها الاعتاق وقوله انه
 اجب اعتاق ويثبت نسبه منه ان جهل نسبه وكانهم سكتوا من ان ذلك اظهره (قوله
 فالدعوة أولى) ولو المذني كما را في كافى الحاكم (قوله لا استنادا للعلق أى لو ثبت
 العلق والاعتاق يستمر على الحال فيكون المعتق معتقا ولد الغير ط عن الخ (قوله
 كدعونه ولد جارية الاجنبى) بهيما مع عدم ملكه التصبر فيها بخلاف ما لو أدى ولد
 جارية لأنه لا ن الاب علق عليه فلا يعتبر تصديق الاب بل يعتبر تصديق المكتاتب والاجنبى
 لكن يأتي أنه يعتبر في الاجنبى تصديقه في الولد والاحلال اذ لو ادعى من زعم لا يثبت فيه
 (قوله أما ولد مكاتبته) أى لو ادعى ولد نفسه مكاتبته ليشترط تصديقه وشهرت بين البقاء
 على كتابتها وأخذت حوا بين أن تجزئ نفسها وتصر بأن ولد كذا في الهداية والمدارية سر
 (قوله كما يجزئ) أى في كتاب المكتاتب ح (قوله وزعم المذني العسر) لان وطى بغير كتاب
 ولا ملك بين درر (قوله وقيمة الولد) لأنه في معنى المقر ورحبت اعتق دليل وهو انه كسب
 كسبه فلم يرس برقه فيكون من باب القيمة ثابت الله سبحانه الآن القيمة هنا تعبر يوم ولد
 رقيمة ولد المقر ويوم انصومه بجر والفرق في الفسخ (قوله لم يجره على نفسه) أى لم ينع السد
 نفسه عن التصرف في كسب المكتاتب بالعداى بعد الكتابة فاشترط تصديقه الآن
 لو ملك الولد وما عتق عليه شهر (قوله ولدت منه الخ) في كافى الحاكم واذا وطى جارية
 رجل وقال أحملها والولد لى وصدقه المولى بانه أحملها ركز فيه في الولد لى ثبت نسب
 الولد منه لان الاحلال ليس بشكاح ولا ملك عين فان ملكه يوم مات نسب منه وان ملك أمه

ولولناهم وقامه في البحر وقوله
 مات أحدهما أو أعتقها عتقت
 بلائني قلت فالعتق انما يتجزأ في
 القنة لا في أم الولد بل يعتق بعضها
 يعتق كلها اتفاقا مجتبي فليصنف
 (جارية بين رجلين ولدت فأدعاه
 أحدهما واعتقه الآخر وخرج
 الكلامان) منهما (معافاة دعوى
 أولى) لاستنادها للعلق خاتمة
 (أدنى ولد أمه مكاتبه وصداقه
 المكتاتب لم السب) تصادقهما
 كدعونه ولد جارية الاجنبى أما
 ولد مكاتبته فلا يشترط تصديقه
 كما سبى (و) لم المذني (المقرر
 وقيمة الولد) يوم ولد (وسقط الحديث)
 عنه (لشبهة ولم تصر أم ولده)
 لعدم ملكه (وان كذب) المكتاتب
 (لم يثبت النسب) بطوره على نفسه
 بالعتق (ولدت منه جارية غيره وقال
 أحملها المولى ما والولد لى
 وصدقه المولى في الاحلال وكذبه
 في الولد يثبت نسبه

كانت أم ولد له وإن صدقه المولى بأن الولد منه فهو ابنه حين صدقه وهو عبد لولاه وكذلك
الجواب في جارية الزبسية والابوين أن ادعى أن مولاهما أحلهما وإن الولد ولده الآن
الولد يمتنع بالقرابة إذا ثبتت نسبته اه وظاهر قوله لأن الإحلال ليس بشكاح ولا ملك يمين
فيه دأ أن المراد به أن يقول أحللتها لك ولعل وجه ثبوت النسب أن هذا القول صار شبهة
معدلان حالها لا يكون إلا بالشكاح أو بملك اليمين فكأنه قال لم تكن بضعا بأحد هذين
السبين وقد اتزان لم يصح لكنه يصير شبهة مؤثرة في نفي الحد وفي ثبوت النسب إذا صدقه
السيد أو ملك الولد لما مر من أنه إذا ملكها بعد ما ولدت منه بشكاح فاسدا أو وطئ شبهة
نصير أم ولد أي ثبوت النسب بذلك هذا ما ظهر في وفي حدود الفتاوى الهندية عن المصنف
رجل أصل جاريته لغيره فوطئها ذلك الغير لاحتماله اه فهذا يؤيد ما مر من أن الإحلال
قوله أحللتها لغيره ملك ولا شكاح إذا لو كان بأحد هما لم يكن التصريح بسقوط الحد
وجها إذا لمعنى القول بأن من وطئ زوجته أو أمته لاحتماله فانهم (قوله والالا) أي
وان لم صدقه فيهما جميعا بأن كذبه فيهما جميعا وفي الإحلال فخطأ وفي الولد فقط لم يثبت
نسبه لكن الأخيرة مذكورة في المتن والاولى مفهومه منها بالاولى فيثبت الثانية مقصودة
بالتبعية عليها فلهذا الغرض الظاهر كلام الزبلي المذكور ولرفع المخالفة بينهما فاقهم (قوله
وقول الزبلي الخ) هذا الجواب للمصنف (قوله فلا مخالفة) أي بين حافى الزبلي
وبين حافى الخائصة والرد من أنه لا يثبت النسب إلا إذا صدقه في الأمرين جميعا ومثل
حافى الزبلي ما قدمناه من عبارة الكافي (قوله أي المولى) أقاد أن إضافة تكذيب الصغير
من إضافة المصنف لقاعله والمفعول محذوف أي تكذيب المولى إياه (قوله ولو ملكاته
أي ولو كان مولى الأمة مكاتب المدعى أقاديه ثبوت النسب بملك الولد في مسئلة المكاتب
المارة (قوله ثبت النسب) أي في صورتين صورة ماله وصورة ملكه أما الثانية
فظاهرة وأما الأولى فقد تبين المصنف فيها الخلية والرد واستشكلها بح أن المكذب
لعدمه قبل أن يملكه موجود بخلاف ما إذا ملكه فإنه حينئذ ارتفع المانع وزال المتنازع
الله الآن يكون قولهما ملكها أي مع ولدها اه قلت لكنه خلاف ما فهمه الشارح
حيث عطف ما وقوله وأملكه فإنه ظاهر في أن المراد ملكها وحدها ولعل وجهه أنه إذا
ملكها وصارت أم ولد بحكم أفراد لم يثبت نسب الولد منه لأن أمومية الولد فرع ثبوت
نسب الولد فيثبت نفسه من المدعى ضرورة مع فاعلم على ملك المولى حق إذا ملكه المدعى
حق عليه وهذا إذا كان المراد بقوله يصد تكذيبه أي في الإحلال والولد أما إذا كان
المراد بتكذيبه في الولد فقط مع تصديقه في الإحلال فالأمر أظهر لتصديقهما على أن
وطأها كان حلالا فتأمل (قوله إذا ملكها) قديبه لنفد أن قوله ونصير أم ولد راجع
لضرورة لا في فقط ولولا ذلك لتوهم أنه راجع للصورتين كإرجاع اليها قوله ثبت النسب
وهو غير صحيح لأنه إذا ملك الولد لم يملكها لا نصير أم ولد ماله يملكها ولا يلزم من ملك الولد

فإن صدقه فيهما جميعا ثبت وألا
لا وقول الزبلي ولو صدقه في الولد
ثبت أي مع تصديقه في الإحلال
فلا مخالفة كما لا يخفى (ولو ملكها)
أو ملكه (بعد تكذيبه) أي المولى ولو
ملكته (بوما) من الدهر ثبت
النسب (نصير أم ولد) إذا ملكها
ابقاء أفراد (ولو استولت جارية
أحد أيوه) أو جدته (أو امرأة
وقال فثبتت حلها في خلاصة
لشبهة

وبثت نسبه انه اكون أم ولد قبل أن يملكها كما لا يخفى فعلم أن هذا القدر لا يمتنع
 فافهم (قوله ولا نسب) أي لجميعه من أباها علواً وبه في كتاب الحدود (قوله الآن يصلة فيه
 فيها) بخلاف لاطلاقهم في كتاب الحدود وهدم ثبوت النسب وإن ادعاه وتعايلهم بتسليمه
 زنايل عليه فلا محال لهذا الاستثناء هنا ولم يجد ملحقاً به في المسئلة السابقة وضمير
 فيه إما يعود إلى الإحلال والولك (قوله عتق عليه) أي ولم يثبت نسبه كما في الكفاي فعمد
 العتق هنا الجزئية لا النسب كما يأتي لكن توقف عتقه على ملكه خاص بما إذا كانت
 الحاربة لا حره أنه بخلاف أي أمه وأمه لحاقاً بالثنية وطناً جارية أي أمه فولدت منه سواء أذهى
 شبهة أو لا لم يجز بيع الولد لأنه ولد له فاعتق عليه وإن لم يثبت النسب اه أي يعتق على
 الأب الجزئية (قوله لعدم ثبوت النسب) لأن أمه ولدته من ثبوت النسب كما قدمناه
 قال في الكفاي وقوله غلقتنا محل لي لم يكن شبهة في ذمت اه أي في ثبوت النسب وانما هو
 شبهة في سقوط الحد بخلاف امر من دعوى الإحلال لأنها ذمة فيها إجماعاً والحاصل أن
 الوطء في دعوى الإحلال وطء شبهة وبه يثبت النسب فتثبت أمه ولدته بخلاف الوطء
 مع ظن المحل فانه زنا محض وإن سقط فيه الحد وإذا كان طناً لم يثبت النسب من ثبوت
 النسب وتحمض الفعل معه زنا لثبوت أمه ولدته لأن ذلك لا يترتب من قولها بالولد لأن
 الزنا لا يثبت فيه النسب وأمومية الولد فرع بثوبه وفي النسخ عن الإيضاح أمه جازت بالولد
 فادعاه أجبي لا يثبت نسبه صدقة المولى أو كذبته فإن ملكه للمدعي عتق ولا تصبر منه أم ولد
 اه أي لأن عتقه الجزئية لا تثبت النسب ولذا قال عتق ولم يثبت نسبه به وجه آخر
 ما ورد على تعليل الشارح أنه لما أدى الولد فقد أقر به بالولد ولا يملك أمه ولدته
 ملك الأم زال المانع وهو كونها ملك الغير فبقي أن تصبر أم ولد وان لم يثبت نسب الولد اه
 لأنه إذا لم يثبت النسب لا تصبر أم ولد فافهم فإن قلت قد تصبر أم ولد مع عدم ثبوت النسب
 فيما لو تزوج أمه من عبده ثم ولدت فادعاه قلت انما سارت أم ولد للمولى لا أقرا بأن الولد
 عتق منه قبل التزويج بوطء لال لكن لم يثبت منه لوطء الفرائص الذي قد تعاقبه
 حتى الغير وهو الزوج ولولاه لثبت من المولد فلم يثبت منه هناك أرض والزنا لا يثبت منه
 الولد على كل حال هذا ما ظهر لي (قوله لال) أي المصنف وقوله ثبت النسب أي
 تصبر أم ولده ضرورة ثبوت النسب مع زوال المانع وهو ملك الغير فيا في قوله تصبر أم ولده
 لعدم ثبوت نسب والجبواب أن ما نقله المصنف عن الدرر والحال ليس في هذه المسئلة وهي
 قوله غلقتنا محلها لي بل في مسئلة دعوى الإحلال وقتل ح عباها ساءها وقد علمت
 الفرق بين المستثنين وأن طناً المحل شبهة في سقوط الحد لا في ثبوت النسب بخلاف دعوى
 الإحلال فانها شبهة فيهما فالاستدلال في غير محله فافهم (قوله نعم في الثانية الخ) يعني
 أن هذا الإشكال فيه لأن الزنا لا يثبت فيه النسب فلا تصبر أم ولد وان ملكها المكي
 قد علمت أن الوطء في مسئلة طناً المحل زناً أيضاً (قوله لم تصبر أم ولده) أي فلهيها ط

(ولا نسب) الآن يصلة فيه
 (وان ملكه لو ما عتق عليه) وان ملك
 أمه لا تصبر أم ولده لعدم ثبوت
 النسب كذا ذكره المصنف تبعاً
 للزبلي لكنه نقل هنا وفي نكاح
 الرقيق عن الدرر والحال أنه لو ملكها
 بعد تكميله يوم ما ثبت النسب لبقاء
 الأقرار وقد برهن في الحاشية زناً بأمه
 فولدت فلها لم تصبر أم ولده

(قوله وان ملك الولد عتيق) لانه من زوجه حسيقة (قوله ولو لو اخته لايه لا) والفرق ان الاخ
يسب الى اخته لايه بواسطة الاب ونسبة الاب منة مائة فلا تثبت الاثوة اما النسبة
الى الام فلا تنقطع فتكون الاثوة ثالثة من جهة عتيق بالملك كما في شروح الهداية ولذا
لومات زوجه اخوه لانه دون اخيه لايه (قوله يملكها لطفله) فائدة ذلك وان خرجت
من ملكه انما يخاف انها اذا اولدت منه قد يتزوج عليه وقد كثر عيبه فاذا علمت ان له معها
كلما اراد انضادت له واذا باعها ياتقن غيرها على طفله بدلا عما كان ينفقه عليه من ماله
وله ايضا اتفاقه على نفسه عند الاحتياج اليه قوله وان يبيعها لطفله ينفق بالضرر
يلحقه فافهم (قوله ثم يتزوجها) اي يزوجه لنفسه واذا اولدت منه ولدا يعتق على
الطفل لكونه ملك اخاه (قوله والاثن الثالث) لانه عند عدم الشاهد اقرار بالعتق
في المرض وهو من الثالث كما قدمناه (قوله وما في يدها للمولى) لانه كان ملكا له قبل ان
تعتق بونه (قوله الا اذا اوصى لها به) لانها تعتق بونه فتكون وصية مولى بخلاف العتق
اذا اوصى له بشئ من ماله فلا يصح الا اذا اوصى له بثلاث ماله او برقبته فانه يصح كما مر في باب
التدبير (قوله ان يتزكها الخ) ظاهر الاطلاق انها تستحق ذلك لانه يشل ما اذا كان
في الورثة صغار ولو كان ذلك على وجه التبرع لم يصح تأمل وقده وتفسير المخطئة والقبض
والمقتصة في المنفعة من باب المهر (قوله ولا شئ للمدير) أي من الشاب وغيره ما يجرى
الجني ثم هل المدير كذلك لم أره ولا نظروا فيه الفرق بينه وبين أم الولد وفي الثانية رجل
أعتق عبده ولما لم يخله المولاه الا تويا وارى العبد أي توبى المولى (تمة) نقل ط
في هذا الباب عن فاضلان سئل أبو بكر عن رجل مات وترك أم ولد هل يجب لها النفقة
في ماله قال ان كان لها منه ولذللها النفقة والا فلا نفقة لها اه قلنا المراد انها يجب نفقتها
على ولدها ولو صغيرا كما قدمنا التصريح به في باب النفقة عن الذخيرة أي فتفق من مال
ولدها الذي ورثه لامن أصل مال الميت لانه صار مال الورثة وهي أجنبية عنهم فافهم
واقفه سبحانه وتعالى أعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الايمان)

(قوله من أسسته الخ) قال في الفتح اختل كل من العين والعتاق والطلاق والنكاح في أن
الهزل والاكرام لا يؤثر فيه الا انه قد تم النكاح لانه أقرب الى العبادات كما تقدم والطلاق
رفعه بعد تحققه فابلا زواجه وخصص العتاق عن الميراث بزيادة مناسبه بالطلاق من
جهة ما اركنه امامي تمام معناه الذي هو الاسقاط وفي لازمه الشرعي التي هو السراية
فقدمه على العين (قوله في الاسقاط) فان الطلاق اسقاط قيد النكاح والعتاق اسقاط قيد
الرق ط (قوله والسراية) فاذا طلق نصفها سرى الى الكل وكذا العتق أي عندهما
انقوله ما به من مجزئه ما عنده فهو مجزئ ط (قوله لغة القوة) قال في النهر والعين لغة لفظ

وان ملك الولد عتيق وفي الاشياء لو
ملك اخته لامر من الزنا عتقت ولو
أخته لايه لا (فروع) * أراد بوجه
امته ولا تصيرم وللمعكها لطفله
ثم يتزوجها * أقر بأموه ميتا في
مرضه ان هناك ولدا وحبل تفتق
من الكل والاثن الثالث وما في
يدها للمولى الا اذا اوصى لها به
ثم في الجني استحسن محمد أن
يتزك لها المخطئة وقبض ومقتصة
ولا شئ للمدير واقفه سبحانه وتعالى
أعلم

(كتاب الايمان)

مناسبه عدم تأثير الهزل والاكرام
وقدم العتاق لما اركنه للطلاق
في الاسقاط والسراية (العين) لغة
القوة

مشتراك بين الجارحة والقوة والنفس الا ان قولهم كافي المغرب وغيره معنى الحلف بينا لان الحالف يتقوى بالنفس أو أمم - ثم كانوا يماسكون بآيائهم عند القسم بقيد كافي الفتح أن لفظ البين منقول اه أقول هو منقول من أصل اللغة الى عرفه فلا تأتي كونه في اللغة مشتركا بين الثلاثة وإنما اقتصر الشارح على القوة لظهور المناسبة بينه وبين المعنى الاصطلاحي المذكور في المتن ح قلت وأنها الأصل فقد قال في الفتح في باب التعليق ان البين في الأصل القوة وسبب احدى اليمين باليمين لزيادة قوتها على الأخرى ومعنى الحلف بالله تعالى بينا لافادته القوة على المحلوف عليه من الفعل والترك والاشك أن تعليق المكره بالله تعالى

وشرعا (عبارة عن عقد قوي به عزم الحالف على الفعل أو الترك) فقد دخل التعليق فانه بين شرعا الا في نفس منه كونه في الاشياء

عليه فكان بينا اه فقد أفاد أن أصل المادة بمعنى القوة ثم استعملت في اللغة لعان آخر لوجود المعنى الأصلي فيها كلف الكفار من الكفر وهو الاستدقاق على المكافر بالله تعالى وكفر النعمة وعلى الدليل وعلى القلاح وكذلك في كثير من الالفاظ النغرية التي تطلق على أشياء ترجع الى أصل واحد عام فيصع أن يطلق على اللفظ الاشتراكت نظر الى اتحاد المادة مع اختلاف المعاني وأن يطلق عليها اللفظ المتقول نظر الى المعنى الأصلي الذي ترجع اليه والقول بأن المتقول يسميه المعنى الأصلي وهذا ليس منه خبر مرة بول فان البين اذا أطلق على الحلف لا يراد به القوة لغة ولهذا قال في الفتح هنا بعد ذكره أنه منقول وبه فهمه لغة بجهة أولى انشائية صريحة الجزأين يؤكدهما جله بعد ما خبر به فاحترز بأولى عن التوكيد اللفظي بالجمله فهو زيد قائم زيد قائم فان المؤكده هو الثانية لا الأولى مكر البين وبانشائية عن التعليق فانه ليس بينا حقيقة لجهة الخ وقوله يؤكدهما الخ إشارة الى وجود المعنى الأصلي وهو القوة لا على أنه هو المراد وكذا اذا أطلق على الجارحة لا يراد به نفس القوة بل البدل المقابل ليسا وهي ذات والقوة عرض فقد هجر فيه المعنى الأصلي وان لوحظ اعتباره في المتقول اليه وهذا يظهر أن المناسب بيان معنى البين اللفظي المراد به الحلف قابل به المعنى الشرعي وأما تفسيره بالمعنى الأصلي فغير مرضي فافهم (قوله) على الفعل أو الترك متعلق بالعزم أو بقوى ط (قوله فانه بين شرعا) لانه يقوى به عزم الحالف على الفعل في مثل ان لم أدخل الدار فزوجه طالق وعلى الترك في مثل ان دخلت الدار قال في الصر وظاهر ما في البدائع أن التعليق بين في اللغة أيضا قال لان بعد ما أطلق عليه بينا وقوله بجهة في اللغة (قوله مذ كونه في الاشياء) عبارة عن حلف لا يحلف حثت بالتعقيب الا في مسائل أن يعلق بالفعل الصلوب أو يعلق بمعنى الشهرة في ذات الا شهر أو بالتطويق أو يقول ان أدبت الى كذا فانت حر وان هجرت فانت رقيق أو ان حضضت أو عشرين حصة أو بطولع الشمس كافي الجامع اه قلت وإنما يبحث في هذه الخمسة لانها لم تنصص للتعقيب أما الأولى كانت طالق ان أدبت أو أحببت فلان هذا يستعمل في التحليل ولا يقتصر على المجلس وأما الثانية كانت طالق اذا يمارس الشهرة

مطلب
حلف لا يحلف حثت بالتعقيب
الا في مسائل

أو إذا أهل الهلال والمرأة من ذوات الأشهر دون الحيض فلا تنه مستعمل في بيان وقت
السنة لأن رأس الشهر في حقها وقت وقوع الطلاق السني لأن التعليق وأما الثالثة
كأن طالق أن طلقك فلا تنه يحتمل الحكاية عن الواقع وهو كونه مالكاً لتطبيقها فلم
يخصص التعليق وأما الرابعة كقولها إن أدت إلى ألقاها فأن حذر وإن عجزت فأن رفق
فلا تنه تفسير للكناية وأما الخامسة كأن طالق أن حقت حصة أو عشرين حصة فلا تنه
الحصة الكاملة لا وجود لها إلا بوجود جرم من الطهر فيقع في الطهر فأمكن جعله تفسيراً
الطلاق السنة فلم يخصص التعليق وحيث لم يخصص التعليق في هذه الجنس لا يعمل على
التعليق حيث أمكن غيره من الكلام العاقل عن المخطو وهو الحلف بالطلاق وإنما حثت
في أن حقت فأن طالق لأنه لا يمكن جعله تفسيراً للبدعي لأن البدعي أنواع بخلاف
السني فإنه نوع واحد وحث أيضاً أن طالق أن طلعت الشمس مع أن معنى البين وهو
الحل أو المانع موقوف ومع أن طلوع الشمس مصدق للوجود لا خطر نفسه لا ناقول الحال
والمنع غرة البين وسكنته فقد تم الركن في البين دون الغرة والحكمة والحكم الشرعي
في العقود الشرعية يتحقق بالصورة لا بالقرينة والحكمة وإذا لو حلف لا يبيع فباع فاسدا
حيث لو جرد ركن البيع وإن كان المنياب منه وهو المالك غير ثابت اهـ لمخلص من شرح
تفخيص الجامع لابن بليان القاموسي وبه ظهر أن قول الاشياء أو بطلوع الشمس سبق قلم
والصواب إسقاطه أو أن يقول لا بطلوع الشمس فانهم (قوله فلو حلف لا يبيع الخ)
تقرع على كون التعليق مبنياً وقوله حث بطلاق وعناق أي تعليقه حاول لكن فيما عدا
المسائل المستنفاة فكان الأولى تأخير الاستثناء إلى هنا كما مر في عبارة الاشياء (نتيجه)
يقرع على انقضاء المذكورة ما في كافى الحاكم لو قال لا امرأته أن حلفت بطلاقك
فعبدي حذر وقال بعد ذلك ان حلفت بعقلك فأمر أن طالق فإن عبده يعقل لأنه قد حلف
بطلاق امرأته ولو قال لها ان حلفت بطلاقك فأن طالق وكرره ثلاثاً طلقت فتبين البين
الأولى والثانية ودخل بها أو لا فواحدة (قوله وشرطها الاسلام والتكليف) قال في التهر
وشرطها كون الحالف مكلفاً مسلماً وفسر في الجواشي السعدية التكليف بالاسلام
والعقل والبالغ وعزاه إلى البدائع ومقتناه الأولى اهـ وجه الأولوية أن الكافر على
الصحيح مكلف بالفروع والاصول كما حقق في الاصول فلا يخرج بالتكليف واعلم أن
اشتراط الاسلام انما يناسب العين بالله تعالى واليمين بالقرب فهو ان فعلت كذا فعلي صلاة
وأما العين بغير القرب فهو ان فعلت كذا فأن طالق فلا يشترطه الاسلام كما لا يخفى ح
والحاصل أنه شرط لليمين الموجبة لعبادة من كفارة أو نحو صلاة وصوم في عين التعليق
وسيدكر المصنف أنه لا كفارة بين كافر وإن حث مسلماً وإن الكفر يسطرها فلو حلف مسلماً
ثم ارتد ثم أسلم ثم حث فلا كفارة اهـ وحينئذ فالاسلام شرط انعقادها وشرط بقائها وأما
تحليف القاضي فهو عين صورة رجاء نكوله كما يأتي وقد قضى هذا أنه لا ثم عليه في الحث

فلو حلف لا يبيع حث بطلاق
وعناق وشرطها الاسلام والتكليف

مطلب

في عين الكافر

بعد اسلامه ولا في ترك الكفارة وكذا في حال كفره بالاوه على القول بحل الكفر بالقرع
 لما قبل من أن بين الكفر منقصة لغير الكفارة وأن شرط الاسلام قطرا في حكمها
 فهو غير ظاهر فافهم ويشترط خلقها من الاستثناء فيكون شاء الله أو لا ان يدعى غير هذا
 أو لا أن يرى واجب كافي ط عن الهندية قال في البصر وس زاد الحزبة كأنه
 قد سها لان العبد بعد قد يمينه ويكفر بيمينه كما مر جوابه اه قلت ويشترط ايضا عدم
 الفاصل من سكوت ويخوف في البرازية اخذ الوالي وقال قل بالله فقال منه ثم قال لتأين
 يوم الجمعة فقال الرجل انه ذل بات لا يثبت لانه بالحكاية والسكوت صار فاصلا بين اسم
 الله تعالى وحاشاه اه وفي الصيغة لو قال على عهد الله وعهد الرسول لا اهل كذا يصح
 لان عهد الرسول صار فاصلا اه أي لان ليس فيها خلاف عهد الله (قوله وامكان البر)
 أي عندهما خلافا لا يوجب كافي سئل الكور بجر (قوله وسكها البر) الكفارة
 أي البر أصلا والكفارة خشقا كافي الدر المنقوشة في خبر بأن الكفارة خاصة باليمين بالله
 تعالى ح وأراد البر وجودا وعدمه فانه يجب فيما اذا حلفت على حاشية ويحرم فيما اذا حلفت
 على مصيبة ويندب فيما اذا كان عدم المخوف عليه جائزا وفيه زيادة تفصيل سألني
 (قوله وهل يكبر الحلف بغير الله تعالى الخ) قال الزبيعي واليمين بغير الله تعالى ابتداء شروع
 وهو تعليق الجزاء بالشرط وهو ليس بيمين وضعها وانما هي عينا عند الله تعالى الحول مع
 اليمين بالله تعالى وهو الحل أو المنع واليمين بالله تعالى لا يكبره ونقله إلى من تكبيرة واليمين
 بغيره مكروهة عند البعض للنهي الوارد فيها وعند عاقبتهم لا تكبره لانها يصلح بها الوثيقة
 لا سيما في زماننا وما ورى من النهي محمول على الحلف بغير الله تعالى لا على وجه الوثيقة
 كقولهم وأيك ولهم ري اه ويخبر في التيق وحاصله أن اليمين بغيره تعالى نارة يحصل بها
 الوثيقة أي اتفاق الخصم بصدق الحالف كالتعليق بالطلاق والعتاق مما ليس فيه حلف
 القسم ونارة لا يحصل بغيره وأيك وأمرى فانه لا يلزمه بالحلف فيه شي فلا تحصل به
 الوثيقة بخلاف التعليق المذكور والحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم من كان حالفا
 فليحلف بالله تعالى الخ محمول عند الأكرين على غير التعليق فانه يكبره اتفاقا فيمن
 شاركه المقسم بالله تعالى في التعظيم وأما أقسامه تعالى بغيره كالضمي والعم والليل
 فقالوا انه مختص به تعالى اذله أن يعظم ما شاء وليس لثا ذات بغيره: أو أما التعليق فليس
 فيه تعظيم بل فيه الحل أو المنع مع حصول الوثيقة فلا يكبره اتفاقا كما هو ظاهر ما ذكرناه
 وانما كانت الوثيقة فيه أكثر من الحلف بالله تعالى في زماننا قلنا المبالاة بالحلف ولزم
 الكفارة أما التعليق فيقتنع الحالف فيمن الحلف خوفا من وقوع الطلاق والعتاق وفي
 المراج فلو حلف به لا على وجه الوثيقة أو على الماشي يكبره (قوله ولهم ري) أي بشاؤك
 وحياتك بخلاف امر الله فانه قسم كاسبأني (قوله لعدم تصور القسم واللفظ) على
 حذفه ما أفى تصور حكمها أو لا تافى قوله فيقع به ما ح (قوله في غير تعالى) أي

وامكان البر وسكها البر أو
 الكفارة وركتها للفظ المستعمل
 فيما وهل يكبر الحلف بغير الله تعالى
 قبل ثم النهي وعاقبتهم لا وجه أتوا
 لا سيما في زماننا وسجل النهي على
 الحلف بغير الله تعالى وجه الوثيقة
 كقولهم بأيك ولهم ري ويخبر
 ذلك عيني (وهي) أي اليمين بالله
 لعدم تصور القسم واللفظ
 غير تعالى
 محمل
 في حكم الحلف بغيره تعالى

في الحلف بغيره سبحانه وتعالى (قوله يتبع بهما) أي بالقوموس والنعو (قوله ولا يرد) أي
 على قوله لعدم تصور الخلو قال هو يهودي أن كان فعل كذا متعدي الكذب أو على غير
 الصديق فهو نعوس أو لنفوع أنه ليس يتينا بالله تعالى (قوله وإن لم يعقل وجه الكتابة)
 أقول يمكن تغير وجه الكتابة بأن يقال مقصود الحال في هذه الصيغة الاستماع عن الشرط
 وهو يستلزم النقرة عن اليهودية وهي تستلزم النقرة عن الكفر بالله تعالى وهي تستلزم
 تعظيم الله تعالى فكأنه قال والله العظيم لأفصل كذا اهـ ح (قوله تعظم في الأثم
 ثم النار) بيان الحالف صيغة فعول من المبالغة ح (قوله وهي كبيرة مطلقا) أي اقتطع بها
 حق مسلم أو لا وهذا رد على قول البعض ينبغي أن تكون كبيرة إذا اقتطع بها مال مسلم أو
 آذاه وصحة أن لم يقرب عليها فسد فقد نازعه في التبرأ به بخلاف إطلاق حديث
 البضاري الكبار الأثر للابن علقمة وعقوب الوالد بن وقيل النفس والعين القوموس وقول شمس
 الأئمة أن إطلاق العين عليها أزالنا عقد مشروع وهذه كبيرة محضة صريح فيه ومعلوم
 أن اثم الكافر متفاوت اهـ وكذا قال الهندسي أي مفسدة أعظم من هتك حرمة اسم الله
 تعالى (قوله على كاذب) أي على كلام كاذب أي مكذوب وفي نسخة على كذب (قوله
 جدا) من فاعل حلف أي عامد أو محي الحال مصدر كبير لكنهما محي (قوله ولو
 غير فعل أو زل) كان الأول ذكر قيل قوله ووالله أنه بكر فانه مثال لهذا فيستغنى به عن
 المثال المذكور وعن تأخير قوله في ماض (قوله الآن) قديمه تعرفه قريبا (قوله
 في ماض) متعلق بمعدوف صفة لموصوف كاذب أي على كلام كاذب واقع مدلوله في ماض
 ولا يصح تعلقه بقوله حلف أن ليس المراد أن حلقه وقع في الماضي كما لا يخفى ففهم (قوله
 وتقيدهم بالثعل والماضى الخ) رد على مدار الشريعة حيث جعل التقييد للاحتراز أن
 والله أنه يحرم من الحلف على الثعل بقدر كان أو يكون ويجعل الحال من الماضي لأن
 الكلام يحصل أولاً في النفس فيعبر عنه باللسان فالأخبار المطلق بزمان الحال إذا حصل
 في النفس فمعبر عنه باللسان انعقد العين وصلوا الحال ماضيا بالنسبة إلى زمان انعقاد العين
 فإذا قال كبت لأب من الكتابة قبل ابتداء التكلم فيكون الحلف عليه حلفا على الماضي
 وأما إني وجه الرد بلفظ الآن فانه لا يمكن أن يقدمه كان لصير فعل ولا يمكن أن يكون
 من الماضي لما فانه للفظ الآن على أن الحال انما يصبر عنه بصيغة المضارع المستعملة
 في الحال أو في الاستقبال ولا يعبر عنه بصيغة الماضي أصلا ثم قد راد تقرب الماضي من
 الحال فهو في بصيغة الماضي مفروقة بقد نحو قد قام زيد إذا أردت أن قيامه قريب من زمن
 التكلم فإذا قال والله قد لا يصح أن يراد به الحال أصلا بخلاف أقوم فانه يراد به الحال
 أو الاستقبال كما هو مقرر في محله فثبت لا يصح أن يكون فعلا ولا ماضيا فعين أن يكون
 تقييدهم بالثعل والماضي في قولهم هو حلقه على فعل ماض الخ اتفاقا أي للاحتراز
 عن غيره أو أكثر أي لكونه هو الأكثر (قوله وبأثمها) أي انما عظميا كما في الحاروي

فيقع بهما الطلاق ويحرمه عيني
 فليصفا ولا يرد فهو يهودي لانه
 كتابة عن العين بالله وإن لم يعقل
 وجه الكتابة بدائع (نحوس)
 تقمسه في الأثم ثم النار وهي كبيرة
 مطلقا لكن اثم الكافر متفاوت
 تهر (ان حلف على كاذب جدا)
 ولو غير فعل أو زل كوالله أنه حجر
 الآن في ماض (كوالله ما فعلت)
 كذا (عالميا بهما) وحال (كوالله
 ماله على آثم عالميا بخلافه والله
 أنه بكر عالميا بهما فغيره وتقيدهم
 بالفعل والماضي اتفاقا أو أكثرى
 (ويأثم بها)

المفسري والاشم في اللغة القنب وقد تسمى النمر أو في المصطلح عند أهل السنة - فحقاق
 العقوبة وعندنا المستقرة لزوم العقوبة بناء على جواز إزالته وعدمه كما أشار إليه الأكل
 في تقريره بجم (قوله فتسليمه التوبة) إذ لا كفارة في القموس يرتفع بها الائم فتع
 التوبة للتخاص منه (قوله الا في ثلاث الخ) استثناء منقطع لان الكلام في العين بالله تعالى
 وهذا في غيره وإنما قال في الاختيار وروى ابن رستم من محمد لا يكون القموس الا في العين بالله
 تعالى وذلك أن في حلقه بالله تعالى على أمر ينظنه كما قال وليس كذلك لغا الحلف عليه وروى
 قوله والله فلا يلزمه شيء وفي العين بغيره تعالى بل هو الحلف عليه وبيّن قوله أمر أنه طلاق
 وعنده حزم عليه بجم فلزمه اه مخلصا (قوله فمقع الطلاق) أي والشافعي وبزعمه الذي ذكر كما
 علمت (قوله ينظنه) أي يظن نفسه (قوله فالقارن الخ) أقول هناك قارن آخر وهو
 أن القموس تكون في الائمة الثلاثة على ما سبقنا والله ولا تكون في الائمة بال ح
 (قوله وما في المستقبل فائمة مقدرة) لا يعني أن كلامه في الحلف كاذبا بظنه صادقا وهذا
 في المستقبل لا يكون الا بيمينه مقدرة فلا يرد أن القموس يكون في المستقبل لا بيمينه بل
 القموس لا يفتيه من تعدد الكذب وليس الكلام فيه فاقهم (قوله وخمسة الشافعي الخ)
 اعلم أن تفسير القموس بمذكوره المصنف هو المذكور في المتن والهداية وشروحه وأقول
 الزيلعي أنه روى عن أبي حنيفة ~~كقول الشافعي~~ وفي الاختيار أنه حكاه محمد بن أبي
 حنيفة وكذا نقل في البدائع الأول عن أصحابنا ثم قال وذكر محمد بن علي أنه حكاه عن أبي
 حنيفة أن القموس ما يجري بين الناس من قولهم لا والله وبلى والله فذلك محمول عندنا على
 الماشي أو الحال وعندنا ذلك القموس في جميع ما حصل الخلاف بيننا وبين الشافعي في يمين
 لا يقصد ما الخالف في المستقبل فعندنا ليست بالقموس بل هو وفي الكفارة وعنده هي لقول ولا كفارة
 فيها اه فتوه فذلك محمول عندنا الخ كلامه خير قوله وما ذكر محمد الخ فهو معنى على ثلاث
 الرواية المحكيمة عن أبي حنيفة أراد به بيان الفرق بينهما وبين قول الشافعي وذلك أن
 المستقبل لا يكون لقوله عندنا لا عندنا وقد فهم صاحب البحر من كلام البدائع حيث عبر
 بقوله عندنا وقوله في جميع ما حصل الخلاف فينا وبين الشافعي الخ أن مذهبه في العين القموس
 أنها التي لا يقصد ما الخالف في الماشي أو الحال كما بقوله الشافعي الا في المستقبل قلت
 وهذا وإن كان يومه آخر كلام البدائع لكن أقوله صريح بخلافه حيث عز ما في المتن
 الى أصحابنا ثم نقل ما حكمه محمد بن أبي حنيفة فعلم أن قوله عندنا الخ بناء على هذه الرواية
 كما قلنا وبين المذهب وهذه الرواية منافاة فان حلقه على أمر ينظنه كما قال لا يكون الا عن
 قصد فينا في تفسير القموس بالقي لا يقصد ما فهم ادعى في البحر أن المقصود إذا كانت لغوا فالتقي
 لا يقصد ما كذلك بالاولى فيكون تفسيرنا للغوا من تفسير الشافعي ولا يعني أن هذا
 خروج عن الجملة وعن ظاهر كلامهم ولا يقدّمه من نقل صريح والذي دعاه الى هذا التكلف
 نظرا الى ظاهر عبارة البدائع الأخيرة وقد سمعت تأويلها وكان الشارح نظرا الى كلام

مطلب
 في معنى الائم

قد يلزمه التوبة (م) فانما (القموس)
 لا مأخوذة فيها الا في ثلاث طلاق
 وعناق ونذر أشياء فمقع الطلاق
 على غالب الظن اذا بين خلافه
 وقد اشترى عن الشافعية
 خلافه (ان حلف كاذبا ينظنه
 صادقا) في ما مضى أو حال فالقارن
 بين القموس والقنوع تعدد الكذب
 وما في المستقبل فائمة مقدرة وخمسة
 الشافعي بما جرى على اللسان
 بلا قصد على لا والله وبلى والله

البحر من ان مذهبا اعم من مذهب الشافعي فلذا قال وشبهه الشافعي فافهم ثم قد يقال
 اذا لم تكن هذه لغوا يلزم ان تكون قسما خارجا عن الاقسام الثلاثة فالاحسن ان يقال
 ان اللغو عندنا قسمان الاول ما ذكر في المتن والثاني ما في هذه الرواية فتكون هذه الرواية
 بما نال القسم الذي سكت عنه اصحاب المتن ويأتي قريبا عن الفتح التصريح بعدم الموازنة
 في الاصول على التفسيرين فهذا يدل على هذا التوفيق واقفه سبحانه اعلم (قوله ولولا ان
 ولولا زمان آت اى مستقبل فانه لغو عند الشافعي لا عندنا حتى على الرواية المحكية عن ابي
 سنيقة (قوله فلذا قال الخ) اى للاختلاف في اللغو قال ويرى عقوه وهذا جواب عن
 الاعتراض على تعليق محمد بن الهذيل بالرواية بان قوله تعالى لا يؤخذكم اقامه اللغو في ايمانكم
 منقطع عنه فاجاب في الهداية بانه علقه بالرواية للاختلاف في تفسير اللغو واعتزله في الفتح
 بان الاصح ان اللغو بالتفسيرين متفق على عدم الموازنة فيه في الاستحالة وكذا في الدنيا
 بالكثرة قال ولا وجه ما قيل انه لم يرد به التعليق بل الترتيب لاجتماعه تعالى والتأديب كقوله
 عليه الصلاة والسلام لاهل القبور وان شاء الله بكم لاحقون واجاب في النهر بانه
 اختلف في الموازنة في المعاقبة هل هي الاستحالة او الكثرة قال ولا شك
 ان تفسير اللغو على رأينا ليس امرا مقطوعا به اذا الشافعي قائل بانه من المنفعة فلا يجرم
 علقه بالرواية وهذا معنى دقيق ولم يخرج عليه اه قسنا على ما يخرج احد عليه لما حملت
 من الاشتاق على عدم الموازنة فيه في الاستحالة وكذا في الدنيا بالكثرة فافهم (قوله
 وكالغو الخ) حاصله ان الله على ما مضى صادق مع انه لم يدخل في الاقسام الثلاثة
 فيكون قسم خارجا وهو على ما مضى من المعين في الثلاثة واجاب صدور الشرع بانه
 ارادوا حصر المعين التي اعتد بها الشرع وزنبت عليها الاحكام وردت في البحر بان عدم
 الاثم فيها حكم وقال في النهر وفيه نظر قال ح الحق ما في البحر ولا وجه للنظر اه قلت
 واجاب في المتن بان الاقسام الثلاثة فيما يصور فيه الحث لا في مطلق المعين (قوله
 كوالله اى لقائم الان) سبع فيه النهر وكنهه نظير لا تشل اشارته الى ان الماضي
 كالحال والاحسن قول الفتح كوالله لقد قام زيد امس (قوله على مستقبل) لا حاجة
 اليه اه وقد يجاب بان لفظ آت اسم فاعل وحقيقته ما اتصف بالوصف في الحال فخل
 قائم حقيقة فيمن اتصف بالتسام في الحال ويحتمل الاستقبال وكذلك لفظ آت حقيقة
 فيمن اتصف بالاتيان في الحال ويحتمل الاستقبال فزاد الشارح لفظ مستقبل لدفع
 ارادة الحال ولا يرد ان لفظ مستقبل حقيقة في الحال ايضا لان قول معناه انه متصف
 في الحال بكونه مستقبلا اى ينظر اذ ذلك لا يقتضى حصوله في الحال لكن كان المناسب
 تأخير مستقبل عن آت (قوله يمكنه) اشار الى ما في النهر حيث قال ويجب ان يراد
 بالفعل فعل الحالف ايض بخبره وواقعه لا موت الخ لكن هذا اعم من الممكن وغيره
 وتعبير الشارح احسن لانه يرد على عبارة النهر فخور والله لا يشرى ما هذا الكون اليوم

ولولا ان فلذا قال (ويرى
 عقوه) او قسما خارجا وكالغو
 حاقه على ما مضى صادق
 اني لقائم الان في حال قيامه
 (و) قالها منعقدة وهي حلقته على
 مستقبل (آت) يمكنه فصور الله
 لا موت ولا تطلع الشمس من
 القوم

لأما فيه لا يثبت لعدم إمكان التزمع انه من قوله وقد نفي كذا ان هذا المثال من
 الغموس لكن ينبغي تقديره بما اذا علم وقت الحلق انه لا ما فيه وانما ذلك لم يعلم فليس منها
 ولا من التقدمة لعدم الامكان فان جعلت من الفتوات قرض ما من ان ثمالا تكون على
 الاستقبال والذي يظهر لي انها غير عين أصلا سواء علم أو لم يعلم من ان شرطها إمكان
 البرزخية مثل (قوله ولا يتصور حفظ الا في مستقبل) قال مستون الحفظ لا يتصور
 الا في مستقبله من ان انه لا يتصور في ماض أو في حال لأن الحفظ منع عنه من الحث فها
 بعد وجودها بمرور بين الهلك والحفظ وذلك لا يكون في غير المستقبل ولا يصح ان هذا
 لا يستلزم ان كل مستقبل كذلك أي يتصور فيه الحفظ حتى يرد عليه الغموس المستقل
 التي لا يمكن حفظها ثم رد لوقال ولا يتصور مستقبل الحفظ والقرين بين العبارتين
 ظاهر فافهم (قوله فقط) في دليلها من فيه فالمعنى ان لا في غيره من قسمه الكفارة
 لا للكفارة حتى يصير المعنى ان فيه الكفارة لا غيرها من الاثم لكن الاولى أن يقول وفيه
 فقط الكفارة اذ هو وهذا جواب للبرهان دفع به اعتراض الر بلقي على البرهان المتقدمة
 فيها ثم أيضا واعترضه في البرهان ان ثم غير لازم الا ان لحقت قد يكون واجبا وهو
 وأجاب في التبراهة بخصه لعارض فلا ير (قوله وان لم يوجد منه التوبة عنه) أي من
 البين والمراد من حذنه فيها وهو متعلق بالتوبة وقوله ما متعلق بوجوده في عدم زوم
 التوبة مع الكفارة كلام قد مناه في جنائبات الحج فراجع (قوله ومخاطبا) من أراد
 شاف سبق اسئلة الى غيره كما فاده الفهم سافى قال في التبركا اذا أراد ان يقول اسف
 الماء فقال والله لا أشرب الماء (قوله أو ذاهب أو ساهب أو ناسب) بل من أمير حجة
 في شرح الصبر ويرجم كثيرا بتحد السهو وانسان لأن اللغة لا تفرق بينهما وان فرق
 بينهما بأن السهو زوال الصورة عن الذاكرة مع بقاء ما في الحافظة والنسيان زوالها
 معا فيحتاج حينئذ في حصولها الى سبب جديد وقيل انسان بان عدم ذكرها كان مذكورا
 والسهو غفلة عما كان مذكورا وما لم يكن مذكورا فالنسيان ان شخص منه مطلقا وقيل
 يسمى زوال الدلائل سابق قصر زمان زوالها غفلة لا هو وزوال الدلائل سابق طال
 زمان زوالها السهو ونسيانها نسيان التي لا تغتر في تعريف بحسب المعنى فان كل عاقل
 والحق ان النسيان من الوجدان التي لا تغتر في تعريف بحسب المعنى فان كل عاقل
 يعلم النسيان كإيه لم الجوع والعطش اذ قلنا لك ظهور الفرق بينه وبين السهو
 يتوقف على التعريف وفي المصباح فرقوا بين الساهي والناسي بأن الناسي اذا ذكر
 تذكر الساهي بخلافه وعليه فالسهو يبلغ من النسيان وفيه ذهل بتقدير ذهل لا غفل
 وقال الزمخشري ذهل عن الامر تناسا عما دأب وغفل عنه وفي لغة من باب تعجب (قوله بأن
 حلق لا يجهل) قال في التبرأ راد الناسي الخطي وفي الكافي وعليه اقتصر في العبارة
 والفتح هو من تلقا بالعين ذاهلا عنه والمجي الى ذلك ان حقيقة النسيان في العين

(وهذا القسم فيه الكفارة)
 لاية واحفظوا أيامكم
 ولا يتصور حفظ الا في مستقبل
 (فقط) وعند الشافعي يكن
 في الغموس أيضا (ان حدث
 وهي) أي الكفارة (ترفع الاثم
 وان لم توجد) منه (التوبة) منها
 (معها) أي مع الكفارة مراجعة
 (ولو لم الحاقه) (مكرها) أو غفلة
 أو ذاهلا أو ساهبا (أو ناسبا) بأن
 حلق لا يجهل ثم نسي وحلف
 فكفر مرتين مرتين غفلة وأخرى
 اذا قبل الحلف عليه صبي

مطلب
 في الفرق بين السهو والنسيان

لا تصور زالة الز بفتح وتقال العين وتضعه الشقي بل تصور بان حلف أن لا يصحب نفسه
الحلف السابق فحلف ورتبه في البصر بأنه فعل المحلوف عليه ناسيا لأن حلقه كان ناسيا اه
وفيه نظر اذ فعل المحلوف عليه ناسيا لا ينافي كونه عينا باسئل أنا بكفر مرتين مرتين باعتبار
أه فعمل المحلوف عليه وأخرى باعتبار حخته في العين اه كلام النهر أقول الحق ما في العصر
فان فعل المحلوف عليه ناسيا وان لم يناف كونه عينا لكن تعلق التسيان به من جهة كونه
حذرا لا من جهة كونه عينا اذ هو من هذه الجهة لم يتعلق به التسيان كما لا يخفى على منصف
اه ح (قوله حديث الخ) في شرح الوفاية للعلامة مسئلا على الفاروق لفظ العين غير
معروف انما المعروف ما رواه أصحاب السنن الاربع من حديث أبي هريرة وحسنه
الترمذي وصححه الحاكم باللفظ التكاح والطلاق والرجعة وقد رواه ابن عدي فقال
الطلاق والتكاح والعناق اه وفي الفتح اعلم أنه لو ثبت حديث العين لم يكن فيه دليل
لأن المذكور فيه جعل الهزل بالعين جذا والمهازل تافه العين غير راض بحكمه فلا يعتبر
عدم رضاه به شرعا بعبء مباشرة السب مجتارا والناسي بالتفسير المذكور لم يقصد شيئا
أصلا ولم يدبر ما صنع وكذا الخطي لم يقصد قط التلغظه بل بشي آخر فلا يكون الواورد
في المهازل واردا في الناسي الذي لم يقصد قط مباشرة السب فلا يثبت في حقه مناصا
ولا قيا ساء اه (قوله في العين) والحنث متعلق بقوله ولو مكرها أو ناسيا أي سواء كان
الاكراه أو التسيان في نفس العين وقد مر وفي الحنث بان فعل ما حلف عليه مكرها
أو ناسيا لان الفعل شرط الحنث وهو سب الكفارة والقول الحقيقي لم يعدد بالاكراه
والتسيان (قوله في حنث بفعل المحلوف عليه) فلو لم يفعله كالحلف أن لا يشرب فصب
الماء في حلفه مكرها فلا حنث عليه نهر (قوله لو فعله وهو مقيم الخ) أما لو حلف
وهو كذلك فلا يلزمه شيء لعدم شرط العصة كما مر (قوله والتقسم بالله تعالى) أي بهذا
الاسم الكريم (قوله ولو رفع الهاء) مثله سكونها كما في جمع الانهر قال وهذا اذا ذكر
بالياء أو ما بالواو فلا يكون عينا الا بالجر اه ح قلت أما الرفع مع الواو فلا نه بهير ميتدا
وكذا النصب لانه يصير مفعولا لتعوا عيدا فلا يكون عينا وأما السكون فغير ظاهر لانه اذا
كان مجرورا ويمكن لا يخرج عن كونه عينا على أن الرفع يحتمل تقدير خبره قسمي كما سياتي
في حذف حرف القسم والحاصل أن تخصيص ما ذكر بالياء مشكل واعل المراد أن غير
الجر ورمع الواو لا يكون صريحا في القسم فيحتاج الى التنية وهذا كله ان كان ما ذكره
منقولا ولم أروهم ذكر واذل في حذف حرف القسم في الخاتمة لوقال الله لا أقصل كذا
وسكن الهاء أو نصها لا يكون عينا لاعداد حرف القسم الآن يعربها بالكسر لان الكسر
يقضي سبق الخافض وهو حرف القسم وقبل يكون عينا بدون الكسر اه ومثله في البصر
عن الظهيرة وفي الجوهره وان نصبه اختلوا فيه والصحيح يكون عينا اه قلت ومثله
تسكين الهاء على ما حققه في الفتح من عدم اعتبار الارب كما سنذكر عند الكلام على

حديث ثلاث هن لهن جنتها
العين في العين والحنث في حنث
بفعل المحلوف عليه مكرها خلافا
لشافعي (وكذا) يحنث (لوفعله)
وهو مقيم عليه أو يجنون فيكفر
بالحنث كيف كان (والتقسم بالله
تعالى) ولو رفع الهاء أو نصها

حرف القسم (قوله أو حذفها) قال في الجنب ولو قال والله بغيرها كما مادة الشطار نجيب
قلت فعل هذا ما يستعمله الاثران بالله بغيرها معين أيضا اه وهكذا الله عنه في البصر وأصل
أحد الموضعين بغيرها وبالواو لا بالهمزة أي بغير الالف التي هي الحرف الهادي تأمل
ثم رأيت كذلك في الوجهية وقال ابن الشحنة في شرحها المراد بالهاوى الالف بين الهاء
واللام فإذا حذفها الحالف أو المذبح أو المداخل في الصلاة قبل لا يضر لأنه مع حذفها
في لغة العرب وقيل بضم (قوله وكذا واسم الله) في الصرع عن الفتح قال باسم الله لا نعمان
المتناولين بمنال الصدم التعارف وعلى هذا بالواو لأن نصارى ديارنا ما روه فيه ولو
واسم الله اه أي فيكون عينان تعارفا منهم لالهم لما زمن أن شرطه الا سلام (قوله
ورجعه في الصرع) حيث قال والظاهر أن باسم الله عين كالجزم بدف البسمة مع ملاحظة بأن
الاسم والسمي واحد عند أهل السنة والجماعة فكان الحالف بالاسم سواء بالذات كانه
قال بالله أو بالعرف لا اعتبار به في اسم الله ومقتضاه أن واسم الله ~~هو~~ ذلك
فلا يخص به النصارى (قوله بكسر اللام الخ) أدبون هذا والظاهر أن الله لا أول الله
على صورة الامانة وكذا دفع اللام بدون مد لأن ذلك كما يكتم به كثير من اللاد فهو اقرب
لكن اذا تكلم به من كان ذلك لعمته فالظاهر أنه لا يشترط فيه قسم معين تأمل (قوله ولو
مشتراكا) وقد دل كل اسم لا يسمى به غيره تعالى كانه والرحمن فهو عين وما يسمى به غيره
كالعلم والعلم فان أراد العين كان عيننا والالا ورجعه بعضهم بأنه حيث أن صفة لا
غيره تعالى إنما لم تعين ارادة احدهما الابائية وردة الزبلي بأن دلالة القسم معينة
لارادة العيني اذ القسم بغيره تعالى لا يجوز ثم اذا فوه غيره صدق لأنه نوى بحقل كلامه
وأنت شبيب بأن هذا مناف لما تقدمه من أن العامة يجوزون الحلف بغير الله تعالى خبر
أقول هذا غفلة عن تحرير محل النزاع فان الذي جوزه العامة ما كان تعليل الجزاء بالشرط
لما كان فيه حرف القسم كما قدمناه والحاصل كافى الجواز الحلف بالله تعالى لا يتوقف
على النية ولا على العرف على الظاهر من مذهب أصحابنا وهو الصحيح قال وبأن دفع
حافى الوالوجية من أنه لو قال والرحمن لا فعل ان اراد به السورة لا يكون عيننا لأنه يصح
كانه قال والقرآن وان اراد به الله تعالى يكون عيننا لان هذا التفسير في الرحمن قول
بشر المريسى (قوله والطالب الغالب) فهو غير وهو متعارف أهل في هذا ~~هذا~~ هذا
في الفخيرة والولوجية وذكر في الفتح أنه يلزم اما اعتبار العرف في لم يسع من الاسماء
فان الطالب لم يسم بخصوصه بل الغالب في قوله تعالى والله غلب على أمره وأما قوله
بناء على القول المفصل في الاسماء اه أي من أنه تعتبر النية والعرف في الاسم المستعمل
كما مر وأجاب في الصرع بأن المراد أنه بعد ما حكم بكونه عيننا أخبر بأن هل يفسد ادعاء عرفوا
الحق سبحانه قلت يتألفه قوله في محتارات النوازل فهو عين لتعارف أهل بفساد ادعاء
جعل التعارف على كونه عيننا فلا يحصى عاقلة في الفتح وأما عدم ثبوت كون الطالب

أوحذفها كما يستعمله الاثران
وكذا واسم الله كلف النصارى
وكذا باسم الله لا فعل كذا عند
محمد ورجعه في البصر بخلاف به
يكسر اللام الا اذا كسر الهاء
وقصد العين (واسم من اسمائه)
ولو مشترا كما عرفت الحالف به أولا
على المذهب (كالرحمن والرحيم)
والعلم العلم ومالك يوم الدين
والطالب الغالب

من أسمائه تعالى لا يتله من قرينة عين كون المراد به اسم الله تعالى وهي العرف مع اقترانه
 بأعقاب المسجوع إطلاقه عليه تعالى وهو وان كان مسجوعا لكنه لم يجعل مقسمه به أصالة
 بل جعل صفة فلا يكون قسمه به منه كافي الاقل الذي ليس قبله شيء فانه لا يقسم بالاقول
 بدون هذه الصفة ومثله الآخر الذي ليس بعده شيء فاقسم وما وقع في الجبر من عطف
 الغالب بالواو وهو خلاف الموجود في الوجود والوجودية والخيرية وغيرهما (قوله كاسمي)
 أي بصفته وبقية وسجيء تفصيله ويانه (قوله وفي الجبتي الخ) المراد به الاسماء المشتركة
 كافي الجبر وقد مناه أن تغا عن الزيلعي معلقا بأنه نوى محفل كلامه وظاهره انه يصدق قضاء
 وعبارة الجبتي واليمين بغير الله تعالى اذا قصد بها غير الله تعالى لم يكن حائضا بقائه لممكن
 في الجبر من البدائع فلا يكون ميمانا لونه نوى محفل كلامه فيصدق في أمر بينه وبين ربه
 تعالى اه ولا يصدق قضاء لانه خلاف الظاهر كما مر (تنبيه) اعترض بعض الفضلاء
 التمسير القضاء والادانة تعالى الجبر عنه بدقوله ولولا ذنوبنا الخ من أن الفرق بين البداية
 والتمسار انما يظهر في الطلاق والعتاق لا في الحلف بالله تعالى لأن الكفاية حقسه تعالى
 ليس لأصده فيما مدخل حتى يرفع الحلف الى القاضي اه قلت قد يظهر فيما اذا علق طلاقا
 أو عتقا على حلفه ثم حلف بذلك قافهم (قوله أو بصفته الخ) المراد به اسم المعنى الذي
 لا يتضمن ذاتا ولا يحصل لهياجه وهو كالعزة والكبرياء والعظمة بخلاف نحو العظيم
 ونية يندرجون الحلف بهامه ما عارفا سواء كانت صفة ذات أو فعل وهو قول مشايخنا ورواه
 الثوري وشمس الدين العراقي تفصيل آخر وهو أن الحلف بصفات الذات بين الاصناف الفعل
 وظاهره أنه لا اعتبار عندهم للعرف وعدمه فتح ملخصا ومثله في التبريلالية عن البرهان
 بزيادة التصريح بأن الاقل هو الاصح وقال الزيلعي والصحيح الاقل لأن صفات الله
 تعالى كلها اصناف الذات وكلها قديمة والامان مبنية على العرف ما يتعارف الناس
 الحلف به يكون ميمانا ولا فلا اه ومعنى قوله كلها اصناف الذات أن الذات الكريمة
 موصوفة بها بغير ادبها الذات سواء كانت مسمى صفة ذات أو صفة فعل فيكون الحلف
 بها حلفا بالذات وليس مراده في صفة الفعل تمثل ثم رابت المصنف استشكله وأجاب
 بأن مراده أن صفات الفعل ترجع في الحقيقة الى القدرة عند الاشاعة والقدرة صفة
 ذات اه وما قلناه أولى تأمل (قوله صفة ذات) مع قوله بعده أو صفة فعل بدل مفصل
 من محفل وقوله لا يوصف بصفته الخ بين الفرق بينهما كافي الزيلعي وغيره (قوله كعزة
 الله) قال القهستاني أي غلبته من حدنصر أو عدم التظهير من حدنصر أو عدم الخط
 من منزلته من حدنصر وقوله وجلاله أي كونه كمال الصفات وقوله وكبريائه أي كونه
 كامل الذات اه (قوله وملكونه وجبرونه) بوزن فعلوت وقيادة الهيمزة في جبروت
 خطأ فاحش وفي شرح الشهاب للشهاب الملكوت صفة مبالغة من الملك كل رحوت من
 الرحمة وقد ينحصر بما يقابل عالم الشهادة ويسمى عالم الامر كأنه مقابل يسمى عالم الشهادة

(والحق) معترقا لا مشكرا كاسمي
 وفي الجبتي لو نوى بغير الله غير اليمين
 دين (أو بصفته) يتخلف بها عرفا
 (من صفاته تعالى) صفة ذات
 لا يوصف بصفته (مستعزة الله
 وجلاله وكبريائه) وملكونه
 وجبرونه

وعالم المثلث اه وفي شرح المواهب قال الراغب أصل الجبراح صلاح الشيء بضرب من
 النهر وقد يقال في الإصلاح الجبراد كقول علي بن بابويه كل من مر به من كل مبر ومنارة
 في النهر الجبراد اه آفاده ط (قوله وعظمته) أي كونه كامل الذات أصالة ~~كامل~~
 الصفات تبعاً وقوله وقد رنه أي كونه يصح منه كل من الفعل والتعليل ~~تعالى~~ (قوله
 كالغضب والرضا) أي الاتساق والانعقاد وهذا لقب الصفة الفعل في حد ذاتها فلا يقال
 ما يأتي أن الرضا والغضب لا يختلف بهما ط (قوله فان الايمان صفة على العرف) علمه
 للتشبيد بقوله عرفاً ط وهذا خاص بالصفات بخلاف الاسماء فانه لا يعتبر العرف فيها
 كما ترى (قوله لا يقسم بغير الله تعالى) عطاف على قوله القسم بالله تعالى أي لا يقسم
 القسم بغيره تعالى أي غيراً سماته وصفاته ولو بطريق التكليف ~~بغيره~~ ما ذكر بل يحرم
 كافي الله تعالى بل يخالف منه الكفر في فهو وحيداني ~~وحياتك~~ ~~بأن~~ (قوله
 قال الكمال الخ) سبى على أن القرآن بمعنى كلام الله فيكون من صفاته تعالى كما يفهمه
 كلام المفسرين حيث قال ومن حلف بغير الله تعالى لم يكن حالفاً كالنبي والكعبة لقوله
 عليه الصلاة والسلام من كان منكم حالفاً لم يلف باقه أوليذر وكذا إذا حلف بالانثرا
 لانه غير متعارف اه فقوله وكذا يفيد أنه ليس من قسم الحلف بغير الله تعالى بل هو من
 قسم الصفات ولذا علمه بأنه غير متعارف ولو كان من القسم الأول كما هو ابتداء من كلام
 المصنف والقديرى لكأن العلة فيه التسمية المذكورة وغيره لان التعارف الجاهل بغير
 في الصفات المشتركة لاني غيرها وقال في الفتح وتعليل عدم كون عينا به غيره تعالى
 لانه مخلوق لانه حروف وغير المخلوق هو الكلام النفسي منع بان القران كلام الله عز وجل
 غير مخلوق ولا يعني أن المتزل في الحقيقة ليس بالحروف المنقضية المندمة ومما ثبت
 قدمه اتصال عدمه غير أنهم سموا وجبوا ذلك لان العوام اذا قيل لهم ان القرآن مخلوق
 تعدوا الى الكلام مطلقاً وقوله ولا يعني الخ رد للمنع وحاصله أن غير المخلوق هو القرآن
 بمعنى كلام الله الصفة النفسية القائمة به تعالى لا يعني الحروف المتزلة غير أنه لا يقال القرآن
 مخلوق للتاليههم ارادة المعنى الاول قلت فثبت لم يجوز ان يطلق عليه أنه مخلوق بذاتي
 أن لا يجوز ان يطلق عليه أنه غيره تعالى بمعنى أنه ليس صفة له لان الصفات ليست عينا
 ولا غيرا كما قرئ في محله ولذا قالوا من قال بخلق القرآن فهو كافر ونزل في الهندية عن
 المصنفات وقد قيل هذا في زمانهم أما في زماننا فحين وبه نأخذ وأمر وقد تقدم وقال محمد
 ابن مقاتل الرازي انه يمين وبه أخذ به ورمينا به اه فهذا مؤيد لكونه صفة فهو عرف
 الحلف بها كونه الله وحلله (قوله فيد ويرع العرف) لان الكلام صفة مشتركة (قوله
 وقال العيني الخ) عبارته ومعنى لو لم يصحها أصف أو وضع يده عليه وقال وسق هذا فهو
 عيني ولا ينافي في هذا الزمان الذي كثرت فيه الايمان الفاجرة ورغبة العوام في الحلف
 بالاصف اه وأقره في النهر وفيه نظر ظاهر اذ المصنف ليس صفة لله تعالى حتى يعتبر بغيره

مطلبه
 في القرآن

(وعظمته وقدرته) أوصفة فعل
 بوصفها وبصفتها كالغضب
 والرضا فان الايمان صفة على
 العرف فانه عرف الحلق به فبين
 وما لا فلا (لا) يقسم (بغير الله
 تعالى كالنبي والقرآن والكعبة)
 قال الكمال ولا يعني أن الحلق
 بالقرآن لا اتهم متعارف فيكون
 عينا وأما الحلق بكلام الله فيدور
 مع العرف وقال العيني ومعنى
 أن المصنف يمين لا يميناً في زماننا
 وعند الثلاثة المصنف والقرآن
 وكلام الله يمين

العرف والالكان الخلف بالنهي والكعبة عينا لانه متعارف وكذا حياة واسك ونحوه
 ولم يقله أحد على أن قول الخائف وسق القليس بين كبا أني تحققة وسق المحصف مثله
 بالاولى وكذا وسق كلام الله لأن حقه نطقه والعمل به وذلك صفة العبد نعم لو قال اسم
 بحاف هذا المحصف من كلام الله تعالى يعني أن يكون عينا (قوله والامن المحصف) أي فلا يكون
 أي أحسن المذ كورات من النبي والقرآن والقبلة (قوله والامن المحصف) أي فلا يكون
 التبري منه عينا لأن المراد به الوريق والجلد وقوله لأن شير أعما فيه لأن ما فيه هو
 القرآن وما ذكره في النهر من الجنبى من أنه لو تبرأ من المحصف انعقد عينا فهو وسق قلم
 فان عبادة الجنبى هكذا ولو قال أنابى من القرآن أو بحاف المحصف فيمن ولو قال من
 المحصف قليس بين اه وسق في الذخيرة (قوله بل لو تبرأ من دفتر) صوابه بحاف دفتر
 كما علمته في المحصف قال في الخبنة ولورفع كتاب الفقه أو دفتر الحساب فيه مكتوب بسم
 الله الرحمن الرحيم وقال أنابى عمنه ان فعل كذا ففعل كان عليه الكفارة كالأفعال
 أنابى من بسم الله الرحمن الرحيم (قوله ولو تبرأ من ككل آية فيه) أي في المحصف
 كالأفعال الجنبى والذخيرة والخلافة (قوله ولو كثر البراءة الخ) قال في الذخيرة ولو قال فهو
 برى من الكتب الأربعة فهو بين واحدة وكذا هو برى من القرآن والذخيرة ولو قال فهو
 والنجيب ولو قال برى من القرآن وبرى من التوراة وبرى من الانجيل وبرى من
 الزبور في أربعة أيمان وفي البحر من الطهارة والاصل في جنس هذه المسائل أنه متى
 انعقدت مبيعة البراءة تعددت الكفارة وإذا انقضت تعددت (قوله عينا) أي لتكرر
 البراءة مرتين أو ما لو قال برى من الله ورسوله فقبل عينا وصح في الذخيرة والجنتى
 الاثني وعبادة الصبر ما هو موعة خلاف المراد (قوله فأربع) لأن لفظ البراءة في الثانية
 مذ ~~كورد~~ وتين بسبب التثنية بحر (قوله بين واحدة) لأن قوله القبرم تعليل لفظ
 فلهذا تكرير اللفظ حقيقة ناسخ (قوله أو صوم رمضان الخ) زاد في الذخيرة ولو قال
 أنابى من هذه اثلاثين يعني شهر رمضان ان فعلت كذا فإن فوى البراءة من فرضيتها
 فيمن أو من أجروها فلا وكذا لو لم تكن له نية لتكثرت ولو قال أنابى من بحق التي عجت
 أو من صلاتي التي صلت لا يكون عينا بخلاف قولهم القرآن الذي نعت فانه عينا اه
 وفي البحر من المحط لانه في الاقل تبرأ عن فضله لانه الحجة المشروعة وفي الثاني القرآن
 قرآن وان تعلمه فاتبرئ عنه ~~كفر~~ (قوله أو من المؤمنين) لأن البراءة منهم تكون
 لا تكاد الايمان ثانية (قوله أو أعبد الصليب) كان قال ان فعلت كذا فادام أعبد
 الصليب (قوله لانه كفر الخ) تعليل لقوله ولو تبرأ من أحد هلمع ما عطف عليه (قوله
 وتعلق الكفر الخ) ولو قال هو يستعمل المنة أو انحرأ وانحرأ فعل كذا لا يكون
 عينا والحاصل أن كل شيء هو حرام حرمه مؤبدة بحيث لا تنقطع حرمته بجمال كالكفر
 وأشباهه فاستحلاله معلقا بالشرط لا يكون عينا وما تنقطع حرمته بجمال كالنية وانحرأ

زاد أحد والنبي؟ أيضا ولو تبرأ
 من أحد هلمع فيمن أجماعا الا من
 المحصف الآن شير أعما فيه بل
 لو تبرأ من دفتره بجماله كان
 عينا ولو تبرأ من كل آية فيه أو من
 الكتب الأربعة فيمن واحدة
 ولو كثر البراءة فأجاب بعددها
 وبرى من الله وبرى من رسوله
 عينا ولو زاد الله ورسوله بر ثمان
 منه فأربع وبرى من الله ثمانية
 عيني واحدة وبرى من الاسلام
 أو القبله أو صوم رمضان
 أو الصلاة أو من المؤمنين أو عبد
 الصليب عينا لانه كفر وتعلق
 الكفر بالشرط عينا

مطلب
 تعدد الكفارة لتعدد المعين
 وسبب انه ان اعتقد الكفر بكفر
 والايكة روى البصر عن الخلاصة
 والتجريد وتعدد الكفارة لتعدد
 المعين والمجلس والمجلس سواء
 ولو دل عليه الثاني الاول في
 حلقه بالله لا يقبل وبسبب او غير
 يقبل وفيه معز بالاصل هو يهودي
 هو نصراني يمينان وكذا والله والله
 او والله والرحمن في الاصح وانفة ورا
 ان والله والرحمن يمينان وبلا
 عطف واحدة وفيه معز بالفتح
 قال الرازي اخاف على من قال
 ببيان وجبات حياة رأسك انه
 يكفر وان اعتقد وجوب البرقة
 يكفر ولو لان العاقبة بقولونه
 ولا يباون قلت انه مشرك

واشياء ذلك فلا خيرة (قوله وسبب) أي قرى في الحق (قوله والايكة) بانتهديد
 أي تازمه الكفارة (قوله وتعدد الكفارة لتعدد المعين) وفي البنية كفارات الايمان
 اذا كثرت تدخلت ويخرج بالكفارة الواحدة عن عهد الجبيع وقال شهاب الاثمة
 هذا قول محمد قال صاحب الاصل هو المختار عندى اه مقدس ومثله في القهستاني عن
 المنية (قوله وبسبب او غير يقبل) لعل وجهه أن قوله ان فعلت كذا فعلت بنية ثم حلق
 ثانيا كذلك يحصل أن يكون الثاني اخبار عن الاصل بخلاف قوله والله لا فله زين
 فان الثاني لا يحصل الاخبار فلا تصح به نية الاول ثم يأنس كذلك في الذخيرة وفي ما عن
 الهندية عن الميسرة وان كان احدى اليمين بسبب والاخرى بالله تعالى فعليه كفارة
 وبسبب (قوله وفيه معز بالاصل الخ) أي وفي البحر واطاها وان في المسألة مطاها فان الذي
 في البحر عن الاصل لوقال هو يهودي هو نصراني ان فعل كذا يمين واحدة ولو دل هو
 يهودي ان فعل كذا هو نصراني ان فعل كذا فله يمينان اه (قوله في الاصح) راجع
 للمستثنى أي اذا ذكر الواو بين اليمين فالاصح أنه جائز ان سواء كان المضاف لا يصلح
 فعلا لا قول أو يصلح هو ظاهر الرواية وفي رواية يمين واحدة كما في الذخيرة قلت لكن
 يستثنى ما في الفتح حيث قال ولو قال على عهد الله وامانة وشاقة ولا يله فهو يمين
 عندنا وما لك وأحد وسبب عن مالك يجب عليه بكل لفظ كفارة لأن كل لفظ يمين بنفسه
 وهو قياس مذهبنا اذا كررت الواو عطف بالله والرحمن والرحيم الا في رواية
 الحسن اه (قوله وانفة والفتح) يعني أن الخذف المذكور اذا دخلت الواو من الاسم
 الثاني وثمانية واحدة فلو كررت الواو مثل والله والرحمن فله يمينان اثنا فالان
 احدا ما للعطف والاخرى لنفسه كما في البحر وأما الذي تدخل على الاسم الثاني وأصله
 كقولك والله الله وكقولك والله الرحمن فهو يمين واحدة اثنا كما في الذخيرة وهذا هو
 المراد بقوله وبلا عطف واحدة (قوله قال الرازي) هو على حسام الدين الرازي له كتب
 منها خلاصة الدلائل في شرح القدرى سكن دمشق ووفى بها سنة احدى وتسعين
 وخمسائة (قوله وان اعتقد وجوب البرقة بكفر) ليس هذا من كلام الرازي المنقول
 في الفتح والبحر بل ما بعده وهذا الخذف في الفتح قبل نقل كلام الرازي وكان الشارح
 ذكره هنا لينبه انه المراد من قوله يكفر وكان الاولى التصريح بذلك جبرته ثم المراد
 باعتقاد وجوب البرقة كما قال ح اعتقاد الوجوب الشرعي بدت لو حدثت ثم وعدت انما
 يقع (قوله ولا يباون) أي لا يعلمون أن اليمين ما كان وجبها لهم والكفارة ليست
 له تملك حرة الاسم وأن في الحلف باسم غيره تعالى تسوية بين الخافق والمخوف في ذلك
 (قوله لقلت انه مشرك) أي ان الحلف بذلك وفي بعض النسخ ان شرك بدون يمين أي
 ان الحلف المذكور وفي القهستاني عن المنية أن الجاهل الذي يحلف بروح الامير
 وحياته ورأسه لم يتحقق اسلامه بعد وفيه وما أقسم الله تعالى به من ذاته وصفاته من اليل

والخصي وغيره ليس بقيد أن يحلف بها (قوله وعن ابن مسعود الخ) لصل وجهه
 أن حرمة الكذب في الحلف به تعالى قد تسقط بالكفارة والحلف بغيره تعالى أعظم حرمة
 ولذا كان قريش من ~~ال~~ حرولا كفارة ما (قوله ولا يسهة الخ) مقابل قوله الماز
 أو يسهة يحلف بها وهذا مبني على قول مشايخ ما وراء النهر من اعتبار العرف في
 الصفات مطلقا لا يفرق بين صفات الذات وصفات الفعل وهو الأصح كما مر في العلة
 في إخراج هذه عدم العرف فلا حاجة إلى ما في الجوهر فمن أن القياس في العلم أن
 يكون عين الاله صفة ذات لكن استحسنوا عدمه لأنه قدر اديه المعلوم وهو غيره تعالى
 فلا يسهة كون عين الاله إذا أراد الصفة تزاو لا الاحتقال اه (قوله ورضاه) الاسب
 ماق الجهر ورضاه لانه مقصور ولا محدود (قوله ورضاه) قال في الصباح ضبط ضبطا
 من باب تعب والضمط بالضم اسم منه وهو الضبط (قوله وشريعتا) ودينه وحدوده
 لا يحبل لذكرها شيئا لانه ليس من الصفات لان المراد بها الاحكام المتعبد بها
 وهي غير مرتبة على فلا يشبه بها وان معروف كما علم مما مر في ما تناسب ذكرها عند
 قول المصنف المتقدم لا يفرقه تعالى ~~ما~~ ما فصل صاحب البحر (قوله وصفته) في
 البحر عن الخلق لوقال بصفة الله لا أفضل كذا لا يكون عين الاله من صفاته تعالى ما ذكر
 في غيره فلا يكون ذكر الصفة كذكر الاسم اه (قوله وسبحان الله الخ) قال في البحر
 ولو قال لا اله الا الله لا أفضل ~~هكذا~~ لا يكون عين الاله كذا في قوله سبحانه الله
 والله أكبر لا أفضل كذا المسمى العادة اه قلت ولو قال الله الوكيل لا أفضل كذا ينبغي
 أن يكون عين الاله في زمانه لا في مثل الله أكبر لكنه متعارف (قوله لعدم العرف)
 قال في البحر والعرف يعتبر في الحلف بالصفات (قوله ويقول لعمر الله) بخلاف
 لعمر الله لعدم عرفان فانه لا يجوز أن يفتي في القسم لانه وضع التخصيف لكثرة استعماله
 وان كان يعني البقاء الا أنه لا يستعمل في القسم لانه وضع التخصيف لكثرة استعماله
 وهو مع اللام مرفوع على الابتداء والخبر محذوف وجواب السؤال القسم منه
 ومع حذفها منصوب نصب المصاد وورف القسم محذوف تقول عمر الله فعلت قال في
 التبع وأما قوله هم عسر الله ما فعلت فخصه بقرارك له بالبقاء ونبي أن لا يفتي عين
 لانه يفعل الخطاب وهو اقراره واعتقاده اه نهر ملخصا (قوله وإيم الله) قال في
 الصباح وإيم استعمل في القسم والقرن رفعه وهمزة عند البصريين وصل واشتقاقه
 عندهم من العين وهو البركة وعند الكوفيين قطع لانه جمع عين عندهم وقد ينحصر
 منه فيقال وإيم الله محذوف الهمزة والنون ثم اختصر ثانيا فقبل م الله بضم الميم
 وكسر ها اه قال القهستاني وعلى المذهبيين مية وأخبره محذوف وهو يعني وعين الله
 ما حلف الله به نحو الشمس والخصي أو العين الذي يكون باسمائه تعالى كما ذكره الرض
 (قوله أي عين الله) هذا مبني على قول البصريين انه مفرد واشتقاقه من العين

وعن ابن مسعود رضي الله عنه
 لأن أحلف بالله كاذبا أحب الي
 من أن أحلف بغيره صادقا (ولا)
 بقسم (بصفة لم يتعارف الحلف
 بها من صفاته تعالى كرجته وعله
 ورضاه ورضاه وضبطه وهداه)
 وأخته وشريعتا ودينه وحدوده
 وصفه وسبحان الله ونحو ذلك
 لعدم العرف (و) القسم أيضا
 (بقوله لعمر الله) أي بشأوه
 (وإيم الله) أي عين الله

وهو البركة ويكون ذلك تقسيم الحاصل المعنى والافكان المناسب أن يقول أي بركة
 الله أو يقول أي إيمان الله بصيغة الجمع على قول الكوفيين تأمل (قوله وعهد الله)
 لقوله تعالى وأوفوا به الله إذا عاهدتم ولا تستنصوا إلا بعين فقد جعل أهل التقسيم
 المراد بالآيتين العهد والسابقة فوجب الحكم باعتبار الشرع أيها أجماعاً وإن لم تكن
 - لتباينة صفة الله كحكمهم أن شهد عين كذلك وأيضاً غلب الاستعمال فلا يصرف عن المعبر
 الآية بعده وتعلم في الفتح وفي الجوهر إذا قال وعهد الله ولم يقل على عهد الله فقال
 أبو يوسف وحين وعندهما إلا أنه قلنا نصحت من حرم في المائدة بأنه بين بلاسكية خلاف
 - (تنبيه) أفاد ما مر أنه لو قال على عهد الرسول لأقول كذا لا يصح لأن عهد الرسول ما رخص إلا
 (قوله ووجه الله) لأن الوجه المضاف إلى الله تعالى رابده الذات يصر إلى على القول
 بالتأويل والاعتداد به صفة له تعالى وأعلم بها (قوله أن نؤي به قدومه) والألا يكون
 عينا كافي البصر وكلته احتراز عما إذا نؤي بالسلطان العرمان والنجمة (قوله وبنافسه)
 هو عهد مؤكدين وعهد كافٍ المقدرات فسنافى (قوله وبنافسه) أي هذه ولذا هي
 الذي معاهد افتتح (قوله وأعزم) معناه أو يجب فكان اخبار من الإيجاب في المل
 وهذا معنى العين وكذا لو قال عزمت لأن فعل كذا كان - فاجهر من البدائع (قوله
 أو أشهد) بفتح الهاء وضم الهاء وزم الهاء وكسر الهاء سخطا مجتبي أي خطا
 الذين لما بقا من أنه يهتد فقرائه ولا كفارة لعدم العرف (قوله بلغة المضارع) لا
 للعلم حقيقة ويستعمل للاستقبال بشرية كالسين وسوف فجعل حالف للعلم بالآية
 هو الصميم وعلمه في الجهر (قوله بالاولى) دلالة على انصاف لعدم احضاره الاستقبال
 (قوله وألئت) عذاهم من الآلية وهي العين كافي البصر (قوله إذا علمه بشرط) يعني
 بتقسم عليه قال في التهر وأعلم أنه وقع في النهاية وتبعه في الدراية أن يجوز دقوله القائل
 أقسم وأحلف بوجوب الكفارة من غير ذكر مخلوف عليه ولا حث فحكماء في الذخيرة أن
 قوله على عين موجب للكفارة وأقسم ملحق به وهذا وهم بين إذا البز يدكر المقسم عليه وما
 في الذخيرة معناه إذا وجد ذكر المقسم عليه ونقض العين وتركه للملح به ينقض عن ذلك قول
 محمد في الأصل والعين بالله تعالى وأحلف أو أقسم إلى أن قال وإذا حلف بشئ منه المذموم
 كذا حلفت وجبت عليه الكفارة اه قلت وأصل الرد لصاحب غاية البصائر وتبعه في الفتى
 والبصر أيضاً وهو وجبة لكن هذا في غير على تذر أو على عين كافي قريبا (قوله فان نؤي)
 مقابلة محذوف تقديره أنما يكون مينا الذي نؤي به قرب فان نؤي الخ قال في كافي الحاكم
 وإذا حلف بالذرفان نؤي شئ من سبع أو عورة أو غيره فله ما نؤي وإن لم تكن له شئ فله ما
 كفارة عين (قوله ويستقيم) أي قبيل الباب الآتي (قوله وإن لم ينفذ إلى الله تعالى)
 وكذا أن أشيف بالاولى كان قال على تذر الله وعين الله أو عهد الله (قوله إذا علمه

(وعهد الله) ووجه الله وطلان
 الله أن نؤي به قدرته (ويشاهد)
 وذمته (و) القسم أيضا بقوله
 (أقسم أو أحلف أو أعزم أو أشهد)
 بلفظ المضارع وكذا الماضي
 بالاولى كما تقدمت وحلفت
 وعزمت وألئت وشهدت (وأن لم
 يقل بالله) إذا علمه بشرط (وعلى
 تذر) فان نؤي بلفظ التذوقية
 لرسته والارسته الكفارة ويستقيم
 (و) على (عين أو عهد وإن لم ينفذ)
 إلى الله تعالى إذا علمه

بشرط) أي بمخالف عليه حتى يكون عينا منقذة مثل على نذر الله لا فعلن كذا أو لا أفعل
 كذا فإذا لم ينف بمخالف لزمته كذا أو العيين لكن في لفظ النذر أو المسمى شيئا بأن قال على
 نذر الله فانه وإن لم يكن عينا لزمه الكفارة فيكون هذا التزام الكفارة ابتداء بهذه
 العبارة كما في الغض وذكري القضي أيضا أن الحق أن على عيني مثله إذا قاله على وجه الانشاء
 لا لا اختيار ولم يرد عليه لموجب الكفارة لانه من صيغ النذور ولو لم يكن كذلك لكان
 بخلاف أحلف وأشهد وهو مما فاتها البت من صيغ النذور فلا يثبت به الالتزام ابتداء
 اه وحاصله أن على نذير ياد به نذر الكفارة وكذا على عيني هو نذر الكفارة ابتداء بمعنى
 على كفارة عيني لاحلف الابهة تملق بمخالف عليه فوجب الكفارة عند الحنف لا قبله
 وردة في البصر بما في المجتبى لو قال على عيني يريد به الإيجاب نذر كفارة على إذا لم يعلقه بشئ
 اه أقول الذي في المجتبى بعد ما روى يلقط ط الحصيد ولو قال على عيني أو عيني الله فمين
 ثم قال أي صاحب الرمز المذكور على عيني يريد به الإيجاب لا كفارة على إذا لم يعلقه بشئ
 وكذا إذا قال الله على عيني هكذا روى عن أبي يوسف وعن أبي حنيفة على عيني لا كفارة لهما
 يريد الإيجاب فعلقه عيني لهما كفارة اه ما في المجتبى وظاهر كلامه أن في المسئلة اختلاف
 الرواية وإذا كان على عيني من صيغ النذور رجعت الرواية المروية عن أبي حنيفة فآرد على
 الشيخ بالرواية المروية عن أبي يوسف غير صحيح ثم رأيت في الحاوي ما نصه نظم على نذرا وعلى
 عيني ولم يعلقه فعليه كفارة عيني اه فهذا أصريح ما في القضي فافهم (تعبه) قد تعنتا أن
 العيين تطابق على التعليق أيضا فلو على إطلاقا أو عتقافه وعين عند أحقها انصارت لفظ العيين
 مشتركا لهما فلم انما يصرفوه هذا إلى العيين بالله تعالى لانه هو الأصل في المسؤولية ولانه
 هو المعنى القوي أيضا فيصرف عند الإطلاق اليه ويغني انه لو نوى به الإطلاق أن
 نصح نيته لانه نوى محقق كلامه فيصير الإطلاق معلقا على ما حلف وتقع به عند الحنف طلقه
 رجعية لانه لا يملك من كليات الإطلاق خلافا لمن زعم انه منه ما لم يزم أنه لا يلزمه
 الا كفارة عيني كما حققناه في باب الكليات لكن في لو قال أيمان الملبين لزمهم أن فعلت
 كذا فأتقوا العلامة الطوري بأنه ان حلفت كانت زوجة تطلق والارزمنة كفارة واحدة
 وردة السد محمد أو السعد وأقرب ما به لا يلزمه شي لانه ليس من ألقاظ العيين لا صرعا
 ولا كناية وأقرب المسمى ولا يفتي ما فيه فان أيمان جمع عيني والعين عند الإطلاق ينصرف
 إلى الحلف بالله تعالى وعند التوبة يصح ارادة الإطلاق به كما علمت وفي الخالية رجل حلف
 رجلا على طلاق وعساق وهدى وصدقة ومشي إلى بيت الله تعالى وقال الحالف رجل
 آخر عليك هذه الأيمان فقال نعم يلزمه المشي والصدقة لا الطلاق والعاق لانه فيه ما عترة
 من قال لله على أن أعني عبدي أو أطلق امرأتى فلا يجبر على الطلاق والعاق ولكن ينبغي
 له أن يعتق وإن قال الحالف رجل آخر هذه الأيمان لازمة لك فقال نعم يلزمه الطلاق
 والعاق أيضا اه أي لأن قوله نعم عترة قوله هذه الأيمان لازمة في صائر عترة انشاءه

بشرط مجتبى (و) القسم أيضا
 به وله (ان فعل كذا فهو) يهودي
 أو نصراني أو فاشهد وأعلى
 بالنصرانية أو شريك الكفار أو
 (كافر)

١ الخلق به فإتلفه كلها حتى الطلاق والعتاق ومقتضى هذا أن يلزمه كل ذلك في قوله أيمان
 المسلمين فلا يمتنع خصوصاً الهدى والنسب إلى بيت الله لأنهم خاصة بالمسلمين وكذا الطلاق
 والعتاق والصدقة فالقول بعدم لزوم شيء أو بلزوم الطلاق فقط غير ظاهر إلا أن يفرق بين
 هذه الأيمان مذكورة ومما في فرع الثانية بخلافها في عرف المذكور ولكنه يستدفعان
 أنظر أيمان جمع عزم ومع الإضافة إلى المسلمين زادت في النحول فيبقى لزوم أنواع الأيمان
 التي يخلف بها المسلمون لا خصوص الطلاق ولا خصوص العين بآله تعالى هذا ما ظهر من
 والله تعالى أعلم (قوله في كفر بعينه) أي تلزمه الكفارة إذا حثت الماطة به بغير الحلال
 لأنه لا مجال للشرط لما على الكفر وقد اعتقد واجب الاستماع ويمكن القول بوجوده
 لغيره معناه يمتنع (قوله أما المانسي) كان كنت فقلت كذا فهو كافر أو يهودي
 ومنه الحلال (قوله عالم بخلافه) أما إذا كان ظاهراً صريحاً ففروح (قوله فمفوس)
 لا كفارة فيها إلا التوبة فتح (قوله واختلاف في كفره) أي إذا كان كافراً (قوله والله أعلم
 الخ) وقيل لا يكفر وقيل يكفر لأنه لا تغير معنى لأنه لا عطف بأمر كافراً فلهذا قال أشد هو
 كافراً والله أعلم ثبت في الصحيحين عن علي أنه عليه السلام قال من كفر على يمين به غير
 الإسلام كاذباً لم يمتعه فهو كافراً وقالوا ظاهر أنه أخرج مخرج الغالب من الغالب من يخطئ
 بمنزل هذه الأيمان أن يكون بجاهد لا يعرف إلا لزوم الكفر على تقدير الحث فان تم هذا
 والافتاد ثبت شاهد على إطلاق النحول بكفره فتح (قوله في اعتقاده) تنبيه لقوله عنده ح
 قال في المصباح وتكون عنده بمعنى الحكم يقال هذا اعتدى أفضل من هذا أي حكمي
 (قوله وعنده أنه يكفر) عطف تنبيه على قوله بجاهلا وعبارة الفتح وإن كان في اعتقاده أنه
 يكفر به يكفر لأنه رضي بالكفر حيث أقدم على الفعل الذي على عليه كفره وهو يعتقد أنه
 يكفر إذا فعله اه وعبارة الدور وكفران كان بجاهلا اعتقاده أنه كفر الخ وهو بطلان أن عطف
 وعنده بالواو وهو الصواب وما يوجد في بعض النسخ من عطفه باو خطأ لأنه يفيد أن المراد
 بالجاهل هو الذي لا يعتقد شيئا ولا وجه له بكفره لما علمت من أنه انما يكفر إذا اعتقده كفر
 ليكون راضيا بالكفر أما الذي لا يعتقد كذلك لم يرض بالكفر حتى يقال أنه يكفر فافهم
 (قوله يكفر فيما) أي في المفوس والمعتقد أما في المفوس ففي الحال وأما في المعتقد
 فنسند مباشرة الشرط كما صرح به في البرقيل قوله وسر وفه ح ولا يتناول من نوى
 الكفر في المستقبل كقرفي الحال وهذا اجتزله لتعلق الكفر بالشرط لا ما قول من قال
 ان فعالت كذا فافاناً كافراً اه الاستماع بالتعليق ومن عزمه أن لا ينهل فليس فيه ريب
 بالكفر عند التعليق بخلاف ما إذا باشر العقل معتقداً أنه يكفر بتباشره فإنه يكفر وقت
 مباشرة لرضاه بالكفر وأما الجواب بأن هذا يتعلق بماله خطر الوجود فلا يكفر به في الحال
 بخلاف قوله أجباً يوم كذا فهو كافراً فإنه يكفر في الحال لأنه لا يتعلق بماله خطر الوجود ففسد
 أنه لو عطفه بماله خطر يكفر أيضاً كقوله ان كان كذا غداً فافاناً كفره يكفر من ساعته

فمفوس بعينه لو في المستقبل
 أما المانسي عالم بخلافه فمفوس
 واختلف في كفره (و) الأصح أن
 المانسي (لم يكفر) سواء عطفه
 بمانسي أو أن كان معان عنده
 في اعتقاده أنه (عيسى وان كان)
 بجاهلا (وعنده أنه يكفر في المانسي
 بالمفوس) وبمباشرة الشرط في
 المستقبل (يكفر فيما) الرضاء
 بالكفر

كما في جامع النصارى لانه رضى في الحال بكفره المستقبل على تقدير حصول كذا فافهم
 وعلى هذا لو كان الحالف وقت الحلف نائبا على الفعل وقال ان فعلت كذا فهو كافر فبني
 أن يكفر في الحال لانه بعد ما عاناه في الحال على الفعل المستقبل الذي يعتقد كفره به
 (قوله بخلاف الكافر) أي اذا قال ان فعلت كذا فانا مسلم قال ح في بعض النسخ
 بخلاف الكفر وعليه فنعبر به بعينه على الكافر الذي استلزمه الكفر والاولى اظهاره
 (قوله لانه ترك) أي لان الكفر ترك التصديق والاقراء فيصير تعليقه بالشرط بخلاف
 الاسلام فانه فعل والافعال لا يصح تعليقها بالشرط قال ح وهذا التقرير يعرف أن هذا
 تعليل لقوله يكفر نفسه لانه لا يتصور بغيره بل بالتعليل اه ذات لكن الظاهر انه تعليل
 للمصانعة وبين الوجه انه فرق والامتناع على التعليل الاول (قوله كاذبا) حاله من الضمير
 في قوله (قوله الا كثرتم) لانه ذنب بخلاف الواقع الى علمه تعالى فستخفى نسبة الجهل
 اليه تعالى (قوله وقال الشقي الاصم لا) جعله في الجنتي وغيره رواية عن أبي يوسف
 ونقل في نوادره عن القشيري تصحيح الاول وعلى القول بعدم الكفر قال ح يكون سنن
 يميننا نحو سألناه على ما مضى وهذا ان تورث الحلف به والان لا يكون عينا وعلى كل فهو
 محسب في الزبوة منه اه لكن علت أن التعارف انما يعترفى الصفات المشتركة تأمل
 (قوله وكذا لو وطئ المحض الخ) عبارة الجنتي بعد التعليل المتقول هنا عن الشقي
 اه اذا قلت فعل هذا اذا وطئ المحض قائلا لانه فعل كذا أو لم يفعل كذا وكان كاذبا لا يكفر
 لانه يقصد بترجيح كذبه لا امانة المحض اه لكن ذكر في الفتنة والحاوي ولو قال لها
 ضحي بجلتك على الكرامة ان لم تتكلمي فعلت كذا فوضعت عليها وجلها لا يكفر الرجل
 لأن من ادع التضييق وكفر المرأة قال وجهه الله فعل هذا لو لم يكن من ادع التضييق
 ينبغي أن يكفر ولو وضع وجهه على المحض كما يتوب وفي غير الحالف استغنا فاكفر اه
 وقد تقدم أن الوضع لا يستلزم الاستغنا فومنه في الاشياء حيث قال يكفر بوضع الرجل
 على المحض مستغنا والا فلا وبظهر أن نفس الوضع بلا ضرورة يكون استغنا فاه
 واستهانته ولذا قال لو لم يكن من ادع التضييق ينبغي أن يكفر أي لانه اذا اراد التضييق
 يكون مغلما لانه من ادع جعلها على الاقرار بأنها فعلت لعله بأن وضع الرجل أمر عظيم
 لانه فعله ففقر عما أنكرته اما اذا لم يرد التضييق فانه يكفر لانه أمرها جعلها كفر لما فيه من
 الاستغنا فالاستهانة وبدل على ذلك قول من قال يكفر من صلى بلا طهارة أو لغير القلة
 لانه استهانة فليست أملى (قوله لعدم العرف) قلت هو في ما تامة تعارف وكذا الله يشهد في
 لا أفعل ومثله شهد الله علم الله في لا أفعل فينبغي في جميع ذلك أن يكون عينا للتعارف
 الا أن (قوله يكون عينا) قال في الجرو فينبغي أن الحالف اذا قصد في المكان عن الله تعالى
 انه لا يكون عينا لانه حينئذ ليس يكفر بل هو الايمان اه ح (قوله ولا يكفر) لما كان
 مقتضى حلقه كون الاله في السماء كان مظنة أن يتوهم كفره بنفس الحالف لانه فيه اثبات

بخلاف الكافر فلا يصير مسلما
 بالتعليل لانه ترك كالبطله المصنف
 في قتال به وهل يكفر بقوله الله يعلم
 أو يعلم الله أنه فعل كذا أو لم يفعل
 كذا كاذبا قال الزاهد في الاكبر
 نعم وقال الشقي الاصم لانه
 قصد ترويج الكذب دون الكفر
 وكذا لو وطئ المحض فالاذا ذلك
 لانه لترويج كذبه لا امانة المحض
 يجتنب وقبلة أشهد الله لا أفعل
 يستغفر الله ولا كفارة وكذا
 أشهد ذلك وأشهد ملائكتك
 لعدم العرف وفي النسخة ان
 فعلت كذا فلا اله في السماء يكون
 عينا ولا يكفر وفي غابري من
 الشفاعة ليس بين

المكان له تعالى فقال ولا يكفر ولم يسمه أن أطلق هذا اللفظ وأردى النصوص كثرة
تعالى وهو الذي في السماء له وقوله تعالى أأستخبر في السماء فلا يكفر بأطلاء عليه
تعالى وإن كانت حقيقة الظرفية غير مرادة بالنظر إلى كون هذا اللفظ وأردى القرآن
كان نفيه كثرا وإذا انعقدت به اليقين كما في ظاهره والنظر إلى أن اعتقاد حقيقته الظرفية
كفر كل منة كثره لاقتضاء حقيقته كون الإله في السماء هذه غاية ما ظهر في هذا المثل
وفي ما خرج جامع القسوس قال الله تعالى في السماء عالم لو أراد به المكان كفر لا لو أراد به
حكاية مما به في ظاهر الأخبار ولولا نية الكفر عنداً ثم لم أه فتأمل (قوله لأن
منكره ما استدع لا كفر) أي والمؤمن إنما يعتقد إذا اعتقد بكفر ط (قوله وما نصوى الخ) في حاشي الزاهد
وصلا في وصايا على لهذا الكافر فليس يمين وعليه لا يستغفر وقيل هذا إذا نوى الثواب
وإن نوى القربة فحين أه قلت وبه علم أن ما هنا قول آخر لا يظهر فرق بين صلا في وصوى
بل التفصيل جار في ما على هذا القول أي أن أراد التربة والعبادة بكون عينا الكونه
تعالى على كفر وأما أن أراد الثواب فلا لأن الثواب على ذلك أصري في غير محقق ولا
هبة الثواب للغير جائزة عندنا فلهذا إذا تصفقت بعد أه وان يمكن التكرار أهلا للثواب
العبادة تامل (قوله وسحقا) في المجتبى وفي قوله وسحقا وسحقا اختلاف المتأخرين واليه
على أنه ليس يمين أه أي لا فرق بين ذكره ولو أوبى ونهنا في المجتبى وغيره من ذكره بدون
ليس بقيد فافهم قوله إذا أراد به اسم الله تعالى مكر مع ما في شواكاه أشار إلى
أن المناسب ذكره هنا (قوله وسحقا الله) الحاصل أن الحق أمان بذكره مؤذنه بذكره
أو مضافا لخلق معترفا أو أكان بالو أو بالبا يمين اقتداء ما في الخلية والظهور
ومنكر يمين على الأصح أن نوى ومضافا أن كان بالبا يمين اقتداء لأن الناس يحذرون
به وإن كان بالو أو فعندهما واحد في الروايتين عن أبي يوسف لا يكون يميناً ومنه رواية
أخرى أنه يمين لأن الحق من صفاته تعالى والخاص به متعارف وفي الاختصار أنه
اعتبار بالعرف أه وبهذا علم أن المختار أنه يمين في اللفاظ الثلاثة مطلقاً فإنه في الجهر
ونقدم أن المنكر بدون أو أو بالبا ليس يمين عندنا لا كره هذا وقد اعترض في القبح على
ما في الاختيار بأن التعارف يعتبر بعد دون الله ما مشتركة في الاستعمال بين صفة
الله تعالى وصفة غيره ونظراً لا يتبادر منه ما هو صفة الله تعالى بل هو من حقوقه
ثم قال ومن الأقوال الضعيفة ما قال البطي أن قوله بحق الله يمين لأن الخاص به لقون به
وضعه لما سألته من قبل وسحق الله (قوله وسحقا) اسم بمعنى الاحترام وسحق الله
ما لا يجل انتهاك فهو في الحقيقة قد سمع بغيره تعالى حوى عن البره منسدى ط (قوله
ويحرمه شهد الله) بالذال المهملة في كثير من النسخ والكتب وفي بعض أشهر الله بالراء وكل
من النسخين صحيح المعنى (قوله وبحق الرسول) فلا يكون يميناً لكن سحره عظيم ط

لأن منكرها مستدع لا كفر
وكذا فصل في وصايا لهذا
الكافر وما نصوى إليه فحين
أن أراد به القربة لأن أراد به
الثواب (قوله) مستدع أخبره قوله
الآن قل لا (وهما) إذا أراد به
اسم الله تعالى (وسحق الله) واختار
في الاختيار أنه يمين للعرف ولو
بالبا فحين انتهاك يمين (وسحقا)
ويحرمه شهد الله ويحرمه لا إله
إلا الله وبحق الرسول

عن الهندية (قوله وروضا) مكرز مع ما مر في قوله ولا صفة لم تعارف الخلق بها الخ
 وكونه ليس عينا لا بنائ ما مر في قوله أوصفة فعل يوصف به أوصفدها الخ كما تقدمناه هناك
 (قوله لكن في الخاتمة الخ) حيث قال وأمانة الله بين وذكر الطوارئ أنه لا يكون عينا وهو
 رواية عن أبي يوسف أنه وفي البعد ذكر في الاصل أنه يكون عينا خلافا للعاوي لأنها
 طاعته ووجه ما في الاصل أن الأمانة المضافة إلى الله تعالى عند القسم يراد به ما افته أنه
 وفي النسخ فقد بنا وما لك وأشهدوهين وعند الشافعي بالنسبة لأنها فسرست بالعبادات
 فلما غلب أواد العين إذا ذكرت بعد حرف القسم فوجب عدم توقفها على النية للعادة
 الغالبة أو هو على أن المقدم ما في الخاتمة (قوله فليس بين) أي اتفاقا لأنه ليست صفة
 لكن على المذهب يعني أن لا يصدق في القضاء (قوله فعله غرضه الخ) أي لا يكون
 عينا أيضا لأنه دعاء على نفسه ولا يستلزم وقوع المدح بل ذلك متعلق باستجابة دعائه ولأنه
 غير متعارف فتح (قوله أو هو زان الخ) حرمة هذه الأشياء تحتمل النسخ والتبديل
 فلم تكن في معنى حرمة الاسم ولأنه ليس متعارف بداية أي أن حرمة هذه الأشياء
 تحتمل السقوط للضرورة أو نحوها (قوله لادم التعارف) ظاهره أنه على الجميع
 وقد علمت أن العرف متبني للخلق بالصفات المشتركة تأمل (قوله فلو تعورف الخ)
 أي في حوازين وما بعده كما يفيد كلام النهر وظاهر أن مثله فعله غرضه الخ (قوله
 ظاهر كلامهم) فيه نظر لأنهم لم يقصروا إلى التعليل بالتعارف بل عللوا بما يقتضي
 عدم كونه عينا للقاء وهو كون عليه غرضه ونحوه دعاء على نفسه وكون هو أو أن يحتمل
 النسخ ثم عللوا به عدم التعارف لأنه عند عدم التعارف لا يكون عينا وإن كان مما يمكن
 الخلق به في غير الاسم فكيف إذا كان مما لا يمكن (قوله وظاهر كلام المكالم) حيث قال
 أن معنى البين أن يعاقب الخالق ما يوجب امتناعه من الفعل بسبب لزوم وجوده أي
 وجود ماعا فله كالكفر عند وجود الفعل الخلو فله عليه كدخول الداروهنا لا يصير مجرد
 الدخول زائلا أو سارقا حتى يوجب امتناعه عن الدخول بخلاف الكفر فإنه مباشرة
 الدخول يتحقق الرضا بالكفر فيوجب الكفر اه لمصامو نحا والمراد أن يوجب الكفر
 عند الجهل والكفارة عند العلم ولا يخفى أن هذا التعليل يصلح أيضا لتعريفه غرضه لأنه
 لا تنصق استجابة دعائه مباشرة الشرط فلا يوجب امتناعه عن مباشرة فلم يكن فيه معنى
 البين وإن تعورف (قوله وفي البصر الخ) هذا غير منقول بل فهمه في البصر من قول
 الوالو الحية في تعليل قوله هو يستعمل الدم وألهم الخ في أن فعل كذا لا يكون عينا لأن
 استئصال ذلك لا يكون كقر الالحاة فإنه حالة الضرورية يصير حلالا اه واعتزله المشي
 بأنه وهم باطل لأن قول الوالو الحية لا محالة قيد للمتن وهو يكون لا للتي وهو لا يكون
 فالهني أن كون استعلا كقر على الدوام متني بل قد لا يكون كقر أو ضمه ما في الخط من
 أنه لا يكون عينا للشك لأنه قد يكون استعلا كقر كما في غير حالة الضرورية فيكون عينا

أو الأيمان أو الصلاة (وعذابه
 ورواه ورضاء واحدة الله وأمانته)
 لكن في الخاتمة أمانة الله بين وفي
 النهر أن نوى العبادات فليس بين
 (وأن فعله فعله غرضه أو يضطه
 أو أهنة الله وهو زان أو سارق
 أو شارب خمر أو أكسل ربالا)
 يكون قسما لعدم التعارف فلو
 تعورف هل يكون عينا لظاهر
 كلامهم ثم وظاهر كلام المكالم
 لا وعنه في النهر وفي البصر ما يباح
 للضرورة لا يكفر مستحله كعدم
 وخنزير (الا إذا أراد الخائف
 بقوله حقا اسم الله تعالى فحين
 على المذهب) كما خصه في الخاتمة

ومضرا في حالة الجز لظهور أثره وقوله في البحر قال تضرع ولم يقل تحذف للفرق بينهما الخ
 بهم أنه مع النصب لا يكون سالما وليس كذلك ولذا قال في الثمرات معزل عن التعيين
 لأنه كما يكون حاله مع ضاء الأثر يكون أيضا حاله مع النصب بل هو الكثرة في الاستعمال
 وذلك شاهد أي شذوذ في غير اسم الله تعالى فافهم (قوله بالحرركات الثلاث) أما الجز
 والنصب فلي اضموا الحرف أو حذفه مع تقدير نائب كأي أو أرفع فقال في الفتح
 على اضماء مبتدأ والاولى كونه على اضماء خبر لأن الاسم الكريم أعرف المعارف
 فهو أولى بكونه مبتدأ والتقدير الله قسمى وأسمى الله اه (قوله وغير) أي ويخص
 غير اسم الجلالة كل من والرحيم بغير الجز أي بالنصب والرفع أما الجر فلا لأنه لا يجوز
 حذف الحرف وبقاء الهمزة في مواضع منها لفظ الجلالة في القسم دون عوض نحو الله
 لا فعل (قوله بنصبه بنزع الخافض) هذا خلاف أهل العربية بل هو عندهم فعل
 القسم لما حذف الحرف فصل الفعل به الآن يراد عندنا نزاع الخافض أي بالتعلل عنده
 كذا في الفتح أي قاله في بنزع السببية لاصلة نصبه لأن النزاع ليس من عوامل النصب
 بل الناصب هو الفعل ويتعدى بنفسه توسعا بسبب نزاع الخافض كما في أجملت أمر ربكم
 أي عن أمره واقعدوا لهم كل مرصد أي عليه (قوله وجزء الكوفيين) كذا حكى
 الخلفاء في المتوسط قال في الفتح وتطرف به بأنهم أي النصب والجر وجهان سائقان
 لأمر ليس أحدهما ينافي بالخلاف اه وسكت الشارح عن الرفع مع أنه
 ذكره يضابق قوله بالحرركات الثلاث (تنبيه) هذه الاربعة الثلاثة وكذا سكن الهاء بنقد
 به الممنوع مع التصريح بقاء القسم في الظهيرة ببقاءه لأفعل كذا وسكن الهاء أو نصبها
 أو رفعها يكون عينا ولو قال الله لأنه لا عمل كذا وسكن الهاء أو نصبها لا يكون عينا الآن
 يعرف بالجر فيكون عينا وقيل يكون عينا مطلقا اه قلت وقول المتن وقد تضرع يشير
 إلى القول الأقل لما علمت من أن الانما يرفي أثره فلا بد من الجز لكه مخالفا ما شئ
 عليه في الهداية وغيرها من تجوز النصب وقد مناع الجوهر أنه الصحيح بل قال في
 البحر وينبغي أنه إذا نصب أنه يكون عينا بالخلاف لأن أهل اللغة لم يمتثلوا في جواز كل
 من الوجهين ولكن النصب أكثر كما ذكره عبد القاهر في مقصده كذا في غاية البيان اه
 قلت في الكلام على عدم كونه عينا مع سكن الهاء وقد روى في الفتح حيث قال ولا فرق
 في شروت العينين أن يعرب القسم به خطأ أو صوابا أو بسكنه خلافا لما في المحيط فما إذا
 سكنه لأن معنى البيت وهو ذكر اسم الله تعالى للتمتع أو الجمل معقودا بما أريد منعه أو فعله
 ثابت ولا يتوقف على خصوصية في اللفظ اه (قوله أن اضماء حرف التأکید) الاضافة
 في حرف التمجيد لأن المراد اللام والنون فان حذفهما في جواب القسم المستقبل المثلث
 لا يجوز ثم حذف أحدهما جاز عند الكوفيين لا عند البصريين وكذا يجوز أن كان
 الفعل حالا كترادف ان كثير لا قسم يوم القيامة وقول الشاعر

فيخص اسم الله بالحرركات الثلاث
 ويشبه بغير الجز والتزم رفع عين
 وادمر الله (قوله الله) بنصبه
 بنزع الخافض وجزء الكوفيين
 مسكين لا فعل كذا أفاد أن
 اضماء حرف التأکید في المقسم
 عليه لا يجوز ثم صرح به بقوله

مطله
 فيالو أسقط اللام والنون من
 جواب القسم

يمينا لا يفض كل امرئ • بحرف قول ولا يفعل

(قوله الحلف العربية الخ) على هذا أكثر ما يقع من العوام لا يكون يمينا • عدم الالام
والثون فلا كفارة عليهم فيه ما قد سمي يعني لا يكون يمينا على الاثبات وقوله فلا كفارة
عليهم فيها أي اذا تركوا ذلك الشيء ثم قال المقدسي تكذبني أن تزعموا إسماعيل الحلف
بذلك ويؤيده ما نقلناه عن الظهيرية أنه لو سكن المها ورفع وأنصب في بالله يكون يمينا مع
أن العرب ما تطقت بغير الجزف ليأمل وينبغي أن يكون يمينا وأن خلا من الالام والثون
وبدل عليه قوله في الولو الجبة سبحان الله أفعل لا اله الا الله أفعل كذا اليس بين الآن ثوبه
أه واعتزده الخير الرعي بأن ما تنق له لا يدل بصدق عامه أما الأول فلا فإنه تفسير عرابي لا يمنع
المعنى الموضوع فلا يفسر التسكين والرفع والنصب لم تقرأ وأن اللحن لا يمنع الالاف ناد وأما
الثاني فلا أنه ليس من المتنازع فيه إذا المتنازع فيه الاثبات والثني أنه بين والمقل يجب
إسماعيه أه قلت وفيه نظر أما أول فلا أن اللحن الخطأ كافي القاموس وفي المصباح اللحن
الخطأ في العربية وأما ثانيا فلا أن قول الولو الجبة سبحان الله أفعل بين المتنازع فيه لا غير
فانه أتى بالفعل المضارع مجرد من الالام والثون وجعله يمينا مع التثنية ولو كان على الخي
لوجب أن يقال انه مع التثنية بين على عدم الفعل كما لا يخفى وإنما اشترط التثنية لكونه غير
متعارف كما مر وقال ح وبجئت المقدسي وجيه وقول بعض الناس انه بعدم المنقول
يجاب عنه بأن المنقول في المذهب كان على عرف صدر الاسلام قبل أن يتغير المذهب
وأما الآن فلا يأتون باللام والدون في مثبت القسم أصلا وبقرينة بين الاثبات والثني
بوجود لا وعدها وما اصطلاحهم على هذا الا كما صطلح لغة القرس وشيوخنا في الاثبات
لمن تدبراه قلت ويؤيده ما ذكره العلامة طلم وغيره من أنه يجعل كلام كل عاقد وطاف
وواقف على عرفه وعادته سواء وفق كلام العرب أم لا يأتى ضوءه عن النسخ في أول الفصل
الآتي وقد فرق أهل العربية بين بلى ونفى في الجواب بأن بلى لا يجاب ما بهد النفي ونفى
للتصديق فاذا قبل ما تقدم زيد فان قلت بلى كان معناه قد قام وان قلت نعم كان معناه
ما قام ونقل في شرح المناسخ عن التصديق أن المعتبر في أحكام الشرع العرف حتى يتنام
كل واحد منهم ما قام الآخر أه ومثله في التلويح وقول المحيط هنا والحلف بالعربية
أن يقول في الاثبات والله لا فعلن الخ يسان الحكم على قواعد العربية وعرف العرب
وعادتهم الخالية عن اللحن وكلام الناس اليوم خارج عن قواعد العربية • ويؤيد التناذر
فهو لغة اصطلاحية لهم كافي اللغات الأعمية فلا يعاد لحن بغيره فتم وقصدهم الامن
الترجمتهم الاعراب أو قصد المعنى القوي فينبغي أن يدين وعن هذا قال شيخنا شيخنا
السامحاني أن أيماننا الآن لا يتوقف على تأكد فقد وضعنا ما وضعنا جدي أو اصطلاحنا
عليها وتعارفنا ما فيجب • عام لنا على قدر عقولنا ناسنا كما وقع المتأخرون الخلاق بعلى
الطلاق ومن لم يدرب عرف أهل زمانه فهو جاهل أه قلت وتظهر هذا ما قلوه من أن لو ترقية

(الحلف بالعربية في الاثبات لا
يكون الا بصرف التاكيد وهو
الالام والثون كفوله والله لا فعلن
كذا)

قوله كل واحد منهما الخ أي من
تم وبلى أه منه

القاء الرابطة لجواب الشرط فهو واجب لا يتعلق حتى لو قال ان دخلت الدار انت طلاق
تطلق في الحال وهذا مبيح على قواعد العربية ايضا وهو خلاف المعارف الاثني عشرية
بناؤه على العرف كما قد سناه عن المتقدم في باب التعليق وقد عناه هناك ما يناسب ذكره
هنا فراجعناه والله سبحانه اعلم (تنبيه) ما مرناها في القسم بخلاف التعليق فانه وان
سمى عند الفقهاء حلقا ومينا لكنه لا يسمى قسما فان القسم خاص بالعين بالله تعالى
كما صرح به المتقدم في أما التعليق فلا يجري اشتراط اللام والنون في المنبث منه لا عند
الفقهاء ولا عند اللغويين ومنه الحرام يلزم على "الطلاق لا فعل" كذا فانه راديه
في العرف ان فعلت كذا فهي طالق فيجب امتناعه عليهم كما صرح به في الشرح وغيره كما يأتي
قال ح فادفعهم اذا ما قوهم بعض الافاضل من أن في قول القائل على "الطلاق ايجي"
اليوم ان جاء في اليوم وقع الطلاق والا فلا ادم اللام والنون وأنت خبر بان النكاح
انما اشترطوا ذلك في جواب القسم المنبث لافي جواب الشرط والا كان معنى قولك ان
قام زيد أتم ان قام زيد لم أقم ولم يسبق به عاقل فضلا عن قاض على أن قوله ايجي ليس
جواب الشرط بل هو فعل الشرط لان المعنى ان لم ايجي اليوم فانت طالق وقد وقع هذا
الوجه بعينه للشيخ الرلي في التناوي انفسية وغيره ايضا قال السيد أحد الحواري
في ذكره الكبري دفع الى "والصورة رجل اغتاط من ولد زوجته فقال على الطلاق
الي اصبح انشكرك من النقيب فلما اصبح ترك ولم يشكك ومكث مدة فهل والحال هذه
يتبع عليه الطلاق أم لا الجواب اذا تركه شكايته ومضى مدي بعد حلقه لا يقع عليه الطلاق
لان الفعل المذكور وقع في جواب العين وهو مثبت فيقصد الثاني حيث لم يؤكد والله
تعالى أعلم كية الفقير عبد المنعم التتبيقي فرفعه الى جماعة فائلين ماذا يكون الحال فقد
زاد به الامر وتقدم بين العوام وتأخرت أولوا الفضل أفندوا الجواب فأجبت بعد الحمد
لله ما فني بد من عدم وقوع الطلاق "للا بآث الفعل المذكور وقع جواب العين وهو مثبت
فيقصد الثاني حيث لم يؤكد فني عن فرط جهله وحسنه وكثرة مجازفته في الدين وعرفه
اذا ذلك في الفعل اذا وقع جوابا للشك بالله فهو تالله فتعز أي لا تنفوا لافي جواب العين
يعني التعليق بما يشق من طلاق وعناق ونحوهما وحينئذ اذا أصبح الحالف ولم يشك
وقع عليه الطلاق الثلاث وباتت زوجته منه ينفوته كبرى اذا انقضى هذا فقد ظهروا ان
هذا المقتضى خطأ خطأ صراحا لا يصدر عن ذي دين وصلاح وقلة در القائل

من الدين كشف السترة عن كل كاذب * وعن كل بدعي أتى بالجهاب

فلولا رجال مؤمنون لمهتدت * صوامع دين الله من كل جانب

راية الهادي للصواب واليه المرجع والمآب (قوله والله لقد فعلت) بصيغة الماضي
ولا تفيها من اللام مقرونة بقدر وربما ان كان متصرفا واخبره مقرونة بكافي التسهيل
(قوله وفي الثاني الخ) عطف على قوله في الاثبات أي ان الحالف اذا كان الجواب فيه

والله لقد فعلت كذا مقرونا بكلمة
التوكيد وفي الثاني يحرف النفي

مضار عن امتناع باللام والنون الاضرورة أو شذوذ بل يكون بحرف النون ولو
 مقدرا كقوله تعالى ففهم قفوه حتى لو قال الخ تنفر بـ مع صحيح فأجاب ان حرف النون
 اذا لم يذكر مقتضيان الحال على تقديره عدم شرط كونه مبتدأ وهو حرف التوكيد وأنه
 اذا دار الأمر بين تقدير النافي وحرف التوكيد فحين تقدير النافي لأنه كلفه لا بعض كلفه
 فافهم لكن اعترض الخبر الرمي بان حرف التوكيد كلفه أيضا والجواب ان المراد
 بالكلمة ما يتكلم بها بدون غيرها وما ليست متصلة بغيرها في الخط (قوله وكفارته) أي
 العين يعني الحلق أو القسم فلا يراد انما ذكرت معاينته (قوله هذه اضافة لشرط) لما كان
 الاصل في اضافة الاحكام اضافة الحكم الى سببه كذا الزنا والسرقة واليمين
 ليس مما عندنا بالكفر وخلافه لا شافعي وجهه الله تعالى بل السبب عندنا هو الحلف كما
 يأتي بين أن ذلك خارج عن الاصل وأنه من الاضافة الى الشرط مجازا وهي جائزة وثابتة
 في الشرع كما في كثرة الاسرار وصدقة التطهر ويكتون اليمين شرط لا يسببها بادلته
 في التمتع وغيره (قوله نحر برقبة) لم يقل عتق رقبة لأنه لو رث من يعتق عليه فتوى عن
 الكفارة لم يجز نحر (قوله عشرة مساكين) أي تحتسنا أو تشديرا حتى لو أعطى مسكينا
 واحدا في عشرة أيام كل يوم نصف صاع يجوز ولو أعطاه في يوم واحد بدفعات في عشر
 ساعات قيل يجزى وقيل لا وهو الصحيح لأنه انما جازا إعطاؤه في اليوم الثاني فترد لانه
 منزلة مسكين آخر اتجدد الحاجة من حاشية السيد أبي السعود وبما يجوز ان يكسر
 مسكينا واحدا في عشر ساعات من يوم عشرة أبواب أو ثوبا واحدا بان يؤذيه الله ثم
 يسترد منه الله أو الى غير مبهمة أو غير هذا لا تبدل الوصف ثابرا في تبدل العين لكن
 لا يجوز عندنا كثرهم فهمتاني عن الكف وقوله لكن لا يجوز يحتمل تعلقه بالثانية
 فقط أو بها وبالأولى أيضا وهو الظاهر بدليل ما تقدمناه اعقلت وصراده بالثانية قوله
 أو ثوبا واحدا وفي الجوهره وإذا أطلعهم بلا ادم لا يجوز الا في خبر الحنطة وإذا غدت
 مسكينا وعشى غير عشرة أيام لا يجوز له فرق طعام العشرة على عشرين كما اذا فرق
 حصص المسكين على مسكيتين ولو غدت مسكينا وأعطاه قيمة العشاء أبرأه وكذا اذا فقه
 في عشرة مساكين ولو عشاءهم في رمضان عشرين ليلة أبرأه اه لكن في البرازية اذا
 غداهم في يوم وعشاءهم في يوم آخر فغن الثاني نفسه روايتان في رواية شرط وجودهما
 في يوم واحد وفي رواية المعنى لا يشترط وفي كافي المساكم وان أطعم عشرة مساكين كل
 مسكين صاعا عشرين يمين لم يجزه الا عن احدهما عندهما وقد تجد مجزبه عنهما (قوله
 كما ترى في الظاهر) أي كالتمرير والاطعام المأزوين في الظاهر من كون الرقبة غفراثة
 جنس المنفعة ولا مستحقة للبرية بجهة وفي الاطعام اما الفلنك أو الاباحة بعشيم
 ويقذفهم ولو أطعم خمسة وكذا خمسة أجزاء ذلك عن الاطعام ان كان أخص من الكسوة
 وعلى العكس لا يجوز هذا في اطعام الاباحة أما اذا المسك فيجوز وفي مقام الكسوة ولو

مطلب
 كفارة العين

حتى لو قال واقعه فعل كذا
 اليوم كانت عينه على التي وتكون
 لا مضرة كأنه قال لا فعل كذا
 لا امتناع حذف حرف التوكيد في
 الاثبات لا ضار والعرب في الكلام
 الكلمة لبعض الكلمة من العبر
 عن المحيط (وكفارته) هذه
 اضافة للشرط لأن السبب عندنا
 الحلف (نحر برقبة أو اطعام
 عشرة مساكين) كما مر في التلهاار

أعلى عشرة كل واحد أضعف من الحنطة عن كفارة اليمين لا يجوز إلا عن واحد عند
الامام والثاني وكذا في كفارة الظهار كذا في الخلاصة نهر قلت وبه علم إن حيلة الدرر
لا تنفع هنا بخلافها في إسقاط الصلاة (قوله بما يصلح للاوساط) وقبل يستغفر التوب حال
القاض أن كان يصلح له يجوز ولا خلاف أن السرخسي والأول أن شبهه بالصواب بزاوية
(قوله) ويتعم به فوق ثلاثة أشهر) لأنها أكثر نصف حدة التوب الجديد كما في الخلاصة
فلا يشترط كونه جديداً والظاهر أن لو كان جديداً رقيقاً لا يبقى هذه المدة لا يجوز (قوله)
وبستراحة البدن) أي أكثره كلالاً أو ألبسة أو القمص أو الثياب قهراً
وهذا بيان لادناه عندهما والمروى عن محمد بن يحيى في الصلاة وعليه فيجوز به دفع
السراويل عنه للرجل لا للبرأة (قوله فلم يجز السراويل) هو الصحيح لأن لابسته يسمى
عرياً ناعراً فلا بد له من هذا أن يغطي مغطى أو جبة أو رداء أو قباء أو أزاراً ما لا يجبت
بتوضيحه عندهما ولا فهو كالسراويل ولا تجزى العلامة إلا أن أمكن أن يتخذ منها ثوب
يجزى وأما المقدسة فلا تجزى بحال ولا بد للبرأة من غيار مع الثوب لأن صلاحها لا تصح
بدونه وهذا أي التعليل المذكور يشبه المروى عن محمد بن السراويل أنه لا يكفي للمرأة
وظاهر الجواب ما نيت به اسم المكتسب ويتقنه عنه اسم العريان لاصحة الصلاة وعدمها
والمرأة إذا كانت لابساً قداماً بلا وخماراً غطي رأسها وانها دون عنقها لا شك في
ثبوت اسمها المكتسبة لا عريانة ومع هذا لا تصح صلاتها إلا لمخضمان الفتح وحاصله أنه
لا يمتنع التوضي من الخمار لكن لا يشترط أن يكون الخمار مما تصح به الصلاة وقد اقتصر
في الجهر على صدر عارية الفتح فأوهم أنه لا يشترط الخمار أصلاً وليس كذلك فليست به وفي
السر بلاية ولم أر حكماً ما يغطي رأس الرجل أنه قلت أن كان توقفه في اجرائه فلا شك
في عدمه وإن كان في اشتراطه مع الثوب فظاهر ما زعمه وفي الكافي الكسوة ثوب
أكمل مسكين إذا زار رداءه أو قبض أو قباء أو كساءه وقد عتقنا أن المراد ما يسترا كثيراً البدن
(قوله) لا باعتبار قيمة الطعام) ومثله لو أعطى نصف ثوب تبلغ قيمته نصف صاع من
براً وصاع من تمر أو شعيراً جراً عن طعام فقير وكذا لو أعطى عشرة مراكين ثوباً كبيراً
لا يكفي كل واحد حصته منه الكسوة ويتأخ حصته كل منهم قيمة ما ذكرنا جراً عن
الكثارة الطعام ثم ظاهر المذهب أنه لا يشترط للأجزاء عن الطعام أن ينوي به عن
الطعام وعن أبي يوسف بشرط فتح (قوله) ولم ينو إلا بعدتها (قوله) شرط في قوله من يتأقظ
وفيه أن النسبة بعد تقاضها لا تأخذ إلا بالطعام والكسوة لخصه النسبة بعد الدفع ما دام في
يد المتصدق كما في الزكاة وأما الاعتاق فلا لأن تصور المسئلة فيما إذا انتفعت الكسوة
والطعام وعند الاعتاق نوى الثلاثة عن الكفارة أح ح والمراد بالطعام التليك
لا الإباحة لأنهم لو أكلوا عنده ثم نوى لم يصح فيها يظهر تأمل ثم إن مراد الشارح بيان
إمكان تصور المسئلة وهو وقوع الاعلى قيمة عن الكفارة لأنه إذا كان لا بد من النية

قوله يتوضع به يقال يتوضع شوبه
وهو أن يدخله تحت إبطه اليمين
ويلبسه على منكبيه اليسرى كما
يفعل المحرم بمصباحه منه

(أو كسوتهما) يصلح للاوساط
ويشتمع به فوق ثلاثة أشهر (ويستر
عامة البدن) فلم يجز السراويل
الإباعتار بقيمة الطعام (ولو أذى
الكل) جلة أو مرتباً ولو نوالاً
بعد تعاطها

للزوم النية للصحة التكفير (وقع
عنها واحد هو أعلاها قيمة ولوتر
الكل عوقب بواحد هو أدناها
قيمة) السقوط الفرض بالادنى (وان
يجز عنها) كلها (وقت الاداء)
عند ناسخ لو وهب ماله وسلمه ثم
صام ثم رجع حبة أجراه الصوم
مجبى فات وهذا يستحق من قولهم
الرجوع في الهبة فمض من الأصل
(صام ثلاثة أيام ولا) ويطل
بالخص بخصلاف كفارة الفطر
وجوز الشافعي التفریق واعتبر
اليجز عند الحنف مسكن (والشرط
استقرار العجز الى القصر اغ من
الصوم فلو صام المفسر يومين ثم
قبل فراغه ولو بساعة (أيسر) ولو
جوز موره ميسرا (لا يجوز له
الصوم) ويستأنف بالمال خاية
ولو صام ناسيا لم يجز على الصحيح
مجبى ولو نسي كيف حلق باقه أو
بطلق أو يصوم لاشي عليه الأت
يذكر خاية (لا يجوز) التكفير
ولو بالمال خلافا للشافعي قبل
حنث ولا يستتر من التكفير
لو وقع صدقة (ومصر فها محرف
الركعة) فالأفضل الا الذي
خلافا للثاني وبقره يثنى كما
في بابها (ولا كفارة بين نذر
وان حنث مسلما) بانهم
لا أيمان لهم وأما وان نذر
أيمانهم فعلى الصوري كدليف
الحاكم (وهو) أى الكفر

فإذا فعل الثلاثة خافوا أن لا يقع عنها وان كان هو الادنى فمن أمكن ذلك بما اذا فعل
الكل جملة أو من تالكنه أخر النية (قوله لزوم النية) على المساقطة من الذم انه لا بد
في التكفير من النية وقد نص عليه الكمال رغبة ط (قوله وان جاز الخ) قال في البحر
أشار الى أنه لو كان عنده واحد من الاصناف الثلاثة لا يجوز له الصوم وان كان محتاجا
الى في الخاية لا يجوز له الصوم بل يملك ما هو منه ومن عليه في الكفارة أو يملك بدله فوق
الكفاف والكفاف منزل به كنهه وقوب بلبسه وبشرع موره وقوت يومه ولو له عبد
يحتاجه للخدمة لا يجوز له الصوم ولو له مال وعليه دين مثله فان قضى دينه به كثر بالصوم
وان صام قبل قضاة قبل يجوز وقيل لا ولو له مال غائب أو من مؤجل صام الا اذا كان
المال الغائب عبد القدره على اعتاقه او مله او في الجوهره والمراة مفسرة لزومها
منعها من الصوم لأن كل صوم يجب عليه بايجام المنعها منه وكذا العبد الا اذا
ظاهر من امر أنه فلا يملكه المولى لتعاق حق المراهة لانه لا يدل اليها الا بالاكفارة (قوله
وقت الاداء) أى لا وقت الحنث فلو حنث ميسرا ثم أسرجه الصوم وفي عله
لا وعند الشافعي على العكس زياي (قوله قال الخ) فانه صاحب البحر ووجهه انه لو
كان فصحا أى كانه لم يسمع لكان المال موجودا في يده فلا يجوز له الصوم ط (قوله ولا)
بكسر الواو والمد أى متتابعة لقراءة من سجد أو في قسام ثلاثة أيام متتابعة غار
التقسيم الاتم مشهورة فصار تكفيره المشهور ونسبه الى الزياي (قوله بخصلاف
كفارة الفطار) أى كفارة الاطراف في رمضان فانه متها لانه لو غلبا عن الخص (قوله
التفريق) أى صوم الثلاثة متفرقة (قوله فلو صام المفسر) مثله العبد اذا أتى
وأصاب مالا قبل فراغ الصوم كافي الفتح (قوله ثم قبل فراغه) أى من صوم اليوم
الثالث بشره ثم خافهم والافضل اكمال صومه فان فخره لا قضاء عليه عند نكسها
في الجوهره (قوله لم يجز على الصحيح) وقيل انه لو صام الجوز فقه رانه ورتنه مات قبل
صومه أن لا يجوز به نهر (قوله ولا يجوز التكفير الخ) لأن الحنث هو السب بكمز فلا
يجوز الابد وجوده وفي الفقه ساقى واعلم انه لو أخر اشارة الدين انه ولم يقط بالموت
والتقت وفي سقوط كفارة الظهار خلاف كما في الخزانة (قوله ولا يستتر) أى لو كثر
بالمال قبل الحنث وقتنا لا يجوز به ليس له أن يستتر من الفقر لانه عليه ما فعل قصد به
القر به مع شي آخر وقد حصل التقرب وترتب الثواب فليس له ان يفقه ويطل فته
(قوله لا فلا) أى ما لا يجوز دفع الزكاة اليه لا يجوز دفع الزكاة له (قوله سلة ثلثة من عنده
لا استثناء (قوله في بابها) أى الزكاة (قوله في المورى) أى المراد به لاية
اليمين صورة التحليف الفاشي لهم اذا المقدود نهارها التناول والنفرة وان لم يثبت
في حقه شرعا الدين المستعقب لحكمه الكنه في نفسه بعتقه تعظيم اسم الله تعالى وحرمه

(يطلبها) اذا عرض بعدها (قار)

حلف مسلما اوتد) والاعذار

تعالى (ثم اُلم ثم حث فلا كفارة)

أصلها تقدر أن الاوصاف

الراجعة للصعل يستوى فيها

الشداء والبقاء كالحرمة في

النكاح وكذا الوئزر الكافر بما

هو قرينة لا يزمه شيء (ومن حلف

على معصية كعدم الكلام مع أبوه

أو قتل فلان) وانما قال (اليوم)

لأن وجوب الحث لا يتأق الا في

الحين المؤقتة أما المطلقة فحتمه

في آخر حياته فيبوءه بالكفارة

بجود الحلف ويكفر عن عيسته

بذلك الحلف عليه غاية (وجوب

الحث والتكفير) لأنه أهون

الامر من وحاصله أن الحلف عليه

اما فصل أو ترك وكل منهما اما

معصية وهي مسئلة المقتضى أو واجب

كحلفه لصليان الظهر اليوم وبره

فرض أو هو أولى من غيره أو غيره

أو أولى منه كحلفه على ترك وطء

زوجه شهرا ونحوه وحتمه أو أولى أو

مستويان كحلفه لا يأكل هذا الخبز

مثلا وبره أو أولى وآية واحفظوا

أيمانكم فبذلك وجوبه فحتمه

عشرة (ومن حرم) أي على نفسه لانه

لوقال أن أكلت هذا الطعام فهو

على حرام فأكله لا كفارة خلاصة

٢ مطلب

استعملوا اللفظ ينبغي بمعنى يجب

٣ مطلب

في تحريم الحلال

اليمين به كاذبا فيمنع عنه فحصل المقصود فشرع الزامه بصورتها لهذه الفائدة وبتمامه
في الفتح (قوله يسطلها) مقتضاه انه لا يأتي بالحث بعد الاسلام (قوله لما تقدر الخ) علة
لكون الكفر العارض مبطلا لليمين كالنكاح الأصلي كحرمة المصاهرة العارضة كما اذا
زنى بأمر امرأته فانها تمنع بقاء العصبة كحرمة الأصلية لأن الكفر والمحرمة من
الاصناف الراجعة للعقل وهو الكافر والمحرم فستوى فيها الابتداء والبقاء أي الطرقة
والعرض ولم أر هذا التعليل لغيره تأمل (قوله) أما المطلقة فحتمه في آخر حياته هذا
اذا كان الحلف عليه أمنا ما ان كان نفيا فتأق الحث في الحال بأن يكلم أبوه وبهذا
عرفت أن اليوم قيد في الثاني فقطح (قوله في آخر حياته) الاولى أن يقول في آخر الحياة
لشمل حماية الحالف وحياة المحلوف عليه (قوله ويكفر) عطف على يميني (قوله لانه
أهون الأمرين) لأن فيه تفويت البرأى جابر وهو الكفارة ولا جابر للعصبة لوبر كافي
البحر (قوله وحاصله) أي حاصل ما قيل في هذا المقام لاحصل التوفيق فامر على الحلف
بمعصية فعلا وتركها ط (قوله كحلفه لصليان الظهر اليوم) هذا مثال للفعل ومثال الترك
والله لا شرب الخمر اليوم ح (قوله أو هو أولى من غيره) مثال الفعل منه والله لا صليان
الغصبي اليوم ومثال الترك والله لا أكل البصل وحكم هذا القسم بتسميه أن بره أو
أو واجب ح أي على ما يحتمل الكمال في القسم الخامس (قوله كحلفه على ترك الخ) هذا
مثال الترك ومثال الفعل والله لا أكل البصل اليوم ح (قوله ونحوه) أي نحو الشهر
بما يبلغ مدة الايام والا كان من قسم المعصية (قوله أو مستويان) أي الفعل والترك
بأن لم يترجح أحدهما قبل الحلف بوجوب ولا أولوية (قوله تنفيس وجوبه) هو بحث
وجبه ويجري أيضا في القسم الثالث ولا يبعد أن يكون الوجوب هو المراد من قوله
أولى ويعرف في الجمع بقوله ترجح البر وقدره قول الهداية والكتز وغيرهما ومن حلف
على معصية ينبغي أن يبحث فإن الحث واجب كما عطف فأرادوا باللفظ ينبغي الوجوب ٢
مع أن الغالب استعماله في غيره فكذا هذا كما تقول الاولى بالمسلم أن يصلي (قوله فهو
عشرة) من شرب اثنين وهي صورته الفعل والترك في خمسة المعصية والواجب وما هو
أولى من غيره وما نيره أولى منه وما استوى فيه الامر ان ط (قوله أي على نفسه ٣) تبع
في هذا التعبير صاحب البحر حيث قال وقيد بكونه حرمه على نفسه لانه لو جعل حرمته
معاقبة على فعله فإنه لا تنزله الكفارة لما في الخلاصة لوقال أن أكلت هذا الطعام فهو على
حرام فأكله لا حث عليه ١ كلام البحر وأنت خبر بأنه في التعليل أيضا حرم على
نفسه غاية الامر أنه تحريم معلق فلا تحصن المقابلة والاوى أن يقول قيد بتجيز الحرمة
لانه لو علقها الخ ح قلت وفيه ان لو قال كذلك لو رد عليه مثل أن كنت زيدا فهذا
الطعام على حرام مع انه علقها على فعل نفسه بل الاولى أن يقول قيد بتجيز الحرمة لانه
لو علقها على فعل المحلوف عليه ويمكن أن يكون هذا امراد البحر في قوله على فعله أي فعل

المخوف عليه فافهم (قوله واستشكله المصنف) أي حيث قال قائل وهو متكل بما
تقرر أن المطلق بالشرط كالمتجزع عند وقوع الشرط اهـ والجواب بالنفي هنا بين المتجزع
والمطلق وهو أن في المتجزع حرم على نفسه طعاما موصوفاً بما في المطلق فإنه محرم به لا بعد
الاكل لمصلحة أن الجزاء ينزل عقب الشرط ويحدث لم يكن الطعام موجوداً اهـ قلت
لكن ذكر في الفتح مثله أن الخلاصة المذكورة ثم قال حقها وذكر في المتنق لو قال كل طعام
أكله في منزلك فهو وعلى حرام ففي القياس لا يبحث إذا أكله هكذا روى ابن سماعة عن
أبي يوسف وفي الاستحسان يبحث والناس يريدون بهذا أن أكله حرام اهـ وعلى هذا يجب
في التي قبلها أن يبحث إذا أكله وكذا ما ذكر في الجبل أن أكل طعامه مثل ما ذهب إليه
على حرام فأكله لم يبحث في أن يكون جواب القياس اهـ وجه في النهر (قوله فافهم)
لأن حرمة لا تنسخ كونه حلالاً من غير (قوله ما لم يرد الأخبار) المناسب أن يقول إن أراد
الإنشاء فيخرج ما إذا أراد الأخبار ولم يرد شيئاً إلا عبارة النسخة هكذا إذا حال هذه
النهر على حرام فيه قولان والفتوى على أنه يتو في ذلك أن أراد به الحرام لا تنسخه
الكفارة وإن أراد به العين تنسخه الكفارة وعند عدم النسخ لا تنسخه الكفارة اهـ وفي
الفتح وإن أراد الأخبار ولم يرد شيئاً لا يجب الكفارة لأنه أمكن نفيها أخباراً (قوله)
بأكل أو نفقة أي أو نحوهما من ليس ثوباً وسكنى دار كل شيء مما يناسبه وبمقصده أنه
قال في الفتح والتم أن الظاهر من تحريم هذه الأعيان انصراف العين إلى الفعل المقصود
منها كإفريق تحريم الشرع لها في نحو حرمت عليكم أمهاتكم وسرتهما وأهلهما ونحوه
ينصرف إلى التكاليف والشرب والاكل ولذا قال في الخلاصة لو قل هذا الثوب على حرام
فليس محتمل الآن يتو في غيره (قوله ولو صدق الخ) قال في التبع ولو قل له درهم يده
هذه الدراهم على حرام إن اشترى بها أحدث وان صدق بها أو وهبها لم يثبت بحكم العرف
اهـ أي أن العرف جار على أن المراد تحريم الاستمتاع بها لنفسه بأن يشترى ما ياباً أكله
أو يلبسه لا بأن يصدق بها أو الظاهر أنه لو قضى بها يده لا يثبت تأمل وفي البحر ولا
خصوصية للدراهم بل لو وهب ما جعله حراماً وان صدق به لم يثبت لأن المراد تحريم
حرمة الاستمتاع (قوله لبيته) أي لأجل عينه التي حشمتها فهو له لا قوله كقوله لما
تقرر الخ على أن تكون ذلك عيناً فهو له للعلة ولا يرد عليه أن تحريم الحلال قد لا يكون
بينما بان قصد الأخبار لانه إذا قصد الأخبار لم يجد التحريم لأن التحريم انشاء والأخبار
سكتية فافهم ودليل كون التحريم سكتياً وبطلان التبع ونفيه (قوله بحث بالبحر)
قال في الهداية ثم إذا فعل مما حرمة قليلاً وكثيراً سمى ووجب الكفارة لأن التحريم
إذا ثبت تناول كل حرمة منه اهـ (قوله لم يبحث إلا بالحل) أي بلام كل اليوم الخاطفين
وأكل كل الرغيف فلا يبحث بكلام بعضهم ولا بأكل أمة قال في النهر وجرم في خلاصة
والمحيط في كل الرغيف على حرام بأنه يثبت باقعة وأهل وجه النور أن تحريمه الرغيف

واستشكله المصنف (شأ) ولو
حراماً أو ملك غيره كقوله النهر أو
مال فلان على حرام فحين ما لم يرد
الأخبار رخصة (ثم فعله) بأكل أو
نفقة ولو صدق أو وهب لم يبحث
بحكم العرف في لبي (كفر) لبيته
لما تقرر أن تحريم الحلال بين
ومنه قوله الرخصة أنت على
حرام أو سركت على نفسى فلو
طاردته في الجبايح أو أكرهها
كثرت مجتبي وفيه قال لنوم
كلامكم على حرام أو كلام الفقهاء
أو أهل بغداد أو كل هذا الرغيف
على حرام بحث بالبحر وفي رواية
لا كلامكم أو لا كلامه لم يبحث إلا
بالكل

على نفسه تحريم أجزاءه أيضا وفي الآكل انما منع نفسه من أكل الرغيف كما فلا يبحث
 بالعض ويمنه اضعف ما في الخاتمة قال مشايخنا الصريح انه لو قال أكل هذا الرغيف على
 حرام لا يبحث بأكل لقمة منه لأن هذا بمنزلة قوله والله لا أكل هذا الرغيف ولو قال هكذا
 لا يبحث بأكل البعض اه قلت ويشير الى هذا الفرق ما نقلناه عن الهداية ونوضحه
 أن الرغيف اسم لكلمة وبأكل بعضه لا يسمى آكله لكن اذا سمره على نفسه فقد جعله
 بمنزلة محرم العين حيث نسب التحريم الى ذات الرغيف وجعله بمنزلة النهر والميتة وما كان
 محظورا لا يصلح تناوله قللا ولا كثيرا وحيث جعلنا هذا التحريم مبنيا صارنا على عدم
 تناوله شيء منه لأن ذلك مدلول الأصل وهو التحريم بخلاف قوله والله لا أكله فإنه ليس
 فيمنع نفسه عن كل جزء منه بل عن جميعه لكن أي في الجركلام الخاتمة بأن حرمة العين
 برادتها تحريم الفعل فإذا قال هذا الطعام على حرام فالمراد أكله وفي هذا التوب
 المراد اسمه قلت وفيه أن استناد الحرمة الى العين حقيقة عندنا كما تقرر في كتب الأصول
 على معنى إخراج العين عن محليته الفعل ليقضي الفعل بالاولى فالمتصور ذنبي الفعل
 وتوصيفه بالحرمة بطريق الكتابة والاتقال عن نقي العين فلا بد من ناهيها والفرق بين
 استناد الحرمة الى الفعل استاء واستادها الى العين وقد ظهر فيما ذكره هنالك هذا
 يظهر في قوله هذا الرغيف على حرام أو قال أكل هذا الرغيف على حرام لا يبحث
 بالعض استناد الحرمة الى الفعل فصار كقوله والله لا أكله ومثله كلامكم على حرام لأن
 الحرمة لم تنسب الى العين بل الفعل وهو الكلام بمعنى التكليم ولم يرمز فرق بين ذلك مع
 أن الذي في الخاتمة هذا الرغيف بدون لفظة أكل على خلاف ما نقله في النهر مع أنه
 لا يظهر الفرق المأثر الابدون لفظه أكل نعم وقع التعبير في غير الخاتمة والحاصل أن
 المسئلة مشكلة فلتحذر (قوله الا اذا لم يكن الخ) أي فيصن بأكل بهضه وهو الاسم
 المختار لم يتجنا والاصل فيما اذا لم يلابأكل معينا فأكل بعضه ان كان يأكله الرجل في
 مجلس أو يشربه في شربة فالجواب على جميعه ولا يبحث بأكل بعضه لأن المقصود الامتناع
 عن أكله وكل ما لا يطاق أكله في المجلس ولا يشربه في شربة فيصن بأكل بعضه لأن المقصود
 من العين الامتناع عن أصله لا عن جميعه ولو قال لا أشرب لبن هاتين الشاتين لم يبحث حتى
 يشرب من لبن كل شاة ولا يعتبر شرب الكل لأنه غير مقصود وأبأ كل سبي هذه الخاتمة
 فأكل بعضه حلت ولو كان مكان الكل يسع فباع بعضها لا يبحث لأن الكل لا يتأتى
 على جميعه في مجلس ويتأتى البيع كذا في الخط زاد في البدائع عن الأصل ولو قال لا أكل
 هذه الرمانة فأكلها الاحبة أو جبت حلت في الاستحسان لأن ذلك القدر لا يعتد به لأنه
 في العرف يقال انه أكلها وان تزل فصفها أو ثلثها أو أكثرها لا يجري في العرف أنه يسقط
 من الرمانة لم يبحث لأنه لا يسمى آكلها لجمعها اه وبه يعلم ان اليسير من الرغيف وغيره
 كالقمة كالعدم اه ملخصا من الجهر في باب العين بالاكل والشرب وسياق هذا الأصل

زاد في الاشياء الا اذا لم يكن أكله
 في مجلس واحد

مطلب
 حلف لا يأكل معينا فأكل بعضه

هناك (قوله أو حلف الخ) معطوف على المستثنى وهو قوله إذا لم يكن أكله طلق في النهر
وفي مجموع التوازل وكذا كلام فلان وفلان على حرام بحيث يكلام أحدهما وكذا كلام
أهل بيته أو في المحيط في كلام فلان وفلان على حرام أو أو الله لا كلم فلانا وفلانا الصحيح
أنه لا يثبت في المستثنى ما لم يكلمهما الآن ينوي حرام أو أو الله لا كلم فلانا وفلانا الصحيح
أحدهما لأنه شدد على نفسه اه قلت وهذا إذا لم يذكر لا بعد الصاطف في البرازية حلف
بالطلاق لا يذوق طعاما ولا شرابا فذاق أحدهما أطلق حلف لا يكلم فلانا ولا فلانا
ولو قال لا أذوق طعاما ولا شرابا فذاق أحدهما لا يثبت اه وإذا ذكر لا فإنه يصير بين
كلامه نذرة في بحث الكلام عن الوقعات (قوله ونوى أحدهما) أي نوى أن لا يكلم
كل واحد منهما اه (تنبيه) في الحاوي الزاوي عن الجاهع أن لم يكن ضربت هذين
السوطيين في دار فلان فعدى سرت ضرب أحدهما في دار غيره أو قال إن لم أكل فلانا
وفلانا اليوم فانت طالق فكلم أحدهما اليوم فقط يثبت طالق وألحق به ضم مبدل أن لا
تخصى قرأني ولم تراعي فانت طالق فلم تخصص قرأني ولكن راعيه فإنه يثبت قول
وفيه اشكال وينبغي ما فرق على أن الحنفية في اليمين المنية تحقق إذا دمق ما دخل عليه
سرف الشرط ففي أن دخلت الدار أو ما يثبت إذا صدق دخلت وفي أن لم أدخل الدار أو ما يثبت
إذا صدق لم أدخل فإذا قال إن لم أدخل هاتين الدارين اليوم أو إن لم أكن ضربت هذين
السوطيين في دار فلان بغرف الشرط دخل على النقي وهو لم أكن دخلت أو ضربت هذين
وهو نقي لم يجمع دخول الدارين وضرب السوطيين في اليوم ويحقق في أحد إجراءه
بمخلاف قوله إن لم تخصى قرأني ولم تراعي فإنه لم يرسف النقي كان نصا لكل واحد
منهما ونقي كل واحد منهما لا يصدق مع ثبوت أحدهما فإنه لا يصدق قولنا لم يقدم زيد
ولم يقدم عمرو مع قدوم أحدهما ويصدق أن لم يقدم زيد و عمرو مع أحدهما ما لم يكن ذكر
في المحيط ما يدل على صحة هذا الجواب فإنه قول إذا قال إن لم تكلم فلانا ولم تكلم
فلانا اليوم فانت طالق فكلم أحدهما معنى اليوم طاعت فقد سمع هذا الجواب من
حديث الرواية أكن ما قلته من الاشكال قوى اه قلت والجواب أنه إذا ذكر سرف
التي يكون نقي كل واحد منهما قد صدق في أن لم تخصى قرأني ولم تراعي يصدق
شرط الحنفية نقي كل واحد منهما لأنه يصير كأنه حلف على كل واحد منهما لأنه إذا
ذكر أنني تتكرر اليمين حتى لو قال لا أكل اليوم ولا غدا ولا بعد غد فهي أيمان ثلاثة
وإن لم يكرر التي فهي عين واحدة حتى لو كلفه ألا يثبت بتزلة قوله ثلاثة أيام كسأني من
الوقعات في بحث الكلام وأما عدم الصدق في لم يقدم زيد ولم يقدم عمرو مع قدوم زيد
استثلا فلا نه أخبار عن قدوم كل منهما ما انفرد به حيث به مقتضى ما انفرد به فأن علق ذلك
بالشرط فيحقق شرط الحنفية وهو أنه لم يقدم زيد هذا ما انفرد به فتدبر (قوله أو أجمع واحد)
أي وهو عالم به كما به بذلك قيل باب اليمين بالطلاق والعاقبة في نذرت أكله لأنه

مطلب
لا أذوق طعاما ولا شرابا حث
بأحدهما بخلاف لا أذوق طعاما
وشرابا

أو حلف لا يكلم فلانا ولا فلانا
ونوى أحدهما أو لا يكلم أخوة
فلان وله أخ واحد وتماه فصح

ذكر الجمع وأراد الواحد وان كان لا يعلم ان الآخر واحد لا يحدث لانه لم يرد الواحد فثبت
 البين على الجمع كمن حلف لا يأكل ثلاثة أرغفة من هذا الحب وليس فيه الارغفة واحد
 وهو لا يعلم لا يحدث بجر عن الواقيات (قوله قلت الخ) البحث لصاحب الجعر في الباب
 الا ترى وقوله فوجه علم أي بما ذكره من مسئلة الاخوة فانه جمع ليس فيه الالف واللام
 بل هو مضاف مثل أولاد زوجته فثبت كان عالماً بتعدد هم لا يحدث الا بالجمع كافي لا أكلم
 رجالاً أو نساً بمخلاف ما فيه الالف واللام مثل لا أكلم القراءاً والمساكين أو الرجال
 فانه يحدث بالواحد دلالة اسم بنفس كافي الواقيات وما مر عن الواقيات في اخوة قتلان
 صريح في أن الجمع المضاف كالتسكرو صيغ في آخر باب العين بالاكل والشرب والكلام
 تمام تحقيق المعرف والتسكرو والمضاف ونحوه يرجو اب هذه الحادثة قال في البحر لكن
 قال في الفتية ان أحسنت الى اقربائك فانت طالق فأسنت الى واحد منهم يحدث ولا
 يراد الجمع في عرفنا اه فيصاح الى الفرق الا أن يترى ان في العرف فرقا اه قلت
 لا يثبت ان العرف الا بغير التفرقة بين اخوة قتلان وأقربائك وأولاد زوجتك ونحوه
 من الجمع المضاف في أنه يراد به الجنس الصادق بالواحد والاصغر فينبغي الحث في
 الحادثة المذكورة (قوله كل حل الخ) قال في الهداية ولو قال كل حل على حرام فهو
 على الطعام والشرب الا أن ينوي غير ذلك والقياس أن يحدث كإفراغ لانه ما شرب فلا
 مباح وهو النفس ونحوه وهذا قول زفر وجه الاستحسان أن المقصود وهو البر لا يحصل
 مع اعتبار العموم فيصرف الى الطعام والشرب العرف فانه يستعمل فيما يتناول
 عادة ولا يتناول المرأة الا بالنسبة لاسقاط اعتبار العموم وإذا نواها كان ايلاء ولا يصرف
 اليه عن الماء كالماء والمشروب وهذا كله جواب ظاهر الرواية ومشايخنا قالوا يقع به
 الطلاق من غيرية لغلبة الاستعمال وعليه الفتوى اه قلت ومقتضى قوله فانه يستعمل
 فيما يتناول عادة أن العرف كان أولاً في استعماله في الطعام والشرب ثم تغير ذلك الى
 عرف آخر وغلب استعماله في الطلاق ثم انما ذكره هنا ليشافي ما ذكره في الايام من
 التفصيل بين نية تحريم المرأة والظهار والكذب والاطلاق لان ذلك في أنت على حرام
 وما هنا في التحريم اللفظ العام والفتوى على قول المتأخرين بالنص رافعه الى الطلاق البائن
 عائماً وأخصاً كما ذكرناه هناك (قوله زاد الكمال الخ) لا يحصل ذلك هذه الحادثة مراد
 الكمال ان هذا اراد به الطلاق فقط بحسب العرف كما يأتي (قوله ولكن الفتوى في زماننا)
 أي الزمان المتأخر عن زمان المتقدمين ويؤيد البزدي في بسطة في كون عرف
 الناس ارادة الطلاق به فالاحتماء أن لا يحصل الف المتقنين قال في الفتح وعلم أن مثل
 هذا اللفظ لم يتعارف في ديارنا بل المتعارف فيه حرام على كذا ملك ونحوه كما سلك كذا
 وليس به دون الصيغة العامة وتعارفوا أيضاً الحرام يلزمي ولا شك في أنهم يريدون
 الطلاق معنا فاتهم بذكره بعده لا أفضل كذا ولا قلن وهو مثل تعارفهم الطلاق

مطلب
 الجمع المضاف كالتسكرو بمخلاف
 المعرف بال

مطلب
 كل حل عليه حرام

قلت وبه علم جواب حادثة حلف
 بالطلاق على أن أولاد زوجته
 لا يطلعون بيته قطع واحد منهم
 لم يحدث (كل حل) أو طلال الله
 أو طلال المسلمين (على حرام) زاد
 الكمال أو الحرام يلزمي ونحوه
 (فهو وعلى الطعام والشرب و)
 لكن (الفتوى) في زماننا (على
 أنه تبين أصراًه) بتطبيقه

مطلب
 تعارفوا الحرام يلزمي والطلاق
 يلزمي

يلزم أن لا يفعل كذا فإنه برأيه أن فعلت كذا فهو طالق ويجب اعتناؤه عليهم والحاصل
أن المعتبر انصراف هذه اللفاظ على أوقار من المعنى بلانته الله ارف فيه فان لم
يتجاوز فسل عن يته وفيما ينصرف بلانته لو قال أدت غيره لا يدته القاضي وفيما يجه
وبين الله تعالى هو المصدق اه وأخرى في البحر والنهر والمقدس والشرب بلانته وغيرهم
وتقدم كلامه على ذلك في الطلاق (قوله ولوله أكثرين جميعا) في هذه المسئلة كلام
طويل قدمناه في باب طلاق غير المدخول بها وفي باب الأيلا والذي مررنا به هناك أنه
لا خلاف في أن أنت على حرام يخص المخاطبة وفي كل حل على حرام يعم الزوجات الأربع
أمر به اداة العموم الاستغراق وفي أمر أي حرام أو طلاق يقع على واحدة ثم وثقنا
الطلاق في نحو سلال الله أو سلال المساءين فقبل يقع على واحدة غير مائة تقرا إلى
صورة أفرادها والاشبه أنه يعم الكل فانهم (قوله وار لم تكن له امرأة الخ) قال
في الظهري به وإن قال لم أو الطلاق لا يصدق قضاء لانه صار طلاقا مر فأن قال وان سلف به
ان كان فعل كذا وقد كان فعل وله امرأة واحدة أو أكثرين جميعا وان لم تكن له امرأة
لا يلزمه شيء لانه جعل يمينيا بالطلاق ولو جعل يمينيا بالله تعالى فهو غوس وإن سلف
بهذا على أمر في المستقبل ففعل ذلك وليس له امرأة أن تكون عليه الكفارة لان غوس بالطلاق
عين اه وحاصله أنه اذا لم تكن له امرأة وسلف على ما سلف لا يلزمه شيء لانه
جعل طلاقا على المقتضى به فلو عدم الزوجة ولو جعل يمينيا بالله تعالى فهو غوس لانه كناية
عن الحب بالله تعالى كما مر في هو يهودي أنه كناية وإن لم يرد له وجهه فأن في الوجهين
لا يلزمه شيء سوى الاستغراق وقيل ان قوله ولو جعل يمينيا بالله تعالى أي بناء على ظاهر
الرواية من حله على الطعام والشرب وفيه نظر لا اذا قل ان كنت فعلت كذا فعل
حل على حرام يصير بمعنى ان كنت فعلته فوالله لا أكل ولا شرب فاذا كان قد فعل
انقضت يمينه على عدم الأكل والشرب فيكفر باكله أو شربه فلا تكون لفوا فافهم
وعلى هذا انقضى النهاية عن التوازل من أنه ان لم تكن له امرأة تجب عليه الكفارة بحلول
على أنه جعل يمينيا بالله تعالى مع كون الحلف على مستقبل والا كان نحو سوا فلا يلزمه
الكفارة وأما قوله في البحر معناه اذا أكل أو شرب لانصرافه عند عدم الزوجة إلى
الطعام والشرب لا كما يسميهم من ظاهر العبارة اه فتنه نظر بل هو محمول على
ما يفهم من ظاهر العبارة وهو وجوب الكفارة وإن لم يأكل ولم يشرب بناء على ما قلنا
والاورد عليه ما ذكرنا من النظر السابق ويؤيد ان انصرافه إلى الطعام والشرب
كان في العرف السابق ثم تغير ذلك العرف وصار مصر و قال في الطلاق كما مر به ما صار
حقيقة عرفية في الطلاق لا يصح حله على العرف المجهول بل يتي مراد به الطلاق غير
أنه اذا لم تكن له امرأة يتي مراد به الطلاق فلو جعل يمينيا بالله تعالى فتجب به الكفارة
ان لم يكن نحو سوا فترديد في كلام الظهري به صبي على قولين بدليل ما في البرازية نسيبت

قوله أن المعتبر انصراف الخ هكذا
يقتضيه ولعلنا من قلنا كذا في
والاصل أن المعتبر في انصراف الخ
تأمل اه معصه

ولوله أكثرين جميعا بلانته وإن
نوى ثلاثا فثلاث وإن قال لم أنو
طلاقا لم يصدق قضاء له لانه
الاستعمال ولذا لا يحلف به إلا
الرجال لظهيرية (وإن لم تكن له
امرأة) وقت اليمين

قال وفي المواضع التي يقع الطلاق بلفظ الحرام ان لم تكن له امرأة ان حنث لزمه
الكفارة والتسبي على انه لا يزمه اهـ فحاله التسبي مبنى على انه سبق مراد به الطلاق
وظاهر كلامهم ترجيح الافة فاعتمد تحقيق هذا المقام فانه من صبح الملك السلام (قوله
سواء تكبح بعده أو لا) هو عليه الفتوى كما يأتي (قوله فيكفر بأكله أو شربه) مبنى على
ما فسر به في الجبر عبارة النوازل وقد علمت ما فيه والصواب أن يقول فيكفر بحنثه
أي بقوله الله لو ف عليه كان قال ان دخلت النار فكل حل حتى حرام ثم دخلها يلزمه
كفارة الجبن لانها عين منعقدة على عدم الدخول في المستقبل لا على عدم الاكمل
والشرب حتى لو أكل أو شرب قبل الدخول أو بعده لا يلزمه شي (قوله ولو باقته على
ماض) لفظ بالله سبحانه قلم أي ولو كانت عينه على ماض كما إذا قال ان كنت فعلت كذا
فكل حل حل على حرام وكان عالما بأنه فعله فهي غموس ان جعلت عيناً بالله تعالى فلا يلزمه
كفارة وقوله أولغواي ان جعلت عيناً بالطلاق كما قاله التسي وظاهر ما مر عن
الظاهر بمن قوله لانه جعل عيناً بالطلاق اعتماداً لا أول وهو ظاهر ما قدّمناه أيضاً من
البرازية وكذا ما يأتي قريباً ويعتبرونه علم ان ما ذكره الشارع من قوله فغموس أو
لغو هو حاصل ما قدّمناه عن الظاهر يتفيس في كلامه خلل سوى زيادة لفظ باقته فافهم
(قوله ولو له امرأة وقتها المخل) مقابل قول المصنف وان لم تكن له امرأة قال في الظاهرية
وان حلف بهذا على أمر في المستقبل فعدل ذلك وليس له امرأة كان عليه الكفارة لأن
تحریم الحلال عين وان كان له امرأة وقت العين خانت قبل الشرط أو بابت لا إلى عدة
ثم يباشر الشرط لا يلزمه الكفارة لأن عينه انصرف إلى الطلاق وقت وجودها وان لم
تكن له امرأة وقت الجبن ثم تزوج امرأة ثم يباشر الشرط اختصوا فيه قال الفقيه أبو
بهرتين المتزوجة وقال غيره لا يبرأ به أخذ الفقيه أبو الليث وعليه الفتوى لأن
عينه جعل عيناً بالله تعالى وقت وجودها فلا يكون طلاقاً بعد ذلك اهـ ومنه في الخاتمة
وفي عبارة البرازية في هذه المسئلة خلل بينها على في باب الایلاء (قوله فأكل) صوابه
فباشر الشرط كما في عبارة الظاهرية وغيره وذلك كدخول الدار مثلاً ولا تظرفه
للاكل وعدمه كما علمت (قوله وقد مر في الایلاء) ما مر هنالك فيه خلل تابع فيه
البرازية كما أوضحناه هنالك (قوله ومن نذرناه مطلقاً) أي غير معاق بشرط مثل الله
على صوم سنة ففخ وأفاد أنه يلزمه ولو لم يقصده كالو أراد أن يقول كلاماً جري على لسانه
النذر ان هنال التذکر كالجذ كالطلاق كما في صيام الفتح وكما لو أراد أن يقول لله على صوم
يوم جري على لسانه صوم شهر كما في صيام الجرعن الوالوجية واعلم ان التذکر
قربة مشروعة أما كونه قربة فلما يلزمه من القرب كالصلاة والصوم والحج والعق
وتحراها أو ما شرع به فلا واهر الواحدة ما يفانه وتماحه في الاختيار قلت واعتدكروا
التذکر في الاعيان لما يأتي من انه لو قال على نذر لانية لزمه كفارة ومزق آخر كتاب الصيام

سواء تكبح بعده أو لا (فبين) فيكفر
بأكله أو شربه لو عينه على أن
ولو باقته على ماض فغموس أو لغو
ولو له امرأة وقتها فبانت بلا عدة
فأكل فلا كفارة لأن صرافها
للطلاق وقد مر في الایلاء (ومن
نذرناه مطلقاً أو معقلاً بشرط
وكان من جنسه واجب) أي
فرض

مطل
في أحكام النذر

انه لو تدرصوا فان لم يتربى أو قوى النذر فقط أو قوى التذوّر أن لا يكون ميتا كان نذرا
 فقط وإن قوى الحيض أو أن لا يكون نذرا كان ميتا وعليه كفارة إن أفطر وإن فاضها أو
 نوى البين كان نذرا وعينا حتى لو أفطر قضى وكفر وعمره هذا الكلام فيه (قوله كما
 سيصريح به) أي المستقرى أو يأتى الكلام عليه ان شاء الله تعالى ط (قوله وهو
 عبادة مقصودة) الضمير واسع للتذوّر معنى التذوّر لا الواجب شيئا فالتالى العرف
 فى النفع مما هو طاعة مقصودة لنفسها ومن جنسها واجب الخ وفى البدائع ومن شرطه
 أن يكون قربة مقصودة فلا يصح النذر بعبادة المريض وتشميع الجارية والوضوء
 والغسل والوقوف المحمود من المحض والاذان ونهاية المطالبات والمجاهد وغيره
 ذلك وإن كانت قربة بالانها غير مقصودة اه فهذا صريح فى أن الشرط كون التذوّر
 نفسه عبادة مقصودة لا ما سكن من جنسه ولما أحصوا التذوّر بالوقت لأن من جنسه
 واجبا وهو شمس جسد للميت ~~كما~~ يأتى مع ذلك علة أن شاء الله ما جدد غير مقصود
 لذاته (قوله خرج الوضوء) لانه عبادة ليست مقصودة لذاته وانما هو شرط العبادة
 مقصودة وهى الصلاة ط عن المنع (قوله وتكفى الميت) لانه ليس بعبادة مقصودة
 بل هو لاجل صحة الصلاة عليه لأن شرطه صحتها ط (قوله وجود الشرط) معطوف
 على قوله وكان من جنسه عبادة وهذا ان كان معقبا بشرط الارزاق فى الحال والمراد
 الشرط الذى يريد كونه ~~كما~~ يأتى بعده (قوله لزوم النذر) أى لزمه الوفاء به والمراد
 انه يلزمه الوفاء باصل القربة التى التزمه لا بكل وصف التزمه لأن الوفاء درهمان أو فقيرا
 أو مكافا للصدق أو لفلاحة فالتعيين ليس لازما بشرطه وتقدمه فى النفع (قوله لم يثبت
 الخ) قال فى النفع هو حديث غريب الا انه متفق عليه فى لزوم المدد والكتاب والسنة
 والاجماع قال تعالى وليوفوا نذورهم وصريح المصنف أى صاحب الهداية فى كتاب الصوم
 بأنه واجب فلا يمتنع تقدم الاعتراض بانهم اتوا بوجوب الاعتراض لضعفه والجواب بأنها
 موقوفة إذ خص بها النذر بالمعصية والمسلم من جنسه واجب فلم تكن مقصودة الدلالة
 ومن قال من المتأخرين باقتراضه استدرك بالاجماع على وجوب الإتيان به اه ملخصا
 وفى الشر بلا نسبة عن البرهان انه أى الاعتراض هو الظاهر (قوله لوجوب المتيقن) ترك
 ذكر الواجب من الصلاة والصوم والصدقة لظهوره ط (قوله والمتمنى للعج) مراد الخليفة
 ماشيا والافالمشى ليس بعبادة مقصودة اه ح وفيه أن المشروط كثر عبادة مقصودة
 هو التذوّر ولما كان من جنسه ~~كما~~ ما تقدمت عليه وفى باب اليمين فى البيع أنه لو قال
 على المتيقن الى بيت الله أو الكعبة يلزمه حج أو عمره وسذكر أن هذا التخييل والقياس
 أن لا يجب به شيء لانه ليس بشيء فامل (قوله والتعدي الاخرة الخ) كذا ذكره فى اعتكاف
 الجوراء ورد عليه ان التسمية ان كان فى خصوص التعدي فهو غير لازم فى الاعتكاف
 بل هو ان الوقوف فى محله وان كان فى مطلق الكعبة فله خص التسمية بالله مدغم أن الركوع

كما سيصريح به فيما بعد والرد
 (وهو عبادة مقصودة) خرج
 الوضوء وتكفى الميت (ووجد
 الشرط) المطلق به (لزم النذر)
 لم يثبت من نذروى فعليه الوفاء
 بكموم وصلاة وصدقة
 بجاسى (كسوم وصلاة وصدقة)
 ووقف (واعتكاف) واعتاق
 رقبة ووجع ولو ما شافنا من عبادات
 مقصودة ومن جنسها واجب
 لوجوب المتيقن فى الكفارة والمتمنى
 للعج على الفذرة ناهى
 والتعدي الاخرة فى الصلاة وهى
 لبث كالا عتكاف

كذلك والجلوب اختصار الاول والثالث في الاعتكاف التسعود وذكر في اعتكاف
 المراح قلنا بل من جنسه واجب لله تعالى وهو اللب بعرفة هو الوقوف والتذلل بالشي
 انما يصح اذا كان من جنسه واجباً ومشتقاً على الواجب وهذا كذلك لان الاعتكاف
 يشتمل على الصوم ومن جنس الصوم واجب وان لم يكن من جنس اللب واجب وتعقبه
 في الفتح في باب العين في الحج والصوم بان وجوب الصوم فرع وجوب الاعتكاف بالتذلل
 والكلام الا في هذه وجوب التسبوع فكيف يستدل على لزومه بلزومه ولزوم الشرط
 فرع لزوم المشروط ثم قد يقال تحقق الاجماع على لزوم الاعتكاف بالتذلل بموجب اهدار
 اشتراط وجود واجب من جنسه اه أي فهو خارج عن الاصل (قوله ووقف مسجد)
 أي في كل بلدة على الظاهر ط (قوله والام) أي وان لم يفعل الامام فعلى المسلمين (قوله)
 ما ليس من جنسه فرض) هذا هو الذي وعد بذكره قال المصنف في شرحه وهذا ثبت أن
 المراد بالواجب في قوله من جنسه واجب الفرض وبه صرح شيخنا في حقه الخ وبأن
 تمام الكلام عليه (قوله كعبادة صريخ الخ) هذا بقصد أن مرادهم بالفرض هنا فرض
 المدينون ما يشتمل فرض التكفائية اه أي فان هذه فرض كفائية كافية مقدمة أي
 اللب فافهم وقد مناع البدائع خروج هذا المذكور وان بقوله عبادة مقصودة هي أنه
 يراد به دخول المسجد لطواف وصلاة الجمعة اذا كان الامام فيه فان الدخول يستلزم
 فرض لكنه ليس مقصوداً لذاته وكذا عبادة الواجد اذا احتج باله لأن برهنا فرض
 وقدمه شأن الشروط مستوفى به عبادة مقصودة هو التذلل (قوله ولو مسجد الرسول
 صلى الله عليه وسلم) الاولى ذكر مسجد مكة لانه المقوم ط (قوله وهذا هو الضابط)
 الاشارة الى ما ذكر من أن ما ليس من جنسه فرض لا يلزم وعبادة الدور بالتذلل اذا كان
 له أصل في القروض لم التذلل كالصوم والصلاة والصدقة والاعتكاف وما لا أصل له
 في القروض فلا يلزم التذلل كعبادة المريض وتشجيع الجنائز ودخول المسجد وبناءه
 القنطرة والرباط والسقاية ونحوها هذا هو الاصل الكلي (قوله فزاد) أي على الشرطين
 المائتين في المتن (قوله أن لا يكون معصية لذاته) قال في الفتح وأما ما يكون المنذور
 معصية فيمنع العقد التذلل فيجب أن يكون معناه اذا كان حراماً لعينه وليس فيه جهه
 قريبة فإن المذهب أن تذروا يوم العيد تعتقد ويجب الوفاء بصوم يوم غيره ولو صامه خرج
 عن العهدة ثم قال بعد ذلك قال الحارثي اذا أضاف التذلل الى المعاصي كتكف عن أن تأكل
 فلا تأكل بمنزلة الكفارة بالحنث اه قلت وحاصله أن الشرط كونه عبادة فيعلم
 منه أنه لو كان معصية لم يصح فهذا ليس شرطاً خارجاً عما مر لكن صريحه استقلاله بان
 أن ما كان فيه جهه العبادة يصح التذلل به لما مر من أنه يلزم الوفاء بالتذلل من حيث هو
 قريبة لا بكل وصف التزم به فصح التزام الصوم من حيث هو صوم مع الفاء كونه في يوم
 العيد ولذا قال في الفتح ان قلت من شروط التذلل كونه بفرض معصية فكيف قال أبو يوسف

ووقف مسجد المسلمين واجب
 على الامام من حيث المال والافعال
 المسلمين (ولم يلزم) التذلل (ما ليس
 من جنسه فرض كعبادة صريخ
 وتشجيع جنازة ودخول مسجد)
 ولو مسجد الرسول صلى الله
 عليه وسلم أو الأقصى لأنه ليس
 من جنسها فرض مقصود وهذا
 هو الضابط كافي الدور في الصبر
 شرائطه خمس فزاد أن لا يكون
 معصية لذاته

اذا نذر كمين بلا وضوء يصح نذره خلا لحد فاجاب ان ابا يوسف رحمه وضوء لانه
 حين نذره كمين لم يستاه وضوء لان التزام الشرط التزام الشرط فقول به بغير وضوء
 لغو لا يؤثر وتظهر اذا نذرهما بلا قراءة الزمان ركعتين بقراءة او نذر ان يصلي ركعة واحدة
 الزمان ركعتين او ثلاثا الزمان باربع اه وتقدم فيه (قوله لانه لغو) اى لان كونه
 معصية لغو وهو الاعراض عن ضيافة الحق تعالى (قوله وان لا يكون واجبا عليه قبل
 النذر) فى اخصية البدائع لو نذر ان يضحي شاة وذلك فى أيام الضر وهو وسر فعليه ان
 يضحي شاتين عند ناشأة النذر وشاة بايجاب الشرع ابتداء الا اذا عني به الاخبار عن
 الواجب عليه فلا يلزمه الا واحدة ولو قبل أيام الضر لزمه شاتان بخلاف لان الله -
 لا يحتمل الاخبار عن الواجب اذا لا وجوب قبل الوقت وكذا لو كان مفسرا ثم ايسر
 فى أيام الضر لزمه شاتان اه والحاصل ان نذرا لاضحية صحيح فكنه ينصرف الى شاة
 أخرى غير الواجبة عليه ابتداء بايجاب الشرع الا اذا قصد الاخبار عن الواجب عليه
 وكان فى أيامها ومثله ما لو نذر الخلع لان الاضحية والخلع قد يكونان غير واجبين بخلاف
 حجة الاسلام فانها تقضى الواجب عليه لانها اسم اقرب لصفة العمر ~~صوم~~ رخصان
 وملااة تظهر فلا يصح النذر بها بخلاف ما قد يكون تطوعا وجوبا كالملااة والصوم
 كما ستفقه فى الاضحية ان شاء الله تعالى (قوله او ملكا لغو) فان قيل ان النذر به
 معصية ففى عنه ما ضر قلنا انه ليس معصية لذاته وانما هو لوقوع العبد فيه فى الجهر لانه
 خارج بكونه لا يملكه فيشمل الزائد على ما يملكه وما لا ملك له فيه فلا كذا فى الجهر عن
 الخلاصة لو قال الله على "ان احدى هذه الشاة وهى لك القبر لا يصح النذر بخلاف قوله
 لا هدين" ولو نوى البين كان يمينا اه قال فى النهر والفرق بين التاكيد وعدمه مما لا أثر
 له بظهور فى صحة النذر وعدمه ثم على الصحة هل تلزمه قيمتها او يتوقف الحال الى ملكها
 محصل تردد اه قلت الظاهر الثانى لان الهدى اسم لما يهدى الى الحرم فاذا صبح نذره
 نوحى الى ملكها الميكى اهداؤها أمل ويظهر لى أن قوله لا هدين عين لا نذره واوله ولو نوى
 البين كان يمينا راجع الى المسئلة الاولى فان تم هذا انقض الفرق فتأمل (قوله لزمه المائة
 فقط) سبذكر الشارح وجهه (قوله قلت ويراد الخ) ذكر هذا الشرط صاحب البحر
 فى باب الاشتكاف وعزا الفرع المذكور الى الولوالجية قال ط وبه صارت الشروط
 سبعة ما فى المتن وهذه الخمسة لكن اشتراط أن لا يكون أكثر من ملك وان لا يكون ملك
 الغير خاص ببعض صور النذر (قوله مستحيل الكون) يشمل الاحتصالة الشرعية لما
 فى الاختيار لو نذرت صوم أيام حبيتها أو قالت لله على أن أصوم عند الغشاش فهو باطل
 عند محمد وزفر لانها أضافت الصوم الى وقت لا يتصور فيه وقال أبو يوسف تقضى فى
 المسئلة الثانية لان الايجاب صدوره فى حال لا ينافى الصوم ولا إضافة الى زمان ينافى
 اذا الصوم يتصور فيه والعجز بما وض محتمل كالمريض فقضيه كما اذا نذر صوم شهر

فصح نذر صوم يوم الضر لانه لغو
 وان لا يكون واجبا عليه قبل
 النذر فلو نذر حجة الاسلام
 لم يلزمه شيء غير ما وان لا يكون
 ما يلزمه أكثر مما يملكه أو ملكا
 لغو فلو نذر تصديق بألف ولا
 عليك الا ما ترضيه المائة فقط
 خلاصة اتفق قلت ويراد ما فى
 زواهر الجواهر وان لا يكون
 مستحيل الكون فلو نذر صوم
 أمس أو اعتكاف لم يصح نذره

بل ما قضاه أيام حبيهم لأنه يجوز خلط الشهر من الحيض فيصح الإيجاب وقامه فيه
 (قوله وفي القصة الخ) عبرتها كافي البحرندران تصدق بدينار على الأغنياء بنيتي
 أن لا يصح قلت وبنيتي أن يصح إذا نوى إنشاء السبل لأنهم يحمل الزكاة اه قلت ولعل
 وجه عدم التصديق الأول عدم كونها قريبة أو مستحيلة الكون لعدم تحققها لأن المقتضى
 هبة كإن الهبة لفاتحة صدقة (قوله ولونذر التسبيحات) لعل مراده التسبيح والتحميد
 والتكبير لا ثلاثين في كل وأطلق على الجميع فسيصا تغليب الكونه ما بقا وفيه إشارة
 إلى أنه ليس من جنسها واجب ولا فرض وفيه أن تكبير التشريق واجب على المقتضى به
 وكذا تصحيرة الاحرام وتكبيرات العبد من فينبغي صحة التذويب بناء على أن المراد
 بالواجب هو المطلق ط قلت لكن ما ذكره الشارح ليس عبارة القصة وعبارتها
 كافي البحر ولونذر أن يقول دعاء كذا في ذكر بكل صلاة عشر مرات لم يصح (قوله لم يلزمه)
 وكذا لوندرة الآية القرآن وعقله القهستاني في باب الاعتكاف بأنه للصلاة وفي الخاتمة
 ولوقال على الطواف البيت والسعي بين الصفا والمروة وعلى أن أقرأ القرآن ان فعلت
 كذا لا يلزمه شيء اه قلت وهو ممكن فإن القراءة عبادة مقصودة ومن جنسها واجب
 وكذا الطواف فانه عبادة مقصودة أيضا ثم رأيت في باب المناسك قال في باب أنواع
 الطوافه انما هي طواف النذر وهو واجب ولا يختص بوقت فهذا صريح في صحة
 التذويب (قوله لم يلزمه) لأن من جنسه فرضا وهو الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم مرة
 واحدة في اليوم ويجب كذلك رواها في فرض على قال ح ومنه يعلم أنه لا يشترط كون
 الفرض قطعيا ط (قوله وقيل لا) لعل وجه اشتراطه كون الفرض قطعيا ح (قوله
 ثم ان المعلق الخ) اعلم أن المذكري كتب ظاهر الرواية أن المعلق يجب الوفا به مطلقا
 أي سواء كان الشرط ما يراى كونه أي يطلب حصوله كان شفي الله مريض أو لا كان
 كملت زيدا أو دخلت الدار فكذا وهو المحكي عند الشافعية نذر الصالح وروى عن
 أبي حنيفة التفصيل المذكور هنا وأنه يرجع إليه قبل موته بسبعة أيام وفي الهداية انه
 قول محمد وهو الصحيح اه ومنشئ عليه أصحاب المتون كالغفار والمجمع ويختصر النفاية
 والماتق وفيها وهو ذهب الشافعي وذكر في الفتح انه المروى في النوادر أنه مختار
 المحققين وقد انعكس الامر على صاحب البحر فظن أن هذا الأصل له في الرواية وأن رواية
 النوادر أنه مختار فيه مطلقا وأنه في الخلاصة قال وبه يفتى وقد علمت أن المروى
 في النوادر هو التفصيل المذكور وذكر في التمر أن الذي في الخلاصة هو التعليق
 بما لا يراى كونه فالأطلاق ممنوع اه والحاصل انه ليس في المسئلة سوى قولين الأول
 ظاهر الرواية عدم التغيير أصلا والثاني التفصيل المذكور ما لما فهمه في البحر من
 القول الثالث وهو التغيير لما رواه المقتضى به فلا أصل له كما وضعه العلامة الشرنبلالي
 في رسالته المسماة بتحفة الثمر برفاههم (قوله بشرط يريده الخ) انتمرو لو كان فاسقا يريده

قوله أو مستحيلة الكون الأول
 أن يقول أو كونها مستحيلة الخ
 بالعطف على قوله عدم دليل قوله
 لعدم تحققها الخ والأظهار
 عبارة أن الاستحالة مثبتة
 وهو لا يظهر وقد يبراه محله

وفي القصة نذر التصديق على
 الأغنياء لم يصح ما لم ينو إنشاء
 السبل ولونذر التسبيحات
 دبر الصلاة يلزمه ولونذر أن يصلي
 على النبي صلى الله عليه وسلم كل
 يوم كذا يلزمه وقيل لا (ثم ان)
 المعلق فيه تفصيل فان علقه
 بشرط يريده كان قد علمت (ثم ان)
 مريض (وفي) وجوب (ان وبعد)
 الشرط (و) ان علقه (بما لم يريده)
 كان زيت بخلافه (مستلحق)
 (وفي) بنذر

شرطا هو معصية فعلق عليه كما في قول الشاعر

على اذا ما زوت لي لي بحقيقة • فباو يث اقمه وجلان حاتبا

فهي ل يقال اذا ما شر الشرط يجب عليه الملق أم لا ويظهر في الوجوب لأن التذو وطاعة
وقد علق وجوبها على شرط فاذا حصل الشرط ارسته وان كان الشرط معصية بحرم فعلها
لأن هذه الطاعة غير ماحلة على مباشرة المعصية بل بالعكس وتعرف التذو صدق عليه
ولذا صرح التذو في قوله ان زيت ثلاثة لكنه يفتقر فيه وبين كفاية العين لأنه اذا كان
لا يريد به بصرفه معنى العين فيقتصر كما يأتي في قوله بغيره بخلاف ما اذا كان يريد به لقوات معنى
العين فينبغي الجزم بلزوم التذو ورفقه وان لم أو مصر صافا فهم (قوله) لأنه تذر بظاهره
(الخ) لأنه قصده التبع عن ايجاد الشرط فبطل الى أي الجهة من شامخا فافهم (قوله) لأنه تذر بظاهره
بشرط يرتد بونه لأن معنى العين وهو قصد المتع غير موجود فيه لأنه هذه اظهارة الرغبة
فيما جعل شرطا دور (قوله) فيضير ضرورة) جواب عن قول صدر الشريعة أول
ان كان الشرط حراما كان زيت فينبغي أن لا يفتقر لأن التضييق والتحريم لا يوجب
التقصيف قال في الدرر أقول ليس الموجب للتقصيف هو الحرام بل وجود دليل التقصيف
لأن اللفظ لما كان تذر من وجه معينان وجهان أن يعمل بمقتضى الوجوهين ولم يجر
اهدا وأحدهما فان التضييق الموجب للتقصيف بالضرورة قد مر ١٠ (قوله) فلا يجره
القاضي لأن العبد لم يثبت له حق الفتق عليه لأن ذلك بمنزلة ما لو حلف بالله تعالى له متعة
ليس له اجباره على أن يغيره بحسبه لأن ذلك مجزئ حتى الله تعالى (قوله) تذر أن يذبح ولده
(الخ) المسئلة منصوصة في كافي الحاكم الشهيد وغيره وفي شرح المجمع وشرح درر الصادق
أنه يجب به ذبح كبش في الحرم أو في أيام التعريف غير الحرم وأنه يشترط لعدة التذو به
في عاتة الروايات أن يقول في التذو عند مقام ابراهيم أو بمكة وفي رواية عنه لا يشترط
وفي الاختيار ولو تذر ذبح ولده أو فخره لمسه ذبح شاهة عند أبي حنيفة ومحمد وكذا التذو
بذبح نفسه أو عبده عند محمد وفي الوالد والوالدة عن أبي حنيفة وروايتان والاصح عدم
المعصية وقال أبو يوسف وزفر لا يصح شيء من ذلك لأنه معصية فلا يصح ولهم على الولد
منه بجماعة من المعصية كعلي وابن عباس وغيرهما ومثله لا يعرف قياسا فيكون
صاحبا وان اجاب بذبح الولد عبارة عن اجاب بذبح الشاة حتى لو تذر ذبحه بمكة يجب عليه
ذبح الشاة بالحرم بيانه قصة الذبيح فان الله تعالى أوجب على التذو ذبح ولده وأمر بذبح
الشاة حيث قال قد صدقت الرؤيا فيكون كذلك في شريعتنا قاله تعالى ثم أومنا
الملك أن اتبع مله ابراهيم حنيفا ولأن شريعتنا قبلنا من احمق يثبت التسليم ونظائر
منه لأن اجاب المثلث الى بيت الله تعالى عبارة عن حج أو عمرة واجاب الهدى عبارة عن
اجاب شاهة ومثله كثيرا وإذا كان تذر ذبح الولد عبارة عن ذبح الشاة لا يكون معصية
بل قرية حتى قال الاصمعياني وقد مره من المشايخ ان أراد عن الذبيح وعرف أنه معصية

(أو تذر) لعينه (على المذهب)
لأنه تذر بظاهره عين معناه فيضير
ضرورة (تذر) مكلف (بعتق رقبة)
في ملكه وفيه (الاي) (أثم)
بالقول ولا يدخل تحت الحكم
فلا يجره القاضي (تذر) (تذو) يذبح
ولده فعليه شاهة قصة التذو لعل عليه
الصلاة والسلام والقضاء الثاني
والشافي كذا يقره بقتله

لا يصح وتقليد الصوم في حق الشيخ الثاني، بحسب لافضائه الى اهلا كه ويصح تذكرو بالصوم
وعليه القديمة وجعل ذلك التزاما للثقة به كذا هذا في النفس والعباد ولا يثبت عليه ما
فوق ولا يثبت على واه ولا يثبت حصة أن وجوب الشاة على خلاف القياس عرفناه استدلالا
بصفة التحليل وانما وردت في الوردية قصر عليه ولو تدرى بلفظ القتل لا يلزمه شيء بالاجماع
لان النص ورد بلفظ الذبح والنصر منه ولا كذلك القتل ولان الذبح والنصر وردا
في القرآن على وجه القرية والتعبد والقتل لم يرد الا على وجه العقوبة والانتقام والتمسك
ولانه لو تدرى في الشاة بلفظ القتل لم يصح فهذا أولى اه (قوله لفا لاجماع) أي بناء على
أصح الروايتين كما مر (قوله لان الذبح ليس من جنسه فرض الخ) هذا التحليل اصحاب
البربر يتأخرون ما في الخاتمة قال ان برئت من مرضي هذا ذهب شاة فبرئ لا يلزمه شيء
الا ان يقول فذهب على أن ذبح شاة اه وهي عبارة من الدرر وعليها في شرحه بقوله
لان اللزوم لا يكون الا بالتدريج والادل عليه الثاني لا الاول اه فأراد أن عدم الحصة تكون
الصيغة المذكورة لا تحمل على التدريج لان قوله ذهب شاة وعد لا تدرى ويؤيده
ما في البرزانية لو قال ان سلم وادي أصوم ما عشت فهذا وعد لكن في البرزانية أيضا
ان عوفيت صحت كذا يجب عليه ما يقبل لله على وفي الاسمهان يجب ولو قال ان فعلت
كذا فانا ما يجب فله على يجب عليه الخ اه فعلم أن تحليل الدرر يبنى على القياس
والاستصحاب بخلافه ويتأخرون أيضا قول المصنف على شاة ذبحها وعبارة الفتح فعلى
بأنها في جواب الشرط اذا لشد أن هذا ليس وعدا ولا يقال انما يلزمه شيء لعدم قوله
على لان المصنف به صفة النذر بقوله لله على حجة أو على حجة فيعين جل ما ذكره المصنف
على القول بأنه لا بد أن يكون من جنسه فرض وجل ما في الخاتمة والدرر من صفة قوله لله
على أن ذبح شاة على القول بأنه يكفي أن يكون من جنسه واجب ويسأل في آخر
الاحصية عن الخاتمة لو تدرى عشر أخصيات لزمت تنان لحي الامر بما وفي شرح الوهبانية
الاسم وجوب الكل لا يجابه ما قلناه من جنسه ايجاب ونقل الشارح هناك عن المصنف
أن مفادهم لزوم التدريج من جنسه واجب اعتقادي أو اصطلاحى اه ويؤيده أيضا
ما قلناه عن البدائع فيه يعلم أن الاصح أن المراد بالواجب ما يشمل الفرض والواجب
الاصطلاحى لا خصوص الفرض فقط (قوله فتح ويجز) يوهم انه في الفتح ذكر هذا
التعليل مع أن المذكور فيه عبارة التوقف وكذا في البربر مع بالي مجموع التوازل
(قوله في من الدرر تناقض) أي حيث صرح أولا بأنه يشترط في التدريج أن يكون له
أصل في الفروض ونص ثانيا على صفة التدريج بقوله لله على أن ذبح شاة مع أن النذر
ليس له أصل في الفروض بل في الواجبات وأجاب ما ذكرناه من الفرض ما يجب الواجب
بأن يراد به اللازم فلا تناقض (قوله كذا في مجموع التوازل) الإشارة الى ما في المتن من
قوله ولو قال ان برئت ان قوله يجاز (قوله ووجهه لاجبى) هو أن السبع يقوم مقامه

(ولو قال كان يذبح نفسه أو عبده)
وأوجب محمد الشاة ولو يذبح (أبيه)
أوجبته أو أمته (لها اجسام لانهم)
ليسوا كسبه (ولو قال ان برئت)
من مرضي هذا ذهب شاة وعلى
شاة ذبحها فبرئ لا يلزمه شيء لان
الذبح ليس من جنسه فرض بل
واجب كالأخصية فلا يصح
(الا اذا زاد وأتصدق بلهما)
فإنه لان الصدقة من جنسها
فرض وهي الزكاة فتح ويجز ففى
متن الدرر تناقض منخ (ولو قال)
لله على أن ذبح جزورا أو أتصدق
بلهما فذبح مكانه سبع شياء جاز)
كذا في مجموع التوازل ووجهه
لا يفتى وفي الفتنة ان ذهب هذه
العهدة فعلى كذا فذهب ثم جازت
لا يلزمه شيء

في الضحايا والهدايا ط (قوله لما تقر في كتاب الصوم) في آخره قيل باب الاعتكاف
وعبارته هنا لئلا يقع النذر من اعتكاف أو حج أو صلاة أو صيام أو غيرهما غير المعلق
ولومعنا لا يختص بزمان ومكان ودرهم وقدر فلو نذر التصديق يوم الجمعة بكذا بهذا الدرهم
على فلان تخالف بائز وكذا لو حمل قبله فلا يوجب شهرا للاعتكاف أو لادخول يوم الجمعة قبله
عنه صرح وكذا لو نذر أن يحج سنة كذا الحج سنة قبلها سبع أو صلاة في يوم كذا فصلاها قبله
لأنه لا يجهل بعد وجوب السبب وهو النذر فيقدر التعيين بخلاف النذر المعلق فانه لا يجوز
تجهيله قبل وجود الشرط اه قلت وقد علمنا هذا الفرق وهو أن المعلق على شرط لا ينعقد
سواء الحال كما تقر في الأصول بل عند وجود شرطه فلا يزال تجهيله لم وقوعه قبل
سببه فلا يصح ويظهر من هذا أن المعلق يتعين فيه الزمان بالانظر إلى التجهيل أمثاله أخره
فالظاهر أنه جائز إذا لم يحد ورنه وكذا يظهر منه أنه لا يتعين فيه المكان والدرهم والفقير
لأن التعليق إنما أثر في انعقاد السببية فقط فلذا امتنع فيه التجهيل وتعين فيه الوقت
أما المكان والدرهم والمقدرة فهي باقية على الأصل من عدم التعيين ولذا انقصر الشارح
في بيان الخفاصة على التجهيل فقط حيث قال فانه لا يجوز التجهيل له فتدبر فالتدبر
الفقير لا يتعين عدده في الخافية أن زويت بقي فالتدبر من ماله صدقة اكله يمكن
درهم فزوجه ودفع الألف إلى مسكين جله جائز (تنبية) ما غلب يجهل النذر بزمان ونحوه
خلافًا لفرلان لأنهم ما اعتبر ما هو قربة لا باعتبار أثاره لا يدخلها في صيرورته
قربة كما مر قال في الفقه وكذا إذا نذر ركعتين في المسجد الحرام فأذاها في أقل شرفا منه
أو فيما لا شرف أجره خلافًا لفرلان المعروف من الشرع أن التزامه بما هو قربة واجب
ولم يثبت من الشرع اعتبار نقصه من العبد العباد قبل المكان بل بما عرف ذلك فله على
وتعاقبه فيه قلت وإنما تعين المكان في نذر الهدى والزمان في نذر الاضحية لأن كلامهم ما
اسم خلاص معين فالهدى ما يهدي للصوم والاضحية ما يذبح في أيامها حتى لو لم يكن كذلك
لم يوجد الاسم وسنذكر تمام تحقيقه في باب البين في البيع ان شاء الله تعالى (قوله جاز)
أشار إلى أن تعيين ما يشتري به مثل تعيين الزمان والمكان (قوله قضاء وحده) أي قضى
ذلك اليوم فقط لتلايق كل الصوم في غير الوقت كما مر في الصيام (قوله وان قال متباها)
لأن شرط المتابع في شهر بعينه لغولاه متتابع لتتابع الايام وأيضا لا يمكن الاستقبال
لأنه معين دور وأما إذا كان الشهر غير معين فان شاء ناعسه وان شاء أخره الا إذا شره
التتابع فيلزمه ويستقبل فتح أي يستقبل شهرا غيره ولو أفطر يوما ولو من الايام المتبهة
كما مر في الصوم وتقدم هنا لتمام الكلام على ما يجب فيه المتابع وما لا يجب وما يجوز
تقدمه أو تأخره وما لا يجوز فراجع (قوله فأكل لعذر) وكذا الدرهم ح (قوله فدى)
أي لكل يوم نصف صاع من بر أو صاعين شعير وان لم يقدر واستغفر الله تعالى كما مر
(قوله لزمه ما عاك منها فقط) وان كان عند عروص أو خادم يساوي مائة فانه يسع

مطلب
النذر غير المعلق لا يختص بزمان
ومكان ودرهم وقدر

(نذر انقضاء مكة جاز الصرف
انقضاء غيرها) لما تقر في كتاب
الصوم أن النذر غير المعلق
لا يختص بشئ (نذر أن يتصدق
ب عشرة دراهم من الخبز تصدق
بقدره جاز ان ساوى القيمة)
كتصديقه بغيره (نذر صوم شهر معين
لزمه متباها لكان ان أفطر فيه
يوما قضاء) وحده وان قال
متباها (بالزوم استقبال) لانه
معين ولو نذر صوم الابد فأكل
لعذوقه (نذر أن يتصدق بألف
من ماله وهو عاك دونها لزمه)
ما عاك منها (فقط)

وَيَصَدَّقُ وَإِنْ كَانَ يَسَاوِي عَشْرَةَ يَصَدَّقُ بِعَشْرَةٍ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ فَلَا شَيْءٌ عَلَيْهِ كُنْ أَوْ جِبْ
 عَلَى نَفْسِهِ أَتَمَّ حُجَّةً يَلْزِمُهُ بِقَدْرِ مَا عَاشَ فِي كُلِّ مَنَّةٍ حُجَّةً شَرْعِيَّةً لِيَاخُذَ عَنْ الْخَلَاءِ وَالْقُرَى
 يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ الْفَرِيقَيْنِ كَمَا يَدْخُلُ فِي الْوَصِيَّةِ ثَلَاثُ مَا ظَاهَرَ التَّحْلِيلُ عَدَمُ الدَّخُولِ لِأَنَّ الدِّينَ
 لَا يُلْجِئُكَ قَبْلَ قَبْضِهِ وَإِذَا قَبْضُهُ مَا وَجَدَ كَأَحَادٍ بَعْدَ الذَّنْوِ فِي الْوَصِيَّةِ ثَلَاثُ الْمَالِ بِعَتَمَ مَالَهُ
 عِنْدَ الْمَوْتِ تَأْتِلُ لَكِنْ سَأَلْتُ فِي أَقُولُ الشَّرْكَ أَنَّ الْحَقَّ كَوْنُهُ مَعْلُومًا (قَوْلُهُ لَمْ يَجِدْ مَالًا) أَيْ
 وَشَرَطَ حُجَّةَ الذَّنْوِ أَنْ يَكُونَ الْمَذْنُوبُ مِلْكًا لِلذَّائِرِ وَمُضَافًا إِلَى السَّبَبِ كَقَوْلِهِ أَنْ اشْتَرَيْتَ
 فَقُلْتُ عَلَى "نَ أَعْتَقُكَ ط (قَوْلُهُ فِي الْمَسَاكِينِ مَدَقَّةً) أَيْ يَتَّقِي عَلَيْهِمْ فِي بَعْضِ عَلَى (قَوْلُهُ
 لَمْ يَصْعُقْ أَتَقَامًا) أَيْ مَا لَوْ كَانَ لَهُ مَالٌ يَصْعُقُ وَيَصْكَوْنُ الْمَرَادُ بِهِ جَنْسُ مَالِ الزَّكَاةِ اسْتِحْصَانًا
 أَيْ يَجْزُرُ كَانَ بَلْغَ نَصَابًا وَلَا عَلَيْهِ دِينَ مُسْتَقَرَّقٌ وَلَا وَانْ لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ أَسْلَمَتْهُ قَدَرِ قُوَّةِ
 فَذَا مَالٌ غَيْرُهُ يَصَدَّقُ بِقَدْرِ أَيْ بِقَدْرِ مَا أَسْلَمَ كَمَا سَأَلْتُ فِي مَقَرِّ قَاتِ الْقَضَاءِ أَنْ شَاءَ اللَّهُ
 نَعَالِي وَذَكَرَ الشَّارِحُ هَذَا لَعَنَ الْبَصْرِيَّ قَالَ إِنْ نَعَلْتُ كَذَا أَهْلًا مَلَكَهُ مَدَقَّةً خَبِلَتْهُ أَنْ يَمِيعَ
 مِلْكُهُ كَنْ وَجِلْ شَوْبٌ فِي مَنَدِيلٍ وَبِقَبْضِهِ وَلَمْ يَرَهُ تَمَّ بِفَعْلٍ ذَلِكَ ثُمَّ يَرَدُّ بِخِيَارِ الرُّوْبَةِ فَلَا يَلْزِمُهُ
 شَيْءٌ إِنْ قَالَ الْقُدْسِيُّ هُنَاكَ وَمَنْ يَعْلَمُ أَنَّ الْمَعْتَبَرِ الْمَلِكَ حِينَ الْخُتْمِ لَحِينَ الْخُفِّ (قَوْلُهُ
 فَيَمْلِكُ) أَيْ مِنْ قَوْلِهِ أَنَّ الذَّنْوَغِيَّ الْمُلْحَقَ لَا يَخْتَصُّ بِشَيْءٍ (قَوْلُهُ وَلَمْ يَرَدْ عَلَيْهِ) فَلَوْ قَالَ نَدَّرَ
 حُجَّةً لَزِمَهُ (قَوْلُهُ وَلَوْ تَوَيَّ حِيَامًا) حُجَّةً قَوْلُهُ وَلَا يَنْبَغِي وَأَشَارَ إِلَى أَنَّهُ لَوْ تَوَيَّ شَيْئًا مِنْ حُجَّ
 أَوْ عَمْرَةٍ وَغَيْرِهِ فَلَيْسَ بِمَنْفُورٍ كَأَنَّهُ كَأَنَّهُ لَحَامٍ (قَوْلُهُ لَزِمَهُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ) لِأَنَّ الْإِجَابَ الْعَدَدَ
 مَعْتَبَرًا بِإِجَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَأَدْرَكَ ذَلِكَ فِي الْعَصَامِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ فِي كَفَّارَةِ الْبَيْنِ يَجْعَلُ
 الْوَلَوُ الْجَبِيَّةَ (قَوْلُهُ وَلَوْ مَدَقَّةً) أَيْ بِالْعَدَدِ (قَوْلُهُ كَالْفُطْرَةِ) أَيْ أَسْكَلَ مَسْكِينٍ نَصْفَ صَاعٍ
 بِرُكُودِ الْوَلَوِ قَالَ تَعَالَى عَلَى "أَطْعَامَ مَسْكِينٍ لَزِمَهُ نَصْفُ صَاعٍ بِرُكُودِ الْوَلَوِ وَأَنْ قَالَ تَعَالَى عَلَى
 أَنْ أَطْعَمَ الْمَسَاكِينَ عَلَى عَشْرَةِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ فَنَحْ (قَوْلُهُ لَزِمَهُ بِقَدْرِ عَمْرَةٍ) أَيْ لَزِمَهُ أَنْ يَمِيعَ
 بِقَدْرِ مَا يَمِيعُ وَمَشَى فِي بَابِ الْمَنَاسِلِ عَلَى أَنَّهُ يَلْزِمُهُ الْكُلُّ وَعَلَيْهِ أَنْ يَمِيعَ بِنَفْسِهِ قَدَرُ
 مَا عَاشَ وَجِبَّ الْإِبْصَارُ بِأَبْقِيَةِ وَعِزَّاءِ الْقَارِئِ فِي شَرْحِهِ إِلَى الْمَعْمُونِ وَالْخَالِئَةِ وَالْمَرْجُومَةِ
 قَالَ وَفِي الْوَالِ وَأَزَالَ أَنَّهُ قَوْلُهُ سَاوِ الْأَوَّلَ قَوْلَ مُحَمَّدٍ وَفِي الْقَنْحِ الْحَقِّ لَزِمَ الْكُلُّ إِنْ مَخْلُصًا
 (قَوْلُهُ وَصَلْ بِحَقِّهِ) قَبْدَ الْوَصْلِ لِأَنَّهُ لَوْ فَصَلَ لَا يَقْدِرُ إِلَّا إِذَا كَانَ لِنَفْسٍ أَوْ سَعَالٍ وَأُغْمَرَهُ
 وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ كَانَ يَجُوزُ لَا اسْتِثْنَاءَ الْمُتَّصِلِ إِلَى سِتَّةِ أَشْهُرٍ وَيَلْزِمُهُ إِخْرَاجُ الْعُقُودِ
 كُلِّهَا عَنْ أَمْرَةٍ كَوْنُ مَلْزَمَةٍ وَأَنْ لَا يَحْتَاجَ لِلْعَصْلِ الثَّانِي لِأَنَّ الْمُلْحَقَ يَسْتَقِي وَفِي الْمَسْئَلَةِ
 حِكَايَةُ الْأَمَامِ مَعَ الْمَنْصُورَةِ كَمَا فِي الدَّرَوِيَّيَّةِ (قَوْلُهُ أَنْ شَاءَ اللَّهُ) بِمَقْعُولٍ وَصَلْ (قَوْلُهُ
 عِبَادَةَ) كَنَدَرُوا عِاقًا أَوْ مَعَالَةً كَطَلَّاقٍ وَأَقْرَارٍ ط (قَوْلُهُ أَوَّلَ النَّهْيِ) كَقَوْلِهِ لَوْ كَبَلَهُ
 لَا يَمِيعُ فَلَمَّا نَشَاءَ اللَّهُ ط (قَوْلُهُ لَمْ يَصْعُقْ) اسْتِثْنَاءُ جَوَابِ قَوْلِهِ وَلَوْ بِالْأَمْرِ فَاهَمْ أَيْ
 فَلَمَّا مَعْرُوفًا يَمِيعُهُ وَالْفَرْقُ أَنَّ الْإِجَابَ يَقَعُ مَزْمًا بِحَيْثُ لَا يَقْدِرُ عَلَى إِبْطَالِهِ بَعْدَ فَتْحِهِ إِلَى
 الْاسْتِثْنَاءِ حَتَّى لَا يَلْزِمُهُ حُكْمُ الْإِجَابِ وَالْأَمْرُ لَا يَنْبَغُ لِأَنَّهُ لَا يَنْبَغُ أَنْ يَقْدِرُ عَلَى إِبْطَالِهِ بَعْدَ

هو المختار لأنه فعل المالك لم يوجد
 الذَّنْوِ فِي الْمَالِ وَلَا مُضَافًا إِلَى سَبَبِهِ
 فَيَصْعُقُ كَالْوَلَوِ (قَالَ مَالِي فِي الْمَسَاكِينِ
 مَدَقَّةً وَلَا مَالًا يَصْعُقُ) انْتِفَا (نَدَّرَ
 التَّصَدَّقُ بِهَذِهِ الْمَدَقَّةِ يَوْمَ كَذَا
 عَلَى زَيْدٍ تَصَدَّقْ بِهَا خَرَى قَبْلَهُ)
 أَيْ قَبْلَ ذَلِكَ الْيَوْمِ (عَلَى فُتَيْرَاتٍ
 جَارٍ) لِمَا تَقَرَّرَ فِي مَقَامِ (قَالَ عَلَى نَدَّرَ
 وَلَمْ يَرَدْ عَلَيْهِ وَلَا يَنْبَغِي عَلَيْهِ كَفَّارَةُ
 عَمْرَةٍ وَلَوْ تَوَيَّ حِيَامًا بِلَا عَدَدٍ لَزِمَهُ
 ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلَوْ مَدَقَّةً فَاطْعَامُ
 عَشْرَةِ مَسَاكِينٍ كَالْفُطْرَةِ وَلَوْ نَدَّرَ
 ثَلَاثِينَ حُجَّةً لَزِمَهُ بِقَدْرِ عَمْرَةٍ (وَصَلَّ
 بِحَقِّهِ أَنْ شَاءَ اللَّهُ يَطْلُ) يَمِيعُهُ
 (وَكَذَا يَطْلُ بِهِ) أَيْ بِالْإِسْتِثْنَاءِ
 الْمُتَّصِلِ كُلِّ مَا تَعْلَقُ بِالْقَوْلِ عِبَادَةَ
 أَوْ مَعَالَةً (لَوْ بِسَبَبَةِ الْإِخْرَاجِ
 وَلَوْ بِالْأَمْرِ أَوَّلَ النَّهْيِ) كَمَا تَقَرَّرَ
 عِنْدَ بَعْضِ مَوْفِقِي أَنْ شَاءَ اللَّهُ
 لَمْ يَصْعُقْ بِرُكُودِ عَمْرَةٍ هَذَا أَنْ شَاءَ
 اللَّهُ لَمْ يَصْعُقْ الْإِسْتِثْنَاءُ

(٤) مطلب
الايمن مبنية على العرف

(ب) خلاف المتعلق بالقلب) كالتبئة
كأمر في المصوم

(باب العين في المصوم والمخرج
والسكنى والالتبان)
والركوب وغير ذلك

الاصل أن الايمان مبنية عند
الشافعي على الحقيقة القوية
وعند مالك على الاستعمال
القرآن وعند أحمد على التبة
وعندنا على العرف ما لم شوها بمثل
اللفظ فلا حث في لا يهدم بيتا
بيت العنكبوت الابالية فتح
(الايمن مبنية على الالفاظ لا على
الاعراض فلو) اعتنا على غيره
(وحلف ان لا يبتري لى شيئا بلس
فاشترى به درهم) أو أكثر شيئا
لم يهت

(٣) قوله ان كان من غيرهما كذا
بجمله ولعل الانبياء من غيرهم
أى أهل اللغة اه معصمه

(٢) معصمه
مهم في تحقيق قولهم الايمان
مبنية على الالفاظ لا على الاعراض

المأخوذة فلا يحتاج الى الاستثناء فيه ذخيرة وقمة ما قبل باب الاستيلاء (قوله كما مر
في المصوم) من أنه اذا وصل المشتبه بالثقة بالنسبة لا تبطل لأنها طلب التوفيق محرو
وظاهر أنها ليست فيه للاستثناء حتى يقال ان النسبة ليست من الاقوال فلا تبطل
بالاستثناء طعن في السوء واقه سبحانه وتعالى أعلم

(باب العين في الدخول والمخرج والسكنى والالتبان والركوب وغير ذلك) هـ

(قوله وغير ذلك) كالجوارس والتزويج والتطهير (قوله وعندنا على العرف) (١) لأن
المستحكم انما يتكلم بالكلام العرفي أعني الالفاظ التي يراد بها معانيها التي وضعت لها
في العرف كما أن العربي حال كونه بين أهل اللغة انما يتكلم بالحقائق القوية فوجب صرف
الفاظ المتكلم الى ما عهد أنه المراد منها (قوله فلا حث في الخ) سرح صاحب الفخرية
والمريضة في أنه يبحث بهم بيت العنكبوت في الفرع المذموم لوقول المشايخ من حكم
أنه شتماً ومنهم من قيد محل الكلام على العرف بما اذا لم يهت من العمل بصحته قال
في الفقه ولا يفتي انه على هذا يصير ما له وضع لقوى ووضع عرف يقتضيه معناه القوي
وان تكلم به أهل العرف وهذا جهل فاعده محل الايمان على العرف لا أنه ليصرف المعنى الى
اللغة الاما عندنا وهذا بعيد اذ لا شك أن التكلم لا يتكلم الا بالعرف الذي به القاطب سواء
كان عرف اللغة ان كان من أهلها أو غيرهما ان كان من غيرها (٢) ثم ما وقع مشتركا بين
اللغة والعرف انه يعرفه اللغة على أنها العرف فاما الفرع المذموم فالوجه فيه ان كان
قواد في عموم قوله يتاحث وان لم يحط به فلا تنصرف الكلام الى المتعارف عند اطلاق
الفتنة فظهر ان مرادنا بانصراف الكلام الى العرف اذ لم تكن له لغة وان كان له لغة
شيء واللفظ يحمله انعقد العين باعتبارها اه تبعه في البر وغيره (قوله الايمان مبنية على
الالفاظ الخ) (٢) أى الالفاظ العرفية بقية ما قبله واحترقه عن القول ببنائها على
عرف اللغة أو عرف القرآن فحق حلقه لا يركب دابة ولا يلبس على وتلا بحث بركوبه
اذا ما وجوه على محل وان كان الأقل في عرف اللغة دابة والثاني في القرآن وتدا كما
سائر وقوله لا على الاعراض أى المقاصد والنيات احترقه عن القول ببنائها على التبة
فصار الحاصل أن الاعتبار بمثل الالفاظ العرفية المعنى وأما عرض الخالف فان كان مدلول
اللفظ المعنى اعتبر وان كان زاد على اللفظ فلا يبرهنا بهذا حال في تلخيص الجامع الكبير
والعرف يخص ولا يزداد حتى يخص الرأس بما يكسب ولم يرد الملك في تعلق طلاق الاستدانة
بالمشول اه وعنه أن اللفظ اذا كان عاميا يجوز تخصيصه بالعرف كما لو حلف لا يأكل
رأسا فانه في العرف اسم لما يكسب في التنوير يراعى في الأسواق وهو رأس الغنم دون
رأس العصفور ونحوه فالعرض العرفي يخص عمومه فاذا أطلق نصرف الى المتعارف
بخلاف الزيادة الخارجة عن اللفظ كما لو قال لا يجنبه ان دخلت الدار فانت طالق فانه
يلغو ولا تصح ارادة الملاء أى ان دخلت وانت في نكاح وان كان هو المتعارف لان ذلك

غير مدكور ودلالة العرف لا تأثر لها في جعل غير الملتزم ملقوظا اذا علمت ذلك فاعلم أنه
 اذا حلف لا يشتري لسان شيئا بثلث قال لفظ المسمى وهو القلس معناه في اللغة والعرف
 واحد وهو القطعة من الفخاس المظروبة الملوحة فهو اسم خاص معلوم لا يصدق على
 درهم أو درهمين فاذا اشترى شيئا بدرهم لا يحنث وإن كان الفرض عرفا أن لا يشتري
 أيضا بدرهم ولا غيره **واحد** على ذلك **ثاني** على اللفظ المسمى غير داخل في مدلوله فلا تصح
 ارادته بلفظ القلس وكذا لو حلف لا يخرج من الباب فخرج من السطح لا يحنث وإن كان
 الفرض عرفا القرار في المداء وعدم الخروج من السطح أو الطاق أو غيرهما ولو كان ذلك
 غير المسمى ولا يحنث بالفرض بلا مسمى وكذا لا يضرب به سوطا فضر به بعض الألفاظ الصاغرة
 مذكورة وإن كان الفرض لا يؤيده بأن لا يضرب به بعضا ولا يفسرها وكذا لا يصدق به بألف
 فاشترى رغيفا بألف وغدا به لم يحنث وإن كان الفرض أن يفديه بمائة قيمة وافية وعلى ذلك
 مسائل آخر ذكرها أيضا في تلخيص الجامع لو حلف لا يشتريه بعشرة حنث بأحد عشر
 ولو حلف البائع لم يحنث به لأن مراد المشتري المطلقة وهو إذا البائع المقردة وهو العرف
 ولو اشترى أو باع تسعة لم يحنث لأن المشتري مستنقص والبائع وإن كان مستزيدا لكن
 لا يحنث بالفرض بلا مسمى كافي المسائل المائة **أه** قوله أربع مسائل أيضا **الاول**
 حلف لا يشتريه بعشرة فاشتراه بأحد عشر حنث لأنه اشتراه بعشرة وزيادة والزيادة على
 شرط الحلف لا تقع الحنث كالحلف لا يدخل هذه الدار فدخلها ودخل دارا أخرى
الثانية لو حلف البائع لا يبيع بعشرة فباعه بأحد عشر لم يحنث لأن العشرة تطلق على
 المقردة وعلى المقرونة أي التي قرن بها غيرها من الأعداد ولما كان المشتري مستنقصا أي
 طال بالنقص الثمن عن العشرة علم أن مراده مطلق العشرة أي مقردة أو مقرونة ولما كان
 البائع مستزيدا أي طال بالزيادة الثمن عن العشرة علم أن مراده بقوله لا يبيع بعشرة
 العشرة المقردة فقط تنقصا بالعرف فلذا حنث المشتري بالأحد عشر دون البائع
الثالثة لو اشترى تسعة لم يحنث لأنه لم توجد العشرة بنوعها مع أنه وجد الفرض أيضا
 لأنه مستنقص **الرابعة** لو باع تسعة لم يحنث أيضا لأنه وإن كان غرضه الزيادة على
 العشرة وأنه لا يبيع به تسعة ولا بأقل لكن ذلك غير مسمى لأنه انما مسمى العشرة وهي
 لا تطلق على التسعة ولا يحنث بالفرض بلا مسمى لأن الفرض يصلح محضما لا مزيدا
 كما رأينا علمت ذلك ظهر لك أن قاعدة بناء الإيمان على العرف معناه أن الاعتبار هو المعنى
 المقصود في العرف من اللفظ المسمى وإن كان في اللغة أو في الشرع أعظم من المعنى
 المتعارف ولما كانت هذه القاعدة موهمة اعتبار الفرض العرفي وإن كان زائدا على
 اللفظ المسمى وتراجع من مدلوله كافي المسئلة الأخيرة وكافي المسائل الأربعة التي ذكرها
 المصنف دفعوا ذلك الوجه بذكر القاعدة الثانية وهي بناء الإيمان على الألفاظ لا على
 الأغراض وقولهم لا على الأغراض دفعوا به توهم اعتبار الفرض الزائد على اللفظ

المسمى وأراد بالالفاظ الالفاظ العرفية بقرينة القاعدة الاولى ولولاها لتوهم اعتبار
الالفاظ ولولوقية أو شرعية فلا تنافي بين القاعدتين كما توهمه كثير من الناس حتى
الشرياني فحل الاولى على الديانة والثانية على القضاء ولا تنافس بين الفروع التي
ذكرها ثم اعلم أن هذا كما هو حيث لم يجعل اللفظ في العرف مجازا عن معنى آخر كما في اللفظ
قدي في دار فلان فانه صار مجازا عن الدخول مطلقا كما سيأتي في هذا لا يعتبر اللفظ أصلا
حتى لو وضع قدمه ولم يدخل لا يثبت لأن اللفظ هجر وصار المراد به معنى آخر ومنه لا يأكل
من هذه الشجرة وهي لا تفر من صرف التي تنها حتى لا يثبت به شيئا وهذا لا يخلو ما مر
فإن اللفظ في علم به جبريل أريد هو وغيره فيعتبر اللفظ المعنى دون غيره الزائد عليه أما هذا
فقد اعتبر فيه الغرض فقط لأن اللفظ صار مجازا عنه فلا يثبت ذلك القاعدتين
المذكورتين فاعتقم هذا التقرير الساطع المنير الذي خصصناه من وسائلنا المهمة في رفع
الانتقاض ودفع الاعتراض على قوله الامتنان بنية على الالفاظ لا على الانراض
فإن أردت الزيادة على ذلك والوقوف على حقيقة تماثلها فلا يرجع اليها وأحرص
عليها فانها كشفت اللثام عن حور مقصورات في الخيام والحمد لله رب العالمين
(قوله ولا يضره أسواط) في بعض النسخ سوطا وهو الموافق لما في النسخ المطبوعة
(قوله وضرب بعضها) أي بعض الأسواط وفيه أنه لا يضره الأسواط عددا وفي بعض
النسخ وضرب بعضها بجمعين وصادمهم ملتين وهو الموافق لما في النسخ الجامع (قوله لأن
العبرة لعموم اللفظ) فيه أنه لا عموم في هذه الفروع على أن العرف يصلح لمحصلة عموم
اللفظ كما تقدمناه فصار العبرة للعرف لا لعموم اللفظ فالصواب اسقاط لفظة عموم
فيوافق ما مر من اعتبار الالفاظ لا الأقرض على ما تقررناه آنفا (قوله الآي مسائل)
لا حاجة إلى هذا الاستثناء لأن هذه المسائل داخله في قاعدة اعتبار اللفظ كما علمت (قوله
والبيعة) بكسر الباء وسكون الياء وقوله للتصاري أي متعبد لهم والكنيسة لليهود أي
متعبد لهم وتطلق أيضا على متعبد التصاري مصباح وفي التمهيد ثانيا عن المتبحر
البيعة متعبد التصاري أو متعبد اليهود أو الكفار اه فيستعمل كل منهما لأن
الآخر (قوله والدهلين) بكسر الدال ما بين الباب والدار فارسي معرب بجر عن المصاح
(قوله والظلة التي على الباب) قال في الجواهر والظلة السباط الذي يكون على باب الدار
من سقفه جذوع أطرافها على جدران الباب وأطرافها الأخرى على جدران الدار المقابلة
واختصاصه لأن الظلة إذا كان معناها ما هو داخل البيت مسقفا فانه يثبت بدونه
لأنه يات فيه ٥١ (قوله إذا لم يصلح للبيوت) أما إذا أصلها لها يثبت بأن كانت الظلة
داخل البيت كما مر وكان الدهليز كبير بحيث يات فيه قال في القشقر أنه يعتد ببيوته
للضيوف في بعض القرى وفي المدن يات فيه بعض الاتباع في بعض الأوقات فثبت
والحاصل أن كل موضع إذا أغلق الباب صار داخل لا يمكنه الخروج من الدار وله

كن حلف لا يخرج من الباب
أو لا يضره أسواطاً ولا يضره
اليوم بالفتح يخرج من السطح
وضرب بعضها وغدي برغيف
اشترى بالفتح أشياء (لم يثبت) لأن
العبرة لعموم اللفظ الآي مسائل
حلف لا يضره بغيره خنت باحد
عشر بضم السين البيوع أشياء
(لا يثبت بدخول الكعبة
والمسجد والبيعة) للتصاري
(والكنيسة) لليهود والدهلين
والظلة التي على الباب إذا لم
يصلح للبيوت بجر

تصلح للمبيت من سقف بحيث بدخوله اه (قوله في حلقه) متعلق بقوله لا يحنط ط (قوله
 لانها) أي هذه المذكورات وهو على لقوله لا يحنط والصالح للبيتونة من دهليز وظلة بعد
 عرفا للبيتونة ط (قوله ولذا) أي اكون المستبر الصالح للبيتونة وعدمه ط (قوله في
 الصفة) أي سواء كان لها أربع حوائط كما هي مصفاة الكوفة أو ثلاثة على ما يحسنه
 في الهداية بعد أن يكون مسقفا كما هي مصفاة دورا لانه يات فيها عااة الامر أن مقفه
 واسع كذا في الفتح (قوله والاوان) عطف تفسير ط (قوله لانه) أي الصفة بتأويل
 البيت أو المكان (قوله وان لم يكن مسقفا) قد علمت أنه في الفتح قال بعد أن يكون مسقفا
 ثم ذكر في الفتح أن السقف ليس شرطاً في معنى البيت والدهليز قال في الثمر النبالة
 فكذا الصفة اه قلت وعرفنا في الشام إطلاق البيت على ما له أربع حوائط من جهة
 أما كن الدار السقاية أما الأما كن العلوية فتسمى طبقة وقصرا وعلية ومشرقة وأصل
 مدينة دمشق عرفهم إطلاق البيت على الدار بجعلتها فيصكم على كل قوم يعرفهم (قوله
 لا بناء بها أصلا) قد بد به تبع الفتح حيث قال وهذا هو المراد فانه قال في مقابله فيما إذا
 حلق لا يدخل هذه الدار فدخلها بعد ما صارت حمراء حنط وانما تقع المقابلة بين المعين
 والمنكر في الحكم إذا توافر ضمهما على محل فأما إذا دخل بعده ما زال بعض حيطانها
 فهذه دار خربة فبين أن لا يحنط في المنكر إلا أن تكون في نية اه (قوله لأن الدار اسم
 للعرصة) أي اسم في اللغة اسم للعرصة التي ينزل بها أهلها وان لم يكن بها بناء أصلا لانهم
 كانوا يقيمون فيها الاشياء لا يبنونها على الدار والوصف أن البناءا وصف فيه لا يحنط بل اللازم
 فيها كونهما قد نزلت غير أنهما في عرف أهل المدن لا تقال إلا بعد السانعة ولو لم يحنط بعد
 ذلك بعضهم قيل دار خراب فيكون الوصف جزء منهم ومما فان زالت بالكلية وعادت ساحة
 فالتظاهر أن إطلاق اسم الدار عليها عرفا كهذه دار فلان مجازا باعتبار ما كان والحقيقة
 ان يقال كانت دارا فتح (قوله والبناء وصف الخ) بيان لوجه الفرق بين الدار والمنكر
 والمترفة أسأل البيت فلا ترق فيه كما يأتي (قوله انما تعتبر في المنكر) لانها هي المعرفة لا في
 المعين لان ذاته تتعرف بالاشارة فوق ما تتعرف بالصفة فتح (قوله الا اذا كانت شرطا) في
 الدخيرة قالوا الصفة اذا لم تكن داعية الى المعين انما لا تعتبر في المعين اذا ذكرت على وجه
 التعريف أما اذا ذكرت على وجه الشرط فتعتبر وهو الصحيح ألا ترى أن من قال لاهر أنه
 ان دخلت هذه الدار اركبة فبني طابق فدخلها ماشية لا تطلق واعتبرت الصفة في المعين
 لما ذكرت على سبيل الشرط اه قلت وقوله هذه اشارة للمرأة فاعل دخلت والدار مفعول
 لصير قوله اركبة صفة للمعين بالاشارة وهو المراد (قوله أوداعية للمعين) أي حامله علمه فان
 الاستماع عن كل الرطب قد يكون لضربه لا يحنط بعده ضرورة غر أوسا في تمام الكلام
 عليه (قوله وان جعلت) أي الدار المعرفة بالاشارة (قوله أو بنا) في التمر عن المحطوط
 كانت دار صغيرة فجعلها يتساو احد أو شرع بابها الى الطريق أو الى دار أخرى لا يحنط

(في حلقه لا يدخل بيتا) لانها لم
 تعد للبيتونة (و) لذا لا يحنط في
 الصفة والاوان (على المذهب)
 لانه يات فيه صيفا وان لم يكن
 مسقفا فتح (وفي لا يدخل دارا) لم
 يحنط (بدخوله اخرى) لا بناء بها
 أصلا (وفي هذه الدار يحنط وان
 صارت حمراء أو بنيت دارا
 اخرى بعد الانهدام) لأن الدار
 اسم للعرصة والبناء وصف
 والصفة انما تعتبر في المنكر
 لا المعين الا اذا كانت شرطا
 أوداعية للمعين كقلته على هذا
 الرطب فيقتصد بالوصف (وان
 جعلت) بعد الانهدام (بستانا
 أو مسجدا أو حماما أو بيتا أو غلب

بدخولها لتقبل الاسم والصفة بعد حدث أمر جديد اه (قوله لا يبحث) لانها لا تسمى
دارا لحدث اسم آخر لها ذخيرة (قوله وان ثبت بعد ذلك) لانه عاد اسم الدار بسبب
جديد فقبل منزلة اسم آخر وكذا لو ثبت لانه ليزل اسم المسجد ونحوه عنها يقال مسجد
خراب وسجل خراب ذخيرة (قوله وكذا) تابا لاولي (لانه اذا اعتبر وصف البناء في معرفته
ففي منكره اولى قال في الصرف دارا لما صلى أن البيت لا فرق فيه من أن يكون منسجرا
أو معزفا فاذا دخله وهو معزف لا يبحث لزال الاسم بزوال البناء وأما الدار فترقب
المنكورة والمعروفة اه (قوله لزال اسم البيت) أي بالهدم لزال مسجد وهو البناء
الذي يات فيه بخلاف الدار لانها تسمى دارا ولا ينام فيها فتح وفي المنسجرة قال قائلهم
الدار دار وان زالت حوائطها • والبيت ليس بيت بدهم دهر

(قوله لانه كالصفة) الضمير للسقف قال في الهداية يبحث فيه بيتا فهو البيت وصف
فيه اه وفي الذخير لان اسم البيت منزل عنه لانه كان اليتوب فيه أو نقول اسم البيت
ثابت له عند البقاء لاجل السطحان والصفة جمعا فاذا زال السقف بقدر زوال الاسم من
وجه دون وجه فلا يطل العين بالشك وقياس الاول يبحث في المنكر أيضا لان اسم البيت
لم يزل وعلى قياس اننا لا يبحث لانه يثبت من وجهه والواجب ههنا ان عقد العين فلا يفتقد
عليه بالشك بخلاف العين فان العين كانت متعقدة على هذه العين فلا يطل بالشك اه
ملخصا (قوله ومعزف في النحر الى البدائع الخ) أي عزما ذكر في المنكر وههنا منقضاء
من الذخير أن الحكم فيه غير منقول وانما هو شرط مبيح على اختلاف التعليل
في المعرف فمالى البدائع أحد وجهين والوجه الآخر ما يبحث في البقرة فهم (قوله حنت
بدخولها على أي صفة كانت) أي دارا أو مسجدا أو جامعاً لانه قد العيين على اليزدود
الاسم والعين باقية ذخيرة (قوله كهذا المسجد) أي فانا يبحث بدخوله على أي صفة كان
ط (قوله به يفتي) خلافا لقول محمد انه اذا خرب واستغنى عنه يعود الى ثالث السابق
أو ورثته ط عن الاسعاف (قوله لم يبحث) لان العين وقعت على شئعة معينة فلا يبحث
بغيرها بحر (قوله وكذلك الدار) أي لو زيد فيها حصنة (قوله وذلك) أي مائة معينة عليه
موجب في الزيادة قلت وهذا القرع يزيد القول بأن ما زيد في مسجده صلى الله عليه وسلم
فضله أصلي المسجد الوارد في حديث صلاة في مسجد وقد انقضى الكلام على ذلك
في الأصل (قوله فتعقت) أي حتى صارت شيا (قوله لم يبحث) لان ذلك أعيد بصنعة
جديدة قائمة بالعين ومن ذلك اذا احل لايجلس على هذا البساط فخطب فيه وجعل خرب
وجلس عليه لا يبحث لانه صار يسمى خربا فان تعقت الخياطة حتى عاد بساطا فقياس عليه
حنت لان الاسم عاد لا صنعة جديدة قائمة بالعين لان التفتق باطل الصنعة لا صنعة ولو
قطع وجعل خربين ثم فقهه وخطب القطع وجعلها بساطا واحد لا يبحث وان عاد لاسم
لانه عاد بصنعة جديدة قائمة بالعين ألا ترى أنه بمجرد التفتق لا يعود اسم البساط الا بعد

عليها الماء فصار نحر الا
يبحث وان ثبت بعد ذلك كهذا
البيت) وكذا تابا لاولي (فهم
اخرى) بيتا (آخر) ولو نقض
الاول لزال اسم البيت ولو هدم
السقف دون السطحان قلعله
حنت في العين) لانه كالصفة
(لا في المنكر) لان المنة تعبر
فيه كما مر وعزاه في النحر الى
البدائع لكن نظره في النحر
بأنه لا فرق حيث صلح للينة قيد
بهذه الدار لانه لو اثار ولم يسم بان
قال هذه حنت بدخولها على أي
صفة كانت كهذا المسجد فحرف
له فانه مسجد الى يوم القيامة به
يفي ولو زيد فيه حصنة فدخلها لم
يبحث عالم يقل مسجد بن فلان
فيبحث وكذلك الدار لانه عقد
عينه على الاضافة وذلك موجود
في الزيادة بدائع بحر (ولو حلف
لا يجلس الى هذه الاسطوانة
أو الى هذا الحائط فهدم ما فيها)
ولو (بنقضها) أو لا يركب هذه
السفينة فتعقت ثم أعيدت
بنقضها (لم يبحث

انطاطة وهذا اذا كان كل واحد من الخرجين لا يسير بساطا الصخرة فليس يحسن
 ويقامه في الأخيرة (قوله ثم يراه) لانه انحصار قلنا بسبب جديد ذخير (قوله فاذا
 كسره) قال الفضلي هذا اذا كسره على وجه يزول عنه اسم انقل فانه يحتاج الى التنازعا
 اذا كسر رأس القلم بأن لا يحتاج الى الاصلاح بحيث مسيرفة قال ط والعراف الآن
 بخلاف هذا فانه يقال قلم مكسور (قوله والواقف على السطح) أى سطح الدار المحلوف
 على عدم دخوله اذا وصل اليه من سطح آخر وانما عقد اخلا لان الدار عبارة عما احاطت
 به الدائرة وهذا حاصل في علو الدار وسفلها كما في الفتح (قوله خلا للمتاخرين) هم المعبر
 عنهم في قول الهذلي وقيل في عرفنا يعنى عرف الجهم لا يبحث فتح (قوله وعدمه على مقابلة)
 أى عدم الحنث الذى هو قول المتأخرين على مقابلة أى على سطح لا سائر لانه ليس الا فى
 هوا الدار ولا يبحث من حيث اللقمة الا ان يكون عرفه داخل الدار والحق ان
 السطح لا شك انه من الدار لانه من أجزائها احسا لكن لا يلزم من القيام عليه أن يقال انه
 فى العرف داخل الدار ما لم يدخل جوها فلا يتعلق لفظ داخل بالجو فحتى يصح أن
 يقال لم يدخل الدار ولكن صعد السطح من خارج افاده في الفتح وحاصله أن الدخول
 لا يتحقق فى العرف الا فى موضع لم سائر من حيطان أو درابزين أو نحوها قال فى التهر
 بمقتضى كلام الكمال أنه لو حلف لا يخرج منها فعد الى سطحه الذى لا سائر له أن يبحث
 والمسحور فى غاية البيان انه لا يبحث مطلقا لانه ليس بخارج اه قال فيه فقرر لانه لا يلزم
 من عدم تحقق الدخول فى معود السطح أن يتحقق الخروج فيه بل يعنى أن يقال ان من
 صعد السطح ليس بداخل ولا خارج لان حقيقة الدخول الاتصال من الخارج الى
 الداخل والخروج عكسه ولا شك أن السطح حيث كان من أجزاء الدار لم يكن الصاعد
 اليه خارجا عنه ومقتضى هذا أن يبحث اذا وصل اليه من خارجها لانه انفصل من
 خارجها الى داخلها لكن معنى كلام الكمال على انه لا يسمى فى العرف داخلها ما لم
 يدخل جوها والجوف المستور بسائر هذا ما ظهر لى قافهم (قوله لا يبحث) لان الواقف
 على السطح لا يسمى واقفا عندهم زيلجى وهذا على توفيق الكمال بحول على سطح لا سائر له
 لما علمت من أن المتأخرين هم المعبر عنهم فى كلام الهذلي بقوله وقيل فى عرفنا يعنى عرف
 الجهم فكان ينبغي للشارح أن يذكر توفيق الكمال بعد قوله وقال ابن الكمال لكن يبقى بعد
 هذا فى كلامه اجهام أن ما نقله عن ابن الكمال قول ثالث خارج عن قول المتقدمين
 والمتأخرين مع انه قول المتأخرين كما جمعت (قوله وعليه الفتوى) لان المنسوبة به اعتبار
 العرف بحيث تغير العرف فالفتوى على العرف الحادث قافهم (قوله وأفاد) أى قوله
 والواقف على السطح داخل (قوله لو ارتقى شجرة) أى فى الدار والمراد أنه ارتقى اليها من
 خارج الدار والا كان داخلها فى الدار فبحث بلا خلاف ح (قوله واساطط) أى مختصا
 بالدار فلو شتر كائنه وبين الجوار يبحث كما فى الظاهر يتغير فافهم (قوله لانه لا يسمى

كما لو حلف لا يكتب بهذا القلم
 فكسره ثم رآه فكتب به) لأن غير
 المعبر لا يسمى قلم بل انبوا فاذا
 كسره فقد زال الاسم ومضى زال
 بطلت العين والواقف على السطح
 داخل) عند المتقدمين خلافا
 للمتأخرين ووفق الكمال بحصول
 الحنث على سطح له سائر وعدمه
 على مقابلة وقال ابن الكمال ان
 الحائط من بلاد الجهم لا يبحث
 قال مسكن وعليه الفتوى وفى
 الصر وأفاده لو ارتقى شجرة أو
 حائطاً بحث وعلى قول المتأخرين
 لا وظاهر قول المتأخرين فى الكل
 لانه لا يسمى

دخلا عرفا لا من امر من الله لا يعلق أنه قد دخل الاجوف (قوله لا يتقعر بها أهل الدار) أما لو كان للقناة موضع مكشوف في الدار يستقون منه فإذا بلغة حدث لأنه من منافع الدار بمنزلة بئر الماء وإن كان للضرورة لم يثبت لأنه ليس من مرفقها ولا بعد دخله داخل الدار يخرج عن المحيط فلهذا وقوله للضرورة أي لضرورة القضاء كما عبر في الغاية وفيه بعض نسخ البحر للضرورة وهو غير صحيح (قوله قال) أي في البحر (قوله وعمره) أي إطلاق السطح بأن حلق لا يدخل المسجد قد دخل سطحه (قوله لأنه ليس بمسجد) ظاهره كما قال طائفة المراد مسكن بناء الواقع أما الحادث على سطحه فلا يخرج السطح عن حكم المسجد قلت لكن في العرف لا يسمى ذلك المسكن مسجدا مطلقا تأمل (قوله ولو قضا) فإني في البحر فإن ثبت للدوابيا آخره قد دخل بحيث أنه عقد بينه على الدخول من باب من دون الدار وقد وجد وإن عني في الباب الأول يدين لأن لفظة يحمله ولا يصح في القضاء لأنه خلاف الظاهر حيث أودا بالطلق المقيد (قوله إلا إذا عني بالاشارة) فإذا دخل من باب آخر لا يثبت لأن لم يوجد الشرط يخرج (قوله كان خارجا) أي كان الطاق أو الواقف خارجا عن الباب (قوله بحيث الخ) تصوير للعكس (قوله انعكس الحكم) أي الوجه الأول يثبت وفي عكسه لا (قوله لكن في المحيط الخ) استند والمحل ما أفاده قوله انعكس الحكم من أنه إذا وقف على العتبة الخارجية يثبت في حلقه لا يخرج من مقتضى ما في المحيط أن لا يثبت لكون العتبة من شأن الدار اللهم إلا أن يفرق بالعرفان من كان على العتبة الخارجية بعد دخوله من كان على أغصان الشجرة بعد استعلا على أغصان الشجرة التي في الدار لا خارجا ط قلت ومزأن الظاهر قول المتأخرين في أنه لا يعد دخلا لغيره بارتفاع الشجرة فكذلك لا يعد خارجا في مستقنا (قوله لأن الشجرة كبناء الدار) أي فهي داخله في الدار على الطريق (قوله إذا كان الحائط) أي على عدم الخروج (قوله لم يثبت) لأن البناء جيب بدنه على رجله التي هي في الجانب الأسفل (قوله زبلي) ومثله في كثير من الكتب يخرج (قوله هو الصحيح) عزاء في الظهيرة إلى السرخسي وفي البحر وهو ظاهر لأن الاتصال التام الخ وقال في الفتح وفي المحيط لو أدخل أحد رجله لا يثبت فيه أخذ الشيطان إلا ما كان من الأئمة الحلواني والسرخسي هذه إذا كان قد دخل فغاص في مستقنا على ظهروا ووطنه أو جنبه قد خرج حتى صار به داخل الدار إن كان لا أكثر داخل الدار بصدد دخلا وإن كان سابقا خارجا (قوله ودوام الركوب واللبس الخ) يعني لو حلق لا يركب هذه الدابة وهو راكبها ولا يلبس هذا الثوب وهو لابسها ولا يمكن هذه الدار وهو ساكنها فكت ساعة حفت فلنزل أو نزع الثوب أو أخذ في التفتة من ساعته لم يثبت (قوله فبعثت عكس ساعته) لأن هذه الأفاعيل لها دوام بمسودوث أمثالها والافدوام النعل حقيقة مع أنه عرض لا يبق مستقبل كافي النهو والمراد بالساعة التي تكون دوامها ما يمكنه فيها النزول ونحوه كافي البحر فلودام على السكنى لعدم إمكان

أو وقتا لا يتقعر بها أهل الدار قال وعمر إطلاقه المسجد فلو فوقه مسكن قد دخل لم يثبت لأنه ليس بمسجد مانع ولو قيد الدخول بالباب حدث بالحادث ولو قضا إلا إذا عني بالاشارة بدائع (و) الواقف بقدميه (في طاق الباب) أي عنيته التي (يحيث لو غلق الباب كان خارجا) يثبت (وإن كان بعكسه) بحيث لو أغلق كان دخلا (حيث) في حلقه لا يدخل (ولو كان المحلوف عليه انطرح انعكس الحكم) لكن في المحيط حلق لا يخرج من طريق شجرة فصار جبال لو سقط سقط في الطريق لم يثبت لأن الشجرة كبناء الدار (وهذا) الحكم المذكور (إذا كان الحائط واقفا بقدميه في طاق الباب ولو وقف بأحدى رجله على العتبة وأدخل الأخرى فإن استوى الجانبان أو كان الجانب الخارج أرفع لم يثبت وإن كان الجانب الداخل أسفل حدث (زبلي) وقبل لا يثبت على ظاهر (الصحيح) ظهيرة لأن الاتصال التام لا يكون إلا بالتقدمين (ودوام الركوب واللبس والسكنى كالأشياء) فيثبت بعكس ساعة

الخروج والنقل لا يبحث كما يأتي بيانه (قوله لادوام الحصول الخ) لأن الحصول حقيقة
واقعة وعرفا في الانصال من الخارج الى الداخل ولادوام لذلك وإذا وحلف ليدخلها
غدا وهو فيها فكيف حتى مضى القدرت لأنه لم يدخلها فيه اذ لم يخرج ولو نوى الحصول
الاقامة فيها لم يحنث وكذا لو حلف لا يخرج وهو خارج لا يحنث حتى يدخل ثم يخرج
وكذا لا يخرج وهو تزوج ولا ينظر وهو متطهر فاستدام التكاح والطهارة لا يحنث فخرج
(قوله والضابط أن ما يعتد) أي ما يصح امتداده كالقعود والقيام ولذا يصح قرآن المذنب
كالיום والشهر (قوله وهذا) أي الحنف بالملك ساعة فيما يعتد لواليعين حال الدوام أي
لو حلف وهو متلبس بالفعل بأن قال ان ركبتي فكذا وهو راكب فحنث بالملك أما لو
حلف قبله فلا يحنث بالملك بل بإنشائه الركوب قال في الفتح لأن لفظة ركبت اذا لم يكن
الخارج راكبا يراد به إنشاء الركوب فلا يحنث بالاعتقار وان كان له حكم الابتداء بخلاف
حلف الراكب لأركب فانه يراد به الإتمام من ابتداء الفعل وما في حكمه عرفا اذ
(قوله في الفصول كلها) أي ما يعتد وما لا يعتد سواء كان متلبسا بالفعل ثم حلف أو لم يكن
ط (قوله واليه مال استاذنا) عبارة المجتبي وفيه من أبي يوسف ما يدل عليه واليه أشار
استاذنا اه ونقل كلامه في البحر وأقر عليه والظاهر أن عرف زمانه كان كذلك أيضا
(قوله حلف لا يسكن الخ) فلو حلف لا يقعد في هذه الدار ولانية قالوا ان كان ساكنا فيها
فهو على السكنى والافعل القعود حقيقة بصر عن المحيط وفي الخاتمة حلف لا يخرج من
بلد كذا فهو على الخروج سببه وفي لا يخرج من هذه الدار فهو على النقلة منها بأهلها ان
كان ساكنا فيها الا اذا دل الدليل على أنه أراد الخروج يذنه اه (قوله يعني الحارة) كذا
قال في البحر المحمل هي المسماة في عرفنا بالحارة اه قلت المحلة في عرفنا الا أن تطلق على
الصقع الجامع لازمة متعددة كل رقعة منها يسمى حارة وقد تطلق الحارة على المحلة كلها
(قوله فخرج) وكذا لو لم يخرج بالاولى بجر لأن السكنى مما يعتد فلو دامه حكم الابتداء
وظاهر ما مر من المجتبى عدم الحنف في عرفهم (قوله وأهله) قال في البحر الواو بمعنى
أولاد الحنف يحصل بقاء أحدهما والمراد بالاهل زوجته وأولاده الذين معه وكل من
كان يأويه بخدمته والقيام بأمره كافي البدائع (قوله حتى لو بقي وتد حنث) جعل حنث
حواجا لو فساد الحق بلا حواجا فكان المناسب الاصر أن يقول ولو تد وهو بكسر التاء
أقصص من قصصهم سنان وهذا تعمم المتعاجر على قول الامام بأنه لا يحنث من نقل المتاع
كله كالأهل (قوله واعتبر محمد الخ) أي لأن ما رواه ذلك ليس من السكنى هداية وقال أبو
يوسف يعتبر نقل الأكر لحدوث نقل الكل في بعض الاوقات قال في البحر وقد اختلف
الفرجيم فالنقله أبو الليث رحمه قول الامام وأخذ به المنايع استثنائه ما لا يتأني به
السكنى كتسعة حسير وروث كذا ذكره في التبيين وغيره ورجح في الهداية قول محمد بأنه
أحسن وأرفق ومنهم من صرح بأن الفتوى عليه كافي الفتح مصرح كثير كصاحب المحيط

(لادوام الحصول والخروج
والتزوج والتطهير) والضابط
أن ما يعتد فلو دامه حكم الابتداء
والأفلا وهذا الواو المعنى حال الدوام
أما قبله فلا فلو قال كبر ركبتي
فأنت طالق أو فاعلى درهم ثم ركب
ودام درهم طلقه ودرهم ولو كان
راكبا ركب في كل ساعة يمكنه النزول
طلقه ودرهم قلت في عرفنا لا يحنث
الا في ابتداء الفعل في الفصول
كلها وان لم ينو اليه مال استاذنا
مجتبى (حلف لا يسكن هذه الدار
او البيت أو المحلة) يعني الحارة
(فخرج ولو بقي متاعه وأهله) حتى
لو بقي وتد (حنث) واعتبر محمد
نقل ما تقوم به السكنى وهو أرفق
وعليه الفتوى قال المجتبى ولو
الى سكة أو مسجد

مطلب
حلف لا يسكن الدار

على الوجه قاله السكندر وأنت في
 النهر وهذا الوجه بالعربية ولو
 بالقارسية برز بغير وجه بنفسه كالو
 كان سكتاه معاً وكالوا بـت المرأة
 الثقلة وغلبته أو لم يكن الخروج
 مطلب
 ان لم يخرج فكذلك قبله أو منع
 حث

قول النهر انه لا
 فتأمل (قوله)
 لا يبر دليل في الز
 الاول في حق ال
 المستأجرة الى أه
 قال في القمع واط
 ساكتاء قابل ي
 ساكن وقلمه ف
 قلت المعتبر العرف
 في النهر وجواب
 مستقلاً بالسكنى
 ان كان مستقلاً

عليه عدم اقيمت بصفته كقضا كان لان عدم لا يتوقف على الاختيار وكونه فعلا
 فيتوقف عليه كالسكنى لان المعقود عليه الاختيار وبتقدم بعده فيصير مسكنا لا سا
 فلم يتحقق شرط الحث ١٥ ثم أعاد المسئلة في آخر الايمان وذكر عن الصدر الشهيد
 في الشرط العددي خلافاً وان الاصح الحث لان الشرع قد يجعل الموقوف موقوفاً
 بالعدرك لا كراهه وغيره ولا يجعل الموقوف موقوفاً وان وجد العذر ١٥ ونحوه في الزبطي
 والبصر وقد اوضحنا هذه المسئلة في آخر التعليق من المطلق (قوله ولو يدخل ليل) هذا
 بمجرد عذري حق المرأة بخلاف الرجل لما في آخر ايمان الفتح من الخلاصة قال لها ان
 سكنت هذه الدار فانت طالق وكان له الاقضى معه عذره حتى تصح ولو قال الرجل لم يكن
 مع مذور هو الاصح الا لو لم يصح أو غيره (قوله أو غلق باب) أي اذا لم يقدّر على نفسه
 وانطروح منه ولو قد رد على الخرج يهدم بعض الحائط ولم يهدم لم يثبت لان المعتبر القدره
 على الخرج من الوجه المعهود وعند الناس كافي الظهيرية بجر (قوله وان بقى اياماً) هو
 الصحيح لان طلب المنزل من محل النقلة قصار ومدة الطلب مستثنى اذا لم يفرط في الطلب فتح
 (قوله وان أمكنه أن يستكرى دابة) أي لنقل المتاع في يوم واحد مثلاً اذا لم يفرط في النقل
 بأسرع الوجوه بل يقدم ما يسيى فالتفاني العرف فتح (قوله دين) أي ولا يصدق في القضاء
 بجر عن البدائع هـ (فروع) حذف لا يمكن هذه الدار لو لم يكن سا كاذماً لا يثبت حتى
 يسكنها بنفسه ويقتل اليها من متاعه ما يات فيه ويستعمله في منزله كافي البصر عن البدائع
 (قوله فانه يترتب نفسه ففعل) أي ولا يتوقف على نقل المتاع والاهل فتح قال في التبر
 وفي عصرنا بعد ما كاتبرك أهله وساعه فيها ولو خرج وحده فيمنعني أن يثبت قال الرمي
 كونه بعد ما كاتملقاً غير مل بل انما بعد ما كات اذا كان قصد العود أما اذا خرج منها
 لا قصد العود لا بعد ما كات له مقيد بذلك (قوله حذف لا يساكن فلانا) فان كان
 سا كاتمه فان أخذ في النقلة وهي ممكنة والا حث قال محمد فان كان وهب له المتاع
 وقبضه منه وخرج من ساعته وليس من رأيه العود فليس يساكن وكذلك ان أودعه
 المتاع وأغار ثم خرج لا يريد العود بجر وفي حاشية الرمي عن التنازلية لا تثبت المساكنة
 الا بأهل كل منهما ومتاعه (قوله فساكنه في عرفة دار) أي ساحتها وكذا في بيت
 أو غرفة بالاولى (قوله أو هذا في حجرة) في بعض النسخ بالواو ونسخة وأحسن وهي
 الموافقة للبصر (قوله حث) قالوا نرى أن لا يساكنه في بيت واحد أو حجرة واحدة يكونان
 فيه معاً لم يثبت حتى يساكنه فيما نرى وان نرى يتابعه لم يصح تزانية في الذخيرة
 وغيره لا يساكنه في هذه المدينة أو القرية أو في الدنيا ساكنه في دار حث ولو سكن كل
 في دار فلا اذا نوى (قوله الآن تكون دارا كبيرة) بقهودار الولد بالأكوفة قودار
 نوح بخاري لان هذه الدار بمنزلة الظهيرية (قوله ولو تقاسما على الخ يعني لو حذف
 لا يساكن فلانا في دارا قسمها وضربا بينهما حائطاً وفتح كل منهما لنفسه بياهم سكن كل

ولو يدخل ليل أو غلق باب أو
 اشتغل بطلب دار أخرى أو دابة
 وان بقى اياماً وكان له أمتعة كثيرة
 فاشتغل بطلبها بنفسه وان أمكنه
 أن يستكرى دابة لم يثبت ولو نوى
 الحصول ليلته دين وعند الشافعي
 يثبت في خروجه بنية الانتقال
 (بخلاف المصر والبلد والقرية)
 فانه يبر بنفسه فقط هـ (فروع) هـ
 حذف لا يساكن فلانا نفسه
 في عرفة دار أو هذا في حجرة وهذا
 في حجرة حث الا أن تكون دارا
 كبيرة هـ ولو تقاسما على الخ يعني لو
 ان عن الدار في عينه حث وان
 نكرها لا

مطلب
 حذف لا يساكن فلانا

منهما في طائفة فان سعى دار بعينها حنت وان لم يسع ولم يشوف الا كما في الخاتمة ووجهه
 كما قال السامعي ان العين اذا عقدت على دار بعينها حنت بهد زوال لبناء هذه القسمة
 اولى (قوله ولودخله اقلان غصبا) معناه وسكنتها لانه لا يحنث بمجرد الدخول بل ويتر
 ان المسكنة لا تثبت الا باهل كل منهما وصاعه (قوله وان اتغل فوراً) أي على
 التفصيل السابق (قوله كالوزل ضيقاً) أي لا يحنث قال في الخلاصة وفي الاصل لودخل
 عليه زائراً او بغير ضيقاً فاعلم فيه يوماً ويومين لا يحنث والمساكنة بالاستقرار والديوم
 وذلك باهله ومناحه اه وفي الخاتمة حلف لا يسكن فلان قيل الخالفوه وهو مسافر منزل
 فلان فسكن يوماً ويومين لا يحنث حتى يقسم معه في منزله خمسة عشر يوماً كالحلف
 لا يسكن الكوفة فترجم مسافر او نوى اقامة أربعة عشر يوماً لا يحنث وان نوى اقامة
 خمسة عشر يوماً حنت اه وقد قدمت هذه المسئلة في البحر بدون قوله وهو مسافر فأوهم
 ان مسئلة الضيق مقيدة بما دون خمسة عشر يوماً مع اخذ ان يشترقوا بينه والله اعلم
 (قوله به بقي) هو قول أبي يوسف وعندنا الامام يحنث بقاءه على ان قيام السكنى بالاهل
 والسابع رازية وفرض المسئلة في التنازلية عن المتبق فيما اذا سافر الموقوف عليه وسكن
 الخالف مع اهله ولا يحنث ان هذه اقرب الى مئة الحث (قوله ولو قيد المساكنة بشهر
 الخ) عبارة البحر لو حلف لا يسكنه شهر كذا افدا كنه ساعة فيه حنت لان المساكنة مما
 لا يحنث ولو قال لا اقيم بالرقعة شهر لا يحنث عالم بهم جميع الشهر ولو حلف لا يسكن الرقة شهر
 فسكن ساعة حنت اه قلت نعم فترجوا بين لفظ المساكنة والفظ اه اقامة وعلمه انما يرى
 في بابيين الابد والساعة من شرهه على التخصيص المطروح بان الوقت في غير المقدر بل وقت
 ظرف لاعتبار المساكنة والجمالية ونحوهما غير مقدر بل وقت لاعتبار جميع الاوقات
 وان قلت فيكون الوقت لتقدير المنع الثابت باليمن لا لتقدير المذهب بالوقت وذكر ان
 السكتى لم يذكرها محمد في الاصل وانما اختلف فيها المشايخ فنقصيل كل ما في سنة وقيل
 يشترط استعمال الوقت اه ومقتضى هذا ان اقامة مقدر بالوقت هي انما لا تسبى
 اقامة عالم بمدة بشرى الى هذا ما في التنازلية واذا حلف لا يقيم في هذه الدار كان
 أبو يوسف يقول اذا اقام فعاً اكثر النهار أو اكثر الليل يحنث ثم رجح وقال اذا اقام
 فيها ساعة واحدة يحنث وهو قول محمد واذا حلف لا يقيم بالرقعة شهر فلا يفسد بقاءه حتى
 يقيم بها تمام الشهر اه ومقاده ان اقامة متى قيدت بالزمان لم يفسد بها الا بمدة اذ
 وتقيدت بالزمان كونه كلها بخلاف المساكنة فانه لا يلزم امتدادها مطلقاً
 اسدقها على القليل والكثير فلا تكون المدة قيد الهابل قيد للمنع معي أنه من نفسه
 عن المساكنة في الشهر فاذا سكن يوماً منتهى حنت لعدم المنع هذا غاية ما ظهر في هذا المثل
 وبه ظهر ان قولهم هذان المساكنة مما لا يحنث منه ما لا يلزم في تحته في الامتداد
 بخلاف اقامة اذا قرنت بالزمان في ماهر في كلام المصنف والشارح بها لغيرهما

« ولودخله اقلان غصبا ان اقام
 معه من شهر اولاً وان اتغل فوراً
 لا يسكنه كالوزل ضيقاً وكذا
 لو سافر الخالف سكن فلان مع
 اهله به بقي لانه ليسا كنه حقيقة
 ولو قيد المساكنة بشهر حنت
 ساعة لعدم امتدادها بخلاف
 الاقامة بغير

أن المساكنة عما يتجسس خلاف الدخول والخروج لأن معناه أنها يمكن استدادها وهذا
غير الحق المراد هنا وقد سقينا هذا على الظاهر الربوي وغيره فاذن أن ما هنا ناقض لما
وأن الصواب إسقاط عدم من قوله لعدم امتدادها فافهم * ثم اعلم أنه في التاخيانية
وغيره أنه لا يقال بعين المساكنة جميع الشهر صدق ديانة لقضاء وقيل قضاء
أيضا والصحيح الأول قلت وأنت خير بأن سبق الإيمان على العرف والعرف الآن فحين
حلف لا يسكن فلانا شهرا أو لا يسكن هذه الدار شهرا أو لا يقم فيها شهرا أنه
يراد جميع المدة في المواضع الثلاث والله سبحانه أعلم (قوله وفي خزنة الفتاوى
الحج) مخالف لما يأتي في باب العين بالضرب من أنه يشترط في الضرب التصديق على الظاهر
أما ح قلت ومع هذا الامتناع لذكره هنا الآن يقال استوضح به قوله في المسئلة
المارة أن أقام معه حنت علم أولا (قوله من المسجد) قيد به تعالى الملام محمد في الجامع
الصغير احتراز عن الدار المسكونة قال في الذخيرة ما نصه قال القدوري والخروج
من الدار المسكونة أن يخرج بنفسه وماله وعياله والخروج من البلدة والقرية
أن يخرج بيده خاصة زاد في المتنق إذا خرج بيده فقد برأ إذا سقرا أو لم يرد أو لا يفتي
أن قوله زاد في المتنق الحج وأجمع لمسئلة الخروج من البلدة والقرية فلا يدل على أنه
يكنى أن يخرج بيده في مسئلة الدار أيضا فليس في ذلك ما يخالف ما في الصبر وغيره فافهم
ثم في الظهيرية والتاخيانية لو سلم لا يخرج من هذه الدار فهو على الرجل منها بآلهة أن كان
ساكنها إلا أن الدليل على أنه أراد به الخروج بيده (قوله بأن حمل مكرها)
أي ولو كان بحال يسد على الامتناع ولم يتفق في الصحيح خائفة وفي النزاهة تصحيح
الحفت في هذه الصورة هذا واعترض في التبريد لذكر الأكرهات بأنه لا يناسب
قوله ولو راضيا إذ لا يجمع الأكره الرضا اه وفي الفتح والمراد من الانحراج مكرها
هذا أن يجعله ويخرجه كما هو ذلك لا الأكره المعروف وهو أن يتوعد حتى يفعل فانه
إذا توعد فخرج بنفسه حنت لما عرف أن الأكره لا يعدم الفعل عندنا اه وأقرب
في البحر واعترض في العقوبة التاميل بما قالوا لا أسكن الدار فقيد ومنع لا يفتي
لأن ذكره تفسير في إعدام الفعل وأجبت عنه فيما علقته على البحر بأنه قد يقال أنه
يعدم الفعل بحيث لا ينسب إلى فاعله إذا أعدم الاختيار وهذا دخل باختياره فليتأمل
وفي التفهيم استثنى عن المحيط لو خرج يقدمه للامتناع يفتي وقيل حنت اه ومفاده
اعتماد عدم الحنت لكن في إكراه الكافي للعلم الشهد لو قال عبده من دخل
هذه الدار فأكره بوعيد تلف حتى دخل عتق ولا يضمن المكره قيمة العبد (قوله لا يفتي)
لأن الفعل وهو الخروج لم ينتقل إلى المالك لعدم الإكراه وهو الموجب للتنقل فخرج
(قوله في الأصح) وقيل بحيث إذا حله برضاه لا بأمره لأنه لما كان يقدو على الامتناع
فلم يفعل ما رآه أمر وجه الصحيح أن انتقال الفعل بالأمر لا يجبر الرضا ولم يوجد الأمر

وفي خزنة الفتاوى حلف لا يضرب
فضميرها من غير قصد لا يفتي
(وحنت في لا يخرج) من المسجد
(ان حمل وأخرج) محتارا بأمره
وبدونه (بان حمل مكرها) لا يفتي
(ولو راضيا بالخروج) في الأصح

ولا الفصل منه فلا يثبت الفعل اليه ولو قيل ان الرضا قائل دفع بخرج اتفاق وهو ما اذا
 أمره أن يتفحصه ففعل لا يثبت لتسبب الاتفاق الى المالك بالامر فلما قضه
 وهو باكت يتقوله منه نحن بلا تفصيل لاحد بين كونه راضيا ولا فسخ (قوله أقساما)
 من الجمل والادخال بالامر؟ وبغير مكرها وأرضا بما هيستافى (قوله وأحكاما) من
 الحنث وعدمه (قوله وإذا لم يحنث) شرط جوابه قول المصنف لا تتحل عليه ط (قوله أ) و
 بزانق عطف على قوله بلا أمره أي بزانق قديمه وهو يقتضيه مصدر بزانق مستخرج وفي
 نسخة ولو بزانق (قوله أو بغير) بصيغة المصدر فهو يكون التاء الثالثة قال في القاموس
 عرك كضرب ونصروا ولم يركم عكرا وعكرا وعكرا أو عكرا ط (قوله أو حسم
 دابة) في المصباح جمع القوس برا كبه يصحح جبالا لكسر وجوهه صا صا صا صا صا صا
 تأمل (قوله على الصحيح) راجع الى جميع المعاطيف ط (قوله فغ وغيره) عبارة الفسخ
 قال السد أو شجاع تحل وهو أدنى بالناس وقال غيره من المشايخ لا تحل وهو الصحيح
 ذكره الترمذي وأما ضيقا وذلك لانه انما لا يحنث لا تقطع نسبة الفعل اليه وإذا لم يوجد
 منه المحلوف عليه كيف تحل العين فثبت على حالها في الذمة ويظهر أثر هذا الخلاف
 فيما لو دخل بعده هذا الخارج هل يحنث قال المصنف قال لا يحنث قال لا يحنث وهذا بيان كون
 أدنى بالناس ومن قال لم تحل قال حنث ووجب الكفارة وهو الصحيح اه وورد في
 لو دخل بعده هذا الخارج يعني ثم خرج بنفسه لأن كلامه فبما لو حلف لا يخرج فأخرج
 مجزأ لا بد من أمره وإذا لم تحل العين بهذا الخارج يحنث لو دخل ثم خرج بنفسه لا يجرّد
 دخوله فافهم (قوله لكنه خالف في فتاويه الخ) ذكر الرمي أنه لا يحنث في فتاوى
 صاحب البحر بل وجد ما يخالفه قلت ولعل ذلك لما قطع من نصه ولا فسد وجده فيها
 (قوله فأصدا) أي فأصدا الخروج اليها فلو قصد الخروج فغيرها حنث وإن ذهب اليها
 (قوله) عند اتصاله من باب دار) لانه بذلك يعدّ خارجا فهو لو كان في منزل من داره
 فخرج الى صحنها ثم رجع لا يحنث ما لم يخرج من باب الدار لانه لا يعدّ خارجا في باب داره فلا
 مادام في داره يخرج من المحيط (قوله لأن الشرط الخ) على قوله مشى معها أم لا ولم
 استتمد عليه من عبارة البداية أيضا واصله أن المستثنى هو الخروج على قصد الخيانة
 والخروج هو الاتصال من داخل الى خارج ولا يلزم فيه الوصول اليها انتهى معها و
 يصل عليها وأما قوله حنث فيما إذا أتى أمرا آخر بعد خروجه اليها انتهى ما أفاده
 في الفسخ من أن ذلك الاتيان ليس بخروج والمحلوف عليه هو الخروج (قوله والذهب)
 كون الذهب يمثل الخروج هو الذي مشى عليه في الكثر وغيره وصححه في الهداية وغيرها
 قال في الدر المنثور وقيل كالتيان فيشرط ما فيه الوصول وصححه في الثانية وخلاصة
 قال البابا في العقد الاول ثم لو نوى بالذهب الاتيان والخروج فكيف لو ادّعت
 والارسل والبعت كخروج أيضا في أنه لا يشترط فيما الوصول في الذخيرة لو قال

(ومثله لا يدخل أقساما وأحكاما
 وإذا لم يحنث) بدخوله بلا أمره أو
 بزانق أو بغيره وهو صحيح أو جمع
 دابة على الصحيح ظهريه (لا تحل
 عنه) لعدم فعله (على المذهب)
 الصحيح فغ وغيره وفي البحر من
 الظهري فيه فغى لكنه خالف
 في فتاويه فأفتى بالتحلل لها أخذ
 بهول أبي شجاع لانه أرفق لكنك
 علمت العقد (ولا يحنث في قوله
 لا يخرج الا الى جنازة) ان خرج
 اليها فأصدا عند اتصاله من باب
 داره مشى معها أم لا في البدائع
 ان خرجت الا الى المسجد فأنث
 طالق فخرجت تريد المسجد ثم بدا
 لها فذهبت لغير المسجد لمطلق
 (ثم أتى أمرا آخر) لأن الشرط في
 الخروج والذهب

ان لم ارسل اليك أو لم ابعث اليك هذا الشهر ففتك فانت كذا اقصاءت من يد الرسول
لا يحنث (قوله والروح) هو بحث البحر كما يأتي ويظهر في أن العرف فيه استعماله مراداً
به الوصول ولا يحنثي أن التنية تنكس أيضاً (قوله والعبادة والزياره) تابع في ذلك صاحب
البحر حيث قال وقد سجد بالاثمان لأن العبادة والزياره لا يشترط فيه ما الوصول ولذا قال
في الذخيرة إذا فصل بعد وزن فلا تأول بوزنه فأتى بأيه فلم يوزن له فرجع ولم يصل اليه
لا يحنث وان أتى بأيه ولم يستأذن حنث ١٥ قلت ومقتضاه أن الاثنان يشترط نفسه
الاجتماع وليس كذلك لما في الذخيرة ولو حلف لا يأتي فلا تأفوه على أن يأتي منزله أو حاقونه
لقسه أو لم يقفه وان أتى مسجده لم يحنث وراه ابراهيم عن محمد ١٥ فقد علم أن العبادة
والزياره تشمل الاثنان في اشتراط الوصول الى المنزل دون صاحبه بل يشترط في العبادة
والزياره الاثنان فهما أقوى من الاثنان في اشتراط الوصول فلا يصح الحاقهما
بالطروج والذهاب والحديث معلوم الصواب (قوله الاثنان) جوابه الاثنان
والعبادة والزياره كما عرفت من اشتراط الوصول في الثلاثة وثلاثها الصعود في الذخيرة
قال لا مرأته ان سعدت هذا السطح فأتت كذا فاونقت مرهاتين أو ثلاثه فقبل يجب
أن يكون فيه الخلاف المأثر في الذهاب وقال أبو القاسم وعندي لا يحنث هنا بالاتفاق
١٥ قلت وصححه في الثانية وأصل وجهه أن صعود السطح الاستعلاء عليه فلا يحنث
الوصول ثم لو قال ان سعدت الى السطح فبني أن يجري فيه الخلاف المأثر في
الذخيرة عن المنتقى لم يرجح لأغلب المتنزلاً بآيته غداً فأتى في الموضع الذي لم يحنث فيه
لا يبرح في يأتي منزله ولو لم يحنث في منزله ففصول الى غيره لا يبرح في يأتي المنزل الذي تقول اليه
ولو قال ان أتت غداً في موضع كذا فأتاه فلم يجد فقد بر بخلاف ان لم أوقف لانه على
أن يحنث (قوله فلو فالح) فترجع على قوله لأن الشرط في الخروج والذهاب الحط
(قوله بحر يحنث) يؤيده العرف وكذا ما في المصباح حيث قال وقد يتوهم بعض الناس
أن الروح لا يكون الا في آخر النهار وليس كذلك بل الروح والغد وعند العرب
يستعملان في المساء أي وقت كان من ليل أو نهار قاله الأزهري وغيره وعليه قوله عليه
الصلاة والسلام من راح الى الجمعة في أول النهار فلا كذا أي من ذهب ١٥ قوله ثم
رجع عنها) وكذا لو لم يرجع بالاول فهو غير قيد ولذا قال في الفتح رجع عنها ولم يرجع (قوله
قوله قصد غيرها أم لا) أي لان الحنث تحقق بمجرد الخروج على قصد ما فلا فرق بين
بعد ما خرج بين أن يقصد الذهاب الى غيرها أو لا (قوله فحنث يحنث) حيث قال وقد قالوا
انما يحنث اذا جاوز عمرانه على قصد ما كانه ضمن لفظ آخرج بمعنى أسافر للعلم بأن
المضي اليه أسفر لكن على هذا لو لم يكن بينه وبينها مقصد فحنثي أن يحنث بمجرد انقضاء
من الداخل ١٥ قلت يؤيده قوله في الذخيرة لأن الخروج الى مكة سفر والا انسان لا يعد
مسافراً اذا لم يجاوز عمران مصره ١٥ أي بخلاف الخروج الى الجنائزه لكن لما

والروح والعبادة والزياره التنية
عند الانقضاء لا الوصول الا
في الاثنان فلو حلف (لا يخرج
أولا يذهب) أو لا يروح بحر يحنث
(الى مكة) فخرج بريدها ثم رجع
عنها قصد غيرها أم لا يحنث
اذا جاوز عمران مصره على قصد ما
ان بينه وبينها مقصد فحنث
بمجرد انقضاءه فحنث يحنث

مطلب
حلف لا يخرج الى مكة ونحوها

كانت الجنازة في المصر اعتبر في الخروج انحصارهم من باب داره وان كانت المقبرة خارج
المصر لانه لم يحلف على الخروج الى المقبرة او مال حلف على ذلك او عمل الخروج الى القرية
مثلا بما يلزم منه الخروج من المصر فالتظاهر به يلزم بمجاوزة العمدة وان لم يتعد
مفروا في المصر عن البدائع قال عمر بن ابي سنان عن محمد بن ابي حنيفة عن رجل حلف ليخرج من الزفة
ما ان يخرج قال اذا جعل البيوت خلف ظهره لان من سئل في هذه المواضع جازاه الفصر
اه قال في المصر فالحاصل ان الخروج اذا كان من البلد فلا بحث حتى يجاوز عمران
مصر سواء كان الى مقصده تقصيرا ولا وان لم يكن خروجا من البلد فلا بشرط بمجاوزة
العمران اه وهذا مما قاله لما جئت في الفتح فلبس امل (قوله وفيه الخ) لم اجد ذلك في الفتح
بل هو في المصر وغيره (قوله مع فلان العالم) الذي في المصر وغيره العالم أي هذه المدينة فهو
طرف زمان معروف بالذي المنصور (قوله بر) فاذا بداه ان يرجع يرجع بلا شرط بغير
قلت والتظاهر انه لا بد من أن يكون خروجا على قصد السفر لا على قصد الرجوع ولما
قال فاذا بداه الخ وبطل عليه قوله في الخلية فاذا خرج مع غيره فجاوز البيوت وجوب عليه
قصر الصلاة فقد برز اذا يعني أن وجوب القصر لا يكون الا عند قصد السفر وكذا اقول
المستنف وغيره يخرج بردها (فيه) وهو لم يحاذرناه جواب ما يقع كسبره فحين حلف
للسفر فانه يبر بمجاوزة العمران على قصد السفر الى مكان منه ومنه عمدة السفر
فاذا بداه الرجوع يرجع بلا شرط وبه أفنى المستنف وغيره لكن لا بد من قصد السفر
كما قلنا لا يجوز الخروج على قصد الرجوع لانه لا يتحقق به المفروا له اعم (قوله لخروج
مع جنازة) أي خروج من بغداد مع الجنازة بأن جاوز العمران قال ط لكن العرف
يختلفه فان من حلف ليخرج من مصر فزار الامام لا يفتخر بجهتها في عرفنا اه قلت
لكن اذا قامت قرينة على ارادتنا لخروج مطلقا السفر وغيره بدنا خارجا (قوله كاسر)
أي خريافي قوله الا في الاتيان (قوله والفرق لا يفتي) هو أن الخروج الا اتصال من
الداخل الى الخارج وأما الاتيان فبعبارة عن الوصول قال تعالى فانتظروا نطقوا له
(قوله فذهب قبل العرس) أي هبت لا تعد عرفانها أنت العرس بأن كان ذلك قبل
الشروع في مباداه وفي الزاوية لا يذهب الى ولية فذهب لطلب غيره لا يفتي اه أي
اذا كان العرس في الولية وذكر في الذخيرة أنه أفنى بذلك شيخ الاسلام لا يصيب (قوله
فهو أن يأتي بمنزلة أو طوقه) فلوا في مسجده لا يكتفي بالشرط الوصول الى محل لا الاجتماع
كما تقدمناه (قوله حتى مات أحدهما) قد رفظ أحدهما لأن الحنف لا يفتي بقتل موت
الحالف فقط بل المحلوف عليه مثله كما يأتي (قوله حنت في آخر حياته) أي حياة أحدهما
فلو كانت بينه بالطلاق فمات المرأة بقي العين لا يمكن الاتيان بعده وبتأنيهم لو كان
الشرط طلاقها مثل ان لم أطلقك فمات طالق فلا يفتي بموتها أيضا تصحق اليأس عن
الشرط بموتها اذا لم يكن طلاقها بعده بخلاف الاتيان ونحوه كما تقدمناه في الطلاق

وقه حلف ليخرج من مع فلان العالم
الى مكة فخرج معه حتى جاوز
البيوت بر في لا يخرج من بغداد
لخروج مع جنازة والمقابر خارج
بغداد حدث (وفي لا ياتيا لا)
يجتنب الا الوصول كما هو الفرق
لا يفتي (كا) لا يفتي (لو حلف ان
لا تأتي امرأته عرس فلان
فذهب قبل العرس وكانت غنة
حتى مضى) العرس لانها ماتت
العرس بل العرس انما نخبة
حلف (يا ياتيه) فهو أن يأتي بمنزلة
أو طوقه لانه لا يفتي بان يفتي
مات أحدهما (حتى في آخر
حياته)

المرجع من الفتح وكلام الفتح هنا موهم خلاف المراد فتنبه (قوله وكذا كل عين مطلقاً) أي لا خصوصية للزمان بل كل فعل حاضر أن يفعله المستقبل وأطلقه ولم يقيد بوقت لم يثبت حتى يضع اليأس عن البرمحل ليعبرن زيدا وليعطين فلانة أو ليطلقن زوجته وتحقق اليأس عن البرمحل يكون نفوت أحد هما وإذا خال في غاية البيان وأصل هذا أن الحالف في العين المطلقة لا يثبت مادام الحالف والحالوف عليه فاقين لتصور البرمحل فإذا مات أحد هما فانه يثبت اه بصر قال ح وهذا إذا كانت على الالفاظ فان كانت على التي لا يثبت في آخر حياته ويمكن حنثه حالاً كما لا يخفى (قوله أما المؤقتة فيعتبر آخرها) أي آخر وقتها وفي بعض النسخ: آخره أي آخر الوقت المعاصر من الماتم أي فإذا مضى الوقت لم يفعل حنث (قوله فلا حنث) لتعلق الحنث بآخر الوقت ولم يوجد في حنثه (قوله لبطالان يمينه بالله تعالى) أشار به إلى أن يمينه لو كانت بالطلاق مثلاً لا تطل بالردة لأن الكفر لا ينافي التعلق بقدر القرباء أكد كذا بقائه اه ح (قوله كما مر) أي أقول الالفاظ (قوله فتدبر) أمر بالتدبر إشارة إلى خفاء ما قد ذكرك من قوله يميناً أن حنثه في آخر حياته يدل على بقاء اليمين مصحفة قبل الموت إذا بالها لانه لا حنث فيها والحكم بالطلاق من تمامه وان كان من تأجيله لكنه غير مراد هنا لبطالان العين بمجرد الردة قبل الحكم بالطلاق الذي هو في حكم الموت فثبت بطلان اليمين قبل الموت علم أن أمراده بقوله حتى مات الموت الحقيقي إذ لا تصور الحنث بالموت الحكمي فافهم (قوله فهي استطاعة العصة) أي الاستطاعة المعلومة من استطاع هي سلامة لان الفعل المحالوف عليه وصحة أسباب تيمنه لارادة الفعل على وجه الاختيار يخرج المستوع خبر أي من منعه سلطان ونحوه (قوله لانه التعارف) أي المعنى المذكور هو المعروف عند الإطلاق كما في قوله تعالى من استطاع البسبلسا بخلاف المعنى الآخر في المتن (قوله فتقع على دفع الموانع) يشمل المانع المضوي كالمرض والحسد كالقد ونحوه فيستحق بذلك عن ذكر سلامة الآلات ولهذا فسرنا ما مر بقوله

قوله لم يرض ولم ينه السلطان ويحجب أمره لا يقدور على إتيانه فلم يأن حنث اه (قوله بصر يميناً) حيث قال فينبغي انه اذا نسي العين لا يثبت لان التسليم مانع وكذا لو جبن فلم يأنه حتى مضى العقد كما لا يخفى (قوله المتأخرة للفعل) أي التي تخلق معه بلا تأخيرها فلهذا لان افعال العباد مخلوقة فلهذا تعالى فنع (قوله صدق ديانته) فإذا لم يأنه لعدو وألقه لا يثبت لانه طال لا يثبت ان خلق الله تعالى إتياني وهو اذا لم يأت ليصدق إتيانه ولا استطاعته المتأخرة والا لا في فنع (قوله لانه خلاف الظاهر) قال في الفتح وقبل يصدق ديانته وقضاء لانه نوى حقيقة كلامه لان اسم الاستطاعة يطلق بالاشتراك على كل من المعنيين والاول وجه لانه وان كان معشراً كان بينهما لكن تعرف امتعاه عند الإطلاق

وكذا كل عين مطلقاً أما المؤقتة فيعتبر آخرها فان مات قبل مضيها فلا حنث وقوله لم يفسد أنه لو ارتد وتعلق لا يثبت لبطالان يمينه بالله تعالى بمجرد الردة كما مر فتدبر حلفاً ليا يمينه عند ان استطاع فهي استطاعة العصة لانه التعارف فتقع (على دفع الموانع) كمرض أو سلطان وكذا جنون أو نسيان بصر يميناً (وأن نوى) بها القدرة الحقيقية المقارنة للفعل (صدق ديانته) لا لقضاء على الوجه فنع لانه خلاف الظاهر

مطلب
حلف ليا يمينه ان استطاع

عن القرينة لاحد المصنفين بخصوصه فصار ظاهرا فيه بخصوصه فلا يصح قوله القاضي
بصلا في الظاهر اهـ (قوله وقد اظهر الرازي اعترافه هنا) وتقدم تقدمه في باب الحج
عن الغير حيث قال ان مذهب اهل العدل والتوحيد انه ليس للانسان ان يجعل قواب
عده لغيره وأراد بهم اهل الاعتزال باهرميائه وعبارته هنا وفي قوله أي صاحب الهداية
حققة الاستطاعة فيما يقاوم الله فعله فلز قوي لانه بناء على مذهب الاشعرية والذنية
أن القدرة تفصل النفس وانه باطل اذ لو كان كذلك لما كان فرعون وهامان وسائر
الكفرة الذين ماتوا على الكفر قادرين على الايمان وكان تكليفهم بالايمان تكليفا
بالباطل وكان ارسال الرسل والانبيا وانزال الكتب والاوامر والنواهي والوعيد
والوعيد ضائعة في حقهم اهـ قال في البحر وهو غلط لأن التكليف ليس مشروطا بهذه
القدرة حتى يلزم ما ذكره وانما هو مشروط بالقدرة الظاهرة وهي علامة الاثلاث وصحة
الاسباب كما عرف في الاصول (قوله شرط للبر لكل خروج اذن) فابر من هنا
بشرط ولكل متعلق بآثار الفاعل وهو اذن لا بشرط فلا يلزم منه فعله بغيره من متعلق
اللفظ والمعنى أفاده القهستاني ثم لا يخفى أن اشتراط الاذن راجع لقوله الاباذني اماما بده
فبشرط فيه الامر والعلم والرضا وانما شرط انكراره لأن المستثنى خروج مشورون
بالاذن لما رواه داخل في المتع العام لأن المعنى لا يخرج من خروج الاخر وجا بله ذاباذني
قال في النهر وبشرط في اذنه لها ان تسعه والام يكن اذنا وان تسعه فلا ذنا او
بالهرية ولا عسلها ما انخرجت حيث ان لا تقوم قريبة على أنه لم ير اذنا فلا ذنا
لها اخرجي اما والله لو خرجت لخرجت بشك الله لا يكون اذنا صريح به محمد وكذا القول لها
في غضب اخرجي بنوي التمسيد لم يكن اذنا اذ المعنى - يستند اخرجي - حتى تطلق اهـ ملخصا
وفي البرازية طلعت للنرويج فقال دعوها فتخرج ولا تسعه لم يكن اذنا ولو لمع صا لا فتشال
لها اعطه التسعة فان لم تقدر على اعطائه بلا خروج كان اذنا بتخرج والا فلا وان قال
اشترى اللحم فهو اذن ولو اذن لها بانخرج الى بعض اعمار به فخرجت لكس الباب
او خرجت في وقت آخر حنت ولو استأذنت في زيارة الام خرجت الى بيت الاخ لا يمنة
لوجود اذنا بتخرج الا ان قال ان خرجت الى أحد الاباذني وفي لا يخرج الى ابرضا
فأذن ولم تسع أو سمعت ولم تفهم لا يمنة بتخرج لان الرضا يصدق بلاعها بخلاف
الاذن وفي الابا مريي فالامر أن يسعه انفسه أو وسوله وفي الارادة والهوى والرضا
لا يشرط صلحا وفي الابا مريي لا يمنة لو خرجت وهو رهاها وأذن لها بانخرجت فخرجت
بعده بلاعها اهـ ملخصا وعام فروع المسئلة هناك قال في البحر ولا فرق في المسئلة
بين أن يكون الخطاب الزوجية أو العبد بخلاف ما لو قال لأكرم فلانا فلان فلان أو
حتى ياذن أو الا أن ياذن أو الا أن يقدم فلان أو حتى يقدم أو قال لرجل في داره والله
لا يخرج الاباذني فانه لا يتكرر الاذن في هذا كله لأن قدوم فلان لا يتكرر عادة والاذن

مطلب
لا يخرج الاباذني

وقد اظهر الرازي اعترافه هنا
في الجنبى كما اظهره في القسمة في
موضعين من الفاظ التفسير
(لا يخرج) بغير اذنه أو (الاباذني)
أو با مريي أو يعلى أو رضاي
(بشرط) لغير (لكل خروج اذن)

في الكلام يتناول كل ما يوجد من الكلام بعد الاذن وكذا خروج الرجل عما لا يكره عادة
 بخلاف الاذن للزوجة فانه لا يتناول الا ذلك الخروج المأذون فيه لا كل خروج الانص
 صريح فيه مثل اذنت لك أن تخرجي كلما أردت الخروج كذا في الفتح ١٥ هـ (تفسيره)
 في التبرع الميسر لو قال الابن فلان فقلت المحلوف عليه بطلت العين عندهما خلافا
 لابي يوسف ١٥ وفي النكاح لا يشرب بغير اذن فلان فتاوه فلان يسهو ولم يأذن
 باللسان وشرب فيبقى أن يحنث لانه ليس بأذن بل هو دليل الرضا (قوله وأفرقة) قال
 في الفتح ثم اتفقوا على ان الاذن في قوله ان تخرجي الابن فانت طالق وواقه لا تخرجي
 الابن في مقيد بقاء النكاح لان الاذن انما يصح لمن له المنع وهو مثل السلطان اذا حلف
 انسا بالبرقة ان لا يخرج من كل دأمر في المدينة كان على مسدة ولا يته فلو بانها ثم تزوجها
 فخرجت بلا اذن لا تطلق وان كان زوال الملك لا يطل العين عندها لانها لم تنفذ الا على
 بقاء النكاح ١٥ فلو لم يقيد بالاذن لم يقيد بقاء النكاح كما سذكره الشارح عن
 الزبلي في اواخر الايمان مع عدة مسائل من هذا الجنس وهو كون العين المطلقة قصير
 مقيد ببقاء السلطان لو خرجت في عدة البائن هل يحنث بغيره لانه لا ثم وان كانت
 ممنوعة لكن مانعها الشرع لا الزوج تأمل (قوله دين) أي ولا يصدق في القضاء وعليه
 الفتوى خاتمة أي لانه خلاف الظاهر وانما يدبر لانه محقق كلامه لان الاذن مرة موجب
 الغاية في قوله حتى آذن وبين الاستثناء والغاية متناسبة من حيث ان ما بعدهما مخالف
 لما قبلهما فيستعرا والابن في معنى حتى آذن فخرج (قوله وتصل عينه الخ) أي لو خرجت
 بغير اذن ووقع الطلاق ثم خرجت مرة ثانية بلا اذن لا يقع نفي لانحلال العين بوجود الشرط
 وليس فيها ما يدل على التكرار بغير من الظهيرة (قوله ولو لم يها بعد ذلك صم) أي
 بعد قوله كما خرجت الخ قال في المسئلة به أخذ الشيخ الامام ابن الفضل حتى لو خرجت
 بعد ذلك حنت ولو اذن لها بالخروج ثم قال لها كلما نيتك فقد اذنت لك فهاها لا يصح
 نهيه ١٥ (قوله وفي الصيرفة الخ) هذه مسئلة استطردية وذكر في النسخة عبارة
 فارسية وقال بعدها ثم ان الزوج ذهب الى سمرقند وبعث اليها اصحاب السلطان حتى
 اخرجوها الى كرمها وذهبوا بها الى زوجها بغير اذن بامر الزوج هل يحنث في عينه
 فقيل ينبغي أن يحنث على ظاهر جواب الكتاب أن للزوج نقلها من بلدة الى بلدة أخرى
 بعدما أوفى المهر لانه صم الامر بالاخراج من الزوج وانتقل فعل المخرج اليه فكان
 الزوج اخرجها بنفسه اما على اختيار أبي البت أنه ليس له نقلها لم يصح الامر ولم يقتل
 فعل المخرج اليه فلا يحنث ١٥ (قوله بخلاف قوله الخ) مرتبط بما تقدم في المتن أي
 لو قال لا تخرجي الا أن آذن أو حتى آذن لك فانه يكتفى الاذن مرة واحدة لانه لغاية أما
 حتى فظاهروا أما الآن قصروا بالامتناع العذبا استثناء الاذن من الخروج وقامه في الفتح
 والبحر قال في البصر وأشار الى أنه لو قال عبده مران دخل ههنا والدا الآن فسي

الانفراق أو حرق أو فرقة ولو نوى
 الاذن من دين وتصل عينه
 بغير وجهاته بلا اذن ولو قال
 كلما خرجت فقد اذنت لك سقط
 اذنه ولو لم يها بعد ذلك صم عند
 محو عليه الفتوى ولو الجسنة
 وفي الصيرفة حلف بالطلاق لا ينقل
 أهله لبلد كذا فرفع الامر للماكم
 فبعث رجلا بذنه فنقل أهله
 لا يحنث (بخلاف) قوله (الا أن
 أو حتى) آذن لك لانه لغاية

قد دخلها ناسيا ثم دخل ذكر المبحث بخلاف قوله الاناسيا لانه استثنى من كل دخول
 دخول لا يصفه فبقى ما سواه اذ اختلفت العين اما الاقل فانه يعنى حتى فلما دخلها ناسيا
 اتهمت العين اه (قوله صدق) أى قضاه لانه محتمل كلامه وفيه تشديد على نفسه بجر
 (قوله ولو تبعا) حتى لو حذف لا يدخل داراه أو بفتحها ونسكن مع زوجه واحت
 بالدخول نهر من الخاتمة قلت وهو خلاف ما سبذ كره آخر الايمان عن الواقعات لكن
 ذكر في التائخانية أن فيه اختلاف الرواية ويظهر لى أوجه ما هنا حيث كان المعتبر
 نسبة السككى عرفا ولا يعنى أن الميت المرأة في العرف ما نسكنه تبعالزوجها وانظر
 ما سبذ كره آخر الايمان (قوله أو باعارة) أى لا فرق بين كون السكنى بالملك أو بالاجارة
 أو العارية الا اذا استعارها لم يتخذ فيها ولجة قد سألها الخالف فانه لا يبحث كفى العدة
 والوجه فيه ظاهر نهر أى لانها ليست مسئلة (قوله بالمعيار عوم البهز الخ) مرتبط
 بقوله يراد به حتى أن الاصل في داو زيد أن يراد بها نسبة الملك وقد أريد بها ما شاع على الامة
 ونحوها وفيه جمع بين الحقيقة والجاز وهو لا يجوز عندنا فأجاب بأنه من عوم الجواز أن
 يراد به معنى عام يكون المعنى الحقيقي فردا من أفرادها وهو نسبة السكنى أى ما سبذ كره
 بملك أو بعاره ولكن بى ما اذا دخل دارا لم يملكه زيد وما كتبها غيره خلف رجل لا يدخل دار
 زيد فتصير كون المعتبر نسبة السكنى أن لا يبحث وفى المجتبى عن الاصلاح أن فيه من
 محذورين وقيل اذا كان زيد دارا غير هابكم المبحث والافيت اه قلت ويرحم فى
 الخاتمة بالمبحث ولم يفصل وهو مخرج لاحدى الروايتين وعليه فكان على المصنف أن يشول
 يراد به نسبة السكنى أو الملك لكن متى فى المحيط على عدم البحث في النهر اعلم انه اذا
 حلف لا يدخل دار زيد فداره معلقة اذ اربسكتها فلا يدخل دار غائته لم يبحث كفى الله ما
 وعليه تفرع ما فى المجتبى ان دخلت دار زيد فسد بدى سحر وان دخلت دار عمرو فاحرأته
 طلق قد شل دار زيد وهى قيد عمرو وباجارة لم يعنى وتطلق فان نوى شيئا صدق اه قالت
 لكن الذى رأته فى المجتبى وكذا فى البحر فغلا عنه بعنى وتطلق وعليه فهو متفرع على
 ما فى الخاتمة لا على ما فى المحيط وفى الخاتمة أيضا لا يدخل دار فلان قال جرها فلان قد دخلها
 الخالف فيه وروايت قالوا عدم البحث قول أبي حنيفة وأبي يوسف لأن الاضافة عندهم
 كما تبطل بالبيع تبطل بالاجارة والتسليم وملك الدار لغير اه قلت هذا يشهد أن ما جرم به
 فى الخاتمة أولا قوله ما لاحدى الروايتين عن محمد ويشهد أيضا لما اذا ثبت بدال ان
 غير مسكونة لاحد تبقى النسبة له فيصحت الخالف بدخولها ولو كان الملك ساكن في غيره
 تأمل (تنبه) فى الخاتمة أيضا حلف لا يدخل دار زيد ثم حلف لا يدخل دار عمرو
 فبما هازيدين عمرو وسلمها اليه قد حلف الخالف بحث فى الغير انما يشهد لانه لا ينعده
 المستحدث بعد العين يدخل فيها لومات مالك الدار قد دخل لا يبحث لا تغلقه الا لورثه ولو
 كان عليه من مستغرق قال محمد بن سلمة يبحث وقال أبو الليث لا وعليه الفتوى لان

مطلب
 لا يدخل دار فلان يراد به نسبة
 السكنى

ولو نوى التبع قد صدق (حلف
 لا يدخل دار فلان يراد به نسبة
 السكنى اليه) عرفا ولو تبعا أو باعارة
 باعتبار عموم الجواز فيه معناه كون
 محل الحقيقة فردا من أفراد الجواز

وان لم يملكها الورثة وبقيت على حكم ملك الميت لم تكن مملوكة لمن كل وجه **١٨** ملخصا
 (قوله ولو سابقا) الاولى ان يقول ولو لم تكن مملوكة مع النسل لم تكن قدمه الارض فيشمل
 الحاقه الاولى (قوله متعذرة) فهو واقع لا آكل من هذه الخلط كما يأتي أول الباب
 الا في قوله او مهبورة) كافي مثاننا (قوله ووضع قلبه) أي بحيث يكون جسده
 خارج الدار ديد (قوله لم يحنث) هو ظاهر الرواية كأي الفتح شربلاية قال في التخيبة
 ومضى صار للفظ مجازا عن غيره لا يستعمل للفظ بخصيصه ينصرف الى المجاز كما في وضع
 القدم للدليل يدل على عدم ارادة المجاز فتعذر الحقيقة فاذا قال لا مرا أنه ان ارتقت
 هذا السلم ووضع رجله عليه فأنث كذا فوضعت رجلها عليه ولم ترق فحنث
 لأن العطف دل على أنه اراد به الحقيقة ثم قال وفي المتنك لاضرئك بالسباط حتى
 أقفلت فهذا على الضرب الوجيع ولو قال لاضرئك بالسيف حتى تعرق في هذا على
 الموت عرف مرادهم من تعريده بالسيف **١٩** قلت وهذا لا ينافي قوله هم الايمان مبنية على
 الالتقاط لا على الاغراض لأن المراد الالتقاط التي لم تهجر كذا قدمناه أول الباب
 (قوله لم يرد الخروج والضرب) أي شخص اراد الخروج أو اراد الضرب وهو متعلق
 بقول المستفتي في قوله أي قول الحائض وقوله فعليه فوراً نائب فاعل شرط وخبره
 للمد كور من الخروج والضرب (قوله فوراً) يستل السخدي بماذا يقدر والقور قال
 بساعة واستدل بما ذكر في الجامع الصغير أو ادت أن يخرج فقال الزوج ان خرجت
 فعادت وجلست وخرجت بعد ساعة لا يحنث حوى عن البرجندى ولا يشترط لعدم
 حنثه اذا خرجت بعد ساعة تغيير تلك الهيئة الحاصلة مع ارادة الخروج بشرائه قول
 الفتح تهاتل الزوج لحاف لا يخرج فاذا جلست ساعة ثم خرجت لا يحنث لأن قصده
 مشعاهم الخروج الذي تم بآت فذكرناه قال ان خرجت الساعة اذا لم يكن له هيئة
 فان تولى شيئاً على به شربلاية قلت وهو مفاد عبارة الجامع الصغير أيضاً لكن في البصر
 عن المحيط ان لم تقوى الساعة وتجيئ الى الدار فأنث كذا فقامت الساعة وبست
 الثياب وخرجت ثم رجعت وبست حتى خرج الزوج فخرجت وأنث الدار بعده
 لا يحنث لان رجوعها وبسها ما دامت في تمهؤ الخروج لا يكون ترك القور وكالوا أخذها
 البول فبالت قبل لبس الثياب **٢٠** ملخصاً الآن يفرق بين الاثبات والنفي فان المحلوف
 عليه في الاثبات عدم الخروج وهو تركه فثبت تحقق نفيك صدقه وهو الجلوس على وجه
 الاعراض فانها انما جلست للاعراض عن الخرجة المحلوف عليها فيتحقق عدم الخروج
 سواء تغيرت الهيئة أو لا والمحلوف عليه في الثاني النفي المثبت وهو لا تحقق الاثبات
 والتفاعل اذا تم بالفعل وجلس منتظراً انه عازم عليه لا يكون معرضاً عنه بل هو فاعل
 كما لكن لا بد من بقاء تلك الهيئة هنالعلم بها أن الجلوس ليس على وجه الاعراض لان
 الجلوس ضد الفعل المراد ظاهر اذا ما ظهر تركه بدو (قوله وهذه تسمى عين العور الخ)

مطلب
 لا يرضع قدمه في دار فلان
 (أو) حلف (لا يرضع قدمه في دار
 فلان حنث بدخولها مطلقاً) ولو
 حلفاً أو كالماتقر ان الحقيقة
 متى كانت متعذرة أو مهبورة
 صير الى المجاز حتى لو اضطر
 ووضع قدمه لم يحنث (وشرط
 للعنفق) قوله (ان خرجت مثلاً)
 فأنث طالق أو ان ضربت عبداً
 تعبدى حر (لم يرد الخروج)
 والضرب (فعله فوراً) لأن قصده
 المنع عن ذلك الفعل عرفاً ومدار
 الايمان عليه وهذه تسمى عين القور
 فتزداد بوضيعة وجه القساط لها

مطلب
 في عين القور

من قادت القدر غلت استعمل السرعة أو من فووان القصب انشردا مام باظهارها
وكانت العين أو لا عين مؤيدة أى مطلقة وموقوفة وهذه مؤيدة لمؤنسة متى تقدم
بالحال متأبأن تكون بناء على أمر حال كما حدث لي وأنا تقع جوابا لكلام: ما لي بالحل
كما في التفديت أخذه في النهر (قوله ولم يخالفه أحد) هذا في العبر عن الهدية يمكن
نقل في القمع عن زفر والساقى المستحب الاعتبار لأنه لا خلاف في اللفظ (قوله تغذيه) هـ
نائب فاعل شرط فلو خرج إلى منزله فتغذى لم يتحدث لأن جوابه خرج بخارج الجواب
فينطبق على السؤال فيصرف إلى الفداء المدعو إليه كذا في الهداية (قوله ذلك
الطعام المدعو إليه) كذا في الأيضاح لأن كمال معزى إلى الهداية والى في الهداية
هو ما سمعته وهو محتمل أن يكون المراد به الفعل أى التقضى لأن يكون المراد به الطعام
الذى هو حقيقة القصد استعمال الموهبة والظاهر الأقرب وأن قول الهداية في تصرف
إلى الفداء الخ على حذف مضاف أى إلى أكل الفداء أو أنه أطلق الفداء على التقضى
تساهلا بدليل قوله في الباب الآخر الفداء لا يكل من طرور العبر إلى الظاهر قال
في القمع هناك وهذا تساهل معروف المعنى فلا يعترض به ويلزم في ما نهى ابن كمال
أنه لو أكل ذلك الطعام في بيته وسد به بحث وليس كذلك لأن الخوف عليه هو التقضى
مع الطالب لأنه هو المدعو إليه وليس في كلام الطالب ولا في كلام الخائفين طعنا
بل لودعاه إلى الفداء معه قبل حضور طعام أهله لا لظهور أن الخائفين كذا لا بدليل
تعليلهم بأن الجواب ينطبق على السؤال نعم لو قال الطالب تغذيه هذا الطعام تغذيه
أما بدون ذلك فلا والذي يظهر لي أن هذا الفهم الذى فهمه ابن كمال غير صحيح وقد مر
سقه إليه وإن عول الشارح عليه تأمل (قوله اليوم أو هـ) مدحول ثم أى بأن
قال إن تغذيت اليوم أو قال إن تغذيت هـ كذا حدث بمناقى التقضى واعتراض قوله
أو معناه بأنه لم يرد على السؤال لأن السؤال فيه انقطة مع فدا صواب أن يقول تغذيه هـ
كما قال في الكثرة اه قلت لكن في التسمية قاله تغذيه فقال واقفه لا تغذى فذهب
إلى بيته وتغذى مع أهله لا يتحدث ووجه ذلك أن عينه عقدت على غدا هـ عين وهو الذى
دعاه إليه لأن قوله واقفه لا تغذى خرج جوابا لسؤال المخاطب وأمكن جعله جوابا لأنه
لم يرد على حرف الجواب فيجعل جوابا والجواب يتضمن إعادة ما في السؤال والسؤال وقع
على غدا بعينه بدلالة قوة تغذيه أى هذا الفداء فيجعل ذلك كالمصرح به في السؤال
كأنه قال تغذيه هـ هذا الفداء والجواب يتضمن إعادة ما في السؤال بخلاف ما لوله ل
واقفه لا تغذى معناه لأنه زاد على حرف الجواب ومع الزيادة عليه لا يمكن أن يجعل جوابا
يجعل ابتداء ولا يتغذيه اه ومثل في التارة ثنية عن السراية فلهذا أن قوله إن تغذيت
معناه زيادة على الجواب وإن كان لفظ مع مذكورا في كلام الطالب للاستغناء عنه
ولعمدومه المدعو إليه وغيره أى التقضى هـ في ذلك اليوم وغيره لكن لا يجوز أن يظن

ولم يخالفه أحد (و) كذا
(في) حلقه (ان تغذيت) فكذا
(بعد قول الطالب) تعال تغذ
(هـ) شرط للبحث (تغذيه هـ)
ذلك الطعام المدعو إليه (وإن ضم)
إلى إن تغذيت (اليوم أو معناه)
فصدي - تر

فانظر ما قاله ح قد مر في هذه العبارة اطلاق الغداء على التفتدي حكمه ووقع
 في عبارة الهداية كما هو (قوله ح) علق التفتدي (الاطلاق بالنظر لليوم معناه
 سواء تفتدي معه أو في يومه مثلاً في ذلك اليوم والنظر الى قوله معي فتفتدي معه ولو في غير
 هذا الوقت ولا يصح ان تفتدي مع غيره ولو في الوقت الذي حلف فيه ط (قوله) فعمل
 مبتدئاً لكن لو نوى الجواب دون الابتداء مستقيماً لان احتمال كونه جواباً قائم
 لاقتضائه لنفسه الظاهر فيما فيه تضعيف عليه ولو قال ان تفتدي ونوى ما بين القور
 والابد كالיום أو الغد لم يصدق أصلاً لان التنية انما العمل في المظنون والحال لا تدل
 عليه فالتني دلالة الحال ودلالة الحال كالحلف لا يترجح التماسه في عدد أو لاياً كل
 طعاً ما ونوى لثمة أو انتميتين لم يصح كذا في شرح تلخيص الجامع (قوله ان القرائن الخ)
 استمر بها عن اذا غابها للقور وفي النهاية اذا فعلت كذا فم أفعل كذا قال أبو حنيفة
 اذا لم يفعل على أثر الفعل المحلوف عليه حنث ولو قال ان فعلت كذا فم أفعل كذا فهو
 على الابد وقال أبو يوسف على النور أيضاً اه ومعنى كون ان القرائن انما تكون
 للقرائن وغيره عند عدم قرينة القور والمراد فعل الشرط الذي دخلت عليه أو ما رتب
 عليه فاذا قال له ان خرجت فكذا وخرجت فوراً أو بعد يوم مثلاً حنث الاقرينة
 القورية بتقديره كما مر ومنه ما مشبه به وكذا ما في النهاية ان دخلت دارك فلم تجلس فهو
 على النور اه أي الجالس على فور الدخول وفيها ايضاً ان بعث اليك فلم تاتي فبعدي
 حنث فبما انه لم يبعث اليه ثانياً فلم يأنه حنث ولا يحال اليين بالبر حتى يحسنه وتفتدي
 يبطل المين اه وفي الذخيرة ان ضربتني ولم أضربك فهذا على الملتصق عندنا كأنه قال
 ولم أكن ضربك قبل ضربك اياي وان نوى بعد صرح أي ان ضربتني ابتداء ولم أضربك
 بعده ويكون على القور والحاصل ان كلمة لم تقع على الابد كأنه أتيتني ولم تكن ان تفتدي
 ولم أنزل وقد تقع على القور والمعتبر في ذلك معاني كلام الناس وكذلك تقع على قبل
 وعلى بعد كما مر وان كلفني ولم أجبك على بعد لان الجواب لا يتقدم وعلى الذواب أيضاً
 باعتبار العادة اه ملخصاً (قوله ح) حنث) قال في الاختيار ولا نه مقصود الدخول لقضاء
 الشهوة وقد فاق فصار شرط الحنث عدم الدخول لقضاء الشهوة وقد وجد اه (قوله
 وفي البحر عن الحبط) عبارة اه اذا لم ير أنه اذ لم يجئني الى القرائن هذه الساعة فأنت
 طالق وعما في التشاير فقال بينهما كان على القور حتى لو ذهبت الى القرائن لا يحنث اه
 وظاهره ولو كان بعد سكون شهوة فيفسد به ما قبله لكنه خلاف ما به هم مما نقلناه عن
 الاختيار فينبغي تقييده بما اذا لم تسكن شهوته فتأمل (قوله وكذا الخ) وصح كذا
 لو أخذها البول فيألت كما قدمناه وقبل الصلاة تقطع القور لانه اعمل آخر والقصور على
 الاكل كما في البحر (قوله) واشتغلت بالصلاة المكتوبة أي اذا حنثت فوترها كما يعلم
 مما قبله وهذا انكرار الا ان يعمل على ما اذا كان الحلف وهي تفصل تأمل قال في البحر

(حنث بعلق التفتدي) لا يادنه
 على الجواب فعمل مبتدئاً وفي
 طلاق الاشياء ان القرائن الاقرينة
 القور ومنه طلب جاعها فأبى
 فقال ان لم تدخلني معي البيت
 قد حنث بعد سكون شهوته حنث
 وفي البحر عن الحبط طول التشاير
 لا يقطع القور وكذا لو حنثت فوتر
 الصلاة فصلت واشتغلت بالوضوء
 الصلاة المكتوبة واشتغلت
 بالصلاة المكتوبة لانه عذر شرعاً

ملح
 ان ضربتني ولم أضربك

ولواشتغل بالتطوع أو بالوضوء أو أكلت أو شربت حنت لأن هذا ليس بعذر شرعا ٥١
 (قوله مركب العبد المأذون الخ) يعني لو حلف لا يركب دابة فلان فركب دابة عبده
 فانه يحنت بشرطين الأول أن يتوهم الثاني أن لا يكون عبده دين مستغرق أما إذا كان
 عليه دين مستغرق لا يحنت وان تولى لانه لا ملق للمولى فيه عند أبي حنيفة وان كان
 الدين غير مستغرق أو لم يكن عليه دين لا يحنت ما لم يشؤ لان الملك فيه للمولى لكنه يضاف
 للعبد عرفا وصدقنا شرعا قال صلى الله عليه وسلم من باع عبدا مال الحديث ففضل
 الاضافة الى المولى فلا بد من النسبة وقال أبو يوسف في الوجوه كما يحنت اذا نواه وقال
 محمد بن يحيى وان لم يتولا اعتبار حقيقة الملك اذا لم يمنع وقوعه لانه عند هذا هداية
 قلت وبه يظهر أن التقيد بالمأذون لانه على اختلاف في غير المأذون اذا نواه لا يولى
 انشا (قوله والمكاتب) لم يذكره هنا لاني في هذا التقيد والاضافة في البحر
 عن الحديث ولو ركب دابة مكاسبه لا يحنت لان ملكه ليس بضاف الى المولى اذا نواه
 اه ومقتضاه انه لا يحنت وان نواه انشا قال دابة له ذلك لا لولاه ولذا يستقيم المولى
 بالاتلاف سواء كان عبده دين أو لا فقدر شرعا ان الله يستأني قال والاضافة الى المأذون
 انشأ الى انه لو ركب مركب المكاتب لم يحنت (قوله لا يحنت استحسانا) أي وان كان اسم
 الدابة المأذوب على الارض اذا قال دابة فلان لأن العرف خصه بالرجوع الى المعتاد
 والمعتاد هو الجار والمغلول والقرص فيقصد به وان كان الجمل مما ركب أيضا في الاسفار
 وبعض الاوقات فلا يحنت بالجل الا اذا نواه وكذا النمل والبق اذا نواه حنت والالا
 وينبغي ان كان الحالف من البدو ان يصدق على الجمل أيضا بلاية لأن ركبوه بعقاد اهـ
 وكذا ان كان حنرا ياجلا والمخوف على دابته جال دخل في عينه بلاية واذا كان
 مقتضى اللفظ اعتقادها على الانواع الثلاثة فلو نوى بعقد هادون بعض بأن تولى الحمار
 دون القرس مثلا لا يصدق دابة ولا قضاء لانه مخصوص لا تصح في غير اللفظ وسأني
 غما في الفصل الآتي كذا في الفتح قلت أي لأن المجلول على الهـ عرف هو شرط ركب
 لا لفظ دابة فان لفظ دابة يشمل الكل عرفا ولفظا وانما يخص العرف لفظا وخصيب
 به هذه الانواع الثلاثة فلو نوى بعضها لم يصح لانه تخصيص الفعل ولا عموم وسأني ماسا
 ثم حيث كان المدار على العرف المعتاد فينبغي أن الحالف لو كان ليس بمربك الحمار
 أن لا يحنت بالحمار وأنه لو كان الحالف سافرا لا يحنت بالجل بلاية (قوله وينبغي
 حننه بالبعير الخ) أي اذا كان ممن يركب البعير كالفارس والجمال وأهل البدو كما عرف
 مما تقدم من الفتح (قوله ولو جلى الخ) أما لو كره على الركوب فركب حنت طر قوله
 ولو حلف لا يركب أو لا يركب مركبا كذا في بعض النسخ ومثله في البحر عن الطهيري
 وكذا في النامية وهو محال لقول المصنف المارقرية لانه يمين على ما ركبته الناس اسم
 في بعض النسخ حلف لا يركب مركبا وشبه في النهر وفي الترتيبية حلف لا يركب مركبا

مطل
لا يركب دابة فلان

وكذا امرها (مركب العبد المأذون)
 والمكاتب (ليس لمولاه في حق
 أمين الأمير طين) (إذا لم يكن دينه
 مستغرقا) قد (نواه) فيحنت
 يحنت (حلف لا يركب فالحال على
 ما يركبه الناس) عرفا من قرس
 وسائر (فلو ركب فانه انسان)
 أو بعيرا أو بقرة أو قفلا (لا يحنت)
 استحسانا (الانانية ظهري قلت
 وينبغي حننه بالبعير في قصر
 والشام وبالقل في الهند للعارف
 قاله المصنف ولو جلى على الدابة
 مكرها فلا حنت كلفه لا يركب
 فرسا فركب برذنا أو بهيمة لان
 القرس اسم للعربي والبرذون
 اسم للحمي وان جلى به هذا الوجه
 بالعربية ولو الفارسية حنت بكل
 حال ولو حلف لا يركب أو لا يركب
 مركبا حنت بكل مركب منه
 أو محلا ودابة سوى الأدي

فركب صفة قال الحسن في الجز ولا يثبت وعليه الفتوى اه لكن العرف الا ان المركب خاص بالسنة فينبغي أن لا يثبت غيرها (قوله وسيجي) أي قرى في باب الاتي والله سبحانه اعلم

• (باب العين في الاكل والشرب والنس والكلام) •

لهذا كرم مسائل القيس هنا بل ذكرها في باب العين بالبيع والشراء فكان المناسب اسقاط
النس من هذه الترجمة وذكره هذا (قوله ثم الاكل) ترتيب اخباري ط (قوله الى
الحرف) متعلق بابصال فالوحلف لا يأكل ~~كل~~ هذا ولا يشرب فادخله في نفسه ومضغه
ثم القاء لا يثبت حتى يدخله في جوفه لانه بدون ذلك لا يكون أكلاً بل يكون ذوقاً عن
البحر (قوله كما وصل) أي غير مده والافهوما كقولنا مثل ثم ان المائع الذي لا يحتمل
المضغ انما يسمى مشروباً اذا تناوله وحده والافهوما كقولنا وكذا هكسه في الصرعن
البدائع لو حلف لا يأكل هذا اللبن فأكله بغيره أو قرأ لا يأكل هذا العسل وانخل
فأكله بغيره يثبت لانه هكذا يكون ولو أكله باقراده لا يثبت لانه شرب لا يأكل وكذلك
ان حلف لا يأكل هذا الخبز فحلقه ثم دقه وصب عليه الماء فشربه لا يثبت لانه شرب
لا يأكل اه وفي الفتح حلف لا يأكل لبناً فشربه لا يثبت ولو ترديه فأوصله الى جوفه
ثبت اه وقوله ترديه بالثاء المثلثة أي فت الخبز فيه وفي الخاتمة حلف لا يأكل اللبن
فطبخه ارفأ فأكله قال أبو بكر البخاري لا يثبت وان لم يجعل فيه ماء وان كان يرى عينه
وكذا الوجه جيباً الا أن ينوي كل ما يتخذه حلف لا يأكل اللبن فأكله سويقاً
ملقوثاً باليمن ذكر في الاصل ان كان اللبن مستيناً بحد طعمه ثبت لانه ليس بمسكوك
وذكر الحاشية في المختصر ان كان يحد لوعصر سال منه اللبن ثبت والا لا وان وجد
طعمه قال أي فاضحان وينبغي أن يكون الجواب في مسئلة الارز على هذا التمهيد
اه قلت والحاصل انه اذا حلف لا يأكل ما نأه كلب ومن دخل فان شره لا يثبت
وان تناوله مع غيره لم يستهلك كما كلف بغيره أو قرأ ثبت وان استهلك بأن لا يحد طعمه
او بان لا يصير على الخلاف في تفسيره لم يثبت قال السامحاني وقول الحاكم أرفق
ولما ثبت عليه الشروع اه وأما الخلط ما كولا بما كولا آخرفاً في بيانه في افروع
الاثنية في أثناء الباب (قوله في حلقه الخ) تفريع على تعريف الاكل ط (قوله
ثبت يلعها) أي مع قشرها وبدونها اذا كانت مسلوقة (قوله وفي لا يأكل عنب الخ)
قال في الفتح ولو حلف لا يأكل عنباً أو تمراً فجعل يعضه ويرى نفسه ويتلصق المتحصل
بالص لا يثبت لان هذا ليس أكلاً ولا شرباً بل مص اه ومنه في الصرعن البدائع قلت
نكتن يصدق عليه تعريف الشرب المذكور وهو ابصال ما لا يحتمل المضغ من المائعات
الى الحرف الا أن يكون المراد المائع وقت ادخاله الفم وعليه فالمراد بالص استخراج
مائة الجاهد بالقلم وايصالها الى الحرف ومقتضاه انه لو حلف لا يعض شيئاً لا يثبت بشرب

وسيبي ما لو حلف لا يركب حياً وانما
أردناه

(باب العين في الاكل والشرب
والنيس والكلام)

(ثم الاكل ابصال ما لا يحتمل المضغ
بفيه الى الجوف) كغيره وكافه
(مضغ أولاً) أي وان يتلعه بغير
مضغ (والشرب ابصال ما لا يحتمل
الاكل من المائعات الى الجوف)
كاه وعمل في حلقه لا يأكل
بعضه ثبت يلعها وفي لا يأكل
عنباً مثلاً لا يثبت بجمعه

قوله مثله هكذا يعضه بالمشاة الفوقية
والذي في القاموس والمصباح
بالثاء المثلثة اه معصيه

لان المص نوع ثالث ولو عصره

وأكل كثيره حنت بدائع لكن
في تهذيب القلائس حلف
لا يأكل سكر لا يحنث به
وفي عرفنا يحنث وأما الذوق فعمل
القم فمز دمعرة الطعم وصل الى
الطرف أم لا وكل أكل وشرب
ذوق ولا عكس ولو تمتعض الصلاة
لا يحنث ولو عصى في الذوق الأكل
ليصدق اللذيل (حلف لا يأكل
من هذه الخلعة)

(٦) قوله كافي الذخيرة حيث
قال وأنه مشكل لأن العنب
اسم للكل وكذلك الرمان فذا
أكل القشر والمصرم فسد
أكل بعض ما عطف عليه اليمين
فلا يحنث وذكر المسئلة في العيون
في صورة أخرى فقال اذا رى
قشره وحبه وابتلع ما لم يحنث
ولو ابتلع ما وحبه فقط حنت
وعله الصدر الشهيد بأن العنب
اسم لهذه الثلاثة في الوجه
الأقل أكل الأقل فلا يصير كذا
وفي الثاني أكل الأكثر حكم
الكل في كثير من الاحكام
انتهى ملخصا منه

(٨) مطلب

في الفسوق بين الأكل والشرب
والذوق

مطلب

حلف لا يأكل من هذه الخلعة

المال مع أن السنة في شرب الماء المص فسلم أن المص أكل من الشرب من وجده
فيصنعان فجاء إذا أخذ الماء فبضم مع ضيق الشفتين وينثر الشرب بالغلب والمص
بالتجلاب مائة الجاهل بالقلم حتى لو عصار القما كومة وشرب ما عابا يحنث في حلقه
لا يشرب لاق حلقه لا يحنث ولو شربه صاحت فيه ما هذا ما ظهروا (قوله لأن المص نوع
ثالث) أي في بعض الأوجه كما في الصورة المذكورة ولا انقضد يكون شربا كما علمته (قوله
وأكل شربه) أي ولم يشرب ماءه لأن ذهاب الماء لا يضر به من أن يكون أكلا لا ترى
انه اذا مضغه وابتلع الماء انه لا يكون أكلا بل يتلأع الماء فدل أن أكل العنب هو أكل
القشر والمصرم منه وقد وجد في حنت يجر عن البدائع وفيه نظر (٦) كافي الذخيرة
وحاصله انه ذكر في العيون انه اذا ابتلع ماء فقط لم يحنث ولو ابتلع الحب ابتضا
دون القشر يحنث وعله الصدر الشهيد بأن العنب اسم لهذه الثلاثة في الأقل أكل
الأقل وفي الثاني الأكثر حكم الكل (قوله لا يحنث به) لانه ليس بأكل فقد وصل
الى جوفه ما لا يتأق فيه المضغ ذخيرة (قوله وفي عرفنا يحنث) من قوله كلام القلائس
وهو محط الاستدلال اهـ ح أي لانه يؤكل بالفتح وبالس عادة وكذا العنب والرمان
(قوله وأما الذوق فعمل القم الخ) هذا هو الحق على ما في الفقه خلافا لما في النظم من انه
عمل الشفاء دون الحق فانه يدل على أن عدم الوصول الى الجوف مأخوذ من مفهوم
الذوق قلت لكنهم موافق لما في الفقه من رواية شام حلف لا يذوق فيه يحنث على الذوق
حقيقة وهو ان لا يصل الى جوفه الا ان يتقدمه كلام يدل عليه نحو ان يقال تقدمه
خاف لا يذوق معه طعاما فذهابا الى الأكل والشرب اهـ (قوله نزل أكل وشرب ذوق
ولا عكس) أي وليس كل ذوق أكلا أو شربا نه على أن الذوق أعظم طلقا لانه لا يشترط اهـ
فه الوصول الى الجوف بل يصدق بدونه بخلافه ما ذا أكل أو شرب يحنث في حلقه
لا يذوق واذا حلف لا يأكل ولا يشرب فذاق بلا اتصال الى الجوف لم يحنث لكن قدسه
انه قد يتحقق الاكل بلا ذوق كالوا ابتلع ما لم يحنث فطعمه على المنع كسنة أو لوزة
وعليه فين الأكل والذوق عموم وجهي وعن هذا قال في القم ان قول القمط لو ساء
لا يذوق فاعا كل أو شرب يحنث بغلب على الحق أن المراد به الأكل المنع من بالفتح وبيع
ما يدرك طعمه بلا مضغ لا فاقطع بأن من ابتلع قلب لوزة لا يقال فيه ذاقها ولا يحنث
يلعبها اهـ قلت وعلى ما مر عن النظم فدينهما التباين كما بين الاكل والشرب فلا يحنث
الحالف على واحد من الثلاثة بفعل الآخر (قوله لا يحنث) أي في حلقه لا يذوق الماء
كما في الجوهر لانه لا يقصد به ذوق الماء بل اقامة القرينة فلهذا استقره ا. وقل للسام
دون المضمضة (قوله لم يصدق اللذيل) أي كقول القائل له تقدمه كما مر وكذا العرف
الا أن لو قال ابتداء لا ذوق في بيت زيد طعاما فانه يراد به الأكل (قوله حلف لا يأكل
من هذه الخلعة الخ) الاصل في جنس هذه المسائل أن العمل بالحقيقة عند الاستبان

فان تعذروا ووجدت عرف بخلاف الحقيقة تركت فاذا اعتد بعينه على ما هو مأكول بعينه
انصرف الى العين لا مكان العمل بالحقيقة واذا اعتد على ما ليس مأكولاً بعينه أو هو
مأكول الآله لا توكل بعينه عادة انصرف الى ما يتخذ منه مجازاً لأن العمل بالحقيقة
غير ممكن فاذا حلف لا يأكل من هذه الشاة شيئاً فأكل من لبنها أو سمها لا يبحث لأن عين
الشاة مأكولة فيمتصرف الى عينها لا ما يتولد منها وكذا العنب فلا يبحث بزبيبه وعصيره
وفي النخلة تبحث بثمرها واطعامها لأن عينها غير مأكولة وفي الدقيق يبحث بجزءه لأن الدقيق
وان كان يؤكل الآله لا يؤكل كذلك عادة ويقامه في الذخيرة (قوله أو الكرم) شجرة
العنب ولم أرها بالتاء فتراجع (قوله بالثلثة) لأن المراد ما يتولد منها سواء كان غراً
بالثلاثة أو غيره كالبار وهو شيء يأخذ من رأس النخلة ولأن النخلة مثال والمراد
حايهها وغيرها مما لا تؤكل بعينه (قوله فصنبت العصور) استعمل بأن العين على
الاكل والعصور مما لا يؤكل واجب بأن الاكل هنا مجاز عن تناول فالمراد لا تناول
منها شيئاً قلت مقتضى الجواب أنه يبحث بشرب العصور ويحتاج الى نقل فان كلامهم
يعمدون هذا التأويل فتدرك نافع الصبر وحلف لا يأكل هذا اللبن أو العسل أو داخل
فأكله يجرى بحث لأن كلاً هكذا يكون وكذا الورق في اللبن وفي البازرة لا يأكل طعاماً
ينصرف الى كل مأكول معلوم حتى لو أكل الخليل يبحث اه فقد صرح بكل ما يشرب
فكذلك يقال هناك مثل (قوله لا باللبس المطبوخ) وكذا التبيذ والناطق واغلي
لأنه مضاف الى الفعل حادث فليبقى مضافاً الى الشجرة يجرى وقد اعطف عليه في قوله تعالى
لبأكلوا من ثمره وما عملته أيديهم فتح واحترز بالمطبوخ عما يسيل من الرطب فإنه
يبحث بأكله كافي الذخيرة (قوله ولا يوصل الخ) يعني اذا قطع غصناً من الشجرة المألوف
عليها ووصله بشجرة أخرى وأكل من الثمر الخارج منه لا يبحث اه وقال بعضهم
يبحث ففتح ويجرى ولعل وجه الأول أن الفصن صار جزءاً من الثانية ولا يسمى في العرف
أكل من الأولى ومقتضى الإطلاق أنه لا فرق بين كون الشجرة من نوع واحد أو من
نوعين ونقتل في الذخيرة المسئلة مطلقة كما مر ثم صورها بما إذا حلف لا يأكل من شجرة
التفاح فوصل بها غصن شجرة الكرم قال فان سماها باسمها مع الإشارة بأن قال
لا يأكل من هذه الشجرة التفاح يبحث وان لم يسمها بل قال من هذه الشجرة بحث ثم نقل
عن بعضهم أن الرواية هكذا قلت ويمكن التوفيق بين القولين بحمل الحنف على
ما اذا اختلف النوع وصحى الشجرة باسمها ثم أكل مما سمى والقول بعدم الحنف على
ما اذا اتحد النوع واحتلف وليسم وأقصد الى أعلم (قوله فيبحث اذا اشترى به
ما كولا وأكله) لفظة وأكله زادها في الصرعلى ما في الفتح قال في الترمذانية وقد يقال
يراد بالاكل الاتساق في أي شيء فيبحث به اذا نوى فليستظر اه قلت اذا نوى ذلك لا كلام
انما اذا نوى فظاهر تقييده بالاكل حقيقة حتى لو اشترى به مشروباً وشربه لا يبحث

مطلب
اذا اعتدلت الحقيقة أو وجد عرف
بخلافها تركت

أو الكرم (تقييد حنفته بأكله
من ثمرها) بالثلثة أي ما يخرج
منها لا تغير بصفة جديدة فيصن
بالعصور لا باللبس المطبوخ
ولا يوصل قصص منها بشجرة أخرى
(وان لم يكن) للشجرة ثمرة
(تصرف) بعينه (الى عنها) فيصن
اذا اشترى به مأكولاً أو كلاً

مطلب
فما لو وصل غصن شجرة بأخرى

ولواكل من عين الخلة لا يحنث

وان نواه الا ان الحقة مهبورة

ولوا الحبة وفي المهبورة نوى اكل

عينها يحنث بأكل ما يخرج منها

لانه نوى حقة كلاس قال

الحنف تعاليشيه ونفى ان

لا يصدق قضاء تعين الجوار

زاد في التهرقان قلت ورق الكرم

مما يؤكل عرفا فينبى صرف المين

لعيته قلت أهل العرف انما

يا كونه مطبوخا وفي الشاة يحنث

بالحم خاصة لا بالان لانها مأكولة

فتعقد المين عليها ولا يحنث

في سلقه لا يا كل من هذا البسر

او الرطب او القيقب يا كل رطبه

وغره وشرازه لان هذه صفات

داعية الى العين فتعقد بها بخلاف

لا يكلم هذا الصبي او هذا الشاب

فكلمه بعد ماشاخ ولا يا كل هذا

الحمل بفقتين ولد الشاة فأكلة

بعد ما صار كبشا فانه يحنث لانها

غير داعية

(٨) قوله سلال هكذا يحفظه بالماء

المهله وبعبارة القاموس تقديده

باناء المهله ونصها في فصل الخاء

من باب اللام والرطب (أي وتخلل

الرطب) طليه من خلال السعف

وذلك الرطب خلال وخلالة

بعضهما اه وليترواه مصححه

مطلد

لا يكلم هذا الصبي

الا اذا اكله مع غيره عملا بحقيقة الكلام ما لم يوجد نقل بخلافه فانهم (قوله ولواكل

من عين الخلة لا يحنث) هو النصم كافي التبر وغيره (قوله مهبورة) صوابه متعذرة

كما عبره في ايصاح الاصلاح وقال في حاشيته ومن قال مهبورة لا يفرق بين المتعذر

والمهجرة قال صاحب الكشف المتعذر ما لا يوصل اليه الا بمتقنة كإسكان الخلة

والمهجرة ما يتيسر اليه الوصول لكن الناس تركوه ووضع القدم احم وقد يقال

أراد بالمهجرة الغير المستعملة تجوزا كما يجوز صاحب الكشف باطلاق المتعذر على

المتعذر مع أن المراد ما ينهل الصبي وحقيقة المتعذر مثل قوله لا يا كل من هذا النذر

فانهم (قوله لا يحنث بأكل ما يخرج منها) مقتضاه أن ينع عنها ما حث فهو قول آخر غير

ما في الوالوجية مما أفاده في التهرقان فهم ولم يصرح أحدهما بما نقل عن حاشية

في السعد أنه قال ما في الوالوجية هو النصم فهو خلاف الواقع وانما هما مقتضاة عن

التهرقان من تصحيح ما في المتن ثم ذكر بعده عبارة الوالوجية فانهم (قوله تعين الجوار

ولذا انصرف اليه عند عدم النية فكانت الحقة خلاف الظاهر (قوله انما يا كونه

مطبوخا) أي فلا يحنث بأكله لكونه دخله صنعة جديدة ح (قوله من هذا البسر

الرطب) الخلة على مت مراتب أولها اطلع وثانيها حلال (٨) وثالثها يلى ورابعها بسر

وخامسها رطب وسادسها تمر كما يظهر من المصباح عزيمة (قوله يا كل رطبه ونره

وشرازه) التمر وشمر مرتب قال في المصباح والشرازه ثلث دينار والين الراتب يستخرج

منه ماءؤه وقال بعضهم ابن يعقوب يحنث في شاة ويحيل الى الموهضة اه (قوله لان هذه

صفات الخ) اذ لا يخفى أن حقة البسورة والرطوبة واللبنة محتملة تدعو الى العين بحسب

الاجتزاة فاذا زال التزال ما عقدت عليه العين فأكله اكل ما لم تنه عنه عليه العين نهر

وفتح (قوله بعد ماشاخ) أي صار شينا وهو قوف الكهل كما يأتي (قوله بفقتين) أي فغ

الحاء المهله والميم ولذا الشاة في السنة الاولى جمعه حلال كافي المصباح (قوله لانما غير

داعية) أي هذه الصفات غير داعية الى الامتناع لان هجران المسلم يمنع الكلام من

فلا يعتبر ما يحل داعيا الى المين من جهل الصبي أو الشاب وسوء أدبه وكذا صفة

الصغير في الحل فان المتنع عنه أكثر ما ساعى على تعلم الكسب لان الصغرة اع الى الاكل

لا الى عدمه واعترض بأن الهجران قد يجوز وأوجب اذا كان لله تعالى بان كان يتكلم

بما هو موصية أو يخشى فتنه أو فساده عن بكماله فاذا حلف لا يكلمه علم انه وجد

المسوق فيعتبر الداعي في تنبيهه وشيئه وبأن الحل غير محمود لكثرة وطو يا حتى

قيل فيه التحسين الجسد من واجب في التقى بأن الاعتراض بذلك ذلول وبان من

وضع المسئلة وانما ثبتت على العرف وان التكلم لو أراد ما منع ارادته من اللفظ لا ينفع

منه فالجل عند عدم غدا في غاية الاصلاح وما يذكره الله الا أن عرفوا الطب

فوجب تصكيم العرف اذ هي نودات الحل اذ لا يحكمكم على فرد من عدمه اعم على

خلافهم في معرفة حلقه اليهم وكذا الصبي لما كان موضع الشفقة والرحمة عند العموم
 وفي الشرع لم يجعل الصداقة الى المين في حق العموم وهذا لا يتق كون ساق عرف
 عدم طيب الجمل أو سوءه أنيب صبي علم أنه لا يردها اليهم أو علم أن الكلام معه بضربه
 في دينه أو مرضه فقد عينه على مدة الجملة والصبا فانصرف عنه حيث صر فيها وانما
 الكلام اذ لم ينشأ في نفسه ما عليه العموم أخذاً منه أو صبا وانما يكون هذا منكم
 يسأل فأنشدت دفع به كثيراً من امثال هذا القطع الموردة على الاثمة اه ملخصاً وهو في غاية
 الحسن وقد عدل في الذخيرة عن التعليل بكون الصفة داعية أو غير داعية وقال الصحيح
 أنه لا يثبت في الرب أو العنب اذا صار ثمر أو زيبا لأنه اسم لهذه الثابت والوطوبه
 التي فيها فاذا أكله بعد الحذف فقد أكل بعض ماعقد العين عليه بخلاف الصبي بعد
 ما شاخ أو الجمل بعد ما صار كبشاً فإنه لا يخص بل زادوا زيادة لا تنفع الحث ثم قال فهذا
 الفرق هو الصحيح وعليه الاعتقاد (قوله تقديده) (الاولى بها) (قوله في المعرف والمنكر)
 مثل لا آكل هذا البسر ولا آكل بسراً (قوله اعترف بالمنكر) مثل لا آكل هذا أولاً
 أو كما صيلاً ان الكبش لا يسمى حلاً ولا الشيخ صيباً فلم يرد المألوف عليه بخلاف المعرف
 كهذا الجمل أو هذا الصبي لأن الصفة الغير الداعية تلفظ مع الاشارة فتعبر الذات المشار
 اليها وهي باقية بعد نزول الصفة فلا تزول المين (قوله فبراً) في الصباح يرى من المرض
 يبرأ من باب تعجب ونفع (قوله فكم صيباً حث) لأن اسم الرجل يتناول الصبي في اللغة
 كما صرح به ابن الكمال في تصحيح السراجة ولكن في العرف لا يسمى خالق القول الثاني
 اه ح (قوله يدعى شاباً الخ) في الجوز زاهره انضاري حلف لا يكلم صيباً أو غلاماً أو شاباً
 أو كلاً فافاد السلام في معرفتهم لغة وشرعاً رافعاً أما اللغة فقالوا الصبي يسمى غلاماً الى تسع
 عشرة ثم شاباً الى أربع وثلاثين ثم كهلاً الى أحد وخمسين ثم شيخاً الى آخر عمره وأما الشرع
 فالإسلام الى أن يبلغ فيصير شاباً وفقى وعن أبي يوسف من ثلاث وثلاثين كهلاً الى خمسين فهو
 شيخ قال القدوري قال أبو يوسف الشاب من خمس عشرة الى خمسة من مالم يلق عليه
 الشط قبل ذلك والكهول من ثلاثين الى آخر عمره والشيوخ فيما زاد على الخمسين وكان يقول
 قبل هذا الكهول من ثلاثين الى مائة سنة فأكثر والشيوخ من أربعين الى مائة وهذا روايات
 أخرى والمؤول عليه ما به الاتفاق كذا في النسخ ملخصاً اليه كرمعنا حارفاً لأن كل أناس
 قد علموا وشرعهم (قوله فصار حبساً) فيه ثلاث لغات أجود: اسهكون الياء
 والثانية ضمها للاشباع والثالثة وهي أقلها التشديد ومنهم من يجعلها من ضرورة الشعر
 مصباح (قوله كذا في نسخ الشرح) أي شرح المصنف حيث جعلها متافى شرحه
 (قوله لا يبحث) لأن بعضها صفات داعية وبعضها انقلبت عنها (قوله فأكل حبساً)
 فسر الحيس في البدائع بأنه اسم لقرية تقع في اليمن وتشتهر فيه اللبن وقيل هو طعام يتخذ
 من تمر ويضم اليه من الحن أو غيره والقالب هو الترف فكان أجواء الترف يحالها نبي

والاصل أن المحلوف عليه اذا
 كان بصيغة داعية الى العين تقيد
 به في المعرف والمنكر فاذا زالت
 زالت المين وما لا يصلح داعية
 اعتبر في المنكر دون المعرف وفي
 الجنبى حلف لا يكلم هذا الجنون
 فبراً وهذا الكافر فاسم لا يبحث
 لانها صفة داعية وفي لا يكلم
 رجلاً فكم صيباً حث وقيل
 لا كلاً يكلم صيباً وكلامه بالغالاه بعد
 البلوغ يدعى شاباً وفقى الى الثلاثين
 فكهل الى خمسين فشيخ (أولاً)
 يا سأل هذا العنب فصار صيباً
 هذا وما بعد ممعطف على قوله
 من هذا البسر مما لا يبحث به
 (أولاً) كل هذا اللبن فصار حبساً
 أولاً يا سأل من هذه البيضة فأكل
 فراويجها) كذا في نسخ الشرح
 وفي نسخ المتن فرخها (أولاً) يدق
 من هذا الخمر فصار خلاً ومن زهر
 هذه الشجرة فأكل بعد ما صار
 لوزاً) أو مشتملاً لا يبحث بخلاف
 حقه لا يا سأل فكم صيباً
 فانه يبحث لانه غير متفق وان شئت

الاسم **هـ** بجر **(قوله الاصل الخ)** قد تمنا الكلام عليه قبل قوله كل حل عليه حرام
(فرع) ذكر في البصر عن الواقعات ان اكلت هذا الرغيف اليوم فاسمائه كذا وان
لم آكله اليوم فاسمته حرقاً كل النصف لم يحتمل وكذلك الوصف على لقمة في فيه فأكل بعضها
وأخرج البعض لان شرط الحنث كل الكل **هـ** مخصصه **(تتمه)** الاكل والشرب غير
قد بقي التزايده ضاع مال في دار وخلف كل واحد ان لم يأخذ ويخرج من الدار لم
أن واحد أخرجه مع آخر ان كان لا يطبق حمله وحده حدث لأن اخرجاه كذلك يكون
وان أطلقه وحده لا يحتمل لأن صادق **هـ** قلت وعليه لو حلف لا يجعل هذه الخبثة أو الجوز
فهو على هذا التفصيل ثم اهدأ أن عامر عن الواقعات مثكل جداً كما قال في الخاوي
الرازي قال فانه يجب أن يحتمل في عين العتق لانه لما أكل الرغيف اذ يقول لا واسطة بين
النقي والاشبات وكل واحد منهما شرط الحنث فيحدث في أحدهما وفي إجماع الأصغر عن
أبي القاسم الصغار قال ان شرب فلان هذا الشراب فاسمائه طائى وقد نهى عن ان
يشربه فلان فاسمائه طائى فشرّب فلان مع غيره أو انصب بعضه في اناء من حيث الثاني
دون الاقل **هـ** **(قوله أن كل شيء)** يشع ههنا أن المصدر والمصدر من شرب الاصل **(قوله)**
وكذا لا يحتمل الخ أشار الى أنه لا فرق بين ذكره مع غيره وعمله وأما زوال البهيم
بزوال الصفة الداعية كما تقدم **(قوله فان الاسم يتناول الرب أيضاً)** يكون الطاء
في الرب وكان المتأنيب بالياء لأن وجه التماسقة بين البسر والغب وبين الجوز
واللوز الحنث في يابس الآخرين لتناول الاسم له دون الاقارب وهذا هو عرف الشام الآن
الوز خاص بالياء أما الرب فيسموه عقاية فلا يحتمل بها **(قوله أو يسرا)** أن أو
حلف لا يأكل يسرا **(قوله حنثاً بكل المذهب)** في المغرب يسر مذهب بكسر الهمزة أي
مع التشديد وقد ذهب اذاب الارطاب من قبل ذنبه وهو ما سئل عن جانب القمع والعلقة
هـ وفي المصباح ذنب الرب تذييل بآفيه الارطاب والمراد أنه يحتمل بأخص من البسر
المذهب أو الرب المذهب وهو الذي أكله وطب وشي فليس منه يسر بكسر الهمزة قول
في البحر وحاصل المسائل أربع وقائتان وتلافتان فالوقائتان لا يأكل ربياً فأكل
ربياً مذهباً لا يأكل يسراً فأكل يسراً مذهباً فيهما التماسك والتلافتان لا يأكل
ربياً فأكل يسراً مذهباً لا يأكل يسراً فأكل يسراً مذهباً فيهما التماسك والتلافتان لا يأكل
هـ وفي حاشية فتح الهدي ذكر قول محمد بن أبي يوسف وبعضهم مع الإمام هو الموافق
لما في أكثر الكتب المعتمدة كافي النخعي والربيعي **(قوله لا آكله المحلوف عليه وبإذنه)** لأن
أكل ذلك الموضع أكل ربياً ويسر فيحدث به وان كان قاسماً لأن ذنب القدر ركز له حدث
ولهذا لوموه وأكله يحتمل زيلتي وبحث فيه في النخعي أن هذا بناء على انه قال البهيم على
الحقيقة لا العرف والافراط الذي فيه يقع يسر لا يقال لا آكله أكل يسر في العرف
فكان قول أبي يوسف أقعد **(قوله لأن الشراء الخ)** جواب عما استشهد به أبو يوسف

الشيء من السمن أو غيره بجر
وقوله الاصل فيما اذا حلف
لا يأكل مع شيئاً فكل بعضه أن كل
شيء يأكله الرجل في مجلس أو
يشربه في شربة فالحلف على كونه
والاقصى بعضه **(وكذا لا يحتمل)**
(لو حلف لا يأكل يسراً فكل ربياً)
(أو لا يأكل شيئاً فكل زبياً)
بخلاف فهو لوز وجوز فان الاسم
يتناول الرب أيضاً **(ولو حلف)**
لا يأكل ربياً أو يسراً أو حلف
(لا يأكل ربياً ولا يسراً حنث)
(بكل المذهب) بكسر الهمزة
لا آكله المحلوف عليه وبإذنه **(ولا)**
حنث في شراء بكسرة
السكاف أي عرجون ويشال
عقود بسرها ربياً فالحلف
لا يشترط ربياً لأن الشراء يقع
على الجملة والمحلوف تابع بخلاف
سلكه على الاكل لوقوعه شيئاً
فشيئاً

قوله بعدم الحث في المسئلة الاولى اعتبار الغالب كالمسئلة وحاصل الجواب
 ان اعتبار الغالب هنا وقوع الشراء على الجمله أما الاكل فيقتضي شيئاً أيضاً فإضافة
 المذلوب وحده فلا يتبع الغالب ويبحث فيه في القمع بأن هذا حاصر على ما إذا فسله فأكله
 وحده أما لو أكله جملته تحققت التبعية اهـ وأشار إلى أن البرغالب بقوله الاضافة قال
 القهستاني اذا المتبادر من اضافة الكسبة إلى البسر وجعلها ظرفاً للرطب أن البرغالب
 ثلوثين الرطب غالباً وهو البسر ونسأولين بنفسه أن يبحث اهـ (قوله لاياً كل لحا)
 منه هذه على علم الابل والبقر والجاموس والغنم والطيور مطبوخاً ومشروباً وقديداً
 كاذن كعمد في الاصل فهذا من مجد إشارة إلى أنه لا يبحث بالنسبة وهو الاطهرو وعنده أبي
 الميث يبحث بحر عن الخلاصة وغيرها (قوله بأكل مرقة) قد عرفت في القمع بحثاً في فروع
 ذكرها آخر الامعان بما إذا لم يجد طعم اللحم أخذ اعاناً في الحياطة لاياً كل مما يجيء به فلا ن
 نجاء بمجموع من كل من مرقة وفيه طعم الحص يبحث اهـ (قوله مع تسبتي في القرآن
 لحا) هذا يظهر في الثلاثة الأخيرة وأما المرق في الحديث المرق أحد العينين ط (قوله
 ومافي التيسين) أي تبين الكثرة لظبي حيث قال وذكر العناني أنه لا يبحث بأكل لحم
 الخنزير ولا دمي وقال في الكافي وعليه التقوى فكانه اعتبر فيه العرف ولكن هذا
 عرف على فلا يصح مقيداً بخلاف العرف اللفظي ألا ترى أنه لو حلف لا يركب دابة
 لا يبحث بالركوب على انسان العرف اللفظي فان اللفظ عرفاً لا يتناول الاكراع وان كان
 في اللغة يتناوله ولو حلف لا يركب حيواناً يبحث بالركوب على انسان لأن اللفظ يتناول
 جميع الحيوان والعرف لعملى وهو أن لا يركب عادة لا يصلح مقيداً اهـ (قوله ردة في النهر)
 وكذا قال في البحر ردة في فم القدير بأنه غير صحيح لتصريح أهل الاصول بقولهم الحقيقة
 تنزل بدلالة العادة اذ ليست العادة الاعراف عليها ويجب أي صاحب الفحص عن الفرق بين
 الدابة والحيوان وهي واردة عليه ان سلها اهـ ولا يخفى أنه لا يسلمها بدليل أنه ردة مبتناها
 وهو عدم اعتبار العرف العملي وبشارة النهر هكذا وفي بحث التخصيص من الحرر مسألة
 العادة ان عرف العمل يخص عند الحقيقة بخلاف الشافعية تحترم الطعام وعاتهم
 أكل النهر انصرف اليه وهو الوجه أما بالعرف القولي فاتفق ذلك بالجماد والدرهم
 على النقد الغالب وفي الحواشي السعدية أن العرف العملي يصلح مقيداً عند بعض
 مشايخنا لما ذكر في كتب الاصول في مسألة اذا كانت الحقيقة متممة ومعلمة والمجاز متعارفاً
 اهـ قال في النهر وهذه القول تؤذن بأنه لا يبحث بركوب الا دمي في لا يركب حيواناً
 (قوله والكبد) بالرغم وكذا ما بعده عطف على لحم وكان الاولى ذكر الخنزير عقب الانسان
 كما فعل في الكثرة ليكون مجزواً عطف على الانسان باضافة لحمهما لانهما أعم فتكون من
 اضافة الجزء إلى الكل بخلاف الكبد وما بعده فان اللحم ليس جزءاً منه بل هو عينه فلذا
 قلنا انه بالرغم عطف على المضاف وان صح جزءه عطف على المضاف اليه على جعل الاضافة

مطلب

حلف لاياً كل لحا

(ولا) حث (في) حلقه (لاياً كل

لحماً بأكل) مرقة أو (سحت) الا

اذا فواهما (ولا في لا يركب دابة

فركب كافراً ولا يمس على وند

لحماً على جبل) مع تسبتي في

القرآن لحماً دابة وأناد العرف

ومافي التيسين من حثه في لا يركب

حيواناً بركوب الانسان

ردة في النهر بأن العرف العملي

مخصص عندنا كالعرف القولي

(ولم الانسان والكبد والكرش)

مطلب

في اعتبار العرف العملي كالعرف

اللفظي

فيه بياضة لكن يلزم عليه اختلاف الاضاقين في لفظ واحد وفي الله سنان الكبد بفتح
الكاف وكسر هاء مع سكون الباء والكسر بفتح الكاف وكسر الراء وسكونها (قوله
والرئة) بالهمزة ويجوز قلبها بالياء المحذرة صياح وفيه السوروزان فسر وسبب وقتل هو
الرئة وقيل حاله في الملقوم والمرى من أهل البطن وقيل كل ما يتعلق بالمقوم من كبد
وقلب ورنه (قوله سلم) خبر المبتدأ وما عطف عليه أي هذه المذكرات داخل في معنى
الهمم (قوله هذا الخ) الإشارة إلى الكبد والأربعة التي بعده وعبارة الجعر وفي الخلاصة
لو لم يلبس لا ياكل لحافا كل شئ من البطن كالكبد والطحال يبحث في عرف أهل الكوفة
وفي عرفنا لا يبحث وهكذا في المحيط والمجتبى ولا يخفى أنه لا بد من عرف أهل مصر
أيضاً لم أن في المختصر رأي أكثر من معنى على عرف أهل البصرة ورنه لا يبحث
باختلاف العرف اه كلام الجعرات وأما علم الانسان وخبر الخنزير فهو علم حقيقة
وعرفنا أخذ من المصنف كغيره على أنه يبحث في الكبد يرد عليه بما تقدم في القبح أن لفظ
أكل لا ينصرف إليه عرفاً وإن في العرف يسمى لما يكافؤ في تركيب دابة ولأن فان
العرف امتنع في تركيب والمتبادر منه راوب الأنواع الثلاثة وهي دارو بقل والغرس
وان كان لفظ دابة في العرف يشمل غيرها أيضاً كالتيرو والابل فقد تغلبت كواب الحراف
عليه بالعرف ولذا نقل العتابي خلاف ما هنا فقل في الحراف إذا من علمنا في
أن لا يبحث لأن كره ليس بمعارف ومبني الايمان على العرف قل وهو الصحيح وفي
الكافي وعليه القوي هذا خلاصة ما حقيقته في الله وهو حسن جداً وفيه ما دونه
ويأتي أيضاً من أنه لا يبحث بالعلم إلى كما أشار إليه محمد وهو لا يطهر في الله سبحانه
عنديته على ما يؤكل عادة فينصرف إلى المعتاد وهو الأكل بعد الطبخ اه مع أنه لم يشك
في أن النبي سلم حقيقة فعلم أن المخطوط اليه في العرف هو الأكل لا لفظ سلم (قوله ومنه
علم) أي من قوله أمافي عرفنا فان المراد عرف بلادهم وهي من الهمم فافهم شأن التسمية
على هذا البصر فيه كبير فائدة لأن قولهم باعتبار العرف في الايمان ليس المراد به عرف
العرب بل أي عرف كان في أي بلد ~~كان~~ كما في عند قوله والخبر ما اعتاده أهل بلد
الحالف وفي المرع المحيط وفي الايمان بتفسير العرف في كل موضع حتى قالوا لو كان
الحالف خوارزمياً فكل سلم السلك يبحث لانهم يسمونه لحاف (قوله سلم في عين الأكل لا في
عين التمر) وجهه في الشافى الأكل والتمر واحد والأول أصح برأيه نقل ولعل
وجهه أن الرأس والأكارع مشتملة على الهمم وغيره لكنهما عند الإطلاق لا ينبغي لحافاً
حلف لا يشتري لحافاً لا يتقال في العرف انه اشتري لحافاً لا يشتري رأساً وأكارع أما إذا أكل
الهمم الذي فيها فقد أكل لحافاً بحث ويشتري إلى هذا الفرق ما في الذخيرة ولو أكل رؤس
الطيون لا يبحث لان ما عليها لم حقيقة (قوله لا يقع على صمدته) وانما يقع على لحمه وهو
القياس في الحمار لأن الجوارح كان له كرامه يستعملون هذا اللفظ في الأكل من كرامته

والرئة والقلب والطحال (والخنزير
سلم) هذا في عرف أهل الكوفة
أما في عرفنا فلا يكفي الجعر من
الخلاصة وغيرها ومنه علم أن
الجبس بعد معرفه قطعاً وفي
الطبخية الرأس والأكارع لم في
عين الأكل لا في عين التمر وفي
لا ياكل من هذا الحمار يقع على
كرامته ومن هذا الكلب لا يقع على
صمدته

حله على الكرام وهو ما يرق على الأصل من جنس جواهر الفناوى ط (قوله ولا يم
 البقرة الجاموس) أى فلو حلف لأبى كل لحم فربما يثبت بأكل الجاموس كعكسه لأن
 الناس يفرقون بينهما وقبل يثبت لأن البقرة أم والعصم الأول كافى البرهن التاتر خاتمة
 وفيه عن الخليفة لأبى كل لحم ثمانية يثبت بلحم العنز مصرى كان أوقر وأقال الشهيد
 وعنه الفتوى (قوله ولا يثبت بأكل الف) بالهمز وزن حمل والابدال والادغام على
 مصباح أى ابدال الهمزة بأدغامها فى الدافعة العوام وقدمنا وجه عدم الحنفى قريبا
 (قوله وهو اللحم الحين) كذا فسر فى الهداية والظاهر أن المراد به اللحم الأبيض المسهى
 فى أرف دهن البدن فإنه يكون فى حالة السمن دون الهزال وقدر راد به خصم الكلية لأنها
 معاقبة الظاهر قال فى البحر قال الفاضل السبكي أن أريد به اللحم الطاهر خصم الكلية لأنها
 نقول ما أظهور أن أريد به خصم اللحم فقوله أظهر (قوله بل يشتم البطن) هو ما كان
 مدقورا على العكس وما بين المصنفين خصم الامعاء ط (قوله اتفاقا) رضى صاحب
 الدكا فى حيث كرا للاف فى خصم الامعاء والشخص المختلط بالعظم قال السرخسى أنه
 لم يقل أحد بأن يمتنع العظم خصم اه وكذا لا يمتنع خلاف فى الحنفى بما على الامعاء فإنه
 لا يمتنع فى شتمه شهما فتح (قوله زباني) عبارة لا يثبت بأكل خصم الظهور وشراءه
 وسعه فى عينه لأبى كل شهما ولا يشتره ولا يبيعه وهذا عند أى حنفية ولا يثبت (قوله
 بأبى) يشع المزة قال فى المصباح قال ابن السكيت وساعة ولا تكسر الهمزة ولا يقال
 لـه واجمع ليات كسرة ومجيدات والتثنية ألبان بحذف الهاء على خلاف القياس
 (قوله الاباقضم من عينها) أى عين البراءت ختمه لانه يسمى حنطة أيضا والجمع ليعنى لكن
 أى لكنه يثبت بخصم من قنعت الدابة الشعية بخصم من باب تعب كسره بأطراف
 الانسان ومن باب شرب لغة مصباح قال فى الفتح وليس المراد حقيقة القضم بل أن يأكل
 عينها بأطراف الانسان أو بسطوره أو فى الفه ساقى فلو شلعه صحيحا حنث بالاولى كافى
 المكر ما فى أنه احتز بالاقضم مما يتخذ منه كالخيز والسوق فإنه لا يثبت به عند لان عين
 الحنطة مأكول وعندهما يثبت قلت وبني الخلاف على أن الحقيقة المستعملة أولى
 من المجازات تعارف عنده خلافا لهما فان لفظ أكل الحنطة يستعمل حقيقة فى أكل
 عينها فان الناس يقولون مأى يكون مأفوه أولى من المجازات تعارف وهو أن يراد بأكل
 الحنطة أكل خبزها قال فى الفتح لفظ أكل حنطة يثبت ان يراد به كل العينين فترج
 قوله ترجع الحقيقة عند مساواة المجاز بل الات لا تعارف فى أكل الخبز منها الا لفظ آخر
 وهو أكل الخبز ثم قال وهذا الخلاف داخل على حنطة معينة أما لو حلف لأبى كل
 حنطة ينبغي أن يكون قوله كقولهم ساذكره شيخ الاسلام ولا يخفى أنه يحكم والدليل
 المذكور لمتفق على إرادته فى جميع الكتب بيم الحينة والمنكرة وهو أن عينها مأكول
 اه (قوله لومتلة دليله) قال فى الفتح فان الناس يقولون الحنطة مأى يكون مأى التى

ولا يم البقرة الجاموس ولا يثبت
 بأكل الف (قوله هو الامع) ولا
 يثبت (بشتم الظهور) وهو اللحم
 السمن (قوله حلقه) لأبى كل شهما
 خلافا لما بل يشتم البطن
 والامعاء اتفاقا فلا يبنى العظم
 اتفاقا فتح (والعين على شراء
 الشعم) وسعه (كفى على أكله)
 حكم وخلاف زباني (ولا يثبت
 بأبى) حلقه (لأبى كل) أولا
 يشترى (شهما أو لهما) لانهم أفرع
 ثالث (ولا يثبت) بغيره وواقع
 أو سوين (قوله حلقه لأبى كل هذا
 البرا بالاقضم من عينها) لومتلة
 كالبليدة عرفنا

مغل
 لا يثبت هذا البر

نسمى في عرف بلاد بابلية وتقلي أيضاً أي توضع جانة في القدر ثم تترك كل قسمها وسيد
 فتقول كالليلية الكاف للتقدير ان كانت النسخة لومقابلة باضاف اما اذا كانت باقيين
 المحجمة فهي للثقل والبليلة هي السجدة في عرف بلاد بابلية لانهم اسبق بالمالا المقل
 (قوله فلاحت الابالسة) ولوقوى ما يتخذ منها مع ولا يمتح با كل عينها ذخيرة (قوله
 وهي مسئلة المختصر) أي المتأني انه يمتح بأ كل عينها (٣) لومغلة أو مغلية لا لونية
 ولا بصوخرها (قوله فيصنث بأ كلها كيف كان) أهل وجهه أنه اذا وجدت الاشارة
 بدون تسمية تغيب بذات المشار اليه سواء بقيت على حالها او وحدها اسم آخر (قوله
 فيصنث بأ كلها لونية) أي يختلف الحنطة المعروفة وهو الوجه ان اول فانه لا يمتح بالقي
 منها وأما عدم الحنث بالغير ونحوه كالذقي والسويق فقد اشتركت في المعروفة والمتكررة
 لتقدير الحنث بالاسم فان الخبز ونحوه لا يسمى حنطة على الإطلاق بل يقال خبز حنطة كرس
 يبقى الكلام في وجه الفرق بينهما في التي حيث دخل في المتكررون المعروف وأخر وجهه
 أن حنطة متكررة في سياق القى قتم جميع أنواع مسماها بخلاف المعروفة فاقم تنصرف إلى
 المعهودة في الاكل والتي مقبر معوقية هذا غاية ما ظهروا في توجيهه لكن ماذا كمن
 الفرق بينهما حتى على أن المنظور إليه الحنط حنطة أما لونها نال في الحنط فانه
 لا يظهر الفرق اذ قولك أكلت حنطة مثله في أنه براد به حقيقة أو تجاهه المستعمل على
 الخلاف بين الامام وصاحبه ويؤيد ملامر عن القمع من ردة ما ذكره شيخ الاسلام وإن كان
 من جهة أخرى وكذا يؤيده ما قلناه في الأركب دابة فلان وفي لآكل الحنط اعتبرنا
 أركب وأكل فصرف إلى المعهودة وقصد به لفظ دابة ولفظ الحنط لاجل الفرق بين المعروفة ومتكرره
 واقده سبحانه أعلم (قوله لم يمتح بالخارج) أي انفا فانه وهذا الذي يدل حنطة المتكرره
 (قوله بما يمتحنه) في التوازل أو المتخذ منه خبثا أو شاف أن يمتح وشبهه أن لا يبرق
 في حنثه اذا كل منه ما يسمى في ديار بابل الكسكس ثم وهو المسمى في الشام بالمغرية
 ومثله الشعرية (قوله في الاصم) استترزا عما قيل انه يمتح لانه حقيقة كلامه فلناهم
 ولكن حقيقة مهبورة ولما تعين الجازم قطع الحقيقة كقوله لاجنية ان نكسكت فبقي
 حزن فيهما لا يمتح لانصراف عينه إلى العقد في تناول الوطء الا أن ينويه فتح (قوله كما
 مرقى أكل عين الغلة) الا أنه لوقوى أكل عين الذقي لم يمتح بأ كل خبزه لانه لوى الحقيقة
 بحر أي بخلاف الغلة بناء على ما مر عن الولوجية (قوله فالثاني بالبر الحنط) هذا حيث
 لاجتماعه والافانظاها عن المراد ما يسمى خبزا في ذلك الوقت (قوله والطبري) نسبة إلى
 طبرستان وهي اسم أهل وأعمالها حيث بذلك لأن أهلها كانوا يهاجرون بالناس ومعناها
 بالفارسية أخذ الناس بيده اليق والمراد بالناس الطبري وهو معرب تبر كافي القمع (قوله فلو
 دخل الخ) عبارة القمير قال العبد الضعيف وقد سئلت لو أن بدوا اعتادوا كل خبز الشعر
 قد دخل بلدة اعتاد فيها أكل خبز الحنطة واستمرهوا لا كل الا الشعر خلف لا يأكل خبزا

امالو فضعها في ثقله فلاحت الابالسة
 فتعوق النهر عن الكشف المسئلة
 على ثلاثة أوجه أحدها أن
 يقول هذه الحنطة ويشير لصورة
 وهي مسئلة المختصر الثانية أن
 يقول هذه بلا ذكر حنطة فيصنث
 بأ كلها كيف كان لونية أو خبزا
 الثالثة أن يقول حنطة فيصنث
 بأ كلها لونية لا بصوخر الخبز ولو
 رده لم يمتح بالخارج (وفي

هذا الذقي حنث بما يمتحنه
 كالخبز ونحوه) كصيدة وحاولي
 (لأبسه) في الاصم كما مر في أكل
 عين الغلة) والخبر ما اعتاده أهل
 بلاد الخلف) قال الشيخ بالبر والي
 الفذة والطبري يخبز الارز وبعض
 أهل القرى بالشعر ولو دخل بلد
 البر واستمر لا يأكل الا الشعر لم
 يمتح الا بالشعر لان العرف
 انما هو معتبر فتح

مطلب
 لا يأكل خبزا
 (٣) قوله لومغلة مقتضى عبارة
 في هذا الحمل أنه اسم مققول من
 الشلائي مع أنه لازم ويتعدى
 بالهمزة كما في المصباح فتقال في
 اسم مقعولة مغلى ومغلاة لا مغلى
 ومغلية ام معجبه

فقلت يعتقد على عرف نفسه فيثبت بالثبوت لا أنه لم يعتقد على عرف الناس إلا إذا كان
 الخائف يتعاطاه فهو منهم فيصرف كلامه إليه لذلك وهذا متفق فيمن لم يوافقهم بل هو
 بجانب لهم اه فقول الشارح لأن العرف الخاص معتبر ليس لفظه موجودا في الفصح بل
 منه فاهو منه فافهم وقال المصنف في محله قلت وبهذا يظهر أن قول بعض المحققين أن
 المذهب عدم اعتبار العرف الخاص ولكن أفتى كتبه باعتبار محله فيما عدا الإيمان أما
 هي فالعرف الخاص معتبر في عدم عرف ذلك من تتبع كلامهم ومما يدل عليه ما في فتح
 القدير الخ (قوله انصرف الى الخلابة الخ) الاوضح أن يقال انصرف الى ما تشر به
 في التنزيل ولا يجهن وتبته للضرب فيكون المصنف لو قال لا أكل من خبز خذ فان كانت
 خبرته في التنزيل وحنت وان كانت محنته وهبانه أي قطعه أقرصا للخبز وبخبره غيرها
 لا بحث ولا بعد التصريح بما لا يدخل غيرها إلا أن يكون المراد بقوله من خبز فلا أنه
 أنه ذكر لفظ فلا أنه فيكون مشتركا بينا والخلابة والعاجنة ثم هذا كله لو كان مراده
 بالاضافة اضافة الضمة أمال أو اضافة المثلث فانه بحث بالخبر المأخوذ لها ولو كان
 العاجن والخبز غيرها كالإصني (قوله ومنه) أي من الخبر الرقاق وينبغي أن يخص ذلك
 بالرقاق اليساني بمصر أما الرقاق الذي يمشى بالكر والفر فلا يدخل تحت اسم الخبز
 في عرفنا كالإصني بصر قلت وذلك كالذي يعمل منه البقلاوى والسفوسك وينبغي أيضا
 أن لا يبحث بالكلمة والضميمة لانه لا يسمى خبزا في العرف (قوله لا الفطائر) الذي
 في الفصح والبحر الطائف وأما الفطائر فالظاهر أنها كذلك فهي اسم عندنا لما يجهن بالنمن
 ويخبز أقرصا كالخبز ولا يسمى خبزا في العرف وكذا ما يوضع في الصواني ويخبز ويسمى
 بأفاجه فلا يبحث به وكذا الزلاية (قوله والثريد الخ) فعيل بمعنى معول وهو أن تفت
 الخبز ثم يهرق مصباح قال في الفصح ولا يبحث بالثريد لانه لا يسمى خبزا مطلقا وفي الخلاصة
 لا يأكل من هذا الخبز وأكله بعد ما تفت لا يبحث لانه لا يسمى خبزا ولا يبحث بالعصيد
 والطعام والخبز لا يبحث لودقه فشر به وعن أبي حنيفة في جملته أكله أن يدقه فيلقه
 في عصيده ويطح حتى يصير خبز مالكا اه ما في الفصح ومثله في البحر قلت ومقتضى هذه
 الرواية أن يبحث لوقته بالطح وكذا الوجه لثريد الان قوله حتى يصير الخبز مالكا يقتضي
 أن يقاء عنه لا يخرج منه عن كونه خبزا وهذا وافق لعرفنا الآن ويؤيده ما قدمه الشارح
 في جملته لا يأكل قرأ فأكل حيا فانه يبحث لانه غير مفت وان ضم المسمى من السمك أو
 غيره لم يودق الخبز وشربه بما لا يبحث لانه شرب لا يأكل وكذا الوصف لا يأكل وغضا فوف
 أرغفة وأكل منها لا يبحث بخلاف ما إذا فتر غضا واحدا وأكله كله فانه يبحث هذا
 ما يقتضيه عرف زماننا واه أعلم (قوله وحنت في لا يأكل طعاما الخ) الانسب ذكر هذه
 المسألة بـ مد قوله والشواء والطبخ على اللحم كالفصل في البحر ثم أن ما ذكره من انظر
 والزيت والخ لا يسمى في عرفنا طعاما فينبغي الجزم بعدم حنته ثم رأيت في الترمذي كيان

(حلف لا يأكل من خبز فلا أنه
 انصرف الى الخلابة التي تضر به
 في التنزيل والمن بحثت وهبانه
 للضرب) ظهر به ومنه الرقاق
 لا الفطائر والثريد وبعد مادته
 أوقته لانه لا يسمى خبزا وحنت
 في لا يأكل طعاما من طعام فلا أن
 يأكل خذ له وأوقته أو ملحه

مطلب
 لا يأكل طعاما

ولو بطعام نفسه لا لو أخذ من غيره
أوامنه فأكله خبرا وفي
لا يأكل منافقا كل سويفا ولا ينة
له ان يثبت لوعصر سال السمن
حت والالا جوهر وفي البدائع
لا يأكل طعاما فاضطرب لسته فاكل
لم يثبت (والشواء والطبخ) يقان
(على اللحم) المشوى والطبخ
بالماء هذا في عرفهم أما في عرفنا
فاسم الطبخ يقع على كل مطبوخ
بالماء ولو بدله أو زيت أو سمن كان قوله
المستف عن المجتبى وفي النهر
الطعام يرم ما يترك على وجهه
التطعم بكنين وفا كهيئة لكن في عرفنا
لا (والرأس ما يباع في مصر) أي
مصر الحاصل اعني بالاعرف
(والفائدة التقاطح والطبخ
والشمش) ونحوها (لا العنب
والرمان والرطب)

وكذا في ح حيث قال هذا في عرفهم أما في عرفنا فالطعام كالطبخ ما يبلع على النار قوله
ولو بطعام نفسه أي ولو خلط ذلك بطعام نفسه (قوله ان يثبت لوعصر سال السمن) هذا
مبنى على ما في مختصر الحاشية واعتبر في الاصل وجود الطبخ كانه ناه اقل الباب (قوله
لم يثبت) لأن العرف في قولنا أكل طعاما ينصرف الى أصل الطعام المتداول في يده
بالاضطرار للعول والا فلا يثبت بدونه بالاولى (قوله على اللحم المشوى) والطبخ بانه
نق وشمر من ثوب ما يشوى أو يطبخ من غير اللحم قال في النهر فلو سفل لا يأكل شواء
لا يثبت بأكل الجزر والباذنجان المشويين لأن شوي كل ما يشوى وكذا لو سفل لا يأكل
طبخا لا يثبت إلا بأكل اللحم المطبوخ بالماء هذا التعميم اذا الدوا بما يطبخ وكذا الاول
الباب فصرف الى شخص المخصوص وهو ما ذكرنا على العرف فيه ما في كتاب الطبخ
على الشواء ايعا الى تقاربهما وهذا لأن الماء مأخوذ في مفهوم الطبخ والاكلة اشارة
ولذا لو أكل قلة لم يثبت لانها لا تسمى طبخا وقامه فيه وفي البصرين القمع ونأكل من
مرق يثبت لانه من أجزاء اللحم ولانه يسمى طبخا وان كان يسمى لما كان قوامه ماء
فيما اذا حلف لا يأكل لحالا يثبت بالمرق فانه لا يسمى لحا وان كان فيه أجزاء اللحم (قوله
يكنين) الذي رأيت في النهر خبر (قوله لكن في عرفنا) عبارة النهر وانت شير ان الطعام
في عرفنا لا يطلق على ما ذكر فينبغي أن يميز بعدد سنته اه ورايت ما شتر في نسخة النهر
عن خط بعض العلماء انه الذي رأيت بخط الشارح وانت خبر ما في عرف أهل مصر
مرادف للطبخ لا يطلق على غيره فينبغي أن لا يثبت الا بما يسمى طبخا اه ثم رأيت
في الخاتمة لا يثبت طعاما فاشترى حطة حث قال القتيبي أبو بكر الجني في عرفنا الحطة
لا تسمى طعاما ما انما الطعام هو المطبوخ (قوله ما يباع في مصر) وهو ما يكسر في النهر
أي يطعم ويدخل فيه وهذا لأن العموم المتداول للجراد والعصفور غير مراد فصر فانه الى
ما تعرف نهر قال في البصر وفي زمانها هو خاص بالقمح فوجب على المتلقي أن يفتي بما هو
الاعتقاد في كل مصر وقم فيه حلف الحالف كما افاده في المختصر وما في التبيين من أن الاصل
اعتبار الحقيقة المعقولة ان أمكن العمل بها والا فالعرف الحاضر ودلان الاعتبار انما هو
للعرف وتقدم أن القتيبي على انه لا يثبت بأكل لحم الخنزير والا تسمى ولذا قل في دفع
القدر ولو كان هذا الاصل المذكور منظور اليه لما تجاسر أحد على خلافه في القرون
اه وفي البدائع والاعتقاد انما هو على العرف اه (قوله والطبخ) يكسر الباء ويقال
الطبخ أيضا أخضر كلن أو أصفر ذكر السرخسي أن الطبخ ليس من الفا كلمة وما هنا
رواية القسدي ورواه الحاشية في التتبع عن أبي يوسف نهر (قوله والشمش)
يكسر الميم وقصصهما كما في المختار ويضعهما مقالة الاجهوزي الشافعي يحمش النهر يرمط
(قوله ونحوها) كتلوع والسفرجل والاياص والكتمر فيثبت بأكل هذه الاشياء
في حلقه لا يأكل الفا كلمة لانها اسم لما يتكلم به أي يتم قبل الطعام وبهذه زيادة على

٣ مطب
لا يأكل فاكهة
(فائدة) من نظم سدي على
الاجهوزي المالك قوة
تقدم على الطعام وتأخونها
٣ والتين والشمش والبطيخا
وبعد الاياض يحمش رطب
ومثله الرمان أيضا والعنب
ومعه الخبز والجوز
فتشوا فاح كذا الموز

اه منه

العتاد من الغذاء الاصل في الحظ ما روى أن الجوز والوزقاه كهيئة في عرفهم أما
في عرفنا فانه لا يور كل التفكه نهر (قوله خلافا لهما) لانها ما قد يتخذ بها قسط عن
كال التفكه فلا يتناولها مطلقا فكيف وأما عندهما فهي فاكهة تنظر للاصل وعليه
الفتوى ولا خلاف أن البابس منها كالزبيب والقرعوب الرمان ليست بفاكهة كما في
الكرمان في ههنا تاتي وكذا لا خلاف في الثناء والخيار والنفوس والجوز والحاصل انه
لا خلاف في أن النوع الاول فاكهة كالاخلاق في أن الأخير ليس بفاكهة وفي الوسط
خلاف نهر (قوله خلاف عصر) أي أن الامام قال ان العنب وأخوه ليس بفاكهة
لانه كان في زمنه لا يعتد منها وعده نهاية في زمنهما ولما قال أن يقول معنى هذا الجمع على اعتبار
العرف والادل تدلل بأنهم قد يتخذ بها امتداده والتميز ويمكن الجواب بجواز كون العرف
وافق للغة في زمنه ثم خالفها في زمنهما وقامه في القبح (قوله فيصحت بكل الخ) صرح
بذلك في الخبر (قوله ما ليس من جنسه حامض) كالزبيب والقرعوب ليس من جنسه حامض
مخلص معنى الخلاوة فيه ألوا كل عنباً وبطيخاً ورمناً وأرجاساً ليبحث لأن من جنسه
ما ليس بجلو وكذا اذا حلق لا يأكل خلاوة تهنو كالحلو وقامه في الجوز (قوله لكن الخ)
استدل على الترخيص أطلقه مع أن ما ذكره تفسير العلوي عندهم وقالوا المرجع فيه
الحال العرف قال في البحر والحاصل أن الحلو والخلوة واحد وأما في عرفنا فاذنوا
اسم للعسل المطبوخ إلى النار بشا ونحوه وأما الحلو والخلوة فاسم لسكر أو عسل أو
ماء عنب طبخ وعقد والخلوة الجوزية والسسمية اه قلت وفي زماننا الحلو كل ما يتخلل
به من فاكهة وغيرها كزبيب وعنب وخبيصة وكافة وقطائف وأما الخلاوة والخلوي بالقصر
فهو اسم لنوع خاص كبلوزية والسسمية مما يعتقد وكذا ما يطبخ من السكر والعسل
بطحين أو نشا (قوله لا حنث في قانذ) فيه نظر في المصباح القانذ نوع من الحلوى يعمل
من القند والتشاه وفيه أيضا القند ما يعمل منه السكر كالسكر من القند كالسكر من
الزبد (قوله والادام ما يصطبغ به الخبز) في المقرب صبغ الثوب بصبغ حسن وصبغ
وهو ما يصبغ به ومنه الصبغ والصباغ من الادام لأن الخبز يغمس فيه ويلون به كالخلل
والزيت اه وفي المصباح ويصنع بكل ادم مانع كالخلل وفي التنزيل وصبغ للاكلين
قال القاراني واصطبغ بالخل وغيره وقال بعضهم واصطبغ من الخل وهو فعل لا يعتد
إلى مفعول سريخ فلا يقال اصطبغ الخبز بخل اه وفي القبح والاصطبغ افعال من
الصبغ ولما كان ثلاثة وهو صبغ متعديا واحداً افعال منه لازماً فلا يقال اصطبغ
الخبز لانه لا يصل إلى المفعول بنفسه حتى يقام مقام الفاعل اذا نفي الفعل به وانما يقام غيره
من الجوز والجوز ونحوه فلذا يقال اصطبغ به اه قلت وبه علم انه كان على الشاويح
أن لا يذكروا قانذ الخبز وان تسع فيه النهر (قوله لذوبه في القم) جواب عما يقال انه لا يصبغ
به تناول (قوله به يفتي) وبه أخذ الفقيه أبو الليث قال في الاختيار وهو المختار عملا

خلافا لهما خلاف مصر والعبرة
للعرف فيصحت بكل ما يعتد فاكهة
عرفاً ذكره الشيخ وأقره المصنف
(والحلو ما ليس من جنسه حامض
فيصحت بكل خبيص وعسل وسكر)
لكن المصنف في عادات الناس
في بلادنا لا حنث في قانذ وعسل
وسكر كانه المصنف عن الظاهرية
(والادام ما يصطبغ به الخبز) اذا
اختلطه (لخل وزيت وملح)
لذوبه في القم (لا اللحم والبيض
والخبيز وقال محمد هو ما يوقل مع
الخبز غالباً) به يفتي كافي البحر عن
عن التهذيب
طلب
حلق لا يأكل حلو
قوله بالقصر في القاموس الحلو
ويصنع معروف اه

بالعرف وفي المحيط وهو الاظهر (قوله وفيه) أي البصر حدث قال وفي المحيط قال محمد
 القرواء الجوز ليس بادام لانه يقر دبالا كل في القالب فكذلك العنب والبطيخ والبقل لانه
 لا يقر كل تعالين بل يقر كل وحده غالبا وكذا سائر الفواكه حتى لو كانت في موضع يؤكل
 تعالين غالبا يكون اذا ما عند اعتبار العرف اهـ وذكر في الجرايض اذا أكل الانسان
 وحده فان كان حلف لا يأكل اذا ما عند وان حلف لا يأكل بادام لا يحنث فلا يحنث
 أن يأكل معه الخبز كما أشار إليه في الكشف الكبير اهـ (قوله وبقل) يعني اذا زعمنا
 أن كل الفقراء انما يربط بالبصل والتنعيم والطرخون (قوله وفي البدائع الخ) يخالف اذ
 قبل له وجوز الأتي يحل ما قبله على الرب وقد منعه عن المحيط أن ما روى من أن الجوز
 والوز فاكهة هوى عرفهم لا في عرفنا لأن ما يحل على البسبوس وهو به في الظاهر
 أن ما في البدائع مبني على عرفهم وأيضاً فإن الجوز ليس لا يؤكل لأن مع الخبز غاليا
 وانما يقر دبالا كل وقد علمت أن المعتمد في الادام ما يؤكل به الخبز في القالب وليس المراد
 كل ما يمكن أكله مع الخبز ولذا لم يحنث بالفاكهة مع الخبز فذلك هو كل مع ما سبب كفاة
 أو قطائف لأن القالب أكل ذلك وحده لا يقر وبنا الخبز فلا يحنث اذا ما عند في العرف
 لا أكل هذا الرغيف الا ساقا ويراد بالحلف أكله بلا شيء معه فاذ قرن معه فاكهة أو غيره
 يحنث تأتلى (قوله وهذا ان وجد الخ) وكذا لو حلف لا يأكل حلفا كل طعمه امان كان
 ما لحاحته والا فلا وقال القسبي لا يحنث ما يأكل عن الخ مع انما روى عن أخوان
 عنه ما كقول بخلاف الفضل وعليه الفتوى فان كان في يمينه ما يلد على انه يراد به الطعام
 المالح فهو على ذلك خائفة قلت وكذا يقال في اللحم ويحرمه ولكن ينبغي الحديث في عرفنا
 في اللحم مطلقا اذا كان ظاهر في الحشو فانه يسمى أكذله (قوله ويزاد في الزعفران رؤية
 عنه) مقتضى قوله ويزاد أنه لا يحنث بوجود طعمه أيضا لكنه بعد وفي العزاية لا يأكل
 زعفرانا على كل كمك على وجهه زعفران يحنث (قوله فطبخه بأدق) أي وان لم يصبه في فيه
 ماء ويرى عينه الآن شوى ما يحنث منه كقائه ماء أو في الباب عن الخاف ومثله في العزاية
 لكنه قال بعده وفي التوافل ان كان يرى عينه ويجد طعمه يحنث (قوله وأوليتا الخ)
 ذكره وما بعدهما لكونهما من غمام كلام الصيرفة والانهي استطرادية ليست من مسائل
 الباب (قوله والى رأسه وظهره وبطنه حنث) فصل فيه في التاترية وكذا قال في
 البرازية بان رأى الصدر والظهر والبطن أو أكثره مد والطن فقد رآه وأقل من
 النصف لا وان رآه ولم يعرفه فقد رآه وان رآه جالسا أو متقبعا أو متقبعة فقد رآه الا اذا
 عن رؤية الوجه فسد من لا قضاء أيضا وان رآه خلف الزاج أو السرورين الوجه يحنث
 لاسن المرأة (قوله بس اليد والرجل) مفاد انه اذا مس غيرها لا يحنث وفيه نظرو وقد
 يقال انما عيدهم ما ذكرهما في النظر أي فالس يخالف النظر في ذلك فلا يحنث انه يحنث بحس
 غيرهما ط (قوله كان حالقا) لانه اذا قال والله لتعلن كذا فقال نعم بصير كأنه قال والله

مطلب
 لا يأكل اداما ولا يأتمم

وفيه فاباؤا بكل وحده غالبا
 كقر وزيب وجوز وعنب وبطيخ
 ويقل وسائر الفواكه ليس اداما
 الا في موضع يؤكل به الخبز
 غالبا اعتبار العرف وفي البدائع
 الجوز رطب فاكهة وبابه ادام
 (فروع) حلف لا يأكل لها
 والاخر بصل والاخر فلفل
 فطبخ حنث وفيه كل ذلك فأكلوا
 لم يحنثوا الا صاحب الفضل لانه
 لا يؤكل الا كذا وهذا ان وجد
 طعمه ويزاد في الزعفران رؤية
 عنه وفي لا يأكل لبنا فطبخه بأدق
 أو لا يحنث الى فلان فنظر الى يده
 أو رجله أو أعلى رأسه لم يحنث والى
 رأسه وظهره وبطنه حنث وفي المس
 يحنث بحس اليد والرجل عرض
 عليه العين فقال نعم كان حالقا
 في العيص كذا في الصيرفة وفيها
 قال المصنف هذا هو المشهور

مطلب
 عرض عليه العين فقال نعم

لا تعلق لأن ما في السؤال معاد في الجواب كما سيأتي آخر الأيمان (قوله لكن في فوائد
 شخصان التواريخ الخ) ما عزاها إلى التواريخ خلافاً لوجودها فإنه ذكر فيها مسئلة
 ثم قال وهذه المسئلة تشبه في أن الرجل إذا عرس على غيره عينا من الأيمان فيقول ذلك
 القسير نعم انه يصحني وبصريحها بالتكليفين التي عرضت عليه وهذا فصل اختلف فيه
 المتأخرون قال بعضهم لا يكتفى وقال بعضهم يكتفى وهذا كله دليل عليه وهو الصحيح اه
 فعمل أن قوله في الفوائد لا يصح ما قالوا به يصح بدون لا كانه عليه السد الجوى وبويده
 ما قدمناه من الخاتمة قبل قوله ان فعل كذا فهو وكافرو في آخر أيمان الفتح ولو قال عليك
 عهد الله ان فعلت فقال نعم فالخالف المحجب ولا يمين على المبتدئ ولو نواه اه أى لأن قوله
 عليك صريح في التزام العهد أى على المخاطب فلا يمكن أن يكون عينا على المبتدئ
 بخلاف ما إذا قال والله تلتعن وقال الاخرتم فاه اذا نوى المبتدئ التحليف والمحجب
 الخلف يصير كل منهما مخالفاً لما قلناه ح عن الجعفر ابعده وفي مجموع التوازل قال لا تشر
 والله لأجى الى مضايقتك فقال لا تشر ولا تجبى الى مضايقتي فقال نعم يصح ما قلنا اه
 وبه جزم في الغشيرة والفتح وبما ذكرناه مع ما قدمناه من الخاتمة علم أنه لا فرق بين التعليق
 والخلف بالله تعالى فافهم (قوله ثم فرغ) من كلام المحقق فالقسير عائد الى شيء (قوله
 أن الشاهد) أى كاتب القاضى وهذا يدل من قوله أن ما يتبع (قوله يقول للزوج فعلياً)
 أى يقول له كلامه عليه تعليق كان يقول له ان تزوجت عليهما يكن طاقاً (قوله لا يصح
 على الصحيح) أى المنقول عن التواريخ وقدمت انه خلاف ما قدمنا قال الصحيح انه يصح كما مر
 عن الصيرفية ولم يثبت اختلاف الصحيح فافهم (قوله التفدى الى آخره) هذا أولى من
 قول غيره الغداء والعشاء لأن الغداء والعشاء يقعان مع المقدام لما يوزن كل في الوقتين
 لا لا كل فيهما والحق عليه الاكل فبما لا يأكل كقول وان أجاب عنه في الفقه بأنه
 تساهل معروف المعنى لا يترتب به اهر (قوله الاكل المترادف) ناولا كل لقمته ثم فصل
 بزمن بعد فاصلاً ثم كل لقمته وهكذا لا يكون غداء ط (قوله الذى يقصده الشبع)
 احقره عن كل نحو لقمته وانتمين أو أكثر ما يبلغ نصف الشبع كما في الفقه وأما الاحتراز
 عن نحو اللبن والتمر فسد كرفي قوله بما يتغذى به عادة فافهم (قوله وكذا التمشي) ومثله
 التصبر على الظاهر ط (قوله أكثر من نصف الشبع) كذا في البحر عن الزبلى والظاهر
 أن المراد به الشبع المعتاد لا الشرعى كالثلث وظهره عدم الجشأ كل نصف الشبع
 ط (قوله فسد دخل وقت الغداء) وينتهى الى العصر لانه أزل وقت العشاء في عرفنا
 كما يأتي (قوله الى زوال الشمس) غاية لقوله وهو ما بعد طلوع الفجر وكان المناسب عدم
 الفصل بينهما (قوله وغداً) كل بلدة ما تعرف أهلها (يقضى عنه ما قبله ومثله العشاء
 والفسح وط (قوله حتى لو شبع الخ) قال الكرخي اذا حلف لا يتغذى فأكل قمر أو أرز أو
 غيره حتى شبع لا يجنب ولا يكون غداً حتى يأكل الخبز وكذلك ان كل لما فيه شرباً اعتباراً

لكن في فوائد شخصان التواريخ
 انه نعم لا يصح ما قالوا به
 ثم فرغ أن ما يقص من التعاليف
 في الحكم أن الشاهد يقول للزوج
 تعليقاً فيقول نعم لا يصح على الصحيح
 (التفدى الاكل المترادف الذى
 يقصده الشبع) وكذا التمشي
 ولا بد أن يأكل أكثر من نصف
 الشبع في غداً وعشاء وسحور
 (في وقت خاص وهو ما بعد طلوع
 الفجر) وفي البحر من الخلاصة عند
 طلوع الشمس قال وينبغي اعتقاده
 للعرف زاد في النهر وأهل مصر
 يسمونه فطوراً الى ارتفاع النصي
 ٢ الاكبر فيدخل وقت الغداء فعمل
 بعرفهم قلت وكذلك أهل الشام
 (الى زوال الشمس) ثم لا بد أن
 يكون (بما يتغذى به) أهل بلده
 (عادة وغداً) كل بلدة ما تعرفه
 أهلها حتى لو شبع بشرب اللبن
 بحث البدرى لا الحضرى زبلى
 (والتمشي منه) أى الزوال
 وفي البحر عن الاسيحياتي

٣ مطلب
 حلف لا يتغذى ولا يتعشى

للمسرف كذا في الاختيار ونحوه في الصبر والفتن والظواهر أنه مبنى على أن المراد بالصدقة ما يتقضى به في العرف غالباً وهذا وإن كان يتقضى به في العرف لكنه فليس وظاهر ما مر في الآدم وفي البرصين المحيط لو تقضى بالجنب لا يثبت إلا أن يكون من أهل الرضا فمن عادتهم التقضى به في وقته (قوله بعد صلاة العصر) والظاهر أنه ينتهي إلى دخول وقت الصور (قوله والصور) بالفتح ما يؤكل وبالضم فعل الشاعل صباح والمناصب هنا ضبطه بالضم لقوله هو الأكل وليساسب التعبير بالتقضى والتعنى قال في الفتح لما كان الصور ما يؤكل في الصبر والصبر من الثلث الأخير مسمى ما يؤكل في النصف الثاني لقوله من الثلث الأخير صوراً بالفتح والأكل فيه الشعر اه قلت في زماننا لا يطلقون الصور إلا على ما يؤكل يسلاً لاجل الصوم (قوله ونحو ذلك) كالجوف لا يركب أو لا يقبل أو لا يشك أو لا يسكن دار فلان أو لا يتزوج امرأة ونحو الجنس الأول من جنابة امرأ تصعبه أو الأجارة والأعانة أو كوفية لم تصعب فيه أصلاً من (قوله أي شرباً أو لبناً الخ) لم يشر مررتب وأفاد أنه ليس المراد بالبعث الله رد النقص بل ما به النقص (قوله لم يصدق أصلاً) أي لا قضاء ولا ديانة لأن النية إنما تتعامل في الموقوفات نعم بعض محققاته وما نواف غير هذا كورنصاف لم تصادف النية لمحلها أفلفت نهر (قوله وقيل بدین) هو رواية عن الثاني واختاره المصنف لأنه مذكور تقديره وإن لم يذكر تخصيصاً واجباً بأن تقديره ضرورة اقتضاء الأكل ما كولا وكذا البس والشراب والمقتضى لا عزمه كذا قالوا أو التصديق أن هذا ليس من المقتضى لأنه ما يقدر تصحيحه المنطوق بأن يكون الكلام كذا بظواهره كرفع الخط والنسيان وغير صحيح شرعاً عني بعد عني وقول لا أكل خال عن ذلك نعم المفعول أعني المأكل من ضروريات وجود الأكل ومثله ليس من المقتضى بل من حذف المفعول اقتصاراً والألزم أن يكون كذا ممة مسمى إذا لابد أن يستدعي مكاناً وزماناً بحيث كان هذا المصدر ضرورياً لفعل لا يصح تخصيصه وإن عم بوقوعه في سياق النبي فأن من ضرورة ثبوت الفعل في النبي ثبوت المصدر والعامة بدون ثبوت التصرف فيه بالتخصيص فأن عومده ضرورة تحقق الفعل في النبي فلا بد من التخصيص بخلاف أن أكل كذا فإن الاسم مذكور صريحاً في قوله وفيه في الفتح (قوله كالنوى الخ) أي كالمصدق ديانة لنوى كل الأطعمة أو الماء حتى لو أكل طعاماً أو طعامين أو أكثر لا يثبت وكذا لو شرب مدة عمره لأنه لم يأكل الكل ولم يشرب الكل ثم أعلم أنه لا محل لذكر هذه الملة مثلاً محله بعد قوله ولو شرب طعاماً الخ كما أنه في الصبر أي فيما إذا صرح بالمفعول كآبه عليه ويدل عليه التعليل بقوله لثبته بحسن كلامه لأنه إذا لم يصرح به يكون معناه لا أوجباً كذا وشرباً وليساف يثبت بكل أكل وجد ولذا لم يخص بينه المعين منه بخلاف ما إذا صرح به لأن طعاماً المذكور يحتمل أبعاض والكل فأما نوى صرح ولذا نقل في البرصين المحيط أنه يصدق قضاءاً يشاء عمله في البدن أعني بانه نوى حقيقة كلامه ثم نقل عن الكشف أنه إذا صدق ديانة فقط وقال لأنه خلاف الظاهر

مطلب
قال أن أكل أو شرب ونوى
معيناً لم يصح

وفي عرفنا وقت العشاء بعد صلاة
العصر اه قلت وهو عرف مصر
والثاني (النصف الليل) وهو
هو الأكل بعد نصف الليل إلى
طلوع الفجر قال أن أكلت أو
قال أن (شربت أو لبست) أو
نكحت ونحو ذلك فعبدي حتر
(نوى معينا) أي شرباً أو لبناً أو
قطناً مثلاً (ليصدق أصلاً) فيثبت
بأي شيء أكل أو شرب وقيل بدین
كالنوى كل الأطعمة أو كل مياه
العالم حتى لا يثبت أصلاً لثبته
محملة كلامه (ولو ضم) لأن أكلت
(طعاماً أو) شربت (شرباً أو) لبست

لأن الإنسان إنما ينج نفسه عما يقدر عليه والكل ليس في وسعه وفيه تخفيف عليه أيضا
 وقامه فيه أقول ويظهر في ترجيح الأول لأنه إذا نوى البعض أن يصدق ديانة قطعا كما يأتي
 وهذا الأنواع فيه ويلزم منه أن يصدق قضاء وديانة إذا نوى الكل لأن عدم تصديقه في
 الأول قضاء لأنه خلاف ظاهر اللفظ فيكون الظاهر العموم والالزام تصديقه قضاء في
 الخصوص وفي تخصيص الجامع أن كل بني آدم أو الرجال أو النساء حث بالقرءان أن
 ينوي الكل قال شارحه فيصدق ديانة وقضاء ولا يحتج أبدا لأن الصرف إلى الأدنى عند
 الإطلاق لتصحيم كلامه فإذا نوى الكل فقد نوى حقيقة كلامه فيصدق وقيل لا يصدق
 قضاء لأن الحقيقة مبهورة **هـ** وسأبني هذا آخر الباب وتبصره عن الثاني بقيل بقيد
 ضمنه وترجيح الأول كما قلنا فافهم **(قوله دين)** أي يوكل إلى دينه فيما ينه ويمن به
 تعالى وأما القاضي فلا يصدق لأنه خلاف الظاهر وقد صنف في الطلاق أن المرأة كالقاضي
(قوله) لأنه نكرة في سياق الشرط قسم **(لأن الحلف في الشرط مثبت يكون على نفسه)**
 فتقوله أن ليست ثوباني بمعنى لا ألبس ثوبا **(قوله)** إلا في ثلاث فبين الخ يعني لو قال إن
 خرجت فعبدى سر ونوى السفر مثلا أو أن ساكت فلا تفيدى سر ونوى المساكنة في
 بيت واحد بين لأن الخروج في نفسه متنوع إلى سفر وغيره حتى اختلف أحكامهما
 فقبلت إرادة أحد نوعيه وكذا المساكنة متروعة إلى كالمه هي المساكنة في بيت واحد
 ومطلقة وهي ما تكون في دار وإرادة المساكنة في بيت إرادة شخص أنواعها كما في الفتح
 وحاصله أن النية صحت هنا لكون المصدر متروعا لا باعتبار عمومته فهو يخص أحد
 نوعي الجنس وزاد في تخصيص الجامع أن اشتريت ونوى الثراء لنفسه أي تنص نية
 ديانته وإن لم يذكر الفعل تنوع الثراء فإنه تارة يكون لنفسه وتارة يكون لموكله وإذا
 رتب على الأقل الملك لنفسه وعلى الثاني الملك للموكل وهذا اختلاف ما إذا نوى الخروج
 ليعاد أو المساكنة بالاجارة أو الثراء ليعاد فإن الفعل نفسه غير متنوع فلم يصح
 تخصيصه بالنية بدو ذكر كما في شرح التلخيص قلت وتظهر ذلك ما إذا قال أنت بائع ونوى
 الثلاث أو الواحدة يصح بخلاف نية التنتين لأن البيونة نوعان غليظة وخفيفة فتصحب
 أحدهما بخلاف التنتين لأنه عدد محض كما تقرر به في محله لكنه يصدق في نية البيونة
 قضاء قال في الفتح وكذا لو حلف لا يتزوج امرأة ونوى كوفية أو بصرية لا يصح لأنه
 تخصيص الصفة ولو نوى حبشية أو عربية صحت ديانته لأنه تخصيص الجنس ثم قال ويكون
 إرادة نوع ليس تخصيصا للعام بما قبل المنع لأنه لا يخرج عن قصر عام على بعض
 مستأولات **هـ** أقول قد يقال لا عموم هنا ولا تخصيص لعمام وانما هو إرادة أحد محتملي
 اللفظ المشترك أو أحد نوعي الجنس كما في التوضيح والتلويح والاول أولى وبسبب أن
 الخروج مشترك بين السفر والاتصال من داخل إلى خارج وكذا المساكنة مشتركة
 بين الكاملة وهي ما تكون في بيت واحد ومطلقة وهي ما تكون في الدار ومطلقا وكذا

(فوبادين) إذا قال عني شيئا
 دون شيء لأنه ذكر اللفظ العام
 القابل للتخصص لأنه نكرة في
 سياق الشرط قسم كالنكرة في
 الثاني والأصل أن النية انما تصح
 في الموقوف إلا في ثلاث فبين في
 فصل الخروج والمساكنة
 وتخصص الجنس كخشية
 أو عربية لا الصفة ككوفية
 أو بصرية فتفتح

الشرائع فإنه يحتمل انحصار وهو ما يكون له والمطلق ولكن لما كان المتبادر مظاهراً للمعنى
 الثاني في المسائل الثلاث صدق ديانة قطا في نية المعنى الاول منها ولا يصدق في القادى لانه
 خلاف الظاهر وله نظائر في تخصص الجامع لو قال ان جاء منك أو باضه منك فهو على الجماع
 في الفرج لانه المتفاهم عرفاً الآن بنوى مادونه فلا حقال لكن لا يصرف عن الظاهر
 في القضاء فيصنث بهما أى اذا نوى مادونه يصنث به عملاً باقراره على نفسه بالحنث ويصنث
 بالجماع في الفرج لتبادره وكذا ان وطئت مكعبى حر الآن به في الوطأة اقدم وفي
 أن أتيتك بنوى لاستواء احتقالي بالجماع والزياة لكن لو نوى الزياة صنث بالجماع لانه
 زياة وزيادة ١١ وبما قرره يظهر الفرق بين هذه المسائل الثلاثة وتفاوتها في كل
 وشيخه فان حثيقه الاكل فيه واحدة فلم تصح نية التخصيص بخلاف ما اذا صرح بالانحول
 فانه لقط عام صريح فيخص به لكن نية التخصيص انما تصح فيما كان من أمر اذ لك
 العام وهو المأكولات كالنظر وشيخه دون ما كان من متعلقاته الضرورية كالزمان
 والمكان والوصف فلونوى في زمان هـ هذا لم يصح وبمثله لا تزوج امرأة ونوى في شعبة
 أو عرية فانما به من أفراد العام لان الانسان أنواع بشرى وعري وروى باعتبار محله
 الذين ينسب اليهم بخلاف كوفية أو بصرية لانه وصف ضرورى راجع الى تخصيص
 المكان وهو غير مقتضى صريحاً فلا تصح فيه كثرة الصفات الضرورية به مثله في
 الجرح عن البدائع لا يكمل هذا الرجل ونود ما ام قائم لم يصح بخلاف لا يكمل هذا القائم
 ونوى ذلك التبيين لتخصيصه المقبوط وكذا لا انصرف به شخص بنوى وسوطا بهينه فانه يعنى بأى
 شيء مضربه وكذا لا تزوج امرأة وعنى امرأة أو بها به عمل كذا وكذا فهو باطل او يظهر
 بما قرره أيضاً أن الاستقنا في المسائل الثلاث في غير محله لان النية انما هي بدت في
 المقبوط أيضاً لان الفعل فيها ما هو مشترك كالواسطة اشتراك المصدور على على لا تزوج
 امرأة قد صرح فيه بالمفعول فهو مثل لا كل طعاما ولعله ذكره لانه الى انه يصح فيه
 بتخصيص الجنس فقط دون الوصف لكن فيه أن لا كل طعاما كذلك ليدل ان لو نوى
 لقمة أو قمتين لم يصح على انه يخالفه ما ذكره قرياً فيما لو قل له بت من بلد هـ فانه
 يصدق ديانة لأخضار ولعل في المسئلة قولين يدل عليه أنه في التنازع فانه قال وروى عن محمد
 فيمن قال لا تزوج امرأة ونوى كوفية أو بصرية الخ وذكر فيها أيتها ان تزوجت فعبدى
 حر وقال عنت فلانة أو امرأة من أهل الكوفة لا يصح ولو قال ان تزوجت امرأة وقال
 عنت فلانة يصح اه وهذا ظاهر لانه في الاول لم يذكر المفعول ثم اعلم انه يرد ما ترفي عين
 القور حيث خصص بمادات عليه القرينة كالتفاد المدعو اليه واهل وجهه أن العرف
 يجعل اللفظ كالصريح به ولا سيما اذا كان جواب الكلام قبله لانه السؤال معادنه فلم يكن
 تخصيصاً للعام الغير المدكوريه والية وهذا الموضع من مشكلات مسائل الايمان ولم أجده من
 أعطاه قسم من البيان وما ذكرته هو غاية ما ظهروا له من القاصر فكروا في التنازع (قوله)

مطلب

نية تخصيص العام بصحة ديانة
لاقتضاء اخلاف النصارى

نية تخصيص العام بصحة ديانة (قوله الجمله بمنزلة التعليل لقوله قبله ولو ضم طعاما
أو شربا أو نواديا لمصلحة من انه اذا ضم ذلك بصحة تركة في سياق الشرع فتميم والعام
نصب فيه نية التخصيص لكن لا يصحده القاضي لانه خلاف الظاهر واعلم ان القول لا يعم
ولا يتنوع كما في تخصيص الجملع لان العموم للاسماء لا للقول هو المنقول عن سميويه
كذا في غيره من الفارسي قلت ويرد عليه ما مر من مسئلة ان خروج والمساكنة والشراء
الا ان يقال كما ترى ان التنوع هناك للفصل بواسطة مصدرة له اما ان تأمل = (نتيجه)
فبعد بالنسبة لان تخصيص العام بالعرف يصح ديانة وقضاء ايضا واما الزيادة على اللفظ
بالعرف فلا تصح كما هو مضاف ذلك اول باب العين في الفخول والخروج حتى هل يصح تميم
الخاص بالنسبة قال في الاشياء لم أر قلت الظاهر ان تعميمه من الزيادة على اللفظ واذالم
لعم الزيادة عليه بالعرف فلا تصح بالنسبة بالاولى لان العرف ظاهر خلاف النية تأمل
(قوله لا يصدق قضاءه) ظاهره انه يصدق حياته وهو الف لقوله انما لا الصفه ككيفية أو
بصريه أي انه لا يدين فيها كما ينطبقه وما ذكره الشارح ما هو ضمن الولوجية كما ذكره
في الجبر ومثله في البرازيه بحث قال كل امرأتين وجهان كذا ونوى امرأتين من بلد كذا
لا يصدق في ظاهر الرواية وذكر انصاف انه يصدق وهذا بناء على جواز تخصيص العام
بالنية فان انصاف جوزه وفي الظاهر لا وعلى هذا لو أخذ من دراهم وحلقه على ما أخذ منه
شأ ونوى الدينارين فان انصاف جوزه والظاهر خلافه والقوى على الظاهر واذ أخذ بقول
انصاف فيما اذا وقع في يد الظلمة لا بأس به اذ قلنا وهذا كله في القضاء أما في الديانة فنية
تخصيص العام محصورة بالاجماع كما في الجبر وقد مر والاصل ان نية تخصيص العام تصح
في ظاهر الرواية ديانة فقط وعند انصاف تصح قضاء ايضا وهذا اذا كان العام مذكورا
والا فلا تصح نية تخصيصه أصلا في ظاهر الرواية وقيل يدين كما قدمه الشارح وقد مرنا
رواية عن الثاني وانه اختاره انصاف فصا وحاصل ما اختاره انصاف انه في المذكور
يصدق ديانة وقضاء وفي غيره ديانة فقط (قوله متى حلقه ظالم وأخذ يقول انصاف فلا
بأس) أقول المناصب أن يكون: أخذ بضم أوله مبنا للمجهول أي وأخذ القاضي اذلا
معنى لاخذ الحائض فيه قضاء لان أخذ الحائض بمانوا غير خاص بقول انصاف والحاصل
انه لو حلقه ظالم ونوى تخصيص العام أو غير ذلك مما هو خلاف الظاهر وعلم القاضي
بمحالة لا يقضى عليه بل يصدقه أخذ بقول انصاف وأما اذ لم يكن مظلوما فلا يصدق
خافهم قال في الفتاوى الهندية عن الخلاصة ما حاصله أراد السلطان استعماله بأنك
ما علم غرامه فلان وأقر بما لم يأخذ منهم شيأ بل احق لا بدعه أن يحلف والحيلة أن يذكر اسم
الرجل ونوى غيره وهذا صحيح عند انصاف لاني ظاهر الرواية فان كان الحالف مظلوما
يفتي بقول انصاف ولو حلقه القاضي ما له عليك كذا الخف وأشار بصحة في كل الى غير
المدعى صدق ديانة لقضاء اه (قوله وقالوا النية للعالم الخ) قال في الخاتمة وجب

مطلب

النية للعالم بطلاق أو عتاق

(نية تخصيص العام بصحة ديانة)
اجاء فلو قال كل امرأتين وجهان
فهي طالق ثم قال فويت من بلد كذا
(لا يصدق قضاءه) وكذا من نصب
دراهم انسان فحلقه انصاف
عاما ونوى خاصا (به يفتي) خلافا
لنصارى وفي الولوجية حق
حلقه ظالم وأخذ يقول انصاف
فلا بأس وقالوا النية للعالم
لو بطل لاق أو عتاق وكذا بالطلاق
مطلوما وان ظالم لم يمسح فحلف
ولا تعلق للقضاء في العين بالله حلف
(لا يشرب من شيء)

مطلب

اذا كان الحالف مظلوما يفتي
بقول انصاف

حلف بجلالته ونوى غير ما يريد المستحلف ان يطلق والعتاق وشهو بصغرته الخالف
 اذا لم ينو الخالف خلاف الظاهر ظلالا كان الخالف أو مظلوما وان كانت العين بالله تعالى
 فلو الخالف مظلوما فالتوبة فيه اليه وان ظالم لا يريد ابطال حق الغير اعتبرته المستحلف وهو
 قول أبي حنيفة ومحمد اه قلت وتقصيده بما اذا لم ينو خلاف الظاهر يدل على ان المراد
 باعتبار رتبة الخالف اعتبار ما في القضاء اذ لا خلاف في اعتبار رتبة ديانته وبه علم الفرق بينه
 وبين مذهب الخصافي فان عنده تعتبر رتبة في القضاء أيضا ويقتضي بقوله اذا كان الخالف
 مظلوما كما علمت وفي الهندية عن الحنفية ذكر ابراهيم النخعي العين على رتبة الخالف لو مظلوما
 وعلى رتبة المستحلف لو ظالما به اخذ أصحابنا مثال الاول لو اكره على بيع شيء بدينه فحلف
 بالله انه دفعه الى فلان يعني بآفته لئلا يكرهه على بيعه لا يكون بين غموس صدقة لانه نوى
 ما يحتمله لفظه ولا معنى لان الغموس ما يقطع به احق مسلم ومثال الثاني لو ادعى شراء
 شيء فبدا آخر بكذا وانكر فحلف بالله ما وجب عليك تسليمه الى خالف وبني القاسم الى
 المتعي بالهبة لا بالبيع فهذا وان كان صادقا فهو غموس معنى فلا تعتبر رتبة قال الشيخ
 الامام شواهر زاده هذا في العين بالله تعالى فلو بالطلاق والعتاق وهو ظالم أولا ونوى
 خلاف الظاهر بأن نوى الطلاق عن وثاق والعتاق عن عمل كذا أو نوى الاضرار به
 كذا فانه يصدق ديانته لانه نوى محقق لفظه الا انه لو ظالم اثم الغموس لانه وان كان
 مانويا صدق حقيقة الآن هذا العين غموس معنى لانه قطع بها حق مسلم اه ملخصا وقوله
 ونوى خلاف الظاهر وقوله بصدقه فانه يصدق ديانته يدل على انه لا يصدق قضاء وهذا على
 احاطة موافق الظاهر الرابعة اما على مذهب الخصافي في فرق بين المظلوم في صدق قضاء
 أيضا وبين الظالم فلا يصدق والحاصل ان الخلف بطلاق وشهو يعتبر فيه رتبة الخالف ظالما
 أو مظلوما اذا لم ينو خلاف الظاهر كما مر عن الثانية فلا تطلق زوجته لانها ديانته بل
 يأثم لو ظالم اثم الغموس ولو نوى خلاف الظاهر فكذلك لكن تعتبر رتبة ديانته فقط فلا
 يصدق فيه القاضي بل يحكم عليه بوقوع الطلاق الا اذا كان مظلوما بنى قول الخصاف
 وبوافقه ما قدمه الشارح اقول الطلاق من انه لو نوى الطلاق عن وثاق دين ان لم يقرنه
 بعد ولو لم يكره صدق قضاء أيضا اه وأما الخلف بالله تعالى فليس للقضاء فيه مدخل لان
 الكثرة تحقه تعالى لاحق فيها للبعد حتى يرفع الخالف الى القاضي كإني البحر ولكن ان
 كان مظلوما تعتبر رتبة فلا يأثم لانه غير ظالم وقد نوى ما يحتمله لفظه فلم يكن غموسا لا لظالم ولا
 معنى وان كان ظالما تعتبر رتبة المستحلف فيما اثم الغموس وان نوى ما يحتمله لفظه قال ج
 وهذا مختص لعموم قولهم نية تخصص العام تصح ديانته فاعتزم توضيح هذا الحل (قوله يمكن
 فيه الكرع) قال في المصباح كرع الماكر عا من باب نفع وكرع شرب بضم من موضعه فان
 شرب بكفيه أو بشئ آخر فليس بكرة وكرع في الاناء مال عتقه اليه فشر به منه (قوله
 فيمنه على الكرع منه الخ) قال في الفتاوى بأن يتناول به شمس نفس النهر عند أبي

مطلب
 حلف لا يشرب من بجلته فهو على
 الكرع

يمكن فيه الكرع (دجلة)
 فيمنه على الكرع منه

حتى لو شرب من نهر اخذ منه
 لم يحن وفي البحر من الطهيرة
 الكرع لا يكون الا بعد الخوض
 في الماء لكن في القهستان في
 الكشك انه ليس بشرط
 (بخلاف من ما دجلة) فيحن
 بغير الكرع ايضا (وفي الايتاني
 فيه الكرع) كالبر والحلب يحن
 بـ (الشرب بـ) (الانا مطلقا)
 سواء حال من البر او من ماء البر
 لتعين الجاز (ولو تكلف الكرع
 في الايتاني فيه ذلك) اى الكرع
 لا يحن في الاصح لعدم العرف
 (امكان تصور البر في المستقبل
 شرط انعقاد العين) ولو بطلاق
 (وبقائها) اذ لا بد من تصور الاصل
 لتعقد في حتى الخلف وهو
 الكفارة ثم فرع عليه

مطلب

تصور البر في المستقبل شرط
 انعقاد العين وبقيتها

حينئذ معنى اذا لم يكن لهنية فلو توى بانما حث به اجماعا وقال اذا شرب منها كيفما شرب
 حث بلا فرق بينه وبين قوله من ما دجلة اه قلت وهو المتعارف في زمانا يتخلاف من
 هذا الكور فانه على الكرع منه في العرف ايضا وفي البحر من المحيط لا يشرب من هذا
 الكور فحققت انه لا يشرب منه كرا حتى لو صب على كفه وشرب لم يحن اه لكن فيه ان
 وضعه على فقه وشرب منه لا يسمى كرا كما علم من تعريفه تأمل (قوله لم يحن) لعدم
 الكرع في دجلة ملدوث ان نسبة الى غير بحر (قوله لا يكون الا بعد الخوض في الماء)
 فانه من الكراع وهو من الانسان ما دون الركبة ومن الدواب ما دون الكعب كذا قال
 الشيخ الامام نجم الدين التسي بجر من الطهيرة (قوله لكن في القهستان الخ) مثله
 في المنع عن التلويح وفي النهر وهذا الشرط عمله شرآح الهداية كغيرهما لما قدمنا من
 المغرب أى من أن الكرع تناول الماء بالقم من موضعه ولو اناه (قوله فيحن بغير
 الكرع ايضا) كما اذا تناوله بكفه أو بانما من غير أن يدخل فداخله (قوله كالبر
 والحلب) أى اذا لم يكونا مختلطين والاحتياط بالكرع والحلب بالحاء المهملة الخاسية
 والكرامة غطاؤها ويقال لك غطى حب وكرامة بطن خاية وغطاؤها ط (قوله
 ولو تكلف الكرع) أى من أسفل البر فحيا اذا قال لا شرب من هذا البر بدون إضافة
 ماء (قوله لعدم العرف) لان العين انعقد على غير الكرع لكون الحقيقة مهيورة
 كافي لا يصح قدمه في دار فلان (نفسه) قال في الفتح ونظير المستثنين ما وحلف
 لا يشرب من هذا الكور فصب الماء في كور آخر فشرّب منه لا يحن بالاجماع ولو قال
 من ماء هذا الكور فصب في كور آخر فشرّب منه حث بالاجماع وكذا الوفاة من هذا
 الحب أو من ماء هذا الحب فنزل الى حب آخر اه (قوله امكان تصور البر) قال في المنع
 كل ما وقع في هذه المسائل من لفظ تصور فنعناه يمكن وليس معناه متعقد اه فالصواب
 حينئذ انما سقط تصور كاهو في بعض النسخ ط قلت لكن عبرة في البحر وعليه فالمراد
 بتصوره كونه ذا صورة أى كونه موجودا فالمراد امكان وجوده في المستقبل أى امكانه
 عقلا وان استحالة عادة احترازا عما لا يمكن عقلا ولا عادة كما في المثال الآتي فهذا
 لا تنعقد فيه العين ولا تبقى منعقدة بخلاف ما أمكن وجوده عقلا ولا عادة أو عقلا فقط
 مع استحالة عادة كافي مسئلة صعود السماء وقلب الجرد ذهبها فانها تنعقد كإساق (قوله
 في المستقبل) قيد لبيان الواقع لان المتعقدة لا تتأني في غيره (قوله شرط انعقاد العين)
 أى المطلقة أو القيد بوقت (قوله ولو بطلاق) تعميم العين أى لا فرق بين العين بالله تعالى
 أو بطلاق (قوله وبقيتها) أى شرط بقاء العين منعقدة وهذا في العين المتعقدة فقط فاذا
 قال والله لا وفنك حثك غدا فمات أحدهما قبل الغد بطلت العين بخلاف المعلقة حثت
 لا بشرط لها تصور البر في البقاء باتفاق كما يأتي في قوله وان أطلق وكان فيه ماء فصب حثت
 (قوله اذ لا بد من تصور الاصل الخ) بيانه أن العين انما تنعقد لتعقيد البر فان من أشبر

بغير أو وعد وعدو كده بالعين لتحقى الصدق فكان المقصود هو البر ثم تحب الكفارة
 خلفا عنه لرفع حكم الحنف وهو الاتم يصير بالتكفير كالبر فإدراك البر متصورا
 لا يستعد فلا يجب الكفارة خلفا عنه لأن الكفارة حكم العين وحكم الشيء إنما يثبت بعد
 انقائه كسائر العقود وقوله في شرح الجامع الكبير ثم أعلم أن هذا الأصل وما فرغ عليه
 قولهما وقال أبو يوسف لا يشترط تصدق البر (قوله في حذاه الخ) في محل مقبول فرغ
 وماصل المسئلة أربعة أوجه لأن العين إما مقيدة وإم مطلقة وكل منهما على وجهين إما
 أن لا يكون فيه ماء أصلا أو كان فيه ماء وقت الحلف ثم صب في القعدة لا يحدث
 في الوجهين لعدم انقضاءها في الوجه الأول ولطالما عند الصب في الثاني وفي المعلقة
 لا يحدث أيضا في الوجه الأول لعدم انقضاءه يحدث في الثاني (قوله اليوم) أي مثلا
 إذا المراد كل وقت معين من يوم أو جمعة أو شهر (قوله أو بنفسه) أي أو انصب بنفسه
 بلا فعل أحد (قوله قبل الليل) أشار إلى أن المراد باليوم ياض النهار فلا يدخل فيه
 الليل (قوله أولا) صادق بما إذا علم عدم الماخبة أو لم يعلم شيئا وصره الاستصحاب على
 الثاني لأنه إذا علم تقع عينه على ما يحلله الله تعالى فيه وقد تحقق عدم فيضت وصح
 الزبلي الاطلاق وبه يزن في الفتح فقوله في الاصح قبله لا علم في قوله أولا لكن فصل
 المصنف في قوله الا في لقتل فلا يابن علمه بوجه فيضت وبين عدمه فلا ويشله في الكفر
 في فصل ما هنا على التفصيل الا في فيقيد عدم حشته بما إذا لم يعلم لكن فرق الزبلي هناك
 بأن حشته إذا علم تكون عينه عقدت على حياة سمعت حدث وهو متصور ما هنا فلا
 ما يحدث في الكور فغير المحلوف عليه اه أي لأن المحلوف عليه ما ظهر في الكور
 وقت الحلف دون الحادث بعد قلت وفيه نظر فانه إذا علم بأنه لا ما فيه براد ما ظهر في
 بعد الحلف أي ما سمعت حدث مثل لا تقتل زيد إذا كان القتل ازهاق الروح فإذا علم بوجه برار
 روح سمعت حدث لكن سأل أن ذات الشخص لم يتغير بخلاف الماء فليأمل (تنبية) ه
 قال طاهر بأن ما إذا علم أنه لا ما فيه قياس ما مر عن الترتاشي في لصدقت السمة الاتم
 اه قلت وقد مر أن الغموس تكون على المستقبل فهذا منها (قوله لعدم إمكان البر)
 اعترض بأن البر متصور في صورة الاراقة لأن الاعادة ممكنة وأجيب بأن الترتاشي لا يجب
 في هذا الصور وفي آخر جزم من أجزاء اليوم بحيث لا يسع فيه غيره فلا يمكن إعادة الماء
 في الكور ويشترط في ذلك الزمان اه ح عن العناية (قوله لوجوب البر في المطلقة كما
 فرغ) قال في الفتح لقاتل أن يقول وجوبه في الحال ان كان يعني تعينه حتى يحدث في
 ثاني الحال فلا شك أنه ليس كذلك وان كان يعني الوجوب الموسع الى الموت فيحدث
 في آخر جزم من الحياة فالموتة كذلك لانه لا يحدث الا في آخر جزم من الوقت الذي ذكره
 فذلك الجزم بمنزلة آخر جزم من الحياة فلا ي معنى تبطل العين عند آخر جزم من الوقت
 في الموتة ولم تبطل عند آخر جزم من الحياة في المطلقة اه وأجاب في الترتاشي ما حصله

محله
 حلف لا يشترط ماء هذا الكور
 ولا ما فيه أو كان فيه ماء فصب

(فق) حلقه لا يشترط ماء هذا
 الكور اليوم ولا ما فيه أو كان
 فيه ماء (وصب) ولو فعله أو
 بنفسه (في يومه) قبل الليل
 (أو أعلق) بينه من الوقت (ولا
 ما فيه لا يحدث) سواء علم وقت
 الحلف أن فيه ماء أولا في الاصح
 لعدم إمكان البر (وان) أطلق
 و (كان) فيه ماء (فصب حث)
 لوجوب البر في المطلقة كما فرغ
 وقد فات بسببه أما الموتة في آخر
 الوقت

أن الخالف في الموقته لم يلزم نفسه بالفعل الا في آخر الوقت بخلاف المطلقة لانه لا قاعدة
في التأخير قلت أنت خير بأنه غير دافع مع استلزامه وجوب البر في المطلقة على قور
الحلف والاخلاق فافهم ويظهر لي الجواب بأن المقيدة لما كان لها غايتها معلومة لم تعين
الفعل الا في آخر وقتها فاذا فات المحل فقد فات قبل الوجوب فيبطل ولا يصح لعدم
امكان البر وقت تعينه أما المطلقة فتعاقبها آخر جرم من الحيلة وذلك الوقت لا يمكن البر
فيه ولا خلفه وهو الكفارة ففي تأخير الوجوب اليه اضرب بالخالف لانه اذا حلت في آخر
الحيلة لا يمكنه التكفير ولا الوصية بالكفارة فيبقى في الاثم تعين الوجوب قبله ولا ترجع
لوقت دون آخر فلزم الوجوب عقب الحلف موسعا بشرط عدم القوات فاذا فات المحل
ظهر أن الوجوب كان مضيقا من أول أوقات الامكان وتظهر ما قرروا في القول بوجوب
الحج موسعا فقد ظهر المعنى الذي لاجله اعتبر آخر الوقت في الموقته ولم يعتبر آخر الحيلة
في المطلقة هذا ما وصل اليه فهمي القاصر قد بده (قوله وهذا الاصل) وهو امكان البر
في المستقبل (قوله منها الخ) ومنها ما سذكره المصنف في باب العين بالضرب والقتل بقوله
لو حلف ليعضن دية غدا فاقضاه اليوم الخ ومنها ما في البصر لو قال لها بعد ما أصبح ان لم
أجاء معك هذه الليلة فأنت كذا ولايته فان علم انه أصبح انصرف الى الالة القابلة وان
نوى تلك الليلة بطلت عنه وكذا ان غت الليلة وان لم أيت الليلة هنا وقد انقصر المصباح
وهو لا يدم لا يصح لان الزوم في الليلة الماضية لا تصور كقوله ان صحت أمس وبنها ان لم
أت اصرأني الى داري الليلة فلما أصبح قالت كنت في الدار لم يصح وان قالت كنت
غائبة حثت ان صدقها ومنعها ليعطيه أو لا يضربه حتى يأذن فلان غات فلان ثم أعطاه لم
يبحث اه قال الرمي ولم يقيد هذه بالوقت ومنه في القبح وانظر ما الفرق بينهما وبين سلة
الكوز اذا أطلق وكان فيه ماء فصب (قوله لغاضت بكرة) الظاهر أن المراد وقت الطلوع
أو بعده وفي وقت لا يمكن اداء الصلاة فيه ثم ما ذكره من تعميم عدم الحث عزاء في
البحر الى المبتني لكن ذكر في باب العين بالبيع والشراء تعميم الحث وعليه معنى المصنف
هناك وسيأتي تمام الكلام عليه (قوله لعدم تصور البر) أي فلم تعتقد العين فلا يترقب
الحث ط وانظر ما ذكره قور اعن شرح الجامع الكبير (قوله فوباه فوقا) قيد به ليكنها
الرد عليه بخيار الرتبة لعدم مهرها كافي القبح (قوله وتقبضه) هذا ليس بقيد فانه مجرد
الشراء ثبت لها في ذمته الفتن فالتقيا قصاصا وله المبد ذكره الزيلعي وتعام في ح (قوله
لحجزها عن الهبة الخ) يشكل عليه قوله ان الدين اذا قبض لا يسهط عن ذمة المدين
حتى لو أبرأه الدائن يرجع عليه بما قبضه منه وقضاي أمر الشراء به أن يكون كقبضه اه
ح عن شرح المقدسي قلت وأسئل الاشكال لصاحب البحر ذكره في باب التعليق
عند قوله وزوال الملك لا يطل العيين وأجاب ط بأن معنى الايمان على العرف والعرف
يقضي بأنها اذا شترت بمهرها شأ نصير لاشئ لها وفيه أن المقصود المعجز وعدم التصور

وهذا الاصل فروعه كثيرة منها
ان لم يصلي الصبح غدا فأت كذا
لا يصح بخصها بكرة في الاصح
ومنها ان لم تزدى الديار الذي
أخذت به من كبسي فأت طالق
فاذا الد يشارك كبسي لم تطلق لعدم
تصوير السبر ومنها ان لم تيمني
صدائق اليوم فأت طالق وقال
ابرهان وهبويه فأمك طالق
فالجملة أن تشتري منه مهرها ثوبا
ملقوا فتقبضه فاذا مضى اليوم
لم يصح أن يوهها لعدم الهبة ولا
الزوج للعجزها عن الهبة عند
الغروب لسقوط المهر بالبيع
ثم اذا أرادت الرجوع وقده بخيار
الرؤية

قوله لغاضت بكرة هكذا بخصه
والتي في نسخ الكتاب التي يدي
لا يصح بخصها بكرة فاجزها اه

مصححه

شرعاً لا عرفاً ولا انتقض الأصل المار في كثير من المسائل فافهم وأجاب السامعاني بأنهم لما جعلت المهر ثمتاً والكل وصف في النعمة فتعبر من المهرية إلى الثمنية فلم يكن هنالك مهر حتى يوهب وأما الذين قبله لم يدفع على صريح المعامضة فلم يقع التقاضي به من كل وجه ولم يدفع حاله كونه وصفاً في الذمة حتى ينقل إليه لقربه منه اهـ قلت والجواب الواضح أن يقال قد قالوا إن الدين تقضي بأثمانها أي إذا دفع الدين إلى دائته ثبت للمدين بئمة دائته مثل مال الدائن بئمة المدين فليست بئمة قصاص لعدم الفائدة في المطالبة وإذا لو أبرأه الدائن برأه أمقاط يرجع عليه المدين كما مر وكذا إذا شترى الدائن شيئاً من المدين بئمة بئمة التقاضي قصاصاً أما إذا اشتراه بما في ذمة المدين من الدين ينبغي أن لا يثبت للمدين بئمة الدائن شيء لأن الثمن هل معين وهو الدين فلا يمكن أن يجعل شيئاً غيره تقبلاً ذمة المدين ضرورة بمنزلة مالو أبرأه من الدين وبه يظهر التسرق بين قبض الدين وبين الشراء به تقدير (قوله وفي المصدق السماء الخ) مثله أن لم أس السماء بمخلاف أن تركت من السماء فبعدي سر لا يثبت لأن الشرط هو التركة وهو لا يتحقق في غير المقدور عادة وفي الأول الشرط عدم المس والعدم يتحقق في غير المقدور وكذا في التبرير يشرح الجامع الكبير للعصيري، عزى إلى المتني ومثله في التبرير من المحيط قلت وبظهر التبرير في قولك لا أس السماء وقولك تركت من السماء فإن الأول لا يتعنى أنه معتاد يمكن بخلاف الثاني وهذا ينافي ما عرفنا من فصل الصبح غدا وفي أن تردى الدائر وله رواية أخرى قتال (قوله لا مكان البرص حقة) لأنه معدتها الملائكة وبعض الأنبياء وكذا تحويل الجرد هباً نحو قول الله تعالى صفة أنطرية إلى صفة الذهبية بناء على أن الجواهر كلها متجانسة مستوية في قبول الصفات وأبعاد الأجزاء الجارية وأبعادها بالآثار ذببية والتحويل في الأول أظهر وهو ممكن عند المتكلمين على ما هو الحق فتح (قوله ثم بحث) عطف على معلوم من المقام أي فمنعقد ثم بحث ط قال في شرح الجامع الكبير فصاعداً والتصور في الجلة انعقدت الميّن وباعتبار العجز عادة حذت للعال وهذا العجز غير العجز المقارن للميّن لأن هذا هو العجز عن البر الواجب للميّن اهـ أي بخلاف العجز في مسألة الكوز فإنه مقارن للميّن فلذا لم تنعقد واعلم أن الحث في هذا المسئلة عند أئمتنا الثلاثة وفيها خلاف زفر فعده لا تنعقد الميّن ولا بحث لحاقه المستحيل عادة بالمستحل حقيقة بخلاف مسألة الكوز فإنها تختلف أي يوسف كاسم (تنبيه) * المراد بالعجز هنا عدم الامكان والتصور عادة فلو ثبت لودين له دينه اليوم فلم يكن معه شيء ولم يجسد من يقرضه بحث بعض اليوم على المتني به كما مر في باب التعليق لأن الآداء غير مستحيل عادة (قوله لم يثبت ما لبعض ذلك الوقت) أي فبحث في آخره قال في النسخ ملومات قبله فلا كفارة عليه إذا لا حث لا * (تنبيه) * قال في شرح الجامع الكبير قال الكرخي إذا سلف أن يفعل ما لا يقدر عليه كقوله لا صدق السماء هو وآثم وروى الحسن

مطلب
في قولهم الدين تقضي بأثمانها

مطلب
حلف لصدق السماء أو ليقبلن
الجرد هباً

قوله متصل هكذا بظنه والانس
يكون الخطاب لمؤث كما في الشارع
أن يرسم متصل بالياء كما لا يخفى اهـ
معجمه

مطلب
يجوز تحويل الصفات وتحويل
الأجزاء

(وفي) حلقه والله (ليصدقن)
السماء أو ليقبلن هذا الجرد هباً
حذت للعال لا مكان البرص حقة
ثم بحث للعجز عادة ولو وقت الميّن
لم يثبت ما لبعض ذلك الوقت وفي
حيرة الفقهاء قال لا مرأته أن لم
أعرج إلى السماء هذه الليلة
فأنت كذا ينصب سلطاناً يبرج
إلى السماء البيت لقوله تعالى فليبدد
بسبب إلى السماء أي سماء البيت
قال الباقراني

والظاهر خروجها عن قاعدة

مبني الايمان (وكذا) الحكم

لوحظ (ليقتل فلا عالم بوجوه)

اذ يمكن قتله بعد احياء الله تعالى

فيحت (وان لم يكن عالما بوجوه)

(فلا) بحيث لانه عقده عينه على

حياة كات فيه ولا يتصور كسلة

الكور وكقوله ان تركت من

السماه فصدى حر لان الترك

لا يتصور في غير المقدور (حلف

لا يكلمه فناداه وهو قائم يا بنظله)

فلو لم يوقله لم يثبت وهو المختار

ولو مستيقظا حث لو بحيث يسمع

بشرط انفصال عن العين ولو قال

موصولا ان كلنك فانت طابق

فاذهي او اذهبي لا تطلق ما لم

يرد الاستئناف ولو قال اذهي

طلقت لانه مستأنف ولو قال

يا احاطا سمع او اصنع كذا وكذا

مطلب

حلف لا يكلمه

عن زفر بن قال لاصسن السماء اليوم انه آثم ولا كفارة عليه لانه لا تعتقد عنده الاعلى
ما يمكن (قوله والظاهر خروجها الخ) هذا الاعتذار يحتاج اليه ان كانت المسئلة من
نص المذهب لان كانت من تخريج بعض المشايخ على القول باعتبار الحقيقة القوية
وان لم يكن فالعرف وعليه مني الزبلي وقد تقدم رده وأما الاعتقاد على العرف ولو كانت
هذه المسئلة منصوبة لذكر الاستثناء من القاعدة المبني عليها مسائل الايمان وهي
العرف والذي يظهر حل هذه المسئلة على ما اذا نوى سقف البيت كما اجابوا عن قول
صاحب الذخيرة والمرغباني في لا يهدم بيتا أنه يثبت بهدم بيت العنكبوت كما اوضحناه
في أقل الباب السابق فراجع ليظهر لك ما قلنا (قوله وكذا الحكم) أي في الانعقاد
والحنث للسلم وقد بان القتل احترازا عن الضرب في الخلية لضرر فلا نال اليوم وفلان
ميت لا يثبت علمه بوجوه أولها لو حيا ثم مات فكذلك عند دهما وحث عند أي يوسف اه
أفاده في الشرع لآلية فافهم (قوله فيحت) أي بالاجماع لان عينه انصرفت الى حياة
يحدثها الله تعالى فيه وانه مضمور وادأحياء الله تعالى فهو فلان بعينه لكن كنه خلاف
العادة فيحت كما في صعود السماء (قوله كسلة الكور) تشبيه في عدم الحث لعدم
التصور لاقى انفصل بين العالم وغیره لما مر أن الاصع عدم التفصيل فيها فان حث العالم
هنا لأن البر متصور كما ثبت ما في الكور ولو خلق الماء لا يكون عين الماء التي اعتقد عليه
العين فلا يتصور البر أصلا فكان الماء نظيرا للشخص لا نظير الحية كذا في شرح الجامع
وكانه يشيرا إلى أنه لو جعل الما نظيرا للحياة لزم انفصل فيه أيضا لأن الحياة الحادثة غير
المعقود عليها تأمل (قوله لأن الترك لا يتصور في غير المقدور) لأن ترك الشيء فرع عن
امكان فعله عادة أي بخلاف العدم فانه يتحقق مطلقا فلذا حثت في ان لم امر السماء
كما في النهر وقد مناه عن شرح الجامع (قوله حلف لا يكلمه) قال في الذخيرة يقع على
الابدان نوى يوم أو يومين أو بلدا أو زمنا لانه لا يصدق ديانة ولا قضاء وفي أي يوم كنه
حث لانه نوى تخصيص ما ليس محفوظا (قوله هو المختار) خلا لما ذكره القدوري
من أنه يثبت اذا كان بحيث يسمع ويرجعه السرخسي حتم كما في السير ولو آمن المسلم
أهل الحرب من موضع بحيث يسمعون صوته لم يكلمهم باستغاثهم بالحرب لم يسمعوه فهذا
أمان ودفع بالفرق وذلك أن الامان يقتضي في اثنائه بخلاف غيره نهر (قوله لو بحيث
يسمع) أي ان أصغى اليه باذنه وان لم يسمع لعروض شغل أو حجب فلو لم يسمع مع الاصغاء
اشد بعد لا يثبت كما في الصرع من الذخيرة وفيه لو كله بكلام لم يفهمه المخوف عليه
ففيه روايتان (قوله لا تطلق) أقول في البرازية فلو وصل وقال ان كلنك فانت طابق
فاذهي لا يثبت ولو اذهبي أو اذهبي يثبت اه لكن ما ذكره الشارح من التذويبة
بين الواو والفاء هو المذكور في الفتح والبرع من المتني ومنه في التاترخانية (قوله ما لم
يرد الاستئناف) قال في التاترخانية وفي الذخيرة والمتني ان أراد بقوله فاذهبي طلاقا

وقصد إجماع المخالف عليه لم يحنث
 فبقي وفي السراجة سال محمد
 سال صغره أبا حنيفة فبين قال
 لا تخروا الله لا تكلت ثلاث مرات
 فقال أبو حنيفة ثم ماذا تبسم
 محمد وقال انظر حسنا يا شيخ
 فنكسر أبو حنيفة ثم قال
 حنث مرتين فقال محمد أحسنت
 فقال أبو حنيفة لا أدري أي
 الكلمتين أوجع في قوله حسنا
 أو أحسنت (أو) حلف لا يكلمه
 (الابنية فأذن له ولم يعلم) بالاذن
 فكلمه (حنث) لاشتقاق الاذن
 من الاذن فيبترط العلم بخلاف
 لا يكلمه الا برضاء فرضي ولم يعلم
 لأن الرضا من أعمال القلب
 فيتم به (الكلام) والتحديث
 (لا يكون الا باللسان) فلا يحنث
 بإشارة وكناية كما في التنف
 وفي الخاتمة لا أقوله كذا كتب
 المسح حنث ففرق بين القول
 والكلام لكن نقل المصنف بعد
 مسألة ثم الريحان عن الجامع
 انه كالكلام خلافا لابن سحابة
 (والاجبار والافراء والبطارة
 تكون بالكناية لا بالاشارة والاياء
 والظهار والانشاء والاعلام
 يكون بالكناية وبالاشارة أيضا)

طلبته واحد قوليين أخرى (قوله وقصد إجماع المخالف عليه) أي ولم يقصد إجماعه
 مع الحائط بل قصد خطاب الحائط فقط ولذا قال في البحر وغيره لو سلم على قوم هو منهم
 حنث الآن لا يقصد فدين أما لو قال السلام عليكم الأعلى واحد فقد قضا عذرا
 ولو سلم من الصلاة لا يحنث وان كان المخالف عليه عن يساره هو الصحيح لأن السلامين
 في الصلاة من وجه ولو سجد له سجد أو رفع عليه القرائة وهو متدبر لم يحنث وذو روح الصلاة
 يحنث (تنبيه) لو قال ان ابتدأت بكلام فعبدي حرفا لثبته فسلم كل على الآخر
 لا يحنث وانحلت العين لعدم تصور أن يكلمه بعد ذلك ابتداء ولو قال لها ان ابتدأت بكلام
 فسلم وقال هي كذلك لا يحنث اذا كلها لانه لم يحنث اولها لانه لم يحنث هي بعد ذلك لعدم تصور
 ابتداءها كذا في الفتح ومنه في البحر والابن في التحفة والطهري في تلخيص الجامع
 ان ابتدأت بكلام أو تزوج أو تكلن قبل أن تكلن فتكلمنا أو تزوجا ما لم يحنث ابتداء
 لاستحالة السبق مع القرآن اه وبه ظهر أن قول البرزاني يحنث المخالف جوابا لا يحنث
 (قوله حنث مرتين) لانه ان تعد العين بالاولى فيحنث لثا مرة تعد العين أخرى فيحنث
 بها في الثالثة مرة لأن العين الاولى قد انحلت بالثانية وفي تلخيص الجامع لو قال ثلاثا غير
 المدخولة ان تكلن فأنطلق المصنف الاول بالثانية لاستحالة الكلام بخلاف فاذ هي
 باعد والله اه وحيث انحلت الاولى بالثانية لا يقع بالثالثة شي لانها بان لا الى عذرة
 بخلاف المدخول بها (قوله حسنا وأحسنت) لأن قوله انظر حسنا يفيد التقرير بما أنك
 لم تأمل في الجواب وقوله أحسنت وان كان تنويعا لانه يتضمن انه لم يحنث قبله فكل
 من الكلمة من موجه (قوله وحلف يا شيخ) عطف على قول المصنف حلف لا يكلمه وقوله
 حنث جواب المستثنين (قوله لاشتقاق الاذن) أي اشتقاقا كبيرا كما في النهر من الاذن
 وهو الاعلام ح قلت وفيه نظرية لم يحقق معناها في الموضوع (قوله فبترط العلم) ظاهره
 أنه لا يمكن بمجرد السماع بل لا بد معه من العلم بعينه استرازا لعدم مخاطبه بالغة لا يفهمها
 كما قد تظن في حلفه لا يخرج الا بالاذن (قوله فرضي) أي بان أخبره بعد الكلام بانه
 كان رضيا (قوله فلا يحنث بإشارة وكناية) وكذا بإرسال رسول لانه لا يسمى كلاما عرفا
 خلافا لما لث وأحد وجههما الله تعالى استدلالا بقوله تعالى ما كان ابشر أن يكلمه الله اه
 وجه الى قوله أو يرسل رسولا أحبيب عنه بأن معنى الايعان على العرف فتح (قوله عن
 الجامع) حيث قال اذا حلف لا يكلم فلا تأول وقال الله لا أقول لفلان شيئا فكتب له كتاب
 لم يحنث وذكر ابن سحابة في نوادره انه يحنث اه فتدبره خلافا لابن جماعة أي
 فيها فتحصل أن الاقوال ثلاثة الخث مطلقا وعده مطلقا وتبصيل فاضنان ط
 (قوله تكون بالكناية) أي كما تكون باللسان ولم يشبه عليه لظهوره قافهم (قوله
 والاياء) بالجر عطف على الاشارة وكأنه أودا الاشارة باليد والاياء بل أس لأن الاصل
 في العطف الغاية (قوله والظهار والاعلام) بالرفع مبتدأ (قوله والانشاء) كذا في النسخ

والذي في الفتح والجروا المنع الانشاء بالنساء أي لو حلف لا يقضي سر فلان أو لا يظنهم رؤا ولا
 به لم يحنث بالكتابة وبالاشارة (قوله ولو قال الخ) قال في الجروا نوى في ذلك كنه أي
 في الانشاء والاشارة والاعلام والخبار كونه بالكتابة دون الاشارة دين فيما بينه
 وبين الله تعالى اه وهكذا في الفتح ونحوه في البرازية ولم يذكر في التهر الاخبار وهو الظاهر
 لما صر أن الاخبار لا يكون بالاشارة فلهي أنه يدين في أنه لم ينوبه الاشارة ومفهوم
 قوله دين الخ أنه لا يصدق قضاء كما عراه في التنازعانية الى عامة المشايخ وفيها وكل ما ذكرنا
 أنه يحنث بالاشارة اذا قال أشرت وأنا لأر يد الذي حلفت عليه فان كان جوابا للشي
 سئل عنه لم يصدق في القضاء ويدين (قوله أو لا يشره) تكرار مع قول المتن والاشارة
 تكون بالكتابة اه ح ولعله أو لا يشره من الاسرار (قوله ان أخبرني أو أعلمني الخ)
 وكذا الاشارة في الفتح والجروا هو مخالفت لما سجد كره في الباب الآتي عن البدائع
 من أن الاعلام كالاشارة لا يقضيها من الصدق ولو بلا باه ويؤيده ما في تلخيص الجامع
 الكبير ولو قال ان أخبرني أن زيد أقدم فكذا حنث بالكذب كذا ان كتبت الى وان لم
 يصل وفي بشرني أو أعلمني يشترط الصدق وجهل الخائف لأن الركن في الاولين الدال
 على الخبر وجع الحروف وفي الآخرين افادة البشر والعلم بخلاف ما إذا قال بقدمه لأن
 بالاصاق تقتضي الوجود وهو بالصدق ويحنث بالايما في أعلمني وبالكذب والرسول
 في الكل اه (قوله لا فادتها) أي الباء الصاق الخبر بنفس القدوم أي فصار كأنه قال
 ان أخبرني خبرا مصا بقدوم زيد فاقضي وجود القدوم لا بحالته قال ط وفيه أن
 الباء في ان أخبرني أن فلانا قدم مقدرة ومقتضاء قصره على الصدق اه قلت قد يجاب
 بأنهم التدخل على المصدر الصريح وفرا قبل الصريح والمؤول على أن تقديره الضرورة
 التعدية فلا تقيد ما تقدمه لمؤولة فتأمل (قوله وكذا ان كتبت بقدوم فلان) أي انه
 مثله في اقتصاره على الصدق بخلاف ان كتبت الى أن فلانا قدم فعبدي حنث بالخبر
 الكاذب حتى لو كتب اليه قبل القدوم ان زيد أقدم حنث وان لم يصل الكتاب
 الى الخائف كذا في شرح التلخيص ومفاده الحنث بمجرد الكتابة ومفاد الفتح والجروا
 اشراط الوصول ويدل للأول لعدم تعديل التلخيص المار بأن الركن في الكتابة جمع الحروف
 أي تأليفها بالعلم وقد وجد (قوله فقال ثم الخ) قال السر حسي هذا صحيح لأن السلطان
 لا يكتب بنفسه وانما يأمر به ومن عاداتهم الامر بالايما والاشارة فتح (قوله فن حين
 حلفه) أي يقع على ثلاثين يوما من حين حلف لأن دلالة حاله وهي غيبته وجب ذلك كما
 اذا أجره شهر لأن العقود تدرأه وقع الحاجة القائمة بخلاف لاف لاصون شهر افاته نكرة
 في الاثبات فوجب شهر اشاعا ولا موجب لصرفه الى الحال فتح (قوله ولو عرفه) كقوله
 لا أكلمه الشهر يقع على باقيه وكذا السنة واليوم والليلة وأشار الى أنه لو حلف بالليل
 لا يكلمه يوم احث بكلامه في بقية الليل وفي الغد لأن ذكر اليوم للاخراج وكذا لو حلف

ولو قال لم أفو الاشارة دين وفي
 لا يدعوه أو لا يشري يحنث بالكتابة
 (ان أخبرني) أو أعلمني (ان)
 فلا نأقدم ونحوه يحنث بالصدق
 والكذب ولو قال بقدومه ونحوه
 في الصدق خاصة لا فادتها
 الصاق الخبر بنفس القدوم كما
 حقه في بحث الباء من الاصول
 وكذا ان كتبت بقدوم فلان كما
 سيجي في الباب الآتي وسأل
 الرشد محمد عن حلف لا يكتب
 الى فلان فأما بالكتابة هل يحنث
 فقال نعم يا معز المؤمنين ان كان
 مثلك لا يكلمه شهر افي حين حلفه
 ولو عرفه فلي باقيه (بخلاف
 لا عتقن) أو لاص ومن شهر
 فان التعيين اليه

مطلب
 حلف لا يكلمه شهر فهو من حين
 حلفه

بأنهار لا يكلمه ليلة حنت بكلامه من حين حلف إلى طلع القمر ولو قال في النهار لا أكلمه وما فهو من ساعة حلفه مع الليلة المستقبلة إلى مثل تلك الساعة من الغد لأن اليوم مذكور فلا بد من استقامته ولا يمكن إلا بتمامه من الغد فيتمه الليل وكذا لا يكلمه ليلة فهو من تلك الساعة إلى مثلها من الليلة التالية مع النهار الذي بينهما فأفاده في البحر عن البدائع وفيه عن الواحشات لا أكلم اليوم ولا غدا ولا بعد غده أن يكلمه لئلا لأنها أيمان ثلاثة ولم يذكر الثاني فهي واحدة قد دخل الليل بعزلة قوله ثلاثة أيام (قوله فيما يتناول الأبد الخ) مثل لا أكلمه فلم يذكر الشهر تأييد البين فذكر الشهر لأخراج ما ورداه فبقى ما يلي بينه داخل البحر (قوله وفيما يتناول) مثل لا صوم من أوله شكفت فانه لم يذكر الشهر لتأييد البين فكان ذكره تقدير الصوم به وأنه منكر فلتعين اليه بجملة لافان تركت الصوم شهرا فإن الشهر من حين حلف لأن تركه مطلقا يتناول الأبد فذكر الوقت لأخراج ما ورداه وتعامه في البحر (قوله على الظاهر) أي ظاهر الزمان فيمن الفرق بين الصلاة وخارجها وهو ما عليه القديري (قوله كما رجه في البحر) حيث قال قد اختلفت الفتوى والافتاء بظاهر المذهب أولى (قوله ويرجع في الشيخ عدمه) حيث قال ولما كان معنى الأيمان على العرف وفي العرف المتأخر لا يسيئ التسليم والقرآن كلاما حتى يقال لم يسمع طول يومه أو قرأ أي تكلم اليوم بكلمة اختارها المتأخر لأنه لا يبحث بجمعه مع ما ذكر خارج الصلاة واختير للفتوى من غير تفصيل بين الجين بالهرية والهرية بالهرية أو فأدان ظاهرا رواية مبنية على عرف المتقدمين وقوله من غير تفصيل الخ يبين قول الشارح مطلقا (قوله وقواه في التبريلالية الخ) التفسير راجع إلى ما في الفتح فكان الأولى تقديمه على قوله بل في البحر (قوله فائلا ولا علم الخ) الذي رآه في التبريلالية بعد تفقه عن البحر أن الافتاء بظاهر المذهب أولى قلت الأولى غير ظاهرة ثانياً مبنية الأيمان على العرف المتأخر ولما علمت من أكثرية التصحيح له اهـ (قوله ويقاس عليه) أي على ما في التهذيب والبحث لصاحب النهر وكذا الاستدراك بعده (قوله فأمثل) إشارة إلى مخالفة ما في الفتح لكلام التهذيب وأنى ما في دعوى الأولى من البحث إذ لا يلزم من كونه كلاما منظوما وكون قائله متسكحا أن يسمى القائله درس كذا ما لا يلزم أن تكون قراءة الكتب كذلك وهذا كله بناء على عدم العرف والافان ويدع عرف فالعبارة له كما تقرر فافهم (قوله اليوم) قيد اتفاق ط (قوله والالا) أي راسلهم زوما في الغل بأن نوى غيرها أو لم ينوئها لا يبحث كما في البحر (قوله لانهم لا يريدون به القرآن) أي لأن الناس لا يريدون بفسير ما في الغل القرآن بل التبرك (قوله به يفتي) هو قول أبي يوسف وفرق محمد فقال المقصود من قراءة كتاب فلان فهم ما فيه وقد حصل ويبحث بقراءة سطر منه لاضافة لانه لا يكون مفهوم المعنى غالبا والمقصود من قراءة القرآن عين القرآن إذا الحكم معناه بل كافي البحر قال ح وقول محمد هو الموافق لعرفنا كما لا يخفى (قوله انه

مطلق مهم
لا يكلمه اليوم ولا غدا ولا بعد غد
فهي أيمان ثلاثة
والفرق أن ذكر الوقت فيما يتناول
الأبد لأخراج ما ورداه وفيما
لا يتناول للمداه زيلي (حلف
لا يكلمكم فقرا القرآن وأوسعج
في الصلاة لا يبحث) اتفاقا (وان
فصل ذلك خارجها حنت على
الظاهر كما رجه في البحر ويرجع
في الفسخ عدمه مطلقا للعرف
وعليه الضرر والمتق بل في البحر
عن التهذيب انه لا يبحث بقراءة
الكتاب في عرفنا انتهى وقواه
في التبريلالية فائلا ولا علم
من أكثرية التصحيح له مع مخالفة
العرف ويقاس عليه القائله درس ما
لكن بعكر عليه ما في الفتح وأما
الشعر فيبحث به لانه كلام منظوم
انتهى ففسر المنظوم أولى فتأمل
(حلف لا يقرأ القرآن اليوم يبحث
بالقرآن في الصلاة وخارجها ولو
قرأ البسلة فان نوى ما في الغل
حنث ولا لا لانهم لا يريدون به
القرآن ولو حلف لا يقرأ سورة
كذا وكما فلا لا يبحث بالنظر
فيه وفهمه به يفتي واقعا حلف

مطلب

أنت طالق يوم أكلم فلانا فهو على
الجديدين

مطلب

ان كلمته الآن يقدم زيد أو حتى

لا يكلم فلانا اليوم فعلى

الجديدين) لقراه اليوم فعلى

لا يتقدم (فان نوى التهاد

صدق) لانه الحقيقة (ولو قال

ليسه) أكلم فلانا فكذا (فهو

على الليل خاصة) لعدم استماله

مقدرا في مطلق الوقت حال (ان

كلمته) أي عمرا (الآن يقدم زيد

أوحين أو الا ان يأذن أو حتى يأذن

فكذا فكلمه قبل قدومه أو قبل

أذنه منت) ولو (بعدهما لا يبحث

بلعله التقديم والاذن غاية لعدم

الكلام) وان مات زيد قبلها مسقط

الحلف) قد تأخر الجزاء لانه لو

قدمه فقال امرأته طالق الآن

يقدم زيد لم يكن للغاية بل للشرط

لان الطلاق مما لا يحصل التأقبت

فلا تطلق يقدمه بل بعونه (كألو

قال لغيره) والله لا أكلم حتى

يأذن لي فلان أو قال لغيره والله

لا أفارقك حتى تقضي حقي) أو

حلف لبونية اليوم (تمت فلان

قبل الاذن أو برئ من الدين)

فأعين ساقطة والاصل أن الحالف

اذ جعل ليمينه غاية وفاتت للغاية

لا يكلم فلانا اليوم) هذا المثال غير صحيح هنا لأن الحكم فيه أن العين - في باقي اليوم
كأن الجهر والذي يمتد به في أكثر كعامة التون يوم أكلم فلانا فعلى الجديدين اه ح
أي لو قال يوم أكلم فلانا فانت طالق فهو على الليل والتهاد سيما بجديدين لتعدهما أي
عودهما مرة بعد أخرى فان كلمه ليلاً أو نهاراً ح (قوله لقراء اليوم فعلى لا يبحث
قبل المراد به الكلام لانه عرض والعرض لا يقبل الاستعداد لا بتعدد الامثال كالضرب
والجلوس والسفر والركوب وذلك عند الموافقة صورة ومعنى والكلام الثاني يفيد
معنى غير مقدار الاول وفيه أن الكلام اسم للفاظ مفيدة معنى كيفما كان فصفت
المماثلة ولذا يقال كلمته يوماً فالصحيح أن المراد بما لا يعتد الطلاق ولا اعتبار العمل
في الطرف أولى من اعتبار ما أضيف اليه الطرف لانه غير مقصود الاتمين ما تحقق فيه
المقصود وقامه في الفتح وقد مر مبسوطاً في بحث اضافة الطلاق الى الزمان (قوله صدق)
أي ديانته وقضاو من الثاني لا يصدق قضاء بحر (قوله لعدم استماله مفرد الخ) أي
بخلاف الجمع فانه يستعمل في مطلق الوقت كقول الشاعر

وكأنا سينا كل يساء نجمة • ليا لي لا قبنا جذا ما وجيرا

(قوله ولو بعدهما لا يبحث) أقول وكذا معهما القول الخاتمة حذف لا يدخل هذه الدار
حتى يدخلها فلان قد دخلها معاً لم يبحث وكذا الأكل حتى تكلم في وكذا ان كلمتك الا
أن تكلم في اه سائعي (قوله بلعله التقديم والاذن غاية لعدم الكلام) أما الغاية
في حتى فظاهرة وأما في الآن فلان الاستثناء وان كان هو الاصل فيها إلا أنها تستعار
للشرط والغاية عند تعدده لمناسبة هي أن حكم كل واحد منهما يختلف ما بعده وقيل هي
للاستثناء قال في الفتح وفيه شيء وهو أن الاستثناء فيها انما يكون من الاوقات
أو الاحوال على معنى امرأته طالق في جميع الاوقات أو الاحوال الا وقت قدوم فلان
أو اذنه أو الاحال قدومه أو اذنه وهو يستلزم تقييد الكلام بوقت الاذن أو التقديم
فيقتضي أنه لو كلمه بعده حنت لانه لم يخرج من اوقات وقوع الطلاق الا ذلك الوقت اه
فأنت وللفرق بين الغاية والحال قال في التتارخانية وغيرها لا يكلمه الا فاسبا فكلمه مرة
فاسبا مرة كراحت وفي الآن يعني لا يبحث (قوله سقط الحلف) أي بطل وبأنى
وجهه (قوله قد تأخر الجزاء) تبع في هذا التعبير صاحب التبر وأحسن منه قول
البحر قيد بالشرط لانه لو قال الخ أفاده ح (قوله بل للشرط الخ) قال في البحر وهي
هنا للشرط كانه قال ان لم يقدم فلان فانت طالق ولا تكون للغاية لانها انما تكون لها
فيما يحصل التأقبت والطلاق مما لا يحصله معنى فتكون لازماً (قوله لأن العلاء مما
لا يحصل التأقبت) يعني انها انما تكون للغاية فيما يحصل التأقبت والطلاق مما لا يحصله
فتمكون فيه للشرط واعتراض بأن الشرط وهو الآن يقدم مثبت فالحق هو ان
التقدم شرط الطلاق لا عدمه وأجيب بأنه حل على الثاني لانه جعل التقديم رافعا للطلاق

وتحقيقه أن معنى التركيب وقوع الطلاق من الحال مستترا إلى القدم فيرتفع فالقدم
 علم على الوقوع قبله وحيث لم يكن ارتفاعه بعد وقوعه وأمكن وقوعه عند عدم القدم
 اعتبر الممكن فجعل عدم القدم شرطاً ليقع الطلاق إلا أن يموت فلان قبل القدم
 أو الأذن اه منسلمان الفتح أي لانه إذا مات تحقق انشراط (قوله بطل البين) بناء على
 ما مر من أن قضاء الموت والبر شرط لبقاء البين الموقته وهذه كذلك لانها موقته يقاء الاذن
 والقدم اذ بهما عكس من البر بلاخت ولم يبق ذلك بعده موت من اليه الاذن والقدم
 وعند الثاني لما كان التصور غير شرط فعند سقوط الغاية تنأى البين فأى وقت كله فيه
 يبحث وقامه في الفتح (قوله كلمة ما زال وما دام الخ) هذا مما دخل تحت الأصل
 المذكور قلت ومنه قول العوام في زماننا لا أفضل كذا طول ما أنت ساكن وفي البحر
 لا كلمة ما دام عليه هذا الثوب فتزده ثم ليسه وكلمة لا يبحث ولو قال لا كلمة عليه هذا
 الثوب الخ بحث لانه ما جعل البين موقته وقت بل قبله ما يسهة فبقى ما بقيت تلك
 الصفة قال لا يوه ان تزوجت ما دمتما حين فكذلك افتروج في حياتهم ما حلت ولو تزوج
 أخرى لا يبحث إلا إذا قال كل امرأه تزوجها ما دمتما حين فيصحت بكل امرأة وان مات
 أحدهما سقط البين لأن شرط البحث التزوج ما دما حين ولا يتصور بعده موت أحدهما
 (قوله تخرج منها) أي بنفسه بخلاف ما دام في الدار فإنه لا بد من تروجه به وله وهذا
 إذا لم يمت ما دام يتجاري وطنه فان نوى ذلك فهو كالدار فان في الخلية حلف لا يشرب
 النبيذ ما دام يتجاري فصار نوى ذلك ثم عاد وشرب قال ابن القنن ان فارقها بنفسه ثم عاد وشرب
 لا يبحث إلا أن نوى ما دام يتجاري وطنه فان نوى ذلك ثم عاد وشرب بحث لبقاء وطنه
 بها اه وفيما والله لا أقرب ما دمت في هذه الدار لا يبط البين إلا بالتحال لطل به السكنى
 لأن معنى ما دمت في هذه الدار ما سكنت فيها وما بقي في الدار وتديكون ساكناً عند أبي
 حنيفة وعندهما لا يكون ساكناً بذلك والفقوى على قوله اه (قوله لا تنهاه البين يبيع
 البعض) الذي يظهر تقييده بما إذا كان يحسنه اكل كله وقد تقدم ما يدل على ذلك
 أبو السعود أي تقدم في قول الشاوخ كل شيء أكله الرجل في مجلس أو بشربه في شربة
 فالحلقه في كله والافعل بعضه أقول ويظهر في عدم البحث مطلقاً عدم الشرط نظير
 ما تقدمناه أنغافاً ما دمتما حين إذا مات أحدهما ثم رأيت في الخاتمة علل المسألة بقوله
 لأن شرط البحث الاكل حال بقاء الكل في ملك فلان ولم يوجد اه فافهم (قوله وكذا
 لا أفارقك حتى تقضي حتى اليوم) أي وهو ينوي أن لا يترك لزومه حتى يعطيه حقه
 بصر (قوله بل بفارقه بعد) أي بل يبحث بفارقه بعد اليوم دون اعطائه وأما لفارقه
 قبل معنى اليوم فهو كذلك لا يولى ولذا يصريح به فافهم (قوله ولو قدم اليوم) أي
 بأن قال لا أفارقك اليوم حتى تعطيني حتى غضى اليوم ولم يفارقه ولم يعطه حقه لم يبحث
 وان فارقته بعد معنى اليوم لا يبحث لانه وقت لفراق ذلك اليوم يجوز وقوعه في الخاتمة

مطلب
 لا أفعل كذا ما دام كذا

بطل البين خلافاً للثاني (كلمة ما زال
 وما دام وما كان غاية تنهى البين
 بها) قالو حلف لا يفعل كذا ما دام
 يتجاري فخرج منها ثم رجع ففعل
 لا يبحث لانتهاء البين وكذا
 لا بأس كل هذا الطعام ما دام في حلك
 فلان فباع فلان بعضه لا يبحث
 باكل باقيه لانتهاء البين يبيع
 البعض وكذا لا أفارقك حتى
 تقضي حتى اليوم أو حتى أقدمك
 إلى السلطان البرم لا يبحث حتى
 اليوم بل بفارقه بعده ولو قدم
 اليوم لا يبحث

مطلب
 لا أفارقك حتى تعطيني حتى اليوم

ذكر اليوم مقدما وقرأوا الظاهر أنه لا فرق (قوله) وإن فارقته بعده) مفاده أنه لو فارقته
 في اليوم لا يحنث لكنه مقيد بما إذا قضاه حقه والاحتث فالإطلاق في محل التقيد
 كالأصحى أفاده ح (تنبيه) قيد بالفارقة لأنه لو فتر منه لا يحنث ولو قال لا يفارقني
 يحنث خاتمة وفيها الأذع مالى عليك اليوم فحظه عند القاضي بر وكذا لو أقر فحبسه
 وإن لم يحبسه يلزمه إلى الليل ولو كان الدين مؤجلا لم يحنث يقول له أعطني مالى فإذا قاله
 صارا بار أو سألني في باب الدين بالضرب والقتل أنه لو قيد يحنث براه وبخلفه فليس
 بفارق وسألني تمام مسائل قضاء الدين هناك (قوله) وكذا لو سأل الخ) نقل في المنع هذا
 الفرع عن جواهر الفتاوى بصارة مطولة فراجعها (قوله) لتقيد من جهة المعنى بحال
 انكاره) أى كالأولف المديون لفرقه أن لا يخرج من البلاد إلا بذنه فانه مقيد بالقيام
 الدين لكن هذا التعليل لا يظهر وبالتسبة إلى قوله أنه يظهر شهود فانه يظهر والشهود لم يزل
 الانكار بل العلة فيه أنه بعد ظهوره والشهود لا يمكن التحليف تأمل وفي الزاوية حلقه
 ليوفى حقه يوم كذا وليأخذن يده ولا تصرف بلاذنه فأوفاه اليوم ولم يأخذ يده
 وانصرف بلاذنه لا يحنث لأن المقصود هو الإبقاء اه قلت وقد تقدم أن الإيمان بنية
 على الانفاظ لأعلى الأغراض وهذا المقصود غير مطعون لكن قد من أن العرف يصلح
 مخصوصا وهنا كذلك فإن العرف يخص ذلك بحال قيام الدين قبل الإبقاء ويوضحه أيضا
 ما يأتي في ريعان التبيين (تنبيه) رأيت بخط شيخ مشايخنا السامعاني عند قول
 الشارح لو حلف أن يجتر الخ هذا يقيد أن من حلف أن يشك فلا ثم تصالحا وزال
 قصد الضرر واخشى عليه من الشكاية بسقط العين لأنه مقيد في المسمى بدوام حالة
 استحقاق الانتقام كما ظهر اه فتأمل (قوله) لا يكلم عبده) هذه الإضافة إضافة ملك
 وقوله أو عرسه أو صديقه إضافة نسبة وهذا في إضافة المقر أو أما إضافة الجمع فالظاهر
 أنها كذلك من حيث زوال الإضافة والتجدد ثم يفرق في إضافة الجمع بين إضافة الملك
 والنسبة من حيث أنه لا يحنث إلا بالكل في النسبة وبأدى الجمع في الملك كما سيذكره
 المصنف (قوله) ان زالت إضافته) أى ولو إلى الخالف كما في لا أكفل طعامك هذا
 فأهداه له فأكل لم يحنث في قياس قوله ما عند محمد يحنث وكذلك في بقية المسائل يجر
 عن الذخيرة (قوله) يبيع) أى وهبة أو صدقة أو أمانة أو غير ذلك رمى وهذا راجع
 للعبد والد أو ما بعدها (قوله) أو يطلق) راجع للعرس وقوله أو عداوة راجع للصديق
 (قوله) ونحو مما يملك كالدار) هذا التعميم لا ينافي حله إلا في حيث جعل الدار
 مسكونا تعين الكون في الأكل ومجعل القهستان في قوله وكلمه من عموم الجواز أى وفعل
 الخالف واحدا من هذه الأفعال بأن يكلم العبد أو يدخل الدار المعين أو غيره اه ولو فعل
 الشارح كذلك لصح تعميمه هنا واستغنى عما يأتي (تنبيه) استغنى في الجر مسئلة
 يحنث فيها وإن زالت الإضافة وهي ما لو حلف لا يأكل من طعام فلان وفلان بائع

مطلب
 حلف لا يفارقني فتر منه يحنث

وإن فارقته بعده يجر وكذا لو حلف
 أن يجتر إلى باب القاضي ويحلفه
 فاعتزف الخضم أو ظهر سره يجر
 سقط العين لتقيد من جهة المعنى
 بحال انكاره كما سيأتي في باب العين
 في الضرب (وفي) حلقه (لا يكلم
 عبده) أى عبد فلان (أو عرسه
 أو صديقه أو لا يدخل داره)
 أو لا يلبس ثوبه أو لا يأكل طعامه
 أو لا يركب دابته (ان زالت
 إضافته) يبيع أو يطلق أو عداوة
 (وكلمه لم يحنث في العبد) ونحوه
 مما يملك كالدار

مطلب
 حلف لا يكلم عبدا فلان أو عرسه
 ثم زالت الإضافة يبيع أو يطلق

الطعام فاشترى منه أو كل حنت قال وعمله في الواقات بأنه يراد به طعامه باسم ما كان
 مجازاً بحكم دلالة الحال وكذا الألبس من ثياب فلان اه قلت ووجهه انه اذا كان ثابعا
 يراد به ما يشترى منه أو ما يصنعه فلا يتعد العين بحال قيام الاضافة لان اضافة المثلث تميم
 مقصودة (قوله) أشار إليه بهذا (أولاً) أما إذا لم يشر إليه فلا تميم عقديته على فصل واقع
 في محل مضاف الى فلان فيحت ما دامت الاضافة ماقية وان كانت متعقدة بعد العين
 ولا يصح بعد زوالها لعدم شرط الحنث وأما إذا أشار إليه فلا تميم عقدت على عين
 مضافة الى فلان اضافة مملكت فلا تبقى العين بعد زوال المثلث كما إذا لم يبين وهذا لأن هذه
 الاحسان لا يقصد هجرانها لذواتها بل لمصلحة في ملاكها واليمين تنقيد بمقصود الخالف
 ولهذا تنقيد بالصفة الحاملة على العين وان كانت في الحاضر على ما ينشأ من قبل وهذه
 صفة حاملة على اليمين تنقيداً بقاصراً كما قال ما دام ملكك فلان نظراً الى المقصود كذا
 في التبيين ولم يذكر المصنف حنثه بالتعبد والحكم انه ان لم يشر حنث بالتعبد وان أشار
 لا يصح حنثاً على الكفر (قوله على المذهب) مقابله رواية ابن سحابة ان العبد
 كالصديق لا كالأدبار يهر وعنه محمد يصح في الدار والعبد عند الإشارة وبه قال زفر
 والائمة الثلاثة كافي الدار المتق (قوله لان العبد ساقط الاعتبار) هذا وجه ظاهر
 المذهب ولذا يراعى كالجوارفانها أنه ان كان منه أذى انما يقصد هجران سيده بهجرانه
 (قوله بالطريق الاولى) لان العبد عاقل يمكن أن يعادى لذاته ومع هذا قيل انه ساقط
 الاعتبار فأشار الى الاولى (قوله فتنبه) أي تكون هذا مراد المصنف (قوله ان أشار
 بهذا) أي بأن قال لا أكرم صديق فلان هذا أو زوجته هذه (قوله أو عين) مثل لا أكرم
 عبداً لزيداً (قوله حنث) أي يفعل المحلوف عليه بعد زوال الاضافة كما هو موضوع
 المسئلة ولا يصح بالتعبد كافي الكفر (قوله لان الحز بهجرانه) أي فكأن الاضافة
 التعريف المحض والداعي لمعنى في المضاف اليه غير ظاهر لانه لم يقل لا أكرم صديق فلان
 لان فلان عاقل زليعي أفاد أن هذا عند عدم فورشة تدل على أن الداعي لمعنى
 في المضاف اليه فلو وجدت لا يصح بعد زوال الاضافة ومثلها النية ولذا قال في البحر
 ان ما في المختصر أي الكفر انما هو عند عدم النية وأما إذا نوى فهو على ما نوى لانه محتمل
 كلامه (قوله وان لم يشر ولم يعين لا يصح) الا في رواية عن محمد والمحقق الأول شرح
 المثلث (قوله بأن اشترى عبداً أو تزوج بعد اليمين) لما كان المتبادر من كلام المصنف
 أن قوله وحنث بالتعبد مرتبط بقوله والا الا الواقع في مسئلة غير العبد مثل بمثلين
 أحدهما في العبد والاخر في غيره إشارة الى أن قوله وحنث بالتعبد مرتبط بمسئلة
 العبد أيضاً غير أنه أن المصنف لم يذكر فيها حكم التعبد فدل أن هذا راجع الى المستثنين
 جميعاً لكن هذا إذا لم يشر فيها أما إذا أشار فيها فاعلم انه لا يصح لان التعبد غير المشار
 اليه وقت الحلف فاقه والحاصل كما في البحر أنه اذا اضاف ولم يشر لا يصح بعد الزوال

(أشار إليه) بهذا (أولاً) على
 المذهب لان العبد ساقط الاعتبار
 عند الاحراز مكان كالغيب والداد
 (وفي غيره) أي في تكليم غير العبد
 من العرس والصديق لا الدار
 لانها لا تكلمت به وكان الدار
 مسكوناً عنها العلم بأنها كالعبد
 بالطريق الاولى فتنبه (ان أشار)
 به بهذا أو عين (حنث) لان الحز
 بهجرانه (والا) بشر ولم يعين
 (لا يصح) وحنث بالتعبد (بأن
 اشترى عبداً أو تزوج بعد اليمين

قوله وان لم يشر هكذا يضطه والذي
 في نسخ الشارح ونقشه عبارة
 بعدوا لا يشر وهو الاوقع يكون
 عبارة المتن والا اه معصية

في الكل لا تضاعف الاضافة ويبحث في المتباعد في الكل لوجودها واذا اُضاف وأُشاد
فلا يبحث بعد الزوال والتباعد كان المضاف لا يقصد بالمعاداة والاحتكاك لكن قوله
والاحتكاك إذا بان كان المضاف يقصد بالمعاداة كزوجة والصدق مقصده انه يبحث
بالمقيد اذا أشار مع أن الحث بالمقيد هنا قد نسيه الزبلي بما إذا البشر كما هو المتبادر
من عبارة الكثر والمصنف قافهم (قوله لا يكلم صاحب هذا الطليسان) مثلث اللام
فأوس وهو ثوب طويل عريض قريب من طول وعرض الرداء مريض يحصل على
الرأس فوق شعور العمامة ويغطي به أكثر الوجه كما قاله جع محققون وهو ليس الاكل
فيه ثم يدور طرفة العين من تحت الحنك الى أن يحيط بالرقيقة بجمعها ثم يلقى طرفه على
المتكئين وغلمه في حاشية الخياط الرمي عن شرح التاج لابن حجر (قوله مثلا) لأن قوله
صاحب هذا الدار وقوهها كذلك شهر (قوله لأن الاضافة للتعريف) لأن الانسان
لا يبعد لمعنى الطليسان فصار كما لو أشار اليه وقال لا أكلم هذا الرجل فتطقت العين
بمعناه فتح قيل يجوز أن يكون حررا فبعدا لاجله قلت هو مدفوع بأن عداوة الشخص
منه واصفة في الشخص وهي ارتكابه المهرم شرعا وقوه لاذات الحر والارم انه لو كرم
المشتري ولو امرأه أن يبحث قافهم (قوله الحين والزمان الخ) أي سواء كان في التثنية
كوالله لا أكلم الحين أو حينا أو الاثبات نقولاً صوم الحين أو حينا والزمان أو زمانا
(قوله من حين حلقه) أي يعتبر ابتداء السنة أشهر من وقت العين بخلاف لاصوم
حينا وزمانا فإنه أن يعين أي ستة أشهر شاه وتقدم الفرق فتح أي تقدم في قوله لا أكلم
شهر (قوله لانه الوسط) هذه لقوله ستة أشهر وذلك لأن الحين قدر اديه ساعة
كما في فصاحتهم حين تموتن وأربعون سنة كما قال المقصرون في هل أفي على الانسان
حين من الدهر وستة أشهر كما قال ابن عباس في نوتى أكلمها ككل حين لانها مدة ما بين
ان يخرج الظلم الى ان يصير ربها فعند عدم النية ينصرف اليه لانه الوسط ولأن القليل
لا يقصد بالمتبع لوجود الاستماع فيه عادة والاربعون سنة لا تقصد بالحلف عادة لانه في معنى
الابد ولو سكت عن الحين تأيد فالظاهر أنه لا يقصد الاقل ولا الايد ولا أربعين سنة فيحكم
بالوسط في الاستعمال والزمان استعمال الحين وغلمه في الفتح (قوله أي بالنسبة)
أي يصح بالنسبة ما نواه وبين الشارح بتفسير الضمير أن الضمير عائد على السنة التي تضمنها نوى
فهو من قبيل عود الضمير على مرجع معنوي متضمن في لفظ متأخر لفظا متقدم رتبة
لأن الاصل ما نواه كائن بها ا هـ (قوله فيها) أي في الحين والزمان أي اذا نوى مقدارا
صدق لانه نوى حقيقة كلامه لأن كلامهما للقدرا المتشتملين القليل والكثير المتوسط
واستعمل في كل كائن فتح (قوله وغرة الشهر ورأس الشهر) كذلك عند الهلال
أراد أهل الهلال وان نوى الساعة التي أهل فيها صح لانه الحقيقة وفيه تغلف على
كذا في الفتح وفيه أيضا أن الغرة في العرف ما ذكر وان كان في اللغة الأيام الثلاثة وسليخ

(لا يكلم صاحب هذا الطليسان)
مثلا (فكلمه بعد ما ياحه حث)
لأن الاضافة للتعريف ولذا الوكلم
المشتري لم يبحث الحين والزمان
وسكرها ستة أشهر من حين
حلقه لانه الوسط (دمها) أي بالنسبة
(مانوى) فيها على الصحيح بدائع
(وغرة الشهر ورأس الشهر) قوله
له حقه

مطله
لا أكلم الحين أو حينا

مطله
لا أكلم غرة الشهر ورأس الشهر

النهار التاسع والعشرون (قوله وأوله الى مادون النصف) كذا في البحر عن البسائع
ومقتضاه أن الخامس عشر ليس من أوله وعالمه الفرع الآخر لا وكذا في الحاشية
حلف لآتينه في أقل شهر رمضان فأما لتمام خمسة عشر لا يحفت فان كان الشهر تسعة
وعشرين يوما قال محمدان أما قبل الزوال من اليوم الخامس عشر فنفى أن لا يحفت
وان تأم به الزوال في هذا اليوم حدث اه ونحوه في ح عن الفهستاني ومثله
في التواريخ وأعلمه ما قولان بشارته ما في البرازية أوله قبل معنى النصف وعن الثاني
فبين قال لأ قلت خروم من أقل الشهر وأقل يوم من آخره فعلى الخامس عشر
والسادس عشر (قوله والصف الخ) قال في النسخ وفي الوقعات والختم أن إذا كان
الخامس في بلداهم حساب يعرفون النصف والشتاء مستقر يصرف اسمه والافاق
الشتاء ما يلبس الناس فيه الحشو والقرو وأخرو ما يتقن الناس فيه عماما والافاق
بين الشتاء والصف إذا استقل ثياب الشتاء واستخفت ثياب الصيف والربيع من آخر
الشتاء الى أقل الصيف والخريف من آخر الصيف الى أقل الشتاء لأن معرفة هذا ليس
للناس (قوله والأبد) أي معزفاً أو مبكراً بقية قصر التفسير على الدهر (قوله هو
العصر) أشار الى أنه لو قال لا كله العمر فهو على الأبد عند عدم النية ولو نكره فعن
الماضي على يوم وعنه على ستة أشهر كل حين وهو الظاهر فهو السراج (قوله عند عدم
النية) مما ذكر في شافعي عمل فيه أفاده ط (قوله لم ير) أي وقف فيه أبو حنيفة وقال
لأ أرى ما هو قال في الاختيار لأنه لا عرف فيه فيسمع واللغات لا تعرف قياساً والدلائل
بمهته عارضة فتوقف فيه وروى أبو يوسف عنه أنه دهر أو الدهر سواء وهذا عند عدم
النية فان كان لنية معنى ما نوى أو نوى مقدار من الزمان عمل به اتنا فافتح فان قيل
ذكر في الجامع الصغير اجمعوا فيه قال أركته وهو را أو شتموا أو سبوا أو جمعوا
وأما يقع على ثلاثة من هذه المد كورات قلنا هذا انصرف لمدته الدهر على قول من
يعرف الدهر كما ذكر مسائل المزارعة على قول من يرى جوارها قال ابن الصياغ شرب ليلية
قلت ولا حن ما جابه في الفتح من أن قوله أنه على ثلاثة ليس فيه تعيين معناه أنه ما هو
(قوله توقف الامام في ربيع عشرة مسئلة) منها لفظ دهر ومنها الدابة التي لا تأكل
الابل وتقول التي أكثر غداً ثم امتطيت لها فرأى تحبس ثلاثة أيام وقيل سبعة ومنها
الكسبي حتى يصير معلما فتوقفه للمبتلى وعنه وهو قوله ما يتولد الا كل ثلاثا ومنها وقت
الخمان روى عشر مستثنى أو سبع وعليه معنى المصنف آخر المتن وقيل أقصاه اشاعير
ومنها النخس المشكل إذا بال من فرجه وقال يصير الاكثر ومنها سور الجمار والتوقف
في طوبى ربه لا في طهارته ومنها هل الملائكة أفضل من الانبياء ومز في الصلاة أن خواص
البشر أفضل ومنها أطفال المشركين وقال محمد لا يعذب الله أحداً بلا ذنب ومز في الجنائز
ومنها انفس جدار المصطفى ماله ومز أنه يجوز لو خيف عليهم من ظالم أو كان منقوشاً زمن

(ويومها وأوله الى مادون النصف
وأخوه آدمي خمسة عشر يوماً)
فلو حلف أن يوم أقل يوم من
آخر الشهر وآخر يوم من أقل الشهر
صام الخامس عشر والسادس
عشر والصفين من حين القضاء
الحشوا الى ليله فسد الشتاء تابع
(و) في حقه لا يكمله (الدهر
أو الأبد) هو (المر) أي مدة
حياة الخالص عند عدم النية
(ودهر) منكر (لم يدركه ولا هو
كالمين) وقيل خاف أنه إذا لم يدرك
الامام شيء في مسئلة وجب الافتاء
بقوله ما نهر وفي السراج توقف
الامام في أربع عشرة مسئلة

مطلب
في المسائل التي توقف فيها الامام

الواقف أو لأصلاح الجدار وفي الشرع لا يلية أنه نظمها شيخ الإسلام ابن أبي شريف بقوله
 حصل الامام بأخشفة دينه * أن قال لا أدري تسعة أسئلة
 أطفال أهل الشرع أين محلهم * وهل الملائكة الكرام مفضلة
 أم أنبياء الله ثم اللصم من * جدالة أني يطيب الأكل له
 والدهر مع وقت الختان وكلهم * وصف المعلم أي وقت حسنة
 والحكم في الخنثى إذا ما بال من * فوجه مع سور الجوار استنكحه
 وأجاز نقش الجدار المسجد * من وقته أم لم يجوز أن يفعله
 اه قلت وألحقته بما يتأخر فقلت

وزاد عشرة هل الجنى بشا * ببطاعة كالانس يوم المسئلة

(قوله بل عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن جبريل أيضا) في الكرماني سئل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عن أفضل البقاع فقال لا أدري حتى أسأل جبريل فساءله فقال
 لا أدري حتى أسأل ربي فقال عز وجل خير البقاع المساجد وخبر أهلها أزلهم دخولها
 وأخرجهم خروجها بشر أهلها آخرهم دخولها وأولهم خروجها في الحقائق أنه تنبيه لكل
 مفت أن لا يستغنى عن التوقف فيما لا يوقف له عليه إذا تجاوزة افتراء على الله
 تعالى بحرم الحلال وضد كذا في القهستاني وقال الغزالي في الاحياء وقال صلى الله
 عليه وسلم ما أدري أعز ربي أم لا وما أدري أسبح ملعون أم لا وما أدري أذو القرنين
 نبي أم لا هـ وهذا قبل أن يطلع الله تعالى على أمرهم وقد أخبر عليه الصلاة والسلام
 بأن يعاصون ط (قوله والجمع) معناه أنه إذا حلف لا يكلمه الجمع بترك كلامه عشرة
 أيام كل يوم هو يوم الجمعة لأنه بترك كلامه عشرة أيام كما في يومهم وهذا حيث لا ينفك
 فان نوى الأسابيع صح بخلاف جمعة مفردة كقوله على صوم جمعة إذا نوى الأسبوع
 أول يوم يلزمه صوم الأسبوع بحكم غلبة الاستعمال يقال لم ألتزم جمعة أفاده في البحر
 (قوله عشرة من كل صنف) هذا عهده وقال في الأيام وأيام كثيرة تسعة والشهور وأيام
 وماعداها للابد والاصل فيه أنه تعرف العهد لو تم معهود ولا فليجس فإذا كان
 للجنس فاما أن ينصرف الى أدناه أو الى الكل لا ما بينهما فهم ما يقولون وجد العهد
 في الأيام والشهور لأن الأيام تدور على سبعة والشهور على اثني عشر فيصرف اليه
 وفي غيره لما لم يوجد فيستغرق العمود وهو يقول إن أكرم ما يطلق عليه اسم الجمع عشرة
 وأقله ثلاثة فإذا دخلت عليه أل استغرق الجمع وهو العشرة لأن الكل من الأقل بمنزلة
 العام من الخاص والاصل في العام العموم فحملناه عليه زيلبي (قوله لأنه لا يستمر
 ما يذكر بلفظ الجمع) يعني أن العشرة أقصى ما عهد مستعمل فيه لفظ الجمع على اليقين
 لأنه يقال ثلاثة رجال وأربعة رجال الى عشرة رجال فإذا جاوز العشرة ذهب الجمع فيقال
 أحد عشر رجلا الخ عن البحر (قوله خمس سنين) لأن كل زمان سنة أشهر عند عدم

ونقل لا أدري من الأئمة بل عن
 النبي صلى الله عليه وسلم وعن
 جبريل أيضا (الأيام) وأما كثيرة
 والشهور والسنون (والجمع
 والازمنة والأحاديث والدهور
 عشرة) من كل صنف لانه لا ينفك
 ما يذكر بلفظ الجمع ففي لا يكلمه
 الازمنة خمس سنين

الفرد أيضا لجواز ارادته بلفظ الجمع نحو انما نزلنا لآية المثنى اه وقد سرح الاصوليون بأن العرف يصرف للعهد ان امكن والا فليس لأن آل اذا دخلت على الجمع ولا عهد تبطل معنى الجمعية كلا اشترى العبد اذا علمت ذلك فنقول ان الجمع المضاف اذا كان محصورا فهو من قسم العرف المعهود فلا تبطل فيه الجمعية ولكن تارة يكتفى بأذى الجمع كافي عبيد فلان ودوايه وشبابه وتارة لا يضمن الكل كافي زواجه وامسدة فاته واخوته وقد سرت الفرق وأما اذا كان غير محصور مثل لا كلمي آدم أو أهل بغداد او هؤلاء القوم فانه يكون الجنس لعدم العهد فيثبت الواحد ويشير الى هذا الفرق ما في حاشية المتقي وعن ابي يوسف ان كان له من العبيد ما يجمعههم يتسلم واحد لم يثبت حتى يكلم الكل وان كانوا اكثر من ذلك فتكلم واحد احدث وكذا في الثياب ان كان له منها ما يلبس بلبسة واحدة لا يثبت الا بالكل وان كان اكثر فبواحد اه فهذا صريح في الفرق بين المضاف المحصور وغيره فصارا المضاف المحصور مثل العرف بالغير اليهودي كفي فيه بالواحد وعليه يخرج المسائل المارة عن شرح المتقي وبه يظهر صحة ما أجاب به صاحب البصر فحين حلف أن أولاد زوجته لا يطلعون بيته فطلع واحد بأنه لا يثبت ولا يضمن بالجمع كما تقدم قبيل قول المصنف كل حل عليه حرام لكن كان المناسب أن يقول لا يضمن طلوع الكل لانه مثل زوجيات فلان لا يضمن عبيده وتقدم الفرق لكن العرف الآن خلاف هذا كما ذكرناه قريبا وظهر أيضا أن مسألة الوقت الصواب فيها ما في النخبة من التسوية بين الأولاد والبنين من انه اذا لم يكن له الأولاد واحد فالنصف له والنصف للفرق اذا لاقى بين قوله على أولادي وقوله على بنى فان كلا منهما جامع مضاف معهود بخلاف قوله على ولدي فانه مفرد مضاف يشمل الواحد فكل الفقه له وبه يظهر أيضا أن الجمع المضاف المعهود اذا لم يوجد منه الا فردا يبطل اللفظ بالكلية بل يبقى له مدخل في الكلام والالزام حتى الولد شأوا وهذا حنف لا اكلم اخوة فلان اذا لم يوجد غيره واحد لكن هذا مع العلم والا كان المقصود هو الجمع لا غير كما مر فانتم تحقيق هذا المقام فانه من مقرر ان هذا الكتاب والجد لله على الانعام والانتعام

«باب الميراث في الطلاق والعاق»

(قوله الاصل فيه) أي في مسائله أي بهضا ط (قوله أن الولد الميت) قيد بلفظ الولد إشارة الى اشتراط أن يستبين بعض خلقه قال في الفتح ولولم يستبين شيء من خلقه لم يعتبر (قوله ولدى حق غيره) فتقتضى به العدة والمهر بعده نفاس وأمه أم ولد ووقع به المعلق على ولادته ط أي من عتقها أو طلاقها مثلا (قوله لافي حق نفسه) فلا يسمى ولا يفسل ولا يصلى عليه ولا يستحق الارث والوصية ولا يعتق اه شلبي وسأى مثال هذا الاصل في قوله ان ولدت فانت كذا احتج بالميت بخلاف فهو حرط (قوله وأن الاول اسم لفردي سابق) فيه أن الاعتبار عدم تقدم غيره عليه والسابق هو موجود لاحق وهو غير شرط كما يأتي فالأرضع

(باب الميراث في الطلاق والعاق)
الاصول فيه أن الولد الميت ولد
في حق غيره لافي حق نفسه وأن
الاول اسم لفردي سابق

أن يقول والاول اسم لفرد لم يتقدمه غيره فاقاده ط (قوله والاخير) كذا في البحر
وفي نسخة والاخرية الهمنة وكسر الخاء بلا ياء وهي أولى ولا يصح الفتح لصدقه على
السابق وعلى اللاحق (قوله بين العبدتين المتساويتين) كلتا فم من ثلاثة والثلاثين
خسبة ولم يعمل المصنفه كالكنزط وسبأني يانه (قوله بأحداهما) أي أحد الثلاثة
المذكورة وفي نسخة بضمير التثنية والاولى أولى (قوله لا يتبعها الاخر) بالذوالكسر
فلو قال آخر امرأة أتزوجها طالق فتزوج امرأة ثم أخرى ثم طالق الأولى ثم تزوجها ثم
مات طلق التي تزوجها لمرة لأن التي أعاد عليها التزوج انقضت بكونها أولى فلا تصح
بالاخرية للتأذي كما لو قال آخر عبداً ضربه فهو حر فضرب عبداً ثم ضرب آخر ثم أعاد
الضرب على الاول ثم مات عتق المضر وبمرة ح عن البحر (قوله لعبدته) أي لعبد
التثاني يانه أن الفعل تصف بالاولية وإذا وقع ثانياً تصف بالاخيرة لتكون التثاني غير
الاول فانه عرض لا يقي زمانين وإنما يصبر الشرع عاقباً كالبيع وشوهد انه لم يرض
عليه ما ينافيه كفسخ وقالة والافهوزاكي وما يوجب بعده فهو غيره حقيقة وإن كان عينه
صورة فصع وصفه بالاولية والاخرية باعتبار الصورة والتي التثاني بين الوصفين باعتبار
الحقيقة وذلك ليكون الواقع آخر غير الواقع الاول فاعال لأن الفعل التثاني غير الاول
فافهم (قوله مرتين) ظرف للتعزيج لا للطلق ح (قوله لعبد المفردة) أي في العبدتين
وأما العبد فلعبد السبق فكان عليه أن يقول لعبد المفردة والسبق اه ح (قوله عتق
الثالث) أي في المثال المذكور لانه هو الموصوف به كونه أول عبداً اشتراه وحده
ولا يخبر به عن الاولية شرعاً عيدين معاقبه وكذا لو قال أول عبداً اشتريه أسوداً وبالذنانير
فاشتري عبداً أيضاً وبالذنانير ثم اشتري عبداً أسوداً وبالذنانير عتق كافى البحر ولا يلزم
في المشتري أولاً لأن يكون جميعاً كالايحى (قوله وأشار الى الفرق) أي بين وحده وبين
واحداً (قوله للاحتفال الخ) هذا الفرق لشعس الأئمة ومقتضاه انه لو نوى كونه حالاً من
العبدية تنق لكن عبر عنه في الفتح بقل والذي اقتصر عليه في تلخيص الجامع الكبير
وأوضحه فاضحان في شرح الجامع الصغير وشراح الهداية وغيرهم هو أن الواحد يقتضى
الاتحاد في الذات وحده الاتحاد في الفعل المقرون به ألا ترى انه لو قال في الدار رجل
واحداً كان صادفاً إذا كان معه صبي أو امرأة بخلاف في الدار رجل وحده فانه كاذب
فاذا قال واحداً لا يعنى الثالث لكونه حالاً كذا لم تقدمه غيراً فاقاده لفظ أول فان فاده
المفردة والسبق ومغادها التعرّف فكان كالولم يذكرها أما إذا قال وحده فقد أضاف
العتق الى أول عبداً لا يشركه غيره في الثالث والثالث بهذه الصفة وإن معنى بقوله واحداً
معنى التوحيد صدقاً ديانة وقضاً لما فيه من التعليط فيكون الشرط حينئذ التعرّف والسبق
في حالة الثالث كما ذكره الفارسي في شرح التلخيص ويعد ذلك من الفرق علمت انه لا فرق بين
النصب والجنس بل ذكر في تلخيص الجامع أن صفة الكسر كافى بعض نسخ الجامع وذكر

والاخير لفرد للاحق والوسط لفرد
بين العبدتين المتساويتين وأن
المصنف بأحدها لا يتصف بالآخر
للتثاني ولا كذلك الفعل لعبدته
لأن الفعل التثاني غير الاول
فلو قال آخر تزوج أتزوج فالتى
أتزوجها طالق طلقت المتزوجة
مرتين لانه جعل الاخر وصفاً
للفعل وهو العقد وعقددها هو
الاخر (أول عبداً اشتريه حر
فاشتري عبداً عتق) لما مر أن الاول
اسم لفرد سابق وقد وجد (ولو اشتري
عبدتين معاً ثم فرقلا) عتق
(أصلاً) لعبد المفردة (فان زاد)
كلمة (وحده) أو أسوداً وبالذنانير
(عتق الثالث) عملاً بالوصف (ولو
قال أول عبداً اشتريه واحداً
فاشتري عبداً ثم اشتري واحداً
لا يعنى الثالث) وأشار الى الفرق
بقوله (للاحتفال) أي لأن قوله
واحداً يحتمل أن يكون حالاً من
العبد أو المولى فلا يعنى بالشك
وبحوز في البحر بمرة صفة للعبد

مطلب

اول عبداً اشتريه حر

شارحه عن كافي النسق "أن الالف خطأ من بعض الكتاب (قوله فهو كوحده) أى ففعلت
العبد الثالث وورده في التهرب بأن الجز كالنصب للفرق السابق قلت ويؤيده ما نقلنا عن
تطهين الجلمع وشرحه (قوله وفي التهرب الخ) في بعض النسخ وجوز في التهرب الخ وعبارته
ولم أر في كلامهم الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف والظاهر أنه لا يفتق أيضاً كالنصب
فتسديه اهـ (قوله فقلت عبداً ونصف عبداً) أى معاً كافي الفتح (قوله عتق الكامل)
لأن نصف العبد ليس بعبد فلم يشارك في اسمه فلا يقطع عنه وصف الأولية والفردية
كالو ملك معه ثوباً ونحوه زيلعي (قوله وكذا النساب) مثل أول ثوباً ملكه فهو هدى
فقلت ثوباً ونصفاً (قوله للمزاجه) فإنه إذا حال أول كراً ملكه فهو صدقة فقلت كراً ونصف
كراً جله لا يلزمه التصديق بشئ لأن النصف الزائد على الكثر من أحدهم ليس به عن الأولية
والفردية لأن الكثر اسم لأربعين فتزاد وقسم ملك ستين جله نظيره أول أربعين عبداً ملكهم
فهم أحراً وقلت ستين لا يعتق أحد فعمل أن النصف في الكثر يقبل الانقسام إليه اذلو
أخذت أى نصف ثلث وضمته إلى النصف الزائد يصير كراً كلعلا ونصف العبد ليس
كذلك زيلعي (قوله ففات الحالف) وكذا لا يعتق أول لم يت بالاولى لانه مادام حياً يعتق
أن ملك غيره (قوله اذ لا بدلاً تخمين الاول الخ) قال في الفتح وهذه المسئلة مع التي
تقدمت تصح أن المعترف بتحقق الاتحريه وجود سابق بالفعل وفي الأولية عدم تقدم
غيره لا وجود آخر متأخر عنه والإلا يعتق المشتري في قوله أول عبداً أشعره فهو حر إذا لم
يشترعه بعد غيره اهـ (قوله بخلاف القبل) فإذا قلت جاه زيد قبل لا يقتضى عيى اهـ أحده
فإن معناه أن أحد المبتدئين في الجهى ط قلت والظاهر أن هذا فيما إذا كان قبل منصوباً
منوا والافه مضاف تقدير إلى شئ وجد بعده لأن يقال أنه لا يلزم وجوده بعده ولو
صرح بالضاف إليه بكت قبل زيد فليست أمثل (قوله ثم مات الحالف) قيده لانه لا يعلم أن
الثاني آخر الأعبوت المولى بطوار أن يشتري غيره فيكون هو الآخر محرراً وهذا إذا
تناولت العين غير هذا العبد وكانت على فعل لا يوجد بعد موت المولى ولم يوقت وقتنا في
شرح الجامع الكبير لو قال لأمراًين آخر امرأته تزويجهما منك طالق فتزوج امرأته ثم
الآخرى طلقت الثانية في الحال لاقصاهما بالآخرى في الحال واليمين لم يتناول غيرها ولو
قال عشرة أعبد آخركم تزويجاً فتزوج باذنه عبد ثم عبداً ثم تزوج الأول أخرى ثم مات
المولى لم يعتق واحد منهم لأن عونه لم يتحقق الثمر ط لا احتمال أن يتزوج آخر بعد موت المولى
فلم يكن آخرهم إلا إذا تزوج كلهم باذنه فيعتق العاشر في الحال بلا توقف على موت المولى
لأنه آخرهم ولا يتوهم زوال وصف الآخرى عنه وكذا لو ماتوا قبله سوى المتزوجين فيعتق
الذى تزوج من قبله قال آخركم تزويجاً اليوم حرعتى الثاني الذى تزوج. وفي بعض اليوم
دوت الأول الذى تزوج مرتين لانه انصف بالاولية فلا ينصف بالآخرى اهـ ملخصاً ونجمله
فيه (قوله مستند إلى وقت الشراء) هذا عنده وعنده ما يقع مقتصر على حالة الموت

فهو كوحده وفي التهرب خبر
مبتدأ محذوف فهو كواحد
ولو قال أول عبداً ملكه فهو حر
فقلت عبداً ونصف عبداً عتق
الكامل) وكذا النساب بخلاف
المكيات والموزونات للمزاجه
زيلعي (قال آخر عبداً ملكه فهو
حر فقلت عبداً ففات الحالف لم
يعتق) اذ لا بدلاً تخمين الاول
بخلاف العكس كالعبد لا بدله من
قبل بخلاف القبل (فلو اشترى
الحالف المدكور (عبداً ثم
عبداً ثم مات) الحالف (عتق)
الثاني (مستند إلى وقت الشراء)

فيعتبر من الثلث على كل حال لأن الآخر لا تثبت إلا بعد شراء غيره بعده وذلك يتحقق
بالموت فيقتصر عليه وله أن الموت معترف فاما انصافه بالآخرية فن وقت الشراء فيثبت
مستند البصر (قوله ولوعلق الباش بالآخر) كقوله آخر امرأه أن تزوجه انفق طائفتين ثلاثا
فبعد يقع منذ تزوجها وان كان دخل بهما قبلها مهر بالشول بشبهة ونصف مهر بالطلاق
قبل الدخول وعقدت بالحيض بلا حداد ولا ترث منه وعند هذا يقع عند الموت وترث لانه
فأرولها مهر واحد وعليها العدة أبعد الاجلين من عدة الطلاق والوفاء وان كان الطلاق
وجعيا فعليه الوفاة ويحد كافي البصر (قوله وأما الوطأ الخ) فإذا اشترى ثلاثة أعبد
منه تفرق ثمن مات عتق الثاني عند الموت عند هذا وعند الامام عتق مستندا الى وقت شراء
الثالث لانه اكتسب اسم الوطأ في نفس الامر عند شراء الثالث وعرفنا ذلك بموت السيد
قبل أن يشتري رابعها وأما قبل الثالث ففي مكتسب الثاني اسم الوطأ لا عندنا وأولاي نفس
الامر فلا يستند العتق الى وقت شراء الثاني بخلاف ما إذا قال آخر عبداً ملكه فهو حر ثم
اشترى عبدين من تفرق ثمن مات حيث يعق الثاني مستندا الى وقت شراؤه عند الامام لانه
اكتسب اسم الآخر بالشراء في نفس الامر وعرفنا ذلك بموت السيد قبل أن يشتري
عبداً آخر هذا ما ظهر في تعامل وراجع اح قلت وهو بحث جيد والقواعد تؤيد
وفي التفتيش وشرحه للقاضي لو قال كل مولود أملكه حر الا الاوسط فقلت عبداً
عتق في الحال لا مناع الاوسطية فيه حالاً وما لا فلو كان ثانياً لم يملك الثالث ليعتق واحدهنهما
لأن الثاني صادراً ووسط يشراء الثالث والثالث يحقل أن يصدراً ووسط يملك خامس وانما
يعتق الثاني اذا تفت عنه الاوسطية بأن ملك رابعاً فيعتق حين ملك الرابع ولم يحر
والاوسطية تزول بموت المولى عن شفع كالاثنين والاربعة والستة وتعق بموته
عن وتر ثلاثة أو خمسة أو سبعة ونحوها فيعتقون الاوسطهم وعامة هناك (قوله
مستين الخلق) أي ولو بعض الخلق كما قدمناه (قوله والا) أي وان لم يستين (قوله
عتق الخ وحده) أي عند الامام وعند هذا لا يعتق أحد لان الشرط تحقق بولادة الميت
فقتل اليدين لا الى جزء لأن الميت ليس يعمل للعبودية وله أن يطلق الاسم فيسبى بوصف
الحياة لانه قصد اثبات الحرية وعلى هذا الخلاف أقول ولدت له فهو حر فولدت ميتاً ثم
حيا فأدعى البصر (قوله لبطلان الرق الخ) هذا لتقليل من طرفهما الغير مذكور في كلام
الشارح وهو ما لو قال أول عبدي دخل على فهو حر فأدخل عليه عبدي ميت ثم آخر عتق
الحى أجماعاً على الصحيح والعذر لهما أن العبودية بعد الموت لا تنفي لأن الرق يطل بالموت
بخلاف الولد في أول ولدت له فهو حر والولد في أن ولدت له فتعدهما بعد الموت فأدعى (ح قوله
بل لغة الخ) قال في النهر ولا يختص بلغة بالسار بل قد تكون في المشار أيضاً ومنه فيشرحهم
بعضاب أي ودعوى الجاهل مدقوعة بمادة الاستساق اذ لا شك أن الاستساق يعضافه
الانسان ويوجب تغير البشرة أيضاً أقول لا منافاة بين ما قلناه من انها حقيقة في خبر غير

فيعتبر من كل المال لو الشراء في
الصفة والا فمن الثلث وعليه فلا
يسيرنا ولوعلق الباش بالآخر
بخلافهما وأما الوطأ في
البدائع انه لا يكون الا في وتر
ثنائي الثلاثة ووسط وكذا ثالث الخمسة
وهكذا (ان ولدت فانت كذا حثت
بالميت) ولو سقطا مستين الخلق
والالا (بخلاف فهو حر فولدت
ميتاً ثم آخر عتق الخ وحده)
لبطلان الرق بالموت بخلاف الولد
أو والولادة (البشارة عرفاً اسم تدبر
سار) خرج الضار فليس بشارة
عرفاً بل لغة ومنه فيشرحهم بعضاب
أي الميت (صدق)

مطلب
ان ولدت فانت كذا حثت بالميت
بخلاف فهو حر

البشارة وبين تقرير البيانين الاستعارة التكميلية في الآية لانه نظر فيما قاله الى أصل اللغة
 وهم نظروا الى عرف القصة ثم لفظا اختلف عنه في أصلها وعرفها كالأية فأنهم اسلموا
 يدب على الارض في أصل القصة وخسفت في عرفها بذوات الاربع وكان اللفظ فان معناه في
 أصل الحق الرمي ثم خص في عرفها بما يطره القم كافي رسالة الوضع اه ح وحاصله انه
 منقول لغوي فيصع اطلاق لفظ الحقيقة والجاز عليه باختلاف الاعتبار كما وضعه في
 التلويح في أول التقسيم الثاني في استعمال اللفظ في المعنى (قوله خرج الكذب) فلا
 يعتبر وأورد أنه يظهر به في بشرة الوجه القرص والسرور باعتبار الظاهر وأجيب بأنه اذا
 ظهر خلافه يزول لكن في الفتح أن الوجه فيه نقل اللغة والعرف (قوله فيكون) أي
 التبشير والضمير جائد التبشير الذي عاد اليه ضميره (قوله من الأول) أي من الخبر الأول دون
 الباقيين أي الخبرين بعد في المثال الثاني في الفتح وأصله ما روى انه عليه الصلاة
 والسلام مرتب بن مسعود وهو يقرأ القرآن فقال عليه الصلاة والسلام من أحب أن يقرأ
 القرآن فضا طرا كما أنزل فلنقرأ اجرة من أن عبد قاتل ربه أبو بكر وعمر رضي الله تعالى
 عنهما بالبشارة فسق أبو بكر وعمر فكان ابن مسعود يقول بشرني أبو بكر وأخبرني عمر
 (قوله لنا قلنا) من أن المبشر هو الأول دون الباقيين (قوله فتكون كالحدث) أي فلا
 يعنى بالكاتب والرسالة لما ترقى الباب السابق أن الحديث لا يكون الا بالسان (قوله ان
 ذكر الرسالة) بأن قال انه فلا ناي يقول لك ان فلا نادم كافي الجرفا لمعنى في الرسالة اسناد
 للسلام الى المرسل بلا اشتراط ذكر مائة الرسالة (قوله والارسل) أي وان لم يذكر الرسالة
 وانما قال لان فلا نادم من غير اسناد الى المرسل عن الرسول (قوله عتقوا) وان قال
 عتق واحد لم يصدق قضاء بل ديانة فبسه ان يختاروا حد افيض عنه ويمسك البقية ط
 عن الهندي (قوله فبشروه) كذا وقع للزبلي والكمال وصاحب البحر والتلاوة بالقوا
 ط (قوله والاعلام لا بد فيه من الصدق) كان عليه أن يزيد وجهه الخاف كما فقهه مناه عن
 التخصيص في الباب السابق لان الاعلام لا يكون للعالم وقد من أن ما ذكره من ان اشتراط
 الصدق في الاعلام والبشارة بخلاف لما قلناه من ان الله تعالى عتق والبشر من عدم اشتراطه اذا
 كانا بدون ما وأن ما هانما ذكر في التخصيص (قوله والكذب لا يقيد) لان العلم الجزم
 المطابق للحق والكذب لا مطابقة فيه ط (قوله النبوة الخ) أي النبوة العتق عن الكفارة
 وقد ذكرنا هذه القاعدة هنا المناسبة لتعليق العتق بالشراء فانه يبر والا فلما سب لها
 كفارة الظهار وكفارة العيمين (قوله كالشراء) أي شراء القريب أي اذا ائوا عن
 كفارته أجزأ عنه نأخا لا فخر ولا عنة الثلاثة وهو قول أبي حنيفة أولا بناء على أن علة
 العتق عندهم القربة لا الشراء ولما أن شراء القريب اعتاق لما روى الستة الا البخاري
 انه صلى الله عليه وسلم قال لي يحزى ولدي والله الآن يجده علو كافي بشرية في عتقه يريد
 في بشرية في عتق عند ذلك الشراء وقد رتب عتقه على شرائه بالفساد لما عت من أن المعنى

خرج الكذب فلا يعتبر (اليمين
 للمبشر به علم) فتكون من الأول
 دون الباقيين (فان قال كل عتق
 بشرى) كذا في حقه فبشروه
 ثلاثة متشتركون عتق الأول فقط
 لما قلنا وتكون بكاتب ورسالة ما لم
 ينو المشافهة فتكون كالحدث
 ولو أرسل بعض عبده عبد اخر
 ان ذكر الرسالة عتق المرسل

مطلب

كل عبد بشرى بكذا اثر

والارسل (وان بشر وومعا
 عتقوا) لتعقها من الكل
 بدليل فبشروه بغلام عليم
 (والبشارة لا فرق فيها بين) ذكر
 الباء وعدمها بخلاف التاجر فانه
 يكتسب بالصدق مع الباء كما ترقى
 الباب قبله (والكتابة كالتبشير) فيما
 ذكر (والاعلام) لا بد فيه من
 الصدق ولو بلاية (كالبشارة)
 لان الاعلام انبات العلم والكذب
 لا يقيد به ادعاه (قاعدة النبوة
 اذا اقرنت علة العتق) الاختيارية
 كالشراء مما لا يخالف الاثر

مطلب

النية اذا اقرنت علة العتق صح
 التسليم

فنعنى هو فهو مثل سقاء فأرواه والترتيب بالقضاء بقيد العلية على ما عرف مثل ما فسجد
 ونقاه في الفتح (قوله لا يجزى) فإن الملك ثبت فيه بلا اختيار فلا تصوره العلية فيه فلا
 يعتق عن كفارة إذا فوّه لانهاية ما خرج عن العتق بخلاف ما إذا ملكه به أو وصية فأبى
 عند القبول كما باني (قوله بأن لم تقان) أي النية العلية أي علة التكفير كما ذكرنا في الأرب
 وكما باقي (قوله ثم نزع عليها) أي على القاعدة المذكورة (قوله فصنع شراءاً) أي
 ونحوه من كل قريب محرم (قوله لا شراء من حلف بعقده) كقوله لعبد الغفران اشتريتك
 فأنتم حر فاشترأه أنا وباعن التكفير لا يجزى له لعدم أي عدم المقارنة لثبته فإن علة العتق
 قوله فأنتم حر والشراء مشروط والعتق وإن كان ينزل عند وجود الشرط لكنه إنما ينزل
 بقوله فأنتم حر السابق فانه العلة والشراء مشروط محلها فلا يعتبر وجود النية عند لان النية
 شرط متقدم لا متأخر حتى لو كان نوى عند الحلف بعقدها كما باني وعلمه في الفتح
 (قوله ولا شراء مستولدة الخ) أي إذا تزوج أمة فلبس به فأولدها بالزواج ثم قال لها إذا
 اشتريتك فأنتم حر من كفارة يميني ثم اشترأها لا تجزى به عن الكفارة (قوله لثبتهان
 رقها) لأنها استحققت العتق بالامتناع حتى جعل اعتاقاً من وجهه ولذا لا يجزى اعتاقها
 عن الكفارة ولو خضراً ولكن أراد الفرق بينهما وبين القريب لأن شراءه اعتاقاً من كل وجه
 لأنه لم يثبت قبل الشراء عتق من وجهه فأفاده في الفتح (قوله بخلاف الخ) مرتبط بقوله
 ولا شراء مستولدة (قوله للمقارنة) ليعمل فأصغر فإن المقارنة موجودة في المستولدة أيضاً
 وإنما وجه المخالفة ما في الفتح وهو أن حرية الفتنة غير مستقيمة بجهة أخرى فلم يقتل
 إضافة العتق إلى الكفارة وقد فارقته النية فكم له الموجب (قوله كاتهاب الخ) كان
 عليه أن يذكره بعد قول المتن فصنع شراءاً به للكفارة بأن يقول وهكذا إذا وحب له
 أو تصدق عليه به أو أوصى به أو باعده القول ح وهذه الثلاثة ذكرها في العرب يشا
 وزاد أو جعل مهر المهرع أن الثلاثة في الفتح والبطي (قوله إن تسربت أمة) أي
 اتخذت مهرامرية فعليه منسوبة إلى السر وهو الجماع أو الأخذ (قوله لمصادقتها الملك)
 أي إصادة الحلف وأعاد عليه الصغير وثالثاً الحلف بعصى العين وهي هنا التعليق أي
 لو وقعها في حالة الملك فهو كقوله إن ضربت أمة فبى حرّة فضرب أمة في ملكه عتقت
 بخلاف من ملكها بعد التعليق (قوله لا يعتق من شرها فانسراها) أي عندنا خلافاً
 لفرقائه يقول التسري لا يصح إلا في الملك فكان ذكره ذكر الملك وإنه لو عتقت المشتراة
 لزمت عتق عتق من ليس في الملك بغير الملك وسببه لأن التسري ليس نفس الملك ولا سببه
 وقام بتحقيق ذلك في الفتح (قوله وبشئت التسري بالحصين والوطء) الحصين أن يتوثما
 يتأوتهما من الخروج فأفاده مسكيناً فلو وطئ أمة له ولم يفعل ما ذكر من الحصين
 والاعادة للوطء لا يكون تسرياً وإن علقته منه ففتح وأفاد قول الشارع والوطء أنه لا بد
 من فلا يكفي الأعداء بدونه في مفهوم التسري وهذا شبه عليه في التهرأخذ من قوله لم

لأنه يجزى (و) الحال أن (رقها) اعتق
 كامل صح التكفير وال (أن) بأن لم
 تقان العلة أو فارقتها والرق غيب
 كامل كتم الولد (لا) يصح التكفير
 ثم نزع عليها بقوله (فصنع شراءاً)
 أي الكفارة (المقارنة) لا شراء
 من حلف بعقده لمصادقتها
 (ولا شراء مستولدة) بنكاح علق
 عتقها عن كفارة بشرائها (انقصان
 رقها) بخلاف ما إذا قال لفتنة إن
 اشتريتك فأنتم حر من كفارة
 يميني فاشترأها (حيث تجزى به عنها
 للمقارنة) كاتهاب ووصية أو باعده
 القبول بخلاف إرث المهرز باي
 (وعتقت بقوله إن تسربت أمة
 فهي حر من تسرياً وهي) كذا
 حديد (أي حين حلفه لمصادقتها
 الملك (لا) يعتق (من شرها)
 فانسراها) وبشئت التسري بالحصين
 والوطء

مطلب
 إن تسربت أمة فهي حرّة

لوحظ لا يتسرى فاشترى جارية فحسناها وبعثها حنت ثم قال انهم اغفلوا التنبيه عليه اه
قلت لكن صرح به ابن كمال فقال وشرط في الجامع الكبير شرطا ثالثا وهو أن يجامعها
(قوله وشرط الثاني) أي مع ذلك فتح أي مع المذكور من الشرطين (قوله طلقت
وعتق) أي طلقت امرأته المعلق طلاقا على التسري وعتق عبده المعلق عنه عليه
والمراد به العبد الذي كان في ملكه وقت الحلف دون التسري بعده كما في الفقه والنهر رأى
لأن قوله فبعدي حتى تصرف الى العبد المضاف اليه وقت الحلف دون الحادث بعده كما مر
في كتاب الاعتاق في باب الحلب بالعتق ومثله يقال في الزوجه (قوله وأفاذا الفرق الخ) أي
بين تعليق عتق الأمة الغير المملوكه وقت الحلف على تسريها وبين تعليق عتق عبده
الذي في ملكه أو طلاق زوجته على تسري أمة وإن لم تكن في ملكه وقت الحلف حيث
صح الشافعي دون الأول وسان الفرق أن الأول لم يصع المانع وهو تعليق عتق من ليس في
الملك بغير الملك وسببه كما مر أما الثاني فقد صح لعدم المانع لكونه تعليق عتق عبدا أو طلاق
زوجه في ملكه وقت الحلف وذلك جائز بأي شرط كان كدخول الدار وفيه من
الشرط ومنها تسري أمة في ملكه وقت الحلف أو مستحبة بعده وهذا الفرق ظاهر
خلافا لبعض معاصري صاحب الجعر حيث طامس الثاني على الأول فإنه غلط فاحتج بآية
عليه في الجعر والنهر والشر نبلاية وأشار اليه المصنف بتصريحه بتعليقه ولذا أمر
الشارح بحفظه (قوله ككل مملوك في حر) هذه المسائل الى آخر الباب ليست من
الايمان لعدم التعليل فيها فالأولى بها الواجبات اه ح قلت ولعلهم ذكروها هنا لسان
حكمها إذا وقت جراء في التعليل ثم رأيت ط ذكره (قوله عتق عبده ومديروه) أي
الامان والذكور فتح (قوله ويدين في فية الذكور) أي ولا يصدق قضاء لأنه نوى التخصيص
في اللفظ الصام ولو نوى السود دون غيرهم لا يصدق أصلا لأنه نوى التخصيص ووصف ليس
في لفظه ولا عموم اللفظ فلا تعمل شبه بخلاف الذكور فإن لفظ كل مملوك للرجال حقيقة
لأنه تميم مملوك وهو الذكر وانما يقال للأنثى مملوكه ولكن عند الإطلاق يستعمل لها
المملوك عادة يعني إذا عم مملوكه بأدخال كل ونحوه شمل الامان حقيقة فلذا كان شبه
الذكور خاصة خلاف الظاهر فلا يصدق قضاء ولو نوى النساء وحدهن لا يصدق أصلا فتح
قلت وتقدم في باب الحلف بالعتق من كتاب العتق أنه لو قال عماليكي كلهم احرام لم يدين
في فية الذكور لأنه جمع مضاف بهم مع احتمال التخصيص وقد ارتفع الاحتمال بالتأكيده
بخلاف كل مملوك فإن الشائب فيه أصل العموم فقط فقبل التخصيص وقدم الشارح
هناك أن لفظ المملوك والعبد يتناول المديرون والمأذون على الصواب أي خلافا
للصبي في الآخرين (قوله لملكهم يد ورقية) عائد لكل وهو من إضافة المصدر لفعله
أي لكونهم مملوكين له يد أي اكسابا ورقية (قوله ومعنى البعض المملوك) أي في أنه
لا يشمل في المملوك لأنه مثله في الدخول في المرقوق أيضا لأن كلاً من الملك والزرق ناقص

وشرط الثاني عدم العزل فتح (ولو)

قال ان تسريت أمة فانت طالق

أو عبدي حتى فقتسري بمن في

ملكه أو من اشتراها بعد

التعلق طلقت وعتق) وأفاذا

الفرق بقوله (لوجود الشرط)

بلا مانع لعصمة لتعلق طلاق

المتكسرة بأي شرط كان فليصفا

(كل مملوك في حر عتق عبده

ومديروه) ويدين في فية الذكور

لا الاناث (وأصهار أو ولاده)

لملكهم يد ورقية (لا مملوكه

الا بالنسبة ومعنى البعض

كالمكتاتب)

• طلب

كل مملوك حتى

معلق
لا اكلام هذا الرجل وهذا وهذا

لعدم الملبس في القميص
في شكل مرقوق في حزان
يعتق المكتاب لآثم الولد الا
بالتبعية (هذه طالق وهذه وهذه
طلقت الاخيرة وخبر في الاولين
وكذا العتق والاقراء) لأن
أول واحد المذكورين وقد دخلها
بين الاولين وعطف الثالث على
الواقع منهما فكان كاحدا كما
طالق وهذه ولا يصح عطف هذه
على هذه الثانية للزوم الانحسار
عن المنق بالمفرد وهذا اذا لم يذكر
الثاني والثالث خبرا

في معتق البعض فلا يدخل في المملوك ولا في المرقوق اهـ ح قلت وقدم في المرقوق ان
المشترك كالمكتاب أيضا لا يدخل الا بالنية وقد علم الكلام عليه (قوله اهدم الملك
يدا) أي لم يدم لك المولى ما في يد المكتاب فصار الملك ناقصا فلا يدخل في المملوك المطابق
وكذا معتق البعض والمشارك لما صلت (قوله أن يعتق المكتاب) لأن الرقبة به كامل فمع
(قوله لا آثم الولد) لنعسان وقها لا استبدال ط (قوله هذه طالق الخ) كتاب الانساب
بهذا الباب ذكر ما لو صف لابنكم هذا الرجل أو هذا وهذا في شخص الجاهع وشرحه
انه يعتق بكلام الاول أو بكلام الاخبرين لأن أول واحد الشئتين ولو سلم أحد
الاخبرين فقط لا يعتق حال بكلمة الآخر ولو عكس فقال لا اكلام هذا وهذا أو هذا
بكلام الاخبرين أو بكلام الاولين لأن الواو للجمع وكذا أو بمعنى ولا والاولى انكرت في النفي
فتمت كما في قوله تعالى ولا تطع منهم أغما أو كثورا أي ولا تكرهوا في الاول جمع بين
الاخبرين بحرف الجمع فصار كأنه قال لا اكلام هذا ولا هذين وفي الثاني جمع بين الواو
بحرف الجمع كأنه قال لا اكلام هذين ولا هذا اهـ وذكر الترتيب بينه وبين ما في المتن أن هذا
في النفي وذلك في الاثبات فلا يعم ونحوه في البصر (قوله والاقراء) كانوا قال بعدن على
ألف درهم أو فقلان وفلان لزمه شخصاً فلا خير له أن يجعل شخصاً ثلثي ألف ولين
فان مات من غير بيان اشترك في الجملة الاولان ح (قوله على الواقع منهما) أي على
الثابتين من الاولين وهو الواحد المجهول ولذا اقل في التلويح ان المعطوف عليه هو الماخوذ
من صدر الكلام لا أحد المذكورين التعيين اهـ (قوله ولا يصح الخ) أنه في التلويح
وقيل انه لا يعتق أحدهم في الحال وله التمسرين الاول والاخيرين لأن الثالث عطف
على ما قبله والجمع بالواو كالجاء بألف التثنية فكانه قال هذا حر وهذا حر كذا حذف
لا يصح لم هذا وهذا وهذا واجب حشر الأعمه بان الخبر المذكور وهو حر لا يصح خبراً
للاثنين ولا وبه اثبات خبر آخر لأن العطف للاشتراك في الخبر ولا يثبت خبر آخر له
لا لاثبات تخالف له لفظاً فضلاً عن مسئلة البين لأن الخبر يصح للاثنين يقال لا اكلام هذا
اولاً اكلام هذين وحمل صدور الشريعة هذا الجواب سبباً لا لوجه والربحان له لزوم
لأن المقدور قد يغاير المذكوراً فاعطى كما في قولك هذين جالساً وفرد وقول الشاعر
نحن بماعتدنا وأنت بما عمنك واض والرأي مختلف
اهـ ملخصاً وقلمه فيه وأجاب صدور الشريعة في التثنية بجواب آخر وهو أن قوله أو هذا
مغير لعني قوله هذا حر ثم قوله وهذا غير مغير لأن الواو انشترت بان فيقتضي وجود قول
واغما يتوقف أول الكلام على المغير لا على ما ليس بمغير فثبت التصدير الاول وانضاف
بلا يتوقف على الثالث فصار معناه أحد هذين ثم قوله وهذا يكون عطفاً على أحدهما اهـ
قلت وهذا أظهر من الجواب الاول لشعوره صورة الاقرار دون الاول لأنه لا يختلف فيها
تقدير الخبر بقدر (قوله وهذا اذا لم يذكر الثاني والثالث خبراً) صادق بعدم ذكر خبر صلا

ويذكر خبر الثالث فقط بأن قول هذه طائفة أو هذه طائفة ذكره مسكين ط (قوله
بأن قال الخ) والظاهر أن الاتفاق كذلك كما إذا قال لهذا ألف درهم أو لهذا وهذا ألف
درهم ط (قوله حلف لا يساكن فلاناً) يحمل هذه المسئلة باب العيّن في الدخول والخروج
والسكنى وقد هما الشارح بعينها هذا ح (قوله وبه يفتى) لأنه لم يساكنه حقيقة
كما قدمه الشارح (قوله قال لعبد مالخ) سيد كذا الشارح هذا الفرع في محله وهو باب
العيّن بالضرب والقتل (قوله وبه يفتى) لأن حق التعليل والسبيعة لا للفاية وفي المخيرة
أن حتى في الأصل للفاية أن لا يمكن أن يكون مدخولها مقصوداً ومؤثراً في أنها المحلوف
عليه وفي تركه فإن لم يكن حملت على السبيعة وشرطها ~~مكون~~ العقد مقوداً على فعله
أجدهما منه ولا تخمين غيره ليكون أحدهما جازعاً عن الآخر فإن تعذر حملت على
العطف ومن حكم الفاية اشتراط وجودها فإن أقطع عن الفعل قبل الفاية حثت عن
السبيعة اشتراط وجودها يصلح سبباً لوجود المسبب وفي العطف اشتراط وجودها فإذا
قال إن لم أشرب فلاناً بما صنعت حتى يضربك فعبدى حر فشرط البر لا يشترط فقط وإن لم
يضربه لانه مما لا يعتد فلا يكتفي بحالها على الفاية وأمكن السبيعة لأن الأخبار يصلح ميسراً
لضربه كانه قال إن لم أشربه يصنعك لضربك كما لو حلف لغيره أن يوافق بطلبه أو دابة
حتى يركبها فوهبه بر وإن لم يلبس ولم يركب وإذا قال إن لم أضربك حتى يدخل العمل أو حتى
يشم لك فلان أو حتى يصعب فأعق عن الضرب قبل ذلك حثت لأن ذلك يصلح غاية للضرب
~~و~~ ~~ك~~ ~~ذا~~ ~~إن~~ ~~لم~~ ~~أضربك~~ حتى تعضضى دى وإذا قال لعبد حراماً لم تأكل اللحم حتى أتفتى
عبدك أو حتى أعذيك أو حتى أضربك فشرط البر وبه دوماً لا يمكن الفاية لأن الاتيان
لا يعتد ولا السبيعة لأن الفعلين من واحد وتعمل الإنسان لا يصلح جزءاً لفعله لحمل على
العطف وصاروا تقديره إن لم تأكل أو تعضضى عندك وإن لم يقيد بموافاته فلم يقعد عنده
ثم تقضى عنده يوم آخر من غير أن يأتيه بر لأنه لما أطلق لا فرق بين وجود شرط البر
أو مفقده ما لمضماً (قوله اختلف في طلاق الشرط الخ) الخلاف فيما إذا كان (٥)
الشرط عليه كالتسأل أو لا أما إذا كان لا يلحق بالاجماع كقوله إن دخلت هذه الدار
فأنت طالق فكنت سكتة ثم دل وهذه الدار لأن الثانية لو باقت بالعين لا تطلق بدخول
الاولى وحدها ولا يملك تغيير العيّن كذا في المخيرة ومثله في العزاية وكذا قال في النائية
لا يصح في قولهم اء والحاصل أنه على الحق به لا يلحق بطلناه أو كنه له أو عليه (قوله
بعد السكون) متعلق بلحاق (قوله فلا حثت في أن كان ~~ك~~ ~~ذا~~ ~~الخ~~) مثاله ما في النائية
ربل قال لجاره إن امرأتى كانت عندك البارحة فقال الجار إن كانت امرأتك عندى
البارحة فأمرأتى طالق فسكت ساعة ثم قال ولا غيرها ثم ظهر أنه كان عند الحالف
امرأة أخرى

(باب العيّن في البيع والشراء والصوم والصلاة وغيرها) •

(لا يفتى) (أجل ولا تطلق) (بل يفتى)

(ان اختار) (الايجاب) (الاول عتق)

(الاول) (وسعد وطقت) (الاولى)

(وحدها وان اختار) (الايجاب)

(التالى عتق) (الاخير ان وطقت)

١ (الاخير ان) (حلف لا يساكن فلاناً)

٢ (فأقر الحالف) (فسكن فلان مع أهل)

٣ (الحالف حثت عنده) (لا عند الثاني)

٤ (وبه يفتى) (قال لعبد) (إن لم تأكل اللحم)

٥ (حتى أضربك) (حتى ظمضه) (بحدث)

٦ (عند الثاني) (لا عند الثالث) (وبه يفتى)

٧ (اختلف في) (لحاق الشرط) (بالعين)

٨ (المعقود بعد) (السكون) (فصحه الثاني)

٩ (وأبطله الثالث) (وبه يفتى) (فلا حثت)

١٠ (في أن كان) (كذا فكذا) (وسكت)

١١ (ثم قال) (ولا كذا) (ثم ظهر أنه كان)

١٢ (كداخية)

١٣ (مطلب)

١٤ (في استعمال) (حتى للفاية) (وللسبيعة)

١٥ (وللعطف)

١٦ (مطلب)

١٧ (إن لم أشرب) (فلاناً حتى يضربك)

١٨ (مطلب)

١٩ (إن لم أضربك) (حتى يدخل الليل)

٢٠ (مطلب)

٢١ (إن تأكل) (حتى أتفتى)

٢٢ (مطلب) (٥)

٢٣ (لا يلحق الشرط) (بعد السكون) (سواء)

٢٤ (كان له) (أو عليه)

٢٥ (باب العيّن في البيع والشراء)

٢٦ (والصوم والصلاة وغيرها)

(قوله وغيره) كالشي والبس والملبس ط (قوله الاصل فيه الخ) ذكر في القتح أصلا
 أظهر من هذا وهو أن كل عقد ترجع حقوقه الى المباشر ويستثنى الوكيل فيه عن نسبة
 العقد الى الموكل لا يبحث الخالف على عدم فعله مباشرة المأمور لوجوده من المأمور
 حقيقة وحكما فلا يبحث فعل غيره لذلك ذلك كالبيع والشراء والايجار والاختيار والصلح
 عن مال والمقايضة وكذا الفعل الذي يستتاب فيه ويحتاج الوكيل الى نفسه للموكل
 كالتخاضع فان الوكيل يقول أذني لموكل وكذا الفعل الذي يتصرف فيه المأمور لا ترجع حقوقه الى
 محله كضرب الوافلا يبحث في شيء من هذه بفعل المأمور وكل عقد لا ترجع حقوقه الى
 المباشر بل هو غير وناقل عبارة يبحث فيه مباشرة المأمور كما يبحث فيه بنفسه كالترجيح
 والعقود على أودبته والكتابة والهبة والصدقة والوصية والاستقراض والصلح عن
 دم المصد والادعاء والاستيداع والاعارة والاستعارة وكذا كل فعل ترجع حقوقه الى
 الآخر كضرب العبد والذبح وقتله الدين وقبضه والكسوة والحمل على رآته وشهادة
 التوب وبناء الدار اهـ ملخص (قوله تتعلق حقوقه بالمباشر) يخرج عنه الخاصصة وضرب
 الوافلانه لا يبحث فيما يفعل المأمور مع انه ليس في ذلك حقوق تتعلق بالمباشر فالمناسب
 تعبیر القتح الماز (قوله كسكاح وصدقة) أمّا كسكاح فكأن حقوقه تتعلق بالآخر
 ظاهر ولذا يفتيه المباشري الى آخره فيطالب الآخر بمحقوقه من مهر ونفقة وقسم ونحوه
 وأمّا الصدقة فلم يظهر لي فيما ذكركم وكذا الهبة ولعل المراد بالحقوق فيه ما حصة الرجوع
 للآخر في الهبة وعدم حصته في الصدقة نعم تأتي في كتاب الوكالة انه لا يضمن اضافتها
 الى الموكل وكذا بقية المذكورات في قول القتح الماز وكل عقد لا ترجع الى المباشري الخ
 ونذكر في الكلام عليه (قوله وما لاحقوقه) يشمل نحو الخفعة وضرب والدمع اهـ
 لا يبحث فيها بفعل وكذا تامل (قوله يبحث بفعل وكذا أيضا) أي كما يبحث بفعل نفسه
 ولاولى ابدال وكذا بما مأمور له أساسا وللتعليل بأنه سفير ومعه فان ذلك صفة الرسول لانه
 يعبر عن المرسل اكن يطاق عليه وكيل للمالي المقرب السفير الرسول المسطح بين القوم ومنه
 قولهم الوكيل سفير ومعه يعني اذا لم يكن المقدم معاوضة كالكساح والخلع والعقود
 ونحوها لا يتعلق بشئ ولا يطالب بشئ اهـ (قوله يبحث بالمباشرة) فهل الوكيل المباشر
 أصلا أو كذا اذا حلف لا يبيع ولا يشتري الخ أفاده في القتح (قوله لا بالامر) أي
 لا يبحث بأمره بغيره بأن يباشر عنه يعني وقد باشر المأمور (قوله عن مباشر بنفسه) أي
 دائما أو غالبا كما يأتي (قوله ومنه الهبة بعموض) فالوكل لا يبيع فوجب بشرط العوض
 فبين أن يبحث كذا في القيمة وبه جزم في الظهيرة ولو حلف لا يبيع دارة فأعطاه
 صدقا لا امر أم ان أعطاه عوضا عن دراهم المهر حلت لان ترقيج عليها اهـ نهر فاذا
 دخل ذلك تحت اسم البيع لزم منه اعطاه حكمه وهو انه لا يبحث بفعل مأموره وبه
 القابل لمعترفا فيدخل في قوله لا اشتري حتى يبحث أيضا بالمباشرة لا بالامر كما أفاده ح

الاصلا فيه أن كل فعل يتعلق
 حقوقه بالمباشر كبيع واجارة
 لا يبحث بفعل مأموره وكن
 ما يتعلق - حقوقه بالآخر كسكاح
 وصدقة وما لا حقوق له كاعارة
 وبراءة يبحث بفعل وكذا أيضا
 لانه سفير ومعه (بمباشرة المباشرة)
 بنفسه (لا بالامر اذا كان ممن
 مباشر بنفسه في البيع) ومنه
 الهبة بعموض ظهيرة (والشراء)
 قوله لا ترجع أي حقوقه للمباشري
 كما هو صريح عبارة القتح اهـ
 معناه

فانهم (قوله ومنه السلم) فلو حلف أن لا يشتري من فلان فأسلم اليه في ثوب حنت لانه
اشترى مؤجلا يحرم عن الواقعات قال ح وإذا كان السلم مشتريا يجب أن يكون المسلم
اليه بائعا فلا يحثان الا بالباشرة ط (قوله والاقالة) أي فيما لو حلف لا يشتري ما باعه
ثم قال المشتري حنت كما عزا في البصر لفتية وفيه عن الظاهر به لو كنت بخلاف الفتن
الاول قد روا أيضا حنت قبل هذا قوله ما أعاضده فلا تكونه اقالة على كل حال اه
ومقتضاه انها لو كانت بيعن الفتن الاول لا يحث عند الكل ووجهه أن الاقالة تنسخ في حق
المعاقدين بيع جديد في حق غيرهما وهذا اذا لم تكن بلفظ مفاضة واستاركة أو تراد
والا لم يقبل سعا ولا بلفظ البيع والافيع اجماعا كما ساقى في ما به وهل يقال لو الحلف
بعتي أو طلاق تجعل بيعا في حق ثالث وهو هنا العبد أو المرأة فنصت بهما لم أر من صرح
به وبنيي الحنت تاتل ولا يخفى انه ان وجد عرف عمل به (قوله فليس والتعاطي) يفيد
ضيقه وقيل في التهر عن البدائع تأييد عدم الحنت في البيع بالتعاطي والظاهر أن الشراء
منه يفيد ترجيح عدم الحنت فيه أيضا ~~الممكن~~ لا يخفى أن العرف الا أن يخالفه (قوله
أجرتم امرأته) أي ولو ياذنه (قوله كتر كما في أيدي الساكنين) أي من غير قوله لهم
أعقدوا وفيها والا حنت كافي البصر والمراد أن مجرد التردد لا يكون اجارة وما اخذ اجرة
ففيه التفصيل الآخر (قوله قد سكتوا فيه) أي بعدا لحلف أو قبله فيما يظهر لأن اجارة
بيع المنافع المستقلة (قوله بخلاف شهر لم يسكنوا فيه) أي بخلاف شهر مستقبل
لم يسكنوا فيه فاذا انقضاء شهره بأجرته حنت قال في التهر وهذا ليس الا اجارة ما لتعاطي
فينبغي أن يجري فيه الخلاف السابق (قوله وقيد بقوله الخ) هذا التقيد فيما اذا كان
الحالف هو المدي عليه لأن الصلح عن اقرار بيع أمان انكارا ومن سكت ففوى حنه
فداهين فيكون الوكيل من جانبه سقيرا محضا فيصحت بباشرة بخلاف ما اذا كان الحالف
على عدم الصلح هو المدي فانه لا يحث بفعل و ~~سكت~~ بطلقا فاده ح عن البصر (قوله
والقسمه) بان حلف لا يقام مع نسيه لا يحث بفعل وكيله (قوله والنصومة) أي
جواب الدعوى سواء كان اقرارا أو انكارا ح عن القهستاني وقيل انه يحث بفعل
وكيله كقوله والقوى على الاول كافي شرح الوهبانية (قوله فيصحت بفعل وكيله)
عبارة الخاتمة فبني أن يحث قال في البصر وانما يلزم به لأن الولد اعلم ولم يخص
بالكبر في الروايات وكفي الفتح انه في العرف يقال فلان ضرب ولده وان لم يباشر
ويقول الماي لولده غدا اسبقك لعتة ثم يذ كر أو ذب الولد أن يضربه تحصيلا لقوله
فتضاه أن تنفذ على معنى لا يفتح به ضرب من جهتي ويحث بفعل المأمور اه ملخصا
(قوله كالقاضي) أي اذا وكل بضرب من يحمل له ضربه مع أمر به فيصحت بفعله ومثله
السلطان والمحاسب كافي الفتح المتفق ح (قوله وان كان الحالف الخ) محترز قوله اذا
كان من يثامر بنفسه وهو بمنزلة الاستمنا من قوله لا بالامر وحاصله انه لا يحث بفعله

ومنه السلم والاقالة قبل والتعاطي
شرح وهابية (والاجارة والاستثمار)
فلو حلف لا يشتري من فلان فأسلم اليه
أجرتم امرأته وأعقدته اجارة
لم يحث كتر كما في أيدي الساكنين
وكأخذه اجرة شهر قد سكتوا فيه
بخلاف شهر لم يسكنوا فيه ذخيرة
(والصلح من مال) وقيد بقوله (مع
الاقرار) لانه مع الانكار ساقب
والقسمه والنصومة وضرب الولد
أي الكبير لأن الصغير عاكض ضربه
فهذا التقويض فيصحت بفعل وكيله
كالقاضي (وان كان) الحالف (دا
سلطان) ~~سكت~~ قاض وشريف
(لا يباشر) هذه الاشياء (بنفسه
حنت) بالباشرة (وبالامر أيضا)

المأمور والأذا كان لا يباشر بنفسه قال في القمع فان مقصوده من الفعل ليس الا امر به
 فيوجد سبب الخشع بوجود الامر به لاعادة وان كان له اطان وعبا يباشر بنفسه عقد
 بعض الميعات ثم لو فعل الامر بنفسه بحث أيضا لاعتاده على الامر من قوله نفسه
 أو مأموره اه فتأمل ثم قال فعل لا يعبده الخائف ~~ك~~ اسما من كان لقلقه لا يثق
 ولا يطمئن ان فقد كذلك اه واستثنى في الهداية أيضا ما اذا نوى الخائف البع بنفسه
 أو بوكيله فانه يبحث جميع الوجه ~~ل~~ لانه شدد على نفسه وان نوى الاطان ونحوه ان
 لا يتولاه بنفسه دين في القضاء لانه نوى حقيقة كلامه كأي الجوهرة أي ولا يبحث بفعل
 مأموره (قوله لتقدير العين والعرف) فان العرف انه قاد يمينه على الامر من قوله نفسه أو
 مأموره كما مر (قوله وبمقصود الخائف) الاولى احاطة لا غنا ما قبله ولان التصديق
 يعتبر اذا لم يخالف الظاهر لا طغا وله اشار الى انه يبحث اذا قصد الامر ما هو قصد
 فعل نفسه الذي هو حقيقة كلامه لا يبحث كذا ذكرناه (قوله وان كان) أي الخائف
 وعبارة القمع ولو كان رجلا يباشر بنفسه الخ ومقادير أن الضمير ليس غدا الله لطان وهو
 مفاد البحر وغيره أيضا (قوله اعتبر الاغلب) هذا هو الذي اعده في الخيفة والمصط
 والبرازية واقتصر عليه في العربة الزبلي مع قلت وكذا جرمه في القمع وانه لا ذكره
 الشارح ولذا عبر عنه بقيل (قوله ويبحث بفعله) مأموره الخ هذا هو النوع الثاني
 مقابل قوله يبحث بالمباشرة لا بالامر ثم هذا النوع منه ما هو فعل حذني ثم يراي انطلق
 ومنه ما هو فعل حسي كالضرب فان نوى أن لا يفعل بنفسه ففي الافعال الحسية يستدق
 قضاء وديانة لانها لا توجد بمنه الا بمباشرة له حقيقة قد المية شرها قد تدنو حقيقة
 كلامه وفي غيرها روايات أشهر هما انه لا يستدق الادبانه لانه كما يوجد بمباشرة يوجد
 بأمره فاذا نوى المباشرة فقط فتدنو نوى تخصيص الماسم وهو خلاف الظاهر فلا يقبل منه
 كما في التبرهن كافي النسق (قوله لم يقل وكيله) حاصله انه عدل عن قول المعتزلة وفعل
 وكيله لانه اعترضه في البصر بأن الاستقراض لا يصح التوكيل به لكن يجب في التبراته
 انما يخص التوكيل لعدم الرسالة منه بالاولى اه وقال القمعي ستاتي يمكن أن يجد على ما هو
 متعارف من نسبة الرسول بالاستقراض ~~و~~ لا كما اذا قال المستقرض وتمكن أن
 تستقرض من من فلان كذا درهمما وقال الوكيل للمقرض ان فلا باب تقرض من كذا
 ولو قال اقرضني مبلغ كذا فهو باطل حتى انه لا يثبت الملك الا بالتوكيل كما في وكالة المندوبة
 اه قال ط ووجهه الزبلي في الوكالة بأنه لا يجب دين في ذمة المستقرض بل بالهديل
 بالقبض والامر بالقبض لا يصح لانه ملك الغير ونصح الرسالة في الاستقراض لان الرسول
 معبر والعامة تلك المرسل فقد أمره بالتصرف في ملكه وبصح التوكيل بالاقرض
 وبقبض القرض كأن يقول لرجل اقرضني ثم وكل رب لا يقبضه فانه يصح اه قلت
 وحاصله أن التوكيل بالقرض أو يقبضه جميع لا بالاستقراض بل لا بد من ارجاءه مخرج

لتقدير العين بالعرف ومقصود
 الخائف (وان كان يباشره
 ويقوس اخرى اعتبر الاغلب)
 وقيل تعتبر السلعة فلم يباشر بها
 بنفسه لشره لا يبحث بوكيله
 والاختصاص (وبمبحث بفعله وفعل
 مأموره) لم يقل وكيله لان من هذا
 النوع الاستقراض والتوكيل به

الرسالة ليقع الملك للأمر والواقع المأمور ولا يخفى أن هذا ليس خاصا بالاستقرار
 بل النكاح مثله وكذا الاستعارة كما مذكره (قوله في النكاح) فلو حلف لا يتزوج ففقد
 نفسه أو وكل فقد الوكيل حنث وكذا لو كان الحالف امرأة فلو حلفت وأبهرت عن
 ولاية الأجير ينبغي أن لا يحنث كالزوجه فزوجه أبوه كما راجع ولما رجعوا فزوجه أبوه
 لا يحنث وكذا لو كان التوكيل قبل البين غير من شرح الولاية قلت وسيأتي مثنا آخر
 الباب الاتي ما لو حلف لا يتزوج فزوجه فضولى أو زوجه فضولى ثم حلف لا يتزوج
 (قوله لا النكاح) أي التزويج فلا يحنث به إلا بمباشرة وهذا في الولد الكبير والأجنبي
 لما في المختار وشرحه حلف لا يزوجه عبده أو أخته يحنث بالتوكيل والامانة لأن ذلك
 مضاف إليه متوقفا على إرادته للملك وولايته وكذا في ابنته الصغرى بولاية علمها
 وفي الكبير لا يحنث إلا بمباشرة لعدم ولايته عليها فهو كالأجنبي عنها فيعتل بحقيقة
 الفعل أه ومثله في الزبلي والعرف في آخر الباب الاتي بالكتابة خلاف قول القهستاني
 وعن محمد لا يحنث في الكل رواية ضعيفة (قوله كعتلى) يصلح مثلا للقبيل والبدن
 وبعبارة الزبلي وانما يثبت بالطلاق والعناق إذا وقع بكلام وجد بعد البين وأما إذا
 بكلام وجد قبل البين فلا يحنث حتى لو قال لأمرأته ان دخلت الدار فانت طالق ثم حلف
 أن لا يطلق فدخلت لم يحنث لأن وقوع الطلاق علم بأمر كان قبيل البين ولو حلف أن لا
 يطلق ثم حلف الطلاق فبأنه لم يشرط حنث ولو وقع الطلاق على بعض مدة الأيلاء
 فإن كان الأيلاء قبل البين لا يحنث ولا حنث وقامه فيه (قوله وانطلق) هو الطلاق وقمر
 نهر (قوله والكتابة) هو العزم وفي المجتبى عن النظم أنها كالبيع نهر (قوله والصلى عن
 دم العمد) لأنه كالنكاح في كونه مبادلة مال بغيره وفي حكمه الصلى عن انكار قهستاني
 وفي حاشيته أنى السوء واحترز عن الصلى عن دم غير عمد لأنه صلح عن مال فلا يحنث فيه
 بفعل الوكيل أما عن دم العمد فهو في المعنى عضو من النصاص بالمال ولا تجري النيابة
 في العفو بخلاف الصلى عن المال حموى عن البرجندى (قوله أو انكار) لأن الصلى عنه
 فداء للبين في حق المذنب عليه فوكيله سفير محض ومثله السكوت وأما المذنب فلا يحنث
 بالتوكيل مطلقا كما توهم في الانكار انكار المال وانكار دم العمد وغيره (قوله
 والهمة) فلو حلف لأبىه طلقا أو مغبنا أو خصا بعينه فوكل من وهب حنث محصية
 كانت الهمة أو لا قبل الموهوب له أو لا قبض أو لم قبض لأنه لم يلزم نفسه إلا بما يملكه
 ولا يلزم أكثر من ذلك وفي المحيط حلف لأبىه عبده هذا القلان ثم وجه له على عوض حنث
 لأنه هبة صيغة ولقضا أه نهر وفي التنازلية أن وهب في فلان عبده فامرأته طالق
 فوهب ولم يقبل الحالف حنث الحالف (قوله أو بعوض) يعني إذا وهب بنفسه لا بوكيله
 أيضا لما تقدم منه أنه لا يحنث بفعل وكيله في الهبة بشرط العوض ويسبب وهم الشارع
 قول الجرجاني بشرط العوض داخله تحت عين لأبىه نظر إلى أنها هبة ابتداء فحنث

مطلب
 حلف لا يتزوج عبده
 غير صحيح (في النكاح) لا النكاح
 (والطلاق والعناق) الواقفين
 بكلام وجد بعد البين لا قبله
 كعتلى بدخول دار زبلى (وانطلق)
 والكتاب والصلى عن دم العمد
 أو انكار كاتر (والهمة) ولو
 فائدة أو بعوض

ودخلت تحت عين لا يسع نظر الى انها يسع اسمها فيجنت اه وانت خير بان كلامه فيما
 اذا قل نفسه والماصح قوله يجنت في الموضوعين افاده ح أي لانه في البيع لا يجنت
 بفعل وكله (قوله والصدقة) هي كالهيئة فيما تزلزال ابن وهبان وحككذا ينبغي أن يجنت
 في حقه أن لا يقبل صدقة فكل بقية ما بقي لو حلف لا تصدق فهو بلفظ تصدق ولا يجب
 تصدق على غنى قال ابن وهبان غنى الخس في الأول لأن العبرة للمعاد لا في الثاني لأنه
 لا يشبه الرجوع استحضانا اذ قد قصد الصدقة على الفقر والثواب ويحصل العكس
 فيما اعتبارا باللفظ اه ملخصا وأيد ابن الشحنة الاحتمال الأخير بما في التنازع من
 الظاهر وبلا يجنت بالصدقة في عين الهيئة اه قلت لكن هذا ليس نصا فبما نحن فيه
 الاحتمال أن المراد الهيئة لغوي تأمل هذا ونقل في التهر كلام ابن وهبان باختصاصه (قوله
 والاستقراض) أي أن أخرج الوكيل الكلام بخروج الرضا والافلاحت كما تروى (قوله
 وإن لم يقبل) راجع للهيئة وما به كما في التهر ح وكذا العبدة والعبارة به تهر قلت
 لكن صرح في التنازع بأن القبول شرط الخس في القرض عند محمد ورواية عن الثاني
 وفي أخرى لا رازح بل لا قبول ليس برهن ولو استقرض فلم يقضه حدث قال في التهر
 وقاس ما مر من أنه لم يلزم نفسه الإجماع ترجيح الرواية الأخرى وبني أن يجسرى
 في الاستقراض الخلاف في القبول كالمراض اه قلت يمكن دفع هذا القياس بالفرق بين
 ما فيه بدل مالي وما ليس فيه وأما الاستقراض فهو طلب القرض فتصحة بدون اقراض
 تأمل وسيأتي تمام هذا البحث في آخر الباب الآتي عند قول المصنف حلف لم ينفلا
 فوجه له فلم يقبل بخلاف البيع (قوله وضرب العبد) لأن المقصود منه وهو الانتفاء
 بأمره راجع إليه بخلاف ضرب الولد فإن المقصود منه وهو التأديب راجع الى الولد تهر
 أي الولد الكبير أما الصغير فكالمعدي كما تقدمنا أن العرف خلافه (قوله قبل وروضة)
 قال في التهر وروضة قبل ظهير العبد وقبل ظهير الولد قال في البحر وبني ترجيح الثاني
 لما تروى في الولد ورجع ابن وهبان الأول لأن النفع عائد اليه بطاعته له وفيه أن يجنت ظهير
 العبد ولا يظن الولد قال بديع الدين ولو أنه في هذا في الولد لكان حسنا كذا في الفتنة اه
 ح (قوله وإن لم يحسن ذلك) الأولى أن يقول وإن كان يحسن ذلك وبما تلتها حلف
 ليضمن هذا التوب أو لئتين هذا الحائط فأمر غيره بذلك حدث الحائط سواء كان يحسن
 ذلك أولا اه قلت ونظا هره أنه لو تكلف ذلك بنفسه يجنت أيضا وكذا لو حلف لا يجنت
 أو لا يحلق رأسه أو لا يقطع نضره ونحو ذلك من الأفعال التي لا يليها الإنسان بنفسه عادة
 أو لا يمكنه فعلها إلا بمساعدة عظيمة مع أن الظاهر أن البين في ذلك تنعقد على فعل المأمور
 لا على فعل نفسه لأن الحقيقة مهيورة عاده تهر رأيت في البحر عن النوازل لو قال لا أمر أنه
 أن لم تنكحني غفلت هذه الصيغة فأنطالق وعملها خادمها بأمرها فان كان من عادتها
 أنها تقبل بنفسها لا غير وقع وإن كانت لتفعل الإجماعها وعرف الزوج ذلك لا يسع

(والصدقة والقرض والاستقراض)
 وإن لم يقبل (وضرب العبد)
 قبل والروضة (والبناء والحيطة)
 وإن لم يحسن ذلك خاتمة

وان كانت تقبل بنفسها او بخلافها فالظاهر أنه يقع الاذاتوى الامر بالفصل اه
فلما نزل (قوله والذبح الخ) فلو حلف لا يذبح في ملكه شاة او لا يودع شيئا بحيث يفعل وكيله
لان المتفعة تعود اليه وكذا لو حلف لا يصبر ولو عين شخصاً فأرسل المولى عليه شخصاً
فاستعاره حدث لانه صغير محض فيحتاج الى الاضافة الى المولى فكان كالوصيل
بالاستقرار ارض خاتمة وفي جمع التقارب ان الحنت قول زفر وعليه الفتوى خلافاً لما يوجب
نكاحي النهر (قوله ان اخرج الوكيل الخ) واجمع لقوله والاستعارة كما هو في عبارة
السنن راجية حيث قال وهذا اذا اخرج الكلام بخروج الرسالة بان قال ان فلا يثبت
منك كذا فاما اذا لم يقبل ذلك لا يثبت اه اي لانه لو قال اعرفي كذا بجمع ملك المتفعة
لان اذ امر فلا يثبت الا امر بذلك وبه علم ان فائدة التقييد هي ان المراد بالامر هنا الرسالة
لا الوكالة كما ترى بالاستقرار وانما ما كان من الافعال الحسية كالضرب والبناء فلا
شبهة في أنه لا يحتاج الى الاستناد وبقاؤه ناقص ما قبل ان مذكوره غير خاص بالاستعارة
بل الوكيل في الشكاح وما بعده صغير محض فلا يثبت من اضافة هذه العقود المذكورة الى
المولى لمسايق في كتاب الوكالة ان العقود التي لا يثبت من اضافتها الى المولى الشكاح
والخلع والصلح عن دم عدد وانكاروا العقد على مال والكتابة والهبة والتصدق والاعارة
والايداع والزمن والاقرض والشركة والمضاربة اه قلت المراد من الاضافة في هذه
المذكورات التصريح باسم الاتي لكن بعضها يصح مع اسناد الفعل الى الوكيل
كقوله صاغت عن دعوائك على فلان او عاذا عليه من الدم وزوجتك فلانة واعتقت
عبد فلان او كاتبه وبعضها لا يصح فيها اسناد الفعل الى الوكيل بل لا يثبت من اخراج
الكلام بخروج الرسالة كقوله ان فلا يطلب منك ان تبني كذا او تصدق عليه او يودع
عنده او نعيه او ترضيه او ترضه او تشاركه او تضاربه بجملة كذا اموالاً استغده الى نفسه
كقولك هبني او تصدق علي الخ فانه يقع للوكيل وكذا قوله تزوجني بخلاف القسم الاول
فانه يقول بعت واشتريت وأبهرت باسناد الفعل الى نفسه بدون ذكر اسم الامر أصلاً هذا
ما ظهر لي وسأني ان شاء الله تعالى نخصي ذلك في محله قافهم (قوله وقضاء الدين وقضه)
فلو حلف لا يقبض الدين من غيري اليوم يثبت قبض وكيله فلو كان وكل قبل قبض
الوكيل بعد الدين لا يثبت وقال قاضيان وينبغي الحنت كما في الشكاح نهر (قوله
والكسوة) فلو حلف لا يلبس أو لا يكسو مطلقاً وكسوة بعينها ومعناها حث بشعل
وكيله ونحوه في النهر (قوله وليس منها التكفين) وكذا الاعازة فلو قضه بعد موته
أو اعازته أو باليحدث شرح الوهبانية عن السراجية (قوله والحل) فلو حلف لا يحل
لزيد ما حثت فعل وكيله وهذا في غير الاعازة لما قال أي الناطق والظاهر أنه لا فرق
بينه وبين الاستعداد فان المتفعة دائمة عليه والمدار عليها شرح الوهبانية (قوله وذكر
منها في البصري ثمانية) سوابه في النهر فانه قال تكميل من هذا النوع الهمم والقطع

مطلب
في العقود التي لا يثبت من اضافتها
الى المولى
(والذبح والايداع والامتداع
وكذا الاعارة والاستئجار) ان اخرج
الوكيل الكلام بخروج الرسالة
والا فلا يثبت سراجية (وقضاء
الدين وقضه والكسوة) وليس
منها التكفين الا اذا اراد الستر
دون التملك سراجية (والحل)
وذكر منها في البصري ثمانية

والقتل والشركة كافي الوهابية وضرب الزويات والولد الصغير وأي فاضيل وتسلم
 الشفعة والاذن كافي النفاية والتفقة كافي الاستعصاء والوقد والاضحية والحبر
 والتعزير بالنسبة للقاضي والسلطان ويخفى أن الحلي كذلك كذا في شرح ابن النحنة
 ومنه الوصية كافي القبر ويخفى أن يكون منه الحرف والشفقة كذا في شرح ابن النحنة
 بحمله ولا يقبل حواته ولا يكفل عنه فكل قبول ذلك والافاضة والاشهاد والارادة
 منه في البصر التولية فلوحاف لا ولي شخصه ففرض إلى من يشهد ذلك حدث وهو حادثة
 الفتوى اه قلت وبهذا تمت المسائل اربع متواربين والظاهر أنم لا تنحصر لأن منها
 الأفعال الحسية وهي لا تختص بعامل بل منها الطبع والكس وحلق الرأس ونحو ذلك وإذا
 عدتها الاستخدام دخلت فيه هذه الصور وكثير من الصور والمادة أيضا فانهم (قوله
 مشيرا إلى حشته فيما يلقى) الإشارة من حيث أنه لم يصرح بحدود بل في الأفعال صريح
 في كلامه وقد يقال معناه إشارة لانه ساق الكلام لما لا يثبت به فيكون عبارة وغيره إشارة
 كافي عبارة النص وإشارة النص تأمل (قوله ولحق) بالنصب فمعه قوله قد تم قوله
 أثبت بوصول المهمة للضرورة (قوله) أراد بدخولها عليه قديم منه أي أن تقع في وسط
 بين الفعل ومفعوله كان يستلزم بالاستعارة زاعما لأن أثر من المفعول كان يستلزم ثبات
 فالمتوسطة متعلقة بالفعل ثم بهامته لا على أنها صلة لانه يمتد إلى مفعولين بنفسه مثل
 يستزيد أو لانه لو كانت الآدمية له كان دخوله عليه ولا في المعنى فيكون شاذيا
 وليس المعنى عليه بل الشارعي غيره والمبعض وقع لاجل أنه في حقه متعلقة به في أنها صلة له مثل
 قتل زيد على هذا النوع المصنف بقوله ولا يتعلق بفعل كغير صاحب الدرر وغيره ولكن
 أولى لكنه عدل عن ذلك تعالى الكثر وغيره ثلاثتهم متعلقاتها على أنها صلة له ولثلاثتهم
 أن الواقعة بعد المفعول متعلقة أيضا مع أن أراد بيان الفرق بينهما بأن أولى للتعديل
 والثانية لأنه لا يكونها صفة أي أن يستلزم معلو كانت هذا ما ظهر في فقه (قوله
 يخبر في النيابة) الجملة صفة فعل وقوله للغير الآدمية فيه بمعنى أي عن الغير كافي قوله
 تعالى وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا إليه واحتزبه عن فصل
 لا يخبر في النيابة كالأكل والشرب فانه لا فرق فيه بين دخول البهائم على الفعل أو على
 العين كما يأتي (قوله وصياغة) بالياء المثناة التحتية أو بالياء الموحدة كفي الفقه تائي
 (قوله أمره) بالنصب مفعول اقضى وهو مصدر مضاف لفاعله وهو الضمير العائد إلى
 الغير وهو المخاطب بالكاف والمفعول محذوف وهو الحذف وقوله ليخصه به أي ليخص
 الخائف الغير أي المخاطب به أي بالفعل المحلوف عليه وفي المنع أي ليشهد الآدمي اختصاص
 ذلك الفعل به أي بذلك الغير اه فأرجع الغير المستعمل للآدم والبارز فعل والجبر والمغير
 وعليه فإراد المحلوف عليه في كلام الشارح هو المخاطب وهو الموافق لقول الزباني
 لاختصاص الفعل بالشخص المحلوف عليه (قوله إذا الآدمي للاختصاص) وجه افتادتها

وفي التمر عن شارح الوهابية تقدم
 والذي ملاحظ فيه بفعل الوكيل
 لانه الأقل مشيرا إلى حشته فيما يلقى
 فقال
 بفعل وكيل ليس محتمل صاحب
 يبيع ثم اه صلح مال خصومة
 اجارة استعجار الضرب لانه
 كذا اقصية والحش في غيرها أثبت
 (ولاحد حل) مبتدأ خبره اقضى
 الا (على فعل) أراد بدخولها
 عليه قديم منه ابن كمال يخبر
 فيه النيابة للغير (كيسع وشاره
 واجارة وشياطة وصياغة وشاء
 اقضى) أي الآدمي (أمره) أي
 وكيله (ليخصه به) أي بالمحلولوف
 عليه إذا الآدمي للاختصاص

الاختصاص هو أنها تضيق مستقلة وهو الفعل لدخولها وهو كاف الخطاب فيقتضي أن
 الخطاب يختص بالفعل وكونه مختصاً به يقتضي أن لا يستفاد إطلاق فعله إلا من جهة
 وذلك يكون بأمره وإذا ناع بأمره كان يسهل إياه من أجله وهي لام التعديل فصار المحلوف
 عليه أن لا يبيع من أجله فإذا دس الخطاب فهو بلا علم فباعه لم يكن باعه من أجله لأن
 ذلك لا يتصور إلا بالعلم بأمره به ويلزم من هذا أن لا يكون إلا في الأفعال التي تجري فيها
 النيابة كذا في الفتح (قوله ولا يتحقق إلا بأمره) قيده في الصريان يكون أمره بأن
 يفعله لنفسه لقول الظاهر بـ لو أمره أن يشتري لآتيه الصغير وبـ لا يبيح وفي النهر أن
 مقتضى الترجيح يعني بكونها الاختصاص حثه إذا كان الشراء لأجله ألا ترى أن أمره
 ببيع مال غيره موجب لحثه غير مقيد بكونه له ١٠ (تنبيه) ذكر في الحاشية ما يفيد أن
 الأمر غير شرط بل يكفي في حثه قصد البيع لأجله سواء كان بأمره أو لا قال في البحر
 وهذا مما يجب حفظه فإن ظاهر كلامهم خلافه مع أنه هو الحكم ١١ قلت بـ يده ما في
 شرح تلخيص الجامع لو قال (زيدان يفتك ثوباً بعتدي حرواية) فـ دفع زيد ثوباً
 ليدفعه للسارق ليعلمه قد دفعه وقال بعتدي ولم يعلم الخالف أنه ثوب زيد لم يفتك لأن اللام
 في بعت لزيد لا اختصاص بالفعل بزيد وذلك انما يكون بأمره الخالف أو يعلم الخالف أنه
 باعه له سواء كان الثوب زائداً وبغيره ١٢ وقام الكلام فيما علقته على البحر (قوله
 فلم يفتك في أن بعتك ثوباً) التصريح بالفعل بـ ليدر بشرط لقول المحط حذف لا يبيع
 لقولان فباع ماله أو مال غيره بأمره حدث بمر وأنت خير بأن تميز الأقسام أعني نارة
 تدخل على الفعل أو على العين انما يظهر بالتصريح بالفعل بـ فـ قد اصرح به المصنف
 نهر وحاصله أن تصريح المصنف به لا لكونه شرطاً بل لظهور الفرق بين دخول اللام عليه
 أو على الفعل (قوله سواء أملاك الخ) تعميم لقوله أن باعه بلا أمر وحاصله أن الشرط
 أمره بالبيع لا كون الثوب ملك الأمر (قوله أي الخطاب) تفسير للضمير المستتر
 في ملكه وقوله ذلك الثوب تفسير للضمير البارد (قوله فإن دخل اللام الخ) حاصله أن
 الفعل إما أن يحفل النيابة عن الغير أو لا وعلى كل فاما أن تدخل اللام على الفعل أو على
 مفعوله وهو العين فإن دخلت على فعل يحفل النيابة اقتضت ملك الفعل للخطاب وهو
 أن يكون الفعل بأمره سواء كان العين مملوكة أو لا وهذا ما مر وفي الباقي وهو دخولها
 على فعل لا يحفل النيابة كالإصطبل والشرب أو على العين مطلقاً اقتضت ملك العين
 للخطاب سواء كان الفعل بأمره أو لا (قوله للمحلو فاعليه) المراد به هنا العين (قوله
 لأنه كمال الاختصاص) أي أن اللام للاختصاص كما مر حيث دخلت اللام على العين
 أو على فعل لا يقبل النيابة اقتضت اختصاص العين بالخطاب وكما لا اختصاص بالملك
 فحملت عليه لكن يراد ما يشتمل الملك الحقيقي والحكمي لأن الولد لا يملك حقيقة كما
 يشير إليه الشارح ولذا قال في الفتح فإنه يفتك بدخول دار يتحصنها الخطاب أي تنسب

ولا يتحقق إلا بأمره المقيد للتركيل
 (فلم يفتك في أن بعتك ثوباً)
 باعه بلا أمر لا تنقاه التركيل
 سواء (ملكه) أي الخطاب ذلك
 الثوب (أو لا) بخلاف ما لو قال
 ثوباً فإنه يقتضي كونه ملكاً
 كما ينبغي (فإن دخل) اللام (على
 عين) أي ذات (أو) على (فعل)
 لا يقع ذلك الفعل (عن غيره)
 أي لا يقبل النيابة (صكاً) كل
 وشرب ودخول وضرب الوارد
 بخلاف العبد فإنه يقبل النيابة
 (أقتضى) دخول اللام (ملكه)
 أي ملك الخطاب للمحلو فاعليه
 لأنه كمال الاختصاص

البواكل طعاما عليك اه وقوله أى تنسب إليه ظاهره نسبة السكنى كما ذكر في لأمدل
 دار زيد يشمل الاجرة والعارية فالمراد ملك المنفعة تأمل (قوله نو بائك) أى موصوفا
 بكونه بائك (قوله ان باع نوبه بلا أمره) لأن اللام لم تدخل على الفعل حتى يراخص
 الفصل في الخطاب بأن يكون بأمره وان صحت تعلقاته وله الوزر اصح كما يأنر لكن لما
 كانت أقرب الى الاسم وهو النوب من الفعل اقتضت اضافة الاسم الى مدلوله او هو
 كاف الخطاب لأن القرب من أسباب الترجيح كافي للفتح ولذا اذا قلنا علمت تعلقت بالفعل
 لقربه كما مر مع انه يصح جعله لاحال من الاسم المتأخر (قوله هذا تطير) أى قال
 وكذا ما بعده (قوله ان اكلت طعاما) بتدعيم اللام على الاسم ولا يصح نطقه هنا
 بالفعل وان كانت أقرب إليه لانه لا يحتمل الية فلا يصح جعله الملك الفعل له صواب
 فصارت داخلة على الاسم وان تنفذت عليه كالموت أخرت عنه وهو طاهر فزم لكون الاسم
 محمول للخطاب (قوله لأن اللام هنا الخ) الصواب ذكر هذا التعديل قبل قوله وأما تطير
 دخول على فعل لا يقع عن غيره كما ذكر في الفتح وغيره اذا ذكر في هاتين قرب اللام من الاسم
 أو من الفعل كما حملت بل الصلة هنا كون الفعل لا يقبل النيابة كما قررناه (قوله وأما
 ضرب الولد الخ) أشار الى ما ذكرناه من ان المراد بملك العين ما يشعلى الحكمى (قوله
 فيما فيه تشديد عليه) بأن باع نوبه باع كالمخطاب به أمره في المسئلة الاولى ونوى
 بالاختصاص الملك فانه يثبت ولولا لية لما حثت أو باع نوبه بالغير المخطاب بأمر الخطاب
 في المسئلة الثانية ونوى الاختصاص بالامر فانه يثبت ولولا لية لما حثت لانه نوى
 ما يصح كلامه بالتقديم والتأخير وليس فيه تحصيل فصدقة الله نبي بحر (قوله ودين
 فيما) كما اذا باع بالامر نوبه بالغير المخطاب ونوى بالاختصاص الملك في الاولى أو باع
 بلا أمر نوبه بالخطاب ونوى الاختصاص بالامر في الثانية لأن اللام اذا قدمت على الاسم
 فالظاهر اختصاص الامر واذا أخرت فالظاهر اختصاص الملك فاذ عكس فقد نوى
 خلاف الظاهر فلا يصدق القاضي بل يصدق ديانة لانه نوى بمحمل كلامه (قوله كما مر)
 أى قيل قول الحنفى لا يشرب من دجلة (قوله أو اشترى) أى اشترىه (قوله فقد)
 أى الخالف من باع واشترى عليه أى على العبد وقوله يعايش المثلثين لأن العقدين
 البائع والمشتري يسمى عقد بيع (قوله بالخيار لنفسه) أى نفس الخائف انه كرويه هو
 البائع أو المشتري (قوله حث) نقل بعض المشايخ عن جيل الخفاف انه لا يثبت وتعمل
 العين حتى لو تفض الشراء ثم اشترى ثانيا بالبيع اه قلت لكنه خلاف ما في المتن
 (قوله لوجود الشرط) أى مع قيام الملك لأن خاير البائع لا يخرج المبيع عن ملكه
 بالاتفاق وخيار المشتري يدخل المبيع في ملكه عندهما أو ما عده فالمبيع وان خرج
 عن ملك البائع ولم يدخل في ملك المشتري لكن المعاق بالشرط كالخبر عند الشرط فيصير
 كانه قال بعد الشراء أنت حر ولو غير المشتري بالخيار لنفسه العقد يثبت الملك سابقا

(خفت في ان يبعث نوبك ان باع
 نوبه بلا أمره) هذا تقدير المدلول
 على العن وهو النوب لأن تقديره
 ان يبعث نوبه مملوكا وأما تقدير
 دخوله على فعل لا يقع عن غيره
 فذكره بقوله (وكذا) أى مثل
 ما مر من اشتراط كون المملوك
 عليه ملك الخطاب قوله (ان اكلت
 لك طعاما) أو شربت لك شرابا
 (اقتضى ان يكون الطعام)
 والشراب ملك الخطاب كافي
 ان اكلت طعاما لك لأن اللام هنا
 أقرب الى الاسم من الفعل
 والقرب من أسباب الترجيح
 وأما ضرب الولد فلا يتصور فيه
 حقيقة الملك بل يراد الاختصاص به
 (وان نوى غيره) أى ما مر (صدق
 فيما) فيه تشديد عليه (قوله
 وديانة ودين فيما) ثم الفرق بين
 الديانة والقضاء لا يتأق في الدين
 باقه لأن الكفارة لا مطلب لها
 كما مر (قال ان يبعث أو ابنته فهو
 حر فقد) عليه يعا (بالخيار
 لنفسه حث) لوجود الشرط

مطلبه
 قال ان يبعث أو ابنته فهو حر
 فقد بالخيار لنفسه حث

عليه فكذلك اذا علم وتماه في النهر قال ح ومثل عقد البائع بالخيار لنفسه عقده بالخيار
 لاجنبى او لنفسه والمشتري، مثل عقد المشتري بالخيار لنفسه عقده بالخيار لاجنبى (قوله
 ولو بالخيار لغيره لا) يعنى لو باعه الحالف بشرط الخيار للمشتري واشترى بشرط الخيار
 لا يقع لا يبحث اما الاول فلانه بات من جهة فلا يعتق بغير وجهه عن ملكه واما الثاني فلانه
 باق على ملك باعه كافي البصر عن الذخيرة ولا يصح أن يرادها بالغير بما يشمل الاجنبى لان
 الحالف يبحث بائعاً ومشترياً فأقاده ح (قوله وان أجيز بعد ذلك) مرتبط بقوله ولو
 بالخيار لغيره لا يعنى هذا اذا اراد العقد بمن له الخيار وهذا ان أجيز في صورتين أما
 في الاولى أى ما اذا باعه الحالف بشرط الخيار للمشتري فظاهر بغير وجهه عن ملك البائع
 ثم دخوله في ملك المشتري وأما في الثانية وهى عكس الاولى فلانه في عقد الخيار لم يخرج
 عن ملك البائع وانخلت العين بالعقد فأقاده ط فافهم قلت وهذا يصلح حسنة الحالف
 وهو أن يبيعه أو يشتريه بالخيار لغيره فلا يعتق عليه (قوله في الاصح) لم أر من صرح
 بتخصيصه وانما قال في البصر وسواء أجاز البائع بعد ذلك أو لم يجز ذكر الطحاوى انه اذا
 أجاز البائع البيع يعتق لان الملك يثبت عند الاجازة مستقدا الى وقت العقد بدليل أن
 الزيادة الحادثة بعد العقد قبل الاجازة تدخل في العقد كذا في البدائع اه فامل (قوله
 كالقوله الخ) تشبه في عدم الخلل وبين لفائدة التقيد بتعلق البيع والشراء قال
 الزيلعي بخلاف ما اذا علقه بالملك بأن قال ان ملكك فانت حر حيث لا يعتق به عنده
 لان الشرط وهو الملك لم يوجد عنده لان خيار الشرط للمشتري ينسخ دخول المبيع
 في ملكه على قوه وعندهما يعتق لوجود الشرط لان خيار المشتري لا يمنع دخول المبيع
 في ملكه اه قلت وهذا مقيد بما اذا لم يجز العقد بعد فلو أجازته وأبطل الخيار أو وضت
 مدته تحقق الشرط وهو الملك كالايجنى فيعتق ضد الكل فأقاده ط (قوله لانه لو قال
 ان بيعته) اقتصر على البائع لان المشتري اذا احت بشرائه بالخيار فثبت بشرائه البات
 بالاولى فأقاده ط (قوله وتقول) عبارة الزيلعي ونبنى أن نقول (قوله في المستثنى)
 هما ان بيعته أو بائعته ح (قوله بالبيع والشراء) كذا في أغلب التصح التي رأيتها
 بالعطف بأو وفي بعضها بالواو ولا يناسبه أفراد الفاسد ولانه يان لما يصحبه في المستثنى
 وهو أحدهما لا مجموعهما (قوله الفاسد) قال في البصر وهو مجمل لا يقمن بيانه أما
 في المسئلة الاولى وهى ما اذا قال ان بعثك فانت حر فباعه يعا فاسد ان كان في يد البائع
 أو في يد المشتري غائبا عنه بأمانه أو رهن يعتق لانه لم يزل ملكه عنه وإن كان في يد المشتري
 حاضراً أو غائبا عنه ونايفه لا يعتق لانه بالعقد زال ملكه عنه وأما في الثانية وهى ما اذا
 قال ان اشتريته فهو حر فاشترى شراء فاسداً ان كان في يد البائع لا يعتق لانه على ملك
 البائع بعد وان كان في يد المشتري وكان حاضراً عنده وقت التقديع لانه صار قابضاً له
 عقب العقد فملكه وان كان غائبا في يده أو قوه فان كان مضموعاً بغيره كالمصوب يعتق

ولو بالخيار لغيره لا وان أجيز
 بعد ذلك في الاصح كالقوله ان
 ملكته فهو حر لعدم ملكه عند
 الامام (وقد بالخيار لانه) لو قال
 ان بيعته فهو حر فباعه معاصمياً
 بلا خيار لا يعتق لزوال ملكه
 وتدخل العين تحقق الشرط فباي
 (ويبحث) الحالف في المستثنى
 (ب) بيع أو الشراء (الفاسد)

لأنه ملك بنفس الشراء وإن كان أمانة أو مضمونا بغيره كالرهن لا يعتق لأنه لا يصير قابضا
 عقب العقد كنافي البدائع اهـ (قوله والموقوف) أي ويحتسب بالموقوف في سلفه
 لا يبيع بأن يبيعه لقائب قبل عنه فذولى أو لا يشتري بأن اشتراه يبيع فضولى فإنه يبيعت
 عند إجازة البائع وفي التبيين ما يخالفه بجر ونهر أي حيث حال وصورة المسألة أن يقول
 إن اشتريت عبدا فهو حر فاشترى عبدا من فضولى حيث بالشراء ثم قال ومن أبي يوسف
 أنه يصير مستترا بعد الإجازة كالنكاح اهـ ومضاده أن ساقى البعور رواية وأن المذهب
 حتمه بالشراء أي قبل الإجازة لا عند هامسته كما ذكره المحققين بدليل ما في تلخيص الجاسع
 ويحتسب بالشراء من فضولى أو بالهبة أو بشرط الخيار إذا كانت لا تحتل خلل في الصفة اهـ
 قال شارحه القنارسي لأن شرط الحلف وجد وهو ذات البعور وجود ركنه من أهله في
 محله وإن لم يقد الملك في الحال لماتم وهو دفع الضرر عن المالك في الوقت وانصالح المفسدة به
 في الثاني واختار في الثالث وقاعدة الملك في الحال صفة البيع لاذنه فإن العرب وضعت
 لفظ البيع لمبادلة مال بمال مع أنهم لا يعرفون الأحكام ولا العصب والنفاس وما في وجوبه
 الذات لا تحتل خلل وجد في الصفات اهـ فافهم (قوله لا الباطل) أي كالمال الذي يبيعه
 أو دم فلا يبيعت لعدم ركن البيع وهو مبادلة مال بمال ولهذا لا يبيعت المبيع بخلاف ما لو
 اشترى بغيره أو شتر بولائه ما لم يتفق في حق بعض الناس إلا أن البعور يفسد
 لا شرطه في البيع ما لا يقدر على تسليحه فأنشبه سائر البيوع الفاسدة لذلك في تلخيص
 وشرحه (قوله الإجازة فاض أو مكاتب) لأن المتأخر زال بالقتناء لأنه قد قبل بمقتضيه
 وإجازة المكاتب انقضت الذخيرة فارتفع التأخير فم انعقد بجر ومن قوله زال بالقتناء
 تعلم أن استعمال الإجازة في القضا من باب عموم المجاز اهـ قلت وفي شرح التلخيص
 ما يقيد أنه لا بد من القضا مع إجازة المكاتب ولكن ذكره شارح الزاوي فهو ما في البعور وفي
 الخاتمة إذا بيع المكاتب برضا جاز وكان فصلا للذخيرة اهـ (تمه) قال الزيلعي ولو
 حلف أن يبيع هذا الخنزير فباعه لأن البيع العصب لا يبيعه وتنبه فاعتد على الباطل
 وكذا الخنزير وأم الولد وعن أبي يوسف يشترط في العصب لا مكانه بالردة ثم السبي (قوله
 والقرق في الظهيرة) وهو أن الولد من الزوج والنسب من الأب مقدم فيقع بمقتضى
 سببه أولا وهذا المعنى لا يمتنع اعتباره في حق الإجنبي كما في الجدر ح وبإيه كما أفاده
 بعض المحققين أنه لما بيع نصفه من الزوج صارت أم ولده قبل الجزاء وهو العتق فلا يعتق
 على البائع لأنها أم ولده غيره وكذلك ثبت النسب من الأب فتعق عليه (قوله في العصب)
 ربيع للتعصم كما يفيد قول النهر لأن النكاح لا يبيعت بالفاسد سواء عينها أو لم يعينها هو
 العصب كما في الخاتمة (قوله وكذا الوحلف لا يوصل إلى الخ) قال في التارخية عن الغلاصة
 النكاح والصلاة وكل فعل يقترب به إلى الله تعالى على العصب دون الفاسد (قوله أولا
 بيج) ذكره هنا إشارة إلى أن ذكر المصنف إياه في سياقه ليس في محله ح (قوله ولا يثبت

والموقوف لا الباطل) لمعلم الملك
 وإن قبضه ولو اشترى مدبرا أو
 مكاتباً لم يبيعت الإجازة فاض أو
 مكاتب (فرع) قال لامته ان
 يبيعت من شيئا فأنشتره فباع
 نصفه من زوج ولدت منه أو من
 أبيها لم يبيع حتى المولى ولومن
 أجنبي وقع والقرق في الظهيرة
 (و) إنما يبيد البيع لأنه (في حلفه
 لا يزوج) امرأة أو (هذه المرأة
 فهو على العصب دون الفاسد)
 في العصب (وكذا الوحلف لا يوصل
 أو لا يوصم) ولا يبيع لأن المقصود
 منها الثواب ومن النكاح الحلف
 ولا يثبت بالفاسد فلا تنصل به
 الجين بخلاف البيع لأن المقصود
 منه الملك وأنه يثبت

بالفاسد) أى الذى فساده مقارن كالمصلاة بفقر طهارة أما الذى طرأ عليه الفساد كما إذا
 شرع ثم قطع فيصنعه على التفصيل الآتى وستكلم عليه ح (قوله فلا تقبل به البين)
 حتى لو تزوج فاسدا أو سلى كذلك ثم أعاد صحيا حلت (قوله وانه) أى الملك ثبت
 بالفاسد إذا اتصل به النقص (قوله والهبة والاجارة كبيع) قال فى الجمر وقتننا لو
 حلف لا يهب فهو يهب غير مقسومة حلت كما فى الظهيرة فعلم أن فاسد الهبة كصحتها
 ولا يخفى أن الاجارة كذلك لأنها بيع اه أى بيع المنافع (قوله كان تزوجت أو وصت)
 كان المناسبا أن يقول كان كنت تزوجت كما عبر فى الجمر بزيادة كنت لأن اداء الشرط
 تغلب معنى الماضى الى الاستقبال غالبا فإذا أرد معنى الماضى جعل الشرط كان كقوله
 تعالى ان كنت لله فقد علمته ان كان خيصة قتلان المستفاد من كان الزمن الماضى فقط
 ومع النص على المضى لا يمكن افادة الاستقبال وهذا من خصائص كان دون سائر
 الافعال الناقصة ذكره المحقق الرضى والظاهر أن هذا أغلبي أيضا بدليل قوة تعالى وان
 كنت خبيبا فاطهر والآن يقال ان كنت بمعنى صرمت كما فى فكانت هاء أى صارت (قوله
 لانه اشياء) أى فلا يقصد منه الحل والتقرب كما فى الجمر ولأن ما مضى معرف معين والصفة
 فى المعين لغو وما يستقبل معدوم غائب والصفة فى الغائب معتبرة شرح التلخيص (قوله
 لانه التكاح المعنوى) خص بالتعليل التكاح لانه المحدث عنه أو لا ومثله غيره والمعنوى
 اسم مفعول من عنى بمعنى قصد غيره به كالصبر عن البدائع والختار فى الاستعمال معنى
 بدون أو مثل مرئى والمراد أنه الحقيقة المقصودة قال فى شرح التلخيص الآن بنوى
 تكاحا أو فعلا صحيا فى الماضى فيصدق ديانته وقضاه وان كان فيه تحقيق عليه لانه نوى
 حقيقة كلامه ورعا به الحقيقة واجبة ما أمكن وان نوى الفاسد فى المستقبل صدق قضاء
 وان نوى الحجاز لم يقم من التعليل ويحتمل بالجزأ أيضا لأن فيه ما فى الفاسد وزيادة اه
 (قوله فلا يحنث بالقيد) يجوز ان يبعه قبل وجود شرطه (قوله حتى لو قال) تقرير على
 التعليل ولا فرق بين هذا وبين ما فى المتن الا من حيث ان المعلق حتى مخاطب وفى الاقل
 طلاق الزوجة أو عتق عبدا آخر (قوله أو استولد) هذا خاص بالامة ولا يناسبه فتح
 الصكاف والتا فى ان لم أبك فانت حر الآن برأيه الشخص الصادق بالذكر والآن
 (قوله ولا يعتبر الخ) قبل وقوع البأس فى الامة والتدبير ممنوع يجوز أن ترتد نفسى
 فبذلكها الخالف وأن يحكم القاضي ببيع المدبر وأوجب بأن من المشايخ من قال لا تطلق
 لهذا الاحتمال والاصح ما فى الكتاب لان ما قرأ من أمر متوهم نهر زاد فى غاية البيان
 فى الجواب عن الامة أو نقول ان الخالف عقد يمينه على الملك القائم لا الذى سمي وحده
 (قوله طلق الخلقه) أى التى دعته الى الخلف وكانت سببا فيه يجر وهذا اذا لم يقل
 ما دمت حية لا كل امرأة تنكح والخاطبة معرفة تااء الخطاب فلا تدخل تحت النكحة
 شرح التلخيص (قوله وعن الثانى لا) أى لا تطلق لانه أخرجه جوا فى ينطبق عليه ولأن

مطلب

إذا دخلت أداة الشرط على كان
 تبقى على معنى المضى

بالفاسد والهبة والاجارة كبيع
 (ولو كان) ذلك كله (فى الماضى)
 كان تزوجت أو وصت (فهو
 عليها) أى الصحيح والقاسد لانه
 اخبار (فان عني به الصحيح صدق)
 لانه الكاح المعنوى بدائع (ان لم
 أبعد هذا الرقيق فكذلك أفتى)
 المولى (أو بر) رقيقه تدبيرا
 (مطلقا) فلا يحنث بالمقصد فتح
 (أو استولد) الامة (حنث) لتحقيق
 الشرط بقوات محلبة البيع حتى
 لو قال ان لم أبك فانت حر فببر
 أو استولد عتق ولا يعتبر تكرار
 الرق بالردة لانه موهوم (قالت)
 امرأته (تزوجت على فقال كل
 امرأة فى طالق طلقت الخلقه)
 بكسر اللام وعن الثانى لا

مطلب

قالت تزوجت على فقال كل
 امرأة فى طالق طلقت الخلقه

غرضه ارضاؤها وهو بطلاق غيرها ان يقدر به وجه الظاهر عموم الكلام وقد زاد على
 حرف الجواب فيجعل مبتدئا وقد يكون غرضه ايضا ما حين اعترضت عليه ومع التردد
 لا يصلح مقيدا ولو نوى غيرها صدق ديانة لا قضاء لا تخصيص العام بجز (قوله وصحبه
 السرخسي الخ) وفي شرح التخصيص قال البزدي في شرحه ان الفتوى عليه (قوله
 وفي النسخة الخ) حيث قال وسكن عن بعض المتأخرين انه ينبغي ان يحكم الحال فان
 جرى بينهما قبل ذلك خصومة تبدل على انه قال ذلك على سبيل الغضب يقع عليها والا فلا
 قال ضمن الامعة السرخسي وهذا القول حسن عندي اه قلت وهذا يوفق بين ظاهر
 الرواية التي عليه المتون وبين رواية أبي يوسف وهو ظاهر فان حالة الرضا تدل على انه
 قصد مجرد الجواب وارضائها لا ايضا ما بخلاف حالة الغضب وفي ذلك اعمالى كل من
 القولين فينبغي الاخذ به (قوله لا يجعل هذه المرأة) لان كلام الزوج في المسئلة منى
 على السؤال وانما يدل في كلامه ما يجوز دخوله في السؤال ونسأل امرأة في المسئلة
 الاولى يتناولها بخلاف حفظ غير هذه في المسئلة الثانية فادعى في النسخة (قوله لتسوان
 الحمل) أى المذكور في مسئلة ان لم يبع هذا الرقيق الخ فكان الاولى ذكر ذلك هناك كما
 فعل في الجرد والنهر (قوله فكسرت) أى على وجه لا يمكن التسامح الا بسبب جديد كما
 هو ظاهر (قوله طلقت) أى بطلان البين باحضاله للزنا كما اذا كان في الذكور ما نصب
 على ما مر نهر وأراد بطلانها بطلان بقائها وقال في النهر أيضا وكان ذلك في الجماع عين
 القور والاعود الجماع بعد الطهران يمكن عقلا وعادة قد بصر (قوله حال حرمة) أى نسا
 أو رضاعا ومصاهرة ط (قوله الى ما بصر) وهو العقد عليها فانما يشل في الجلة فعل
 في التناخية ولو قال ان تزوجت الجدارا والجدار فبصدى حر لا تعدي عنه اه أى
 لانه في محل أصلا وفيها حال لاجنية ان تكسرت فانت طالق تنصرف الى العقد ولو
 لآخر أنه أو جاريته على الوطء حتى لو تزوجها بعد الطلاق أو العتق لا يحنث (قوله
 عقد خارجها) أى بنفسه أو ووكيله فاذا كان في الكوفة وعقد وكيلا خارجها
 لا يحنث كما في الخلية عن حل النكاح (قوله لان العقد مبرم كان العقد) فان تزوج
 امرأه بالكوفة وهي في البصرة تزوجها منه فزوى بلا أمرها فانما يحنث وفي البصرة
 حث الخائف ويعتبر مكان العقد وزمانه لانه كان الاجازة وزمانها ثانية (قوله اعتبارا
 للعرض) فان غرضه غير التي معه (قوله لا يحنث من وادته) قال الصدوق والشمس
 هذا موافق قول محمد أما ما وافق قوله ما فقد ذكر في الجامع الصغير ان من حلف لا يكلم
 امرأه فلان وليس فلان امرأته ثم تزوج امرأته وكلها الخالف حثت عندهما مخالفا
 لمحمد وفي الجلة والفتوى على قولهما تناخية (قوله التكررة تدخل تحت التكررة الخ)
 المراد بالتكررة ما يشمل المرفق من وجه كالمعلم المشار له غيره في الاسم وكماضاف الى
 الضمير اذا كان حتمه أفراد مثل نسائي طوائق كما يظهر والمراد بالمعرفة كما قال في النسخة

وصحبه السرخسي وفي جامع
 فاضل خان به أخذت مشايخنا
 وفي النسخة ان في حال غضب
 طلقت والا لا (وقوله ألتك امرأته)
 غير هذه المرأة فقال كل امرأة في
 فهي كذا لا تطلق هذه المرأة لان
 قوله غير هذه المرأة لا يجعل هذه
 المرأة فلم يدخل تحت كل بخلاف
 الاول (فروج) يتفرع على الحث
 لقوات الحمل نحو ان لم يصب هذا
 في هذا الصحن فانت كذا فكسرت
 أو ان لم يصب فانت بهذا الجماع
 فانت كذا فطلعت الجماع طلقت
 قال لحرمة ان تزوجتك فبصدى حر
 فتزوجه حث لان يمينه تنصرف
 الى ما يتصرف وحلف لا يتزوج
 بالكوفة عقد خارجها لان الاعتبار
 مكان العقد ان تزوجت ثيبا فهي
 كذا فطلق امرأته ثم تزوجها ثانيا
 لا تطلق اعتبارا للعرض وقيل
 تطلق حلف لا يتزوج من بنات
 فلان وليس فلان بنت لا يحنث
 من وادته بجز (التكررة تدخل
 تحت التكررة والمعرفة لا تدخل
 تحت التكررة)

مطلب

التكررة تدخل تحت التكررة
 والمعرفة لا تدخل

ما كان معرّفاً من كل وجه وهو ما لا يشترك غيره في ذلك كالإشارة إليه كهذه الدار
وهذا العبد والمضاف إلى الضمير كذا رى وعبدى أما المعروف بالاسم لمحمد بن عبد الله
والمضاف إليه كدار محمد بن عبد الله فإنه يدخل تحت التسمية لأن الاسم لا يقطع
التعريف من كل وجه ولا يحسن الاستفهام فيقال من محمد بن عبد الله في قوله نوع
تسكير في حيث التعريف يخرج عن اسم التسمية ومن حيث التسكير لا يخرج فلا يخرج
بالشك والاحتمال ولا يرد ما لو قال فلانة بنت فلان التي أتزوجها طالق حيث يتعلق
الطلاق بالاسم لا بالتزوج لأنه لا احتمال للتزوج هنا ولا يرد أيضاً كل امرأة أتزوجها
مادامت حرة حصة فهي طالق حيث لا تطلق عرة إذا تزوجها لأن عامة المشايخ على
تقييده بما إذا كانت مشاراً إليها بأن قال عمة هذه والادخلت تحت اسم امرأة ولو أن
الاسم والنسب وضعت في التعريف الغائب لا الحاضر لأن تعريفه بالأشارة كافٍ في التسمية
وقام الكلام على ذلك في الذخيرة وما ذكر من عدم دخول المعرفة تحت التسمية انما هو
إذا كان في جملة واحدة بخلاف الجملتين كما يأتي (قوله والدار له وألفيه) أشار بالتعميم إلى
خلاف الحسن بن زياد حيث قال إن الدار لو كانت له لا يحتل لأن الإنسان لا يمنع نفسه
عن دخول دار نفسه والجواب أنه قد يمنع نفسه لغيره وكفى شرح التخصيص (قوله
التسكير) أي لتسكير الحالف نفسه حيث لم يمتنعها بإضافة الدار إليه لأن الدار وإن ذكرت
بالإشارة إليها لم يمتنع ما ليكها بخلاف الإشارة إلى جزئه كهذا الرأس كما يأتي
(قوله لا تحت بالحالف) كان المناسب زيادة المخاطب أي في قوله دارك وفي بعض النسخ
لا تحت بالمالك وهي أولى (قوله لتعريفه) أي من كل وجه لأنه لا زيادة التمسك وكاف
المخاطب لا يدخل فيه ما غيرهما فلا يدخل تحت التسمية وهي أحد الأبنى دخول
نفسه أو المخاطب لأن أحد شخص من بني آدم وهذا كذلك وكذا لو قال إن ألبست
هذا القميص أحداً فانت طالق لا يدخل الحالف فلا يحتل إذا ألبسه لنفسه إلا بالنية
وكذا لو قال لعبد أعتق أي عبيدي شئت لا يدخل المخاطب حتى لو أعتق نفسه لا يعتق
لأن الضمير المستتر في أعتق معرفة فلا يدخل تحت أي لأنه وإن كانت عند النواة
معروفة بالزيادة إلا أنهم بمنزلة التسمية لأنهم أصحاب التسمية لفظاً مثل أي رجل ومعنى مثل
أيكم كما يأتي يعرفها لأن المعنى أي واحد منكم ولأن الأمر بالاعتاق توكل فلا يدخل
المأمور فيه كقوله لرجل رجعي من شئت ليس له أن يزوجها من نفسه وبتمامه في شرح
التخصيص (قوله فكان) أي الحالف أو ما ذكر من التعريف أقوى من بقاء الإضافة أي
أقوى تعريفه من تعريفه بقاء الإضافة (قوله إلا بالنية) أي لو نوى دخول المعرفة تحت
التسمية فأنما يشبهه غيره كما مر فيجوز أن يكون نوى المحاور فيه تغليباً عليه
فيجوز بما نوى ويحتج بغيره لأنه الظاهر في القضاء (قوله وفي العلم) لأحاجة إلى استثنائه
لمساقتهم من أن المراد بالمعرفة ما كان معرّفاً من كل وجه وهو ما لا يشترك غيره (قوله

فلو قال إن دخل هذه الدار أحد
فكذا والدار له وألفيه فدخلها
الحالف تحت التسكير ولو قال
داري وأدارك لا تحت بالحالف
لتعريفه وكذا لو قال إن من هذا
الرأس أحد وأشار إلى رأسه
لا تحت الحالف عساه لأنه متصل
به خلقة فكان معرفة أقوى من
بأن الإضافة جبر وذكرة المصنف
قبيل باب المين في الخلق معزيا
للاشبهاء (الآن بالنية وفي العلم)
كان كام غلام محمد بن أحمد أحد

دخل الحائط لوهو كذلك) أي لو كان اسمه محمداً من أحد والعلم له فإذا كان غلاماً سميت
وأما لو كان الحائط غيره فإنه بحث بالأولى لأنه منكراً من كل وجه (قوله بلوازا استعمال
العلم في موضع النكرة) أي من حيث إن الاسم بهذا الاسم كغيره صار كأنه قال من كلم
غلام رجل مسمى بهذا الاسم ولو قال كذلك لم يتبين الحائط فرفع دخوله تحت النكرة
التي هي أحد (قوله إلا المعرفة في الجزاء الخ) وكذا عكسه وهو المعرفة في الشرط فإنها
تدخل تحت النكرة في الجزاء وحاصله كما في شرح الطيبي أن المعرفة لا تدخل تحت
النكرة إذا كانت في جملة واحدة فلو في جملتين لا يمنع دخولها لأن الشيء لا يتصور أن
يكون معترفاً منكراً في جملة واحدة بخلاف الجملتين لأنها كالكلما في معنى فإن دخل
داري هذه أحد فانت طالق فدخلت ما هي طالق لأنها وان كانت معرفة شاء الخطاب إلا
أنها وقعت في الجزاء فلم يمنع دخولها تحت نكرة الشرط وهي أحد وفي قوله لها ان
فعلت كذا انقضى طالق ففعلت الخطابية تطلق معها لأنها معرفة في الشرط بخلاف أن
تدخل تحت الجزاء وتكون منكراً في الجزاء بمعنى باعتبار كونها واحدة غير معينة من
جملة معلومة ذكرت في الجزاء اه وبه علم أن تساق نكرة هنا وإن أضيف إلى الضمير
لأن المراد بالنكرة ما ليس معترفاً من كل وجه وهذا كذلك وإن أبعث الاستفهام عن
يقال لمن نسأله كما في العلم (قوله لأن المعرفة الخ) علم لقوله لم يبحث والمراد بالمعرفة
بما المشكوك في داري وقوله لا تدخل تحت النكرة أي التي في جملتها (قوله ويجب حج أو
عمره ماشياً الخ) أي استحبنا وعلمه في الشيخ بأنه تعريف إيجاب أحد النسكين به فصار
فيه مجاز الفوا حقيقة عريقة مشتملة على حجة أو عمره أو الفالقيان من أن لا يجب
بهذا شيء لأنه التزم ما ليس يقر به واجبة وهو المشي ولا مقصودة اه وقدمنا أول
الآيمان في بحث التذرات منه التذريذم فإنه عبارة عن النسب وبمعنى شاة وقدمنا أن
صفة التذريذم تحصل العين كما مر سبته في آخر كتاب الصوم فلذا ذكرنا مسائل التذريذم
في الآيمان فافهم (قوله من يلهه) قال في التهرثم أن لم يكن بمكة ترمه المشي من يشه على
الراجح لأن من حيث يحرم من المغات والخلاف فيما إذا لم يحرم من يشه فإن أحرم منه ترمه
المشي منه اتفاقاً وإن كان بمكة وأراد أن يجعل الذي ترمه بحافه يحرم من الحرم ويخرج
إلى عرفات ماشياً إلى أن يطوف طواف الزيارة كغيره وإن أراد إسقاطه بعمره فعليه أن
يخرج إلى الحل ويحرم منه وهل يلزمه المشي في ذهابه خلاف والوجه يقتضي أنه يلزمه
إذا الحاج يلزمه المشي من يلهه مع أنه ليس محرماً بل ذاهب إلى محل الأحرام لا يحرم منه
فكذا هذا اه والتوجيه لصاحب الفتح وتعه في الجبر أيضاً (قوله ان ركب) أي في كل
الوفات أو كثرها فإن ركب في غير ذلك تصدق بقدره ط (قوله لادخله النقص) أي
فيما التزمه (قوله وأما المشي إلى الحرم أو إلى المسجد الحرام) هذا قوله وقال لا ترمه في هذين
أحد النسكين والوجه أن يحمل على أنه تعريف بعد الإمام إيجاب النسك فيه ما قد لا به

فكذا دخل الحائط لوهو كذلك
بلوازا استعمال العلم في موضع
النكرة فلم يخرج الحائط من عموم
النكرة بحرف قلت وفي الأشياء المعرفة
لا تدخل تحت النكرة إلا المعرفة
في الجزاء أي قد تدخل في النكرة
التي هي في موضع الشرط كان
دخل داري هذه أحد فانت طالق
فدخلت هي طالق ولو دخلها هو
لم يبحث لأن المعرفة لا تدخل تحت
النكرة ويقامه في القسم الثالث
من إيمان الظهيرية (ويجب حج أو
عمره ماشياً) من يلهه (في قوله على
الشيء إلى بيت الله تعالى أو الكعبة
أو أواق دمان ركب) لادخله
النقص ولو أراد بيت الله بعض
المساجد لم يلزمه شيء ولا شيء على
النزوح أو الذهاب إلى بيت الله أو
الشيء إلى الحرم أو إلى (المسجد
الحرام) أو أبواب الكعبة أو غيرها
أو الصفا

٣ مطلب

قال على المشي إلى بيت الله تعالى
أو الكعبة

فترفع الخلاف كما حققه في الفتح وتبعه في البحر وغيره (قوله لعدم العرف) على جميع ما تقدم فليس القارق في هذه المسائل الا العرف ط (قوله لم تقبل الخ) أي عندها لانها قامت على التقي لان المقصود من اتى الحج لا يثبت التخصيص لانها لم يطلب لها فصا كما اذا شهدوا انه لا يجب غاية الامر أن هذا الذي يحاصبه به علم الشاهد لكنه لا يميز بين تقي وتقي يسيرا هداية وحاصله أنه لا يحصل في التقي بين أن يحصيه به علم الشاهد فتقبل الشهادة به أو لا قبل لا تقبل على التقي مطلقا نعم تقبل على التقي في الشروط حتى لو حال عليه مدة أن لم تدخل الدار اليوم فأنتم حلفتم أنها لم يدسها قبلت وبقيت بعتقه كما في المبسوط وأورد أن ملحق فيه كذلك وأجيب بأنها قامت على أمر معين وهو كونه خارج البيت فثبت التقي ضمنا واعترض في الفتح بأن العبد كما لا حق له في التخصيص لاحق له في الخروج فإذا كان مناط القبول كون المشهود به أمرا وجوديا متضمنا للمدعى به كذلك يجب قبول شهادة التخصيص المتضمنة للتقي فقول محمد وأوجه أنه وتبعه في البحر والنهر لكن أجاب المقدسي في شرحه بأن الشهادة بعدم الدخول أو أت بالخروج الذي هو وجودي صورة وفي الحقيقة المقصود أن الخروج يمكن الاحتاط به بل لا ريب بأن يشاهد العبد خارج الدار في جميع اليوم فهو تقي محصور بخلاف التخصيص بالصفة فليس هذا الوجه على أنه يمكن أن يكون ذلك كرامة وهي جائزة كما قالوا في المشرق والمغربية فتأمل أنه (قوله لوجود شرطه) وهو الصوم الشرعي أهو الامساك عن المطر على قصد التقرب وقد وجد نعم حقيقة وما زاد على أدنى مسائل في وقته فهو تكرر الشرط ولأنه يميز الشرع في الفعل إذا تمت حقيقة يسمى فاعلا وإذا نزل إبراهيم عليه السلام ذابجا بامر أو السكين في محل الذبح قبل له قد صدقت الروايات بخلاف ما إذا كانت حقيقته تتوقف على أفعال مختلفة كالصلاة كما يأتي ففتح واعترض بأن الصوم الشرعي أقله يوم واجب بأنه يطلق شرعا على مادونه ودفعه بأن المطلق ينصرف الى الكامل قلت جوابه أن هذا لو قال صوما كما يأتي أم بدون تصريح بمعد أو ظرف فالمراد الحقيقة وقد وجدت بالاقول وله هذا يقال في الشرع والعرف انه صام ثم أظفر فيض لوجود شرط الحنث قبل الإفطار ثم لا يرتفع بعد تحقيقه فافهم ثم أعلم أن ما ذكره المصنف هنا كبقية المتون مخالفا لما تقدم في هذا الباب من أنه لو حلف لا يصلي أو لا يصوم فهو على الصحيح دون القاسد كما قدمناه وكنت أجبت عنه في باب تصحيح الرقيق بأن المراد بالصحيح ما وجدت حقيقته الشرعية على وجه الصفة فلا يضره عروض القاسد بعد ذلك ويضد ما ذكرناه عن الفتح من التعليل وعلمه فقوله دون القاسد احتراز عن القاسد ابتداء كما لو نوى الصوم عند التجر وهو ما كل أو شرع في الصلاة محمدنا فاستأملت ثم رأيت في الفتح ما يفيد المناقاة بين القولين حيث استشكل المسئلة المارة ثم أجاب بأن ما هنا أصح لانه نص محمد في الجامع الصغير لكنه بعد أسطر

مطلب

ان الحج العام فأنتم حلفتم هذا
بغيره بالكوفة لم يصق

مطلب

شهادة التقي لا تقبل الا في الشروط

مطلب

حلف لا يصوم حنث بصوم ساعة

(أو الصائم أو المروة) أو مزدلفة
أو عرفة لعدم العرف (لا يعق)

عبد قبله ان لم أجمع العام فأنتم

حرفتم قال حجت وأنكر العبد

وأقربا هذين فشهدا بغيره

لا يثبت (بكوفة) لم تقبل لقيامها

على تقي الحج اذا التخصيص لا تدخل

نعت القضاء وقال محمد يعق

ورجحه الكمال (حلف لا يصوم

حنث بصوم ساعة فية) وان أظفر

لوجود شرطه

أجاب مستند الذخيرة بأن المراد بالقاسم ما لم يوصف بوصف الجمعة في وقت بأن يكون
ابتداء الشروع غير صحيح وقال ويترفع الاشكال وتبسه في البحر والنهر وهذه اعم
ما فهمته من الاشكال والجواب والحمد لله على الهام الصواب (قوله لانه مطلق الخ)
عنه المثلثين أي فلا يراد باليوم بعضه وكذا في صوم لأن المراد بهما المستبرعا فافهم
قال في الفتح أما في يومنا فظاهر وكذا في صوم لانه مطلق فينصرف الى السكالي وهو المعتبر
شرعا وإن قلنا لو قال الله على صوم وجب عليه صوم يوم كامل بالاجماع وكذا إذا قلنا على
صلاة فجب ركعتان عندنا لا حال المصدر مذ كور يذكر القهل فلا فرق بين حلقه لا بصوم
ولا بصوم صوما فيبقى أن لا يبحث في الأول الا اليوم لا نقول الثابت في ضمن الفصل
ضروري لا يظهر أثره في غير تحقق القهل بخلاف المعبر عنه أخيرا في يترتب عليه
حكم المطلق فيوجب السكالي اه (قوله لأن العين الخ) جواب عما أورد من أن العين هنا
صحت مع أنه مقرون بذكر اليوم ولا كمال ورد في الفتح الا بربان كلامنا كان في المطلق
وهو لفظ يومنا ولفظ هذا اليوم مقدم عزف وانما تترك كل هذه المسئلة والتي بعدها على
قول أي حنفية ومحمد لان التصور شرعا منتف وكونه مذك في صورة أخرى وهي صورة
التسيان والاستحاضة لا يحد حيث كان في صورة الحلق مستحسلا شرعا لانه لم يعلق
الاعلى الصوم والصلاة الشرعيتين أما على قول أي يوسف فظاهر اه (قوله كنصوره
في الناسي) أي في الذي أكل ناسيا فان حقيقة الصوم وهي الامساك عن المفطرات
غير موجودة مع أنه اعتبره الشارع صائغا فقد وجد الصوم مع الاككل وهذا نظيره
بعدا كله وأما قوله وبعد الزوال فلم يوجب نظيره والناسي لا يصلح نظيره وعن هذا حال
في النهر وأنتخير بأن تصورهما إذا حلف بعد الزوال في الناسي الذي لم يأكل كل مجموع
اه قلت ويحاجب بأن المراد امكان تصورهما مع فعله بشرط وقد وجد ذلك في الناسي ولا فرق
بين شرط بشرط فيصالح ذلك نظيره ما وبدا لما قلنا ما في الذخيرة من أن المراد بالتصور
بعد الزوال وبعد الاكل أن الله سبحانه لو شرع الصوم بعدهما لم يكن مستحسلا ألا ترى
كيف شرعه بعد الاكل ناسيا وكذلك الصلاة مع الحضي فتصوره لأن الحضي ليس
الادور والدم وأنه لا ينافي شرعية الصلاة ألا ترى أن الصلاة في حق المستحاضة مشروعة
وشرط اقامة الدليل مقام المدلول التصور لا الوجود بخلاف مسئلة الكوز الخ اه
ملخصا قلت وبهذا يحاجب عن اشكال الفتح لأن المراد أنه لو شرع لم يكن مستحسلا شرعا
لهذه الشواهد نعم هي اشكاله ما فهمته الشارع في بحث مسئلة الكوز ان لم تنصلي الصبح
عند افانث كذا لا يبحث ببعضها بكرة في الاصح وعزاه في البحر هناك للمتنقي وقال هنا
لختمه لا يبحث في مسئلة الصوم أيضا على الاصح قال لكن جزء في الهيم باحث ففهما
وفي الظهيرة أنه الصبح اه فافهم اه (قوله كافي الاستحاضة) فانها تقدم معها شرط الصلاة
مع حكم الشارع عليها بالصحة فلم أن شرعنا مع قد شرط غير مسئلة بله يفتي أنه تعالى

(ولو قال) لا الصوم (صوما أو يوما)
حفت يوم لانه مطلق فيصرف
الى السكالي (حلف بصوم هذا
اليوم) بعدا كله أو بعد
الزوال (حفت) العين (وحفت
الحال) لأن العين لا تعقد الجمعة بل
التصور كنصوره في الناسي وهو
(كالو قال لا مرا أنه ان لم تنصلي
اليوم فانت كذا الخاضت من ساعته
أو بعد ما صلت ركعة) فان العين
تصور وتطلق في الحال لا تدور
الدم لا يمتنع كما في الاستحاضة
بخلاف مسئلة الكوز

لشرعها مع الحصى لا يمكن كما مر فلا مرد اشكال الكمال فانهم (قوله لان محل الفعل)
 أى المحلوف عليه بقوله لا أشرب ماء هذا الكوز والحال أنه لا ماء فيه (قوله بركة) أى
 احتسنا لان الصلاة عبارة عن أفعال مختلفة فالمراد بالاحتسنى صلاة يعنى لم يوجد علم
 حقيقةها والحقيقة تقتضى بانتفاء الجز بخصلاف الصوم فانه ركن واحد ويشترط بالجزء
 الثانى وأورد أن من أركان الصلاة القعدة وليس فى الركعة الواحدة فيجب
 أن لا يحدث وأجيب بأنهم موحدة بعد دفع رأسه من السجدة وهذا انما يتأدى على
 توقف الحش على الرفع منها والوجه خلافه على أنه لو لم قلست تلك القعدة على الركن
 والحق أن الأركان الحقيقية هي الخمسة والقعدة ركن زائد على ما تقرر وانما وجبت القنم
 فلا تعتبر بركا فى حق الحش اه ففتح ملخصا قال فى النهر وقد مرنا أنها شرط لاركن وهو ظاهر
 فى توقف حش على القراءة فى الركعة وان كانت ركعا زائدا وهذا أحد قولين وقيل بحث
 بدوهم احكامها فى الظهيرية (قوله بنفس السجود) أى بوضع الجبهة على الارض لتمام
 حقيقة السجود بلا توقف على الرفع وهو الوجه كافى القنم (قوله لتحقق الركعة)
 تقدم أن الصلاة تتحقق بوجود الأركان الأربعة لكن اذا قال ركعة فقد التزم زيادة على
 حقيقة الصلاة وهو صلاة تسبى ركعة وهي الركعة الاولى من شفع فلو سبى ركعة ثم تكلم
 لا يحدث لانها صورة ركعة لا صلاة حتى ركعة وقال فى الظهيرية لانه ما سبى ركعة لانها
 بغيره ولو سبى ركعتين حش بالركعة الاولى قال فى البحر وقد علم مما ذكرنا أن النهى
 عن البتراء مانع لصحة الركعة وهي تصير البتراء تأنيث الابتر وهو فى الأصل مقطوع
 الذنب ثم صار يقال للثانص اه (قوله وان لم يقعد الخ) مأخوذ من القنم حيث قال
 حلق لا يصلى صلاة فهل يتوقف حش على عقوده قدر التشبه بعد الركعتين اختلفوا
 فيه والظاهر أنه ان عقد عينه على مجرد الفعل وهو اذا حلق لا يصلى صلاة يحدث قبل
 القعدة لما ذكره أى من أنها ركن زائد وان عقدها على الفرض كصلاة الصبح أو ركعتى
 التجر ينبغى أن لا يحدث حتى يقعد اه وفى النهر عن العناية أن الصلاة لا تعتبر بشرعا بدونها
 وصلاة الركعتين عبارة عن صلاة تامة وقامها شرعا لا يكون الا بالقعدة ثم قال بعد نقل
 ما فى الفتح ويوجبه المسئلة تشهد على العناية اه وحاصله أنه لا بد من القعدة طلقا
 وهذا كله مخالف لما فى البحر عن الظهيرية حيث قال والظاهر والاشبه ان عقد عينه على
 مجرد الفعل وهو اذا حلق لا يصلى صلاة لا يحدث قبل القعدة وان عقدها على الفرض
 وهي من ذوات المثنى فكذلك وان كان من ذوات الأربع حش ولو حلق لا يصلى الظهر
 لا يحدث حتى تشهد بعد الأربع اه ~~فكان~~ فيه شبه المناقاة اذ لا فرق يظهر بين قوله
 لا أصلى الفرض وقوله لا أصلى الظهر مثلا تأمل وفى التنازحية لو حلق لا يصلى الظهر
 أو الفجر أو المغرب لا يحدث حتى يقعد فى آخرها ويظهر لى أن الوجه ما فى العناية كما مر
 عن النهر ويظهر منه أيضا اشتراط القعدة فى قوله لا أصلى ركعة والافهى صورة ركعة

مطلب
 حلق لا يصلى حش بركعة

لان محل الفعل وهو الما غير قائم
 أصلا فلا يتصور بوجه (وحش
 فى لا يصلى بركعة) بنفس السجود
 بخلاف ان صليت ركعة فانت
 حر لا يتقرب الا بالاولى شفع لتحقق
 الركعة (وفى لا يصلى صلاة
 بشفع) وان لم يقعد بخلاف لا يصلى
 الظهر مثلا فانه يشترط التشهد

لاركمة حقيقة تأمل (قوله به) بدشروع (متعلق باقتداء) (قوله وان وصليته) لكن
التي في نسخ المتن المجزومة صدق بلا واسطة تكون ان شرطية وجوابها صدق (قوله
لانه اتمهم) أي في الظاهر قال في الظهيرية وقد عده أن لا يؤم أحدا أمر به وبين الله تعالى
ثم قال وذكر الناطق أنه اذا نوى أن لا يؤم أحدا فصل في خلفه رجلا ن جازت صلاتهم ما
ولا يبحث لان شرط الحنف أن يقصد الامامة ولم يوجد اه وظاهره أنه لا يبحث قضاء أيضا
في المسئلة قولان ويظهر في الثاني لان شروعه وسداه ولا يظهر في أنه لم يرد الامامة وصحة
اقتداءهم به لا يلزم منها نيته ولذا لو أنهم لم يبحث مع صحة اقتداءهم لان نيته الامام الامامة
شرط لحصول الثواب له للصحة الاقتداء (قوله ولو في الجمعة) لان الشرط فيها الجماعة
وقد وجد فتح وبعبارة الجرح عن الظهيرية وكذلك لو صلى هذا الخالف بالناس الجمعة فهو
على ما ذكرناه اه وقد مضاه أنه ان أشهد لا يبحث أصلا لا الاحت قضاء لادانة ان نوى لكن
في البرازية ولو أشهد قبل دخوله في الصلاة في غير الجمعة أن يصلي لنفسه لم يبحث ديانة
ولا قضاء اه ومفهومه أنه في الجمعة يبحث قضاء وان أشهد لعل وبسببه أن الجماعة شرط
فيها فاقدامه عليها ظاهر في أنه أتم نعم تأمل (قوله لعدم كمالها) قال في الظهيرية لان عينه
انصرفت الى الصلاة المطلقة اه أي والمطلقة هي الكلمة ذات ركوع والصعود
وما يحسنه في النعم أنه ينبغي اذا تم في الجنازة ان أشهد صدق فيه ما والاقنى الديانة
خلاف المنقول كافي النهر قلت وبجيت الفتح وجبه الا اذا حلف لا يؤم أحدا في صلاة
فتتصرف الصلاة الى الكلمة ما يبدو وذكر الصلاة فالامامة موجودة في الجنازة تأمل
(قوله فانه يبحث) أي على التفصيل المار كما هو ظاهر (قوله منها عتيا) أي اذا كانت
على وجه التداي وهو أن يقتدى بأربعة بواحد ط (قوله لامكان الوقوف عليها) أي
فكان القول المولى لا تكراره شرط العتق بخلاف نحو المحبة والرضا من الامور القلبية
فان القول فيها العتبر عنها (قوله طلقت على الظاهر) الظاهر أن هذا في عرفهم
وفي عرفنا نارك الصلوات من لا يصلي أصلا اه ح (قوله استظهر الباقي الخ) هو
أحد قولين وبمضى الثاني على انصراف الوقت الى الأصلي كما في الفتح وهو الموافق للعرف
كما أفاده ح لكن قد يقال لتأخير من التام فالأظهر ما في البرازية من أن الصحيح أنه
ان كان نام قبل دخول الوقت واتبعه بعده لا يبحث وان كان نام بعد دخوله بحث (قوله
اجتمع حدان قال ظاهرا رمتها) أي مطلقا كجائتين من امر اثنين أو جنابة وحيض أو بول
ورعاف قال في البحر فلو حلف لا يقتل من امر أنه هذه فأصابها ثم أصاب أخرى
أو بالعكس ثم اعتسل فهو منها وحنت وكذا لو حلف لا تقتل من جنابة أو من حيض
فأجنبت وحاضت ثم اعتسلت فهو منها وحنت أو قال الجرجاني هو من الاقل اتخذ الجنس أولا
كبول ورعاف وقال أبو جعفر ان اتخذ من الاقل والاقتضا وقال الزاهد عبد الكريم
كانت من أن الوضوء من أظلمها وان استويا فتم ما وقد وجد في الرواية عن أبي حنيفة

مطلب
حلف لا يؤم أحدا

(و) بحث (في لا يؤم أحدا باقتداء)
قومه بعد شروعه وان وصليته
(قصد أن لا يؤم أحدا) لانه أهمهم
(وسدق ديانة) فقط (ان نواه)
أي أن لا يؤم أحدا (وان أشهد قبل
شروعه) أنه لا يؤم أحدا (لا يبحث
مطلقا) لادانة ولا قضاء وصح
الاقتداء ولو في الجمعة استحسانا
(كا) لاحت (لأنهم في صلاة
الجنازة أو سجدة التلاوة) لعدم
كمالها (بخلاف النافلة) فانه يبحث
وان كانت الامامة في النافلة منها
عنهما (فروع) ان صليت فانت
حز نفسك صليت وأتكر المولى
لم يعتق لامكان الوقوف عليها
بلا حرج قال ان تركت الصلاة
فطالق فصلتها قضاء طلقت على
الظاهر ظهيرية حلف ما أخر
صلاة عن وقتها وقد نام فقضاها
استظهر الباقي عدم حنته
لحديث فان ذلك وقتها اجتمع
حدان فالظاهرة منها

أنه منهم ما فرجهنا إلى قوله اه لمخاضا وغرة الخلاف تظهر فيما لو حلف لا يتوضأ من الرفاء
 فرغب ثم بال فتوضأ حثت بلا خلاف وإن بال أو لا ثم رُفِعَ وفوضأ فعلى قول الجرجاني
 لا يحنث وعلى ظاهر المطالب وقول أبي جعفر يحنث تناوخية قلت وبه علم أن ما جزم به
 الشافعي هو ظاهر الرواية (قوله يمسى القبر الخ) كذا أجاب ابن الفضل حين سئل عنه
 فقال بقي أن يمسى القبر الخ قال ح وقبه أنه أن كان المراد باليوم بقية النهار إلى
 الغروب فكيف يبرئ ثلاث صلوات فيه وإن كان المراد منه ما يشمل الليلة بقرينة الجنس
 صلوات فما الحاجة إلى مجامعتها قبل الغروب على أن قوله بجماعة لا يدخله في اللفظ
 فتأمل اه قلت لعل وجهه أن يمينه بظاهره مأمورة على بقية النهار وبذكره الجنس
 احتل أنه أراد ما يشمل الليل فإذا جامع واعتسل نها ويحنث يقينا وكذا لو جامع واعتسل
 ليلا لانه وجد شرط الحنث على كلا الاحتمالين لانه في النهار لم يجمع وفي الليل قد اعتسل
 وقد حلف أنه يجمع ولا يقتسل أما إذا جامع في النهار واعتسل بعد الغروب فانه على
 احتمال كون المراد بقية اليوم لم يوجد شرط الحنث وعلى الاحتمال الآخر وجد فلا يحنث
 بالشك وأما التقييد بالجماعة فهو لئلا يكيد كون الجنس هي المكتوبة ثم ظهري جواب
 آخر وهو أن يقال أنها انتقدت على التها فقط لكن لما لم يكن أداء الجنس في النهار
 انصرفت إلى ما يتوضأ وعروضه أو الكمال فإقامتها كإقامة الوضوء على تزويج
 محرمة فترجحها حثت لأن يمينه تنصرف إلى ما يتوضأ ويؤخذ فلا يبرأ إلا إذا صلى كل
 صلاة في وقتها وجامع قبل الغروب واعتسل بعده أو جامع واعتسل نها واحتل لانه
 حلف أن لا يقتسل في هذا اليوم وإن كان في الليل حثت أيضا لانه حلف أن يجمع
 في النهار وأظن أن هذا الوجه هو المراد وبه يندفع الاراد فافهم واقع سبحانه أعلم (قوله
 حلف لا يجمع) أي سواء قال بجمعة أو لا كما في البر وغيره (قوله عن الثالث) أي أن هذا
 مروى عنه (قوله عن الثاني) أي عن أبي يوسف (قوله وبه جزم في المنهاج) جزم به
 أيضا في تجميع الجامع الصكبر لأن الحج عبارة عن أجناس من الفعل كالصلاة
 فتناولت اليمين جميعها وذلك لا يوجد إلا بالترطوف الزايرة فان جامع فيها لا يحنث
 لأن المقصود من الحج القرية فتناولت اليمين الحج الصحيح كالصلاة شرح الجامع (قوله
 ولا يحنث في العمرة) أي فيما لو حلف لا يعتمر (قوله أي صدقة أتصدق به بمكة) ذكر
 ضهيره على أن الصدقة بمعنى المتصدق به قال في الفتح ومعنى الهدى هنا ما يتصدق به بمكة
 لانه اسم لما يهدي إليها فان كان نذر هدى شاة أو دابة فأنما يخرج عن العهدة نحوه
 في الحرم والتصدق به هنا فلا يجزيه إهداء قيمته وقبل في إهداء قيمة الشاة روايتان
 فالوسق بعد الذبح فليس عليه غيره وإن نذر بوجاهة التصديق في مكة بعينه أو بقيته
 ولو نذر إهداء مالي يقتل كإهداء دار أو نحوها فهو نذر بقيتها اه فالجواب أن في مسئلتنا
 لا يخرج عن العهدة إلا بالتصدق بمكة مع أنهم قالوا لو ألتزم التصديق على فقر امكة بمكة

* حلف ليصلين هذا اليوم
 خمس صلوات بالجماعة ويجمع
 امرأته ولا يقتسل ويصلي القبر
 والظهر والعصر بجماعة
 ثم يجمعها ثم يقتسل كما
 غررت ويصلي المغرب والعشاء
 بجماعة فلا يحنث (حلف لا يجمع
 فلي الصبح منه) فلا يحنث بالقاسد
 (ولا يحنث حتى يقف بعرفة عن
 الثالث) أي محمد (أو حتى يطوف
 أكثر الطواف) المفروض (عن
 الثاني) وبه جزم في المنهاج للعلامة
 عمر بن محمد العسلي "الانصاري"
 كان من كبار فقهاء بخاري ومات
 بمائة سبعين وخمسة ولا يحنث
 في العمرة حتى يطوف أكثرها
 (ان لبست من مغزولك فهو هدى)
 أي صدقة أتصدق به بمكة

مطلب
 حلف لا يجمع

مطلب
 ان لبست من مغزولك فهو هدى
 مطلب
 في معنى الهدى

أفتباقيته الدرهم والمكان والفقر فعلى هذا يفرق بين الالتزام بصيغة الهدى وبينه
 بصيغة التذرع وجهه أن الهدى جعل التصدقة في الحرم برأى من مفهومه بخلاف
 ما لو أذن التصدق بدهم على قراء الحرم فإن الدرهم لم يجعل التصدقة في الحرم برأى من
 مفهومه بل ذك وصف خارج عن ماهيته ومثله تعيين الزمان والدرهم فلهذا لم يلزم بالتذرع
 ثم رأيت سقوطه في طعن التبريلالية وكألهدى الأخصية فإنها اسم لما يذبح في أيام النحر
 فالزمان مأخوذ في مفهومها كما سئذ كتحقيقه في بابها أن شاء الله تعالى قال الهدى
 والأخصية خارجان من قولهم ألتفتنا لعين الزمان والمكان فإن الزمان متعين في نذر
 الأخصية والمكان في الهدى وكذا التذرع المعلق كان شئى أقره بصدق قلته على صوم شهر
 مثلاً فإنه متعين في الزمان بمعنى أنه لا يصح صومه قبل وجود المعلق علمه أما المكان
 والدرهم والفقر فلا متعين فيه كما حقه في بحث التذرع أول الأيمان فإنه م (قوله بهد
 الحلف) أعاد أنه لو كان معلقاً وقت الحلف ففرضه فليس به فأنه هدى بالأولى وهو متفق
 عليه بغير (قوله وشروط ملكه يوم الحلف) لأن النذر إنما يصح في الملك أو مضافاً إلى سبب
 الملك ولو وجد لآن اللبس وغزل المرأة ليسا من أسباب الملك وله أن يغزل المرأة عادة يكون
 من قطن الزوج والمعتاد هو المواد وذلك بسبب الملك بغير أى الغزل من قطن الزوج سبب
 الملك الزوج لما غزله ولهذا بحث إذا غزلت من قطن مملوك الزوج وقت الحلف لأنها
 إذا غزلته كان ذلك سبباً لأن ملك الزوج غزلها مع أن القطن ليس بمذخور وقامه
 في العناية لكن يشك أن الشرط إنما هو اللبس وهو ليس سبباً للملك الآن يقال
 أن المراد أن غزلت ثوباً وليس به فيكون الشرط هو الغزل الذي هو سبب الملك لا يجوز أن اللبس
 (قوله لأنها إنما تغزل من كان نفسها) أى فلم يوجد شرط التذرع وهو الأضافة إلى ملكه
 أو سببه ط (قوله ويقول الخ) هذا ذكره في التبر والاول ذكره في الفتح وبحيث في كل
 منهما فوحي أفتدى بأنه في حين المتع فإن بعض نساء مصر تغزل من كان الزوج وبعض
 نساء الروم بالعكس لاسيما نساء السنود الذين يبيعون عنهن متين فالأولى اعتبار الغالب
 اه ملخصاً (قوله لا يلبس من غزلها) أى مغزولها كما عبره بقله وهو عند عدم النية على
 الثوب وإن نوى عين الغزل لا يبحث بلبس الثوب لأنه نوى الحقيقة ولو لحلف لا يلبس من
 غزلها فلبس ثوباً من غزلها وغزل غيرها حلت ولو من غزلها خيط واحد لأن الغزل غير
 مقدر إلا إذا قال ثوباً من غزلها لأن بعض الثوب لا يسمى ثوباً بحيث لا يلبس من غزلها
 فلبس ثوباً ورثه وعراء من غزلها لا يبحث لأنه لا يسمى لبساً عرفاً بخلاف اللبسة والزيق
 منقبي اه بغير ملخصاً ولو لبس ثوباً به رقعة من غزل غيرها حلت ولو لحلف لا يلبس
 من غزلها فلبس ما خيط من غزلها فتح (قوله لأنه لا يسمى لبساً عرفاً) بخلاف ما إذا لبس
 تسك من حرير فإنه يكره اتفاقاً لأن الحرير استعمال الحرير مقصوداً وإن لم يصير لبساً
 وقد وجد الحرير باليمين اللبس ولم يوجد بغيره واعتراض المصنف قوله اتفاقاً بل

مطلب
 في الفرق بين تعيين المكان
 في الهدى دون التذرع

(قلت) الزوج (قطناً) بعد الحلف
 (فغزله) ونسج (وليس فهو هدى)
 عند الامام وله التصديق بقيته
 بمكة لا غير وشروط ملكه يوم حلف
 ويفق بقرولها في ديوان لأنها
 إنما تغزل من كان نفسها أو قطنها
 ويقول في الدار والرؤية لغزله
 من كنان الزوج حر (حلف)
 لا يلبس من غزلها فلبس تسك منه
 لا يبحث عند الثاني وبه يبقى لاه
 لا يسمى لبساً عرفاً (لا يلبس ثوباً)
 من نسج فلان فلبس من نسج
 غلامه (لا يبحث إذا كان فلان
 يعمل به ولا احنت) لتعين الجاز

هو الصحيح وكذا القلتسوة ولو تفتت العامة كما في شرح الوهبانية وعلى مقابل الصحيح
 لا حاجة الى الفرق اه قال في البحر ولا يكره الزن والعري من الحرير لانه لا يعدل لباسا
 ولا مستعملا وكذا اللبنة والزيق لانه تسع كالعلم (قوله ولورجلا) اتي به لان خاتم القصة
 ليس حليا في حقه للعرف بخلاف الذهب (قوله بلافص) يفتح الفاء أي ولورجلا فاص
 (قوله ولوغرير مع عندهما) ما عند الامام فلو غرير مع لا يثبت ويقوله ما قالت
 الاثمة الثلاثة لانه على حقيقة فانه يترين به وقال تعالى وتسخرجون منه حلية
 تلبسونها والمستخرج من البحر اللؤلؤ والمرجان وله انه لا يتصل به عادة الامر صاعدا يذهب
 أو فضة والايمان على العرف لاعلى استعمال القرآن قال بعض المشايخ قياس قوله
 أنه لا بأس بلبس اللؤلؤ واللؤلؤ والرجال وقيل هذا اختلاف عصر في زمانه كان لا يتصل به
 الامر صاعدا يفتي بقوله لانه العرف القائم أنه يتصل به مطلقا فتح (قوله في حقه)
 متعلق بقوله كما حثت (قوله لا يلبس) يفتح أوله وثالثه وقوله حليا يضم الحاء وتشديد
 الباء جمع حلى يفتح فـ ~~سـ~~ون كندى وثدى بحر (قوله بدليل لاله للرجال) أي مع
 منهم من التصل بالفضة وانما لا يجمع لهم لصدق الضم لالزينة وان كانت الزينة لازم
 وجوده لكم التمسك بقصدية فكان عدمه مخصوصا في العرف الذي هو مبنى الايمان وعند
 الاثمة الثلاثة يثبت فتح (قوله بأن كان لفص) يومه كلامه ككلام الزيلعي أن ماله
 فص لا يلبس للرجال وفي راحة القهستاني يجوز ان الخاتم من القصة على هيئة خاتم الرجال
 وأما اذا كان لفصان أو أكثر فحرام اه عبارة الفتح ليس فيها هذا الاتهام وهي قال
 المشايخ هذا اذا لم يكن مصوغا على هيئة خاتم القسمايان كان لفص فان كان حث لانه
 ليس النساء اه تأمل (قوله هو الصحيح) وقيل لا يثبت بهاتم القصة مطلقا وان كان
 مما يلبسه النساء قال في الفتح وليس بعيدا لان العرف بضم القصة يتبع كونه حليا
 وان كان زينة (قوله كخفطال وسوار) لانه لا يستعمل الا للزينة فكان ككلاما معنى
 الحلى بغير عن المحيط (تمة) حلف لا يلبس ثوبا ولا يشتره فيه يمينه على كل ملبوس
 يستر العورة ويجوز به الصلاة فلا يثبت ببساط وطنسة وقلنسوة ومثديل يخطف به
 أو مقنعة وألقافة الا اذا بلغت مقدارا لازوا وكذا العمامة ولو اتزوا بالقصص أو ارتدى
 لا يثبت والاصل أنه لو حلف على لبس ثوب غريمين لم يثبت الا باللبس المعتاد وفي المعين
 يثبت كيفما لبسه ولا يثبت بوضع القبعة على العنق حالة النوم اه ملخصا من البحر
 (قوله على حائل منفصل) أي ليس يتابع للباقي بخلاف ما اذا كان الحائل ثيابه لانه
 تسع فلا يصير حائلا ولو خلعت ثوبه فبسطه ولبس عليه لا يثبت لارتفاع التبعية بغير فتح
 قال في التبر ولم أر ما لو جلس على حشيش ويثني له انه لو كان كثيرا يثبت اه وظاهره
 ولوغرير متوقع لانه في العرف جالس على الحشيش لاعلى الارض (قوله على هذا
 القرائن) مثله هذا الحصر وهذا البساط هندية ط (قوله لا يثبت) لان الشيء لا يتبع

مطلب
 حلف لا يلبس حليا

(كما حثت بلبس خاتم ذهب) ولو

رجلا بلافص (أو عقدا أولو

أو زبرجد أو زمررد) ولو غير

مرصع عندهما وبه يفتي (في حقه

لا يلبس حليا) للعرف (لا) يثبت

(بخاتم فضة) بدل لبس حلال للرجال

(الا اذا كان مصوغا على هيئة خاتم

القسمايان كان لفص) فيثبت هو

الصحيح زيلعي ولو كان عجزها

بذهب يفتي حشبه به نهر كخفطال

وسوار (حلف لا يجلس على

الارض يجلس على حائل منفصل

كخشب أو جلد أو بساط أو حصير

أو) حلف (لا ينام على هذا

الفرش لجعل فوقه أو خرقام عليه

أو لا يجلس على هذا السرير فجعل

فوقه أو لا يثبت) في الصورة

الثلاث

مطلب
 حلف لا يجلس على الارض أو لا ينام

على هذا الفرش أو هذا السرير

كما لو أخرج الحشرون القراش

للعرف ولونكر الاخبرين حش

مطلقا للعموم وما في القدوري

من تكثير السريرجله في الجوهرة

على المعرف (بخلاف ما لو حلف

لا ينام على ألواح هذا السري

أو ألواح هذه السفينة ففرش على

ذلك فراش) لم يبحث لأنه لم يمت على

الألواح مجرد كذا في نسخ الشرح

لكن ينبغي التعبير بأداة التشبيه

فهو كالوالمى آخر الكلام أو تأخيره

عن مقالة القرام ليصح المرام

كلا يصح على ذوى الأنفهام كما هو

الموجود في غالب نسخ المتن بدارنا

دمشق الشام قلبه (ولو جعل على

القراش قرام) بالكسر الملاة

(أو جعل على السريرجل ساط

أو صبر حش) لأنه بعد تأني

أوجابا عليه ما عرفنا بخلاف ما مر

(بخلاف ما لو حلف لا ينام على

ألواح هذا السري أو ألواح هذه

السفينة ففرش على ذلك فراش)

فإنه لا يبحث لأنه لم يمت على الألواح

(حلف لا يمشي على الأرض فشى

عليها نعل أو خف) أو مشى على

أعجاز (حش وان) مشى (على

باطلا) بحث (فرع) أن تمت

على نوبك أو فرأيتك فكذا اعتبر

أكثر يده والله أعلم

• (باب العين في الضرب

والقتل وغير ذلك) •

• بما يناسب أن يترجم بمسائل شق

مثله فتقطع النسبة عن الأسفل وعن أبي يوسف رواية غير ظاهرة عنه أنه بحث لأنه

يسمى تأنيها على فراشين فلم تقطع النسبة ولم يصرا أحدهما مع الآخر وحاصله أن كون

الشيء ليس بمأكله مسلم ولا يضر تأنيبه في القراشين بل كل أصل في نفسه ويتحقق

الحش يشعارف قولنا ما على فراشين وإن كان لمعاسه إلا الأعلى فتح قلب وهذا هو

المتعارف إلا أن (قوله كما لو أخرج الحشرون) أي ونام على الظهارة أو على الصوف

والحش ولا يبحث فيه سالاه لا يسمى فراشا كما في البصر الواحات (قوله للعرف)

راجع للمسائل الثلاث (قوله الاخبرين) أي القراش والسري (قوله للعموم)

أي عموم اللفظ المتكرر لأعلى والأسفل ط (قوله وما في القدوري) وقع منه في الهداية

والكنز (قوله جلله في الجوهرة على المعرف) وكذا في الفتح حيث قال قوله ومن حلف

لا ينام على فراش أي فراش معين بدليل قوله وإن جعل فوقه فراشا آخر فنام عليه

لا يبحث اه قلب ووجه الدلالة أن قوله فراشا آخر يقتضي أن الحلف عليه معين ليكون

الآخر غيره اذ لو كان منكر المكان الآخر لم يحلف عليه أيضا فافهم قال في التهرويم

أن يقال إن المدعى أنه لا يبحث لأنه لم يمت على الأسفل وهذا لا يفرق فيه بين المنكر والمعين

لا تقطاع النسبة إليه بالثاني وأما حشته في المنكر بالا على فبحث آخر اه ولا ينبغي ما فيه

فإن قوله لا يبحث مطلق فالأحسن ما مر قد سدر (قوله لكن ينبغي) أي يجب (قوله

الملاة) الذي في الفتح أنه ما ترقيق يجعل فوقه كالملاة الجوهرة فوق الطراحة اه

وفي المصباح القرام وزان كذب السري الرقيق وبعضهم يزيد فيه وهم ونعش ثم قال

والملاة بالضم والملا ربيعة ذات تقفين والجمع ملاه يحدف الماء وقال أيضا ربيعة

بالفتح كل ملاة ليست اقنصين أي قطعيتين وقد يسمى كل نوب رقيق ربيعة (قوله بخلاف

ما مر) أي من الصور الثلاث (قوله بخلاف ما لو حلف لا ينام على ألواح هذا السري

الخ) هذا أوجده في بعض النسخ وهو الموجود في نسخ المتن التي بدارنا كما قدمه الشارح

لكن يجب استقاطه كما في كثير من النسخ كذا لا يتكرر بعلم (قوله حش) لأنه في العرف

ما ش على الأرض ولو كانت الأجزاء غير متصلة بها (قوله أن تمت على نوبك الخ) في البحر

عن المحط قال لها أن تمت على نوبك فانت طاق فانت أعلى وسادة لها ووضع رأسه على

حرفقة لها وأسطبع على فراشها أن وضع جنبه أو أكثر يده على نوب من ثيابها حش

لأنه بعد تأنيها وإن اتكأ على وسادة أو جلس عليها لم يبحث لأنه لا يبحث تأنيها

واقه سبحانه أعلم

• (باب العين في الضرب والقتل وغير ذلك) •

(قوله بما يناسب الخ) بيان لقوله وغير ذلك لأن مسائل الضرب والقتل ترجع لها

في الهداية بما مستقلا وكذا مسائل تقاضى الدين وترجم الماني مسائل متفرقة لأنها

ليست من باب واحد ويحتمل أن يكون الجار والمجرور في موضع خبر لمتداخلة أي

هذا الباب مما يناسب ترجمته الخ فالصدر المتسبب من أن والفعل فاعل مناسب وأهو
 مبتدأ مؤخر والجاز والجرور بمرمق (قوله من القتل والكسوة) بيان لقوله وغير
 ذلك قالوا في تقديمه على قوله مما يناسب ط (قوله أو قبلتك) في بعض النسخ أو قبلتك من
 القتل (قوله تفيد كل منها بالحياة) أما الضرب فلا لأنه اسم لفعل مؤنث يسأل بالبدن أو
 استعمل آلة التأديب في محل يقبله والابلام والادب لا يتحقق في الميت ولا يرد تعذيب
 الميت في قبره لأنه توضع فيه الحياة عند العامة بقدر ما يحسن بالالم والنية ليست بشرط عند
 أهل السنة بل يجعل الحياة في تلك الاجزاء المتفرقة التي لا يدركها البصر وأما الكسوة
 فلا أن القليل معتبر في مفهومها كما في الكفارة لهذه الوفاة كسوتك هذا الثوب كان
 هبة والميت ليس أهلا للثياب وقال الفقيه أبو الليث لو كانت عينه بالعارضة
 ينبغي أن يميت لأنه يراد به اللبس دون التخليك ولا يرد قولهم أنه لو نصب شبكة فمات
 بها لم يرد به دمه ملكة لأنه يستند إلى وقت الحياة والنصب أو المراد أنه على حكم
 ملائكة فقله ورتبه حقيقة لا هو وأيضاً هذا المثل لا يخلدك هذا ما ظهر لي وأما
 الكلام فلا أن المقصود منه الافهام والموت شاقه ولا يرد ما في الصحيح من قوله صلى
 الله عليه وسلم لا هل قلب يدركه الموت ما وعدكم به من حق فقال عز أنكم
 الميت يا رسول الله فقال عليه السلام والذي نفسي بيده ما أتم ما سمع من هؤلاء
 أو منهم لم فقد أجاب عنه المتأخر بأنه غير ثابت بمعنى من جهة المعنى وذلك لأن عائشة
 ردت به بقوله تعالى وما أتممت جميع من في القبور ذلك لاتجمع الموت وأنه إنما قاله على وجه
 الموعظة للاجساد وأنه مخصوص بأولئك فنهى المسرة عليهم وبأنه مخصوص بهم عليه
 السلام بهجة لكن يشك عليهم ما في مسلم أن الميت ليسمع قرع نعالهم إذا انصرفوا
 إلا أن يخصوا ذلك بأول الوضع في القبر مقدمة السؤال بما فيه وبين الاثنين فإنه شبه
 فيه ما الكفار بالموتى لأفاده بعد سماعهم وهو قرع عدم سماع الموتى هذا حاصل ما ذكره
 في الفتح هنا وفي الجناز ومضى الجواب الأول أنه وإن صح مسنده لكنه معلول من جهة
 المعنى بهلة تقتضي عدم ثبوت عنه عليه السلام وهي مخالفة للقرآن فافهم وأما الدخول
 فلا أن المراد بزيارته أو دخوله حتى لا يقال دخل على حائط أو دابة والميت لا يراهو
 وأما رتبة قبره فال عليه الصلاة والسلام كنت نهيتكم عن زيارة القبور إلا زروها ولم
 يقل عن زيارة الموتى هذا حاصل ما ذكره الشراح فافهم وأما التقبيل فلا أنه يراد به
 اللذة والأسرار والشفقة وأما القتل فكما ضرب بل أولى (قوله كلفه لا يفسله الخ)
 تمثل لقوله بخلاف القتل (قوله أو خندقها) أي عصر حلقها ط عن الجوى (قوله)
 خلافا لما صحه في الخلاصة قال في النهي وخلافة يوم حالة الغضب والرضا فإن
 في الخلاصة لوضعها أو أصاب رأسها فمات ما في الجلد الصبيحان كان في حالة
 الغضب يميت وإن كان في حالة الملاعبة لا يميت وهو الصحيح اه وذكر في البحر أيضاً عن

مطلب
 نزول الحياة إلى الميت بقدر ما يحسن
 بالالم
 من القتل والكسوة الأصل هنا
 أن (ما شارك الميت فيه الخ)
 يقع العين فيه على الخاتين
 الموت والحياة (وما اختص بحالة
 الحياة) وهو كل فعل يلدو يؤلم
 ويتم ويوسر كشم وتقبيل (تقيد
 بها) ثم قرع عليه (فلو قال إن
 ضربتك أو كسوتك أو قبلتك أو
 دخلت عليك أو قبلتك تقيد) كل
 منها (بالحياة) حتى لو علق بها
 ط لا خلا وعقالم يميت بفعالها في ميت
 (بخلاف القتل والجلب والدمس
 والبأس الثوب) كلفه لا يفسله
 أو لا يجمله لا يتقيد بالحياة (يميت
 في حلقه) ولو بالعارضة (لا يضرب
 زوجته فمات شعرها أو خندقها أو
 عتها) أو قرصها ولو عازها
 خلافا لما صحه في الخلاصة
 مطلب
 في سماع الميت الكلام

الطهريه لكن في الفتح قال نفي الاسلام وغيره هذا يعني الحلفت اذا كان في الضرب أما
 اذا فعل في المازحة فلا يبحث ولو ادماها بلا قصد الادماء وعن الفقيه أن الميثاق قال
 أو اها في العريه أما اذا كانت بالارسية فلا يبحث بعد التمهيد والحق والقبض والحق أن
 هذا هو الذي يقتضيه النظر في العريه أيضا إلا أنه خلاف المذهب اه قال المقدسي
 لعل وجهه أن هذا اللفظ صار في العرف منعاً لنفسه عن إيلاء ما يوجب ما فهو شبه حرم
 الميثاقان مطلق الايلام شامل لتلك الاقسام اه وقول الفتح إلا أنه خلاف المذهب قد
 يشعل حالة المازحة كما فهمه الشارح بما لا يمتنع من المبالغة في العبارة
 المستفيضة في مصداقها طلقه تعالى في الهداية والصلوات وغيره ما من المعتبرات فاعظم ما اذا
 كانت العين بالعريه والفارسية وما اذا كان في حالة الضرب أو المزاج وهو المذهب كما
 أحاده الكمال اه فافهم (قوله والقصد ليس بشرط فيه) حتى لو ادماها لا يضرب به وجهه
 فضرب غيرهما فأصاحبا يبحث لأن عدم القصد لا يعدم الفعل (قوله وقيل شرط) لأنه
 لا يعارف والزريح لا يقصده يمينه بجر (قوله ويكفي جمعها الخ) أي لو ضل على عدد
 معين من الاسواط قال في البحر عن الضخمة حلف له ضرب من بعده مائة موط بجمع مائة
 سوط وضربه. وتلا بحث قالوا هذا اذا ضرب صرياً تأنيبه والا فلا ضرب له في صورة لا معنى
 والعبارة المعنى ولو ضرب به سوط واحد له شعبتان تسعين مرة كل مرة تقع الشبعان على
 يده بترانها صارت مائة وان جمع الاسواط جميعاً وضربه ضربه ان ضرب به مرض الاسواط
 لا يبر لأن كل الاسواط لم يقع على يده وان ضربه رأسها ان سوي رؤسها قبل الضرب
 بحيث يصيبه رأس كل سوط بتر وأما اذا اندس منها شيء لا يبر عند عامة المشايخ وعليه
 الفتوى اه وفي الفتح حتى ان من المشايخ من شرط ذلك كل عود يحمل لضربه
 منفرد الاوابع المضروب وبمضمهم قالوا بالبحث على كل حال والفتوى على قول عامة
 المشايخ وهو أنه لا بد من الالم (قوله وأما قوله تعالى الخ) جواب عما أورد على أحد الأيلاء
 في مفهوم الضرب فانه لا يلام بمزيمة الرميحان فيكون خصوصية ان كانت هي المرادة
 بالضرب وعن ابن عباس انه باخضة من أغصان الشجر وهذا جواب بالمنع أي منع الإبرار
 الأول جواب بالتسليم كافي الفتح وأجاب في المواضع السبعة بأن الضرب في الآية
 مستعمل فعلاً لا يلام فيه فلا يرد السؤال فان معنى الايمان على العرف لا هي الآية
 القرآن (قوله وضرباً) في المصباح هو قبضة من حشيش مختلط وطهاياها ويقال مل
 الكف من قضبان أو حشيش أو ثمار الخ والذي في الآية قيل كان حزمة من أسل فيها
 مائة عود وهو قضبان دقاق لا ورق لها يعمل منه الحصر والاصل في الضف أن يكون له
 قضبان يجمعها أصل واحد ثم كثر حتى استعمل فيما يجمع (قوله خصوصية لرجمة) قول
 القاضي البيضاوي زوجته ليا بنت يعقوب وقيل رجمة بنت قرايم بن يوسف ذببت طاجرة
 وأبانت خلف ان يرى ضربها مائة ضرباً فخلل الله تعالى بينه من ذلك احم قال في الفتح

(والقصد ليس بشرط فيه) أي
 في القرب (وقيل شرط على
 الاظهر) والاشبه بجره بجرم
 في الخامسة والسرابية وأما
 الايلام فنشرط به بقية ويكفي
 جعلها بشرط أصليه كل سوط
 وأما قوله تعالى ويخذلن ضفنا
 فأضرب به ولا تحت أي حزمة
 ربحان خصوصية لرجمة زوجة
 أيوب عليه الصلاة والسلام فغ

قوله قرايم بن يوسف هكذا خطه
 بالقاف والثاء المثلثة وهو مخالف
 لما في تاريخ أبي القدا ونصه عند
 ذكر نسب يوشع عليه السلام (ابن
 أفرام يقطع الهزيمة المقنوعة
 وسكون الفاء وقع الراء المهملة
 بعدها ألف فيامنة فتجسنة
 مكتوبة آخره ميم ابن يوسف الخ
 اه وليبر اه معجمه

ودفع كونه - صوصية بأنه قتل في كلب الحيل في جواز الحيلة وفي الكشف هذه
الخصصة باقية والحق أن البر يضرب بضغبت بلا أم أصلا خصوصية زوجة أيوب عليه
السلام ولا ينافي ذلك بغير مشروعية الحيلة في الجلمة حتى قلنا إذا حلف بضر بنه ما فهو
جميعها وضرب بهامة ولا يحنث لكن بشرط أن يصيب به كل سوط منها الخ (قوله فهو
على الكثرة والمباقة) تقدم في آخرب التعلق أن لم يسمعها ألف مرة فكذا فعل المباقة
للاعدو قالوا هناك والسبعون كثيرا فأدان القتل بمعنى الضرب كما هو العرف لانه
الذي تمكن فيه الكثرة لا يعني إزهاق الروح الامع التية أو القرينة وإذا قال في الدرر
شهر على الإنسان سبعا وحلف لقتله فهو على - بقتله ولو شهر عسا وحلف لقتله فعلى
ايلاهم (قوله حلفه بضر بنه الخ) الظاهر أن المراد بالمباقة هنا الشدة لا خصوص كثرة
العدد لقول البصري مثله لأحياء ولا يمينا قال أبو يوسف هذا على أن يضربه ضربا مبرحا
ثم إن هذا إذا حلف بضر بنه بالسباط حتى يموت أما لو قال بالسيف فهو على أن يضربه
بالسيف ويموت كما في البصري يذكر ما لو يذكر آفة والظاهر أنه مثل الأول الامع التية كما
تقدمنا (قوله رقد قدما) أي هذه المسئلة وبين الشارح وجهها هناك (قوله يضربه
بالسواد) أي بالقرى في الصباح العرب تسمى الأخضر أسود لانه يرى كذلك على بعد
ومنه سواد العراق لخضرة أشجاره وزرعه (قوله زمان الموت ومكانه) تشرموش وأما
اعتبر ذلك لأن القتل هو إزهاق الروح فباعتبار الزمان والمكان الذي حصل فيه ذلك ط
(قوله بشرط كون الخ) فإن كان قبل الميعين فلا حنث أصلا لأن الميعين يقتضي شرطا
في المستقبل لأن الماضي يجر عن الظهيرة (قوله إن لم تأخ الخ) قدم هذا القرع قليل
الباب الذي قبل هذا ومحل ذكره هنا وقد مضى وجهه أن حتى فيه لتأمل والسببية للغة
وللاعتطف وذكرنا تأخير ريع ذلك هناك (قوله فعل الراخ) أي إلى آخره من أجراء
حياته أو حياة المحلوف عليه فإن لم يضربه حتى مات أحدهما حنث (قوله لم يحنث) لأن
التي - الذي رتب عليه الضرب لا يكون إلا في مكان يمكن فيه الضرب وإذا قالوا الوقتية على
سطح لا يحنث أيضا قلت وهذا لو كانت عينه على الضرب باليد فلو يسهم أو جرحا اعتبر ما يمكن
تأمل (قوله فاعتبر ذلك الخ) أي إذا حلف بقتل من دونه إلى بعد قضى بعد شهر أو أكثر
في عينه لا لقضاء قبل شهر وفي إلى قرب بالعكس (قوله فعل ما نوى) حتى لو نوى بالقرب
سنة أو أكثر صحت نيته وكذا إلى آخره لئلا ينافي بالنسبة إلى الآخر دفع (قوله
ويدين فيما فيه تصفيه عليه) هذا ذكره في البصري حنثا وكذا في النهرواني ما يؤيد (قوله
كذا في البصر عن الظهيرة) ومثله في الخاتمة (قوله وفي النهرواني السراج الخ) ذكر ذلك في
النهر عند قول أكثر الحنن والزمان ومنكرهما حنثا أشهر حيث قال وفي السراج لا لكلمه مليا
فهذا على شهر إلا أن نوى غير ذلك ولو قال لا يجر نكلمه مليا وعلى شهر فاعدا وأن نوى
أقل من ذلك لم يدين في القضاء فانهم وفي بعض نسخ النهر فهو على ستة أشهر في الموضعين

والمباقة حلفه بضر بنه حتى
يموت أو حتى يقتله أو حتى يتركه
لأحياء ولا يمينا ولو قال حتى يقتل
عليه أو حتى يستغيث أو يبيح ففعل
الحقيقة (إن لم أقتل زيد فأكذا
وهو) أي زيد (ميت إن علم)
الحالف (معه حنث والا لا) وقد
قدمنا عند البصير أن السجاء
(حلف لا يقتل فلانا بالسكوفة
فضر به بالسواد وما نباحث)
حلفه لا يقتله يوم الجمعة فجرحه
يوم الخميس وما شق يوم الجمعة حنث
(وبعكسه) أي ضربه بكوفة
وموته بالسواد (لا) يحنث لأن
المعتبر زمان الموت ومكانه بشرط
كون الضرب والجرح بعد الميعين
ظاهرية وفيها إن لم تأت حتى
أضربك فهو على الاتيان ضربه
أولاً وإن رأته لا ضربه ففعل
الراخي حلف منوال النور أن يترك
فلم أضربك فأراه الحالف وهو
مريض لا يقدر على الضرب حنث
إن لم يترك فلم أضربك فقرأ من
قد رمل لم يحنث بغير (الشهر وما
فوقه) ولولا الموت (بصد وما
٣ دونه قرب) فباعتبر ذلك في لقضين
دينه أو لا يكلمه إلى بعد وإلى
قريب (و) لفظ (العاجل والسريع
كالقريب والا لا) قيل كالبعيد
وهذا بلاية (وأن نوى) بقریب
أو بعد (مدة) بعينه (فيما فعل)
ما نوى) ويدين فيما فيه تصفيه
عليه بغير (حلف لا يكلمه مليا أو

وما نقله الشارح موافق للنسخة الاولى وعبارة النهرها وقياس ما مر أن يكون على شهر
 أيضا أي قياس ما ذكره في الجعد والابل فأتى مليا وطويلا في معناهما وكان صاحب
 النهر في ما قدمه عن السراج دليل عدوله الى القياس والافكان المناسب أن يقول
 وقد سأل عن السراج أنه يكون على شهر أيضا الآن تكون النسخة ستة أشهر هذا وقول
 السراج لم يدين في القضاء يؤيد بجهت الجهر المارأفنا مل (تنبه) في القرب الى من
 النهار الساعة الطويلة وعن أبي على القادسي الى التسع وقيل في قوله تعالى والجهر في
 مليا أي دهر اطول بلا عن الحسن ومجاهد وسعيد بن جبيرة والترحميبي دال على السعة
 والطول اه قلت يمكن أن يكون مأخذ تركيبة وبها الزائدة منه على الجعد والابل
 فلذا جزم في الظهيرة وانقائية بأنه شهر ويوم ونحوهما المصنف وأما على نسخة ستة أشهر
 فباعتبار أنه اسم زمان طويل والزمان ستة أشهر تأمل (قوله أحد عشر) لأنه أقل عدد
 من كبدون عطف وأما ما عطف فهو كذا وكذا أقل عدد نظيره أحد وعشرون (قوله
 ثلاثة عشر) لأن البضع بالكسر ما بين الثلاثة الى العشرة وقيل الى التسع كافي للمباح
 لكن صريح ما في الشرح أن الثلاثة داخله وما في المصباح يصالفه تأمل (قوله نهج رجة)
 هذا غرر على أصله فهو وهو الحظ أي حظ هذه الدراهم من النسخة أقل وشبه أكثر
 وإذا ردها التجار رأى المستقصى منهم والمسهل منهم قبلها شهر (قوله أوزيونا) جمع زيف
 أي كفاش وفلوس مصباح وهي المشوشة يعجزونهم التجار ويردها بيت المال ولغة
 الزبافة غرر على وانما ومن استعمال الفقهاء غرر وفتح يعني أن نفعه زاف وقياس
 مصدر الزبوف لان الزبافة كافي القرب (قوله ما رده بيت المال) لانه لا يقبل الا ما هو
 في غاية الجودة فحسبنا فالنهرجة عشها أكثر من الزبوف فتح (قوله أوستقة للغير)
 بفتح الحاء أي أثبت الغير أنها حقه قال في الفتح وإذا برى دفع هذه المسيمات الثلاثة فلأورد
 الزبوف والنهرجة وأستردت المستحقة لا يرتفع البر وان انتفض القبض فلما انتفض
 في حق حكم قبل الانتفاض ومثله لو دفع المكاتب هذه الأنواع ونسق فرقها مولد
 لا يرتفع العتق اه (قوله أوستقة) بفتح السين المهملة وضمة هاء وتشديد التاء فحسبنا
 قال في الفتح وهي المشوشة غشازا إذا وهي تهر يسي نوبة أي ثلاث طبقات طبقا
 الوجهين فضة وما بينهما نحاس وقوه (قوله لانهم الخ) على لقوله لا يرتفع الزبلى وان
 كان الاكتر فضة والاقل ستوقه لا يحن وبالعكس بحث لأن العبارة للقال (قوله لم يحن)
 لانه يلزم الاستبدال بدلها ما قبل قبضه وهو غرر غير تركا على ما به ح (قوله وتقل مسكين)
 أي عن الرسالة اليوسقية وهي التي علمها أبو يوسف في مسائل الخراج والعشر للرشد
 ونقل العبارة أيضا في القرب عند قوله ستوقه وكذا في الجهر والنهر عن مسكين واهل المراد
 أن الامام لا ينبغي له أن يأخذ النهرجة من اهل الجزية أو اهل الاراضي بخلاف الستوقه
 فانه يحرم عليه أخذها لأن في ذلك تضيق حتى بيت المال وأنه سبحانه أعلم (قوله وهذا

مطلب
 ليقض دينه ففضله نهج رجة
 أوزيونا وستوقه
 وكذا كذا يوما أحد عشر
 وبالأول أحد وعشرون وبضعة
 عشر ثلاثة عشر (يرى في حلقه)
 ليقض دينه اليوم لو قضاه نهج رجة
 ما رده التجار (أوزيونا) ما رده
 بيت المال
 (أوستقة) للغير ويعتق المكاتب
 بدفعها (لا) يبرأ لو قضاه رصدا
 أوستوقه وسطها غشز لانهما
 ليسا من جنس الدراهم ولذا الو
 يعجزونهما في صرف وسلم لم يحن
 وتقل مسكين أن النهرجة اذا
 غلب غشها لم تؤخذ وأما الستوقه
 فأخذها حرام لانها نحاس انتهى
 وهذه

أحدى المسائل الخمس) الثانية رجل اشترى داراً بالحياد وقد الزوف أخذ النسيج بالحياد لأنه لا يأخذها إلا بما اشترى الثالثة الكفيل إذا كفل بالحياد وقد الزوف يرجع على الكفيل قول منه بالحياد الرابعة إذا اشترى شيئاً بالحياد وقد الزوف ثم باعه مرارعة فإن رأى المال هو بالحياد الخمسة إذا كان له على آخر دواهم جياذ نقبض الزوف فأنتقمها ولم يعلم إلا بعد الاتفاق لا يرجع عليه بالحياد في قول أبي حنيفة ومحمد كما لو قبض الجياذ كذا في الجرح (قوله ودفع للقاضي) وذكر الناطق أن القاضي ينسب عن الغائب وكذا لو قبل إذا غاب الطالب لا يبحث الحائث وإن لم يدفع إلى القاضي ولا إلى الوكيل وفي بعض الروايات بحث وإن دفع للقاضي وانتهوا لأول خاتمة قلت وهذه أحدى المسائل الخمس التي يجوز فيها القضاء على المسحور وكذا ما وسيد كرها الشارح في كتاب القضاء (قوله باع ما للقاضي بعه الخ) أي لا يربيه إلا إذا باع ما يبيعه القاضي عليه إذا استمع من البيع بنفسه وذلك كافي للجوهرة وغيره لأنه يباع في الدين العروض أقول لا يجوز المقادير لئلا تستحسن ثياب يده وإن أمكنه الاجترار بدونها باعها واشترى من غيرها فوالميلس لأن قضاء الدين فرض مقدم على القبول وكذا لو كان له مسكن يمكنه أن يجترى بدينه ويشترى من غيره مسكناً فيه وقيل يباع ما لا يحتاج إليه في الحال فبإع الجبة والمبدل والنطع في الشتاء (قوله وكذا يبر بالبيع) أي وإن لم يقبض لأن البر وقضاء الدين يحصل بمجرد البيع حتى لو ملك المبيع قبل قبضه انسخ البيع وعاد الدين ولا ينقض البر في البيع وانما غنى محمد على القبض ليقتر بالدين على رب الدين لا احتمال سقوط الثمن بل لأنه المبيع قبل قبضه ولو كان البيع فاسداً وقبضه فإن كانت قيمته ثنى بالدين والاحت لأنه مضمون بالقيمة فتحال في الجرح وشمل ما إذا كان المبيع مملوكاً فغير الحائث وإذا حال في الظهيرة أن غن المسحور مملوكاً فاسداً فقلت المديون ما في ذمته (قوله ونحوه الخ) كما لو تزوج الطالب أمة المطالب ودخل بها أو وجب عليه دين بالاستئمان أو بالجنابة يبر أيضاً غير الظاهر أن التعقيب بالدخول اتفاقاً واحتمال سقوط نصف المهر بالطلاق قبل الدخول لا ينقض البر كاحتمال هلاك المبيع قبل قبضه كما مر ويؤيده ما في الظهيرة سلف لا يبارتها حتى يستوفي حقه منها فتزوجها على ما عليها فهو استيفاء وفيها حلف لا يقبض دينه من غيره اليوم واستئماناً من ماله اليوم فلو نكحها لا بحث لأن الواجب منه لا قيمته ولو قيمته مثل الدين أو أكثر فاحت لأنه صار أيضاً بطريق المخاصة وهذا أن استهلك بعد غيبه لأنه وجد القبض الموجب لغضمان فيصير غايباً دينه وإن قبله كان أحرقه لم يبحث لعدم القبض اه ملخصاً ونظام فروع المسئلة في الجرح (قوله) متعلق بالبيع والظاهر أنه غير قيد حتى لو باعه شيئاً بدين قدر الدين تقع المخاصة وإن لم يحصل الدين الثمن يدل عليه مسئلة الاستئمان المذكورة اتفاقاً ولما لم يقبضه في الفسخ (قوله لأن الدين تقضى بأثمانها) قال في الفسخ لأن قضاء الدين لو وقع بالداراهم

مطلبه

المسائل الخمس التي جعلوا الزوف فيها كالجياذ

مطلبه

لاقتضين ماله اليوم

أحدى المسائل الخمس التي

جعلوا الزوف فيها كالجياذ (يبر)

المديون (في حلقه) رب الدين

(لاقتضين ماله اليوم) بخاء به فلم

يجده ودفع للقاضي ولو في موضع

لأقضى له حنث به بقي منية المقتضى

وكذا يبر (لو) وجدته فأعطاه فلم

يتقبل فوضعه بحيث تناله يده لو

أراد قبضه (والا) يكن كذلك

(لا) يبر ظهيرة وفيها حلف ليجهدن

في قضاء ما عليه لقلان إع ما للقاضي

ببعه لو رفع الأمر إليه (وكذا يبر

بالبيع) ونحوه مما تحصل المخاصة

فيه (به) أي بالدين لأن الدينون

تقضى بأثمانها (وهبة) الدائن

(الدين منه) أي من الدينون (أيس

بخاء)

(و) حنفياً (لاحتسب لو كانت الهبة مؤقتة) لعدم إمكان الرجوع هبة الدين وإمكان الرجوع شرط البقاء (كما هو شرط الابتداء كما مر في مسألة الكوز وعليه (لحلف ليقضين دينه عند اقتضائه اليوم أو حلف ليقضن فلا تأخرا فإنا اليوم أو حلف (لبا كلن هذا الرقيق فدا فأكلمه اليوم) لم يحنث نيلبي (لحلف ليقضين دين فلان فأمر غيره بالأداء أو أحاله فقضيت بر وإن قضى عنه متبرعاً لا يبر ظهيرية وفيها حلف لا يفرق غريمه حتى يستوفى فقد يحنث براه أو يصفقه فليس بفارق ولو نام أو غفل أو شغل أو أنسان بالكلام أو سنع من الملازمة حتى يهرب غريمه لم يحنث ولو حلف بطلاقها أن يعطيا كل يوم درهماً فربما دفع الباعند الغريب أو عند العشاء قال فإذا لم يعط يوماً وليد له من دفع درهم لم يحنث (حلف لا يقض دينه) من غريمه درهماً دون درهم فقض بعضه لا يحنث حتى يقض كله (٣) قبلاً (متبرعاً) لوجود شرط الحنث وهو قبض الكل بصفة التفرق (لا) يحنث (إذا قبضه بتفريق ضروري)

٣ مطالب
لا يقض دينه درهماً دون درهم

كان يبرقير القاصة وهو أن يثبت فذمة القابض وهو الدائن مضى عليه لانه قبضه لنفسه ليلتذمك وللدائن منه على القابض فليقتان قصاصاً وكذا هنا (قوله لأن الهبة اسقاط) ولأن القضا فعل المدينون والهبة فعل الدائن بالبراء فلا يكون فعل هذا فعل الآخر فتح (تنبه) قبل أن شرط البر القضا ولم يوجد قبله الحنث والآن ارتفاع التقضين قال في القمع وهو خطأ فإن التقضين الواجب مطلقاً أحدهما دائماً هـ ما في الآدمر الحقيقية وجود زيد وعدمه أما المتعلق بقيامه ما يوجب شرعي فثبت حكمه ما بقي السبب قائماً بقيام الدين سبب لثبوت أحدهما من الحنث والبر وتفتيان باقائه كما هو قبل الدين حنث لا يبر ولا حنث وإذا فالوازم لم يحنث ولم يفرق ولم يحنث اهـ (قوله وإمكان الرجوع شرط البقاء الخ) أي في الدين المؤقتة بخلاف المطلقة فإنه فيها شرط الاشتاء فقط وحين حلف كان الدين قائماً فكان تصوره البرائناً قائماً فقد ثبت ثم حنث بعد مضي زمن بقدر نفسه على القضا ما لبأس من البر بالهبة فنع (قوله وعليه) أي ويستوفى على اعتبار هذه الشرط (قوله لم يحنث) لقوات إمكان البرق القدر قبل وقته فطلبت الدين (قوله فأمر غيره) الضمير فيه عائداً إلى المالك وشبهه حاله وقبض إلى فلان قال ط أعاد به أن القضا لا يتحقق بمجرد الدخول والاصر بل لابد معه من القبض قال في الهدية وإن نوى أن يكون ذلك بنفسه صدق قضا وإن نوى ولو سلف المطلب أن لا يعطيه فأعطاه على أحده هذه الوجوه حنث وإن نوى أن لا يعطيه بنفسه لم يدين في القضا (قوله حلف لا يفرق غريمه الخ) تقدم بعض مسائل الغريم في آخر باب الدين بالا وكل الشرط (قوله أو يحفظه) الذي في المنع والجبر ويحفظه بالواو ط قال في الجبر وكذلك لو حال بينهما متر أو أسطوانة من أساطين المسجد وكذلك لو قعد أحدهما داخل المسجد والآخر خارجه والباب بينهما مشروح بحيث يراه وإن وارى عنه يحنث بالمسجد والآخر خارجه فقد فارق وكذلك لو كان مكان بينهما باب فعلق الا ان أدخله وأطلق عليه وقعد على الباب (قوله قال) أي صاحب مجموع التوازل كما عزا إليه في الجبر عن الظهيرية (قوله لم يحنث) الظاهر أن وجهه أنه يراد باليوم عرفاً ما يشتمل الليل وتقدم أنه لو قال يوم أكلم فلا ناك كذا فهو على الجديدين لقراءته بفعل لا يمتد بهم وكذلك هنا لأن الإطعام لا يعتد فاقهم (قوله لا يقض دينه درهماً دون درهم) أي لا يقضه كله كون درهم منه مخالفاً لدرهم آخر في كونه غير مقبوض أي لا يقضه معتقراً بل جله فالجوع في تأويل حال مشتقة فهو مثل بقية يدايد أي متقابضين كذا ظهري (قوله لا يحنث حتى يقض كله متبرعاً) أي لا يحنث بمجرد قبض ذلك البعض بل توقف حنثه على قبض باقيه فإذا قبضه حنث فنع (قوله وهو قبض الكل الخ) لأنه أشاف البعض المتفرق إلى كل الدين حيث قال ديني وهو اسم لكله فتح فلو قال من ديني يحنث بقبض البعض لأن شرط الحنث هنا قبض البعض من الدين محققاً وأشار إلى أنه لو قيد باليوم فقض البعض فيه متبرعاً ولم يقض شيئاً

لم يهت لأن الشرط أخذ الكل في اليوم متفرقا ولم يوجد وعلمه في البحر (قوله بوزنين)
 أو أكثر لانه قد يتعد وقبض الكل دفعة فيصير هذا المقدار مستقي ولأن هذا المقدار من
 التفرق لا يسيح فخر بقاعدة والعادة هي المعتدلة بولي (قوله فتركت منه درهم) أي
 لم يأخذ منه أصلا (قوله كيف شاء) أي بجله أو متفرقا (قوله لا يهت) كذا ذكر
 في البحر عن الظهيرة هذه المسئلة غير معلنة والظاهر أنها بمعنى المسئلة المائة لأن درهمها
 دون درهم بمعنى متفرقا كما مر وقوله هنا الاجلة هو معنى لا يقبضه متفرقا ^{بمعنى} لكن الأولى
 في الإثبات وهذه في النقي والمعنى واحد ورأيت في طلاق الفخرة في ترجمة المسائل التي
 يتفرقها إلى شرط البر وهو رجل مالا فقتال الواهب امرأتي طالق ثلاثا أن أقتض هذا
 المال الذي وهبتك في الأعلى أهلك ثم أنه أقتض بعضه على أهله وقضى بالباقي ديناً أو
 تزويجاً لا يطلق امرأته المألف كذا هو امرأته في شرح الحيل وعلمه بأن شرطه اتفاق
 جميع الهبة على أهله فيكون شرطه حشنة ضد ذلك وهو اتفاق جميعها على غيرهم ولم يوجد
 وهو لفظ بر ما لو حلف لا يأخذ ماله على فلان الاجماع وأخذ البعض دون البعض لا يهت
 لأن شرطه بزه أخذ جميع الدين بجله فيكون شرطه حشنة ضد ذلك وهو أخذ جميع الدين
 متفرقا ولم يوجد ذلك كذا هنا اه وصاصله أنه لا يهت بحسب رد قبض البعض بجله أو متفرقا
 ما لم يقبض الباقي كما مر فإذا ترك البعض بأن لم يقبضه أحد لا يبرأ أو بدونه لم يهت لعدم
 شرطه وهو قبض كله غير بجله أي متفرقا ولما كانت هذه المسئلة في معنى الأولى كما ذكرنا
 قال الشارح وهو الحيلة في عدم حشنة في الأولى وبني حشاش وهو ما لو لم يأخذ من دينه
 شيئا أصلا ولم يتفق في مسئلة الهبة شيئا بأن شاعت الهبة مثلا والظاهر أنه لا يهت لأن
 المعنى أن أخذت دعي لا أخذه الاجلة أو أن أقتضها لا اتفقها الأعلى أهلك وقطعه لا يبرح
 هذا الثوب الابشرة أو لا تخشى الإثبات في فله يبرح أو لم تخرج أصلا فلا شئ في عدم الحشنة
 فكذا هنا ومنه يعلم جواب ما لو حلف لا يشكوه الامن حاكم السياسة وتزكياته أصلا
 لا يهت هذا ما ظهر في غائفة (قوله بملكها) متعلق بقوله لا يهت (قوله لا غرضه نقي
 الزيادة على المائة) أي أن ذلك هو المقصود عرفا والنسوة مثل ليس زائدا على المائة
 وهذا بخلاف ما لو قال لي على زيدا مائة وقال زيد حسن فقال ان كان في علمه الامانة فهذا
 لنقي التقصان لأن قصده بينه الرضى المتكراه فغ (قوله لو عمانية الزكاة) أي لو
 كانت الزيادة من جنس ما يجب فيه الزكاة كالنقدين والسائمة وعرض التجارة وان قلت
 الزيادة ولو كانت من غيره كالرقبي والدور لم يهت وهذا لأن المستثنى منه عرفا المال
 لا الدراهم مطلق المال ينصرف إلى الزكوى كما لو قال والله ليس لي مال أو قال مالي
 في المساكين صدقة وهذا بخلاف ما لو وصي بثلث ماله أو ستمن الحربي على ماله حيث
 يتم جميع الأدوال لأن الوصية خلافة كلياته ويقصود الحربي التقنية بعلمه وقامه
 في شرح التلخيص (قوله حتى لو قال الخ) تفرع على ما فهم من كلامه من أن المال إذا

مطلب
 حلف لا يأخذ ماله على فلان
 الاجلة
 مطلب
 ان أقتض هذا المال الأعلى أهلك
 فكذا فانفق بعضه لا يهت

كأن يقبضه كله بوزنين لانه لا يبعد
 تنس بقا عرفا مادام في عمل الوزن
 (لا يأخذ ماله على فلان الاجلة)
 أو الاجماع فتركت منه درهما ثم أخذ
 الباقي كيف شاء لا يهت (ظهيرة
 وهو الحيلة في عدم حشنة في المسئلة
 الأولى) كما لا يهت من قال ان كان لي
 الامانة أو غيرا وسوى مائة (فكذا
 بملكها) أي المائة (أو بعضها) لأن
 غرضه نقي الزيادة على المائة وحشنة
 بالزيادة لو عمانية الزكاة والا لا حتى
 لو قال (امرأته كذا ان كان له مال
 وله عروض) وضباع (ودور وغير
 التجارة لم يهت) خزانة أكل (حلف
 لا يفعل كذا

مطلب
 حلف لا يشكوه الامن حاكم
 السياسة ولم يشك أصلا لم يهت

أطلق تصرف إلى الزكوى كما ترونه فافهم (قوله تركه على الابد الخ) ففي أى وقت فعله
 حنت وان نوى يوماً أو يومين أو ثلاثة أو بلداً أو منزلاً أو ما أشبهه لم يدين أصله لا نوى
 شخصه ما لم يخطو كافي التخيير (قوله لأن الفعل يقتضى مصدره انكسر الخ) فإذا
 حال لأكل كم زيد فهو بمعنى لا أكله كلاً ما وجد أحدته لم يدين ذكره ما في غاية البيان فافهم
 انه في فعل ذلك الشيء مطلقاً ولم يقصد به شي ذو شئ فسمى الاستناع عنه ضرورة عموم النفي
 عليه اقتصر في الجبر وهو أظهر وأحسن منهما ما قلناه من التخيير ما لم يدل الأول أن
 عموم ذلك المصدر في الأفراد لا في الأزمان وأيضاً فقد حال أن هذا في ما ترقى باب العين
 في الأكل أى من أن التاني في ضمن الفعل ضرورى لا يظهر في غيره يقتضى الفعل بخلاف
 العبرج ومن أن الفعل لا محموله كافي المطلق سبويه (قوله وما في شرح الجمع)
 أى لا يملك من عدمه أى عدم التحلل العين فهو موصوفى كافي الجبريل تعلى فإذا حنت مرة
 بفعله لم يحنت بفعله ثانياً والعلامة قاسم رسالة وفيه على العلامة الكفاية حيث اعتبر بما
 في شرح الجمع وقيل فيها إجماع الأئمة الأربعة على عدم تكرار الحنت (قوله لا يحنت)
 لأنه بعد الحنت لا تصور البر وتصور البر شرط بقائه العين فلم يبق ليس فلاحنت رسالة
 العلامة قاسم تن شرح مختصر الكرخي (قوله لا في كل) لأنه منزهة انكسر بالفعل
 فإذا قال كل فعلت كذا يحنت بكل مرة (قوله وكذا الخ) هذا في الموضع الوقت (قوله
 والمخوف عليه) الواو بمعنى أو (قوله لتعنى عدم) أى عدم الفعل في اليوم ط (قوله
 ولو حنت المخالف الخ) محل هذا في الأبحاث كافي القم وموته فلا بد من الرغبة
 في هذا اليوم حتى فيه ولم يأكل أمام صورة النقي إذا جبن ولم يأكل فلا شك في عدم الحنت
 ط وقدم المصنف قول الأيمان أنه يحنت لو فعل المخوف عليه وهو موصوفى عليه أو يحنت
 (قوله لأن النكرة في الأبحاث تخص) أو أودا النكرة المصدر فاذا تضمنه الفعل وهذا معنى
 على التعليل السابق وقد علمت ما فيه وفى القم لأن المترفع فعل واحد غير عين إذا المقام
 للأبحاث غير بآى فعل سواء كان موصوفى به أو بآى أصلاً أو وكلاً عن غيره وإذا
 لم يفعل لا يحكم بوقوع الحنت حتى يقع البأس عن الفعل وذلك بموت المخالف قبل الفعل
 فعبء عليه أن يوصى بالكفاية أو بوقت محل الفعل كالمخالف لم يضر من زيداً ولما كان
 هذا الرغبة فلت زيداً أو أكل الرغبة قبل أكله وهذا إذا ذلت العين مطلقاً اهـ (قوله
 ولو قيدها بوقت) مثل ليا كنه في هذا اليوم فتح (قوله بأن وقع البأس) أى قبل معنى
 الوقت (قوله أو بوقت المحل) هذا عندهما خلافاً لآى يوسف فتح (قوله قيد حلقه بقيام
 ولايته) هذا التصريح بالزمان بت بدلالة الحال وهو العلم بأن المقصود من هذا
 الاستحلاف فخره بجلا فخره ما لا يشترط غيره بزعمه لأنه إذا زعم داعر انزعم داعر آخر وهذا
 لا يتحقق إلا في حال ولايته لأنه ما لا قدرته على ذلك فلا يقصد فائدته بعد زوال سلطته
 والزوال بالموت وكذا بالعرز في ظاهر الرواية وعن آى يوسف أنه يجب عليه إعلام مبعده

مطلب
 حلف لا يفعل كذا تركه على الابد

تركه على الابد لأن الفعل يقتضى
 مصدره انكسر والنكرة في النقي تم
 (فلو فعل) المخوف عليه (مرة)
 حنت و (المحل عينه) وما في شرح
 الجمع من عدمه هو (فلو فعله مرة)
 أخرى لا يحنت (الآى كل) ولو قيدها
 بوقت (كواله لا فعل اليوم) نفس
 اليوم (قبل الفعل ب) لو جرد ترك
 الفعل في اليوم كاه (وكذا أن حلت
 المخالف والمخوف عليه) يرتفع
 لعدم ولو حنت المخالف في يومه حنت
 عندنا خلافاً لآى جديع (ولو حلف
 لسفغنه بزيمة) لأن النكرة في
 الأبحاث تخص الواحد هو المتيقن
 ولو قيدها بوقت نفس قبل الفعل
 حنت أن يبقى الامكان والأبأن وقع
 البأس بونه أو بوقت المحل بطلت
 عينه كما ترى مسألة الكوزيلي

حلقه وال ليعلمه بكل داعر
 بهمليتين أى مقصد دخل البلدة
 قبيد حلقه بقيام ولايته بيان
 لكون العين المطلقة تصير مقيدة
 بدلالة الحال

مطلب
 حلف لا يفعل بزيمة

مطلب
 حلقه وال ليعلمه بكل داعر

العزل فتح (قوله وينبغي تقيد بحته بقوله) هذا بحث لأن الهمام فانه قال وفي شرح
الكثير من الحاشيات لعله بالاعزول لم يحل به لم يحل الاذونات هو أو المستحلف أو عزل
لانه لا يبحث في العين المطلقة الا بالأس الا اذا سكنت مؤنثة فيحتضن بعض الوقت
مع الامكان اه ولو حكم بان مقام هذه القبول يمكن بعد انقرا الى المقصود وهو المبادرة
لجزءه ووقع شرطه والذم يوجب التقيد بالقول رأى فورعله به اه وأقر في البحر والنهر
والمنع واعتبر بأنه خلاف ظاهر الرواية في العنايه وليس يلزمه الاعلام حال دسوله
وانما يلزمه أن لا يؤخر الاعلام الى ما بعد موت الوالي أو عزله على ظاهر الرواية اه قلت
قوله على ظاهر الرواية راجع الى قوله أو عزله أي بناء على ظاهر الرواية من أن انفسزل
كالموت في زوال الولاية خلافا لما عن أبي يوسف كما يدل على مقتله سابقا عن الفتح ولاشأن
أن التقيد بالقول عند قيام القرينة تحكم ثابت في المذهب فصار حاصل بحث ابن الهمام
أن الوالي اذا كان مراده دفع الفساد في البلد وحلف رجلا بأن يعمله بكل مقصد دخل
البلد فليس مراده أن يحضره بعد افساده مستعين في البلد بل مراده اخباره به قبل ان يظهر
الفساد فيه اقرينة واضحة على أن هذه العين بين القولين ثابت حكمها في المذهب
لخافي شرح الكثير والعنايه مبني على عدم قيام قرينة القولين بمحض ابن الهمام مبني
على قيامها بحث قامت القرينة على القولين بمحض المذهب والا فلا فلم يكن يحتمل
مخالفا لانه منقول بل هو معقول مقبول فلذا أقر عليه القول فافهم (قوله واذا سقطت
لاتعود) أي اذا سقطت بالعزل كما هو ظاهر الرواية كما مر لانه ودبوعه الى الولاية (قوله
ولوترقى بلا عزل الخ) هذا المبدأ كره في الفتح إذ ذكره في البحر بمخايقه ولم أره
ما اذا عزل من ولاية غيره وفي ولاية أخرى أعلى منها وينبغي أن لا يطل العين لانه صار
مستكلما من ازالة الفساد أكثر من الحالة الاولى اه قلت الظاهر أن محل هذا ما اذا لم يكن
فاصل بين عزله وولايته بل المراد تربيته في الولاية وانتقاله عن الاولى الى أعلى منها والذم
الشارح بقوله ولوترقى بلا عزل أمالو عزل ثم ولى بعد يوم مثلاً فقد تحقق سقوط العين
والساقط لا يعود (قوله ومن هذا الجنس) أي جنس ما تقدمت عليه وان كان مطلقا
في اللفظ (قوله والكفيل بأمر المكحول عنه) كذا وقع في البحر ولم يذكر في الفتح
والنهر لفظ الامر ولذا قيل انه لا فائدة للتقيد به أقول أي لأن وب الدين له ولاية مطلقة
على الكفيل سواء كان كفيلاً بأمر المكحول عنه أم لا لكن هذا بناء على أن الكفيل
منسوب عطفاً على غيره وللفظ أمره صاف الى المكحول عنه وليس كذلك بل الكفيل
مر فوع عطفاً على رب الدين وللفظ أمر بالتزوين والمكحول عنه منصوب عطف على
غيره معقول لحق ويوجهه قول كافي التنبي وأل الكفيل بالامر المكحول عنه وعليه
فالتقيد بالامر فائدة ظاهرة لأن الكفيل بالامر له الرجوع على المكحول عنه فيصير
بمنزلة رب الدين فلذا كان تطبيقه المكحول فائدة وتقيده تطبيقه بجهة قيام الدين بمنزلة

وينبغي تقيد بحته بقوله
واذا سقطت لاتعود ولوترقى بلا عزل
الى منصب أعلى فالعين باقية لزيادة
تمكنه فتح ومن هذا الجنس
مسائل منها ما ذكره بقوله (كما
وحلف رب الدين غيره أو الكفيل
بأمر المكحول عنه أن لا يخرج
من البلد الا بانه تقيد بالخروج
حال قيام الدين والكفالة لأن
الاذن انما يصح عن له ولاية المنع

وبالدين فاقهم وفي اخفاية الله فيل بالنفس اذا حلف الاصيل لا يخرج من البلدة
 الابانة ففرض الاصيل دين الطالب ثم خرج بعد ذلك لا يحسن (قوله ولاية المنع حال
 قيامه) أي قيام الدين ومقامه أن ذلك فيها إذا لم يكن الدين مؤجلاً لا لأجل منعه من
 الخروج ولا لمطالبته قبل حلول الاجل وفيما إذا أدى الكفيل لب المال اذ ليس له
 مطالبة المكفول منه قبل الادائهم فلا زنته أو جبهه اذا اؤتم التكفيل أو جبهه
 فليست تأمل (قوله لعدم دلالة التقيد) لانه لم يذكر الاذن ولا موجب التقيد به زمان الولاية
 في الاذن وعلى هذا القول لا امر أنه كل امرأة تزوجه بأبغير اذنك فطلق فطلق امر أنه
 طلاقاً باتناً ولا تأثم تزوج بغير اذنك طلقاً لأنه لم يتقدم به بقاء النكاح لانها
 انما تتقدم لو كانت المرأة تستقيم ولاية الاذن والمنع بعد النكاح اه فتح أي بخلاف
 الزوج فإنه يستقيم ولاية الاذن بال عقد وكذا بدين كافي للتسمية وما قبل من أن
 الاضافة في قوله امر أن يدل على التقيد لانها بعد العقد لم تنق امر أنه مدفوع بأن
 الاضافة للتقيد بل للتعريف كما قال في قوله ان قبلت امر أن فلا نه فبعدى تزوجها
 بعد البيونة فيخت فاقهم وانظر ما قد مناه في التعديل من كتاب الطلاق (قوله ونحوه)
 كالأجارة والعرف والسلم والنكاح والرهن والمخلع بجر (قوله وكذا في طرف النقي)
 فإذا قال لا أهب حنث بالايحباب فتنه بخلاف لا يبيع (قوله والاصل الخ) الفرق
 أن الهبة عقد تبرع فيتم بالتبرع أما البيع فمعاوضة فاقضى الفعل من الجانبين وعند
 زجر الهبة كالبيع وانفقوا على اه لو قال بعت هذا التوب أو أجزعت هذا الدار فلم يقبل
 وقال بل قبلت قال قوله لأن الاتفاق يبيع تضمن الاقرار بالايحباب والقبول وعلى
 اختلاف القرض وعن أبي يوسف أن القبول فيه شرط لانه في حكم المعاوضة وتدخل فيه
 من أبي حنيفة روايان والابراء شبه البيع لا فادته الملك بالنظر والهبة لانه غلظت
 بلا عرض وقال الحلواني انها كالهبة وقيل الاشبه أن يلحق الابراء الهبة والقرض
 بالبيع والاستقراض كالهبة بلا خلاف اه ملخصاً من الدع والجور وانظر ما قد مناه
 في باب العين بالبيع والشراء (فرع) في القمح لو قال لعبدان وهبك فلان منى فأنت
 حرقوبه منه ان كان العبد في يد الواهب لا يمتنع سله له ولا وان كان وديعة
 في يد المودوبه ان بدأ الواهب فقال وهبتك لا يمتنع قبضاً ولا وان بدأ الاسترقاق
 هبه منى فقال وهبته منك عتق (قوله شرط في الحنث) هذا فيما لو كان الحلف على النقي
 فالوعلى الاثبات فهو شرط في البر فكأن المناسب اسقاط قوله في الحنث فاقهم (قوله
 لا يثم) يفتح الياء والنون مضارع شمت الطيب يسر المير في الماضي ويما في لغة
 فتح المير في الماضي وضعها في المضارع شهر والمنهورة القصيدة الاولى كما في القمح (قوله
 وبأحسين) بكسر السين وبعضهم يقصها وهو غير منصرف وبعض العرب يعربه اعراب
 جمع المذكور السالم على غير قياس . صلب (قوله والمعول عليه العرف) ذكر ذلك في القمح

ولاية المنع حال قيامه (و) منها
 (ولحلف لا يخرج امر أنه الابانة)
 تقدم بحال قيام الزوجية)
 بخلاف لا يخرج امر أنه من الدار
 لعدم دلالة التقيد فيل
 (حلف لمن فلا نافعه له فلم يقبل
 بر) وكذا كل عقد تبرع كعارية
 ووصية واقراء (بخلاف البيع)
 ونحوه حيث لا يبر بقبول وكذا
 في طرف النقي والاصل أن عقود
 التبرعات بازاء الايجاب فقط
 والمواضعات بازاء الايجاب
 والقبول معاً وحضرة المودوب
 له شرط في الحنث) فالعوب
 الحالف لثواب لم يحسن انشاها
 ابن مالك فلم يقط (لا يحسن في حلقه
 لا يثم) ويحذف الياء ورد ويامين
 والمعول عليه العرف فتح (و) يمين
 (النم) فتح على التسم

١ مطلب

حلف لمنه فغوبه فلم يقبل بر
 بخلاف البيع ونحوه

٢ مطلب

حلف لا يثم ويحذف

(المقصود فلا يبحث لو حلف لا ينسب طمعا فوجد وجهه وان دخلت الى المحلة الى دماغه) فتح (ويبحث في حقه لا يشتري بنفسها
 ١ أو وردها بشرا وردها لادنها) المعروف (حلف لا يتزوج فزوجته (٢١١) فصولي فأجاز بالقول حثت وبالقصل

ومنه الكتابة خلافاً لمن ساءه

(لا) يبحث فيه بقى خاتمة (ولو تزوجه

فصولي ثم حلف لا يتزوج لا يبحث

بالقول أيضاً اتفاقاً لاستنادها

٢ لوقت العقد كل امرأه تدخل

في نكاحي أو تصير حلالاً لي

(فكذلك أجاز نكاح فصولي بالقصل

لا يبحث) بخلاف كل جديد يدخل

في ملكي فهو متر فأجاز بالقصل

حنت اتفاقاً لكثرة أسباب الملك

عمادية وفيه أحاط لا يطلق فأجاز

طلاق فصولي قولاً أو فعلاً فهو

كالنكاح غير أن سوق المهر ليس

بإجازة لوجوبه قبل الطلاق قال

لأمر أقاله ان دخلت دار فلان

فأنت طالق فأجاز الزوج فنسخت

طلقت (ومنه) في عدم حنته

بإجازته فصلا ما يكتبه الموثقون

في التعاليق من نحو قوله (أن

تزوجت امرأة بنفسى أو بوكلى

أو بفصولي) ودخلت في نكاحى

وجه ما تكن زوجته طالقاً لأن

قوله أو بفصولي الى آخره عطف

على قوله بنفسى وعمله تزوجت

وهو خاص بالقول وإنما يستدباب

الفصولي لولا ذلك وأبرز نكاح

فصولي ولو بالقصل فلا يختص

١ مطلب

حلف لا يتزوج فزوجته فصولي

٢ مطلب

قال كل امرأه تدخل في نكاحى

فكذلك

به حكمه بخلاف في تفسيره الريحان وهو أنه ما طاب ربحه من الثبات أو ما ساءه راحته
 طيبة كالورود أو ما لساقت له من القول عماله راحته مستلقة وغير ذلك (قوله فوجد
 ربحه) أى من غير قصد منه (قوله المعروف) مخافى الهداية من حنته بالدين لا الورق
 وما قاله الكرخي من حنته ما سبق على اختلاف العرف وعرفنا ما ذكره المصنف فتح
 ملخص (قوله فأجاز بالقول) كرضيت وقبلت نهر وفي حاوى الزاهدى (وهذه الناس
 ينكح الفصولي فسكت فهو إجازة) (قوله حنت) هذا هو المختار كما في التبيين وعليه أكثر
 المتأخرين والقوى عليه كافي الخاتمة وبه انفع ما في جامع الفصولين من أن الأصح عدمه
 بصر (قوله وبالقصل) كبعت المهر أو بعضه بشرط أن يصل إليها وقبل الوصول ليس
 بشرط نهر وكتفيلها بشم وأوجاعها لكن بكرة تحريرها بقرب نفوذ العقد من الحرز
 بصر قلت فلو بحث المهر أولاً لم يكره التقييل وإيهامه لحصول الإجازة قبله (قوله ومنه
 الكتابة) أى من الفعل ما لو أجاز بالكتابة لما في الجامع حلف لا يكتم فلاناً أو لا يقول له شيئاً
 فكتب إليه كتاباً لا يبحث وذكر ابن جماعة أنه يبحث نهر (قوله به بقى) بمقابله ما في جامع
 الفصولين من أنه لا يبحث بالقول كما ترصن كانا مذكرة قبل قوله وبالقصل أعاده ط
 (قوله لا يستنداه) أى الإجازة لوقت العقد ومنه لا يبحث بجماعه قبل الإجازة أولى بصر
 (قوله لا يبحث) هذا أحد قولين قاله الفقيه أبو جعفر وغيره فمجموع الدين النسبي والثاني أنه
 يبحث وبه قال خمس الأئمة والامام البرزوى والسيد أبو القاسم وعليه مشى الشافعي قبل
 فصل المشقة لكن رجح المصنف في فتاواه الأول ووجهه أن دخولها في نكاحه لا يكون
 إلا بالتزويج فيكون ذكر الحكم ذكر كسبه المختص به فيصير في التقدير كأنه قال إن تزوجتها
 وبتزويج الفصولي لا يصير مترجياً كما في فتاوى العلامة قاسم قلت قد يقال إن له سبب
 التزويج بنفسه والتزويج بلفظ الفصولي والثاني غير الأول بدليل أنه لا يبحث فيه في حلقه
 لا يتزوج تأمل (قوله لكثرة أسباب الملك) فإنه يكون بالبيع والارث والهبة والوصية
 وغيره بخلاف النكاح كالحمل فلا فرق بين ذكره وعدمه (قوله أو فعلاً) كإخراج
 متاعها من بيته ط (قوله لوجوبه قبل الطلاق) فلا يحال به إلى الطلاق بخلاف النكاح
 لأن المهر من خصائصه من عن العمادية (قوله قال) أى فصولي (قوله فأجاز الزوج)
 أى أجاز تعليق الفصولي (قوله ومنه) أى مثل ما في المتن (قوله ما يكتبه الموثقون) أى
 الذين يكتبون الوثائق أى الصكوك (قوله الى آخره) المناسب حذفه لأنه لا يفتقر
 أو دخلت في نكاحى معطوف على تزوجت لا على بنفسى فلا يصح تعليله بأن عماله
 تزوجت بل العلة فيه أنه ليس له الأسباب واحده وهو التزويج كما ترده لا يكون إلا بالقول
 أعاده ط (قوله وهو خاص بالقول) فتوجه أو بفصولي ينصرف الى الإجازة بالقول فقط
 بصر (قوله فلا يختص له الخ) كذا في الجرح معق في النهر والمنع وفي فتاوى العلامة قاسم
 وجامع الفصولين أنه اختلف فيه قيل لا وجه لموازاة لأنه شدد على نفسه وقال الفقيه

١ مطلب

حلف لا يتزوج فزوجته فصولي

٢ مطلب

قال كل امرأه تدخل في نكاحى

فكذلك

أوجب مقر وماحب الفصول حيلته أن يزوجه فضولي بلا أمرهما فيجوز هو فيصحت قبل
 إجازة المرأة لا إلى جزاء المصدم المثلث ثم يتغير هي فإجازتها لا تعمل فيجوز أن العقد فيجوز
 إذا العين انقضت على تزوج واحد وهذه الحيلة "لتحقيقها" إليها إذا قال أو تزوجها غيرها
 لأجل وأجزءه إذا اذالم قبل وأجزءه قال التسي تزوج الفضولي لأجله فتنطق ثلاثا
 إذا الشرط تزويج الغيرة مطلقا ولكن لا يحرم عليه إطلاقها قبل الدخول في عقد الزوج
 قال صاحب جامع الفصول في نفسه تسامح لأن وقوع الطلاق قبل المثلث محال اه قالت
 انما سمعنا تسامحا لظهور المراد وهو انحلال العين لا إلى جزاءه لأن الشرط تزويج الغيرة
 وذلك يوجد من غير توقف على إجازته بخلاف قوله أن تزوجها فانه لا يوجد الا بعضه بنفسه
 أو عضة غيره وإجازته (قوله الا اذا كان المعلق طلاق المزدوجة) في بعض النسخ
 المترجمة أي التي حلف أن لا يتزوجها بنفسه أو بشؤلى احسنه تراها عمالو كان المعلق
 طلاق زوجته الأصلية بأن قال ان تزوجت عليك بنفسى أو بفضولى فانت طالق
 فان حكم الشافعى بنفسه العين المضافة يؤكد الحنث لا يناسبه (قوله أن الاقضاء كاف)
 أي اقضاء الشافعى بالساقط لطلان هذه العين وهو رواية عن محمد أفنى بها أقدمه واؤتم
 اصحابها ضعيفة لم لو قال كل امرأه أن تزوجها فهو كذا فترجى امرأه أو حكم القاضي
 بفسخ العين ثم تزوج أخرى يحتاج إلى الفسخ نأيا عنه هما أو قال محمد لا يحتاج وبه يفتى
 كافي الظهير يفتى قال أن بطلان العين هو قول محمد الملقى به كافي الظهيرية فقد اشبهه
 عليه حكمه بآخر كما قد تناهيه في باب التعليق فاقهم (قوله يجر) الأولى أن يقول نهر
 لأن جميع ما تقدمه كونه أماني الجرفانه لم يذكره انه مما يستتبه الموثقون
 ولا قوله أو دخلت في مكاسي بوجه متا ولا قوله وقت منافي التعليق (قوله لأن المراد بها
 المسكن عرفا) بعض أن المراد ما يشتمل المسكن فيصدق على المملوكة غير المسكونة وفيه
 تفصيل وخلاف ذكرناه في باب العين بالدخول (قوله ولا بد أن تكون سكناه لا بطريق
 التبعية الخ) مخالف لما تقدمه في الباب المذكور من قوله ولو تعلق وهو ماني الخلية وحلف
 لا يدخل دار بنته أو أمته وهي تسكن في بيت زوجها فدخل الخالف حنث وقد ذكر
 في الخاتمة أيضا مسألة الواقعات وقال ان لم ينو تلك الدار لا يحنث لأن السكنى تضاف إلى
 الزوج لا إلى المرأة ويمكن الجواب بأن الدار في مسئلة الخاتمة المارة لما لم تكن للمرأة
 انه قد ثبت يمينه على دار السكنى بالتبعية فحنث أماني مسئلة الواقعات المذكورة هنا
 فإذا رزقها مالك المرأة فانصرف العين إلى ما ذهب اليها أصالة فلما سكنها تزوجها نسبت
 اليه واقطعت نسبتها اليها فلم يحنث الخالف بدخولها ما لم ينوها أو فاد بعضه السيد
 أبو السعود ولكن قد منافي باب الدخول عن التنازلية ما يفيد اختلاف الرواية ولكن
 ما ذكر من الجواب فوفق حسن رافع الخلاف بقيد عدم النية المذكورة أخذنا من غير
 الخاتمة فاقهم (قوله بتشديد اللام) كذا في الجرح من مسكن والظاهر أن التشديد غير

الا اذا كان المعلق طلاق المزدوجة
 فيرفع الامر الى شافعى النسخ
 العين المضافة وقت منافي التعليق
 أن الاقضاء كاف في ذلك يجر (حلف
 لا يدخل دار فلان اتسلم المملوكة
 والمستأجرة والمستعارة) لأن المراد
 بها المسكن عرفا ولا بد أن تكون
 سكناه لا بطريق التبعية فلو حلف
 لا يدخل دار فلانة قد دخل دارها
 وتزوجها ساكن بها لم يحنث لأن
 الدار انما تنسب إلى الساكن وهو
 الزوج نهر عن الواقعات (لا يحنث
 في حلقه انه لا مال له وله دين على
 نفسه) بتشديد اللام أي محكوم
 باقلاسه (أو) على (ملى) معنى لأن
 الدين ليس بمال

المطلب
 حلف لاماله

لازم لانه يقال مطلق وجعه مقابلين كما في الصباح وهذا أعم من المحكوم بما فلاسه وغيره
 كالاجتناف (قوله بل وصف في النقة الخ) ولهذا قيل ان الدين تقضي بامثالها على معنى
 أن المقصود من مضمون على المناقض لانه بنفسه لنفسه على وجه التثنية ولرب الدين على
 المدين مثله فالتقاضي الدينان فصاوا وتما في الجبر (قوله فان لم يضعه الخطاب حنت)
 كذا أطلقه في الخاتمة والفتح والنهر ونظيره انه يحسن سواء أمره بالفعل أو لا وهو
 كذلك لأن أمره لا يحقق الفعل من المحلوف عليه وبشرط بره هو الفعل وبشرط حنثه
 عدمه وبأني غام يانه قريبا هذا ورايت في الصيرفة تمر على رجل فأراد أن يقوم فقال
 والله لا تقوم فقام لا بزم المارئي لكن عليه تعظيم اسم الله تعالى اه وذكره في البرازية
 بعبارة فارسية بهذا القرع مختلف الماتر وقد يجب أن قوله لا تقوم نهى وهو انشأه
 في الحال تحقق مضمونه عند التلفظ به وهو طلب الكف عن القيام فصاوا الحلف على هذا
 الطلب الانشائي لا على عدم القيام فالقصد من الحلف أن كيد ذلك الطلب فليتنا مل
 والتظاهر أن الأمر مثل النهي فإذا تأمل بالله اشرب زيد اليوم لا يصح بعدم ضربه ويظهر
 أيضا انه لو قصد ثم قام لا يصح ولولم يكن بلفظ النهي لأن المراد النهي عن القيام الذي
 تها به المحلوف عليه فهو عين القول المارئي بانه وهذه المسئلة تقع كثيرا (قوله ما لم ينو
 الاستخلاف) فان نوى الاستخلاف فلا شيء على واحد منهما خاتمة وفتح أي لأن الخطاب
 لم يحبه بقوله نعم حتى يصبر حاله قال في الخاتمة ولو قال والله لتفعلن كذا فقال لا تخزنم
 فهو على خمسة أوجه • أحدها أن ينوي كل من المبتدئ والجيب الحلف على نفسه
 فلهما حلفان أما الأول فظاهر وأما الثاني فلأن قوله نعم تضمن أعادتها قبله فكأنه قال
 والله لا تفعلن كذا فإذا لم يفعل حثنا جميعا الوجه الثاني أن يريد المبتدئ الاستخلاف
 والجيب الجين على نفسه فالخالف هو الجيب فقط • الثالث أن لا يريد الجيب الجين
 بل الوعد فلا يكون أحدهما حالفا • الرابع أن لا يكون لأحد همة فالخالف هو
 المبتدئ فقط • الخامس أن يريد المبتدئ الاستخلاف والجيب الحلف فالجيب حالف لا غير
 اه ملخصا قلت هذا الأخير هو عين الثاني فتأمل (قوله فالخالف هو المبتدئ) وكذا
 فيما لو قال أحنف وأشهد بالله قال عليك أولا فلا يمين على الجيب في الثلاثة وان نوى
 أن يكون الخالف هو الجيب خاتمة قلت وجهه انه أسند فعل القسم الى نفسه فلا يمكن
 أن يكون فاعله غيره (قوله ما لم ينو الاستخلاف) أي بأن تكون همة الاستخلاف مقتدة
 فصيبر المعنى هل أحنف أم لا وهذا يصلح حيلة إذا أراد أن لا يصح حانهم (قوله فالخالف
 الجيب) ولا يمين على المبتدئ وان نوى الجين خاتمة وفتح أي لاسناد الحلف الى الخطاب
 فلا يمكن أن يكون الخالف غيره (قوله لا يدخل فلان دارة الخ) نقله في النهر عن منية
 الفتى وهكذا رأيت فيها لكن بلفظ الدارة معرفة وهذا محمول على ما إذا كان فلان ظلما
 لا يمكن الخالف أن ينعنه كما يعلم مما ذكره الشرنبلالي في رسالة عن الخلية والخلاصة

مطلب
 الجين تقضي بامثالها

بل وصف في النقة لا يتصور بوضعه
 حقيقة • (فروج) • قال لغيره والله
 (١) لتفعلن كذا فهو حالف فان لم
 ؟ يفعله الخطاب حنت ما لم ينو
 الاستخلاف • قال لغيره أحنف
 عليك بالله أو لم يقل عليك لتفعلن
 كذا فالخالف هو المبتدئ ما لم ينو
 الاستخلاف • ولو قال عليك
 عهد الله ان فعلت كذا فقال نعم
 فالخالف الجيب • لا يدخل فلان
 دارة فمينه على المنسي ان لم يملك
 ٣ منه ولا فعلى النهي والمنع جميعا
 • أجرداره

مطلب
 قال لغيره والله لتفعلن كذا فهو
 حالف

مطلب
 قال والله لا تقوم فقام لا يصح

مطلب
 قال لتفعلن كذا فقال نعم

مطلب
 حلف لا يدخل فلان دارة

مطله

في الفرق بين لا يدع يدخل وبين
لا يدخل

وغيرها حلف لا يدع فلا يدخل هذه الدار فلو ادركك الحالف فشرط البر منعه
بالقول والقول بقدر ما يطيق فلا يمتنع بالقول دون الفعل حيث وان لم تكن له فتعنه بالقول
دون الفعل لا يمتنع بالدخول وفي القضية عن الو يرى حلف لغير من ما كن دارة اليوم
والساكن ظالم غالب فكان في اخراجه فان لم يمكنه فاليقين على التفتظ بالسكان اه قال
وهذا لا يبعد ان ما مر من حيث المالك بالمتع بالقول فقط مقصدا اذا قدر على منعه بالفعل
والا فبما فيه القول ويصدق قول الخاتمة بتقديم ما يطيق هذا حاصل ما ذكره في الرسالة
وقد تضمنها السديد بالسعود لم ينص على خلافه عنه ط في الباب السابق وانه انفي بناءه
على ما فهمه فحين حلف على اخيه ان لا تسكلم بانها لو تسكلمت بعد ما علمها من الكلام
لا يصحث لانه لا يملك منعها وقاس على ذلك ايضا انه لو كانت العين على الاثبات مثل
لتعطيني بكني امر بالقول قلت وهذا خطأ فاحس الفرق البين بين قولنا لا ادعه يمتنع
وبين لا يفعل بوضع ذلك ما يقتضيه في التعليق عن الو لو الجلية وجعل قال ان ادخلت فلا نا
بني او قال ان تدخل فلان بقي او قال ان تركت فلا نا يدخل بقي فاحر انه طاق فاليقين
في الاول على ان يدخل بأمره لانه متى دخل بأمره فقد ادخله وفي الثاني على الدخول
أمر الحالف اولم يأمر علم اولم يعلم لانه وبعد الدخول وفي الثالث على الدخول بعلم الحالف
لان شرط الحث الترتل للدخول في علم ولم يمنع فقد ترك اه ونقل مشد في البحر عن المبط
وغيره فانظر كيف جعلوا العين في الثاني على مجزئ الدخول لان الحلو في علمه هو دخول
فلان في تحقق دخوله تحقق شرط الحث وان منعه قولا او فعلا لان منعه لا يمتنع لدخوله
بعد تحققه وانما عدم الحث بالمتع قولا او فعلا او قولا فقط على التفسير المار فهو خاص
بالحلف على انه لا يدع او لا يتركه يدخل وكذا قوله لا يحمله يدخل لانه متى لم يمنعه تحقق
انه تركه او خلافه فصحت هذا هو المصرح به في عامة كتب المذهب وهو ظاهر الوجه
وقمنا في آخر باب العين في الاكل والشرب فيما لو قال لا افارقك حتى تقضي حتى
انه لو فر منه لا يصحث ولو قال لا يفارقني يصحث كما في الخاتمة فقد حرم بعينه اذا فر منه
بعد حلقه لا يفارقني وعلى هذا فالصواب في جواب الفتوى السابقة ان اخسه
اذا تسكلمت يصحث سواء منعه عن الكلام او لا تحقق شرط الحث وهو الكلام ومنعه
له الا رفعه بعد تحققه كما لا يخفى ثم لو كان الحلف على انه لا يتركها او لا يحمله تسكلم
فانه يبر بالمتع قولا فقط ولا يحتاج الى المنع بالفعل لانه لا يملك كما قال في الخاتمة وجعل
حلف بطلاق امر انه ان لا يدع فلا يمتنع على هذه الضطرة فتعنه بالقول يكون بارا
لانه لا يملك المتع بالفعل اه وبما ذكرناه ظهر ان ما نقله الشارح تعالى للمنة لا يصح حمله
على ظاهره فحققت المشهور في الكتب فلا بد من تأويله بما يقتضيه وقد بول بأنه اراد
معنى لا يدع يدخل كما انفي به في الخيرة بحيث يستل عن حلف على صهره انه لا يرحل من
هذه القرية فمرحل قهر عليه فهل يصحث ايجاب مقتضى ما انفي به فائز الهداية

واستدل به الشيخ محمد القرني وأقبح به انه ان نوى لا يكتفه رجل قهر عليه لا يحنث اه
 أو يقول بأنه سقط من عبارة المتنب لفظ لا يدعه والا فهو مردود لان العمل على ما هو
 المشهور والموافق للعقل والمنقول دون الشاذ الخفي المعلول فاعتنم هذا التصريح والله
 سبحانه أعلم (تبيينه) علم أيضا مما ذكرناه ان لو كان الحلف على الاثبات مثل قوله والله
 لنفعلن كذا فشرط البر هو الفعل حقيقة ولا يمكن قياسه على لا يدعه بفعل بأن يقال هنا
 يكفي أمره بالفعل فان ذلكم يدل به أحد أو أتماما من عن القنية في لغتين ساكن داره
 فذا الثاني معنى لا يدعه يسكن كاعلم عمارا أما هنا فلا يكفي الأمر لان حلفه على الفعل
 لا على الأمر به ويجوز الأمر به لا يحققه كما لا يخفى فاذا لم يفعل يحنث الحالف كما مر سواء
 أمره أولا وهذا ظاهر على أيضا ولكن قيل من لا يسهر فاتهم (قوله بر يقوله اخرج)
 لان عقد الاجارة منع من الاخراج بالفعل لان مالك الدار لا يملك المنفعة مدة الاجارة
 فهو حينئذ كالاجنبي شرعيا لا (قوله وحلفه بر) لان قوله لا يدعه ينصرف الى ما يقدر
 عليه وبعد حلفه لا يقدر على الاخذ بشرط الحنث أن يتركه مع القدرة ولذا لا يحنث
 اذا قال لا أدع فلانا يفعل ففعل في غيبته (قوله طلق) لانه صار حاله القاعدة المذكورة
 عقبه (قوله به يفتي) وهو قول أبي يوسف خلافا لما يحد خلاف ما لو برهن انه أقضه ألقا
 والمستله بها لا يحنث اه فتح أي لجواز انه أقضه ثم أبرأه واستوفى منه قبل الدعوى
 فلم يظهر كذب المذني عليه (قوله حنث الخ) لان كل واحد من الشريكين يرجع
 بالعهد على صاحبه وبصر الحالف عاملا مع المأخوذ عليه وان كان عقد الشركة نفسه
 لا يرجع الحقوقي أما العبد المأذون فلا يرجع بالعهد على المولى فلا يصير الحالف شريكا
 لمؤله يجرع من الظهيرة (قوله فدخل المشتركة) أي فلا يحنث لان نصف الدار لا يسي
 دارا فتح (قوله اذا لم يكن ساكنا) ثلثي الفتح هذا القيد وقد صرح به في الخاتمة
 قال ط أما اذا كان ساكنا ففي داره لان الدار حينئذ تسمى المستأجرة فاولى المشتركة التي
 سكنها والله سبحانه أعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الحدود)

لما فرغ من الايمان وكفارتهم الدنوة بين العبادات والعقوبة ذكر بعدها العقوبات
 الهضمة ولولا لزوم التفريق بين العبادات لكان ذكرها بعد الصوم أولى لاشغالها على
 بيان كفارة القطار المقلب فيما بهمة العقوبة نهر وفتح وهي ستة أنواع حد الزنا
 وحد شرب الخمر خاصة وحد السكر من غيرها والكمية متعددة فبهما وحد القذف
 وحد السرقة وحد قطع الطريق ابن كمال (قوله الحد لغة) في بعض النسخ هو لغة
 فالضمة على الحد المفهوم من الحدود (قوله المتع) ومنه سمى البواب والسجبان
 حد المتع الاقل من الدخول والثاني من الخروج يسمى العرف للماهية حد المتع

ثم حلف انه لا يتركه فيما بر يقوله
 اخرج لا يدعه ماله اليوم على غريمه
 فقدمه للقاضي وحلفه بر قبل له
 ان كنت فعلت كذا فامر انك طالق
 فقال نعم وقد كان فعل طلق
 وفي الاشياء القائمة بالحادية عشر
 السؤال معاد في الجواب قال امره
 زيد طالق أو عبده حر وأعلمه
 المتبى ليت الله ان فعل كذا وفعل
 زيد نعم كان حاقا الى آخره اذ هي
 عليه حلف بالطلاق ماله عليه شيء
 فبرهن بالمال حنث به يفتي حلفه
 أن فلانا قبيل وعنده قبيل لم يحنث
 غير قبيل وعنده قبيل لا يحنث
 الا أن ينوي ما عند الناس لا بعمل
 معه في القصة مثلا فعمل مع
 شريكه حنث ومع عبده المأذون لا
 لا يزرع أرض فلان فزرع أرضا
 يده وبين غيره حنث لان نصف
 الأرض تسمى أرضا بخلاف
 لا أدخل دار فلان فدخل المشتركة
 اذا لم يكن ساكنا والله سبحانه أعلم
 (كتاب الحدود)

(الحد لغة المتع)

من الدخول والخروج وحدود الدخول منها ما يتصل به من دخول ملك الغيرة وخروج
بعض اليه وقامه في الفتح (قوله عقوبة) أي جزاء بالضرب أو القطع أو الرجم أو القتل
سعى بها لأنها تتلوا الذين يسمعون عقوبته إذا نعمة قهسته في (قوله مقدرة) أي مهيئة بالكتاب
أو السنة أو الإجماع قهسته أي أوامرها قد رخص ولذا قال في التبرئة مقدرة بالمرتبة
في الرجم وفي غيره بالاسواط الآية ١٤ أي وبالقطع الآتي (قوله حقاقتي تعالى)
لأنها شرعت لخدمة تعود إلى كافة الناس من مساندة الأنساب والأموال والعقول
والأعراض (قوله زيرا) بيان لحكمها الأصلي وهو الإنزجار عما يضر ربه العباد من
أنواع الفساد وهو وجه تسميتها حدودا قال في الفتح والتحقق ما قال بعض المشايخ أنها
موانع قبل الفعل زواج بعده أي العلم بشرعها يمنع الأقدام على الفعل ويقاها بعده
يمنع من العود اليه (قوله فلا تجوز الشفاعة فيه) تبريع على قوله يجب الخ قال في الفتح
فانه طلب ترك الواجب ولذا أنكر صلى الله عليه وسلم على أسامة بن زيد حين شفع
في المخزومة التي صرقت فقال أنت شفع في حذمن حدود الله (قوله بعد الوصول للحاكم)
وأما قبل الوصول اليه والثبوت عنده فتجوز الشفاعة عند الرفع له إلى الحاكم ليطأقه
لأن وجوب الحد قبل ذلك لم يثبت فالوجوب لا يثبت بمجرد الفعل بل على الإمام عند
الثبوت عنده كذا في الفتح ونظيره جواز الشفاعة بعد الوصول للحاكم قبل الثبوت
عنده وبه صرح طعن الجوى (قوله بل المظهر التوبة) فإذا حذر ولم يبق شيء عليه
ثم العصية وذهب كثير من العلماء إلى أنه مظهر أو وضع دليلنا في التبرئة (قوله وأجمعوا
الخ) الظاهر أن المراد أنهم الانسقاط الحد الثابت عند الحاكم بعد الرفع اليه أما قبله فبقطع
الحد بالتوبة حتى في قطاع الطريق سواء كان قبل جنائيتهم على نفس أو عضو أو مال
أو كان بعد شيء من ذلك كما سيأتي في باب به صرح في البصر هنا خلافا لما في التبرئة
عليهم حتى العبد من القصاص أن قتلوا والضمان أن أخذوا المال وقول البصر والقطع
أن أخذوا المال سبق قلم وصوابه والضمان والحاصل أن بقاء حق العبد لا يتأني سقوط
الحد وكما أنه في التبرئة فهم أن الباقي هو الحد وليس كذلك فافهم وفي البصر عن الظهيرة
رجل أي يشاحته ثم تاب وأتاب إلى الله تعالى فانه لا يعجز القاضي يناحسته لافامة الحد
عليه لأن التبرئة تدوب اليه ١٤ وفي شرح الأشباه لا يرى عن الجواهر رجل شرب الخمر
وفي ثم تاب ولم يصدق الدنيا هل يحمله في الآخر قال الحد وحقوق الله تعالى إلا أنه
تعلق بها حق الناس وهو الإنزجار فإذا تاب توبة تصوحا ورجوا أن لا يحدث في الآخرة فانه
لا يكون أكثر من الكفر والردة وانه يزول بالاسلام والتوبة (قوله فلا تعز ربحة) تعزير
اسم لامبني معها على الفتح وحذرها وكذا قوله ولا قصاص حد وقد وشارح خبرا
للأول لأن الخبر المذكور ومفرد لا يصلح خبرهما لكنه مصدر للنفس فيعمل لهما وانطلب
في ذلك سهل ثم إن الأول مفرع على قوله مقدرة والثاني على قوله وجبت حقاقتي تعالى

وشرعا (عقوبة مقدرة) وجبت
حقاقتي تعالى) زيرا فلا تجوز
الشفاعة فيه بعد الوصول للحاكم
وليس مظهرا عند تأمل المظهر
التوبة وأجمعوا أنها الانسقاط الحد
في الدنيا (فلا تعزير) حد

قوله تبريع على قوله يجب هكذا
بضمه بالشارع والذي في المتن
ويأتي به بعد ذلك وجبت بالماضي
وانطلب سهل ١٤ معصية

مطلب
التوبة تسقط الحد قبل ثبوته

وقوله لعدم تقديره أي تقدير التعزير أي كل أنواعه لأن المقدس بعضها وهو الضرب
 على أن الضرب وإن كان أقله ثلاثة وأكثره تسعة وثلاثون لكن ما بين الأقل والأكثر
 ليس بمقدور كما أفاده في البحر (قوله والزنا) بالقصر في لغة أهل الجبل فيكتب بالياء والمبد
 في لغة أهل نجد فيكتب بالالف بعد الكلام عليه لأنه أصابة القسلة فكان واجها إلى
 الموجود وهو الأصل ولكنة وقوع سبعة مع قطعيته بخلاف السركة فإنها لا تكثر
 والشرب وإن كثر فليس حده بتلك القطعية نهر وفخ (قوله الموجب الحد) فيه لأن
 الزنا في اللغة والشرع بمعنى واحد وهو وطء الرجل المرأة في القبل في غير المك وشبهته
 فإن الشرع لم يخص اسم الزنا بما يوجب الحد بل بما هو أعم والموجب الحد بعض أنواعه
 ولو وطئ جارية ابنه لا يحد الزنا ولا يحد فاذن بالزنا قبل على أن فيه له زنا وإن كان لا يحد به
 وقلمه في الفتح وبه علم أن ما في الكفر وغيره من تعريف الزنا بما لم تعرف الشرع
 الأعم فلا يسترز عليه بتلك القيود التي ذكرها المصنف هنا لأنه تعرض للاختصاص
 الموجب الحد على أن القيود المذكورة خارجة عن المصنف لأنها شروط لا إجراء الحكم
 كافي النهر تأمل (قوله قدر حشفة) أي حشفة أو قدرها من كان مقلوعها لكن
 صرح بالفتى وسكت عن الظاهر لعل بالولي اختصارا أو أتحتم قلنا قدر لافادة
 التعميم للاحتراز عن نفس الحشفة فلا يلزم بعضها غيره وجب الحد له ليس وطأ
 ولا لم يوجب القسلة ولم يند الجلب كافي الجورة وإذا لم يسكنه عن الزنا إلى أنه غير
 شرط (قوله مكلف) أي عاقل بالغ وليقل مسلم لأنه غير شرط في حق الجلد (قوله مطلقا)
 سواء ثبت عليه باقراره بالاشارة أو بينة كافي البحر وغيره (قوله لا بالبرهان) ذكر ابن
 النخبة في شرح الوهبانية أنه وآد في نسخة النخبة وذكر أن المصنف يعني ابن وهبان
 خص ذلك بالآخرس أي قول الذي رأيته في حديث من النخبة هكذا ولو أقر الآخرس
 بالزنا أربع مرات في كتاب كسبه أو إشارة لا يحد ولو شهد عليه الشهود بالزنا لا تقبل
 الإعي إذا أقر بالزنا فهو بمنزلة البصري في حكم الاقرار اه فقولوه ولو شهد عليه الشهود
 الخ اعتكزه في الآخرس لافي الإعي خلافا لما رواه ابن النخبة في نسخة فانه غلط لقول
 الفتح والبحر بخلاف الإعي صح اقراره والشهادة عليه ومشله في التناوبية عن
 المخبرات به جزم في شرح الوهبانية للشرنبلاني وشرح الكنتز المقدس (قوله في قبل)
 متعلق بوطء (قوله أو عاضا) أدخل به المحوز الشوها فأنها وإن لم تكن مشبهة
 في الحال لكنها كانت مشبهة فيما مضى (قوله خرج المكروه) أي يقيد طابع والدبر بقيد
 قبل وهذا بناء على قول الإمام من أنه لا حد بالورطة أم على قوله ما من أنه لا يحد بتدخل
 ذات في الجانب فيدخل في الزنا وسبب في الباب الآتي (قوله وشو الصغيرة) هو
 البنية والبهجة ح وهذا خرج بقيد مشبهاتها والمراد الصغيرة ونحوها فقام لفظ شو ولقد
 التمسهم كما تضافوا فله يره على أحد الاحتمالات قولهم مثلك لا ينجل (قوله خال عن

مطل
 أحكام الزنا

مطل
 الزنا شرعا لا يقتضيه بما يوجب الحد
 بل أعم

لعدم تقديره (ولا قصاص حد)

لأنه حق المولى (والزنا) الموجب

لحد (وطء) وهو أن خال قدر

حشفة من ذكر (مكلف) خرج

الصبي والمجنون (طالق) خرج

وطء الأنثى من فلا حد عليه مطلقا

للشبهة وأما الإعي فيحد للزنا

بالاقرار لا بالبرهان شرح وهبانية

(طالع في قبل مشبهة) حالا أو

ما ضا خرج المكروه والدبر

ونحوه فدية (خال عن

ملكي) أي الشبيهة بملك نكاحه وهو صفة لقب ط أوصفة لوطه (قوله وشبهته) أي
 شبهة ملك الدين وملك التكاح فالاولى كوطه جارية ملكه وأعبده المأذون المدون أو
 جارية المخصر بعد الإحراز يدان في حق الغارز والثانية كتزويج امرأة بلا شهود وأرامة
 بلا إذن ولا مهر وأتزوج العبد بلا إذن ولا مهر من المشاح ط (قوله أي في الحمل)
 ويقال لها شبهة ملك وشبهة حكمية كوطه جارية ابنه ط (قوله لا في الفعل) ونسب
 شبهة اشتباه كوطه معتدة الثلاث وحامه له أن شرط كون لوطه زنا مخلوق عن شبهة الحمل
 لأنها أقرب حتى الحدوث لم ينظر حله بخلاف شبهة الفعل فإنه لا تنضمه مطلقا بل انظر
 الحل أمان لم ينضمه فلا ولا يخصه الاولي لا أراد منع ان لو أراد قوة عامية شبهة الفعل
 بقيد حل الحمل فيها سمح أيضا أقاده السيد أبو السعود (قوله في دار الاسلام) منهول
 زاد وهذا القيد يومئ إليه قوله سم وأين هو وكذا قولهم في الباب الآ ولا حدة بالزاني
 دار الحرب والبنى وعليه فكان الاولي أن يقول في دار العدل ليخرج دار البغي أيضا
 وهذا اذا لم يكن داخل العسكر الذي فيه السلطان أو ربه المأذون له بأهامة الحدوث والا
 فإنه يحد كسأبى هناك (قوله أو تمكينة) بالرفع عطف على وطه وألقتسم والتوزيع
 واسم الاشارة لوطه ط (قوله فقتلت على ذكره) أي واستدخلته بنفسها (قوله أو
 تمكينا) لما كانت المرأة تحت الحذر لا قد سماها الله تعالى زانية في قوله الزانية والزاني
 علم أنها تسمى زانية حقيقة ولا يلزم من كونها الانسي واطنة أنها زانية سمح زانها زاد
 في التعريف تمكينا حتى يدخل فعلها في المعرفة وهو الزنا الموجب للعقوبة لم يكن تمكينا
 زنا حقيقة لما احتج الى ادخاله في التعريف وهو أيضا مأنة كونه زانية حقيقة وان لم
 تكن واطنة كما أن الرجل يسمى زانية حقيقة بالتمكين وان لم يوجد منه لوطه حقيقة
 وبه مقطعا في البحر من ان تسمية زانية مجاز فانهم (قوله فتم التعريف) تعريف بصاحب
 الكثرة وغيره بحيث عرفوه بالتعريف العام وتقدم جوابه تأمل (قوله وزاد في المحيط الخ)
 حيث قال ان من شرائطه العلم بالتحريم حتى لو لم يعلم بالحرم لم يجب الحد للشبهة وأصله
 ما روى سعيد بن المسيب ان رجلا زانيا بالبن فكتب في ذلك عروضي الله تعالى عنه ان
 كان يعلم ان الله حرم الزنا فجلده وان كان لا يعلم فعلوه فان عاد فجلده ولان الحكم
 في الشرعيات لا يثبت الا بعد العلم فان كان الشيوع والاستنفاض في دار الاسلام أقبح
 مقام العلم ولكن لأقل من ايراث شبهة لعدم التبليغ اه وبه علم أن السكون في دار
 الاسلام لا يقوم مقام العلم في وجوب الحد كما هو قائم مقامه في الاحكام كلها سمح عن البحر
 (قوله وورقه في فتح القدير) أي في الباب الآ في بأن الزنا سرام في جميع الأديان والمثل
 فالخبر اذا دخل دار الاسلام فأسلم فزني وقال ظننت أنه حلال لم يجد ولا يلتفت اليه وان
 كان نعله أول يوم دخوله فكيف يكذب يقال اذا ادعى مسلم أصلي أنه لا يعلم حرمة الزنا لا يحد
 لاتمام شرط الحد اه وأقره في البحر والنهر والمنع والمقتضى والشرع بل في فاقه فيه ط

ماصحه) أي ملك الواطئ
 (وشبهته) أي في الحمل لا في الفعل
 ذكر ابن الكمال وزاد الكمال
 (في دار الاسلام) لأنه لا حد بالزنا
 في دار الحرب (أو تمكينة من ذلك)
 بأن استلحق فقتلت على ذكره
 فأنما ما يحد بان لوجود التمكين
 (أو تمكينا) فإن فعلها ليس وطأ
 بل تمكين فتم التعريف وزاد في
 المحيط العلم بالتحريم فلو لم يعلم ليعبد
 للشبهة وورقه في فتح القدير يصرحه
 في كل مله

بما مر عن عمر وبأن الحرمة النابتة في كلمة لا تنافي أن بعض الناس يجعلها كيف
والباب تقبل فيه الشبهات وأما مسئلة الحر في قطعها على قول من لا يشترط العلم اه
قلت وكذا أجاز فيه المحقق ابن أعراس في آخر شرحه على التمر في بحث الجهل حيث
قال بعد نقله ما مر عن المحقق غر أن ظاهر قول المبروط عقب هذا لا تفتد جعل ظن
الحل في ذلك الوقت شبهة لعدم اشتجار الأحكام بشيء إلى أن هذا التلق في هذا الزمان
لا يكون شبهة معتبرة لاشتهار الأحكام فيه ولكن هذا انما يكون مقيد للعلم بالنسبة إلى
الناس في دار الإسلام والمسلم المهاجر المقيم بهامة بطلع في أعلى ذلك نأما المسلم المهاجر
الواقع منه ذلك في فور دخوله فلا وقد قال المصنف يعني الكمال في شرح الهداية ونقل في
اشتراط العلم بجمرة الزنا إجماع الفقهاء وهو مقيد أن جهله يكون عذرا وإذا لم يكن هذا
بعد الإسلام ولا قبله فيتحقق كونه عذرا ويستند ما تفرع المذكور في فرع الحر في هو
المشكل فلما مل اه قلت قد يجاب بأن العلم بالحرمة شرط في ادعى الجهل به أو ظهر عليه
أما وقد كذب أن نشأ وحده في شاق أو بين قوم جهال مثله لا يعلون تحريمه أو يعتقدون
إباحته إذ لا شكر وجود ذلك في زنى وهو كذلك في فور دخوله دار الإسلام في أنه لا يفتد
إذ التكليف بالأحكام فرع العلم بها وعلى هذا يحمل ما في المحيط وما ذكر من نقل الإجماع
بخلاف من نشأ في دار الإسلام بين المسلمين وفي دار أهل الحرب المتقين حرمته ثم
دخل دارنا فإنه إذا زنى بعد ولا قبل اعتذاره بالجهل وعليه يحمل فرع الحر في وزول
عنه الأشكال وهو أيضا يحمل كلام الكمال ويحصل التوفيق وهو أولى من شق العصا
والتفريق هذا ما ظهر لي وأقبحه سبحانه وتعالى اعلم (قوله ويثبت) أي الزنا عند القاضي
أما بثبوته في نفسه فبإيجاد الإنسان له لأنه فعل حسي (قوله رجال) لأنه لا مدخل
لشهادة النساء في الحدود ويقيد بذلك من ادخال التأء في العدد كما هو الواقع في النصوص
(قوله فلو جازوا متفرقين حديثا) أي حدة القذف ولو جازوا فردى وقعد وامة بعد
الشهود وقام إلى القاضي واحد بعد واحد فقبلت شهادتهم وإن كانوا خارج المسجد
حديثا جميعا يمر عن الظهيرية وغير المسجد لأنه محل جلوس القاضي يعني أن اجتماعهم
يعتبر في مجلس القاضي لا خارجه فلو اجتمعوا خارجه ودخلوا عليه واحد بعد واحد فهم
متفرقون فيصون (قوله بلفظ الزنا) متعلق بشهادة فلو شهد رجلان أنه زنى وآخران
أنه أقر بالزنا بمدة ولا تحذف الشهود أيضا إلا إذا شهد ثلاثة بالزنا وأربع بالقرابة قصد
الثلاثة ظهيرية لأن شهادة الواحد بالقرابة لا تعتبر في كلام الثلاثة قدفا بجر (قوله
لا بجر بلفظ الوطء والجماع) لأن لفظ الزنى هو الدال على فعل الحرام دون ما فلو شهدوا
أنه وطئها وطأ محترما لثبت بجر أي إذا قال وطأها وزنا والظاهر أنه يكتفى صريحه
من أي لسان كان كما صرح به في الشرع بلالة في حدة القذف فإنه يشترط فيه صريح
الزنا كما هنا تأمل (قوله وظاهر الدرر الخ) ونصها أي بشهادة متقبسة بلفظ الزنا لأنه

(ويثبت بشهادة أربعة رجال
في مجلس واحد) فلو جازوا
متفرقين حديثا (بلفظ الزنا لا)
بجر بلفظ الوطء والجماع وظاهر
الدرر أن ما يقيد معنى الزنا يقوم
مقامه

الدال على فعل الحرام أو ما يفيد معناه وسياق بيانه اه ولا يخفى أنها محتملة أن يكون قوله أو ما يفيد معناه عطفا على الضمير في قوله لانه الدال على أن الدال على فعل الحرام لفظ الزنا أو ما يفيد معناه وليس ذلك صريحا في أن ما يفيد معناه تصح الشهادة به ثم ظاهر العبارة عطفه على لفظ الزنا لكن قوله وسياق بيانه أو ما يفيد معناه كما قاله بعض المحققين ما ذكره في التعزير من أن حد الذم يجب بصريح الزنا أو بما هو في حكمه بأن يدل عليه اللفظ اقتضاه كقوله في غضب سلت لا يترك أو ابن فلان أي به اه وأنت خبر بآن هذا لا يتأتى هنا فهذا يؤيد ما قلنا من العطف على الضمير فافهم ثم انه لو لم يثبت به كذا كفي التعزير لم يكن حله على أن المراد به ما كان صريحا فافهم من لغة أخرى فافهم (قوله لانه لا يدفع اللعان عن نفسه) بيان للثمة وعليه لو كان كذا في أحدهم الرجل لم يقبل شهادته لانه كذا في الزوج أقامه في البصر (قوله وبسقط نصف المهر) أي به سقطه الزوج بهذه الشهادة فافهم اه فافهم في الفرق من قبلها حيث كانت معاودة ولولاه ما بعد الدخول فلا يسقط شيء من المهر بمعاودة بل تسقط النفقة لذوها (قوله داخعية) ويشهد في الجرح عن المحط بزيادة وتحد الثلاثة ولا يحد الزوج (قوله ففسأ لهم الامام الخ) أي وجوبها وقال فاضحان ينبغي أن يسألهم وترتني والظاهر أن ينبغي بمعنى يجب لأن هذا البيان شرط لأقامة الحد قال في القبح بعد ما صرح بالوجوب ولوسألهم فلم يزيدوا على قولهم انهم انزانيا لا يحد المشهود عليه ولا الشهود وعلمه فيه (قوله أي عن ذاته وهو الايلاج) تفسير لما به العسر عنها بما هو وظاهر كلامهم انه ليس المراد بالمهاجرة الحقيقة الشرعية المأثرة كما في العسر لكن ذكر في القبح فائدة سوءه عن الماهية أن الشاهد عساه يظن أن محاسة القرعين حراما زنا وأن كل وطء محرم زنا ويجب الحقيقة شهد بالزنا قال في النهر وهو ظاهر في أن المراد بمهاجرت حقيقته الشرعية الآن هذا يستلزم الاستغناء عن الكيفية والمكان لتضمن التعريف ذلك فهو من عطف الخاص على العام اه قلت الاستغناء مدفوع لأن الماهية بيان حقيقة الزمان حيث هو وأما الكيفية والمكان وغيرهما فهي في هذا الزنا الخاص المشهود به فبإسألهم من ذلك ليعلم أن هذا الخاص تحققت فيه الماهية الشرعية احتياطا في دهر الحد قد تبر (قوله بلحواز كونه مكرها الخ) بيان أقوله وكيف هو على طريق الترتيب والاولى أن يقول بآراءه لأن الضمير عائد على الزنا لانه المسؤول عنه لا على الزاني (قوله أو في صباه) وكذا يحتمل أن يكون بعد بلوغه لكن في زمان متقدم كما في القبح وغيره وسياق حد التقادم (قوله أو بامه ابنة) أي ونحوها من لا يحد بوطئها كانه وزوجه قال في القبح وقياسه في الشهادة على زنا المرأة أن يسألهم عن زني بهامن هو لا يقال المذكوور زيادة كونه صبيحا ويجوز ناخاها لاحد عليها فيه عند الامام (قوله هو زيادة بيان) أي لانه ينبغي عنه بيان الماهية مع أن ظاهر كلامهم أن الحكم موقوف على بيانه كافي البصر وأشار إلى أن الضمير في ينوء عائد إلى

(ولو) كان (الزوج) أحدهم إذا لم يكن (الزوج) (عنفها) ولم يشهد بزناها بوله للثمة لانه يدفع اللعان عن نفسه في الاولى وبسقط نصف المهر لو قبل الدخول أو وثقة العدة لو بعده في الثانية ظهيرة (فبإسألهم الامام عنه ما هو) أي من ذاته وهو الايلاج عيسى (وكيف هو) وأين هو وحيث زني وعن زني بلحواز كونه مكرها أو بامه أو بدار الحرب أو في صباه أو بامه ابنة فببستحق القاضي احتيالا للدره (فان ينوء وقالوا رأينا بناء وطئها في فرجها) كالميل في الكلمة هو زيادة بيان احتيالا للدره

المد كونه من الوجه المستول عنها كما يؤخذ من عبارة القدوري خلافا لما في بعض
 الشروح من أن قوله وقالوا الخ بيان لقوله وينوه لانه مجرد القول المذكور
 لا يمتح البان كما في التبر (قوله وعدوا سرا وعطنا) السريان يعني القاضي ورقة فيها
 أحاديثهما وأما محطهم على وجه تميزه لكل واحد منهم لمن يعرفه فيكتب تحت اسمه هو
 عدل مقبول الشهادة والله لا يمتح بان يجمع القاضي بين المذكر والشاهد ويقول هذا
 الذي كتبت يعني مرا ولم يكتب هنا بظاهر العدالة اتفاقا بأن يقال هو مسلم ليس بظاهر
 القسق احتياالا لادره بخلاف سائر الحقوق عند الامام قالوا ويحبسه هنا حتى يسأل عن
 الشهود بطريق التعزير بخلاف الديون فإنه لا يحبس فيها قبل ظهور العدالة وقسمه
 في الجور وعرضه بأنه يلزم الجمع بين الحد والعتزير قلت وفيه نظر لانه بهذه الشهادة صار
 متهما والمتهم يعزروا الحد لم يثبت بعد على أنه لا مانع من اجتماعهما بدليل ما يأتي من أنه
 لا يجمع بين جلد وفي الاساسة تعزير اقتدر (قوله اذالم يعلم بحالهم) أما لو علم عدالتهم
 لا يلزم السؤال لأن عمله أقوى من الحاصل لمن المذكر ولولا اهدار الشرع لأقامة الحد
 بعلمه لكان محتمة بعلمه كما في النسخ قبل والاكتفاء جعله هنا مبني على أنه يقضى بعلمه وهو
 خلاف المقتضى به قال وفيه أن القضاء هنا بالشهادة لا بعلمه بالعدالة فتأمل (قوله حكم
 به) أي بالحد وهذا اذ لم يقر المشهود عليه كما يأتي (قوله ما لم يكن متهكبا) من ذلك زيد
 السرور فكان باب ضرب بخرقه وهذا الله ستر الفاجر فضحه مصباح قال في النسخ بعد
 سوجه الاحاديث الدالة على ثبوت الستر وإذا كان الستر مندوبا إليه فينبغي أن تكون
 الشهادة به خلاف الأولى التي مرجعها إلى كراهة التعزير وهذا يجب أن يكون بالنسبة
 إلى من لم يعتقد ولم يمتح به والاوجب كون الشهادة أو إلى لأن مطلوب الشارع اخلاء
 الأرض من المعاصي والقوا حش بخلاف من زنى مرة أو مرات متترة حتى قاما من هذا
 بغير لو كان أحدهما متهكبا دون الآخر وظاهر التعليل المذكور أن الشهادة أو إلى أن
 دراهمها مقدم فتأمل (قوله وثبت أيضا باقراره) عطف على قوله وثبت بشهادة أربعة
 وقدم الأول لانه المذكور في القرآن ولأن الثابت بها أقوى حتى لا يدفع الحد بالقرار
 ولا بالتقدم ولانها محتمة متعدي والقرار فاصرة كذا في النسخ والبصر لكن قوله ولا بالتقدم
 محتمل لما تقدمناه وليس سببا في ثبات الشهادة على الزنا ثم رأيت الرمي تبني على ذلك
 في حاشية المغن فقال المفسر أن التقدم بمنعها دون القسار وكما يمنع التقدم قبولها في
 الابتداع فكذلك يمنع الإقامة بعد القضاء (قوله صريحا) أخرجه اقرار الآخر بكتابة
 أو إشارة فلا يحد للشبهة بعدم الصراحة بخلاف الإجماع فإنه يصح اقراره والشهادة عليه
 بحد رقه صر (قوله صاحب) احتراز عن السكران كما يأتي (قوله ولم يكذب بالستر) فلو
 أقر الزنا بغيره فكذبته بدوى الحد دعه سواء قالت تزوجني أو لا أعرفه أصلا وعليه المهر
 ان أدعته المرأة وان أقرت بالزنا بغيره فلا حد عليها أيضا عند خلافا لهما

(وعدا لؤاسرا وعطنا) اذالم يعلم
 بحالهم (حكم به) وجوباً وتزناً
 الشهادة به أولى ما لم يكن متهكبا
 فالشهادة أولى منه (ويثبت) أيضا
 (باقراره) صريحا صاحباً ولم يكذب
 إلا بخرو لا ظهر كذب بصريح

في المستثنى بحر (قوله أو دنتها) بأن تغيب النساء بأنهم تغامق قبل الحدوث أو لا تغامق
بالتوقيف وجب تبينه في شهادة الشهود بحر (قوله لجواز إبداء ما يثبت الحد) أي من
الغرس أو الأخرس على تقدير عدم الخرس واستشكل ما لو أقر أنه زنى بفاتية فانه يحد
قبل حضورها مع احتمال أن تذكر مسقطا عنه وعنهما إذا حضرت فحتاج إلى الفرق
قلت يؤخذ جوابه بما في الجوهرة من أن القياس عدم الحد في الثانية لجواز أن تغيب
تقصده فتدعي حد القذف أو تدعي نكاحا تطلب المهر وفي حده إبطال حقه والاحتصان

أن يحد بحد ما عرفناه حتم غيبة المرأة اه والحاصل أن القياس عدم الفرق بين
المستثنى ولكنه حد في الثانية على خلاف القياس للحدوث وهذا أولى مما أجابه بعضهم
من أن الزنى يلحق على الثانية بأن حضور الفاتية ودعواها النكاح شبهة واحتمال ذلك
يكون شبهة الشبهة والمعتبر هو الشبهة دون شبهة الشبهة لما أورد عليه من أنه في المثل
الاولى كذلك قلت وقد يفرق بينهما بأن نفس الخرس شبهة محتملة ما نفع بخلاف الغيبة
ولذا لو أقر بالزنا بين لا يعرفها فانه يحد قال في القح لانه أقرب إلينا ولم يذكر مسقطا لأن
الإنسان لا يجهل زوجته وأنت اه فعلم أن الفاتية انما يحد فيها لانه لم يحد مسقطا
بخلاف الخرس فان الخرس نفسه مسقطا لعله المذكورة (قوله في حال سكره) متعلق
بأقر (قوله ولو سرق أو زنى) أي في حال سكره ونبت ذلك بالنية (قوله لأن الأنثى) أي
أنثى الزنا والسرقة المعاني للسرقة في حال سكره لا يحل التأكيد فيه بخلاف أقاربه
بذلك في حال سكره (قوله أربعا في مجالسه) ولو كل شهر مرة أما لو أقر أربعا في مجلس واحد
كان بمنزلة أقرأوا حد كافي النهر (قوله أي المختار) وقيل بمجالس القاضى والاول أصح
وفسر محمد تفرق المجلس بأن يذهب المقر عنه بحيث يتوارى عن بصر القاضى ونظا هو قوله
في الهداية لا بد من اختلاف الجاهل وهو أن يرده القاضى كلها أقر فيذهب - حتى لا يراه

أن اختلاف الجاهل لا يكون البرء نهر (قوله كلما أقر رده) فيه تسامح كما قال
صدا والشرعية لانه في الرابعة لا يرده ومن ثم قال في الاصلاح الا الرابعة نهر (قوله سأله
كأمر) أي سؤالا مما تلازم وهذا السؤال بعد الرابعة كافى الكافي وذكر أنه يسأل
عن عقله وعن أحصائه (قوله حتى عن الزنى) أي الخ - سقط لفظا حتى من بعض النسخ
ولا بد منه لأن مراده إقادة أنه لا بد من السؤال عن الخمسة المارة وصريح بالزنى -
ردا على ابن الكمال حيث قال ذلك أن تقول انه لا حاجة إليه لكن كان عليه التصريح
بازمان أيضا لانه قبل لا يلزم لأن التقدم يمنع الشهادة دون الإقرار وقد بان فائدة
احتمال أنه زنى في حال سباه (قوله فلا يثبت الخ) تفرع على ما فهم من حصر شوته
باحد شتين الشهادة بالزنا أو الأقاربه وقوله ولا بالنية على الإقرار بيان لقاعدة تقييد
الشهادة بأن تكون على الزنا وجهه كما في الزنى أنه ان كان منكرا فقد رجع
وان كان مقررا لا تعتبر الشهادة مع الإقرار (قوله ولو قضى بالنية) أي المينة على الزنا

أو وقتها ولا أقر بزناه بغيره أو
هي بأنفس بلوا إبداء ما يثبت
الحد ولو أقر به أو سرق أو زنى حد
سكره لاحد ولو سرق أو زنى حد
لأن الأنثى لا يجهل التكذيب
والأقرار بجهله نهر (أربعا في
مجالسه) أي القهر (الأربعة كلما
أقر رده) حيث لا يراه (وسأله كما
ص) حتى عن الزنى مجالسه إبداء
بأمة أنه نهر (فان يسه) كما يمتنع
(حد) فلا يثبت بطل القاضى ولا
بالنية على الإقرار ولو قضى بالنية

فاقر مرة لم يعد عند الثاني وهو

الاصح ولو أقر مرة أبطلت

الشهادة أجماعا سراج (ويجوز)

سبله ان يرجع عن اقراره قبل الحد

أو في وسطه ولو يرجعه (بالقول

كبريه) بخلاف الشهادة (وانكار

الاقرار رجوع كان انكار الربعة

توبة) كما سيبي (وكذا يصح

الرجوع عن الاقرار بالاحسان

لانه لما شرط الحد صار سقائه

تعالى فصيح الرجوع عنه اهدم

المكذب بجر (و) كذا عن (سائر

الحدود الخاصة) لله ككثري

وسرة وان ضمن المال (ونب

تقينته الرجوع (بالقوليات

أولت أو وثقت بشبهة) الحديث

ما عز (ادنى الزاني أنها زوجته سقط

الحد عنه وان) كانت (زوجة

لغيره) بلائنة (ولو تزوجها بعده)

أي بعد زناه (أو اشتراها)

يسقط في الاصح لعدم الشبهة

وقت العمل بجر (ويرسم محسن

في قضاء حتى يموت) ويسقطون

كسوق الصلاة لرجه كذا

يرجم قوم تتوا ويرجم آخرون

(نقل قوله شخص أو قاع عنه بعد

القضاء فهدم) وينبغي أن يعز

لاقيته على الامام نهر (و) لو

(قبله) أي قبل القضاء به (يجب

القصاص في العمد والدية في

الخطأ) لأن الشهادة قبل الحكم

بها الحكم لها

لا على الاقرار (قوله فاقر مرة) أو مرتين نهر وتظاهر أن الثلاث كذلك وقيد بجملة
القضاء لانه لو أقر قبله سقط الحد بالاتفاق كما صرح به في الفتح وظاهره ولو أقر مرة واحدة
(قوله لم يعد) أي خلافاً للحد لأن شرط الشهادة عدم الاقرار فثبت الشرط قبل العمل
بها لأن الامتناع من القضاء في الحدود كما يأتي فصار كالاول وهو ما لو أقر قبل القضاء كما
في الفتح ثم إذا لم يكمل نصاب الاقرار أو لم يجب الحد فلا يجد (قوله بطلت الشهادة) أي
وصار الحكم للاقرار فيعامل بحسبه لا بحسب الشهادة (قوله بخلاف الشهادة) أي
بخلاف ما لو ثبت زناه بالشهادة فنهى في حال الرجوع فانه يتبع بالطلاق حتى يوفى عليه
بجر عن الحواشي وسأني انه لو هرب بعد ما ضرب بعض الحدود أخذ بعد ما تقدم الزمان
لا يقيم (قوله وانكار الاقرار رجوع) أي إذا قال بعد ما أقر أربعا أو امر القاضى برجعه
واقعه ما أقرت ينشئ فانه يدراعه الحد ثانية وهذا كمرمعه قوله ويجوز سبله ان يرجع
الحج الآن بفرض ذلك بقوله رجعت عما أقرت به تأمل (قوله كما سيبي) أي في بابها
(قوله وكذا يصح الرجوع الخ) أي فلا يجد وهذا إذا لم تقم البيئة على احسانه والا
فيصد كما يأتي متناقبيل حد الشرب (قوله لعدم المكذب) أي لانه خبر محتمل الصدق
كالاقرار ولا بد من كذب فيه فحقق الشبهة في الاقرار بخلاف ما فيه من العبد وهو
القصاص وحد القذف لو وجد من يكذبه بجر (قوله ككثري وسرة) فانه يسقط
بالرجوع عن الاقرار بما كاسأني في بابهما (قوله وان ضمن المال) لانه من العبد
فلا يسقط بعد اقراره بسرقته (قوله للحديث ما عز) هو ابن مالك الاسلي المروي
في المضاري فان فيه تقينه بما ذكر قال في الاصل ينبغي أن يقول له لعك تزوجها
أو وطئها بشبهة والمقصود ان يلقنه ما يكون ذكره دار قال ذكره أيا ما كان بجر وفتح
(قوله بلائنة) متعلق بأدعى قال في الجرم ولا يكافأ طاعة البيئة كالو ادعى السارق
العين انها ملكه سقط القطع بمجرد ادعواه ولهذا المسئلة اخوات سنذكرها في الباب
الآتي (قوله لا يسقط في الاصح) أي إذا ثبت زناه بالبيئة وكذا لو بالاقراء إذا لم يتقدم
وسأني هذه المسئلة آخر الباب الاتي (قوله ويرجم محسن) بفتح الصاد من أحسن إذا
تزوج وهي عما له اسم فاعل على لفظ اسم المفعول ومنه أسبب فهو مسبب إذا أطال
في الكلام وألقب بالفاء والجيم فهو ملقب إذا أقرر فخرج ملخصاً (قوله في قضاء) هو المكان
الواسع لانه أمكن في روجه وتلاصيح بعضهم بعضاً نهر (قوله حتى يموت) أشد إلى
أنه لا بأس لكل من رأى أن تعمد عقلة لانه واجب القتل لأن يكون ذارحمه فأن
الاولى أن لا تعمد لانه نوع من قطعة الرحم فمسأني وبأني علمه (قوله فهدم) أي
لا قصاص فيه لو عدوا ولا بد من خطأ (قوله وينبغي الخ) صرح به في الفتح في باب الشهادة
على الزنا (قوله لاقيته) اتصال من فأت يفوت فواتوا فأتا في الصباح وفاته فلان
بذراع سبعة منها ومنه قيل أفتات فلان أفتيا فأتا فأتا سقي شعل شيء واستبد برأيه ولم يبرأ

فمن هو أحق منه بالامر فيه (قوله والشرط بدانة اليهودية) أي بالرجل لانهم قد يتسلسلون على الاداء ثم يستعظمون المباشرة فيكون نفسه احتمال للندرة كافي المحط فاستأنى (قوله أو قطعوا بعد الشهادته) وكذا الأمر ضوابط بعد هاتبعه لانهم لو قطعوا قبلها ربحي الناس في حضرتهم لانهم اذا كانوا مقطوعى الايدي لم تستحق البدانة بهم وان قطعت بعد هاتقد استحققت وهذا أشد أن يكون البداة عليهم شرطا انما هو عند قدرتهم على الرجم بجر وضع والمراد القطع بلا جناحة منقصة والاخر جوعا عن الاهلية (قوله ولا يحدون في الاصم) لأن امتناعهم ليس صريحا في جوعهم وان كان ظاهرا فيه لامتناع بعض الناس من ذبح الحيوان الحلال وعنده في القمع ولا يفتي أن هذا راجع لقوله فان أبو أمامة في الموت والقبية فلا شبهة في أنهم لا يحدون وانما سقط الرجم لاحتمال رجوعهم لو حضروا (قوله أو قذف) أي اذا سجد بكائيه في القمع (قوله لأن الامضاء من القضاء) أي اذا ما جلدوا بقتل من القضاة أخذوا الجرحه ثم حصل مانع من العمل والشهادة بعد تبنيها فكانه لم يحصل القضاء بها أصلا (قوله كما في الحاكم) أي الحاكم الشهادي كجابه الكافي والظاهر أن المير في كازامة والاصل كافي الحاكم وهو كذلك في بعض النسخ قال في القمع وفي غير المحسن قال الحاكم في الكافي يقيم عليه الحد في الموت والقبية اه أي موت الشهود وعييتهم وبه سقط ما قبل أن المراد كافي الحاكم أي كايحد لومات الحاكم وقاب ويحب يسع ذلك مع أن الامضاء من القضاء كما سمعت وقد قال في الكافي واذا حكم الحاكم بالرجم ثم عزل قبل أن يجره وولي غيره لم يحكم بذلك اه فافهم (قوله ثم الامام) استقلها اياها حقها في مجارى في الشهود ماوجب دوا الحد اه جوهره (قوله فانه ابن الكمال) لم يبق له ابن الكمال عن أحد وهو محتاج الى النقل فانه خلاف ظاهر المتن (قوله وما نقله المصنف عن الكمال ربه في النهر) يأتي بيان ذلك قريبا (قوله أعاد في النهر الخ) حيث قال وفي الدوايه يستحب الامام أن يأمر طائفة من المسلمين أن يحضروا لامة الحدود واستشعروا في عدد هاتين ابن عباس واحد وقال عطاء الشان والزهرى ثلاثة والحن البصري عشرة اه وهذا صريح في أن حضورهم ليس شرطاً فيهم كذلك فلا يستعملوا في السقط اه قلت وفيه نظر فان هذا ذكره تفسير الطائفة في قوله تعالى وليس شهد عذابهم طائفة من المؤمنين والواقف في الآية الجدل لالرجم ولو سلم فلما رآه اذا كان عند الامام من رجمه يفتي به أن يأمر غيره بان يحضروا لما قالوا من أن سبى الحد على الشهرة فلما رآه بالناس من سائر الرجم وحضورهم لا بد منه والامام فوات الرجم أصلاً في أم الجميع (قوله ويبدأ الامام لوموا) أي يبدأ الامام بالرجم لو كان لزاماً في قراوتها بقرائه تقول على رضى الله تعالى عنه أيها الناس ان الزنا زنا نأزنا السر زنا العلانية فزنا السر أن يشهده الشهود وفيكون الشهود أقول من يرى ثم الامام ثم الناس وزنا العلانية أن يظهر

(والشرط بدانة اليهودية) ولو
بجسامة صغيرة أو لحد تركس
في رجم القاضي يحضرتهم (فان
أبو أمامة أو عاترا) أو لمطعوا
بعد الشهادة (أو يعضه سقط)
الرجم فوات الشرط ولا يحدون
في الاصم (كالخروج بعضهم من
الاهلية) الشهادة (بفسق أو عصى
أو نرس) أو قذف ولو بعد
القضاء لأن الامضاء من القضاء
في الحد ودوا لوموا ما غيرة
فيصت في الموت والقبية كما في
الحاكم (ثم الامام) هذا ليس حقا
كيف وحضوره ليس بالزم فانه
ابن الكمال وما نقله المصنف عن
الكامل ربه في النهر (ثم الناس)
أعاد في النهر أن حضورهم ليس
بشرط فيهم كذلك فلا امتنعوا
لرسقط (ويبدأ الامام لوموا)

الحبل أو الاعتراف فيكون الامام أقول من يرعى وعلمه في القبح (قوله مقتضاه الخ) قال
في القبح واعلم أن مقتضى هذا أن لو امتنع الامام لا يحل القوم بجمعه أو امرهم لعلمهم
بغوات شرط الرجم وهو منتف بجمعه ما عزالقطع بأنه عليه الصلاة والسلام لم يحضره
ويمكن الجواب بأن حقيقة ما دل عليه قول علي هو أنه يجب على الامام أمر اليهود
بالاستدانة احتيالا للثبوت دلالة الرجوع وعدمه وإن يشتد خوف ضرورة الاقترار
ليستكشف للناس عدم نساها في بعض شروط التضاموا الحق فإذا امتنع ظهرت أمارات
الرجوع وامتنع الحد لظهور الشبهة وهذا منتف في حقه عليه الصلاة والسلام فلم يكن
عدم رجمه دليلا على سقوط الحد ومقتضى ما ذكر أنه لو بدأ التهم وفيها إذا ثبت بالشهادة
يجب أن ينقضي الامام فلو لم ينقض الحد لا اتحادا لما خذفهما ما ملخصا وقوله ومقتضى
ما ذكر الخ هو الذي نقله المصنف عن الكمال وقد في التبر بأنه انما لم يوسم وجوب
حضور الامام للثبوت وهو غير لازم كما في ايضاح الاصلاح لابن كمال قلت ما ذكره ابن
كمال لم يعزه لاحد كما مر وما ذكره الحق صاحب القبح هو ظاهر المتن والدليل فلا يعقل
عنه الا ينقل صريح معتبر ثم رأيت في ذخيرة ما قصه نجيب البداة من الشهود ثم من
الامام ثم من الناس فافهم (قوله لكن سيبي الخ) أي في كتاب القضاء وهذا الاستدلال
في غير محله لا لبس في ذلك أن القاضي امتنع من البداة بما رجم بل المراد أن الحاكم إذا
ثبت عليه الحد بالجملة أي بالينة أو الاقرار أو من الناس بالرجم لهم أن يرجوا بالشرط
المقتضى وان لم يحضره واجلس الحاكم وليعاينوا الحق وقيل لا لتقيد الزمان قال في غرر
الاذكار والاحسن التفصيل بأن القاضي إذا كان عالما عادلا وجب اتقائه بلا تقصص
وان كان عادلا جاهلا سئل عن كيفية قضائه فإذا أخبر بما وافق الشرع بقرينه وان كان
ظالما لا يقبل قوله عالما كان أو جاهلا (قوله ويكره للمهرم الرجم) كذا في الصرعن
المحيط ونفسه عن الزلمي وغيره انه لا يقصد مقتله فإن غيره كفاية وعظاها انه اذا لم يقصد
مقتلا لا يكره كما يفيد ما قلتمناه عن الله ستاني أيضا ثم إن محل الكراهة اذا لم يكن المهرم
شاهدا في الجوهره ولو شهد أربعة على أيهم بالزنا وجب عليهم أن يندؤوا بالرجم وكذا
الاخوة وندؤوا الرجم وسقط أن لا يعتمد وامتنعوا وأما ابن القيم فلا بأس أن يعتمد مقتله
لان رجمه لم يكمل فاشبه الاجنبي وقوله بنسب الخ يفيد أن الصكره تنزيهية تأمل
(قوله وان فعل لا يهرم المراث) نص عليه في كافي الحاكم قال في الجوهره ولو شهد على
ابيه بالزنا أو بالقصاص لا يهرم المراث (قوله وصح أنه عليه الصلاة والسلام صلى على
القامدية) أخرجه الستة الألبان وأما أنه صلى على ما عرقه تعارض وعلمه في
الفتح (قوله بدلالة النص) هو قوله تعالى فلعين نصف ما على المحسنات من العذاب نزلت
في الاما واذا ثبت فيهن للرق ثبت في النكح والارقاء دلالة اذ لا يشترط فيها اولوية
المسكون منه بالحكم بل تكن المساواة نهر (قوله وذكر الزلمي الخ) فيكون دخول

مقتضاه أنه لو امتنع لم يحل القوم
رجمه وان امرهم بقوت شرطه فتح
لكن سيبي أنه لو قال فاض عدل
قتبت على هذا بالرجم وسلك
رجمه وان لم تعين الحق ويكره للمهرم
الرجم وان فعل لا يهرم المراث
(ونقل وكفى وصلى عليه) وصح
انه عليه الصلاة والسلام صلى على
القامدية (وشهد الحسن بجلده مائة
ان حرا وصفها العبد بدلالة النص
والمراد بالمحسنات في الآية
الحرة ذكره البضاوي وغيره
وذكر الزلمي انه غلب الاما على
الذكور

لكنه عكس القاصدة (ن) العبد

(لا يبعد سبده بغير إذن الامام)

ولو فعله هل يكفي الظاهر لا لقولهم

ركنه إقامة الامام غير (بسوط

لا عقدة) في الصحاح فترة السوط

عقدة أطرافه (متوسطا) بين

الجوارح وغير الخوارج (وزن كناية

خلا اثار) ليستعويته (وقزق)

جلده) على جنبه خلا رأسه ووجهه

وقزقه) قبل وصدرة ويطنه ولو

بطيه في يوم تحين متوالية

وهتلها في اليوم التالي ابرأ على

الاصح جوهره (و) قال على رضى

الله تعالى عنه (يضرب الرجل

قامما) والمرأة فاعتر في الحدود)

والتعازير (غير محدود) على الارض

كما يفعل في زمانها فانه لا يجوز نهر

وكذا لا يعد السوط لان المشترك في

التي يعم ابن كمال (ولا تنزع ثيابها

الا لقرو والحشو وتضرب باله)

لاروتها (ويصغر لها) الى صدرها

(ق) الرجم) ويازره كاسترها

ثيابها

مطلب

في الكلام على السياسة

الذكور بانما عبارة النص لا بدالاته (قوله لكنه عكس القاصدة) وهي قلب الذكور

على الاناث ووجه العكس هنا كما افاده في القمع هو كون القاصدة فحين أقوى واذا اقدمت

الزانية على الزاني في الآية (قوله لقولهم ركنه) أي ركن الحد فنه تأمل بل الظاهر أن

الركن هو الضرب أو الرجم (تنبيه) في كافي الحاكم بتمام الحد على العبد اذا أقر الزنا

أو بغيره مما وجبه وان كان مولاه غائبا وكذا في النطق والخصام وان قال بعد عقته

زنت وأنا هدس له حد العبد اه (قوله في الصحاح الخ) تفسير ما وقع في عبادة القتون

كالقدوري والكثير وغيرهما بسوط لانه إشارة الى أن ما ذكره المصنف هو المراد بالفترة

لانه المشهور في الكتب كما قاله في معراج الدراية ويرجح في المغرب أن المراد بها ذنبه وذكر

في القمع من رواية أثر انه كان يؤمر بالسوط تقطع غرته ثم يدق بين يمينه حتى يلين ثم

يضربه فالمراد أن لا يضرب وفي طرفه يس لانه يبرح أو يبرح فكيف اذا كان فيه عقدة

والحاصل انه يستحب كل من الفترة بمعنى العقدة وبمعنى القرع الذي يصبر به ذنين لعمية

للمشترك في النقي ولو تجوز في الفترة فيما يشاء كل العقدتين المجاز ما هو يابس الطرف على ما

ذكرنا كان أولى فانه لا يضرب بعنقه حتى يدق رأسه قصير متوسطا اه ملخصا (قوله بين

الجوارح وغير الخوارج) بأن يكون. ولما غمر جراح ولو كان الجلود ضيق الخلقه تخفيف

هلا كما يجعله خلا ضيقا محتمل ففتح (قوله وقزق جلده الخ) لأن جمعه على عضو واحد قد

يقتضيه وضرب ما استقى قد يؤدي الى الهلاك حقيقة أو مصفى بافساد بعض الخواص

الظاهرة أو الباطنة (قوله قبل وصدرة الخ) فانه بعض المشايخ وهو رواية عن أبي

يوسف وفيه فطر بل الصدور من المحامل والضرب بالسوط المتوسط عددا يسير لا يقتل في

البطن فكيف بالصدر ثم اذا فعل بل الصا كما يفعل في زماننا في سوت القطة فيبقى أن

لا يضرب البطن ففتح (قوله تحسب متواليه) قيد التوالي ليصل بها الام ولذا قال في

الجوهرة أيضا ولا يجوز أن يفرقه في كل يوم سوطا أو سوطين لانه لا يحصل به الا بالام

(قوله وقال على رضى الله تعالى عنه) لفظه كما في القمع عن مصنف عبد الرزاق يضرب

الرجل قائما والمرأة فاعدة في الحدود اه فقره والتعازير الخ ليس منه (قوله غير محدود

على الارض) لأن معنى الحد على التمسيز جزر العامة والقيام المبلغ فيه والمراد من

أمرها على السترون امتنع الرجل ولم يقبل لأبأس بربطه بأسطوانة أو عودك ففتح (قوله

وكذا لا يعد السوط) أفاد أن قوله غير محدود يحتمل أن يعود الى السوط أيضا أي ضرب باخر

عمود ومدة السوط فيه فنه. بران قبل بأن نفعه الضارب فوق رأسه وقبل أن يعتد على

جسد المضر وب بعد وقوعه عليه وفيه زيادة ألم قال في القمع وكل ذلك لا يقبل لفظا محدود

معهم في جميع معانيه لانه في النقي مجاز تعميم اه أي في حد الرجل على الارض ومدة السوط

معنيته وهذا بناء على محذور صاحب الهداية وغيره الا أنه في جواز تعميم المشترك في النقي

وكذا الجمع بين الحقيقة والمجاز في النقي وهو خلاف المشهور في كتب الأصول كما بيناه

في حواشينا على شرح المنار (قوله ولا يجوز الحرقه) اعلم ان هذا من قول الهداية وغيرها ان الزبط والاصال غير مشرووع واما الحرق للمراءه فلكونه ابتداء لما قلت وبني قصيده بما لو ثبت الحد بالاقراء ليكن من ممكن من الرجوع بالهرج بخلاف ما لو ثبت باليمين تأمل (قوله ولا يربط الخ) الا اذا امتنع كما مر (قوله ولا جع بين جلد ورجم) القطع بانه لم يجمع بينهما صلى الله عليه وسلم ولا ان الحلي يعرض عن المقصود مع الرجوع فنع (قوله أي تغريب في البكر) أي في غير المحسن وقوله عليه الصلاة والسلام البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام منسوخ كسطوره الاخر وهو قوله عليه الصلاة والسلام والسيب بالسيب جلد مائة ورجم بالجارية يعرض وتعام تصفيه في القمع (قوله ونسره) أي نسرا التي المروى في حديث آخر كرواية البزار من قول أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في نفي ولم يضمن شي عام واقامة الحد (قوله وهو أحسن الخ) فيه انه مخالف لروايات التغريب وقوله ان في التي فتح باب الفتنة لانقاردها عن العشرة وعن تسقي منه وقوله على حسبهما من الفتنة أن يقيا وروى عبد الرزاق قال غزب عمر رضي الله عنه ربيعة بن أمية بن خلف في الشراب إلى خبيث فلقن به رجل قنصر فقال هزل اغزب يده مسلما كما في القمع وأما المراد ان فعل الحسن أحسن من فعل التغريب فليس المراد تفسير الوارد بذلك بقرينة التعليل فاما (قوله لانه يعود على موضوعه بالنقض) أي لان المقصود من اقامة الحد المنع عن الفساد في التغريب فنع باب الفساد كما قلت فيه فنقض وإبطال المقصود منه شرعا فانه شبه المقصود الاصل بالموضوع وهو محل العرض المختص به أو بموضوع العلم وهو ما يبحث فيه من عوارضه الذاتية كبذل الانسان لمسلم الطلب تأمل (قوله السياسة وتغريب) أي انه ليس من الحد ويؤيده ما قدمناه من حديث البزار من عطف واقامة حد على نفي عام كما اوضحه في القمع وفيه أيضا لو غلب على ظن الامام مصلحة في التغريب فنزير اقله أن يغله وهو محل الواقع للذي صلى الله عليه وسلم وأصحابه كما غزب عمر بن الخطاب لاقتتان النساء بيمينه والجلال لا يوجب قسيما على هذا كثير من مشايخ السالك المحققين رضي الله عنهم وحشرنا معهم يقولون المرید اذا بداهه قوة نفس وطباع لتسكسرة وتأن ومثل هذا المرید وأن قوة قريب منه هو الذي ينبغي أن يقع عليه رأى القاضي في التغريب أمان لم يستحق له حال تهديد عليه بغلبة النفس فنفسه بوسع طرق الفساد وبها عليه اه • (تنبيه) أشار كلام القمع الى أن السياسة لا تختص بالزنا وهو ما عارضه الشارح الى التبرؤ في القهستات السياسة لا تختص بالزنا بل تجوز في كل جنسية والراي فيها الى الامام على ما في الكافي يقتل مبتدع يتوهم منه اتشابهه وان لم يحكم بكفره كما في القمع وهي معدوم اساس الوالي الرعية أمرهم وتهاجم كافي القاموس وغيره فالسياسة استصلاح الخلق بان شادهم الى الطريق المحي في الدنيا والاخرة فهي من الامية على الخاصة والعامة في ظاهرهم

و (لا) يجوز الحضر (له) ذكره
الشم في ولا يربط ولا يمسك ولو
غزب فان مقرر لا يتبع ولا يتبع
حتى يموت كما مر (ولا جع
بين جلد ورجم) في المحسن (ولا بين
جلد ونفي) أي تغريب في البكر
وفسره في النهاية بالمعسر وهو
أحسن وأمكن للفتنة من
التغريب لانه يعود على موضوعه
بالنقض (الاساسة) وتغريب
في موضوع الامام وكذا في كل
جنسية (هر) ورجم مريض نفي ولا
يجلد حتى يبرأ

وباطنهم ومن السلاطين والملوك على كل منهم في ظاهره لا غير ومن العلماء ورثة الانبياء
على الخاصة في باطنهم لا غير كما في المقردات وغيرها اهـ ومثله في الدر المنثور قلت وهذا
تعريف للسياسة العامة الصادقة على جميع ما شرعه الله تعالى لعباده من الاحكام
الشريعة وتستعمل اخص من ذلك مما فيه زجر وتأديب ولو بالقتل كما قالوا في اللوطة
والسارق والخنا في اذا تكررت منهم ذلك حل قتلهم سياسة وكما ترى المستدع ولذا عرفت
بعضهم بانها تفلظ جنائية لها حكم شرعي حسما لمادة الفساد وقوله لها حكم شرعي
معناه انها داخل تحت قواعد الشرع وان لم ينص عليها بخصوصها فان مداد الشريعة
بعد قواعد الايمان على حسم مواد الفساد لبقاء العالم ولذا حال في الجبر ومظاهر كلامهم
ان السياسة هي فعل شيء من الحاكم لمصلحة رايها وان لم يرد بذلك الفعل دليل جرح اهـ
وفي حاشية مسكين عن الجوى السياسة شرع مغلط وهي نوعان سياسة ظلمة فالشريعة
تجزئها وسياسة عادلة تخرج الحق من الظلم وتدفع كثير من الظلم وتزودع اهل الفساد
ويوصل الى المقاصد الشرعية فالشريعة توجب المصير اليها والاعتقاد في الظاهر والحق عليها
وهي باب واسع فن اريد تفصيلها فقلنا بمراجعة كتاب مع من الحكم للقاضي علاء الدين
الاسود الطرابلسي الحنفى اهـ قلت والظاهر ان السياسة والتعزير متراد فان ولذا
حفظوا احد هما على الاخر لبيان التفسير كما وقع في الهداية والزيلعي وغيرهما بل
اقتصروا في الجوهرة على تسميته تعزيرا وسيأتي ان التعزير تأديب دون الحد من التعزير معنى
الرد والاردع وانه يكون بالضرب وغيره ولا يلزم ان يكون بمقابلة معصية ولذا يضرب ابن
عشر منين على الصلاة وكذلك السياسة كما صرح في عمر لنصر ابن الحاج فانه ورد انه قال
لعمرو ماذني يا امير المؤمنين فقال لا ذنب لك وانما الذنب في حيث لا تظهر دار الهجرة منك
فقد نفاذ لاقتتان التسمية وان لم يكن يصحفه فهو فعل لمصلحة وهي قطع الاقتتان بسببه في
دار الهجرة التي هي من اشرف البقاع فقبضه وذودع عن منكر واجب الازالة وقالوا
ان التعزير موكول الى راي الامام فقد ظهر لك بهذا ان باب التعزير هو المتكفل للاحكام
السياسة وسيأتي بيانه وبه علم ان فعل السياسة يكون من القاضي ايضا والتعزير بالامام
ليس للاحتراز عن القاضي بل لكونه هو الاصل والقاضي نائب عنه في تنفيذ الاحكام كما
صرح في قوله فيسألهم الامام ويد الامام برجه ونحو ذلك وفي الدر المنثور عن معين الحكم
للقضاة تعاطى كثير من هذه الامور حتى ادامة الحبس والاغلاق على اهل الشر بالقمع
لهم والتعليق بالطلاق وغيره وتحليف اليهود اذا اوتوا بامنتهم ذكره في التاترخانية
وتحليف المتهم لاعتباره اهل او المتهم بسرقة يضربه ويحبسه الوالي والقاضي اهـ وسيأتي
في باب التعزير ان القاضي تعزير المتهم وصريح الزيلعي فيبيل الجهاد ان من السياسة
عقرته اذا غلب على ظنه انه سارق وان المسروق عنده فقد اجازوا قتل النفس بغلبة
الظن كما اذا دخل عليه رجل شاهرا سيفا وغاب على ظنه انه يقتله وسيأتي علم ذلك في

كتاب السرة (قوله) لأن يقع اليأس من بره فيقام عليه (أي بأن يضرب بخر باخيا
 بمثله وفي الفتح ولو كان المرض لا يرجى زواله كاسل أو كان ضعيف الخلقه فقد ناعى عند
 الشافعي يضرب بشكال فيه مائة شراخ دفعة وقد تم في الأيمان أنه لا يمتن وصول
 النخل (قوله) لا قبل لأصله (أي سواء كان حذوها للجلد أو الرجم كى لا يؤذى إلى حلاله
 الولد لأنه نفس محترمة لا جرم منه فمخ (قوله) إلا إذا لم يكن الخ) (هذه رواية عن الإمام
 أقصر عليها صاحب المختار قال في البحر وظاهره أنها هي المذهب وفي التمر ولم يرد أنها
 من الحسن يمكن اه وفي حديث القامدية أنه صلى الله عليه وسلم رجمها بعدما فطمته
 وفي حديث آخر قال لا يبرجها وندع ولها عصفور ليس فمن رضعه فقال له وجعل من
 الأنصار إلى رضاءه فبرجها قال في الفتح وهذا يقتضي أن الرجم عند الوضع بخلاف
 الأول والعريقان في مسلم وهذا أصح طريقا الخ (قوله) فمخ يستغنى) عبارة الفتح حتى
 يقطعه (قوله) حسبها ستين (أي إذا ثبت زناها باليمنة كما مر ط (قوله) وشرايط احسان
 الرجم) (الاضافة بيانية أي الشرايط التي هي الاحسان فالاحسان هو الأمور المذكورة
 فهي أجزاؤه وقيد بالرجم لأن احسان القذف غير هذا كما سأل في فتح ملخصا (قوله)
 عقل وبأوغ) بدل من قوله والتكليف ويانه واعترض بأن التكليف شرط لتكون
 الفعل زنا لأن فصل الصبي والمجنون ليس زنا أصلا وأجاب في البحر بأنه انما يجب له شرط
 الاحسان لأجل قوله وكونها ماسة صفة الاحسان اه يعني أنه شرط باعتبار أن الزاني
 لو كان رجلا مثلا فلا يبرجها إذا كان قد وطئ زوجته مكافئة فكونها مكافئة شرط
 في كونه محصنا الذي كونه فعله مع الأجنبية زنا ولا يجعله إذا لم تكن زوجته
 مكافئة ولا يبرجها لعدم احصائه (قوله) والاسلام) لخدي من أشرك باقته فليس بمحصن
 وبرجعه صلى الله عليه وسلم اليهوديين انما كان يحكم التوراة قبل نزول آية الرجم ثم نسخ
 بحر وتحقيقه في الفتح وخالف في هذا الشرط أبو يوسف والشافعي (قوله) والوطء (أي
 الإلاج وان لم ينزل كافي الفتح وغيره) (قوله) وكونه بشكاح صحيح) خروج القاصد كل شكاح
 بغيره هو فلا يكون به محصنا ط وينبغي أن زيد انما قال السيد كره المصنف قبل حد
 الشرب انه لو كان بلا ولا يكون محصنا عند الثاني تأمل (قوله) حال الدخول) متعلق
 بقوله صحيح قال في الفتح يعني تكون العصة قائما حال الدخول حتى لو تزوج من علق
 طلاقها بتزويجها يكون الشكاح صحيحا فلا يدخل بها عقبيه لا يصير محصنا لوقوع الطلاق
 قبل اه وتجه في التهر قلت ومقتضاه أن الوطء محصل في نكاح ولكنه غير صحيح مع أنه لم
 يحصل في النكاح أصلا فلا أولى أن يكون احترازا عما لو طئ في نكاح هووقوف على الإجازة
 ثم أجازت المرأة المقدأ أولى الصغرة فلا يكون بهذا الوطء محصنا وان كان العقد صحيحا
 لأنه وطئ في حقه لم يصح الأبعد لا في حاله الوطء تأمل (قوله) وكونها (أي الزوجين

الأن يقع اليأس من بره فيقام
 عليه بخر (ويقام على الحامل
 بعد وضعها) لا قبله أصلا بل تعبس
 لو زناها يمينه (فان كان حذوها
 الرجم ويحتسب وضعه) (الأذا
 لم يكن المولود من ربه فمخ
 يستغنى ولو ادعت الحبل برجها
 القصاص قلن نعم حسبها ستين
 ثم رجمها الخياط (وان كان الخلقه
 فمعد النفس) (لأنه مرض
 (وشرايط احسان الرجم) سبعة
 (الحزبة والتكليف) مقل وبأوغ
 (والاسلام والوطء) وكونه (شكاح
 صحيح) حال الدخول (و) كونهما
 (بصفة الاحسان) المذكورة
 وقت الوطء فاحسان كل منهما
 شرط لصيرورة الآخر محصنا
 ٣ مطلب
 شرايط الاحسان

انهم ومن غيره والوطء بشكاح صحيح وفي هذا الحل اصلاح لعبارة المتن فانها لا تقيد
 اشتراط احسان كل منهما لاحسان الآخر فيه بخلاف الشاخي قلت وقد يكون أحدهما
 محصنا دون الآخر كالوخلاب أو آخره وطئها أو بائنها كانت مسألة وأذكرت فإذا انزل
 يرجع لانه محصن باقراره كما سألني قبيل حد الشرب (قوله فلو نكح أمة الخ) فربح على
 الشرط الاخير أي لو نكح الحرة أمة أو العبد حرة ووطئها لم يكن واحدا منهما محصنا الآن
 بطأها بعد العتق في صورتين فحينئذ يحصل لكل منهما الاحسان بهذا الوطء لا تصاف
 كل منهما بصفة الاحسان وقته حتى لو نزل أحدهما بعد هذا الوطء يرجع بخلاف الوطء
 الحاصل قبيل العتق وكذا لو دخل الحرة المكلف المسلم بنكوحه الكافرة أو المحنونة
 أو الصغيرة لم يكن أحدهما محصنا الآن بطأها ثانيا بعد اسلامها أو اقامتها أو بلوغها وكذا
 لو كان الزوج صبيًا أو مجنونًا أو كافرًا وهي حرة مكنته مسألة حتى لو دخل بها الزوج
 وهو كذلك ثم زنت لا ترجم لعدم احسانهم بصورة كون زوج المسئلة ككفرها كإلحاق الفتح
 أن يكون نكاحا كفرين فسلم هي فبطأها قبل عرض القاضي الاسلام عليه وإيادته فانها
 زوجان مالم يفرق القاضي بينهما بإياديه (تنبية) اشتراط احسان كل من الزوجين
 للرحم لا ينافي قوله كما يأتي قبيل حد الشرب إذا كان أحد الزاينين محصنا دون الآخر
 يرجع المحصن ويحصد غير المحصن لأن المراد أن الرجل إذا كان محصنا الاحسان المذكور
 بشرطه ثم زنى بامرأته فزنى بها إذا كانت محصنة لم ترجم أيضا والا
 فقصده وكذا المرأة إذا كانت محصنة الاحسان المذكور ثم زنت برجل (قوله حتى لو نزل
 ذي جملة الخ) أطلق الذي تشمل ما لو كان له زوجة دخل بها أولا وكون الزنى بها مسألة
 غير قيد وانما لم يرجع لعدم احصائه لكونه غير مسلم وقت الفعل وان صار محصنا بعد اسلامه
 كما يفهم من الاطلاق فيقيد أنه لا يفتى بالرحم من كون مسلما وقت الزنا وكذا الحرة
 حتى لو أسلمت أو اعتق بعد الزنا ثم صار محصنا لا يرجع بل يحصد فإما بهذا التقرير بيان
 هذه القائدية مع تأويل ما وقع في فتاوى تاروي الهداية كما أفاده في التمهيد قال بعدد
 : قرر شرعا أن الاحسان وهذا يقتضي أن الذي لو نزل بجملة ثم أسلم لا يرجع ولا يصارعه
 ما في فتاوى تاروي الهداية من أنه لو نزل وأصرق ثم أسلم ان ثبت ذلك باقراره أو بشهادة
 المسلمين لا بد وأنه الحذفان بشهادة أهل الذمة لا يقام عليه الحد لانه أراد الحد هنا الحد
 اه (قوله فلو نزل ثم أسلم الخ) عزاه ابن المكال الى شرح الطحاوي ومثله في الفتح وقيد
 بارتداهما مصافي الفتح أي ليعود النكاح بعودهما الى الاسلام بلا تعديد بعد آخره
 فلو ارتد أحدهما في التبروع عن محمد ولو لحقت الزوجة بد أو الحرب حرقة وسيت لا يطل
 احسان الزوج كذلك في المحيط اه وهو ظاهر لما يأتي من أنه لا يجب بقاء النكاح لبقاء
 الاحسان وظاهره أنه يطل احسانها وان عادت مسألة ولذا قال لو أسلم بعد الانفاخول
 بعده أي لا يقيم تحقيق شرط الاحسان عند وطء آخر بعد الاسلام فعلم أن الرقة بطل

فلو نكح أمة أو حرة بعد انفاخ
 احسان الا ان يطلها بعد العتق
 فيصل الاحسان به لا قبله حتى
 لو نزل ذي جملة ثم أسلم لا يرجع بل
 يحصد ويقت شرط آخر ذكره ابن كمال
 وهو أن لا يطل احسانها
 بالارتداد فلو ارتد ثم أسلم لم يعد
 الا بالانفاخول بعده ولو بطل عضون
 او عته عاديا لافاقه وقبل بالوطء
 بعد (و) علم انه لا يجب بقاء
 النكاح لبقائه أي الاحسان

اعتبار الوطء بالشكاح الصحيح وإذا بطل اعتبار بطل الاحصان سواء كان المرتبة كلا
منهما معا، وأحدهما لكن إذا ارتدت أحدهما ثم أتم لا يصير محصنا لا يتعبد عقده عليها
أو على غيرها أو يطؤها بعده وهما بسقة الاحصان فيعدها احسان جديد لأن الردة أبطلت
الاحسان السابق (قوله وقد بطل الوطء بعده) نسبة في التهر والجر إلى أبي يوسف (قوله
واعلم الخ) ذكر هذه المسئلة في الدرر (قوله فلونك في عمره مرة) أي ودخل بها دور
(قوله ثم طلق) عبارة الدرر نزال الشكاح وهي أمر لشعولها زوال الشكاح عن عورتها
أو زنتها أو نحو ذلك (قوله وتعلم بعضهم الخ) نقده القاضي زين الدين بن رشيد صاحب
العمدة عن النفا كها في المالكي كافي التثاني ويوجد في بعض النسخ شروط الحصانة
في ستة ١٥ أقول وهذا هو السواب لأن الشرط الأول الذي ذكره الشارح من يمر
السريع واليقين من يمر المتقارب فانهم وقوله في آخر الآيات فلا يرجع إليه المنة
التحسية كما رأيت في النسخ وبغني أن يكون الفرقية ولا نهاية وأما لا ترجع من
التوكيد المحقة قلت ألقا ذلك كانت لانه في وجب الرفع ولعل اختصار الناظم على
الشروط الستة لكونها مذهب المالكية وزيد عليها عندنا كونها بسقة الاحصان
وقت الوطء وعدم الارتداد فصار ثمانية ويراد كون العقد محصيا لتعسير تسعة
وقد غيرت هذا النظم جاء ما التسعة فقط

شرائط الاحصان تسع أنت * متى اختل شرط فلا ترجع
بلوغ وعقل وحرية * ودين وقصد ارتدادها
وطء بعقد صحيح لمن * غلبت مثل في الذي قدما

• (باب الوطء الذي يجب الحد الذي لا يوجب) •

(قوله لقيام الشبهة) علم لقوله لا يوجب (قوله لحديث) علم لما فهم من العلم الاول وهو
أن الحد لا يثبت عند قيام الشبهة وطمع بعض الظاهرية في الحديث بأنه لم يثبت من فروعا
والجواب أن له حكم الرفع لأن اسقاط الواجب بدونه بالشبهة خلاف مقتضى العقل
وأيا في اجماع فقهاء الامصار على الحكم المذکور كفاية وقد قال بعضهم ان الحديث
متفق عليه وأيضا ناقته الامة بالقبول وفي تتبع المروى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن
أصحابه من تلقين ما عروقه الرجوع احتمالا للرد وبصد الثبوت ما يفيد القطع بثبوت
الحكم وتعمامه في النسخ (قوله ثلاثة أنواع) يأتي ما هنا (قوله في الحل) هو الوطء وكافي
الصبي والسليمة وغيرهما فتقوله التي في أعيان الملك بمعنى المملوك (قوله وبرهن) أي على
أنها أمة ولدها وأمة أحد أبويه مثلا (قوله وكذا يقطع بمجرد دعوها) أي دعوى النسبة
وهذا يعني محابله لاثباتها منه بالاولى (قوله التي دعوى الاكراه الخ) قلت الظاهر
في وجه الفرق أن الاكراه لا يبرهن القتل عن كونه زنا وانما هو عند سقوط القتل دون
يقط الاثم كإيقاع القصاص بالاكراه على القتل دون الاثم فلا يقبل قوله بمجرد دعواه

فلونك في عمر مرة ثم طلق وبقي
بمجرد ادو في رجم وقلم بعضهم
الشروط فقال

شروط الاحصان أنت ستة

لغضا عن النص مستقهما

بلوغ وعقل وحرية

وزاد بها كونه مسلما

وعقد صحيح ووطء صحيح

متى اختل شرط فلا يرجع

• (باب الوطء الذي يوجب الحد

والذي لا يوجب) •

لقيام الشبهة لحديث ادروا الحدود

بالشبهة ما استطعتم (الشبهة ما

يشبه الشبهة القاتلة وليس بثابت)

٦ في نفس الامر (وهي ثلاثة أنواع

شبهة) حكمية (في الحل وشبهة)

اشتباه (في العقل وشبهة في القصد)

والفصيح دخول هذه في الاولين

وسنقتضيه (فان ادعاهما أي الشبهة

وبرهن قبل) برهانه (وسط الحد

وكذا يقطع) أيضا (بمجرد دعواها

التي دعوى الاكراه) خاصة (فلا

بدس البرهان) لانه دعوى يفعل

التبريق في ثبوتها

٦ قوله ودين الخ وجد يحفظه في

ها من نسخة قبل هذا الشرط

• ودين يدوم به مسلما

وبسلة نسخة أخرى اه

مطلب
في بيان شبهة الحمل

(لاحد) يلزم (بشبهة الحمل) أي
المالك وتسمى شبهة حكمية أي
الثابت بحكم الشرع بحمله
(وان ظن حرمة كونه أمة ولده
وولد ولده) وان سفل ولو ولد حيا
فتحديث أنت ومالك لا يثبت
(ومنفعة الكتاب) ولو خلا
خلا من مال

بجلا فدهو شبهة من الشبهة الثلاث لأنه ينكر السبب الموجب للثبوت فادعوا أنه
تزيهه أو أنها أمة ولها انكار الوطء الخالي عن الملك وشبهته فلذا قبل قوله بياره ان تأمل
والظاهر أن لزوم البرهان على الأكرام خاص بما إذا ثبت زناه بالبنية لا بما قرره (قوله
لاحد يلزم) أي ثابت (قوله بشبهة الحمل) هو الموطوءة كما تروى من المناهضة للحرمة ذواتها
على معنى أنها لو نظرنا إلى الدليل مع قطع النظر عن المانع يكون منافية للحرمة نهر يفي
أن النظر إلى هذا الدليل يبيح الحرمة ويثبت الحمل مع قطع النظر عن المانع كما في
القصاص في وحله أنها وجد فيها دليل مثبت للحمل لكنه عارضه مانع فأورد هذا الدليل
شبهة في حل الحمل والأضافة فيها على معنى في وقال الزبلي أي لا يجب الحد بشبهة وجدت
في الحمل وان علم حرمة لأن الشبهة إذا كانت في الموطوءة ثبت فيها الملك من وجهه قبل سبق
معه اسم الزنا فاستنعى الحد على التقدير كلها وهذا لأن الدليل المقتضى للحمل قائم وان يختلف
عن اثباته حقيقة فلان فأورد شبهة فلهذا سمي هذا النوع شبهة في الحمل لأن انشأت عن
دليل موجب للحمل في الحمل يانه قوله عليه الصلاة والسلام أنت ومالك لا يثبت بتضي الملك
لأن اللام فيه للملك اه أي وقد عارضه مانع من ارادة حقيقة الملك وهو الإجماع على عدم
اودانه حقيقة فنثبت الشبهة عملا باللام بقدر الامكان (قوله أي الملك) يعني المملوك
فلا ياتي تفسيره أيضا بالموطوءة فافهم أي شبهة كون الحمل مملوكا أه أو اسد رجمي
المالكة أي كونه مالكه (قوله وتسمى شبهة حكمية) لتكون الثابت فيها شبهة الحكم
بالحمل (قوله أي الثابت بحكم الشرع بحمله) ينصب الثابت على أن ذلك نفس هو قوله شبهة
حكمية أو يجرى على أنه تفسير لقوله بشبهة الحمل وتفسيره للمحمل وبعبارة القم شبهة
في الحمل وتسمى شبهة حكمية وشبهة ملك أي الثابت شبهة حكم الشرع بحمل الحمل فأستط
الشراح لفظ شبهة ولا يقمنه لأن نفس حكم الشرع بحمل لم يثبت وإنما الثابت شبهة يعني
أنها هي التي ثبت فيها شبهة الحكم بالحمل لا حقيقة لكون دليل الحمل عارضه مانع كما تروى
(قوله ولو ولد حيا) مبالغة على قوله وولد حيا وتعام عبارة الفتح وان لم يكن له ولاية
تملك مال ابنه حال قيام ابنه وتقدمت هذه المسئلة في باب نكاح الرقيق ثم في الاستيلاء
اه وسند ذكره أنه لا يثبت فيها القس من الحد إذا كان ولده حيا (قوله لحديث الخ) رواه
ابن ماجة عن جابر بن سديس صحيح وتعمه في الفتح وذكر فيه قصة (قوله ولو خلا من مال)
أنما لو كانت بغير لفظ الخلع فهي داخله بالاولى وقد يكون الخلع خلا عن مال لأنه لو كان
على حال لم يمكن من هذا القسم بل يكون من شبهة الفعل الآتية فلا يثبت عنه الحد إلا إذا
غاب الحمل كما في المطلقة ثلاثا لأنه لم يخل أحدان المختلف على مال تقع فرقهما إطلاقا رجسيا
وإنما اختلف الصحابة في حكمهما فمجتأ أو اطلاعا يعني بانها فخرمة ثابتة على كل حال
وبهذا يعرف خطأ من يثبت وقال ينبغي بطلان من الشبهة الحكمية هذا حاصل ما حققه
في فتح القدير ويشهد لقوله في الهداية والمختلعة والمطلقة على مال بمنزلة المطلقة الثلاث

لثبوت الحرمة بالإجماع ومثله في الجبر من البدائع وبه يعلم أن ما نقله قبله عن جامع الترمذي من أنه لا حد وأن علم الحرمة لا يختلف للعباد في كونه منسجماً على ما إذا كان المخلع بالمال كأن عاقبنا من أن المختلعة ينبغي أن تكون كالمخلعة فلا يلزم منها الإجماع مجمل على ما إذا أصح أن يقال في قياس كلامهم قافهم (قوله وان نوى بها ثلاثاً) أي بالثلاث فلا يحد وطئها في العدة وإن قال علمت أنها حرام أتحقق الاختلاف لأن دليل الخفاء قائم وإن كان غير معمول به عندنا فأخذه في الفتح ثم قال وفي هذه المسئلة يقال مدة ثلثة ثلاث وثلاث في العدة وقال علمت حرمتها لا يحد (قوله المهورية) أي التي جعلها مهر الزوجة (قوله قبل تسليم المهر) تزويجاً لقب وثمرته لا نفي في شأن البائع أو الزوج ونعود إلى ملكه بالمال قبل التسليم وكان مسلطاً على الوطء بالملك والبدل وقد ثبت بالدستور الشبهة زبلي (قوله وكذا بعده في الفاسد) الأولى أن يقول وكذا في الفاسد ولو بعده أي بعد التسليم قال في الجبر ما قبله فليقاء المالك وأما بعده فلأن له حق التصح فله حق المالك اه وقد يقال إن وطء البائع في الفاسد قبل التسليم ليس بمغتن فيه لانه وطء في حقيقة الملك لا في شبهة فقله بعده للاحتراز عما قبله تأمل (قوله ووطء الشريك الخ) لأن ملكه في البعض ثابت فتكون الشبهة فيه أظهر زبلي وهذا إذا لم يكن أهقها أحد الشر يكن والافقية تفصيل مذ كوفي في الخلية (قوله ووطء جارية مكاتبه وعبد الخ) لأن له حقاً في كسب عبده فكان شبهة في حقه زبلي وأما غير المدون فهو على ملك سيده (قوله ووطء جارية من الفدية) أي وطء أحد الغنائم قبل الضمة كما في الجبر من البدائع قال ح وسأقي في كذب السرقة من الغاية بمخاض قطع من سرق من المغنم وإن لم يكن له حق فيه لانه مباح الأصل فصار شبهة فكان ينبغي الإطلاق هنا أيضاً تأمل اه قلت وفيه أن ما كان مباح الأصل هو ما يوجد في دار الاسلام فافهم ما بما كالمسد والحشيش فهذا لا يقطع به وإن ملك وسرق من حرز جارية المغنم ليست كذلك ولا يلزم أن لا يقطع به ما لو بعده الأرزاء التسعة وكذا الوزني بها تأمل (قوله ووطء جارية قبل الاستبراء) هذه من زيادات الفتح ونه أن الملك فيها كل من كل وجه الا منع من وطئه لها خوف اشتباه التسبب والكلام في وطء حرام يقطع فيه الحذلة به الملك وهذه فيها حقيقة الملك فكانت كوطء الزوجة الحاض والنساء والساعة والحرمة مما منع من وطئها لعروض الأذى وأفساد العبادت مع قيام الملك إلا أن يراد شبهة الملك ملك الوطء لا ملك الرقبة فليتأمل (قوله والتي فيها خبار للمشتري) أي إذا وطئها البائع واقتصم على ذكر المشتري لانه يعلم منه ما إذا كان الخبار للبائع بالأولى لانه لم يحد إذا كان للبائع لبقاء ملكه وإن كان للمشتري فلا بد المبيع ليخرج من ملك بائعه بالكتابة كما في الجبر فأخذه وقد يقال إن المناسب أن لا يحد خيار البائع لأن وطءه في حقيقة الملك لا في شبهة نظير ما مر فكان الأولى ما ذكره الشارح وفيهم منه ما إذا كان الخبار له ما ولا يجنبني قافهم

وان نوى بها ثلاثاً لم يحد
رضي الله عنه الكتاب راجع
(و) وطء (البائع) الأمة (المبيعة)
(و) الزوج الأمة (المهورة قبل
تسليمها) المشتري زوجة وكذا
بعده في الفاسد (وطء الشريك)
أي أحد الشر يكن (الجارية
المشتركة) وطء (جارية مكاتبه
وبعده الماذون له وعليه دين محبط
بما له ورثته) زبلي (وطء جارية
من الفدية بعد الأرزاء) بدان (أو
قبله) وطء جاريته قبل الاستبراء
والتي فيها خبار للمشتري

وفي التتارخانية لولواع جارية على أنه بالخيار فوطها المسترى أو كان الخمار والمسترى
 فوطها البالغ فانه لا يصح على الحرمة أو لم يعلم (قوله) والتي هي أخته رضاعاً أي ووطأ أمته
 التي هي أخته رضاعاً قلت ومثلها أمته المحسوبة والتي تحته أختها لوجود المثل فيهما
 أيضاً مع أن حرمتها غير مؤكدة تأمل (قوله من لم يحترمه) أي بالمدكور من الردة وما بعدها
 أما الردة فقد تقدم في كتاب النكاح أن مشايخنا أفتوا بعدم الفرقة ردتها وأما فيما
 بعدها فالاختلاف الشافعي رحمه الله تعالى (ع) (قوله وغير ذلك) منه ما ذكرناه من المحسوبة
 والتي تحته أختها (قوله فدعوى الحصر) أي المفهوم من قول الهداية وغيرها والشبهة
 في المثل في ستة مواضع (قوله بشبهة الفعل) أي الشبهة في الفعل الذي هو الوطأ حيث
 كان محققاً بثبوت عليه حرمة لا في محله وهو الموطأ لأن حرمة المثل هناك قطعية أما
 بقية دليل ملك عارضه غيره فلم يكن في حل المثل شبهة أصلاً (قوله أي شبهة في حق من
 حصل له اشتباه) هو معنى قول المصنف أن ظن حله لأن من ظن المثل فقد اشتبه عليه الأمر
 ولذا قال في القرض أنها تحقق في حق من اشتبه عليه المثل والحرمة إذ لا دليل في السمع يثبت
 المثل بل ظن غير الدليل فلا يملكها كما يظن أن جارية زوجته تحمل له لظنه أنه استقدم
 واستقدمها لاحتلاله فلا يضمن الظن والافلاشبهة أصلاً لقرض أن لا دليل أصلاً تثبت
 الشبهة في نفس الأمر فلا يملكها بل ظن المثل ناسخاً لا يمكن شبهة أصلاً اهـ (قوله أن ظن حله)
 شرط قوله ولا حد الخ فتنى الحد هنا مشروط بظن المثل لم يثبت أن هذا الظن هو الشبهة
 لعدم دليل قائم تثبت به الشبهة فلم يظن المثل لم توجد شبهة أصلاً بخلاف ما مر فإن الشبهة
 فيمبات من دليل حل المثل فلا حاجة فيه إلى ظن المثل فكذا اتفق الحد فيه سواء ظن
 المثل أو لا (قوله العبرة لدعوى الظن الخ) أي لا للظن نفسه فانه محذور لا بدع وان حصل
 له الظن ولا يحد أن ادعى وان لم يحصل له الظن ابن كمال وفيه تورط على عبارة المصنف
 اسكن لا يعني أن الظن أمر باطن لا يعلمه القاضي الإبدعي صاحب قوله أن ظن حله أي
 أن علم القاضي أنه ظن المثل يدركه الحد وذلك لا يكون الإبدعي وأما خبره (قوله)
 ولو ادعاه أحدهما الخ) لأن الشبهة إذا غمكت في الفعل من أحد الجانبين تعدت إلى
 الجانب الآخر ضرورة بحس (قوله كوطأ أمه أبو به الخ) لأن بين الإنسان وبين أبيه
 وزوجته وسيدته تباطل في الاتباع بمالهم واستخدام جوارهم فكان مظنة حل الوطأ
 على توهم أنهم من الاستخدام وكذا بقاء أثر القراض في المعتدة من وجوب النفقة وحرمة
 تزوج أختها مظنة لتوهم حل وطئها وقيداً لما في الثانية لوزني بأمر الأب وأولجته
 فانه محذور وان قال ظنفت أنها تحصل لي (قوله وحسنة الثلاث) هذا إذا لم ينزل الثلاث
 بالكليات لأن فوطها هي ما كان من شبهة المثل كما تقدم عن التهر (قوله ولو جله) أي ولو كان
 نطقه الثلاث بلفظ واحد فلا يقطع عنه الحد إلا أن ادعى ظن المثل وكذا لو أوقع الثلاث
 متفرقة بالطريق الأولى أدخلها فيه أحد لأن القرآن ناطق باتباع المثل بعد الثالثة فلم

مطلب
 في بيان شبهة الفعل

والتي هي أخته رضاعاً وزوجته
 حرمت برزتها أو وطأ وعتا لآلته
 أو جماعه لآلته أو بنتها لأن من
 الآلة من لم يحترمه وغير ذلك كما
 لا يفتي على المتبع فدعوى الحصر
 في ستة مواضع متنوعة (و) لا حد
 أيضاً (بشبهة الفصل) ونسب
 شبهة اشتباه أي شبهة في حق من
 حصل له اشتباه (أن ظن حله)
 العبرة لدعوى الظن وان لم يحصل له
 الظن ولو ادعاه أحدهما فخطأ لم
 يحد حتى يقر جميعاً بعلمهما
 بالحرمه تهر (كوطأ أمه أبو به)
 وان علياً بن أبي (وعتدة الثلاث)
 ولو جله (وامة أمه وامة
 سبه) ووطأ (المرتحن) الامة
 (المرتحن)

ينشبه في حل الحمل ولا اعتبار بخلاف من أنكر وقوع الحمل لخالفته للقطعي وهو
 إجماع الصحابة الذي تقر في زمن عمر لكن بشكل مافي شكاح الهدا بمن أن الحد لا يجب
 بوطء المطلقة بأثنا واحدة أو ثلاثا لمنع العلم بالحرمه على اشارة كتاب الطلاق وعلى عبارة
 كتاب الحد ويجب لأن الملك قد زال في حق الحمل فينتفي الزنا اه ووفق في البحر بحمل
 اشارة كتاب الطلاق على ما اذا وقع الثلاث جله وحمل عبارة الحد ودعى ما اذا أوقعها
 مستترقة لأن ايقاعها بجله خالف فيه الظاهر أي فيصكون من شبهة الحمل فلا يجد
 وإن اعتقد الحرمه لشبهه الدليل واعتز به بأن المصرح به في القمع وغيره الجزم بانها من
 شبهة الحمل وعدم اعتبارا لخلاف بعد انقطاع الإجماع وبأن الاشارة لا تعارض العبارة
 قلت على أنه يمكن التوفيق بوجه آخر وهو حمل الاشارة على ما اذا كان الطلاق البائن
 بلفظ الكتابات والعبارة على ما اذا كان بلفظ الصريح واقه اعلم (قوله في رواية كتاب
 الحدود) أي أن محمد اذكرها في كتاب الحدود ومن مسائل شبهة القمل وذكري في كتاب الرهن
 انها من شبهة الحمل قال في البحر والحاصل انه اذا ظن الحمل فلا حد باتفاق الروايتين
 والخلاف لهما اذا علم الحرمه والاصح وجوبه وذكري في الايضاح وجوبه وإن ظن الحمل وهو
 محتمل الصلحاة الروايات قال في الدر المنقي واستفد منه أن الحكم المذكور في رواية أولى
 من المذكور في غير رواية لانه كأنه استطراد هكذا كان أقادينه والهي فليحفظ (قوله
 وهي المختار) وفي الهداية وفي الاصح ونحوه الشارحون لأن عقد الرهن لا يثبت ملك
 المتعة بحال لانه انما يقيد به الملك بعد الهلاك فيصير به مستوفيا لحقه لكنه بعد الهلاك
 لا يملك المتعة أي الوطوء ومقتضى هذا وجوب الحدود وإن ظن الحمل لكن لما كان الاستفهام
 سببا لملك المال وملك المال سببا لملك المتعة في الجملة حصل الاشتباه ذخيرة (قوله المستعبر
 للرهن) اللام للتعليق أي الذي استعار أمة للرهن لا للتعدي حتى يكون المعنى استعار أمة
 مرهونة من المرتهن اه ح والماء سلب أن يقول للتعدي لأن اسم القاعل هنا متعدي
 بنفسه يقول أنا مستعبر فمساذا قلت مستعبر للقرص كانت رائدة لتقوية العامل كقوله
 تعالى صمدا فاعلمهم وأهل وجه كون المستعبر ذرية المرتهن هو أنه اذا استعار شيئا لرهنه
 بكذا ثم طلق عند المرتهن صار المرتهن مستوفيا له به وجب بمثل الدين للمعبر على المستعبر
 لانه صار قاضيا منه بالرهن كما تقر في عمله فاذا غرم مثله للمعبر صار ملكا فكان بمنزلة
 المرتهن تامل (قوله وسجي) أي في هذا الباب (قوله وكذا المختلعة) أي على مال لا لو
 كان خلعا خلا عن مال كان من شبهة الحمل كما قدمه عن النهر (قوله ثبت في الاولى) هذا
 في غير الجدا اذا وطئ جارية ابن ابنة وابنه حتى لأن الجدا لا يتكهما حال حياة الاب فلا يثبت
 التسبب بدوى الجدا نعم ان صدقة ابن الابن عتق لرحمه انه عمه وافي النهاية من انه يثبت
 نسبة غلط كما حققه في القمع (قوله لتحضه زنا) لانه لاشبهه ملك نفسه بل مقل الجدا لظنه
 فضلا من الله تعالى وهو راجع اليه أي الى الواطئ لا الى الحمل فكان الحمل ليس فيه شبهة

مطلب
 الحكم المذكور في رواية أولى من
 المذكور في غير رواية
 في رواية كتاب الحدود وهي
 المختار في رواية الهداية المستعبر
 للرهن كل مرتين وسجي محكم
 المستأجرة والتقصو به وسجي أن
 الموقوف عليه كل مرهنة نهر (و)
 معتدة (الطلاق على مال) وكذا
 المتعلقة على الصبي بذائع (و)
 معتدة (الاصناف) الحال انها
 هي أم ولد (و) الواطئ (أن أذى
 النسب يثبت في الاولى) شبهة الحمل
 (لا في الثانية) أي شبهة القمل
 لتحضه زنا

حل فلا يثبت النسب بهذا الوطء ولذا لا يثبت به عدة لانه لا عدة من الزنا فتح (قوله بشرطه) أي بشرط الثبوت والمناسب استاطفه كما يظهر قريبا (قوله بأن تلد الخ) بدل من قوله بشرطه قال ح ويحصل على وطء سابق على الطلاق كما تقدم في باب ثبوت النسب ولا تقول انه انقضى من هذا الوطء الحرام حيث أمكن حله على الحلال (قوله لا لا كثر) ومثل الاكثر غلام السنتين ح (قوله كثر في بابه) من أنه لا يثبت النسب في المطلقة ثلاثا بعد سنتين إلا بدعوة ح قلت ويحصل من هذا انه اذا ادعى الولد يثبت النسب سواء ولدت لأقل من سنتين أو لا كثر وإن لم يزم الوطء في العدة لوجود شبهة العقد وأما بدون الدعوى فلا يثبت الا اذا ولدت لأقل من سنتين جلا على انه بوطء سابق على الطلاق فقول المصنف بشرطه لا يعمل به لأن كلامه فيما اذا ادعى النسب وفيه ثبت مطلقا كما علمت وهو الذي حرره في الفتح وجمعه في البحر (قوله بالاولى) لانها أقل من الثلاث ط فان حرمة الثلاث تزيد حل الحلية وفيها لا يخل في الابعاد زوج آخر (قوله والافى وطء امرأ الخ) الاستثناء في هذه معنى على انها من شبهة الاشتباه أي شبهة الفعل وعلمه مشى الزبلي وكذا صاحب البحر أولا وقيل انها شبهة محل وكذا في الفتح أولا انه لا وجه لأن قولهم هي زوجة دليل شرعي مبيح للوطء لقبول قول الواحد في العلومات ولذا حصل وطء من قالت أريدني مولاي هذه ابنة اليك ثم قال والحق انه شبهة اشتباه لأن الدليل المعبر فيها ما يقتضي ثبوت الملك لا ما يطلق شرعا بمجرد الوطء اه مخصافا يؤول (قوله وقال النساء) الجميع غير قيد كما يأتي (قوله فيثبت نسبه بالدعوة بغير) لفظ بالدعوة الخ يوجد في بعض النسخ وهو غير لازم لأن أصل الكلام فيه (قوله بشبهة العقد) أي ما وجد فيه العقد صورة لا حقيقة لأن الشبهة كما وما يشبهه الثابت وليس ثابت فخرج ما وجد فيه العقد حقيقة ولذا قال في التاترينية واذا كان الوطء بمثل النكاح أو بملك عين والحرمة بعارض آخر فذلك لا يوجب الحد فهو الحائض والنفساء والسامعة صوم القرض والحرمة والموطوءة بشبهة والتي ظاهر منها أو التي نها فوطئها في العدة لا حد عليه وكذا الأمة المملوكه اذا كانت محرمة عليه برضاع أو صاهرة أو لكون أخها من سلافي نكاحه أو هي مجبوسة أو ممرقة فلا حد عليه وإن علم الحرمة اه (قوله كوطء محرم نكحها) أي عقد عليها أطلق في الحرم فنحل الحرم نسباً ورضاعاً وصهره وإن أشار الى انه لو عقد على منكوسة القبر أو معدته أو مطلقته الثلاث أو أمة على حرة أو تزوج مجبوسة أو أمة بلا إذن سدها أو تزوج بعد بلا إذن سدها أو تزوج خنساء في عقدة قوطئهن أو بجمع بين أخنتين في عقدة فوطئهما أو الأخيرة ولو كان متعاقبا بعد التزوج فإنه لا حد وهو بالاتفاق على الظاهر أما عنده فظاهر وأما عندهما فلان الشبهة انما تنفي عندهما اذا كان مجمعا على تحريره وهي محترمة على التأييد بغير قلت وهذا هو الذي حرره في فتح القدير وقال ان الذين يعتمدون على نظهم ويحرمونهم كآب المندثرة كروا انه انما يحد عندهما في ذات الحرم لافي غير ذلك كجوسية

(الافى المطلقة ثلاثا بشرطه) بأن
تلد لأقل من سنتين لا كثر إلا
بدعوة كما ترى بابه وكذا المختلصة
والمطلقة بغيره بالاولى نهاية (و)
الا (في وطء امرأتك) اليه
(وقال النساء) هي زوجة ولم
تكن كذلك) معتمد اخبرهن
فيثبت نسبه بالدعوة بغير (و)
لاحداً بغير (بشبهة العقد) أي عقد
النكاح (عنده) أي الامام كوطء
محرم نكحها (مطلبه)

في بيان شبهة العقد

وخاصة ومعددة وكذا عبارة السكا في العا تم قصيد حيث قال تزوج امرأته من لا يجل له
نكاحها فدخل بها الا حذ عليه وان فعله على علم لم يجد أيضا ويوجب عقوبة في قول أبي
حنيفة وقال ان علم بذلك فعليه الحد في ذوات الحارم اه فعم في المرأة على قوله ثم خص
على قولها بذوات الحريم (قوله وقال الخ) مدا والخلاف على ثبوت محبة النكاح الحارم
وعنده فعمده هي ثابتة على معنى انها محل لنفس العقد لا بالنظر الى خصوص عاقد
القولها مقاصد من التوا نفا ووث شبهة وقضاها على معنى انها ليست محلا لعقد هذا
العادة فلم يوث شبهة ونعمه في الفسخ والنهر (قوله ان علم الحرة حد) اما ان ظن الحل فلا
يجد بالاجماع ويعزى كافي الطهيرة وغيرها وعلم من مسائلهم هنا ان من احتل ما حرمه
الله تعالى على وجه الظن لا يكثر وانما يكثر اذا اعتقد الحرام حلالا وتفسره ما ذكره
القرطبي في شرح مسلم ان ظن الغيب جائز لكن النجس والرمال يوقع شئ في المستقبل
بتجربة امر عادي فهو ظن صادق والمنع ادعاء علم الغيب والظاهر ان ادعاء ظن الغيب
سواء لا كفر بخلاف ادعاء العلم وسوجه في الرد بغير (قوله لكن في القهستاني الخ)
الاستدلال على قوله في جميع الشروح فان المعصية من الشروح وفيه ان القهستاني
ذكر عن المعصية انه قال والصحيح الاقل وانه في موضع آخر قال اذا تزوج بغيره بحد
عندهما وعليه الفتوى اه على ان ما في عاقد الشروح مقدم وكذلك في الفسخ نقل عن
الخلاصة ان الفتوى على قولها ثم وجهه بان الشبهة تقتضي تحقق الحل من وجهه وهو
غير ثابت والاوجب العدة والنسب ثم دفع ذلك بان من المشايخ من التزم وجوبه ما لو سلم
عدم وجوبه ما عدم تحقق الحل من وجهه فاشبهة لا تقتضي تحقق الحل من وجهه لان
الشبهة ما يشبه الثابت وليس ثابت فلا يثبت لما للشبهة الثبوت بوجه الا ترى ان ابا
حنيفة ازم عقوبته بأشده ما يكون وانما لم يثبت عقوبته هي الحد فعرف انه زنا محض الا ان
فيه شبهة فلا يثبت له اه ملخصا وحاصله ان عدم تحقق الحل من وجهه في الحارم لكونه
زنا محضا يلزم منه عدم ثبوت النسب والعدة ولا يلزم منه عدم الشبهة الدارعة للعدة ولا يفتي
ان في هذا ترجيح القول الامام (قوله وسر في الفسخ الخ) صوابه في التهرقانه بعد ما ذكر
ما قدمناه عن الفسخ قال وهذا الغاية بناء على انها شبهة اشتباه قال في الدارعية وهو قول
بعض المشايخ والصحيح انها شبهة عقيدة لا روى عن محمد انه قال سقوط الحد عنه لشبهة
حكيمية فيثبت النسب وهكذا ذكر في المنية اه وهذا صريح بان الشبهة في المحل وفيها
ثبت النسب على ما مر اه كلام التهرقوت وفي هذا زيادة تحقيق لقول الامام ما يشبه
من تحقيق الشبهة حتى ثبت النسب ويؤيد ما ذكره الخليل الرمي في باب المهر عن العيني
ويجمع الفتاوى انه يثبت النسب عندهم خلافا لما (قوله وفي المجتبى الخ) من أنه في الذخيرة
(قوله ظنا للحل) اما لو اعتقده يكفر كما مر (قوله ويعزى) أى اجما كما في الذخيرة
لكنه مخالف لما في الهداية من قوله ولكن يوجب عقوبة اذا كان علم بذلك فتقيد العقوبة بما

مطلب

اذا احتل المحرم على وجه الظن
لا يكثر كالظن علم الغيب
وقال ان علم الحرة مقصود عليه
الفتوى خلاصة لكن المرجح في
جميع الشروح قول الامام فكان
الفتوى عليه اولى قاله قاسم في
تحصيله لكن في القهستاني من
المضرات على قوله سما الفتوى
وسر في الفسخ انها من شبهة المحل
وفيما يشبه النسب كما مر (او وطه
في نكاح بغير نكاح) لاحد شبهة
العقد وفي المجتبى تزوج بغيره
او من وجه الفرية ومعدته
ووطه ظنا للحل لا يحد ويعزى
وان ظنا للحرة فكذا عند

اذا علم ومثله ما مر عن كافي الحاكم وفي الفتح لم يجب عليه الحد عند أي حنيفة ومثيان
 الثوري وزفران قال علت انها على حرام ولكن يجب الحد وعقاب عقوبة هي أشد
 ما يكون من التعزير سياسة لاحد امتدرا شرعا إذا كان عالما بذلك وان لم يكن عالما بالحد
 ولا عقوبة تعزيراه وقد يجب بأن قوله ولا عقوبة تعزير المارء في أشد ما يكون فلا
 ينافي انه يعزير بما يلحق به من حيث جهل أمر الايجني عادة تأمل (قوله خلافا لهما) أي
 في ذات الحرم فقط كما مر (قوله فظهر أن تقسيمها الخ) ان أراد التقسيم من حيث
 الحكم فهي اثنان عند الكل غاية أن حكم شبهة العقدة عند الامام حكم شبهة المحل
 وعندهما حكم شبهة الفعل وان أراد التقسيم من حيث المفهوم فهي اثنان أيضا لان شبهة
 العقدة منهما ما هو شبهة الفعل كعقدة الثلاث كما مر ح في النهي باب ثبوت النسب ومنها
 ما هو شبهة المحل كعقدة اثنان ح (قوله وحد بوطه أمه أخيه الخ) أي وان قال ظننت
 أنه اتصل لي لانه لا شبهة في الملك ولا في الفعل لعدم انبساط كل في مال الا تحرقه عوى
 ظنه الحل غير معتبرة ومعنى هذا انه علم أن الزنا حرام لكنه ظن أن وطأه هذه ليس رقنا
 محرما فلا يعارض ما مر عن المحيط من أن شرط وجوب الحد أن يعلم أن الزنا حرام ففتح
 (قوله سوى الولاد) بالكسر مصدر ولدت المرأة ولاد وولادة أي سوى قرابة الولادة
 أي قرابة الاصول والفروع فلا حد فيها لكن لا يحد في قرابة الاصول اذا ظن الحل كما مر
 (قوله وجدت على فراشه) يعني في ليلة مظلمة كافي الخاتمة نرى ليلة فيعلم حكم التهاجر
 بالاولى (قوله الا اذا دعاها) يعني الامي بخلاف البصير كافي الخاتمة وهو ظاهر عبارة
 الزبلي والفتح أيضا ثم اعلم أن ما ذكره المصنف والشارح هو المذكور وفي المتن
 والشروح وعزاه في التواريخ الى المتنق والاصل لكنه قال بعد ذلك وفي الظهيرة
 رجل وجد في بيته امرأة في ليلة ظلمة ففشيها وقال ظننت انها امرأ في لاحد عليه ولو كان
 نهارا يحد وفي الحاوي وعن زفر عن أبي حنيفة فبين وجد في بيته امرأة ففقال
 ظننت انها امرأتى ان كان نهارا يحد وان كان ليلا لا يحد وعن يعقوب عن أبي حنيفة أن
 عليه الحد ليلا كان أو نهارا قال أبو اللث وبرواة زفر يؤخذ انه قلت ومقتضاه انه
 لاحد على الامي ليلا كان أو نهارا (قوله وجاز) أي العطف على خبر الرفع المتصل
 (قوله لا يحد الحرب الخ) أي خلافا لابي يوسف فعنده يحد الحرب المستأنم أيضا وقال
 محمد لا يحد واحدهم ما غير أنه قال في العكس وهو ما لو زنى ذى بمسأئمة كقول الامام
 من أن الذي يحدته والحاصل أن الزانيين امام مسلمان أو ذميا أو مستأنا أو الرجل
 مسلم والمرأة ذميمة أو مستأمنة أو بالعكس أو الرجل ذى والمرأة مستأمنة أو بالعكس
 فهي تسع صور والحد واجب عند الامام في الشكل الا في ثلاث اذا كانا مستأمنين
 أو أحدهما قادمه بالبر (قوله وتذبح ثم تحرق) أي لقطع امتداد الصدقة كلها
 رؤيت وليس بواجب كافي الهداية وغيرها وهذا اذا كانت عمالا يؤكل كان كانت

خلافا لهما قتلها ان تقسمها ثلاثة
 أقسام قول الامام (وحد بوطه أمه
 أخيه ومع) وسائر محارمه سوى
 الولاد لعدم البسطة (و) بوطه
 (امرأة وجدت على فراشه) فظنها
 زوجته (ولو هو أعمى) فتميزه بالسؤال
 اذا دعاها فأجابته قائلة أنا زوجتك
 أو لا فلا تلامس زوجته فواتعها
 لان الاخبار دليل شرعي حتى لو
 أجابته بالقول او بيم حله (وميمة)
 عطف على خبر حدودها الفصل
 (فيها حريم) مستأن من (و) حد
 (ذى ذى بهرية) مستأمنة (لا)
 يحد (الحريم) في الاولى (والحرية)
 في الثانية والاصل عند الامام
 الحد وذلك لان الاتهام على مستأن
 الاحد القذف (و) لا يحد بوطه
 (مجة) بل يعزرونه ثم تحرق
 ويكره الانتفاع بها حية وميتة
 مجتبي وفي النهي
 مطلب
 في وطأ الدابة

توكل يا زنا كلها عنده وقال احرق ايضا فان كانت الهاية لغير الواطئ يطالب صاحبها ان يدفعها اليه بالقيمة ثم يذبح هكذا قالوا ولا يعرف ذلك الاسم اعني فصل عليه زنا يلي ونهر (قوله اظاها انه يطالب بنبا الخ) أي قولهم يطالب صاحبها ان يدفعها الى الواطئ ليس على طريق الجبر وبعبارة التهر والظهار انه يطالب على وجه التدب ولذا قال في الخاتمة كان صاحبها ان يدفعها اليه بالقيمة اه وبعبارة البصر والظهار انه لا يصير على دفعها (تنبيه) • لو مكثت امرأة قد ادمت نفسها فوطئها كان حكمها كاتيان البهائم بجورهر أي في انها لا تدفعها بل تعزروها هل يذبح القرد ايضا مقتضى التحليل بقطع امتداد الصدث ثم قائل (قوله خبر الواحد كاف الخ) جملة معترضة بين القول ومقوله والاولى ذكرها بعده هي عرسك لثلاثتهم انهم مقولة القول والمراد ان تعبير المصنف كالكثر قيل اولى من تعبير القدرى بقلن • (تنبيه) • مقتضى هذا كله انه لا يسقط الحد بمجرد الزفاف وانه لا بد من أن ينضم اليه الاخيلا وبأنها تزوجه ويلزم عليه أن من زفت اليه زوجته ليله عرسه وليكن يعرفها أنه لا يحل له وطؤها ما لم يقل له واحدة أو أكثر انها زوجتك وهو خلاف الواقع بين الناس وفيه مرجع عظيم لانه يلزم منه تأنيب الامة والظهار انه يحل وطؤها بدون اخبار ولا سيما اذا أحضرها النساء فيها وأنها زوجها ان يته وجبت على النصة ثم زفت اليه فان احتمل غلط النساء فيها وأنها غيرها بعد ما يكون ومع هذا لو فرض الغلط وقد وطئها على ظن أنها زوجته وأنها تحل له فوجب الحد عليه اذ لم يقل له أحد انها زوجتك في غاية البعد أيضا اذ لا شأن له هذه الشبهة أقوى من شبه العقد على أمه أو بنته وظنه حلها وأقوى من ظنه حل أمه أو بنته ونحوها وكذا من وجدها على فراشه لئلا على ما يحصيه أبو الليث ورأيت في الخاتمة رجل زفت اليه غيرها أنه ولم يكن رآها قبل ذلك فوطئها كان عليه المهر ولا حد عليه اه وظاهرها أن الاخبار غير بشرط وأظهر من معاني كافي الحاكم الشهيد رجل تزوج زفت اليه أخرى فوطئها لا حد عليه ولا على قاذفه رجل فجر بامرأة ثم قال حسبها امرأتى قال عليه الحد وايت هذه كالأولى لأن الزفاف شبهة لا ترى أنها اذا جاءت بولد ثبت نسبته منه وان جاءت هذه التي فجر بها لم يثبت نسبته منه اه بقوله لأن الزفاف شبهة صريح في أن نفس الزفاف شبهة مسقطه للحد بدون اخبار فهذا نص الكافي وهو الجامع لكتب ظاهر الرواية فالظاهر أن ما في المتن رواية أخرى وهو محمول على ما اذا لم تقم قرينة ظاهرة من عرس تجتمع فيه النساء أو من ارسال من تأق بها اليه أو نحو ذلك مما يزيد على الاخبار فالويل يكن شيء من ذلك كما اذا تزوج امرأته ثم بعد مدة أدخلت عليه امرأته في بيته ولم يعلم انها التي عقد عليها أو غيرها ولكنه ظن انها هي فوطئها فهنا لا بد من اخبار واحدة أو أكثر بأنها زوجته والاربع الحد هذا ما ظهر في ولم أر من تعرض له والله تعالى اعلم (قوله وعليه مهرها) أي ويكون لها كما قضى به على رضى الله عنه وهو المختار لأن الوطء كلبناية عليها لا لبيت المال كما قضى به عمر رضي الله عنه

مطلب
فبين وطأ من زفت اليه

قوله النصة بكسر الميم وبالصاد
المهملة المشددة هو الكسر الذي
تقف عليه العروس في جلستها
مصباح اه منه

الظهار انه يطالب بنبا لقولهم
تضمن بالقيمة (و) لا يجحد (وطء)
أجنبية زفت اليه وقيل (خبر
الواحد كاف في كل ما يصل فيه
بقول النساء بصح (هي عرسك وعليه
مهرها)

وكأنه جعله حق الشرع عوضا عن الحد وقامه في الزيلعي وغيره (قوله بذلك قضى عمر)
 كذا وقع في الدرر وصوابه على وفق العزيمة أنه موقوف ظاهر (قوله أو بوطه دبر) أطلقه
 فمثل دبر الصبي والزوجة والامة فإنه لا حد عليه مطلقا عند الامام خنوع ويعززه داية
 (قوله حد) فهو عندهما كل زنا في الحكم فيحد جلدًا أن لم يكن أحسن ويرجا
 أن أحسن نهر (قوله يعزوا لآخر الخ) متعلق بقوله يعز وعبارة الدرر عند أبي
 حنيفة يعز زنا مثالي هذه الامور واعترضه في النهر بأن الذي ذكره غيره تنقيده بما إذا
 اعتاد ذلك قال في الزبادات والرأي إلى الامام فيما إذا اعتاد ذلك أن شاء نفسه وإن شاء
 غيره وبجسده ثم قل عبارة الفتح المذكورة في الشرح وكذا اعترضه في الشر بنسب
 بكلام الفتح وفي الانساب من أحكام غيبة الحنفية ولا يحد عند الامام إلا إذا تكرر
 فمثل على المتيقن به اه قال البيهقي والظاهر أنه يقتل في المرة الثانية لصدق التكرار عليه
 اه ظاهر عبارة الشارح أنه يعز بالاحراق ونحوه ولو في عبده ونحوه وهو صريح مما في
 الفتح حيث قال ولو فعل هذا بعد أمته أو زوجته بنكاح صحيح أو فاسد لا يحد أصلا
 كذا في الكافي ثم فيه ما ذكرنا من التعزير والقتل لمن اعتاده (قوله والتسكيس الخ)
 قال في الفتح وكان مأخذا هذا أن قوم لوط أهل كور بذلك حيث جلت قراهم ونكس بهم
 ولا شك في اتباع الهدم بهم وهم نازلون (قوله وفي الحاروي) أي الحاروي القديسي وعبارة
 وتكلموا في هذا التعزير من الجلد ورسم من أعلى موضع وبجسده في آتنة بقعة وغير ذلك
 سوى الاختصاص والجلد أصح اه وسكت عليه في العروة النهر فمثل (قوله التقيد
 بالامام الخ) فيه كلام قدمناه قبل هذا الباب (قوله الاستثناء حرام) أي بالكف إذا كان
 لاستحلاب الشهوة أما إذا غلبته الشهوة وليس زوجه ولا مة ففعل ذلك لتسكينها فارجا
 أنه لا حد عليه كما قاله أبو الثعلبي ويجب لو ساف الزنا (قوله كره) الظاهر أنها كراهة تنزيه لأن
 ذلك بمنزلة ما لو أنزل بنفسه نذرا أو بطنين تأمل وقدمنا عن المراجع في باب مفسدات الصوم
 يجوز أن يستغفر بغير زوجته أو خادمته وانظر ما كتبناه هناك (قوله ولا شيء عليه) أي من
 حد وتعزير وكذا من ائتم على ما قلناه (قوله ولا تسكون الواطئة في الجنة) قال السوطي
 قال ابن عقيل الجنبي حرمت مسئلة بين أبي علي بن الوليد المعتزلي وبين أبي يوسف القزويني
 في ذلك فقال ابن الوليد لا يمنع أن يجعل ذلك من جملة الذنوب في الجنة لقول المفسد فإنه
 انتمنع في الدنيا لما فيه من قطع التسل وكونه محلا للذم وليس في الجنة ذلك ولهذا أبيع
 شرب الخمر لما فيه من السكر وغاية العربة وروال الصل فلذلك لم يمنع من الالتذاذ
 به نقول أبو يوسف الميسل إلى ذلك كورعاه وهو قبيح في نفسه لا محمل لم يعلق لوطه
 ولهذا لم يمنع في شريعة بخلاف النهر وهو يخرج الجسد والجنة نزهت عن المعاصات فقال
 ابن الوليد العاصي التوب بالذي فاذ لم يسبق الاجترار للالتذاذ اه كلامه رمي على
 المنع (قوله حرمتها عقلي) الظاهر أن المراد بالحكمة هنا الفتح اطلاعا لا اسم السبب على

مطلب
 بالتأويل وطه الدبر

مطلب
 في حكم اللواط

بذلك قضى عمر رضي الله عنه
 وبالعدة (أو بوطه دبر) وقالان
 فعل في الأجانب حدودا في عبده
 أو أمته أو زوجته فلاحدا جاعلا
 يعز قال في الدرر يعزوا لآخر الخ
 بالتأويل هدم الجدار أو التسكين من
 محمل مرقع باتباع الاجتهاد
 وفي الحاروي والجلد أصح وفي الفتح
 يعز ويصحب حتى يموت أو توب
 ولو اعتاد اللواط قتله الامام سياسة
 قلت وفي النهر عز بالهر التقيد
 بالامام يفهم أن القاضي ليس له
 الحكم بالسياسة ه (فرع ه)
 في الجوهرة الاستثناء حرام وفيه
 التعزير ولو يمكن امرأته أو أمته
 من العتيد كره ما نقله كره ولا شيء
 عليه ولا تسكون (الواطئة في الجنة
 على الصحيح) لأنه تعالى استحبها
 وبماها خبيثة والجنة منزلة عنها
 فتح وفي الانساب حرمتها عقلي فلا
 وجود لها في الجنة
 مطلب
 لا تسكون اللواطنة في الجنة

السبب أي قصها على يجمع في أنه يدرك بالعقل وإن لم يدركه الشرع كالنظم والكفر لأن
مذهبنا أنه لا يصح بها العقل شيء أي لا يكون العقل حاكما بغير منه واعتدالاته تعالى
بل العقل مدبر للحسن بعض المأمورات وقبح بعض المتهبات فيأتي الشرع حاكما كما يوفق
ذلك فيأمر بالحسن وينهى عن القبح وعند المعتزلة يجب ما حسن عقلا ويحرم
ما قبح وإن لم يرد الشرع بوجوه أو حرمته فالعقل عندهم هو الميثب وعندنا الميثب
هو الشرع والعقل آلة لدار الحسنة والقيح قبل الشرع وعندنا الإشارة لاحظ
للعقل قبل الشرع بل العقل تابع للشرع فما أمر به الشرع يعلم بالعقل أنه حسن
وما نهى عنه يعلم أنه قبيح وعلم أبحاث المسئلة يعلم من كتب الأصول ومن حواشينا
على شرح المنار (قوله وقيل جمعية) أي لا يستقل العقل بإدراك قصها قبل ورود
الدليل السمعي (قوله تنوجد) أي يمكن أن توجد (قوله وقيل يخلق الله
تعالى الخ) هذا الخارج عن محل النزاع لأن الكلام في الاتيان في الخبر (قوله والصحيح
الأول) هو أنه لا وجود لها في الجنة (قوله لحرمتها) أي قصها كآمر (قوله وتزول
حرمته الخ) وجه آخر لسان أشد في اللواط وهو أن وطء الذكر لا يمكن زوال حرمته
بخلاف وطء الأنثى فإنه يمكن بترتوبها أو شربها (قوله لأنه مطهر على قول) أي قول
كثير من العلماء وإن كان خلاف مذهبنا كآمر (قوله يكفر مسخها) قدم الشارح
في باب الحيض الخلاف في كفر مسخ وطء الحائض وطء الفرجم وفق على التناسخية
عن السراجية اللواط يجعله كآمر أو محرم كآمر أو حرام إلا أنه لو أسخه لا يكفر
فاله حرام الدين أي أي فحصل القول بكفره على ما إذا استعمل اللواط بأجنبي بخلاف
غيره لكن في التبرئ لآلة أن هذا قول ولا يعلم أي ثلاثية أو الشقة عليه بظنهم حله
(تمت) * للواط أحكام أخرى لا يجب بها المهر ولا العدة في النكاح القاسد ولا في المأق
به الشهية ولا يحصل بها التحليل للزوج الأول ولا تثبت بها الرجعة ولا حرمة المصاهرة
عندنا أكثر ولا الكفارة في رمضان رواية ولو قذف بها لاحت خلافا لها ما ولا عن
خلافا لها ما يجر وهو. أخو من الجاني ويزاد ما في التبرئ لآلة عن السراج يكتفي
في الشهادة عليها عدل لا أربعة خلافا لها (قوله الا اذا زنى الخ) يعني أن ما في المتن
خاص بما اذا خرج من عسكر من له ولاية إقامة الحدود وقد دخل دار الحرب وفي ثم عاد
أو كان مع أمير سيرة أو أمير عسكر فزني معه أو كان تاجرا أو أسيرا أو مالو زنى مع عسكر من له
ولاية إقامة الحد فإنه يحد بخلاف أمير العسكر أو السرية لأنه انما يقض لهما تدبير
الحرب لا إقامة الحدود ولا ولاية الامام منقطعة عنه كما في الفتح تبرئ لآلة (قوله لا عليه
ولا عليها) لأن فعل الرجل أصل في الزنا والمرأة تابعة له وامتناع الحد في حق الأصل
يوجب امتناعه في حق التابع خبر وكذا اعترض عليه لأنه لو لم يرجع به الولي عليها
لامرأه لا بطاوعها بخلاف مالو زنى الصبي بصبيته أو بغيره فإنه يجب عليه العقر

وقيل جمعية فتوجد وقيل يخلق
الله تعالى طائفة منهم الأعلى
كالذكور والأسفل كالإناث
والصحيح الأول وفي الخبر حرمته
أشد من الزنا لحرمتها عقلا وشربا
وطءا والزنا ليس بحرام طبعيا
وتزول حرمته بترتوبها
بخلها وعدم الحد عنه لا لغتها
بل التلطف لانه مطهر على قول
وفي الجاني يكفر مسخها عند
الجهور (أو زنا في دار الحرب
أو البني) إلا اذا زنى في عسكر
لا ميرة ولاية الإقامة هداية (ولا
حد) بزا غير مكلف بكلفة مطلقا
لا عليه ولا عليها (وفي عكسه حد
قطر) (ولا حد) بزا بالمتابرة له
أي الزنا

كأفي الفتح شرب ليلية (قوله والحق وجوب الحد) أي كما هو قولهما وهذا بحث لصاحب
 الفتح وسكت عليه في النهر والمثون والشروح على قول الامام (قوله ولا يزالان كراه)
 هذا ما يرجع اليه الامام وكان أولا يقول ان الرجل يحد لانه لا يتعدوا لانتشار الاثم
 وهو آية الطواغيت بخلاف المرأة فلا تخذ اجماعا وأطلق فشمع الاكراه من غير السلطان
 على قولهما المقتضى به من تحقيقه من غيره وهو اختلاف عصر وزمان ويقامه في العصر قال ط
 والمراد أنه لا يجب على الزاني المكروه فلو زنى مكرها عطاوعة وجب عليها الحد كأفي حاشية
 الشايعي (قوله ولا يقراران أنكره الاخر) أي لو أقر أحدهما بالزنا أربع مرات
 في أربع مجالس وأنكر الاخر سواء ادعى المنكر النكاح أو لم يدعه لا يحد المقر خلافا
 لهما في الثانية لبقاء الحد عن المنكر بدليل موجب للثني عنه فأورث شبهة في حق المقر
 لأن الزنا فعل واحد يتم بهما فإذا تمكنت فيه شبهة تعدت الى طرفيه لانه ما أطلق بل أقر
 بالزنا بمن دوا الشرع الحد عنه بخلاف ما لو أطلق وقال زنت فإنه لا موجب شرعي
 بنفسه ومثله لو أقر بالزنا بغائبية لانه لم يتنف في حثها بما يوجب النفي وهو الانكار
 ولذا لو حضرت وأقرت تحت قفله أن الاعتبار بالانكار لا للغيبة فقم ملصقا قلت وبغير
 من هذا أن السكوت لا يقر مقام الانكار تأمل نعم تقدم أنه لو أقر بالزنا بغير ساء لا يحد
 لاحتمال أنها لو كانت تتكلم لا بدت سقطا وقد متنا في الباب السابق الفرق بينها وبين
 الغائبة (تيسره) حيث سقط الحد يجب لها المهر وان أقرت هي بالزنا وادعى النكاح
 لانه لم يسقط الحد صارت مكذبة شرعا ثم لو أنكرت الزنا ولم تدع النكاح واقعت على
 الرجل حد القذف فانه يحد له ولا يحد للزنا وقامه في الفتح (قوله وكذا لو قال اشتريتها
 ولو حرة) أي ولو كانت حرة لا يحد لانه لم يقر بالزنا حدث ادعى الملك وفي مكان في الحاكم
 زنى بأمة ثم قال اشتريتها شرافا سدا وعلى أن للبايع فيه الخيار وادعى صدقة أو هبة
 وكذبه صاحبها ولم يكن له شبهة دوى عنه الحد اه وفي التاترخانية عن شرح الطحاوي
 شهد عليه أربعة بالزنا وأثبتوه ثم ادعى شبهة فقال ظننت أنها امرأتى لا يسقط الحد ولو قال
 هي امرأتى أو أدعى لاحد عليه ولا على الشهود اه وفي البحر لو ادعى أنها زوجته فلا حد
 وان كانت زوجة للغير ولا يكلف اقامة البينة للشبهة كالأدعى السارق أن العين ملكه
 سقط الحد بمجرد دعواه اه وتقدمت ههنا متنا في الباب السابق قلت وانظر وجه الفرق
 بين قوله ظننت أنها امرأتى وقوله هي امرأتى ولعل وجهه أن قوله ظننت يدل على
 اقراره بأنها أجنبية عنه فكان اقراره بالزنا بأجنبية بخلاف قوله هي امرأتى واشتريتها
 ونحوه فانه جازمه وبأن فعله غير زنا فتأمل بقی هنا شيء وهو أن الشبهة في هذه المسائل
 وفي مسئلة الفتح التي قبلها لم أر من ذكر أنها من أي أقسام الشبه الثلاثة وظاهر كلامهم
 أنها خارجة عنها ووجهه أنه في هذه المسائل يدعى حقيقة الملك الذي لو ثبت لم يكن وطؤه
 فيه محرمًا بخلاف تلك الأقسام والظاهر أن النسب هنا لا يثبت وأن الفعل محض زنا

والحق وجوب الحد كالمستأجرة
 للخدمة فتح (ولا يزالان باكره
 ولا) لا يقراران أنكره الاخر
 للشبهة وكذا لو قال اشتريتها
 ولو حرة تنجى

وانما سقط الحد للشبهة صدقه في دعواه الملك بالعقد أو بالشراء ونحوه وبهذا لا يثبت
 التسبب لأن الملك ثابت لغيره وعلى هذا فيمكن دخولها في شبهة القفل وهي شبهة الاشتباه
 لأن مرجعها إلى أنه اشبه عليه الأمر بظنه الحل واقعه سبحانه أعلم (قوله وفي قتل أمة
 بزناها) هذا عندهما وأما عند أبي يوسف فخطئه القيمة بالحد لأنه لم يرقنا حيث اتصل
 بالموت كما في المحيط فحسبنا في قتل وصح في الخيانة قول أبي يوسف لكن المتون
 والشرح على الأقل بل ما ذكر عن أبي يوسف هو رواية عنه لا قوله وهي خلاف ظاهر
 الرواية عنه كما أوضح في الفتح (قوله الحد بالزنا والقيمة بالقتل) أشار إلى توجيه وجوب
 الحد والقيمة بأنهما جائزان مختلفتان بموجدين مختلفين ط (قوله ولو أذهب عينها) كذا
 في البحر وغيره ولا يظهر عينها بالتبعية ليلزم كل القيمة لكنه مرد مصاف قيم بقرينة
 قوله الجسدة العيا (قوله فأورث شبهة) أي في ملك المتافع بها فندرى عنه الحد
 بخلاف ما مر فإن الجسدة قائمة بالقتل فلا تملك بعد الموت وتمامه في الفتح (قوله وقص
 ما لو أفضاها في الشرح) أي شرح المصنف وحاصله أنه إن أفضاها وهي كبيرة مطاوعة
 بلا دعوى شبهة حد ولا عقر عليه رضاها ولا مهر لوجوب الحد وإن كان مع دعوى
 شبهة فلا حد ويجب العقر وإن كانت مكروهة ولم يدع شبهة قرينة الحد لا المهر ومن ثلث
 الدية إن استسكت بولها والأفكها التقوية به جنس المتفعة على الكمال وإن أذى شبهة
 فلا حد وإن استسكت فليده ثلث الدية ويجب المهر في ظاهر الرواية وإن لم يستسك فكل
 الدية ولا مهر خلافاً للحد وإن أفضاها وهي صغيرة فإن كانت يجمع مثلها فكذا الكبيرة
 إلا حق سقوط الأثر برضاها والأفلا حد ولزمه ثلث الدية والمهر كما لا ان استسكت
 بولها والأفك للدية دون المهر خلافاً للحد لدخول ضمان الجزء في ضمان الكل كما لو قطع
 أصبع إنسان ثم كفه قبل البراءة (قوله فلا حد عليه اتفاقاً) لأنه ملكها بالضممان
 فأورث شبهة في ملك المتافع أخذاً مما مر وهذا إذا تمت في الجوهر ولو غصب أمة فزنى
 بها ماتت من ذلك أو غصب حرة نيسا فزنى بها ماتت من ذلك قال أبو حنيفة عليه الحد
 في الوجهين مع دية الجزء وقيمة الأمة أما الحرة فلا اشكالك فيها لأنها تملك بدفع الدية
 وأما الأمة فأنها تملك بالقيمة لأن الضمان يجب بعد الموت والميت لا يصح تملكه (قوله
 كالوزني بجزء) تقدمت مناقي الباب السابق عند قوله ونذب تلقينه (قوله لا يسقط
 الحد) أي في المستثنين لعدم الشبهة وقت القفل كما ذكره الشارح هناك وقوله اتفاقاً
 ذكره في الفتح عن جامع فاضحاً في المسئلة الأخيرة وقدم الشارح أنه الأصح ومقاده
 الخلاف وذكر في البحر هناك عن المحيط لوزن المزني بها واشترائها لا يسقط الحد
 في ظاهر الرواية لأنه لا شبهة وقت القفل اه ثم ذكر في أقل هذا الباب عن الطهيري
 خلافاً للمستثنين وأنه لا حد فيما عند بل عند أبي يوسف وروى الخلاف بالскس
 وروى الحسن عن الإمام أنه لا حد في الشراء بل في التزويج لأنه بالشراء يملك عينها

(وفي قتل أمة بزناها الحد) بالزنا
 (والقيمة) بالقتل ولو أذهب عينها
 زنده قيمتها وسقط الحد لقلتها
 الجنة العيا فأورث شبهة حداية
 ونقص مالاً أفضاها في الشرح
 (ولو غصبها من زنى بها ثم ضمن قيمتها
 فلا حد عليه) اتفاقاً بخلاف
 ما لو زنى بها ثم غصبها ثم ضمن قيمتها
 كما لو زنى بجزء ثم نكحها) لا يسقط
 الحد اتفاقاً فخرج

بجلاف التزويج قلت ومسته القصب الثانية التي ذكرها المصنف توافق ظاهر الرواية
(قوله أتابعكته) أي تحكين الخليفة ولي الحق من الاستيفاء (قوله وبه علم الخ) لانه
لم يشترط القضاء فلو قتل الولي القاتل قبل القضاء لم يضمن وكذلك لو أخذ من
غاصبه بجلاف ما لو قتل أحد الزاني قبل القضاء برجه فانه يضمن كما مر لأن القضاء مشروطه
(قوله ولا ولاية لاحد عليه) أي ليستوفيه وقائمة الايجاب الاستيفاء فإذا انعذر لم يجب
وأورد عليه ما المانع من أن يولى غيره الحكم بما شئت عنده كما في الأموال قيل ولا يخلص
الا ان ادعى أن قوله تعالى فاجلدوا بعضهم أن الخطاب للامام أن يجلد غيره وقد يقال
أي دليل ايجاب الاستنباط فتح والله سبحانه أعلم

• (باب الشهادة على الزنا والرجوع عنها) •

تقدم أن الزنا ثبت بالقرار والبيئة وقدم كيفية ثبوته بالآل لأن الثاني أنذر نادر لضيق
شروطه وأيضاً لم يثبت عنده على الله عليه وسلم ولا عند أصحابه بعده الا بالقرار كما في القبح
(قوله شهد وأجمعته قادم) أي بسبب حسنة لانه المشهود به لأنفس الحد ١١ ح أي في
التبعية تساهل كما في القبح (قوله للهمة) لأن الشاهد بخيرين أداء الشهادة والستر
فالتأخير كان لاختيار الستر فالإقدام على الاداء بعده لعداوة من كنهه فيهم فيها
وان كان للستر بصيرة فاسماً غافقياً بالمائم بجلاف الاقرار لأن الانسان لا يعادى
نفسه هداية وأورد على قوله يصير فاسقاً بان ذلك لو كان الاداء واجباً وليس كذلك
الآن يجب بآن سقوط الوجوب لأجل الستر فإذا أدى لم يوجد موضع الرخصة
المستعجلة للوجوب تأمل (قوله اذ فيه حق العبد الخ) أي وان كان الغالب نفسه حق الله
تعالى ١١ ح قال في الهداية غنة الزنا والشرب والسرقة خالص حقه تعالى حق يصح
الرجوع عنها بعد الاقرار فيكون التقادم فيه مانعاً وحده القذف فيه حق العبد لما فيه
من دفع العار عنه ولهذا لا يصح رجوعه بعد الاقرار والتقدم غير مانع في حقوق العباد
ولأن الدعوى فيه شرط فيصير تأخيرهم على التعمد الدعوى فلا يوجب تقسيمهم
بجلاف السرقة لأن الدعوى ليست بشرط الحد لانه خالص حقه تعالى على ما مر
وأنما تشترط المال هداية وحاصله أن في السرقة أمرين الحد والمال وأنما تشترط
الدعوى لزوم المال لا لزوم الحد ولا ثبت المال بما بعد التقادم لانه لا يطل به بجلاف
الحد (قوله ويضمن المال الخ) عطف على قوله لم تقبل قال في البرق وقوله يضمن
المال مع لصرحهم بوجود التهمة في شهادتهم مع التقادم مشكل لانه لا شهادة لهم التهم
ولو بالمال الآن يقال انها غير محققة وانما الموجود النسبة ١١ أي انما سقط الحد
لاحتمال العداوة وذلك غير محقق لكنه يصير شبهة يقطع بها الحد دون المال (قوله
لانه حق العبد) ولأن تأخير الشهادة لتأخير الدعوى لا يوجب فسقاً وينبغي أنهم
لو أخوا الشهادة لتأخير الدعوى أن لا تقبل في حق المال أيضاً كما في القبح

(والخليفة) الذي لا ولاية له
(يؤخذ بالقصاص والأموال)
لأنهم من حقوق العباد فيستوفيه
ولي الحق ما يحكيه أو يثمنه
المسلمين وبه علم أن القضاء ليس
بشرط لاستيفاء القصاص والأموال
بل التحكين فتح (ولا يبعة)
ولو أخذت لفظة حق الله تعالى
وأقامته اليه ولا ولاية لاحد عليه
بأمر الامام والله أعلم
• (باب الشهادة على الزنا
والرجوع عنها) •

شهد وأجمعته قادم بلا عذر
كرض أو بعد مسافة أو خوف
طريق (لم يقبل) للهمة (لا في حد)
القذف اذ فيه حق العبد
(ويضمن) المال (المسروق) لانه
حق العبد فلا يسقط بالتقدم

(قوله لاستفاء التهمة) لأن الانسان لا يعادى نفسه كما مر (قوله الا في الشرب) فان
التقادم فيه يطل الاقرار عند أي حنيقة وأبي يوسف يمر عن غاية البيان وأما عند
محمد فلا يطل وسببه تخصيصه في بابه (قوله هو الاصح) اعلم أن التقادم عند الامام
مفروض الى رأى القاضي في كل عصر لكن الاصح ما عن محمد أنه مقدور بشر وهو مروي
عنهما أيضا وقد اعتبره محمد في شرب الخمر أيضا وعندهما هو مقدور بزوال الراححة وجرم به
في الكثرة في بابه فظاهر كغيره أنه المختار فعلم أن الاصح اعتبار الشهر الا في الشرب يمر
وبه ظهر أن ما ذكره المحقق ليس قول محمد على إطلاقه بل هو ما شاع على قوله ما
في الشرب وعلى قول محمد في غيره فافهم (قوله وقيل لا) أقول هذا هو المذهب لانه هو
المذكور في كافي الحاكم الشهيد حيث قال وإذا شهد الشهود على رجل بزنا قد لم يأخذ
بشهادتهم ولا أحدهم اهـ ولذا قال الكرخي انه الظاهر أي ظاهر الرواية وعمله في العناية
بأن عدهم متكامل وأهلية الشهادة موجودة وذلك يمنع أن يكون كلامهم قطعا (قوله
بغائية) أي والشهود يعرفونها إلا حادثة عليه بعدم معرفتها كما يأتي شريلا لينة (قوله
ولو على سرقة) مثلها القذف كما يشترط اليه تعدل ح (قوله لشرطية الدعوى الخ) أي
انها شرط للعمل بالبينه لأن الشهادة بالسرقة تضمن الشهادة بعلة السرقة المبررة
منه فلا تقبل بلا دعوى وليس شرطان ثبوت الزنا عند القاضي ولا يقال يحفل
أن الغائبة ولو حضرت تدعى النكاح فبسط الحد لا يقول دعواها الصكاح شبهة
واحتمال دعواها ذلك شبهة النسبة فلا تعتبر ولا أدنى التي في كل حد لأن شبهة بالبينه
أو الاقرار ويحفل أن يرجع المقترا أو الشهود وذلك لا يعتبر لأن نفس هذا الرجوع
شبهة واحتماله شبهة الشبهة أفاده في الفتح (قوله حد) لانه لا يمتنع عليه من فقها شبهة
فانه كما لا يقر على نفسه كاذبا لا يقر على نفسه حال الاشتباه فلا أثر بالزنا كان فرع عليه
انها لم تشبه عليه وصار به حتى قوله لم أعرفها أي باسمها ونسبها ولكن علمت بأنها اجنبية
فكان هذا كالتهم ومن عليه بخلاف الشاهد فانه يجوز أن يشهد على من تشبه عليه
فلا يكون قول الشاهد لا أعرفها موجبا للحد فتح (قوله لاحتمال أنها امرأته أو أخته)
لو قال لاحتمال أن يكون فيها شبهة لكان أعم اهـ وفي كافي الحاكم وان قال المشهود
عليه ان التي رأوها معي ليست بأمرأة ولا خدام لم يحدث أيضا التصور أن تكون أمه أمه
أو منكره نكاحا فاسدا يمر (قوله كاختلافهم في طوعها) بأن شهد اثنان أنه
أكرها وأخران أنها طاعت به لم يحدث عنده وقالوا هذا الرجل لا تقاومهم على أنه ذى وقدر
اثنان منهم بزنا عتية وهي الأكرام وله أنه زنا مختلفان لم يكمل في كل نصاب لأن زناها
طوعا غيره مكرهه فلا حد ولأن الطوع يقتضى اشتراكهما في الفعل والكره يقتضى
تفرده فكأنما غيرين ولم يوجد في كل نصاب ثم إن اتفاق الشهود على النسبة الى الزنا يلحق
الشهادة بخرج للكلادهم من أن يكون قطعا ونعامة في الزبلى (قوله ولوعلى كل زنا

(ولو أقر به) أي بالحد (مع التقادم)
حد) لاستفاء التهمة (الا في الشرب)
كاسبي (وتقدم بزوال الريح
ولفسره بمعنى شهر) هو الاصح
(ولو شهدوا بزنا متقدم حد
الشهود عند البعض وقيل لا)
كذا في الخاتمة (شهدوا على زناه
بقائمة حد ولو على سرقة من غائب
لا) لشرطية الدعوى في السرقة
دون الزنا (أقر بالزنا بجهولة حد
وان شهدوا عليه بذلك لا) لاحتمال
أنها امرأته أو أخته (كاختلافهم
في طوعها أو في الباد ولو) كان
(على كل زنا)

أربعة) راجع لقوله أو في البلد كما اقتضاء كلام الشراح في تصويرهم المسئلة وتعليقهم
 باشتغال فعل واحد في ساعة واحدة في مكانين متباينين فتبيننا بكذب أحد القريتين
 وظاهره أنه لو شهد أربعة بالطوع وأربعة بالإكراه يحدان وبه ينزح محض مسكين معطلا
 بعدم التيقن بكذب أحد القريتين حيث لم يذكر وقتا واحدا وخرج من بأن لا حد للمتر
 أول الباب السابق من أن الحديث قط في دعوى الإكراه إذا برهن حال ومعلوم أن ذلك
 بعد ثبوت الحديث عليه بالينة والينة المثبتة للحد لا بد أن تشهد بالطوع أحقت هذا
 انما يظهر إذا ذكر وقتا واحدا أو لا فيمكن عمله على عقليين أحدهما بالإكراه والاخر
 بالطوع وأما ما مر في الباب السابق فهو فيما إذا شهد أربعة على زيادة طوعا أو أقام شاهدين
 على الإكراه في ذلك الفعل بعينه لا مطلقا فيسند رأى الحديثه للشبهة فافهم والله سبحانه
 أعلم (قوله والا) بأن اتحد الوقت وتقارب المكانان أو اختلف الوقت وتبعد المكانان
 أو تقارب (قوله في زاوية يت) أي جانيبه (قوله لا مكان التوفيق) بأن يكون
 ابتداء الفعل في زاوية والانتها في أخرى بالاضطراب والحركة يجر لا يقال هذا توفيق
 لأقامة الحد والواجب دونه لأن التوفيق مشروع صيانة للقضاء عن التعطيل إذ لو شهد
 أربعة قبل اتمام احتمال شهادة كل منهم في وقت آخر وقبل اتمام مبنى على الاتحاد
 وإن لم يشعروا عليه فأدعى الفتح (قوله ولكن هي بكر) أقام الشارح النقطه لكن غير
 ظاهرا لأن الواو في كلام المنصف والاحال والجله حالية وكذا قوله بعده ولكن هم عيان
 كما أناده ط (قوله لم يحد أحد) أي من الشهود والمشهد عليهم ما في المسائل الثلاث
 أما الأولى فلا الزنا لا يتحقق مع بقاء البكارة ونحوها فلا يحدان لظهور الكذب
 ولا الشهود لأن ثبوت البكارة ونحوها بقول امرأة أو أكثر جهة في اسقاط الحد
 لا في إيجابه وأما الثانية فلم يحد لاشتراط العدة لثبوت الزنا ولا الشهود سواء علم فسقهم
 في الابتداء أو ظهر بعده لأن القاسق من أهل الاداء والتحمل وإن كان في أدائه نوع
 قصور نتيجة القسق ولذا قضى بشهادته يتخذ عندنا فاشيت بشهادتهم شبهة الزنا فسقط
 الحد عنهم ولذا لا يحد القاذف لو أقام أربعة من القاسق على زنا المقتذوف وأما الثالثة
 فلا أن الشهادة على الشهادة لا تحوز في الحد وزيادة الشبهة احتمال الكذب في موضعين
 في الأصول وفي القروع ولا يحد القروع لأن الحاكم للقذف غير قاذف وكذا الأصول
 بالاولى ولو شهدوا بعد القروع لم تشهداتهم من وجه برت شهادة القروع اه ملخصا من
 البحر (قوله فوجد مجبوا) وجه عدم حد الشهود فيه بخذمها علوا به أضاف البكارة
 والرتق وهو تكامل عددهم ولفظ الشهادة ثم رأيت كذلك في الدرر فافهم وأيضا
 سبأ في أن المجبور لا حد على قاذفه وبه على المسئلة هنا الحاكم في الكافي (قوله عيان)
 أي أوعيد أو عيان أو مجانين أو كفار نهر (قوله حدوا القذف) أي دون الشهود
 عليه لعدم أهلية الشهادة فيهم أو عدم النصاب فلا يثبت الزنا (قوله وأرض جلده) أي

أربعة) لكن ب أحد القريتين
 يعني أن ذكر وقتا واحدا وتبعد
 المكانان والاقبلت فتح (ولو اختلفوا
 في زاوية يت واحد صغيرا)
 أي الرجل والمرأة استصفا
 لا مكان التوفيق (ولو شهدوا على
 زناها) لكن (هي بكر) أو زنا
 أو زنا (أو هم فسقة أو شهدوا
 على شهادة أربعة وان) وصليته
 (شهدا الأصول) بعد ذلك لم يحد
 أحد) وكذا لو شهدوا على زنا
 فوجد مجبوا (ولو شهدوا بالزنا
 و) لكن (هم عيان أو يحدودون
 في قذف أو ثلاثة أو أحد هم محدود
 أو عيد أو وجد أحد هم كذلك
 بعد أقامة المحدثوا) للقذف
 أن طلبه القذف (وأرض
 جلده) وإن مات عنه (هذه)

إذا كان جرحه الجلد كما في الهداية (قوله خلا قالهما) حيث قالان الأرض في حث المال لأنه يتقل فعـ ل الجلد للقاضي وهو عامل المسلمين فيصيب الغرامة في مالهم وله أن القتل الجرح لا يتقل للقاضي لأنه لم يأمر به فيقتصر على الجلد لأنه لا يجب عليه الضمان في الصحيح كيلا يمتنع الناس عن الأمانة تخافة الغرامة ابن كمال وعلى هذا الخلاف إذا رجح الشهود لا يضمنون عنده وعندهما يضمنون وقامه في الهداية والنهر وفي العزيمة عن بعض شروح الهداية ومعرفة الأرض أن يقوم المحدث وعبد سليمان هذا الأمر فينظر ما يقص به القيمة بقص من الدية بمثل أه قلنا لكن قوله بقص من الدية بمثل لا يحمل له بل الظاهر أن يقال فينظر ما يقص به القيمة يؤخذ من الشهود ويأمن أنه لو فرض أن قيمته سلبا ألف وقيمتها الجراحة تسعمائة تسكون الجراحة قصته مائة هي الأرض فيرجع على الشهود بها (قوله فقط) قد قلناه يصدق رجوع أي يحذر الرجوع فقط حد القذف دون الباقي بقاء شهادتهم (قوله وغرم ربيع الدية) لأن الثاني بشارته ببيع الحق وكذا الرجوع الكل حد وأوغرموا الدية نهر وقول البحر وغرموا ربيع الدية صوابه جميع الدية كما قاله الرمي (قوله وان رجع قبله) أي الرجوع سواء كان قبل القضاء أو بعده نهر (قوله حد والقذف) أي حد الشهود كما هم أئاما إذا كان قبل القضاء فهو قول على اثنين الثلاثة لأنهم صاروا قذفة وأما بعده فهو قولهما وقال محمد يحد الرابع فقط لأن الشهادة تأكدت بالقضاء فلا تنسخ التي في حق الرابع ولهما أن الأمضاء من القضاء وهذا سقط الحد من الشهود عليه نهر (قوله لأن الأمضاء الخ) هذا التعليل فيما إذا كان الرجوع بعد القضاء واقتصر عليه لعدم الخلاف عند الثلاثة فيما قبله فافهم ومعناه أن أمضاء المحدث تمام القضاء به وغرته تظهر أيضا فيما إذا اعترضت أسباب الجرح أو سقط احسان المذوف أو عزل القاضي كما في المراجع (قوله حد وأوغرم ربيع الدية) أما الحد فلا تنسخ القضاء بالرجوع في حقهما وأما الغرم فلا تنسخ بقاء من بقي لا رجوع من رجوع وقد بقي من يبقى بقاءه ثلاثة أرباع الدية قبل انضمامها الربع فان قيل الأقل منهما حين رجوع لم يأنه شيء فكيف يجتمع عليه الحد والضمان بعد ذلك ب رجوع غيره قلنا وجد منه موجب الحد والضمان وهو قذفه واتلافه بشارته وانما امتنع الوجوب لما منع وهو بقاء من يقوم بالحق فإذا زال المانع ب رجوع الثاني ظهر الوجوب ح عن الزيلعي (قوله ولو رجع الثالث ضمن الربع) وكذا الثاني والأول بجر عن الحارثي القدسي (قوله ولو رجع الخمسة) أي معالما رتبنا (قوله وضمن المزدكي) أفردناه لا يشترط العدد في التركة كما في القح أي ضمن من ترك شهود الزنا إذا رجع عن التركة وقضى الدية من ماله لا من بيت المال خلا قالهما لأن الشهادة انقضت بحجة التركة فكانت في معنى علة العلة فنضاف الحكم إليها بخلاف شهود الاحسان إذا رجعوا لأنه محض الشرط (قوله ان ظهورا)

خلا قالهما (مؤيد رجه في بيت

المال) اتقاهما (ويجوز من رجوع

من الأربعة بعد الرجوع فقط)

لا تقل بشارته بالرجوع قذفا

(وغرم ربيع الدية) ان رجوع

(قبله) أي الرجوع (حدوا) القذف

(ولا يرجع) لأن الأمضاء من القضاء

في باب الحدود (ولا شيء على خاص)

رجوع بعد الرجوع (فان رجع آخر

حدوا وغرموا ربيع الدية) ولو رجع

الثالث ضمن الربع ولو رجع

الخمس ضمنوا أجمعاً حاوي

(وضمن المزدكية المرحوم ان

ظهروا) غير أهل الشهادة

أي شهود الزنا (قوله عيدا أو كفارا) - إن لقوله غير أهل إشارة إلى أن المراد به كونهم
غير أهل للاداء وإن كانوا أهلا للتصل (قوله وهذا الخ) - فترشع المصنف بحيث ترد
كذلك تقدير الرجوع أخذا بظاهر كلام المتقدمة وقد حقق المقام في الفتح فراجع (قوله
بجزة الشهود وإسلامهم) أي وعد التهم وقيد بالخباء بذلك ليكون تركه سواء كان
بلفظ الشهادة أو بلفظ الأخبار لأنه لو أخبر بأنهم عدول ثم ظهر وعيدا لم يضمن انتفاها
لأنها ليست تركية والقاضي قد أخطأ حيث اكتفى بهذا القدر بجر (قوله والال) أي
وان لم يرجع بل استمر على تركه فأتاهم أو أرسلون وكتبت الأفعال أخطاء ففتح
(قوله ولا يصحون) أي الشهود وكذا لا يضمنون بجر (قوله لأنه لا يورث) لأنهم
قد فرجوا وقد مات فلا يورث كافي الفتح قلت ولا يرد عليه المسئلة المتقدمة وهي
ماذا يرجع أحد الأربعة بعد الرجم لما مر من انقلاب شهادته بالرجوع فكذا أي لأنها
حين وقعت كانت مستبررة بشهادة ثم انقضت فصارت قدفا للعمال كما حقق في الفتح هناك
(قوله كالوقتل الخ) هكذا عرف الدور واعترض بأنه يوم أن الشامن هو المترك وليس
كذلك بل هو القاتل فالتشبيه بين الضامتين فقط لأمع ما أسند اليهما والأوضح قول
الوقاية حين الدين من قتل المأمور برجه أو تركي شهود زناه فظهر وعيدا أو كفارا فبما
اه (قوله بعد التركية) قديبه لأن المراد بالامر هو الكمال وهو أن يكون بعد استيفاء
ملايقته منه وبأن يحترزه (قوله فظهروا كذلك) أي أنهم لم يظهروا كذلك فلا تخفى
على القاتل لكنه يميز ولا قتاله على الأمام بجر عن الفتح وقدمه الشارح أول الحدود
عن التهر بمتنا (قوله غير أهل) بدل من قوله كذلك (قوله يضمن الدية) أي في ماله لأنه
عدو المقاتلة لا تعقل العمد وتجب في ثلاث سنين لأنه وجب بنفس القتل فيجب مؤجلا
كالديه ففتح (قوله - خصانا) والقياس وجوب القصاص لأنه قتل نفسا محقرة الدم
مما جعل لم يؤمر به إذا المأمور به الرجم فلا يبره فعله منقولا إلى القاضي (قوله لشبهة
مهمة القضاء) أي ظاهر لأنه حين قتله كان القضاء بالرجم محصا ظاهرا فأورث شبهة
الاحاة (قوله قبل الأمر) أي قبل القضاء بالرجم كما عرفت الفتح لأن المراد بالامر
الكمال كما مر (قوله أو بعده) أي بعد الأمر قبل التركية خطأ من القاضي بجر
(قوله اقتص منه) أي في العمد ووجب الخطأ الدية على عاقفته في ثلاث سنين بجر
(قوله كما يقتض الخ) التشبيه من حيث وجوب القصاص فقط وأعاد القسر بين
المستثنين من حيث وجوب القصاص هنا وإن لم يظهر الشهود عيدا وذلك أن المقضي
بقتله قصاصا حق الاستفام منه للولي بخلاف المقضي برجه (قوله زيلعي من الرقة) أي
من باب الرقة وهذا المرز وكذلك وقع في الجر وراه في النهر إلى الزيلعي من الدية (قوله
وان رجم) بالناء للمنحول أي من أمر القاضي برجه لو رجمه أحد (قوله فذنته في بيت
المال) قال في البحر لم أره من الدية تؤخذ بالأو وموجلة (قوله فقتل فعلة اليه) أي إلى

(عيدا أو كفارا) وهذا إذا أخبر
الزكي بجزية الشهود وإسلامهم
ثم رجع فأثلا تعمدت الكتب
والأفادية في بيت المال انتفاها
ولا يصحون للقتل لأنه لا يورث
بجر (كما لو قتل من أمر
برجه) بعد التركية (فظهروا
كذلك) غير أهل فإن القاتل يضمن
الدية استقصا بالشبهة مهمة القضاء
فلو قتله قبل الأمر أو بعده قبل
التركية اقتص منه ويقتص بقتل
المقضي بقتله قصاصا بظاهر الشهود
عيدا أو لالان الاستفام للولي
زيلعي من الرقة (وان رجم
ولم يزل) الشهود (فوجدوا عيدا
فذنته في بيت المال) لامتثاله
أمر الإمام فقتل فعلة اليه

الامام لان الراجح فصل ما امر به وقد ظهر عدم صحة الامر فنقل فصله الى الامام وهو
عامل المسلمين فقبيل القرعة في ماله من خلاف ما اناقله بقوله رحمه الله لا يأمر امرهم
ينقل فصله اليه مسكنا ما اخذ في القرض (قوله لا يبايعه لعزل الشهاده) ومثله نقل القاضيه
والنافضه والختان والطبيب وزاد في الخلاصه من مواضع حل التنزل للعودة عند
الحاجه الاستعانة بالبكره في العنة والرقبالعيب فتح ذلك وكذا الواقع الزاني بكبرتها
وقطعها شوي

ولا تنظر لاهوة أجنبي • بلا عذر كقايمة طيب

وختان و خاتمه و حقن * شهودز با بلا قصد عرب

وعلم بكارة فغنة أو • زنا أو حين وقلمعيب

(قوله وان أنكر الاحصان) أى استجماع شرائطه المتقدمة كان أنكر النكاح
والخول فيه والخرية (قوله فشهد عليه رجل وامرأتان) أشار به الى انه قبل شهاد
القضاة فى الاحصان عندنا فنفى خلاف زعم الأئمة الثلاثة وكيفية الشهادة بان يقول
الشهود تزوج امرأه وجماعها وأباضها ولو قالوا دخل بها يكنى عندهما لما مقضيت
الى المرأة بحرف الباء ارجاء الجماع وقال محمد لا يكنى وقامه فى الزبلى (قوله)
أولدت زوجته) نه أى اذا ولدت فى مدة يتصور ان يكون منه جعل والمطهر عالان
الحكم بنبوت النبي منه حكم بالدخول به اوله اذا عقب الرجعة زبلى قلت ظاهره ثبوت
الاحصان ولو كان ثبوت القسب بحكم القرائن كزوج مشرق بغرية وفسه فطر لكن
فى الفتح ان الفرض انهما مقترنان بالولد ومنه فى شرح الشافعى تأمل (قوله قبل الزنا)
مقتضى ولدت وظاهره انه غير قيد كما يعلم من تعليل الزبلى ان ذكره أضافه لولدت بعد
الزنا دون ستة أشهر ثبت نسبه ويعلم انه وقت الزنا كان واثبات زوجته تأمل (قوله فهو
محسن باقره) أى ما أخذته باقره فلا يقال انها ابتكارها الوطء انصرم عنه فلا يكون
هو محسناً أيضاً (قوله وبه استغنى الخ) وجه الاستغناء انه اذا كان أسعدهما محسناً دون
الآخر لم يلزم كل واحد منهما الا اذا نفي بحد عيب توجب فالحسن بجرم وغيره يجعل كما أفاده
التفريع ثم ما فى بعض النسخ أعظم لأنه يشمل ما لو كان عدم احصان أسعدهما يكرهه ولعله
أشار الى هذا بقوله فتأمل لا يقال ما فى بعض النسخ غير صحيح كما هو فى لا يشترط الرجيم
احصان كل ولم يوجد له ناقول شرط الرجيم احصان كل من الزواجر لا الزاين فيرجم من
نفى بامرأه اذا كان فيه شروط الاحصان التى منها خولها بامرأة محسنة ثم لو أمارأه
انما فيهما فلا يشترط لرجعه أن تكون محسنة بل احصانها شرط لرجعها فان كانت محسنة
مستدبرجت معه والاجلدت وهذا ظاهر ثمنا عليه عند الاحصان أيضاً فاقوم والحاصل
ان الزاين اما يحصن ان فبرجانه او غير محصن فيقبل ان ويحتقان فيرجم المحصن ويحصد
منه (قوله لشبهة الخلاف) أى خلاف الطلوع والاشراق محصن فلم تكن محصنة قطعية

مطلب
المواضع التي جعل فيها النظر إلى
عورة الأجنبي

(وان قال شهود الزمان بعد ما انظر
الشهادة

وهذه المسئلة تقطعها في الجرمين المحيط كذلك فيحتمل أن يكون استنادها إلى أبي يوسف
لكونه هو الذي خترجهما لا يكون غيره فالتلاخيص لا ينفك عنه ويحتمل أن يكون فيها خلافاً لها
والأول أظهر لعدم ذكر المخالف تأمل والله سبحانه أعلم

• (باب حد الشرب) •

أخر من الزنا لأن الزنا أقبح منه وأغلظ عقوبة وقدمه على حد القذف لتسحق الجزية في
الشارب دون القاذف لاحتمال صدقه وتأخير حد السرقة لأنه لم يسانه الأموال التابعة
للقنوس بجر (قوله فلا يرتد فيكر الخ) أقول ذكر في الدر المنثور أن المرتد لا يحد للشرب
سواء شرب قبل رده أو فيها فأسلم اه ومثله في كافى الحاكم ويذكر الشارح في حد القذف
عن السراجة لواعقده الذي حرمة الخمر فهو كالسلم أى فيحد (قوله لأنه لا يقيم على
الكفار) يعنى أنه لما شرب في رده لم يكن أهلاً لقيام حد الشرب عليه لأنه لا يقيم على الكفار
وإذا كان وقت الشرب غير موجب الحد لا يحد بعد الإسلام بخلاف ما إذا زنى أو سرق ثم
أسلم فإنه يحد له لوجوبه قبله كما يشهد ما في الجرمين الظهيرة فافهم (قوله حد في الأصح)
أقبحه الحسن وأحسنه بعض المشايخ والمذهب أنه إذا شرب الخمر وسكر منه أنه لا يحد
كأبى التهر عن قتادى قارئ الهدياء ومثلى في المنظومة الحمية على الأقل ~~كما ذكره~~
الشارح في الدر المنثور قلت وجاز الحاكم في الكافى من الأشربة ولا حد على النجس في
الشرب اه ولم يحد فيه خلافاً وهو إطلاقه يشمل ما لو سكر منه (قوله لم يحد السكر
في كل له) هذا ذكره قارئ الهدياء قلت ولى فيه فطرق أن الخمر لم تكن محرمة في صدر
الإسلام وقد كان العصاة يشربونها ورجاسكروا منها كما جاء مصرحاً في ذلك ما في القمع عن
الترمذى عن علي رضي الله تعالى عنه صنع لنا عبد الرحمن بن عوف طعاماً فذناؤه فانا
من الخمر فأخذت الخمر منا وحضرت الصلاة فقلعوني فقرأت قل يا أيها الكافرون لا أعبد
ما تعبدون ونحن نعبدهم ما تعبدون قال فأرسل الله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تقرؤا الصلاة
وأنتم سكارى إلا أنية اه فلو كان السكر حراماً لم تقضى العصاة ثم رأيت في نسخة ابن حجر
قال وشربها المسلمون قبل الإسلام قبل استعصامها لما كان قبل الإسلام والأصح أنه يوحى ثم
قبل المباح الشرب لأغلبة العقل لأنه حرام في كل له وقربه المصنف يعنى التوى وعليه
قالوا دقوا لهم بجرمته في كل له أنه باعتبار ما استقر عليه أمر ملتنا اه وهذا مؤيد لما
بجسته لكن في جوابه الأخيرة قل (قوله فلا يحد آخره) سواء شهيد الشهود عليه أو أخبار
بشاره المهودون فأدان الأعمى محمد كافى الجرم (قوله للشبهة) لأنه لو كان ناطقاً
يحتمل أن يخبره بالإجماع كراهه أو غص بقمته قال في البحر ولو قال المشهود عليه شرب
الخمر ظنتم البنائين أولاً أعلم أنها خير من قبل وان قال ظنتم أنها خير من قبل لأنه بعد الغلبان
والشبهة يشار إلى الخمر في الذوق والرائحة (قوله طائغ) مكرز مع قول الترمذ طواغ (قوله)
غير مضطر) فالوشرب العطش المهلك مقدار ما روي به فذكر لم يحد لأنه بأمر مباح وقالوا

(عنه عند الثاني) شبهة الخلاف
نهر واقع أعلم
• (باب حد الشرب) •
(محمد سلم) فلا يرتد فيكر
فأسلم لا يحد لأنه لا يقيم على الكفار
ظهيرية لكن في نسخة المقتضى سكر
الذى من الحرام حد في الأصح
لمرمة السكر في كل له (طائغ)
فلا يحد آخره شبهة (مكلف)
طائع غير مضطر

لوشرب مقدار ووزادة ولم يسكر حد كما في حالة الاختيار فاستأنف به مخرج الحاكم في
الكافي (قوله شرب الخمر) هي التي من ماء العنب اذا غلا واشتد قذف الزبد فان لم
يقذف فليس بخمر عند الامام خلافا لما يقولها ما أخذ أبو جعفر الكبريتية ولو خلط
بالماء فان كان مغلوبا جدوان كان الماء مغلوبا لا يجد الا اذا سكر خمر وفي اشربة القهستاني من
قال انها لم تنق خمر بالطنج لم يصد شاربها الا اذا سكر وعلى هذا ينبغي ان لا يجد شارب العرق
ما لم يسكر ومن قال انها بقيت خمر فالحكم عنده بالعكس والمذهب الامام السرخسي
وعليه الفتوى كما في حصة الفتاوى اه قل علم بهذا ان المعتمد المتقي به ان العرق لم يخرج
بالطنج والتصديق من كونه خمر افيصت شرب قطرة منه وان لم يسكر واما اذا سكر منه فلا
شبهة في وجوب الحلية وقد صرح في منية المصلي بعباسه ايضا فلا يفرق ما اشاعه
في زماننا بعض القسمة المولعين بشربه من انه طاهر لاجل كانه قلة قياسا على ما قالوه
في ماء الطابق أي الغطاء من زجاج ونحوه فانه قياس فاسد لان ذلك فيمألوا حرقت نجاسة
في بيت فاعصاب ماء الطابق يوب انسان تبص قياسا لاحتسابا ومثله جام فيها نجاسات
فعرق حيطانها وكواستها وتقاطر فان الاستحسان فيها عدم النجاسة للضرورة لعدم امكان
التزعم عنه والقياس النجاسة لا تعاقده من عين النجاسة ولا شك ان العرق المستطهر من
الخمر هو عين الخمر تصاعدا مع الدخان وتقطر من الطابق بحيث لا يبق منها الا جزاؤها
الترابية ولذا اضلع القليل منه في الاسكارا ضعاف ما يفعله كثير الخمر بخلاف التصاعد
من ارض الحمام ونحوه فانه ماء اصله طاهر خالط نجاسة مع احتمال ان التصاعد نفس الماء
الطاهر ويمكن ان يكون هذا وجه الاستحسان في طهارته وعلى كل فلا ضرورة الى
استعمال العرق الصاعد من نفس الخمر تصبة العين ولا يظهر بذلك والارز طهارة البول
ونحوه اذا استقطر في اناء ولا يقول به عاقل وقد طلب حتى ان أعجل بذلك رسالة وفيما ذكرناه
كفاية (قوله بلا قد سكر) نص صريح بما فاده قوله ولو قطرة إشارة الى ان هذا هو المقصود
من المبالغة للترقية بين الخمر وغيره ما سبى الاشارة ووالا فلا يجد بالقطرة الواحدة لان
الشروط قيام الراححة ومن شرب قطرة خمر لا يسكر منه وانها عادت تم يمكن الحطب على
قول محمد الآتي من أنه لو أقر بالشرب لا يشترط قيام الراححة بخلاف ما اذا ثبت ذلك
بالشهادة هذا ما ظهر في ولم أدرى تعرض له فتأمل (قوله أوسكر من نبيذ) أي من أي
شراب كان غير الخمر اذا شربه لا يجد به الا اذا سكر به وعبر بما المفسدة لتعميم الإشارة الى
خلاف الزبلي حيث خصه بالابتداء الاربعة المرتبة بناء على قوله ما وجد محمد ما سكر
كثيره فله حرام وهو نجس أيضا قالوا و يقول محمد نأخذ في طلاق الزباني لو سكر من
الاشربة المنقذة من الحبوب والعسل المختار في زماننا لزوم الحد اه نهر قلت ويذكره
الزبلي تبع فيه صاحب الهدى ولكنه في الهداي من الاشربة ذكر تصحيح قول محمد فقم
ان ما مشى عليه هذا غير المختار كما في الفتح وقد حقق في الفتح قول محمد ان ما سكر كثيره

مطلبه
في نجاسة العرق ووجوب الحد
بشربه
(شرب الخمر ولو قطرة) بلا قد
سكر (أوسكر من نبيذ) تامة
ينقل (طوعا) خلافا لما لم يرد حقيقة

حرم قلبه وإنه لا يلزم من حرمة قلبه أنه يحبه بلا اسكار كغيره خلافاً للآفة الثلاثة وإن
استدلوا لهم على الحذب له بحديث مسلم كل مسكر خمر وقول عمر بن الخطاب في الخمر ما خاص
العقل وقيل ذلك لا يدل على ذلك لأنه محمول على التشبيه بالمخمر يدأس والمراد به ثبوت
الحرمته ولا يلزم منه ثبوت الحذب لا اسكار وكون التشبيه خلاف الأصل أوجب الحصر إليه
قيام الدليل عليه لغة وشراً ولا دليل لهم على ثبوت الحذب عليه سوى القياس ولا ثبت
الحذب نعم الثابت الحذب بالسكر منه وقد أطال في ذلك الطائفة حسنة فخره أقبحاً وبأن
حكم النبي والاقبون والخشيش (قوله بكونه في دارنا) أي ناشتاقها (قوله لما قالوا الخ)
تعليل لتفسير العلم الحكيم بكونه في دارنا لكن بالمعنى الذي ذكرناه لا بمجرد الوجود
في دارنا والآخر يوافق التعليق المعلق ويوضح المقام ما في كافى الحاكم الشبه من الأثرية
حيث قال وإذا أسلم الحرب وجاء إلى دار الإسلام ثم شرب الخمر قبل أن يعلم أنها محرمة
عليه لم يحدون في أسرق أخذ بالحد ولم يحدوا في عدم العلم وأما المولى بداد الإسلام إذا
شرب الخمر وهو بالغ فعليه الحد ولا يصدق أنه لم يعلم (قوله قلت يرد عليه الخ) أي على
ما يفهم من قولهم حرمة أي الزنا في كل مله حيث جعلوا وجه الفرق بين الشرب والزنا
فانه يفهم منه أن الشرب لا يحرم في كل مله مع أنه مناف للمعصية من حرمة كذلك ودفع
بأن الحرمة في كل مله هو السكر لا نفس الشرب والمراد التفرقة بين الشرب والزنا قلت
وفيه نظر فإنه قد قلهم فشر الخمر جاهلاً بالحرم لا بعداً عن أن يكون سكر من هذا
الشرب أو لا بل المتبادر السكر ولو كان المراد الشرب بلا سكر لكان الواجب تقييده
أو أن يقال فشر بقطرة فم قد يمنع أصل الإبراد يمنع حرمة السكر في كل مله لما قدمناه
فانهم (تم) ولو شرب الحلال ثم دخل الحرم حدث لكن لو التمس إلى الحرم لم يحد لأنه قد
عظمه بخلاف ما إذا شرب في الحرم لأنه قد استغفقه فسألى عن العمادى وبأنه لو
شرب في دار الحرب لا يحد فعلم من مجموع ذلك أنه لا يحد للشرب عشرة ذى على المذهب
ومر تدون شرب قبل رده وإن أسلم بعد الشرب وصي ويحتمون وأخرس ومكره ومضطر
لعطش مهلك وملتبس إلى الحرم وجاهل بالحرمه حقيقة وحكا ومن شرب في غير دارنا وبه
بشر وطال هذا (قوله بعد الآفة) أي العصوم والسكر وهو متعلق بقوله بحديث مسلم
(قوله فظاهر أنه بعد) جزمه في البحر قال في الشر نبالية وفيه تأمل اه وبين وجهه
فيما نقل عنه بأن الأصل حاصل وإن لم يكن كاملاً ويصدق عليه أنه حد أقل بعد بعد صوره
اه قلت وفيه نظر لما في الفتح ولا يحد السكران حتى يزول عنه السكر تخصصاً لا مقصود
الانزهار وهذا إجماع الآفة الأربعة لأن غيبوبة العقل أو غلبة الطرب تنقص العلم ثم
ذكر حكاية حاصلها أن سكران وضع على وكتبته جرح حتى طفت وهو لا يثقت اليها حتى
أفاق فوجد أنه قال وإذا كان كذلك فلا يحد الحذف منه الأحال الصوره وأخيراً الحد
لحد جازاه وحيث أنه لا يلزم من أن الامام أو خطأ غده قبل صوره أن يسقط الواجب

وسمى بكونه في دارنا لما قالوا
لو دخل حرب دارنا فأسلم
فشر الخمر جاهلاً بالحرمه لا يحد
بخلاف الزنا محرمة في كل مله
قلت يرد عليه حرمة السكر أيضاً
في كل مله فتأمل (بعد الآفة)
فلو حذب عليها فظاهر أنه بعد
صبي

عليه من إقامة الحد بعد التصو ولا يرد أنه لو قطع يسار السارق لا تقطع يمينه أيضا للفرق
الواضح فإن الزنبيح حاصل بالسار أيضا وإن كان الواجب قطع اليمين لانه لو قطعت
اليمين أيضا يلزم تقويت المثقفة من كل وجه وذلك اهلا ولا لا يقطع لو كانت يسراه
مقطوعة أو أوجهاها (قوله إذا أخذ الشارب) شرط تقدم دليل جوابه وهو قوله بعد
مسلم الخ وضيقا أخذ يعود عليه وهو المراد بالشارب والمراد أخذ إلى الحاصم (قوله
وريجع ما شرب الخ) قال في القنع قالتهادة بكل منهما أي من شرب الخمر والسكر من
غيره مقيدة بوجود الرخصة فلا يمنع شهادتهما بالشرب أن يثبت عند الحاكم أن الراجح
قائم حال الشهادة وهو بأن يشهد به وبالشرب أو يشهد به فقط فيأمر القاضي باستكناحه
فيستكناه ويخبر بأن ريجعها موجود اه (قوله وهو مؤث سماعي) الأولى وهي لعوده
إلى الراجح ولكنه قد ذكر خبره بالتدكير والخبر المؤث السماعي هو ما لم يقترن لفظه بعلمة
ثابت ولكنه مع موتها بالاستناد أن كان يباعا كهذه العقرب قتلها به أو بالتصغير أن
كان ثلاثا كعسنة في تصغير عين وهذه النار أضرمها وذلك في الفاظ محصورة (قوله
بعد المسألة) أفاد أن زوالها لمعالجة دواء لا يمنع الحد كافي حاشية مسكين معزى إلى المحيط
(قوله ولا يثبت الشرب بها) لأنها قد تكون من غيره كما قيل

بقولون في أنك قد شربت بعدامة • قفلت لهم لابل أكلت السرجلا

وانه لو وزن المنع ونك من بابه أي أظهر رخصة فلا تمنع (قوله بالارخصة) يدل من قوله بها
(قوله ولا يتقايها) صدر تقاها أ • ح لاحتمال أنه شربها مكرها ومضطرا فلا يجب
الحد بالنسك وأشار إلى أنه لو وجس كران لا يحد من غير اقراء ولا يثبت لاحتمال ما ذكرنا
أو أنه سكر من المباح يحرر لكنه يعزى بمجرد الراجح أو السكر كافي القهستان (قوله رجلين)
استرا من رجل واحد آتين لأن الحدود لا تثبت بشهادة الساع الشبهة كافي البصر (قوله
بساهاما الامام) أشار إلى ما في البصر عن الثنية من أنه ليس لقاضي الرستاق أو قتيبه
أو المتقفوة أو أمة المساجد إقامة حد الشرب بالاثولية الامام (قوله عن ما هيها)
لاحتمال اعتقادهم أن باقي الاثربة خبر (قوله لاحتمال الاكراه) لكن لو قال أكرهت
لا يقبل لانهم شهدوا عليه بالشرب طائعا والتم تقبيل شهادتهم وتعامه في البصر (قوله
لاحتمال التقادم) هذا مبني على قول محمد بن القادهم مقدور الزمان وهو شهر وال
فالشرط عندهما أن يؤخذ والراجح موجود كما مر أفاده في البصر فالتقادم عندهما مقدر
بزوال الرخصة وهو المعتقد كما مر في الباب السابق والحاصل أن التقادم يمنع قبول الشهادة
انقافا كذا يمنع الاقرار عندهما لا عند محمد ورجح في غاية البيان قوله وفي القنع انه الصحيح
قال في البصر والحاصل ان المذهب قوله ما لا الا قول محمد أريج من جهة المعنى اه (قوله
من السكر) يقع السين والكاف وهو عصير الرطب اذا اشتد وقيل كل شراب أسكر عنابة
قلت وهذا ظاهر على قولهما انه لا يحد بالسكر من الاثربة المباحة وكذا على قول محمد انه

(إذا أخذ) الشاب (مربع)

(ما شرب) من خمر أو يذفع في

قصر الرخصة على الخمر فقد قصر

(موجودة) خبر الراجح وهو مؤث

سماعي غايه (الأن أن تقطع)

الرخصة (بعد المسألة) ويثبت

فلا بد أن يشهد بالشرب طائعا

ويقول أخذناه ويريجعها موجودة

(ولا يثبت) الشرب (بها) بالارخصة

(ولا يتقايها) بل بشهادة رجلين

بساهاما الامام عن ما هيها وكيف

شرب لاحتمال الاكراه (وهي

شرب لاحتمال التقادم) وأين

شرب لاحتمال شربه في دار

الحرب فإذا يشؤا ذلك حبس حق

بأل عن حد القسم ولا يقتضي

نفاذه في حد ثمانية ولو اختلفا

في الزمان أو شهدا أحدهما بأكراه

من الخمر أو شربا من السكر لم يحد

يحد لحد عدم توافق الشاهدين على المشروب كالوشهد اثنتان انه زنى بقلانة واثنان انه زنى
بفلانة فغيرها تأمل (قوله ظهريه) ومثله في كافي الحاكم (قوله أوباقراه) عطف على قوله
بشهادة رجلين وقدر الشاوح يثبت لظول الفصل ثالث في البصر وفي حصره الثبوت في اليقظة
والاقرار دليل على ان من يوجب في نفسه الخمر وهو فاسق أو يوجب القوم بمقتضى علم
برهم أحد عشر بوا لا يحدون وانما يعززون وكذا الرجل معد كونه من الخمر اه بل تقدم
انه لو وجد سكران لا يحد بل يئنه أو اقرار بل يعزر (قوله مرة) لرد القول أي يوسف انه
لا بد من اقراره من تين بجر ولم يتعرض لسؤال القاضي المقتضى من الخمر ما هي وكذا فشرها
وأين شرب ويبنى ذلك كافي الشهادتولكن في قول المصنف وعلم شره طوعا أو شاة الى
ذلك شر بلاية تأمل (قوله متعلق بعد) أي نعلقا معناه بالامانة معقول مطلق عام له يحد
(قوله كمامت) فلا يضرب الرأس والوجه ويضرب بسوط لاثرة له وينزع عنه ثيابه
في المشهور الا اذا واجهنا نحن كشف العورة بجر وفي شرح الوهابية والمرآة تجد
في ثيابها (قوله فلاوتر سكران) أي أقر على نفسه بالحد والخالصة حقاقة تعالى كذا الزنا
والشرب والسرة لا يحد الا انه يضمن السرقة بخلاف حد القذف لان فيه حق العمد
والسكران كالصاحبي فيما فيه حقوق العباد عقوبة لانه ادخل الاقعة على نفسه فاذا
أقر بالقذف سكران حبيس حتى يصور فيحد القذف ثم يحبس حتى يحلف عنه الضرب فيحد
للسكر ويبنى ان يقيد بحد السكر بما اذا شهد اعلم به والا فبغير ذكره لا يحد بأقراره
بالسكر وكذا يؤخذ بالاقرا بسبب التماس وسائر الحقوق من المال والطلاق والعناق
وغيرها فتح ملخصا وقوله عقوبة الخ يبدل على انه لو سكر مكرها أو سطر الا يؤخذ بمقتضى
المعاد أيضا (قوله أقر كذلك) أي بعد زوال ريمها وهذا على قوله مان التناهد يطل
الاقرا وانه مقدور زوال الرائحة (قوله في فعل الرجوع فيه) لاحتمال صدقه وانه كاذب
في اقراره واذا أقر وهو سكران يزيد احتمال الكذب فيدرا عنه الحد أيضا (قوله
ثم يؤنه الخ) هذا بيان ليليلهما على اشتراط قيام الرائحة وقت الاقرار ومنه عدم قيامها
يتقن الحد لعدم ما يدل عليه لان الاجماع يكفل الاقول من اشترط قيامها لكن قلنا
تصحيح قول محمد بعدم الاشتراط ويانه في الفتح (قوله والسكران الخ) بيان للحقيقة
السكر الخي هو شرط لوجوب الحد في شرب ما سوى الخمر من الاشربة ولما كان
السكر متماوا اشتراط الامام اقصاه در الله وذلك بأن لا يجيزين شي وبني الاب مادون
ذلك لا يعري عن شبهة العصوم واقصهما الامام في حق حرمة التقدير للسكر من الاشربة
المباحة فاعتبر فيها اختلاط الكلام وهذا معنى قوله في الهداية والمعتبر في التقدير للسكر
في حق الحرمة ما قاله اجلاء اخذ بالاخطا اه وقد كفي الفتح انه ينبغي ان يكون قوله
قوله ما أضاف السكر الذي لا يصح معه الاقرا بالحد ولا يكون ادرا للحدود
وكذا في الذي لا تصح معه الرقما ذلوا اعتبر فيه اقسام من ان تصح ردة فيمادونه مع انه يجب

ظهريه (أو) يثبت (أوباقراه) يحد
صاحبا غائب سوطا متعلق بعد
(السرقة) فالله بعد وتفرق على يده
كحد الزنا كما صر (فلاوتر سكران)
او شهدوا بعد زوال ريمها
لا يحد مسافة (وأقر كذلك)
أو رجوع عن اقراره لا يحد لانه
خالص حق الله تعالى فبعدم
الرجوع فيه ثم يؤنه باجماع الأصحاب
ولا اجماع الا برأي عمر وابن مسعود
رضي الله عنهم اجمعين وهما شرط
قيام الرائحة (والسكران من
لا يقر بين) الرجل والمرأة
والسواء والارض وقال من يخطا
كلامه (فألبان) فوضعا
فليس بسكران بجر (ومضار
للقوى) انصف دليل الامام فتح

أن يحتمل في عدم تكفير المسلم والامام انما اعتبر أقصى السكر للاحتياط في درجته
 السكر واعتبار أقصى هنا خلاف الاحتياط هذا حاصل ما في الفتح قلت لكن ينبغي أن
 تصح ردة فمادون الاقصى بالنسبة الى فتح السكر لأن فيه حق العبد وفيه العمل
 بالاحتياط أيضا كما لا يخفى (قوله ولو ارتد السكر ان لم يصح ارتداده أي لم
 يحكم به قال في الفتح لأن الكفر من باب الاعتقاد أو الاستخفاف ولا اعتقاد للسكران
 ولا استخفاف لانهما فرع قيام الادراك وهذا في حق الحكم أمافيما بينه وبين الله تعالى
 فان كان في الواقع قصد أن يسلك به ذاك المعناه كفر والا لا اه وقد عرفت انما المراد
 بالسكر هنا (قوله فلا تفرم عرسه) أي بسبب الردة في حالة السكر أو ما لو طلقها فانه يقع كما
 يأتي بيانه (قوله وهذا الخ) يعني ان حكم السكران من محرم كالصاحي الا في سبع لا تصح
 ردة ولا اقراره بالحدود الخالصة ولا اشهاده على شهادة نفسه ولا تزويجه الصغير أكثر من
 مهر المثل أو الصغير بما قل ولا تطلقه زوجة من وكاه بتطيقها حين معهود ولا يسمتع
 من وكاه بالسبع صاحبها ولا ردة القاصب عليه ما غصبه منه قبل سخطه هذا حاصل ما في
 الاشباه وانما عرسته الجوى في الاخير بيان المتقول في العادة أن حكم السكران فيها
 كالصاحي في غير القاصب من الضمان بالردة عليه وفي مسئلة أو كالة بالتطيق بأن الصحيح
 الوقوع نص عليه في الخانية والبحر وأقدمنا أول كتاب الطلاق وكتبنا هناك عن التحرير
 أن السكران ان كان سكره بطريق محرم لا حلال فكيفه فتزومه الاحكام وتصح عباداته من
 الطلاق والعناق والسبع والاقرار وتزيج الصغار من كراه والاقرار والاستقرار
 لأن العقل قائم وانما عرض فوات فهم الخطاب بعصيته بقي في حق الاثم وجوب
 القضاء ويصح اسلامه كالمكره لارادته لعدم القصد اه وقدم الشارح هناك انه اختلف
 التحصيص في طلاق من سكر مكرها ومضطرأ وقد معنا هناك ان الراجح عدم الوقوع وقد معنا
 آتباع الفتح انه كالصاحي فيباقي حقوق العادة عقوبة له (قوله لكن دون حرمة النحر)
 لان حرمة النحر قطعية بكثر مكرها بخلاف هذه (قوله لا يحد بل يعزر) أي يحدون الحد
 كما في الدر المنثور عن المنع لكن فيه أيضا من القهستاني عن مقت البرزوي انه يحد السكر
 من النجس في زمانه على المتقي به اه فأصل قال في المنع وفي الجواهر ولو سكر من النجس وطلق
 تطلق زجر او عليه الفتوى اه وقد تقدم عن فاضل خان تصحيح عدم الوقوع فليست أمثل عند
 الفتوى اه وتقدم أول الطلاق عن تصحيح العلامة قاسم اه اذا سكر من النجس والاقبون
 يقع زجر او عليه الفتوى وقد معنا هناك عن التهر أنه صرح في البدائع وغيرهما بعدم
 الوقوع لانه لم يزل عقله بسبب هو مصيبة والحق التفصيل ان كان لتدأوى فكذلك وان
 للهو وادخال الآفة قصد افينيقي أن لا يتردد في الوقوع اه قلت وبطل الدلائل لتعليل
 البدائع والثاني لتعليل العلامة قاسم وقلعنا هناك أيضا من القه ان مشايخ المذهب
 من المنفية والثالثة انفقوا على وقوع طلاق من غاب عقله بالمشيشة وهي ورق

(ولو ارتد السكران) لم يصح ف (لا)
 محرم عرسه وهذه إحدى المسائل
 السبع المستثناة من أنه كالصاحي
 كما بسطه المصنف معز بالاشباه
 وغيرها وقيل في الاثر به عن
 الجواهر حرمة أكل نبيغ وحشيشة
 وأنبيون لكن دون حرمة النحر ولو
 سكرها كلها لا يحد بل يعزر وانتهى

مطلب
 في النجس والاقبون والحشيشة

القتب بعد أن استلقوا فيما قبل أن يظهر أمرهما من القساد (قوله إن البيج مباح) قبل
 هذا عندهما وعند محمد ما أسكر كثيره فقليله حرام وعليه الفتوى كما يأتي أه أقول المراد
 بما أسكر كثيره الخ من الاشربة وبه عبر بعضهم والزم تحريم القليل من كل جلد إذا
 كان كثيره مسكراً كالزعفران والفسنجان ومن قال بمحرماتها حتى إن الشاذلة القائلين
 يلزم الحد بالقليل مما أسكر كثيره خصوصه بالمائع وأيضا لو كان قليل البيج أو الزعفران
 حراما عند محمد لم يوجب تحميلا له قال ما أسكر كثيره فإن قليله حرام بحسب لم يقل أحد
 بنجاسة البيج ونحوه وفي كافي الخ كما من الاشربة ألا ترى أن البيج لا يابس تبداء به وإذا
 أراد أن يذهب عقله لا ينبغي أن يفعل ذلك أه وبه علم أن المراد الاشربة المائعة وأن البيج
 ونحوه من الجامدات انما يحرم إذا أراد به السكر وهو الكثير منه دون القليل المراد به
 التدوير ونحوه كالتطيب بالعنبر وجوزة الطيب ونظير ذلك ما كان مما اقتل الكحول
 وهي السقمونيا ونحوها من الادوية الحمة فإن استعمال القليل منها يترى بخلاف
 القدر المضرة فانه يحرم فافهم واعتبر هذا التحريم (قوله لانه حشيش) لا يعني لهذا
 التعليل وليس في عبارة العناية أه ح قلت وكذا ليس هو في عبارة النهر ويمكن الجواب
 بأنه إشارة الى ما قلناه فالمراد بالتعليل بأنه من الجامدات لا من المائعات التي فيها الخلاف
 في أن قليله حرام أو لا فافهم (قوله أقيم عليه بعض الحد) أي حد الزنا والسرقة
 أو الشرب كافي السكا في قلت وأما حد القذف فبعضه تفصيل سيأتي في آخر الباب الآتي
 (قوله ثم أخذ الخ) الختم الشارح هذه المسئلة بين كلامي المصنف إشارة الى أن استئناف
 الحد للشرب الثاني لا يتقدم إذا أقيم عليه بعض الحد فنقول العبارة من أصلها وكلها
 بما يناسبها وأتى بلو في قوله ولو شرب الخ ليجعل المسئلة مستأنفة ولا يعني ما فيه من حسن
 الصناعة (قوله لما صرخ) أي في أثناء الباب السابق وقال في الهداية هناك أن التقدم
 كما يمنع قبول الشهادة في الابتداء يمنع الإقامة بعد القضاء حتى لو ضرب بعد ما ضرب بعض
 الحد ثم أخذ بعد ما تقدم الزمان لم يعد لأن الامضاء من القضاء في باب الحدود قلت لكن
 هذا ظاهر في حد الزنا والسرقة فإن التقدم مقدور في ما يشترط كما مر أمافي حد الشرب فانه
 مقدور عند ما بين والرائحة وعند محمد يهرأ أيضا والعقد قوله ما كما مر وقيام الرائحة
 انما يشترط عند الاقراء وعند الزعفران الخ كما لا يبعد المسافة ولا يبعد العصور كما مر
 ولم يشترط اقيام الرائحة عند إقامة الحد بل العصور مغلظة زوالها فإذا كان عدم اكمال
 الحد بسبب زوال الرائحة على قولها يلزم أن لا يقام الحد الا مع قيام الرائحة ولم نر من
 قال بذلك قالنا هرا أن هذا تخريج على قول محمد فقط ولا يصح أن يقال انه مقترع على
 قولهما أيضا بأن نقرض المسئلة فبما إذا أقتر بالشرب فهو ب لآن التقدم يحل الاقراء
 عندهما كما تقدم لرجوع الحد وزيادته يلزم عليه أن المقر لا يحد إلا إذا بقيت الرائحة
 موجودة وان لم يرجع عن اقراره العاد وعند قيام الرائحة وأيضا فالهرأ ب رجوع عن

وفي النهر التعقيد ما في العناية
 أن البيج مباح لانه حشيش أما
 السكر منه فحرام (أقيم عليه بعض
 الحد فهو ب) ثم أخذ بعد التقدم
 لا يحد للمحرر أن الامضاء من القضاء
 في باب الحدود

الإقرار فلا حاجة منه إلى التقادم هذه إما تظهر في ثمانية (قوله ولو شرب أو زنى ثانياً) أي قبل إكمال الحد كما هو صرة المقتضى وقبل إقامة شيء منه في الصورة بين يحدداً كسلا بعد الفعل الآخر ويؤيد ذلك ما يأتي من الأول في الثاني بخلاف ما إذا أقسم عليه حد الشرب فشرط ثانياً أو أحد الزنا في ثانياً فإنه يحد الثاني حداً آخر ويختلف ما إذا اختلف الجنس وسببه فتمام الكلام على ذلك في باب القذف (قوله والا لا) أي لا يضمن لأن فعلها غير مضاف إليه (قوله مصنف عمادية) أي فقه المصنف عن العمادية ح

• (باب حد القذف) •

(قوله وشراً الرمي بالزنا) الأول ما في العناوين أنه نسبة الحسن إلى الزنا صريحاً أو دلالة إذا دللوا على أن الحسن نهر قلت لكن لا يمكن الإصاحاب شرط الحد وشرط آخر عند ذكر الكلام في الحقيقة الشرعية المشروطة بما يأتي ويؤيد أن يحدداً أيضاً يكون على سبيل التعيين والتشديد كغيره شهادة الزنا (قوله ولكن في النهر الخ) عزاء في النهر إلى الحلي من الشافعية مع لبيان الأيداء في قذف هؤلاء منه في الحرة الكبيرة المتسقة وذكره في البحر بشتا غير معزى ونقل أيضاً عن شرح جمع الجوامع أن القذف في الخلوة صغيرة وعند الشافعية قال وقواعد نالنا به لأن الله فيه حقوق العار وهو مفقود في الخلوة واعتزله في النهر بأنه في القذف استدلالاً لاجتماع به والذين يرون المحصنات ويحدثن اجتماع السبع الموصيات وعدمها قذف المحصنات أي وهذا صادق على قذف المحصنة في الخلوة بحيث لم يسمعه أحد واعتزله أيضاً الثاني في شرح المتن بأن المذكور في شرح جمع الجوامع عن ابن عبد السلام أنه ليس بكبيرة متوجبة للذل انتفاء المقدسة وقال بحسبه للقال أن الحق من هذه العبارة ثلث إيجاب الحد لثاني كونه كبيرة أيضاً لتوسه التي على القيد وقال الزركشي أيضاً أن هذا ظاهر فيما إذا كان صادراً من الكاذب بطرأه على الله تعالى أي فهو كبيرة وإن كان في الخلوة وقال الشارح في شرح المتن قلت والذي حزرته في شرح منظومة والده شيئاً مما لخصنا التيمم القزى الشافعي أنه من الكفار وإن كان صادراً ولا شهوده عليه ولو من الوالد لولد له أو لولد له وإن لم يحد به بل يعزروا ولو لم يحد به من شرط فقهاء الأصحاب أنما هو لوجوب الحد لا كونه كبيرة وقد روى الطبراني عن وائله عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من قذف ذمياً حله يوم القصاص بما طم من ناره من العلم ضرورة أن قذف أم المؤمنين عائشة رضي الله تعالى عنها كفر سواء كان سراً أو جهراً وكذا القول في حرمة موكذا الرمي باللوطة اه أي أنه من الكفار أيضاً وسيأتي بيان حكمه في باب التزوير (قوله كية) أي قدرا وهو غمانون سوطان كان حراً وضعهان كان القاذف عبداً بجر (قوله فثبت برجلين) بيان لقوله وثبوتاً وأشار إلى أنه لا مدخل فيه لشهادة النساء كغيره وكذا الشهادة على الشهادة وكاتب القاضي إلى القاضي وثبت أيضاً بقرار القاذف مرة كافي البحر ولا يستجلف على ذلك ولا يمين في شيء

(ز) لو (شرب) أو زنى (ثانياً)
يستأنف الحد لتدخل القصد
كاسم صبي • (فرع) • سكران أو
ما حجب به قومه فسلم أنسا
فإن أن قادراً على منعه ضمن
والا لا مصنف عمادية

• (باب حد القذف) •

هو لغة الرمي وشراً الرمي بالزنا
وهو من الكفار بالإجماع فتح
لكن في النهر قذف غير المحصن
كسيرة وعملوك وحزرة متسكة
من الصغار (هو كحد الشرب كية
وثبوتاً) فثبت برجلين بسألهما

من الحدود والانه يستحق في السرقة لاجل المال فان أي ضمن المال ولم يقطع وإذا
اختلف الشاهدان في الزمان لم يطل شهادتهما عنده كما في الاقرار بالمال أو بالطلاق
أو بالعاق وبغدهما لصحة القاذف وان شهد أحدهما بالقذف والآخر على الاقرار به
لم يحد اثنا فاستسما نا وكذا سئل لو اختلفا في القذف التي قذف بها أو شهد أحدهما انه
قال يا ابن الزانية والآخر انه قال لست لايك اه ملخصا من مسألة في الحاكم (قوله عن
ماهية) أي حقيقته الشرعية المأونة (قوله وكيفيته) أي اللفظ الذي قذف به اه ح
قلت فيه ان هذا اللفظ ركن القذف والكيفية الحالة والهية كما يقال كيف زيد فتقول
صحيح أو قيم وقدمت تفسير السؤال عن الكيفية في الشهادة على الزنا بالطرح والاكراه
فانظروا ان يقال هنا كذلك اذ لو كره القاذف على القذف لم يحد لكن ظاهر ما في الكافي
أن السؤال من هذا غير لازم حيث قال وان جاءه المذوف بشاهدين فشهد أنه قذفه شيئا
عن ماهية وكيفيته فان لم يزيد على ذلك لم يقبل فان القذف يكون باطارة وبغير الزنا وان
قالا لشهده أنه قال يا زاري قبلت شهادتهما وسددت القاذف اه فظاهره أن السؤال عن
المهية والكيفية انما هو اذا شهد بالالقذف أو لو شهد بأنه قال يا زاري لا يلزم السؤال
عن ذلك أصلا اذ لو كان مكرها لبيناه فلتأمل وعلى هذا فيمكن أن يراد بالكيفية أنه صريح
أو كناية تأمل وفي حاشية مسكين عن عمرو ويحيى أن يراد بهما عن المكان لاحتقال
قذفه في دار الحرب أو بالتي وعن الزمان لاحتقال قذفه في صباح لاحتقال التقادم لانه
لا يطل به بخلاف سائر الحدود ثم رأيت الاقل في البداية اه (قوله الا اذا شهد الخ)
نكلمنا عليه انفا (قوله كما يجب به ليهود) الاولى لشاهد به بيقين المقر قال في التهرن قال لم
يعرف عدلتهما حبه القاضي حتى يسأل عنهما وكذا لو أقام شاهد واحد اعدلا وادعى
أن الثاني في المصر حبه يومين أو ثلاثة ولوزعم أن فيه بينة في المصر حبه الى آخر المجلس
قالوا والمراد بالمجلس في الاولين حقيقته وفي الثالث الملازمة (قوله ولا يكلفه) أي لا يأخذ
منه كتمان الى المجلس الثاني وقال أبو يوسف يأخذه نهر وسبأ في توضيحه في بيان المتن
(قوله ويحد الخ الخ) أي الشخص الحر فلا يثاقى قوله ولو نسيا وأمر أعفاهم ولم أر من
عرض لشرط القاذف وحيث أن يقال ان كان عاقلا باغيا ناطقا طائعا فادار العدل فلا
يحد العصى بل يعزى ولا الجنون الا اذا سكر مجرم لانه كالصالح فيمات به حقوق العباد كما مر
ولا المكره ولا الاخرس لعدم التصريح بالزنا كما صرح به ابن السكيت عن النهاية
ولا القاذف في دار الحرب أو بالتي كما مر وأما كونه عالما بالحرمة حقيقة أو سبكا بكونه
ناشئا في دار الاسلام فيستل أن يكون شرطا أيضا لكن في كافي الحاكم سري دخل دار
الاسلام بأمان فحذف مسلما لم يحد في قول أبي حنيفة الاول ويحد في قوله الاخر وهو قول
صاحبه اه فظاهره انه يحد ولو في غور دخوله ولعل وجهه أن الزنا حرام في كل ملة فيصير
القذف به أيضا فلا يحد في الجاهل هذا ما ظهر لي ولم أر من تعرض لشي منه (قوله ولو

الامام عن ماهية وكيفيته الا
اذا شهد به في زمان ثم يحبس
ليسأل عنه كما يجب به ليهود
يجوز احضارهم في ثلاثة أيام
والا لا طورية ولا بطله خلافا
لثاني نهر (ويحد الحر أو العبد)
ولو نسيا أو امرأه

ذميا) الأولى ولو كثر البطلان الحربي المستأن كما علمت أنفا سيد كرمه المستف أيضا (قوله)
 فأذف المسلم الخاطيء) بيان لشروط المقدوف (قوله) الثانية حرته) أي باقرا والقاذف
 أو بالينة إذا أكر القاذف حرته وكذا الوأكر حرته نفسه وقال أنا بعد وعلى حد
 العبيد كان القول بغيره بغير عن الخاية (قوله) والأيوان لم تكن المقدوف مسلما
 بأن كان كافرا أو مجنونا أو كافرا من ليس بمجسنا إذا عطفه ما زنا فانه بغيره ويبلغه غايته كما
 سيذكره في باب (قوله) البالغ العاقل) خرج الصبي والمجنون لانه لا يتصور منهما الزنا وهو
 فعل مجرم والحكمة بالتكليف وفي الظهيرة إذا عطف غلاما من أهنا فاذف الغلام البالغ
 بالنسبة أو بالاحتلام بعد القاذف بقوله مجرم هذا يستثنى من قولهم لو راحنا وقالوا بلفظنا
 صدقا وأحكامها أحكام البالغين شر بلاية (قوله) الضيف عن فعل الزنا) زاد الشارح
 في باب اللعان وتميمه واحترزه عن قذف ذات ولد ليس له أب معروف أو يأتى أنه لا يحد
 فأذفها إلا التمسمة وجودة فينبغي ذكر هذا القسدهنا ولم يذكره ثم أعلم أن الزنا
 في الشرع أعظم مما يجب الحد والابويه وهو الوطء في غير الملك وشبهه حتى لو وطئ
 جارية أنسه لا يحد للزنا ولا يحد فأذف بالزنا نقل على أنه فله زنا وان كان لا يحد به كأذف مناه
 عن الفسخ أول الحد ودواء الموطئ جارية قبل الاستبراء فليس بزنا لانه في حقيقة الملك
 كوطء زوجته المأخض وانما هو وطء محرم لعرض والزنا لا بد أن يكون وطئا محرم المعنه
 كما يأتي بيانه عند قوة أو رجل وطئ في غير ملكه ولهذا قال مسكين قوله عفيفا عن الزنا
 احتراز عن الوطء الحرام في الملك فانه لا يخرج الواطئ عن أن يكون مجسنا أه فاقبل
 أنه لا يصح أن يراد بالزنا هنا المصطلح ولا غيره غير صحيح فافهم (قوله) فنقص عن احسان
 الرجم بثلاثين) الأولى شيتين بدون الباء الجارة لان نقص تعدى بنفسه فأفاده ط هذا
 وقدمنا ان شروط الاحسان تسعة قد سدر (قوله) وبقي من الشروط الخ) قلت مني منها
 أيضا على ما في شرح الوهبانية ان لا يكون أم وله الحرة الميسرة وأن لا يكون أم بعد الحرة
 الميسرة وأن يطلب المقدوف الحد وأن لا يموت قبل ان يحد القذف لان الحد ولا تورث
 (قوله) أن لا يكون) أي المقدوف ولد القاذف (قوله) وأخرس) لانه لا يدفع من الدعوى
 وفي إشارة الاخرس احتمال يدرأ به الحد (قوله) ويجبوا) هو مقطوع الذكور والافسين
 جميعا كما فسره في باب العنق ولا يحنى أن مقطوع الذكر وحده مثله اه ح ووجهه ان
 الزنا منه لا يتصور فلم يقطع عار القذف لظهور كذب القاذف تأمل (قوله) أو خصيا) يفتح
 الخا من سلت خصيائه وبقي ذكره والشارح تبع في التعبير به صاحب التمهيد وهم سري
 من ذكر الميوسب لتقارنهما في الخصال قال في المحيط بخلاف ما لو قذف خصيا أو عينا الا ان
 الزنا منه ما يتصور لان لهما آلة الزنا اه ح (قوله) أو ملك فاسد) كذا في شرح الوهبانية
 عن التفت وبنيها المصنف في المنع وهو خلاف نص المذهب في كافي الحاكم رجل اشترى
 جارية بشره فاسد افوطها ثم قذفه انسان قال على فأذفه الحد اه ويشهد في القهستاني

(قاذف المسلم الحر) الثانية حرته
 والافقه التعزير (البالغ العاقل
 العفيف) عن فعل الزنا فنقص
 عن احسان الرجم بثلاثين
 والحدول وبقي من الشروط أن لا
 يكون ولده أو ولده أو أخرس
 أو مجبوا أو خصيا أو وطئ
 بكتاح أو ملك فاسد وهي رقاه
 أو غيرها وأن يوجد الاحسان وقت

الحد

وكذا في القبح قال لأن الشراء القاسد يوجب الملك بخلاف التسكاح القاسد لا يثبت فيه ملك فلذا يسقط احصائه بالوطء فيه فلا يحد قاذفه اه وبقره في ح عن المحيط قلت وقد يجاب بأن المراد بالملك القاسد ما ظهر فيه فساد الملك لا استحقاقه في الخاتبة اشترى جارية فوطئها ثم استخضت فقذفه افسان لا يبعد (قوله حتى لو ارتد) وكذا الزنى او وطئ وطأ حراما او ما روي عنهما أو آخر من ويلي كذلك لم يحد القذف كافي الحاكم (تعبه) • ذكر في التمر عن السراجية أنه لو قذف حتى بلغ مشكلا لا يحد قال ويرى به ان نكاحه موقوف وهو لا يفسد الحل اه واعتزله الجمهور بأنه لا دخل للتكاح البات المفسد للسبل في ايجاب حد القذف حتى يرتب على علمه عدم وجوب الحد وانما ذلك في حد الزنا بالرجم اه قلت مراد التمر أن الخفي لو تزوج ودخل فقذفه آخر لا يحد لانه وطئ في غير ملكه اذ لا يصح التكاح الا اذا زال الاشكال (قوله بصرى الزنا) بأى لسان كان شربا لالة وغيرها واخر زعموا لو قال وطئت فلان وطأ جراما او جامعك حراما فلا حد به حر وكذا لو قال فخرت بفلانة أو عرض فقال لست بران كافي الكافي وفيه وان قال قد أخبرت بأمك زان أو أشهدني رجل على شهادته أنك زان أو قال أذهب فقل فلان أنك زان فذهب الرسول فقال له ذلك عنه لم يكن في شيء من ذلك حد (قوله على ما في الظهيرية) ويحالفه ما في القبح عن الميسوط أنت أرفى من فلان أو أرفى الناس لاحد عليه وعقله في الجوهرة بأن معناه أنت أعقد الناس على الزنا وتقل في القبح أيضا عن الخاتبة أنت أرفى الناس أو أرفى من فلان عليه الحد وفي أنت أرفى مني لاحد عليه اه قلت ووجه ما في الظهيرية ظاهر لأن فيه النسبة الى الزنا صريحا وما في الميسوط ظاهر الى احتمال التأويل وما في الخاتبة من التفرقة مشكل وقد يوجه بأن قوله أنت أرفى من فلان فيه نسبة فلان الى الزنا وتشريك المخاطب معه في ذلك القذف بخلاف أنت أرفى مني لأن فيه نسبة نفسه الى الزنا وذلك غير قذف فلا يكون قذفا للمخاطب لانه تشريك فيه ليس بقذف (قوله عن شرح المنار) أي لا يحد ملك في بحث الكتابة اه ح قلت ومثله في المغرب حيث قال النيك من ألفاظ الصريح في باب التكاح ومنه حديث ما عزا أنكم قالوا (قوله لم يحد) الظاهر أن ذكر لم سبق قلم قال في المحيط ولو قال لغيره يا زاني برقع الهمزة ذكر في الأصل انه اذا قاله عني به الصعود على شيء انه لا يصدق ويحسد من غير ذكر خلاف لانه نوى ما لا يحد له لفظه لأن هذه الكلمة مع الهمزة اعتبارا به الصعود اذا ذكر مقرونا بمحل الصعود يقال زاني الجبل وزاني السطح أو ما غير مقرون بمحل الصعود اعتبارا به الزنا لأن العرب قد تميز بين وقد تميز الهمزة فقد نوى ما لا يحد له فلا يصدق اه ح قلت وقوله من غير ذكر خلاف صرح بالخلاف في كافي الحاكم فقال وقال محمد لاحد عليه ومثله في الخاتبة فمأذ كره الشارح قول محمد فأنهم (قوله أو بقوله زان في الجبل) أي وان قال عني به الصعود خلافا لمحمد فلا يحد عنده لانه حقيقة في الصعود عنده (قوله بالهمز) فلان يا ليه المنة

حتى لو ارتد يسقط حد القاذف ولو
أسلم بعد ذلك فخرج (بصرى الزنا)
ومنه أمث أو فخرت فلان أو عني
على ما في الظهيرية ومثله النيك
كما في المصنف من شرح المنار
ولو قال يا زاني بالهمز لم يحد شرح
نكاحه (أو قوله زان في الجبل)
بالهمزة فانه مشترك بين القاحشة
والصعود وحالة الغضب تعيين
القاحشة (أو لست لانيك) ولو زاد
ولست لانيك أو قال لست لانيك

حذوا كما وكذا الوحد الجبل كما أقاده في غاية البيان ولو قال على الجبل قبل لا يحد ويرسم
 في المسموط بأنه يحد قال في القبح وهو الوجه لأن حالة الغضب تعين تلك الإرادة وتكونها
 فوقه وتعين المصمود مسلم في غير حالة السباب نهر وفي البحر عن غاية البيان وهو المذهب
 عندى (قوله فلا سلة) للكذب ولأن نفسه في الزنا لا تنفي الولاد تنفي الوطء بجر وكذا في
 نقاده من أنه فقط للصدق لأن التسبيل ليس لأمه بجر (قوله لا يسه المعروف) أى الذى
 يدعى له وكذا الست من ولفلان أو ست لأب أو لم يلدك أو لم يخلقك بخلاف ست من ولادة
 فلان فإنه ليس بخذى بجر من الظاهر به وهو على أن التقيد بأبيه المعروف احتراز عما لو
 نعاه من شخص معين غير أبيه لا عما لو نعاه عن أبيه مطلق شامل لأبيه وغيره قال في البحر
 وأشار المصنف إلى أنه لو قال ابن فلان لغبر أبيه فالحكم كذلك من التفصيل اه
(قوله لانها المقدوفة في الصورين) لأن في نسبة من أبيه يستلزم كونه زانيا فزمت أن أمه
 زنت مع أبيه فقامت به من الزنا نهر ونحوه في القبح قلت وفيه نظر بل يستلزم كون
 المقدوف هو الأم وحدها كما صرح به أولا أما زنا الأب فغير لازم لانه اذا ولد على فراش
 أبيه وقد نفي القاذف نسبة عن أبيه منه أن أمه زنت برجل آخر لأن المراد بالأب أبوه
 المعروف الذى يدعى له كما تزم بضع ذلك لو أريد بالأب من خلق هوس مائه لم يفتد يكون
 قذفا لا لأنه وإن علفت من مائه لا للأب المعروف لكنه يخالف قوله قبله لا يسه المعروف
 هذا ما ظهر في كتابه (قوله لا الطالب) هو الذى يقع القذف في نسبة كما يأتي والمراد به هنا
 الابن وهذا اذا كانت المقدوفة مقيمة فلو حصة فالطالب هي وعلى كل فالشرط احسانها
 للاحسان ايها (قوله في غضب) اذ في الضرر اذ به المعاتبة تنفي مشاجمته في أسباب
 المروءة اه (قوله يتعلق بالصور الثلاث) فيه رتبة على الصريح لم يقيد به الغضب في
 الثانية بل أطلق في ثابته الظاهر عبارة الهداية لكن أولها التراح فأجروا التفصيل في
 الكل وذكر في شرح الوهبية انه ظاهر المذهب والاعتقاد عليه ويقام تحقيقه في النهر (قوله)
بطلب المقدوف المحسن) لتحل المراد به المحسن في نفس الامر والاقتضاط الاحسان
 علم بما مر فيكون اشارة الى ما يجنبه في التقنية حيث قيل انه اذا كان غير حفيظ في السرلة
 مطالبة القاذف بدية ثم قال وفيه نظر لانه اذا كان زانيا لم يكن قد تموجبا للقتل وأيدى في
 النهر بان رفع العار يجوز لا مزم ولا لا تمنع عقوه عنه وأجبر على الدعوى وهو خلاف
 الواقع اه قلت بل في التترائية وحسن أن لا يرفع القاذف الى القاضى ولا يطلبه بالحد
 وحسن من الامام ان يقول له قبل الشؤب أو عرض عنه ودعه اه غيب كان الطلب غير
 لازم بل يحسن تركه فكيف يعمل طلبه بدية اذا كان القاذف صادقا (قوله لانه حقه)
 عبارة النهر لأن فيه حقه من حيث دفع العار عنه اه وهذه العبارة أولى لأن فيه من
 الشرع أيضا بل هو الغالب فيه كما أوضحه في الهداية ونرى وجهها (قوله ولو القاذف غابا)
 الخ ذكر هذا التعميم في التترائية تنقلا عن المخبرات واعتد في الدور وقال ولا بد من

فلا حد (أولست بان فلان لا يسه)
 المعروف به (ثم الخالي أن أمه)
 محسنة لانها المقدوفة في الصورين
 اذ القبح احسان المقدوفة لا
 الطالب تنفي (في غضب) يتعلق
 بالصور الثلاث (بطلب المقدوف)
 المحسن لانه حقه (ولو القاذف)
 غابا عن مجلس القاذف

حفظه فانه كثيرا الوقوع من قتل ولطيفه الى ضعف ما في حاوي الزاهد في سماع من
 الناس ~~كثيرة~~ أن فلا ياترى في خلافة قسكلم ما سمعه منهم لا ترمع غيبة فلان لا يجب حد
 القذف لانه غيبة لا دوى وقذفه لان الرمي والقذف به انما يكون بالخطاب كقولها يا زالى
 أو يا زانية (قوله حال القذف) احتراز عن حال الحد لما في العبر عن كافى الحاكم غاب
 المقذوف بعد ما ضرب بعض الحكم بيم الا وهو عاشر لاحتمال العقو اه وسببه عليه
 الشارح (قوله وان لم يسمعه أحد نهر) لم أره في النهر هنا وانما ذكره أول الباب عن
 البلقي الشافعي وقدّمنا الكلام عليه (قوله وان أمره المقذوف بذلك) أى بالقذف
 لان حق الله تعالى فيه غالب ولذا لم يسقط بالعفو كما يأتى بخلاف ما لو قال لا تخرق لاني فقتله
 حيث يسقط القصاص لانه سقوه وبصح عقوبته عنه (قوله وينزع عنه القرو والحنو)
 لانها ممان وصول الام ويقضى هذا انه لو كان عليه ثوب ذو بطانة غير محمول لا ينزع
 والظاهر انه ان كان فوق قميص نزع لانه يصبر مع القميص كالحنو أو قر ياتيه ~~كذا~~
 في الفتح (قوله بخلاف حد شرب وزنا) فانه فم ما يجوز لمن ثبائه كما مر (قوله لصدقة)
 لان معناه الحقيقي نفي كونه محمولا من ماله واعتزهم في الفتح ان في نفسه من آية احتمال
 هذا مع احتمال الجواز وهو في المشابهة وقد حكموا حالة القضب فجعلوا مقره نفي ارادة
 المعنى الثاني الجازي ونفيه عن جده بمعنى مجازي أيضا وهو في المشابهة ومعنى آخر وهو
 نفي كونه أباً أعلى له بأن لا يكون أبوه محمولا من ماله بل زنت به جده وحالة القضب تعين
 هذا الاختراذ لا معنى لاختاره في حالة القضب بأنك لم تخلق من ماء جدك ولا تخلص إلا أن
 يوجد اجاع فيه على نفي التفصيل كالاجاع على ثبوته هناك اه ملخصا قلت وقد يجب
 بالفرق وهو ان نفيه عن آية قذف صريح لانه المعنى الحقيقي وحالة القضب تنفي
 احتمال الجواز وهو العائبة تنفي المشابهة في الاخلاق فقد ساعدت القرينة الحقيقة
 بخلاف نفيه عن جده فان معناه الحقيقي ليس قد قابل هو صدق لكن القرينة وهي
 حالة القضب تدل على ارادة القذف فياز منه الصدول عن الحقيقة الى الجواز لانت
 الحد وهو خلاف القاعدة الشرعية فمن أنه يحصل لاني اتيانه على أنه لا مانع
 من أن يأتى في حالة القضب بكلام موهم للشم والسب بظاهره ويريد به معناه الحقيقي
 احتياط الاداء لحدته ولصيانة دياره من ارادة المنكر والزور الذي هو من السبع
 الموبقات بل حال المسلم يقتضى ذلك بخلاف نفيه عن آية فانه قذف صريح بحقيقته مع
 زيادة القرينة كما قلنا في العدول عنه فتوى حق المقذوف بالاموجب هذا ما ظهر في
 قدره (قوله ونسبته اليه) أى الى جده بأن قاله آتت ابن فلان لحد لم (قوله لانهم آباء
 مجازا) أما الحد فلانه الاب الاعلى وأما الخال فلما أخرجه الدليل في الفردوس عن ابن عمر
 من فروع الخال والنعم لا والده وأما الم فلقوله تعالى وال آباءك ابراهيم واسحق
 فان اسمعيل كان عم يعقوب عليهم السلام وأما الرب فلقرية وقيل في قول نوح ان ابى

(حال القذف) وان لم يسمعه أحد نهر
 بل وان أمره المقذوف بذلك شرح
 تكذبه (وينزع القرو والحنو) فط
 اظهار التخصيص باحتمال صدقه
 بخلاف حد شرب وزنا (لا) يجد
 (بلست ياتى فلان حقه) لصدقه
 (ونسبته اليه) وأى خاله وأى
 عمه أو أواه) تشديد اليه من يبه
 ولو غير زوج أمه نيلى لانهم آباء
 مجازا

من أهلي أنه كان ابن امرأته أقامه في القنق (قوله ولا يقوله يا ابن ماء السماء) لأنه يراد به
التشبه في الجود والسخاء لأن ماء السماء لقبه عامر بن سارة الأزدية لأنه في وقت
القطر كان يقيم ما المقام القطر فهو كالسما عدا وجوده وقامه في القنق (قوله وفيه
نظر) لأن حالة الغضب تأتي عن قصد التشبه كما قاله ابن كمال قلت وقد ورد هذا في القنق
مؤالا واجب عنه بأنه لما بعده استعماله لثقي القسب يمكن أن يجعل المراد في حالة
الغضب التكميم به عليه كما قلنا في قوله ليست بعرق لما لم يستعمل للثقي يحمل في حالة الغضب
على شبه بنى الشصاعة والسقاء ليس غير اه قلت واستعمال مثل ذلك في التكميم مانع لقلة
وشائع عرفا كما يقال في حال الخصام يا ابن النسي يا ابن الكرام يا كمال يا مؤذنب ونحو ذلك
كما لا يقصد حقيقة فاهم (تتبعه) قال في القنق وقد ذكر أنه لو كان هذا لرسول اسمه ماء
السماء وهو معروف بهذا حال الأسباب بخلاف ما ذكره ابن كمال اه وأقرب في البحر والنهر
قلت لكن ينبغي تشديد بما إذا لم يكن ذلك الرجل مشهورا بالكرم وشهو والافواه أصل
المسئلة إذا فرق بين كونه حيا أو ميتا ولا خصوصية أيضا لهذا الاسم بل مثله كل اسم
المشهور بصفة جميلة أو قبيحة فابن ماء السماء والتبلي مثالان هذا ما ظهر في (قوله
يا تبلي) التبجيل من الناس كانوا يزولون واد العراق ثم استعمال في أخلاق الناس
وعواظهم والجمع أباط مثل سبب وأسباب الواحد تباطي بفتح التثنية وضعها وبن بادة
اللقب مصباح (تتبعه) في البحر ان ظاهر كلامهم أنه لا يحدث في هذه المسائل سواء كان
في حالة الغضب أو الرضا (قوله في النهر الخ) عبارة ينبغي أن يعزى به أي بقوله يا تبلي لأن
التسبة إلى الأخلاق الدنية تجعل شتما في الغضب ويؤيده ما في المبسوط لو قال لها نحي
لست بشي عز وجل في هذا الوجه لغير قبيلته أو ثناء عنها (قوله وفيه) أي في النهر عن
التأخرية عن أي يوسف (قوله يا جاحل الزنا) الظاهر أنه محمول المبرقية ماقبله وما بعده
وهو ولد الضأن في السنة الأولى والخطبة تطلق على الذكر والأنثى من أولاد الضأن ساعة
تولد الجميع بهال ويجمع أيضا على مثل غرة وقمر مصباح (قوله قذف) لأن هذه
الالفاظ تأتي عن الولادة فكانت بمعنى ما ولد الزنا (قوله بخلاف يا كيش الزنا) لأنه لا ينبغي
عن ذلك أولاده يطلق على سيد القوم وقادهم كما في القاموس (قوله يا سرام زاده) لأن
معناه المتولد من الوطء الحرام فبمع حالة الحبض كما سيذكره الشارح مع دفع ما ريد عليه
في باب التعزير (قوله وفيها) أي في القنسية (قوله فلاحه) أي على قاذف واللبس قوله
يا ولد الزنا (قوله لأنه ليس بزنا) لأن الزنا ادخال وجيل ذكره فتح (قوله فبراد زيت) وأخذت
البدل أي بلا استئجار قال في العرفان قبل بل معناه زيت يدرهم استخرجت عليه فينبغي
أن لا يحدث في قول أبي حنيفة قلنا هذا محتمل أيضا في مقابل المختلان ويحق قوله زيت (قوله
لعدم العرف بأخذه للمال) هكذا على في القنق والنهر وفيه نظر فانه كما يحتمل أن يكون هو
الاستحتمل أن يكون هو المانع بل هو الظاهر من رتبة العرف وهو أن الرجل يدفع

(ولا يقوله يا ابن ماء السماء) وفيه
نظر ابن كمال (ولا) يقوله
(يا تبلي) لغير في النهر وفيه
لغير قبيلته أو ثناء عنها عز وجل وفيه
يا فرخ الزنا يا جاحل الزنا
يا جاحل الزنا فبمع بخلاف يا كيش
الزنا أو يا سرام زاده قنسية وفيه ما لو
جحد أو نسب فلاحه (ولا) أحد
(بقوله لأنه لا يثبت بغير أو شور
أو مصداق أو قرين) لأنه ليس بزنا
شرعا (بخلاف زيت بيرة أو
بشارة) أو ناقة أو عصاة (أو جوب
أو بدراهم) فانه يعدل لتمام الاتصال
للا بواج فبراد زيت وأخذت
البدل ولو قبل هذا الرجل فلاحه
لعدم العرف بأخذه للمال

المال بطلبه الزانم قد يأخذ على الواطحة بدلالة لكن الكلام في الزنا والواطحة فقوله قاتل
 ويؤيد ما قاتل في العبر ولو قال الرجل زنت سيرة أو بشفقة أو ما أشبه ذلك لأحذ عليه لانه
 نسبه الى اتيان البهيمة فان قال بآفة أو داء أو قوب فعليه الحد كذا في الخلية والظهيرية
 ٥١ (قوله وانما يطلبه) أي الحد (قوله بسبب) متعلق بالقدرح (قوله وهم الاصول
 والقروع) مثل الاصول الحد ولا يخالفه قول الخلية لوقال جيلان واحد عليه لما
 في الظهيرية فمن انه لا يدور أي جده ووقى القبح لأن في أجدادهم هو كفر فلا يكون
 فاذ فاعا لم يبين مسلما بخلاف أنت ابن ابن الزاني لانه قد فسد لحد الأدي وشمل أيضا الأم
 فتطالب بقذف ولدها ويستثنى من الاصول أبو الأم وأم الأم وما في القبح عن الخلية من
 ذكره أبا الأب بدل أبي الأم مسبق قلم فان المجرود في الخلية أبو الأم وتخرج الاخ والمم
 والعمة والمولى كافي الخلية فأذا ذلك كله في البقرة والمرد بالاخ والمم أخو الميت وعمة
 (قوله محجوبا) كالجدة وابن الابن مع وجود الأب أو الابن ط (قوله أوقف أو كفر) لانه
 لا يشترط احسان الطالب كما مر (قوله أو ولد بنت) فله المطالبة بقذف جده وعن محمد
 خلافة المذهب الأول لأن الشين يلحقه اذا نسب ثابت من الطرفين مجرى طرف الأب
 وطرف الأم قلت ويشكل استثناء أبي الأم وأم الأم من الاصول كما مر فليس لهما
 الطلب بقذف وإذا ثبت وهذا أثبتوا ابن بنت الطالب بقذف أحدهما ما يمكن دفع
 الاشكال بكون الاستثناء المار منبعا على قول محمد فليست ثم ان المراد بالنسب الجزئية
 فانما مبقى ثبوت حق المطالبة هنا كافي الضع والافتقار للنسب للأب فقط فليس فيه دليل على
 ان ابن الشريفة شريف ولذا قال الشارح في باب الوصية الاقارب من كتاب الوصايا ان
 الشرف من الأم فقط غير معتبر كافي أو آخر قواي ابن نجيم وبه أفتي شيئا الرمي ثم له
 مزية في الجملة ٥١ وسبق في علمه هذا ان شاء الله تعالى (قوله ولومع وجود الاقرب)
 مرتبط بقوة وانما يطلبه الخ وودخل المداوى بالاولى (قوله لومعهم العار) من اضافة
 المصدر الى مقولة والعار بالرفع فاعل المصدر ط (قوله بسبب الجزئية) أي كون الميت
 جزأ منهم أو كونهم جزأ منه ط (قوله في الغائب) أي في قذف الغائب وكذا في الحاضر
 بالاولى (قوله لتدخل الاقرب) أي في آخر الباب وأشار الى أن هذه المسئلة من فروع
 قلت فكان التسايد كرها هنا ط (قوله ليس بقيد) أي في التدخل فان عليه حدا واحدا
 وان كانا حين (قوله بل فأنه في المطالبة) أي في ثبوت المطالبة للابن بخلافه اذا كانا
 حين فان الطلب لهما ط عن المنع (قوله فإيهما) الذي رأيت في المبسوط فاق بها
 واقطع أنه بالنسبة للصبي ولما في التساوية وغيرها من مواضع الخطأ انه ضرب بغير
 خهم وهذا يقتضي ان الرجل المذموم ولو برفعه اليه (قوله على اقرار المعتوه)
 واقراها حد ومبسوط (قوله وأزنها الحد) والمعتوه ليست من أهل العقوبة بمبسوط
 أي لا يلزمها الحد ولو ثبت عليها ذلك البينة قال زمامها به خطأ من حيث ذاته وكونه باقراها

(و) انما (يطلبه بقذف الميت من
 يقع القذف في نسبه ب) سبب
 (قذفه) أي الميت (وهم الاصول
 والقروع) وان علوا أو سفلا ولو
 كان الطالب محجوبا أو محجوما
 من الميراث بقذف أو وقف أو كفر أو
 ولد بنت) ولومع وجود الاقرب
 اوقفه أو تصد بقرعة لومعهم
 العار بسبب الجزئية بقذف الميت
 لعدم مطالبتهم في الغائب بخلاف
 تصد بقرعة اذا حضر (قال يابن
 الزاين وقد مات ابوه فعليه حد
 واحد) لتدخل الاقرب في ثبوت
 أو به ليس بقيد فأنه في المطالبة
 ذكر في آخر المبسوط أن معتوه
 قال لرجل يا ابن الزاين فإيهما
 الى ابن أبي ليلى فاعتزت بخدا
 حد من في المسند فبلغ الجنبقة
 فقال خطأ في سبع مواضع في
 الحكم على اقرار المعتوه وأزنها
 الحد

خطأ آخر فاقهم (قوله وحدها حدين) ومن قذف جماعة لا يقام عليه الاحد واحد
مبسوط (قوله وأقامهم ماعا) ومن اجتمع عليه حدان لا يوالى بينهما كما يأتى قريبا
(قوله وفى المسجد) وليس للأمام أن يقدم الحد فى المسجد مبسوط (قوله وقامته)
وأنما تضرب المرأة قاعده مبسوط (قوله وبلا حضرة وليها) وأنما يقام الحد على المرأة
بحضرة وليها حتى إذا انكشف شئ من بدنها فى اضطرابها استأوى ذلك عليه مبسوط
فالمراد بالولى من يحمل نظره اليها من زوج أو محرم (قوله وقال فى الدرر الخ) ومثله
فى القبح والبصر (قوله غير محسن) يأتى محترمه قريبا (قوله بخلاف المتحد) فانه يتداخل
حكما وأقوا يأتى آخر الباب ياتيه (قوله ولا يوالى) الظاهر أنه مبسوط للصهيول
ليناسب قوله قبله يقام عليه الكل ويحمل بناؤه للفاعل وكذا قوله فيبدأ أنكمه خلاف
التبادر من عبارة الشارح حيث لم يصر بالامام بل نسر به الضمير البارز فقط والاك
المناسب لتقديمه فاقهم (قوله لحق العبد) أى لما فيه من حق العبد وان كان الغالب
فيه حتى الله تعالى (قوله ولو قضا) أى فقام عين رجل نهر والذي يظهر أن المراد به
ذهاب البصر على أى لا اذهاب الحدقة لانه لا يمكن فيه القصاص اذ المراد أنه
لوقوع مع هذه الجنائيات ما يوجب القصاص فيلادون النفس من اذهاب البصر وقهوه
فيبدأ به لانه صالح حتى العبد ثم بالقذف لانه مشوب بجهته (قوله ولو محسنا) أمالو غير
محسن فانه يغير لانه يقام عليه التمسك ولا ينافى شئ كما مر (قوله وانما غيرها) هو حد
السرقه والشرب لانه محض حتى الله تعالى وقد فات حمل (قوله وعن السرقة) يقضى عنه
ما ذكره بعده وقيد بالضم لان لا يقطع لان القطع حقه تعالى (قوله وتترك ما بينى) أى حد
السرقه والشرب كما لو يوجد مع القتل غيرها قال فى النهر حتى اجتمعت الحدود لحق
الله تعالى وفيها قتل نفس قتل وتترك ما سوى ذلك لان المقصود الزجر له ولغيره وأتم ما يكون
بإستيفاء النفس والاستئصال بحدونه لا يفيد اه وفى أحكام الدين من الاشياء ما نصه
ولم أر الى الآن ما اذا اجتمع قتل القصاص والرذو والزنا وينبى تقديم القصاص قتلها
لحق العبد وما اذا اجتمع قتل الزنا والرذو وينبى تقديم الزجر لان به يحصل مقصودهما
بخلاف ما اذا قتل الزدة فانه غوت الزجر اه (قوله لعدم قطعه) فان الضمان
انما يسطر للضرورة لا القطع ولم يوجد نهر (قوله وعبد) الواو بمعنى أو فلذا أقر الضمير
بعده تأمل (قوله أى أصله وان علا) ذكرنا أن لا يوالى فلا يبال أبدا أو جده وان علا
وأتمه وجدته وان علت بجر (قوله بقذف أمه) أى الميتة نهر فلو جنة كانت المطالبة
لها كما مر قال فى البحر وأشار الى أنهما أى الولد والعبد لا يبالان بقذفهما بالاولى اه
أى بقذف الاب والولى لهما (قوله المحسنة) علم منه أنه لا بد أن تكون حرة (قوله
أو رضوه) أى كالاتم وضعها بمأقع القدر حتى ينسبها كما تزياته (قوله ملك الطلب) أى
حين لم يكن مملوكا لا قاذف فسقوط حتى بعضهم لا يوجب سقوط حتى الباقيين بجر وقد

وحدها حدين وأقامهم ماعا
وفى المسجد وقامته وبلا حضرة
وليها وقال فى الدرر ولم يعرف
أن أو به سببان فتكون النصوص
لها أو سببان فتكون النصوص
للأين (اجتمعت عليه أجناس
مختلفة) بأن قذف وشرب وسرق
وفى غير محسن (يقام عليه الكل)
بخلاف المتحد (ولا يوالى فيها)
سبغة الهلاك بل محسن حتى يبرأ
(فيبدأ بجحد القذف) لحق العبد
(ثم هو) أى الامام (عنه ان شاء
بدأ بحجة الزنا وان شاء باطعن)
لتبوت ما بالكتاب (ويؤمر
بحد الشرب) لتبوت ما بالكتاب
العصاة ولو نقضاً أو بضامد أبا الق
ثم بالقذف ثم بجرهم ولو محسنا ولما
غيرها بجر وفى الحاوى القدس
ولو قبل ضرب للقذف وضمن
للسرقه ثم قتل وتترك ما بينى ويؤخذ
ما سرقه من تركه لعدم قطعه نهر
(ولا يبال بالولد) أى فرع وان
سفل (وعبد أمه) أى أصله وان علا
(ويشبه) لف وتشر مرتب بالقذف
أنه الحرة المسئلة (المحسنة) فلو كان
لها ابن من غيره أو أب أو قهوه
(ملك الطلب) فى النهر

بقوله للقاذف لانه لو كان محلو كالغبره الطلب كما افاده أبو السعود الا زهرى (قوله عز) ذكره في النهر بحثا أخذنا مما في النسخة لوقال لا خير باحرام زاده لا يحد و لوقاله الوالد لو لم يحد عز فاذا وجب التعزير بالنسخة قبل القذف أولى فقوله في البصر وفي نفسه منه شيء يصير بهم بان الوالد لا يعاقب بسبب ولده فاذا كان القذف لا يوجب عليه شيئا فانسختم أولى اه ممنوع نهر ووجه المنع أن الاولوية بالعكس كما علمه ولا يلزم من سقوط الحد بالقذف سقوط التعزير به لسقوط الحد بشبهة الآية لتكون الغالب فيه حق الله تعالى بخلاف التعزير ولانه لا يلزم من سقوط الاعلى سقوط الادنى لكن لا يفتي أن قولهم لا يعاقب الوالد بسبب ولده بشمل التعزير لانه تقوية فبقي توقف صاحب البصر على حاله وقد يجاب بأن القاضى لم يعاقبه لاجل ولده بل لخالفه امر الله تعالى (قوله ولا يرث فيه) اى اذ مات المقذوف قبل اقامة الحد على القاذف او بعد اقامته بضعه بطل الحد وليس لو ارثه اهلته وهذا بخلاف ما اذا كان المقذوف مستاقا فالطلب يثبت لاصوله وفروعه أصالة لا بطريق الارث وتعلمه في البصر (قوله خلا قال للشافعي) الاولى ذكره بعد قوله فيه وعنه لان الخلاف في الشكل وسبب الخلاف أن الغالب في حد القذف حق الشرع عندنا وعندنا عند حق العبد فعنده يورث ويصير الرجوع عنه والعفو والاعتناض نظرا الى جانب حق العبد وعندنا بالعكس نظرا الى جانب حقه تعالى وبيان تحقيق ذلك في الفتح (قوله ولا اعتناض) مقتضاه أن القاذف اذا دفع شيئا للمقذوف لم يسقط حقه رجوع به قال المولى سري الدين في حواشي الزيلعي وهل يسقط الحد ان كان ذلك بعد ما رفع الى القاضى لا يسقط وان كان قبله سقط كذا في فصول العمادى اه قلت ينبغي أن يكون العفو على هذا التفصيل ولا نافية قواهم انه لا يخل بالعفو لجله على ما بعد المرافعة أبو السعود أقول والمنقول خلافه ففي الخاتمة ولا يسقط هذا الحد بالعفو ولا بالابراء بعد بثبوته وكذا اذا عني قبل الرق الى القاضى اه (قوله ولا صلح) فلا يجب المال وسقوط الحد على التفصيل السابق افاده المصنف وأورد أن الصلح هو الاعتناض فلا وجه له كره بعده وأجيب بأن الاعتناض يتم بمقتضى البيع بخلاف الصلح ط (قوله ولا عفو) فلا يسقط الحد بعد بثبوته الا أن يقول المقذوف لم يقذفني أو كذب شهودي فيظهر أن القذف لم يقع موجبا للحد لانه وقع ثم سقط وهذا كما اذا صدقه المقذوف فتح (قوله فيه) متعلق برجوع وقوله وعنه متعلق باعتناض وما بعده فضه لقب ونشر مرتب (قوله ثم لو عا الخ) فيه رد على بعض معاصري صاحب البحر حيث توهم من عدم صحة العفو أن القاضى يقيم الحد عليه مع عفو المقذوف مقسكا بقول الفتح لا يصح العفو ويحمد قال في البصر وهو غلط فاحش ففي المبسوط لا يكون للإمام أن يستوفيه لأن الامة بما عند طلبه وقد تركه الا اذا عاد وطلب فثبت بغير الحد لان العفو كان لغوا فكان له ليخاصم اه قال قتيبن محل ما في الفتح على ما اذا عاد وطلب اه (قوله ولذا الخ)

واذا سقط عنه الحد عز وجل بشتم ولده يوزر (ولا ارث) فيه خلافا للشافعي (ولا رجوع) بعد اقرار (ولا اعتناض) أى أخذ عوض ولا صلح ولا عفو (فيه وعنه) ثم لو عفا المقذوف فلا حدة لاهلته العفو بل تركه الطلب حتى لو عاد وطلب حدة شفى ولذا لا يتم الحد الا بجهته

دليل آخر لصاحب البحر استدلاله على الرد المذكور وهو ما في كتاب الخافض لو غاب
 المقدوف بعد ما ضرب به من الحد لم يتم الحد الا وهو حاضر لاحتمال العفو والعفو
 الصريح أولى (قوله هذا) أي المبتدئ والجيب لأن كلاهما قد فصح صاحبه أما الأول
 فظاهر وكذا الثاني لأنه مناهل بل أنتزان اذ هي كلمة عطف يستدل به القطع في
 المذكور في الأول خبر الما بعد بل ولا يحتاج الى اطلب ما ولو بعد العفو والاسقاط
 كما مر وتزعم في البحر خلافا لما يوجهه كلام الفتح (قوله لقلبته حتى الله تعالى) فلو جعل
 قصاصا بلزم اسقاط حقه تعالى وهو لا يجوز بحجر قلت ولعل اشتراط الطلب ولو بعد
 الثبوت بالنظر الى ما فيه من حق العبد (قوله مثلا) أي من كل لفظ غير موجب لحد
 (قوله ماسبي) أي في باب التعزير (قوله أو تضاربا) أي ولو في غير مجلس القاضى
 كما يفيد كلام البحر والتعليل المذکور (قوله لم يشكافا) فيعززه وما يبدأ بعزير
 المبتدئ منها لأنه أعظم كاسبي (قوله له تلك مجلس الشرع) أي هذا احترامه فلم يكن
 ذلك محض حقهما حتى يعتبر التساوى فيه وقوله ولتفاوت الضرب عنه لقوله أو تضاربا
 فضمه لف ونشر مرتب (تبينه) لو تشابها بين يدي القاضى هل له العفو عنهما
 قال في التبريل له والظاهر لا بخلاف قوله أخذت الرشوة من خصمي وقضيت على
 فقد صرحوا بأن له أن يعفو والفرق بين اه قلت وفيه نظر لأنهما إذا تشابها استوفيا
 حقهما لكنهما إذا خلا بجرمة مجلس القاضى ففي جرمه حقه فصار بمنزلة قوله أخذت
 الرشوة فله العفو بدل عليه ما في الولوالجية لو تشابها بين يديه ولم ينتها بالتهنى ان حبسهما
 وعز وهما قد وحسن ثلاثا يجرى بذلك غيرهما فيذهب ما وجه القاضى وان عفا عنهما
 فهو حسن لأن العفو مندوب اليه في كل أمر اه وسند كفى التعزير الاختلاف
 في أن الامام هل له العفو والتوفيق لصاحب القضية بأن له ذلك في الواجب حقا لله تعالى
 بخلاف ما كان لحناية على العبد فان العفوية للمعنى عليه والظاهر أن تشابها
 عند القاضى وقوله أخذت الرشوة اجتمع فيه حق الشرع مع حق العبد وهو القاضى
 وترجع فيه حقه فكان حق عبدا كما يفيد كلام الولوالجية والا لم يكن له ان يعفو تأمل
 (قوله ولو قاله لعمره) أي لو قال في زوجته بازانية (قوله وهو من أهل الشهادة) قصد به
 لأنه اذا لم يكن أهلا لها لا يكون موجب فذقه لعانها بل حذا فيصدها عن ان يصاح
 الاصلاح لأن كمال أي فيصدها كل منهما بطلبهما كما لو قاله لغير عمره وهو المسئلة المارة
 (قوله فردت به) أي بذلك اللفظ بأن قالت بل أنت (قوله ولالعان) لأنها لما حدثت
 في القذف لم تنبأ أهلا للعان لأنه شهادة ولا شهادة للمعزوف في قذف (قوله الاصل الخ)
 جواب عما قيل لم تقدم حدثها حتى سقط اللعان مع أنه لو قدم اللعان لا يسقط
 حذا القذف عنها لأن حذا القذف يجري على الملاعة كافي الفتح (قوله والعان في معنى
 الحد) استئناف لبيان دخول المسئلة تحت هذا الاصل فافهم (قوله ولذا) أي لكونه

مطلبه

هل للقاضى العفو عن التعزير

(قال لا تخبراني فقال لا آخر) لا

(بل أنت هذا) لقلبته حتى الله

تعالى فيه بخلاف ما لو قال له مثلا

يا خبيث فقال بل أنت لم يعزرا

لأنه عفا وقد تشابها وان (شكافا)

بخلاف ماسبي لو تشابها بين يدي

القاضى أو تضاربا لم يشكافا لانه

مجلس الشرع ولتفاوت الضرب

(ولو قاله لعمره) وهو من أهل

الشهادة فردت به حدث ولالعان

الاصل أن الحدين اذا اجتمعا

وفي تقدير أحدهما اسقاط الآخر

وجب تقديره احتمالا للدوء

واللعان في معنى الحد ولذا قالوا

لو قال له يا زانية بنت الزانية

فمنعني الحد (قوله بدئ بالحد الخ) الاولى أن يقول فسدي بالحد فتبقى اللعان لأن
 البسامة قبل الحد موقوفة على مخاصمة الامة أولا فيسقط اللعان لانه بطلت شهادة الرجل
 أما لو خصفت المرأة أولا فلا عن القاضي بينهما خصم خاصة الامة يصدر الرجل للقسف
 كما في الجبر (قوله ولو قالت في جوابه) أي في جواب قول الزوج لها يا زانية (قوله
 الشك) لانه يحتمل أنها أرادت به ما قبل التكاح فحذف لفظها ولا لعان لتصديقها به
 أو ما كان معه بعد التكاح وأطلقت عليه زنا للشك كذا فيصيب اللعان دون الحد لوجود
 القذف منه وعدمه منها والحكم بتعيين أحدهما بيمينه متعذر فوقع الشك في كل من
 وجوب اللعان والحد فلا يجب واحد منهما بالشك حتى لو زال الشك بأن قالت قبل
 أن أتزوجك أو كنت أجنبية حدثت فقط وهو ظاهر أنه غير (قوله قيد بالخطاب)
 أي يكاف الخطاب فافهم (قوله حد وحده) في بعض النسخ حد وحده وهو تصرف
 لأن الذي في النسخة أن قوله أنت أنزى عنى ليس بقذف لما قدمناه من أن معناه أنت
 أقدر على الزنا من على ما مر عن الظهيرة من أنه قذف تصديهي أيضا وقد يقال إن الحد
 عليها وحدها لانه إذا كان قذفاً يكون تصديقا في أنها زانية على ما هو الأصل في الفعل
 التغضيل من اتصافه المشاركة والزنا مادة تأمل (قوله ولو كان ذلك) أي المذكور من قوله
 يا زانية ورد ما يقول لها زيت بل (قوله حدث) لو زال الشك كما مر (قوله لتصديقها)
 على لقوله دونه أي لا يحد هو أيضا لأنها صدقه (قوله يلعن) لأن التسبب لزمه ما قرأه
 وبالنسبة بعده صار قاذفاً لزوجته فلعن نهر (قوله وان عكس) بأن نقاداً وألزم أن يقره
 قبل اللعان حد لانه لما كذب نفسه بطل اللعان الذي كان وجب بنسب الولد لانه ضروري
 صير اليه ضرورة التكاذب بين الزوجين فكان خطاف من الحد قاذباً بطل صير إلى الأصل
 (قوله لا قرأه) أي سابقاً ولا حقا ولا لعان يصح بدون قطع النسب كما يصح بدون الولد
 بحر (قوله فهدر) أي لا يتعلق به حد ولا لعان بحر (قوله لانه أنكروا الولادة)
 وبه لا يصح قاذفاً ولو قال لا جنبي لست بدين فلان وفلان وهما أبواه لا يجب عليهن
 زبلي (قوله لأن الهام تصدق للترسيم) كذا علمه في الفتح وعلمه في المحرور بأن الأصل
 في الكلام التذكير (قوله قلنا الأصل الخ) قد علمت أن هذا تعليل المسئلة الوفاقة
 وعمل لهذه في المحرور وغيره بأنه أحال كلامه فوصف الرجل بصفة المرأة وقال في الفتح
 وله ما نهى وما يجب استحصال منه فلا يحد كما لو قذف محبوباً أو كوالاً أنت محمل للزنا لا يحد
 وكون التام المبالغة محذوراً هي لماعدها من التأنيث ولو كان حقيقة فالحد لا يجب
 بالشك (قوله في بلد القذف) أي لاني كل البلاد بحر وهذا أعم من مجهول النسب
 لأنه من لا يعرف له أب فيسقط رأسه شربلاية (قوله أو من لا عنت بولد) أي سواء
 كان حياً وميتاً وهذا إذا قطع القاضي نسب الولد والحق بآتمه وبني اللعان فلا لعنت
 بغير ولد ولا لعنت بولد ولم يقطع نسبه أو بطل اللعان بكاذب الزوج نفسه ثم قذفه رجل
 لا عنت بولد.

بدئ بالحد لتبقى اللعان (ولو قالت)
 في جوابه (زيت بل) أو معك
 (هدر) أي الحد واللعان للشك
 قيد بالخطاب لانها لو أجابته بأن
 أنزى مني حد وحده طائفة (ولو
 كان) ذلك (مع أجنبية حدث
 دونه) لتصديقها (أقتر بولد ثم نقض
 يلعن وان عكس حدث) للقسف
 (والولد له فيها) لا قرأه (ولو قال
 ليس ياخي ولا يا ليت فهدر) لانه
 أنكروا الولادة (قال لاضرر آياتي
 حدثاً نقاداً) لأن الهام تصدق
 للترسيم (ولرجل يا زانية لا) وقال
 محمد يحد لأن الهام تدخل
 للمبالغة كعلامة قلنا الأصل
 في الكلام التذكير (ولا حد
 بقذف من لها ولد لا بولاه)
 معروف في بلد القذف (أو من
 لا عنت بولد).

وجب الحد فأداه في البصر (قوله لانه) أي الوالد في المستثنى أمارة أي علامة الزنا
نفات العفة (قوله أو يذف رجل وطئ في غير ملكه الخ) الأصل فيه أن من وطئ
وطأ حراما لعينه لا يحد فاذقه لأن الزنا هو الوطء المحرم لعنه وإن سكن محرما فغيره
يحد فاذقه لانه ليس زنا فالوطء في غير ملكه من كل وجه أو من وجه حرام لعنه وكذا
الوطء في الملك والحرمه مؤبدة بشرط ثبوتها بالاجماع وألحديث المشهور عندنا في حنيفة
لستكون ثابتة من غير تردد بخلاف ثبوت المصاهرة فليس والتقصيل لأن فيها خلافا ولانص
فيها بل هي احتياط أما ثبوتها بالوطء فهو بنص ولا تشكوا ما منع أبائكم ولا يفسر
الخلاف مع النص فإن كانت الحرمة مؤقتة فالحرمة لغيره وتعلمه في الهداية وشروطها
(قوله كما أنه) مثل في الفتح قوله كوطأ الحرة الأجنبية والمكرهة فلو طوأة
إذا كانت مكرهة بسقط احصائها فلا يحد فاذقه لأن الأكرام يسقط الائمه ولا يخرج
الفعل عن كونه زنا فكذا يسقط احصائها كما يسقط احصاء المكره الواطئ (قوله
كما أنه مشترك) أي بين الواطئ وغيره (قوله أو في ملكه المحرم أبدا) استنادا للحرمه إلى
الملك من استنادا للمسبب الذي سببه لأن المحرم هو المتعة والمكسبها واستدرك قوله أبدا
عن الحرمة المؤقتة ويأتي أمثلهما قريبا وتزاد اشتراط ثبوت الحرمة بالاجماع (قوله
في الأصح) احتراز عن قول الكرخي كالآفة الثلاثة أنه يحد فاذقه لقيام الملك فكان
كوطأ أمته الجوسية وجه الصحيح أن الحرمة في الجوسية ونحوها يمكن ارتفاعها
فكانت مؤقتة بخلاف حرمة الرضاع فلم يكن المحل قابلا للعل أصلا فكيف يجعل حراما
لغيره ففتح (قوله لقوات العفة) تعليل للسائل الثلاث أي وإذا زالت العفة زال
الاحسان والنص انما أوجب الحلق على من رمى المحصنات وفي معناه المحصن فريمه رمى
غير المحصن ولا دليل وجب الحد فيه نعم هو محرم بعد التوبة فيعز زفتح (قوله أو يذف
من زنت في كفرها) الأنونة غير قيد كما في الفتح وأطلقه فشمع الحرب والذى وما إذا كان
الزنا في دار الاسلام أو في دار الحرب وما إذا قال له زنت وأطلق ثم أثبت أنه زنى في كفره
أو قال له زنت وأنت كافر فهو كالوفاق لم تنزيت وأنت عبد بغير وما ذكره من شمول
الاطلاق والاسناد إلى وقت الكفر هو المتبادر من إطلاق المصنف كالكثر والهداية
والزيلعي والاختيار وغيرهما ويضافه ما في الفتح من أن المراد قد زنت بعد الاسلام زنا
كان في عصر انتهيا بأن قال زنت وأنت كافر كالوفاق قد زنت بالزنا وأنت أمه فلا حد
عليه لانه إنما أثبت أنه قد زنت في حال لو علمنا منه صريح التقذف لم يحد لأن الزنا يتحقق من
الكفر وإذا قام عليه الجلد حدا لا لرحم ولا بسقط الحد بالاسلام وكذا العبد اه وبعه
في الشر بلا لية ومقتضاه أنه لو قال زنت وأطلق يحد الآن قال أنه يحد مع الإطلاق
إذا لم يكن زناه في كفره ثابته فلا يكون ثابتا لا يحد وإذا أقيد في البصر بقوله ثم أثبت أنه زنى
في كفره وهو المقهور من كلام المصنف كغيره حيث جعل موضوع المسئلة تقذف من

لانه أمارة الزنا (أو) يقذف
(رجل) وطئ في غير ملكه بطل
وجه) كما أنه (أو بوجهه)
كما أنه مشترك (أو في ملكه المحرم
أبدا) كما أنه أخوته (رضاعا)
في الأصح لقوات العفة (أو)
يقذف (من زنت في كفرها)
لسقوط الاحسان

زنت في كفرها تنقضه ثبوت الزنا في حال كفرها وأما لو قال عذقتك وأنت أمة فلا يحتاج
 إلى ثبوت زناها لما مر من التعليل (قوله مات عن وفاة) وكذا الوات عن غيره وفاة بالاولى
 لموته عبدا بغير (قوله في حترته) أي التي هي شرط الاحسان (قوله وحد الخ) شروع
 في حتر زفوله وفي ملكه المحرم أبدا فان الحرمة في هذه المذ كورات مؤقته ومثل الحائض
 المظاهر منها والساكنة صوم فرض ومثل الامة الجوسية الامة المزوجة والمشتراة
 فاسد الان الشراء القاسد يوجب الملك بخلاف المتسركة نكاحا فاسدا فان الملك لا يثبت
 فيه فلذا يسقط احصائه بالوطء فيه فلا يحد قاذفه كما في الفتح (قوله ومسلم) بالجز وفي بعض
 النسخ ومسلم بالنصب قال اقول عطف على لعنه والوطء والثاني على محله (قوله لثبوت
 ملكه فبين) أي في هذه المسائل ففي بعضها ملك النكاح وفي بعضها ملك العين وحرمة
 المتعقبة اليست مؤقته بل مؤقته كما عطف فكان الوطء فيها حراما لبعينه فلم يكن
 زنا لان الزنا ما كان بلا ملك (قوله وفي الاخرة خلافا) وأصله ان تزوج الجوسى له
 حكم العصمة عنده وحكم البطان عندهما غاية البيان (قوله مستأمن) بكسر الميم
 الثانية كما يأتي في بابيه (قوله لانه التزم الخ) أي وحد القذف فيه حق العبد كما مر (قوله
 بخلاف حد الزنا والسرقه) أي فلا يلزمه خلافا لابي يوسف (قوله فيمضى الكل) أي
 انصافا (قوله غاية) أي غاية البيان (قوله لكن الخ) استدراك على قوله الا انحر فانه
 باطلاقة شامل لما اذا سكر منه فافهم (قوله أيضا) أي كما يحد الزنا والسرقه لكن قمتنا
 أن المذهب أنه لا يحد (قوله وفي السراجية الخ) تقييد لقوله الا انحر (قوله حد) أي
 اذ لم يتقدم على ما مر في الباب السابق (قوله لا) أي لا يحد لان شهادتهم قامت على
 مسلم فلم تقبل (قوله على زناه) أي زنا المقدوف (قوله لسقوط احصائه) لا محمل لذكره
 هنا لان جواب المسئلة هو قول المصنف حد المقدوف فالصكلام في حد المقدوف
 لا في حد القاذف وقد متنا قريبا عن الفتح أن الزنا يتحقق من الكافر ويقام عليه
 حد الجلد لا الرجم ولا يسقط الحد بالاسلام وقته الشارح أيضا عند بيان شروط
 الاحسان نعم هذا التعليل يناسب سقوط الحد عن القاذف وإذا كان جواب المسئلة
 حد المقدوف يلزم منه سقوط الحد عن القاذف فلا يمكن التعليل خارجا عن النامسة من
 كل وجه كيف والباب معقول لحد القاذف دون المقدوف فافهم (قوله كما مر) أي نظير
 ما مر من كونه في أربعة مجالس (قوله وقد حتر في الصرخ) أي في باب حد الزنا وذكر
 مثله هنا في الشرية لايستعن البدائع والحاصل أن تعبير الحدود بالاقراء لا يناسب قوله
 حد المقدوف وانما يناسب لو قال سقط الحد عن القاذف وهو الاولى لان الباب معقوله
 لا لحد المقدوف قال في الفتح فان شهد رجلان أو رجل وامرأتان على اقرار المقدوف
 بالزنا يد وأمن القاذف الحد وعن الثلاثة أي الرجل والمرأتين لان الثابت بالينة
 كالثابت بالهاينة فكنا سمعنا اقراره بالزنا هو ونحو ما يذكره الشارح قريبا عن

(أو) يحدف مكاتب مات عن
 وفاته لا اختلاف العصابة في حترته
 فأورث شبهة (وحد قاذف واطن
 عرسه مائضا وأمة مجوسية
 ومكاتبه ومسلم نكح محرمه
 في كفره) لثبوت ملكه فبين وفي
 الاخرة خلافا (و) حد
 (مستأمن قذف مسلما) لانه التزم
 ايضاه حقوق العباد (بخلاف
 حد الزنا والسرقه) لانهما من
 حقوق الله تعالى الحقة كحد الخمر
 وأما الذي فيمضى الكل الا انحر
 غاية لكن قمتنا عن المنية نصيح
 حده بالسكرا أيضا وفي السراجية
 اذا اعتقد وحرمة النحر كانوا
 كل مسلم وفيها لو سرق الذمي
 أو وثف فأسلم ان ثبت باقراره
 أو بشهادة المسلمين حد وان بشهادة
 أهل الذمة لا (أقر القاذف بالقذف
 فان أقام أربعة على زناه) ولو
 في كفره لسقوط احصائه كما مر
 (أو أقر بالزنا) أو بها (كما مر)
 عبارة الدور وأقر اربعه بالزنا فيكون
 معناه أو أقام بينة على اقراره بالزنا
 وقد حتر في البصر أن البينة على
 ذلك لا تصير أصلا ولا يقول عليها
 لانها ان كل منسكرا فقد رجع
 فتلقوا البينة

مطلب
لا تسبغ البينة مع الاقرار الا في سبع

وان كان مقررا لا تسبغ مع الاقرار
الا في سبع مذكر كونه في الاشياء
ليست هذه منها فلذا غير المصنف
العبارة فتنبه (حد المقدوف)
يضي اذ لم تكن الشهادة بمحض
متقدم كالابحني (وان عجز) عن

البينة للعال (واستأجل لاستنار
شهوده في المصر في رجل الحقام
المجلس فان عجز حصة ولا يكفل

ليذهب لطلبهم بل يحبس ويقال
ابعد الهم) من يحضرهم ولو اقام
اربعة فساها أنه كما قال دري الحد
عن القاذف والمقدوف والشهود

ملقط (يكتفي بمحد واحد بلحايات
اتخذ بعضها بخلاف ما اختلف)

جنسها كما ينادي وعم اطلاقه
ما اذا اتحد المقدوف أم تعدد
بكلمة أم كانت في يوم أم ايام طلب
كلهم أم بعضهم وما اذا حذفت
الاسواط ثم قذف آخر في المجلس
فانه يتم الاول ولا شيء للثاني
للتداخل

الملتقط فتقوله لا تعتبر أصلا الخ أي بالقسبة أي حد المقدوف (قوله لا تسبغ مع الاقرار
الا في سبع) في واثب عقر بدين على الميت فتسبغ لقتله أي تعدي الحكم بالدين إلى باقي
الورثة وفي مدعي عليه أكثر بالوصاية تعبر عن الوصي وفي مدعي عليه أكثر بالوكالة تعبر
عن الوكيل دفعا للشرع وفي الاستحقاق إذا أكثر المصدق عليه ليقين من الرجوع على بائعه
وفيما لو خوصم الابن بدين عن المصطفى فأنزل يخرج عن الخصومة فتسبغ البينة عليه
بخلاف الوصي وأمين القاضي وفيما لو أكثر الوارث للموصى له وفيما لو أراد به نعمتها
من رجل ثم من آخر فبرهن الاول على المؤخر تقبل وان كان مقررا له مخلصا (قوله حد
المقدوف) أي دون القاذف كما علمت وزل التصريح به لظهوره (قوله بمحض متقدم)
تقدم بيانه في باب الشهادة على الزنا (قوله وان عجز عن البينة للعال الخ) أمثا لو اقام
شاهد من لم يركأ أو شاهد واحد أو ادعى أن الثاني في المصر فانه يحبس ثلاثة أيام للتركة
أو لاستنار الأخر كما تقدم أول الباب (قوله الى قيام المجلس) أي تقدير اقيام
القاضي من مجلسه فتح (قوله ولا يكتل الخ) لا تسبب وجوب الحد ظهر عند القاضي
فلا يكون له أن يؤخر الحد لتسبب المقدوف بتأخير دفع العار عنه وإلى آخر المجلس قليل
لا يتصرف في قول أبي يوسف الا آخر وهو قول محمد بكفل فلذا يحبس عندهما في دعوى
الحد والقصاص ولا خلاف أنه لا يكفل بنفس الحد والقصاص وكان أبو بكر الرازي
يقول مراد أي حنيفة أن القاضي لا يجبر على إعطاء الكفيل فاما إذا سمعت نفسه
فلا بأس أن تسلمه نفسه مستحق عليه والكفيل بالنفس انما يطالب بهذا القدر ففتح
(قوله دري الحد الخ) لان القاسق فيه نوع قصور وان كان من أهل الاداء والتحمل ولذا
لوقضى بشمادته فقد عذبه فثبتت شهادتهم شبه الزنا فيسقط الحد عنهم وعن القاذف
وكذا عن المقدوف لاشتراط العدالة في الثبوت وأما لو كانوا عيما أو عبيدا أو محدودين
في قذف أو كانوا ثلاثة فانهم يحدون للقذف دون المشهود عليه لعدم أهلية الشهادة فيهم
أو عدم النصاب كما تقدم في باب الشهادة على الزنا قلت والظاهر أن القاذف يحد أيضا
لان الشهود إذا احتدوا مع أنهم انما تكلموا على وجه الشهادة لاعلى وجه القذف
يحد القاذف بالاولى ولم أر صريحا وهذا بخلاف شهادة الاثنين على الاقرار كما مر قريبا
(قوله يكتفي بمحد واحد الخ) أعاد أن الحد وقع بعد الفصل المتكرر لوجود الحد الاول ثم فعل
الثاني بمحض آخر للثاني سواء كان قذفا أو زنا أو شربا كما صرح به في القذف وغيره يمر
لكن استثنى ما اذا قذف الحدود ثانيا المقدوف الاول كما يأتي قريبا (قوله اتحد جنسها)
بأن زنى أو شرب أو قذف مرارا كثر وكذا السرقة يمر (قوله كما يشاء) أي
عند قوله اجبعت عليه أجناس مختلفة الخ (قوله بكلمة) مثل أنت زناة خمر ومثله
يا ابن الزانية كما مر أول الباب (قوله الاسواط) احتراز عما لو تم الحد ثم قذف رجلا
آخر فانه يحد ثانيا (قوله في المجلس) لم أر من صرح بمحضته (قوله ولا شيء للثاني للتداخل)

والاصل أنه يبقى عليه من الحد الأول شيء فتذف آخر قبل علمه ضرب بقية الأول
ولم يجد للثاني جوهره قلت وقيد ذلك في البصر والنهر بما إذا حضر اجبما في المخطط
والتيين لوضرب للزنا وللشرب بعض الحد فهرب ثم زنى أو شرب ثانيا حد حقه استأنفا
ولو كان ذلك في القذف فإن حضر الأول والثاني جميعا أو الأول كل الأول ولاشي للثاني
للتداخل وإن حضر الثاني وحده يجلد حد استقبلا للثاني ويصل الأول لعدم دعواه
أه أي لعدم دعوى الأول تكميل الحد الواجب له لأنه بقوله الله فاستأنف فأكمل لا يراه
الحد ابتداء لا يطلبه كذلك لا يكمل له الا يطلبه هذا ما ظهر في فتاوى أهل الحاصل أنه
انما يكفي بتكميل الحد الأول ان طلب المقدوف الأول وحده أو مع الثاني فلو طلب
الثاني وحده حله حد استقبلا لحد الزنا والشرب وبه علم أن شرط تكميل الأول
حضور الأول فقط وأن التداخل قد يكون بتداخل الثاني في الثاني من الأول وقد يكون
بتداخل ما بقي من الأول في الثاني وذلك فيما يصحبه حد استقبلا كما حلت آقا ومرا أيضا
قبيل هذا الباب في قول المصنف أقيم عليه بعض الحد فهرب وشرب ثانيا يستأنف
فما خلفه بعض المحققين من التعارض بين ما مر وما عناه فهو خطأ لما حلت من اختلاف
الموضوع (قوله وما إذا قذف الخ) معطوف كسابقه على قوله ما إذا اتحد (قوله
ففتق) بالبناء للفاعل لأنه لا يتم لا يتعدى إلا بالهضمة ط عن ابن النخبة (قوله فان
آخذته الثاني) أي طالبه في أثناء الحد أو بعده غنامه ط (قوله ثم قذفه) أي قذف
المقدوف أو لا بخلاف ما إذا قذف شخصا آخر بعد حله للأول فإنه يجد للثاني كما قدمناه
(قوله لأن المقصود الخ) قال في البحر لا يفتق ما فيه فاته بالحد الأول لم يظهر كذبه في اخبار
مستقبل بل فيما أخبر به ماضيا قبل الحد ولهذا قال في القمع وصار كالوقذف شخصاً
لغذبه ثم قذفه بعين ذلك الزنا بأن قال أنا قاف على نسقي إليه الزنا الذي نسبته إليه
لا بعد ثانياً فكذا هذا أما لو قذفه زناً آخر حله اه لكن في الظاهر يضمن قذف انساناً
فخدم قذفه ثانياً لم يجد والاصل فيه ما روى أن أبابكر لما شهد على المغيرة بالزنا وجلده عمر
لقصور العبد بالتمهاده كان يقول بعد ذلك في المحافل أشهد ان المغيرة زان فأراد عمر
أن يصده ثانياً فغضبه على فرجع الى قوله وصارت المسئلة اجما اه فظهر أن المذهب
اطلاق المسئلة كما ذكره الزيلعي اه ما في الصروة في النهر أي المذهب أنه شامل
لما إذا قذفه بعين الزنا الأول أو بزناً آخر خلافا لما قاله في القمع قلت والذي يظهر لي
أن الصواب ما في القمع وأنه اذا صرح بنسبته الى زنا غير الأول يجد ثانياً كالوقذف شخصاً
آخر لأنه لم يظهر كذبه في القذف الثاني بخلاف ما إذا حده ثم قذفه بالزنا الأول أو أطلق
لحل اطلاقه على الأول لأن الحد ود القذف يكرر كلامه به بعد القذف لاظهار صدقه
فيما حدى به كإفعاله أو بكسر فاق قوله أشهد ان المغيرة زان لم يرد به زناً آخر وظهر
أن ما في الظاهر لا ينافي ما في القمع فلا يصلح للاستدراك عليه (قوله ومقاده الخ)

وما إذا قذف فتق فتق قذف آخر
حد حقه العبد فان آخذته الثاني
كامل له غامون لوقوع الاربعين
لهما فتح وفي سرقة الزيلعي قذفه
غذبه ثم قذفه لم يجد ثانياً لأن المقصود
وهو اظهار كذبه ودفع العار
لما بالاول اه ومقاده أنه لو قال
له ان الزانية وأتمه ميتة فاحصه
حد ثانياً كما لا يفتق

أى مقدار ما تزعى عن الزبلى من استقاء الحسد تأييداً لحد المقدوف أنه لو تعدد دعيه
وقدمنا التصريح به على الفسخ وغيره فاذا ائقذ شخصاً بالزنا غداً ثم قال له بالزنا
فانه يحدنا بنا وان كانت أمة المقدوف مسته وكان الطلب له لأن الثاني قدف لانه وكذا يحد
بالاولى لو كانت الامتحة غاصته (قوله ان التعزير يتعد الخ) جزم به مع أن المصنف
قال لم أر من صرح به لكنه يؤخذ من كلامهم اهـ والمراد التعزير الذى هو حق العبد كما
يفيده التعليل وساقى غام الكلام على ذلك عند قول المصنف فى الباب الاخير وهو حق
العبد (قوله قلنا) أى فى وجه الاستقصان بأداء القاروق وهو أن حد الزنا والشرب ليس
له مطالب مخصوص فكان استيفاءه للقاضى ابتداء والقاضى مندوب أى مأمور بالحد
أى دهر الحد بالسر عليه كما ترى فى الشاهد للحد وهو ديس من رأى ودية قسرتها كان يكن
احكاماً مؤيدة فاذا أعرض القاضى عن طلب اليه وأراد استيفاء ملحقته تهمه بذلك فلم يجوز
له استيفاءه بخلاف حد القذف والقود فان لم يطالب به هو المقدوف وولى المقبول حتى
قبل ان إقامة التعزير لصاحبه كالقصاص كما تقدم فى المجتبى فلم يوجب من القاضى تهمه
فيه فكان له استيفاءه فيما بينه وبين الله تعالى لأن القضاء ليس شرطاً لاستيفاء القصاص بل
للتمكن كما فى قبيل باب الشهادة على الزنا هذا ما ظهر لى فى تقرير هذا المثل فتأمله والله
بجانبه اعلم

• (باب التعزير) •

لم يذكر الزاجر المقدور شرعاً فى غير المقدرة وأخرها ضعفها وألحقته بالحدود مع أن منه
ما هو محض حق العبد لما له عقوبة وعقابه فى النهر (قوله هو لغة التأديب مطلقاً) أى
يضرب وغيره دون الحد أو أكثر منه ويطلق على التخميم والتعظيم ومنه تعزيره
وتوقيره ومن أسماء الاضداد (قوله غلط) لأن هذا وضع شرعى للقوى اذ لم يعرف
الامن جهة الشرع فكيف نسب لاهل اللغة الجاهلين بذلك من أصله والذى فى الصحاح
بعد تفسيره بالضرب ومنه معنى ضرب يمدون الحد تعزيراً فأشار الى أن هذه الحقيقة
الشرعية منقولة عن الحقيقة القوية بزيادة قيد هو كون ذلك الضرب دون الحد الشرعى
فهو كلفظ الصلاة والزكاة ونحوهما المتقولة لوجود المعنى القوى فيها وزيادة وهذه
دقيقة مهمة تفطن لها صاحب الصحاح وغفل عنها صاحب القاموس وقد وقع فى تفسير
ذلك كسر او غلط يعين التفطن له اهـ نهر عن ابن عمر المكي وأجب بأنه لم يمتز
الانقاط القوية فتقابل يذكر المتقولان الشرعية والاصلاحية وكذا الانقاط
القادرة من كثرة القوائد وفيه نظر لأن كاه موضوع لبيان المعانى القوية فثبت ذكر
غيرها كان عليه التنبيه عليه لتلايق الناطق بالاشياء (قوله تأديب دون الحد)
الفرق بين الحد والتعزير أن الحد مقداره التعزير فمؤثر الى رأى الامام وأن الحد
يدراً بالشبهات والتعزير يجب بهما وأن الحد لا يجب على العبي والتعزير شرع عليه

وأما تقييده بالحد أن التعزير
تسدد بعد انقاطه لانه حتى
العبد • (فرع) • عاين القاضى
رجلاً زنى أو شرباً لم يحد استحساناً
ومن محمد يحد قساراً على حد
القذف والقود قلنا الاستيفاء
للقاضى وهو مندوب للدرمات لغير
فلقه التهمة حوائى السعدية
• (باب التعزير) •

(هو) لغة التأديب مطلقاً وقول
القاموس انه يطلق على ضرب دون
الحد غلط نهر وشرعاً (تأديب
دون الحد)

وارابع أن الحد يطلق على الذي والتعزير يسمى عقوبة لأن التعزير شرع للتعليم
تأديبية وزاد بعض المتأخرين أن الحد مختص بالامام والتعزير يفسعه الروح والمولى
وكل من رأى أحداً يشر المصصة وأن الرجوع يعمل في الحد لا في التعزير وإنه يخص
المشهد عليه حتى يسأل عن الشهود في الحد لا في التعزير وإن الحد لا يجوز الشفاعة
فيه وأنه لا يجوز للامام تركه وأنه قد يسقط بالتقدم بخلاف التعزير فهي عشرة قلت
وسمي عشره عند قوله وهو حق العبد (قوله) كثره تسعة وثلاثون سوطاً الحد بثمن
بلغ حداً في غير حد فهو من المعتدين وحد الرقيق أربعون فنقص عنه سوطاً وبو يوسف
اعتبر أقل حدود الارحار لأن الأصل الحرية فنقص سوطاً في رواية عنه ومظاهر الرواية
عنه تنقص خمسة كما روى عن علي ويجب تقليد اصحابي فيما لا يدرك بالرائى ~~له~~ كنه
عرب عن علي وقوله في الفتح وفي الحاوي القدسي قال أبو يوسف كثره في العبد تسعة
وثلاثون سوطاً وفي الحر خمسة وسبعون سوطاً وبه نأخذ اه فصل أن الاصم قول أبي
يوسف بحر قلت يحتل أن قوله وبه نأخذ ترجيح للرواية الثانية عن أبي يوسف على الرواية
الاولى لكون الثانية هي ظاهر الرواية عنه ولا ينضم هذا ترجيح قوله على قوله ما الذي
عليه متون المذهب مع نقل العلامة قاسم تميمه عن الاقمة وهذا الميعول الشاذ على ما في
البحر عن أبي يوسف انه يقرب كل جنس الى جنسه يقرب المسلم والمسلمة من حد الزنا
وقذف غير المحسن أو المحسن بغير الزنا من حد القذف صرنا لكل نوع الى نوعه وعنه أنه
يعتبر على قدر عظم الجرم ومغفرة زبلي (قوله وأقله ثلاثة) أي أقل التعزير ثلاث
جلدات وهكذا ذكره القسودرى فكانه يرى أن مادونه لا يقع به الزجر وليس كذلك بل
يختلف ذلك باختلاف الأشخاص فلا معنى لتقديره مع حصول المقصود وبه فيكون
مقوضاً الى رأى القاضي يقيم بقدر ما يرى المسئلة فيه على ما ينشأ تفاصيله وعليه مشايخنا
رحمهم الله تعالى زبلي ونحوه في الهداية قال في الفتح فلورأى أنه يتزجر بسوط واحد
اكتفى به به صرح في الخلاصة ومقتضى الاول أنه ~~عمل~~ له ثلاثة لأنه حيث يجب
التعزير بالضرب فأقل ما يلزم أقله اذ ليس وراء الأقل شيء ثم يقتضى انه لو رأى أنه انما يتزجر
بعشرين كانت أقل ما يجب فلا يجوز نفسه عما فلورأى أنه لا يتزجر بأقل من تسعة
وثلاثين ما ذكره أقل الواجب وتبقى فائدة تقصير الاكثرهم انه لو رأى أنه لا يتزجر
الا بأكثرهم يقتصر عليها ويدل ذلك الاكثر نوع آخر وهو الحبس مثلاً (قوله لو
بالضرب مثلاً) يعني أن تقدير التعزير على كرائمه هو بالورأى القاضي تعزيره بالضرب
فليس له الزيادة على الاكثر فلا ينافى ما يأتي من أن التعزير ليس فيه تقدير بل هو مقوض
الى راض القاضي لأن المراد تقويض أنواعه من ضرب ونحوه كباقي (قوله على
أربع مراتب) تعزير أشراف الاشراف وهم العلماء والعلماء بالاعلام بان يقول له
القاضي بلغني أنك تفعل كذا فينزجر به وتعزير الاشراف وهم نحو الدهاقين بالاعلام

أكثر تسعة وثلاثون سوطاً وأقله
ثلاثة أو بالضرب وجعله في الدرر
على أربع مراتب

ولجز إلى باب القاضي والخصومة في ذلك وتعزير الاوساط وهدم السوقه الجلز والحلب
 وتعزير الاوساط بهذا كله وبالضرب اه ومثله في القمع عن الشافي والزياني عن التبرية
 وبأني الكلام عليه والمهاقين جمع دهقان بكسر الميم وقد انضم ودومر ب يطلع على
 رئيس القرية والتاجرون له مال وعقار مصباح (قوله وكله معنى الخ) أي كل ما ذكر من
 المراتب الاربعة ولا يصح أن يرجع إلى ما في المتن أيضا لأن ما ذكره من التمتع لا يفرق
 فيه بين القول بالتقويض وعدمه كما عرفت فافهم ثم ان ما ذكره من انه مختص بالقول
 بالتقويض هو ما فهمه في البحر حيث قال وظاهره انه ليس مفعولا إلى رأى القاضي وانه
 ليس له التعزير بغيره المناسب استحقة وظاهره الاول أي القول بالتقويض أن له ذلك اه
 قلت وفيه كلام مذكور قريبا (قوله فان كان الخ) سذكر ما يؤيده قريبا (قوله ولا يفرق
 الضرب فيه) بل يضرب في موضع واحد لا يجرى فيه التخصيص حسب العدد فلو خفف
 من حيث التفریق أيضا بقوت المقصود من التزجر (قوله وقيل يفرق) ذكره محمد في
 حدود الاصل والاول ذكره في أشربة الاصل (قوله ووفق الخ) فليس في المسئلة روايتان
 بل اختلاف الجواب لاختلاف الموضوع وهذا التوفيق مذکور في شرح الهداية
 والكثر (قوله والاول) أي ان لا يسلخ الا كثر بل كان بالادنى كئلا لا يفسد
 المصروف في القمع به علم أن المراد بالاقصى الاكثر وما عار به مما يحتج به من جمعه على عضو
 واحد افساده فافهم قال الزبلي يفتي الموضع التي تنفي في الحدود أي كالرأس والمذاكير
 (قوله ويكون) أي التعزير به أي بالضرب الخ وابن مراد حصر أنواعه فبما ذكر كما
 يفيد قوله الاتي ويكون الثاني عن البلد الخ قلت ويكون أيضا بالشهر والتسويد لشاهد
 الزور كما سذكره آخر الباب (قوله وبالسمع) هو أن يسطر الرجل كفه فيضرب بها قضا
 الانسان أو يده فاذا قبض كفه ثم ضرب به فليس به قمع بل يقال ضرب به بجمع كفه مصباح
 (قوله فبما عن أهل القبلة) وانما يكون لأهل الدعوة عند أخذ الجزية منهم (قوله
 لا يأخذ مال في المذهب) قال في القمع وعن أبي يوسف يجوز التعزير للسلطان بأخذ المال
 وعندهما وباقي الأئمة لا يجوز اه ومثله في المعراج وظاهره أن ذلك رواية ضعيفة عن أبي
 يوسف قال في الشريعية ولا يفتي بهذه المنافع من تسلط الظلمة على أخذ مال الناس
 فيما كانوا اه ومثله في شرح الوهبية عن ابن وهبان (قوله وفيه الخ) أي في البحر حيث
 قال وأما في البرانية بمعنى التعزير بأخذ المال على القول به أمساك الشيء من ماله عنه
 مدة ليتزجر ثم يعيده إلحاكم إليه لأن يأخذها إلحاكم لنفسه أو لبيت المال كما يتوجهه الظلة
 فلا يجوز لأحد من المسلمين أخذ مال أحد بغير سبب شرعي وفي المجتبى لهذا كيفية الأخذ
 وأرى أن يأخذها فحقها فان آيس من قوته يصرفها إلى ما يرى وفي شرح الامتار
 التعزير بالمال كان في ابتداء الاسلام ثم نسخ اه والحاصل أن المذهب عدم التعزير بأخذ
 المال وسد ذكر الشافعي في الكفاية عن الطرموسي أن مصادرة السلطان لأرباب الاموال

ولكم معنى على عدم تقويضه لما تم
 مع انه ليست على اطلاعها فان
 من كان من أشرف الاشراف
 لو ضرب غير وفاء له لا يكتفى تعزيره
 بالاعلام وأرى انه بالضرب صواب
 (ولا يفرق الضرب فيه) وقيل
 يفرق ووفق بأنه ان يبلغ أقصاه يفرق
 والاشراح وهبانية (ويكون به و)
 بالحبس و(بالسمع) على القمع
 (وفرق الاذن والكلام العنيف)

ونظر القاضي له وجهه مرسوم
 ويشتم غير القذف مجنى وفيه
 عن السرخسي لا يباح بالسمع
 لانه من أعلى ما به يكون من
 الاستخفاف فيصان عنه أهل
 القبلة (لا يأخذ مال في المذهب)
 يجوز وفيه من البرانية وقيل
 يجوز ومضاده أن يحكمه مدة ليتزجر
 ثم يعيده فان آيس من قوته
 صرفه إلى ما يرى وفي المجتبى انه
 كان في ابتداء الاسلام ثم نسخ

مطلب
 في التعزير بأخذ المال

لا يجوز إلا لاحتلال المال أي إذا كان يردها لليت المال (قوله والتعزير ليس فيه
تقدير) أي ليس في أنواعه وهذا حاصل قوله قبله ويكون به وبالفتح الخ قال في الفتق وبما
ذكرنا من تقدير أكثر يعرف ما ذكر من أنه ليس في التعزير شيء مقدور بل مقوض إلى رأى
الامام أي من أنواعه فإنه يكون بالضرب وبغيره أما إذا اقتضى رأيه بالضرب في خصوص
الواقعة فإنه حينئذ لا يزيد على تسعة وثلاثين أه قلت نعم له الزيادة من نوع آخر يأتي به
إلى المضرب الجسيم كما يذهب إليه المصنف وذلك يختلف باختلاف الجناية وبالجملة قال
الزيلي وليس في التعزير شيء مقدور وإنما هو مقوض إلى رأى الامام على ما تقتضى جنايتهم
فإن العقوبة فيه تختلف باختلاف الجناية فينبغي أن يبلغ غاية التعزير في الكبيرة كما إذا
أسباب من الأجنبية كل محرم سوى الجماع أو جمع السارق المتاع إلى الدواويل يضربه
وكذا يتطرق أحوالهم فإن من الناس من يفرج بالسبيل ومنهم من لا يفرج إلا بالكسب
وذكر في النهاية التعزير على مراتب إلى آخر ما مر عن الدرر أقول وظاهر عبارة أن قوله
وذكر في النهاية الخ بيان لقوله وكذا يتطرق أحوالهم الخ أي أن أحوال الناس على أربع
مراتب فلا يكون مافي النهاية والدرر محققا للقول بالتقويض وسبب ذلك أن المراد
بالمرتبة الأولى وهي أشراف الأشراف من كان ذامره ومن صدقت منه الصغيرة على سبيل
البر والندور فلذا قالوا تعزيره بالإعلام لأنه في العادة لا يفعل ما يقتضي التعزير بمخوف
ذلك ويحصل انزاجه بهذا التقدير من التعزير فلا ينافي على قدر الجناية أيضا حتى لو
كان من الأشراف لكانت تعزيره بطوره ففعل الواطئة أو وجد مع القسوة في مجلس
الشرب وشهو لا يكتفي بتعزيره بالإعلام فيما يظهر لخروجه عن المروءة لأن المراد بها كافي
الفتح وغيره الدين والصلاح وسبب آخر الباب أنه لو تكرر منه الفعل يضرب التعزير بهذا
صريح في أنه بالتكثير لا يكتفي بتعزيره بالإعلام الخ ثم رأيت في الشر نبالة معين ما جسته حيث قال
غيره فأدماه لا يكتفي بتعزيره بالإعلام الخ ثم رأيت في الشر نبالة معين ما جسته حيث قال
ولا ينبغي أن هذا أي الاكتفاء بتعزيره بالإعلام الخ مع ملاحظة السبب فلا بد أن
لا يكون مما يبلغ به أدنى الحد كما إذا أصاب من أجنبية غير الجماع أه فهذا صريح في
أن من كان من الأشراف يعزى على قدر جنايته وأنه لا يقتضي فيه بالإعلام إذا كانت
جنايته خفيفة نسقطها صوته فقد ثبت باقتناع عدم مخالفة ما في الدرر للقول بتقويضه
للقاضي وأن الاعتبار حال الجناية والجناية خلافا لما فهمه في البحر كما قدمته فاعتقم هذا
التعزير بالحد (قوله وعليه مشايخنا) قدسنا عبارة الزيلي عند قوله وأقله ثلاثة (قوله
ويكون التعزير بالقتل) رأيت في الصادم المسلول الحافظ ابن تيمية أن من أصول الحنفية
أن ما أقتل فيه متهم مثل القتل بالقتل والجماع في غير القتل إذا تكرر فلا مأم أن يقتل
فاعله وكذلك أنه أن يزيد على الحد المقدر إذا رأى المصلحة في ذلك ويحصلون ما جاعل
النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه من القتل في مثل هذه الجرائم على أنه رأى المصلحة في

(و) التعزير (ليس فيه تقدير بل
هو مقوض إلى رأى القاضي)
وعليه مشايخنا زيلي لأن المقصود
منه الزجر أو حوال الناس فيه
مختلفة (ويكون) التعزير
(بالقتل) كن وجد رجلا مع
أمر أنه لا تقتله ولو أكرهها فلها
قتله ودمه حد وكذا القتل
وهبانية (إن كان يعلم أنه لا يفرج
بصباح وضرب بمادون السلاح
والأبواب علم أنه يفرج عما ذكره لا)
يكون بالقتل (وإن كانت المرأة
مطروعة قلها) كذا هراء الزيلي
له عند ما في (و) في منية الفتى
مطلب
يكون التعزير بالقتل

ذلك ويحسونه القتل سياسة وكان حاصله أن له أن يعزى بالقتل في الجرائم التي تعظم
بالنكر او يشرع القتل في جنبها ولهذا أفنى أكثرهم قتل من أكثر من سب النبي صلى الله
عليه وسلم من أهل الذمة وأن أسلم بعد أخذه وقالوا بقتل سياسة ١٥ وسأقنعهم في فصل
الجزية أن شاء الله تعالى ومن ذلك ما سذكره المصنف من أن الامام قتل السارق سياسة
أي أن تكرر منه وسبأني أيضا قبيل كتاب الجهاد أن من تكرر الخلق منه في المصر قتل
بمساسة لسمع بالفساد وكل من كان كذلك يدفع شره بالقتل وسبأني أيضا في باب الرقة
أن الساسرا والزندق الداعي إذا أخذ قبل قبضته ثم تاب لم تقبل فبمعويل قتل ولو أخذ
بعده بانبت وأن الخناق لاوبة لم تقدم كسفة تعزير الوطني بالقتل (قوله مع امرأته)
ظاهر أن المراد الخلوة بها وإن لم ير منه فعل اقبحا كيدل عليه ما يأتي عن منة المحقق كما
نمرفه فافهم (قوله فلها قتله) أي أن لم يكن لها التخلص منه بصباح أو ضرب واللاتكن
مكرهه فالشرط الاتي معتبر هنا أيضا كما هو ظاهر ثم رأيت في كراهية شرح الوهبانية
ونصه ولو استكر من رجل امرأته لقتله وكذا القلام فإن قتله قدمه هذا لم يستطع منه
الابا لقتل ١٥ فافهم (قوله أن كان يعلم) شرط للقتل الذي نضعه قوله كن وحده ورجلا
(قوله ومفاده الخ) فوفيق بين العباوتين حيث اشترط في الأولى العلم بأنه لا ينزجر فيسر
القتل ولم يشترط في الثانية فوفيق بهل الأولى على الأجنبية والثانية على غيرها وهذا بناء
على أن المراد بقوله في الأولى مع امرأته أي يزن بها وبأق الكلام عليه (قوله مطلقا) زاده
المصنف على عبارة المثبتة متابعة لشبهة صاحب البحر (قوله بمافي البرازية وغيرها) أي
كالخانية فقها لورأي رجل يزن بامرأته أو امرأته أو وهو محصن فصاح به فلم يهرب ولم
يتمنع عن الزنا حل له قتله ولا قصاص عليه ١٥ (قوله فيصم على المقيد) أي يجعل قول
المثبتة قتلها مجعلا على ما إذا علم عدم الزنا بصباح أو ضرب قتل وقد ظهر في
التوفيق وجه آخر وهو أن الشرط المذكور واقعا هو قبالا إذا وجد رجلا مع امرأته
لا تمل له قبل أن يزن بها فهذا لا يجعل قتله إذا علم أنه يزنر بغير القتل سواء كانت أجنبية
عن الواحد أو زوجة له أو محرمانه أما إذا وجد يزن بها قتله مطلقا ولذا أقيد في المثبتة
بقوله وهو يزن وأطلق قوله قتلها مجعلا عليه بقول الخاتمة الذي قدمناه أنفاصاح به
غير قيد ويدل عليه أيضا عبارة المجتبى الثانية ثم رأيت في جنابات الحياوى الزاهدى
ما يؤيد أيضا حيث قال رجل رأى رجلا مع امرأته يزن بها أو قبلها أو يضعها إلى نفسه
وهي مطوعة فتشده أو قتلها لا ضمان عليه ولا يجرم من مراءمها أن تجتمع البيئة
أو بالافراد ولو رأى رجلا مع امرأته في مفاز خالية أو راء مع محارمه هكذا ولم ير منه الزنا
ودايعه قال بعض المشايخ حل قتلها وقال بعضهم لا يجعل حتى يرى حسنه الفصل أى
الزنا ودواعيه ومثله في خزانة الفتاوى ١٥ وفي سرقة البرازية لو رأى في منزله رجلا مع أهله
أو جارية وغيره وخاف أن أخذه أن يغيره فهو في سعة من قتله ولو كانت مطوعة قتلها

(لو كان مع امرأته وهو يزن بها)
أومع محرمه وهما مطاوعان قتلها
جميعا) أهوا قتره في الأدرو قال في
البر ومفاده الفرق بين الأجنبية
والزوجة والمحرمة الأجنبية
لا يجعل القتل إلا بالشرط المذكور
من عدم الزنا أو الزنا في غيرها
يجل (مطلقا) ١٥ ورد في النهري
في البرازية وغيره ما من التسوية
بين الأجنبية وغيرها ويدل عليه
تنكير الهند وإلى المرأته ما في
المثبتة مطلق فيصم على المقيد
ليست في كلامهم ولذا جزم في
الوهابية بالشرط المذكور

فهذا صريح في أن القرق من حيث رؤية الزنا وعدمها تأمل (قوله مطلقا) أي بلا فرق بين أجنبية وغيرها (قوله وهو الحق) مفهوماً أن مقابله باطل ولا يظهر من كلامه ما يقتضي بطلانه بل ما تقتضيه بعده عن الجنبى بقصد صحتة وقد علت مما قرأناه ما يتفق به كلامهم وأما كون ذلك من الأمر بالمعروف لا من الحد فلا يقتضى اشتراط العلم بعدم الإزجار تأمل (قوله بلا شرط احسان الخ) رد على ما في الخاتمة من قوله وهو محسن كما قدمناه وبرهنة الطريق سوى قال في التهرورده ابن وهبان بأنه ليس من الحد بل من الأمر بالمعروف وأنهى عن المنكر وهو محسن فإن هذا المنكر رحمت تعيين القتل طريقاً في إزالته فلا معنى لاشتراط الاحسان فيه ولذا أطلقه البرزلى اه قلت ويدل عليه أن الحد لا يليه إلا الامام (قوله وفي المجتبى الخ) عزاء به منهم أيضاً إلى جامع الفتاوى وحيدود البرازية وحاصله أنه يحل ديانة لاقتضاه فلا يصدق القاضى الأيمنة والظاهر أنه يأتى هنا التفصيل المذكور في السرقة وهو ما في البرازية وغيرها أن يمكن لصاحب الدارينة فإن لم يكن المقبول معروفاً بالشر والسرقة قتل صاحب الدار قاصداً وان كان متعاهداً فكذلك قياساً وفي الاحتسار يجب الدية في المهورثة المقبول لأن دلالة الحال أوزنت شبهة في القصاص لافي المال (قوله وعلى هذا القياس الخ) هو من تمة عبارة المجتبى وأقره في المعرو والنهر ولذا أمشى عليه المصنف (قوله المكابر) أي الاستخلافية بطريق القلة والقهر قال في المصباح كبرته مكابرة غالسة غالباً (قوله وقطاع الطريق) أي إذا كان مسافراً أو رأى قاطع طريق له قتله وإن لم يقطع عليه بل على غير ما فيه من تخلف الناس من شره وأذا ما بقية ما بعده (قوله وجميع الكائن) أي أهلها والظاهر أن المراد بها المعتدى ضررها إلى القربى يكون قوله والأعونة والسعاة عطف تفسيراً وعطف خاص على عام فيشمل كل من كان من أهل القصاد كالساحر وقاطع الطريق والنص والموطى والخنازق ونحوهم عن هم ضرره ولا يبرز جرماً بقرا القتل (قوله والأعونة) كأنه جمع معين أو عوان بمعناه والمراد به الساعى إلى الحسكام بالانساد عطف السعاة عليه عطف تفسير وفي رسالة أحكام السياسة عن بيع القنى مثل شيخ الاسلام عن قتل الأعونة والظلمة والسعاة في أيام الفترة قال يباح قتلهم لأنهم ساهون في الأرض بالفساد فقبل أنهم يمتنعون عن ذلك في أيام الفترة ويحتقون قال ذلك امتناع ضرورة ولورثوا العاد والمأنه وانه كما تشهد قالوا وأما الشيخ أباشجاع عنه فقال يباح قتله ويناب قائمه اه (قوله وأبقى الناس الخ) لعلى الوجوب بالنظر للإمام وقوايه والإباحة بالنظر لفرقه بهم ط (قوله ويكون بالتى عن البلد) ومنه ما مر من نفي الزانى البكر وفى حمزى الله عنه نصر بن حجاج لاقتتان القاصصاه وفى التهرور عن شرح البضاوى للعبى أن من أذى الناس يتن من البلد (قوله وبالهجوم الخ) من باب قعد الدخول على غفلة بغتة قال في أحكام السياسة وفى التنى وإذا أصعب فى داره صوت المزمار فادخل عليه لأنه لما أسمع الصوت

مطلقاً وهو الحق بلا شرط احسان
لأنه ليس من الحد بل من الأمر
بالمعروف وفى المجتبى الأصل أن كل
نقص رأى مسلماً يرى أن يحل له
قتله وإنما يمنع خوفه من أن لا يصدق
أنه زنى (وعلى هذا) القياس (المكابر
بالقلم وقطاع الطريق وصاحب
المكس وجميع الظلمة بأدى شئ له
قبة) وجميع الكائن والأعونة
والسعاة يباح قتل الكل ويناب
قاتلهم انتهى وأبقى الناس
بوجوب قتل كل مؤذ وفى شرح
الوهبانية ويكون بالتى عن البلد
وبالهجوم على بينة القاصدين
وبالآخر احتجاج من الدار وبهم سد مها
وكسر دنان التهر

فقد أقطع حرمة داره وفي حد ود البرازية وغصب النهاية وجناية الدراية ذكر الصدر
 الشهيد عن أصحابنا أنه يهدم البيت على من اعتاد التسقي وأنواع القساق في داره حتى
 لا بأس بالبحوم على بيت المقدسين وبهم عمر رضى الله عنه على نائحة في منزلها ورضي بها
 بالدرية حتى سقط ثوبها فقبل له فيه فقال لا حرمة لها بعد اشتغالها بالحرم والحققت بالامام
 وروى أن القتيبة أبا بكر البلخي تخرج الى الرستاق وكانت النساء على شط النهر كلشفت
 الرؤس والذراع فقبل له كيف فعلت هذا فقال لا حرمة لهن انما الشدة في ايمانهن
 كانهن حريات وهكذا في جنابات جمع الفتاوى وذكر في كراهية البرازية عن الواحات
 الحسامية ويقدم ابلاء المذعن من مظهر التسقي بداره فان كف عنها والاحسبه الامام
 أو أدبه اسواطاً أو ازجهم من داره اذ الكل يصلح تعزير او عن عمر رضى الله تعالى عنه أنه
 أحرق بيت الخمار وعن الصفار الزاهد الامر بتعزير دار الفاسق (قوله وان ملحوها)
 أى تكسرها وان قال أصحابنا قل فيها ملحوا لاجل تعزيرها وفي كراهية البرازية قال
 في العميون وقتاوى النسقى انه يكسر دنان الخمر ولا يضمن الكاسر ولا يكتفى بالقائه الملح
 وكذا من أراق خور أهل الذمة وكسر دنانها وشق رقاعها ان كانوا أظهر رهايين
 المسلمين لا يضمن لانهم لم أظهر رهايين فقد استعملوا اسرمتا وفي سير العميون يضمن الا اذا
 كان اماما يرى ذلك لانه شتت فيه وفي المسلم يضمن الرقعه سلم ومنه دق من خير يري
 اتخاذا خلا يضمن الدن عند الثاني وان لم يرد الاتخاذ لا يضمن عند الثاني وذكر الخصاف
 أن الكسر لو بان الاحام لا يضمن والابيض وأهله فحين كسر برطالمسلم والفتوى على
 قوله ما في عدم الضمان اهـ (قوله ولم ينقل اوراق يته) تقدم قوله عن عمر في بيت الخمار
 فالمراد أنه لم ينقل عن علمنا ان كان ما مر عن الصفار يقبده (قوله وبقية الخ) أى
 التعزير الواجب حقا لله تعالى لانه من باب ازالة المنكر والشارع على كل أحد ذلك حيث
 قال صلى الله عليه وسلم من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فان لم يستطع فليأسه الحديث
 بخلاف الحدود لم يثبت قوليتها الا لولاة وبخلاف التعزير الذى يجب حقا للعبد بالقدف
 وشوهر فانه لتوقفه على الدعوى لا يقيه الا الحاكم الا أن يحكم فيه اهـ فغ (قوله قتيبة)
 هذا المزور وقوله حال مباشرة المعصية وأما قوله يقبضه كل مسلم فقد صرح به في القمع وغيره
 (قوله وأما بعد الخ) نصريح بالقوم قال في القتيبة لانه لو عززه حال كونه مشغولا
 بالقاحشة فله ذلك لانه نهي عن المنكر وكل واحد ما موبه وبعد الفراغ ليس ينهى لان
 النهي عام مضى لا يتصور فيه محض تعزير او ذلك الى الامام اهـ وذكر قبله أن المعتصم
 أن يعزير المزور ان عززه بعد الفراغ منها (قوله لكن في القمع الخ) وعليه غاي القتيبة
 محمول على ما اذا كان حقا لله تعالى أو حقا للعبد وحكم فيه (قوله لا يقيه الا الامام)
 وقيل لصاحب الحق كالتصاص وبه الاول أن صاحب الحق قد يبرق فيه غفلا
 بخلاف التصاص لانه مقتدر كافى الجبر عن المجتبى (قوله ولم يتكافأ) سلف على يعززان

وان ملحوها ولم ينقل اوراق يته
 (وقبضه كل مسلم حال مباشرة
 المعصية) قتيبة (و) أما (بصدده)
 فليس ذلك لتعزير الحاكم والزوج
 والمولى كاسي . (سرع) . من
 عليه التعزير لو قال لرجل أقم على
 التعزير ففعله ثم وقع للمالك فانه
 يثبت به قتيبة وأقره المصنف
 ومنه في دعوى الخلية لكن في
 القمع ما يجب حقا للعبد لا يقيه
 الا الامام لتوقفه على الدعوى
 الا أن يحكم فيه كما قبضه فليحفظ
 (ضرب غيره بتعزير حق وضربه
 المضروب) أيضا (يعززان) كالو
 تشاغبين بدى القاضى ولم يتكافأ
 كما مر

وفيه إشارة إلى الجواب عما توههم من اطلاق قول مجمع الفتاوى الا في جاز المجازاة
 بعينه الخ والجواب أن ذلك فيما يخص حالهما وأمكن فيه التساوي كما لو قال له يا خبيث
 فقال بل أنت بخلاف الضرب فانه يتفاوت ويختلف التشاتم عند الثاني فان فسخك
 مجلس الشرع كما مر في الباب السابق وقدمنا مقامه (قوله جاز المجازاة بعينه) فيه إشارة
 إلى اشتراط اسكان التساوي وتضمن كونه حالهما كما قلنا اذ بدون ذلك لا عمالة (قوله)
 اذا اخرج لزيادة تأديب) وذلك بأن يرى أن أكثر الضرب في التعزير هو تسعة وثلاثون
 لا يفرجهما وهو في شك من انزاجهما به يضم اليه الحدس لأن الحدس صلح تعزير بانقراده
 حتى لو رأى أن لا يضربه ويحبسه بأما عقوبة فعل فتح قال ط وصح القيد في السعفاء
 والدعاء وأهل الانسداد جوى عن القتاحت (قوله وضربه أشد) أى أشد من ضرب حد
 الزنا وبوخذه من التعديل أن هذا إذا عزم جازاً وكثره والاقسعة وثلاثون من أشد
 الضرب فوق عشرين حكماً فضلاً عن أربعين مع تنقص واحد من الأشدية تبغوث المعنى
 الذى لا بد له نقص كذا قاله الشيخ قاسم بن قطلوبغا شربلالية واطلاق الأشدية يشمل
 اقوته وجمعه في حضور واحد فلا يفرق الضرب فيه وقد مر الكلام فيه قول الباب وأشار
 إلى انه يجوز من ثبائه كافي غاية البيان ومخالفة ما فى الخاتمة بضر التعزير فاعلمنا بانه
 وينزع الضرر والحشو ولا يعد في التعزير اه والظاهر الأول لتسريح المسبوط به بجر
 وتقدم معنى المدف حد الزنا (قوله فلا يخفف ومسا) كيلا يؤدى إلى فوات المقصود بجر
 أى الانزاج (قوله ثم حد الزنا) بالرفع لحذف المضاف وإقامة المضاف اليه مقامه
 والاصل ثم ضرب حد الزنا ط (قوله لا بالقياس) ودعى صدر الشريعة كاتبه عليه ابن
 كالى فى هامش الايضاح (قوله انصف سبيه) أى فسيبه بحقل وسبب حد الشرب
 متيقن به وهو الشرب والمراد أن الشرب متيقن الدورية للسدة لمتيقن الثبوت لانه
 بالينة أو الاقرار وما لا يوجبان اليقين بجر وهو مأخوذ من القمع تأمل (قوله) وعز
 كل من تركب منكر الخ) هذا هو الاصل في وجوب التعزير بكافى الجر عن شرح الطحاوى
 وظاهر أن المراد حصر أميات التعزير فيما ذكر مع أنه قد يكون بدون معصية كتعزير
 السبي والمثم كإياق وكفى من خيف منه فتنة يجامله مثلاً كما مر في نقي ع ورضى الله تعالى
 عنه نصر بن حجاج وذكى الجر أن الحاصل وجوه باجتماع الامة لكل من تركب معصية
 ليس فيها حد مقدرك نظر محترم ورس محترم وخلاوة همزة رأ كل بانظرا اه قلت وهذه
 الكلية غير منعكسة لانه قد يكون فى معصية فيها حد كرا غير الحسن فانه يجحد احدا
 وللامام فيه سياسة وتعزير كما مر في باب وروى احمد أن العاصمى الشاعر بنى به الى على
 رضى الله تعالى عنه وقشر شرب الخمر فى رمضان فضره ثمانين ثم ضربه من الغد عشرين
 لكن ذكر فى القمع انه ضربه العشرين فوق الثمانين قطره فى رمضان كما جازى رواية
 أخرى انه قال له ضربتاك العشرين بجر اثنان على الله وانطارك فى رمضان اه قالتعزير

(ويبدأ بأقامة التعزير بالبدئ)
 لانه أعظم قسبة وفى مجمع الفتاوى
 جاز المجازاة بمثلها فى غير موجب
 حد لا بد به ولين التصريح بطله
 فأولئك ما عليهم من سبيل والعفو
 أفضل فمن عفا وأصلح فأجر على
 الله (وصح حبه) ولو لم يثبت بآن
 يتبعه من الخروج منه غير (مع ضربه)
 اذا اخرج لزيادة تأديب (وضربه
 أشد) لانه خفف عدد فلا يخفف
 وصفا (ثم حد الزنا) لتجوز بالكتاب
 (ثم حد الشرب) لتجوز باجتماع
 الأصابع لا بالقياس لانه لا يجري فى
 الحدود (ثم القذف) لخص سبيه
 باحتلال حد القاذف (وعز كل
 من تركب منكر أو مؤذى
 مسلم بغير حق) قول أو فعل

مطلب
 التعزير قد يكون بدون معصية

فيه من جهة أخرى غير جهة الحد (قوله الا اذا كان الكذب ظاهرا الخ) سبأ في الكلام
فيه (قوله لانه غيبية) ظاهر لزوم التعزير وان لم يعلم صاحب الحق لكن مترعن القبح ان
ما يجب حقا للعبد يتوقف على الدعوى (قوله وكل من تكب بمعصية) له ذلك مع
انتفاء ما قبله عنه لبقيدان المراد بالمتكبر ما لا حد فيه قال في القبح ويعز من شهد شرب
الشاربين والنجعون على شبه الشرب وان لم يشربوا ومن معه وكوة خروا فطر في
رمضان يعز ويحبس وكذلك الملمس بيع الخرويا كل الربا والمخفي والمختل والناثجة
يعزرون ويحبسون حتى يحدوا فواو به ومن يهمل القتل والسرقة يحبس ويحد في السجن
الى أن يظهر التوبة وكذا من قبل أجنبية أو عاقبتها أو سبها بشهوة اه (قوله فعز
بشتم ولده) فيه كلام لصاحب البحر تقدم في حد القذف (قوله وكل من ليس بمحسن) أي
احسان القذف ط وحاصله أن من لم يحد قذفه لعدم احسانه يعز قذفه فلا يلزم من
سقوط الحد لعدم الاحسان سقوط التعزير (قوله ويبلغ به غايته) أي نعمة وثلاثون
سوطا وهذا معطوف على قوله فعز ومقتضاه بلوغ الغاية في شتم ولده وليس كذلك (قوله
محترما غير جامع) الذي في القبح والجر وغيرهما كل محترم غير جامع وغاده انه لا يبلغ
الغاية بمجرد لمس أو تقبيل وهو خلاف ما يفسد كلام الشارح (قوله وفيما عاها) أي
معاها هذه المواضع الثلاث لا يبلغ غاية التعزير واقصر عليها بما للجر وزاد به قسم
غيرها منها ما في الدرر قبل تارك الصلاة يضرب حتى يسيل منه الدم وفي الحقة لو ادعى
الامانة كان محسوبا لصدق الا انه يضرب بضر شديد اه أي ولا يلزم القوم اعادة
الصلاة وفي الخاتمة من وطئ غلاما يعز رأثا التعزير وفي التاتر خاتمة ان المرأ اذا ارتدت
تجبر على الاسلام وتضرب خمسة وسبعين اه أي على قول أي يوجب ان أكثره ذلك أما
على قوله ما نأكثره نعمة وثلاثون (قوله أي بشتم) إطلاق القذف على الشتم مجاز شرعي
حقيقة لغوية بجر (قوله مسلم ما) أي سواء كان عدلا أو مستورا وسبأ في أن الذي
كأن مسلم (قوله أو علم القاضي بقضه) هذا الميز كره في القبح بل ذكره في النهي عن الخاتمة ولده
مبنى على القول المرجوع من أن للقاضي أن يقضي بعله تأمل (قوله بلايان سبيه) مثل
انه فاسق وهذا تفسير لقوله بمجردا واختار به محالو بين سبأ شرعا كقبيل أجنبية كما
ذكره بعد قلت وهذا مختار لما ذكره في الشهادات من أن الشهادة لا تقبل على جرح
بجز من اثبات حق لله تعالى أو للعبد مثل أن يشهدوا على شهود المذنب بأنهم فسقة
أو زناة أو أرا كة الربا أو شرعية الخ أو على اقرارهم أنهم شهدوا بوزر وقد قبل لو شهدوا على
الجرح المركب مثل أنهم زنا أو موقو الزنا أو شر بوا الخ أو سرقوا مني كذا ولم يتقدم
العهد أو أني صالحتهم بكذا من المال على أن لا يشهدوا على بالباطل وأطلب رد المال
منهم ففي هذا اثبات حق لله تعالى وهو الحد وأثبت حق العبد وهو المال بخلاف ما قبله
لانه ليس فيه اثبات فعل خاص موجب للحد بل غايته أن عاداتهم فعل الزنا وقبحه فهو

الا اذا كان الكذب ظاهرا كما كتب
بجر (ولو بغير العين) أو إشارة اليد
لانه غيبية كما يأتي في الحظر فتركبه
من تكب محترم وكل من تكب
معصية لاحد فيها التعزير
اشباه (فيه زير) بشتم ولده وقذفه
و (يقذف مخلوك) ولو أم ولده
(وكذا يقذف كافر) وكل من
ليس بمحسن (بزنا) ويبلغ به غايته
كالو أصاب من أجنبية محترما غير
جامع أو أخذ السارق بعد جمعه
للسارق قبل اخراجه وفيما عاها
لا يبلغ غايته (وقد قذف) أي بشتم
(مسلم) ما (سبأ فاسق) الا ان يكون
معلوم القسوة ككاس مثلا
أو علم القاضي بقضه لان الشين
قد أخفه هو نفسه قبل قول القائل
فقد (فان أراد) القاذف (اثباته)
بالنيئة (بجزد) بلايان سبيه
(لا تسمع)

مطلب
في الجرح المجزئ

برح مجرد وقد قال في القنينة هنا ان الشهادة على الجرح المجرد لا تصح بل تصح اذا ثبت
 فسقه في ضمن ما تصح فيه الخصومة كجرح الشهود اهـ فهذا يقيد ما بين سببه كتمويل
 اجنبية مثلاً جرح مجرد لانه ليس في ضمن ما تصح فيه الخصومة ولهذا اورد المحقق
 وغيره هناك ان اقرارهم بشهادة الزور موجب للتعزير وهو من حقوقه تعالى واجاب بأن
 الظاهر ان مرادهم بحقه تعالى الحد لا التعزير لانه بسقط بالتوبة فليس في وسع
 القاضي الزامه به بخلاف الحد فانه لا يسقط به اقلت والتحقيق انه يفرق بين البابين بأن
 المراد بالمجرد هنا ما لم يبين سببه وغير المجرد ما بين له سبب موجب لحق الله تعالى من حد
 أو تعزير أو لحق العبد والمراد بالمجرد في باب الشهادة ما لم يوجب حداً أو حق عبد وغير المجرد
 ما ثبت في ضمن ما تصح فيه الخصومة من حق الله تعالى أو للعبد ووجه الفرق ان المقصود
 هنا اسقاط التعزير عن القاذف باثبات ما يوجب صدقه لا اثبات فسق المذدوف ابتداء
 فلذا اكتفى ببيان السبب الموجب لفسقه ولم يكتب بالمجرد عنه لاحتمال ظن الشاهدين
 ما ليس بوجوب للفسق مفسقاً وأما في باب الشهادة فان المقصود اثبات فسق الشاهد
 ابتداء لان القاضي يبحث أولاً عن عدالة ليقبل شهادته فاذا برهن الخصم على جرحه كان
 المقصود اثبات فسقه لتسقط عدالته لان الجرح مقدم على التصديق واثبت الفسق
 مقصود اظهاره والقاضية وقد قالوا انه مفسق لشهود الجرح فلا تقبل شهادتهم الا اذا
 كان في ضمن اثبات حتى تصح فيه الخصومة لانه لم يصرمه قصود اظهاره والقاضية بل
 ثبت ضمننا ولا يدخل في الحق هنا التعزير لما مر عن المصنف فالخاص ان ما يوجب التعزير
 برح مجرد في باب الشهادة لا هنا فيقبل هنا بعد بيان سببه لانه لما علمت ويدل على
 ما قلنا ما صرح حوايه هناك من أن الجرح المجرد انما لا يقبل لو كان جهر لانه اظهر
 للقاضية أما لو كان سرافاته يقبل وكذا ما صرح حوايه أيضاً من انه لا يقبل اذا كان بعد
 التعديل كما اعتده المصنف ومنه في عليه هناك قالو كان قبله قبل والظاهر أن علمه قبله قبله
 انه يكون خيراً فيسقى الشهود لتلا يقبل القاضي شهادتهم ولذا يقبل الجرح سرافاً من
 واحد ولو كان شهادة لم يقبل ولهذا الوعد لو ابعد الجرح ثبتت عدالتهم وتقبل شهادتهم
 ولو كان الجرح سرافاً مقبولة فقلوا عن حيز الشهادة ولم يبق لهم مجال التعديل
 فنبت انه اخبار لا شهادة وتقليده سؤال القاضي المذكرين عن الشهود فصار الحاصل أن
 الجرح المجرد لا يقبل في باب الشهادة اذا كان على وجه الكهانة جهر ابعد التعديل والا
 قبل وأما في باب التعزير فانه يقبل بعد بيان سببه ويخرج بذلك عن كونه مجرداً * (تنبه) *
 سيما في أن التعزير يثبت بشهادة المدعى مع آخر وشهادة عدل اذا كان في حقوقه تعالى لانه
 من باب الاشبار وظاهر كلامه هناك لا بد من شاهدين غيره لان تعزير القاذف ثبت حقا
 لا بمذدوف فاذا ادعى القاذف فسق المذدوف لا تنكفي شهادته لنفسه فلا بد من اقامة
 البينة على صدق القاذف ليسقط عنه التعزير الثابت حقا لا بمذدوف بخلاف ما كان حقا

لله تعالى هذا ما ظهر لي في هذا المقام والسلام (قوله وأراد إثباته) أي لا مقاطعة لحدوته
 (قوله لثبوت الحد) أي فسكان الجرح ناسا ضمننا لا تصد أقبل يكن مجزءا لكن المناسب
 التعليل بيان السبب ويؤيد ما هو قبل هذا الباب من الملقط من أنه لو أقام أربعة
 فسأفايدرا المدعى القاذف والمقذوف والشهود فعلم أن ثبوت الحد غير لازم وهذا مؤيد
 لما حققناه آخضا من أن المراد بالمجزء هنا ما لم يثبت سمه لا ما لم يثبت دعنا (قوله حتى لو ينوا
 الخ) يقرر على قوله ببيان سبه (قوله وكذا في جرح الشاهد) قد علمت الفرق بين
 البابين (قوله وينبغي الخ) فالله صاحب البحر (قوله ليعززه) أي يبرز المقذوف ويسقط
 التعزيز عن القاذف (قوله سأل القاضي المستورم) أي ولا يطلب من الشاتم البينة في
 مثل هذا كما في البحر (قوله من القرائن) أراد بها ما يشمل الواجبات كما ذكر بعد (قوله
 ثبت فسقه) وينبغي أن يلزمه التعزير لما من أنه يعزركل من تركه بحصة لاحد فيها
 (قوله يا كافر) لم يقصد بكون المستورم بذلك مسلما لما ذكره بعد (قوله ان اعتقد المسلم
 كافرا ثم) أي يكفر ان اعتقده كافر الا بسبب مكفر قال في التهذيب في المنفعة المتعللة لقوى
 أنه ان أراد الشتم ولا يعتقد كفايرا ولا يكفروا ان اعتقده كفايرا فاطالبه بهذا بناء على اعتقاده
 أنه كافر يكفروا له لما اعتقد المسلم كفايرا فاعتقد دين الاسلام كفايرا (قوله كفايرا
 لأن اجابته اقرار بأنه كافر فيؤخذ به لرضاه بالكفر ظاهر الا اذا كان مكرا هاديا فبما بينه
 وبين الله تعالى فان كان ماثلا بأنه كافر بالطاغوت مضافا لا يكفر (قوله فيكون محتملا) قال
 في الشرح بلالة ويرجح خلافه حالة السب فلهذا أطلقه في الهداية وغيرها (قوله يا كافر)
 يستعمل في عرف الشرع بمعنى الكافر والزاني وفي عرفنا اليوم بمعنى كثير الخصام والمنازعة
 قال في البحر وأفايد بعبقه يا كافر على ما فاسق التباين بينهما وإذا قال في القضية لو أقام
 مدعى الشتم شاهدين شهد أحدهما أنه قال له يا فاسق والآخري على أنه قال له يا كافر لا تقبل
 هذه الشهادة اه (قوله يا محنت) بفتح التون أما بكسر هاء فإدراكا للوطى ثم وقيل المحنت
 من بؤس كالمرأة وعليه أقصر في الدراستى ونقل بعض المحققين عن الإشارات أن كسر
 التون أفصح والفتح أشهر وهو من خلقه خلق القسا في حر كانه وسكاته وهياته وكلامه
 فان كان خلقه قلاذنه فيه ومن شكلته فهو المعلوم (قوله يا محنت) هو الذي يحزن فعا فيه
 من الامانات أبو السعود عن الجوى (قوله يا فاسقه) هو البذر المسرف وفي عرفنا اليوم
 بمعنى بذى اللسان (قوله يا بليد) اغمايز لانه يستعمل بمعنى الخبيث القابض غير عن
 السراج قلت وهو في العرف اليوم بمعنى قتل النفس فينبغي أن لا يعزوه ثم رأيت في الفتح
 قال وأما الخلق ان يشبهه بالله ولم يعزوه (قوله يا محنت) بمعنى ناقص العقل سبي الاخلاق
 (قوله يا بليد) هو من يعتقد أن الاشياء كلها مباحة (قوله يا عواني) هو الساعي الى
 الحكم بالناس ظاهرا (قوله أهزل) عبارة الفتح قلت أهزل من تعود بالهزل بالقيح اه
 (قوله يا زنديق يا منافق) الاول هو من لا يتدين بدين والثاني هو من يسلن الكفر ويظهر

ولو قال يا زاني وأراد إثباته فسمع
 ثبوت الحد بخلاف الاول حتى
 لو يضافه بعبقه حتى لله تعالى
 أولعبد قلت وكذا في جرح
 الشاهد وينبغي أن يسأل القاضي
 عن سبب فسقه فان بين سببا
 شرعا كقبيل أجنبية وعناقتها
 وخلفه من يطلب بينة ليعززه
 ولو قال هو ترك واجب سأل
 القاضي المستورم عما يجب عليه
 تعلمن القرائن فان لم يعرفها
 ثبت فسقه لما في الجبسي من ترك
 الاشتغال بالحق لا تقبل شهادته
 والمراد ما يجب عليه تعلمه منه
 (وعز) الشاتم (يا كافر) وهل
 يكفر ان اعتقد المسلم كافرا ثم
 والا لا به يفتي شرح وهابية ولو
 أجاه ليك كفر خلاصة وفي
 الترخائية فصل لا يعز زانم يقل
 يا كافر بالله لانه كافر بالطاغوت
 فيكون محتملا (يا خبيث يا سارق)
 يا كافر يا محنت يا محنت يا سافه
 يا بليد يا محنت يا بليد يا عواني
 (يا لوطي) وقبله سأل فان عني أنه
 من قوم لوط عليه الصلاة والسلام
 لا يعز زوان أراد به أنه يعمل عملهم
 عزز عنده وحده عدهما والصحيح
 تعزير لوط في غضب أو هزل فبح
 (يا زنديق) يا منافق

الاسلام كما سيذكر في الرد من الفتح (قوله يرافضي) قال في البحر ولا يفتي أن قوله
 يرافضي بمنزلة كافر أو مبغض فعزولان الرافضي كافران كان بسبب الشيعين ومبتدع
 أن نضل عليا عليهم من غريب كافي الخلاصة اه قلت وفي كفر الرافضي بعزير السب كلام
 سنذكر ان شاء الله تعالى في باب المرتد ثم لو كان ينفذ السيدة عائشة رضي الله تعالى عنها
 فلاشك في كفره (قوله بامبندى) أهل البدعة كل من قال قولاً خالف فيه اعتقاد أهل
 السنة والجماعة (قوله بالص) يكسر اللام ويقضم درمشتي (قوله الا أن يكون أصلاً) الاولى
 أن يقول الا أن يكون كذلك لثلاويهم اختصاصه بالص اذ لا فرق بين الشكل كما
 بحسنه في العقوبة وقال انه لا تصحح به اه قلت ويدل له قوله في الفتح وقيد الناطق بما اذا
 قاله لرجل صالح أمالو قال لفاق يافاق وألص بالص وألفاصر يافاصر لا شيء عليه
 والتعليل فيه بذلك وهو قولنا انه اذا بما ألحن به من الشين فان ذلك انما يكون فيمن لم
 يعلم اتصافه به أماعن علم فان الشين قد ألحقه بنفسه قبل قول القائل اه كلام الفتح
 قلت ويظهر من هذا وكذا من قول المصنف السابق الا أن يكون معلوم الفسق أن المراد
 الجاهر المشتهر بذلك فلا يعزرها فيه ذلك كالو اعتباه فيه بخلاف غيره لان فيه ايذاء بهالم
 يعلم اتصافه به ويقدم انه يعزرها لغيره وهي لا تكون الا بوصفه بما فيه والا كانت بهما
 فاذا عزرو بوصفه بما فيه علم بجهار به فتن شبهه في وجهه بالاولى لانه أشد في الابداء
 والاعانة هذا ما خله في قسامته (قوله كافر) أي عند قوله يافاق (قوله ما يخرج مخرج
 الدعوى) قيد لزم التعزير بالانذار عن هذه الاوصاف يعني انه اذا اذى عند الحكم أن
 قلنا نأصل كذا عماد من حقوق الله تعالى فان المدعى لا يعزرا اذا لم يكن على وجه السب
 والاتصاف بل يعزرا المدعى عليه لماسد كره الشارح عن كذا التهر أن كل تعزير لله
 تعالى يستحق فيه خبراً عدل وكذا الوادي عليه سرقة وما يوجب كفر ويجز عن اثنائه
 بخلاف دعوى الزنا كما يأتي والفرق وجود النص على حده للتعذيب اذ لم يأت بأربعة من
 الشهداء (قوله يادوث) بتكليف الدالط ومثله القواد في عرف مصر والشام فخرج (قوله
 ياقربطان) معزب بقتل تبارد ومثله كشتان وهو الحق خلافاً لما في الكتب من انه
 لا تعزير فيه كافي الفتح وهو باناء المحمة كافي القاموس خلافاً لما في البحر والتهرم من انه
 بالمسحلة (قوله مرادف ديوث) قال الزيلعي هو الذي يرى مع امرأته أو محرمة ورجلا
 فبده خاليها وقيل هو المتسبب للجمع بين اثنين لعن غير مدوح وقيل هو الذي يعث
 امرأته مع غلام بالغ أو مع مزارة الى الضبعة أو بأذن له مما بالدخول عليها في غيبته
 (قوله بمعنى معز) في بعض النسخ معز بالسين قال في التهر بعد ما مر عن الزيلعي وعلى
 كل تقدير فهو المعنى بالمعز يكسر الراء والسين المهملة والعوام يلعنون فيه فيفتخون
 الرأوي بأنون الصادقة العبي (قوله عزير يطلب الولد) لانه هو المقصود بالثمن والظاهر
 أن له الطلب وإن كان أصله جدياً بخلاف قوله يابن الزانية وأنه يعزرا أيضاً بطلب الأصل

يا رافضي بامبندى يابهودى
 يانصراني يابن النصراني شهر
 (بالص الا أن يكون أصلاً) لصدق
 القائل كما مر والنداء ليس
 بقيد اذا الاخبار كانت أو فعلان
 فاسق ويصوء كذلك ما لم يخرج
 مخرج الدعوى فبني (يادوث) هو
 من لا يفار على امرأته أو محرمة
 (ياقربطان) مرادف ديوث بمعنى
 معز (ياشارب الخمر) أي كل الرأ
 يابن القبة) فيه ايماء الى انه اذا
 شتم أصله عزير يطلب الولد كما ابن
 الفاسق يابن الكافر

ناهل (قوله وأنه يعززالخ) عطف على قوله أنه إذا شئت أي أن في كلام المصنف أيما أيضا
 إلى أن موجه التعزير لا الحد (قوله لا يقال الخ) حاصله أنه كان ينبغي أن يوجب
 الحد لا التعزير (قوله يسقط الحد) أي سدد الزنا لشبهة العقد فلم يكن هاذن قال الزنا
 الخالي عن الملك وشبهه فلا يحسد الصادق أيضا لكنه يعزروا كتب ابن كمال
 بهما من شرحه هنا أن النسبة إلى الفضل لا يجب الحد بذلك الفعل لا يوجب الحد اه
 فافهم (قوله وهو ظاهر) لعل وجهه أنه صار حقيقة عرفية بمعنى الزانية فهو
 قد فصرح الزنا ولأن النسبة لا تلتزم عقد الاجارة الذي هو صلة سقوط الحد عند الإتمام
 (قوله يامن يلعب بالسيان) أي معهم نهر وظاهر أن المراد به في العرف من يفعل
 معهم التمتع بمرقة الشتم والغضب (قوله فيم حالة الحيض) أي فلم يكن قد فاصبر
 الزنا فلا يوجب الحد قبل التعزير (قوله ويبلغ في تعزيره) أي فيما إذا عرف بالبدانة
 وقوله أو يلاعن أي فيما إذا أقرب نفسه له ونشر مشقوش كما تحفه عبارة المتع عن جواهر
 الفتاوى لأنه إذا لاعن لا يحتاج إلى التعزير وإذا كذب نفسه يلزمه الحد كما في الجواهر
 أيضا واعترض بأن الدبوش من لا يشار على أهله ومهرمه فهو ليس بصريح الزنا فكيف
 يجب الحدان فأقر به بالبدانة قلت انظار أن المداقرا به معناها لا باقظها أي بأن قال
 كنت أدخل الرجال على زوجي يرتون بها (قوله تلزمه كفارة عيّن) لأنه علق رجوعه على
 الكفر فينقضي كما في باب وأشاروا إلى أنه لا يصير كافرا برجوعه لكن هذا إذا علم أنه
 برجوعه لا يصير كافرا والاكفر رضا بالكفر كما ترى محله وإلى أنه لا يلزم كفارة في المسئلة
 الأولى لأنه ليس كل رافض كافر كما زعموا بل يمكن تعليقه على الكفر (قوله فلهو وكذبه)
 أي يقينا كما في الهداية وفي البعر عن الحارثي القدسي الأصل أن كل سب عاشره إلى
 الساب فإنه لا يزور عاد الشرفه إلى المسبوب عزراه وانما يعود شينه إلى الساب
 فلهو وكذبه (قوله واحسن في الهداية) وكذا في الكافي كما في التاتريخية ونقل
 التهستاني نصه عن الفتاوى وعادة الهداية وقيل في عرفنا يعزروا لأنه يستشينا وقيل
 ان كان المسبوب من الاشراف كالفقهاء والاولو يعزروا لأنه يطعمهم الوحشة بذلك وان
 كان من العامة لا يعزروا هذا أحسن اه والحاصل أن ظاهر الرواية أنه لا يعزروا مطلقا
 ويختار الهندواني أنه يعزروا مطلقا والتفصيل المذكور كما في القم وغيره قال السيد
 أبو السعود وقوى فيهما ما اختاره الهندواني بأنه الموافق للضابط كل من ارتكب منكرا
 أو أدى مسلما بغير حق يقول أو يفعل أو أشار به يلزمه التعزير قلت ويؤيده أن هذه
 الاقفاط لا يفسد بها حقيقة التفتيش يقال فلهو وكذبه ولولا النظر إلى ما قبله من الاذى
 لما قيل بالتعزير به في حق الاشراف والافتراء والكذب فيها موجود في حق الكل
 فينبغي أن يلحق بهم من كان في معناهم من يحصل له بذلك الاذى والوحشة بل كثير من
 أصحاب النسخ الآية يحصل لهم الوحشة أكثر من الفقهاء والصلوة وقد يعجب بأن

وأنه يعزروا بقوله بالحبسة لا يقال
 الحبسة عرفا الخش من الزانية
 لكونها متجاهرة بالاجرة لا تقول
 لذلك المعنى لم يجد فان الزنا بالاجرة
 يسقط الحد عنه خلافا لهما ابن
 كمال لكن صرح في المصنفات
 بوجوب الحد فيه قال المصنف
 وهو ظاهر (يا ابن الفاجرة أنت
 مأوى للصومس أنت مأوى

الزواني يامن يلعب بالسيان
 باحرام زاده) معناه المتولد من
 الوطء الحرام فم حالة الحيض
 لا يقال في العرف لا يراد ذلك بل
 يراد ولد الزنا لا تقول كثيرا ما يراد
 به الشذاع التيم فلذا لا يحد
 • (فرع) • أقترع على نفسه بالبدانة
 أو عرف بها لا يقل حال يستحل
 ويبلغ في تعزيره أو يلاعن جواهر
 الفتاوى وفيها فاسق تاب وقال
 ان رجعت إلى ذلك فاشهدوا عليه
 أنه رافض فرجع لا يكون رافضا
 بل عاصيا ولوقال ان رجعت فهو
 كافر فرجع تلزمه كفارة عيّن
 (لا) يعزروا (يا حاربا يخزيه يا كلب
 يا مس يا قرد) يا قرد يا قرد يا حبيسة
 تظهر وكذبه واستحسن في الهداية
 التعزير ولو الخطاب من الاشراف
 وتبعه الزيلعي وغيره

المواد بالاشراف من كان كرم النفس حسن الطبع وذكر الفقهاء والعلماء ثلاث الغلب
فيهم ذلك فمن كان بهذه الصفة لمحقه الشين بهذا الالتقاط المراد لازمه من نحو البلادة
وغيب الطباع والاخلاص هو الذي ألحق الشين بنفسه فلا يصير لحوق الوحشة به كالوقيل
لما سبق فإساق غير جمع إلى ما استحسنه في الهداية وغيرها ثم رأيت الشارح في شرح المتن
قال ولعل المراد بالعلوي كل متق والا فلا تخصيص غير ظاهر بل قال القسبة أبو جعفرانه
في الاخسة أما في الاشراف فالعزير اه فافهم * (نفسه) ذكر في شرحه على المتن
أيضا انه لو على وجه المزاح يعزرون بطريق الحقاوة كقولنا احانه أهمل العلم كقول
الختار فتأوي بديعية لكنه يشكل بما في الخلاصة ان سب الشين ليس بكفر اه والمراد
بالشين عثمان وعلى رضي الله تعالى عنهما (قوله ما له) بمعنى الغافل (قوله وأبوه ايس
كذلك) أي ليس بجحام وكذا التعزير لو كان كذلك بالاولي (قوله وأوجب الزيلعي الخ)
كأنه لعدم ظهور والكذب في باب الجحام لوت أيه دلالة معون لا يعلمون كنهه لمحقه
الشين بخلاف قوله بالجحام لانهم يشاهدون صنعته يجر ودفعه في التهرب بأن التفرقة
تحكم لأن الحكم يعزير بمقبره فيجبوت أيه اه قلت والذي رأيته في الزيلعي حكذا
ومن الالتقاط التي لا توجب التعزير بقوله يارستاق وباب الامود وباب الاحكام وهو ليس
كذلك اه فقوله وهو ليس كذلك أي ليس بهذه الصفة فليس المراد في الحكم المذكور
كافهمه الشارح وغيره فافهم (قوله لانه عرفا في الموزر) قال مثلا خسر والمواجر
يستعمل فيمن يوزر أهله لان الكنه ليس معناه الحقيق المتعارف بل بمعنى الموزر (قوله
يايغا) هو بالباء الموحدة والفتح الجملة المشتددة ويقال ياغاو كأنه اتفرع عن البقاء بجر
عن المقرب (قوله هو المأبون) أي الذي لا يترك أن يؤتى في ذم له ودون نحوها
بجر قلت لكن قال المصنف في شرحه تبعا للدوران البغامن شتم العوام يتقوهون به
ولا يعرفون ما يقولون اه وهذا هو المناسب لما سقى عليه تبعا للمعنى من انه لا تعزير فيه
أما على تفسيره بالمأبون فلا وإذا قال في الجرح بعد ما نقل عن المقرب انه المأبون وينبغي
أن يجب التعزير برفيه اتفاقا لانه ألحق الشين به لعدم ظهور الكذب فيه ثم استشهد بذلك
بما صرح به في القهسرية من وجوب التعزير في ما مضى وهو المأق في الهرب معلا بأنه
ألحق الشين به بل الخافى لأن الابتعيب شديد قلت وحاصله أن المأبون هو الذي يطلب
أن يؤتى بخلاف العفوق وهو بالعين المهملة والفاء والجيم وفه في التارخانية
بالضروب في الدبر وفي التاموس هجج بفتح شرب وجار به جماعها (قوله يعزرون بها) أي
في ما مزاجر وبإضاهاة على أن عرفهم استعماله واجر فيمن يوزر أهله لانه لا يؤبى في المأبون
وهذا مؤيد لما نصه في البحر قلت ولا يستعمل في عرفنا هذا ان القطن في الشتم فينبغي
عدم التعزير برفيه كما علمه المتون (قوله وفي ولد الحرام) هذا ذكره في التهر بجناحت
قال ونبغي أن يعزرن في ولد الحرام بل أولى من حرام زاده ولينذكر في التهر عبارة الملقط في

(بجحام بالهاء باب الجحام وأبوه
ليس كذلك) وأوجب الزيلعي
اليعزير في باب الجحام (باء فاجر)
لانه عرفا في المقرب (ياء) هو
المأبون بالقارسة وفي الملقط
في عرفنا يعزرن في ولد الحرام
نجد

والضابط اعمق نسبة الى فعل
اختارى محرم شرعا وبعدا
عرفا بغيره والا لان

(باحتكم) بسكون الحاء من
عليه الناس ما يقتضاه من
يضك على الناس وكذا (ياضرة)
واختار في الغاية التعزير فيها
وفي ياسا حراما وفي المتعز
واستحسنوا التعزير لولا قوله
فقها واعلا (اذعى مرة) على
شخص (وعجز عن اثباته الا بغير

كألا اذعى على آخره دوى وجب
تكفره (وعجز) المذمى (من اثبات
ما ادعاه) فانه لا يثبت عليه اذا صدر
الكلام على وجه الدعوى عند
حكم شرعى اما اذا صدر على وجه
السب أو الاتصاف فانه يبرز
فتاوى قارى الهداية (بخلاف
دعوى الزنا) فانه اذا لم يثبت به
لمس (وهو) أى التعزير (حق)
العبد غالب فيه

قوله لاقضاه عكس الحكم لان المال
حيث امكن اثباته بدون نسبه الى
السرقة يصير بدعواه ظاهرا
فاصدانسته الهيا والاعدل عنها
الدعوى المال بخلاف دعوى
الزنا لا يمكن اثباتها الا بنسبه
الزنا اليه فلم يكن فاصدا نسته اليه
فقتضى التعزير بدعوى السرقة
لا بدعوى الزنا وهذا عكس الحكم

اه منه

كلام الشارح ايها (قوله والضابط الخ) قال ابن كمال فخرج بالتقدير الاول النسبة الى
الامور الخلقية فلا يبرز في اجار ونحوه فان معناه الحق غير مراد بل معناه الجازي
كالبليد وهو امر شلى وبالتقدير الثانى النسبة الى ما لا يحرم في الشرع فلا يبرز في اجار
ونحوه مما يعتد عار في العرف ولا يحرم في الشرع وبالتقدير الثالث ما لا يعتد عار في العرف
فلا يبرز في الاعاب والترد ونحوه مما يصرف في الشرع اه قلت وهذا الضابط حتى على ظاهر
الرواية وقد علمت تفصيل الهداية (قوله بسكون الحاء) أى مع ضم اؤه في الموضوعين
(قوله وفي ياسا حرام) رآته في العبر بانه المجهة تأمل (قوله يامقاصر) من قاصر مقاصرة
وقار اقصره اذا رآه فقهه كما في القاموس (قوله وفي الملتى الخ) هذا جمعي مامتر عن
الهداية واولى لى لكنه في الملتى ذكره مع جمع مامتر من اللفاظ وعبارة الهداية وان يلحق
قوم ان هذا التفصيل في نحو جوار ونحوه يثبت فيه بالكذب القائل فأعاده الشارح آخر
لرفع هذا الابهام فافهم (قوله اذعى سرقة) ذكر في البصر هذه المسئلة عن النسبة وذكر
الثانية من فتاوى قارى الهداية وقوله بصلاد دعوى الزنا من كلام القنية وأشار الشارح
الى المستأثرين بقوله فيما تقدم ما لم يخرج عن حرج الدعوى وقمن انه دخل في ذلك دعوى
ما يوجب التعزير برسالة تعالى (قوله لمسز) أى قبل هذا الباب من أنه مندوب للرد
أى ما هو بالسرقة فاذا لم يقدر على اثباته كان محظا للامر وذكرنا الفرق فيما تقدم ويرد
النص على جلده اذ لم يأت بأربعة شهود او ما تمام في البصر عن القنية من الفرق بأن دعوى
الزنا لا يمكن اثباتها الا بنسبه الى الزنا بخلاف دعوى السرقة فان المقصود منها اثبات المال
ويمكنه اثباته بدون نسبه الى السرقة فلم يكن فاصدا نسته الى السرقة فقتضى لاقضاه
عكس الحكم المذموم وهو ما رأيت انظر الرمي نه على ذلك أيضا كما وقضه فيما علمته
على البصر فافهم (قوله وهو أى التعزير الخ) لما كان ظاهر كلام المصنف كاز يلى وقاضيان
أن كل تعزير حق العبد مع أنه قد يكون حتى الله تعالى كما يأتى زاد الشارح قوله غالب فيه
تعالى للرد وشرح المصنف ضار قوله حق العبد ببدأ وقوله غالب فيه خبره والجله خبر قوله
وهو والمراد كما أعاده أن أفراد الله هي حق العبد أكثر من أفراد الله هي حق الله وليس
المراد أن الحقين اجتماعه وحق العبد غالب كما قبل يعكسه في حد القذف اه قلت هذا
وان دفع الاراد المار لكن التبادر خلافه وهو أنه اجتمع فيه الحقان وحق العبد غالب
فيه عكس حد القذف وقد دفع الشارح الاراد بقوله بعده ويكون أيضا حقا فتعالى فلم
أن المراد الاول ما كان حق العبد وأن فيه حق الله تعالى أيضا ولكن حق العبد غالب فيه
على عكس حد القذف وبان ذلك أن جميع مامتر من ألقاظ القذف والشم الموجهة
للتعزير يمتسح عنها شرعا قال تعالى ولا تباذروا بالاثقاب فكان فيها حق الله تعالى وحق
العبد وغلب حق العبد لحاجته وذا الوضاطع التعزير بخلاف حد القذف فانه بالعكس
كما مرود بما تمسح حق العبد كما اذا شم السبي رجلا فانه غير مكلف بحق الله تعالى هذا

ما ظهر لي في تحقيق هذا المجل فافهمه (تنبيه) هـ ذكر ابن المصنف في حواشيه على الاشياء
 أنه يؤمن من كونه حق بعد جواب سادسة الفتوى هي أن رجلا ستم آخر بألفاظ متعددة
 من ألفاظ الشتم الموجب للتعزير وهو أنه يعزركم كل واحد منها لأن حقوق العباد
 لا تدخل فيها بخلاف الحدود ولم أر من صرح به لكن كلامهم يفيد نعم التعزير الذي هو
 حق الله تعالى ينبغي القول فيه بالتدخل اهـ وأصل البحث لو الله المصنف وجزم به
 الشارح كما تر قبل هذا الباب قلت ومقتضى هذا تعدده أيضا لو شتم جماعة بلفظ واحد
 مثل أنتم فسقة أو بألفاظ بخلاف حد القذف كما رجحناك (قوله والتكفيل) أي أخذ
 كفيل بنفس الشاتم ثلاثة أيام إذا حال المشتوم على عليه بيعة حاضرة كما في كافي الحاكم
 (قوله زباني) تمام عبارة الزباني وشرع في حق الصبيان اهـ وساقى متنا (قوله واليمين)
 يعني إذا أنكر أنه سبه يحلف ويقضي عليه بالتكفير (قوله لا بالله ما قلت) أي لا يحلفه
 بالله ما قلت ما فاسق لاحتمال أنه قال ذلك ورد عليه الميثوم بمثله أو عفا عنه أو أنه فاسق
 في نفس الامر ولا بيعة للشاتم في ذلك كله ليس عليه للمشتوم حق التعزير الذي يدعي
 كالوادي على آخر أنه استقرض منه كذا أو أنكر أنه يحلفه ما حلفك الالف الذي يدعي
 لاحتمال أنه استقرض وأوفاه أو أراه المدي (قوله وشهادة رجل وامرأتين) صرح به
 الزباني وكذا في التاتريحية عن المتقي ويصالحه ما في الجواهر فلا تقبل في التعزير شهادة
 التسامع الرجال عنده لأنه عقوبة كالحق والقصاص وعند ما تقبل لأنه حتى أدى اهـ
 فأخذه الثوري لئلا يقات ومقتضى هذا أنه لا تقبل فيه الشهادة على الشهادة أيضا عنده
 مع أنه جزم الزباني وكذا في الفقه والعصر عن الثانية بأنها تقبل فلذا جزم المصنف بقبولها في
 الموضوعين (قوله كافي حقوق العباد) أي كافي باقيا (قوله ويكون أيضا حقا لله تعالى) أي
 خالصا لله تعالى كقبيل أجنبية وحضور مجلس فسق (قوله فلا عقوبة) كذا قال في فتح
 القدير لكن في القضية عن مثل كل الآخر أن أقامة التعزير في الامام عند اثبتنا ثلاثة
 والشافعي والعقوبة أيضا قال الطحاوي وعندى أن العقوبة للعبي عليه لا لا امام قال
 صاحب القضية ولعل ما قاله في التعزير الواجب حقا لله تعالى وما قاله الطحاوي فغيرا إذا
 جنى على انسان اهـ فهذا مخالف لما في الفتح كافي الصرو والمنهركت لكن ذكر في الفتح أن
 الباب أن ما نص عليه من التعزير كما في وطما جازيه امرأته أو المشتركة يجب امتثال الامر
 فيه وبالبرص عليه إذا رأى الامام المصلحة أو علم أنه لا يميز الابن وجب لانه زاجر
 مشروع لحقه تعالى كالحق وما علم أنه انزجر بدونه لا يجب اهـ فلم أن قوله من ان العقوبة
 للامام يعني تفويضه الى رأيه ان ظهر له المصلحة فيه أقامه وان ظهر عدمها أو علم انزجاره
 بدونه يتركه وبه تندفع المخالفة فافهم (قوله ولا يمين) عطف على قوله فلا عقوبة وهذا أخذ في
 النهر من قولهم في الاول واليمين فقال وهو ظاهر في أن ما كان من حق الله تعالى لا يصلح
 فيه الح (قوله كالوادي عليه أنه قبل اخته) أي اخت نفسه والذي في النهر أجنبية وهو

مطلب
 قيد الوشم رجلا بألفاظ متعددة

(فيجوز فيه الإبراء والعفو)
 والتكفيل زباني (واليمين) ويحلفه
 لله ما حلفك هذا الحق الذي يدعي
 لا بالله ما قلت خلاصة (وشهادة
 على الشهادة وشهادة رجل
 وامرأتين) كافي حقوق العباد
 ويكون أيضا حقا لله تعالى فلا
 عقوبة الا اذا علم الامام انزجار
 الفاعل ولا يمين كالوادي عليه أنه
 قبل اخته مثلا

المناسب لأنها لو كانت أخت المذبح فالتظاهر بأنه يكون حق عدلانه يلحقه بذلك عار شديد
يحمل على القدر نهاره كماله حتى الآن براد أخت القبول (قوله ويجوز إثباته الخ)
عطف على قوله فلا عقوبة من التبريع أيضا على كونه حق الله تعالى (قوله لومعه
آخر) كذا في الفتح وبأنه يمكن فيه أخبار عدل واحد وعليه فلو كان المذبح عدلا
يكتفي وحده (قوله وغيره) كالتأني والكافي (قوله ذامر وأه) قال محمد رحمه الله
والمراد عتدي في الدين والصلاح كما في الفتح وغيره (قوله فتح) أقول اختصر عبارة
الفتح اختصارا مختلا سمع فيه التبرع فانه في الفتح ذكر أولا أن ماوجب من التعزير حقا لله
تعالى لا يجوز للإمام تركه ثم استشكل عليه ما في الخاتمة وهو ما نقله الشارح عن القنية
فقال أنه يجب أن يكون في حقوق الله تعالى الخ أي وإذا كان كذلك ناقض قوله أولا أنه
لا يجوز للإمام تركه ثم أجاب عنه بأنه ما ذكر عن القنية والخاتمة سواء حمل على أنه من
حقوق الله تعالى أو من حقوق العباد لا ناقض ما مر لأنه إذا كان المذبح عليه ذامر وأه
فقد حصل تعزيره بالجزائي باب القاضى والدعوى ويكون قوله ولا يعزرمعناه لا يعز
بالضرب في أول مرة فإن عاده عزبه بالضرب اه مختصا به تعلم أن الشارح اقتصر على
محل الاستشكل الخالف لقوله أولا فلا عقوبة وزلنا المقصود من الجواب فاتهم أقول
ويظهر في دفع المناقشة من وجه آخر وهو أن ماوجب حقا لله تعالى لا يجوز للإمام تركه
الا إذا علم أن الجزاء القاضى كاستلزامه حتى أن القاضى إذا كان ذامر وأه في الدين والصلاح
يعلم من حاله أن الجزاء من أول الأمر لأن ما وقع منه لا يكون عادة إلا عن سهو وغفلة
ولذا لم يعز في أول مرة ثم لم يعزل وعظ لئلا يكر أن كان ساهيا وليتم أن كان جاهلا
بدون جزائي باب القاضى فيؤيد هذا ما سجد كره الشارح آخر الباب من بنا معناه على
استثناء ذوى الهشاش من وجوب التعزير (قوله يقصد أنه من باب الأخبار) أى
فلا يحتاج إلى لفظ الشهادة ولا إلى مجلس القضاء كما في كفاية التبرع فهذا يخالف ما مر من
اشتراط الشهادة قلت لكن غاية ما أفاده فرع الظهيرة أنه لا يأن من أعلم السلطان به
وظاهر اطلاعه أنه لا فرق بين كون السلطان عادلا أو جائرًا يفتنى منه قتله لما مر أنه يساح
قتل كل مؤذ أى الذم ينزى ولا يفتنى أنه ليس في هذا تعرض لثبوت تعزير بمجرد الأخبار
عند السلطان فضلا عن ثبوته عند القاضى على ما يمكن أن يراد بإعلام السلطان
الشهادة عليه عنده تأمل (قوله القاضى تعزير المتهم) ذكر وافي كتاب الكفالة
أن التهمة تثبت بشهادة مستورين أو واحد عدل فظاهره أنه لو شهد عند الحاكم واحد
مستور وفاسق يقصد شخص ليس للحاكم حبه بخلاف ما إذا كان عدلا ومستورين
فإنه حبه يجرى قلت ومنه ما لو كان المتهم مشهورا بالفساد فيكتفى فيه علم القاضى
كما أفاده كلام الشارح وفي رواية دده أفندى في السياسة عن الحافظ ابن قيم الجوزية
الحنبلى ما علمت أحد من أمته المسلمين يقول إن هذا المذبح عليه يم هذه الدعوى وما أشبهها

ويجوز إثباته بدفع شهده فيكون
مذمومًا شاهدًا لومعه آخر ما
في القنية وغيره الخ كان المذبح
عليه ذامر وأه وكان أقول ما نقل
وعدا استسنا ولا يعزير
أن يكون في حقوق الله فإن حقوق
العباد ليس القاضى اسقاطها فغ
وما في كراهية الظهيرة وجعل
يصلى ويضرب الناس بسده
ولسانه فلا بأس بإعلام السلطان
به لينزجر بعيد أنه من باب
الأخبار وأن إعلام القاضى
بذلك يكتفى تعزيره ثم قلت وفيه
من الكفاية معز بالبر وغيره
لقاضى تعزير المتهم

مطلب
في تعزير المتهم

يخلف ويرسل بلا حبس وليس تخليفه وارسله مذهب الاحد من الائمة الاربعة ولا غيرهم
 ولو حلقنا كل واحد منهم وأطلقنا مع العلم بانها وبها القساذ في الارض وكثرة سرقاته
 وقتلنا اتاخذنا الابن احدى عدل كان مخالفا للبيعة الشرعية ومن ظن أن الشرع
 تخليفه وارسله فقد غلط غلطا فاحشا تنصرون رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا جاع
 الائمة ولا لجل هذا القلط الفاحش تجزأ الولاة على مخالفة الشرع وبوجه هو أن السياسة
 الشرعية هامة عن سياسة الخلق ومصلحة الائمة فتعد واحد ودا لله تعالى ونرجو أن
 الشرع الى أنواع من الظلم والبدع في السياسة على وجه لا يجوز نفعه فيها وفي هذا
 نصريح بأن ضرب المتهمة بمرقة من السياسة وبه صرح الزبلي أيضا كما سيأتي
 في المارقة وبه علم أن القاضي فصل السياسة ولا يختص بالامام كما قد ضاهى في حديث الزنا
 مع تعريف السياسة (قوله وان لم يثبت) أي ما تسميه به أمانفاس النعمة أي كونه من
 أهلها فلا يمتن ثبوتها كما علمت (قوله يكفي فيه خبر العدل) بخالفنا قدمه من أنه يجوز
 إثباته بجمع شهود لومعه آخر وهو صريح به في القبح وأعله محمول على عدم العدالة (قوله
 يقضى فيها بعله اتفاقا) وأما مذهب اليه المتأخرون وهو الحق به من أنه لا يقضى بعله
 في زمانا فيجب حمله على ما كان من حقوق العباد كذا في كفاية النهر وفيه كلام كثيرناه
 في قضاء البحر حاصله أن ما ذكره غير صحيح وسيأتي قسامه هناك ان شاء الله تعالى (قوله
 كما قرأ) الذي مرتقيده بما اذا بين عليه كقبيل أجنبية وعناقها وقد سرق البحر دعيا بين
 سبه فالمراد بالجزء هذا ما لم يكن في ضمن ما نصحه به الدعوى وقد نزل الكلام فيه فاقهم
 (قوله وعليه) أي على ما ذكر من أنه من باب الاخبار وأنه يكفي فيه خبر العدل (قوله
 من المحاضر) جمع محضر والمراد به هنا ما يعرض على السلطان ويحضره في شكايته متول
 أو ما تم ويثبت فيه خطوط اعيان البلدة وختمهم ويسمى في عرفنا عرض محضر (قوله
 يعمل به الخ) قال في كفاية النهر وظاهره أن الاخبار كما يكون بالسلطان يكون بالبنان
 فاذا كتب الى السلطان بذلك ليزجرا بجاز وكان له أن يعقد عليه حيث كان معروفا
 بالعدالة (قوله فقد اخطأ) والفرع المتقدم أي عن الظهيرية يتأدى بخطئه نهر (قوله
 وفي كفاية العيني الخ) ذكره في البحر في هذا الباب وشبهه في الخاتمة (قوله وأودبه)
 الظاهر أن المراد به الضرب ويحتمل أنه عطف نفسه ط (قوله والسرقة وضرب
 الناس) الظاهر أن الواو بمعنى أو لصديق التعليل على كل فرد بخصوصه ط (قوله حق
 يتوب) المراد حتى تظهر أمارات توبته أولا وقوف لنا على حقيقة ولا يتقدمه أشهر
 اذ قد حصل التوبة قبلها وقد لا تظهر بعدها كذا حققه الطرسوسي وأقره ابن النجدة
 (قوله وتقيده مسائل الترم) أي الواقع في الكتب والهداية وهذا ذكره في البحر والنهر
 والذي في النفع الاقتصار على ما قبله من المسئلة وتعليلها ذلك آثار الباب (قوله
 ولعل وجهه ما ترقى باقاسق) أي من أنه الحق الشين بنفسه قبل قول القائل وأشار بقوله

وان لم يثبت عليه وكل تعزيراته
 تعالى يكفي فيه خبر العدل
 لانه في حقوقه تعالى يقضى فيها
 بعله اتفاقا وقبل فيها الجرح
 الجرح كما تروى عليه فما يكتب من
 الحاضر في حق انسان يعمل به
 في حقوق الله تعالى ومن اتقى
 تعزير الكاتب فقد اخطأ انتهى
 ملخصا وفي كفاية العيني عن
 الثاني من يجمع النهر ويضربه
 ويترك الصلاة أحسبه وأودبه
 ثم أخرجه ومن يؤسم بالقتل
 والسرقة وضرب الناس أحسبه
 وأخلده في السجن حتى يتوب
 لأن شر هذا على الناس وشتر
 الاقل على نفسه (ثم مسلم ذنبنا
 عزز) لانه ارتكب معصية
 وتقيده مسائل الترم بالمسلم
 اتفاقا فتح وفي القصة قال لهودي
 أو مجوسي يا كافر يأثم ان شق
 عليه ومقتضاه أنه يعز ولا يرتكبه
 الاثم بحر وأقره المصنف لكن
 تظرفه في النهر قلت ولعل وجهه
 ما ترقى باقاسق قتال

فتأمل الى ضعف هذا الوجه فإنه وإن كان ألحقه بنفسه ملكا التزمنا بعقد الفتنة معه
 أن لا تؤذيه اه ح وقد يقال انه وصفه بما هو فيه فهو صادق كقوله لا تأسق يا فاسق مع انه
 قد يشق عليه الآن يفرق بأن اليهودى مثلا لا يقتدى بنفسه انه كفر فتأمل (قوله
 يعززالمولى عبده) قال في القح واذ أساء العبد الادب حل لمولاه تأدبه وكذلك
 الزوجة (قوله لماله بي) أى من أن الصغر لا يمنع وسبب التعزير (قوله الشرعية الخ)
 احتراز عما أمرها بنحو لبس الرجال أو بالوشم وعملها كانت لانه در عليها لمرض
 أو اسرام أو عدم ملكها أو نحو ذلك (قوله وتركما غسل الجنابة) أى ان كانت
 مسلمة بخلاف الفتنة لعدم خطاها به وعدمها من الخروج الى الكتا طى عن حاشية
 الشلبي (قوله وعلى الخروج من المنزل) أى بغير اذنه بعد ايفاء المهر (قوله
 لو يفسر حق) فلو يحق فلها الخروج بلا اذنه وتقسم يانه في النفقات (قوله لو طاهرة
 الخ) أى وكانت خالصة عن صوم فرض ط عن القحاح (قوله ويلق ذلك الخ)
 أشار الى أن تعزير الزوج لزوجته ليس عام بالمسائل الاربعة المذكورة في التون ولذا
 قال في الولو الجلية لضر بها على هذه الاربعة وما فى معناها وهو صريح الضابط الا فى
 أيضا وكذا ما اقتناه اقتناع القحض من أن له تأديب العبد والزوجة على اساءة الادب
 لكن على القول بأنه لا يضر بها التركة الصلاة يحض الجواز بما لا تقتصر منفعة
 عليها كما يشهد التعليق الا فى ذلك (قوله ما لو ضربت ولدها الخ) هذه ذكرها
 فى المهر مجتمعا أخذ اسم مسئلة ضرب الجارية وقال فان ضرب الهابة اذا كان مجموعا
 فهذا أولى (قوله غيره) بفتح الغين المجمة ط وهو منهوب على الخالصة أو المصدوبة
 أو التبيد تأمل (قوله ولا تغضبوا عنه) مفاده انه لا يعزرها أو لمرة ط (قوله أو شقته
 الخ) سواء شقها أو لا على قول العاقبة بحر وثبت التعزير للزوج بما ذكر الى قوله
 والضابط غيره صرح به وانما أخذ في الجبر والنهر من قول البرازيه وبغيرها لو قال لها
 ان ضربتك بلا جناية فأمر له بتركه فشقته الخ فضر بها لا يكون الامر يسدها لان ذلك
 كله جناية قال في النور هو ظاهر فى انه لا تعزيرها فى هذه المواضع اه قلت وفيه انه
 اذا كان ذلك جناية علق عليها الامر بالزمن منه أن يـ ومن موجه التعزير اذا لوقت
 أو صرقت فضر بها لم يصر الامر يسدها لكونه ضرا بجناية مع أن هذه الجناية لا توجب
 التعزير فالاولى لا تقتصر على الضابط (قوله ولو بنحو باحار) يفتى على ظاهر الرواية
 عدم التعزير فى باحار باه وعلى القول الثانى من انه يعززان كل الحقول لمن الاشراف
 والا لا ينبغي أن يفصل فى الزوج الآن يفرق بين الزوجة وغيرها والموضع يحتاج الى تدبر
 وتأمل نهر قات يظهر الفرق بينهما اذ لا شك أن هذا اساءة ادب منها فى حق زوجها
 الذى هو لها كالسيد وقد سنا عن القح أن لا تعزيرها باساءة الادب تأمل (قوله أو وكفته
 أو شقته) الضمير لغير المحرم (قوله والضابط الخ) عزاه الى الجبر الى البدائع من فصل

(يعززالمولى عبده والزوج زوجته)
 ولو صغيرة لماسي (على تركها
 الزينة) الشرعية مع قدرتها عليها
 (و) تركها (غسل الجنابة و) على
 (الخروج من المنزل) لو يفسر حق
 (وترك الاجابة الى القرائن)
 لو طاهرة من نحو حيز و يلحق
 بذلك ما لو ضربت ولدها الصغير
 عند بكاءه وضرب جاريته غيره
 ولا تغضبوا عنه أو شقته ولو بنحو
 باحار أو دعت عليه أو ضربت
 ثيابه أو كلفه لبسها اجنبى
 أو كلفت وجهها لغير محرم
 أو كلفه أو شقته أو أعطت مالم يحرم
 العادة بلا اذنه والضابط كل
 معصية لاحقة فى الزوج والمولى
 التعزير وليس منه ما لو طلت
 ثفتها أو كسوتها أو الخت لان
 لصاحب الحق مقالا بحر

التسم بين النساء قال وهو شامل لما كان متعلقا بالزوج وبغيره اهـ أى سواء كان جنابة
على الزوج أو غيره (قوله ولا على ترك الصلاة) عطف على قوله وليس منه الخ لانه في معنى
لا يضربها على طلب تقضا ط (قوله تعالى الدرر) وكذا ذكر في النهاية تعالى كافي
الحاكم كافي الجبر ونسب عن القنية ولا يجوز ضرب أختها الصغيرة التي ليس لها ولي بترك
الصلاة اذا بلغت عشرين (قوله واستظهره) أى ما في الكنز والملتقى من أنه لا يضربها على
ترك الصلاة وبه قال كثير كافي الجبر (قوله والاب يعززالابن عليه) أى على ترك الصلاة
ومثلها الصوم كما صرح به جوابه وتعليل القنية الا في بقدر أن الام كلاب والظاهر
أن الوصي كذلك وأن المراد بالابن الصغير مريض ما بعده أما الكبير فكلاخي نعم
قدم الشارع في الحضانة عن الجبر أنه اذا لم يكن ما مواعلي نفسه فلا ضربه دفع قنية أو عذر
وأنه اذا وقع منه شيء (فرع) في فصول العساي اذا رأى منكرا من والديه
يا أمرهما مرة فان قبلانها ران كرهما سكت عنهما واشتغل بالدعاء والاستغفار لهما
فإن الله تعالى يكفيمهما ما أهمهما له أم أمره له أن يخرج إلى ولية وإلى غيره هانخاف
إنهما علمتا الفساد ليس لعنهما بل يرفع أمرهما لهما كلعنهما أو يأمره بمنعها (قوله
ابن سبع) تبس فيه النهر والذي قدمه في كتاب الصلاة أمر ابن سبع وضرب ابن عشر
اهـ وهكذا ذكره القهستاني عن الملقط والمراد ضربه يدا بجسنة كما تقدم هنالك
(قوله ويلق به الزوج) فلا يضرب زوجته الصغيرة على الصلاة كلاب (قوله وفي القنية
الخ) وفيها عن الروضة ولو أمر غيره بضرب عبده حل للعالم أو يضرب به بخلاف الخ قال
فقد اتضح على عدم جواز ضرب ولد الآمر بآخر بخلاف العلم لأن المأمور يضربه
نيابة عن الأب لصحة والمعلم يضربه بحكم الملك بتدليله أنه لصحة الولد اهـ وهذا اذا لم يكن
الضرب فاحشا كما يأتي في المتن قريبا (قوله فيصير بين الصبيان) أى يشرع في حقهم
كما عدا الزملي وهل يضرب تعزيرا بمجرد عقده أو اذا بلغ عشرين كما ليضربه على الصلاة
لم أره في الجبر عن القنية مرافق شتم عالما بعلمه التعزير اهـ والظاهر أن المراهقة
غير قيد تأمل (تبيينه) في شهادات الجبر لم أر حكم الصبي اذا وجب التعزير عليه للتأديب
فبلغ وتقل التمر الزاوي عن الشاقبة سقوطه لجره بالبلوغ ومقتضى ما في القيمة من
كتاب السرار الذي اذا وجب التعزير عليه فأسلم لم يسقط عنه اهـ قال الخبر الرمي
لا وجه لسقوطه خصوصا اذا كان حتى آدمي (قوله وهذا لو كان حق عبدا الخ) بهذا
وفق صاحب المجتبى بين قول السرخسي أن الصغير لا يمنع وجوب التعزير وقول التبرجاني
يمنع بحمل الأقل على حق العبد والثاني على حقه تعالى كما اذا ضرب الصبي أو زنى أو سرق
وأقر في الجبر والثر وتعهدهم المصنف قلت لكن يشكل عليه ضربه على ترك الصلاة
بل ورد أنه لضرب الذابية على النفاق لا على العتار فتأمل (قوله من حدة أو عزز) أى من
حدة الامام أو عززه كافي الهداية (قوله قدمه هدر) أى عندنا وما لك وأجد خلافا

و (لا على ترك الصلاة) لأن المتعة
لا تعود عليه بل اليها كذا اعتمد
المصنف سيما الدرر على خلاف
ما في الكنز والملتقى واستظهره
في حشر المجتبى (والاب يعز
الابن عليه) وقد تمنا أن للولي
ضرب ابن سبع على الصلاة
ويلق به الزوج نهر وفي القنية
له اسكراه فطه على تعلم قرآن
وآدب وعلم قرضه على الولدين
وله ضرب التيم فيما يضرب ولله
(الصغر لا يمنع وجوب التعزير)
فيصير بين الصبيان (وهذا
لوحق عبدا ما لو كان حق الله)
تعالى بأن زنى أو سرق (منع)
الصغر منه مجتبى (من حدة أو عزز
فهذا قلعه هدر لا امره عززها
زوجها)

لشافعي لأن الإمام مأثور بالحد والتعزير بفعل المأمور لا بتقييد بشرط السلامة وتعامه في الفتح والتبيين قلت ومقتضى التعليق بالامر أن ذلك غير خاص بالإمام فقدمت أن لكل مسلم إقامة التعزير بحال مباشرة المصيبة لأنه مأثور بالامر بالإنكار الآن يفرق بأنه يمكنه الرفع إلى الإمام فلم يمتنع الإقامة عليه بخلاف الإمام فتأمل (قوله بمنزل مامتر) أي من الأشياء التي يباح له تعزير فيها (قوله فيتقيد بشرط السلامة) أي سكاك المروءة في الطريق وبغضه وأورد ما لو جامع امرأته فماتت أو أنصاها فماتت لا يضمن عند أبي حنيفة وأبي يوسف مع أنه مباح وأجيب بأنه يضمن المهر بذلك فلو وجبت الدية لوجب ضمانان بمضمون واحد خبر (قوله قال المصنف) أخذ من كلام حنيفة في العسر (قوله وبهذا) أي التعليق المذكور (قوله ضربا فاحشا) قبيح لأنه ليس له أن يضربها في التأديب ضربا فاحشا وهو الذي يكسر العظام ويحرق بالبلد أو يسوده كخفي التارتخية قال في العسر وصرحوا بأنه إذا ضربهم بغير حق وجب عليه التعزير أيا كان لم يكن فاحشا (قوله ويضمنه لومات) ظاهره تقييد الضمان بما إذا كان الضرب فاحشا ويضامه إطلاق الضمان في الفتح وغيره حيث قال وذكر الحالك لا يضرب امرأته على ترك الصلاة ويضرب ابنه وكذا المعلم إذا أديب الصبي فمات منه يضمن عندنا والشافعي اه وقال في الدر المنثور يضمن المعلم بضرب الصبي وقال مالك وأحمد لا يضمن الزوج ولا المعلم في التعزير ولا الأب في التأديب ولا الجدة ولا الوصي لو ضرب بمعتاد والاضغنه باجماع الفقهاء اه لكن يساق في الجنابات قبل باب الشهادة في القتل تفصيل وهو الضمان في ضرب التأديب لا في ضرب التعليم لأنه واجب مالم يكن ضربا غير معتاد فانه موجب للضمان مطلقا وساق في علمه هناك (قوله وعن الثاني الخ) عبارة الزيلعي هكذا وروى عن أبي يوسف أن القاضي إذا لم يزد في التعزير على مائة لا يجب عليه الضمان إذا كان يرى ذلك لأنه قد ورد أن أكثر ما عزروا به مائة فإن زاد على مائة فمات يجب نصف الدية على بيت المال لأن ما زاد على المائة غير مأذون فيه فمثل القتل بغير مأذون فيه ويجعل غير مأذون فيه فيقتصف اه فلم أن الكلام في القاضي الذي يرى ذلك اجتدادا وتقليدا وقدما أول الباب استدلالا بآثارنا يحدث من بلغ حد في غير حقه فهو من المعتدين ومقتضى ما تقررناه من وجوب الضمان إذا تعدى بالزيادة مطلقا وأن هذه الرواية غير معتقدة عند الكل فافهم (قوله وتعزير خمسة وسبعين) جرى على ظاهر الرواية عن أبي يوسف وقد متنازح جميع قولهما أنه لا يبلغ التعزير أربعين (قوله ولا تتزوج بغيره) بل تقدم أنها تجبر على تجديد النكاح بمهر يسير وهذه إحدى روايات ثلاث تقدمت في الطلاق الثانية أنها لا تبين ردة القصد هذا الذي الثالثة ما في التوارد من أنه يملكها رقيقة إن كان مصرفا (قوله ارتحل إلى مذهب الشافعي يعز) أي إذا كان ارتحل لا فرض محمود شرعا في التارتخية حكى أن رجلا من أصحاب أبي حنيفة خطب إلى

بمنزل مامتر (فماتت) لأن ناديه مباح فيتقيد بشرط السلامة قال المصنف وبهذا أظهر أنه لا يجب على الزوج ضرر زوجته أصلا (أدعت على زوجها ضربا فاحشا) وثبت ذلك عليه عزرا كالوضرب العلم الصبي ضربا فاحشا فانه يعزره ويضمنه لومات شقي وعن الثاني لو زاد القاضي على مائة فمات خنثى الدية في بيت المال لقتله بغير مأذون فيه وبغير مأذون فيقتصف زيلعي (فروع) ارتدت لتفارق زوجها فتجبر على الاسلام وتعزير خمسة وسبعين سوطا ولا تتزوج بغيره يبقى ملقطه ارتحل إلى مذهب الشافعي يعز سر راجية

مطلب

فإذا ارتحل إلى غير مذهبه

رجل من أصحاب الحديث ابنته في عهد أبي بكر الخواري فأي الآن يترك مذهبه
 فيقر أخلف الإمام ويرفع يده عند الانحطاط ونحو ذلك فأجابته فزوجه فقال الشيخ
 بعد ما سئل عن هذه وأطرق رأسه التكاثر جائز ولكن أخاف عليه أن يذهب إيمانه
 وقت التزم لانه استخف عذبه الذي هو حق عنده وتركه لأجل جيفة منتنة ولو أن رجلا
 برئ من مذهبه باجتهاد وضع له مكان محمود أمجورا أما انتقل غيره من غير دليل
 بل لما يرغب من عرض الدنيا وشهواتها فهو المذموم الا تم المستوجب للتأديب والتعزير
 لا تركه بالتمسك في الدين واستخفافه بدينه ومذهبه اهـ فلتساوفا منها عن الفتاوى
 التسعة الثابت على مذهب أبي حنيفة خير وأولى قال وهذه الكلمة أقرب الى الالفة
 اهـ وفي آخر التحرير للصق ابن الهمام مسئلة لا يرجع فيها لغيره أي على ما اتفقا
 وهل يقد غيره في غيره المختار نعم للقطع بانهم كانوا يستقنون مرة واحدا ومرة غيره
 غير ملتزمين بمقتضى واحد أو التزم مذهبا معينا كما في حنيفة والثاني فصيل يلزم وقيل لا
 وقيل مثل من لم يلزم وهو القالب على التلقن لعدم ما وجبه شرعا اهـ فلتساوفا شارحه
 الحق ابن أمير حاج بل الدليل الشرعي اقتضى العمل بقول المجتهد وتقليد ربه
 فيما احتج اليه وهو قائلوا أهل الذكرو السؤال انما يتحقق عند طلب حكم الحادثة
 المعينة فإذا ثبت عند قول المجتهد وجوب عمله وأما التزامه فلم يثبت من السمع اعتباره
 ملازم انما ذلك في النذر ولا فرق في ذلك بين أن يلزمه بلفظه أو بقلبه على أن قول القائل
 مثلا قللت فلا نفيما أفتى به تعليق التقليد والوعده ذكره المصنف اهـ قلت وأيضا قالوا
 المعنى لا مذهب بل مذهب مذهب مقتضيه وعمله في شرح التحرير بأن المذهب
 انما يكون لمن له نوع نظر واستدلال وبصر بالمذاهب على حبه وأولن قرأ كتابا في فروع
 ذلك المذهب وعرف فتاوى امامه وأقواله وأما غيره ممن قال أنا حنفى أو شافعى لم يصر
 كذلك بمجرد القول كقولهم أنا فقهى اهـ ونحوه اهـ وتقدم تمام ذلك في المقدمة أول هذا
 الشرح وانما أطننا في ذلك ثلاثا لبعض الجملته بما يقع في الكتب من إطلاق بعض
 العبارات الموهمة بخلاف المراد فيصلهم على تنقيص الائمة المجتهدين فان العلماء
 حاشاهم الله تعالى أن يريدوا الزدراء بمذهب الشافعى أو غيره بل يطلقون تلك العبارات
 بالنسبة من الاستعمال خوفا من التلاعب بمذاهب المجتهدين نفعنا الله تعالى بهم وأماننا على
 جهم آمين يدل ان ذلك مافى القضية وأمر البعض كتب المذهب ليس للمعنى أن يقول من
 مذهب الى مذهب ويستوى فيه الحنفى والشافعى اهـ وسيأتى ان شاء الله تعالى تمام
 ذلك في فصل القبول من الشهادات (قوله قدف بالتعريض) كان قال أنا فقهى بزان
 يعزولان الحذف للشبهة وقد ألحق الشين بالخاطب لأن المعنى بل أنت زان فعبر
 وظاهر التقييد بالحذف انه لو شتم بالتعريض لا يعزول (قوله فله قيمة النقض) أي له
 قدر ما نقص من قيمته ولم يذكر أنه يحد ولا لعله محسوس في باب وتقديم قبيل باب الشهادة على

قدف بالتعريض يعزول
 فله قيمة اختياره
 أدنى على آخراته وطلبي أمسه
 وجبت فنقصت فان برهن فله قيمة
 النقض

مطلب
 المعنى لا مذهب

الزنا ما لوزني بأمة فقتلها انه يجب الحد والقيمة بالقتل وفي فضلتها تفصيل طويل (قوله
 وان حلف خصمه) أي عند عدم البرهان (قوله حتى يتوب أو يموت) عبارة عن غيره حتى
 يردها وفي الهندية وغيره قال محمد أحسبه أبدأ حتى يردها أو يموت (قوله يعز على
 الورع البارد الخ) قال في التاترخانة روى أن رجلا وجد غرة ملقاة فأخذها وعز عنها
 من أراد امرأه أظها وورعه وديانته فقال له عمر رضي الله تعالى عنه كلها ما يارد الورع
 فانه ورع غصه الله تعالى وضربه بالردة اه قلت وبه علم أن المراد ما كان على وجه
 الرأيا كما أفاده بقوله البارد فافهم فلو كان من أهل الورع فهو ممدوح كما تفعل أن امرأة
 سألت بعض الأئمة عن الغزل على ضوء العسس حين يزعم منها فقال من أنت فقالت
 أنا أخت بشر الحافي فقال لها لا تفعل فان الورع خرج من يشكم (قوله التعزير لا يسقط
 بالتوبة) لما مر أن الذي إذا زعمه التعزير فاعلم لا يسقط عنه لكن هذا قيد جاعا إذا كان
 حقا عبدا أما ما وجب - فانه تعالى فانه يسقط كافي شهادات البصر جوى على الاشياء
 (قوله قلت قد قدمناه لامعنا الخ) تقدم ذلك عند قوله والشهادة على الشهادة وهذا
 جواب لقول الاشياء ولم أره لامعنا اه قلت وفي كفاية كافي الحاكم الشهيد وإذا كان
 المدعي عليه رجلا له مروءة وسطر استصفت أن لا أحسبه ولا أعزره إذا كان ذلك أول
 ما فعل وذكر عن الحسن رضي الله تعالى عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عجا فافهم
 عن عقوبة ذى المروءة الا في الحدرد اه وقال البيهقي في الاجناس عن كفاية الاصل
 لو ادعى قبل انسان شيعة فاحس أنه عزز أسوأ طواون كان المدعي عليه رجلا له
 مروءة وسطر استصفت أنه لا يعز إذا كان أول ما فعل وفي نوادر ابن رستم عن محمد وعظ
 حتى لا يعود إليه فان عاد وتكررت منه ضرب التعزير قلت لمحمد والمروءة عندك في الدين
 والمصلح قال نعم وفي الترمذي أن كان له سطر ومروءة فالقياس أن يعز
 وفي الاستحسان لأن كان أول ما فعل فان فعل أي مرة أخرى علم أنه لم يكن ذا مروءة
 والمروءة مروءة شرعية وعقوبة رجم اه ملخصاه (تنبيهه) قال ابن حجر في الفتاوى
 الفقهية جاء الحديث من طرق كثيرة فمن رواية جماعة من الصحابة بالفاظ مختلفة منها
 أقبلوا ذوى الهيات عرفاتهم الا الحد وفسرهم الشافعي بأنهم الذين لا يعرفون الشر
 فزل أحدهم الزلة فقتلوا وقلهم أصحاب الصغار دون الكبار وقتل الذين إذا وقع منهم
 الذنب تابوا والاول اظهر وأتم اه ملخصا قلت وقول أمثنا إذا كان أول ما فعل بشر
 الى التفسير الاول وكذا ما مر من تفسير المروءة (قوله في حديث اتق الله لاتأني الخ) لفظ
 الجامع الصغير اتق الله بالاوليد وقوله لاتأني أصله ثلاثا تأني فخذف اللام كذا في المناوي
 ح قلت مقتضاه أن تأني منصوب بأن المضمرة بعد اللام المقدرة مع أن شرط اضمار
 أن عدم وجود لاءه ما مثل تعلم أي الخزين فلو وجدت امتنع الاضمار مثل لئلا يعلم
 الا أن يقال سوغ ذلك عدم التصريح باللام التعليلية لكنه يتوقف على كون الرواية

وان حلف خصمه فله تعزير المدعي
 منة وفي الاشياء خدع امرأة
 انسان وأخرجها وزوجها بحبس
 حتى يتوب أو يموت لسعيه في
 الارض الفساد من له دعوى
 على آخر فليجده فأمسك أهله
 لليلة لحسوم وعزومهم عززه
 يعز على الورع البارد كتحريف
 فهو مرة التعزير لا يسقط بالتوبة
 كالحديث قال واستثنى الشافعي
 ذوى الهيات قلت قد قدمناه
 لامعنا عن القنية وغيره وإذا
 التاقي في اجناسه ما لم يسقط
 فضرر التعزير وفي الحديث
 تحافوا عن عقوبة ذوى المروءة
 الا في الحد وفسرهم الجامع
 الصغير للمناوي الشافعي في حديث
 اتق الله لاتأني يوم القيامة يصير
 قصمه على رقبته

بالنصب والافتال ظهر أنه متقن بمعنى التهي مثل فلارقت ولا فسوقاً وأنهى واليه فلا شبايح
وعلى كل فهو نهي عن المسبب والمراد التهي عن السبب مثل ولا تقتلوا أنفسكم
لا يقتلنكم الشيطان أي لا تقتلوا سبب القتل والقتلة وهذا المراد التهي عن منع زكاة
المواشي أو السرقة التي هي سبب الاتيان بذكر وعلى هذا التقرير يظهر في الحديث
نكتات لطيفة لا تختفي على المتأمل فاقسم (قوله له رعا الخ) الرعا مصوت الابل كأن
الخوارصوت البقر والنواج بالناء المثلثة المحسومة وبعدها همز تنفوسه محدودة ثم سيم
صوت الفم ط (قوله قال يؤخذ منه) عبارة المتأوى قال ابن المنبر أظن أن الحكام
أخذوا بتجريس السارق ونحوه من هذا الحديث ونحوه اه ح والتجريس بالقوم
التجميع بهم فاموس قلت وهو معنى التشهير الذي ذكره عندنا في شاهد الزور وفي
التأخرية قال أبو حنيفة في المشهور يطاف به ويشهر ولا يضرب وفي السراجية وعليه
القتوى وفي جامع التتابي التشهير أن يطاف به في البلد وينادي عليه في كل محله أن
هذا شاهد الزور فلا تشهد وذكرا لخصاف في كتابه أنه يشهر على قوله ما يفرض الضرب
والذي روى عن عمر أنه يضرم وجهه فتأويله عند السرخسي أنه بطريق السياسة إذا
رأى المصلحة وعند الشيخ الإمام أنه التفضيع والتشهير فانه يسمى سوادا اه ملخصا
وسأفي علمه قبيل باب الرجوع عن الشهادة أن شاهد الله تعالى والله سبحانه أعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب السرقة)

عقب به الحدود لانه مناهم الضمان فهستاني قلت وكانهم ترجعوا اليها بالكتاب
دون الباب لاشتغالها على بيان حكم الضمان الخارج عن الحدود فكانت غير هامة وجبه
فأفردت عنها كتاب متضمن لأبواب تأمل قال القهستاني وهي نوعان لانه أفعال يكون
ضررها بذى المال وبه وبعبارة المسلمين فالأولى يسمى بالسرقة الصغرى والثاني بالكبرى
بين حكمهما في الآخرة لأنهم أقل وقوعا وقد اشتركا في التعريف وأكثرا الشروط اه أي
لأن المعتبر في كل منهما أخذ المال خفية لكن الخفية في الصغرى هي الخفية عن عين
المالك أو من يقوم مقامه كالوردع والمستعوف والكبرى عن عين الامام الماتزم فقط
طرق المسلمين وبلادهم كافي القبح والشروط تعلم بما يأتي (قوله هي لغة أخذ الشيء الخ)
أفاد أنهم مصدر وهي أحد مشتق في القاموس سرقة منه التي يسرق أي من باب ضرب
سرق فحذف كوكفت وسرقة محركة أي ككلمة وكفرجة أي يضم فككون وسرقا بالفتح
أي مع السكون والاسم السرقة بالفتح وكفرجة وكفت اه موصفا (قوله خفية) يضم
انما هو كسر هاء ط عن المصباح (قوله مجاز) أي من إطلاق المصدر ورأى اسم
المفعول كثلثي بمعنى الخلق (قوله وشرا باعتبار الحرمة الخ) يعني أن لها في الشرع
قعر يفرض بها باعتبار كونها محرمة وتعرضا باعتبار قرب حكم شرعي عليها وهو
القطع ومز تليده في الزنا (قوله أخذه كذلك) أي أخذ الشيء خفية (قوله أخذ مكلف)

له رعا أو يقر لها خوار أو وشاة
له انواج قال يؤخذ منه تجريس
السارق ونحوه فليحفظ والله تعالى

اعلم

(كتاب السرقة)

(هي لغة أخذ الشيء من الغير
خفية وتسمية السرقة سرقة
مجاز وشرا باعتبار الحرمة أخذه
كذلك بغير حق نصا كان أم لا
وباعتبار القطع (أخذ مكلف)
ولو أتي

شمل الاخذ حكا وهو ان يدخل جماعة من اللصوص منزل ويأخذوا مئنتاعه ويحملوه
على ظهر واحد ويضربون من المنزل فان الكل يقطعون استنساها ويسأقي بجر وأخرج
الصبي والجنون لان القطع عقوبة وهما يسانان أهلها لكنهما يضمنان المال كما في البصر
(قوله أو بعدا) فهو كالمثل هنا لان القطع لا ينتصف بخلاف الجلد (قوله أو كافرا) الاولى
أو ذنبا لمافي كافى الحاكم أن الحربي المستامن اذا سرى في دار الاسلام لم يقطع في قول
أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف أنه يقطع (قوله أو يحنونا حال افاقته) الاولى أن يقول
أو يحنونا في غير حال أخذ لان قوله ولو أتى الخ تعميم للمكلف قصير المعنى أخذ مكلف
ولو كان ذلك المكلف يحنونا في حال افاقته ولا يحنى ماقبه فانه في حال الاقامة عاقل
لا يحنون الا أن يجعل حال افاقته ظرا لا شفا فكانه قال أخذ يحنون في حال افاقته
فصدق عليه أخذ مكلف وانما يحنونا ظرا الى حاله في غروقت الاخذ فيرجع الى
ما قلنا تأمل والحاصل كما في البصر والنهر أنه اذا كان يحنى ويضيق فان سرق في حال افاقته
قطع والا فلا اه بنى لوحن بعد الاخذ لم يقطع أم تنظر افاقته حال السيد أو السعود
ظاهر ما قدمه في النهر من أنه يشترط لاقامة الحد كونه من أهل الاعتبار يقتضى اشتراط
افاقته الا أن عرقين الجلد والقطع بأن الذي يحصل به الجلد لا فائدة فيه قبله الزوال الا لم
قبل الا فاقته بخلاف القطع اه قلت لكن في حد الشرب من البصر اذا أقر السكران
بالسرقة ولم يقطع لسكره أخذ منه المال ثم قال شهد واعليه بالشرب وهو سكران قبلت
وكذا بالزنا وهو سكران كما اذا زنى وهو سكران وكذا بالسرقة وهو سكران ومحمد
بعد الصور ويقطع اه فهذا يشهد اشتراط صحوه الا أن يفرق بين الجنون والسكر
بأن السكر غاية بخلاف الجنون لكن الظاهر ان افاقته لا ندراء الحد بالشيء وهى
هنا احتمال ابداء ما يقطع اذا أفاق كما لا يقطع الاخرس لذلك تأمل (قوله ناطق
بصير) زاد في البصر هنا قيد أن هو كونه صاحب يد يسرى ويرجل ينفى بصيغتين ويسأقي
في فصل القطع (قوله بله بال غير) يعنى أن مقتضى حاله ذلك (قوله عشرة دراهم) لما
رواه أبو حنيفة مرفوعا لا تنطع الدية أقل من عشرة دراهم روج هذه على رواية يبيع
دينار ورواية ثلاثة دراهم لأن الاخذ بالا كراهوا احتيالا للدور كما يسطه في الفخ
وأطلق الدراهم فانصرفت الى المعهودة وهو أن تكون العشرة منها وزن سبعة مثاقيل
كما في الزكاة بجر ومنه في الهداية وغيره ويحتج به الكمال بأن الدراهم كانت في زمانه
على الله عليه وسلم مختلفة صنف عشرة وزن خمسة وصف وزن ستة وصنف وزن عشرة
فقتضى ترجيحهم الا كثر في ما تترجمه هنا أيضا وقامه في الترتيب (قوله لم يقل
مضروبة) أى مع أن ذلك شرط للقطع في ظاهر الرواية (قوله جباد) فلا سرق زيفا
أو نهر بركة أو مستوفة فلا قطع الا أن تكون كثيرة قيمتها نصاب من الجباد بجر (قوله
أو مقدراها) أى قبة فلا سرقه فدينار قيمته النصاب قطع عندنا بجر وهو عطف على

أو بعدا أو كافرا أو يحنونا حال
افاقته (ناطق بصير) فلا يقطع
أخرس لاحتمال قطع بجه ولا
اعنى بله بال غير (عشرة دراهم)
لم يقل مضروبة لمافي المقرب
الدراهم اسم للمضروبة (جباد
أو مقدراها)

عشرة ا ح (قوله فلا قطع بشرة) هي القطعة المذابة من الذهب والفضة قاموس
والمراد الثاني ط وهذا مختار كون عشرة مضروبة ومثله ما لوسرق أقل من وزن عشرة
فضة تساوى عشرة مسكوك لا يقطع لانه يخالف للنص في محل النص وهو أن يسرق فضة
وزن عشرة كذا في الفتح فأفاد أن الفضة غير المسكوك يعبر فيها الوزن والقيمة أى كون
وزن عشرة تساوى عشرة مسكوك كقوله فلا قطع لانه من عشرة عن عشرة وان بلغ قيمة
المسكوك كمثلنا هذه ولا في عكسه كمثل النقرة (قوله ولا دينار) مختار قوله وأقيمتها
وأفاد به أن غير الدراهم بقومها وان كان ذهباً كافى الفتح (قوله وقت السرقة وقت
القطع) فلو كانت قيمته يوم السرقة عشرة فانتقص وقت القطع لم يقطع الا اذا كان النقص
لغير حدث أو لقوات بعض العيين كافى الفتح والنهر (قوله ومكانه) فلو سرق في بلد
ما قيمته فيها عشرة فمأخذ في أخرى وقيمتها فيها أقل لا يقطع فتح (قوله بتقويم عدلين) حال
من قوله أو مقدارها (قوله عند اختلاف المقومين) أى بان قومه عدلان نصاب وعدلان
آخران بأقل منه وأما الاختلاف بعد اتفاقهم على النصاب فانه لا يصير كما هو ظاهر (قوله
الا اذا كان وعاملها عادة) لأن التصديقه يقع على سرقة الدراهم ألا ترى أنه لو سرق كيساً
فيه دراهم كثيرة يقطع وان كان الكيس يساوى درهما بجر وفهم منه أنه لو علم بما في
الثوب يقطع كما صرح به في المبسوط لأن الاعتبار بظهور قصد النصاب وكون المسروق
كيساً فيه دلالة الفصد ولا يقبل قوله لم أقصدهم أعلم كافى الفتح فافهم ما علم بما في الثوب
فيه دلالة القصد بالاولى (قوله ولا ينظر) أى اذا طلب المالك لخصته فله ذلك في الحال
لوجود سببه لانه لا يقدر على تسليمه للعالم فصار مستهلكاً (قوله خفية) خرج به الاخذ
مقابلةً ومنها فلا قطع به لو كان في المصرتها راوان دخل خفية استخسافاً نهر (قوله
واستداف فقط لوليل) حتى لو دخل البيت للاخفة ثم أخذ المال بمجاهرة ولو بعد مقاتلة
من فيه يده قطع بجر (قوله وهل العبرة) أى في الخلف بزعيم السارق أن رب الدار لم يعلم به
أم لزعم أحدهما وان كان رب الدار فيه خلاف وظاهر ذلك في لو علم السارق أن رب
الدار لم يسمع أنه لم يعلم بالخفية هنا في زعم رب الدار لا في زعم السارق في الزمان لا يقطع
لانه جهر في زعمه وفي الخلاصة والمحيط والخيرة يقطع اكتفاء بزعيم الخفية وكذا لو لم يعلم
أحدهما أو لم يزعم اللص أنه لم يعلم به مع أنه عالم يقطع اكتفاء بزعيم الخفية وكذا لو لم يعلم
اتفاقاً أو لم يعلم فلا قطع فانه مثله رابعة كما أفاده في البحر (قوله من صاحب يد محصية)
حتى لو سرق عشرة ودية عند رجل ولو لعشرة رجال يقطع فتح (قوله فلا يقطع السارق
من السارق) هكذا أطلقه الكرخي والطحاوي لأن يده ليست بذمالة ولا ملك فكان
مأثراً قلنا نعم لكن يده يد غصب والسارق منه يقطع والحق ما في نوادر هشام عن محمد بن
قطعت الاول لم أقطع الثاني وان درأت عنه الحقة طعنته ومثل في أماني أبي يوسف كذا
في الفتح نهر وعلى هذا التفصيل شئ المصنف في الباب الا في (تنبيه) في كافى

فلا قطع بشرة وزن عشرة لا تساوى
عشرة مضروبة ولا دينار قيمته
دون عشرة وتعتبر القيمة وقت
السرقة وقت القطع ومكانه
بتقويم عدلين لهما معرفة بالقيمة
ولا قطع عند اختلاف المقومين
ظهير به (مقصودة) بالاخذ فلا
قطع ثوب قيمته دون عشرة وفيه
دينار أو دراهم مصرورة الا اذا
كان وعاملها عادة فيجبس (ظاهرة
الاجراء) فلو ابلغ دينار في الحرز
وخرج لم يقطع ولا ينظر فتقوله
يل بضمين مثله لانه استهلكه وهو
سبب الضمان للعالم (خفية)
استداف أو انتهاء أو الاختفاء
ومنه ما بين العامين وابتداء فقط
لولا وهل العبرة لزعم السارق
أو لزعم أحدهما خلاف من
صاحب يد محصية فلا يقطع
السارق من السارق فتح

الحاكم ولا يقطع السارق من مال الخرمي المستامن (قوله) لا يتسارع اليه الفصاد
 سائق هذا في المتن مع أشياء أخر لا يقطع بها فإذا كان مراده استيفاء الشرط كان عليه
 ذكر الباقي تأمل (قوله) متقوما مطلقا أي عند أهل كل دين ط (قوله) فلا يقطع بسرقة
 خرمي (م) هذه العبارة مع التطويل لا تشمل سرقة المسلم خرمي ولو قال فلا يقطع بسرقة
 خرمي لكان أخصروا عمل أهل ح (قوله) بدائع تمام عبارتها على ما في البحر فلو سرق
 بعض تجار المسلمين من البض في دار الحرب ثم خرجوا إلى دار الإسلام فلا يقطع السارق
 لا يقطع به الإمام اه قلت وظاهره أن الحكم كذلك لو سرق في دار البني ثم خرجوا إلى
 دار العدل تأمل ولم يذ كر سرقة أهل العدل من أهل البني وعكسه وفي كافي الحاكم رجل
 من أهل العدل أغار على عسكر البني إلا فسرق من رجل منهم ما لا يجانبه إلى إمام العدل
 لا يقطع به لأن أهل العدل أخذوا مواليهم على وجه السرقة وعسكه إلى أن يتوبوا
 أو يموتوا وفي العكس لو أخذ بعد ذلك فاقبده إمام أهل العدل لم يقطع به أيضا لأنه محارب
 يستحل هذا اه ملخصا (قوله من حرز) هو على قسمين حرز نفسه وهو كل بقعة معدة
 للحرز ممنوع من الدخول فيها الأياد كالورود والحوادث والنميم والخزائن والصاديق
 أو غيره وهو كل مكان غير معد للحرز فيه حافظ المساجد والطرق والحصون
 وفي القبة لو سرق المدفون في مقبرة يقطع بحر قلت وحرز المقدسي بضعف ما في القنية
 كانه ذكره في النباش (قوله) بركة واحدة فلا يخرج بعضه ثم دخل وأخرج باقية لم يقطع
 زبلقي وغيره قلت وهذا لو أخرجه إلى خارج الدار إلى الجوهرة ولو دخل دارا فسرق من
 بيت منها درهما فأخرجه إلى محبتها ثم عاده فسرق درهما آخر وهكذا حتى سرق عشرة فهذه
 سرقة واحدة فإذا أخرج العشرة من الدار قطع وان خرج في كل مرة من الدار ثم عاده حتى
 فعل ذلك عشرة مرات لم يقطع لأنها سرقات اه ومثله في التارخانية لكن ذكر في الجوهرة
 أيضا لو أخرج نصابا من حرز مرتين فصاعدا ان تحلل بينهما اطلاع المالك فأصل النصب
 أو أغلق الباب فالأخراج الثاني سرقة أخرى فلا يجب القطع إذا كان الخارج في كل دفعة
 دون النصاب وان لم يتحل ذلك قطع اه ومثله في التهر عن السراج قبيل فصل القطع
 فقوله وان لم يتحل ذلك قطع يقتضي أنه لو أخرج بعض النصاب إلى خارج الدار ثم عاده قبل
 اطلاع المالك وأصلحه النصب أو أغلق الباب أنه يقطع وهو خلاف ما أطلقه هو وغيره
 من عدم القطع كما علمت لأنه لم يصدق عليه أنه في كل مرة أخرج نصابا من حرز بل بعض
 نصاب ثم اطلاع المالك اعتبار في مسئلة أخرى ذكرها في الجوهرة أيضا وهي لو نصب
 البيت ثم خرج ولم يأخذ شيئا إلا في الليلة الثانية ان كان ظاهره أو علمه رب المنزل ولم يصدقه
 لم يقطع والاطلاع اه ووجهه ظاهر وهو أنه لو علم به ولم يصدقه لم يبق حرزا والابن حرزا إذ لو لم
 يبق حرزا لزم أن لا تتحقق سرقة بعد ذلك الحرز (قوله) لا تحصد مالكم أم تحصد (قوله) لو سرق
 واحدا من جماعة قطع ولو سرق اثنان نصابا من واحد فلا يقطع عليه جافا لغيره بالنصاب

(عما لا يتسارع اليه الفصاد) طعم
 ونواكه يجتنب ولا بد من كون
 المسروق متقوما مطلقا فلا يقطع
 بسرقة خرمي مسلم
 أو ذنبا وكذا الذي إذا سرق من
 ذنبي خرمي أو خنزيرا أو مستلا
 يقطع لعدم تقويمها عند ناذكره
 الباقي (في دار العدل) فلا يقطع
 بسرقة في دار حرب أو بني بدائع
 (من حرز) بركة واحدة تحصد مالكم
 أم تعدد

في - في السارق لا المسروق منه بشرط أن يكون الحرز واحد فلا يسرق نصابا من منزلين فلا
 قطع والبيوت من دار واحدة فتنال بيت واحد حتى لو سرق من عشر تأتس في دار كل
 واحد في بيت على حدة من كل واحد منهم دونهما قطع بخلاف ما إذا كانت الدار عظيمة
 فيها بحر كافي البدائع بحر وسأني - مثله البحر (قوله لا شبهة ولا تأويل فيه) أخرجه
 بالأقول السرقة من داريه ونحوه وبالثاني سرقة معصفتا ويل أخذه للقرائة أط
 (قوله) وبث ذلك الخ لا يصح كون ذلك جرأ من التعريف بل هو شرط للقطع كما أفاده
 بقوله نقطع ان أقر مرة أو شهد رجلان الخ تأمل (قوله واليه يرجع الثاني) أي أبو يوسف
 وكان أولا يقول لا يقطع الا اذا أقر مرتين في مجلسين مختلفين كافي الزبلي (قوله ومن
 التأخرين من أتى بعصته) مقتضى ضعفه أن ذلك صحيح في حق القطع ولا يفتي ما فيه لأن
 القطع حديثه قط بالشبهة والانسكار أعظم شبهة مع أنه سألني أنه لا قطع بشكوك عن البين
 وأنه لو أقر ثم حارب لا ينعق فتعفن حل ما ذكره على عصته في حق الضمان (قوله أو شهد
 رجلان) فلا يقبل رجل واحد أو ثلث للقطع بل للمال وكذا الشهادة على الشهادة كافي
 كافي الحاكم (قوله ولو عبدا) تعميم للضحية عليه المقتدر بعد قوله أو شهد رجلان
 وسألني الكلام على سرقة العبد في الباب الآتي (قوله وسألهما الإمام كيف هي) ليعلم
 أنه أخرج من الحرز وأناول من هو خارج وأين هي له لم أنها ليست في دار الحرب وكما هي
 ليعلم أنها نصاب أم لا (قوله زاد في الدود) نقله في الصرايا عن الهداية وقال السؤال
 عن المأهة لا لاطلاقها على استراق السمع والنقص من أركان الصلوة عن الزمان لا احتمال
 التقادم زاد في الكافي أنه يسألهم ما من المسروق اذ سرق كل مال لا يوجب القطع (قوله
 وعن سرق) ليعلم أنه ذو ربح محرم منه أم لا (قوله وينها) أي المذكورات وهو عطف
 على قوله وسألهما (قوله احتسالا) على السؤال (قوله ويحبسه حتى يسأل عن الشهود)
 أي عن عد التهم قال في الشر ثبالة بشرى ما قاله الكمال أن القاضي لو عرف الشهود
 بالعدالة قطعها وله على القول بأن القاضي يقضي بعله وهو خلاف المختار لأن اه
 وهذا اشتباه فإن قضاء بالقطع بالبين لا بعله وعله بعد الشهود المتوقف عليها القضاء
 بالقطع ليس قضاء به جوى قلت على أنه مرفى في الباب السابق أن في حقوقه تعالى يقضي
 القاضي بعله اتفاقا وقد صرح في البحر عن الكشف بأن وجوب القطع - حقا لله تعالى
 على الخلو (قوله لعدم الكفاية في الحدود) لأنه اذا جاز أخذ الكفيل بالنفس لا يحبس
 (قوله الا الزمان) لأن تقادم العهد لا يمنع صحة الاقرار بها نوح عن الميسوط والمنجبط
 واعترضه الحوى بأنه يجوز أن تكون السرقة في صباه فلا يحبس قتل لكن قال في حاوي
 الزاهد لو ثبت السرقة بالاقرار لا يلزم السؤال عن زمانها حتى قال في اسنح لو قال
 سرق في زمان الصبا يقطع ولا يلتفت الى قوله اه ولقط أسنح ومن الكتاب الاسرار (قوله
 الا المكان) المناسب والا المكان بالعطف لأنه في الفتح استثنى الزمان والمكان (قوله

(لا شبهة ولا تأويل فيه) ثبت
 ذلك عند الامام كاسينم (فيقطع
 ان أقر مرة) واليه يرجع الثاني
 (طائعا) فأقر او بها مكرها باطل
 ومن المتأخرين من أتى بعصته
 ظهيرية زاد القهستاني معزيا
 نظرا في المتن ويحل ضربه ليقتر
 وسحقه (أو شهد رجلان) ولو
 عدا شرط حصره مولا ولا تقبل
 على اقرار ولو جحضرته (وسألهما
 الامام كيف هي وأين هي وكما هي)
 زاد في الدرر وما هي وفي هي وعن
 سرق وينها) احتسالا للدر
 ويحبسه حتى يسأل عن الشهود
 لعدم الكفاية في الحدود ويسأل
 المختار عن الكل الا الزمان وما
 في الفتح الا المكان

تحريف) أى لجواز أن يكون فى دار الحرب والمراد أن ذكر المكان فى عبارة القنع غير صحيح (قوله وكذا الوجه أحدهم) أى أحد السارقين المقتزين (قوله وأقال) أى أحد السارقين (قوله أو شهد على أقراره) أى أقرار السابق (قوله فلا قطع) أى فى المسائل الثلاثة أما فى الأولين فلا نه إذا سقط عن البعض شبهة سقطت عن الباقيين كفى الكفاي والرجوع ودعوى المثل شبهة وأما فى الثالثة فلا قطع بحدوث الأقرار بقتلة الرجوع وهو لو أقر صريحاً يصح رجوعه فكذا الوجه على أقراره والسكوت فى باب الشهادة جعل انكاراً حكيماً كما ذكره المصنف (قوله ونقله شارح الوجاهة الخ) حاصل ما نقله عن الميسر أنه لو أقر ثم هرب لم يقطع ولو فى غوره لأن الهرب دليل الرجوع ولو يرجع لا يقطع فكذا إذا هرب بل يضمن المال وأما لو هرب بعد الشهادة ولو قبل الحكم فإن أخذ فى غوره قطع ولا لا فإن حدث السرقة لا يقام بالبيئة بعد التقادم والعارض فى الحد وبعد القضاء قبل الاستيفاء كالعارض قبل القضاء اهـ وبه ظهر أن قول المصنف من الظاهرية فإن فى غوره لا يقطع صوابه ولو فى غوره يعلم أنه بعد التقادم لا يقطع أيضاً واجب بأنه قيد بالغوره ليعلم قوله بخلاف الشهادة لأنه بعد التقادم لا يخالف الأقرار الشهادة فى عدم القطع على أنه إذا كان لا يقطع بالهرب فى غوره لا يقطع بعد التقادم فيه بالاولى كما أفاده ح لكن لا يخفى ما فى العبارة من الإيهام والعبارة المقتزى عبارة كافى الحاشية وهى وإذا أقر بالسرقة ثم هرب لم يقطع وإن كان ذلك بشبهه وطلب ما دام فى غوره ذلك (قوله ولا قطع بشكول) أى شكول السارق عن الخلف عند لقائى (قوله لا أقراره على نفسه) على التزم المال فى المشتكين لأن الشكول أقراره وهى وأقرار السبد على عبده يوجب توجه المطالبة على نفسه أفاده ط (قوله ونقل) أى فى القهستانى ومثله فى الأخيرة وهو تأنيده لما نقله حيث سماه جوراً شيباً بالعدل (قوله عن عصام) هو عصام بن يوسف من أصحاب أبى يوسف ومحمد ومن أقران محمد بن سماعين بن رستم وأبى حفص الجزارى (قوله أنه سئل) أى سأله حبان ابن جبلة أمير بلخ برملى (قوله سارقين) تعجب من طلب العين منه فإنه لا يأتى لأقدمه على ما هو أشبه بجنايته لكن الشرع لم يصر بهذا (قوله فقال) أى عصام (قوله ما رأيت جوراً الخ) سماه جوراً باعتباره الصورة والافهم عدل حيث توصل به إلى اظهار الحق وتقدم أن القاضى تميز بالمتهم وقد سبأه (قوله بصفة أقراره ما مكرها) أى فى حق الضمان لا فى حق القطع كما تقدم منه (قوله وعن الحسن) هو ابن زياد من أصحاب الامام (قوله يصل ضربه الخ) لم يصرح الحسن به بل هو مفهوم كلامه قال فى البحر وسئل الحسن ابن زياد أى يصل ضربه السارق حتى يتزالم ما لم يقطع اللحم لا يتين العظم ولم يدعى هذا كلام البحر وهو ضرب بمثل أى ما لم يعاقب لا تظهر السرقة فى عبارة الشارح سقط من الكاتب وأمن قلبه دليل أنه فى شرحه على الملقى ذكر عبارة الحسن على وجهها فلم يكن ما هنا نصراً فاقسمب ومنهم من أذن لهم هذا الشارح القاضى وصل فى البلاد فى ما ذكره من

تحريف نهر (وصح رجوعه عن أقراره) وأن ضمن المال وكذا لو يرجع أحدهم أو قال هو سارق ثم دعى أقراره به وهو يصح أو يملك فلا قطع شرح وهبانية

(فإن أقر بها ثم هرب فإن فى غوره لا يقطع بخلاف الشهادة) كذا نقله المصنف عن الظهيرية ونقله شارح

الوجاهة بلا قيد بالغوره (ولا قطع

بشكول وأقراره على عبده

وإن لم يزل المال لا أقراره على نفسه

(و) السارق لا يقطع بعقوبته

لأنه جوراً شيباً وعزاه القهستانى

للافتات معللاً بأنه خلاف الشرع

ومثله فى السراجة ونقل عن

التبيين عن عصام أنه سئل عن

سارق شكرو فقال عليه العين فقال

الامير سارقاً ويمنها وأما بالسوط

فخاضع عود عشرة حتى أقر فأتى

بالسرقة فقال سبحان الله ما رأيت

جوراً أشبه بالعدل من هذا

أكره التزانية من المشايخ من

أفتى بصفة أقراره به ما مكرها وعن

الحسن يحمل ضربه حتى يتزالم

ظاهر العظم

مطلب

ترجمة عصام بن يوسف

مطلب

فى جواز ضرب السارق حتى يقر

مولع بالاعتراض عليه فانهم (قوله عن ابن العز) أي في كياه التنبه على مشكلات الهداية
حيث قال الذي عليه جمهور الفقهاء في المذهب بسرقته ونحوها أن ينظر فاما أن يكون
معروفا بالبر لم يتجزأ بالبس ولا عقوبته وهل يخلف قولنا ومنهم من قال به زعمهم واما
أن يكون مجهول الحال فيجب حتى يكشف أمره قبل شهر أو قبل باجتماع دولي الأمر وأن
كان معروفا بالتعريف فثالث طائفة يضربه الوالي والقاضي وقالت طائفة يضربه الوالي
دون القاضي ومنهم من قال لا يضربه وقد ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر
الزبير بن العوام أن يمس بعض المصادرين بالعذاب لما كتم اختياره بالمال الذي كان
صلى الله تعالى عليه وسلم قد عاهداهم عليه وقال له أين كنت حتى بن أخطب فقال يا محمد
أخذته الثغقات والحروب فقال المال كثير والمسئلة أقرب وقال الزبير ذلك حسد نفسه
الزبير بشئ من العذاب فدخلهم على المال وهو الذي يبع الناس وعليه العمل الخ وعلمه
في المنع (قوله ثم نقل) أي المصنف وقوله جواز ذلك أي جواز ضرب المثل حيث قال نقل
عن الزبلي ومنها أي ومن الساحة ما حكى عن القصة أي بكر الأعشى أن الذي عليه إذا
أمكنه الامام أن يعمل فيه بأكثر ما به فان غلب على نفسه أنه سارق وأن المسروق عنده
عاقبه ويجوز ذلك كالورثة الامام مع السارق في مجلس الشر وكالورثة يمشي مع السارق
وفي رواية القتل أجازوا قتل النفس كما إذا دخل عليه رجل شاهرا سيفه وغلب على ظنه أنه
يقتله اه (قوله لغلبة الفساد) تمام عبارة النهر وكيف يؤتى السارق لدلا بالينة بل ولا
في النهار اه يعني لا يتوقف جوازه ضرب على إقامة البينة حيث كان من أهل التهمة وتقدم
في التعزير أن القاضي تعزير المثلهم وقد سنا حاله من ابن القيم حكاية الاجماع على ذلك وقد
جعت أما تصرح الزبلي بأن هذا من السياسة وبه يعلم أن القاضي فعل السياسة
(قوله ويجعل مافي الجنيس) وهو ما قدمه المصنف من أنه لا ينبغي يعقوبة السارق
(قوله لو كسر سبه) بضم أوله مبنيا للجهول وأصل العادة لو شكك الوالي بغير حق فأنى
بما يدفع ضرب المشكوك عليه فكسر سبه أي ديه الخ (قوله كالمال) أي كايضن لو غترمه
الوالي مالا (قوله لا لو حصل) أي لا يضمن الأرض لو حجب الوالي فهدب وتؤيد جدار
السنن لحصل ما ذكر من كسر سبه أي ديه وأما بضرب القائد (قوله كان للورثة أخذ
الشأنك بديه أئيم) الظاهر أنه لا ينافي ما مر عن القصة لتعلمه بظهوره فده هذا أي حيث
ظهرت السرقة على يد آخر بخلاف ما مر تأمل (قوله لتعذبه في هذا التسبب) قال
في الخفية بعد عزوه للمسئلة لم يجمع النوازل قبل هذا الجواب مستقيم في حق القرارة
أصله السعاية غير مستقيم في حق الدية لأنه مسعد السطح باختباره وقيل هو مستقيم
في الدية أيضا لأنه مكره على الصعود للقرارة من حيث المعنى اه وقوله أصله السعاية أي
أن الأصل في ذلك تضمينهم الساعي إذا كان بغير حق (قوله ومبني في الغصب) حيث
قال متنا وشرط الساعي إلى سلطان بن يؤيده والحال أنه لا بد من رفع إلى السلطان أو سبي

ونقل المصنف عن ابن العز الحنفى
صح أنه عليه الصلاة والسلام أمر
الزبير بن العوام بتعذيب بعض
المعاهد بن حين كتم كزحجي بن
أخطب فتعل فدخلهم على المال قال
وهو الذي يبع الناس وعليه العمل
والاقتطاع على السرقات اندر
الامور ثم نقل عن الزبلي في آخر
باب قطع الطريق جواز ذلك سنا
وأقر المصنف تبع الصواب في الكمال
زاد في النهر ويخفى التعويل عليه
في زمانها لغلبة الفساد يحمل
ما في الجنيس على زمانهم ثم نقل
المصنف قبله عن القصة لو كسر سبه
أويده ضمن الشاكني أشبه كمال لا
لو حصل ذلك يتصور الجدار وأما
بالضرب لتدوره وعن الخفية
لو سعد السطح بغير خوف التعذيب
فقط فثبت ثم ظهرت السرقة على
يد آخر كان للورثة أخذ الشاكني
يديه أئيم وبما غرمة سلطان
لتعذبه في هذا التسبب وسبي
في الغصب

مطله
في ضمان الساعي

بمن سائر الفسق ولا يمنع نهيهم أو قال السلطان قد يغترم وقد لا يغترم أنه قد وجد كثر اغترمه
 السلطان شأ لا يضمن في هذه المذكورات ولو غترم السلطان البتة يمثل هذه السعابة ضمن
 وكذا يضمن لو سعى بغير حق عند محمد زجره أي لا سعى وبه يفتى وعزروا الساعي عبدا
 طوبى بعدهم ولومات الساعي فلم يسي به أن يأخذ قنطرة الخسران من تركه هو الصحيح
 جواهر الفتاوى ونقل المصنف أنه لومات المشكوك عليه يسقطه من سطح ثلوة غرم
 الشاكى دية لا لومات بالضرب لسدوره ودمر في باب السرقة اه قلت أنت خير بأن ما
 ذكره في باب السرقة محققا لسلع الزهالها ثم حاصل ما ذكره من ضمان الساعي أنه لو سعى بحق
 لا يضمن ولو بلا حق فإن كان السلطان يغترم يمثل هذه السعابة البتة يضمن وإن كان قد يغترم
 وقد لا يغترم لا يضمن والفتوى على قول محمد من ضمان الساعي بغير حق مطلقا ويعزى بل
 قدما ما أحاط به بل أتى بعض مشايخ المذهب بكفره (قوله لم يسرقه مني) المتأصل عطفه
 بأولانه مسئلة ثانية نفى كافي الحاكم أو قال لم يسرقه مني وإنما كنت أودعته (قوله فلا
 قطع) أم أوالا صفوت عنه لم يسلط القطع كافي الحاكم أي لأن القطع محض حقه تعالى
 فلا يملك إسقاطه بخلاف ما قبله لأنه ثبت في ضمن ثبوت حق العبد وقد بطل بإقراره قبطل
 ما في ضمنه تأمل (قوله وندب تلقينه) المتأصل ذكره عند قوله أن أقتر بها أي ندب للإمام
 أن يلقنه كافي لما أخرجه أبو داود أنه صلى الله عليه وسلم أتى بلص قد اعترف ولم يوجد معه
 متاع فقال صلى الله عليه وسلم ما أخالت سرقت قال بلى يا رسول الله فأعادها عليه الصلاة
 والسلام مرتين أو ثلاثا فأمربه بقطع وتعلمه في الفتح (قوله في حقهما) متعلقان بقطع
 ح أي لا قطع في حق الكافر ولا في حق المسلم ولعل وجهه أنها سرقة واحدة فلما بطلت
 الشهادة في حق المسلم بطلت في حق الكافر وأما الضمان فلا شك في استثنائه عن المسلم وهل
 يضمن الكافر حصة منها الظاهر ثم قلت وفي كافي الحاكم لو شهد رجلان على رجلين
 بسرقة أو أحد السارقين غائب قطع الحاضر فإن جاء الغائب لم يقطع حتى تعاد عليه تلك
 البينة أو غيرها فيقطع اه فليست الفرق بين المستثنين ولعل وجهه أن الكافر ليس أهلا
 للشهادة على المسلم بخلاف شهادة المسلم على الغائب فإن المانع من قبولها القبيحة لا عدم
 الأهلية (قوله تشارك جميع) أي دخول السرقة بقرينة قوة وإن أخذ المال بعضهم
 قال في الفتح وإنما وضعه ما في دخول الكل لأنه لو دخل بعضهم لكنهم اشتركوا بعد ذلك
 في فعل السرقة لا يقطع إلا إذا دخل إن عرف بعينه وإن لم يعرف عزروا كلهم وأبى حبيبهم
 إلى أن تطهر قوتهم اه وقد بقوه وأصاب كلا نصاب لأنه لو أصاب أقل لم يقطع بل يضمن
 ما أصابه من ذلك جوهرة (قوله استحسانا) والقياس أن يقطع الحامل وسده وهو قول
 زفر والائمة الثلاثة فتح (قوله أو محرم) أي دور حرم محرم من المبروق منه بحر (قوله)
 لم يقطع أحد) أطلقه فحمل ما إذا نوى الأخذ الكار به قلاء خلا لا يبي وسف كافي
 الزبلي (قوله لا قطع) هنا قول أبي حنيفة الأقبل وقوله الأخير بقطع كباقي قريه ما به

(قضى بالقطع بينة أو اقرارا)

فقال المبروق منه هذا متاعه

لم يسرقه مني وإنما كنت أودعته

(أوالا شهد بشهودي بزور وأقر)

هو يطل أو ما أشبه ذلك فلا قطع

وندب تلقينه كباقي بغير السرقة

(لا قطع) لو شهد كافران على

كافر ومسلم جميعا في حقهما أي

الكافر والمسلم تطهيرية (تشارك)

جميع وأصاب كلا قدر نصاب قطعوا

وإن أخذ المال بعضهم استحسانا

سد الباب الفساد ولو فيه صغير

أو مجنون أو معتوه أو محرم لم يقطع

أحد (وشرط للقطع حضور شاهدين)

وقته وقت القطع (الحضور المذني)

بنفسه (حق لو غابا وما لا قطع)

صرح في التلخيص وغيرها (قوله سوى رجم) في بعض النسخ سوى جاد وهي الهـ و
 وان كان الاول هو الذي في الفتح والعرو والنهر تسلاص كما في الحاشية فقد رده
 في التلخيص لأنه يخالف لما تقدم في حذو الزنا بالرجم من أنه اذا غاب الشهود امكنوا
 بسقط الحد فيجوز استثناء الجلد فانه مقام حال الغيبة والموت بخلاف الرجم لاشتراط بداية
 الشهود به وعبارة كافي الحاشية في الحدود مصرحة بذلك وكذلك عبارة في السرخية
 ونصها واذا كان أي السروق منه حاضرا والشاهدان غائبان لم يقطع أبدا حتى يحضروا
 وقال أبو حنيفة بذلك يقطع وهو قول صاحبيه وكذلك الموت وكذلك حذو في كل حد
 وحسب سوى الرجم وبعض القصاص وان لم يحضر واستقصا بالانه من حقوق الناس اهـ
 فهذا تصريح الحاشية في الحدود والسرخية بما قلنا فليست به اهـ قلت والحاشية ان هذه
 الكافي التي وقعت لصاحب الفتح سقط منها قوله وقال أبو حنيفة في قوله وكذلك الموت
 فوقع الخطأ في اشتراط حضور الشاهدين وفي استثناء الرجم لأن الاستثناء وقع من القول
 الاخير الذي رجع اليه الامام فكان العمل عليه لأن ما رجع عنه الجملة بمنزلة المنسوخ
 وقد اصرح في شرح الوهبانية بتصحيم قوله الاخير بزي افعه تعالى التلخيص في خبره على هذا
 التفسير الحسن (قوله تصحيح خلافه) أي خلاف قوله لا يقطع وهـ ذاهو الصواب كما ثبت
 (قوله ويقطع بساج) قال الشيخ شري الساج خشب أسود ورز ينسحب من بلاد الهند
 ولا تنكاد الأرض تليبه والجمع سيجان مثل نار ويران وقال بعضهم الساج يشبه الانيوس
 وهو أقل سوادا منه مصباح (قوله وقتنا) بالفتح والقصر هو الرجم (قوله يفتح الياهم) لكذا
 في البحر من الطلبة فمثل في الفتح والنهر رؤيت في الصباح ضبطة بعضهها وقال الساج
 معروف وهو معرب ويحلب من الهند واسمه بالعربية ساسم ثم حزة وزان جمعه سقر (قوله
 وعود) بالضم الخشب جمعه عودان وأعواد أو لآمن المعازف فاموس قلت والمراد هنا
 الاول وهو الطيب لأن آلة الله ولا قطع بها كما يأتي (قوله وأدهان) جمع دهن كزيت
 وشبرج (قوله وورس) نبت أصفر يزج باليمن ويصنع به قيسل هو صنف من الكركم
 وقيل يشبهه مصباح (قوله وصندل) خشبه روف طيب الرائحة (قوله وفصوص
 خضر) قيد الخضر اتفاقا درميتي (قوله وزر جسد) جوهر معروف ويقال هو الزمرّد
 مصباح (قوله ولعل) بالتخفيف ما يخذ منه الجواهر غير الزنجفر والندوة يطلق على
 نوع من الزمرّد وفي بعض النسخ لعل وهو شجر يجازي كافي القاموس تأمل قوله
 غير مركب) احتريزه عن باب الماء المركب فانه لا يقطع به كما يأتي ثم انه يشترط للقطع هنا
 أن يكون في الحرز زان يكون خفيفا لا ينقل حملا على الواحد لانه لا يرغب في مرة التقبل
 من الابواب كافي الهداية والزلي على قال في الفتح وقطره بأن ثقله لا يناسب ما يلبسه
 ولا يتقيها وانما ينقل فيه رغبة الواحد لا الجماعة ولو صرح هذا أصح المقطع في فرد مجمل
 من قاس ونحوه وهو متفق ولذا أطلق الحاشية في الكافي المقطع اهـ واجب بأنه انما يراد لو

وهذا في كل حد سوى رجم وقد
 جرح قلت لكن نقل المصنف
 في الباب الا في تصحيح خلافه
 فنبه (ويقطع بساج وقتنا وانيوس)
 يفتح الباء (وعود وسندل وأدهان
 وورس وزعفران وصندل وعشر
 وفصوص خضر) أي زمرّد
 (واباوت وزر جسد ولؤلؤ ولعل
 وقبرونج وانا وباب) غير مركب

لم يقل التقبل من الابواب قلت لا يخفى أن هذا هو منشأ النظر فافهم (قوله
ولو تخذلن) أي الاموال الباب أشابه الى أن قوله من خشب غير قيد لأن المراد ما خلقه
الصنعة فالنقص بالاموال التقبيل بخلاف الاواني المصنعة من الخشب والقصب
فلا قطع به الآن الصنعة لم تقبل فيها حتى لا تضاعف قيمتها ولا تهرز حتى لو غلبت كالأواني
الطين والما من الخشب في بلاد السودان يقطع به لما ذكرنا وكذا الخمر البغدادية
الغلبة الصنعة على الاصل أقامه في البحر وشبهه في الزباني (قوله ولا يوجد في دار
العدل الخ) الاولى التعبد والاسلام قال في الفتح فاما كونها توجد في دار الحرب
فليس شبهة في سقوط القطع لأن سائر الاموال سقى الذناب والدرهم مباحة
في دار الحرب ومع هذا يقطع فيها في دارنا اه (قوله لا يقطع ثاقه الخ) أي اذا سرقت
سر فلا شبهة فيه بعد أن أخذوا سر وسار على كفتي (قوله يوجد مباحا في دارنا) أي
يوجد جنبه مباحا في الاصل بصورة الاصلية بأن لم يحدث فيه صنعة متقدمة غير
من غريب فيه فخرج بصورة الابواب والاواني من الخشب وبغير من غريب فهو
المعادن من الذهب والفضة والياقوت واللؤلؤ وشبهها من الاجهار يقطع بكونها
من غريبها على هذا القدر بعضهم في الزرنيخ بأنه يغيى القطع به لاسرازه في دكاكين
الطاريس كسائر الاموال بخلاف الخشب لانه انما يدخل الدور للعمارة فكان اسرازه
ناقصا بخلاف الاساج والابنوس واختلف في الوسخة والحناء والوجه القطع لاسرازه عادة
في الدكاكين كذا في الفتح ومقتده اعتبار العادة في الاسراز (قوله لا يهرز عادة)
استرازه من المساج والابنوس قلت وقد جرت العادة بأسرازه من الخشب كالخروما
والمنشور وفوقها وعواميد ونحو ذلك فيبغى القطع به كما يشده مما ترأمل (قوله ولو ملجأ)
بشديد اللام ودخل فيه الطري بالاولى (قوله وطبر) لأن الطبر يطهر في غسل اسرازه ففتح
(قوله ومصيد) هو الحيوان المشتمل الدوشش بأصل خلقه اما بقوائمه أو بجناحه
فالمسلح ليس منه ابن كمال (قوله وزرنيخ) بالكسر فارسي معرب مصباح (قوله ومقرة)
بفتح الميم وسكون الف بين الهمزة وتحت الطين الاحمر وظاهر كلام المصباح والقاموس أن
التسكين هو الاصل والتعريف خلافه وظاهر المصباح العكس نوح (قوله وفورة) يضم
النون جهر الكس ثم غلبت على أخطا تصاف الى الكس من زرنيخ وغيره ويستعمل
لإزالة الشعر مصباح وكذا اضبطه بالضم في القاموس (قوله وخرف وزنجار) الخرف
كل ما عمل من طين وشوى بالنار حتى يكون غارا خاموس قال في الفتح ولا يقطع في البحر
والغمار لأن الصنعة لم تقبل فيها على قيمتها وظاهر الراه في الزنجار انه لا يقطع لانه يسرع
اليه الكسر فكان ناقصا المالية وعن أبي حنيفة يقطع كل خشب اذا صنع منه الاواني
اه وفي الزباني ولا يقطع في الزنجار لأن المسكور منه ثاقه والمصنوع منه يتسارع اليه
الفساد اه قلت وظاهر انه لا يقطع في الزنجار وان غلبت عليه الصنعة وهل يقال مثله

ولو تخذلن (من خشب وكذا
بشكل ما هو من أعز الاموال
وأقربها ولا يوجد في دار العدل
مباح الاصل فغير من غريب فيه)
هذا هو الاصل (لا يقطع ثاقه)
أي خضر (يوجد مباحا في دارنا
كخشب لا يعجز عادة) وخشيش
وقصب ومحل (ولو ملجأ
وطبر) ولو ملجأ أو ملجأ
الاصح غاية (ومصيد وفورنج
ومقرة وفورة) زادي المجتبى
وأشنان ونغم وملح وخرف
وزنجار لسرعة كسره (ولا يما
يتسارع فسادا كلين ونغم) ولو
قديدا

في المسبق والجور مع انه قد يبلغ بالصناعة نصبا كثيرة ومقوم على القصار انه يقطع به تاتل
 (قوله وكل منها لاكل) اما غيرهما مما لا يتسارع اليه الفساد كالحنطة والكرفانة
 يقطع فيه اجلا كما في الفخ (قوله مطلقا) ولو غيرهما لانه من ضرورة ظاهرا وهي ينبع
 والتساؤل ففخ (قوله وفا كمة مطبوخة) كالصن والسفرجل والتفاح والرمثان واسماء ذلك ولو
 كانت محروقة في مطبخه عليها باب مقفل واما القواكه اليابسة كالجزر والبنجر فانه يقطع
 فيها اذا كانت محروقة جوهرية (قوله وغمر على خبز) لانه لا اسراف في ما على الخبز ولو كان
 الشبر في حوزة لافي كافي الحياكم وان سرق النهر من رؤس الخبز في ساقط محرز أو حنطة في
 سنبها لم تصدم يقطع فان أحرق الخبز في مطبخه عليها باب أو حنطة في ساقط محرز أو حنطة في
 حنطة فسرقت منها قطع وكذلك ان كانت في محرا أو صاحبها يحفظها (قوله وأشربة
 مطبوخة) أي مسكوك والطرب استحقاق العقل من شدة حره وجره في يصد عنه
 ما لا يليق كاترا من مسباح الشكالي وشرب خند ودهن وشق جرجير أو شدة سرور
 فوجب ما هو معه ومن الخالي ثم الشراب ان كان حلا فافهم بما تسارع اليه الفساد
 أو غير فان كان خرا فلا قيمة لها أو غير وفي فقره خلاف ولنا قول السارق فيه الارقة
 فثبت شبهة الابهة وتعلمه في الفخ وشمل ما اذا كان السارق مسلما أو ذميا كافي البصر
 (قوله ولو لا ان ذهبا) أي على الذهب لان الاناء تابع وليقطع في المبيع فكذلك في
 السبع وفي رواية عن أبي يوسف انه يقطع وهو قول الائمة الثلاثة ووجه في الفخ فب
 تعين ذهبت بأن القصار ان كلامه صوابا لا يشذبل أخذ الاناء أظهر واستقيم به بما في
 النصيب سرق كوزا فيه عمل وقية الكوز تسعة وقية العسل درهم يقطع وهو نظير
 ما تقدم في سرق قويا لا يساوي عشرة مصرور عليه عشرة يقطع اذا علم ان عليه
 ما لا يخلاف ما اذا لم يعلم اه ملخصا وأقرب في البصر (قوله وآلات لهو) أي بلا خلاف لعدم
 تقومها عندهما حتى لا يضمن مقلتها عنده وان ضمنها الغير للهو والأنا يقول أخذها
 للنهي عن المنكر ففخ (قوله وصلب) حويرة شطرنج متقاطعة من ويقال لكل جسم
 صلب ففخ (قوله وشرط) بكسر الشين قبل قبل هو عري وقيل معرب وهو داخل في آلات
 اللهو وكذا الترد ففتح النون (قوله لتأويل الكسراخ) علة للثلاثة وعن أبي يوسف
 يقطع بالصليب لو في يد رجل في سرق لا شبهة فيه لا وفي مصلاهم لعدم الحرز وجوابه ما قلنا
 من تأويل الابهة ففخ قلت لكن هذا التأويل لا يظهر فيما لو كان السارق ذميا ثم رأيت
 في النسخة ترك هذا التصلي عن أبي يوسف الذي ووجهه ظاهر لانه مصلاهم غنوة
 المصنف فلذا لم يقطع بخلاف الحرز يقطع لانه لا تأويل له الآن يقال تأويل غير يكتفي في
 وجود الشبهة فلا يقطع تأمل وفي النهر ولو سرق دراهم عليها امتثال قطع لانه انما أعاد القول
 فلا يثبت فيه تأويل (قوله لانه سرق لا محرز) أفاد أن الكلام في الباب انما هو فلقد أدخل
 الدار فهو محرز فيقطع به أفاده قلت وهذا اذا لم يكن تقبلا على ما عمن الهداية في غير

وكل منها لاكل كخبر في يوم يقطع
 لا قطع بطعام مطلقا ففخ (قوله وفا كمة
 مطبوخة وغمر على خبز مطبوخ) وكل
 ما لا يليق حولا (قوله لم يحصد)
 لعدم الاحراز (وأشربة مطبوخة)
 ولو الاناء ذهبا (وآلات لهو)
 ولو طبل الفرس في الأصم لان
 صلاحته للهو وصارت شبهة غاية
 (وصلب بذهب أو فضة وشرط
 ففخ) لتأويل الكسراخ
 المنكر (باب صلب) ودار لانه
 سرق لا محرز

قوله مصرور عليه هكذا يخطه
 ولعل صوابه مصرور بالصلب
 مفعلة لقوله ثوباه مصححه

المركب وظاهره أن باب المسجد حرز وليس كذلك فالأولى تعطيل الهداية بقوله ولا يقطع في أبواب المسجد لعدم الإحراز صواب كتاب المدارج الأولى لأنه يعزى باب المدارج فيها ولا يعزى باب المسجد ما فيه حتى لا يجب القطع بسرعة متاعه اه زاد في البصر وهكذا استأثر الكعبة وإن كانت محزنة لعدم المائله (تنبيه) قال غير الإسلام لو اعتاد سرقة أبواب المسجد يجب أن يعزى روي بالغ فيه ويحبس حتى يتوب قال في العروة شفي أن يكون كذلك سارق الزبايع من المص اه قال ط وكذا سارق نعال المصلين اه قلت بل كل سارق استحق عنه القطع لشبهه ونحوها تأمل (قوله ومعصف) مثل الميم قاموس والمصم أشهر مصباح لأن الأخذ بتأويل في أخذه القراءة والتخريفه ولأنه لا ماله على اعتبار المكتوب وإسرازه لاجله لا للبدن والأوراق هداية والأخلاق يشمل الكافر وغير القاري (قوله ولو محلين) قال فوح افندي في حاشية الدور هذا اللفظ في أكثر النسخ الباهمين ولكن الصواب أن يكون ياء واحدة كما يظهر من الصرف اه ومنه في شرح درر البصار (قوله لأن الحلية تبع) وعن أبي يوسف يقطع في المحصف المثل وعنه أنه يقطع إذا بلغت الحلية نصابا كما قال في حلية المصطفى قال في القنع والخلاف في مصي لا يمتشي ولا يتكلم فلو كان معنى وتكلم وغير لا يقطع اجتماعا لأنه في نفسه وكان أخذه خداعا ولا يقطع في الخداع (قوله يعبر عن نفسه) قال رادبال كبير المميز المعبر عن نفسه بالناسا كأن أوصيا يجر (قوله لأنه ما غصب) أي أن أخذه بالفتح أو خداع أي أن أخذه بالملح وكذا ما غصب سرقة ط (قوله ودنه) جميع دفتر بالفتح وقد كسر جماعة الجصف المضمومة قاموس (قوله فكلمه صف) أي في تأويل أخذه للقراءة أو كون المقصود ما فيها ولا ماله (قوله والا فكلنبور) أي في تأويل أخذه لالزامة ما فيها منها عن المنكر والحاصل أنه لا يقطع بكتب علوم شرعية أو غيرها قال الفهستاني فيشمل أي المقر المحصف وكتب العلوم الشرعية والآداب ودواوين فيها حكمه دون ما فيها أشعار ومكره وكتب العلوم الحكيمة فانهم ما دخلوا في آلات لهو كما أشار إليه في الزاد وغيره اه ثم نقل قول آخر بالقطع بكتب الأدب والشعر لكن قال في القنع والبصر يشمل مثل كتب البحر ومثل كتب العربية واختف في غيرها أي غير كتب الشريعة من العربية والشعر فقبل ملحقة بدقائق الحساب فيقطع فيها وقبل بكتب الشريعة لأن معرفتها قد تنوقف على اللغة والشعر والحاجة وإن قلت كفت في إيراد الشبهة اه فتعليل القول الثاني فيبذل جريحه ثم قال ومقتضى هذا أنه لا يخلط في القطع بكتب البحر والفلسفة لأنه لا يقصد ما فيها لأهل الديانة فكانت سرقة صرفا اه زاد في النهرويني أن يطرأ الأخذ بكتب السحر والفلسفة فإن كان موعلا بذلك لا يقطع للقطع بان المقصود ما فيها اه قلت لكن كلام القنع يخلطه لأنه جعل بكون أهل الديانة لا يقصدونها علمه لكونها سرقة صرفا ومعلوم أن السارق لا يلزم أن يكون من الذين لا يقصدونها

(ومعصف وصفي حرز) ولو
(محلين) لأن الحلية تبع (وعبد
كبير) يعبر عن نفسه ولو غابا
أرجحونا أو أسمى لأنه ما غصب
أو خداع (ودقار) غير الحساب
لأنه لو شرعية كتب تفسير
وحديث ونحوه فله صف
والا فكلنبور

بل الغالب انه يكون غيرهم من أهل الشر كالصخرة وتقوم فعمل أن الشبهة المشقة
للقطع لا يلزم وجودها في السارق والا كانت على حقيقة لا شبهة العلة لأن الشبهة
ما يشبه الثابت وهو ليس ثابت واللام بثبوت التفصيل المذكور في كتب الشريعة
أيضا وكذا في آيات الله والعلوم في ستة القسط ولم يزم عرج عليه ثم قلنا نحن
الذين في السلب ما يشبه عند أي يوسف فلتأمل (قوله بخلاف العبد الصغير)
لأنه مال منتفع به أن كان يعيش ويعقل أو بعرضه أن يصير كذلك أن كان بخلافه وعلمه
في النهر (قوله المانح حسابا) أي الذي لم ين لاحد منه علة فليس في الاكفد
فاذا بلغت قيمته فبايا قطع كذا في تصحيح العلامة قاسم (قوله وكب وهو همد) عطف
على ما لا قطع فيه بقرينة تشكيكه ولو قال وكب وفهد كما صنع في الوافي لكان أحسن
جوي ونهل كب الصد والمباشرة لأنه يوجد من جنسه مباح الاصل ولا خلاف العلة
في ماليتها وأورث شبهة بحرط (قوله في ودعة) أي تحت يده (قوله أي أشد هرا)
أي على وجه العلانية (قوله أي اختطاف) أي علانية أيضا فالتهب والاختلاس
أخذ الشيء علانية الآن الفرق بينهما من جهته سرعة الاختذ في جانب الاختلاس
بخلاف التهب فان ذلك غير معتبر فيه ط عن أي العورد (قوله لا تنه الركن) وهو الحمرز
في الخيانة والاختذ حقيقة فيما بعد ما ط (قوله ونش) أي لا قطع على التباش وهو الذي
يسرق أكتفان الموق بعد الدفن بمر لأن الحمرز باقترا والت باشل لأنه لا يقطع
نفسه والصرا ليست حرا حتى لو دفن بها مال فسرقت لم يقطع فاني الفنة من أنه لو سرق
المدفون بالمائة قطع ضعيف قدس (قوله في الاصح) لاختلال الحمرز بضم القير وقيل
يقطع اذا كان مقفلا هستان (قوله ولو اعتاده) أي اعتاد التباش وفيه إشارة إلى
الجواب عما استدلل به أبو يوسف والائمة الثلاثة من حديث من نبش قطعه أنه يحمله على
السياسة وتعلم حقيقة في القنع (قوله ومال عامة) وهو مال بيت المال فانه مال المسلمين
وهو منهم وإذا احتاج ثبت الحق فيه بقدر حاجته فأورث شبهة والحدود تدرأ بها بحر
(قوله أو مشرك) أي بين السارق وبين ذى العبد (قوله وحصر مسجد الخ) أي وإن كانت
محروزة كافي البصر (قوله ومال وقف) ذكره في البصر بحثا فقال وأما مال الوقف فلم أر من
صرح به ولا يخفى أنه لا يقطع به وقد علوا عدم القطع فيما لو سرق حصر المسجد ونحوها
من حرز بعدد المالك وتبعه في النهر وقال ولو قيل أن كان الوقف على العامة فإنه لا يثبت
المال وإن كان على قوم محصورين فله دم المالك حقيقة لكان حسنا اه ولا يخفى بريان
العلة الثانية فعمما لكن ردة المقدس والرمي بأنهم صرحوا بأنه يقطع بطلب متولى
الوقف وسيأتي التصريح به في الباب الآتي وصرح به أيضا بن مالك في شرح المناسقي
بحثا لما صفت قلت ولذا والله أعلم على في القنع لعدم القطع في حصر المسجد بعدد الحمرز
أي ليكون المسجد غير حرز ومقاده أنه يقطع لو سرقهما من حرز الظاهر أن وجهه كون

(بخلاف) العبد الصغير ودقات
الحساب المانح حسابا لأن
المقصود ردها فليقطع ان بلغ
نصابا أما الماله ولها ما المقصود علم
مانها وهو ليس بمال فلا قطع بلا
فسوق بين دفاتر تجار وديوان
وأوقاف نهر (كعب وفهد ولو
عليه طوق من ذهب علم)
السارق (به أو لا) لأنه تبع (و لا)
خيانة في ودعة ونهب أي
أخذ هرا (واختلاس) أي
اختطاف لا تنه الركن (ونش)
لقبور (ولو كان القبر في بيت
مقفل في الاصح) (أو) كان
(التوب غير الصكف) وكذا
لو سرق من بيت فيه قبر أو بيت
تأويله بزاوة القبر أو التهبين
ولا لأن بدخوله عادة ولو اعتاده
قطع سياسة (ومال عامة أو مشرك)
وحصر مسجد وأستار كعبه
ومال وقف لعدم المالك بحر

الوقت يبقى على ملك الواقف كما عند الامام وهذا في أصل الوقت وأما الغلة فقد
صير حواياها ملك المستحق لكن ينبغي أن يقال إن سكان السارق له حق في الغلة
لا يقطع بسرقة منها سواء كان وقفا على العامة أو على قوم محصورين ثبوت الشركة
وكذا وقت المصدا إذا كان للسارق غلطة فيه بخلاف سرقة محصورة وقتلها إذ حقه
في الغلة لأن المحصر تأمل (قوله ومثل دينه) أي مثله جنسا لا قدر ولا صلة كما أفاده
ما بعده (قوله ولو لم يشتموه جلا) لأنه استيقظا لمصلحة الحال والمخبر جلا سوا في عدم
القطع احتسافا لأن التأجيل لتأخير المطالبة والحق ثابت فليس يشتمه دان فلو كان
لم يلزمه الاعطاء الآن ولا فرق بين كون المدبور المسروق منه محظرا أو لا خلافا
لشافعي ونسبه في الفتح (قوله وأزاد عليه أو أوجد) أنت خبير بأن الضمير في زائد
وأوجد عائد على الدين وفي عليه على المسروق فالنسب للتعميم أن يقال أو أنقص
منه أو أزداء علم حكم الزائد والأجود بالاولى والحاصل أنه لو سرق أكثر من دينه
لا يقطع لأنه يصير شر يكفى ذلك المال بقدر حسنه كما في الفتح وعلى قياسه يقال فيما
لو سرق الأجود تأمل (قوله لأن التقدين جنس واحد حكم) ولهذا كان للتقاضي
أن يقضى بهاديه من غير رضا المطالب بجر قلت وهذه موافق للمسحوق في الجبر
ومشاده ليس للدين أخذ الدراهم بدل الدين بل لأن الدين ولا يقبل ما ك وقد
صريح في شرح تبيين الجامع في باب العين في المساومة بأن لا الأخذ وكذا في حظر
الجنس ولعله يجوز على ما ذهب إليه في الرقع لها كم فإذا نظر على مدبونه له الأخذ بآية
بل لا الأخذ من خلاف الجنس على ما ذكره قريبا (قوله ومنه الحل) أي بسبب ما فيه
من الصياغة التقى بالعرض (قوله ما لم يقل الخ) لأنه لا يكون رهنا وقضاه دينه
الباذن ما لك كنه كنه أنه أذن أخذه بآية فلا يقطع وفي الفتح وعن أبي يوسف لا يقطع
بالعرض لأنه لا الأخذ عند بعض العلماء فتأخذ أقول لا يستند إلى دليل ظاهر فلا
يسير شبهة داوئة إلا أن أذن الرهن أو القضاء (قوله وأطلق الشافعي) أخذ خلاف
الجنس أي من التقود والعروض لأن التقود يجوز أخذها عندنا على ما قرأنا
أنها قال القسستان في فيه أي أنه أن ما نحن خلاف جنس عند المجانسة
في المالية وهذا أوسع فيجوز الأخذ به وإن لم يكن مذهبنا فإن الإنسان يعد في العمل به
عند الضرورة كما في الزايد آه قلت وهذا ما قالوا أنه لاستندله لكن رأيت في شرح
نظم الكثر لمقدسي من كتاب الجرح والقتل جرحوا إلى لاه الجلال الأشقر في شرحه
لالتقود يرى أن عدم جواز الأخذ من خلاف الجنس كان في زمانهم لمطاوعتهم في الحقوق
والفقوى اليوم على جواز الأخذ عند التقود من أي مال كان لاسيما في ديار المال واهتمهم
للعقوق شعر

عنا على هذا الزمان فانه • زمان حقوق لازمان حقوق

(ومثل دينه ولو) دينه (موجلا

أزاد عليه) أو أوجد لصيرورته

شريكا إذا كان من جنسه ولو

حكم بأن كان له دراهم فسرق

دناير وبعبك هو الأصح لأن

التقدين جنس واحد كما

بخلاف العرض ومنه الحل

فقطع به ما لم يقل أخذه رهنا

أو قضاه وأطلق الشافعي أخذ

خلاف الجنس للمجانسة في

المالية قال في المجتبى وهو أوسع

يعمل به عند الضرورة

مطلب

في أخذ الدائن من مال مدبونه

من خلاف جنسه

مطلب

يعذر بالعمل بمذهب الفقير عند

الضرورة

وكل رقيق فيه غير مرفق • وكل صديق فيه غير صديق

(قوله بخلاف سرقته من غريم أبيه) ستم من بعض السبع لفظا غريما وهو خطأ (قوله لا) أي لا يقطع لانه ولاية أخذ من ابنه الصغير يولي لم يكن له ولاية بأسره اختياره أول يكونه ورقا واستظهر انه كذلك ويظهر في خلافه تأمل (قوله كسرة شيء الخ) أي إذا سرق شيئا فقطع فيه فردة إلى مالكه ثم سرقه ثانية لم يتغير المسروق عن الحالة الأولى لا يقطع والقصاص يقطع وهو رواية عن أبي يوسف وقول الأئمة الثلاثة ويأتي في النسخ (قوله أما لو نقل العين) كالمالك فزلا سرقه فقطع فيه فردة ثم نسج سرقه فانه يقطع وعلى هذا الصوف والقطن والكتان وكذلك عن أحدث المال فيه منه ما بهد القطع أو أحدثه القاصب يقطع به حق المالك بجر (قوله كالبيع) أي لو باعه المالك من السارق ثم اشتراه منه سرقه يقطع ثانية عند مشايخ بخاري وقال مشايخ الأراق لا يقطع وظاهر الفتح اعتماد الثاني وذكر في الترمذي ما يؤيد الأول (قوله على ما في المجتبى) أشابه إلى ما ذكرنا من الخلاف وهذا القول ذكره في المجتبى جازما به بلا سكاية خلاف كما ذكره المصنف في شرحه (قوله أو من ذى رحم محرم) ترجم في الهداية والكراهة هذه المسائل بقوله فصل في الحرز وهو كما في التهر لفة الموضع الذي يحرق فيه الشيء وتروعا ما يحرق فيه المال عادة كالدار وإن لم يكن لها باب أو كان وهو منشوح لأن البناء للبناء الآخر وكما كانت وأخيه والشخص اهـ ومثله في الفتح لكن قوله إن لم يكن لها باب الخ فيه كلام نذكره عند مسئلة النقاش (قوله فقط كلام الزبلي) حيث قال وقوله لا يرضع لاحاجة إلى آخره لأنه لم يدخل في ذى الرحم المحرم ورد في البحر بأن هذا الخ منه أنه متعلق بالرحم وليس كذلك بل متعلق بالهرم اهـ ح قلت لا يظن لزبلي أنه ظن ذلك لأن الرحم وهو القرابة النسبية لا تكون بالرضاع أصلا حتى يظن أنه قوله لا يرضع تنقيده بل مبنى كلامه على أن المراد بالهرم ما تكون محرمة من النسب كما هو المتبادر وكما عبر به في الهداية حيث قال ذى رحم محرم منه فقوله أنه أي من الرحم قصر يعم بالمراد وعليه فلا يدخل فيه ابن الم الذي هو أخ رضاعا لأنه محرم من الرضاع لا من الرحم ثم رأيت عبارة الكتاتبي شرح عليها الزبلي بلفظه منه كعبارة الهداية تعين ما قلناه وقطع ما سواه فافهم (قوله بخلاف ما له إذا سرق من بيت غيره) أي إذا سرق ما له المحرم من بيت أجنبي فانه يقطع لوجود الحرز في الفتح ينبغي أن لا يقطع لما في القطع من القطعية وأجاب في البحر بأن القطع حتى الشرع لاحقه فلا يكون قطعية واعتراضه في التهر بأنه مشترك الأزام بأنه لو سرق من بيت وجه المحرم يقطع ولا يلزم القطعية لما ذكرنا قلت أنت خير بأنه لا يصح القول بالقطع فيه لتسام المانع وهو عدم الحرز بخلاف بيت الأجنبي ثم ينبغي تنقيده بقرابة الولاد فلا يقطع في الولاد لثبته في ماله على ما ذكرنا في التبيين والبحر والتهر (قوله اعتبار العرز وعدمه) أي قطع في المسئلة الأخيرة باعتبار العرز ولم

(بخلاف سرقته من غريم أبيه)
أو غريم له العكس جبراً وغير
مكانه أو غريم عبده المأذون
المسجون) فانه يقطع لأن حق
الاخذ له فيه (ولو سرق من غريم
ابنه الصغير لا كسرة شيء يقطع فيه
ولم يتغير) أما لو نقل العين
أو السلب كالبيع قطع على ما في
المجتبى (أو من ذى رحم محرم
لا يرضع) فلو محرمه يرضع
قطع كمنهم هو أخ رضاعا فانه
وهم نسباً محرم رضاعا عني فقط
كلام الزبلي (ولو السرق مال
غيره) أي غريمه من بيت غيره فانه
ما له إذا سرق من بيت غيره فانه
يقطع اعتبار العرز وعدمه
(وبخلاف ما رخصه) صوابه
رضعه بلا ناه

يقطع فمأكلها اعتبارا لعدمه فيه ولو شرب شوتس وعن هذا قال البرجسدي الظاهر
أنه لا تدخل للقرابة بل الاعتبار المرزفي في كل موضع كان أن يدخل فيه بلا مانع ولا حصة
لا يقطع سواء كان بينهما قرابة أو لا قال الجوزي وفيه نظر فإن المصدقين يدخل أحدهما
بيت الآخر بلا مانع ولا حصة مع أنه يقطع فظهر أن للقرابة الهرمية مدخلا واعتزضه
الشيخ أبو السعود بأن هذا فيما لم يؤذن له بدخوله حتى لو سرق من محل جرت عادته بدخوله
لم يقطع اهـ قلت لكن المنقول في الهداية وغيرها قطع المصدق لانه عادة في السرقة ولم
يفصلوا بين جريان عادته في الدخول أو عدمه وبأنه من يدعيان عقبيه (قوله ابن كمال)
حيث قال الموضع التي شأنها الارضاع والمرضعة هي التي في حال الرضاع ملقحة تنديها
للصبي كذا في الكشاف فن قال حصارضة لم يصب اهـ لانه لا يمكن أن يسرق منها في
حال ارضاعها (قوله المامر) أي من اعتبار المرزف وعن أبي يوسف لا يقطع لدخوله عليها
بلا استئذان وحشة بخلاف الاخت رضاعا لعدم هذا المعنى فيها عادة وجه الظاهر
أنه لا قرابة بينهما والهرمية بدون القرابة لا تقتصر فخرج قلت وإذا كان يقطع في السرقة من
أمة رضاء عامع الدخول بلا استئذان وحشة ففكتنا في المصدق وبه ظهر أن للقرابة
الهرمية دخلا وكذا أقولهم لانه عادة في السرقة بقيد الفرق وهو زوال الصداقة بخلاف
القرابة تأمل والله تعالى أعلم (قوله ولا يسرق من زوجته) أي ولومن وجه كلبتونة
المعتدة في منزل على حدة ولو سرق بعد انقضاء العدة قطع كافي الحاكم (قوله وان تزوجهما
بعد انقضاء) بالقطع لوجود الشبهة قبل الانضاء وأفاد أنه لا فرق بين كونه تزوجها وقت
السرقة أو بعد انقضاء القضاء بالقطع أو بعده وفي الأخيرة خلاف أبي يوسف ولو سرق
أحد هاتين الآخر فلقها قبل الدخول لم يقطع أيضا كافي النهر (قوله من حرز خاص
له) يعني بأن كان خارج مسكنهما صرح به في الهداية والبحر نيل لانه فالصديق في عادته
على المسروق لا على السارق فافهم (قوله أو عرسه) أي زوجته سيده وكذا آقارب سيده
وشريكه مشلا قال في البصر والعبد في هذا المصنف لا يقطع في سرقة لا يقطع فيها
المولى كالسرقة من أقارب المولى وغيرهم لانه ما ذون له بالدخول عادة في بيت هؤلاء
لا قامة المصالح (قوله ولا من مكاتبه) لأن له حافي إكسابه نهر (قوله وخنثه وصهره)
خنثه زوج كل ذي رحم محرم منه وصهره كل ذي رحم محرم من امرأته وهذا عند الامام
وقالا يقطع لعدم الشبهة في ملك البعض لانها تكون بالقرابة وهي منتفية وله أن العادة
جارية في دخول بعضهم منازل البعض بلا استئذان ففكتنا الشبهة في المرزف وتأخير
الزباني لانه لم يؤذن بتزجيحه نهر وفي كافي الحاكم ولا يقطع السارق من امرأة أو عرسه وزوج
ابنته وابن امرأته وأقاربها انفسه انا (قوله ومضم الخ) عاله في الهداية بقوله لانه فيه
فصياذ ذكر أن ذلك مأثور عن علي رضي الله عنه حكاه وتعليلاه هو أنه أنى برجل سرق من
الغنم فقال له فيه نصيب وهو خائن فلم يقطعهم وسكان قد سرقهم فقرروا وعبد الزناق

ابن كمال (مطلقا) سواء سرق من
بناتها أو بيت غيرها فإنه يقطع للمامر
(و) لا يسرق من (من زوجته) وان
تزوجها بعد القضاء جوهرة
(وزوجها ولو كان) المسروق
(من حرز خاص له) لا (عبد من
سيده أو عرسه أو زوج سيده)
للاذن بالشئول عادة (و) لا (من
مكاتبه وخنثه وصهره) من
(مضم) وان لم يكن له حق فيه لانه
مباح الاصل فصار شبهة فابتنصنا

والدارقطني وهذا ظاهر في أن الكلام فيمن له فيه استحقاق فيه صرح في الفتح لكن في
 التبر قال في الحواشي السعدية وهذا التعليل يدل على أنه لو لم يكن له فيه نصيب يقطع
 لكن الرواية مطلقة في مختصر القندوري وشرح الطحاوي فلا يضمن تعليل آثاره وفي
 غايه البيان ينبغي أن يكون المراد من السارق من منسوب فيه أهل من لتصبيه فيقطع
 اللهم الآن قال أنه مباح الأصل وهو على صورته ليس فيه شبهة وفي كلام المصنف
 يعني صاحب الكفر ما يؤتى إلى اعتبار الأطلاق حيث تقدم أنه لا قطع في المال المتكسر
 وإذا كان له حق فيه كان من المشترك فذكره هنا ليس إلا لقاعدة التعميم اه قلت ما ذكر
 من إطلاق الرواية قد يدعى أنه يخصصه التعليل المأثور الذي جعله دليل المحققين
 والأزهر أثبت حكم بلا دليل وما ذكره في غايه البيان من أنه مباح الأصل فيه نظر لأن
 مباح الأصل ما يكون تأهلاً ويوجد مباح في دار الإسلام. لصحة الحديث كما مر
 والمتم قد يكون من أعز الأموال وأيضاً حكم مباح الأصل أنه لا يقطع به وإن كان
 وسرق من حرز والمتم ليس كذلك قطعاً ثم قال التمهيد في بعد التعليل المأثور لا يجوز
 أن الاستدلال كان من الصكر فالمتم داخل في مال الشركه لا في مال العامة اه
 وهذا في غايه الحسن فإن خسر المتم لغوى المحاسبة من العامة ومن سرق من مال
 العامة لا يقطع لأنه يستحق منه عند الحاجة فأورث شبهة كما لا يوجب كفايته بناءً على
 البصر (قوله في وقت بروت العادة دخول) فيقطع لوصف قبله لأن الإذن يخص بالمرار
 بمرور فيه إشارة إلى أنه لو اعتاد الناس دخوله في بعض الدواب فهو كالمرار في المعمرات
 فهو تاني وإلى ذلك إذا كان الباب مفتوحاً في المأوى الزاهدي ولورس من حجام
 أو خان أو دباط أو حوايت الصاروباً ما غلق يقطع وإن كان ثاراً في الأسرع اه (قوله
 ويت أذن في دخوله) فلا قطع بالسرقة منه في الوقت المأذون بالدخول فيه اه (قوله
 ينبغي أن يقطع) البطلان صاحب الجورعه من بعده (قوله لا يعتبر المأوى بالمحافظة الخ)
 فالورق شأن الحام ومما فيه عنده أو المسروق تحته لا يقطع بخلاف المسروق والفرق
 أن الحام في الأحرار فكان حرزاً كالبيت بالمحافظة والمسلم بين لحرز الأموال
 فيه يعتبر بالمحافظة كالطريق والصراة وقمعه في الزبلي وأخذ أذن المأوى نوعان كما قدمته
 عند قوله من سرز (قوله به يفتي) زائد في الفتح وهو ظاهر المذهب وشاهد القول بأنه
 يقطع عنده لورس من الحام في وقت الإذن إذا كان غرة حافظة ولا يقطع عندهما (قوله
 فيقطع بمرقة لؤلؤة من اصطلح) لأن الحرز كما قدمناه كل بقعة معدة للأحرار غرض
 من الدخول فيها إلا بآذن ولا ينبغي أن الاصطلاح ذلك وهذا بخلاف الودعة فإنه
 يعتبر فيها حرزاً مثلها حتى لو وضع المودع المأوى في الاصطلاح يضمن كما سقتناه في تنقيح
 الفتاوى الحامد يضمن الودعة وسنذكره هناك إن شاء الله تعالى (قوله والأول هو
 المذهب عندنا) إن كان أعاده لاجل نسبته إلى الجني كان الأصغر عزوه إليه عقب عبادة

(و) حاكم في وقت بروت العادة
 بدخوله وكذا حوايت الصاروب
 والحنان مجتبي (ويت أذن في
 دخوله) ولو أذن لغيره من
 فليس فيه م. وسرق يفتي أن
 يقطع وأعلم أنه لا يعتبر الحرز
 بالمحافظة مع وجود الحرز في المكان
 لأنه أقوى فلا يعتبر بالمحافظة في
 الحام لأنه حرز ويعتبر في المسجد
 لأنه ليس بمرز به يفتي ثني (وكل
 ما كان حرز النوع فهو حرز
 لأدواع كاه) فيقطع بسرقة
 لؤلؤة من اصطلح (على المذهب)
 وقبل حرز كل شيء معتبر بمرز مثله
 والأول هو المذهب عندنا مجتبي

المتن ولعل المراد اقامة الحصر بالجمله المخرقة الطرفين فانه زائد على ما في المتن فاقهم (قوله
 لكن جزم القهستاني (الخ) لم ينسبه القهستاني الى أحد يعتقد عليه وما مشى عليه
 المصنف قال فيه شمس الاثنية السرخسي هو المذهب عندنا صكه انقله في الفخرية
 وغيرها وقد قال في الفخرية انه هو الصحيح كما ذكره الكرخي ثم قال ونقل الاستيعابي عن بعض
 أصحابنا أن كل شيء يعتبر بمرزئته فلم أن ما في القهستاني قول البعض وأن المذهب
 الصحيح خلافه ولعل قوله انه المذهب سبق نظره ليس في المسئلة اختلاف فصحيح فاقهم
 (قوله ولا يقطع قضاف) بقاف وقافين بينهما ألف (قوله هو من يسرق الدراهم) الذي
 في المغرب وغيره هو الذي يعطى الدراهم لينقدها فيسرقها بين أصابعه ولا يشتر به
 صاحبه (قوله بالقاف) أي وبشخصين مهيتين بينهما ألف (قوله اطلق الباب) بالتعريك
 بجهه اخلاق كسبب وأسباب مصباح (قوله نهارا) لعل وجهه أنه يكون بجحرا
 وشرط المقطع الخفية بخلاف ما إذا كان ليلا قال الزيلعي ولو كان باب الدار مفتوحا
 في النهار فسرق لا يقطع لانه مكابرة لاسرقة ولو كان في الليل بدا انقطاع انتشار الناس
 قطع اه زائد في الفخرية عن أبي العباس أنه سوى في الليل بين ما إذا كان الباب المفتوح
 مردودا أو غير مردود في أنه يقطع فيها مفرق بينهما في النهار في أنه لو مردودا قطع
 والا لا اه قلت و مسئلة القشاش مذكورة في كافى الحاكم وهي تدل على أنه لا يقطع
 في النهار بل افرق بين كونه مردودا أولا لانه اذا لم يقطع فتمتهنارا وهو مقلل فاذا كان
 مفتوحا مردودا أولا فهو كذلك بالاولى فلذا أطلق الزيلعي عدم القطع كما قلت ثم ذكر
 بعد مسئلة القشاش المذكورة وهذا علم أن ما قدمناه عن التبر عند قوله أو من
 ذى رحم ليس على الاطلاق قد در (قوله قطع) أي لظنه الخفية وأما علم فلا يقطع
 لانه بجحرا (قوله من السطيم) أي اذا صعد اليه وتناول من داخل الدار واستتر به
 عمال السرق فوياسط على حقه الى السكة بخلاف ما اذا سكن الى الدار فانه يقطع
 كما في البصر (قوله أي بيت يراه) أفاد أنه ليس المراد بالعشدية الحضور بل الاطلاع
 عليه (قوله ولو الحافظة ناعما) عبر بالحافظة لانه أعم من أن يكون هو رب المتاع وغيره
 وأطلق التام فمثل ما إذا نام مضطجعا ولا وما إذا كان المتاع تحت رأسه أو تحت جنبه
 أو بين يديه حالة النوم هو الصحيح وقيل باشتراط كونه تحت رأسه أو جنبه فتح قال
 في النهرونية بقوله عنده الى أنه لو كان لا يسهل لم يقطع وقيل يقطع حكاه في المجتبى اه
 وبسطه في البصر وقيل الزيلعي بين التام وغيره في قطع في الاول لانه أخذ خفية
 لافي الثاني لانه اختلاس وذلك حيث قال وفي النهرونية لو سرق فوياعليه وهو مردود أو
 أو قسوة أو طرف منقطعة وأسفحه أو سرق من امره أو حطبا عليها لا يقطع لانه اختلسة
 وليست بخفية سرقة ولو سرق من رجل نائم فلا دلة عليه وهو لا يسهل أو ملاءة وهو لا يسهل
 أو واهه أو فرساحه بحيث يكون حافظا له لا يقطع لانه أخذها بخفية وسرا ولها ما نقل وهو

لكن جزم القهستاني بأن الثاني
 هو المذهب فتنبه (ولا يقطع
 قضاف) هو من يسرق الدراهم
 بين أصابعه (وقشاش) بالقاف هو
 من يبيح لخلق الباب ما يقبضه اذا
 (فش) حاتوا وأبواب دار (نهارا
 وخلا البيت من أحد) فلو فيه أحد
 وهو لا يعلم به قطع شقي (ويقطع
 لو سرق من السطيم) أصابا لانه حرز
 شرح يمانية (أو من المسجد)
 أراد به كل مكان ليس بجحرز فتم
 الطريق والمصرا (ورب المتاع
 عنده) أي بجحرز (ولو) الحافظة
 (ناعما) فالاصح

الثامن اه (قوله ولومن بعض بيوت الدار) أى لا فرق بين أن يسرق من البيت الذى
أضافه أو من بيت آخر فيه (قوله لا اختلال الحرز) لأن الدار مع جميع بيوتها حرز
واحد فلا بد أن فيها اختلال الحرز في جميع بيوتها بحر (قوله له) به مقدم الاختلال
لأن الدار وما فيها في يد صاحبها فتح وقبه أيضا أن الحرز بالمكان لا يجب القطع فيه
الابتناء خارج لقيام يد المالك قبل الإخراج من داره فلا ينعقد الاختلال بالزائد فيه وذلك
بالإخراج من حرزه بخلاف الحرز بالمحافظة بقطع كما أخذ روال يد المالك بمجرد
الاخذ قسم السرعة فيجب موافقها اه (قوله بخلاف القصب) يعنى أن هذا في حق
القطع لسقوط الحد بالشبهة بخلاف ضمان القصب يعنى لو هلك ما سرقه ولم يجزه قال
في القصب قال بعضهم لا ضمان عليه إذا تلف المسروق في يده قبل الإخراج من الدار
ولا قطع عليه والصحيح أنه يضمن لوجود التلف على وجه التمسك بخلاف القصب لأن
شرطه هتك الحرز ولم يوجد اه (قوله التسعة) أي التي باعنا زول وكل منزل
مكان يستغنى به أهله عن الاتقاء بصحر الدار وانما يجتنبون بها قناعات الكثرة فهي
المثله السابقة التي لا بد فيها من الإخراج من الدار بحر ويعرفه الزبلي وفي السكالي
يقطع إذا كانت دارا واحدة عظيمة فيها مقاصير كل مقصورة سكن إلى حياها اه
والمقصورة بالحجرة بلسان أهل الكوفة معراج (قوله أوغار) لما أدخل مقصورة
على غرة فأخذ بصرعة يقال أوغار القرس والتعلب في العدد وأسرع بحر (قوله من أهل
الخبر) حال من فاعل أوغار (قوله لأن كجبرة حرز) على ثلاثة مثليات لكل مقصورة
باب وعلق على حدة ومال كل واحد محرز مقصورة فكانت المنازل بمنزلة دورق محله
وان كانت الدار صغيرة بحيث لا يستغنى أهل المنازل عن الاتقاء ببعض الدار بل
ينفعون به اتقاء المنازل فهي بمنزلة مكان واحد فلا يقطع السالك فيها ولا المأذون له
بالدخول فيها إذا سرق من بعض مقاصيرها زبلي (قوله في الطريق) أى بحيث يراه
لأنه باقى يده فصار كأنه أخرجه معه والأفلا قطع عليه وإن خرج وأخذ له صار
مستهل كما قبل خروجه بدليل وجوب الضمان عليه كالأدفع الشافعي الحرز جوهره
(قوله ثم أخذ) أشار إلى أنه لا يشترط للقطع الاختلال فور الاتقاء اه ط (قوله بتاتاه
السراق) أمثال هذا الخروج مع المتاع أو ليكنه الدفع أو التراجع زبلي (قوله فأنبر
الكل فعلا واحدا) أى كل من التقب والدخول والاتقاء والاخذ حيث لم يتعرض عليه
بدمعيرة وهذا جواب عن قول زفر أنه لا يقطع لأن الاتقاء غير موجب له (قوله
ولو لم يأخذ) أى بأن خرج وتركه وقوله أو أخذ غيره أى قل خروجه (قوله فهو
مضيق) فعليه ضمة (قوله لأن سيرة يضاف إليه) أمالو خرج بلا سوق ولا جر لم يقطع
لأن الدابة اختيارا وإغلاما فسد اختيارها بالجل والسوق لا يقطع نسبة الفعل إليها
كافي البحر (قوله للمتر) أى من أن الإخراج يضاف إليه ط (قوله وقوة جبره) في بعض

(لا) يقطع (أو لسرق ضيق من
أضاهه) ولومن بعض بيوت
الدار أو من صندوقه مقفل
لاختلال الحرز (أو سرق شيئا
ولم يخرج من الدار) لشبهة
عدم الاختلاف بخلاف القصب
(وان أخرجه من حجرة الدار)
المتصلة جدا إلى صحتها (أو أغار
من أهل الحجرة على حجرة) أخرى
لأن كل حجرة حرز (أو قصب
قد نخل أو ألقي) كذا رأيت في نسخ
المتن والشرح بأوصاف بالواد
كافي الكثير (شيئا في الطريق)
يلحق نصبا (ثم أخذ) قطع لأن
الزبي حله يعتاده السرقة فاعتبر
الكل فعلا واحدا ولو لم يأخذ
أو أخذ غيره فهو مضيق لا سارق
(أو حله على دابة يساقه وأخرجه)
أو علق رسته في عنق كلب وزجره
لأن سيرة يضاف إليه (أو ألقاه
في الماء فأخرجه بقربك السارق)
لمتر (أو لا يصر بك بل) أخرجه
(قوة جبره على الأصح)

الشمع بقوة جريه (قوله لانه أخرجه) أى لان الماء أخرجه بسبب القائه فيه (قوله)
ويشكل على الأخير) أى ما لو ألقاه في الماء وأخرجه بقوة جريه والا تشكك لصاحب
النهر قلت وقد يدفع بأن الطائر نفسه يضاف اليه لان الدابة اختيارا كما مر فاذا لم يجره
بل طار بنفسه فقد عرض على فصل السارق فعل مختار فلم يصف اليه نظيره ما اذا خرج
الحمار بنفسه بلا سوق في المسئلة المارة وكذا ما يأتي في القصب لو حل قيد عبده غيره
أو رباط دابته أو فتح باب اصطبلها أو قص طائرته فذهب لا يضمن فاقههم (قوله بعدم
القطع) هو خلاف ما محصيه في المبسوط وشي عليه المصنف تبعاً للزيلي والفتح والنهاية
وفي الفتح انه قول الأئمة الثلاثة قبح على ما جرم به الحذاق صاحب الجوهرة ولا سيما
بعد انضاح الجواب بمقتلته (قوله وان تقب ثم ناوله آخراخ) جواب الشرط قوله
الآتي لا يقطع وأما أنه لا يقطع المتناول ولا المتناول لأن الأول لم يوجد منه الاخراج
لا اعتراض يدمعته على المال قبل خروجه والثاني لم يوجد منه هناك الحرقة فلم تتم السرعة
من كل واحد وأطلقه فجعل ما اذا أخرج الداخل يده ونال الخارج أو أدخل الخارج
يده فتناول من يده الداخل وهو ظاهر المذهب جرح (قوله وأدخل يده في بيت وأخذ)
أى من غير دخول في البيت وقيد باليت احترازاً عن الصندوق ونحوه كما يأتي (قوله)
ويسمى اللص الطريف) مأثور عن علي رضي الله عنه مع تفسيره عن يده في تقب
البيت كما في الزيلي (قوله لم يقطع في الصحيح) ذكره أيضاً في الفتح والمحرر وينظر الفرق
بين هذه المسئلة ومسئلة ما لو ألقاه في الطريق ثم أخذته حيث لم يعتبر الكيل فعلا واحداً
كما اعتبره الشرح أم في المسئلة لم يوجد اعتراض يدمعته على المال قبل خروج
السارق وأصل الفرق أنه هناك تحقق اخراج المال خفية قبل خروجه أما هنا فلا ثم
للمخرج وأخذ من القتب لم يأخذ من حرز فصار كما إذا أدخل يده في بيت وأخذ ثأناً
(قوله أو طر صرة خارجة) الصرة هي الخرقعة التي تشقها الدراهم يقال صررت
الدراهم أصراً حاصراً تشدتها والمراد هنا الكتم المشدودة التي فيها الدراهم نهر فقوله
من نفس الكتم بيان لقوله صرة وإذا دللنا لفظ نفس الثلاث وهم أنهم من غيره وبما صل صور
المسئلة أربعة قال في غرر الأذكار أعلم أن الصرة أن جعلت نفس الكتم فاما أن جعل
الدراهم داخل الكتم والرباط من خارج أو بالعكس وعلى التقديرين فاما أن طر أو حل
الرباط فاما طر أو الرباط من خارج فلا قطع وان طر والرباط من داخل بأن أدخل يده
في الكتم فقطع موضع الدراهم فأخذها من الكتم فقطع للاخذ من الحرز وان حل الرباط
وهو داخل لا يقطع لانه لما حل الرباط في الكتم بقي الدراهم خارج الكتم وأخذها من
خارج وعند أبي يوسف والأئمة الثلاثة يقطع في الوجوه كلها لأن الكتم حرزه وقام
تخصيصه في الفتح (قوله يفتح القاف) صوابه بكسرهما كما في شرحه على المتن والفتح

لانه أخرجه بسببه زيلبي (قطع)
في الشكل المذكورنا ويشكل على
الأخيراً قالوا ولو علقه على طائر
قطاراً في منزل السارق لم يقطع
فلذا والله أعلم بزم الحذاق
وغيره بعدم القطع (وان تقب
ثم ناوله آخر من خارج الدار
(أو أدخل يده في بيت وأخذ)
ويسمى اللص الطريف ولو وضعه
في القتب ثم خرج وأخذ لم يقطع
في الصحيح نعمي (أو طر) أى شق
(صرة خارجة من) نفس الكتم
فلو أدخل قطع وفي الحل بعكسه
(أو صرق) من صرعى أو (من
قطار) يفتح القاف الأبل على
نسق واحد

وغيرها والخطبة والقاموس ط (قوله أوجلا عليه) أي على البعير فلو على الأرض فهو
 مسئلة الجواني الآية (قوله لأن السائق الخ) تعطيل على التشر والتوش فتقوله
 لأن السائق والقائد جامع لقوله أو بن قطار وقوله والراعي واجمع لقوله من مرعى ط
 (قوله لم يقصدوا الحفظ) لي يقصد الراعي يجرذ الرعي والسائق والقائد وكذا الرابك
 يقصدون قطع المسافة ونقل الاستعة وعند الأئمة الثلاثة كل من الرابك والسائق حافظ
 حرز فيقطع في أخذ الجبل والحل والجواني والسائق ثم الأخذ وأما القائد فحافظ للبعير
 الذي رماه يده فقط عندنا وعندهم إذا كان بحيث يراها إذا التفت إليها حافظ له بل
 محرزة عندهم بقوده فتح وبه علم أن القائد ليس على إطلاقه عندنا لأنه حافظ لما رماه
 يده ولم أر التصريح به في غير هذه العبارة تأمل (قوله وان كان معها حافظ) أي
 مع ما ذكر من بعير المرعى والقطار والحل وإطلاق محمد عدم القطع في وائى المرعى
 محمول على عدم الحافظ ولو كان الحافظ هو الراعي اختل المشايخ في البقاء لا يقطع
 وهو الذي في المتنق عن أبي حنيفة وأطلق خواهر زاده ثبوت القطع مع الحافظ ويذهب
 التوفيق إلى أن الراعي لم يقصد حفظه من السرقة بخلاف غيره فتح وفي المجتبى وكذا من
 المشايخ اقتوا بما قاله القائل نهر (قوله وان شق الحبل) أي جوالق على الأرض
 أو على ظهر جبل قهستاني وانما يقطع لأن صاحب المال اعتمد الجواني فكان هاتكا
 للحرز بخلاف ما إذا أخذ الجواني بعينه وكذا لو سرق من القسطاط فنه يقطع ولو سرق
 نفس القسطاط لا يقطع بحر ويأتي بانه (قوله فسرق منه) أي أخرج منه يده ما قبضه
 عشر دراهم فصاعدا فلو خرج الشيء بنفسه ثم أخذه لا يقطع لأن الخارج من الحرز
 شرط قهستاني وفي حاشية فوح أفندي قبلما لا خد من الجبل لأنه إذا ابتاع منه بالذات
 بل أخذ من الأرض ما سقط منه بسبب شقه لا يقطع لأنه لم يأخذ من الحرز اه ومنه
 في العقوبة قلت ويشكل عليه ما لو تبق فدخل وألقى شيئا في الطريق ثم أخذه فانه
 يقطع كما مر لأن يجلب بأن الالتقاء في الطريق هناك امتداد كما مر بخلافه هنا فتأمل
 (قوله أو سرق جوالقا الخ) معناه إذا كان الجواني في موضع ليس بحرز كالطريق
 والمقاراة والمجد ونحوه حتى يكون محرزا بصاحبه فتح (قوله بضم الجيم) أي مع فتح
 اللام وكسر هاء وكسر الجيم واللام الوعاء المعروف بجمع كجاءت وجوالق
 وجوالقات قاموس ونحوه في الصحاح وفيه ما أن القاف والجيم لا يجتمعان في كلمة
 إلا معربة أو موصولة (قوله وديه يحفظه) أي يحفظ المسروق من الحيوان والحل والمتاع
 ماله أو غيره قهستاني أي فلا يلزم أن يكون الحافظ رب الجبل أو الحبل ابن كمال
 وأفاد أن هذا الجبل الحالية قد في مسئلة القطار أيضا وهو ما أفاده الشارح أولا بقوله
 وان كان معها حافظ وهذا بخلاف مسئلة الشق فقد قال السيد أبو السعود اه يجب
 فتح القطع مطلقا فإن الجواني غير محرز فاعتبرا الحافظ وما فيه محرزه في شقه وأخذ ما فيه

(بعير أو حمار) عليه (لا) يقطع
 لأن السائق والقائد والراعي
 لم يقصدوا الحفظ (وان) كان
 معها حافظ أو (شق الحبل) فسرق
 منه أو سرق جوالقا بضم الجيم
 (فيه) مناع وديه يحفظه أو فانه
 عليه

يقطع وان لم يكن معه حافظ للاخذ من الحرز وفي اخذه يصح له لا يقطع إلا أن يكون
 معه من يحفظه وكانهم اغتاتروا التمس على ذلك لوضوحه اهـ فلهذا (قوله) أو غيره
 أي بحيث يراه كأمز (قوله) أو أدخل به) وكذا لو أدخل شيئاً آخر يعلق بالمسحاق فمستأنى
 (قوله) في صندوق) بالضم وقد يشترط فيه صندوق وعصافير فأموس
 وفي المسباح أن الفتح عاى (قوله) أو في جيبه) جيب القميص وشعره بالفتح طوقه
 فأموس وكذا قال في المسباح جيب القميص بالفتح ماعلى الشعر والجمع أحباب وجيوب
 والمراد بالجيب هنا ما يشق بجانب الثوب تحفظ فيه الدراهم وهل إطلاق الحب عليه
 عربي أو عراقي حوى وفي حاشية أبي السعود أن الأخذ من العمامة والحزام كالأخذ
 من الجيب (قوله) أو ك) أي بأن وضع شيئاً داخل الكتم من غير ربط ولا فسخ مثله
 الطر تاتل (قوله) فنه) الهمة الخرق والشق (قوله) فسطاطا) هو الخيمة (قوله)
 لم يقطع) لأنه ليس محرزاً بل مانيه محرزه فلذا قطع فيما فيه دونه فتح ونظيره ما لو سرق
 الجواهر كأمز (قوله) ولو ملغوا) أي ولو كان ملغواً عند من يحفظه فتح (قوله)
 قطع) أي إذا أخذه من حرزه أو مكان أو حافظ (قوله) فنه) أي أخرى أي خرجت من
 الحرز نفسها من غير سرقه ولا إخراجها (قوله) قطع المحمول فقط) لأنه لا عبرة للسامع
 ألا ترى أن من خلف أن لا يحمل طبقاً يحمل حامل الطبق لم يحث جوهرة قلت وإذا
 لو جلس على المصلى طار عليه شجاسة لا تستدعي حمل مثله صبي يستنكف بنفسه بخلاف
 من لا يستنكف لأن المصلى يصير حاملاً للصبي والشجاسة (قوله) لكونه أقراراً بالسرقة الخ)
 المسئلة منقولة في الفتح وغيره معللة بأن الإضافة على الحال والنصب على الاستقبال
 وما دأب عليه في شرح الوهبانية عن التخصيص قلت وتحقيق المقام أن اسم الفعل
 لا ينصب المقبول إلا إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال فلو بمعنى الماضي مثل أنا ضارب
 زيد أمس وجبت إضافته ونسعى إضافة محضة والعامل نحو زافته ونسعى غير محضة
 لأنما على زنة العمل والقطع عن الإضافة كما قرئ في محله وبه ظهر أن اسم الفاعل
 حال الإضافة فيحمل أن يكون بمعنى الماضي أو الحال أو الاستقبال لكن لما كان الأصل
 فيما كان بمعنى الحال أو الاستقبال هو العمل فالأصل في الخساف أن يكون بمعنى
 الماضي فيكون أقراراً بأنه سرق الثوب في الماضي وبأن منه أن يكون متصفاً بسرقة
 أيضاً في حاله فيقطع أما إذا نصب الثوب لزمن أن يكون الوصف بمعنى الحال
 أو الاستقبال فإن حمل على الحال لم يقطع وإن حمل على الاستقبال لم يلزم فلا يقطع
 بالشك وتعين حمله على الاستقبال فيكون عدة بأنه سوف يسرق هذا الثوب لا أقراراً بأنه
 هو سارق في الحال أي هذه السرقة المدعى بها فافهم ووقع في شرح الوهبانية هنا كلام
 غير محرز فقدر (قوله) قلت في شرح الوهبانية الخ) وعبارته قلت وأقطع المذكور
 بأصراه وعدم رجوعه أمالو رجوع قبل رجوعه كما تقدم ونسعى أن لا يجرى في هذا

أو غيره (أو أدخل به في صندوق
 غيره أو) في جيبه أو ك) فخذ
 المال قطع) في الكل والأصل
 أن الحرز أن يمكن دخوله فنه ك
 بدخوله والابتدخال بالسيف
 والأخذ منه (قوله) سرق
 فسطاطا منسوبا لم يقطع ولو ملغوا
 أو فسطاطا آخر قطع فتح) أخرج
 من حرزاة لا يبلغ نصيباً فنه ك
 أخرى لم يقطع) سرق مالا من
 حرزه دخل آخر وحمل السارق
 بملحه قطع المحمول قطع مراح
 قال أناساً في هذا الثوب قطع
 أن أخاف) لكونه أقراراً بالسرقة
 (وان قوله) ونصب الثوب
 لا) يقطع لكونه عدة لا أقراراً
 دبر وتوضعه إذا قيل هذا قائل
 زيد معناه أنه قتله وإذا قيل هذا
 قائل زيد معناه أنه قتله والمضارع
 يحتمل الحال والاستقبال فلا يقطع
 بالشك قلت في شرح الوهبانية
 ينبغي التفرقة بين العالم والحال
 لأن العوام لا يفرقون إلا أن يقال
 يحتمل شبهة لدرء الحذف وفيه بعد
 (لأنهم قتل السارق سياسة)
 لبعده في الأرض بالفساد دور

الاخلاق لأن العوام لا يفرقون في فرق بين العالم والجاهل اللهم الآن يقال يجعل هذا
شبهة في دراهم الحدة وفيه بعد والله أعلم اه أقول وهذا أنه ينبغي أن يكون التقصيل
السابق في حق العالم أما الجاهل فلا يفرق بين كونه بمعنى الماضي أو الحال وإنما يقصد
الاقراء فيقطع مطلقاً الآن يجعل الاعراب شبهة دراهم في حقه فلا يقطع إذا توفى وفيه
بعد لأن التنوين دليل عدم ارادة الاقراء إذا ما ظهر في قائله (قوله) وهذا ان عاد
ظاهره ولو في المرة الثانية لم يكن قيداً بعضهم عا إذا سرق بعد القطع وتبين وفي حاشية
السيد أبي السعود رأيت بخط الجوى عن السراجية منصفه إذا سرق ثانياً وبالجملة ما
أن يقتله سياسة ليعلمه في الأرض بالفساد اه قال الجوى فما يقع من أحكام زماننا
من قتله أول مرتزاهين أن ذلك سياسة جور وظلم وجهل والسياسة الشرعية عبارة
عن شرع مطلق اه (قوله) قلت وقد من الخ فيه كلام قد ناهيكاً ووهذا الباب
عند تفرير المتهم والله سبحانه أعلم

• (باب كيفية القطع وأبانه) •

لما كان القطع حكم السرقة ذكره عقبه الآن حكم التزوير بعقبه بحر (قوله) تقطع عين
السارق) أي ولو كانت شلاً ومقطوعة الأصابع والأيهام وإن كانت البنية مقطوعة
قبل ذلك تقطع رجله اليسرى فإن كانت رجله اليسرى مقطوعة قبل ذلك لم يقطع
ويضرب السرقة ويجبر حتى يوب جوهره (قوله) من زنده) يشع الرأي وسدود
التون (قوله) هو مفصل الرسغ) بالإضافة ثانية قال في النهر من مفصل الزند وهو الرسغ
قال الجوهري الزند موصل طرف الذراع وهما زندان الكوع والكروغ فالكوع
طرف الزند الذي يلي الإبهام والكروغ طرف الزند الذي يلي الخنصر اه ح (قوله)
وتحسم) بالحاء المهملة أي تكوي بزييت مغلي ويغصو نهر ومثله في المغرب وقال مسكين
الحسم الكي بجديدة تحمة ثلاثاً بسبل دم (قوله وجوبا) أي كما يفيد قولهم سداً
لأنه لو لم يحسم يؤذى إلى التلف فتح وقد صرح به القسستاني (قوله) الأف - زور
شديد زور) أو إلى حال مرض مفتاح وقصد في البناء بالمرض الشديد أفاده ط من
الجوى (قوله) فلا يقطع) أعاد ذكره ليشهد أن الاستئذان من قوله تقطع لامن قوله تحسم
وان قرب ذكره ط (قوله) ليتوسط الأمر) أي أمر الحز والبرد (قوله) وموتة) أي وفنة
القطع أي ما يقع فيه وبينها قوله كاجرة حداد أي من يشار الحدة وهو المقطع ها
وقوله وكافة تحسم يشمل ثمن الزيت وكذلك أعني حطب وأجرة الماء بقلي فيه الزيت
• (تنبيه) • يسر عند الشافعي وأحمد تعليق يده في عنقه لأنه عيه الصلاة والسلام
أمر به وعند ذلك مطلق للإمام ان وآه ولم يشأ عنه صلى الله عليه وسلم في كل من قطعه
ليكون سنة فتح (قوله) كالسارق) محل هذه الكلمة عقب قوله على المتزدد قال في شرح
الوجهانية قبل أجرة الشخص أي المحضر للتصوم في بيت المال وقيل على المتزدد كالسارق

وهذا ان عادوا ما قتله ابتداءً من
من السياسة في شيء نهر قلت
وقلنا عنه معنى الجبر باب
الوطء الموجب للحد أن التقيد
بالإمام يفهم أنه ليس للقاضي
الحكم بالسياسة فليصف
• (باب كيفية القطع وأبانه) •
تقطع عين السارق من زنده هو
مفصل الرسغ (وتحسم) وجوبا
وعند الشافعي تدبا فتح (الأف - تر
وبرد شديد) فلا يقطع لأن الحدة
زاجر لا تفت ويجبر ليتوسط
الأمر (وعن فية وموتة) كاجرة
حداد وكافة تحسم (على السارق)
عندنا لتسمية بخلاف أجرة
الحضر للتصوم في بيت المال
وقيل على المتزدد شرح وجهانية
قلت وفي قضاء الجانية هو الصحيح
لكن في قضاء البرازية وقيل على
المذبي وهو الأصح كالسارق

إذا قطعت يده فأجرة الحداد والذهن الذي تحسم به العروق على السارق لانه المتسبب
 اه ح (قوله من الكعب) أي لمن نصب القدم من مقدار الشرائع خلافا للروافض
 (قوله ان عاد) أي بعدما قطعت عينه والامان سرق مرات قبل القطع تقطع عينه لكل
 لانه يكتفى بحد واحد بل بنيات اشد بنسبها كما تقدم بيانه قبيل باب التعزير (قوله حتى
 يتوب الخ) أي أو يموت فتح وفي القصة تاني ومدة التوبة مفقودة الى رأى الامام وقيل
 خمسة الى أن يظهر رجاء الصالحين في وجهه وقيل بحسب سنة وقيل الى أن يموت
 كما في الكتابة اه (قوله ثالثا ورابعا) أي اليه اليسرى ثم الرجل اليمنى (قوله ان صح
 جل على السياسة أو نسج) أشار الى ما قاله الامام الطحاوي تتبعنا هذه الآثار فوجد
 لنسج منها أصلا قال في الفتح وفي المتوسط الحديث غير صحيح ولئن سلم حمل على الاستساخ
 لانه كان في البداية فليقل على الحد وكقطع أي يئى العزمين وأرجلهم وسحر أعينهم ثم قال
 في الفتح بعد نقله مثل ذهبن عن علي وابن عباس وعمران هذا قد ثبت ثبوته لا مرد له
 وبعبء أن يقطع صلى الله عليه وسلم أربعة السارق ثم يقتله ولا يعلم مثل علي وابن عباس
 وعمران الصابة الملائمين ولو عاينوا لا بد من علمهم عادة فامتناع على رضى الله تعالى عنه
 انما الضعف سادرا ولعله بان ذلك ليس حذام مستزابل من رأى الامام قتله لما شاهد فيه
 من السبي بالفساد في الارض وبعد الطباع عن الرجوع فلهذا سياسة فيفعل ذلك
 القتل المعنوي اه أي أن قطع أربعته قتل معنى فإذا رأى أن له قتله سياسة فله قتله
 معنى وهذا يشير الى ما قد متنا من أن له قتله سياسة في الثالثة تأمل (قوله كن سرق الخ)
 أي كما لا يقطع بل يحبس حتى يتوب من سرق الخ لان القناع حينئذ يغيب جنس المنفعة
 بعثا وذلك اهلا ولا وفوت الاصابع يعني بها يقوم مقام قوت الابهام في نقصان البطش
 بخلاف قوت واحدة غير الابهام قيسد باليسرى لان اليمنى لو كانت شلاء وانقصة
 الاصابع قطع في ظاهر الرواية لان استنفاء الناقص عند تعذر الكمال جائز نهر (قوله
 أو رجله اليمنى مقطوعة) قد يقطعها لأن المقطوع لو كان هو الاصابع منها فإن استطاع
 المشي قطعت يده والا كما في الجرع السراج وقيسد باليمنى لانه لو كانت رجله اليسرى
 مقطوعة قطع قال في كافى الحاكم وان كانت رجله اليسرى شلاء قطعت يده اليمنى اه
 فلو يده اليمنى أيضا مقطوعة لم يقطع كما قد متناه أول الباب (قوله لم يقطع) أي لم يقطع يده
 اليمنى في جميع ما ذكر كاقص عليه في غاية البيان خلافا لما اوردوه من كلام العيني والنهر
 حيث قال لا لا يقطع رجله اليسرى اه وأجاب ابن الشلب بأنه محمول على ما اذا سرق ثانيا
 والحال أن رجله اليمنى مقطوعة فانه حينئذ لا يقطع رجله اليسرى قال وهذا الحمل صحيح
 لكنه بعيد مخالف لما يقتضيه سياق الكلام (قوله لانه اهلا) أي يتفوت جنس
 منفعة البطش أو المشي لانه اذا لم يكن له يد ورجل من طرف واحد لم يسد على المشي
 أصلا بخلاف ما اذا كان من طرفين فانه حينئذ يضيع المصالحات بطله ابن كمال (قوله

(ورجله اليسرى من الكعب
 ان عاد فان عاد) ثالثا (لا رجس)
 وعمر أيضا بالضرب (حتى يتوب)
 أي تطلبه أمارات التوبة شرح
 وهي آية وما روى يقطع ثالثا
 ورابعان صح جل على السياسة
 أو نسج (كن سرق وإيهامه
 اليسرى مقطوعة أو شلاء
 أو أصابع منها سواء) سوى
 الابهام (أو رجله اليمنى مقطوعة
 أو شلاء) لم يقطع لانه اهلا بل
 يحبس ليتوب

ولا يضمن) غير أنه يؤقتب نهر أي أن مكان عداه من النقص (قوله ولو عداه) هذا
عند الامام وقال أنه يضمن في العمد أرض الساروق قال زفر يضمن مطلقاً أي في العمد
وانططا والمرد بانططا هو الخطأ في الاجتهاد من القاطع في أن قطعهما يجوز نظرا إلى
إطلاق النص أما الخطأ في معرفة العين من الساروق لا يجعل عفواً لأنه بعد تبهم به
مدعيه وقيل يجعل عفواً قال في المحنى هو المصير والقياس ما قاله زفر نهر (قوله
في الصحيح) ظاهره أنه تصحيح لقول الامام في شموله العمد والخطأ وهذا الذي ذكره في النهر
وأما الذي فيه تصحيح القول يجعل الخطأ عموماً على التفسير الثاني من تنبيهه على الخطأ
كما جرت من عبادة النهر ثم ظاهر الرواية وغيرها اعتماد قول الامام وهو ظاهر إطلاق
التميز فافهم (قوله إذا أخرج السارق يده فقال له) أي بأن أمره الحاكم بقطع العين فقطع البصري
أما لو أطلق وقال قطع يده ولم يعين العين فلا ضمان على القاطع اتفاقاً لأنه عدم الضمان
إذا لم تطلق عليها وكذا لو أخرج السارق يده فقال له هذه عين لانه قطعه بأسره بجر
(تنبه) لم يبين المصنف أن هذا القطع وقع حذو أم لا قبل ثم فلا ضمان على السارق
لو استهلك العين وقيل لا يضمن في العمد والخطأ كما في البصر والنهر (قوله لانه ألتف
وأخلف الخ) أي فلا يبعد اختلافاً كن شهد على غيره ببيع ماله بمنزله ثم ربح هداية
وأما قلنا أنه أخلف لأن العين كانت على شرف الزوال فكانت كالتسعة فاحتفظها في
خلف استأجرها بخلاف ما لو قطع رجله اليمنى أي حيث يضمن لانه وإن امتنع به قطع يده
لكن لم يعرضه من جنس ما ألتف عليه من المنفعة لأن المنفعة البطش ليست من جنس
منفعة المشي وأما أن قطع رجله اليسرى فلا يبرقش عليه شيئاً فتح (قوله وصح هذا
لو قطعه غير الخداد) أي بعد أمر القاضي الخداد أما إذا أمر بذلك قبل الأمر فلا
فهو ما ذكره بعد ط والحاصل أن القاضي إذا أمر الخداد بقطعه فقطع اليسرى الخداد
أو غيره لا يضمن (قوله في الأصح) قال في الفتاوى احتراق عماد ذكر الأسباب في شرحه
لمختصر الطحاوي حيث قال هذا كله إذا قطع الخداد بأمر السلطان ولو قطع بغيره
ففي العمد القصاص وفي الخطأ الدية (قوله ولو قطعه أحد الخ) قال في شرح الملهام
من وجب عليه القطع في السرقة فلم يقطع حتى قطع فاطم يمينه فهذا لا يجوز لأن يكون
قبل الخصومة أو بعد حاقل القضاء أو بعده فإن كان قبل الخصومة ففي قطعه القصاص
في العمد والأولى في الخطأ وتقطع رجله اليسرى في السرقة وإن كان بعد الخصومة قبل
القضاء وكذلك الجواب لأنه لا يقطع رجله في السرقة لانه لا يضمن لأن الواجب
في العين وقد غابت فسقط وإن كان بعد القضاء فلا ضمان على القاطع وكان قطعه من
السرقة حتى لا يجب الضمان على السارق فيما استهلك من مال السرقة أو سرق في يده
أو من حاشية الشلبي على الزبلي قال فتقول المصنف وسقط القطع الخ تبع فيه شيخه
في مجره وقد علمت حافيه الآن يحمل على ما إذا كان القطع بعد الخصومة (قوله قصاصاً)

(ولا يضمن فاطم) اليد (البصري)
ولو عد في الصحيح نهر (إذا أمر
بخلقه) لانه ألتف وأخلف من
جنس ما هو غير منه وكذا لو قطعه
غير الخداد في الأصح (ولو قطعه
أحد قبل الأمر والقضاء وجب
القصاص في العمد والدية في الخطأ
وسط القطع عن السارق) سواء
قطع يمينه أم يساره (وقضاء القاضي
بالقطع كالأمر) على الصحيح
(فلا ضمان) كافي وفي السراج
سرق فلم يؤخذ بها حتى قطعت
يمينه قصاصاً

استتر به عن القطع للسرقة فإنه لا يقطع ثانياً بالاحتمال الجس ط أى فقع هذا القطع
عن السرقتين السابقتين بخلاف ما إذا سرق بقصد القطع كأم (قوله قطع وجعله
السرقة) لأن العمل وقت القطع أم ح (قوله لا القطع على الظاهر) قال في البرهان: إن
الشيء إلى أنه لا يثبت من الطلبين لكن في الكشف الكبير أن وجوب القطع حتى الله
تعالى على الخلو من ذلك الإيثار المسروق منه انحصورة بدعوى الحسنة وثباته ولا يملك
الغنى بعد الوجوب ولا يورث عنه اه فقد صرح بأنه لا يملك طلب القطع الآن يقال
أنه لا يملكه بمجرد ادعاء طلب المال والظاهر أن الشرط انما هو طلب المال وتشرط
حضرته عند القطع لا طلبه القطع اذ هو حقه تعالى فلا يتوقف على طلب العبد اه وفي
التهر والظاهر ما جرى عليه السامح الرابلي وغيره من الاكتفاء بدعوى المال (قوله على
المذهب) ويرى من أى وصف اه فى الاقرار لا تسترط المطالبة كإتي الفتح (قوله لأن
انحصورة الخ) أماد أن حد السرقة لا يثبت بدعوى الحسبة تأمل (قوله قلت لكنه
مخالف لما قلناه) أى فى الباب السابق فى قوله وشرط للقطع حضور اه بما وقته (قوله
بما يفيد ترجيح الأول) أى ما تقدم من اشتراط ان حضوره ينظر بل مفاد ترجيح ما هنا
فإن الذى حرمه ما قلناه من كفى الحاكم من أن ما هنا وقول الامام الانبياء يكون الاول
مردوعا عنه وهذا صحيح ما هنا فى شرح المنظومة الوهابية كما نرى اه فيما تقدم فافهم
(قوله وكل من له يد مهيضة ملك انحصورة) مثل المالك والامير والضامن كالفاسب فإنه
يجب عليه حفظ المصوب كالامير فى ملك انحصورة لأنه لا يقدر على اسقاط الضمان من
نفسه الا بذلك كما أفاده فى الفتح ومثل ما إذا كان المالك حائرا أو غائبا كإتي التهر عن
السراج (قوله ثم فرع عليه) الاول ثم مثله ط (قوله ومثول) أى متولى الوقت
كإتي الزبلى والفتح وغيره فى البر يمتولى المصوب وهذا يراد منه فى البحر فى الباب
السابق من أنه لا قطع سرقة مال الوقت وقضنا الكلام فيه هناك (قوله وقاض
على سوم الشراء) لأنه ان سعى الثمن كان مضمونا عليه والا كان أمانة بمنزلة المودع وعلى
كل فدية مهيضة ومثل من ذكر كإتي الفتح وغيره المستعير والمساخر والمضارب
والمستضع (قوله بأن باع درهمين بدرهمين) الاحسن قول التهر باع عشرة بعشرين
وقضها فسرق منه اه لتحق النصاب الموجب للقطع اه ح (قوله لأن الشراء
فاسدا) أى الذى منه الرابحة المصوب فى أن كلامهما مضمون على ذى اليد القوية
(قوله بخلاف معطى الرابحة) بخلاف قوله ويقطع بطلب المالك لو سرق منهم (قوله لأنه
بالتسليم لم يبق له ملك ولا يد) فيه نظير لما فى الاشباة من أن الرابحة لا يملك فيجب عليه رد عينه
عادم فالتسليم لو أبرأه صاحبه لا يبرأ منه لأن رد عينه القائمة حتى الشرع اه وبه علم
أن صاحب الرابحة عبارة عن نصف وهو الذى قضه لملكه بل بقى على ملك المعطى فصار
المعطى مال الكافر القاض ذا يد قطع مطالبه كل منهما بمنزلة المصوب كما هو صريح عبارة

فقط رجله اليسرى (وطلب
السرقة منه) المال لا القطع على
الظاهر بحر (شرط القطع مطلقا)
فى اقراره وشهادته على المذهب لأن
انحصورة شرط لظهور السرقة
(وكذا حضوره) أى المسروق
منه (عند الاداء) للشهادة (و) عند
القطع لا احتمال أن يقتر بالملك
فيسقط القطع لا حضور الشهود
على الصحيح شرح المنظومة وأقره
المصنف قلت لكنه مخالف لما
قلناه من شرط لظهور سرقة حرمه
فى الشرع لا بد مما يفيد ترجيح
الاول فمثل ثم فرع على قوله
وطلب المسروق الى آخره فقال
(فأقره أن سرق مال الغائب
توقف القطع على حضوره
ومخالفته) كذا (وقال سرقت
هذه الدراهم ولا أدري لمن هى أو لا
أخبرك من صاحبها لا قطع) لأنه
يلزم من جهالة عدم طلبه (ومثل
من له يد مهيضة ملك انحصورة)
ثم فرع عليه بقوله (كمودع
وغائب) ومعه ثم ومتول وأب
ووصى وقاض على سوم الشراء
(وصاحب ربا) بأن باع درهمين
بدرهمين وقضها فاسرق فامنه لأن
الشراء فاسد بمنزلة المصوب
بخلاف معطى الرابحة بالتسليم
لم يبق له ملك ولا يد

المصنف الا تمة السكتز واصحاب النهرها كلام غير محمود راجعه ونسب (قوله ولا
 قطع سرقة اللقطة) هذا لم يصرح به في الخلية وانما يفهم منها كما يحتمل في البحر وعبارة
 الخلية وجعل التقط لقطة فضايعته منه فوجدنا في يد غيره فلا خصوصية بينه وبين ذلك
 الرجل بخلاف الوديعة فان في الوديعة يكون للبودع أن يأخذها من الثاني لأن لقطة
 الثاني كالاولى ولاية أخذ اللقطة وليس الثاني كالاولى في اثبات اليد على الوديعة اه
 قال في البحر فينبغي أن لا يقطع بطلب الملقط كالايجزى اه وتبعه أخوه في البحر وكذا
 المقدسي واعترضه السيد أبو السعود بأن في الخصومة بين الملقط الاول والثاني لا يدل
 على أنه لا خصوصية بين الملقط والسارق منه اه قالت أي لأن الملقط يدمد أماته حتى
 لا يتمكن أحد من أخذها منه ولو دفعها لاسر له أن يسرقها منه ولو ذكر أحد الأمته
 ولم يصدقه الملقط أنه لا يجوز على دفعها اليه فلو لم تكن له يد مضمومة لم يكن له شيء من ذلك
 وهذا يدل على أنه لا يخصمة السارق منه بخلاف ما ذكره صاحبنا من فائضها غير فرق
 بين الاول زالت بآيات يثبت يده عليها لأن الثاني له ولاية أخذها فليس لاول بعد زوال
 يده من خاصمة الثاني وأما الوديعة اذا ضاعت من المودع فان له مخافة ماله اذا ليس
 له اثبات يده عليها كالمودع ولعل وجه الفرق بين المودع والملقط الاول مع أن كلاهما
 يدمد أماته في يد المودع أقوى لأن ما بذن المالك فكأن يدمد الملقط بخلاف يد الملقط
 واقعه على أعلم (قوله سرقة منه) بالبناء للصعوبة وبجمله سرقة السارق وقوله بعد انقطع
 أي قطع السارق الاول وقوله يقطع أي السارق الثاني وقوله لأن يده أي يد السارق
 الاول (قوله كما يأتي آتاه) أي قريبا هو بكسر القوف ويوزن أوله المقول الصغر فرق
 بها كما في القاموس (قوله ويقطع بطلب المالك) يشمل ما اذا حضر الموقوف منه أولم
 يحضر وعن محمد أنه لا بد من حضوره وظاهر الرواية الاول كسكت في النهر والزيلوي
 (قوله أي من الثلاثة) هم المودع والغاصب وصاحب الربا زيلوي وغيره ولا يجزى أن
 المراد بالمالك في مسئلة الربا هو المعطى لأنه يات على ملكه فهذا سرخ في أنه يقطع
 السارق بطلبه خلافا لما قدمه عن الثاني ومثل الثلاثة غيرهم عن مركا في التبع وغيره
 (قوله وكذا يطلب الراعي) أي اذا كانت العير قائمة وقد قضى الدين أماد الم بنفسه
 أو استملك السارق العين فلا قطع بخصوصية لأنه قبل الاشياء لاحق له في المطالبة بالغير
 وبالأستقلال صا والمرتين مستوفيا ليدنه قال الزيلوي في يدي أن يقطع بخصوصية يده
 اذا زادت قيمة الرهن على دينه بما يباع فصلا لأن له المطالبة تعازد بالوديعة وانفسه
 في الفسخ وهو المذ كوفي غاية البيان نهر أي أن له مطالبة السارق بعد الهلاك بزيادة
 كما عبره الزيلوي فليس المراد أن له مطالبة الرهن اذ ليس له ذلك (قوله لا يطلب المالك
 الخ) أي لا يقطع السارق الثاني بطلب الخ (قوله لو سرق) قيد بطلب المالك والمالك
 السارق (قوله بعد انقطع) أي قطع الاول (قوله لسقوط عهده) أي المال لأنه

ولا قطع سرقة اللقطة خلية (ومن
 لا يده صحيح) (قلا) على الخصومة
 كسارق سرقة منه بعد القطع لم
 يقطع بخصوصية أحد ولو مالكا
 لأن يده غير صحيحة كما يأتي آتاه
 (ويقطع بطلب المالك) أيضا (أو
 سرق منهم) أي من الثلاثة وكذا
 يطلب الراعي مع غيبة الرهن
 على الظاهر لأنه هو المالك (لا يطلب
 المالك للعين المسروقة) (أو)
 يطلب السارق لو سرق من سارق
 بعد القطع) لسقوط عهده
 بخلاف ما اذا سرق الثاني
 من السارق الاول (قبل القطع)

لا ضمان على السارق بعد ما قطعت عنه كما يذكره المصنف قال في الفتح وقال مالك والشافعي
في قول يقطع بخصوصه المالك لأنه سرق فصار بمن حرز لاشبهة فيه ولنا ان المال للمالك لا للمبيع
على السارق فعمله كان حافظا للثبوت في حقه وكذا في حق المالك لعدم وجوب الثمن
له عند السارق الاول ليست يد ضمان ولا أمانة ولا ملك فكان المسرور وما لا غير معصوم
فلا يقطع فيه **هـ** (قوله أو بعدم ادري بشبهة) كدعواه انه ملكه ونحو ذلك كما يأتي
واعترض بأن هذا يفتي عنه قوله قبل القطع وفيه أن المتبادر من قوله قبل القطع كون
القطع لازما له وهذا ما قطع عنه بشبهة فربما يعلم حكم الساقط بالاولى لكنه تابع الهداية
زيادة الايضاح فاقسم (قوله فان له) أي للسارق الاول (قوله لان سوط التقوم
ضرورة القطع الخ) كذا في الهداية وهو يرفع ضرورة على انه خبر أن أو بنصبه على انه
مفعول لاجله والتبريد محذوف أي ثابت لضرورة القطع أي انه أمر ضروري للقطع أي أنه
ينبغي من وجوب القطع سقوط التقوم لا ينقل عن القطع ولا يوجد بدونه لان عدم سقوطه
إلى وجوب القطع كما يأتي بيانه هذا ما ظهر في وفي هذا التعليل إشارة إلى الرد على
ما قاله الكرخي والطيحاوي من اطلاق عدم القطع. واه قطع الاول أو لا يقطع مناه اول
كتاب السرقة قلت ومفهوم هذا التعليل ان المراد بقوله قبل القطع ما إذا لم يقطع الاول
أصلا ويبدل عليه ما يأتي. ن. انه لا فرق في عدم الثمن بين هلاك العين واستيلائها كما قبل
القطع أو بعده فاذا لم تكن مضمونة بالاستيلاء قبل القطع يعني ثم قطع تحقق سقوط
التقوم فلم أن التقوم لا يسقط الا اذا لم يوجد قطع أصلا تأمل (قوله فصار كلفا صاب)
أي في أن له يد اخصصة هي يد الضمان (قوله ثم بعد القطع الخ) أي قطع السارق الاول
والاولى ذكر هذا قبل قوله بخلاف ما إذا سرق الخ (قوله روايتان) أحدهما استرداد
المسرور من السارق الثاني لحاجته إلى الرد الواجب عليه والاخرى لان يده ليست يد
ضمان ولا أمانة ولا ملك فتح (قوله واختار الكمال الخ) أي اختار أن القاضي يرد
من يما الثاني إلى المالك ان كان حاضر والا يحفظه كما يحفظ أموال الغيب ولا يرد إلى
الاول ولا يشبه مع الثاني لظهور خاتمة كل منهما (قوله وردة قبل انقصومة) أي
الدعوى والشهادة المترتبة عليها أو الاقرار وقيل بالرد قبل انقصومة لانه لو رده بعدها
سواء قضى بالقطع أو لا فإنه يقطع نهر (قوله ولو حكم كاصوله ولو في غير عياله) أي كوالده
وجده ووالدته وحده لان له ولا شبهة الملك فثبت به شبهة الرد بخلاف ما إذا رده إلى
عيال أصوله لانه شبهة الشبهة وهي غيره متبردة ومن الرد الحكمي الرد إلى فرع وكل ذي
رحم محرم منه ان كان في عياله والرد إلى مكاتبه وعبده بحر وكذا إلى زوجته وأخبره
مشاهرة وهو الذي يسمى غلامه أو مسانحه فتح وتعلمه فيه (قوله أو ملكه بعد النضاه
بالقطع) لان الامضاء من القضاء في الحد ودأى فمالك الحادث في هذه الحالة كالكلف
الحادث قبل القضاء لان القاضي للمالك بعض ما تركه لم يقض فلا يستوفى القطع كما قبل

أو بعد ما دري بشبهة (فان له
ولرب المال القطع) لان سقوط
التقوم ضرورة القطع ولم توجد
فصار كالفاسد ثم بعد القطع هل
للاول استرداده وروايتان واختار
الكمال رد المالك (سرق شيئا
ورده قبل انقصومة) عند القاضي
(الملك) ولو حكم كاصوله
ولو في غير عياله (أو ملكه) أي
المسرور (بعد القضاء) بالقطع

القضاء وهذا لأن القاضي لا يخرج عن عهدة القضاء في باب الحسد ولا يجوز قوله قضيت
 بل بالاستفتاء جلددا أو رجلا أو قطعاً فلا يجرم كان الامضاء من القضاء بخلاف حقوق
 العباد فإنه غير مجرّد قوله قضيت يخرج عن عهدة القضاء وإن السارق لو قطع بعد المثلث
 قطع لم يملك نفسه اه ط عن الشافعي (قوله ولو بهيمة من قبض) هكذا وقع التقيد
 بالقبض في الهداية ولما قلنا أن يقول لا يشترط القبض لأن الهبة تقطع بالخصومة لأنه
 ما كان يجب لخصمه قبلنا مل شرباً لينة قلت وهو بحث مخالف لما نقول مع انه غير
 معقول فهو غير مقبول وذلك أن الخصومة قد وجدت لأن الكلام ليس بعد القضاء بالقطع
 لكنهم عدوا ملك المسروق بعد القضاء شبهة والهبة بدون قبض لا تقيد الملك فلو وجد
 الشبهة ولم يقل أحد باشتراط خصومة أخرى بعد القضاء بالقطع بل عليه القطع غير شرط
 على الظاهر كما خرج بشرط - ضرورة عند القطع كما تقدم فهم (قوله وأدعى أنه ملكه)
 أي بعد ما ثبت السرقة عليه بالينة أو بالاقرار بجر (قوله للشبهة) هي احتمال صدقه
 ولذا صرح بوجوبه بعد الاقرار (قوله أو انقضت قبضته) أي بعد القضاء لأن ~~الملك~~ حال
 النصاب لم يكن شرطاً يشترط قيامه عند الامضاء المذكرنا (قوله ينقضان السرقة)
 أي لا ينقضان السرقة لأن العين لو نضت فإنه يقطع لأنه مضمون عليه فكل النصاب مبني
 وينا كما إذا استهلكه كله أما نقصان السرقة فغير مضمون فافترقا بجر والمراد بنقصان
 العين نوات بعضها أو حدوث عيب فيها كإفاده من أول كتاب السرقة (قوله في بلد
 الخصومة) أي وإن كان في البلد التي سرقت فيها لم تنقص من أصل السرقة من أن
 اعتبر القيمة وقت السرقة وقت القطع ومكانه (قوله اقرار بسرقة نصاب) أي آخر اثنان
 أنهم ما من قاضياً أي جنسه إذا لا بد أن يدين كلامه ما نه أب كإفاده المنصف (قوله لم
 يقطع) أي المذني والآخر لا تنه سرقة واحدة فلا تكون موجبة للقطع وبغير وجبة
 (قوله قطع المقر) أي وحده لأن اقراره على غيره لم يصح شك فيه فلم يوجب ذلك السرقة
 في السرقة (قوله لأن شبهة الشبهة لا تعتبر) قال الزبلي وكان أبو شعبة ولا يقول
 لا يجب عليه القطع لأن الغائب بجليد الشبهة عند حضوره ثم رجع وقال يقطع لأن
 سرقة الحاضر تثبت بالجملة فلا بد من المأخوذ لو حضر وأدعى كان شبهة واحدة
 المدعى شبهة الشبهة فلا تعتبر اه ح (قوله ولو أقر بعد مكلف الخ) أو لو كان صغيراً
 لم يقطع ويرد المال لو غاب وكان مأذوناً وإن حاله كايض وإن كان محجوراً وادعاه المولى
 برد المال إلى المسروق من لو غاباً ولو حاله كالفلاضحة ولا بعد العتي بجر (قوله قطع)
 لأن اقراره البعد على نفسه بالمقدور والقصاص صحيح من حيث أنه أدى لأنه لا تهمه فيه
 وإذا صح القطع صح المال بضاعته ولا فرق بين كون البعد مأذوناً ولا صدقة المولى
 أولاً وعاه في البحر (قوله لو غابته) فلو لم يملكه فلا ضمان ويقطع اتفاقاً بجر (قوله
 كالواقعة عليه شبهة بذلك) أي فإنه يقطع بالطريق الأولى ويرد المال إلى المسروق منه

ولو بهيمة مع قبض (أو أدعى أنه
 ملكه) وإن لم يبرهن الشبهة (أو
 قضت قبضه من النصاب)
 بنية من السرقة في بلد الخصومة
 (لم يقطع) في المسائل الأربع (أقر
 بسرقة نصاب ثم أدعى أحدها
 شبهة) مسئلة للقطع (لم يقطع)
 قبل اقرارهما لأنه لو أقر أنه سرقة
 وفلان فأنكره فلا بد قطع المقر
 كسوقه قلنا أو وفلان (ولو
 سرقا وغاب أحدهما وشهد) أي
 شهد اثنان (على سرقتهما قطع
 الحاضر) لأن شبهة الشبهة لا تعتبر
 (ولو أقر بعد) مكلف (بسرقة)
 قطع وترد السرقة إلى المسروق
 منه (لو غابته) كالواقعة عليه
 شبهة بذلك (لكن بشرط حاضرة
 مولا عند اتهامها) خلافاً للثاني
 لا عند اقراره بمجرّد اتهامها

بحر (قوله ولا غرم على السارق) التعمير بالقرم يقيد أن المسروق غير باق فلو غاب ما يؤمر
 بالردة تقول المصنف بعد وردة العين تصرح بخبر قوله ولا غرم ط (قوله وغيرهما)
 كاله راية (قوله ورواه الكمال بعد قطع يمينه) عزاه إلى الدارقطني لكن عزاه العلامة
 فوح إلى الدارقطني أيضا بقظا التقى والمضى واحد فان ما صدوقه وأصل الحديث
 بالارسال وبها البعض رواه وجوابه مبسوط في التفتيح وحاشية فوح على الدرر
 واستدلوا بعد الحديث بالمقول أيضا قال في الفتح ولا وجوب الضمان ينافي القطع
 لانه يملكه بأداء الضمان مستندا إلى وقت الاخذ فتبين انه أخذ ملكه فلا يقطع في ملكه
 لكن القطع ثابت قطعا ما يؤتى إلى اتقانه وهو الضمان فهو المنتقى (قوله لبقائها على
 ملك مالكها) وإذا قال في الأيضاح قال أبو حنيفة لا يجل للسارق الانتفاع به بوجه من
 الوجوه وكذا لو خاطها قسيلا لا يجل له الانتفاع به لانه ملكه بوجهه ظهور وقد تعذر إيجاب
 القضاء به فلا يجل الانتفاع من دخل دار الحرب بأمان وأخذت أمان أموالم لم يلزمه الرد
 قضاء يلزمه ديانة وكالباغى إذا أنفق مال العادل ثم تاب فغ (قوله في الظاهر من الرواية)
 وفي رواية الحسن لا يظلمه سقوط العصمة في حق الاستهلاك (قوله ~~له~~ كنهه يفتى الخ)
 قال في الفتح وفي البسوط روى هشام عن محمد أنه انما يسقط الضمان عن السارق قضاء
 له من دار الحكم بأمانته أو بأمانة تفتى بالضمان للعرق الخسران والقصان للمالك من
 جهة السارق (قوله قبل القطع) يعني ثم قطع لأن اتقاء الضمان انما هو بسبب القطع
 كما علم وقدّم الشارح أيضا أن سقوط التقويم ضرورة القطع (قوله أو بعده) لكن
 بشرط ينسحب ما في الكافي لو كان قبل القطع قال المالك أنا أضمنه لم يشع عندنا وان
 قال أنا اختارنا قطع بقطع ولا يضمن اه قال في الجرد لانه في الأولى تضمن رجوعه عن
 دعوى السرقة إلى دعوى المال (قوله فلما كلفتم فيه) أي تضمن المشتري أو الموهوب له
 ثم يرجع المشتري على السارق بالثمن لا بالقيمة التاريخية عن المحيط وفيها عن شرح الطحاوي
 لو قطع ثم استهلكه غيره كان المسروق منه أن يضمنه قيمته اه وشبهه في التهر عن السراج
 وظاهرا ثم غير المشتري والموهوب له مثل ما لكن ذكر في التاريخية أيضا لو ادعاه عند
 غيره فهلك الأصل فيه أن كل موضع لو ضمنه المالك له أن يرجع على السارق فليس له أن
 يضمنه وفي كل موضع لو ضمنه لا يرجع على السارق فله أن يضمنه والذي يرجع عليه
 لو ادعاه المشتري والمترهن اه قلت وجهه ظاهر لان ما ثبت فيه الرجوع على السارق
 يلزم منه أن يكون مضمونا على السارق بعد القطع مع انه غير مضمون عليه بخلاف
 ما لا يرجع فيه عليه لكن هذا التفصيل ظاهر في الاله لا لولا فرض المسئلة فيما لو ادعاه
 فله أن يخلو الاستهلاك فان المسئلة قد فلا رجوع له على السارق أصلا بالفرق بين
 كونه مشتريا أو مودعا أو مستأجرا ثم للمشتري الرجوع بالثمن على السارق لانه
 استهلكه وضمن قيمته ط ك من وقت الاستهلاك فيرجع على السارق بما دفعه إليه من

(ولا غرم على السارق بعد ما قطعت
 يمينه) هذا لفظ الحديث دور
 وغيرها ورواه الكمال بعد قطع
 يمينه (وردة العين لو فاقته) وان
 باؤها أو وهبها لبقائها على ملك
 مالكها (خلافه) في عدم الضمان
 (بين هلاك العين واستهلاكها في
 الظاهر من الرواية لكنه يفتى
 بأداء قيمتها ديانة ويسواء كان
 الاستهلاك قبل القطع أو بعده)
 يجنب وفيه لو استهلك المشتري
 منه أو الموهوب له فلما كلفتم فيه

التمن لا بالقيمة للظهور أن ملادفعه اليه لا يحل قبضه فجمع به لا بما ضمن فاقسم قصره هذا
الحمل فانه من فض المولى عز وجل (قوله ولو قطع الخ) أي لو سرق سرقات فقطع في
أحدها بخصومة صاحبها وحده فهو أي ذلك القطع بجميعها ولا يضمن شيئا إلا برباب
ذلك السرقات عنده وقال لا يضمن كلها إلا التي قطع فيها فان حضر واحد ما قطع عليه
بخصومته لا يضمن شيئا من السرقات بالاتفاق فخرج (قوله ثم أخرجه) فلو شقه بعد الإخراج
قطع اتفاقا نهر وهو فهو م بالاولى (قوله قطع) أي عند همل خلافا لابي يوسف ومحمد
الخلاف ما إذا شقه فاحتوا وهو ما يفتو به بعض العين وبعض الشفة على الأصح واستند
المالك في تعين نقصان وأخذ الثوب قطع عندهما خلافا له أما إذا اختار تامين الثبة
وتركة الثوب فلا قطع اتفاقا أما السبر وهو ما يعيبه فقط فيقطع فيه اتفاقا نهر (قوله
فلا تضمن الثبة) أي من غير خيار بخر أي ليس له تامين النقصان والقطع (قوله
فعلك) أي السارق فصار كما إذا ملكه إياه بالهبة بعد القبض لا يقطع على نفسه ثم فخرج
(قوله وهل يضمن الخ) أي فيما إذا شقه تامين ولم يكن اتفاقا (قوله صحح الخبازي)
(لا) أي لا يضمن ~~كلا~~ لا يجمع القطع مع التضمن (قوله وقال الكمال الحق نعم) حيث
قال والحق ما ذكر في عامة الكتب الامهات انه يقطع ويضمن الإنسان إلى أن قال
ووجوب ضمان النقصان لا يمنع القطع لأن ضمان النقصان وجب بإلزام ما فات قبل
الإخراج والقطع باخراج الباقي فلا يمنع كالواخذ فبين وأحرق أحد ثمنائي البيت وأخرج
الأخر وقيته نصاب (قوله ومضى اختار تامين الثبة) أي فيما إذا كان الشق فاحتوا
أذ لو كان يسيرا يقطع بالاتفاق كالأخذ شاء قال في الهداية إذا لم له اختيار تامين كل الثبة
(قوله لما سرق) أي قريش انهم يملكه مستند إلى وقت الأخذ (قوله فذهبها فأخرجها)
فذهبها لأخراج بعد الذبح لانه لو أخرجهما بدية وقيمت عشرة ثم ذبحها يقطع وان انتقصت
قيمتها بالذبح طعن الجوى (قوله من الجوين) أي الذهب والفضة (قوله دراهم)
مفعول فعل (قوله لتقوم الصنعة عندهما خلافا) وأصل الخلاف في الفاص هل
ملك الدراهم والذات نهر هذه الصنعة أم لا ياء على انتهاء تقويمه أم لا ثم وجوب القطع
عنده لا بشكل لانه لم يملكه على قوه وماعل قوله ما تنسب لا يجب النظم لانه ملكها
قبله وقيل يجب لانه صار بالصنعة شيئا آخر فلم يملك عبثه وعلى هذا الخلاف إذا نقضه
حليا أو آية فزبطي (قوله نهى السارق اتفاقا) لأن هذه الصنعة بدأت العين والاسم
بدل الله تفسير بها حكم الربا حيث خرجت عن كونها موزونة بخلافه ~~م~~ الذهب
والفضة لبقاء الاسم مع بقاء العين كما كانت حكما حتى لا يصح بيع آية ففنة ورنه عشرة
بأحد عشر كذا يضاف من الفخ (قوله فقطع) انما يقطع باعتبار سرقة الثوب الا يضمن
وهو لم يملكه أيضا بوجه ما لو المالك السارق اتفاقا والمصوبوغ وكذا يقطع بالخطئة
وان ملكه الذوق بخر (قوله لارد) أي سال قيامه ولا يضمن أي حال استهلاكه وهذا

(ولو قطع لبعض السرقات لم يضمن شيئا) وقال لا يضمن مالم يقطع
فيه (سرق ثوبا بشقه نصين ثم
أخرجه قطع ان بلغت قيمته نصابا
بعد شقه مالم يكن اتفاقا) بأن
ينقص أكثر من نصف القيمة فله
تضمن الثبة فملكه مستندا إلى
وقت الأخذ فلا قطع زبطي وهل
يضمن نقصان الشق مع القطع
صحح الخبازي لا وقال الكمال
الحق نعم ومضى اختار تامين الثبة
يسقط القطع لما سرق (ولو سرق
شاة فذهبها فأخرجها) لما سرق
أنه لا يقطع في اللصم (وان بلغ لها
نصابا) بل يضمن قيمتها (ولو فصل
ما سرق من الجبرين وهو قدر
نصاب) وقت الأخذ (دراهم أو
ذنانير) أو آية (قطع وركنت)
وقال لا ترد لتقوم الصنعة عندهما
خلافا له وأما نحو النصاب لوجهه
أولاه فان كان يباع وزنا
فكذلك وان عددا فهو السارق
اتفاقا اختيار (ولو صبغه أحمر
أو طعن الخطئة) أولت السويق
(تقطع لارد ولا يضمن) وكذا لو
صبغه بعد القطع بخر

عندهما وقال حمديّة الثوب ويأخذ ما زاد الصبح لأن عين ماله قائم من كل وجه ولهما أن الصبح قائم صورة ومعنى دليل أن المسروق منه لو أخذ الثوب يضمن الصبح وحق المالك قائم صورة لانه معنى دليل انه غير مضمون على السارق نهر (قوله خلافا لما في الاختيار) أي من انه لو صبغ به بدل القطع برده وهو مخالف لقول الهداية فان سرق ثوبا فقطع قصبة أحر لم يؤخذ منه ولعله لم يؤخذ منه ولعله لم يؤخذ منه وقصد صبح الثوب أحر لم يؤخذ منه فانه دليل على انه لا فرق بين أن يصبغ قبل القطع أو بعده زيلعي وتبعه في الصر والمهر قلت لكن قول محمد وقصد صبغه جله خالفه أبو يوسف كون الصبح بعد القطع ثم رأيت سدي جلي اعترض الزيلعي بأن عبارة الهداية ليست كما نقله اه قلت لان عبارة الهداية هكذا فان سرق ثوبا صبغه أحر ثم قطع الخ فعبارة الهداية مساوية لعبارة المصنف والكفر وقد ذكر الزيلعي أن ما في الكفر كرمثله في المحيط والكافي ولا يخفى أن هذه العبارة تؤثر في ما في الاختيار ولم يبق له عوى الزيلعي دليل فالاختلاف على ما قالوه لا على ما نقله فتنه (قوله خلافا للثاني) لأن السواد زاد عند كالجرة وعند محمد زيادة أيضا كالجرة ولكنه لا يقطع حق المالك وعند أبي حنيفة السواد نقصان ولا يوجب انقطاع حق المالك الهداية (قوله وهو اختلاف زمان الخ) فان الناس كانوا لا يلبسون السواد في زمانه ولبسونه في زمانهما فتح (قوله سرق في ولاية سلطان الخ) ذكر مع تعديله في الدور وقال في الشرع لئلا يذكر في النقص وفي مختصر الظهيرة معروفا إلى الامام الأجل الشهد (قوله اذ لا ولاية الخ) أي في وقت السرقة اذ لا شأن لهما في وقت الدعوى تحت يدومهل كذلك بقية الحدود والقصاص أيضا لم أره والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب قطع الطريق)

أي قطع المارة عن الطريق فهو من الحذف والايصال أو المراد بالطريق المارة من اطلاق المحل على الحال أو الاضافة على معنى في أي قطع في الطريق أي منع الناس المرور فيه أخره عن السرقة لانه ليس سرقة مطلقة لأن المتبادر منها الاخذ خفية عن الناس وأطلق عليه اسمها بجاز الضرب من الاختفاء وهو الاختفاء عن الامام ومن نصهم لحفظ الطريق ولذا اطلق عليه اسمها الامانة والكبرى ولزوم التمسيد من علامات الجواز كافي الفتح وميت كبرى لعظم ضررها تكون على عامة المسلمين أو لعظم جزائها (قوله من قصد) أي قصد قطع الطريق وعبر عن ليفيد أنه لا يشترط كون القاطع جماعة فيشمل ما إذا كان واحدا له منه بقوة وتجنده كافي القهستاني والفتح وشم العبد وكذا المراتف ظاهر الرواية لانها لا تنصب كإسأق (قوله ولو في المصر ليل) أي سلاح أو بدونه وكذا انها لو سلاح كإسأق وهذا هو رواية عن أبي يوسف أفتى بها المشايخ دفعا للشر المتغلبة المفسدين كافي القهستاني عن الاختيار وغيره ومثله في البحر أما

خلافا لما في الاختيار (ولو) صبغه
(أسودته) لأن السواد نقصان
خلافا للثاني وهو اختلاف زمان
لأبرهان (سرق في ولاية سلطان
ليس لسلطان آخر قطعه) اذ لا ولاية
له على من ليس تحت يده فليحفظ
هذا الاصل (إذا كان السارق
كفان في معصم واحد) قبل
يقطعان وقيل (ان غيرت الامنية
وأمكن الاقتصاص على قطعها لم
يقطع الزائد) لانه غير مستحق
للقطع (والا) تكن مقبزة (قطعا
هو المختار) لانه لا يمكن سره
اقامة الواجب الا بذلك سراج
والله تعالى أعلم

(باب قطع الطريق)

وهو السرقة الكبرى (من قصده)
ولو في المصر ليل يبقى

ظاهر الرواية فلا بد أن يهتكون في حصره مدارا على مسافة المقرصا عدد دون القرى
والامصار ولا ما بينهما كما في التمهيد وفي كافى انما كان وان قطعوا الطريق فقد ارا طرب
على تجارب مستأمنين أو قد ارا الاسلام في موضع غلب عليه عسكر الخوارج ثم أتى بهم
الامام بعض الحدود عليهم (قوله وهو حصوم) أى بالصيغة المتوعد وهو المسلم أو الذمى
فهتاتى والعصمة الحفظ والمراد عصمة دمه وماله بالاسلام أو عقد الذمة وفى حاشية
السيد أى السهو وعقاده لو قطع الطريق مستأمن لا يحد وبه صرح فى شرح النقاية
معللا بأنه لا يخاطب بالشرايع وحكى فى المحيط اختلاف المشايخ فيه (قوله فلو على
المستأمنين فلا حد) لكن يلزمه التعزير والحبس باعتبار اضافة الطريق واخفاؤه ذمة
المسلمين فتح قال فى الشر بلاسية ويضمن المال لثبوت عصمة حال المستأمن حاله وان لم
يكن على التأيد وعمل عدم الحد بالقطع على المستأمن فيما اذا كان مفردا اما اذا كان
مع القافلة فإنه يحد ولا يصير شبهة بخلاف اختلاف لاذى الرسم بالقافلة كافى الفتح اه
قلت لكن لو يقع القتل والاخذ الا فى المستأمن فلا حد كافى الفتح ايضا (تبييه) قد
علم من شروط قطع الطريق كونه من القوة ذمة وكونه فى دار العدل ولو فى المعمر ولو
تم ارا ان كان سلاحا وكون كل من القاطع والمقطوع عليه وهو ما ومنها تأييد مما يأتى
كون القاطع كلهم اجانب لاصحاب الاموال وكونهم مغللابا فى ناطقين وادبى ب كل
منهم فصاب تام من المال المأخوذ وان يؤخذ وقبل التوبة ثم اعلم ان القاطع يثبت بالاقرار
مرتزاة واحدة وعند أى يوسف بمرتزبة وبسطة الحد بوجوه لكن يؤخذ بالمال ان افتر
به ويثبت بشهادة اثنين معا فته أو بالاقرار به فلو احدى معا بالماينة والاشتر بالاقرار
لا تقبل ولو فالاقطه واعلينا وعلى أصحابنا لا تقبل لان حاشية الانه سمعوا ولو شهدا انهم
قطعوا على رجل من عرض الناس ولم يولى يعرف أو لا يعرف لا يحد بهم الا بحد من
الحصوم وتعممه فى الفتح آخر الباب (قوله حبس) وما فى الحاشية من انه يعزب به سبيله
خلاف المشهور راجع وأقار ايضا ان الحبس فى بلده لا فى غيرها سلافا لحد (قوله وهو
المراد بالتقى فى الآية) لان التقى من جميع الارض محال والى بلد آخر فيه اذ اهلها
لم يبق الا الحبس والحبس يسمى مناس من الارض لانه لا يتنفع بطبيبات الدنيا ولذا تم
ولا يجمع بأقاربه وأحبابه قال فى الفتح قال صالح بن عبد القدوس فيما ذكره الشرع
فى القرار

(وهو معصوم على) شخص
(معصوم) ولو نضيفا لغيره
المستأمنين فلا حد (فأخذ قبل
أخذنى وقتل) نفس (حبس)
وهو المراد بالتقى فى الآية وظاهر
أن المراد توزيع الآية على
الاحوال كما تقرر فى الاصول

خروجنا من الدنيا ونحن من أهلها • فلسنا من الاحياء فيها ولا الموق
اذ اجابنا السجان يوما لمالحة • مجبنا وقتلنا بها • هذا من الدنيا

(قوله وظاهر أن المراد الخ) أى وليس المراد ما قاله بعض السلف ان الامام يخفى هذه
الاجزى بالاربعة اذ من المقتطوع به انها اجزى به على جناية النطع المتداونة خفة وغلطا
ولا يجوز ان يرتب على أغلقها الخ فى الآية المذكورة وعلى أخذها غلظة الاجزى به لانه

قوله فلسنا من الاحياء الخ أنشد
الزبلى يلفظ
فلسنا من الاموات فيها ولا الاحياء
وهذا أحسن وأنشد بعضهم
فلسنا من الموق فيها ولا الاحياء
ولا يحنى انه غير موزون اه منه

عما يدفعه قواعد الشرع والعقل فوجب القول بالتوزيع على أحوال الجنائيات لهما
مقابلتهم فاقتسمت الاقسام فقد برر الآية أن يقتلوا أو يصلبوا أن قتلوا
وأخذوا المال أو قطع أيدهم وأرجلهم من خلاف أن أخذوا المال أو يفتلوا أن أخفوا
وتماهق القبح والزلطى (قوله بعد التعزير) أي بالضرب والافاعليس تعزير أيضا كما مر
في باب (قوله أوجوت) عطف على يوت (قوله وان أخذ) أي القاطع أي بنفسه الصادق
بالواحد والآخر (قوله وأصابه منه كالأصاب) أي أصاب كل واحد منهم فصاب السرقه
المشركى (قوله ان كان جميع الأطراف) حتى لو كان يسرا مثلا لم تقطع عينه ~~ومسكذا~~
لو كانت رجله اليسرى ولو كان مقطوع اليد لم تقطع ليد وكذا الرجل اليسرى نهر
ومنه هو أنه لو كانت يده اليمنى مثلا أو رجله اليسرى أو كلاهما قطع كما سبق في السرقه
المشركى من أن استيفاء النقص عنه دفع ذلك الكامل جازقا لماد بقوله ان كان جميع
الأطراف غير المسخقة للقطع وأجمع لما ذوق الواحد أو رادبا لغيره ما يقابل القطوع
دون الأشل فأقاده السيد أبو السعود (قوله لتلايفوت تقع) على قوله من خلاف ما
(قوله فلذا لا يعقوه ولي) أي لكونه سدا خالص حتى لله تعالى لا يسع فيه عذوقه فمن عفا
عنه عصى الله تعالى فتح قال وفي فتاوى فاضل خان وان قتل ولم يأخذ المال بقتل قصاصا
وهذا يخالف ما ذكرنا لأن يكون معناه إذا أمكنه أخذ المال فلم يأخذ شيئا ومال إلى
القتل فاستدرك في نظره أنه يقتل قصاصا خلافا لغيره بن أبيان اه والمراد بجلب ذكره
ما يأتي منه من الغرائب قلت لكن ما أقول به عبارة التلخيص بعدد والاقترب ناو يلها بأن
المراد بقوله ولم يأخذ المال أي النصاب بل أخذ ما دونه وتصوره ثلثه حيث عين المسئلة
الآن انهم من الغرائب (قوله ولا يثبت قتل الخ) أي فيقتل القاتل والمعين سواء قتل
بسيوف أو حجر أو ما كما يأتي (قوله ولم يذهب الخ) هو قوله بخلافه أمره (قوله من
تقدر مضاف) أي قوله تعالى يجاريون الله وتقدر المضاف أولاء الله اه قلت
والاحسن عباد الله ليشمل الخ كما به. له في القبح والحاصل أنه لما كان المخالفة
والعصيان سببا للعصاة أو ما لفت الغمارة عليهم لمن اطلاق المسبب على السبب
(قوله خير الامام من ستة أحوال) ترك السابع من الاقسام العقلية وهو ما اذا اقتصر
على القطع لأنه لا يجوز اه اقول الاقسام العقلية عشرة لأنه امان أن يقتصر على القطع
أو القتل أو الصلب أو يفعل الثلاثة فهو ذم أربعة أو يفعل اثنين منها القطع ثم القتل أو
عكسه والقطع ثم الصلب أو عكسه والقول ثم الصلب أو عكسه فهذه ستة مع الأربعة
بعشر ولكن القطع بعد القتل غير مذكرا في اذا مات في أثناء الجلد كما في الزبطي ومنه
القطع بعد الصلب (قوله ان شاء قطع من خلاف ثم قتل) أي بلا صلب خلافا لمحمداه
لا يقطع ولما عن أبي يوسف أنه لا يترك الصلب (قوله ويصلب حيا) أي فيما اذا اختار
الامام صلبه أو فيما اذا اقتابلزومه على قول أبي يوسف كذا في القبح امانيا اذا اختار الجمع

(بعد التعزير) لمباشرة مشكك
القصاص (حتى يوت) لا بالقول
بل يظهر رسميا الصلوا (أو يوت
وان أخذ مالا معصوما) بأن
يكون لمأوى كما مر (وأصاب
منه كالأصاب قطع يده ورجله من
خلاف ان كان جميع الأطراف)
تلايفوت تقع وهذا حاله ثانية
(وان قتل معصوما) ولم يأخذ
مالا (قتل) هذه حاله ثالثة (حدثا)
لا قصاصا (لهذا) لا يعقوه ولي ولا
يشترط أن يكون القتل (موجبا
للقصاص) لوجوب جزاء له عاربه
فه تعالى بخلافه أمره وهذا الخلل
يستغنى عن تقدير مضاف كما لا يخفى
(و) الحالة الرابعة (ان قتل وأخذ)
المال خير الامام من ستة أحوال ان
شاء (قطع) من خلاف (ثم قتل
أو قتل) و صلب أو قتل فقط (أو
صلب فقط) كذا فصله الزيلعي
ويصلب (حيا)

بين القتل والصلب فلا بد أن يكون القتل سابقا والام سبق فرق بين الجمع والاقتصار على
الصلب (قوله في الاصح) وعن الطحاوي انه يقتل ثم يصلب توقفا عن المثل ويأتي جوابه
قرىبا (قوله وكشفته في الجوهرة) وهي أن تغرز خنجر في الأرض ثم يربط عليها خنجر
أخرى عرضا فيضع قدميه عليها ويربط من أعلاها خنجر آخر ويربط عليها يديه (قوله
ويبيع بطنه بريح) كذا في الهداية ويغيرها وفي الجوهرة ثم يطن بالريح ثم يديه الأيسر
ويخفض بطنه إلى أن يموت وفي الاختيار تحت يديه الأيسر ولا يرد أن في الصلب مثله
وهي مفروضة منهي عنها لأن الطعن بالريح معناه فلا تله فيه ولو لم فالصلب مطلق
بشرعية فتكون هذه المثلثة الخاصة مستتاة من المسوخ قطعا أو أخاذه في التبع وفيه أيضا
ولا يصل على قاطع الطريق كما علم من باب التهمة (قوله على الظاهر) أي ظاهر الرواية فلا
يتأذى الناس براشحه (قوله من أخذ مال) أي أن كان المال كما يبيده وقوله لا يرضى
وذلك لسقوط عصمته بالقطع كما ترى في السرقة الصغرى أما لو كان المال بقيارقه إلى سلكه
كما في المثلث (قوله ويقرى الأحكام المذكورة) من حبس ونهز وأعطى فقط أو قتل فقط
أو تخيير ط (قوله بعبارة بعضهم) لأنه جراه الهابة وهي تصقن بأن يكون البهيم ردا
للبعض هداية (قوله ويحجر) مبتدأ خبره كيف وقوله لهم في قطع الطريق احتراز
عن غيرهم فإنه لا يقتل بالقتل ويحجر ويصل لكن القتل هنا ليس بطريق القصاص بل هو حد
وعن هذا قال في التهذيب هذه الجملة كالتي قبلها معلومة من قوله قتل حد إلا أنه أراد
زيادة الإيضاح (قوله إن انضم) إلى الجرح أخذ لم يتقدم الجرح ذو كفا لا في تعبير الكثر
وغیره وقوله وإن أخذ ما لا ويرح قطع الخ (قوله وإن جرح فقط) جواب الشرط قوله
الأي فلا حد كما سببه عليه الشارح وهذا شروع في ست مسائل لاحقة فيها واحد مستقط
الحدوث أخذ بحق العباد من قصاص أو مال كما يأتي (قوله ولم يأخذ نصيبا) أي بأن
يأخذ شيئا أصلا وأخذ ما دون النصاب لأنه لما كان الأخذ الموجب للحد هو النصاب
كان ما دونه بمنزلة المدم كما في الجرح وتقدم أن الشرط أن يصيب كل واحد نصاب أي إذا
كانوا جماعة ومثل ما دون النصاب الأشياء التي لا قطع فيها كالنارعة وما يسارع إليه
القصاص كما سببه عليه الزيلعي (قوله ولو دون مع هذا الأخذ) أي أخذ ما دون النصاب
المفهم من قوله ولم يأخذ نصيبا فافهم (قوله لأن المقصود هو المال) أي أنه المقصود
في قطع الطريق وهذا جواب عن طعن عيسى بن أبيان في المسئلة بأن القتل وحده يجب
الحد فكيف يمتنع مع الزيادة قال الزيلعي وجوابه أن قصدهم الحد غالبا في نظر إليه لا غير
بخلاف ما إذا اقتصر على القتل لأنه حين أن مقصودهم القتل دون المال فيقتلون فقط
هذه من المراتب اه قتل ويأخذ ما دون النصاب في قطع الطريق هي سرقة كبرى لأن مقصود القاطع
غالبا أخذ المال وأما القتل فاعماله وسيله إلى أخذ المال لكن إذا أخذوا فقط أو قتلوا
فقط فقد رتب عليه الشرع حدا فيقتل لأنه حين أنه المقصود دون المال أطاقوا جرمهم

في الاصح وكشفته في الجوهرة
(ويبيع) بطنه (بريح) تشبهه
ويخفضه به (حتى يموت) وينزل
ثلاثة أيام من موته ثم يطي بطنه
وبين أهله ليدفنوه (لا أكرهها)
على الظاهر وعن الثاني يترك حتى
يتقطع (وبعد إقامة الحد عليه
لا يضمن ما قبل) من أخذ مال وقتل
ويجرح زيلعي (ويجرح الأحكام)
الحد كونه (على الكل بمباشرة
بعضهم) الأخذ والقتل والاشاعة
(ويجرح وعصاهم كيف في الحالة)
الخاصة (إن انضم إلى الجرح
أخذ قطع) من خلاف (وهو حد
جرحه) لعدم اجتماع قطع
وشحن (وإن جرح فقط) أي لم
يقتل ولم يأخذ نصيبا قال الزيلعي
ولو كان مع هذا الأخذ قتل فلا
حدا أيضا لأن المقصود هنا المال
وهي من المراتب

ذلك أخذ مال ظهر أن مقصودهم ما هو المقصود الأصلي وهو المال بحيث يتخذ ينظر إليه فإن
 يبلغ نصيب الكل منهم وجب الحد لوجود شرطه والأفلاحة لصدقه وحيث لا حد فوجب
 موجب القتل من قصاص أو دية فوجب ضمان المال فانهم (قوله أو قتل عمدا) قد
 بالقتل يعلم حكم أخذ المال بالأولى بغير (قوله ومن تمام) وبه يقال المال الخ أي لينقطع
 به خصوصه صاحبه ولو تاب ولم يرده ليعذر في الكتاب واختلافه فيه فقيل لا يقطع الحد
 كسائر الحدود وقيل يقطع أشار إليه محمد في الأصل لأن التوبة تسقط الحد في السرقة
 الكبرى بخصوصها للاستئناس في التمسك فلا يصح قياسها على باقي الحدود مع معارضة النص
 ففتح وظاهره ترجيح القول الثاني بقول الشارح قتل الحد فيه نظر لأنه يشهد بضعفه
 والظاهر أن هذا الخلاف عند عدم التقادم لما في التمسك من السراج لقطع الطريق وأخذ
 المال ثم ترك ذلك وأقام في أهله زمانا ثم قدر عليه دوى منه الحد لأنه لا يستوفى مع تقادم
 المهداه قال في الترمذيه علم أن مجرد التمسك ليس توبة بل لا بد أن يظهر عليه ما هو الذي
 لا يقتضي (قوله أو كان منهم غير مكاف) أي صبي أو مجنون لأنهما أجناس واحدة قامت
 بالكل فأذا لم يقع فصل بعضهم موصيا كان فعل الباقيين بعض العلة وإنه لا يثبت الحكم
 كالمادة والمخطئ إذا شتر في القتل حيث لا يجب القودوعن أبي يوسف يحد الباقيون
 لو باشر القلاء بباي (قوله أو أخوس) أي خلافا لابي يوسف فيلحق (قوله أو كان ذو
 رحم محرم) كان نائمة وذوقا فالمراد به أحد المقاتل وقوله من أحد المارة متعلق بمحرم
 والعلة فيه كما فيهما قبله وشمل ما إذا كان المال مشتركا بين المقتولوع عليهم أو لا
 لم يأخذوا الأمن ذي الرسم المحرم وما إذا أخذوا منه أو من غيره فلا يحدون في الأصح كما
 في الترمذيه وغيره (تنبيه) لو كان في القافلة ستمن لا يمنع الحد مع أن القطع عليه وحده
 بمنه كما فيمنه والفرق كما في القضي أن الامتناع في حق المستامن إنما كان خلال في عصية
 نفسه وماله وهو أمر يخصه أما هاتان وتغل في الحرز والقافلة حرز واحد قصير كان
 القريب سرق مال القريب وغيره القريب من بيت القريب (قوله أو شريك معاوض)
 أي لو كان في المقتولوع عليهم شريك معاوض لبعض القطاع لا يحدون فتح ومقتضاه أن
 شريك العنان ليس كذلك وينبغي أنه لو كان مال الشريك معه في القافلة أنهم لا يحدون
 لا اختلال الحرز تأمل (قوله أو قطع بعض المارة) أي القافلة وبه عبر في الكثرة وهو أظهر
 وأعمال يقطع لأن الحرز واحد وهو القافلة فصار كسارق سرق متاع غيره وهو معه في دار
 واحدة فتح (قوله أو قتر المصنف) وكذا في الزيلعي والمقنن عن الاختيار والقتل عن
 شرح الطحاوي (قوله وللولى القود الخ) أي في المسائل المذكورة وحده إن شاء الله إذا
 لم يجب الحد لم يسهروا قطعا فاضمنون ما فعلوا من قتل عمد أو شبهه عمدا وخطأ أو سراقة
 ورذ المال لو قاما وقيته لهما الكا ومسئلهما كافتة فيده بالقود يعط منه حكم المال بالأولى
 أو ردا بالأول ما ينهل ضمان المال والمراد بالولى من له ولاية المناصبه فيشمل صاحب

(أو قتل عمدا) وأخذ المال
 (قالب) قبل مسكه ومن تمام قوله
 رذ المال ولو لم يرده قبل لا حد أو
 كان منهم غير مكاف) أو أخوس
 (أو كان ذو رحم محرم من)
 أحد المارة) أو شريك معاوض
 (أو قطع بعض المارة على بعض
 أو قطع شخص الطريق لسيلا
 أو نها را في مصر أو بين مصرين)
 وعن الثاني إن قصده للامطالقا
 أو نها را بصلاح فهو قاطع وعليه
 الفتوى بغير رد ولا قتر المصنف
 (فلا حد) جواب المسائل الستة
 (ولو لولى القود) في العمد (أو
 الأرش) في غيره (أو العفل) قطع ما
 (العبد في حكم قطع الطريق كغيره)

المال ويشمل الجروح أيضا في أولى المسائل المذكورة به اندفع اعتراض البحر على الهداية بأن ذلك المبرور لا لوليه لانه ان أفضى الجرح الى القتل يبقى أن يجب الحداه أي لومات بالبراحة يرجع الى الحالة الثالثة وهي ما لو قتل فقط فنبني أن يجب فلا يكون لوليه القود (قوله في ظاهر الرواية) كذا نص عليه في المبسوط وهو اختيار الطحاوي خلافا لما كثر من أن المرأة كالسبي وهو ضعيف الوجه مع مصادمته لاطلاق القرآن فالجرح عن عدل عن ظاهر الرواية كصاحب الدواية والجنين والفقار الكبري وغيرهم وعامة في الفتح (قوله هو المختار) قال في الشرح لا يلية هذا غير ظاهر الرواية (قوله قتلان) أي قصاصا لاحدا بدليل قوله وضمن المال وهذا بناء على أن المرأة لا تكون خالعة طريق قال في الشرح لا يلية وهو كذا مبني على خلاف ظاهر الرواية كافي الفتح اهـ قلت فكان ينبغي للشارح عدم ذكر هذين الفرعين هنا فصح - ما لم يمش على المصنف - من ظاهر الرواية (قوله ويجوز أن يقتل دون ماله) أي يقتل ماله أو فوته أو فاداه أو وراه فان لفظ دون يأتي لعمان المناسب منه ما ذكرنا وقال بعضهم على ماله (قوله وان لا يبلغ نصيبا) أي نصيب السرقة وهو عشرة دراهم كافي منية المقت في التفسير دخل نص دارا وأخرج المتاع فلأن يقاتله مادام المتاع معه لقوله عليه الصلاة والسلام قاتل دون ماله فان رمى به ليس له أن يقتله لانه لا يتناول الحديث وفي البرازية وغيره ما روي قتل رب الدار فان برهن انه كاره قدمه حذر ولا فان لم يكن المقتول معروفا بالسرقة والشر فقتله به قصاصا وان كان متع ما يجب الدية في ماله استسما نا لان دالة الضمان أو وثقت منهم في المقصص لافي المال وفي الفتح أخذ الصومع - اع قوم فاستغاثوا بدمهم - ووا في طلبهم فان كان أرباب المتاع معهم أو غابوا الكثر يعرفون مكانهم وقد ردون على رد المتاع عليهم - حل لهم قتال الصومع وان كانوا لا يعرفون مكانهم - ولا يقدرون على الرد بل يقتل وعامة فيه (قوله يكسر التوت) أي كسفت وتسكن لتفتت فيه - وله الحلق والحلقب وماله من باب قتل صاحب (قوله في المصير) وكذا في غيره كما في شرح الشافعي من الجلاء مع الصغير فهو قد اشتاق بل غير المصير بل الأولى وانما يقبده ثلاث يومه انه لا يكون ذلك في المصير كما في قطع الطريق (قوله أي خنق مراد) أراد زنتين فصاعدا غيره - قوله لا في والا بأن خنق مرتوي في البصر قيد بعقده لانه لو خنق مرتوة واحدة فلاقتل عند الامام (قوله سياسة) أي قد مننا الكلام عليه في حد الزنا (قوله وكل من كان كذلك) كالموطي والساحر والعواني والزندق والسارق كما تقدمناه في أوائل باب التزوير (قوله عند غيري خبيثة) أي عند صاحبيه ومن وافقه سماء في باقي الأئمة أما عند أبي حنيفة فحب الدية على عاقبة كافي البحر والله سبحانه اعلم

وكذا المرأة في ظاهر الرواية فتح
لكنها لا تصلب بخنق وفي السراجية
والدرهم في امرأة فباشرت
الاخذ والقتل قتل الرمال دونها
هو المختار عشر شدة قطعه
وأخذت وقلن قتلن وضمن المال
(ويجوز أن يقتل دون ماله وان لم
يبلغ قصاصا أو يقتل من قتله عليه)
لا لطلاق الحديث من قتل دون
ماله فهو شهيد فتح (ومن كثر
خلق) يكسر التوت (منه في المصير)
أي خنق مراد كره مسكين
(قوله سياسة) سياسة لعمه في الارض
بالضاد وكل من كان كذلك يدفع
شره بالقتل (والا) بأن خنق مرتوة
(لا) لانه كالتقتل بالقتل وفيه
القود عند غير أبي حنيفة رحمه
الله تعالى

بسم الله وصحده والصلاة والسلام على نبيه وصحبه وعلى آله وصحبه وجمعه وبعد

فيقول مؤلفه أفقر العباد إلى عقومولاه يوم التناد محمد أمين • الشهر ما بين عابدين •
 خادم العلوم الشرعية • في دمشق الشام المحجة • قد تجوز تسويد هذا النصف المبارك •
 بهون الله جل وتبأولك • من الحاشية المسماة رد المختار • على الدر المختار • في مقر الخبير
 سنة ثمان وأربعين ومائتين وألف • من هجرة تيسنا محمد الذي تم به الألف • صلى الله عليه
 وسلم • وشرفه وعظم • فخامه محمد الله تعالى ملكه لأقرب وأصله • ردة المختار على الدر
 المختار أسماؤه • لا شق الله على تنقيح عباراته • وتوضيح رموزه وإشاراته • والاعتناء
 ببيان ما هو الصحيح المعقد • وما هو مترى ومنقذ • وتحرير المسائل المشككة •
 والحوادث المعقدة • التي لم يوضع كثير منها أحد قبل ذلك • ولا سائل مهامه بيانها سالك
 • مشهور نابذ خاثر زبر المتقدمين • وخلاصة كتّيب المتأخرين • ورسائلهم المؤلفة
 في الحوادث الفرية • الجامعة للفوائد العجيبة • كرسائل العلامة ابن نجيم الأربعة •
 ورسائل العلامة الشرنبلالي الستين • وكثير من رسائل العلامة على القارئ ثمانية
 الراسخين • ورسائل سيدي عبد الغني التالبي الخبر المتين • ورسائل العلامة قاسم خاتمة
 المجهدين • وحواشي البحر والمنع والاشباه وجامع الأصولين للتهامة الشيخ خير الدين •
 وفتاويه المنبرية وفتاوى ابن السلي والرحيبي والشيخ اسمعيل والفتاوى الزينية
 والأثرانية والحامدية وفتاوى غيرهم من المفتين • وتحريرات شمسوخنا وشايخهم
 المعشرين • وما سن به الله تعالى على عبده من الرسائل التي ناهزت الثلاثين • وما حوزته
 وقمتته في كتابي تنقيح الفتاوى الحامدية الذي هو بهجة الناظرين • وغير ذلك من كتب
 السادة الاخبار المعقدين • مع بيان ما وقع من سهو وأغلط في كتب الفتاوى وكتب
 الشارحين • ولا سيما ما وقع في البحر والمنع والاشباه والدرر وكتب المفتين • حتى
 صار بمحمد الله تعالى عدة المذهب • والطراز المذهب • ومرجع القضاة والمفتين • كما
 يعلمه من خاص بأفكاره في تباركه من العلماء العالمين • الخالين عن داء الخلد المضيق للبدن
 الصادقين المصنفين • فدونك كتابا قد أعملت فيه الفكر • وأزمت فيه الجفن السهر •
 وغرست فيه من فنون البحر رأفنا • وقتقت فيه عن عيون المشكلات أحفانا •
 وأودعت فيه من كنوز القوائد • عقود الدرر والقوائد • وبسطت فيه من أنفع المقاصد •
 أحسن الموائد • وجلوت فيه على منصة الانتظار • عرائس أبكار الأفكار • وكشفت فيه
 توضيح العبارات • قناع الخدورات • ولم أكف بتلويح الاشارات • عن تنقيح كشف
 تحريرات الخفيات • فهو بريق الدهر • وغنية أهل العصر • وما ذال إلا بعض انعام المولى •
 الذي هو بكل حمد وشكر أحق وأولى • حيث أبرز هذا الجواهر المكنونة • والدرر
 القرائد المحبونة • في ميون أيام خليفة الله في أرضه • القائم بواجب حقه وفرضه • رافع
 ألوية الشريعة البديعة • وقيدها • وموطأ بنيتها المتينة الرفيعة ومشدها • الجاهدين
 سبيل الله حتى جهاده • والقاطع لدار الكافرين بجمعه واجتهاده • الذي ابتسمت تغور

نفور البلاء سيوفات مرهفاته • وبكت عيون عيون ذوي الضاد بقا هرات عزهاته •
 • وأبدع قلام كاتب الجيوش بأرائه السديده • ورفع أفتدة الأكسرة والقباصرة بقوة
 بطشته الشديده • يكاد سابر قطلته يذهب بالأبصار • وغصن رأفته يمس لينا كيس
 الاغصان ذات الازهار • وتمكاد صواعق سطوته تزيح صم الجبال • ومواكب كتاب
 حوزته تضي عدد الرمال • من أنام الانام في ايامه في ظل الامان • وري الرعية في مراعي
 الرجاية والاحسان • وأناديتو ارياض أسنه بلاد المسلمين • فضاء فضاء صدورهم بنور
 اليقين • وأزاح غيوم غمومهم • بردع المشركين • فلاح فلاح قلوبهم • لا عين المناظر يرى
 • وراح راح غفلاتهم • باقظ النائم • فصاح فصاح أسفهم بالدعاء • كل عين •
 شفقة خلقت أنوار غزته • شمس اضي وزاد يخلف الدينا •
 سالت قواضله للمعنى نعم • سالت قواضله للمعنى شمس •
 السلطان الاعظم • والحقان الانعم • تاج ملوك العرب والهمم • نزل الله في أرضه للام
 • محمود الذات • مدوح الصفات • لازالت دعائم سلطنته قائمه • وعبود الخرافات •
 ناعه • ولا برست وياض عزته مخضر تديم الديمومة والابود • ورياحين ذريته رياته بطلاوة
 التأييد والخلود • ولا زالت أعيان دولته من علمائه وقضائه ووزرائه • يزيل نبراس آرائهم
 دجى الجور يسناه وسنائه • ولا تقتل نجوم جنوده الساطعة في أملاكه سنامه • شهابو قف
 على مرده أعدائه • آمين آمين آمين • وهذا وقد تجر هذا السفر المسفر • عن روض أربض
 من مر • مقابلة • ونصحا بصحب الامكان • سوى ما شذ به روض • هو • ونسب ان لا تتلو عنه
 جبلة الانسان • وذلك برهم من أمر باستكناه • رغبة في نيل رضاه ولاء ونوايه • الاعام
 الهمام • على القدر والمقام • من امتلأ الجوزاء بزمام • وصالح في مواجب العزوم •
 واشتهر اشتهار البدر في الظلام • فاضى قضاة الاسلام • من هذا القضاء والاحكام بالانقان
 والاحكام • ذى التغيرات الحميدة والمآثر القريضة التي لا ترام • صولا ما عبد الحليم فندى
 كبحه حتى زاده القاضى سابقا بدمشق الشام • دام في عز وافتام • وشيخا واحدم • بجاه من
 هو للانبيا ختام • وآله • ومحبة السادة الكرام • عليه وعليهم الصلاة والسلام • في البد •
 والنتام • كتبه أسير ومضة ذنبه • الراسى عفوريه • شمس آمين • الشهباب عابدين • غفر
 الله تعالى له ولوالديه وللكل المسلمين آمين آمين آمين

• (بسم الله الرحمن الرحيم • كتاب الجهاد) •

هذا الكتاب يعبر عنه بالسير والجهاد والمغازي قاله مرجع سيرة وهي فعلة بكسر الشا من
 السير فتكون لبيان هيئة السيرة وحالاته الا انها غلبت في لسان الشرع على أمور المغازي
 وما يتعلق بها كالناسك على أمور الحج وقالوا السير الكبير فهو مصغره واصقة المذكرات فيها
 مقام المضاف الذي هو الكتاب كقولهم صلاة الظهر وسير الكبير خطأ فكلهم المصغر ويجمع

الكبير يهرق قلت والسير الكبير والسير الصغير كآيات للإمام محمد بن الحسن رحمه الله تعالى
على صيغة جمع سيرة فلا على صيغة المفرد وهذا فضل الجهاد عظيم كيف وما صلبه بذل أمز
المجربوات وهو النفس وادخال أعظم المشقات عليه تفر باطلنا إلى الله تعالى وأثقت منه
قصر النفس على الطاعات على الدوام وبجانية هواها ولا تأل حسلي الله عليه وسلم وقد
رجع من غزاة وجعنا من الجهاد الاغرائى الجهاد الاكبر ويذل عليه الله صلى الله عليه
وسلم آخره في القضية عن الصلاة على وقتها في حديث ابن مسعود قلت يا رسول الله أى
الاعمال أفضل قال الصلاة على صيقاتها قلت ثم أى قال بئر الوالد بن قلت ثم أى قال الجهاد
في سبيل الله ولو استقرت له زادنى رواه البخاري وجاه تأخير عن الإيمان في حديث أبي
هريرة المتفق عليه قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم أى العمل أفضل قال إيمان بالله
ودرسه فيسبلى ثم ماذا قال الجهاد في سبيل الله قبل ثم ماذا قال مع مرور ويجب أن يعتبر كل
من الصلاة وإز كاهم رادة بلفظ الإيمان من عموم المجاز ولا ترد في أن المواظبة على أداء
فرائض الصلاة في أوقاتها أفضل من الجهاد لأنها فرض عين وتكرار لأن الجهاد ليس
الالايمان وأامة الصلاة فكان حسن الفيرة والصلاة حسنة لعينها وهي المقصودة منه
وتقام تحقيق ذلك مع ما ورد في فضل الجهاد مذ كور في الفتح قلت وقيل في ذلك
الامام الشريفي في شرح السير الكبير حيث قال عن أبي قتادة أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قام خطيب الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم ذكر الجهاد فلم يدع شيئا أفضل من
الجهاد الا الفرائض يريد به الفرائض التي تثبت فرضها علينا وهي الأركان الخمسة لأن
فرض العين أكد من فرض المكفاية والثواب يجب أكاد الفرضية فلهذا استثنى
الفرائض ثم ذكر أحاديث في أن الشهيد تكفر خطايا الالدين وقال إذا كان محسبا
صابرا مقبلا قال وفيه بيان شدة الأجر في مظالم العباد وقيل كان هذا في الاستدعاء
نهى صلى الله عليه وسلم عن الاستدعاء لقلة ذات يدهم وبخزهم عن قضائه ولهذا كان
لا يصلى على مدبون لم يخلف ما لا ثم نزع ذلك بقوله عليه الصلاة والسلام من ترك ما لا
فلورته ومن تركه كالأول عباله وعلى وورد قطره في الحج انه صلى الله عليه وسلم دعا لسته
بعرفات فاستجيب له الا لمظالم ثم دعا بالمشر الحرام فاستجيب له حتى المظالم فقول جبريل
عليه السلام يخبره انه تعالى يقضى عن بعضهم حق البعض فلا يعلم مثل ذلك في حق
الشهيد المدبون ثم ذكر حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن رجلا سأل النبي صلى الله
عليه وسلم فقال رجل يريد الجهاد في سبيل الله وهو يريد عرض الدنيا فقال عليه الصلاة
والسلام لا أجر له الحديث قال ثم تأويله من وجهين أحدهما أن يرى انه يريد الجهاد
ومراده في الحقيقة المال فهذا كان حال المنافقين ولا أجر له وأكون معظم مقصوده
المال وفي منه قال عليه الصلاة والسلام للذي استقر على الجهاد يد نارين انما لك
دينا والفي الدنيا والاخرة أما إذا كان معظم مقصوده الجهاد وبرغب معه في الغنية

مطلب
في فضل الجهاد

مطلب
المواظبة على فرائض الصلاة في
أوقاتها أفضل من الجهاد

مطلب
في تكفير الشهادة مظالم العباد

مطلب
فيعن يريد الجهاد مع الغنية

فهو داخل في قوله تعالى ليس عليكم جناح أن تنفقوا أموالكم من ربيكم يعني النجاسة في طريق
الحج فكأنه لا يحرم ثواب الحج قصداً لهذا الجهاد (قوله لا تنفقوا أموالكم) وهو إخلاء
الأرض من الفساد (قوله ووجه الترتي) أي من الحدود إلى الجهاد (قوله غير خفي)
لأن الحدود وإخلاء من الفسق والجهاد إخلاء من الكفر (قوله مسدوداً) أي
بذل وسعه وهذا عام يشمل الجهاد بكل أمر معروف ونهي عن منكر (قوله فليذكر
الشارح معناه لغة بل بين نصريه (قوله وقتال من لم يقبله) أي قتاله مباشرة أو لا
قتريه فإن كان اتصال لاجل هذا (قوله في القتال) أي في أسبابه وأنواعه من
ضرب ودم وسرق وقطع أشجار ونحو ذلك (قوله أو معاونة الحج) أي وإن لم يصرح معهم
بذليل العلف ط (قوله أو تكثير سواد) السواد العدد الكثير وسواد المسلمين جماعة -
مصباح (قوله أو غير ذلك) كدعوة البحر وحتمية المطاع والمشارب ط (قوله ومن
توايه الرباط الحج) قال المرصفي في شرح السير الكبير والرباطة المذكورة في الحديث
عبارة عن المقام في ثغر العدو ولا عزاز الدين ودفع شر المشركين عن المسلمين وأصل الكلمة
من رباط أن يربط قال الله تعالى ومن رباط أن يربط بالمسلم لم يربط شمله حيث يسكن من الثغر
أمر به العدو وقربه وكذلك يفعل عدوه ولهذا يسمى رباطه أهـ وشترط الإمام مالك أن
يكون غير الوطن وتطرفه الحافظ ابن حجر بأنه قد يكون وطنه وبنيو باله فانه قد يقع
العدوون ثم اختار كثير من السلف سكي التفور (قوله هو المختار) لأن ما دونه لو كان
رباطاً فكل المسلمين في بلادهم مرابطون وغناه في الفتح قلت لكن لو كان ثغراً لم يقبل
للعدو ولا يصل به كتابه الدفع لا ينفردوا به فمما رباط كالأجنح (قوله وسبح الحج) قد
لم يذكر في الفتح حديثاً واحداً لأنه قال والاحاديث في فضله كثيرة ذهب ما في صحيح مسلم من
حديث سلمان رضي الله عنه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول رباط يوم في سبيل
الله خير من صيام شهر وقيامه وإن مات فيه أجرى عليه عمله الذي كان يعمل وأجرى عنه
ورقه وأن التان زاد الطبراني وبعث يوم القيامة شهيداً وروى الطبراني بسند ثقات
في حديثه فروى عن مات مرابطاً أن الفزع لا يكبر ولا يظن ابن ماجه بسند صحيح عن أبي
هريرة وبعثه الله يوم القيامة آمناً من الفزع وعن أبي أمامة عنه أنه الصلاة والسلام قبل
أن صلاة المرابط تغفل خمساً فصلاة وتفقه الدنيا والدرهم منه أفضل من سبع مائة
دينار يتقوه في غيره أهـ (قوله أجرى عليه عمله وورقه) قال المرصفي وقوله خير
عليه عمله له عمله وذلك في كتاب الله تعالى ومن يخرج من بيته مهاجراً إلى الله ورسوله
ثم يدرك الموت فقد وقع أجره على الله وقال عليه الصلاة والسلام من مات في طريق طبع
كتب له صحيفة مبرورة في كل سنة فهذا هو المراد أيضاً في كل من مات مرابطاً به عمل بملة
الرباط إلى الفناء الذي أفيما يجري له من الثواب لأن فيه استدامة الرباط ليرقى بها إلى فناء
الدنيا والثواب بحسب النية أهـ قلت ومقتضاه أن المراد بإجراء العمل دوام ثواب الرباط

مطلب
في الرباط وفعله

أورد بعد الحد ولا تنفقوا الأموال
وجه الترتي غير خفي وهو لغة
مسدوداً في سبيل الله وشرعا
الدعاء إلى الدين الحق وتقال من
لم يقبله شني وعرفه ابن الكمال بأنه
بذل الوسع في القتال في سبيل الله
مباشرة أو معاونة بمال أو رأي أو
تكتيس أو أد وغير ذلك أهـ ومن
توايه الرباط وهو الإقامة في
مكان ليس وراءه سلام هو المختار
وصح أن صلاة المرابط خمساً
وورقه بسبع مائة وإن مات فيه
أجرى عليه عمله وورقه

كما صرح به في حديث آخر ذكره السرخسي ومن قتل بجاهدا أو مات من ابطال الحرام على الارض أن تأكل لحمه ودمه ولم يخرج من الدنيا حتى يخرج من ذوقه كيوم ولدته أمه وسقى برئ مقدده من الجنة وزوجته من الحور والعين وسقى يشفع في سبعين من أهل بيته ويجري له أجر الرباط إلى يوم القيامة وظاهره أن من مات من ابطال يكون حياته في قبره كالشهيد به يظهر معنى ابرار رقة عليه (تنبيه) قال الشارح في شرحه على الملتقى قد تعظم شيخنا الشيخ عبد الباقي الحنبلي احدث ثلثة عشر ممن يجري عليه الاجر بعد الموت على ما جاء في الاحاديث وأصلها الحفاظ الاسيوطي رحمه الله تعالى فقال

إذا مات ابن آدم جاء به يرى • عليه الاجر عتة ثلاث عشر
علمهم شيئا ودعا فيقبل • وغرس القفل والحدقات فيرى
ورائه نصف ورباط نفس • وحضر البئر أو ابرأ نفس
وبيت القريب يشاء أو • اليه أو بناء يحمل ذكر
وعلمه لقرآن • كريم • شهيد القتال لا اجل بر
كذا من سن حافظة لبقني • نفعها من أحاديث بشهر

(قوله وأمن القنان) ضبطه أمن بفتح الهمزة وسر الميم بلا واو أو ومن بضم الهمزة وزياد أو وضبط القنان بفتح القاف أي قنان القروفي رواية أبي داود في سننه وأمن من قتاني القبر ويضفيها جميع فأن قال القرطبي وتكون البئر أي كل ذي فتنة قلت أو المراد قنان القرم من اطلاق صفة الجمع على اثنين أو على انهم أكثر من اثنين فقد ورد أن قتاني القبر ثلاثة أو أربعة وقد استدلل عليه واحد بهذا الحديث على أن الرباط لا يسأل في قبره كالشهيد لعنسى على الجامع الصغير (قوله هو فرض كفاية) قال في الدر المنقى وليس يطوع أصلها هو العقيم فيجب على الإمام أن يعمسرية إلى دار الحرب كل سنة مرة أو مرتين وعلى الرعية اعانة الا اذا أخذ انخراج فان لم يبعث كان كل الاثم عليه وهذا اذا غلب على ظنه انه يكافئهم والان لا يسأل قتلهم بخلاف الامر المعروف فتهستل عن الزاهدي (قوله اذا حصل المقصود بالبعث) هذا المقيد لا بد منه ثلاث تنقض بالفتوى اعلم فانه معه مفروض انهم مع أنه فرض عين لعدم حصول المقصود بالبعث نهر قلت يعني أنه يكون فرض عين على من يحصل به المقصود وهو دفع العدو وفي كان بهذا العدو أو لم يكنهم مدافعة بقدر عينه على من يلهم وهكذا كإسأني ولا يخفى أن هذا عند هجوم العدو أو عند خوف هجومه كإسأني فرضه ابتداء وهذا لا يمكن ان يكون فرض عين الا اذا كان بالمسلمين قتلة والعبادة الله تعالى بحيث لا يمكن أن يقوم به بعنه لمحقق بقدر فرض على كل واحد منهم عيناً تأمل (قوله وله قدم الكفاية) أي الذي هو فرض كفاية على فرض العين وهو الاتي في قوله وفرض عين ان هجوم العدو (قوله لكثرة) أي كثرة وقوعه (قوله وأما قوله تعالى الخ) جواب عما يدل على قوله ابتداء وعلى عدم تقييده بغير الاشهر

مطلب
في بيان من يجري عليهم الاجر بعد الموت

وا من القنان وبعض شهيد الأمان من
الفرع الأكبر وقامه في القضاة هو
فرض كفاية كل ما فرض عليه
فهو فرض كفاية اذا حصل
المقصود بالبعث والافتراض عين
وله قدم الكفاية لكثرة
(البداه) وان لم يدقوا أو ما قوله
تعالى فان قاتلوكم فاقتلوهم
فقتلهم في الاشهر الحرم ففسوخ
بالعمومات كاتسوا المشركين
حيث وجدتهم

مطلب
الرباط لا يسأل في القبر كالشهيد

الحرم ثم اعلم أن الأمر بالقتال نزل مرتين تأخذ كل من الله عليه وسلم ما مورا ولا بالتبليغ
والأمر اضطراراً مع عاتقهم وأمرض عن المشركين ثم بالجهاد بالاحسن أدع الرسل
وبك الآية ثم أذن لهم بالقتال أذن للذين يقاتلون الآية ثم أمرهم بالقتال إن قاتلوهم فإني
قاتلوهم فاقبلوهم ثم أمرهم بشرط أن لا يخرجوا من الحرم فإذا انسحبوا من الحرم فقاتلوا
المشركين ثم أمرهم بطلبه فقاتلوا في سبيل الله الآية واستقر الأمر على هذا سرخصي
مخلصاً يصفى في جميع الأزمان والأماكن سوى الحرم كافي الله - ثانياً من الكرماني
ثم نقل عن الثالثة أن الأفضل أن لا يبدأ في الاشتهار بالحرم والمهاد بقوله - سوى الحرم
إذا الهدى فاقبله للقتال فلو دخلوه للقتال حل قتالهم فيه - بقوله تعالى حتى يقاتلوك فيه
وعنه في شرح السيرة (قوله إن قاتلهم البعض) هذه الجملة وقعت موضع التقطع بل فرض
الكفاية فتح وحاشا أن فرض الكفاية بما يكفي فيه إقامة البعض عن الكل لأن المقصود
حصوله في نفسه من مجموع المكلفين لتسهيل المبت وتكفيله ورد السلام بخلاف فرض
العين لأن المطالب أقامته من كل حين أي من كل ذات مكلفة بعينها لا يكفي فيه - بل
البعض عن الباقي وإذا كان أفضل كما ذكرنا العناية به أكثر ثم أن فرض الكفاية إنما
يجب على المسلمين العالمين به سواء كانوا كل المسلمين شرافاً ومبرراً أو بعضهم قال الله - ثانياً
وفيه رمز إلى أن فرض الكفاية على كل واحد من العالمين به بطريق البدل وقيل أنه فرض
على بعض غير معين والأولى المختارة لا وجوب على البعض لكان الآية ثم بعض اسم ما إذا
غير مقبول وإني أنه قد يصير بحيث لا يجب على أحد ويحتمل يجب على بعض دون بعض فإن
نظر كل طائفة من المكلفين أن غيرهم قد فعلوا سقط الواجب عن الكل وإن زعم منه أن لا
يقوم به أحد وإن كل طائفة أن غيرهم لم يفعلوا وجب على الكل وإن ظن البعض أن
غيرهم أتى به وظن آخرون أن غيرهم ما أتى به وجب على الآخرين دون الأولين وذلك
لأن الوجوب ههنا منوط بظن المكلف لأن قصص العلم بفعل الغير وعدمه في أمثال ذلك
في حيز التعسر فالتكليف يؤدي إلى الخرج وعنه في تاج العقول وإلى أنه لا يجب
على الجاهل به وما في حواشي الكشف للفاضل التقاضي أنه يجب عليه أيضاً ما يجب
للمتدبر ولأن اه (قوله في زمن ثا) مفهومه أنه إذا قام به الدهش في أي زمن سقط عن
الباقي مطلقاً وليس كذلك لما تقدم من أنه يجب على الإمام في كل - مرة أو مرتين
وحيث فلا يكفي فعله في سنة عن - سنة أخرى (قوله من المكلفين) أي العالمين بكامل
وقد عرفت أنه لو مات واحد من جماعة - آخرين في معارضة فأنما يجب تكفيره - والله - لآله عليه
كفاية على باقي رفقائه العالمين به دون غيرهم (قوله وبالخالج) كذا في شرح ابن كمال وعله
في الحواشي السعدية (قوله بقيام أهل الروم مثلاً) إذ لا يدفع بمقتلهم الترح عن اليهود
المسلمين نزعهم الحواشي السعدية ثم قال فيها وقوله تعالى فقاتلوا الذين يلونكم من الكفار
يدل على أن الوجوب على أهل كل قطر ثم قال في موضع آخر والآية تبدل على أن الجهاد

مطل
في الفرق بين فرض العين وفرض
الكفاية

(أن قام به البعض) ولو عبيداً؟
(سقط عن الكل والآخر) يتم به أحد
في زمن ثا (أعواناً) أي أمم الكل
من المكلفين وأما أن تسوهم أن
فرضه تسقط عن أهل الهند
بقيام أهل الروم مثلاً

فرض على كل من بل الكفار من المسلمين على الكفاية فلا يسقط بقرام الروم عن أهل
 الهند وأهل ماوراء النهر مثلاً كما أشرنا إليه اه قال في النهر ويدل عليه ما في البدائع ولا
 يفي للأمام أن يفتي نفراً من الثغور من جماعة من المسلمين فيهم غنائم وكفاية لقتال العدو
 فإن قاموا به سقط عن الباقي وإن ضعف أهل نفرض عن مقاومة الكفرة وخيف عليهم من
 العدو ففعل من وراءهم من المسلمين الأقرب فالأقرب أن ينفروا إليهم وأن يتدوهم بالسلاح
 والذكراع والمبال لما ذكرناه فرض على الناس كلهم عن هومن أهل الجهاد ولكن سقط
 القرض عنهم لحصول الكفاية ببعض فلم يحصل لا يسقط اه قلت وسأله أن كل موضع
 شخب هجوم العدو منه فرض على الإمام أو على أهل ذلك الموضع حفظه وإن لم يقدر
 فرض على الأقرب إليهم أعانهم إلى حصول الكفاية بمقاومة العدو ولا يعني أن هذا غير
 مستثنى وهي قتالهم استداً واعتلاً (قوله بل يفرض على الأقرب فالأقرب الخ) أي
 يفرض عليهم عينا وقد يقال كفاية بديل أنه لو قام به الأبعد حصل المتصور فيسقط عن
 الأقرب لكن هذا ذكره في الدرر فيما لو هجوم العدو ومباراة الدرر وفرض عين أن هجوموا
 على نفرض نفورا لاسلام ففسر فرض عين على من قريب منهم وهم يقدرون على الجهاد
 وقيل صاحب التهاية عن الذخيرة أن الجهاد إذا جاء الثغور فابصر فرض عين على من قريب
 من العدو فأمل من وراءهم بعد من العدو فهو فرض كفاية عليهم حتى يسعهم تركه إذا
 لم يجز إليهم فإن استحيى إليهم بأن هم من كان يقرب من العدو عن المقاومة مع العدو ولم
 يجزوا عنهم لكنهم تكاسلوا ولم يجاهدوا فإنه يفترض على من يليهم فرض عين كالصلاة
 والصوم ولا يسعهم تركه ثم وثم إلى أن يفترض على جميع أهل الاسلام شرعا وغربا على هذا
 التدريج وتظهر الصلاة على الميت فإن من مات في ناحية من فواحي البلد فعلى جيرانه
 وأهل محله أن يقوموا بأسيابه وليس على من كان بعد من الميت أن يقوم بذلك وإن كان
 الذي بعد من الميت يعلم أن أهل محله يضيئون حقوقه أو يجزون عنه كان عليه أن يقوم
 بحقوقه كذا هنا اه (قوله لا يفرض على من) في الذخيرة فلا بد أن يأتى للمراحم بالقتال
 وإن خاف عليه القتل وقال السخدي لا بد أن لا يضاف عليه فإن خاف قتله لم يأتى للمهر
 (قوله وبالغ له أبوان) فقادهم إلى ما لا يأمن من فعله واللكان له الخروج حتى يطل
 عنهم إلا أنهم مع أنهم ما في حق من منعه إذا كان يدخلهم من ذلك مشقة شديدة فغسل
 لسكاكين أيضا أو أحدهما إذا ذكره ووجه محافة ومشقة والابل لكرامة قتال أهل دينه
 فلا يطعمه بالمحلف عليه الضيقة إذ لو كان معصرا احتاجا إلى خدمته فرضت عليه ولو
 كفر وليس من الصواب ترك فرض عين لتوصل إلى فرض كفاية ولو مات أبوا فأذن له
 جده لاسيه وجدة لاه ولم يأتى له الاختران أي أبو الأتم وأم الأب فلا بأس بغير وجه
 لقيام أي الأب وأم الأم مقام الأب والأم عند فقد هما والاختران كافي الجانب إلا إذا
 عدم الأولان فالمستحب أن لا يخرج الأب من سما ولو له أم أم وأم الأب فالأذن لأم الأم

بل يفرض على الأقرب فالأقرب من
 العدو إلى أن تقع الكفاية فلا تقع
 الا بطل الناس فرض عينا كصلاة
 وصوم ومثل الجنائز والتجهيز
 وقوله في الدرر (لا) يفرض
 (على من) وبالغ له أبوان أو
 أسدها

بدليل تقتسمها في الحضانة ولأن الأخرى لا تقوم مقام الأب ولولا أب وأم لا ينفى
 الخروج بلا إتيانها كالأم لأن حق الحضانة لها وأما غير هؤلاء كل زوجة والأولاد
 والأخوان والأعمام فانه يخرج بلا إتيانهم الا اذا كانت نفقتهم وابية عليه وخاف عليهم
 الضيقة اهـ ملخصا من شرح السراي الكبير (قوله لأن طاعة فرض عين) أي والجهد
 لم يتعين فكان مرعاة فرض العين أولى كافي التيسير وانضمته في البصر كراهة الخروج
 بلا إتيانها واعترض على قول القنع انه يحرم قلت وفيه نظر فان الأولى هنا بمعنى الأولى
 والاربع أي أن الأولى مرعاة فرض العين لقوته وبرهانه على فرض ان كتابه ثبت
 انه فرض كان خلافه مما لو ادعى السراي فاعليه أن يقدم الاقوى ثم قدّمنا انفا
 عنه في الجدة والجدّة الفاسدة بن أن المسبب أن لا يخرج الا باذنهم (قوله وهل عليه
 الصلاة والسلام الخ) دليل آخر على تقديم بن الوالدين وقدرنا الحديث المتفق عليه وفيه
 تقديم برهما على الجهاد وفي جميع البخاري في الرجل الذي ساء واستأذن النبي صلى الله عليه
 وسلم في الجهاد قال أحيى والدك قال نعم قال فقمنا بجاهدوه ذكر بعضهم أن ذلك الرجل هو
 جاحصة بن مرداس بن رأيث في شرح السراي الكبير قال وذكر عن ابن عباس
 ابن مرداس انه قال يا رسول الله اني أريد الجهاد قال أئت أمّك قال نعم قال الرّم أمّ الخ
 (قوله نعم رسول أمك) خوف معنى حديث الجنة تحت أقدام الأمهات ولعل المراد منه
 والله تعالى اعلم بتقبل رجلها أو هو كناية عن التواضع لها وأطلقت الجنة على سبب
 دخولها (قوله فيه خطر) ككلمة أودع في البحر والخطر بالقاء المجهدة والخطا المجهدة
 المتقوسين الأشراف على الهلاك كافي ط عن الصاموس (قوله وما لا خطر) كالدفر
 القنطرة والخطب والعمرت يعمل بلاذن إلا أن خيف عليه ما الضمة سرخس (قوله ومنه
 السرق في طلب العلم) لأنه أولى من العبادة اذا كان الطريق أمنا ولم يخف عليه ما الضمة
 سرخس (قوله ومفاده الخ) أي تعليل عدم وجوبه كفاية على العبد والمرأة بكونه من
 المولى والزوجة أي حق مخلوق فقدم على حق الخالق لأحقاب المخلوق واستغننا عن الخلق
 تعالى فيشذو وجوبه كفاية على المرأة لو أمرها بالزوجة لا ونافع المانع من حق الخالق تعالى
 وكذا غير الزوجة لعدم المانع من أصله ومنها العبد لو أمره بعبادته أكرسك عنه
 الظهور وجوبه كفاية على العبد باذن مولاه بخلاف المرأة ولو غير من زوجة لأن المولى يستحق
 أهل القتال لضيقه فيها قال في الهداية في فصل قصة القتيبة ولهذا أي لعجزها عن الجهاد
 لم يلقها فرضه ولأنها عورة كافي التمسك أي عن لحيظ حال فلا يخص الزوجة كاطن وبه
 ظهر الفرق وهو أن عدم وجوبه على العبد لحق المولى فإذا زال عنه باذنه ثبت الوجوب
 بخلاف المرأة فانه ليس لحق الزوج بل لكونها ليست من أهل وقد الريب على غير الزوجة
 (قوله وفي البر الخ) مراد صاحب البر من أئمة القنع في دعواه الوجوب على المرأة
 لو أمرها بالزوج بناء على أن المراد وجوبه عليها بسبب أمرها وفيه أن مراده الوجوب

مطلب
 طاعة الوالدين فرض عين

لأن طاعة حاكم فرض عين وقال
 عليه الصلاة والسلام للعباس
 ابن مرداس لما أراد الجهاد
 الرّم أمك فان الجنة تحت رجل
 أمك مرارج وفيه لا يعمل سفر
 فيه خطر الا باذنهم وما لا
 سفر فيه يعمل بلاذن ومنه
 السرق في طلب العلم (وعبد
 وأمرأة) لحق المولى والزوجة
 ومفاده وجوبه لو أمرها بالزوجة
 به فتح وعلى غير الزوجة نهر قلت
 تعليل الشئ بضيقه فيها يشد
 خلافه وفي البر الخ ما فيها أمره
 فيم يرجع إلى التمسك وتوابعه
 (وأعي ومفاده)

بأمره تعالى لأبصر الزبرج بل هو أذن وفك الحجر كما أفاده ح وقد عرفت عدم وجوبه عليها
 أصلاً إلا إذا جهيم العذر كما يأتي (قوله أي أخرج) تطلق الفتح عن ديوان الأدب وهو
 المناسب لقوله وأقطع وفي المغرب أنه الذي أقعده الداع من الحركة وعند الألباء هو الزمن
 وقيل القعد المتشغ الاضمار الزمن الذي طال مرضه اه (قوله وأقطع) هو المقطوع
 اليد والجمع قطعان كما سود وسودان صحاح (قوله لمجهزم) لقوله تعالى ليس على الأعشى
 حرج فأنهم فرغوا في أصحاب الأعداء زبيلي وفيه إشعار بأن من جهز عنه لسبب من
 الأسباب لم يضر ضرر عليه كما أشير إليه في الاختيار فمستأنى (قوله ومديون بغير أذن غريمه)
 أي ولو لم يستحسن عنده وفاء لأنه تعلق به حق الغريم فتجسس فلما أذن له الدائن ولم يبرئه
 فالمستحب الإقامة لقضاء الدين لأن الدين بالواجب أولى فان خرج فلا بأس ذخيرة ولو
 الدائن غائباً فأوصى بضماد يسه ان مات فلا بأس بالخروج لوجه وفاء والا فلا أولى الإقامة
 لقضاء دينه خديفة وكذا لو كان عنده ودعة ورهباً فأتى إلى رجل يدفعها إلى رهباً
 فله الخروج بحرج من التاخر ذخيرة (قوله لو بأمره) أي لأنه حقت ذنبه الرجوع بما يؤذي
 عنه بخلاف ما إذا كفه لا بأمره فإنه لا رجوع للكفيل عليه فلا يحتاج إلى استئذانه بل
 يستأذن الدائن فقط (قوله ولو بالنفس) لأنه عليه حق تسليم نفسه إليه إذا طلب منه وقد
 صرحوا بأن الكفيل بالنفس متع من السفر وعما في التهر على خلاف ما يجتبه في الضر
 (قوله فله الخروج) أي بلا إذن الكفيل لعدم توجيه المطالبة بقضاء الدين لكن الأفضل
 الإقامة لقضائه ذخيرة (قوله ان علم) أي بطريق الظاهر ذخيرة (قوله فليس له الخروج) الخ
 لما كان المتن صادقاً بحجوجه وأخروجه زاد قوله فليس الخ ليقيد أنه لا يخرج طقت وظاهر
 التعليل بخوف ضياعهم جواز خروجه لو كان في البلدة من يساويه تأمل (قوله وعم
 في البرازة السفر) بمعنى أطلقه حيث قال أراد السفر (قوله ولا يخفى أن المقد) وهو
 منه من سفر الغزو فيضد خبره بالأولى أي يضيد منه من سفر غير الغزو بالأولى لأن الغزو
 فرض كفاية فإذا امتنع منه منع من غيره كسفر البصرة وجب النقل وأما السفر إلى القرى
 أو الغزو إذا جهيم العذر فهو غير مراد قطعه فلا حاجة إلى استئذانه على أنه دعوى
 الأولى فكل من لم يمتنع من سفر الغزو فاقبه من الخطر ولا يلزم منه منع مما لا خطر فيه
 كما ترى سفر الابن بلا إذن الأب فإنه يمنع عن سفره اليها لالتصارة طلب العلم قلنا وأما
 ما في البرازة فقد يقال ان المراد به السفر العلوي أو على قصد الرحيل فان فيه ضياعهم
 بخلاف خبره فافهم (قوله وفرض عين) أي على من يقرب من العدو فان يجوز أو تنكسوا
 فعل من يلزم حتى يقتض على هذا التدريج على كل المسلمين شراً وغرباً كما ترى عبادة
 الدور عن الأخيرة قال في الفتح وكان معناه إذا دام الحرب بقدر ما يصل الأبعدون ويسلفهم
 انصرفوا لانهو تكسماً لا يطلق بخلاف اقتضاد الأسير ورجوعه على الكل متجه من أهل
 المشرق والمغرب ممن علم ويجب أن لا يأتهم من عزم على الخروج وقعوده لعدم خروج الناس

أي أخرج فتح (وأقطع) لمجهزم
 ومديون بغير أذن غريمه بل
 وكفه أيضاً لو بأمره تجسس ولو
 بالنفس نهر وهذا في الحال أما
 الموجل فله الخروج ان علم برجوعه
 قبل حادثة ذخيرة (وعالم ليس في
 البلدة أقفه منه) فليس له الغزو
 خوف ضياعهم سراجة وعم
 في البرازة السفر ولا يخفى أن
 المقيد بغيره بالأولى (وفرض
 عين

وتكاسلهم أو يعمد السلطان أو منعه اه وفي المزاربه مسلمة سبب بالشرق وجب على
 أهل المغرب تسليمها من الاسرام تتدخل دار الحرب وفي الذخيرة يجب على من لهم
 قوة اتاعهم لا تخشأ بأيديهم من التساهل والادارى وان دخلوا دار الحرب ما يلقوا
 حصونهم ولهم ان لا ينجعهم للعل (قوله ان جميع المدق) أى دخل بلدة بقعة وهذه
 الحالة تسمى التفرغ العام قال في الاختصار والتفرغ العام ان يحتاج الى جميع المسلمين (قوله
 فيض الكلى) أى كل من ذكر من المرأة والعبد والمدين وغيرهم قال السرخسي
 وكذلك الظلم الذين لم يلقوا اذا اطلقوا القتال فلا بأس بأن يخرجوا ويقاتلوا في الغير
 العام وان ركز ذلك الا بأبوالامهات (قوله المدق) بالبناء للعبه وول أى الذى لازمه
 المرض وفي ح عن جامع اللغة المدق المرض الملازم وفي المصباح قد دفعه من باب نهب
 فهو دفع اذا لازمه المرض وأدقته المرض وأدق هو عدى ولا يحذى اه (قوله
 وشرط لوجوبه القدرة على السلاح) أى وعلى القتال وذلك الزاد والارسله كافى وضمان
 وغيره فمستأن وقد منعه اشتراط العلم أيضا (قوله لا من الطريق) أى من قطع
 بخارجين فيخرجون الى التفرغ ويقاتلون من بطريقهم أيضا حيث أمكن والا سقط الوجوب
 لان الطاعة يجب بالطاعة تأمل (قوله لم يلزمه القتال) يشعر الى انه لو قاتل حتى قتل جاز
 لكن ذكر في شرح السراية لا بأس أن يحمل الرجل وحده وان غلب انه يقتل اذا كان
 يصنع شيئا يقتل أو يجرم فقد فعل ذلك جماعة من الخصايب بين يدى رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يوم أحد ومدهم على ذلك فماذا اعلم انه لا يشك فيهم فانه لا يجهل أن
 يحمل طعنه لانه لا يحصل بمحلته منى من اعز اذا الدين بخلاف حتى فسقة المسلمين من
 مذكرا اذا علم انهم لا يمتنعون بل يقتلونه فانه لا بأس بالاقدام وان رخص له السكوت لان
 المسلمين يعتقدون ما باهرهم به فلا بد أن يكون فعله مؤثرا في طاعتهم بخلاف الكفار (قوله
 ويقبل خبر المستقر) أى طالب التفرغ وهو الخروج للفرز وأقاده السلي ويقبل خبر الجبل
 فيه كافى شرح الملتقى ط (قوله لانه خبر يشترط في الحال) أى فلا يكون الوجوب مبنيا
 على خبر القاسق فقط والمراد أن خوف الاستبداد رتبة على مدقه تأمل (قوله ذكره
 الجبل) انضم اليهم وهو ما يحصل للانسان في مقابلة شئ يفعله والمراد هنا ان يكاتب الامام
 الناس بأن يقرى بعضهم بعضا الكراع أى الخيل والسلاح وغير ذلك من النفقة والزاد
 خبر وعلى الكراعه في الهداية بقوله لانه يشبه الاجر ولا ضرورة اليه لان ذلك يتلبد لحال
 معد لتوابع المسلمين اه والثاني وجب ثبوت الكراعه على الامام فقط والاول وجوبه
 على الغازى وعلى الامام كراعه تنسبه في السكر وكافى الفتح وظاهر ان الكراعه تعريضة
 لقول الفتح ان حقيقة الاجر على الداعة حرام فباعتبارها اه قيل ان هذا انما يظهر
 على قول المتقدمين قلت لا يمتنع فساد بل هو على قول الكل لان المفسرين انما جروا
 الاجر على أشياء خاصة فتصووا على من الطاعات وهى التعاميم والاذان والاطاعة على كل

ان جميع المدق فيض الكلى
 ولو بلاذن) وما أم الزوج ونحوه
 بالفتح ذخيرة (ولابد) لفرضته
 (من) قبله آخره (الاستطاعة)
 فلا يخرج المريض المدق) أما
 من يقدري الخروج دون النفع
 ينسب أن يخرج لشكرك السواد
 او ما فتح وفي السراج وشرط
 لوجوبه القدرة على السلاح
 لا من الطريق فان علم انه اذا
 حارب قتل وان لم يهارب أسلم
 يلزمه القتال) ويقبل خبر المستقر
 ومناذى السلطان ولو كان كل
 منهما (قاسقا) لانه خبر يشترط
 الحال ذخيرة (فكره الجبل) أى
 ان هذا المال من الناس لاجل الفزاة
 (مع التى) أى مع وجود شئ في
 بيت المال رد وصدور الشريعة

٢١ مطلق

اذا علم انه يقتل يجوز ان يتناول
 بشرط أن يشك فيهم والا فلا
 بخلاف الامر بالمعروف

طاعة والالتحاق بالصوم والصلاة ولا تأكل به كأنه ناعله فغيره توساقي رانه ان شاء الله تعالى في الاجارات وأوصفناه في رسالتنا شفاء العليل وبل العليل في أخذ الامر على الخلق والتأهيل فافهم (قوله ومفاده الخ) أي مفاد تفسيره إلى جواز كرم وبودشي الخ ونحوه في الذخيرة وغاية البيان وقيد بقوله هذا لأن حقيقة التي تكفي القضي ما يؤخذ بنعيم قتال كلنجر والجزية أما المأخوذ فقتال فيسعي غنيمة كما يأتي في الفصل الآتي ولا يتقيد الكراهة بوجود التي فقط وهو الحق كما في المنع والبصر وقال لجواز الاستقراض من بقية الأنواع ولذا لم يذكر التي في بعض المعبرات وانما ذكر مال بيت المال ١١ وسأقي في آخر فصل الجزية بيان مصارف بيت المال وتقديمت منظومة في باب العشر من كتاب الزكاة (قوله والالا) أي وان لم يوجد في بيت المال لا يكره الجعل للضرورة (قوله لدفع الضرر الاعلى) وهو تعدي شر الكفار إلى المسلمين فتح (قوله بالادنى) وهو الجعل المذكور فيلزم الضرر بالخاص لدفع الضرر العام (تنبيه) من قدر على الجهاد بنفسه وماله لزمه ولا ينبغي له أخذ الجعل ومن عجز عن الخروج وماله ينبغي أن يبعث غيره عنه بالمال وعكسه ان أعطاه الامام فكفايته من بيت المال لا ينبغي له أن يأخذ من غيره جعلا واذا قال القاعد للغازي خذ هذا المال لتغزوه عنى لا يجوز لانه لا يتجار على الجهاد بخلاف قوله فاغز به ومثله الخ وللغازي أن يتسلم بعض الجعل لثقة بحاله لانه لا يتهيأ له الخروج الا به وقامه في البصر (قوله دعواهم الى الاسلام) أي بذان بلقهم الدعوة والا فوجوب ما لم يتعين ضررا كما يأتي (قوله فان أسلوا) أي بالتلفظ بالشهادتين على تفصيل ذكره في البصر هنا وسذكره الشارح في آخر باب المرتفع التبري عن دينه ولو كان كفايا على ما سأل في بيانه هنا ان شاء الله تعالى وقد يكون الاسلام بالنقل كالمصلافة لجماعة والجميع وقامه في البصر وتقدم ذلك منغلوما في أول كتاب الصلاة وأسمعنا الكلام عليه غة (قوله فيها) أي في النحلة الكاملة أخذوا نوعا من النحلة (قوله لو محلا لها) بان لم يكونوا مرتدين ولا من مشركي العرب كما يأتي بيانه في فصل الجزية قال في النهرو ينبغي للامام أن يبعث لهم مقدرا للجزية ووقت وجوبها والتفاوت بين الفتي والقري قدرها (قوله فلهم ما لثمان الاوصاف الخ) أي المعاملة بالعدل والقسط والاتصاف الاخذ بالعدل قال في المنع والمراد انه يجب لهم علينا ويجب لنا عليهم لو تميزت مسائلهم وأموالهم أو تعرضوا للمنازعة أو أموالنا ما يجب لبعضنا على بعض عند التعرض وفي البصر وسأقي في البيوع استثناء عقدهم على الجرح واقتير فانه كعقدنا على العصور والشا وقد معنا أن الذي مؤاخذ بالحدود والقصاص الاحد الشرب ومز في النكاح لو اعتقدوا جوازه بلا مهر أو شهود أو في عقد تتركهم وما يدينون بخلاف الربا (قوله فخرج) أي بالتقيد بالانصاف والاتصاف (قوله اذ الكفار لا يضطربون بها عندنا) الذي تخرق المناو وشره لصاحب البصر أنهم مضطربون بالايان والعقوبات سوى حد الشرب والمعاملات وأما العبادات فقال السمرقنديون

ومفاده أن التي هي من القسيمة
فليحفظ (والالا) لدفع الضرر
الاعلى بالادنى (فان حاصرناهم
دعواهم الى الاسلام فان أسلوا)
فيها (والاقل الجزية) لو محلا لها
كما سيجي (فان قبلوا ذلك فلهم ما لنا)
من الاتصاف (وعليهم ما علينا)
من الاتصاف فخرج الصادقات اذ
الكفار لا يضطربون بهم عندنا

مطلب
في أن الكفار مضطربون

ويقوله قول علي رضي الله عنه
انما بدلو الجز يكسبون دماؤهم
كدماؤنا وأموالهم كما موالتنا
(ولا) يصل لنا أن (تقتل من)
لأجله الدعوة) بفتح الدال (إلى)
الاسلام) وهو وان استهزئ
فما تشرقا وغربا لكن لا شك أن
في بلاد الله من لا شهوة في ذلك لئلا
لويقه الاسلام لا الجز يبقى
الترخاينة لا ينبغي قتالهم حتى
يدهوهم الى الجز يشر خلافا لما
نقله المصنف (وعدو يباين بقلته
الا اذا قضى ذلك ضررا) ولو
بقية الظن كان يستعدون
يحصنون فلا يصح فتح (والا)
يقب لوا الجزية (فستعين بالله
ويحاربهم نصب الجاني وحرهم
وغرقهم وقطع أشجارهم) ولو غفرة
(وانفسد زرعهم) الا اذا قلب
على القن ظفر نافيكره فتح (وذهب)
نبيل ونحوه (وان تترسوا بعصنا)
ولو تترسوا بنبي سئل ذلك النبي
(وقصدهم) أي الكفار (وما
أصيب منهم) أي من المسلمين
(لا دية فيه ولا كفارة)

انهم غم غناطين بها أداوا اعتقادا وقال البصريون انهم غير غناطين بها أداوا فقط وقال
المراقبون انهم غناطونهم ما فاعاقون عليها وهو المقتداه ح (قوله وبقيده) أي
يقوده ما ذكر من القيد بالانصاف والاحتفاف أو في يد خروج العبادات وحاصلة أن لهم
سكنى في العقوبات والمعاملات الاما استثنى دون الإيمان والعبادات فلا نطالهم بها
وان عوقبوا عليهم في الآخرة (قوله ولا يجهل لنا الخ) لأن الدعوة يعلنون انما فاعاقوا
على أموالهم وبني عيالهم فر بما يجيبون الى المقصود بلا قتال فلا بد من الاستسلام فتح
ذوقا لثقلهم قبل الدعوة ثم انتهى ولا غراء لعدم العاصم وهو الذين والأحرار بالدار
فصار كقتل التسون والصبيان بحر (قوله من لا يلقه) الاول من لم ط (قوله بفتح
الدال) قال في شرحه على المتن الدعوة هنا بفتح الدال وكذا في الدعوة في الطعام وأما
في السب فالسكر كذا قاله الباقي لكن ذكر غيره انها في الحرب والخصم (قوله وهو)
أي الاسلام (قوله لا ينبغي الخ) الظاهر أنه يعني لا يجهل كما يأتي نظيره (قوله خلافا لما
نقله المصنف) الاولى تقديمه على قوله بق الخ أي لا يجهل في زماننا ثم اخذنا ما نقله
المصنف عن النبي صلى الله عليه وسلم أن ذلك في ابتداء الاسلام وأما الا لا فقد من واشتهر فيكون
الامام مختارا بين البعث اليهم وتركه قال في الفتح ويجب أن المدا غلبة على أن هؤلاء
لم تبلغهم الدعوة (قوله الا اذا قضى ذلك ضررا) ذكر وهذا الاستثناء في الاستصحاب مع
امكانه في الوجوب أيضا زاد في شرح المتن من المخط أن يطاع فيه ما يجب وهو ما لم ط
(قوله كان يستعدون الخ) المناسب اسقاط الفون لأنه منصوب بأن المصدورية (قوله
نصب الجاني) أي على حصونهم لأنه عليه الصلاة والسلام لا عاصم على الطائفة رواه
الترمذي وغيره وهو جمع مضنيق بفتح الميم ضد الاكثر واسكان الفون لأنه واكثر الثانية
خارسة معربة تذكر كوايتها أحسن وهي التي ترمى بها الحجارة الجار قلت وقد تكرر اليوم
للاستخدام عنها بالدافع الخائفة (قوله وسرقهم) أراد سرق دهرهم وأنه تم قتله العيني
والظاهر أن المراد سرق ذاتهم بالجاني وإذا جازت شاربهم بصرهم بصرهم وله غير وفوه
بالجاني أي يرى التار به عليهم لكن جواز التعريق والتعريض مذهبنا في شرح الدرر بما
إذا لم يمكنوا من الطقربهم بدون ذلك بلاسة عطفية فلهذا لا يوجبونهما ولا يجوز لأن
فيه احلا لا أطفالهم ونسائهم ومن عندهم من المسلمين (قوله اذا عاب الخ) انه اعيد
في الفتح إطلاق المتن وتبعه في الجور والنهرو لانه بانه اذا في سب مثل الحاجة وما ينب
الا لها ولا ينبغي حسنه لأن المقصود كسر شوكتهم وولاد فاعاقبهم ثم قد غلب العطف
بحصول ذلك بدون اتلاف وأنه يصير لنا لانتفه (قوله ونحوه) كرم خاص وقد استغنى به عن
التبلي في زماننا (قوله سئل ذلك النبي) كذا نقله في الترمذي أي انبت أذ بأن دولة هل
نرى أم لا ونفعل بقوله ولبيد كذا اذا لم يكن سؤله (قوله وما صيب منهم) أي ان قصد ما
انكفارا بالرى وأصبنا أحد من المسلمين الغير تفرس انكفارهم لا قضيتهم وذكر لمرحى

لأن القروض لا تقترن بالقرامات
(ولو فتح الامام بلدة وفيها مسلم
أو ذى لا يصلح قتل أحدهم أصلا
ولو أخرج واحد) ما (حلى)
حينئذ قتل الباقيين الجواز كون
الخروج هو ذلك فتح (وهو سماع)
أخرج ما يجب تعظيمه ويحرم
الاستخفاف به كحصف وكتب
فيه حديث واحد) ولو هوذا
لداواة هو الأصغر ذخيرة وأراد
بالنهي ما في مسلم لا تسبقوا
بالقرآن في أرض العدو (الآ
في جيش يؤمن عليه) فلا كراهة
لكن أخرج المجاز والاماء أولى
(وإذا دخل مسلم بأمان جائز
جبل المحصف معه إذا كانوا
يؤمنون بالهدى) لأن الظاهر عدم
تدوينهم هداية (و) نهينا (عن
غدر

وفي السر الكبير لأبأس لاهل
التفويض بأخذ النساء والذراوى
ان كانوا بحيث اذا نزل بهم العدو
قد روعا على دفعه أو على أن
يخرجوه الى أرض الاسلام اه منه

مطلب

لفظ يفتي يستعمل في المدحوب
وغيره عند المتقدمين

أن القول الرابع يبين أنه قصد الكفار والوفى المسلم المقول أنه تعدد قتله (قوله لأن
القروض لا تقترن بالقرامات) أى كالأوقات المحدود بالجد أو القطع وأورد المضطر إلى كل
مال الفيرقاه مضعون وأجاب عنه في الفتوى بأن المذهب عندنا أنه لا يجب عليه أكله فلم يكن
فرضا فهو كالمباح بتقييد بشرط السلامة كالمروى في الطريق (قوله ولو أخرج واحد) ما (حلى)
أراد الأخراج ما يأم (أخرج) وزاد لفظ ما لتعميم فالمراد أى رجل كان لا يقيد بكونه مسلما
أو فتنافى نفس الامر أو بتقليد القتل ولذا قال محمد ولو أخرج واحد من عرض الناس
(قوله ولو أخرج واحد) ما (حلى) فخرج هو ذلك) فخاص في كون المسلم في الباقي شك بخلاف الحالة الاولى
فإن كون المسلم والذى يقيم معلوم بالقرمز فوقع الترق فتح قلت وتظهر هذه المسئلة
ما لو تيسر بعض الثوب ففضل طرافته ولو لا يفتقره به يصح أن يصلى به أذ لم يبق متيقن
النسابة وهذا يراد على قولهم اليقين لا يزول بالشك وتقتضى تحقيق المسئلة في الطهارة عن
شرح المتن (قوله ويحرم الاستخفاف به) زاد ذلك وان استلزمه ما قبله لأن ذلك عليه
المنهى فإن أخرجه يؤذى الى وقوعه في يد العدو وفي ذلك تعريض للاستخفاف بهم به وهو
سرا م خلا فالقول الطسوى أن ذلك إنما كان عند قتله المصاحف كى لا تنقطع عن أيدي
الناس وأما اليوم فلا يكره (قوله واحد) أى وعن أخراج امرأته فهو معطوف على ما
(قوله هو الأصغر) احتراز عن قول العلماء المذمور (قوله الا في جيش) أقله
عند الامام أربع مائة وأقل السرية عند مائة كإيائه في الخالية وكذا في السرية لئلا
تقلعها وعن العناية خلافا لما في الجرح من الخاتمة من أن أقل السرية مائتان وربعه
في البر قال في السرية لئلا يما قال ابن زيات من أن أقل السرية أربع مائة وأقل الجيش
أربعة آلاف قال من قلعه نفسه نص عليه الشيخ أكل الدين اه وفي الفتوى ينبغي
أن يكون العسكر العظيم اثني عشر ألة القول عليه الصلاة والسلام لنقلب اثنا عشر
ألقا من قلعه اه قلت والتقييد بالقلة لأن ما قد تغلب بسبب آخر كسائة الامر اه في فماتنا
(تسعة) في الخالية لا ينبغي للمسلم أن يفر وإذا كانوا اثني عشر ألفا وان كان العدو
أكثر وذكروا الحديث ثم قال والحاصل أنه اذا غلب على ظنه أنه يغلب لأبأس بأن يفر
ولأبأس الواحد اذا لم يكن معه سلاح أن يفر من اثنين له ملاح وذكر قبله ويكره الواحد
القوى أن يفر من الكافرين والمائة من المتقين في قول محمد ولأبأس أن يفر الواحد
من الثلاثة والمائة من ثلثائة (قوله لكس الخ) قال في الفتوى ثم الاولى في أخراج النساء
المجانز لطلب والمداواة والسقي دون الشواب ولو احتج الى المباشرة فالاولى أخراج
الامام دون الخرائر (قوله ونهينا عن غدر الخ) عدل عن قول الهداية وغيرها وينبغي
للمسلم أن لا يفر من الاثنى عشر عند المتأخرين استعمال يفتي بمعنى سبب ولا ينبغي
بمعنى يكره تنزيها وان كان في عرف المتقدمين استعماله في أعم من ذلك وهو في القرآن
كثيرا كان ينبغي لنا أن نتخذ من دولتنا في المصباح وينبغي أن يكون كذا

معناه يجب أن يندب بحسب ما فيه من الطلب اه (قوله عن غدر) أي خض عهد وغول
 بضم الفاء الخيانة من الغم قبل تسعة ومثله بضم الميم اسم معدو يضل به من باب نصر
 أي قطع أطرافه وشو به كذا في جامع اللغة ح (قوله أمأله فلا بأس بها) قال الزيلعي
 وهذا حسن وقطعه الاسواق بالنار وقد جوازها قبله في اللغة بما اذا وقعت قتلا كبار
 ضرب ففعل اه ثم ضرب ففعا منه ثم ضرب ففعا منه ثم ضرب ففعا منه وهو ذلك اه وهو ظاهر
 في أنه لو تمكن من قاتل حال قيام الحرب ليس له أن يقتل به بل يقتله ويستضي مال الاستقام
 أن له ذلك فكيف وقد عدل بأنها أبلغ في كبتهم وأضر بهم ثم (تنبه) ه ثبت
 في المعصمين وغيرهما التي عن المثلثة فان كان متأخر من قصة العرينين قالتهم ظاهر
 وإن لم يدفقد تعارض محرم ومبيح فيقدم المحرم وينقض الحكم بنسبه الاخر وأما من
 جنى على جماعة بأن قطع أنف رجل وأذن رجل ويدي آخر ورجل آخر وضاعب في آخر
 فانه يقتض منه لكل لكن يستأى بكل قصاص الى بر ما قبله فله منتهى شيئا لا قصاصا
 وانما يظهر أثره في النسخ فحينئذ لا يخصص حتى قتله فيقتضى الله أن يقتل به
 ابتداء ولا يقتل به فتح مطلقا (قوله وغير مكاف) كالمبي والمجنون (قوله وشيخ خرفون)
 أصل المتن وشيخ فان لكن زاد الشارح لفظه خرف فيكون عطف خاص على عام قوله في اللغة
 ثم المراد الشيخ الفاني الذي لا يقتل من لا يقتدر على القتال ولا الصباح عند الشبهة الضعيف
 ولا على الاسباب لانه يجرى منه الولد فيكثر بحارب اسباب ذكره في الفسخين زاد الشيخ
 ابو بكر الرازي انه اذا كلن كمل العقل فله منتهى قتله اذا ارتد والذى لاقتله الشيخ
 الثاني الذي خرف وزال عن حده ودالعقلا والمجربين فهذا لا يقتله ولا اذا ارتد اه
 قلت ومقتضى كلام الرازي انه اذا كان اسهل العقل يقتل وان لم يقدر على القتال
 والصباح والاجبال ومقتضى ما في الفسخية انه اذا لم يقدر على ذلك لا يقتل وان كان
 العقل وهذا هو الموافق لما في شرح السير الكبير وهذا الظاهر لانه اذا كان عقلا
 لا يقتدر على شيء مما ذكر يكون في معنى المرأة والراهب بل أولى فعادرا لم يسل أن الشيخ
 الثاني ان كان خرفا نازل العقل لا يقتل وان كان له صباح ونسل لانه في خدم المبعوث
 وان كلن عاقلا لا يقتل ايضا ان لم يقدر على القتال ونحوه وبه نعلم في أقدم الآثار من
 عدم الاستقام و كان عليه أن يقول وشيخ فان لا صباح ولا نسل له فخر فان بهقل
 فلا يقتل ولا اذا ارتد والمراد من لا صباح له من لا يجوز من على القتال به صباحه عند التقاء
 الصفيين (قوله ومقتدونين) وكذا من في معاهمه كتابا شق ومطويعا به أو من
 خلاف لكن نظريه في الشرع لا يسهل بانه لا يزل عن رتبة الشيخ الفاني على ما بال
 أو الصباح اه قلت ومثله يقال في المرأة والعبد والاهل وقد يوجب أهله وهو يجهل
 منهم ما يخرجهم الى داونه لما بقي من أن لا يقتل به الى ارباباوه انما الذي
 عادم للرفع بالكيفية وقوله فيما علقناه على الجهر (قوله وذهب الخ) قوله في اللغة

مطلد
 في بيان نسخ النسخة

وقالوا (عن مثله) بعد التفر
 أمأله فلا بأس بها اختيار
 (ور) من قتله امرأة وغير مكاف
 (وشيخ) خرف (فان) لا صباح ولا نسل
 فلا يقتل ولا اذا ارتد (وأعني
 ومقتدونين) ومقتدون وذهب
 وأهل كتابا شق ومطويعا التام

وفي السبيل لا يقتل، راعى في صومته ولا أهل الكافر الذين لا يجادلون الناس
فإن خاطروا قتلوا كالفجس والذي يجن ويضيق يقتل في حال إقامته وإن لم يقتل
قال في الجوهرة وهكذا يجوز قتل الآخرين والأسم وأقطع البد اليسرى وأحدى
الرجلين لأنه يمكنه أن يقاتل كما وكذا المرأة إذا قتلت (قوله إلا أن يكون الخ) قال
في الفتح استئناس من حكم عدم القتل ولا خلاف في هذا لحدود صريح أمره عليه الصلاة
والسلام يقتل دودين الصمة وكان عمره مائة وعشرين عاماً أو أكثر وقد عني لما جى به
في جيش هو ابن لمرأى وكذا يقتل من قاتل من كل من قاتله لا يقتل كالجنون والصبي
والمرأة إلا أن الصبي والجنون يقتلان في حال قتالهما ما غيرهما من النساء والرجال
وغيرهم فاتهم يقتلون إذا قاتلوا بعد الأسر والمرأة المملوكة تقتل وإن لم تقاتل وكذا الصبي
المملوك لأن قتل الملك كسر شوكتهم وقد في الجوهرة الصبي المملوك بما إذا كان حاضراً
(قوله في الحرب) متعلق برأى ومال على تأويل المال بالانفاق (قوله ثم لا يترك كونهم
الخ) أي ينبغي أن لا يترك كونهم ذكراً عن لا يقتل بل يصالحهم إلى دار الإسلام إذا كان
بالمسلمين قوة على ذلك لئلا يروا فيهم فيكون في تركه - مع عون على المسلمين وكذلك
الصبيان يطعنون فيقتلون وأما الشيخ القسبي الذي لا يقاتل ولا يفتح ولا رأى له فإن شأوا
تركوه إذا تقع فيه لكفارة أو حله ليعادى به أسرى المسلمين على قول من يرى المقادة
وعلى القول الآخر لا فائدة في حله ومثله العجز والى التلذذ منع عن السراج ملخصاً
والمتقدم القبول بالمقادة كما سذكر في الباب الآخر وكذلك الرهبان وأصحاب الصوامع
إذا كانوا لا يترجون جرح أي ولا يجادلون وبه وفق بعض المشايخ بين هذا وبين ما ذهبوا إليه أنهم
يقتلون أفاده الفهم - ثانياً عن الخط (قوله وسجي) أي في الباب الآخر (قوله وفيه
فراغ قلبنا) أي بانه فاعشره عنا لاشتماره قتل بذلك (قوله وقد حل الخ) وكذا فعل
عبد الله بن أبي سفيان بن عبد الله ومحمد بن مسلمة بكعب بن الأشرف كما بسطه
المرحوم وقال عليه أكثر مما يفضله غنظهم وفراغ قلبنا بأن يكون المقتول من
قواد المشركين أو مضطراً للمبارزين اه (قوله وبعبارة الخ) قال في النهر ولم أرى
قبول أهل الفتنة ويجب أن يقال إن تحقق ذلك ولم يكن له وارث إلا مال جاز قسه
ثم فحل ما في الفتنة وقال وهذا مذهب الفقهاء لا يفتي أن ما في الفتنة ليس فيه
التقسيد بصق المال بل الظاهر أن المراد عند قتلهم ذلك لأنه عند التحقيق يجوز التمسك
في المسم طعن آدمي كسقوط متاع أو تمسك من شرب فغروب أو دفن مال معه ولودعهما
كما في جنائز الجرح فاتهم (قوله أن يبدأ أسله المشرك) لأنه يجب عليه إحاؤه بالانفاق
فيما قسه الاطلاق في إفتائه هدابة والاولى التعليل بأنه كان سبب إيجاده لما باقى
فما يقيد بالبدء احتراماً عما لو قصد الأصل قتله كما يأتى بالأصل احتراماً عن القرع
المشرك وإن سفل فلاب أن يتدنى قتله وكذلك أسائر القرابات كما في البحر والنهر وسدل

(الآن يكون أحدهم ملكاً)
أو مقتلاً (أو رأى) أو مال
في الحرب ولو قتل من لا يصل قتله
عن ذكر (تعليم التوبة والاستغفار
فقد) كسائر المعاصي لأن دم
الكافر لا يتقرم إلا بالامان ولم يوجد
ثم لا يترك كونهم في دار الحرب بل
يصالحهم كتكثير الفتي وقلمه
في السراج وسجي (قرعان)
الاول لا بأس بصل رأس المشرك
لوفيه غنظهم وفيه فراغ قلبنا
وقد حل ابن مسعود يوم بدر رأس
أبي جهل وألقاه بين يديه عليه
الصلوات والسلام فقال النبي
عليه السلام الله أكبر هذا فرعوني
وقرعون أتقى كان شره على
وعلى أتقى أعظم من شر فرعون
على موسى وأتمته ظهره إلى الثاني
لا بأس بئس قبولهم طلب المال
سارخية وبعبارة الخية قبول
الكفار وفتح الذي (ولا) يحصل
الشرع أن (يدأصله المشرك يقتل)

عن تعبد الكثر بالاب لان اتموا جدهم وخذلوه من قبل الاب والام كلاب (قوله
 كالابيد اقريه الباقي) اشار الى قائدة التقييد بالشرع وهي انه لو كان المصداق باغيا
 لا يتخذ بكونه اصلا بل يتم الاخر وغيره قال في المصداق يجب عليه احياءه بالافتاق عليه
 لا اتحاد الدين فكذا بقرئ القتل اه قلت ومفاده تقييد القرية بالمرم المرم لانه لا يجب
 عليه ان يتفق على غير ملكن برأيه يجب عليه الافتاق على قرعه المشركون يجب ان يذلل
 في غير الحرب لانه لا يجب الافتاق على الاصول والقروع الحربيين كما ذكر في بابها لكن
 يلزم منه ان يكون له يده اصله بالقتل وان لا يصير التحليل المار من الهداية بانه يجب عليه
 احياؤه بالافتاق كما ورد في الحواشي السعدية قالوا في التحليل عاذر في شرح السيرة
 ان الاب كان سببا في ايجاد قلاي يكون سببا في اعدامه بالقتل في قتله كاذب (قوله
 بل يشقه) اي بالمحاولة بان يعرق قبره سره او بطرحه عنها ويطهريه الى مكان ولا يخفى
 ان نصر فعه ويتركه نهر (قوله فان فقدته) اي اذا لم يكن غنى غيره فقله كذا قاله
 في النهر ولم اذكره لغيره وعبادة الزيلعي وان لم يكن غنى من يقتله لا يمكنه من الرجوع حتى
 لا يعود حيا على المسلمين ولكنه يطهريه الى مكان يستنكس به حتى يصير نهره فقله (قوله
 ولو قتله نهدر) اي باطل لادامته فيه ولا يصح من عليه التوبة ولا استغفار كما في شرح
 الحق (قوله لجواز دفع مطلقا) اي ولو كان الاب مسافرا اذا اذ اذلة ابنه ولا يحسن
 من الفضل منه الا يقتله كان قتله لتبينه طريقه فادفع شره هنا ولو كان في سفر
 وحشا ومع الابن ما يمكن لقتله احدهما كان للاب شره ولو كان الاب يوتربا في
 انه لو سمع اياه المشر ليدكر الله تعالى او يمسو له سوماً يكون له قتله للموتى ان ابا عبيدة
 ابن الجراح قتل اياه بن سمعه بسب النبي صلى الله عليه وسلم وشرف وزمهم (بذكر
 النبي صلى الله عليه وسلم ذلك كذا في القبح (قوله بحال منهم) وبصرفه اوف ان اخرج
 والجزية ان كان قبل النزول بساحسهم بل رسول اما اذا نزل عليهم فهو غنمة فقتلهم
 وتقسيم الباقي نهر (قوله او منا) اي بحال نعطيه لهم ان خاف الاعمال الهلالية على نفسه
 والمسلمين بأي طريق كان نهر (قوله لقوله تعالى وان حصو السلم) اي طالوا حال
 في المصباح والسلم بالكسر والقبح الصلح بذكر وروث والا يتم مقصد برؤية العدة اجابا
 لقوله تعالى ولا تنهوا عن دعوة الى السلم وانتم الاعلون افاد في القبح (قوله ان نعالهم
 بنقض الصلح) افاد شرطاً اذا على الحق وهو اعلامهم لان نذاله هدمته تنه لكان
 لا يجوز قتالهم ايضا حتى يحق عليهم زمان تمكن فيه لمكمن من انقاذ الجبرالي طراف
 مملكتهم حتى لو كانوا اخر واحصوهم للامان وتفرقوا في البلاد فلا بد ان يعودوا الى
 ما هم وبهم وراحوهم كما كانت قرياعن القدر وهذا الوجه قبل من المدة
 انما لو مضت فلا يذللهم ولو كان الصلح يجعل فتنه قبل المدة في عليهم بهمه سته لانه
 مقابل بالامان في المدة فيكون بمالهم الامان فيه زيلعي (قوله لقتله عليه

كالابيد اقريه الباقي (وحينئذ
 القصر) من قتله بل يشقه
 (له) اجل ان يقتله غيره فان فقد
 قتله ولو قتله نهدر لعدم العاصم
 (ولو قصد الاصل قتله ولم يكن
 دفعه الا يقتله قتله) لجواز الدفع
 مطلقا (ويجوز الصلح) على ترك
 الجهاد (معهم) حال منهم او منا
 (او غيرا) لقوله تعالى وان حصوا
 السلم فاجتنبوا (او غنم) اي غنمهم
 بنقض الصلح حتى نزع القدر والقتل
 (او غيرا) لقتله عليه

السلام بأهل مكة) تبع فيه الهداية وقوله الكمال حيث قال وأما استدلالهم بأنه صلى الله عليه وسلم تبذل المواعدة التي كانت منه وبين أهل مكة فالإتيان جعله دليلا لقوله الاتي وان يدور أيضا فاعلمهم ولم يبق هذا لهم إذا حكمنا بانفاقهم لانهم صاروا ناقضين للعهد فلا حاجة الى نقضه وانما قلنا هذا لانه صلى الله عليه وسلم لم يبدأ أهل مكة بل هم بدأوا بالقدر قبل معنى المدة فقاتلهم ولم يبق هذا لهم بل سأله الله تعالى أن يعصى عليهم حتى يقتلهم هذا هو المذكي كونه لجميع أهل السير والمغازي وقامه في ح (قوله ولو يقتل) أي ولو كانت خيافة ملكتهم يقتل أهل منعة بأذنه أي لافرق بين قتاله نفسه أو يقتل بعض أتباعه بأذنه (قوله انتقض حقهم فقط) أي حق المقاتلين ذوي المنعة بل انزل ملكهم قال الزبلي فلا يتنقض في حق غيرهم لأن فعلهم لا يلزم غيرهم وان لم يكن لهم منعة لم يكن نقضا للعهد أداى بان قاتل واحدا منهم مثلا ثم قل القتال يبيح عهده (قوله بلا مال) أي بلا أخذ منهم لانه في معنى الجزية وهي لا تقبل منهم نهر ولم يذكر صلحهم على أخذهم المال منا ولا شك في جوازها عند الضرورة كافي أهل الحرب ولكن هل يلزم اعلامهم ينقض العهد قبل انقضاء مدته أم لا لكونهم يصيرون على الاسلام بخلاف أهل الحرب فلا يرجع (قوله لانه ضررهم موم) لانه يصرف المسلمين اذا ظهر وانفتح (قوله بعد وضع الحرب أوزارها) أي انشأ لها والاراد بعد انتهاءها وانما رد عليهم لانه ليس قبا لانه لا يرد على الحرب لانه اعانة لهم فتح (قوله ولم ينبع الخ) أراد به القتل بوجه كالمهبة فقهستاني بل الظاهر أن الاجبار والاعارة كذلك أفاده الجوى لأن العدة منع ما فيه تقوية على قتالنا كما أفاده كلام المصنف (قوله يحرم) أي يكره كراهة تحريم فقهستاني (قوله ككيد) وكسلاح مما استعمل للحرب ولو صغيرا كالابرة وكذا ما في حكمه ممن الحرير والديار فان عليه مكره لانه يصنع منه الراية فقهستاني (قوله وعبيد) لانهم يتوالدون عندهم فيعودون حرابا علينا مسلحا كان الرقيق أو كقرا يجر (قوله ولا تحمله اليهم) أي ليسع ويحموه فلا بأس لتاجرنا أن يدخل دارهم بأمان ومعه سلاح لا يريد بيعه منهم اذا علم أنهم لا يتصرفونه والافتنع عنه كافي المحط فقهستاني وفي كافي الحاكم لوجاه الحرب بسيف فاسترى مكرهاته قوسا وروحاً وفرصا لم يترك أن يخرج وكذا لو استبدل بيقه سيفا خيرا منه فان كان مثله أو دونه لم يفتنح والمستامن كالسلم في ذلك الا اذا خرجت شي من ذلك فلا يفتنح من الرجوع به اه نهر (قوله ولو بعد صلح) قسم للبيع والمحل قال في البصر لأن الصلح على شرف الانقضاء أو التفتض (قوله غدار استخانا) أي اتباعا للنص لكان لا يفتنح أن هذا اذا لم يكن بالمسلمين حاجة الى الطعام فلوا احتاجوا لم يفتنح (قوله ولا تقتل من أمنه الخ) أي اذا امن ورجل حر أو امرأة حرة كافرا أو جماعة أو أهل حصن أو مدينة صحت ما منهم ولم يفتنح لاحد من المسلمين قتالهم والاصل فيه قوله عليه الصلاة والسلام المسلمون سكا فادعوا وهم أي لا تريدية الشريف

السلام بأهل مكة (وقتلهم)

بلا نبت مع خيانة ما حكمهم)

ولو يقتل ذي منعة بأذنه ولو يذنه

انتقض حقهم فقط (و) الصالح

(المرتدين لو غلبوا على بلدة)

وصارت دارهم دار حرب ولو خيرا

(بلا مال والا) يلقبوا على بلدة

(لا) لانه فيه تقرير المرتد على الرقة

وذلك لا يصوز فتح (وان أخذ)

المال (منهم لم يرد) لانه غير موصوم

بخلاف أخذ من بغاة فانه يرد

بعد وضع الحرب أوزارها فتح

(ولم ينبع) قال الزبلي يحرم أن ينبع

(منهم ما فيه تقوية عليهم على الحرب)

ككيد وعبيد وخيل ولا تحمله

اليهم ولو بعد صلح) لانه عليه

الصلاة والسلام نهى عن ذلك

وأمر بالبر وهو الطعام والقماش

فأزاحنا (ولا تقتل من أمنه

حر أو حرة ولو فاسقا)

بعض
الامان

على دية الوضيع ويسمى بذمتهم أديانهم أي أكلهم هذا وهو الواحد وتعلم في الفقه فهو
 مشتق من الأدنى الذي هو الأقل كقوله تعالى ولا أدنى من ذلك ولا أكبر فهو تنصيص
 على صحة أمان الواحد أو من المتقرب هو القرب كقوله تعالى فكان قابضاً وبسبب أو أدنى
 فهو دليل على صحة أمان المسلم في نفر يقترب العدو أو من الله ما خافه وتنصيص على صحة
 أمان الفاسق أخاه السرخسي (قوله أذن لهم في القتال) أي إذا كان المني والعدو
 ما ذنوبين في القتال مع أمانهم في الأصح اتفاقاً لهم تنافي من الهداية خلافاً لما ذهب
 ابن الكمال عن الاختيار ودرستی (قوله بعد معرفة السباير ذلت) أي نون ذلة اللفظ
 أماناً قلت والظاهر أن الشرط معرفة التكليم وإذا ثبت لأمان به ثبت في حق غيره
 أيضاً من المسلمين ولو لم يعرف منه فافهم (قوله فلا أمان لو ثبت بعده منكم) أي أشار إلى
 أن المراد السباع ولو حكم بالقتل طاعة المؤمنين لو نادى بهم من موضع يسير ومنهم
 لم يسمعوا بأن كانوا سباعاً أو مشغولين يا خرب ذلت حازن (قوله كماله) قال السرخسي
 استدلل عليه محمد بحدیث عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه أن أبا هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 من العدو وإن تعال فالتكليف في حقتك ذلت فأنه هو آمن وتأويله لا يسمعهم (قوله مع قوله
 أن حقتك ذلت) أي أمانهم وسمع فهو في (قوله إلى السماء) لأن ذلهم بان أي أعطيتك
 ذمة الله الصا سبحة وتعالى وأنت آمن بصفة سرخسي (قوله ولو نادى المشرك) بارفع
 على القاطعة أي لو طلب المشرك الأمان منه ولو تعذراً أي وضع يده من وصولها
 إليه قال في المصروع كان في موضع ليس بمجتمع وهو ما ذهبه ورجمه فهو في أهله
 ومفاد أنه إذا كان مجتمعاً به من خارج فطلبه الأمان وإن تفرقه وليس كذلك بل هذا
 إذا لم يمتنع وبما يناط بالباقي شرح السبيل ولو كان في منتهى بحيث لا يسمع المسامون
 كلامه ولا يرونه فالحظ السوا وحده بلا سلاح فلما كان بحيث يسمعه يذى لأمان فهو آمن
 بخلاف ما إذا قبل بالإسقية ما ذكر برجمه فهو ذليل أقرب أسد من فهو ذلة لانه على
 الظاهر فيما عذر الوقوف على حقيقته جائز ولو في إباحة الدم لا يودخل به استثناء لا
 ولم يدركه سارق أو هارب فلو علمه سبباً أو نكاحاً أو قتله ولا فلاح حال واحد من من
 فارق الجمعة عند الاستئمان فإنه يكون استعادة وإعادة فجعل حلالاً لم يرد النص
 بخلافه ولو وجد ناسراً في دارنا فقال ذلت أمان لم يذلت وإذا فوجئ رسول الله
 إلى الخليفة إلا إذا أخرج كتاباً يشبه أن يكون عليه ملكه وإن سلفه من قبل لما
 الرسول آمن حكمه جرى به الرسم بجلية واسلاماً وبتدبيرين (رهم أيتهم) له
 فلم يصبه دليل ولا كتاب فآخذهم مسلم فهو في الجانية الذين عند في حقيقة من وجد
 في عسكرنا في دار الحرب فأخذوا واحد لكنه هناك بغير رويته (وهذا فيه
 روايتان وعند محمد هو في من أخذ نال صيد والحشيش في يجب لحس فيه روايتان
 عن محمد أيضاً اهملنا (قوله وسمع طلبه الخ) هذه كلمة وعادة بغير طلب الأمان

أو أمني أو فانياً أو صدياً أو صيداً
 أذن لهم في القتال (أي لقتلهم)
 (كان) الأمان (وأن كانوا)
 لا يعرفون بعد معرفة المسلمين
 ذلت (بشرط سماعهم ذلك من
 المسلمين فلا أمان لو كان بالبعد
 منهم) ويصح بالصرح كقوله
 أو لا بأس عليكم وبالكفاية كقوله
 إذا ظن أنه أماناً وبالإشارة بالإسبغ
 إلى السماء ولو نادى المشرك
 بالأمان صح لو مجتمعاً وسمع طلبه
 فذروا به ولا له

وقد علم في شرح السر تسمى وصريح أيضا بأنه يصح سواء كان الأمر أمرا للعبد
أو رجلا فغيره من المسلمين لأن أمان الذي انما لا يصح له مئة مئة اليه وتزول التهمة
إذا أمر مسلم به بخلاف ما لو أمر بالقتال إذ لا يصح منه مئة مئة اليه في الأمان اهـ
وبه ظهر أن ما في الزبلي وغيره من تقييد الأمر بكونه أمرا للعبد فسد اتفاق لاه
الاعطافاتهم (قوله وأسروناجر) لانهم ما هم وراثة تحت أيديهم فلا يحق لهم والأمان
يحتسب بعمل الخوف يجر ثم نقل في البحر عن الذخيرة أنه لا يصح أمانه في حق باقي المسلمين
حتى كان لهم أن يغروا عليهم أمان في حقهم فصحيح ويصير كذا اخل فيهم بأمان فلا يأخذ شيئا
من أموالهم بلارضاهم وكذلك معنى عدم صحة أمان العبد المجهور أي في حق غيره
أمان في حق نفسه فصحيح بلا خلاف اهـ قلت ولقد اثار أن التاجر المستأمن كذلك
• (تبيه) هـ ذكر في شرح السير لو امنهم الاسير ثم جاءهم ليل إلى عسكرنا فاقسم له لكن
لا تقتل رجالهم استقصانا لانهم جازوا الاستئمان لا للقتال كالمسود إذا جاءنا ركا للقتال
بأن ألقى السلاح ونادى بالأمان فانه يامن القتل (قوله فمجهورين من القتال)
فأول ما دونه في مئة مئة في الاصح اتفاقا كما قلناه (قوله وفي الخاتمة الخ) عبارة سارحة في
عبد كافر فاسلم العبد ثم خلع مولاة كانت الخدمه أمانا اهـ وفيه أن فعلها به عدم جواز
أمان الاسير والتاجر بأنهم ما هم وراثة تحت أيديهم يقتضى عدم صحة هذا القرع فتأمل
اهـ ح قلت تبين حل قوله كانت الخدمه أمانا هل معنى كونها أمانا في حق العبد نفسه
لا في حق باقي المسلمين فظهر ما قلناه من أن الذخيرة في الاسير والعبد المجهور ويحل عليه تغيير
الخاتمة بالحرى أي في دار الحرب من غير ذكر خروج والقتال إذ المسئلة ذكرها في الخاتمة
في فصل اتفاق الحربى العبد المسلم فافهم والله أعلم

• (باب المغنم وقسمته) •

لم يذكر القتال وما يسقطه شرع في بيان ما يحصل به (قوله والتي ما تلبس منهم بعد) أي
بعد الحرب بهذا الاشعل هدية أهل الحرب بلا تقدم قتال قال في الهندية الضمنية اسم
لما يؤخذ من أموال الكفرة بقوة الغزاة وقهر الكفرة والتي ما أخذ منهم من غير قتال
كالخراج والجزية وفي الضمنية التمس دون التي وما يؤخذ منهم هدية أو سرقة أو خلسة
أو هبة فليس بضمية وهو لا أخذ خاصة اهـ قلت لكن في شرح السير الكبير لو اودع
الامام قوما من أهل الحرب سنة على مال دفعوه اليه جاز لوزير المسلمين ثم هذا المال ليس
بني ولا غنمية حتى لا يحتمل ولكنه كالخراج يوضع في بيت المال لأن الضمنية اسم للمال
مصاب بأبصار النسيب والركب والتي اسم لما يرجع من أموالهم إلى أيدينا بطريق
القهو وهذا أوجع النابطريق المراضاة فيكون كالجزية والخراج يوضع في بيت المال اهـ
ومقتضاه أن مأخذ القتال والحرب غنمية وما أخذ به بعد ما وضع عليهم قهر كالجزية
والخراج في موما أخذ منهم بلا حرب ولا قهر كالهـ دية والصلح فهو لا غنمية ولا في وسكبه

(وأسيروناجر ومضى وعبد
مجهورين من القتال) وصح محمد
أمان العبد وفي الخاتمة خدمة
المسلم مولاة الحربى أمان له
(ومجنون ونخص أسلمة ولم
يماجر النبا) لانهم لا يملكون
القتال والله أعلم

• (باب المغنم وقسمته) •
في المقدون الضمنية ما تلبس من
السكران وغيره والحرب فاقعة
قضمس وواقها للضمين والتي
ما تلبس منهم بعد كخراج وهو كقعة
المسلمين

مطلب
بيان معنى الضمنية والتي

سكنه التي لا يخسر ويوضع في بيت المال فتأمل (قوله إذا فتح الإمام بلدة صلحا) ويعتبر
 في صلحه الماء الخراج والعشري فان كان مأوهم خراجا صلحا لهم على الخراج والاضطر
 العشر أعاده قهستانى ط (قوله وكذلك من بعده) فلا يفهم أحد لانه بمنزلة تقضى العهد ط
 (قوله أى قهرا) كذا في الهداية واتفق الشارحون على أن هذا ليس تفسيره لقوله
 لانها من عنابنوعنوة ذل ومضغ لكن نقل في الصرح القاموس أن العنوة القهر
 واعترضه في التهربان صاحب القاموس لا يميز بين المضيق والجأزى بل يذكر المعاني جله
 أى يذكر المعاني الاصطلاحية مع القوة بلا تقييد لكن نقل صاحب التهرى أول باب
 العشر والخراج عن القاراني أنه من الاضداد يطلق على الطاعة والقهر وكذلك قال
 في المصباح عنابنوعنوة إذا أخذ الشيء قهرا وكذا إذا أخذ صلحا فهو من الاضداد
 وقفت مكة عنوة أى قهرا اه (قوله قسمها بين الجيش) أى مع رؤس أهلها استرقاقا
 وأموالهم بعد اخراج خصم الجهاد ففتح (قوله أو أقر أهلها عليها) أى من عليهم برقايمهم
 وأرضهم وأموالهم ووضع الجزية على الرؤس والخراج على أراضيهم من غير نظر إلى الماء
 الذى تسقى به أحوالهم العسركا السماء والعيون والادوية والآبار وأما الخراج كالانهار
 التى تشتها الاعاجم لانه ابتداء التزليف على الكافر وأما الملت عليه هم رعايتهم وأرضهم
 فكروه الآن يدفع اليهم من المال ما يتكفون به من إقامة العدل والنفقة على أنفسهم
 وعلى الاراضى الى أن يخرج الغلال والانهو تكلف بما لا يطلق وأما الملت عليهم برقايمهم
 مع المال دون الارض أو برقايمهم فقط فلا يجوز لانه أضرا بالمسلمين ردهم سر باعلينا ففتح
 (قوله والأقل أولى) عبارة الاختيار قالوا الأقل أولى ويعبر في القسمة والبصر قبل (قوله
 ووضع عليهم الخراج) أى على أرضهم (قوله وضع العشر لأشهر) لانه ابتداء وضع على
 المسلمين منه (تبيينه) لا شتر لائى رسالة ماها الدورة القيمة في القسمة حاصلها أن تخيير
 الامام بين ما ذكره ثالث الجاع الصحابة على ما فعله عمر من عدم قسمة الاراضى بين الفاتحين
 وعدم أخذها خمس منها كما فعله عثمان وأقره قلت وقد يجاب بأن ما فعله عمر انما فعله لانه
 كان هو الاصل اذ كان يعلم من القصة لالكونه هو الاذن كيف وقد قسم صلى الله
 عليه وسلم خير بين الفاتحين فعلم أن الامام بخير في فصل ما هو الاصل في فعله (قوله وقتل
 الاسارى) بضم الهمزة وقسمها قاموس والسماع الضم لا غير كما ذكره الرضى وغيرهم
 المحققين أى قتل الذين يأخذهم من المقاتلين سواء كانوا من العرب أو العجم فلا تقتل
 القسا ولا الذرارى بل يسترقتون لثقتهم المسلمين قهستانى (قوله ان لم يسلموا) فلو أسلموا
 تعين الاسر (قوله أو استرقهم) واسلامهم لا يمنع استرقاقهم ما لم يكن قبل الاخذ كذا
 في الملقى وشرحه (قوله دقة لنا) أى قسما أو اجبالا عليهم من الجزية والخراج فان القسمة
 الحق والعهد والامان ويسمى أهل القسمة لمخولهم في عهد المسلمين وأما من كما قال ابن
 الاثير دقة أن المعنى ليجعلوا أهل دقة لنا قهستانى (قوله الاشرى العرب

(إذا فتح الإمام بلدة صلحا جرى على
 موجبها وكذلك من بعده) من
 الاصرار (وأرضها تبقى عموما لهم
 ولو قسمتها عنوة) بالفتح أى قهرا
 (قسمها بين الجيش) ان شاء (أو أقر
 أهلها عليها بمنزلة) على نفسهم
 (ورجاء على أراضيهم والاقول
 أولى عند حاجتنا الفاتحين) أو
 آخر جهنمها وأقر لها قوما غيرهم
 ووضع عليهم الخراج (والجزية
 أو) كانوا (قسما) فلو مسلمين
 وضع العشر لأشهر (وقتل الاسارى)
 ان شاء ان لم يسلموا (أو استرقهم
 أو تركهم احرار دقة لنا) الا
 مشركى العرب
 مطلب
 بيان معنى القسمة والتقى

الدليل تقديم النساء صيانة لأبضاع المسلمين تلت والعلماء احتراماً للعلم اه وعمل البرزاري
 تأخير العلم نفسه لانه لا يصدح بخلاف الجاهل درستی وقديرة ال يقدم الرجال للارتفاع
 بهم في القتال ط وهذا ظاهر فها اذا اضطر اليهم والافسانة الاضاع عقدة على ذلك
 الاتضاع تأمل (قوله للعلم به) انه اسقطه من المتن (قوله بالاولى) لانه اذا حرم المتن وهو
 الاطلاق يحرم الاطلاق مع الرد الى الدار (قوله وحرم عقرباً به الخ) أي اذا أراد الامام
 العود ومعه مواشي أهل الحرب لم يقدر على نقلها الى داره الا يعقرها كما نقل عن عائشة لما
 فيه من المثلة بالحيوان فتح وفي المقرب عقرب الناقة بالسيف سرب قواشها (قوله اذ لا يعذب
 بالنار الا ربها) على مفهوم قوله به وهو عدم احراقها قبل الذبح وفي صحيح البخاري فانه
 لا يعذبهم الا الله وأخرج البرازي عنه من عمن بن حبان قال كنت عند أم الدرداء
 رضى الله تعالى عنها فأتت رغوفاً فالتفت في النار فضالت سمعت أم الدرداء يقول سمعت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يعذب بالنار الا رب النار فتح مخلصاً ولا يردها على
 ما ذكر من جواز حق أهل الحرب عند قتالهم لأن ذلك قد سبق اذا لم يمكن الظفر بهم
 بدونه كما قدمناه عن شرح السيف فافهم وأورد المحقق على جواز احراقها به بد الذبح انه
 يقتضي أن الميت لا يتألم عنه ورده ان يتألم بكسر عظمه تلت قد يجب بأن هذا خاص بغير
 آدم لانهم يتعمون ويعدون في قبورهم بخلاف ذيرهم من الحيوانات والارز لا ينقع
 بعظماها ويحرق ثم رأيت ط ذكره (قوله ولا وجه الى ابقائهم) لتلاي عودوا وحرر باعلينا
 لأن النساء من النسل والصبيان يلقون بغير حرر باعلينا ولو الوجه واعترضه في الفتح
 بأن تركهم كذا شأنهم من القتل انتهى عنه في حقهم قال اللهم الآن يضطروا وذلك
 بسبب عدم الحمل والميرة فقتر كواضرة اه وهو يجب فان الوالوي صرح بأن ذلك
 عند عدم امكان الاخراج لامطابقاً والمسئلة في المحيط أيضاً بحر وفيه نظر فان مراد الفتح
 أن تركهم في أرض خربة بلا طعام ولا شراب أشد من القتل فثبت لم يمكن اخراجهم
 فليتركوا في مكانهم بلاه مباشرة السبب في اهلاكم (قوله ابقاء للنسل) أي لئلا يسل بعد
 رجوع عسكرنا فتؤذي أهل الحرب (قوله يحررقن بالنار) أي اذا لم يمكن دفنهن فليحرقن
 عليهن ولم تطل المذنب حيث يتفحص ط (قوله ولا تقسم غنمة غنة) على المشهور من مذهب
 أصحابنا لانهم لا يعلكونها قبل الاقرار وقيل تصكره تحريماً وروى (قوله ولا حاجة
 الفزاة) وكذا لو طلبوا القصب من الامام ونشئ القصة كما في الهندية عن المحيط (قوله
 فتصم) أي وقبضت الاحكام فتح أي من حل الوط والبيع والعنق ولا رن بخلاف ما قبل
 القصة بدون اجتراد واحتجاج ولو بعد الاقرار اذ ارادنا قال في الدواستي والذي قرره
 في المنع كغيره انه لا ملك بعد الاقرار انا أيضاً بالاقسمة فلا يثبت بالاسرار ملك لاحد
 بل يملك الحق ولهذا لو اعتق واحد من الغنائم عبد بعد الاسرار لا يمتن ولو كان له ملك
 ولو بشره كلعن وحكم استيلا دالجا به بعد الاقرار قبل القصة وبعد هاسوا عنهم لو تمت

العلم به من منع الحق بالاولى (و)
 حرم (عقرباً به شق نقلها) الى
 دارنا (قد يذبح ويحرق) بعده اذ
 لا يعذب بالنار الا ربها (كما يحرق
 السلة وأمنه ثعذرت نقلها وما لا
 يحرق منها) ككسيد (يدفن بوضع
 شق) (وتكسر اوتهم وتراقد
 أدهانهم مضايقة لهم) (وتبذل
 صيان ونساء منهم شن اخرجها
 بأرض خربة حتى يموتوا جوعاً)
 وعطش انتهى عن قتلهم ولا وجه
 الى ابقائهم (وحد المسلون حدة
 أو عقر باقي رجالهم غنة) أي في
 دار الحرب (ينزعون ذنب
 العقر وأنياب الحية) قطعاً
 للضرر عينا (بالقتل) ابقاء للنسل
 تاريخاً وفيها ماتت فاسلمات
 غنة وأهل الحرب يجاءون الاموات
 يحرقن بالنار (ولا تقسم غنمة غنة
 الا) اذا قسم عن اجتراد ولا حاجة
 الفزاة فتصم

طلب
 في قصة الغنمة

الفتنة على الزمان أو المرافقة فوقعت جارية بين أهل راية صبح استلاداً أحدهم وعنه
 للشركة الخاصة حيث كانوا قليلاً كما قلنا فقليل كاربين والاولى تفويضه للإمام اه
 ملصقاً بتمام الكلام فيه والخامس كافي الفتح عن الميسرة أن الحق ثبت عندنا بقدر
 الاختصاص كذا بالاحراز وبذلك القسمة كحق النعمة ينفذ بالبيع وتأكيد الطلب ويتم
 الملك بالاختصاص والحق ضعيفاً لا يجوز القسمة اه ويستثنى على هذا ما يأتي في القرن
 عدم جواز البيع قبل القسمة ومن استحقاق المدد لامن مات قبلها كافي بيانه قلت وهذا
 كله اذا لم يظهر عسكر ناعلى البلد فلو ظهر وأعلى ما صارت بلداً ملام صارت الفتنة محرقة
 بدارنا وتأكيد الحق فتصح القسمة كافي التنبيه عليه قريباً (قوله قدس) غير باطل
 وفيما قبله بالصح لانه ليس المراد هنا قسمة القليل بل الايداع ليعملوا في دار الامام
 ثم يرجعهم منهم ويقسمها كافي الجوهره وغيره فليس قسمة حق قسمة حتى توصف بالصفة
 (قوله حوله) بفتح الحاء كل ما احتل عليه من جوار وغيره سواء كانت عليه له مجال أو لم
 تكن اه ح (قوله روايتان) قال في الفتح والوجه انه ان خاف تفريقهم رفعها عنه
 الفتنة ففعل هذا وان لم يصف قسمها قسمة الفتنة في دار الحرب لانه يصح السجدة وفيه
 استقاط الاكرام واستقاط الاجرة اه وقوله يفعل هذا أي يجبرهم أجزا المثل (قوله فاذا
 قدس) أي القسم للايداع بسبب عدم الاجابة على إحدى الروايتين وأما ما وجد من عدم
 حوله على الرواية الاخرى قسمها بينهم فيجوز اه ح (قوله ولم يبيع الفتنة قبلها) أي قبل
 القسمة سواء كان في دار الحرب أو بعد الاقرار في دارنا بشرطه لانه لا خلاف قبل القسمة
 كما علمت قال في الفتح وهذا ظاهر في بيع الفداء وأما بيع الامام لها فذكر الطحاوي انه
 يصح لانه يجهل فيه يعني انه لا بد أن يكون الامام رأى المصلحة في ذلك وأقله تخفيف اكرامه
 الخ من الناس أو عين البهائم ونحوه وتخفيف سؤته عنهم فيقع عن اجتهاد في المصلحة
 فلا يقع جواز فتنة بلاكراهة مطلقاً اه وبه يظهر ما في قوله لا لالام ولا لغيره (قوله
 جوهره) نفس عبادهما ولا يجوز بيع الفداء قبل القسمة لانه لا ملك لاحد في ما قبل ذلك
 وانما أبيع لهم بالطعام والنفق للمساعدة ومن أبيع له تناول شيء ثم يوزله عنه كن أبيع طعاماً
 لغيره اه قوله وانما أبيع لهم الخ جواب سؤال تقديره كيف لا يجوز البيع مع انه يجوز
 لهم الاتماع بالطعام والنفق كما يأتي والجواب ظاهر ولا يخفى انه ليس اراد بيع
 شيء بطعام وان كان الظاهر أن الحكم كذلك (قوله ومدد لخدمته) أي اذا الحق
 المقاتلين في دار الحرب جماعة يقدونهم وينصرونهم شاركهم في الفتنة لما مر من أن
 المقاتلين لم يملكوا قبل القسمة وذكر في التاتريزية انه لا تنقطع مشاركة المدد لهم الا
 ثلاث احوال احرازاً فتنة بدارنا الثانية قسمتها في دار الحرب الثالثة بيع الامم
 لها فلهذا لا المدد لا يملك الجيوش في النش اه قال في الشرح لانه لا يملكه بقوله أي
 في دار الحرب اشارة الى انه لو فتح العسكر بلداً والى الحرب واستظفروا عليه لم يحقهم

أو (الزيد) فصل اذا لم يكن
 الامام حوله فان أبوا حل جبرهم
 بأجزا المثل روايتان فاذا تعدد فان
 جهل لوصفها قدر كل على حله
 قسم بينهم والافه وحاشى نقله
 وسبق حكمه (ولم يبيع) الفتنة
 (قبلها) لا لالام ولا لغيره يعني
 لقول أمالو باع شيئاً كطعام جاز
 جوهره (ورد) البيع (لورفع)
 دفعاً للفساد فان لم يمكن دفعه الفتنة
 الثانية (ومدد لهم) فله

المدد لم يشاركهم لانه صار بلدا للاسلام فصارت الغنيمة محروقة بداو الاسلام نص عليه
 في الاختيار اه قلت وكذا في شرح السير و زاد أن من له لوقع قتال أهل الحرب في دارنا
 فلاشي المدة (تمية) قال في البحر: إذا غاد المصنف أن المقاتل وغيره سواء حتى يستحق
 الجندية الذي لم يقاتل لمرض أو غيره وإنه لا يخرج واحد على آخر بشئ حتى أمير العسكر
 وهذا بخلاف كذا في القح وفي الحط والمتطوع في القزو وصاحب الدواب سواء
 (قوله لاسوق) هو التنازع مع العسكر للتجارة نهر (قوله أسلمة) عائد على العربي
 والمرقة وأفراد الضمير للعطف بأو وزاد في القح التاجر الذي دخل بأمان وخلق العسكر
 وقائل (قوله ولو مات بعد أحدهما) أي بعد القسمة أو البيع بناء على ما قلناه من
 العساوي من أن اللام يبيع الغنيمة (قوله أو بعد الاقرار بدارنا) قال في الدر المنقي
 ويضي أن يراد رابع وهو التفتيل فسيجي أنه يورث عنه وإن كان مات بدار الحرب وإن لم
 يثبت له الملك فيه وفيها يلغى أي مال يورث ولا يملك مورثه ولم أر من يسه على ذلك هنا
 فليظفر اه قلت وفي التتارخاية عن المصنفات ومن مات في دار الحرب من الغنائم بعد
 القسمة أو الاقرار بدارنا أو بعد بيع الامام الغنائم في دارنا وفي دار الحرب يلزم الثمن
 بينهم أو بعد ما قتل لهم شيئا آخر بضاً أو بعد ما فتح الدار وجعلها دارا لاسلام فانه يورث
 نصيبه وإن مات قبل واحد من هذين بعد اصابه الغنيمة لا يورث اه والظاهر أنه يملك ما قبضه
 بالتفتيل غنمته في كلام الدر المنقي فلو تقدر (قوله لنا كملكك) على قوله أو بعد الاقرار
 بدارنا فيورث نصيبه إذا مات في دارنا قبل القسمة لنا كذا لا الملك لانه لا ملك قبل القسمة
 وهذا لأن الحق لنا كد يورث حتى الرهن والربا العيب بخلاف الضميف كالقسمة وخيار
 الشرط فتح (قوله استغسانا) لعل وجهه تعسر النقص (قوله وما في البحر من قياس
 الوقت) أي غلة الوقت فانه قال انهم صرحوا بان معلوم المستحق لا يورث به سمعوني على
 أحد القولين ولم أر ترجيحاً ونفي التفتيل فمن مات بعد خروج القلة وأحرازها لغيرها
 قبل القسمة يورث نصيبه لنا كذا الحق فيه كذا الغنيمة بعد الاقرار بدارنا وإن مات قبل
 الاقرار في يد المتولي لا يورث (قوله رده في النهر) بحث قال أقول في الدور والمفروغين
 فوالصاحب الحيط للامام والمؤذن وقف فلم يستوفيا حتى ما تسقط لانه في معنى الصلة
 وكذا القاضي وقبل لا يسقط لانه كالاجرة اه ومن في البقية بانه يورث بخلاف برزق
 القاضي وأنت خير بان ما أخذ القاضي ليس صله كما هو ظاهر ولا أبر الاقتل هذه
 العبادة لم يزل أحد يجوز الاستجار عليها بخلاف ما أخذ ما لامام والمؤذن فانه لا يملك
 عنهما فالتفتل إلى الاجرة يورث ما يستحق إذا استحق غير مقيد بظنه والفتل وتضها في يد
 الناظر والنظر إلى الصلة لا يورث وإن قبضه الناظر قبل الموت وبمذا عرف أن القياس
 على الغنيمة غير صحيح وسيأتي لهذا من يديان في الوقت إن شاء الله تعالى اه أقول لم ينف
 ما عمن يانه في الوقت وقوله ان ما أخذ القاضي ليس صله بخلاف ما في الهداية

لا سوق) وحري أو مرقة أسلمة
 (بلا قتال) فان قاتلوا أشار كوعهم
 (ولامن مات غنم قبل قسمة أو بيع و)
 لومات (بعدا أحد هاتين أو بعد
 الاقرار بدارنا يورث نصيبه)
 لنا كملكك تارة ثانية وفيها ادعى
 رجل شهود الوقعة وبرهن وقد
 قضت لم تقض استغسانا وهو قاض
 بقدر خطه من بيت المال وما في
 البحر من قياس الوقت على الغنيمة
 رده في النهر وحري في الوقت
 مطلب
 في ان معلوم المستحق من الوقت
 هل يورث

وغيرها قبيل باب المرتدة كما سيأتي ثم ما أخذ الامام ونحوه في معق الصلة وهي الاجرة
والظاهر أن ذلك منشأ اختلاف المحكي في الدرر لكون ما جرم به في الغنية يقتضي ترجيح
جانب الاجرة وهو ظاهر لا سيما على ما أتى به المتأخرون من جواز الاجرة على الاذان
والامانة والتعليم وعلى هذا منى الامام الطرسوسي في اتفق الروايات على أن المدرس
ونحو من أصحاب الوعظ اذا مات في أثناء السنة يعطى بقدر ما بشر به في السنة الباقى قال
بخلاف الوقت على الاولاد والذرية فانه اذا مات مستحق منهم بعد سنة في سنة وقت ظهور
الغلة فان مات بعد ظهورها ولم يبدل صلاحها صار ما يستحقه لورثته والادوية قط اهـ وبه
في الاشياء وأتت في في الفتاوى الخبرية فليكن العمل عليه من التوصل والفرق بين كون
المستحق مثل المدرس أو من الاولاد والله تعالى أعلم ثم رأيت الشيخ السجدي في شرحه على
الدرر نقل قبيل باب المرتدة عن ذلك عن الفتى أي السجدي وأن المدرس الثاني يستحق
الوظيفة من وقت اعطاء السلطان فتعلق الايام التي قبل المباشرة بايام المباشرة حيث كان
الاخذ من ميت لانها من مبادئ ايام المباشرة كايام التعطيل اهـ (فتاويه) ظهور من
كلام الطرسوسي أن معلوم المدرس ونحوه يورث عنه بقدر ما بشر وان لم يظهر الغلة وان
معلوم المستحق في وقت الذرية يورث عنه بموت بعد ظهور الغلة وان لم يشتمها الناظر على
خلاف ما مر من الجروني في أن تكون الغلة بعد بعض الناظر له امداك المسنين وان لم
تقسم حيث كانوا فاقبل قيسا على الغنية اذا قسمت على الراتب قبل أن تقسم على
الرؤس قد مر قريبا انها تلك الشركة الخاصة فانما اصل آفة الوقت بعد ظهورها يورث
لانه تأكد فيها حق المستحقين وبعد احوالها يدا الناظر صارت ملكا لهم وهي في يده امانة
لهم فبعضها اذا استهلكها أو هلك بعد امتناعه عن قبضها اذا طلبوا القصة واذا كانت
سنة أو نحوها يصح شراء الناظر منه أحدهم منها هذا ما ظهر في رواية ما سيأتي
في الحواشي ان شاء الله تعالى من الصريح حيث جعل الحوالة على الناظر من المستحق كالحوالة
على المودع والله سبحانه أعلم (قوله أي القاتنين) أي ممن لهم أو وضع ثمن بلابة وبأخذ
الجفدي ما يكفيه ومن معه من عبده ونسائه وصبيان الذين دخلوا معه اهـ (قوله
لا غير) فخرج التاجر والدخل لخدمة الجفدي باجرا لا أن يكون قد خسر بخطة أو طين
الشم فلما بأس به حينئذ لانه ملكه بالالتزام ولو فعلوا الاثمان عليهم جهر (قوله يعطى)
ولا بأس يعطى دوايه البراءة المبرجة التبريد حتى (قوله وطعام) أطلقه فمثل المأكل
للاكل وغيره حتى يجوز لهم ذبح المواشي ووردون بلودها في الغنية جهر (قوله ودهن)
بالضم ما يدونه به اما القمح فهو مصدرو الاول هنا أولى لتناسق المعطوفات خلا لانه يبي
كما افاده في التمر والموايد من ما يورث كل قول ان يلقى ان ما لا يورث كل عدل يجوز له
مثل الادوية والطيب ودهن البنفسج وما أشبه ذلك اهـ ولا شك انه لو تعلق بأحدهم
مرض يجوز له استعمالها جاز كما يجنبه في القمح وصريحه في المحيط جهر (قوله وتيد

قوله الغنية هكذا بخطه بغير مجة
فنون والذي سبق بخطه الغنية
بحر سنة فبغير مجة فليعززه اهـ
مجمعه

(ولهم) أي القاتنين لا غير (الارتفاع
فتا) أي في دار الحرب (يعطى)
وطعام وسطح وراح ودهن بلا
سنة) أطلق الكل تبعاً للكون قيد

في الوفاة الخ قال في الدر المنقذ اعلم انه قد صرف فتح التقدير أن استعمال السلاح
والكرع والقوس انما يجوز بشرط الحاجة بان مات فرسه أو انكسر سفحه أو أثارا إذا أراد
أن يفر سيقه وفرسه باستعمال ذلك فلا يجوز زولو قبل أن يمتدحمان عليه أن تلف وأما غير
السلاح ونحوه مما مر كالطعم فشرط في السير الصغير الحاجة الى التنازل عن ذلك وهو
القياس وليس شرطها في السير الكبير وهو الاستحسان وبه قالت الاثمة الثلاثة فيصير لكل
من الفسقى والتفسير تناوله اهـ مخلصا وهكذا ذكره في الشرع بلا لية ولا يفتي ترجيح
الاستحسان ههنا قلت وهو ما اختاره الماتن يعني صاحب الماتن وهو الحق كما عرفت اهـ
قال في النهرو لو احتاج الكل الى السلاح والسيب قسمها حيث يختلف السبي اذا احتج
اليه ولو للخدمة لم يكونه من فضول السوايح اهـ وفيه الحاجة بالفسق قلت والتظاهر أنها
أعم اذ لو كان شيئا ولا يجد ما يستقر به فهو كذلك (قوله فان نسي لم يبيع) والحاصل منع
الاتساع بسلاح ودواب ودواب الحاجة وحسب المأكل مطلقا الا ان نسي الامام فالتع
مطلقا كمنع استباحة الفرج مطلقا لان الفرج لا يبيع الا بالمأكل ولا مأكلا قبل الاراز
بدان ولو اؤامته المأسورة بخلاف امرأته المأسورة ومذبرته وأتم ولده ان لم يطأهن الحربي
كاسبي فليصطد دونه حتى امكن في البحر فيبي أن يقيد انتهى عن المأكل كقول والمشرور
بما اذا لم تكن حاجة فان كانت لا يبيع له خيمه اهـ (قوله وبلا يبيع وقول) أي لا تفع
بالكل بالبيع في دار الحرب قبل القسمة أصلا احتج اليه أولا ولا تقول لعدم المأكل وانما
أبيع الاتساع للحاجة والمباح لا يبيع دونه حتى والمراد بالقول أن يبي ذلك الشيء
عنده يبيعه ماله ولذا قال القسستاني وإذا استعمل السلاح ونحوه رده الى الممنع (قوله
ودعنه) أي اذا أجاز له ماله لا يبيع الفضولي غير (قوله فان قسمت) أي القسمة
تصدق به أي الماتن لانه لقلته لا يمكن قسمة فتعذر ايصاله الى مستحقه فيصدق به كالفظة
كافي التمع (قوله لو غير فقير) فلو فقيرا بأكاه بحر (قوله مالا يملكه أهل الحرب) أي شأ
غير مملوك لهم لكن يخص منه ما يترك فيه العلة لما في البحر لو حش الجندي الحشيش
في دار الحرب وأمنى الماء وباعه طاب عنه (قوله فهو مشترك) أي بين القاتلين فلا
يخص به الاخذ بحر (قوله اجزه) أي وأخذ الثمن وردته في القسمة وقسمه بين القاتلين
بحر (قوله والا) صادق بصورتين احدها حاله لو كان المبيع قائما والثاني لو كان المبيع
أنفع من الثمن وظاهره أنه فيما يقسم المبيع ويرد المبيع للقسمة مع أنه اذا كان قائما
والثمن أنفع لهم اجزه كافي البحر فيمنع حل قوله أو الثمن أنفع على من أولم يهلك والثمن
أنفع (قوله ويصدق الخروج منها) أي من دار الحرب لا أي لا ينفع بشئ مما ذكره كزوال
المبيع ولا حقهم قدنا كذا حتى يوثقهم بحر زاد في الكفر وغيره وما فصل وردته أي
والذي فضل في يده مما أخذ قبل الخروج من دار الحرب وردته الاخذ في القسمة بعد
الخروج الى دار الزوال الحاجة التي هي مناط الاباحة وهذا التعليل يقيد بأنه لو كان

في الوفاة السلاح بالحاجة وهو
الحق وقيد الكل في الظهيرة
بعدم نسي الامام عن اكاه فان
نسي لم يبيع فيبي قسمة الماتن به
(و) بلا (بيع وقول) ذو باع ردة
ثمنه فان قسمت تصدق به لو غير فقير
ومن وجد مالا يملكه أهل الحرب
كسبي وعسل فهو مشترك فيستوفى
بيعه على اجارة الامير فان هلك أو
الثن أنفع اجزه والأردة للقسمة
بحر (ويصدق الخروج منها) لا
برضاهم

فقرا أكله بالثمان كافي المصط هذا كله قبل القصة أما بعد ها فان كان غنيا وكنت العين
 فاشعة لعل في سبها وقيمته الوهاك لا وان كان فقيرا انتقم بها خير (قوله ومن أسلم منهم) أي
 في دار الحرب لان المستامن اذا أسلم في دار الاسلام ثم ظهر فاعلى داره لجميع ما خلقه
 فيها من الاولاد الصغار والرجال في ملائكة السارين فاطع للصحة ولا تبعية بغير (قوله قبل
 مسكه) فبذبه لانه لو اسلم بعد فهو وعبد لانه أسلم بعد انتقام سب الملك فيه بغير وليد
 في البر وسبعة في النهر بقيد آخر وهو قوله ولم يخرج البنا وفيه كلام يأتي في (قوله فان
 كانوا أخذوا) أي قبل اسلامه (قوله أو أودعه معصوما) فبذبه لانه لو كان غنيا
 في بيسلم أو ذى فهو في عند الامام خلافا لها بغير (قوله سوى طاعة) كذا اخذه في النهر
 عن القبح مع انه في القبح قال بعده وما أودعه مسلما أو ذى مال لم يقد تغدر الـ صدر كلامه
 الموهوم ولم يتناول في مجزء وسأق المسئلة في المستامن سنا حيث قال وان أسلم ثمة لغنا
 فظهر عليهم فطعته حرمة لم يودعته مع معصوم وغيره في ومن ثم قال الز يلى هناك ان
 حكم المستلن واحد وبه يظهر أن فقيد البر وقوله ولم يخرج البنا وفيه كلام يأتي في (قوله لاوله
 الكبير) لانه كافر سوى ولا تبعية وكذا أزوجه بغير ومفاده أن المراد بالكبير البالغ
 وأن الصغير تبعية ولو كان بغير عن نفسه خلافا لما قبل انه لا تبعية في الاسلام الا اذا كان
 صغيرا لا يبر عن نفسه كقصة سناه في الجنات وتروى ذكره أيضا في فصل استئمان الكافر فاقتم
 ذلك فانه اخطأ فيه كثير (قوله وسلمها) لانه جرم من افرق برهما والمسلم يحمل التثنية
 لغیره بخلاف المنفصل لانه حر لانه دام الجزمية عند ذلك بغير (قوله وعقاره) وكذا ما فيه
 من زرع لم يصد لانه في بذاهل الدار اذ هو من جلد دار الحرب لم يكر في بذه الاحكام بغير
 (قوله وعبد هذه المقاتل) لانه لما تمرد على مولاه خرج من بيده وصارت تبعا لاهل داره بغير
 (قوله قبل الاسلام أو بعده) لانه لانه قد سبب الملك لله للمسلمين والاسلام لا يمنع الرق
 السابق عليه ط (قوله وقال لا آخذ) أي هو اسلم أو ذممة وقده ناقل هذا الباب عن
 شرح ابن سبويه هذا القول لمحمد (قوله وفي النكس) أي في وجوب النكس روايتان عن
 الامام وكذا عن محمد كما قلناه (قوله استأجر نفسه مفرغه الخ) هذه من مسائل الفصل
 الاثني ووجهها غير ظاهرة أن آجير الفارز المنذمة لاسلم لا آخذة على خروجه مالا الا اذا
 قاتل وترك العمل كافي شرح السير وفيه لودخل دار الحرب فالواسم دفع فرسه لرجل
 لقاتل عليه على ان يسلم القرس لصاحبه مجاز لانه لو شرط ذلك كان يسلم فرسه ولو كان
 ذلك قبل الدخول فسلم القرس لمن ادخله دار الحرب ان السبب وهو الاتصال فالمراد
 قد انعمت له ويكون لصاحب القرس عليه أجرة مثل فرسه اهـ لمسا سائل واقه سبحانه اعلم

• (فصل في كيفية القصة) •

لما فرغ من بيان القصة شرع في بيان قسمتها وتفردها بفصل لتكتمت فيها وهي جعل
 التعيب الشائع معينا بغير قال في المتن وينبغي للامام ان يعرض الجيش عنده دخول

(ومن أسلم منهم) قبل مسكه
 (عصم نفسه وعقله وكل ما معه)
 فان كانوا أخذوا أو حرز نفسه فقط
 (أو أودعه معصوما) ولو ذميا فالو
 عند حربي في كماله لم يخرج
 البنا ثم ظهر فاعلى الدار غلبة
 في سوى طاعة لتبعية (لاوليه
 الكبير وزوجته وسلمها وعقاره
 وعبد هذه المقاتل) وأما المسئلة
 وسلمها لانه بغير الامر حرى بشلى
 دارنا بغير امان) فآخذة احدا
 (فهو) وما هو في ذلك المسلمين
 سواء) ان آخذ قبل الاسلام أو بعده
 وقال لا آخذ خاصة وفي النكس
 روايتان قبية وفيها استأجر من ذممة
 سبه فخر بغير المستأجر وملاحه
 فسمه بينهما الا اذا شرط في العقد
 انه المستأجر
 • (فصل في كيفية القصة) •

دار الحرب يعلم القاص من الراسل قال في شرحه وأن يكتب أسماءهم وأن يؤمر عليهم
من كان بصيرا بأموار الحرب وتدبيرها ولوم الموالى وعليهم طاعته لأن مخالفة الأمير حرام
الاذا اتفق الاكثر منه ضرر فيقتبس اه (قوله المعترف في الاستحقاق) أى استحقاق الغائبين
لاربعة أحاسن القيمة لا تنحصر في شرحه الامام فلقه تعالى كما سيبي قال تعالى فانه نخبه
والرسول دنتني (قوله وقت المجاورة) برفع وقت على انه خبر المبتدا (قوله أى
الانفصال من دارنا) أى مجاورة القرب وهو الحد الفاصل بين دار الاسلام ودار الحرب
نهر (قوله فلو دخل دار الحرب فارسا) هو من معه فارس ولو في سفينة كما
في الشر بلا لية عن الاختيار وغيره لانه تأهب للقتال على الفرس والمتأهب للشي
كالباشرة (قوله فنفق) كفرح ونصر فنقروني قاموس طو على ما لو قتل فرسه وجعل
وأخذ منه القيمة كما في البر ومثله ما لو أخذ العدو وكافى شرح السرو واحتزبه عما لو باعه
قبل القتال فانه يستحق سهم راجل كما يأتي (قوله استحق سهمين) سهم لنفسه وسهم لفرسه
وهذا عنده وعندهما ثلاثة أسهم ولفرسه سهمان لانه عليه الصلاة والسلام فعل
ذلك على ما رواه البضاوى وغيره وجعله أبو حنيفة على التسجيل وفيه ما بين الروايات ملحق
وشرحه واذا كان حديث في الفضائى وحديث آخر في غيره رجال الصحيح أ و رجال
روى عنهم البضاوى كان الحديثان متساويين والقول بأن الأول أصح تحكمه لا نقول به
مع أن الجميع وإن كان أحدهما أقوى وأولى من إبطال الآخر ويقامه في القنع (قوله
ولا يسهم لفرس واحد) وضد أى يوفى سهم لفرس واحد وما روى فيه يحتمل على
التسجيل أيضا دونتي (قوله صالح للقتال) اعترض بأن هذا يفتى عن قوله صحيح كبير
ونبه انه لا يلزم من كونه صحيحا كبيرا صلاحية للقتال بل هو كونه حرونا ولا يجزى فلا
يصلح للكر والفر فأفاده ط لكن مراد المعترض أن كلام المتن يقتضى عازاه الشارح
فالأولى الجواب بأنه زاد ذلك تفسير القول المتن صالح للقتال نعم كان الأولى تأخير عنه كما
فعله في الشر بلا لية فافهمه (تنبيه) يشترط في الفرس أن لا يكون مشتركا فلا يسهم لفرس
مشترك للقتال عليه الا اذا استأجر أحد الشريكين حصه الآخر قبل الدخول دونتي
واستفهمته انه لا يشترط أن يكون الفرس ملكه فبشيل المستأجر والمستعار وكذا
المقنوب كما يأتي (قوله لاوله) فكر أكبر أى بأن طال المكث في دار الحرب حتى بلغ المهر
وصار صالحا للركوب فقال عليه لا يستحق سهم الفرسان بحر (قوله وكان القرق الخ) هو
لصاحب البصر لا يظهر اذا كان المرض بنا أفاده ط قلت وقد ذكر القرق الامام
السرخسي وهو أن المريض كان صالحا للقتال عليه الا أنه تعذر لما روى على شرف
الزوال فاذا زال صار كأن لم يكن بخلاف المهر فانه ما كان صالحا وانما صالحا في دار
الحرب ولو وضعه أن الصغيرة لا تحقه لها على زوجها الا انها لا تصلح لتخدمة الزوج بخلاف
المريضة لانها كانت صالحه ولكن تعذر ذلك لما روى اه ملخصا (قوله قبل دخوله) أى

مطل
مخالفة الأمير حرام

(المعترف في الاستحقاق) يسهم فارسا

وراجل (وقت المجاورة) أى

الانفصال من دارنا وعند الشافعي

وقت القتال (فلو دخل دار الحرب

فارسا نفق) أى مات (فرسه

استحق سهمين ومن دخل راجلا

ففرس فارسا استحق سهمين ولا

يسهم لفرس واحد) صحيح كبير

(صالح للقتال) فلو مرضان مع

قبل القنعة استحققتا

لأولهما فكتب تارخا بية وكانت

الفرق حصول الارهاب بكبير

مريض لا للمهر ولو غصب فرسه

قبل دخوله أو ركبته آخره

ودخل راجلا

في الحدة القاصلة بين دارنا ودار الحرب (قوله ثم أخذه) أي في المسائل المذكورة أي
أخذ قبل القتال فلم يسمان استقصا لأنه القزم مؤنة القرس من حين خروجه من أهله
وقائل عليه فلا يجر سهمه مع بعارض شبيب فهو فيما بين ذلك أما لو قاتل عليه الغاصب
حتى يغتوا ويخرجوا فله سهم القارس إذا لفرق بين القرس المقصوب والمملوك ولصاحب
القرس سهم راجل إلا إذا أصابوا غنائم بعد أخذه فله سهمها سهم فارس والغاصب
سهم راجل كالمالوكان القصب بعد دخول دار الحرب وتسلمه في شرح السير (قوله فله
سهمان) وكذا لو باوزه أي باوزه الحرب مستأجرا أو مستعيرا وحضره أي حضره
الوقعة وكذا الغاصب لكن يستحق من وجهه مخلوق فيقتضيه جوهرة وفي المنع لو رجع
الواهب فالجوهرة فارس فيما أباه قبل الرجوع وراجل فيما أباه بعده والراجع
راجل مطلقا لا يستحق أي لأنه جاوز الحرب واجلا باختياره كالزير والغير جند لا في
المقصود بمنه (قوله لا يباعه) أي باختياره ولو مكره فله سهم فارس ~~سهم~~ في هذا المصنف
وكالباع ما لوجهه أو آجره أو وجهه بجر (قوله ولو بعد علم القتال) ينبع في هذا المصنف
حين قال وفي نفع القدير لو باعه بعد القراع من القتال لا يسقط عند البعض قال المصنف
يعني صاحب الهداية الأصح أنه يسقط لأنه ظهر أن قصده التجارة به وهو غلط في الدليل
من القنع وهذه عبارة القنع ولو باعه بعد القراع من القتال لا يسقط سهم القارس بالاتفاق
وكذا إذا باعه حال القتال لا يسقط عند البعض قال المصنف الأصح أنه يسقط لأنه ظهر أن
قصده التجارة به ومثله في التبيين والجوهرة وعبارة القيس سئى موارفة فلا يعنى
للاستدلال به ح محضا قلت والظاهر أنه سقط من نسخة المصنف ما بين لفظي القتال
فصل الاختلاف فاستدل الشارح عليه في محله ثم كان الأول له مراعاة عبارة القنع
فأفهم (قوله ولتصنف هذه القيود) أي المذكورة في قوله ولا يسهم لغير فارس واحد نصيح
كبير صالح للقتال كما هو صريح عبارة في شرحه على المتن وأصل ذلك المصنف فانه بعد
أن قيد المتن بقوله صالح للقتال قال إن صاحب الكثر وغيره من أصحاب المتن أدخل بها
ذكر ناس القيود وأن العجب من أصحاب المتن فأنهم يتركون في متونهم قيود الأيديها
وهي موضوعة لتفصيل المذهب فظن من يقف على مسائله الأطلاق فيجدرى الحكم على
الاطلاق وهو مقدر في كتب اللطائف كثير من الأحكام في الألفاظ والقضايا فأنهم
(قوله وذى) ولو أسلم أو بلغ المراحق قبل القسمة وان شريح المراحق الإسلام يسهم له كما
في شرح السير والظاهر أن العبد إذا اعتق كذلك (قوله ورضع لهم) أي يعطون قليلا
من كثير فإن الرضعة هي الإعطاء كذلك والكثير السهم في رضيع لا يبلغ السهم فتح (قوله
عندنا) وفي قول الشافعي ورواية عن أحمد أنه من أبية الإحسان فتح (قوله اد
باشروا القتال) مثل المرأة فأنها يرضع لها إذا عالت أيضا وأطلق مباشرة القتال في العبد
فمثل ماذا قاتل باذن سيده أو بدونه كمال القنع وبه صرح في شرح السير الكبير وقال

ثم أخذه فلم يسمان لا يباعه ولو
بعد علم القتال فانه يسقط في
الأصح لأنه ظهر أن قصده التجارة
فتح وأقوى المصنف لكن نقل في
الشرى بلابية عن الجوهرة والتبيين
ما يضافه وفي القهستاني لو باعه
في وقت القتال فراجل على الأصح
ولو بعد تمام القتال فارس بالاتفاق
انتهى قتيبه وتصنف هذه القيود
خوف الخلط في الإقسام والقضاء
(ولا يسهم) (العبد وصبي وأمرأة
وذى) ويجنون ومعنوه ومكاتب
(ورضعناهم) قبل إخراج الخامس
عندنا (إذا باشروا القتال أو كانت
المرأة تقوم بصالح المرضي)

القباس انه اذا قاتل بلا اذن المولى لا يرخص له كسائر قاتل بلا اذن الامام والاستحسان
انه يرخص له لانه غير محصور وما يشتمل من منفعة وهو قطر القياس والاستحسان في العبد
المحور اذا اتى قتله وسلم من العمل اهـ مخلصا به ظهر أن قوله في الولو الجلية أن العبد
اذا كان مع مولاه يقاتل بذنه يرخص له غير قيد شلا فالمقتسمه في الجور لم آمن به عليه
قتله وظهر به أيضا أن قوله في العقوبة ينبغي أن يسلم له بعد المأذون بهت بخلاف
المعقول (تنبيه) اقتصر المستغنى على المذكورين لأن الاجرة لا يسلم له ولا يرخص لعدم
اجتماع الاجر والنصيب من النعمة الا اذا قاتل فانه يسلم له بجرأى بخلاف المذكورين
فانهم اذا قاتلوا يرخص ولا يسلم لهم (قوله أو تدأوى الجرحى) هذا داخل فيما قبله مع انه
يؤهم التخصيص بهذا النوع فالأولى أن يقول بدله أو تطيح أو تصبر للقزاة كافي شرح السير
وبتل ذلك السقي ومناولة السهام كالمقتض والحاصل أن المراد حصول منفعة منها للقزاة
احترارا عما اذا خرجت غلبة من وجهها مثلا (قوله عند الحاجة) أما بدونها فلا لانه
لا يؤمن غنوه (قوله وقد استعان عليه الصلاة والسلام الخ) ذكر في القتيح أن في سنته
ضعفوا أن جماعة قالوا لا يجوز تدب يسلم انه عليه الصلاة والسلام خرج اليه بدو
فلقه رجل مشرك فقال اربع فلن أسلم عشرتك الحديث وروى رجلان ثم قال وقال
الثاني رده عليه الصلاة والسلام المشرك والمشركين كان في غزوة بدر ثم انه عليه
الصلاة والسلام استعان في غزوة خيبر يهود من بني قينقاع وفي غزوة حنين بهقوان بن
أسمة وهو مشرك فالرذان كان لأجل انه كان خير ائمة الاستعانة وعدمها فلا مخالفة بين
الحديثين وان كان لأجل انه مشرك فقد نصضه ما بعده (قوله فيزاد على السهم) أي اذا
كان في دلائمه منفعة عظيمة للصليين فيرخص له على قدم ما يرى الامام ولو أكثر من سهام
القرسان شرح السير (قوله لانه كالاجرة) أشار الى الفرق بين ما اذا قاتل الذي حيث
لا يبلغ في الرضخ له السهم وما اذا دل حيث نصح الزيادة وهو أن ما يدفع له في هذه الحالة
ليس رخصا بل قائم مقام الاجرة بخلاف ما اذا قاتل فانه لا يبلغ به السهم لانه على عمل الجهاد
ولا يسوى في عمله من يؤجر عليه ومن لا يقبل منه فإداه في القتيح (تنبيه) قال في
الحواشي يعقوبة لوجه تخصيص حكم الدلالة على الطريق بالذي لأن العبد أيضا
اذا دل بعطى له أجر الدلالة بالقام بالمبلغ الآن تمنع ارادة التخصيص فليأتل اهـ (قوله
سواء) أي في القسم فلا يفضل أحدهما على الآخر فتح وهو خبر عن قول المصنف والبراذين
والعناق وعلى حل الشارح خبر يندأخذ وفي أي هذه الاربعة سواء لانه قد وكل واحد
منها على انفراد خبرا فلا يبلغ أن يكون خبرا عنهما بما لا يتحقق أنما زاده الشارح من
الحسين وزن معين والمقرق بوزن محسن يفهم حكمه بالاولى لانه فوق البراذين (قوله
لا يسلم للراحلة) هي المركوب من الابل ذكرنا كل أنى والتامعها للوحدة واللتقل من
الوصفية الى الاسمية والجل يخص بالذكر ط (قوله لعدم الارهاب) أي تخويف العدو

مطالع
في الاستعانة بمشرك

أو تدأوى الجرحى (أو دل الذي
على الطريق) ومقاده جواز
الاستعانة بالكافر عند الحاجة
وقد استعان عليه الصلاة والسلام
بالجوع على اليه وورد رخصتهم (ولا
يلغ به السهم الا في الذي اذا دل)
فيزاد على السهم لانه كالاجرة
(والبراذين) خيل العجم (والعناق)
بكسر العين جمع عتيق كرام خيل
العرب والعين الذي أبوه عربى
وأمة مجتمعة والمقرق عكسه
فاموس (سواء) يسلم للراحلة
والبغل والحمار لعدم الارهاب

مطلب
في قصة النجس

(والنجس) الباقي يقسم أثلاثا
عندنا (اليتيم والمساكين وابن
السبيل) وبما صرفه لمصنف واحد
فتح وفي النسبة لوصفه للفقيرين
لحاجتهم جاز وقد حققته في
شرح الملقى (وقد تم قفرا ذوى
القربى) من بني هاشم (منهم) أى
من الاصناف الثلاثة (عليهم)
بجواز الصدقات لغيرهم لاهلهم
(ولاشق لا غنيابهم) عندنا

اذ لا يصلح للزكاة (قوله والنجس الباقي) أى الباقي بعد أربعة أخماس الغنائم (قوله
عندنا) وأما عند الشافعي فيقسم أخماسه لذوى القربى وبهم للتي يحق له فيه الامام
ويصرفه الى صالح المسلمين والباقي الثلاثة لازمة ترزق (قوله لليتيم) أى بشرط
فقره وفائدة ذلك كونه يدفع توهم أن القيمة لا يستحق من القيمة شيئا لأن استحقاقها
بالمجاهدة واليتيم صغير فلا يستحقها وشبهها في التأويلات للشيخ أى بنسور لما كان فقرا
ذوى القربى يستحقون بالفقر فلا حاجة في ذكرهم في القرآن أجاب بأن افهام بعض الناس
قد تقضى الى أن التقدير منهم لا يستحق لانه من قبيل الصدقة ولا تحل لهم بحر (قوله
والمساكين) المراد منه ما يشمل التقدير (قوله وبما صرفه الخ) علمه في البدائع بأن ذكر
هؤلاء الاصناف لبيان المصارف لا لا يجب الصرف الى كل صنف منهم شيئا بل تعيين
المصرف حتى لا يجوز الصرف الى غير هؤلاء ا هـ ثم نبأ له (قوله وقد حققته في شرح
الملقى) ونصه والنجس الباقي من الغنم كل معدن والركاز يكون مصرفها للاثماني المحتاجين
والمساكين وابن السبيل فتقسم عندنا أثلاثا هذه الاموال ثلاثة هؤلاء الاصناف
الثلاثة خاصة غير متجاوز عنهم الى غيرهم فتصرف لكلهم أولاهم فبهم فبهم استحقاقهم
احتياجهم ايم ومسكنة أو كونه ابن سبيل فلا يجوز الصرف لغيرهم ولا افرهم حصصا
في الشئ بل اية والقسماني قلت ونقلت فيما علقته على التوريع من المنة انه لو صرف
لغايبين لحاجتهم جاز اهـ ولعله باعتبار الحاجة فلا تنافي حينئذ فتنبه اهـ أقول لانه متى
للقربى بعد تصرف المنة بقوله الحاجة ا هـ (قوله من بني هاشم) بيان لذوى القربى
وفيه قصور لان المراد بهم هاشم وهاشم وبنو المطلب لانه عليه الصلاة والسلام وضع بهم
ذوى القربى فيهم وترزق بنو قفل وبني عبد شمس مع أن قرابتهم واحدة لان عبد مناف الجد
الثالث للتي على الله عليه وسلم له اولاد هاشم والمطلب ونوفل وعبد شمس بنو المطلب هم
الجد الأول وهو عبد المطلب بن هاشم (قوله أى من الاصناف الثلاثة) وكذا النذير
في عليهم راجع اليهم والنذير الثاني يعني عن الأول ولكن زاده مع ما فيه من الزيادة
ليبعد أن ذوى القربى اذا كانوا من الاصناف الثلاثة يشتركون على من كان منهم عن
ليس من ذوى القربى فيقيم ذوى القربى مقدم على بنهم غيرهم وهكذا قال في الدر المنثور
والاوضح أن يقال نجس الغنمة والمعدن للعتاق وذوى القربى منه اولى (قوله بجواز
الخ) علمه لقوله وقدم أى لان غير ذوى القربى يحل له أخذ الصدقة لدفع حاجته بجهلهم
فليس في تقديمهم اضراء بغيرهم (قوله ولا شق لا غنيابهم عندنا) وعند الشافعي يستوى
فيه فقيرهم وغنيهم ويقسم بينهم للذكر كالنساء لانه لم يفرق في الآية بين الذكور والنفق
ولنا أن الخلفاء الراشدين قصوه كما قلنا بغير من العداية فكان اجاء والنبي صلى الله
عليه وسلم كان يعطيهم للنصرة لانه لم يفرق لقوله صلى الله عليه وسلم انهم لم ير الا وهى هكذا
في الجاهلية والاسلام وشبك بين اصابعه حين اعطى بني هاشم والمطلب لانهم قد واهوه

حين ارادت قريش قتله عليه الصلاة والسلام ودخل بنو قفل ويصد شمس في عهد قريش
 ولو كان لاجل القرابة لم يصعب لان عبد شمس وقولا اخوان لها شمس ليه وامة والمطلب
 كان اخاه ليه فكان اقرب والمراد بالنصرة كونهم معه يؤانسونه بالكلام والمصاحبة
 لا بالمقاتلة ولذا كان لتاسمهم فيه نصيب ثم سقط ذلك بوجوه عليه الصلاة والسلام لعدم تلك
 العلة وهي النصرة فيستحقونه بالتفرز بل يولي ملخصا وحاصله انه كما سقط سهمه صلى الله عليه
 وسلم بوجوه عندنا سقط سهم ذوى القربى بوجوه ايضا للقد على استحقاقهم حتى قال الجهاوى
 لا يستحق قتلهم ايضا لكن الاول وهو قول الكرخى اظهر وقد حقق في الفتح قصة الخلفاء
 الراشدين اثلاثا كما قلنا لا احاسا كما قال الشافعى فراجع **•** (تنبه) **•** في الشرح لآلية عن
 البدائع تعلى القرابة كفايتهم اه وفيها عن الجوهر انه يقسم بينهم لذ كالاتين قلت
 واعترضه في الدر المنثور بأنهم **•** كروا هذا عن الشافعى لا عندنا قلت على انه يتابعه ما في
 البدائع **•** (قوله وما نقله المصنف) حيث قال وفي الجهاوى القدسي وعن أبي يوسف انهم
 يصرف الى ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل وبه نأخذ اه وهذا يقتضى كما
 نبه عليه شيخنا بعض صاحب الجبران التقوى على الصرف الى الاقرباء الاغنياء فليحفظ
 اه **•** (قوله تنظر فيه في التبر) حيث قال واقول فيه تنظر بل هو ترجيح لا عطاءهم وعاية الامر
 انه سكت عن اشتراط التفرق فهم للعالم به اه وامت اذا تأملت كلام الجهاوى رأيت مشاهدا
 لما في البحر وهذه عبارته واما النجس فيقسم ثلاثة أسهم سهم اليتامى وسهم للمساكين وسهم
 لابن السبيل يدخل فقرا وذوى القربى فيقسم ويقتسمون ولا يدفع لاغنيائهم شئ وعن أبي
 يوسف ان النجس يصرف الى ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل وبه نأخذ اه
 اذ لو كان كما قاله في التبر لكانت رواية أبي يوسف عين ما قبلها فتدبر اه ح قلت لكن أنت
 خير برأى هذه رواية عن أبي يوسف وهي خلاف المشهور عنه والمتون والشروح ايضا
 على خلافها فالواجب اتباع المذهب في هذه المسئلة التي اعتنى الشراح وغيرهم بتأييد
 أدلته والجواب عما يتابعه فهذا اقوى ترجيح ولا يعارضه ترجيح الجهاوى ثم رأيت العلامة
 الشيخ اسمعيل التاليسى عليه السلام في نحو ما قلته في شرحه على الدرر والقرر **•** (قوله وذكر تعالى)
 أى قوله تعالى فان لله خمسة **•** (قوله لانه حكم علق بمشتق وهو الرسالة) عبارة التبر وهو
 الرسول فيكون مبدأ الاشتقاق علة وهو الرسالة ولا رسول بعده اه أى كما لو قيل اذ القيت
 عالما فأكرمه واذ القيت فاسقا فاهنه فانه علق فيه الامر بالاكرام والاهانة على مشتق
 وهو عالم وفاسق فدل على ان ما اشتق منه ذلك الوصف أعني العلم والتسقى علة الحكم
 أى كرمه لعلمه وأنه تنقسم وبه يظهر ما في عبارة الشارح ثم ان هذا أغلبي لما علمت من
 أن قوله تعالى ولقى القربى ليس علة القرابة عندنا بل النصرة الا أن يقال ما ادهم نفي
 كون العلة مجردة القرابة بل العلة قرابة خاصة مقبلة بالنصرة على الوجه المار فتدبر
• (تنبه) **•** قلنا من عن الشافعى رحمه الله تعالى أن سهمه صلى الله عليه وسلم مختلف فيه

قوله فكان اقرب هكذا بخطه
 ولعل الاصول فكانا أى عبد شمس
 ونوئل تأمل اه معجمه

وما نقله المستغنى عن البحر من أن
 ما في الجهاوى يقيد ترجيح الصرف
 لاغنيائهم تنظر فيه في التبر وذكره
 تعالى للتبر **•** (قوله) بامه في ابتدا
 الكلام اذ السكك لله **•** (وسهمه)
 عليه الصلاة والسلام سقط بوجوه
 لانه حكم علق بمشتق وهو الرسالة

الامام بعده أي بناء على أنه صلى الله عليه وسلم كان يستحق الامامة وهذا رسالته ولا
رسول بعده أي لا وصف بعده أحد بهذا الوصف فلذا سقط بحوته بخلاف الامامة والقيام
بأمور الامة وبهذا التقرير يرفع ما أورده المتقدم على قوله ولم يولد بعده من انهم
أرادوا أن رسالته مقصورة على حياته ممنوع اذ قد صرح في منية الملق بأن رسالته
الرسول لا تطل بحوته ثم قال ويمكن أن يقال انها باقية متكاملة بعد موته وبهذا ان استقامته
بجسدية الرسالة لا بالقيام بأمور الامة اه ولا يخفى ما في كلامه من ايهام انقطاع حقيقته
بعده صلى الله عليه وسلم فتدأ فادق الذا المتقن انه خلاف الاجماع قلت وأما ما ذهب الى
الامام الاشرى امام أهل السنة والجماعة من انكار شيئا به بعد موته فوهو افتراء وهمي ناز
والعصر به في كتبه وكتب أصحابه خلاف ما ذهب اليه بعض أعدائه لان الانبياء عليهم
الصلوات والسلام أحاد في قبورهم وقد أقام الله عليهم على افتراء ذلك الامام العارف
أبو القاسم القشيري في كتابه شكايه السنة وكذا غيره كما عا ذلك الامام ابن السبكي
في طبقاته الكبرى في ترجمة الامام الاشرى (قوله كاشفي) يضع الله ادوكسر الضام والياء
المشددة نحر أي كاسقط الضم على جموعه صلى الله عليه وسلم (قوله يعطيه الله منه) أي قبل
قصة الفتنة واخراج الخمس نحر كما اصطفى ذا الفقار وهو سيف منبه من الجراح حين قتله
على رضى الله تعالى عنه وكما اصطفى حقيقته فتحي بن اخطاب من غنمة خيبر رواه أبو
داود في سننه والطحاكم في شرحه وفي الشرح ثلاثه قال في طائفة الطلبة وكان لبي صلى الله عليه
وسلم لا يستأثر بالشيء زيادة على سهمه (قوله ومن دخل دارهم باذن الامام) ولو واحد من
أهل المنعة طعن الشاذي (قوله أو منعة) في المصباح هو منعة بفتح الدال أي في عز
قومه فلا يقدر عليه من يريد فعل الرخصى وهي مصدر مثل الافة والمهظمة اوجع مانع
وهم العشيرة والجاتوق قد تسكن في الشعر لا غير خلا قالن أجازته مقدما (قوله خمس) أي
ياخذ الامام خمسة والباقي لهم قال في الفتح لأن على الامام أن ينصرهم حيث أذن لهم
كما أن عليه أن ينصر الجماعة الذين لهم منعة اذا دخلوا بغير اذنه فحما من يوهن المسلمين
والذين يظلمون كما نزع نصر الامام من نفسه فيكون المأخوذ هو راعية (قوله ما أخذوا)
بغير الجهر مراعاتا لمن في كماروى لفظه في قوله فأغار (قوله والالا) أي وان لم يدخلوا
باذن الامام ولم يكونوا ذوي منعة بأن دخلوا بلاذنه وهم ثلاثة فأقل كما فادق في الفتح قال
وعن أبي يوسف أنه قد راجع الجماعة التي لا منعة لها بسبعة والتي لها منعة بعشرة (قوله لانه
اختلاس) من خلس الشيء خلسا من باب ضرب اختطفته بدمعة على فقهه - - - - -
(قوله وفي المنعة الخ) فأذهبته - - - - - من المنعة (قوله والاجاز) لأن الخمس في الثاني واجب
بقول الامام فله أن يطله بقوله بخلافه في الاول ولذا لو دخلوا بغير اذنه خمس ما أخذوه بغير
عن المحيط واحدا منهم اذ لم يكن لهم منعة لا يجب الخمس الا اذا أذن فكون قد وجب
بسبب قوله أنه لا يطله بخلاف ما اذا كانت لهم منعة فانه يجب وان لم يأذن لهم فلم يجب

مطلب
في أن رسالته صلى الله عليه وسلم
باقية بعد موته

(قال المتن) الذي كان عليه الصلاة
والسلام يعطيه لنفسه (ومن
دخل دارهم باذن) الامام (أو
منعة) أي قوة (فأغار خمس)
ما أخذوا لانه غنمة (والالا) لانه
اختلاس وفي المنعة لو دخل أربعة
خمس ولو ثلاثة لا قال الامام
ما أصبتم لا أخسه فلو لهم منعة
لم يجز والاجاز

بقوله فليس له ابطاله وفي الخبر عن التاترخانية لو كان بعضهم باذنه وبعضهم بلا اذنه ولا منعه
لهم فالحكم في كل واحد منهم حالة الاجتماع كما في حالة الافتراء وان كان لهم منعة فيجب
الانحسار اه (قوله ونوب للامام) وهكذا الامير السريفة الا اذا انتهت الامام فليس له ذلك
الابرض العسكري فيجوز من الاربعة الانحسار بغير (قوله ان يقتل) التثنية اعطاء الامام
القصاص فوق قسمه وهو من القتل ومنه النافذة للزائد على القرض ويقال لو لم يولد كذلك
ويقال قتلته قتيلا وقوله بالتصنيف تلافيلتان فصيحتان فتح (قوله وقت القتال) قسده
القدوري ولا بد منه لانه بعدد لا يملكه الامام وقيل مادام افي دار الحرب يملكه كذا
في السراج وقيل يرد هذا القتل ان قوله قتلته اقم عليه وسلم من قتل قتيلا فله عليه انما كان
بعد الفراغ من حين ولم ارجوا انه قبل المقاتلة ثم قلت وفيه نظر لان المتقول ان قتلت كان
عند الهزيمة ثم يرضى المسلمون على الرجوع الى القتال وفي القهستاني ان في قوله وقت
القتال اشارة الى انه يجوز التسليم قبله بالاولى والى انه لا يجوز بعده لكن بعد القسمة لانه
استقر فيه حق الغنائم اه وفيه التصريح بجواز قتله وعزاه الى المحيط وقوله لكن
بعد القسمة الظاهر انه مبني على القيل المار عن السراج ويؤيده قول المتون ومقتل بعد
الاحراز من الخمس فقط فان مفهومه انه قبل الاحراز يدار بجوز من الكل لكن الظاهر
ان هذا المفهوم غير معتبر لانه وقع التصريح بخلافه في المبيع عن الذخيرة لا خلاف ان
التسليم قبل الاصابة واخر اذا الغنمية وقبل ان تضع الحرب اوزارها جاز في يوم الهزيمة
ويوم القمع لا يجوز لان القصد به التبريض على القتال ولا حاجة اليه اذ الهزم العدو وما
بعد الاحراز فلا يجوز الا من الخمس اذا كان محتاجا له لمخاصة في متن المتن ومقتل المختار
وللامام ان يقتل قبل اسرا الغنمية وقبل ان تضع الحرب اوزارها فتقولهم وقبل ان تضع
الحرب اوزارها فانه دفع توهم الجواز بعد انتهاء الحرب لان قولهم قبل اسرا الغنمية
يشمل ما بعد الاصابة اى اصابة العسكرية الغنمية بالهزيمة وانتهاء الحرب مع انه غير مردك
بینه عطف هذه الجملة وفي القمع التثنية انما يجوز عندنا قبل الاصابة فقد ظهر ضعف ما في
السراج مع ان صاحب السراج لم يقول عليه في محصره بالجوهرة حيث قال من اغتندى
التسليم اما ان يكون قبل الفراغ من القتال او بعده فان كان بعده لا يملكه الامام لانه انما
جاز لاجل التبريض على القتال وبعد الفراغ منه لا تحريض اه قلت وكل ما ورد من
التسليم بعد القتال فهو مجمل عندنا على انه من الخمس كما بسطه السرخسي (تنبيه)
قوله ان تضع الحرب اوزارها قياس من القرآن وبه يستدل على جوازه عندنا كما بسطه
الشراح في البدر المستقى فراجعهم (قوله ويحريضا) اى ترغيبا في القتال (قوله سلمه قتيلا
لقربه منه) اى من القتل فيه مجاز الاول مثل احصره فخر لكن قال الزركشي قولهم اسم
الفاعل حقيقة في الحال اى حال التلبس بالقتل لا حال النطق فان حقيقة الضارب
والمضرب لا تنقسم على الضرب ولا تأخر عنه فهما مع في زمن واحد ومن هذا ظهر ان

مطلب
في التسليم

(ونوب للامام ان يقتل وقت
القتال حشا) ويحريضا (فيقول
من قتل قتيلا فله عليه) سلمه قتيلا
لقربه منه

مطلب
الاقباس من القرآن جائز عندنا
مطلب
في قولهم اسم الفاعل حقيقة
في الحال

قوله عليه الصلاة والسلام من قتل قتيلاً فهو سلبه أن قبله حقيقة وأن ما ذكره من أنه حي
قتيلاً باعتبار مشاركته للقتل لا لتحقيق فيه اه وصح المرافق شرح التقيم بأن
المنشق إنما يكون حقيقة في الحال مجازاً في الاستقبال تحتلق فيه في الماضي إذا كان
محكوماً به أما إذا كان متعلق بالحكم كما هنا فهو حقيقة مطلقة في- واه كان بمعنى الحال
أو الاستقبال أو الماضي إجماعاً وحيث فلا مجازاً أو السبب ودعوى الجوى وقوله إذا كان
محكوماً به كقولك زيد قائم فإنه حكم به على زيد بخلاف جاء القائم فإنه جعل متعلق بالحكم
بالجى معنى الأول لا بد من أن يكون متعلقاً بالقيام حال النطق حتى يصح الحكم عليه
بالصفة والألا كان مجازاً بخلاف الثاني فإن قولك جاء القائم عند الحكم بالجى على ذات
القائم قد أى على من يسمى قائماً عند أى حال التلبس بالصفة ومنه من قتل قتيلاً أى
شخصاً يسمى قتيلاً عند تحقق القتل فيه فافهم (قوله أو يشول من أخذ شيئاً فهو) هذا
بالقرع منقول في حواشي الهداية وللكمال فيه كلام مشدود مع جوابه عند قول الشارح
وجاز التثنية بالكل (قوله وقد يكون يدفع مال) كأن يقول له خذ هذه المائة واقتل هذا
الكاثر تأمل ولم أر (قوله وترغب مال) أظفر أنه مجزوءة من الإضافة على معنى
في أى ترغب في المال مثل ان قتل قتيلاً فلاك ألف درهم لكن يشترط أن لا يصرح
بالأجر كما سذكر مقرر (قوله فله رد الخ) جواب عما ورد على قوله ونوب للإمام الخ
وسأله أن تعرض الواجب قد يكون بالترغب في ثواب الآخرة وفى التنبيل فهو
واجب بخبره وإذا كان التنبيل ادعى انصال إلى التمدود يكون هو الأول فصار المندوب
اختياراً سقط الواجب لاهو في نفسه بل هو واجب بخبره فحق المدونة وقد قول
العناية أن الأصر في الأية مضمرة عن الوجوب لقرينة (قوله ولا به النفس) أى
لا يباح قول المصنف ونوب (قوله بل يستعمل في المندوب) يظهر أن محل في موضع
يتوهم فيه البأس أى الشدة كما هنا فإن فيه شخص الفارس بزيادة مع قطع النحر بل
استعمل قلمه في القرآن في الواجب كافي قوله تعالى فلا جناح عليه أن يدعوهم ما فنى
الخاص لما كانوا يعتقدونه من حرمة السبي بين الصفا والمرء (قوله له المصنف) أى تبعاً
للفتح وغيره (قوله وإذا) أى لكونه مندوباً بخلاف الأول (قوله لا) والقاس
عدمه لأن غيره يستحق بإجماع وهو لا يملك الإيجاب لنفسه كالقاضي لا يملك القضاء لنفسه
وبوجه الاستحسان أنه واجب النفل للبيش وهو واحد منهم (قوله فلا يستحقه) لأنه
في الأول خصهم بقوله مستكم فلا يتناول الكلام في الثاني هو- تم بخصيصه نفسه (قوله
إذا أجمع بعده) أى إذا حال أن قتل قتيلاً في سلبه ولم يقتل أحداً حق قالون قتل
منكم قتيلاً فهو سلبه قتل الأمير قتيلاً استحقته لأن التنبيل صار عاماً باعتبار كماله ولا
فرق بين كونه بكلامين أو بكلام واحد لأن الأول ليس للثمة بالتمسك وقد زالت
بالثاني فأفاده السرخسي وسأله أن التعميم جعل مجموع الكلامين لا لثاني فقط فافهم

(أو يقول من أخذ شيئاً فهو) وقد
يكون يدفع مال وترغب مال
فالتصريح نفسه واجباً لا مره
واختيار الادعى المقصود مندوب
ولايضا نفسه تعبيراً القدوى بلا
بأس لأنه ليس مطرداً الماترك
أولى بل يستعمل في المندوب أيضاً
قاله المصنف ولذا عرفت المبسوط
بالاستصحاب (ويستحق الإمام لو
قال من قتل قتيلاً فهو سلبه إذا قتل
هو) اختصاصاً (بخلاف) ما لو قال
منكم أو قال (من قتلته أنا في
سلبه) فلا يستحقه إلا إذا أجمع بعده
ظهيرية

مطله
كلاماً لبأس قد تستعمل في المندوب

(قوله ويستحقه) أي السلب (قوله وغيره) كالتاجر والمراة والعبد يجر (قوله أي التنكيل) أي تنكيل الامام بقوله من قتل قتيلا انما يكون في مباح القتل أي وان كان لفظ قتيلا نكرة فتكفه فيه حتى يباح قتله فيدخل فيه أجرة لهم وناجر منهم وعبد يخدم مولاه ومرة قد أؤذى لحق بهم ومريض أو مجروح وان لم يستطع القتال وشيخ فان رأى أو برى نفسه لان قتلهم مباح لهم لم يقتل مسلما كان يقاتل في صفوفهم لم يكن له سلبه لانه وان كان مباح الدم لكن سلبه ليس بشيء كاهل البقي الا اذا كان سلبه للمشركين أعاوه اياه سرخسي وما ذكره في الدر المنثور عن البرجسدي عن الظهيرية من أنه يستحق السلب يقتل من لم يقاتل استصفاً لم أره في الظهيرية بل الذي فيها عدم الاستحقاق كما عراه اليها القهستاني فافهم (قوله من لم يقاتل) حتى لو قاتل الصبي فله سلب لانه مباح الدم وكذلك المرأة كما في شرح السبر (قوله ويوم كل قتال في تلك السنة) الاولى الشفرة كما عرف الجبر والنهر وفي شرح الديونفيل في دار الحرب قبيل القتال يتي حكمه الى أن يخرجوا من دار الحرب حتى لو رأى مسلم مشركاً كما عايناه فقتله فله سلب كما لو قتله في الصف أو بعد الهزيمة أو ما لو قتل بعد ما اصطفاوا للقتال فهو على ذلك القتال حتى يقتضى ولو لم يقاتل بطل تنكيله فيها يستقل زالوا ولايته بالعزل أو ما لو لم يقدم أمير بل مات أميرهم فأمروا عليهم بغيره لم يطل حكم تنكيل الأول لان الثاني قائم مقامه الا اذا أبطله الثاني أو كان الخليفة حال لهم ان مات أميركم تأميركم بطل تنكيل الأول لان الثاني نائب الخليفة بتقليده من جهته فكأنه قتله ايدها فيقطع حكم رأي الأول برأي فوقه اهـ ملخصاً وحاصله بطلانه بالعزل وكذا بالموث اذا نصب غيره بعد من جهة الخليفة لامن جهتهم وهو خلاف ما في النسخ تبعاً للبحر والنهر (قوله لانه نكرة في سياق الشرط) فيه أن النكرة في سياق الشرط انما تنصب على الغير المثبت لان الخلق على نفسه دون المتني كان لم أكرم رجلاً لانه على الثابت كأنه قال لا تكن رجلاً كما في التصريح قلت ذكر في التحرير أيضاً أنه قد يظهر عموم النكرة من المقام وغيره كعنت نفس وقرة خير من جرادة وكرم كل رجل اهـ وهنا كذلك كما يأتي ناره فافهم (قوله بخلاف ان قتل قتيلا) أي قتل الخاطب قتيلين مثلاً لا يديم الكل بل لسلب الأول فقط استصفاً والقياس انه كالأول لانه على استحقاقه بشرط يشكر فلا ينهي بقتل الأول وجه الاستصفاً أنه في الأول لما لم يكن انسابه فيه فقد خرج الكلام منه عاماً ألا ترى أنه يتناول جميع الخاطبين فكأنهم جماعة عليهم جماعة المقبولين وحقيقة معنى الفرق أن مقصود الامام من تحريم بعضهم المبالغة في السكابة في المشركين ولا فرق في ذلك بين أن يكون القاتل عشرة مثلاً عشرة من المسلمين أو واحد منهم وأما الثاني فالمقصود فيه معرفة جلا ذلك الرجل وذلك يتم بدون اثبات العموم في القولين اهـ ملخصاً من شرح السبر الكبير وقد خطر لي هذا

ويستحقه مستحق منهم أو شيخ
فم الذي وغيره (وذا أي التنكيل
انما يكون في مباح القتل
فلا يستحقه بقتل امرأة ويجنون
ويحرمها من لم يقاتل وسباع
القاتل قتالة الامام ليس بشرط
في استحقاقه) ما نقله اذ ليس
في الوسخ اسجاع الكل ويوم
قتال في تلك السنة ما لم يرجعوا
وان مات الوالي أو عزل ما لم ينفعه
الثاني نهر وكذا يوم كل قبيل
لانه نكرة في سياق الشرط وهو
من بخلاف ان قتل قتيلا

الفرق قبل رؤيته وقتعالى الجند واصلهم يرجع الى أن الصوم في أحدهما استغن عن
 قرينة الخاتم كما بهنا عليه اتفاقهم **قوله** ولو قال ان قتل ذلك الفارس الخ **أقول**
 هذا اذا صرح بكونه أبرأ والا فهو تنفيل لما في السير الكبير للبرخسي **ولو قال** الاسير
 لمسلم حر أو عبد ان قتل ذلك الفارس من المشركين قتل على أجر مائة دينار فقتله
 لم يكن أجر لانه لم يصرح بالاجر لا يمكن حمل كلامه على التنفيل والانه تنفيل على الجهاد
 لا يجوز وان قال ذلك في تنفيل عندهما وعند محمد جازوا أصل جواز الاستيفاء على
 القتل عنده لا عندهما لانه انما هو الروح وليس من عليه ولو كان الاسير قتل فقال من
 قطع رؤسهم فله أجر عشرة دراهم ففعل ذلك مسلم أو ذى الفقه لا يثبت ذلك ليس من عمل
 الجهاد ولو أراد قتل الاسير فاستأجر عليه مسلما أو ذى الفقه وعلى الخلاف اهـ خلافا
 وهذا صريح بأنه لو لم يصرح بالاستيفاء يكون تنفيلاً ويشمله فروع كثيرة في السير
 الكبير أيضاً منها من جاء بألف درهم فله العنان فجاء رجل بألف يمكن له غير ما يجازى من
 جاء بأسير فهو له وخمس مائة درهم فانه يعطى ذلك لأن المقصود هنا نكاحه أو ذى فدية له
 لا المقصود المال ولو قال من قتل المائتين عشرة آلاف دينار فله وان لم يحصل به قتله
 مال قال حين اصطفا القتال من جبراً من فله مائة دينار فهو على رأس الرجل دين
 السبي لأن المقصود في هذه الحالة التعريض على القتل في هذه الفروع ذكر مال
 معلوم وقد جعل تنفيلاً لا جازة لعدم التصريح بهما فظهر أن ما ذكره الشارح هما
 الثمن عن الميتة وكذا ما نقله ح عن فاضلان ليس على إطلاقه وأما القول بأن الاستيفاء
 على الطاعات جاز عند المتأخرين فغيره أنهم أجروه في مسائل خاصة بضرورة وليس
 الجهاد منها ولا يصح حمل إسلامهم على كل عادة كآبنا عليه سابقاً **قوله**
 ولو قتل السرية الخ من فروع قوله ومما عاين القاتل الخ **قوله** هي قطعة من الجيش الخ
 قد علمت ما فيه قبل هذا الباب **قوله** أربع أي أربع أخبية أي أن جعل لهم أربعة
 يأخذونه دون بقية العسكر زيادة على سهمهم **قوله** فلهم النفل أي ليس به زلاوى
 أن يقول فلها ثلاثة وهم عود النصارى على العسكر **قوله** استغسانا وأقاسنا لانه لا نفل
 لهم لأن المقصود التعريض ولا يحصل إذا لم يسهه أحد منهم وتخطم الفير بدلت
 في عسكره كسكلمه ليلامع بماله وجه الاستغسان أن ما جاء به في عسكره وفش وعادة
 وأن عادة الملوكة التكلم بين خواصهم وعظامه في شرح السير **قوله** وبالنفيل بالحل
 بأن يقول السرية ما أصبتم فهو لكم سوية بينكم **قوله** أو بشدومنه أن يقول ما أصبتم
 فلكم ثلثه سوية بينكم بعد النحر أو يقول قبل النحر أي لانه لا يشهد بعد النحر
 أو قبل النحر أوجه أي ثلث الأربعة أو ثلث النفل **قوله** والفرق في الدرر أي
 الفرق بين جواز التنفيل المذكور للسرية وعدم جواز منه لانه لم يذ كر في الدرر
 في الفرق التنفيل بالحل لانه يعلم منه الفرق في التنفيل بشدومنه وبعبارة الدرر هذا

ولو قال ان قتل ذلك الفارس
 فذلك كذا يصح وان قطعت رأس
 أولئك القتلى فذلك كذا يصح ولو
 قتل السرية هي قطعة من
 الجيش من أربعة إلى أربع مائة
 مأخوذة من السرية وهو المثل
 لبلد دور (الرابع ومع العسكر
 دون فلهم النفل) استغسانا
 فله سوية جواز التنفيل بالنفل
 أو بشدومنه لسرية لا للعسكر
 والفرق في الدرر

مطلب
 هو في التنفيل العام بالحل
 أو بشدومنه

في النهاية من السيرة الكبير أن الامام اذا قال لاهل العسكر جميعا ما أصبتم فلكم تقصلا
 بالسوية بعد الخمس فهذا لا يجوز وكذا اذا قال ما أصبتم فلكم ولم يقل بعد الخمس فان قوله
 مع السوية جاز ولا أن المقصود من التفصيل التعريض على القتال وانما يصل ذلك
 بتخصيص البعض بشئ وفي التعميم ابطال تفصيل القارس على الرابحل وابطال الخمس
 أيضا اذا لم يستثن اه قلت وماذا كرم من محته للسرية صرح به في الهداية والاختيار
 والزيلي لكن نقل في البصر عن الكمال التسوية بين العسكر والسرية في عدم العتة
 حيث قال لو قال للعسكر كل ما أخذتم فهو ولكم بالسوية بعد الخمس أو للسرية لم يميز لأن فيه
 ابطال السهم من الذين أوجب ما التزم اذ فيه تسوية القارس بالرابحل وكذا لو قال
 ما أصبتم فهو ولكم ولم يقل بعد الخمس لأن فيه ابطال الخمس الثابت بالنص ذكره في السير
 الكبير قال الكمال وهذا يصح بطل ما ذكرنا من قوله من أصاب شيئا فهو له لاقتصاد
 الا لا يتم فيهما وهو بطلان السهمين المتضمنين بالتسوية بل وزيادة حرمان من لم يصب
 شيئا أصلا باتباعه فهو أولى بالبطان والقرع المذكور من الخواشي وبه أيضا ينتق
 ما ذكره في صاحب الهداية من قوله انه لو قتل يصيب المأخوذ جاز اذا رأى المصلحة وفيه
 زيادة يصحس الباقي وزيادة الفتنة اه وتبعه في التهرأقول وبالله سبحانه التوفيق
 لا تنافي بين ما نقله الجماعة وما نقله الكمال يحمل الاول على السرية الميعونة من دار الحرب
 والثاني على الميعونة من دار الاسلام وبه يتدفع ما أورده الكمال على القرع المنقول
 عن الخواشي وغيره كما يعلم ذلك مما ذكره الامام السرخسي في السيرة الكبير في مواضع
 متفرقة منه وحاصله أن السرية ان كانت ميعونة من دار الحرب بان دخل الامام
 مع الجيش ثم بعث سرية وتقل اهم ما أصابوا جاز لانهم قبل التفصيل لا يختصمون بما أصابوا
 وهذا التفصيل للتخصيص على وجه التعريض وان كانت السرية ميعونة من دار الاسلام
 لم يكن له ذلك وكذا لو قتل لهم الثالث بعد الخمس وقبل الخمس كان باطلا لانه ما خص
 بعضهم بالتفصيل وليس مقصوده الا ابطال الخمس أو ابطال تفصيل القارس على الرابحل
 فلا يجوز كما لو قال لاهل عسكر عليكم فيما أصبتم أو القارس والرابحل موافعا أصبتم
 فانه يكون باطلا فكذا كل تفصيل لا يقيد الا بذلك باطل بخلاف قوله من قتل قتلا فله سلبه
 ومن أصاب منكم شأفه ولهدون باقي أصحابه فانه يجوز لأن فيه معنى التخصيص للتعريض
 لأن القاتل يحق سلبه بالنقل ودون باقي أصحابه وهذا وان كان فيه ابطال الخمس عن الاسلاب
 لكن المقصود منه التعريض وتخصيص القاتلين بابطال شركة العسكر عن الاسلاب
 ثم ثبت ابطال الخمس عنها تبعها وقد ثبت تبعها ما لا يثبت قصدا كالشرط والطريق
 في البيع والوصف في المنقول ثبت تبعها للعقار وان كان لا يثبت قصدا وبوجهه أن الامام
 لو ظهر على بلدة أنه يجعلها خراجا ويطل منها سهم من أصحابها والخمس ولو أراد قسمتها
 بين الغنائم ويجعل حصة الخمس خراجا للمقاتلة لا غنما لم يكن له ذلك لانه ابطال الخمس

مقصودا فلا يجوز وفي الاول ثبت ابطاله تعالى ابطال حق الغاصبين في القسمة فيجوز
وان كان في الموضعين تخلص النعمة للمقاتلة انا ملخصا من مواضعه والذي يقرر فيه
وعلمنا ان تنقل كل السكر بكل المأخوذ وأوثقه مثلا بعد اخراج الخس أو قبله لا يصح
وكذا تنقل السرية المبعوثه من دارنا لانها بمنزلة العسكر والتنقل هو تخصيص بعض
المقاتلين بزيادة التحريض وهذا ليس كذلك لانه جعل كل المأخوذ وأوثقه بين
المقاتلين سوية بينهم فصار المقصود منه ابطال التفاوت بين الفارس والراجل وابطال
الخس ايضا ان لم يستثنه بأن لم يقل بعد الخس وابطال ذلك مقصود الا يصح بخلاف
السرية المبعوثه من الجيش فدار الحرب لان معنى التنقل هو وجوده فيها لان المراد
غيره من بين العسكر بجميع المأخوذ وأوثقه لانها لا تجر معها على القتال وان لم
منه ابطال التفاوت والخس لكونه شجنا لا قصد اخصار بمنزلة قوله لله من قتل منكم
قتله سلمه فانه تخصيص لبعض منهم وهو المقاتل بزيادة الى باقي وان لم يزل منه ما ذكر
بخلاف قوله لكل العسكر ما أسبغ فهو لكم لانه بمنزلة قوله ذلك السرية المبعوثه من
دار الاسلام لعدم المشاركة له فليس فيه تخصيص بعض دور بعض فلا يصح كما قرره
وهذا التفرع يظهر هذه القرع المتقوله من حواشي الهداية وهو من اصاب شيئا فهو له
لانه تخصيص للمصيب بما اصابه فهو بمنزلة قوله من قتل قتيلا سلمه بخلاف قوله
ما أسبغ فهو لكم أو كل ما أخذتم فهو لكم بالسوية لانه تشريك بعض بجميع المأخوذ
بين جميع العسكر أو السرية لانه معناه قسمة جميع ما يأخذ كل واحد منهم سوية فصار
المقصود منه ابطال التفاوت والخس ولا يصح ابطال ذلك قصد كإبطاله وكذا ظهر صحة
قوله لو نقل بجميع المأخوذ جاز أي بأن قال من اصاب شيئا فهو له بخلاف ما أسبغ فهو
لكم لما علمت من أنه تشريك لا تخصيص ولا يرد عليه قوله ان فيه ابطال السمين أي
التفاوت بين الفارس والراجل وكذا ابطال الخس لما علمت من أن ذلك جائز اذا كان
ضمنا لا قصدا وهنا حيث وجد تخصيص كل أخذ بما أخذه لغير بعض فتدفع عقده في
التنقل وان لم يزل من حرمان من لم يصب شيئا فاعتمد تحقيق هذا المذهب فانه من قبض المولى
عز وجل (قوله ولا ينقل بعد الاسرا غنا) وكذا قبل الاسرا بعد الاصابة كما أوضحناه
عند قوله ونذير للامام أن تنقل وقت القتال (قوله لجواز له لصنف واحد) أشار به الى
أنه بشرط أن يكون التنقل المذكور لاحد الاصناف الثلاثة فلا يجوز ان ياتي كما سرت
به الزيلعي والتهستاق وغيرهما وما يجنبه في البرودة في النهر وغيره (قوله وسماه)
بفتحين يعني الملو وجمع أسلاب (قوله ما معه من مركبه وثيابه) ومن ذهب وقصة
في حقيقته أو وسطه وخاتم وسوار وسنطة في الصعيح خبر عن الحقائق (قوله لا ما على
دابة أخرى) ولما كان مع قلامه أو في خبته نهر (قوله حكمه قطع حق الباقيين)
أي باقي الغاصبين وحيث فلا يخفى فيما أصابه لاحد ويورث عنه ولومات بدار الحرب

(ولا ينقل بعد الاسرا غنا) أي
بدارنا (الامن الخس) لجوازه
لصنف واحد كما مر (وليه ما معه)
من مركبه وثيابه وسلاحه
وكذا ما على مركبه لا ما على دابة
أخرى (و) التنقل حكمه قطع
حق الباقيين

شريعة لالية فليحفظ درستی قلت ومن حكمه قطع التفاوت أيضا فيستوي فيه القارص
 والراجل **مسكما** قد مناه عن شرح السير **(قوله لا الملك قبل الاحراز)** هذا عندهما
 وعند محمد ثبت وجوب الضمان بالاتلاف قبل على هذا الاختلاف هدية وغيرها
 قلت والظاهر أن المراد بنى ثبوت الملك عندهما في تمامه والافتكاف يورث مال لم يملكه
 مورثه ولم أر من ينه عليه درستني **(قوله لم يجعل له وطنها ولا يعها)** أي قبل الاحراز
 خلافا لمحمد كما مر **(قوله لم يجعل له اجماعا)** أي حتى يضر بها ثم يستبرئها طعن الشاي
(قوله والسلب للكل) أي لكل الجنندان لم ينقل الامام به للقاتل وخسه الشافعي رحمه
 الله بالقاتل درستني **(قوله لحديث الخ)** ذكر في القنع أن الحديث ضعيف ولا يضر
 ضعفه لا لاستانسان به لاحد يحتمل حديث السلب أي قوله عليه الصلاة والسلام من قتل
 قتيلا فلا سلبه يجعله على التنفيل وليس كل ضعيف باطلا وقد تنافرت أحاديث ضعفة
 تفيد أن حديث السلب ليس نصبا عما قام مستترا والضعيف اذا تعددت طرقه يرتقى إلى
 الحسن فيغلب الظن بأنه تنفيل وقام تحقيق المقام فيه **(قوله حيث وقع الاشتباه)**
 في جمعهم الأولى في جمعهم تغير النسوة لعوده إلى الاما الآن يقال أنه عاد إلى القزاة
 وفيه بعد ثم الواقع الآن أنه لا تقسم غنية أصلا كما ذكره في الجواب **(قوله وقع التنفيل)**
(الكل) أي يقول السلطان كل من أخذ شأفه فله أو قال كل ما أصبتم فهو لكم
 فانه لا يصح كما مر والمراد وقوعه لاي عسكر كان في أي غزوة كانت والاختصاص ما مر
 من أنه يتم كل قتال في تلك السنة ما لم يرجعوا لكن يبقى التنزيل في عدم موت السلطان
 المنفعل على هذا الوجه أو بعدمه وله وبولي غيره هل يبقى تنفيل الأول العام أم لا ويتبع
 عدمه ما لم ينقل الثاني مثله وهكذا إلى وقتنا هذا فقد ذكر في الخيرية أن أمر السلطان
 لا يبقى بعدمه وما قبل من أن كل سلطان من ملأطين آل عثمان نصرهم الله تعالى
 يؤخذ عليهم عهد من قبله لا يقع كأوصحت ذلك في كتابي فيه الولايات والحكام على شام
 خيرا لا نام **(قوله فبعد اعطاء الخس لاتبى شبهة)** قد علم مما قد مناه قريعا عنده
 وجازا التنفيل بالكل أنه لا يلزم اعطاء الخس في التنفيل العام المقصود منه التخصيص
 دون التشريك كما لا يلزم فيه تفاوت القارص والراجل لسقوط ذلك ضمنا لا قصدا على
 أن الواقع في زماننا عدم التسعة وعدم اعطاء الخس فكيف تفتني الشبهة على فرض لزوم
 الخس بل الشبهة باقية من حيث أنا لا نعلم أن سلطان زماننا هل تنفيل أصلا أم لا
 ولا يقال أن عدم التسعة اليوم دليل على وجود التنفيل لأن جيوش زماننا يأخذون
 ما تنقل اليه أيديهم سلبا ونهبه حتى من بلاد الاسلام ولو ظهر مالكم المسلم لا يدفعه اليه
 الا بقتله فليس في حالهم ما يقتضي جعلهم على الكمال وكذا **مسكما** هذا الزمان وأمره
 الجيوش لا يتقانون ولا يتصمون ولا يخشون فالتظاهر أن ما يؤخذ من الغنائم اليوم
 حكمه حكم الغلول وقد ذكر في شرح اسير الكبير أن الغنائم اذا ندم وأقبحا فله إلى

لا الملك قبل الاحراز اذ ارا السلام

فلو قال الامام من اعداب يارية

فهى له فأصابها مسل فاستبرأها

لم يجعل له وطنها ولا يعها

أخذها المتخصص غنة واستبرأها

لم تجعل له اجماعا والسلب للكل

ان لم ينقل لحديث ليس لك من جلب

قتيلك الا ما طابت به نفس امامك

لعمرك ان حديث السلب على التنفيل

قلت وفي معروضات الحق أي

السعود هل يصل هذه الامام

المسترا من القزاة الآن حيث

وقع الاشتباه في جمعهم بالوجه

المشروع فأجاب لا توجد في زماننا

قصة شرعية لكن في سنة ٩٤٨

وقع التنفيل الكل فبعد اعطاء

الخس لاتبى شبهة ابتداء انتهى

فليحفظ والله أعلم

مطلب

في حكم الغنية المأخوذة بلا قسمة

في زماننا

قوله فان لم يصدق على أهله الخ
هكذا أخذناه ولم يستطع من علمه
والاصل فان لم يصدق على ردة الى
أهله الخ اه محصيه

الامام بعد تفرق الجيش فان شاء رده عليه وأمره بصرفه الى مدينته وان شاء أخذه
منه ودفع جسمه لخصمه ويكون الباقي كالقطعة فان لم يصدق على أهله صدق به أو جعله
موقوفاً على بيت المال وكتب عليه أمره وان لم يأت به الفأل الى الامام ان لم يصدق على ردة
الى أهله فالمستحب ان يصدق به وان قدر فالحكم فيه كالقطعة ودفعه الى الامام أحب
كأى القطعة في علمي الخ ليس منه لاهله ذكر أيضاً ان بيع القاضي بعهده قبل القصة
باطل كاعتاقه وفي حاوى الزاهدى اشترى جارية بعهده ثم يؤمنه الخ ليس من الامير
ينفذ ويحل وطؤها وان اشترى اهلها من وقت في سمه نفذ في أربعة أخماسها ولا يصل له
وطؤها اه اى اذا قسمت ولم تقسم وانما حل في بيع الامير بناء على ان له البيع قبل
الاحراز كما تزويج يكون الخ ليس حقيقاً ولا في الفل لا قيمه فيحل وطؤها فاذا تزويج
تقبل ولا قصة ولا شراء من أمير الجيش لا يحل الوطء به أحد اهل الخ لا يحكم على كل
جارية بعينها من الفدية بأنهم لم يوجد فيها شئ من ذلك لا حلف ان من أخذها فاشترى
من الامير فان وقع الخ الحرمة وبقيت المشبهة القوية فان الظاهر من حال الجيوش
في زماننا عدم الشراء ولا ترفع الشبهة بعقد عليها لانها كانت مستتركة بين
القائمين وأصحاب الجيش لم يصح تزويجها لنفسها لا يحوط ما شبه به بعض الشافعية عن
بعض أهل الورع انه كان اذا أراد التزويج بجارية بشرائها من وكيل بيت المال
قلت اى لانه اذا حصل اليأس من معرفة مستحبتها من القائمين صاروا بمنزلة القطعة
والقطعة من مصارف بيت المال لكن اذا كان المشتري فقيراً لم يملكها ونزل في الفدية
عن الامام الوبرى ان من لم يصدق في بيت المال نظره بماله وجهه لبيت المال فله ان يأخذ
ديانة اه وقطعه في الوهبانية وفي البرازية قال الامام الحلواني اذا كان عنده وديعة
فكانت المودع بلا وارث له ان يصرف الوديعة الى نفسه في زمانه لانه لو أعطاه لبيت المال
لضاعت لانهم لا يصرفونه مصارفة فاذا كان من أهله صرفه الى نفسه والا صرفه الى
الحرف اه وقدم الشارح هذا في باب العشر من كتاب الزكاة وظاهره ان من لم يصدق
في بيت المال بكونه فقيراً أو عالمياً ونحو ذلك ووجد ما مر جمعه الى بيت المال من اى
بيت من البيوت الاربعة لاسية في آخر الجزية اه اخذ ديانة بطريق الطهر في زماننا
ولا يتخذ اخذ ما كان يكون مرجع المأخوذ الى البيت الذي يستحق منه والا تصرف
زكاة بلا وارث ولقطعة هرة لقطعة فقير وفقير لاولى له وقوله فاذا كان من أهله اى من أهله
بيت المال غير مقيد بكونه من أهل ذلك البيت كما هو ظاهر كلام الوبرى اي لانه لو تقيد
بذلك لم أن لا أخذ مستحق شيئاً لاني بيت المال في زماننا غير منتظم وليس فيه بيوت
مرتبة ولو ردت ما وجدته الى بيت المال لم ضاع له عدم معرفة الا ان في مصارفة كما مر زماننا
في باب العشر من الزكاة فعلى هذا اذا اشترى جارية من الفدية فان كان عن يمينه من
الجس ياراه صرفها الى نفسه بطريق استحقاقه من الخ وان لم يكن مستحقاً منه

مطلب

في وطء السرارى في زماننا

مطلب

فحين لم يصدق في بيت المال ونظر
يشق من بيت المال

وله استعنا من غيره كالعالم القوي ينبغي له أن يملكها الفقير مستحق من الخمس ثم يشتريها منه أو يملكه جميعا فقد تم بشره منه لأنه لو صرفها إلى نفسه يبقى فيه الخمس فلا يصلح له وطؤها **الحكم** قد يقال إن الغني بعد الأحرار ما يتركه بين الغنمين وأصحاب الخمس وقد مر أن من مات بعد الأحرار يورث نصيبه ولكن لما جهلت أصحاب الحقوق وانقطع الرجاء من معرفة من صار من جمعتها إلى بيت المال وانقطعت الشركة الخاصة وصارت من حقوق بيت المال كالأموال بيت المال المستحقة لعامة المسلمين استحقاقا لا بطريق الملك لأن من مات وله حق في بيت المال لا يورث حقه منه بخلاف الغنية المهرضة قبل جهالة من نصيبها ونفرتهم فلما شركت خاصة وحيث صار من جمعتها بيت المال لم يبق فيه حق الخمس أيضا فلم يستحق من بيت المال أن يتلصق بها لنفسه هذا ما ظهر في وقد رأيت رسالة للحنق الشافعية السيد السعد السعدي قال فيها وقد كان شيخنا الوالد قد شرب إلى أمة ففسرني هذا كشيخنا السلامة بمحقق العصر الجلال الهلي في أمر الغنائم والذين آمن من قبل بيت المال فقال لشيخنا الوالد نحن نملكها بطريق الظفر لما لنا من الحق الذي لا نسل إليه في بيت المال لأن تلك الجارية على تقدير صكونها من نفعنا لم تقسم قسمة شرعية قد آل الأمر فيها إلى بيت المال لتعذر العلم بخصيتها فقال شيخنا الهلي نعم إنكم فيه حقوق من وجوه ١٥ وهذا موافق لما نقلناه عن القنية وعن البرازية والله سبحانه وتعالى أعلم

• (باب استيلاء الكفار) •

لما فرغ من بيان حكم استيلائنا عليهم شرع في بيان حكم استيلاء بعضهم على بعض وحكم استيلائهم علينا فخرج به ظهور أنه من إضافة المصدر إلى فاعله لا إلى متعوله أيضا لأنه هو مافرق من بيانه فافهم (قوله على بعضهم) سمع في هذا التعبير صاحب التبر وصوابه بعضهم على بعض كما قال ح أو اسقاط لفظ بعضا كما قال ط (قوله بعد الحرب) أعاد إطلاقه أنه لا يشرط الأحرار بعد المالك حتى لو استولى كفار الترك والهند على الروم وأحرزوها بالهند بيت المالك الكفار والترك ككفار الهند كما في الخلاصة فهتافتي ونحوه في الصبر ويأتي ما يؤيده **الحكم** ذكر ابن كمال أن الأحرار هنا غير شرط وانما هو مخصوص في المسئلة الآتية وهي قوله وإن غلبوا على أموالنا الخ على ما أضعف عنه صاحب الهداية اه أي حيث أطلق هنا فريد بالأحرار في الآتية وذكر في الشر بلائلا مثل ما ذكره ابن كمال فتأمل (قوله لاستيلائه على مباح) أي فملكه مباشرة بعبه كالاتحاط والاصطاد (قوله ولو سبي الخ) ذكر المسئلة بتعليقها في الدرر عن واقعات الصدر الشهد وليذكر أموال أهل الذمة لأنهم كأموالنا فملك بالأحرار وقوله من دارنا الظاهر أنه استأثر بما لوطق الذي يدار الحرب ففيها أموال ودخل دارهم على نية العود فالظاهر أنه لا يملك بالسبي لبقاء هذه الذمة فله حكمنا تأمل (قوله من ذلك

• (باب استيلاء الكفار) •
على بعضهم بعضا وعلى أموالنا
(أذا سبي كافر كافرا) آخر يدار
الحرب وأخطأه ملكه لاستيلائه
على مباح (ولو سبي أهل الحرب
أهل الذمة من دارنا لا يملكونهم
لأنهم أحرار) وملكنا ما فجد من
ذلك

السبي للكافر) فسرهم الاشارة بما ذكر لي قبيد أنه راجع الى المسئلة الاولى دون مسئلة
الذي لانهم اذ لم يملكوا الذي اذا سبوا لم يملكهم منهم فانهم (قوله اعتبارا بسائر
أولا كهم) أي كائنه باقى أملا كهم وشمل ما اذا كان يتناوب بين المسيئين موادعة
لانهم يتقوهم انما أخذنا ما لا يخرج عن مابستهم ولو كان يتناوب بين كل من الطائفتين
موادعة كل لنا أن نستريح من السابين لمذكرنا الا اذا اقتتوا بدونا لانهم لم يملكوه
لعدم الاحراز فيكون شرا وانما يدور بالآخرين لانه على ملكهم وقوله في البحر عن الفتح
وقوله لم يملكوه لعدم الاحراز يدل على اشتراط الاحراز في المسئلة المارة كما ذكرناه
(تنبيه) في التبرع منية المقتى اذا باع الحربى هناك ولهم من مسلم عن الامام أنه
لا يجوز ولا يجبر على الردوع أي يوسف أنه يجبر اذا خدع الحربى ولو دخل دارا بأمان
مع ولده فباع الولد لا يجوز في الروايات اه أي لان في اجازة بيع الولد نفس أماله كافي ما
عن الولو الجية (قوله ولو عدا مؤمنا) وكذا الكافر بالاولى وكان الاولى البحر بالفتح
ليخرج المدبر والمكاتب وأتم الولد فانهم لا يملكونهم كما سيذكره المسند ومثل العبد الامة
كافي بالحدود (قوله وأحرزوها بداهم) ويلحق بها البحر الملح ونحوه كتمانة ليس وراءها
بلاد اسلام فله بعضهم عن المجوى وفي شاشة أي السعد عن شرح النظم الهاملي
سطح البحر لحكم دار الحرب اه وفي الشرنبلالية قبيل باب العشر مثل قارئ الهاربية
عن البحر الملح أمس دار الحرب أو الاسلام أجاب انه ليس من أحد القديسين لانه لا يهر
لاحد عليه اه قال في الدر المنثور هناك لكن قد تناهى اب تكاح اكثرت أن البحر الملح
ملحق بدار الحرب (قوله ملكوها) هو قول مالك وأحمد أيضا فهل الاكل والوطء
من اشتراطهم كافي الفتح لقوله تعالى للفقراء المهاجرين من سبهم مقرأ فدل على أن المذاور
ملكوا أموالهم التي هابروا عنها ومن لا يصل الى ماله ليس فقيرا بل هو ابره سبيل
ولا اعطوا عليهم في آية الصدقات وهذا يدلنا ويرد من طرق كثيرة إن كانت ضمنية
تفيد هذا الحكم بلا شك كما أوضحه وأطال في تحقيقه ابن الهمام (قوله لا لا سبلا
الخ) رد على الهداية حيث ذكر أن عند الشافعي لا يملكون ما لا الاستيلاء مخفوف
فلا يقدح الملك ولنا أن الاستيلاء هو رد على مال مباح لأن العصة في المال اعتبرت على
مناقاة الدليل وهو قوله تعالى هو الذي خلق لكم ما في الارض جميعا فانه يقتضى اباحة
الاموال وعدم العصة ككتابتها لضرورة تمكن المالك من التصاق فاذازات
المكة بالاستيلاء وسائر الدارين عادم بما كان اه ومخصص الهداية والله (قوله
لما أن الصبي الخ) حاصله أن هذا التعليل المانع عن الهداية يقتضى على أن لا يصل
في الاشياء الاباحة وهو رأى المعتزلة والصحيح من مذهب أهل السنة أن الاصل فيها
الوقف حتى يرد الشرع بل الوجه أن العصة ثابتة بخطاب الشرع عدا ناهل فظهر العصة
في حقهم وعند الشافعي هم مخاطبون بالشرائع فظهرت العصة في حقهم فلا يملكون ما

مطلب
فيما لو باع الحربى ولده

مطلب
يلحق بدار الحرب القارة والبحر
الملح

السبي للكافر (ان قلنا عليهم)
اعتبارا بسائر أملا كهم (وان
غلبوا على أموالنا) ولو عدا
مؤمنا (وأحرزوها بداهم
ملكوها) لا للاستيلاء على مباح
لما أن الصبي من مذهب أهل
السنة أن الأصل في الاشياء
الترقق والاباحة رأى المعتزلة
بل لأن العصة من جهة الاحكام
المشروعة وهم لم يطالبوا بها فبقى
في حقهم ما لا غير معصوم فيكون
كما حققه صاحب النجى في شرحه

بالاستيلاء هذا أصل ما في المنيع شرح المجمع أقول وفيه نظار من وجوه الأول أن ما مر
عن الهداية ليس مبني على أن الأصل الإباحة لأن الخلاف المذكور فيه انما هو قبل
ورود الشرع وصاحب الهداية انما أثبت الإباحة بعد ورود الشرع بمقتضى الدليل
يعنى أن مقتضى الدليل الإباحة لكن ثبت العصمة بعارض وقد صرح بذلك في أصول
اليزدوى حيث قال بعد ورود الشرع الأموال على الإباحة بالإجماع ما يظهر دليل
الحرمة لأن الله تعالى أباحها بقوله جعل لكم ما في الأرض جميعا الثاني أن الكفار
مخاطبون بالإيمان وبالعقوبات سوى حد الشرب وبالعمالات وانما الخلفاء
في العبادات كما قدمناه وأما الجهاد الثالث أن قوله لم تظهر العصمة في حقهم أى
هو مباح لهم ففيه وجوع إلى القول بالإباحة كما أعاده ط الرابع أن نسبة الإباحة
إلى المعتزلة إنما هي كسب الأصول في شهر ربيع الأول من العام المختار للإباحة عند جمهور
الحنفية والشافعية اه وفي شرح أصول اليزدوى هـ لامة الأكل قال أكثر أصحابنا
وأكثر أصحاب الشافعي أن الأشباه التي يجوز أن يرد الشرع بإباحتها وحرمتها قبل ورود
على الإباحة وهي الأصل فيها حتى أصبح لم يسلطه الشرع أن يأكل ما شاء والله أشار محمد
في الأكرام حيث قال كل الميتة وشرب الخمر لم يحرمها إلا بالنهي فجعل الإباحة أصلا
والحرمة بعارض النهي وهو قول الجاني وأبي حاتم وأصحاب الظاهر وقال بعض
أصحابنا وبعض أصحاب الشافعي ومعتزلة يفسد ادانها على الحظر وقالت الشريعة بوجاهة
أهل الحديث انما على الوقت حتى انتهى لم يرفع الشرع توقف ولا يتناول شيئا من تناول
لم يوصف فعله بحل ولا حرمة وقال عبد الظاهر البغدادي تفسيره لا يستحق ثوبا ولا قطعا
والله مال الشيع أو منصور اه وبسط أدلة الأقوال فيه (قوله ويفترض علينا اتباعهم)
أى لا حتمنا ذاهم وإنما داموا في دار الإسلام فان دخلوا دار الحرب لا يفترض الأولى
الابحاح بخلاف الذموى يفترض اتباعهم مطلقا بغير عن المحيط وقوله مطلقا أى
وان دخلوا دار الحرب سكن حاليلقوا حصونهم كما قدمناه أول الجهاد عن الذخيرة
(قوله فان أسلوا تنزروا ملكهم) أى لا يدل لأربابها عليها بغير عن شرح الطحاوى
وعمر الشارح بالقرآن لأن ملكهم بعد الأسر قبل الإسلام على شرف الزوال اذا غلبنا
عليهم وبهذا المعبر ص ذكر هذه المسئلة في شرح قوله وان ظلموا على أموالنا لم يبقيد
أن قوله ملكوها أى ملكها على شرف الزوال والا كان المناسب ذكرها عند قوله وملكنا
ما نجد من ذلك الخ الجاني يقول الان كانوا أسلوا تنزروا ملكهم تأخذ (قوله أما قبله)
أى قبل الأسر (قوله مطلقا) أى قبل القسمة أو بعدها (قوله فمن وجد ماله) هـ
الإضافة لله دأى الذى عليه الكفار فلو دخل في دارنا حتى يأمان ويبرق من مسلم
طعنا أو متاعا أو نرجه إلى دارهم ثم اشترا مسلم وأخرجه إلى دارنا أخذه مالكم بلا شيء
وكذا الواجب عبد الله ثم اشترا مسلم كافى المحيط وغيره فاستأنى (قوله كما حققته

مطلب
في أن الأصل في الأشياء الإباحة

ويستترض علينا اتباعهم فان
أسلوا تنزروا ملكهم (وان غلبنا
عليهم) أى بعد ما أسروا وما دارهم
أما قبله فمن مالكم ما يجد من ذلك الخ
(فمن وجد ماله قبل القسمة) بين
المسلمين لا بين الكفار كما حققته

في الدرر) أي رد على ما وقع في شرح المجمع لصدقه من جعل القسعة على القسعة بين
 الكفا وحيت قال أنه يحتمل لجميع الكتب كالأصناف على أولى الأصداف (قوله بلا شيء)
 تفسير لقوله بجنا (قوله بالقيمة) أي قيمته يوم أخذ القائم قهستان في رقبته أيضا له لومات
 المال لا لاسل في لوارته لأن الخياط لم يورث أه أي لاه صغير بين أخذ بالقيمة وتركه لكن
 نقل الساتحاني عن الخاتبة لومات المأسورة بعد اخراج المشتري من السعد ولورثته
 أخذه على قول محمد لاله من الورثة وعن أبي يوسف ليس الورثة أخذه (تنبيه) ه
 في الشر بنالبة عن الجوهرة لو كان عبد أفا عتق من وقع في سهمه فخذ منه وعطل
 حق المالك وإن باعه أخذه ماله باليمن وليس له تنقض البيع (قوله جبر الضررين الخ)
 لأن المالك القدير يتضرر بزوال ملكه عنه بلا رضاء ومن وقع العين في نصيبه يتضرر
 بالأخذ منه بجنا لاه استحقه عوضا عن سهمه في القسعة فقلنا بجني الأخذ بالقيمة
 جبر للضررين بالقدر الممكن وقبل القسعة المالك في العاتية فلا يصيب كل فرد منهم
 ما يبال بوقته فلا ينفق الضرر ه درر (قوله ولوقيلها الخ) مكرر بما قبله ط (قوله
 التي اشتراه) الضر المستعجل الذي تأخر في النطق لكنه متقدم في المعنى
 لانه في جواب الشرط فإن القدر ولو اشتراهم تاجر أخذه باليمن الذي اشتراه به (قوله
 وبالقيمة لو اتهم به منهم) لانه ثبت لملك خاص فلا يزال الإبا بالقيمة بحر وقه اشارة الى أنه
 لو مننا لأخاثة في أخذ كاسر (قوله أو ملكه بعد فاسد) أي أنه يأخذ بالقيمة لوقيما
 (قوله ليس لملكه أخذه) أي بالتجر والخنزير بل يأخذ بقيمة نفسه كما قبله في النهر عن
 السراج الوداج وحيت لا معنى للاستدراك بل كان عليه أن يقول أو ملكه بعد فاسد
 كالوشره يضر أو خنزير ه ح قلت لكن صاحب السراج قال في الجوهرة وان اشتراه
 بضم أو خنزير أخذه قيمة التجر وان شاء ترك ه الآن يحمل هذا على ما إذا كان
 المبيع مثليا وما في السراج على ما إذا كان قيميا تأمل وليذكر هل يأخذ بقيمة الخنزير
 والظاهر نعم يصح لقيمة الخنزير فاعقم مقام المبيع لان مقام الخنزير كذا ذكره في الشفعة
 قبل الوشترى دارا بخنزير وشفعها مسلم بأخذها بقيمة الخنزير وتكون فاقعة مقام الدار
 فتأمل (قوله وكذا الوشراء الخ) أي ليس لملكه أخذه وهذا قيد لقول المتن وباليمن
 الخ (قوله فلا يأفل قدرا) كما لو كان التاجر اشتري خنزير نصف قيمته (قوله
 أو أردا وصفا) كأن اشتري خنزيرا جديا بأردأ منه وكذا لو باع كسر (قوله وليس ربا
 لانه فداء) أي لا عوض وهذا راجع الى قوله فلا يأفل قدرا أما الأردأ وصفا فباعتد الخائف
 في القدر لا يتوهم كونه ربا لأن جده هارود بها سواء (قوله وان وصلته) أي واصله
 ما بعده ما قبله بالشرطة (قوله ففأعنه) المذاب أن يرسم فقي بالياسمينا العجول
 وصورة المسئلة إذا أخذ الكفار عبد أو دابة أو دابة دارا بخر فاشتره رجل وأخرجه
 الى دار الاسلام ففقت عنه وأخذ أرشها فإن المولى يأخذ به باليمن الذي أخذ به

في الدرر (قوله بجنا) بلا شيء
 وان وجد بعد ما فهو بالقيمة
 جبر للضررين بالقدر الممكن
 ولو كان ملكه مثليا فلا سبيل
 له عليه بعدها اذ لو أخذ أخذه
 بثلثه فلا يقد ولو قبلها أخذه بجنا
 كاسر وباليمن الذي اشتراه به
 لو اشتراه منهم تاجر أي من
 العدو وأخرجه الى دارنا بقيمة
 العرض لو اشتراه به وبالقيمة
 لو اتهم به منهم فادى الدرر وملكه
 بعد فاسد لكن في الضرر
 بضم أو خنزير ليس لملكه أخذه
 بالحق الروايات وكذا لو شره
 بثلثه لئلا أو يثله قدرا ووصفا
 بعد صحيح أو فاسد لعدم الفائدة
 فلا يأفل قدرا أو أردأ وصفا
 فله أخذه لانه قيد وليس ربا لانه
 فداء وان وصلته (فأعنه)
 أو قطع يده

المشتري من العدو ولا يأخذ إلا رثن لأن المالك فيه صحيح فكان الرثن حاصلًا في ملكه
ولو أخذ فاعلم بأخذه بثله لأن الرثن دراهم أو دنانير تعلمه في العتابة (قوله) أوقفها
(المشتري) أشار به إلى قول الجبرائيل لا فرق في الفاتح بين أن يكون المشتري أو غيره (قوله)
لأن الأوصاف الخ أي والعين كالوصف لأنهما يحصل وصف الإحصاء وقد كانت في ملك
صحيح فلا يقابلها شيء منه والعقد كالرثن نهر (قوله) والقول للمشتري الخ لأنه ينكر
استحقاق الاختصاص بملكه المالك القديم كالشترى مع التصبيع (قوله) لأن البيئة مسينة
أي مظهره وهو عمله لتعذر وهو أمانه وجود البرهان من أحدهما فيقبل لأن الخ
(قوله) أيضا أي كما أن بيئة المالك تقبل إذا برهن وحده كاعلم بما قبله (قوله) خلافا
للتاني) فإن البيئة عنده بيئة المشتري ولا يفتي أن الأوجه الأول لأن البيئة لا ثبات خلاف
التظاهر والقاهر مع من يكون القول قوله وهو المشتري فبيئة المالك أقوى لاثباتها
خلافه هذا ما ظهر في قافهم (قوله) وإن تكررا الاسر والنسراء) قيد بالتكرار لأن المشتري
الأول لو وجبه كنيل لولاه أخذه من الموهوب به بقبته كالووجه الكفار لم يفتح (قوله)
لورود الاسر على ملكه أي على ملك المشتري الأول فكان الأخذ حتى لو أي أن يأخذه
لم يلزم المشتري الثاني إعطاؤه للأول فتح (قوله) ثم يأخذ المالك القديم أي ثم بعد أخذ
المشتري الأول من المشتري الثاني إذا أراد المالك الأول أن يأخذه من المشتري الأول
يأخذه بالثمنين (قوله) وقبل أخذ الأول) الظرف متعلق بما بعده وهو قوله لا يأخذه
القديم قال في النهر لا يأخذه المالك القديم من الثاني ولو كان الأول غائبًا أو مسافرًا
أي عن أخذه لأن الاسر ما ورد على ملكه (قوله) كيلا يضيع الثمن أي على المشتري
الأول (قوله) وبه برنا) ظاهر في المبرر المطلق أما المقصد فهل يمكنه أن يكونه أولا وفيه لم يسل
المصنف بأن الاستيلاء إنما يكون سببا للملك إذا كان في محلا قابلا للملك إشارة إلى محكمهم
المقيد شرطي لآلية (قوله) فيما أخذه ملكه) ولو في يد تاجر اشتراه منهم أو واحد من العسكر
نهر (قوله) تؤذي قيمته أي لمن وقع في سهمه (قوله) وغفل عليهم جميع ذلك) فلو أهدى
ملكهم لمسلم هدية من أسرارهم ملكه إذا كان قربة له ولودخل دارهم مسلم بأمان
ثم اشترى من أحدهم بانه ثم اشترى من أحدهم بانه قربة له ولودخل دارهم مسلم بأمان
والصحيح لا يكفي المحيط وبه إشارة بأن الكفار في دارهم أحرار وليس كذلك فأنهم
أرقاء فيه إوان لم يصح ملك لأحد عليهم على ما في المستحق وغيره فمتنافي لمنصا
در متناقض قلت لكن قمتنا في الفتى أن المراد بكهونهم أرقاه أي بعد الاستيلاء عليهم
أما قبله فهم أحرار لم يلق الظهيرية لو قال لعبيده نسبتك حرًا وأصلك حرًا علم أنه سبي
لا يفتق والاعتق قال وهذا دليل على أن أهل الحرب أحراراه وما في المحيط دليل عليه
أيضا (قوله) ولوثة أي نفر من باب ضرب مصدره التدوير كافي البحر عن المغرب (قوله)
أذلايد للجماعة أي للداية لكونه لا تعقل (قوله) وإن أبق الهم قن الخ أي سواء كان

(وأخذ) مشتربه (أرثه)
أوقفها المشتري فبأخذه بكل
الثن إن شاء لأن الأوصاف
لا يقابلها شيء منه (والقول
للمشتري في مقداره) أي الثمن
(بجنيه عند عدم البرهان) لأن
البيئة مسينة ولو برهن فبيئة
المالك أيضا خلافا للتاني نهر
(وان تكررا الاسر والنسراء) بأن
أسر ثانيا وشراء آخر (أخذ)
المشتري (الأول من الثاني بقبته)
جبر الورود الاسر على ملكه فكان
الأخذ (ثم يأخذ) المالك
(القديم بالثمنين إن شاء) فقامه
عليه بما وقبل أخذ الأول
لا يأخذه القديم كيلا يضيع
الثمن (ولا يمكن حرًا ومديونا
وأن ولدنا ومكاتبنا) ثم يترسم من
وجهه فأخذه مالكه محبا للكن
بعد التسعة تؤذي قيمته من بيت
المال (وغفل عليهم جميع ذلك
بالقبلة لعدم العصمة) ولوثة
اليهم دابة مملوكة (وها) لتحقق
الاستيلاء لا لأيد للجماعة (وان
أبق الهم قن مسلم فأخذه) قهرا

مطل

في قولهم إن أهل الحرب أرقاه

اسلم أو ذى قد بعه قوله الهم لانهم لو أخذوه من دار الاسلام ملكوه انصافا وبقوه مسلم
 احتراز عن المرتبة كما يأتى فى العبد الذى اذا أبى قوله كان كافى القبح وقوله فغيره
 هل يشرح الوقتين من أن الخلاف فيما اذا أخذوه فغيره أو قبله أم اذا لم يكن فغيره
 فلا يملكونه انصافا نهر (قوله لا) أى لا يملكونه فى أخذهم الملك المقديم بلاشئ سواء
 كان هو مولى منهم الذى أخرجه أو مشترى أو موقوفه ولكن لو أخذوه بعد الصفة يعرض
 الامام المأخوذ منه من بيت المال ويقامه فى القبح (قوله المظهور يرد على نفسه) لانه
 أدى مكلفه يده على نفسه وانما سقط اعتبار يده لتكوين المولى من الانتفاع وقد زالت
 يد المولى بجبر دخوله دار الحرب فظهر تبعية العبد على نفسه وصار معه وما بنفسه فلم يبق
 محال للقول بخلاف ما اذا أخذوه من دار الأبيد المولى فائتمركا انصافا به أهل الدار
 ويقامه فى القبح (قوله ملكوه انصافا) لعدم اليد والعصمة ط (قوله وأخذ غيره بالن
 مجانا) أى عند الامام وعندهما بالثمن أيضا اعتبارا للحالة الاجتماع بالانفراد ولا يكون
 يده على نفسه ما يقتضى استيلاء الكفار على ماله معه لقيام الرق المخلع للطلح بالاستيلاء
 كغيره جهر وقطعه فى القبح بأن ملكهم ماله لا حقه وانما به صر ماله اذا لم تكن
 عليه يد لاحدهم ذاعله بد العبد (قوله وعنى بعبد مسلم) أى عند أبى حنيفة ومثله
 ما لو أسلم فى يده كإف العناية (قوله لانه) أى المستأمن يجبر على بيعه أى بيع العبد الذى
 الذى شراءه لا يمكن من ادخله دار الحرب كإف الزبلى عن النهاية عن الأيضاح (قوله
 إقامة لتبائن الدارين الخ) هذا وجه قول الامام وقال لا يعنى لأن الزالة كانت مستهضة
 بطريق معين وهو البيع وقد انقطعت ولاية الجبر عليه فبقى في يده عبدا وله أن يخلص
 المسلم عن ذل الكافر واجب في مقام الشرط وهو تبائن الدارين. قام العبد وهو الاضاف
 تخلصه كما يقام معنى الثلاث حبس مقام التفرق فيما اذا أسلم أحد الزوجين
 فى دار الحرب ابن كمال (قوله كمال واستولو عليه الخ) ذكره فى القبح فى الدرر لأن
 ذكر فى البزارة وكذا فى التتارانية عن الملقط عبدا أسره أهل الحرب وألحقوه بدارهم
 ثم أبى منهم رد الى سيده وفى رواية يعنى اه وظاهره أن الرجوع عدم العتق وهو ظاهر
 لأن سيده المسلم له حق استرداده كما هو مذهب ما يأتى عقبه (قوله قد بالمستأمن الخ) عبارة
 النهر هكذا قيد بشراء المستأمن لأن الحربى لو أسره العبد المسلم وأدخله داره لا يفتى عليه
 انصافا لما منع عنده من عمل مقتضى عمله وهو حق استرداده المسلم اه وبه يظهر ما فى عبارة
 الشارح من الظلل (قوله لما منع حق استرداده) الاضافة بيانية أى لما منع هو حق استرداد
 المولى المسلم عبده وحاصله الفرق من جهة الامام بين هذه المسئلة وما قبلها وهو أن
 كلاً ما فى ملك الحربى فى داره ووجب ازالته عن ملكه وهما ملكه قبل ادخاله
 دارهم فكان للمولى حق استرداده فلو اعتقه على الحربى حين أحرزه أبى الملاحق استرداد
 المسلم اياه جوا فكان ذلك مانعا من عمل مقتضى عمله أى من تأثير تبائن الدارين فى الاعتاق

(لا) خلافا لهما فظهر يرد على
 نفسه بتمسك من دارنا فغيره
 محال للملك (بخلاف ما اذا أبى
 الهم بعد ارماد مفاخذوه)
 ملكوه انصافا (ولو أبى ومعه
 فرس أو متاع فاشترى رجل ذلك
 (كأنهم أخذ) المالك (العبد
 مجانا) المستأمنهم لا يملكونه
 (و) أخذ (غيره بالثمن) لانهم
 ملكوه (وصق عبدا مسلم)
 أو ذى لانه يجبر على بيعه أيضا
 فبلى (شراء مستأمن ههنا
 وأدخله دارهم) إقامة لتبائن
 الدارين مقام الاحتاق كمال
 استولو عليه وأدخله دارهم
 فأبى منهم الشا قيد بالمستأمن
 لانه لو شراه حربى لا يفتى عليه
 انصافا لما منع حق استرداده نهر
 ٥ قوله وأخذ غيره بالن مجانا هكذا
 بطله والنزى فى الشرح بالثمن
 فظايدون زيادة كلمة مجانا على
 أنه لا معنى للجمع بينهم ما تأمل اه
 معصيه
 ٢ مطلب
 اذا شترى المستأمن عبدا فمينا
 يجبر على بيعه

(قوله كعبد لهم الخ) أي كما يعتق عبد الخ وهذا على قولنا قالهما (قوله أسلم غنة) أي في دار الحرب وهو قيد اتفاق اذ لو خرج من أعماله فأسلم في دارنا فالصحيح كذلك بخلاف ما إذا خرج باذن مولاه أو بأمره لم حاجة فأسلم في دارنا فان حكمه أن يبيعهم الامم ويحفظ نفسه لمولاه الحربى بجر (قوله أو إلى عكرنا غنة) لا يعلم فيه خلاف بين أهل العلم فتح (قوله أو اشتراه مسلم الخ) أي يعتق خلافا لما لأن قهر مولاه زال حقيقة البيع وكان اسلامه موجب ازالة قهره عنه الا أنه تصدرا خطاب بالازالة فأقيم ما له أثر في زوال الملك تمام الازالة بجر (قوله أو عرضه على البيع الخ) لأنه لما عرضه فقد رضى بزوال ملكه فتح (قوله في هذه التسع صور) أقول بل هي إحدى عشرة صورة لأن العبد الذي اشتراه المستأمن وأدخله دارهم اتا مسلم أوزى وقوله كما لو استولوا عليه أي على العبد المسلم أو الذي اح اح قلت مسلمة الامتلاء قد علمت ما فيها نعم يزاد مسلمة ما لو خرج من المحمل مولاه (قوله ولا ولا له احد عليه الخ) عزاء في الدرر إلى غاية البيان عن شرح الطحاوى واستعرض بأن الذى في شرح الطحاوى ولا يشيت ولاد العبد الخارج الياسم لا احد لان هذا اعتق حكيمى اه قدحسه بالتأويل الساتر قلت لكن العذر لصاحب الدرر أن العتق حكيمى في الكل فالظاهر عدم الفرق (قوله لو قال الحربى الخ) الذى تقتضيه المسائل صحيحه العتق بلا عتاق وهذا بالعكس لان العتق لم يصح فيها مع صريح العتاق والمراد بالحربى من مكان منشؤه دار الحرب سواء أسلم هناك أو بقى على حرية احترازا عن مسلم دخل دار الحرب فاشتري عبدا حرى بافتقاره بالاستحسان انه يعتق بلا عتقية وله الولاء كما حرزناه أقول باب العتق فراجع (قوله أخذ ايده) أي لم يحتل سيده (قوله لا يعتق عند أي حبيقة) حق لو أسلم والعبد عنده فهو ملكه وعندهما يعتق لم يدور كن العتق من أهله بدليل صحة عتاقه عبدا مسلما في دار الحرب في محله لكونه مملوكا (قوله لانه معتق ببيانه) أي بنصر بجه بلسانه مستغرق ببيانه أي بيده وهذا وجه قول الامام قال الزيلعى وهذا لان الملك كما يزول بثبوت بائسلا بجديده وهو أخذه يده في دار الحرب فيكون عبدا له بخلاف المسلم لانه ليس بعمل التملك بالاستيلاء اه واقفه سبحانه أعلم

• (باب المستأمن) •

بكسر الميم اسم فاعل بقرينة التفسير ويصح بالفتح اسم مفعول والسين والتاء للصبرورة أي من صار مؤمنا فأفاده ط (قوله دار غيرة) المراد بالدار الاقليم المختص بجهرك اسلام أو أكثر لا ما يشمل دار السكنى حتى يراد عنه غير ما نعت فانهم (قوله حرم نعتنه لثنى الخ) ثلثى لثنى أمته المأسورة لانهم من أملا كههم بخلاف زوجته وأم ولد ومدرته لعدم ملكهم لهن وكذا ما أسروه من ذراري المسلمين فله تخليصهم من أيديهم اذا قدر أفاده في البحر • (تنبيه) في كمال الحاكم وان يبيعهم بدرهمين تقصدا أو بدينه

(كعبد لهم أسلم غنة فاما إلى دارنا أو إلى عكرنا غنة أو اشتراه مسلم أوزى أو حرى غنة أو عرضه على البيع وان لم يقبل المشتري بجر) (أو ظهرنا علمهم) ففي هذه التسع صور يعتق العبد بلا عتاق ولا ولا له احد عليه لان هذا اعتق حكيمى • در وفي الزيلعى لو قال الحربى لعبده آخذ ايده أنت حر لا يعتق عند أي حبيقة لانه معتق ببيانه مستغرق ببيانه

• (باب المستأمن) •

أي الطالب للامان (هو من يدخل داره بامان) مسلما كان أو حريا (دخل مسلم دار الحرب بامان حرم نعتنه لثنى) من دم ومال وفروج (منهم)

او يبيعهم بالحر والعتق والمسته فلا بأس بذلك لانه ان يأخذ أموالهم رضاهم في قولهما ولا يجوزني من ذلك في قول أبي يوسف اه (قوله اذا المسلمون عند شروطهم) لانه ضمن بالاستقنان ان لا يتعرض لهم والقدر حرام الا اذا غدر به ملكهم فإخذماله أو جسمه أو فضل غيره بطله ولم يجزعه لانهم هم الذين اتفقوا العهد بجر (قوله فلو أخرج الخ) تبرع لكون الملك حراما على حرمة التبرع كما أشار إليه بقوله للفدر فاقههم (قوله فيمنعونه) لحصوله بسبب محظوره وهو القدر حتى لو صك كان جارية لا يبيع له وطوعا ولا للمشتري منه بخلاف المشتراة شراء فاسدا فان حرمة وقتها على المشتري خاصة ويقبل للمشتري منه لانه ما عيضا جميعا فانقطع به حق البائع الاول في الاسترداد وهنا الكراهة للفدر والمشتري الثاني كالاقل فيه وقامه في الفتح وفيه لزوم ترجيح امرأة منهم ثم أخرجها الى دارنا فها ملكها فيمنعها التكااح ويصير بيعه لها وان طأ وقتها لا يصح بيعها لانه لم يملكها وقيدوا اخرجها كرها بما اذا أخرق في نفسه أنه يخرجها اليه بها ولا بد منه اذ لو أخرجها لاعتقاده أن له ان يذهب بزوجه اذا أوفاهها المجهل ينبغي أن لا يملكها اه (قوله فيدب الاخراج لانه لو غصب الخ) يعني ولم يضرجه لانه محترقا لقد وعينه في الدار المتفق فيدب الاخراج لانه لو لم يضرجه وجب رد عليه لم الغدر (قوله وان أطلقوه) أي تركه في أروهم فغ (قوله لانه لا يباح الا بالملك) ولا شك قبل الاراذ بدارنا (قوله الا اذا وجد) أي الاسير ومثله التاجر كما قد متناه وفي قوله امرأة أنه اشارة الى بقاء التكااح سواء سببت الزوجة قبل زوجها أو بعده ~~لكن~~ في فتاوى قارئ الهداية أن المأسورة تبين شرئلا لسه تم نقل في التكااح ما يقيد أنهم لا تبين لعدم تبيان الماديين قال فلنباتل فيما في فتاوى قارئ الهداية درمتني (قوله بخلاف الامه) أي القنة المأسورة فلا يبيع له وطوعا مطلقا لانهم اعمولة لهم بجر (قوله تجب العدة) فلا يجوز وطوعا حتى تنقضي عدتهن بجر (قوله للنسبة) أي شبهة الملك في البصري غير هذا الموضع عن المحيط لانهم باثروا الوطء على تأويل الملك فصب العدة وبثت النسب اه (قوله فان أدانه) أي التاجر الذي دخل دار الحرب بأمان (قوله يبيع أو قرض) ظاهره شمول الدين للقرض وهو موافق لما في المغرب بحالف الفاقموس وفي طلبه الطلبة ما حاصله أن من قصر المداينة على البيع بالدين شذذ فقال اذ ان من باب الائتمال ومن أدخل فيه القرض ونحوه مما يجب في القنة بالعقد والامته لا تخف وقامه في النهر (قوله وبكسه) أي بان أدان حريا (قوله لانه ما التزم الخ) قال الزبيعي لان القضاء يستدعي الولاية ويعقدها ولا ولاية وقت الادانة أصلا اذ لا قدرة للشان في بيعه على من هو في دار الحرب ولا وقت القضاء على المستامن لانه ما التزم حكم الاسلام فيما مضى من أفعاله وانما التزمه فيما يستقبل والغصب في دار الحرب سبب فيضد الملك لانه استيلاء على مال مباح غير معصوم فصار كالادانة وقال أبو يوسف يقتضي بالدين على

اذا المسلمون عند شروطهم (قوله أخرج) البنا (شيأ ملكه) ملكا (حراما) للفدر (فيمنعونه) وجوباً بقيد الاخراج لانه لو غصب منهم شيئاً رده عليهم وجوبا (بخلاف الاسير) فيباح نحره (وان أطلقوه طوعا) لانه غير مستامن فهو كالمتص (فانه يجوز له أخذ المال وقتل النفس دون استباحة الفرج) لانه لا يباح الا بالملك (الا اذا وجد امرأته) المأسورة أو أتم ولده أو مديونة لانهم مملكون بخلاف الامه (ولم يطأ من أهل الحرب) اذ لو وطئ من تجب العدة للشبهة (فان أدانه حربي) دينا يبيع أو قرض (وبكسه أو غصب) أحدهما صاحبه وشرها بالنال (قضى) لأحد (بشي) لانه ما التزم حكم الاسلام فيما مضى بل فيما يستقبل (ويبقى المسلم برد) زبيعي (الدين) أيضا (دبانه) لقناه

المسلم دون الغصب لانه التزم أحكام الاسلام حيث كان وأجيب بأنه اذا امتنع في حق
المستأمن امتنع في حق المسلم أيضا حقيقة التسوية بينهما اهـ ملخصا قال في الفتح ولا يفتي
ضعفه فان وجوب التسوية بينهما ليس في أن يسل حق أحدهما بلاموجب لوجوب
ابطال حق الآخر بموجب بل اعتماد ذلك في الاقبال والاقامة والاجلاس ونحو ذلك
(قوله لانه غدر) لانه التزم بالامان أن لا يغدر بهم ولا يقتضي عليه لمذكر فإذ يلقى أي من
انه استيلاء على مال مباح والحاصل أن الملك حصل بالاستيلاء فلا يقتضي عليه الرد لكنه
بسبب تحفظه وهو القدر فأورث غشيا في الملك فإذا يفتي بالرد فإني قافهم (قوله لمالينا)
في قوله لانه ما التزم حكم الاسلام الخ (قوله ككونه مكشوفاً أو غلولاً) أروع عدمن
المسلمين بجر (قوله لوقوعه صحيحاً) أي والولاية ثابتة حالة القضاء لا التزامه ما الاحكام
بالاسلام بجر (قوله للتراضي) على ككونه صحيحاً (قوله للملزم) أي أقل الباب السابق
ولا يؤمر بالرد لأن ملكه صحيح لا غش فيه نهر أي لانه لا غدر فيه بخلاف المستأمن
(قوله لسقوط القود) أي في السعد لانه لا يمكن استيفاء القود الا بئنة ولا منعة دون
الامام وجماعة المسلمين ولو وجد ذلك في دار الحرب بجر (قوله كالخذ) أي كسقوط
الحد لو زنى أو سرقة لعدم الولاية (قوله فيهما) أي في العمد والخطا (قوله لتعذر
الصيانة) على لقوله في ماله أي لاهل العاقلة لان وجوب الديعة على العاقلة بسبب تركهم
صيانة عن القتل ولا قدرة لهم عليها مع تبين الدارين وهذا في الخطا فكان ينبغي أن
يزيد بيان العواقل لتعقل العمد (قوله لاطلاق النص) هو قوله تعالى ومن قتل مؤمناً
خطأ فقتل برقة مؤمنة لا تشييد دار الاسلام وألحرب دبر (قوله للملزم) أي من
اطلاق النص (قوله ولا شيء في العمد أصلاً) أي لا كفاية لانها لا يجب في العمد عندنا
ولا قود لمذكره وهذا عنده وقالوا في الاسيرين الديعة في الخطا والعمد ويقامه في البصر
(قوله لانه بالاسراخ) بيان للفرق من جهة الامام بين المستأمنين والاسيرين وذلك
أن الاسير صار تبعاً لهم بالهجر حتى صار مقيماً باقامتهم وسافراً بغيرهم كعبيد المسلمين
فاذا كان تبعاً لهم فلا يجب بقتله دية كاسله وهو الحر في قصار كالمسلم الذي لم يهاجر اليها
وهو المراد بقوله قتل مسلم من أسلمه على أي في دار الحرب فانه لا يجب بقتله الا الكفارة
في الخطا لانه غير مستقيم لعدم الاراز بالدار فكذا هذا البطلان الاراز الذي كان
في دارنا بالبيعة لهم في دارهم وأما المستأمن فغير مقيم ولا مكان خروج باختياره
فلا يكون تبعاً لهم وغناه في الز يلى (قوله فسقطت عصمته المحققة) هي ماوجب
المال أو القصاص عند التعرض والمؤتمنة ماوجب الائتم والاولى ثبتت بالاسرا بالدار
كعصمة المال لا بالاسلام عندنا فان الذي مع كفره يتقوم بالاراز والثانية بكونه آدمياً
لانه خلق لأقامة الدين ولا يتسكن من ذلك الا بصحة نفسه بأن لا يتعرض له أحد ولا يباح
قتله الا بعراض أفاده الز يلى (قوله قتل مسلم أسيراً) أفاد أن تسوير المستأمن

لانه غدر (وكذا الحكم) يجرى
(في حريين فعلا ذلك) أي الادانة
والغصب (ثم استأمننا) لمالينا
(خرج حربي مع مسلم الى العسكر
فادعى المسلم انه أسيره وقال
الحرابي) كنت مستأمناً قال قول
للحرابي الا اذا قامت قرينة
ككونه مكشوفاً أو غلولاً أو
بالظاهر بجر (وان خرج) أي
الحريريان (مسلمين) وشكا
(قتلى بينهما بالدين) لوقوعه
صحيحاً للتراضي (و) أمّا (الغصب)
فإذا (لملزم) انه ملكه (قتل أحد
المسلمين المستأمنين صاحبه) عدا
أو خطأ (تجب الديعة) لسقوط
القودة كالخذ (في ماله) فيها
لتعذر الصيانة على العاقلة مع
تبين الدارين (والكفارة) أيضاً
(في الخطا) لاطلاق النص (وفي)
قتل أحد (الاسيرين) الآخر
(ككفر فقط) لمقر بلا دية
(في الخطا) ولا شيء في العمد أصلاً
لانه بالاسرا صار تبعاً لهم فسقطت
عصمته المحققة لا المؤتمنة فلذا
يكفر في الخطا (كقتل مسلم) أسيراً
أو (من أسلمته)

بالاسيرين غير قيد بل المعتبر كون المقتول أسيراً لأن المناط كون المقتول صار تبعاً لهم
بالتصريح كما عرفت سواء كان القاتل مثله أو مستأناً فلو كان بالعكس بأن قتل الاسير
مستأناً فالظاهر أنه يقتل أحد المستأنين صاحبه كما يحتمل (قوله ولو ورثته مسلون
تم) كذا في غالب النسخ وكان حشماً أن يقول مسلون لأنه خبر كان المقتول بعد ولو في بعض
النسخ المسلون فهو صفة لو ورثته وخبر كان قوله ثمة والله سبحانه أعلم

(فصل في استئمان الكافر)

(قوله لا يمكن حرب مستأمن الخ) قيد بالمستأمن لأنه لو دخل دارنا بلا أمان حشماً
ومعه فأولوا قال دخلت بأمان الآن يشب ولو قال أنا رسول الملك فوهمه كتاب بعلامة
تعرف كان آمناً ولو دخل الحرم فهو في حشده وقال لا يؤخذ ولكن لا يطعم ولا يضي
ولا يؤذى ولا يخرج ولو قال مسلم أنا أمته ليصدق إلا أن يشهد رجلان غيره وسواء
أخذ قبل الاسلام أو بعده عند الامام وقالان أسلم قبله فهو حر ولا يعتصم به الاخذ
عنده وظاهر قوله ما أنه يعتصم به اه مخلص من القبح والبر وقسنا بعضه قبل باب المغم
قال الرمي ويؤخذ عما ذكر جواب سادته الفتوى وهو أنه يخرج كثر من سجن أهل
الحرب جماعة منهم للاستقام من الانهر التي بالسواحل الاسلامية فيقع فيهم بعض المسلمين
فيأخذهم اه أي فيكون فيما لجماعة المسلمين عند الامام وفي كونه يخص منه روايتان
كما تقدمت قبل المغم (قوله لتلا بصير عينا لهم الخ) المعنى هو الجاسوس والهدون الظهير
على الاسر والجمع أعوان عناية قال الرمي في هذه الالة تنادي بجمعة تكتسبه سنة بالشرط
وضع الجزية عليه ان هو أقامها تأمل اه (قوله من قبل الامام) أي أو نائبه ط
(قوله قيد اقصاف) أي بالنسبة للاقل لا لالا كرفلا يجوز فيه قيد أكثر من سنة بقرينة
قوله السابق لا يمكن الخ ط (قوله وقيل نعم) أي يكون ذنباً والاولى ابله انم بلا أي
لا يكون شرطاً (قوله وبه جزم في الدور) أي انفلا عن النهاية عن الميسوط لكن عبارة
الميسوط ينبغي للامام أن تقدم اليه فيأمره الى ان قال وان لم يقدّر له مدة فالتعذر
الحول قال في القبح وليس يلزم أي لا يلزم من هذا أن قول الامام له ذلك غير شرط
فانه يصدق بقوله ان أقتطو ولا منعك من العود فان أقام سنة منه من اعمود
وفي هذا اشتراط التقدم غير أنه لم يوقت له مدة خاصة والوجه أن لا ينعنه حتى تقدم اليه
اه وأقر في البر والنهر وحامله ان ما في الميسوط غير صريح في عدم الاشتراط فلا ينافي
تصريح العتاني بالاشتراط وهو ما يشير اليه قول الهداية لا يلهما أقام سنة بغير تقدير
الامام الخ وبه يستغنى عن قول السعدية قلل فيه روايتين فافهم وعليه فإشداء الملة
من وقت التقدم لامن وقت الحول (قوله ولا يجز به عليه في حوله المكث) لاه
انما صار ذنباً بعده فقتب في الحول الثاني بجر (قوله الا بشرط اخذها منه فيه) أي
في الحول أي بأن قال له ان أقتطو ولا أخذت منك الجزية فقت (قوله وانما صار ذنباً

ولو ورثته مسلون ثمة فيكفر في
الخطا فقتله لم الارز به ارضا

(فصل في استئمان الكافر)

(لا يمكن حرب مستأمن في ثمانية)
لتلا بصير عينا لهم وعونا علينا
(وقيل له) من قبل الامام (ان
أقتسنه) قيد انفاق لجواز
توقيت مادونه كشره ونهري
درواكن ينبغي أن لا يلحقه ضرر
بتقصير المقتبة ففتح (وضعنا
عليك الجزية فان مكثت سنة) بعد
قوة (فهو ذمي) ظاهر المتن
أن قول الامام بذلك شرط لكونه
ذنباً فلو أقام سنة أو سنتين قبل
القول فليس يذمي وبه صرح
العتاني وقيل نعم وبه جزم في الدور
قال في القبح والاول أو وجه (ولا
جزية عليه في حوله المكث
الا بشرط اخذها منه فيه) اذا
صار ذنباً

يجرى القصاص الخ) أتقبل مبرورته ذمياً فلا قصاص يقتله عبد ابل الدية قال في شرح
 السير الاصل انه يجب على الامام نصرته المستأمنين ماداموا في دارنا فكان حكمهم كاهل
 الذمة الا أنه لا قصاص على مسلم أو ذمي يقتل مستأمن ويقتل من المستأمن يقتل مثله
 ويستوفيه وادونه ان كان معه ذكراً أيضاً أن المستأمن في دارنا اذا ارتكب ما يوجب
 عقوبة لا يقام عليه الا مقبته حتى العس من قصاص أو حد قدف وعند أبي يوسف يقام
 عليه كل ذلك الا حد النكاح كاهل الذمة ولو أسلم عبد المستأمن أجبر على بيعه ولم يترك يخرج
 به ولو دخل مع امرأته ومعه مائة ولا صغار فأسلم أحدهما أو صار ذمياً للصغار تبع له
 بخلاف الكفار ولو انما لانتهاء التبعية بالبلوغ من عقل ولا يصير الصغير بها لانيه أو معه
 أوجده ولو الاب يستأفي ظاهر الرواية وفي رواية الحسن يصير مسلماً باسلام بيته والجميع
 الاول اذ لو صار مسلماً باسلام الجدا لا في لصار مسلماً باسلام الاب على قيلزم الحكم بالردة
 لكل كافر لانهم اولاد آدم ونوح عليهم السلام ولو أسلم في دارنا وله اولاد صغار في دارهم
 لم يتبعوه الا اذا خرجوا الى دارنا قبل موت ابيهم اه ملخصاً وسند كرهته أن تبعية الصغير
 تثبت وان كان من يبع من نفسه وذكر في موضع آخر أن المستأمن لو قتل مسلماً ولو عدواً
 أو قطع الطريق أو قبحى أخباراً فبقت بها النفس أو زنى بجملة أو ذمياً كراه أو سرق
 لا يقتض عهده اه ملخصاً وحاصله أن المستأمن في دارنا قبل أن يصير ذمياً حكمه حكم
 الذمي الا في وجوب القصاص بقتله وعدم مواخذته بالعقوبات غير مقبته حتى العبد وفي
 أخذ العاشر منه العشر وقته قبل هذا الباب أنه انتمز أمر المسلمين في عايب تقبل أقول
 وعلى هذا فلا يهل أخذها بعد فساد بخلاف المسلم المستأمن في دار الحرب فان له أخذ
 ماله ثم رضاهم ولو برأ أو قارلآت ماله مباح لنا الا أن القدر حرام وما أخذ رضاهم ليس
 ضد ما من المستأمن بخلاف المستأمن منهم في دارنا لان دارنا محل اجراء الاحكام
 الشرعية فلا يهل المسلم في دارنا أن يعقد مع المستأمن الا ما يهل من العقود مع المسلمين
 ولا يجوز أن يؤخذ منه شيء لا يلزمه شرعاً وان جرت به العادة كالدبي يؤخذ من زواريت
 المقدس كما قد مر في باب العاشر من الخبر المثل وسأقي قلمه في الجزية وما جرت به العادة يظهر
 جواب ما ذكر السؤال عنه في زمانها وهو أن جرت العادة أن التجار اذا استأجروا مركباً من
 حربي يدفعون له اجرة ويدفعون أيضاً مالاً مع اموال الرجل حربي مقيم في بلادهم يسمى ذلك
 المال سورة على انه ماله من المال الذي في المركب بحرقاً وغرقاً وانهباً وغيره
 فذلك الرجل ضامن له بمقابلته ما يأخذ منهم وله وكل عنه مستأمن في دارنا شيع في بلاد
 السواحل الاسلامية باذن السلطان يقبض من التجار مال السورة واذا هلك من ماله
 في البحر شيء يؤدي ذلك المستأمن للتجار به تماماً والذي يظهر لي أنه لا يهل للتاجر أخذ بدل
 اهل المستأمن ماله لان هذا التزام ما لا يلزم فان قلت ان المودع اذا أخذ اجرة على الوديعة
 يضمن اذا هلك قلت مستأنساً يستمن هذا القليل لان المال ليس في يد صاحب السورة

(يجرى القصاص بينه وبين المسلم
 ويضمن المسلم قيمة خبره وخنزيره
 اذا أنلفه ونجيب الدية عليه اذا
 قتله خطأ ويجب كف الاذى عنه

مطلب

في أحكام المستأمن قبل أن يصير
 ذمياً

مطلب

ما يؤخذ من التصاريق وزواريت
 المقدس لا يجوز

مطلب

مهم فيما شمله التصاريق دفع
 ما يبيع سورة وتضمن الحربي
 ما هلك في المركب

بل في يد صاحب المركب وان كان صاحب السوكة هو صاحب المركب يكون اجبراء شتر كما
 قد اخذنا جرة على الحفظ وعلى الحال وكل من المودع والاجبراء شتر لا يضمن ما لا يمكن
 الاحتراز عنه كالثوب والفرق ونحو ذلك فان قلت سيأتي قبيل باب كفاية الرجلين حال لا شتر
 اسلك هذا الطريق فانه آمن فقلت واخذناه لم يضمن ولو قال ان كان نحو قاي واخذنا مال
 فاما ضمان من وعلاه الشارح هناك بانه ضمن الفارضة السلامة للمغروور نصا اي
 بخلاف الاولى فانه لم يضمن على الضمان بقوله فاما ضمان وفي جامع القصولين الاصل ان
 المغروور انما يرجع على الفارضة لو حصل الضرر في ضمن المعامضة او ضمن الفارضة فنة
 السلامة للمغروور نصا كقول الطحاوي رب البراءة في الدلو لعله فيه فذهب من التبع
 الى الماء وكان الطحاوي عالما به يضمن اذا غرق في ضمن العقد وهو يقتضي السلامة قل
 لا بد في مسئلة التفرير من أن يكون الفارضا عالما بانظر كابدل عليه منة الطحاوي
 المذكورة وان يكون المغروور غير عالم اذ لا شك أن رب البرلو كان عالما بتبع الدلو يكون
 هو الخبير على ما يختار به وافتقار المغروور في ذلك لغة لما في القاموس غرغروا وغرورا
 فهو مغرور وغرغروا وخذعه وأطعمه بالاطل فاغتره وراه ولا يعني أن صاحب السوكة
 لا يقدّر بترتار و لا يعلم بحصول الفرق هل يكون أم لا وأما الخطر من الموص
 والقطاع فهو معلوم والتجارب لا تنهم لا يطمون حال السوكة الا عند شدة الخوف فاجعاف
 أخذنا بدل الهالك فلم تكن مستثناة من هذا القبيل ايضا فم قد يكون شتر شريك حربي
 في بلاد الحرب فيعقد شريكه هذا العقد مع صاحب السوكة في بلادهم واخذ منه بدل
 الهالك ويرسله الى التاجر فالظاهر أن هذا يحل للتاجر أخذه لان العقد الفاسد جرى بين
 سريين في بلاد الحرب وقد وصل اليه مالهم برضاهم فلا مانع من أخذه وقد يكون التاجر
 في بلادهم فيعقد معهم هناك ويقبض البدل في بلادنا أو بالعكس ولا شك أنه في الاولى ان
 حصل بينهما خصام في بلادنا لا يقتضي للتاجر بالبدل وان لم يحصل خصام ودفع له البدل
 وكبلة المتسامن هنا يحل له أخذه لان العقد الذي صدر في بلادهم لا حكم له فمقد قد أخذ
 مال سري برضاهم وأما في دولة العكس بأن كان له عقد في بلادنا أو اقتضى في بلادهم
 فالظاهر أنه لا يحل أخذه ولو برضا الطرفي لا يتناهي على العقد الفاسد هذا ما ذكر في بلاد
 الاسلام فمعتبر حكمه هذا ما ظهر في تحرير هذه المسئلة فاعلمه فانك لا تقبضه في هذا
 الكتاب (قوله وتحرم غيبته كالمسلم) لانه بعد الذمة وجب له ما لا فاد احرمت غيبته المسلم
 حرمت غيبته بل قالوا ان ظلم الذي أشد (قوله ويأخذونه بيينة) في بعض النسخ
 ويأخذونه وهو المتناسب لعدم ما يقتضي حذف الدون (قوله ولو لم يأتهم) أضافهم الى
 قال في الفتح فان أقاموا بيينة من أهل الذمة قبلت استحسانا لانهم لا يمكنهم اقامتهم
 المسلمين لان أنسابهم في دار الحرب لا يعرفها المسلمون فصار كمشاهدة النساء فيب لا يبلغ
 عليه الرجال فاذا قالوا لا تعلم له وارثا غيرهم دفع اليهم المال وأخذ منهم كمال ما يظهر في

وتحرم غيبته كالمسلم فتحروبه
 لومات المتسامن في دارنا وورثته
 عنه وقب ما له ولم يأخذونه بيينة
 ولون أهل الذمة في قبيل ولا
 يقبل كتاب ملكهم

المالك من ذلك فقبل هو قوله ما لا قول أي حنفية كما في المسلمين وقيل بل قولهم جميعا ولا يقبل كتاب ملكهم ولو ثبت أنه كتابه أي لأن شهادته وحده لا تقبل فكتابها لا يولى (قوله بعد الحول) أي بعد المدة التي عتبه الله الإمام حولها أو أقل أو أكثر (قوله كما يفقد الاطلاق) كذا يحشه في البصر وتبعه في النهر ومذاطه ان خيف عدم عوده والا فلا كما يفيد التعليل الآتي (قوله لأن عقد النعمة لا يتقضى) لكونه خلقا من الاسلام بجر وعبادة الزبلي لأن في عودده وبالمسلمين يعوددهم باعتنا وبنا الذي دار الحرب وقطع المستزبة اه ولا يمتح أن المقهور منه أن المراد بالعود المصادق بدارهم بلا رجوع (قوله ومقاده منع الذي أيضا) كذا في النهر وهو مصرح به في الفتح حيث قال وثبت أحكام الذي في حقه من منع الخروج إلى دار الحرب الخ قلت والمراد بالخروج على وجه اللباس بهم اذ لو خرج لصار مع أمن عوده عادة لا يمنع كالمسلم بشرية التعليل المارة قد برز رأيت في شرح السير الكبير أن الذي لو أورد الدخول اليهم بأمان فاته بمنع أن يدخل فرسامه أو سلا حلال الظاهر من حاله أنه يبيعهم منهم بخلاف المسلم الآن يكون معروفا بعدا وتهم ولا يمنع من الدخول بعبارة على الغالب والخير والسبق لأنه لا عمل لكن يستغف أن لم يرد يسع ذلك منهم (قوله كما يمنع) الاولى أن يقول كما يصير ذميا كما قاله الامام محمد رحمه الله تعالى في السير ~~التي~~ كما إذا دخل الحربي دار الاسلام بامان فاسترى أرض خراج فوضع عليه الخراج فيها كان ذميا اه قال السرخسي في موضع عليه خراج رأسه ولا يترك أن يخرج إلى داره لأن خراج الأرض لا يجب الاعلى من هومن أهل دار الاسلام ~~أن~~ ذميا وفي الهداية وإذا الزم خراج الأرض فبعد ذلك فزيم الخربة السنة مستقبله لأنه يصير ذميا بازوم الخراج فتعذر المذمة وقت وجوبه (قوله بأن الزم به واخذ منه) الظاهر أن المراد بالاختصاص استحقاق الاختصاص وهو معنى الوضع عليه في عبارة الامام محمد فليس المراد به الاختصاص لعل بل هو كما كيدل كما قيل انه يصير ذميا بمجرد الشرع وهو خلاف ظاهر الرواية لأنه قد بشر بها القضاة قال في الفتح والمراد بوضعه الزامه به واخذ منه عند حصول وقته وهو مباشرة السب وهو زراعته أو تعطيلها مع التمكن منها إذا كانت في ملكه أو زراعته بالاجارة وهي في ملك غيره إذا كان خراج مقامه فانه يؤخذ منه لامن المالك فخص به ذميا بخلاف ما إذا كان على المالك اه أي بأن كان خراجا موطنا أي دواهم معاومة فانه على مالك الأرض فلا يصير به المستأجر ذميا لأنه لا يؤخذ منه أما خراج المقامة وهو ما يكون جزأ من الخراج كصفه أو ثلثه فانه يؤخذ من المستأجر لكن هذا على قولهما أما على قوله فان الخراج مطلقا على المالك وكذا الخلاف في العشر وقد مصرح بذلك السرخسي وهو الموافق لما تقدم في باب العشر وقد منازع جميع قول الامام هناك في المطلق الفتح فكل لا يهاه أن ذلك متفق عليه عندنا ولم ينه على ذلك في البصر والنهر قد بر (قوله كخراج الرأس) أي في أنه إذا

(وإذا أراد الرجوع إلى دار الحرب بعد الحول) ولو لصاحبه أو قضاة حاجه كما يفيد الاطلاق نهر (منع) لأن عقد النعمة لا يتقضى وعقده منع الذي أيضا (كما يمنع) (لو وضع عليه الخراج) بأن الزم به وأخذ منه عند حصول وقته لأن خراج الأرض كخراج الرأس

الترية صار ملتزما للمقام في دارنا بحر (قوله او صار له الخ) اي تصير ثمة بذلك وظاهره
ان التكاثر حادث بعد دخولها اذ اننا ليس يترط فانها المودخل دارنا ثم صار الزوج
مسما او مضافا هو كذلك كما افاده في البحر وقيد بالكناية لانها لو كانت مجردة واسم
زوجها يعرض القاضى عليها الاسلام فان اسلمت والفرق بينهما لو ان ترجع بعد
انقضاء عدتها كافي شرح السير (قوله لتبعها له) المراد بانها كونه التزم للمقام
معها كافي البحر وهذا شامل للزوج المسلم والذمي فافهم (قوله وان لم يدخل بها) فالشرط
يجوز عقد عليها كما اشار اليه الزبلي بحر (قوله لاعكسه) اي لا يصير المستأمن ذميا
اذا تلحق ذميا لانه يمكنه طلاقها ف يرجع الى بلده فلم يكن ملتزما للمقام وكذا لو دخل بها فان
فاسدت بحر ومافي الهداية في آخر كتاب الطلاق من انه يصير ذميا بالترجوع في دارنا غلط
من الكتابين بخلاف النسخة الاصلية افاده في النهر (قوله على ما مر من الدرر) أي من
انه لا يشرط قول الامام ان أقت سنة وضعا عليك الجزية (قوله ومنه الخ) أي من حكم
المهر لم يحكم غيره من الدين فان الدائم منعه من الرجوع أيضا فاذا سمعه ومعنى حول
ما وضميا (قوله فان رجع المستأمن) ظاهره انه لا فرق بين كونه قبل الحكم بكونه ذميا
أو بعد لان الذي اذ الحق بدأ الحرب صار حريا كما سيأتي بحر (قوله فاسر) أي من غير
ظهور وعلى دارهم بأن وحدهم مسلم فاسره (قوله بمعنى غلب) الاولى تأخير عن قوله عليهم
لقول المقرب ظهر عليه غلب (قوله فاخذوه) استرازة لوجهه كما يأتي (قوله فقط
دينه) لان اثبات الدعيه بواسطة المطالبة وقد سقطت ويضمن عليه اسبق اليه من يد
الصامعة فيخص به فيسقط ولا طريق لبعده فبالا انه الذي يؤخذ فها ولا يصح وذلك في
الدين ثم وهذا معنى قوله الا تسبق يده فهو حله للكل (قوله وسله) أي لو أسلم الى مسلم
دارهم على شيء (قوله وما غضب منه) ذكره في البحر بمخاوي عليه في النهر السلم والاجرة
(قوله وصار له) افاد ان الدين ليس ماله لانه ملك المدين وللمالك حق المطالبة به
ليستوفى مثله لايه (قوله كوديته) أي عند مسلم أو ذمي ملحق خالط وكذا غيره
بالاولى وفي البحر وانما صارت دعيته غنية لانها في يده تقدر الان في المودع كيدته تصير
فأبعا لنفسه واذا صار له الغنية لآخر فيه وانما يصرف كما يصرف الخراج والجزية
لانه مأخوذ بقوة المسلمين بلا قتال بخلاف الفدية (قوله واختلف في الرهن) فعند أبي
يوسف للمرتين بدنه وعند محمد يباع ويستوفى دينه والزيادة في المسلمين يرد على ترجيعه
لان ما زاد على قدر الدين في حكم المودعة بحر ورده في النهر بان تقدم قول أبي يوسف
يؤذن بترجيحه وهذا لان المودعة انما كانت في المأمن أنها في يده حكما ولا كذلك الرهن اه
وأجل الجوى بانه على تسليم أن التقديم يفيد الترجيع وانما يفيد أربحية الأقل فيما
اذا كان الرهن قدر الدين أما الزيادة فتدبر تحواف كتاب الرهن بانها أمانة غير مضونة
وكذا قال الخ مافي البحر وذكره في ذلك (قوله وجب التسليم اليه) لان ماله لا يصير ذميا

(او صار لها) اي المستأمنة
الكناية (زوج مسلم افدى)
تبعها له وان لم يدخل بها
(لاعكسه) لا مكان طلاقها ولو
تكسها فطال البتة بجهرها فلها
منعه من الرجوع تارة ثانية فلو لم
فيه حتى مضى حول ينبغي
صبر وونه ذميا على ما مر من
الدرر ومنه علم حكم الدين
الحادث في دارنا (فان رجع)
المستأمن (الجم) ولو لم يرد
(حل دمه) لبطان امانه (فان ترك
ودعيته فمعه صوم) مسلم أو ذمي
(أو ذميا) عليهما (فاسر وأظهر)
بالبناء للمجهول بمعنى غلب (عليهم
فاخذوه او قتلوه سقط دينه)
وسله وما غضب منه واجرة عين
اجر السابق يده (وصار له)
كوديته وما عند شريكه
ومضاه ومافي بيته في دارنا (فما)
واختلف في الرهن ويرجع في النهر
انه للمرتين بدنه وفي السراج
لو بحث من يأخذ المودعة
والقرض وجب التسليم اليه
اتى

الاباسرة أو بقتله ولم يوجد أحدهما ط (قوله وعليه) أي على ما ذكر من وجوب التسليم
 ووجه البناء أن طلب غرره كطلبه بوكيله أو موكله وهذه المسئلة ذكرها في الجرحين
 فقال ولم أر حكم ما إذا سكن على المستأمن دين أسلم وأذى أدانه في دارنا ثم يرجع
 ولا يفتي أنه باق لنفا المطالبة ويبنى أن يوفى من ماله المتروك ولو صارت وديته فبأه
 ولا يفتي أن يفاد كره الشارح تعالى منهم بناء المسئلة على ما قبلها تقوية للبحث وقد علمت
 وجهه وقال في التمهيد أن كانت الوديعة من غير جنس الدين باعها القاضى ووفى منها وقد
 أفيت بذلك اه (قوله هشاه) وكذا دينه ويلزم من ذلك أنه لو أرسل من باخذه وجب
 تسليحه كالأجنبي (قوله غة) أي في دار الحرب عرس بالكسر أي زوجة (قوله وأولاد)
 أي ولو صار أولاد الصغير انما يتبع أباه في الاسلام عند اتحاد الدار بغير أي ولو حكمنا في
 شرح التحرير وكذا يتبعه إذا كان المبعوع في دار الحرب والتابع في دار الاسلام اه أي لأن
 المسلم في دار الحرب من أهل دارناه (تنبيه) ه في شرح الدر الكبير لو دخل الصغير الذي
 يعبر عن نفسه دار البرارة أي بيه فان كانا ذميين فله الرجوع الى دار الحرب بخلاف ما إذا
 كانا مسلمين أو أسدهما فانه يصير مسلما تبعا للمسلم منهما لأن الذي يعبر عن نفسه في حكم
 التبعية في الاسلام كالأجنبي لا يعبر عن نفسه قال وبه ذائقين خطأ من يقول من أصحابنا
 ان الذي لا يعبر (٢) عن نفسه لا يصير مسلما تبعا لأبيه فقد نص محمد ههنا على أنه يصير
 مسلما ه والحاصل أنه تقطع تبعية الولد في الاسلام لأحد أبويه يلوغ عاقلًا كما صرح به
 الدرر شمس قبل ذلك ومقتضاه أنه لو بلغ جنونا تابع التبعية وبه ظهر ما في فتاوى العلامة
 ابن الشامي من أن السبي إذا عقل لا يصير مسلما باسلام أحد أبويه فقد علمت أن هذا
 القول خطأ وقد بينا في ذلك في باب تكاح الكافر وفي باب الجنازة عند قوله كسبي سبي
 مع أحد أبويه وبني ما لو أذى ابن البلوغ وبرهن وأذى أبوه أنه قاصر وبرهن أيضا بيه
 القاضى أهل الخبرة وأما لو كانت الدعوى بعد مدعى مدة تقدم بينة الأب أنه قاصر ليجعل
 الابن مسلما كما اتفق به الرحبي وأطال في تحقیقه فتاواه في أوخر كتاب الدعوى
 (قوله ثم ظهرنا عليهم) أي على داوم (قوله فكذلك) أي كل ما ذكر من عرسه وما بعدها
 (قوله ولو سبي طفله الخ) قال في البحر ولو سبي السبي في هذه المسئلة وصار في دار الاسلام
 فهو مسلم تبعا لآبيه لانهما اجتماع في دار واحدة بخلاف ما قبل انجاسه وهو على كل
 حال اه لكن في التزمية قوله ولو سبي أي مع أمه فانه لو سبي بدينها لا تظهر فائدة التبعية
 بالأب فانه يحكم باسلامه تبعية الدار على ما في كتاب الصلاة اه أي في فصل الجنائز
 (قوله لاتحاد الدار) لانها أسلم في دار الحرب تبعة طفله دور قالوا إذا دار دار الحرب
 فانهم وذلك لأن ما ثبت بكون باقيا مالم يوجد من بل وئله لو لم يسلم بل بعث الى الامام اني
 ذمة لكم أقیم في دار الحرب وأبعت الجراح كل سنة باز ويكون طفله ذميا بمنزلة ويكون
 الاب أحق به لما قلنا لأن الذي لا يعلل بالتهمة وكذا لو أسلم الاب في دارنا أو صار ذميا ثم

مطلب

مهم السبي يتبع أحد أبويه في
 الاسلام وان كان يسقط ماله يسقط
 وخلافه خطأ

وعلى فبويه منه دينه هنا ولو
 صارت وديته فبأه (وان قيل
 اومات فقط) بلا غلبة عليه

(فدينه وقرضه ووديته لورثته)
 لأن نفسه لم تنصر مفتومة فكذلك
 ماله كالظاهر عليه فهو بغير غلبة

(جرب هشاه غة عرس وأولاد
 ووديته مع معصوم وقصره فاسلم)
 هنا أو صار ذميا (ثم ظهرنا عليهم

فكفنه في) لعدم بده وولايته ولو
 سبي طفله البنائة وقتن مسلم (وان
 اسلم غة هنا) (ظهرنا عليهم

فقطه حتر مسلم) لاتحاد الدار
 (و وديته مع معصوم له) لأن بده
 كیده محترمة

(٢) قوله لا يعبر لفظه لانها زائدة
 كالأجنبي اه تابعي اه منه

رجع حتى ظهرنا على دارهم فبعضه طمعه ولا ميل عليه وقلمه في شرح السير (قوله وغيره) أي غير ما ذكر من الطفل والوديع متعصم وهو أولاده الكبار وهو سعة عقاره ووديعته مع حري درو (قوله لعدم النجاسة) أي نجاسة الغاصب عنه (قوله ولا امام حق أخذية الخ) زاد لفظ حق إشارة إلى ما في الصبر من أن أخذه الدية ليس لنفسه بل لضعفها في بيت المال وهو المقصود من ذكرها هنا والافهم القتل الخطأ معلوم ولذلك خص على الكفر والقسا في الجنائيات (قوله ودين مستامن) أي ما إذا لم يكن مستائنا أولم يسلم لشيء على قاتله كما في شرح مسكين ونقدم قبل هذا الفصل ما لو أسلم في دار الحرب فقتله مسلم (قوله القتل قصاصا) لأن الدية وإن كانت أنفع للمسلمين من قتله لم يكن قد تعود عليه من قتله منفعة أخرى وهي أن يزرع رأسه من قتل المسلمين بجر (قوله أو الدية صلحا) أي رضا القاتل لأن موجب الدم هو القود بغير وحاشة لأن للإمام أن يقتل أو يصلح على الدية أن رضى القاتل، للصلح والظاهر أنه ليس في الصلح على أقل من الدية كما يقيد التعليق إلا في الأذالم يمكن إثبات القتل عليه كافي وصلى التيمم تأمل قال في التبرئ بلائسية وهل إذا طلب الأحام الدية يتقاب القصاص ما لا كافي الولي فلا يظن أنه قلت الظاهر نعم لقول الفتح وإنما كان للسلطان ذلك أي القتل أو الصلح لأنه هو ولي المقتول قال عليه الصلاة والسلام السلطان ولي من لا ولي له اهـ (قوله انظر الحق العامة) فإن ولايته عليهم نظرية وليس من النظر اسقاط حقهم بلا عوض ففتح وفيه أيضا أنه لو كان المقتول لخطا للإمام أن يقتل القاتل عندهما خلا فالإي يوسف وقلمه فيه (قوله أو من وجب عليه قود) أي في النفس أما فيما دونه فبقتل من في الحرم أجماعا ذكره الشارح في الجنائيات ط (قوله التمسأ بالحرم) أي إذا دأبه فبقتل فيه فلو أنشأه فيه قتل فيه أجماعا ولو قتل في البيت لا يقتل فيه ذكره الشارح في الجنائيات وفي شرح السير لو كانوا أجماعا دخلوا الحرم للقتال فلا بأس أن تقتلهم لقوله تعالى حتى يقتلواكم فيه لأن حرمة الحرم لا تمنعنا من فعل أدهم كالصيد إذا صاح على إنسان في الحرم جازفته دفعا لاداءه ولو قاتلوا في غيره ثم انهمزوا ودخلوا فيه لا ترض لهم إذا كانت لهم فته في الحرم وصارت لهم منعة لأن الملقى إلى فئة محارب وجب ما ذكر في أهل الحرب هو كذلك في الخواارج والبلغاة اهـ (قوله لا تصير دار الاسلام دار حرب الخ) أي بان يغلب أهل الحرب على دارهم ودورنا وأردنا أهل مصر وظلوا وأجروا أحكام الكفر وأنقض أهل النعمة العهد وتقلبوا على دارهم في كل من هذه الصور لا تصير دار حرب إلا بهذه الشروط الثلاثة وقال بشرط واحد لا غير وهو الظاهر استحكام الكفر وهو القياس هندي ويتفرع على كونها صارت دار حرب أن الحدود والقود لا يجرى فيها وأن الاسم المسلم لا يجوز له الترض لمادون الفرج وتنعكس الأحكام إذا صارت دار الحرب دار الاسلام فتأمل ط وفي شرح دور البصار قال بعض المتأخرين إذا ذهبت تلك الأمور الثلاثة في مصر المسلمين

(وغيره في) ولو علينا غصبا مسلم لعدم النجاسة فتح (وللا امام حق أخذية مسلم لا ولي له) أصلا (و) دية (مستامن) مسلم هنا من قاتله قاتله خطأ لقتله نفسا معصومة (وفي السجدة القتل قصاصا) (والدية صلحا لا اعفو) انظر الحق العامة (حري) أو مرتد أو من وجب عليه قود التجأ بالحرم لا يقتل بل يحبس عنه القذاة لغيره فيقتل لأن من دخله فهو آمن بالنص وسببه في الجنائيات (لا تصير دار الاسلام دار حرب إلا) بأمر وثلاثة

مطلب
فيما تصير به دار الاسلام دار حرب
وبالعكس

ثم حصل لاهله الامان ونصب فيه قاض مسلم بقضاء احكام المسلمين عاذا الى دار الاسلام فمن
غلظ من الملائكة اقدمين بشي من ماله بعينه فهو بلا شيء ومن غلظ به بعد ما بعصم
أو كثر من مسلم أو ذمي اخذ بالثمن ان شاء ومن غلظ به بعد ما وجبه مسلم أو كثر من مسلم
أو ذمي وسب له اليه اخذت بالقيمة ان شاء اه قلت حاصله انه لما صار دار حروب صار في حكم
ما استولوا عليه في دارهم (قوله باجاء احكام اهل الشرك) اي على الاشهاد وان لا
يحكم فيها بحكم اهل الاسلام هندية ونظيره انه لو اجريت احكام المسلمين واحكام اهل
الشرك لا تمكن دار حروب ط (قوله وبالصالحا لهدا والحرب) بان لا يتخلل بينهما بلدة من
بلاد الاسلام هندية ط ونظيره ان البصر ليس فاصلا بل قد متنا في باب استيلاء الكفار ان
يجز الملق يد ارا حربي مسلخا لمان في قتارى فائرى الهداية قلت ويهنا ظهور ان ما في
الشام من جبل تيم الله المسعى بجبل الدرود وبعض البلاد التابعة له كها دار الاسلام لانها
وان كانت لها احكام دروزا ونصارى ولهم قضاة على دينهم وبعضهم يعنون بشم الاسلام
والمسلمين لكنهم تحت حكم ولاية اموزان بلاد الاسلام محبطة يلا دهم من كل جانب واذا
أرادوا الامر تنقذ احكامنا فيهم فنغذا (قوله بالامان الاول) اي الذي كان قابلا
استيلاء الكفار المسلم بالسلامه والذي بعقد النمة هندية ط (تمه) ذكر في اقل جامع
الفصولين كل مصرفه والمسلم من جهة الكفار يجوز منه اقامة الجمع والاعباد واخذ
الخراج وتقليد القضاء وتوزيع الايام لاستيلاء المسلم عليهم وأما طاعة الكفرة فهي
موادعة ومخادعة وأما في بلاد عليها ولاية كفار فيجوز للمسلم اقامة الجمع والاعباد وبصر
القاضي فاضيا بتراضي المسلمين ويجب عليهم طلب وال مسلم اه وقد مناجوه في باب الجمعة
عن البرازية (قوله وهذا) اي قوله حربي أو مرتد الى آخر الباب وقوله لحي بهضه أي
المسئلة الاولى فانها سخطى في الجنبايات وقوله ووضوح ياقبه أي مسئلة الدار وفي
وضوحها نظروا لله سبحانه أعلم

• (باب المشرو والخراج والجزية) •

شروع قبا على المستأثر في أرضه من الوظائف المالية اذا صار ذمه يابعد الفراغ عليه
يصير ذميا وذكر المشروعه تسميها لوظيفة الارض وقدمت له من معنى العبادات هن
والحق به الجزية لان المصروف واحد (قوله أرض العرب) في تختصر تقويم البلدان
جزيرة العرب خمسة أقسام تهامة ونجد وجزيرة عروص وعين فاما تهامة فهي الناحية
الجنوبية من الحجاز وأما نجد فهي الناحية التي بين الحجاز والعراق وأما الحجاز فهو جبل
يقبل من اليمن حتى تصل بالشام وفه المدينة وعمان وأما العروص فهو البصرة الى
البحرين وانما سمي الحجاز بحجاز الله بحجز بين نجد واليمامة قال الواقدي الحجاز من المدينة
الى تبوك ومن المدينة الى طريق الكوفة وما وراء ذلك الى أن يشارف البصرة فهو نجد
ومن المدينة الى طريق مكة الى أن يبلغ هبط العرج بحجاز ايضا وما وراء ذلك الى مكة

(باجراء احكام اهل الشرك)
وبالصالحا لهدا والحرب وبان لا يتخلل
فيهم مسلم أو ذمي أمنا بالامان
الاول على نفسه (ودار الحرب
تصير دار الاسلام باجاء احكام
أهل الاسلام فيها) بجمعة وعبد
(وان بقي فيها كافر أصلي وان لم
تسلم بدار الاسلام) دور وهذا
ما ثبت في نسخ المتعاقبات من نسخ
الشرح فمكانه تركه لحي
بعضه ووضوح ياقبه
• (باب العشر والخراج والجزية)
أرض العرب

وحدة فهو تهامة وما كان بين العراق وبين جرة وغرة الطائف فهو نجد وما وراء جرة
الى البحر فهو تهامة وما بين تهامة ونجد فهو حجاز اه (قوله وحى من حذا الشام) نظم
مضمم حذا طاولا وعرضا بقوله

جزيرته هذه الاعراب حدثت • بحمد علمه للبشر باق
فاما الطول عند محققه • فنحن عدن الى ربو العراق
وساحل حدة ان سرت عرضا • الى ارض الشام بالانفاق

(قوله وما سلم اهل) أى والارض التى أسلم أهلها و ذكر الضمير هنا وفيه لسانى مراعاة
لفظها نهر (قوله عنوة) بالفتح قال الفراءى وهو من الأضداد يطلق على الطاعة
والتهور وهو المراد هنا نهر (قوله وقسم بين جيشنا) احتزبه عما اذا قسم بين قوم
كافرين غير أهله فانه تراعى كافي التثنية ولو قال بيننا الشمل ما اذا قسم بين المسلمين غير
الضامين فانه عسرى لأن الخراج لا يوجب على المسلم ابتداء ذكره القهس تانى درمى
(قوله والبصرة أيضا) والقياس أن تكون خراجية عند أبى يوسف لأنها بقرب أرض
الخراج لكثرة ترك القياس باجماع الصحابة رضى الله تعالى عنهم درمى وغيره وحاصله
انه ساقى أن ما أحياه مسلم يعتبره بعد أبى يوسف وعند محمد يعتبر الماء والمعدن الا أن
والبصرة أحياها المسلمون لأنها بنيت في أيام عمر بن الخطاب ورضى الله تعالى عنه وحى
حذا أرض الخراج بقياس قول أبى يوسف أن تكون خراجية (قوله لانه أبوق بالمسلم)
أى لمانه من معنى العبادة وكذا هو أخف حيث يتعلق بقسم الخراج وهذا علمه لما أسلم
أهل أهله وقسم بين جيشنا وأما أرض العرب فلا تملكه لثقل عنه صلى الله عليه وسلم ولا من
أحد من الخلفاء أخذ خراج من أرضهم وكلا ذلك علمه لان خراج على أرضهم نهر
وتعامة فى الفتح (قوله وحزناه فى شرح الملقى) نصه وفى دار جنت بستانا خراج ان
كانت لى مطلقا خلافا لهما ولم يسقاها بجاه أى الخراج وان سقاها بجاه العشر
فحشر ولو أن المسلم أو الذى سقاها من بجاه العشر ومرة بجاه الخراج قال لم يحق بالعشر
والذى بالخراج كافى المخرج واستشكل الباقي وجوب الخراج على المسلم ابتداء فعيا إذا
سقاها بجاه الخراج بل عليه العشر بكل حال وفى الغاية عن السرخسى وهو الاظهر
وأجاب فى الجرب أن المستوع وضع الخراج عليه جبراً ما باختياره فيجوز كإحياها وكأول
أحياها ما إذا بنى الامام وسقاها بجاه الخراج فعليه الخراج اه وساقى الكلام على ماء
العشر والخراج (قوله وسواد قري العراق) أى عراق العرب بدرى القاموس وسواد
المدقراها وانما سمى به لخضره اشجاره وكثرة زروعه والعراق بالكسر اسم البصرة
والكوفة وقد ادوا جميعا درمى وعليه فتوة قري بدل من سواد وفسد على اسقاط
أى التفسيرية والاستحسان لعراق العرب عن عراق العجم وهو من القرب ادر بيجان ومن
الجنوب شتى من العراق وشورستان ومن الشرق قمقارة خراسان وفارس ومن الشمال

وحى من حذا الشام والكوفة الى
أقصى اليمن (وما سلم اهل طوعا
(أو فتح عنوة وقسم بين جيشنا
والبصرة) أيضا باجماع الصحابة
(عشرية) لانه البنى بالمسلم وكذا
بستان مسلم أو كرمه كان داره در
وغيره فى باب العاشرة يأتى من هذا
وسورناه فى شرح الملقى (وسواد
قري العراق)

قوله ادر بيجان هكذا يخطئه
بالدال المهملة وذكره فى المصباح
فى اللقب مع الدال المهملة وما
يشبهها وذكره فى ضبطين أولهما
فتح الهمزة والراء وسكون الدال
بينهما ونابها ضم الهمزة والدال
واسكان الراء معصية

وحدهم من الذهب) يضم صفح

قرية من قرى الكوفة (الى حنة

حلوان) بن عمران يضم فسكون

قرية بين بغداد وحمدان (مرضا

ومن الطل) يفتح فسكون فثلاثة

قرية شرق دجلة موقوفة على

الماء موقوفة من الثعلبة يفتح

فسكون غلط مصنف عن المقر

(الى حندان) بالفتح ليس

صغير بل العرفى المثل ليس ورا

عبادان قرية مستقى (طولا)

وبالايام اثنتان وعشرون يوما

ونصف وعرضه عشرة ايام سراج

(وما فتح عنوة) لم يقسم بين جيشنا

الامكة سواء (أقر أهل عليه) أو

نقل اليه كفار آخر (أوقع صلحا

حرجية) لانه ألقى بالصف

(وأرض السواد مملوكة لاهلها

يجوز بيعهم لها وتصرفهم فيها)

هداية وعند الأئمة الثلاثة هي

موقوفة على المسلمين فلم يجز بيعهم

فتح

مطل

في أن أرض العراق والشام ومصر

عنوة خراجية مملوكة لاهلها

بلادهم وقرين كافي تقويم البلدان (قوله قرية من قرى الكوفة) الذي في تقويم
البلدان انه ما طين قديم وهو اقل ما يلقى الانسان بالبادية اذا سأل من عادية الكوفة
يريد مكة اه (قوله اراد بالقرية القادسية المذكورة ويؤيده انه في تقويم البلدان جعلها
الحد فانه قال وامتداد العراق طولاً لاشمالاً وجنوباً من الحد فنه على دجلته الى عبادان
وامتداد عرضاً من اوشتر طامن القادسية الى حلوان (قوله يضم فسكون) أى يضم
الخامسكون اللام (قوله لمن الثعلبة) الذي رأته في غيره الثعلبية ياء القسبة (قوله
غلط) لانها من منازل البادية بعد العذبة بكثير كما نقل عن ذخيرة العقبى (قوله حسن
صغير بشرط البحر) أى بحر فارس وهو وديع انلاقي منها في البحر الا انقليل وهي عن
البصرة مرحلة ونصف كذا في تقويم البلدان (قوله وبالايام الخ) قال في تقويم البلدان
والسائر من تكريت وهي على النهاية الشمالية للعراق الى عبادان وهي على النهاية
الجنوبية على نفوس الحد الشرقي مسافة شهر وكذا لمن تكريت الى عبادان اذا
سأله في تقويم الحد الغربي أى من تكريت الى الانبار الى واسط الى البصرة الى
عبادان فكون دور العراق مسافة شهرين وطوله على الاستقامة من تكريت الى
عبادان نحو عشرين مرحلة وعرض العراق من القادسية الى حلوان نحو واحد عشرة
مرحلة اه تأمل وهذا تخمين العراق بتمامه وأما ما لم يدسوا دفعي البحر عن البناء عن
شرح الوجه بطول سواد العراق مائة وستون فرسخاً وعرضه ثمانون فرسخاً ومساحته
ثلاثون ألفاً ألف فرسخ اه (قوله الامكة) فانها وان قصت عنوة لكنها عشرة لانه من
جزيرة العرب كما تر (قوله سواء أقر أهل عليه الخ) اشار الى أن قول المصنف بها كثر
وأقر أهل عليه ليس بشرط في كونها خراجية بل الشرط عدم قسمتها من ذلك في شرح
الطحاوى كما في النهر ولم يقيد كونها خراجية بان تسقى بآبار الخراج لانه لا فرق بينه وبين ما اذا
سقى بآبار العشرة كما اذا قصت بين المسلمين فانها عشرة وان قصت بآبار الخراج وانما
التفصيل في الفرق بين ما سبق بآبار العشرة وقيام الخراج في الارض الخراجية التي لم تقسم
ولم يقر أهلها عليها كما حقق في البحر تبعا للفتح وغيره وبأقبح علمه (قوله لانه ألقى بالصف
لان تبينه الجزية لما قبله من معنى الضريبة ولان فيه تفضيلاً حيث يجب وان لم يرتفع بخلاف
العشر لتعلقه ببعض الخارج لا بالارض (قوله وأرض السواد) أى سواد العراق أى قراه
وكذا كل ما فتح عنوة وأقر أهل عليه وأصلحوها ووضع الخراج على أراضيهم فهي مملوكة
لاهلها دون من سبق قلت وكذا أرض الشام ومصر قصت عنوة على الصميم وأقر أهلها عليها
بالخراج فقد قال أبو يوسف في كتاب الخراج وهذه الارضون اذا قصت فهي أرض عشر
وان تركها الا امام في أيدي أهلها الذين قهروا عليها فهو حسن فاق المسلمين انتحوا أرض
العراق والشام ومصر ولم يقسموا شيئاً من ذلك بل وضع عمر عليها الخراج وليس فيها خسر
اه ملخصاً فقد أفاد أنها مملوكة لاهلها (قوله يجوز بيعهم لها وتصرفهم فيها) أى بالرخن

والهبة لأن الامام اذا فتح أرضاً عنوة له أن يقر أهلها عليها ويضع عليهم الخراج وعلى رؤسهم
 الخبز يفتق الارض جلوكه لأهلها وقد مناه قبل باب قسمه القنائم فتح قال في الدر المنثور
 وقويت عنهم إلى أن لا يقي منهم أحد فتنقل الملك لبيت المال ويأتي مقامه (قوله ويجب
 الخراج في أرض الوقت) أي الا أرض الخراجية كما يأتي تقييده في قوله لو خراجية الخ
 والحاصل أن الا أرض تبقى وتطعن بها بعد الوقت كما كانت قبله (قوله فلا عشر ولا خراج)
 لم يذكر في البصر العشر وانما قال بعد ما حقق أن الخراج ارتفع عن أرضه صر له وها
 إلى بيت المال بموت ملاكها حال فاذا اشتراها انسان من الامام بشرطه شراء معها
 ملكها ولا خراج عليها فلا يجب عليه الخراج لأن الامام قد أخذ البدل للعسليين فذا
 وقتها وقتها سالمة من المؤن فلا يجب الخراج فيها وقامه فيما كتبناه في الصفحة المرضية
 في الاراضي المصرية اه نعم ذكر العشر في تلك الرسالة فقال أنه لا يجب أبداً لأنه لم يرفعه
 نقلنا ولا يفتق ما فيه لانهم قد صرحوا بأن فرضية العشر ثابتة بالصناعات والسنة
 والاجماع والمقول وبأنه زكاة النصارى والزروع وبأنه يجب في الارض الغير الخراجية
 وبأنه يجب فيها ليس بعشرى ولا خراجي كلقاؤهم والجال وبأن سبب وجوبه الارض
 النامية بالخارج حقيقة وبأنه يجب في أرض الصبي والمجنون والمكاتب لأنه مؤن الارض
 وبأن الملك غير شرط فيه بل الشرط ملك الخارج فيجب في الاراضي الموقوفة لعدم قوله
 تعالى أنفقوا من طيبات ما كسبتم وما أخرجهما لكم من الارض وقوله تعالى وأما
 حته يوم حساده وقوله صلى الله عليه وسلم ما سقت السماء فقه العشر وما سقي بغرب
 أو بالسيق فقه نصف العشر ولأن العشر يجب في الخارج لا في الارض فكان له
 الارض وعدمه سواء كافي البدائع ولا شك أن هذه الارض المشتركة وحدها سبب
 الوجوب وهو الارض النامية وشرطه وهو لك الخارج وداله وهو ما ذكرنا وقول المتن
 يجب العشر في متى معناه وسيع الخ قاله ول بعد عدم الوجوب في خصوص هذه الارض
 يحتاج إلى دليل خاص ونقل صريح ولا يلزم من سقوط الخراج المتعلق بالارض سقوط
 العشر المتعلق بالخارج على انه قد يتأخر في سقوط الخراج حيث كانت من أرض الخراج
 أو سبقت بماتة بدليل أن القاضى الذي اختطه الامام دار لاني عليه فيما اذا جعلها
 بيتان وسقاها بماء العشر فعليه العشر أو بماء الخراج فعليه الخراج كما يأتي مع أن الواقع
 الآن في كثير من القرى أو المزارع الموقوفة انه يؤخذ منها الميرى النصف والربع
 أو العشر وقد ثبتنا على ذلك في باب العشر من كتاب الزكاة (قوله لو كانت الارض
 خراجية) شرط لقوله ويجب الخراج وقوله والعشر عطف على الخراج (قوله وقد نزلوا الخ)
 هو مصرح به في الهداية وغيرها والحاصل الاتفاق على انها خراجية وانما اختلف العلماء
 في انها فتحت عنوة أو صلحا ولا يؤثر في كونها خراجية لانها تكون خراجية اذا لم يسلم
 أهلها سواء فتحت عنوة ومن على أهلها بما وصلها ووضع عليهم الجزية كما رأينا (قوله

(ويجب الخراج في أرض الوقت)
 الا المشتركة من بيت المال اذا
 وقتها مشتركة فلا عشر ولا خراج
 شربلا له معنى بالجبر وكذا قول
 بوقتها كما ذكره في شرح الملاقي
 (والصبي والمجنون لو كانت
 الارض خراجية والعشر لو
 عشرية) درويز في الزكاة وقالوا
 أراضي الشام مصر خراجية

المأخوذ الآن من أراضى مصر أجرة لأخراج) وكذا أراضى الشام كما يأتي عن فضل الله
 الروى وقال فى الدر المنثور فى ربحها الامام ويأخذ جميع الاجرة لبيت المال كدار
 صارت لبيت المال واختار السلطان استقلالها وان اختار بيعها فذلك امام مطلقا
 أو الحاجة ثبت أن يبيع الاراضى المصرية وكذا الشامية جميع مطلقا ما من مالكمها
 أو من السلطان فان كان من مالكمها انتقلت بغير اجها وان من السلطان فان لغير
 مالكمها عن زراعتها فذلك وان لموت مالكمها فتمت انتماها صارت لبيت المال وأن
 الخروج سقط عنها فاذا باعها الامام لا يجب على المسترى خروج سواء وقفها أو أبقاها قلت
 وهذا نوع ثالث يعنى لأغلبية ولا راجية من الاراضى تسمى أرض المملكة وأراضى
 الخوز وهومات أرباب بلا وادى والبيت المال أو فتح عنوة وأبقى للمسلمين الى يوم
 القيامة وحكمه على ما فى التتارخانية انه يجوز للامام دفعه للزراعة باحد طريقين اما
 باقامتهم مقام الملاك فى الزراعة واعطاء الخروج واما باجارتها لهم بقصد الخروج فيكون
 المأخوذ فى حق الامام خراجا ثم كان دراهم فهو خروج مؤلف وان كان بعض الخارج
 نخراج مقاسمة أو ما فى حق الاكره فاجرة لا عشر ولا خروج فلما دل الدليل على عدم
 لزوم المؤتين العشر والخراج فى اراضى المملكة والخوز كان المأخوذ منها أجرة لا غير اه
 ما فى الدر المنثور منها قلت فعلى هذا الاثنى على زراعتها من عشر أو خراج الاعلى قولهما
 بأن العشر على المستأجر كما ترى بانه على الاخذ أن المأخوذ ليس أجرة من كل وجه بل
 هو فى حق الامام خراج ولا يجمع عشر مع خراج تأمل ثم رأيت فى الخيرية الزاوية
 فى الارض الوقف عامل بالمصلحة وهو كالمتأجر وليس عليه خراج قال فى الاسعاف وإذا
 دفع المتولى الارض من اربعة فأنخرج أو والعشر من حصة أهل الوقف لانها اجارة بمعنى
 وبمثل نقول اذا كانت الارض لبيت المال وتدفع من اربعة زارعين فالمأخوذ منهم بدل
 اجارة لأخراج كما صرح به الكمال وغيره وعملوه صرح به أن خراج المقاسمة لا يلزم
 بالتعطيل فلا شئ على الفلاح لو عطلها وهو غير مستأجر لها ولا يجب عليه بمسها به علم أن
 بعض المزارعين اذ نزلت الزراعة وسكن مصر افلا شئ عليه فاتفقه الطلبة من الاضراب
 حرام صرح به فى البحر والنهر اه لمصلحة الكمال اذا كان المأخوذ من المزارعين كل ربع أو
 الثلث من القلة بدل اجارة كما ترى يلزم أن يكون استغفار الارض يعض الخارج منها وهو
 فاستدبها له فاجرة الجوارح قال فى الدر المنثور والجواب ما قلناه جعل فى حق
 الامام خراجا وفى حق الاكره أجرة لضرورة عدم صحة الخروج حقيقة وسكالمات اه أى
 لعدم من يجب عليه بيب موت أهلها وصيرورتها لبيت المال قلت لكن يمكن جعلها
 من اربعة كما ترى فى كلام الخيرية وهي فى معنى الاجارة لا اجارة حقيقة وهذا قال فى الفتح
 ان المأخوذ بدل اجارة ثم اعلم أن اراضى بيت المال المسماة بأراضى المملكة وأراضى
 الخوز اذا كتبت فى أيدي زراعتها لا تتبرع من أيديهم ماداموا يؤذن ما عليها ولا تورث عنهم

مطلب
 فى جواز بيع الاراضى المصرية
 والشامية

قوله اما من مالكمها أى الذى
 تملكها يوم الفتح أو من ورثه أو من
 شرا منه أو من وارثه اه منه

مطلب
 ٢ اراضى المملكة والخوز لا عشرية
 ولا راجية

٣ وفى الفتح المأخوذ الآن من
 اراضى مصر أجرة لأخراج

مطلب
 ٤ لا شئ على زراعى الاراضى السلطانية
 من عشر أو خراج سوى الاجرة

مطلب
 لا شئ على الفلاح لو عطلها ولو تركه
 لا يجبر عليها

إذا ما قولا يصح بههم له ولكن جرى الرسم في الدولة العثمانية أن من مات عن ابن
استقلت لابنه بجاتا ولا غلبت المال ولو لم يبق أو أخ لاب له أخذها بالاجابة المصلحة
وان عطلها متصرف ثلاث سنين أو أكثر بحسب تفاوت الارض تنزع منه وتندفع لآخر
ولا يصح فراغ أحد منهم عنها الا بتر بلا اذن السلطان أو نائبه كافي شرح الملقى وقام الكلام
على ذلك قد بسطنا في تنج الصاوي الحامدي بن قوله ألا ترى انم ليست ملكة للزراع
الخ هذا من كلام الفتح وأقر في مصر قلت لكس عدم ملك الزراع في الاراضي المشاعة
غير معلوم لنا الا في حق القرى والمزارع المحقوقة أو المعلوم كونها ليست للمال فاعبرها
فتراهم يتراوون فيها ويبيعونها بجلبا بعد جلب وفي شعبة القند وفي الخيرة مثل في اخوتهم
أراض مفروسة ولرجل أرض مفروسة مجاورة لها وطريق الكل واحد باع الرجل أرضه
هل لهم أم أخذها بالشفعة ولا يمنع من ذلك كونها شراعية أو أجنبية نعم لهم الأخذ بالشفعة
وكونها شراعية لا يمنع ذلك ادخارج لا ينافي الملق في التنازلية وكثير من كتب
المذهب وأرض الخراج ملكة وكذلك أرض العشير يجوز بيعها وإيقافها وتكون ميراثا
كسائر أملاكه تشتت فيها الشفعة أو ما الاراضي التي حازها السلطان لبث المال
وبدفعها للناس من أربعة لاتباع فلا شفعة فيها فإذا أذى واضع اليد الذي تملكها شراء
أو أوزر أو غيرها من أسباب الملك انما ملكه وأنه يؤذي خراجها فقالوا له وعلى من
يخصه في الملك البرهان ان صحت دعواه عليه شرعا واستوفيت شروط الدعوى وانما
ذكرت ذلك لكثرة وقوعه في بلادنا صاعلي تقع هذه الامة بأفادته هذا الحكم الشرعي
الذي يحتاج اليه كل حين والله تعالى أعلم اه ما في الخيرة ولا يعني انه كلام حسن جار
على القواعد الفقهية وقد قالوا ان وضع اليد والتصرف من أقوى ما يستدل به على الملك
ولذا تصح الشهادة بأنه ملكه وفي رسالة الخراج لابي يوسف ويعاقبهم من أهل الخراج
أو الحرب يادوا فترس منهم أحد وحبست أرضهم معطلة ولا يعرف انها في يد أحد ولا أن
أحد ايدى في ياد عوى وأخذها رجل فخرتها وغرس فيها وأدى عنها الخراج والعشير
ففي له وهذه الموات التي وصفت لك وليس للإمام أن يخرج شيئا من يد أحد الا بحق ثابت
معروف اه وقد مناعته أيضا أن أرض العراق والشام ومصر عنوية خراجية تركت
لأهلها الذين قهروا عليهم وفي شرح السيرة الكبير للسرخسي هان ما لحقهم على أرضهم
مثل أرض الشام مدائن وقرى فلا يبقى للمسلمين أن يأخذوا شيئا من دورهم وأراضيهم
ولا أن يتزولوا عليهم من اذ لهم لأهل عهد وصل اه فإذا كانت ملكة لأهلها أم لا
يقال انما صارت ليست للمال باحتمال أن أهلها كاهم ما وبلا وارث فان هذا الاحتمال
لا ينافي الملك الذي كان ناشئا وقد صحت التصريح في المتن لله اية بأن أرض سواد
العراق ملكة لأهلها يجوز بيعهم لها وتصرفهم فيها وكذلك أرض مصر والشام كما يحسنه
وهذا في مذهبتنا ظاهر وكذا عند من يقول انها وقف على المسلمين فقد قال الامام السبكي

ألا ترى انم ليست ملكة للزراع
سكانه ملوك المال لكن شراعية
وبلا وارث فصارت ليست للمال

مطلب
القول الذي البدان الارض ملكه
وان كانت خراجية

مطلب
ليس للإمام أن يخرج شيئا من يد
أحد الا بحق ثابت معروف

ان الواقع في هذه البلاد الشامية والمصرية انما في ايدي المسلمين فلا شك انهم اموافقا
وهو الظاهر من جهة عمر رضى الله عنه واما ملكا وان لم يعرف من استقل منه الى بيت
المال فان من يده شي لم يعرف من استقل اليه منه شي في يده ولا يكف عنه ثم قال ومن
وجدنا في يده او ملكه مكانا من ايجتهل انه احب او وصل اليه وصولا صحيحا اه قال
المحقق ان حجر المكي في فتاواه الفقهية بعد ذلك كلام السبكي فذهب الى ان الحكم
لذوى الاملاك والاوقاف يبقا ايديهم على ما هي عليه ولا يضربا كون اصل الاراضى
ملك الكيفت المال او وقفه على المسلمين لان كل ارض تقربنا اليها فخصوصها لم يتحقق فيها انها
من ذلك الوقف ولا الملك لاحتمال انها كانت مواتا واحيت وعلى فرض تحقق انها من
بيت المال فان استمرار البدعيان والتصرف فيها تصرف الملاك في املأ كهم والانتظار
فيما تحت ايديهم الا زمان المتطاوله قراش ظاهرة وقطعية على البدع لعدم التعرض
لمن هي تحت يده وعدم انتزاعها منه قال السبكي ولو جازنا الحكم برفع الموجود الحق
اى وهو اليد بغير شبهة بل بمجرد اصل مستحبه لم تسلب الطلقة على ما في ايدي الناس
ثم قال ان حجر بسد كلام طويل اذا تم ذلك بانك وانقض اقتضا لا يبق معه رتبة ان
الاراضى التى في ايدي الناس بمصر والشام مجهول انتقالها اليهم فتبقى في ايدي اربابها
ولا يتم من اهلهم فيها شي اصل لان الائمة اذا قالوا فى الكنائس المبنية للكفر انها تابق
ولا يتم من اهلها على ذلك الاحتمال الضعيف اى كونها كانت في برية فانصلت بمعاملة
المصر فاوى ان يقولوا يبقا تلك الاراضى بيد من هي تحت ايديهم باحتمال انها كانت
مواتا فاحيت وانما انتقلت اليهم بوجه صحيح اه وقد اطل رحمة الله تعالى في ذلك
اطالة حسنة ردا على من اراد انتزاع اوقاف مصر واقليمها وادخالها الى بيت المال بناء على
انها فقت ضوة وصارت لبيت المال فلا يصح وقفه قال وسبقه الى ذلك الملك الظاهر
يبرس فانه اراد مطالبة ذوى العقارات بمستندات تشهد لهم بالملك والانتزاعها من
ايديهم متعلا بما تعطل به ذلك النظام فقام عليه شيخ الاسلام الامام النووي واعلم بان ذلك
غاية الجحيل والعناد وانه لا يجل عند احسن علماء المسلمين بل من في يده شي فهو ملكه
لا يجل لاحد الاعتراض عليه ولا يكف اثباته بسنة ولا زال النووي رحمه الله تعالى يشع
على السلطان ويظهري ان كفى عن ذلك فهذا الخبر الذى اتفقت عليه المذاهب على
قبول نقله والاعتراف بتحققه ونقله نقل اجماع العلماء على عدم المطالبة بمستند حمل
باليد الظاهر فيما انها وضعت بحق اه قلت فاذا كان مذهب هؤلاء الاعلام ان الاراضى
المصرية والشامية اصلها اوقف على المسلمين وليت المال ومع ذلك لم يميزوا مطالبة احد
يتعشى شي ان ملكه بمستند يشهد به بناء على احتمال انتقاله اليه بوجه صحيح فكيف يصح
على مذهبي بانها ملكه لاهلها اقروا عليها بالخراج كما قد مناه انه يقال انها صارت لبيت
المال وليست ملكه للزراع لاحتمال موت المالكين لها شيا فشيأ بلا وارث فان ذلك يوقى

مطاب
فما وقع من الملك الظاهر يبرس
من اراد انتزاع العقارات من
ملاكها لبيت المال

الى ابطال أو قافها وإبطال المواهب فيها وتفتى التلمذة على أبواب الأيدي الثابتة المحقة
في المدد المتطاول بلا معارض ولا منازع ووضع العشر والخراج على الأيادي ملة كسما
كأمر وهو صريح بقول المصنف وغيره هناك أرض سواد العراق خراجية وأنهم عموماً
لا عليها واحتمال موت أهلها بلا وارث لا يصلح جعفة في ابطال السد المتينة لذلك فانه يجوز
احتمال أن ينشأ عن دليل ومثله لا يعارض المحقق الباق فان الأصل بقاء الملكية والسد
أقوى دليل عليه فلا تزول إلا بجهة ثابتة ولا لزوم أن يقال مثل ذلك في كل عموك بظاهر السد
مع أنه لا يقول به أحد وقد سمعت نقل الامام النووي الإجماع على عدم التعرض مع أن
مذهبه أن تلك الأراضي في الأصل غير مملوكة لأهلها بل هي وقف أو ملك لبيت المال فعلى
مذهبنا الأولى واحتمال كون أهلها موقوفين بلا وارث بعد الامام النووي أبعد البعد وهذا
ابن حجر المكي بعد النووي بثبات من السنين وقد سمعت كلامه والحاصل في الأراضي
الشامية والمصرية ونحوها أن ما طم منها كونه لبيت المال بوجه شرعي فحكمه ما ذكره
الشارح عن القمع وما لم يعلم فهو ملك لأربابه وأما خروجه لآجرة لانه خارج
في أصل الوضع فاعتن هذا التصريح فانه صريح الحق الذي بهض عليه بالتواجد وأما
اُطلقت في ذلك لاني لم أرى من تعرض لذلك هنا بل تنعوا المحقق السجل في ذلك والحق أحي
أن يقع ولعل مراد المحقق ومن تبعه الأراضي التي علم كونها لبيت المال والله تعالى أعلم
(قوله وعلى هذا) أي على كونها صارت لبيت المال (قوله من وكيل بيت المال) يتعلق
بشراؤه وهو من نفسه الامام فعلى بيت المال وأما البيع فيصع بيعه نفسه بخلاف
الشراء فان وصي اليتيم لا يصع شراءه مال اليتيم فلذا قيد الشرع بكونه من الوكيل
وفي الخاتمة والخلاصة فان أراد السلطان أن يأخذها لنفسه ببيعها من غيره بشرط
من المشتري اه وفي النصيب اذا أراد السلطان أن يشتريها لنفسه أمر غيره أن يبيعها
من غيره ثم يشتريها لنفسه من المشتري لان هذا أبعد من التهمة اه (قوله لانه كوكيل
اليتيم) أي كوصيه وجماعه وكلامه كله (قوله فلا يجوز للضروري) أي بان احتياج بيت
المال لكن فانه صاحب البصر في رسالته باطلا لا مائة أمان في الخاتمة والخلاصة فانه
يدل على جواز البيع للامام مطلقاً وما في الزباني من أن للامام ولاية عامة وله أن يصرف
في مصالح المسلمين والاعتراض عن المشترك العام جازم للامام ولهذا لو باع شيئاً من
بيت المال صح ببيعته فلو شأنا كره في سياق الشرط بعم القمار وغيره الحاجة وغيره (قوله
زاد في البحر) أي زاد على قوله الضرورية قوله أو رغب في المقارنات وغيره من هذه الزيادة
في التصفة المرضية بقوله أو مصلحة فافهم قلت وسند ذكر آخر الدال ان للامام أن يبيع من
بيت المال الارض لمن يستحق وأن هذا غلط وقبحها كما حقيقته وعلى هذا انعكس شراؤها
من المشتق (قوله على قول المتأخرين) أي في وصي اليتيم انه ليس له بيع العقار إلا في
المائل السبع الاتية وهو الحق به وعند المتقدمين له البيع مطلقاً واختاره الأصحاب

وعلى هذا فلا يصح بيع الامام
ولا شراؤه من وكيل بيت المال شيئ
منه الا انه كوكيل اليتيم فلا يجوز
الا للضرورة والعائد بالله الى زاد
في البحر ورغب في العقار يصف
قبحه على قول المتأخرين الحق به

مطلب
في بيع السلطان وشراؤه أراضي
بيت المال

قالت وسيجي في باب الوصي جواز
بيع عقار الصبي في سبع مسائل
وأفتى مفتي دمشق فضل الله
الرومي بأن غالب أراضينا سلطانية
لانقراض ملاكها فالتليت
المال قد يكون في يد زواجها
كالعارية ٥١ وفي النهر عن
الواقعات لو أراد السلطان شراء
لنفسه بأمر غيره بيعه بغير اشتري
منه لنفسه انتهى وإذا لم يعرف
الحال في الشراء من بيت المال
فلا يصل الصحة به عرف صحة
وقف المشتراة من بيت المال وإن
شروط الواقفين صحيحة وأنه
لا يخرج على أراضيا

مطلبه

في وقف الاراضي التي لبيت المال
ومرعاة شروط الواقف

مطلبه

أوقاف الملوك والأمراء لا يراى
شرطها

وصاحب الجمع وكثير كما في التصفة المرضة (قوله في سبع مسائل) ونصه جواز بيعه عقار
صغير من أجناس الامن نفسه بضعف قيمته ولثقة الصغير وأدين الميت أو وصيه مرضة
لاناقلها الامنة أو تكون عليه لأثر يدعى موته أو خوف خرابه أو نقصه أو كونه
في يد متقلب ٥١ ح (قوله فضل الله الرومي) في بعض النسخ الرضى ولعله تعريف (قوله
بأن غالب أراضينا) الظاهر أن المراد الاراضي الشامية بحقل أن يكون المراد الاراضي
الرومية ونريد الأول ما قدمنا من قدر المتقى من قوله وكذا الشامية حيث جعله لمثل
المصريه وكان هذا مأخوذاً من كلام الفتح المبرور عدلت ما فيه (قوله كالعارية) بوجه
الشبه بينهما عدم تصرف من هي في يده تصرف المالك من البيع وقوله ٥١ ح فلا يتأني
ما من التنازع من أنها تكون في أيديهم بالاجرة بقدر الخراج ويذكر الشارح أن
من أقطعها السلطان أراضيا اجازتها (قوله ثم يشترها منه) يعني من المشتري كما قسمنا
التصريح به في عبارة الفنينس ونظائر هذا لا تشترط الضرورة في صحة البيع والشراء
كما مر (قوله وإذا لم يعرف الحال في الشراء الخ) أي لم يعرف أنه شراء صحيح وجدي فيه
المسوق الشري بانه على ما مر عن الفتح من أنه لا يجوز الا للضرورة (قوله فالاصل الصحة)
حلالا للمسلم على الكمال (قوله وبه عرف الخ) هذا كله أيضا من كلام النهر وأصله
أصاحب البحر وحاصله أن من اشترى أراضيا لم يملكها وليت المال فقد ملكها وإن لم يعرف
حال الشراء جلاله على الصحة لا يخرج عليها بناء على ما مر من أنها المملكات ملاكها بلا
ورثة عادت لبيت المال وسقط خراجها لعدم من يجب عليه فإذا باعها الامام لم يجب على
المشتري خراجها القرض الامام عنها وهو يدل عليها وقد قدم أيضا أنه لا عشر عليها أيضا
وقد معنا في ذلك وحديث ملكها بالشراء صرح وقعه لها وترى شروط وقفه حال في التصفة
المرضية سواء كان سلطانا أو أميرا أو غيره وما ذكره الخلال السيوطي من أنه لا يراى
شرطه أن كان سلطانا أو أميرا وأنه يستحق ربعه من بيت المال من غير مباشرة
للو ذات ففهمول على ما إذا وصلت الى الواقف باقطاع السلطان اياه من بيت المال كالا
يحتي ٥١ وحاصله أن ما ذكره السيوطي لا يخالف ما قلنا أنه يجوز على ما إذا لم يعرف شراء
الواقف لها من بيت المال بل وصلت اليه باقطاع السلطان لها أي بأن جعله لخرابها مع
بقاءه من بيت المال فلم يصح وقفه لها ولا تنزير شرطه بخلاف ما إذا ملكها ثم وقفها
كما قلنا قلت لك ينبغي ما إذا لم يعرف شراؤها ولا عدهم والظاهر أنه لا يحكم بصحة وقفها
لأنه لا يلزم من وقفه لها أنه ملكها ولهذا قال السيد الجوزي في حاشية الاشباه قبيل قاعدة
إذا اجتمع الخلال والحرام مانصه وقد أفتى علامة الوجود المولى أبو السعود مفتي
السلطنة السليمانية بأن أوقاف الملوك والأمراء لا يراى شرطه الانتهاء من بيت المال
أوترجع اليه وإذا كان كذلك يجوز لاحداث اذا كان المقر في الوظيفة أو الرتب من
مصاريف بيت المال ٥١ ولا ينبغي أن المولى أبو السعود أدري بحال أوقاف الملوك ومنه

ما سيذكره الشارح في الوقف عن المحبة عن المصطفى أن السلطان يجوز له مصادرة
 الشرع إذا كان غالب جهات الوقف قري ومن أرى لأن أهل البيت المال اه يعني إذا
 كانت بيت المال ولم يعلم ذلك الواقف لها يكون ذلك ارماد الاوقاف حقيقة أي أن ذلك
 السلطان الذي وقفه أخرجه من بيت المال وعينه لمستحقه من الطلبة والعلماء وقصورهم
 عونا لهم على وصولهم إلى بعض حقهم من بيت المال ولذا لما أراد السلطان قطاعا للملكة
 برقوق في عام ينفون عشرين وسبعمائة أن ينقص هذه الاوقاف لكونهم أخذت من بيت
 المال وعقد ذلك مجلسا فلا حضره الشيخ سراج الدين الباقيني والبرهان بن جماعة
 وشيخ الحنفية الشيخ اكل الدين شاذي الهذلي فقال الباقيني ما وقف على الطلبة والعلماء والطلبة
 لا يسيل إلى نفسه لأن لهم في المجلس أكثر من ذلك وما وقف على عامة وخدمة وعائشة
 ينقص وواقفه على ذلك المنسبون كما ذكره السيوطي في النقل المستورد في جواب
 معلوم الوظائف بالاضطرار رأيته في شرح المتن في هذا الصريح بأن أوقاف
 السلاطين من بيت المال ارمادات لا أوقاف حقيقة وأن ما كان منها على مصادرة بيت
 المال لا ينقص بخلاف ما وقفه السلطان على أولاده أو عقائه من غير ما كان حيث كانت
 ارمادات لا يلزم من اعادة شرطها لعدم كونها اوقافا صحيحة فان شرط صحة بيت الوقف
 والسلطان بدون الشرا من بيت المال لا يلزمه وقد علمت واقفة العلامة الاكر على ذلك
 وهو موافق لما مر عن المصطفى وعن الموفى أي المود والمسلم ذكره الشارح في الوقف
 عن التمس من أن وقف الاقطاعات لا يجوز الا اذا كانت ارضا وأما وملك كان الامام
 فاقطعها وجاز له هذا خلاف ما في الحقيقة المرفوعة عن العلامة ولهم من أن وقف السلطان
 لارض بيت المال صحيح قلت واهل مراده انه لازم لا يغير اذا كان على مصلحة عامة كما نقل
 الطرسوسي عن فاضلان من أن السلطان لو وقف ارضا من بيت مال المسلمين على مصلحة
 عامة للمسلمين جاز قال ابن وهبان لانه اذا أبدع على مصرفه الشرعية لم يمنع من مصرفه
 من ارضه الجور في غير مصرفه اه فقد أقاد ان المراد من هذا لوقف تأيد مصرفه على
 هذه الجهة المصينة التي عينها السلطان على مصلحة عامة وهو معنى لارضه السابق فلا
 يناقض ما تقدم واقفه سبحانه اعلم (قوله باذن الامام) قيد به لأن الاشياء وقف على اذن ط
 عن المنع (قوله كالمز) أنه اذا قاتل مع المسلمين أو دلهم على الطريق يرضع له ط (قوله
 خراجي) لانه اذا وضع على الكافر وهو البقية كما مر (قوله اعتبر بقره) أي قرب
 ما أحياه ان كلن إلى ارض الخراج أقرب كانت خراجية وان كان إلى العشر أقرب
 قشيرة نهر وان كانت بينهما فمصرفه مرعاة الجانب المسلم ط وه اعتمد أبي يوسف
 واعتبر محمد الما فأن أحياه ما انخرج خراجية أو الاقشيرة بجر وبالأول يبقى دور
 سنتي (قوله ما قرب الشيء) يعطى (هـ) استئناف قصد به التحليل ط كقضا الدار
 لصاحبها الانتفاع به وان لم يكن ملكا له وهذا يجوز احياه ما قرب من العاشر بجر (قوله

مطلق
 على ما وقف السلطان برقوق من
 ارادته ينقص أوقاف بيت المال

(وموات أحياه من باذن الامام)
 أو رضى له كما مر (خراجي ولو أحياه
 مسلم اعتبر بقره) ما قرب الشيء
 به على حكمه

وكل منهما الخ) تبع في هذا صاحب الدرر وهو محتال في الهداية والتيسير والكافي وغيرهما من أن اعتبار الماء فيه لجعل المسلم داره يستأنف في الكافي لأن المؤنة في غير المتخصص عليه تدبر مع الماء فان كانت تسقى بماء يترأ عين فهي عشرة وان كانت تسقى باناء الاعاجم غرأجبة ولوبم سدأمة وبم سدأمة فالعشر أحق بالمسلم اه
ومقتضاه أن المتخصص على أنه عشرين كلرض العريب ونحوها أو على أنه خراجي كارض السواد ونحوها لا يعتبر فيه الماء من هذا قال في القنع بعد كلام والحاصل أن اتقى فحقت عنوة أن أقر الكفار عليها لا يوظف عليهم إلا الخراج ولو سقيت بماء المطر وان قسمت بين المسلمين لا يوظف إلا العشرة ان سقيت بماء الانهار وكل أرض لم تقنع بحوتة بل أحياها مسلم ان كان يصل إليها الماء الانهار غرأجبة أو مائة عين ونحوه فعشرية وهذا قول محمد وقول أبي حنيفة اه فحصل أن الماء يعتبر فعلا لأجبا مسلم أو ضا أو جعل داره يستأنف بخلاف المتخصص على أنه عشرين أو خراجي وقد منعان الدر المنقي أن الحق به قول أبي يوسف أنه بعشر براقرب وهو ما شى عليه المصنف أولا كالكتز وغيره وقمعه في من اللقي فأخذ ترجيحه على قول محمد وقال ح وهو المختار كافي الجوى على التكرير شرح قرا حصاوى وعليه التوثيق واعتبار ما تقول محمد قال في التشر بليلة قوة وكل منهما الخ فيه مخالفة لقوله وما أحياءه لم يعتبر بقربه لانه اعتبر الحيزة وهذا اعتبر الماء وعلت أن ذلك قول أبي يوسف وهذا قول محمد اه (قوله بلاء العشر) هو ماء السماء والبر والين والجبر الذي لا يدخل تحت ولاية أحد وما الخراج هو ماء أنها رخصتها الاعاجم وكذلك سيحون ويحيون ودجلة والفرات خلافا ل محمد والحاصل أنه ما كان عليه يد الكثرة ثم حوياه قهرا وما سواد عشرين وتعلمه فيما قد مناه في باب العشر (قوله خراج مقاسمة الخ) هذا الغايوصع ابتداء على الكافر كما لو ظف فاذا قنع بلغة ومن على أهله بأرضها أن يضع الخراج عليها مقاسمة أو موطئا بخلاف ما اذا قسمها بين المسلمين فانه يضع العشر قال النير الرمي خراج المقاسمة كلوظف صرفا وكالعشر أهذا الفرق فيه بين الرطب والزروع والكرم والفحل المتصل وغيره فيقسم الجميع على حسب ما تطلق الأرض من النصف أو الثلث أو الربع أو الخامس وقد فتر أن خراج المقاسمة كالعشر لتعلقه بالخارج ولذا يكره تركه والخارج في السنة وانما يضارعه في الحصر فكل شئ يؤخذ منه العشر وأنه قد يؤخذ منه خراج المقاسمة ويجرى الأحكام التي قررت في العشر وفا نحو خلافها فاذا علمت ذلك علمت ما يزرع في بلادنا وما يفرس فاذا غرس رجل في أرضه قيتونا أو كرمًا أو أشجارا يقدم الخراج كلرض ولا شئ عليه قبل أن يعلم بخلاف ما اذا غرس في الموطف ولو أنه قدما مقاطعة على دراهم معينة بالراضى ينبغي الجواز وكذا لو وقع على عداد الانصار لأن التقدير يجب أن يكون بقدر الطاقة من أى شئ كان ولا تقدير خراج المقاسمة فهو من رأى الامام وكل من الأنواع الثلاثة يفعل

(وكل منهما) أى العشرية
والخراجية (ان سقى بماء العشر
أخذ منه العشر الا أرض كافر
تسقى بماء العشر) اذ الكافر
لا يبدأ بالعشر (وان سقى بماء
الخارج أخذ منه الخراج) لأن
التماء الماء (وهو) أى الخراج
(نوعان خراج مقاسمة ان كان
الواجب بعض الخارج كالنخس
ونحوه وخراج وظيفة ان كان
الواجب شئاً فى الزمة

مطلب
فى خراج المقاسمة

في بلادنا قبض الارض تقسم ثلثا انصهارها وبأخذ ما دون السلطان ثلثا وربعها
 ونحوه وبعضها يطلع عليه دراهم معينة وبعضها يقدأ شجارها وبأخذ على كل شجرة
 قدر معين وكل ذلك ياتر عند الطائفة والراضي على أخذ شيء في مقابله نخرج المتاح من
 يسخنه ولا شك أن أراضي بلادنا راجية ونحاجها مقامة كاهو مشاهد وتقديره
 مفروض الى رأى الامام اه وباقى تمام الكلام قلستمكن من أن الماشرة الا زمن أراضي
 مصر والسلم أجرة لا مشر ولا نراج والمراد الاراضي التي صلت لست المال لا اله لكونه
 أو الموقوفة كافتضا ملكن هذه الاجرة بدل الخراج كما مر وباقى (قوله يتعلق بالتفكك
 من الانتفاع) بيان لكونه واجبا في الذمة أى انه يجب في ذمته بجزء يمكنه من الانتفاع
 بالارض لا بسبب الخارج حتى لو تمكن من الزراعة وصله واجب به لاف ولو لم يتمكن
 كما سيذكره المصنف (قوله كوضع الخ) يقتل نراج الوطيفة (قوله على السواد) أى
 ترى العراق (قوله بذراع كسرى) احتراز عن ذراع الدامة وهو ست قبضات تقع
 والقبضة أربع اصابع (قوله بالقدان) بالتفصيل آلة لحرق ويطلق على الثورين يحرث
 عليهم ما في قران وجمعه قدادين وقد يخفف فيجمع على أفدنة وقد ندمه سبحانه والمراد هنا
 الارض وهو في عرف السام نوعان روماني وسطاطي ومساحة كل معروف عند الفلاحين
 (قوله وعلى اذول المعول يجر) وأصله في القمع وقام ان التمدد يمتد على الجرب
 يختلف قدره في البلدان ومقتضاه أن يعد الواجب مع اختلاف المقادير فلهذا يكون
 عرف بلد ما قد ذراع وعرف أخرى فيه نخسون ذراعا (قوله يلائه الماء) صفة بطريق
 قديمه لما يافى من انه لا نراج ان غلب الماء على أرضه أو انقطع فيه ملأ ان المراد الماء الذي
 تصير به الارض صالحة للزراعة فصار قول الكثر جرب على الزراعة (قوله صاعا)
 مفعول وضع وهو الفقير الى الشيء الذي يوزن عن عمرو بنى الله تعالى عنه كمال الهداية
 وغيرها وهو غشاية اوطال أربعة أمنا وهو صاع رسول الله صلى الله عليه وسلم ونسب الى
 الخراج فقال صاع عجاجة لان الخراج أخرجه بعد ما صد كافي ط عن النبي (قوله من يزر
 أو شعير أى فهو يحسب في اعطاء الصاع من الشعير والبر كافي النهاية معزى الى فتاوى
 فاضلهم والصحيح انه مما يزرع في تلك الارض كافي الكافي شربلاية وبتسلة في الصر
 وبقي ما اذا عطله أو الظاهر ان الامام يصير تأمل (قوله ودرهما) هو وزن مسعة كافي الزكاة
 وهي القشاه والنداء والبطيخ والباذنجان وما جرى شراؤه والقول غدا بر المطاب مثل
 الكثران شربلاية (قوله متصلة) يعنى انه يشترط في تلك الاشياء ان يلقى في المطر
 وغيره ما أن يكون متصلا بعضها ببعض بحيث لا يمكن أن يزرع فيها فأخذه في شرح المتن
 فلو كانت متفرقة في جوانب الارض ووسطها من روع فلا شيء فيها كالأشياء في غرس اشجار
 غير مثمرة بجرط وقوله فلا شيء فيها أى في الاشجار المتفرقة بل يجب في الارض لانها اذا

يتعلق بالتفكك من الانتفاع
 بالارض كما وضع عمرو بنى الله
 على السواد لكل جربى هو
 ستون ذراعا في ستين ذراع كسرى
 سبع قبضات وقيل العنبري كل
 بلدة يعرفهم وعرف مصر القدير
 بالقدان مع وهي الاول الموقر
 يجر (يلقه الماء صاعا من يزار
 تميز ودرهما) عطف على صاع
 من اجود النور في بلوى (وطريق
 الرطبة خمسة دراهم وبلوى
 الكرم والفضل متصلة) مجمل
 فيما

كانت متفرقة فهي بستان فيصب بقدر الطاقة على ما يأتي أو المراد لاني فيها مقدر تأمل
وقوله كمالا لاني في غرس الخ هذا اذا لم يقصد شغل أرضه بها فلو استقى أرضه بقوام الخلاف
وما أشبهه أو القصب أو الخشيش كان فيه العشر كما تقتضاه في باب من البدائع وغيرهما تأمل
(قوله ضعفها) أي ضعف الخمسة وهو عشرة دراهم لانيها من الاعمال فان كانت لا تزيد
ففيها خراج الربع كافي الخالية در منق (قوله ولمساواة) أي سوى ما ذكر من الاشياء
الثلاثة الموزن عليها (قوله عماليس فيه توظيف عمر) قدمه اصلاح المتن فان ظاهره أن
الزعمان والبستان فيه توظيف عمر كما هو قضية العطف مع انه ليس كذلك (قوله
بحوطها) أي برعاها ويحفظها أو هو تشديد الواو أي دار عليها حائط قال في المصباح
حائط يحوطه حوطا رعاة وحوط حوله تحوطا أو دار عليه نحو القرب حتى جعله محطاه
اه (قوله فلو ملقة الخ) في المصباح التفات بضمه بعض اختلاط علم أن حاصل
ما ذكر من الفرق بين البستان والكرم هو أن ما كانت أخصاره ملقة فهو كرم وما كانت
متفرقة فهو بستان وقد عزم في البحر إلى التلهوية ومنه في كافي النسق ومقتضاه أن
الكرم لا يختص بشجر العنب بل مع أن ما في المتن من عطف الفصل على الكرم بعيد أعني
وفي الاختيار والجرب الذي فيه أخصاره متفرقة لا يمكن زراعتها قال مجدو وضع عليه
بقدر ما يطيق لانه لم ير دمن عمر رضى الله تعالى عنه في البستان تقدر فكان موقعا إلى
أمر الامام وقال أبو يوسف لا يزاد على الكرم لأن البستان بعض الكرم فالوارد في الكرم
وارد فيه دلالة وإن كان فيه أخصاره متفرقة فهي تابعة للأرض اه ومقادير هذا أيضا أن
الكرم محصن بالعنب والبستان غير محصن لانه التحليل أولا وثانيا وهذا أوفق بما في كتب
اللغة ومقادير هذا أيضا أن الخلاف بين مجدو وأبي يوسف في البستان اذا كانت أخصاره ملقة
وأن ما في المتن هو قول مجدو عليه جرى في الملقى وذكر في البدائع مثل ما في الاختيار حيث
قال وفي جرب الكرم عشرة دراهم وأما جرب الأرض التي فيها أخصاره متفرقة بحيث
لا يمكن زراعتها ليد كرفي ظاهر الرواية وروى عن أبي يوسف انه قال اذا كان الفصل ملقا
جعلت عليه الخراج بقدر ما يطيق ولا يزيد على جرب الكرم عشرة دراهم (قوله لأن
التنصيف الخ) على لقوله ونجاة الطاقة نصف الخارج فلا ياتي انه يجوز التنصيف منه فافهم
(قوله فلا يزاد عليه في خراج المقاسمة) تركنا لم يوظف مع أن الكلام فيه فكان عليه أن
يقول فلا يزاد عليه فيه ولا في خراج المقاسمة ولا في الموزن الخ أفاده قلت وقد يجاب
بأن قوله التنصيف الخ يقيد انه يجوز وضع النصف والربع والخمس فيصير خراج
مقاسمة لانه بر من الخارج وهو غير الموزن فتقوله في خراج مقاسمة أراد به هذا النوع
وقوله ولا في الموزن الخ أراد به النوع الاوّل فافهم (قوله ولا في الموزن على مقدار
ما تملكه عمر) وكذا اذا اقتضت بلدة بعد عمر فإراد الامام ان يضع على ما يزرع حنطة قدر معين
وقفزا وهي تغطية ليس له ذلك عند أبي حنيفة وهو الصحيح لأن عمر رضى الله تعالى عنه

(ضعفها ولمساواة) عماليس

فيه توظيف عمر (كرمقران)

وبستان) هو كل أرض يحوطها

حائط وفيها أخصاره متفرقة يمكن

الزراعة فيها فلو ملقة أي متصلة

لا يمكن زراعة أرضها فهو كرم

(طاقه) غاية الطاقة نصف

الخارج لأن (التنصيف عين

الانصاف فلا يزاد عليه) في خراج

المقاسمة ولا في الموزن على

مقدار ما تملكه عمر رضى الله

تعالى عنه

لم يرد على خبر زيادة الطاقة أفاد في البر عن الكافي قال ط وهذا نص صريح في حصة
 ما أحده الطاقة على الأرض من الزيادة على الموقوف ولو سلم أن الأرض التي ألت لبيت المال
 وصارت مستأجرة اه أي لما اقتسمناه من الترخيص أن الإمام يذوقها التزاع بأحد
 طرفين ما يوافقهم مقام المال في الزراعة وإعطاء الخراج وما ياجارهم للمزيد من الخراج
 فقوله بقدر الخراج يدل على عدم الزيادة قلت ملكي المأخوذ لأن من الأرض الشامية
 التي ألت إلى بيت المال بموجب البراءة والمجاز السلخانية وكذا من الأول في شيء كثير
 فأنتم ما يؤخذ منه نصف الخراج ومنها الربع ومنها العشر والظاهر أن خراج مقاطعة
 في أصل الوضع فيؤخذ بقدره إذا ما يدل بجزء واحد من التوطع كان على سواد
 العراق فقط والموضوع على الأرض الشامية كان خراج مقاطعة في المأخوذ بقدره
 وقد تمنا التصريح عن الخبر الرمي بأنه خراج متاعية (قوله وان طاق) تعميم لقوله ولا
 يراد عليه الخ فبشمل ما لم يوقف كما شرح به في قوله وغاية الطاقة نصف الخراج ويشمل
 خراج المقاسمة كائن عليه في التروكة الموقوف من حررضي الله تعالى عنه كافي البر
 أو من إمام بعده كما ترافهم (قوله وجواز عدم الإطاعة) أعلم أن قول المصنف وغيره
 وينقص مما يوقف أن لم يطق به من منتهى أمان أطاقت لا ينقص منه وهو عطف المال
 الدراري من جواز النقصان عند الإطاعة قال في الدر ولو قيل بوجوبه عند عدم الإطاعة
 ويجوز عند الإطاعة لكان حسنا وعليه يحمل ما في الدر بقدره اه وحديثه فله يوم
 من قول المصنف أن لم يطق أنه لا يجب التمسك عند طاقه فله تاف في جواز قول
 الشارح وجوب بقيد قول المصنف وينقص مما يوقف لا لقوله في الشرح فينقص إلى نصف
 الخراج وقوله وجواز عطف على وجوبه كانه قال وينقص وجوبه عطف أن لم يطق
 وجواز أن أطاقت وهذا كلام لا يخبر عليه به سبط ما قيل أن ينقص هذا العطف أن
 الخراج من الكرم مثلا لو بلغ ألف درهم جاز أخذ خمسمائة ولا ثلثه والمراد أنه بلغ
 الخراج ضعف الموقوف أو أكثر جاز لإمام أن ينقص عن الموقوف ٥ وجهه السقوط
 أن هذا الأمر يدلو كان قوة وجوب بقيد القول فينقص إلى نصف الخراج فيصير معنى قوله
 وجواز أنه ينقص إلى نصف الخراج جواز عند الإطاعة ولا بموجب لهذا الجمل فافهم
 (قوله ويضي أن لا يزداد على النصف الخ) هذا في خراج المقاسمة ولم يذم به فيها من
 التعبير بالنصف والخمس فإن خراج الوعيفة ليس فيه جرهمين تأمل قال في التروكة
 عن خراج المقاسمة وهو إذا من الإمام عليهم بأرضهم ورأى أن يضع عليهم من الخراج
 كخمس أو ثلث أو ربع فانه يجوز ويكون حكمه حكم لعرض ومن حكمه أن لا يرد على
 النصف ويضي أن لا ينقص عن الخمس خاله الحذا دي اه وعلم أن قول الشارح ويضي
 مذ كوفي في جملة لأن الزيادة على النصف غير جائزة كما تر التصريح به في قوله ولا يراد عليه
 وكان عدم النقص عن الخمس غير منقول فذكره الحذا دي بحال لكن قال الخبر الرمي

وان طاق على الصحيح كافي
 (وينقص مما يوقف) عليها ان
 لم يطق (بأن لم يبلغ الخراج
 ضعف الخراج الموقوف فينقص
 إلى نصف الخراج وجوبا وجوازا
 عند الإطاعة ويضي أن لا يزداد على
 النصف ولا ينقص عن الخمس
 حذا دي

يجب أن يحصل على ما إذا كانت تطبق فلو كانت قليلة الربع كثيرة المون ينقص انجب
 أن يتفاوت الواجب لتفاوت المونة كما في أرض العشر ثم قال وفي الكافي وليس للأمام أن
 يحول الخراج الموقوف الى خراج المقاسمة أقول وكذلك عكسه فيما يظهر من قطبيه لانه
 قال لا نقيسه بنقص العهد وهو مرام اه قلت صرح بالعكس القهستاني وقدمنا عن
 الرمي أن المأخوذ من الاراضى الشاذية خراج مقاسمة وكيننا أن ما صار منها لم يمت المال
 تؤخذ أجره بقدر الخراج ويكون المأخوذ في حق الامام خراجا لم يكن كذلك تعتبر فيه
 الطاعة ويعلم أن ما يفعله أهل التباور والعمامة من مطالبة أهل القرى بجميع ما عينه
 لهم السلطان على القرى كالقسم من النصف ونحوه ظلم محض لأن ذلك المعين في الدفاتر
 السلطانية مبني على أنه كان لا يؤخذ من الزراعى سوى ذلك القسم المعين والخاص من عنه
 يبقى للزراعى والواقع في زماننا خلافه فان مأخوذ منهم الآن ظلما عاما يمسى بالذخائر وغيرها
 شيئا كثيرا لا يتفرق جميع الخواص من بعض الاراضى بل يؤخذ منهم ذلك وان لم يتفرق
 الارض شيئا وقد شاهدنا من بعض ارا أن بعضهم يغفل عن أرضه لغيره بلا شيء لكثرة ما علم من
 الظلم ومنفذ هذا اليه بالتقسيم ظلم على ظلم والظلم يجب اعدامه فلا يجوز مساعدته أهل
 التباور على ظلمهم بل يجب أن يتفرق الى مناطق الاراضى كما أفتى به الخير الرمي ونقل بعض
 الشراخ عن شمس الأئمة أن من سيرة الاكسرة اذا أصاب زرع بعض الرعية آفة عوقوا
 له ما أنفقته في الزراعة مريت ما لهم وقالوا التاجر شريك في الخسران كما هو شريك
 في الربح فاذا لم يطمع الامام شيئا فلا أقل من أن لا يقرمته الخراج (قوله فعليه خراج
 الارض) كذا في الجرح عن شرح الطحاوى قال ط والاولى خراج لزراعى كائن قبله الشايع
 عن جميع الفتاوى في باب كذا الاموال أى يدفع صاعا ودرهما (قوله الى أن يطمع) يضم
 أوله وكسر ناله صبيلا للفاعل قال في المحابح اطعمت الشجرة بالائت أدرك ثمرها (قوله
 فعليه خراج الكرم) أى دائمالانه صار الى الادنى مع قدرته على الاعلى قال في الفتاوى
 الهندية قالوا من استقل الى أخس الامر من غير عذر فعليه خراج الاعلى كنه له أرض
 الزعفران فكرهه وزرع الحبوب فعليه خراج الزعفران وكذلك لو كان له كرم قطع وزرع
 الحبوب فعليه خراج الكرم وهذا شيء يعلم ولا يشق به كسلا يطمع الطفلة في أموال الناس كذا
 في الكافي ح قال في الفتح اذ يدعى كل ظالم أن أرضه كانت تصلح لزراعة الزعفران ونحوه
 وعلاجه صعب اه (قوله واذا أطعم) معطوف على قوله الى أن يطمع قال في البصروي شرح
 الطحاوى لو أنبت أرضه كرم فعليه خراجها الى أن يطمع فاذا أطعم فان كان خفيف ونظيفة
 الكرم ففيه نظيفة الكرم وان كان أقل فنقصه الى أن يتنقص عن فقير درهم فان نقص
 فعليه فقير درهم اه والفقير صاع كما مر وهذا باجماع انها كانت للزراعة فلا رطب
 فالتاخر زرع خمسة دراهم فلذا قال الشايع ولا يتنقص عما كان تأمل (قوله وكل ما يمكن
 الخ) كزروع ما تنفذ ح (قوله على المسناة) قال في جامع اللغة المسناة العرم وهو ما يبنى

مطلب
 لا يجوز خراج الموقوف الى خراج
 المقاسمة وبالعكس

مطلب
 لا يلزم جميع خراج المقاسمة اذا
 لم تطبق لكثرة الظالم

وفيه لو غرس بأرض الخراج
 كرمًا وشجر فعليه خراج الارض
 الى أن يطمع وكذا لو قلع الكرم
 وزرع الحب فعليه خراج الكرم
 واذا أطعم فعليه قدر ما يطيق ولا
 يزيد على عشرة دراهم ولا يتنقص
 عما كان وكل ما يمكن من خراج
 شجرة فبستان وما لا يمكن فكرم

للسبل ليرة المله اه ح وحاصه انما ما ين حول الارض ليرة السبل عنها وتسمى حاشتا النهر
 ستة ايضا وانما ظاهر ان حاصه كم فيها كذلك لان ذلك ليس محل الزرع فلا يسمى شاغلا
 للارض فيكون تابعا لها (قوله قوم) اراد بامس الجمع الاثنين مجازا بقرينة قوله احدهما
 وواو الجمع في شره وابتعا بصورة اسم الجمع ح (قوله فيها كرم) اراد به الجنس كقوله بعده
 بقرينة الجمع فيما يأتي ح (قوله فشرى) عطف على شره واعطف فعله على جعل ح (قوله
 في علمه) اي علم حصة الكروم وحصة الاراضي من الخراج المأخوذ (قوله والا كان
 كان جملة) في بعض النسخ بيان كان جملة اي بان كان خراج الضبعة يؤخذ جملة من غير بيان
 لحصة الكروم وحصة الاراضي (قوله فان لم تعرف الخ) يعني لم يعرف احد ان الكروم
 كانت اراضي ولا ان الاراضي كانت كروما ح (قوله قسم بقدر الحصة) اي يتقارن
 خراج الكروم والاراضي فاذا عرف ذلك يقسم جملة خراج الضبعة عليها على قدر حصصها
 ح عن الخامسة قلت والظاهر ان المراد انه يتقارن الخراج هو ما خراج وعلفة بان يتلزم
 جريا فيها فاذا بلغ خراج الكروم ما تدورهم مثلا وخراج الاراضي ما تبين يقسم جملة
 خراج الضبعة عليها ما أثلا ثلثه على الكروم وثلثه على الاراضي (قوله قرية) المراد
 أهلها فلذا قال خراجهم (قوله ان لم يعلم الخ) اي ان كان لا يعلم ان خراج اراضيهم كان على
 التساوي أم لا ترك كما كان هـ (تنبيه) في الخبر فيسقط له ما صدق به أرض لم يعرف
 عليها خراج من قديم الزمان ويريد السباي المتسكن على القرية أن يأخذ عليها خراجا لاجاب
 ليس لمثل ذلك والتقدم حتى على قديمه وحل احوال المسلمين على الصلاح واجب (قوله ولا
 خراج الخ) أي خراج الوظيفه وكذلك خراج المقامحة والعشر بالاولى تتعلق الواجب بعين
 الخراج فيه مما ومن مثل الزرع الرطبة والكروم ونحوها خبرية (قوله ما يمكن الزرع فيه ثانيا)
 قال في الكبرى والقنوي انه مقدور ثلاثة أشهر نهر (قوله ويمكن الاحتراز عنها) خرج
 ما لا يمكن كالمراد كافي البراقية (قوله كانهام) وكثيرة وسباع ونحو ذلك بجر (قوله
 وفاء ودودة) عبارة البحر ومنه يعلم ان الدودة والفأرة اذا كلا الزرع لا يسقط الخراج
 اه قلت لاشك انهما مثل الجرادي عدم اسكان الدفع وفي النهر لا ينبغي التردد في كون
 الدودة آفة مما يوه وأه لا يمكن الاحتراز عنها قال انظر الرئي واقول ان كان كثيرا غالبا
 لا يمكن دفعه بحيلة يجب أن يسقط به وان أمكن دفعه لا يسقط هذا هو المذهب للصواب
 (قوله أو هلك الخراج بعد الحصاد) مفهومه انه لو هلك قبله يسقط الخراج لكن بمقتضى
 التفصيل المذهب وفيما لو أصاب الزرع آفة فان الزرع اسم للثاقم في أرضه فحينئذ يجب
 الخراج بهلا كما يفتي يمكن الاحتراز عنها انه يجب قبل الحصاد الا أن يجعل الهلاك هنا
 على ما اذا كان بما لا يمكن الاحتراز عنه فتدفع المخالفة وقد منافى باب العشر من الزكاة
 الاختلاف في وقت وجوبه فنسبده يجب عند ظهور الفرة والالين عليها من الفساد ولم
 يستحق الحصاد اذا بلغت حدا متعق به وعند الثاني عند استحقاق الحصاد وعند الثالث

واما الاحتراز على على المسألة
 فلا شيء فيها انتهى وفي زكاة الخالية
 قوم شر واضعة فيها كرم وأرض
 فشرى أحدهما الكرم والآخر
 الاراضي وأرادوا قسم الخراج
 فلو علموا ما فتكا كان قبل الشراء
 والا كان كان جملة فان لم تعرف
 الكروم الا كروما قسم بقدر
 الحصص قرية خراجهم متفاوت
 فطلبوا التسوية ان لم يعلم قدره
 ابتداء ترك على ما كان ولا خراج
 ان قلب المذهب على أرضه وانقطع
 الماء (أو أصاب الزرع آفة حاوية
 كفر وقرف وشقة رد) الا اذا
 بقي من السنة ما يمكن الزرع فيه
 ثانيا (اما اذا كانت الآفة غير
 حاوية) ويمكن الاحتراز عنها
 (كل قدره وسباع ونحوها)
 كتمامه أو ردودة بجر (أو هلك)
 الخراج (بعد الحصاد لا) يسقط

إذا حصدت وصارت في الجرين قلوأكل منها بعد بلوغ الحصاد قبل أن تحصد ضمن
عندها لا عند محمد ولو بعد ما صارت في الجرين لا ضمن اجماعا ومثله هناك (قوله
وقبله يسقط) أي الاذا بقي من السنة ما يمكن فيه من الزراعة كما يؤخذ مما سلف ط قال
الخير الرطى ولو هلك الخراج في خراج المقاسمة قبل الحصاد أو بعد فلا شيء عليه لتعلقه
بالخراج حقيقة وحكمه حكم الشريك شركة المثل فلا يضمن الا بالاعتق فاعلم ذلك فإنه
مهم ويكثر وقوعه في بلادنا وفي الثانية ما هو صريح في سقوطه في حصته وبالأرض بعد
الحصاد ووجوبه عليه في حصة الأكارم فلا بد أن الأرض في حصته بغيره المستأجرة اه
(قوله ان فضل عما اتفق) فبني أن يلحق بالتفقة على الزرع ما يأخذه الاعراب وحكام
السياسة فلما كمل علم ما يقتضيه (قوله) أخذت من مقدار ما ينبت أي ان بقي نصف الخراج
مستدوينين وما عين يجب الخراج وان بقي أقل من مقدار الخراج يجب نصفه وأشار
الشراح الى هذا بقوله وقامه في الشريك لانه مذ كونهما أفاده (قوله مصنف
سراج) على حذف العاطف أو على معنى مصنف عن السراج فان المصنف في المنع قل ذلك
عن السراج (قوله) وكذا حكم الاجارة أي لو استأجر أرضا فقلب عليها الماء وانقطع
لا يقب الجرة وأما لو أصاب الزرع أفة فاشتباها بقطر فمات من السنة بعد الهلاك
لا يقبل لان الجرة يجب اذا كانت المنفعة شافئاً فيجب أجر ما استوفى لغيره فيقرق بين هذا
وبين الخراج فإنه يسقط كما في البحر عن الولاوية قلت لك في اجارة البزارية عن المحيط
الفتوى على انه اذا بقي بعد هلاك الزرع مدة لا يمكن من الزراعة لا يجب الاجر ولا يجب
اذا تمكن من زراعة مثل الاول أو دونه في الضرر وكذا لو منعه صاحب اه والخراج كذلك
كما عرفت (قوله) فان عطلها صاحبها أي عطل الأرض الصالحة للزراعة در متفق قلت
في الثانية له في أرض الخراج أرض سبعة لا تصلح للزراعة أو لا يصلحها الماء ان أمكنه
اصلاحها ولم يصلح فعليه الخراج والا فلا اه ومن التعطيل ما ذكره في الاسعاف في فصل أحكام
قدرته على الاعلى كما مر قلت ويستثنى من التعطيل ما ذكره في الاسعاف في فصل أحكام
المقابر والربط لجعل أرضه مقبرة أو سائلاً للقطر أو مسكاً سقط الخراج منه وقيل لا يسقط
والصحيح هو الاول اه وعليه معنى في المنظومة المحببة وبني ما لو حجز مالكها عن الزراعة
لعدم قوته وأسبابه فلا يلزم أن يدفعه الفدية من عراة لياخذ الخراج من نصيب المالك
وعسك الباقي للمالك وان شاء أجرها وأخذ الخراج من الاجرة وان شاء زرعها من بيت
المالك فان لم يتمكن باعها وأخذ الخراج من ثمنها قال في النهاية وهذا خلاف لانه من باب
صرف الضرر والعائم بالضرر الخاص وعن أبي يوسف يدفع للعاجز كفايته من بيت المال
قرضاً ليعمل فيها زبلي وفي الذخيرة لوعادت قدرة مالكها ردها الامام عليه الاتي البيع
(قوله يجب الخراج) أمافي التعطيل فلان التقصير من جهته وما فيه بده فلا تن
الخراج فيه معنى المنة فأمكن بقاؤه على السلم وقد صرح أن الصباية اشتروا وأراضى الخراج

وقبله يسقط ولو هلك بعضه ان
فضل عما اتفق على أخذه بمقدار
ما ينبت نصف سراج وقامه في
الشريك بلانية معز بالبحر قال
وكذا حكم الاجارة في الأرض
المستأجرة (فان عطلها صاحبها
وكان حراً جهاموطاً أو أسلم)
صاحبها (أو اشترى سلم) من ذي
(أرض خراج يجب) الخراج
(ولو منعه انسان من الزراعة أو
كان النجاج) خراج (مقاسة)

مطلب
فما يجوز للمالك عن زراعة
الأرض الخراجية

لورسل الفلاح من قرية لا يجبر على
العود

لا يجبر على شئ من سراج وقد حلت أن
المأخوذ من أراضي مصر أجرة
لاخراج فافعل الآن من الأخذ
من الفلاح وإن لم يزرع ويسعى
ذلك ففلاحة واجباره على السكنى
في بلدة معينة بعد مردءه ويرزح
الأرض حرام بلا شبهة نهر وحقه
في الشرب بلا يضمنه للبصر حيث
قال وقد قدم أنه مصر الآن ليست
خراصة بل بالاجرة فلا شئ على
من لم يزرع ولم يكن مستأجرا ولا
يجبر عليه بتسليمها فافعله الخليفة
من الأرض به حرام خصوصا إذا
أراد الاشتغال بالعلم قالوا الوزر
الأخضر قادر على الأمل في معرفة
فعله نراج الأعلى وهذا به ولا
يتقى به كبل لا يجزى الخليفة (بأع
أرض خراصة إن بقي من السنة

مقدار ما يمكن المشتري من

الزراعة فطليه الخراج والأصلي

البائع) غايه ولا يؤخذ العشر

من الخارج من أرض الخراج

لأنهم لا يجتمعان خلا قال الشافعي

(ولا يكثر الخراج بتكرار الخراج

فمنه لوموظف والا) بأن كان

خراج مقاسمة (تكرر) تعلقه

بالتاريخ حقيقة (كالعشر) فانه

يتكرر (تركه السلطان) أو نابه

(الخراج لب الأرض)

وكانوا يؤدون خراجها وقامه في القمح (قوله لا يجبر شئ) لأنه إذا منع ولم يندفع على دفعه
لم يتمكن من الزراعة ولا أن خراج المقصود به قسب من الخارج مثل العشر فذا لم يزرع
مع العشر ولم يوجد الخارج بخلاف خراج الواجبة لأنه يجب في العدة بمجرى القمح من
الزراعة (قوله وقد علمت الخ) حاصله دفع ما يؤخره من قوله لم يوطأها أصابها يجب
الخراج أنه لو ترك الزراعة لم يندفعه أو غيره أو رسل من القرية يجبر على الزراعة ولعود وليس
كذلك أما لو لم يزل عات من قوله لم أنام بدفعه الله درهم أربعة وبالأجرة وبسببها
ولم يتولوا بابا بارصاها وأما ما قيل من أن المزارعي الشامية خراصة فله سنة
لا وظيفه فلا يجب عليه طبل أصلا وماذا لانه الماء ارت لبيت المال صارا لما يؤخذ منها
أجر يتقدم الخراج والاجر لا تلزم هذا بدون انقضاء هذا الجوزة وبالأجرة عمل الخراج
الزراعي في حشبة العبر أقول رأيت بهز أهل له لم يفتى به إذا رسل الفلاح من قريته
ولزم خراج القرية برصه أنه يجبر على العود وربما تنزه بهز الجوه له وهو محمول على
ما إذا رسل لأمن عليه وسور ولا ضرر عليه في العود وأما ما قيل من أن السلطان عائد للمصلحة وهي
صيانة القرية عن الخراب ولا ضرر عليه في العود وأما ما قيل من أن السلطان عائد للمصلحة وهي
إلى القرية مع الصلح الشافعي والجواز فله سنة ولا يقول به مسلم وقد جعل الله في
الأرضي في ذلك رسالة فأعلمها الطاعة على فاعل ذلك خارج الزرع (قوله كبل
يتجزى الخطة) قال في المنا، وروى أنه كف بهز ولكن كان وانهم لم يؤخذوا كان في موضعه
لكونه أجباً أجبياً بل لو أفتينا بذلك لوجب كل ظالم في أرض ليس شأنه ذلك أنها تبطل
هذا كانت قرعة الزعفران فافعله خراج ذلك وهو طبله ودران (قوله باع أرضا
خراصة الخ) هذا إذا كانت فارغة لم تكن اشتقوا في ابتداء ما يمكن المشتري من
زراعته فقبل الخطة والشعر قبل أي زرع كان وفي هل يشترط أدراك الزرع بكلا أولا
وفي واقعات الناطق أن القوي على تقديم ثلاثة أشهر وهذا من ابتداء زرع الدخن
وأدراك الزرع فان بيع الدخن يدرك في مثل هذه المدة وأما إذا كانت الأرض من روعة
فباعها مع الزرع فان كان قبيل بلوغه فطرح على المشتري مطلقا وإن بعد بلوغه وانفاد
به فهو كبايعها فارغة ولو كان له أربعة أن يرق ويربي ولم يحد حال البائع والآخر
المشتري فطرح عليها ولتدوا واما اليدى فباعت في مثل أحد هم ثلاثة أشهر فلا
خراج على أحد من التنازلية لهذا (وليد غايه) لم يجد فيها وانما مراد في العبر
إلى البتة وهي شرح الله دابة بهي (قوله ولا يؤخذ العشر الخ) أي لو كان له أرض
خراصة فباعها لم يؤخذ منها عشر الخراج وكذلك لو كان خراصة فباعها فباعها من العشر
وهو وكذا لو كانت عشرية لا يؤخذ منها خراج لهن حال بيعه فان لم يفته الله لهن
الخلفاء الراشدين والائتلاف وقامه في القمح (قوله ولا يتكرر الخ) قال في القمح
فانطرح له عدة من حيث تعلقه بالتمكين وله عدة باعتبار عدم تكريره في السنة ولو زرع فيها

من ارا والعشره شدة وهو نكره يستكره وروج الخارج وثقة بتعلقه بين الخارج فاذا
 عطله الا بوجوبه ١٥ قلت ومن ذلك أن الخارج يسقط بالموت والتسديد اخل كلزبة
 وقيل لا لعشره وساقى تمام الكلام عليه في الفصل الا ١٦ (قوله أو وجهه) بأن أخذ
 منه ثم أعطاها له (قوله عند الثاني) أي عند أبي يوسف وقال محمد لا يجوز بيعه ولم يظهر لي
 وجه قول محمدان كان مراده أنه لا يجوز ولو كان مصرفا للخراج (قوله وحل له لمصرفا)
 أعاده لأن قوله جائز أي جائز ما فصله السلطان بمعنى أنه لا يضمن ولا يلزم من ذلك حله لرب
 الارض وفي التنية وبعد في صرفه الى نفسه ان كان مصرفا كالتق والجهاد والمعلم
 والمعلم والذكر والواظ من علم ولا يجوز لغيرهم وكذا اذا ترك عمل السلطان الخارج
 لاحد بدون علمه ١٧ (قوله خلاف المشهور) أي يخالف لما نقله العامة عن أبي يوسف نهر
 (قوله لا يجوز اجبا) لعل وجهه أن العشر مصرف مصرف الزكاة لأنه زكاة الخارج
 ولا يكون الانسان مصرفا لزكاة نفسه بخلاف الخراج فإنه ليس زكاة وإذا اوضح على أرض
 المكافرة هذا ما ظهر لي تأمل (قوله معز باليزانية) وذلك حيث قال وفي اليزانية السلطان
 اذا ترك العشر لمن هو عليه جائز غنيا كان أو فقيرا لكن ان كان المتروك له فقيرا فلا ضمان
 على السلطان وان كان غنيا ضمن السلطان العشر للفقراء من بيت مال الخراج لبيت مال
 الصدقة ١٨ قلت ويبنى حله على ما إذا كان الغني من مستحق الخراج والافريقي أن
 يضمن السلطان ذلك من ماله تأمل وقد تمنا في باب العشر من النخبة مثل ما في اليزانية
 وقال في الدر المنقي ثم رأيت في البرهندي في بيان مصرف اليزية وكذا الوجه العشر
 للمقاتلة جائز لأنه مال حصل بقوتهم ١٩ فليصنف وليكن التوفيق ٢٠ أي يجعل القول بالنسخ
 على غير المقاتلة والقول بالجواز عليهم قلت لكن قوله لو جعل العشر والمقاتلة ليس
 صريحا في جعل عسروا راضيه تأمل (قوله وفي النهر) من هذا الى قوله وفي الاشياء من
 كلام النهر (قوله يعلم من قول الثاني) أي يجوز ترك الخراج وحينه لمن هو مصرفه
 (قوله حكم الاقطاعات الخ) قال أبو يوسف وجهه الله تعالى في كتاب الخراج ولا امام أن
 يقطع كل موات وكل ما ليس فيه ملك لاحد ويعمل بما يرى انه خير للمسلمين وأعم نفعا وقال
 أيضا وكل أرض ليست لاحد ولا عليها اثم حارة فأقطعها رجلا فقهرها فان كانت في أرض
 الخراج أخذت منها الخراج وان كانت عسرية ففرضها العشر وقال في ذكر الاقطاعات من عسر
 اصطنى أموال كسرى وأهل كسرى وكل من فزع من أرضه أو قتل في المعركة وكل مقبض
 ماء أو أجمعة فكان جرح يقطع من هذا المان أقطع قال أبو يوسف وذلك بمنزلة بيت المال الذي
 لم يكن لاحد ولا في يد وارث فلا امام العادل أن يجيزه ويعطى من كان له عناه في الاسلام
 ويضع ذلك موضعه ولا يجباى به فكذلك هذه الارض فهذا سبل الاقطاعات عندى في أرض
 العراق وانما صارت الاقطاعات بوجوبه العشر لانها بمنزلة الصدقة ٢١ قلت وهذا صريح
 في أن الاقطاعات قد تكون من الموات وقد تكون من بيت المال لمن هو من مصارفه وأنه

أو وجهه له ولو بشقاعة (جاءت عند
 الثاني وحل له لمصرفا والا
 تصدق به به بقى وما في الجباوى
 من ترجيح حله لقبر المصروف خلاف
 المشهور (ولو ترك العشر لا يجوز
 اجماعا ويجوز حقه بنفسه للفقراء
 مبراج خلافا لما في قاعدة تصرف
 الامام منوط بالمصلحة من الاشياء
 معز باليزانية فتنبه وفي النهر يعلم
 من قول الثاني حكم الاقطاعات
 من أراضي بيت المال اذا حاصلها
 أن الرعية لبيت المال والخارج له

مطلب
 في أحكام الاقطاعات من بيت المال

على رتبة الارض ولا خلاف يؤخذ منها العشر لانها بمنزلة الصدقة وبذلك قوله ايضا وكل من
أقطعه المولا المهديون أو ضمن أرض السواد أو أرض العرب والبلدان من الأصناف
التي ذكرنا أن الامام أن يقطع منها للاهل لمن يأتيهم منهم من الخلق أو أن يرتد ذلك ولا
يخرج من يدين هوى يده وأوت أومت ثم قال والارض عندى بمنزلة المال فالاصل أن
يخير من بيت المال من له عناية في الاسلام ومن يقوى به على العدو ويعمل في ذلك باليد
يرى انه خير للمسلمين وأصلح لامرهم وكذلك الارضون يقطع الامام منها لمن أسحب من
الأصناف اه فكذا يدل على أن الامام أن يعطي الارض من بيت المال على وجه التملك
لرقيتها كما يعطي المال حيث رأى المصلحة اذ لا فرق بين الارض والمال في الدفع للمستحق
فاعتبر هذه الفائدة فاقلم ارض صرح بها وانما المشهور في الكتب أن الاقطان غلبت
الخروج صرح به رتبة الارض لبيت المال (قوله وحسنه) أي حين اذ كانت رقبته ثابتة
المال وهذا ظاهر وأما اذا كانت رقبته المقطوعه كما قلنا فلا شك في صحة بيعه وغيره (قوله
ثم له اجاره الخ) قال ابن نجيم في رسالته في الاقطاعات وصرح الشيخ فاسم في فتوى
رفعت له بأن الجدي أن يؤجر ما أقطعه الامام ولا أثر لجواز اخراج الامام له أثناء المدة
كلا الأمرين موت المؤجر في أثناء المدة ولا يكون له من المدة منفعة لافي مقابلة مال لانها قسم
على أنتم من مولى على خدمة عبده سنة كان له صالح أن يؤجره الى غير ذلك من النصوص
الناطقة بجواز ملكه من المنافع لا مدة باله مال فهو قطعه المستأجر لانه ملك منفعة
الاقطاع بمقابلة استعدها ما عتقه واذا مات المؤجر وأخرج الامام الارض عن القطع
تنفص الاجارة لانتقال الملك الى غيره المؤجر كما لو انتقل الملك في النظائر التي خرج عليها
اجارة الاقطاع وهي اجارة المستأجر واجارة العبد الذي صول على خدمة مدة واجارة
الموقوف عليه الفقه واجارة العبد المأذون واجارة ثم الولد اه (تنبيه) المراد به
الاجارة اجارة الارض للزراعة لكن اذا كان للارض زراع واضعون أيهم على ما هو لهم
غير اسحق وكبس ونحوه مما يسمى كردار او يؤقون عليهم الاتصع اجارتهم الغير هم أما اذا
لم يكن لها زراع مخصوصون بل يتواردها ناس بعد آخرين ويدفعون عليها من خراج
المقاسمة قل ان يؤجره لمن أراد لكن الواقع في زمانان المستأجر يستأجره بالاجل
أخذ خراجها للزراعة ويسمى ذلك التزاع وهو غير صحيح كما افتى به اخبر الى في كتاب
الوقف وكذا في كتاب الاجارة في عقد مواضع فربما يرد قوله وانتقل من اقطعه في زمن
سلطان آخر) كذا في عبارة النهر والظاهر أن قوله انتقل يعني مات ولوعه بالكتاب اولى
(قوله هل) **ك**ون لا ولاده) أي هل تصير الارض لا ولاده المقطوعه له لا يقول السلطان
ولا ولاده فانه يعني ان مات عن اولاده فلا ولاده بعده فهو تعلق. (قوله ومقتضى
قواعدهم الخ) حاصل الجواب أم لا تكون لا ولاده لسلطان التعلق المذكور بموت
السلطان المعلق قال في الاشياء من كتاب الوقف يصح تعليق التقرر في الوظائف اخذ من

مطلب
في اجارة الجندى ما أقطعه له
الامام

وحسنه فلا يصح بيعه ولا هبته ولا
وقعه ثم له اجارة تنجز بجماع على اجارة
المستأجر ومن الطوائف لو أقطعهها
السلطان له ولا ولاده ونسبه
وعقبه على أن من مات منهم انتقل
نصيبه الى أخيه ثم مات السلطان
وانتقل من أقطعه له في زمن سلطان
آخر هل **ك**ون لا ولاده له
ومقتضى قواعدهم الفاء التعلق
بموت المعلق قدره

مطلب
في سلطان التعلق بموت المعلق

مطلب
في صحة تعليق التقرر في الوظائف

تعلق القضاء والامارة بجميع الولاية فلو مات المعلق بطل التسير فاذا قال القاضي ان
 مات فلان او شمرت وطيفة كذا فقد تزك فيما صح وقد ذكر في اتفق الوسائل نقصها وهي
 اربعة حسن اه اقول قدم الشارح في فصل كيفية القسمة في التنزيل انه يعم كل قتال في
 تلك السنة كما يربحوا وان مات الوالي وعزل ما لم يمنعه الثاني ومقتضى هذا ان التعلق
 لا يخل بعبث المعلق فان قوله من قتل قبلنا فله سلبه فيه تعليق استحقاق السلب على القتل
 لكن قدّمنا هنا لمن شرح السير الكبير خلافه وهو انه يخل بالتنزيل بعزل الامير وكذا
 بموته اذ انصب غيره من جهة الخليفة لا من جهة العسكر (قوله ولو اقطعه السلطان ارضا
 مواتا) أي من اراضي بيت المال حيث كان المقطع من أهل الاستحقاق فيقتل ويقتلها كما
 قدّمناه ومن غير بيت المال والمراد باقطاعه انه لا يباحث ما على قول أبي حنيفة من
 اشتراط اذ بعهدة الاحكام وهذا لا يتحقق بكون الخفي مستحقا من بيت المال بل لو كان
 ذميا ملك ما احياه (قوله او ملكها السلطان) أي باحياءه واشرافه من وكل بيت المال
 (قوله ثم اقطعهما) يعني وهبها له (قوله جازوقه لها) ويكفي ايعه ونحوه لانه ملكها
 حقيقة (قوله والارصاد الخ) الرصد الطريق ورصدته رصد من باب قتل تعدت له على
 الطريق وقعد فلان بالرصد كعقر وبالرصاد بالكسر وبالرصد أيضا أي بطريق الارتقاب
 والانتظار وبذلك بالرصاد أي مر اقبل فلا يخفى عليه شيء من فعاله ولا تعرفه مصباح
 ومنه سمى ارساد السلطان بعض القرى والمزارع من بيت المال على المساجد والمدارس
 ونحوها لمن يستحق من بيت المال كالتقراء والائمة والمؤذنين ونحوهم كان ما ارصده قائم
 على طريق حاجاتهم بر اقبها وانما يمكن وقفا حقيقة لعدم ملك السلطان له بل هو تعيين شيء
 من بيت المال على بعض مستحقه فلا يجوز ان يبعده ان يغيره ويبدله كما قدّمنا ذلك مبسوطا
 (قوله بعهدة اجارة المقطع) تقدم انفاؤا ذكرنا عبارة العلامة قاسم واقفه سبحانه اعلم

• (فصل في الجزية) •

هذا هو الضرب الثاني من الخراج وقدم الاول لقوته لوجوبه وان اختلف اختلاف الجزية
 اولاه الحقيقة اذ هو المتبادر عند الاطلاق ولا يطلق على الجزية الا مقيد أي يقال
 خراج الرأس وهذا امارته المجازية ثبتت على فعله دلالة على الهيئة التي هي الاذلال عند
 الاعطاء نهر وتسمى جالية من جلوت عن البلاد جلاء بالفتح والمذخرت واجلبت مثله
 والجالية الجماعة ومنه قيل لاهل النعمة الذين جلاهم عمر رضي الله عنه عن جزيرة العرب
 جالية ثم نقلت الجالية الى الجزية التي اخذت منهم ثم استعملت في كل جزية تؤخذ وان لم
 يكن صاحبها اجلي عن وطنه فنقل استعمل فلان على الجالية والجمع الجراحي مصباح
 فاطلاقها على الجزية مجاز غير ثبتين (قوله لانها جرت عن القتل) أي قضت وكفت عنه
 فاذا قبلها سقط عنه القتل مجبرا ولانها وجبت عقوبة على الكفر كما في الهداية قال في الفتح
 ولهذا سميت جزية وهي والجزء واحد وهو يقال على ثواب الطاعة وعقوبة العصية (قوله

ولو اقطعه السلطان ارضا مواتا
 او ملكها السلطان ثم اقطعهما لهما
 رقبه لهما والارصاد من السلطان
 ليس باضاف التبة وفي الاشياء قليل
 القول في الدين اتفق العلامة قاسم
 بعهدة اجارة المقطع وان للامام ان
 يضر به متى شاء وقيد ابن نجيم
 بغير الموات اما الموات فليس
 للامام اخرجه عنه لانه عليه
 بالاجابة فليقتل

• (فصل في الجزية) •

هي لغة الجزاء لانهم يجرعون من
 القتل

والجمع جزى) وفي لغة جزى ان تصباح (قوله لا يشترط ولا يغير) أي لا يكون له تقدير من
 الشارع بل كل ما يقع الصلح عليه يضمن ولا يغير بزاد ولا نقص وروى ذلك كما صلح عليه
 الصلاة والسلام أهل ثبران وهم قوم نصارى يقرب البين على أئني سلمه في العام وصالحهم
 رضي الله تعالى عنه نصارى بنى ثعلب على أن يؤخذ من كل واحد منهم ضعف ما يؤخذ من
 المسلم من المال الواجب فانهم ذلك وتقدم قصيدته في الرمنغ (قوله وما وضع بعد
 ما قهر والخط) هذا الوضع والتقدير لا يشترط فيه وضامه كافي الفتح (قوله على فقير معقل)
 فظاهر أن التقدير على العمل بشرط في حق الفقير فقط لقوله لا في وقته غير معقل وليس
 كذلك بل حشرط في حق الكل وإذا حال في البناء وغد يرها لا يلزم الزمن ثم وان كان
 شرطاً في السائر وكذا لو فرض نصف السنة كما في شرح الزيلعي فلو حذف التقدير لكان
 أولى بمجرد أي لو حذف من قوله لا في حق لا يوضع عليه الجزية وفتقر غير معقل بأن يقول
 وغير معقل ليشمل الفقير وغيره لأن قوله هنا على فقير معقل كما فهمه في التبر فاعترضه بأنه
 لو اقتصر على قوله ومعقل لما أفاضل اشتراط التقدير على العمل في حق الفقير كيف وقد غلبه
 به اه خلت الاعتقال اضطراب في العمل وهو لاكتساب والمراد التقدير عليه حتى لو لم
 يعمل مع قدرته وجبت كى عطل الأرض كما في الفتح وقال قديلاً لا يعمل لأنه لو كان مريضاً
 في نصف السنة فصاعداً لا يجب عليه شيء اه وبه يظهر أن التقيد بما يعمل هنا واقع في محله
 وأن قوله لا في لا يوضع على زمن وأعمى وقته غير معقل تصريح بخلافه وم التقيد هنا وأن
 عطف الفقير والأعمى على الزمن عطف خاص على عام لأن المراد بالزمن العاجز لو اقتصر
 عليه لأغناه اشموله التقير وغيره وقد يقال إن غير المعقل أعم لأنه يشمل ما إذا كان سالم
 إلا أن صحح البدل لكنه لا يتقدر على الكسب بطريقه وعدم معرفته حقيقة يكسبه بها
 وعلى هذا تكون القدرة على العمل شرطاً في الفقير فقط إذ لا شك أن غير الفقير يوضع عليه
 إذا كان صحيحاً غير زمن ولا أعمى وإن لم يكن معقلاً بهذا المعنى المذكور فبعضه من نفسه غير
 المعقل بما ذكرنا لنسند دفع الاستدراك على عبارات المتن ثم رأيت في التمهيداني ما يؤيد
 حيث قال وفيه إشارة إلى أن الفقير هو الذي يعيش بكسبه في كل يوم فلو فضل على قوته
 وقوت عياله أخذت منه والأفلا والى أن غيره من لا حاجة له إلى الكسب لا تنفقه في الحال
 (قوله وهذا التسهيل الخ) الإشارة إلى قوله في كل شهر درهم وقوله في كل شهر درهمان
 وقوله في كل شهر أربعة وفي التمهيداني عن المحيط أنها تعجب في أوله عندهم لأنهم ساءوا
 القتل ويعقد الغنة بسقط الأصل فوجب خلقه في الحل لأنه يحاطب بأداء الكل عنده
 في آخر الحول تخفيفاً وأداءه ط شهرين عند أبي يوسف في آخرهما وقسط شهر عند محمد
 في آخره اه ومثله في التارخانية فذكره الشارح تعالى هذه الآية قول محمد والمحاصل أنها
 تجب في أول العام وجوباً ودعاً كالصلاة وانما يجب الاداء في آخره وفي آخر كل شهرين
 أو شهر لتسهيل والتخفيف عليه (قوله واعتبر أبو بكر الدرف) حيث قال غفر إلى عاذ:

والجمع جزى كطبيعة ونحوه
 نونان (الموضوع من الجزية
 بصلح لا) يتقدر ولا (غير) تعز زاعين
 التقدير بعد وضع وما قهر وا
 وأقر وا على املاهم يتقدر في كل
 سنة على فقير معقل يتقدر على
 تخصيص التقديرين بأى وجه كان
 يتابع ونكتي حصته في أكثر
 السنة هداية (الشاعر درهمان)
 في كل شهر درهم وعلى وسط الحال
 ضعفه في كل شهر درهمان وعلى
 المتكثر ضعفه في كل شهر أربعة
 دراهم وهذا التسهيل لا يلبس
 لوجوب لأنه بأقول الحول بناء (ومن
 ملك عشرة آلاف درهم فصاعداً
 حتى ومن مال مائتي درهم
 فصاعداً متوسط ومن ملك مائتي
 المائتين أو لا على شيا فقير) فانه
 الكسرى وهو أحسن الأقوال
 وعليه الاعتقاد بمجرد واعتبر أبو
 جعفر العرف

كل بلد في ذلك الأثرى أن صاحب تحسين القلب يبلغ بمن المكثرين وفي البصرة وقد عاد
لا يعلم كثيرا وذكره عن أبي نصر محمد بن سلام فتح (قوله وهو الأصح) صحفه في الولو اجبة
أيضا قال في الدر المنقى والصحيح في معرفته ولا يعرفهم كافي الكرمان وهو المختار كافي
الاختصار ذكره القهستاني وأعترف في المنع تعال للبر بأنه أي التعدي ليد كرفي ظاهر
الرواية ولا يخفى أن الأول أي اعتبار العرف أقرب لرأي صاحب المنع وأقرب
في الشرع لباله وفي شرح المجمع وغيره وينبغي تفويذه للإمام أي كاهو ما في الإمام وفي
التاريخية أنه الأصح قبصر اه يعني أن رأى الإمام أن المقدرات التي لم يرد بهم قص
لا تشبه بالأي بل تفوق إلى رأى المبني كما قال في الما لكثير وفي غسل العجاسة وغير
ذات (قوله ويعتبر وجود هذه الصفات في آخر السنة الخ) قال في البر وفي اعتبارها
في أولها لانه وقت الوجوب اه وروى في النهر بأنهم اعتبروا وجودها في آخرها لانه وقت
وجوب الاداء ومن ثم قالوا كان في أكثر السنة غنيا أخذ منه جزء الاغنياء وأفقرا
أخذت منه جزء الفقراء ولو اعتبر الأول لوجب إذا كان في أولها غنيا فقيرا في أكثرها
أن يجب جزء الاغنياء وليس كذلك نعم الأكثر كالكل اه واعترضه غنى مسكين بأن
ما أودده على اعتبار الأول مستلزما لإلزام اذ هو وارد أيضا على اعتبار الأول لا تحل قضائه
ويجب جزء الاغنياء إذا كان غنيا في آخرها فقيرا في أكثرها اه قلت وحاصله انه إذا
كان المعتبر الوصف الموجود في أكثر السنة فلا فرق بين كونه في أولها أو آخرها وعلى هذا
لمن اعتبر آخرها أراد إذا كان ذلك الوصف وجودا في أكثرها وعلى هذا فلا اعتبار
لخصوص الأول أو لا تترك سبب ذكر المصنف أن المعتبر في الاهلية وعدمها وقت
الوضع بخلاف الفقير إذا أيسر بعد الوضع حيث توضع عليه وحاصله على وجه يحصل به
التوفيق بينه وبين اعتبار أكثر السنة أن من كان من أهلها وقت الوضع وضعت عليه
وذلك بأن يكون حرا مكافا والام توضع عليه وان صار أعباء بعد كسب أي ومن كان أهلا
وقت الوضع لم يكن فام به عذو لم توضع عليه الا إذا زال العذو بعده كالفقير إذا أيسر
والمرضى إذا صح لكن بشرط أن يبقى من السنة أكثرها وعلى هذا فمعتبر أول السنة
لنعرف الأهل من غيره وبعد تحقق الاهلية لا يعتبر أولها في حق فقير لا ووصف بل يعتبر
أكثرها فيه كما إذا كان مريضاً في أولها غنياً صح بعده في أكثرها ووجب والا فلا وكذا
لو كان فقيرا غير معتدل ثم صار فقيرا معتدلاً أو متوسطاً أو غنياً في أكثرها وعلى هذا يعمل
ما في الولو الحية وغيرها من أن الفقير لو أيسر في آخر السنة أخذت منه اه أي إذا أيسر
أكثرها وعلى هذا عكسه بأن كان غنياً في أولها فقيرا في آخرها اعتبر ما وجد في أكثرها
لكن على ما مر من أنه يؤخذ في كل شهر قط يؤخذ من كان غنياً في أولها شهرين مثلاً قط
شهرين دون الباقي لما في القهستاني عن المحيط يسقط الباقي في جزء السنة إذا صار شريفاً
كبيراً أو فقيراً ومريضاً سنة أو أكثر اه وأشار إلى أن ما قصص عن نصف سنة

وهو الأصح تاريخية ولا يشبه
وجود هذه الصفات في آخر السنة
فتح لانه وقت وجوب الاداء نهر

لا يجعل عذرا ولذا قال في القح انما يؤلف على المعقل اذا كان صحيحا في اكثر السنة
والافلاحيه عليه لان الانسان لا يتلوه قليل مرض فلا يجعل القليل منه عذرا وهو
ما تنص عن نصف العام اه هذا ما ظهر في تحرير هذا المجلد والله تعالى اعلم (قوله وتوضع
على كتابي) أي ولوعريا فتح والكلبي من يعتد ديناسا وما بأي من لا يكذب كاليهود
النصارى (قوله السامرة) فاعل يدخل وهم فرقة من اليهود وثالث اليهود في اكثر
الاحكام ومنهم السامري الذي وضع المجلد وبه مصباح (قوله والارمن) نسبة على
خلاف القياس الى ارضه بكسر الهمزة والميم بينهما واسكنة ويقع الياء الثانية بعد
النون وهي ناحية بالروم كافي المصباح (قوله تؤخذ منهم عندهم خلافا لهما) أي بناء على
أتمهم من النصارى أو من اليهود فهم من أهل الكتاب عندهم وعندهما بعدون الكواكب
فليسوا من الكتائب بل كمبدة الاوثان كافي القح والتهر حال أقول ظاهر كلامهم أن
الصائبة من العرب اذلو كانوا من العجم لما تافى الخلاف لما علمت أن الهجوى تؤخذ منه
الجزية ولو مشركا اه قلت ويؤيده ما نقله السامري عن السيد انع من انه عندهما تؤخذ
منهم الجزية اذا كانوا من العجم لانهم كمبدة الاوثان اه (قوله وثبوتى) من بعد الناس
ففتح (قوله على مجوس هجر) يقتضيان في القح بلدة في البحرين اه وفي المصباح وقد
أطلقت على ناحية بلاد البحرين على جميع الاقاليم وهو المراد بالحديث اه وفيه أيضا
البحرين على لفظ التثنية موضع بين البصرة وعمان وهو من بلاد نجد (قوله ووثى هجوى)
الوثى ما كان منقوشا في سائط ولا شخص له والصم ما كان على صورة الانسان والصلب
ما لا تقبل له ولا صورة ولكنه بعد منخ عن السراج وشبهه في العر لكان ذكر قوله الوثى ما
جنت من خشب أو حجر أو فضة أو جوهريته والجمع أو ثلث وكانت العرب تصبها وتعيدها
اه وفي المصباح الوثى الصم سواء كان من خشب أو حجر أو غيره اه والهجوى خلاف
العرى (قوله بلواوا استرقاقه الخ) وانما لم تضرب الجزية على النساء والصبيان مع جواز
وسترافهم لانهم صاروا أتباعا لاصولهم في الكفر فكانوا أتباعا في حكمهم فكانت الجزية
عن الرجل وأتباعه في المعنى ان كان له أتباع والافهى عنه خاصة فتح (قوله لان المجرة
في حقه أظهر) لان القرآن نزل بلغتهم فكان كفرهم والحالة هذه أغلظ من كفر الهجوى فتح
وأورد في التهرات هذا ليجعل ما اذا كان كتابا اه أي فيصاف سامر من ثم اوضح عليه قلت
وبلواوا به وان شمله لكان خص بقوله تعالى من الذين أوثوا الكتاب اه ثم رأيت
في الشريانية (قوله فلا يقبل منهما) أي من العرب الوثى والمرتبة الاسلام وان لم
يسلما قتلا بالسيف وفي الحد المتفق عن البرجندى أن نسبة القبول الى السيد صاحبها
(قوله ولو ظهرنا عليهم فقتلهم وصيانيهم في) لان أبي بكر رضى الله تعالى عنه استرق
نساء بني حنيفة وصيانيهم لما ارتدوا وقسمهم بين القاتلين هداية قال في القح الآن
ذراوى المرتدين ونساءهم مجبرون على الاسلام بعد الاسترقاق بخلاف ذراوى عبدة

(وتوضع على كتابي) يدخل في
اليهود السامرة لانهم يدينون
بشريعة موسى عليه الصلاة
والسلام وفي النصارى التبرج
والارمن وأما الصائبة في الخالية
تؤخذ منهم عندهم خلافا لهما
(ومجوسى) ولوعريا لوضع عليه
الصلاة والسلام على مجوس هجر
الصلوة والسلام على مجوس هجر
(ووثى هجوى) بلواوا استرقاقه
لخا ضرب الجزية عليه (لا) على
وثى (عرى) لان المجرة في حقه
أظهر فلم يعذر (ومرتد) فلا يقبل
منهما الا الاسلام والسيف ولو
ظهرنا عليهم فقتلهم وصيانيهم
في

الاوثان لا يصيرون اه اى وكذا نسأوهم والفرق ان ذواى المرتدين سيع لهم فيصرون
 مثلهم وكذا نسأوهم لسبق الاسلام عنهم (تنبيه) قال فى الفتى قالوا لولم يذيق قبل
 ان يؤخذ فاعبر بأنه زنديق وناب يتقبل قوته فان اخذتم ناب لا يتقبل قوته ويقتل لانهم
 باطنية يعتقدون فى الباطن خلاف ذلك فيقتل ولا تؤخذ منه الجزية اه وصاى فى باب
 المرتدان هذا التفصيل هو الحق به وفى القهستانى ولا توضع على المبتدع ولا يسترق وان
 كان كفر الكنى سباح قتله اذا اظهر بدعته ولم يرجع عن ذلك ويتقبل به وبقوله بعضهم
 لا يتقبل قوبة الا باحبة والشبهة والقراسطة والزنادقة من الفلاسفة وقال بعضهم ان ناب
 المبتدع قبل الاخذوا لا يظهر لقبول وز ناب بعدهما لا يتقبل كما هو قياس قول اى خضعة
 كما فى العهد السامى اه قال فى الدر المنقى واعتمد الاخير صاحب التنوير (قوله وصى)
 ولا يجنون فتح (قوله وامرأة) الانساء فى قلب فانهم لا يؤخذ من نسائهم كما يؤخذ من
 رجالهم لوجوبه بالصلح كذلك كاسانى (قوله وابن أم ولد) صورته استولى جارية بتهامه
 قد ملكه معها فان الولد يتبع أمه فى الجزية والتدبير والاستيلاء (تنبيه) قال فى الدر
 المنقى يقطع من نسح الهدية لفظا بن وجبه القهستانى بل زاد وأمة ولا ينسب فان من
 المعلوم ان لاجزية على النساء الا لمرءى فكيف بأمر الولد وانما المراد ابن أم الولد (قوله وفقيه
 غير معتل) تقدم الكلام عليه (قوله لانه لا يقتل الخ) الاصل ان الجزية لا تسقط القتل فمن
 لا يجب قتله لا توضع عليه الجزية اه اذا اعانوا رأى اموال قتيب الجزية كما فى الاختيار
 وغيره در منقى وقهستانى (قوله ويرحم الحدادى بوجوبها) اى اذا قدر على العمل
 حيث قال قوله ولا على الرهبان الذين لا يخالطون الناس هذا يجوز على انهم اذا كانوا
 لا يقدرون على العمل اما اذا كانوا يقدرون فعليهم الجزية لان المقدرة فهم موجودون وهم
 الذين ضيعوها فصار كعطل أرض الخراج اه وبه جزم فى الاختيار ايضا كما فى
 الشريانية قال فى التمر وجهه فى الخلية ظاهرا والواضح قال ويؤخذ من الرهبان
 والقسيسين فى ظاهر الرواية وعن محمد أنهم لا تؤخذ اه (قوله ونقل ابن كمال انه القياس)
 فيه نظر لانه قال فى شرح قوله ولا على راهب لا يخالط فأما الرهبان وأصحاب السوامع
 الذين يخالطون الناس فقال محمد كان ابو حنيفة يقول بوضع الجزية اذا كانوا يقدرون على
 العمل وهو قول ابو يوسف قال عمرو بن ابى عمر قلت لمحمد فقلت قال القياس ما قال ابو
 حنيفة كذا فى شرح القدورى لا لا قطع اه وبه علم أن هذا فى الخاطا على أن هذه الصيغة
 من محمد تقدم اختياره قول اى حنيفة ولا تشدد أنه مقابله هو الاستحسان الذى يقتضيه على
 القياس ووجه كونه هو القياس انا ما ظهر ناعلى دار الحرب لنا أن تقتل الراهب الخاطا
 بخلاف غير الخاطا وقد مر أن من لا يقتل لا توضع الجزية عليه وهذا القياس هو مفهوم
 ما جرى عليه أصحاب المتن فيكون هو المذهب وما مر عن الثمانية يمكن جله عليه فلا يلزم
 ان يكون المصنف مشى على خلاف ظاهر الرواية فانهم (قوله لم توضع عليه) لان وقت

مظل
 الزنديق اذا اخذ قبل التوبة يقتل
 ولا تؤخذ منه الجزية

(وصى وامرأة وصعد) ومكاتب
 ومدمبر وابن أم ولد (وقضى) من
 نس من زمانه قص بعض أعضائه
 أن يعطل قواه فدخل المقابح
 والشج العاجز (وأعشى وفقر غير
 معتل وراهب لا يخالط) لانه
 لا يقتل والجزية لا تسقطه وبجزم
 الحدادى بوجوبها ونقل ابن كمال
 انه القياس ومفاده أن الاستحسان
 بخلافه قنأمل (والمتعبرى الاهلية)
 للجزية (وعدهما وقت الوضع)
 فن أفاق وأعتق وأبلغ أورئ بعد
 وضع الامام لم توضع عليه

الوجوب اقل السنة عند وضع الامام فان الامام يحل بالوضع عند رأس كل سنة لتغير
 أحوالهم يلوغ المصطفى وقتي العبد وقبرهما فاذا استلم وقتي العبد بعد الوضع قد مضى
 وقت الوجوب فلم يكن ناهلا لوجوب ولو الجبة (قوله بخلافه الفقير) أي غير المحقق
 اذا أيسر العمل فأنه موضع عليه ط (قوله لأن سقوطه المعز) لأن الفقير أصل الوضع
 الجزية كما في الاختيار رأى لكونه سزا كما قال كل من معذوب الفقير فاذا زال أخذت منه لكن
 ان ينق من الحلول أكثر على ما قلنا نضرب (قوله كما طعن الملهة) أي الطاعنين في الدين
 قال في المصباح لحدا الرجل في الدين لحدا أو لحدا الحاد اطمعن (قوله انما هي عقوبة لهم)
 ولا نهاد دعوة الى الاسلام بأحسن الجهات وهو أن يستحسن بين المسلمين فري بحاسن
 الاسلام فيسلم مع دفع شره في الحال فاستأنى (قوله فاذا اجازاهم اللهم) أي تأخيرهم بلا
 جزه فلا استدعاء الى الايمان أي لاجل دعائهم اليه بمجاريتهم وقتالهم بدونهما قبل أن يرى
 فاهاهم للاستدعاء الى الايمان بالجزية أولى لأن مخالطتهم للمسلمين وقد يمتنع حسن محبتهم
 تدعوهم الى الاسلام كما عرفت فحصل المقصود بلا قتال فكيف يكون أولى هذا ما ظهر في تقرير
 كلامه وقد صرح أبو يوسف في كتاب الخراج بأنه لا يجوز ترك واحد بلا جزية في قتل أن المراد
 ما قلناه من قتال (قوله وقال تعالى الخ) لاجبة الى سوق الدليل النطق هنا لأن الملهة
 معترضة على مشروعية هذا الحكم من أصله (قوله ونصارى نجران) بلدة من بلاد همدان
 من اليمن مصباح وفي الفقير روى أبو داود عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهم قال قال صالح
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل نجران على أني حله الصف في صفه و التصف في رجب
 (قوله ثم فرغ عليه) أي على كونهما عقوبة على التكرار (قوله ولو بعد غام السنة) يجب أن
 تحمل البعدي على المقارنة للتمام لانه لو أسلم بعد التمام عدة فالسقوط للتكرار قبل الاسلام
 لا بالاسلام اه ح قلت لكن تحقق التكرار بدخول السنة الثانية فيه خلاف كما عرفت
 (قوله ويسقط المجهل) على تقدير مضاف أي يسقط رده فالسقوط هنا عن الامام لانه
 بخلاف الواقع في امتن (قوله فمرة عليه سنة) أي لو جهل السنتين لأنه أدى خراج السنة
 الثانية قبل الوجوب فمرة عليه ما لو جهل السنة في أولها فقد أدى خراجها هذا الوجوب
 قال في الولا الجبة وهذا على قول من قال بوجوب الجزية في اول الحلول كائن عليه في
 الطامع الصغير وعليه الفتوى (قوله والموث) أي ولو عند غام السنة في قولهم جميعا كما
 في التبع (قوله والتكرار) أي بدخول السنة الثانية ولا توقف على ضمها في الامع
 كما يأتي في رسا وسقوطها بالذكر اقول الامام وعنده الانقطاع في التبع (قوله وبالعمى
 والزمانة الخ) أي لو حدث شيء من ذلك وقد بقي عليه شيء لم يؤخذ كما في الولا الجبة والمانية
 أي لو بقي عليه شيء من انقطاع الاشهر وكذا لو كان لم يدفع شيئا لكن قد منعنا عن التمسك
 عن المحيط قبيصة سقوط الباقي بما اذا دعت هذه الاعذار سنة فأكبر موثله
 ما ذكره الشارح اقول الفصل عن الهداية فانهم هذا وفي التتارنية قال في المتن قال

قوله أي الطاعنين هكذا يفتنه
 ولعل الاصوب الطاعنون كما
 لا يخفى اه معصيه

بخلاف الفقير اذا أيسر بعد
 الوضع حيث وضع عليه لأن
 سقوطه المعز وقد زال اختيار
 (وهي) أي الجزية ليست وضامنا
 بكفرهم كما طعن الملهة بل انما هي
 (عقوبة) لهم على اقامتهم على
 (المعصية) فاذا اجازاهم اللهم
 للاستدعاء الى الايمان بدونها
 فيها أولى وقال تعالى حتى يعطوا
 الجزية من يدهم صاغرون
 وأخذها عليه الصلاة والسلام
 من يجوس هجر نصارى نجران
 وأقرهم على دينهم ثم فرغ عليه
 بقوله (فيسقط بالاسلام) ولو بعد
 غام السنة ويسقط المجهل سنة
 لالسنتين فمرة عليه سنة خلاصة
 (والموت والتكرار) للتداخل كما
 سيجي (و) أي والمعنى والزمانة

أبو يوسف إذا نعى عليه أو أصابته زماعة وهو مومرا أخذت منه الجزية قال الامام الحاكم أبو الفضل على هذه الرواية يشترط للاخذ أهلية الوجوب في أقل الأحوال وعلى رواية الأصل شرطها من أوله إلى آخره اهـ مختصا قلت ومما سلم أنه على رواية الملتقى يشترط وجود الأهلية في أقله فقط فلا يشترط زوالها بعده وعلى رواية الأصل يشترط عدم زوالها وهو ما مضى عليه المصنف وليس المراد عدم الزوال أسلا بل المراد أن لا يستمر العذر لنفسه سنة فأكثر فلا يثاني ما مر فتدبر (قوله لا يستطيع العمل) راجع لقوله فقيرا وما بعده (قوله والأصح الخ) وقبله لا بد من معنى الثانية ليصدق الاجتماع (قوله بعكس خراج الأرض) فإن وجوبه باخر الأحوال لأنه يتحقق الاستفعا (قوله ويسقط الخراج) أي خراج الأرض (قوله وقيل لا) جزءه في الملتقى (قوله بحر) آخره في النهر أيضا (قوله وعزاه في الثانية) حدث قال فإن اجتمع الخراج فلم يؤخذ سنين عند أبي حنيفة يؤخذ بخراج هذه السنة ولا يؤخذ بخراج السنة الأولى ويسقط ذلك عنه ~~عنه~~ ما قال في الجزية ومنهم من قال لا يسقط الخراج بالإجماع بخلاف الجزية وهذا إذا عجز عن الزراعة فإن لم يعجز يؤخذ بخراج عند الكل اهـ قلت وقد ترك المصنف والشراح هذا القيد وهو العجز عن الزراعة أي في السنة الأولى وعلى هذا فلا يعمل بذكر الخراج هنا لأنه لا يجب إلا ~~بأن~~ من الزراعة فإذا يجب لا يقال أنه سقط ويظهر أن الخلاف المذكور انتهى بحمل القول الأول على ما ذكره والثاني على ما ذكره العجز إذا لياتى الوجوب مع العجز كما مر في الباب السابق ولذا قال فإن لم يعجز يؤخذ بخراج عند الكل وعلى هذا لم يبق في المذاهب قولان لكنه خلاف الظاهر من كلامهم فإن الخلاف محكي في كثير من الكتب وقد علمت أنه لا ياتى الخلاف مع العجز فالظاهر أن الخلاف عند عدمه وعليه فالمتناسب اسقاط هذا القيد ولذا ذكر في الخاتمة هذه المسئلة في باب العسر بدونه ولم يذكر أيضا القول الثاني فاقضى كلامه اعتماد قول الامام أنه لا يؤخذ بخراج السنة الأولى لكن في الهندية عن المحدث ذكر صدور الاسلام عن أبي حنيفة روايتين والصحيح أنه يؤخذ اهـ وجزءه في الملتقى كما قدمناه وبه ظهر أن كلا من القولين مروى عن صاحب المذهب والمصرح بتعصمه عدم السقوط فكان هو المعتقد ولذا جزم به في متن الملتقى وذكر في العناية الفرق بينه وبين الجزية بأن الخراج في حالة البقاء مؤتمنه من غير التفات الى معنى العقوبة ولذا ورى مسلم أرضا خرابا اجبته لزمه خراجها فجاز أن لا يتداخل بخلاف الجزية فإنها عقوبة ابتداء وبقاء والعقوبات تتداخل اهـ وبه اندفع ما في البحر (قوله وفيه الخ) أي في الثانية وعمل ذكر هذه المسئلة في الباب السابق وقد ذكرها في باب العسر وقمت الكلام عليها (قوله في الأصح) أي من الروايات لأن قبولها من الثابت يقوت المأمور به من اذلاله عند الاعطاء قال تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون فتح (قوله والقباض منه قاعد) وتكون يد المؤدى

وصبر بدونه فقيرا أو (مقعدا)
أو شيئا كبيرا لا يستطيع العمل
ثم بين السكراء فقال (وإذا اجتمع
عليه حولان تداخلت والأصح
سقوط جزية السنة الأولى
بشمول السنة الثانية) زيلعي
لأن الوجوب بأول الأحوال بعكس
خراج الأرض (ويسقط الخراج
به الموت في الأصح حاوي
وبهذا التداخل) كالجزية (وقيل
لا) يسقط كالعسر وينبغي ترجيح
الأول لأن الخراج عقوبة بخلاف
العسر بحر قال المصنف وعزاه
في الثانية لصاحب المذهب
فكان هو المذهب وفيه لا يعمل
أكل القلة حتى يؤدى الخراج
(ولا تقبل من الدين ولو بعثها على
بدانته) في الأصح (بل يكلف
أن يأتى بنفسه فيعطى قاعدا
والقباض منه قاعد) هداية

أشقل ويد القابض أعلى هندية (قوله ويقول الخ) هذا في الهداية أيضا لكن لم يجز به
 كما فعله الشارح بل قال وفي رواية يأخذ بتليبه وبهزهزا ويقول أعط الجزية يأذني
 اه ومفاده عدم اعتادهما وفي غاية البيان والتليب القمع ماعلى موضع اللب من الثياب
 واللب موضع القلاذ من الصدر (قوله بأعدواقه) هكذا في غاية البيان والذي
 في الهداية والقمع والتبين يأذني (قوله ويضعه في عنقه) الصغى أن يسطر الرجل كفه
 فيضرب بها قاضا الإنسان أو يده فإذا قبض كفه ثم ضرب به فليس يضع بل يقال ضرب به
 يصيح مصباح وما ذكر من الصغى نقله في التاترخانية ونقله أيضا في النهر عن شرح
 الطحاوى وقد حكاه بعضهم بقيل (قوله لا يا حكاكفر) مفاده المنع من قول بأعدواقه
 بل ومن الأخذ باللبب والهز والصدع إذا شاك بأنه يؤذيه وإلهذا رتب بعض المحدثين من
 الشافعية ذلك بأنه لا أصل له في السنة ولا فعلا أحسن الخلفاء الراشدين (قوله ويأثم
 القائل إن أذابه) مقتضاه أنه يعز ولا يكاب الأثم بحر وأقره المصنف لكن نظيره
 في النهر قلت ولعل وجهه ما مر في يافاسق من أنه هو الذي ألحق الشين بنفسه قبل قول
 القائل أفاده الشارح في التعزير ط قلت لعل ذكرنا الفرق هنا لافاهم (قوله
 ولا يجوز أن يحدث بينهم الباء وكسر الدال وفاعله الكافر ومفعوله بيعة كما يقتضيه قول
 الشارح ولا صغى وفي نسخة ولا يحدثوا أي أهل الفتنة اه ومن الأحداث نقلها إلى
 غير موضعها كما في البحر وغيره ط (قوله بيعة) بالكسر معبد التصاري واليه ودو كذلك
 الكنيسة الأهم طلب البيعة على معبد التصاري والكنيسة على اليهود فهم ستافا
 وفي النهر وغيره وأهل مصر يطلقون الكنيسة على معبدهما ويحسون اسم الغير بمعبد
 التصاري قلت وكذا أهل الشام درممتي والصومعة بيت يبنى برأس طويل ليتعبد
 فيه بالانقطاع عن الناس بحر (قوله ولا مقبرة) عراء المصنف إلى الخلاصة ثم ذكر
 ما يخالفه عن جواهر الفتاوى ثم قال والظاهر الأول ومن ثم عايناه في المختصر
 (قوله ولوقرية في المختار) نقل تصحيحه في القمع عن شرح شمس الأئمة السرخسي
 في الأجابات ثم قال أنه المختار وفي الوهبية أنه الصحيح من المذهب الذي عليه المحققون
 إلى أن قال فقد علم أنه لا يحل الاقتناء بالأحداث في القرى لأحد من أهل زماننا
 بعد ما ذكرنا من التحميم والاختيار للفقوى وأخذ عامة المتأخرين ولا يلتفت إلى فتوى من
 أفنى بما يخالف هذا ولا يحل العمل به ولا الأخذ بفتواه ويحجر عليه في الفتوى ويمنع
 لأن ذلك منه مجرد اتباع هوى النفس وهو حرام لأنه ليس له قوة الترجيح لو كان الكلام
 مطلقا فكيف مع وجود النقل بالترجيح والفتوى فتنبه لذلك واقفه الموفق قال في النهر
 والخلاف في غير جزيرة العرب أما هي فممنوع من قرأها بنا خبر لا يجمع بين جزيرة
 العرب اه قلت الكلام في الأحداث مع أن أرض العرب لا تنظر فيها كنيسة ولو قدعية
 قضلا عن أحداثها لأنهم لا يمكنون من السكنى بها الحديث المذكور كما يأتي وقد بسطه

ويقول أعط بأعدواقه ويضعه
 في عنقه لا يا كافر ويأثم القائل إن
 أذابه قتيبة (ولا يجوز أن
 يحدث بيعة ولا كنيسة)
 ولا صومعة ولا بيت نار ولا مقبرة
 ولا صغى (في دار الإسلام)
 ولوقرية في المختار فتح

مطلب
 في أحكام الكنائس والبيع

مطلب
 لا يجوز أحداث كنيسة في القرى
 ومن أفنى بالمواد فهو مخطن
 ويحجر عليه

مطلب
 تهم الكنائس من جزيرة العرب
 ولا يمكنون من سكناها

في الفتح ونرح السير الكبير وقد تقدم فبعد جزيرة العرب أول الباب المارة (تيسيم) •
 في الفتح قبل الامصار ثلاثة مامصر السلون كالصوفة والبصرة وبغداد واسط
 ولا يجوز فيه احداث ذلك اجناعا وما فتحه السلون عنوة فهو كذلك وما قصوه صلحا
 فان وقع على أن الارض لهم جاز الاحداث والا فلا الا اذا شرطوا الاحداث اه ملخصا
 وعليه فقوله ولا يجوز أن يحدوا مقبدا اذ الم يقع الصلح على أن الارض لهم اوعلى
 الاحداث لكن ظاهر الرواية أنه لا استثناء فيه كافي البحر والنهر قلت لكن اذا صالحهم
 على أن الارض لهم فلمهم الاحداث الا اذا صار مصر للمسلمين بعد فانهم يمنعون من
 الاحداث بعد ذلك ثم لو يقول السلون من ذلك مصر الا تترادى فاهم الاحداث أيضا
 فلورجع السلون اليه لم يهدموا ما أحدث قبل عودهم كافي شرح السير الكبير وكذا
 قوله وما فتح عنوة فهو كذلك ليس على اطلاقه أيضا بل هو فيقسم بين القاتنين أو صار
 مصر للمسلمين فقد صرح في شرح السير بأنه لو ظهر على أرضهم وجعلهم ذمة لا يمنعون
 من احداث ككنيسة لأن المنع مختص بأصاير المسلمين التي تقام في الجمع والحدود
 فلو صارت مصر للمسلمين منعوا من الاحداث ولا تترك لهم الكنائس القديمة أيضا
 كالقوس ما بين القاتنين لكن لا يهدم بل يجعلها مساكن لهم لانها مملوكة لهم بخلاف
 ما صالحهم عليها قبل الظهور عليهم فانه يترك لهم القديمة ويمنعهم من الاحداث
 بعد ما صارت من أصاير المسلمين اه ملخصا (تسعة) • لو كانت لهم كنيسة في مصر
 فأذعوا اناسا لحناهم على أرضهم وقال المسلمون بل قصت عنوة وأرادوا منههم من
 الصلاة تقيم وجهل الحال طول العهد سأل الامام الفقهاء وأصحاب الاخبار فان وجد
 أثر عمل به فان لم يجدوا وخلقت الاسما جعلها أرض صلح وجعل القول فيها لأهلها
 لانها في أيديهم وهم متمسكون بالاصل وقامه في شرح السير (قوله وبعد المتهديم) هذا
 في القديمة التي صالحناهم على ابقائها قبل الظهور عليهم قال في الهداية لان الآية لا تنبغي
 دأخلوا أقرهم الامام فقد عهد اليهم الاعادة الا أنهم لا يمكنون من نقلها لانه احداث
 في الحقيقة اه (قوله أشباه) حيث قال فائدة نقل السبكي الاجماع على أن الكنيسة
 اذا هدمت ولو بقبرجه لا يجوز اعادتها ذكره السيوطي في حسن المحاضرة قلت يستبطل
 منه أنها لا نقلت لا تنقح ولو بقبرجه كما وقع ذلك في عصر نابلقاهرة في كنيسة بجارة
 زويلة نقلها الشيخ محمد بن الماس قاضي القضاة فلم تنقح الى الآن حتى ورد الامر
 السلطاني بقضها فلم تعبر عما تم على قضها ولا تنافي ما نقله السبكي قول أصحابنا بعد
 المتهديم لان الكلام في ابداه الامام لا في ايتهم ثم قلنا تأمل اه قال نظير الرمي في حواشي
 البحر أقول كلام السبكي عام فيما هدمه الامام وغيره وكلام الاشياء يخص الاول والذي
 يظهر ترجمه العموم لأن العدة فيما يظهر أن في اعادتها بعد هدم المسلمين استخفافهم
 وبالإسلام واخذاهم وكسر الشوكتهم ونصر الكفر وأهل غاية الامر أن فيه اقتبانا

مطلب
 في بيان أن الامصار ثلاثة ويبان
 احداث الكنائس فيها

(وبعد المتهديم) أي لا ما هدمه
 الامام بل ما هدمه أشباه في آخر
 الدعاء برفع الطاعون (من غير
 زيادة على البناء الاول)

مطلب
 لو اختلصناهم في أنها صلحية
 أو عنوة فان وجد أثر ولا تترك
 بأيديهم

مطلب
 اذا هدمت الكنيسة ولو بقبر
 وجه لا تجوز اعادتها

على الامام قلم فاعلم التعزير كما اذا أدخل الحرف في بغير اذنه يصح أماته ويمز ولا تشابه
 بخلاف ما اذا عدهم بها بأنفسهم فانهم اتعاد كما صرح به علماء الشافعية وقواعدنا لا تأباه
 لعدم العلة التي ذكرناها فيستثنى من عموم كلام السبكي اهـ (تبيينه) * ذكر الشريلا في
 في رسالة في أحكام الكائن عن الامام السبكي أن معنى قولهم لا نعتهم من الترميم ليس
 المراد أنه جائز أمرهم به بل بمعنى تبركهم وما يديرون فهو من جملة المعاصي التي يقرنون
 عليها كشراب الخمر وقهوه ولا تقول أن ذلك جائز لهم فلا يجعل السلطان ولا للقاضي
 أن يقول لهم افعلوا ذلك ولا أن يمتنعهم عليه ولا يجعل لاحد من المسلمين أن يعمل لهم فيه
 اهـ ولا يخفى ظهوره وموافقته لقواعدنا ثم نقل عن السراج البلقيني في كنيسة اليهود
 ما حاصله أن العصاة رضي الله تعالى عنهم عند دفع الواح لم يكن منهم من صلح مع اليهود
 أصلا اهـ قلت وهذا ظاهر فإن البلاد كانت بيد النصارى ولم تزل اليهود مضطربة عليهم
 المذمة رأيت في حاشية شيخ مشايخنا الرجعي كتب عند قول الشارح في الخطبة الامام
 بجامع بني أمية مانسه ثم نقض أهل الفتنة عهدهم في وقعة التنازع ولما عان آخرهم
 فكأنهم الات موضوعه بقدر حق اهـ ويؤخذ من هذا حكم حادثة الفتوى الواقعة
 في عام غاية وأربعين بعد المائتين والاقتراب من كتابي لهذا المجلد وهي أن كنيسة
 لفرقة من اليهود تسمى اليهود القرايين مهجورة من قديم لنته هذه الفرقة وانقطاعهم
 في دمشق لخضر يهودي غريب هو من هذه الفرقة الى دمشق فدفن له النصارى دواهم
 معلومة وأذن لهم في بنائها وأن يجعلوا معبد الههم وصدق لهم على ذلك جماعة من اليهود
 لقوة شوكة النصارى في ذلك الوقت وبلغني أن الكنيسة المذكورة في داخل حارة اليهود
 مشتملة على دور عديدة وأن مراد النصارى شراء الحارة المذكورة وادخالها
 للكنيسة وطلبوا قنوى على صحة ذلك الآن وعلى كونها صارت معبدا للنصارى
 فامتنعت من الكتابة وقلت أن ذلك غير جائز فكذب لهم بعض المتوولين طمعا في عرض
 الدنيا أن ذلك صحيح جائز فتقويت بذلك شوكتهم وعرضوا ذلك على والي الامر ليأذن لهم
 بذلك حيث وافق غرضهم الحسبم الشرى بناء على ما قاتلهم به ذلك الحق ولا أدري
 ما بول اليه الامر وإلى الله المشي ومستندى فما قلته أمور منها طاعتهم من أن اليهود
 لا يعهد لهم فالظاهر أن كاتسهم القديسة أقوت ما كسر لا معاد قننى كما بقيت عليه
 وماعتها أيضا من أن أهل الفتنة تقضوا عهدهم لقتالهم المسلمين مع التنازل الكفار فلم يبق
 لهم عهد في كاتسهم فهي موضوعة الا بغير حق ويأتى قريبا عند قوله وسب النبي
 صلى الله عليه وسلم أن عهد أهل الفتنة في الشام مشروط بأن لا يحدوا راحة ولا كنيسة
 ولا يشتر مساكلا ولا يضربوه وأنهم ان خالفوا فلا ذمة لهم ومنه أن هذه كنيسة مهجورة
 انقطع أهلها وقطعت عن الكفرة فلا تجوز الاعانة على تجديد الكفرة فيها وهذا اعانة
 على ذلك بالقدر الممكن حيث قطعت عن كفرة أهلها وقد نقل الشريلا في رسالته

مطلب
 ليس المراد من اعادة المنهدم انه
 جائز أمرهم به بل المراد تبركهم
 وما يديرون

مطلب
 لم يكن من العصاة صلح مع اليهود

مطلب
 مهم حادثة الفتوى في أخذ
 النصارى كنيسة مهجورة لليهود

مطلب
 فيما أتى به بعض المتوولين في زماننا

قوله ولا أدري الخ قلت آل الامر
 بعد سنة الى أن شرعوا في عملتها
 على أحسن ما أرادوا مع حسب
 أما كن حولها أخذوها من
 المسلمين فهدموا ولا حول ولا قوة
 الا بالله العلي العظيم

عن الامام القرا في أنه اُفتي بأنه لا يسجد ما انهدم من الكنائس وأن من ساعد على ذلك فهو راض بالكفر والرضا بالكفر كفر اه فتعوذ بالله من سوء المنقلب ومنها أن عداوة اليهود والتصاري أنتم من عداوتهم لنا وهذا الرضا والتصديق ناشئ عن خوفهم من التصاري لقوة شوكتهم كاذكرناه ومنها أنهم اذا كانت معينة لقرفة خاصة ليس لرجل من أهل تلك القرعة أن يصرفها الى جهة أخرى وان كان الكفر له واحدة عندنا كدرسة موقوفة على الخنفية مثلاً لا يملك أحد أن يجعلها لاهل مذهب آخر وان اتحدت الملة ومنها أن الصلح العمري الواقع حين الفتح مع التصاري انما وقع على ابقاء معابدكم التي كانت لهم اذ الدوم من جهة الصلح معهم كإلته أن لا يحدوا كنيسة ولا صومعة وهذا احداث كنيسة لم تكن لهم بلا شك واتفقت مذاهب الائمة الاربعة على أنهم ينعون عن الاحداث كإبطه الشربلاني بقوله نصوص أئمة المذاهب ولا يلزم من الاحداث أن يكون بنا احد ثلاثة في شرح السير وغيره على أنه لو أرادوا أن يحدوا يتألم معبد المسكن كنيسة يجمعون فيه ينعون منه لأن فيه معارضة للمسلمين وازدوا بالدين اه أي لانه زاد تمعبد لهم عارضوا به معابد المسلمين وهذه الكنيسة كذلك جعلوها معبد الههم حاد ثلثاً اُفتي به ذلك المسكين خالف فيه اجماع المسلمين وهذا كله مع قطع النظر عما قصدوا من عمارتها بانقاض جديدة وزادتهم فيها فانها لو كانت كنيسة لهم ينعون من ذلك باجماع أئمة الدين أيضاً ولا شك أن من أفتاهم وساعدهم وقوى شوكتهم يحنى عليه سوء الخاتمة والعياذ بالله تعالى (قوله عن النقض) بالضم ما انتقض من البنيان خاموس (قوله وقامه في شرح الوهبانية) ذكر عبارته في النهر حيث قال قال في عقد القرائد وهذا أي قولهم من غير زيادة يشيد أنهم لا يبنون ما كان بالبن بالاجز ولا ما كان بالاجز بالبحر ولا ما كان بالبحر ويد وخب الخ بالتق والساج ولا يضاف اليه يكن قال ولم اجد في شيء من الكتب المعتمدة أن لاتعاد الا بالنقض الاول وكون ذلك مفهوماً لاعاد شرا عا ولغة غير ظاهري عندي على أنه وقع في عبارة محمد بنونها وفي اجابة الخاتمة بسمروا وليس فيهم ما ما يشترط بالنقض الاول وفي الحاشي القدسي واذا انهدمت البيع والكنائس لذوى الصلح اعادتها بالبن والطين الى مقدار ما كان قبل ذلك ولا يزيدون عليه ولا يشيدونها بالبحر والتيد والاجز واذا وقف الامام على بعة جديدة أو بنى منها فوق ما كان في القديم خربها وكذا ما زاد في عمارتها العتيقة اه ومقتضى النظر أن النقض الاول حيث وجد كائناً ما كائناً لا يعدل عنه الى آلة جديدة اذ لا شك في زيادة الثاني على الاول حينئذ اه (قوله وأما القديمة الخ) بمقابل قوله ولا يحد كنيسة ولا كنيسة وكان الاولى ذكره قبل قوله ويعاد انهدم لأن اعادة التهدم انما هي في القديمة دون الحادثة (قوله في القصبة) أراد بها القنطرة عنوة بقرينة مقابلتها بالصليبية (قوله بجر) عبارته قال في فتح القدير واهل أم البليح

ولا يعدل عن النقض الاول ان
كفي وقامه في شرح الوهبانية
وأما القديمة فمقتضى لمسكنا
في القصبة ومعبد في الصليبية
بجر

مطلب
في كيفية اعادة التهدم من
الكنائس

والكائنات القديمة في السواد لا تهتم على الروايات كلها وأما في الامصار فاختل كلام
محمد فذكر في العشر وانخرج تهتم القديمة وذكر في الاجارة لا تهتم وعمل الناس على هذا
فانما بنا كثيرا منها والتعليق عليها أزمان وهي باقية لم يصر امامهم منها فكان
متوارثين بعد العصاة وعلى هذا الوصف نابتهم ادرا وكنته وقوع داخل السور
ينبغي أن لا يهدم لانه كان مسحا للامان قبل وضع السور فيعمل مافي حروف القاهرة
من الكائنات على ذلك فانها كتبت فضاء فأدار الصديقون عليها السور ثم فيها الاثنا عشر
وربهم من امام تمكين الكفار من احداثها جهارا وعلى هذا ايضا الكائنات الموضوع
الاثنا عشر او الاسلام غير ضرورة العرب كلها ينبغي أن لا يهدم لانها كانت في الامصار
قديمة فلا شك أن الصلبة أو التابيعين حين فتحوا المدينة علموا بها وبقوله وبعد ذلك ينظر
فان كانت البلدة تحت عنوة حكمنا بأنهم بقوله ما كن لا معابد فلا يهدم وليسكن
بمعون من الاجتماع فيها للتقريب وان عرف ان تحت صلحا حكمنا بأنهم أقروا معابد
فلا يعمرون من ذلك فيها بل من الاظهار اه قتل وقوله وقوع داخل السور ينبغي
أن لا يهدم ظاهرا أنه لم يره منقولاً وقد صرح به في الذخيرة وشرح السير وقوله وبعد ذلك
ينظر الخ قد متنا ما لو اختلف في أنها فصيحة أو صليحة ولم يعلم من الآثار وخياره
في أيديهم (قوله خلافا لمافي القهستاني) أي عن الثقة من أنها في الصليحة تهتم
في المواضع كلها في جميع الروايات (قوله ويعني الذي الخ) حاصلة أنهم لما كانوا محالين
أهل الاسلام فلا يهدم من يميزهم عناكي لا يعامل معاملة المسلم من التوقير والاجلال
وذلك لا يجوز زور عما يموت أحد من جماعة في الطريق ولا يعرف فيصلي عليه وادوا
التي يوجب أن يكون بواقية صفارا لا اعزاز لان اذلالهم لازم بقدر أذى من شرب أو وقع
بلا سبب يكون منه بل المراد اقصافه بمشة رضية فخر (قوله ومر كيه) في الملة الهنئة
فيه انما تكون اذ اركبوا من جانب واحد وغالب ظني أني سمعته من الشيخ الاخ كذلك
نهر قلت وهو كذلك ففي رسالة العلامة قاسم في الكائنات وقد كتبت عمري أمره
الاجناد ان يقتصروا أهل الثقة بالخاص ويركبوا على الاكف عرضا (قوله وسلاحه)
تبع فيه الدور وهو مناف لقوله تعالى غيره من أصحاب المتن ولا يعمل سلاح الآن
يعمل على ما اذا استعان بهم الامام أو المراد من تمييزه في سلاحه بأن لا يعمل سلاحا هو
بعد قاتل (قوله الا اذا استعان بهم الامام الخ) لكنه يركب في هذه الحالة باكب
لا يشرح كما قال بعضهم نهر (قوله وذوب) بالدال المحبة أي دفع وطرد لدنو (قوله)
وجاز يضل أي ان لم يكن فيه عز وشرف وتعلمه في شرح الوهبانية (قوله وهذا) أي
جواز تركه بل قبل أو جعله وكان ينبغي تأخير هذه الجملة كلها عن قوله ويركب سريا
كلا كف (قوله الاضرورة) كما اذا خرج الى قرية أو كان مريضا فخر (قوله والمعتقد
أن لا يركبوا) كتب بعضهم هنا أن الصواب يركبون بالتون كما هو عبارة الاشياء لعدم

خلافا لمافي القهستاني قتيبه
(وعبر الذي صافي زيه) بالكسر
لباسه وجبته (مر كيه) ومر كيه
وسلاحه فلا يركب خيلا) اذا
استعان بهم الامام لم يركب
هنا ذخيرة وجاز يضل كما
تساوئانية وفي الفتح وهذا
عند المتقدمين واختار المتأخرون
انه لا يركب أصلا الاضرورة
وفي الاشياء والمعتقد أن لا يركبوا

مطلب
في تمييز أهل الثقة في اللبس

الناصب والجازم وأن تحفة من التقلية واسمها ضمير أقول هذا التصويب خطأ محض
 لأن التحفة من التقلية التي لاصب المضارع شرطها أن تقع بعد فعل اليقين أو ما ينزل
 منزلة فهو علم أن سيكون أو لا يكون أن لا يرجع وهذه ليست كذلك بل هي المدورية
 الثابتة فهو وأن تصوموا خير لكم (قوله مطلقاً) أي ولو جارحاً (قوله في الجامع) أي
 في مجامع المسلمين إذا تم فتح (قوله كالاكف) يعني جمع اكاف مثل حار وحمر
 مصباح فكان الأولى التعبير بالكاف المفرد (قوله كالبرذعة) يدل من قوله كالاكف
 قال في المصباح البرذعة بالذال والادال حشر يجعل تحت الرجل والجمع البراذع هذا هو
 الأصل وفي عرف زماننا لم يبق للمصباح ما يركب عليه بمنزلة السرج للفرس اه قالوا هذا
 المعنى العرف لا اللغوي (قوله ولا يعمل بسلاح) أي لا يستعمله ولا يحمل لاه عز
 وكل ما كان كذلك ينعون عنه قلت ومن هذا الأصل تعرف أحكام كثيرة درست في
 (قوله ويظهر الكسبيج) بضم الكاف وبالجمم كافي التهستاني فارسي معرب معناه
 العجز والذل كافي النهر في شمل القلوس ووزن الزاد والنعل لوجود الذل فيها ولقوله في البحر
 وكسبيجات النصارى قلوس وسودا من السلب معربة ووزن من الصوف اه فتعبره
 بخصوص الزناريان لبعض أنواعه اه ح (قوله الزنار) وزن نقاح وجمعه زنائر
 مصباح وفي البحر عن المغرب أنه خط غليظ بقدر الاصبع يشده الذي فوق ثيابه قال
 القهستاني وينبغي أن يكون من الصوف والشعر وأن لا يجعل له حلقة تشده كما يشده
 المسلم المنطقة بل يعلقه على العنق أو الشمال كما في المحيط (قوله ولو زقاهه وصفراه)
 أي خلافاً لما في الفتح من أنه إذا كان المقصود العلامة يعسبر في كل بلد متعارفاً
 وفي بلادنا جعلت العلامة في العمامة فالزمن النصارى بالازرق واليهود بالاصفر واخص
 المسلمون بالابيض قال في النهر لأنه في الظهورية قال وأما لبس العمامة والزنار
 الأبريسم بخفاء في حق أهل الاسلام ومكسرة لقولهم وهذا يؤذن بفتح التمييز بما يؤيد
 ما ذكره في التارخية حيث صرح بفتحهم من القلائس الصغار وانما تكون طويلة
 من كرابس مصبوغة بالسواد معربة بمطنة وهذا في العلامة أولى وإذا عرف هذا
 فتحتم من لبس العمامة هو الصواب الواضح بالثبوت فأيد الله سلطان زماننا وسعادته
 أيد وللاكمة شيد ولا مراء سدّد اذ منهم من لبسها اه قلت وهذا هو الموافق لما ذكره
 أبو يوسف في كتاب الخراج من الزمانهم لبس القلائس الطويلة المضربة وأن عمر كان
 يأمر بذلك ومن منهم من لبس العمامة (تنبية) قال في الفتح وكذا تؤخذ نسائهم
 باري في الطرق فيجعل على ملاء اليهودية خرقة صفراء وعلى النصرانية زرقاء وكذا
 في الجملات اه أي فيجعل في أعناقهم طوق الحديد كافي الاختصار قال في الدر المنثور
 قلت وسبب أن النملة في النظر إلى المسئلة كالرجل الأجنبية في الأصم فلا تنظر أصلاً
 إلى المسئلة فليتب لذلك اه ومفاده منعهم من دخول حمام فيه مسئلة وهو خلاف

مطلقاً ولا يلبسوا العمامة وأن

ركب الجمار لضروفة نزل

في الجامع (ويركب سرجاً

كالاكف) كالبرذعة في مقدمه

شبه الرماة (ولا يعمل بسلاح

ويظهر الكسبيج) فارسي معرب

الزنار من صوف أو شعر وهل يزنم

تعمزهم بكل العلامات خلاف

أشباه والصحيح أن قصها عنوة

فذلك والاقطى الشرط تارخية

(ويجمع من لبس العمامة) ولو

زرقاء وصفراء على الصواب نهر

ونحوه في البحر واعتمده في الاشياء

كجاءه ناه

المقهور من كلامهم هنا تأمل (قوله وانما تكون طويلة سوداء) ظاهره ان الضمير
 للعمامة وليس كذلك بل هو للقلنسوة لان المقصود منعه من العمامة ولو غير طويلة
 والزاهم للقلنسوة الطويلة كما علمته فكان الصواب ان يقول وانما ليس قلنسوة
 طويلة سوداء والقلنسوة التي يدخل فيها الرأس والعمامة ما يدان رعاها من متدبل ونحوه
 (قوله الابريسم) بكسر الهمزة والواو فتح السين وهو الحرير قال في المسباح الحريرة
 واحدة الحريرة وهو الابريسم (قوله كصوف مرابع) لعملة الفرجية فانه الان من
 خصوصيات أهل القرآن والعلم ط (قوله وأبراد رقعة) البر نوع من الثياب مخطط
 كافي النهاية (قوله وتقامه في الفتح) حيث قال بل ربما يفت بعض المسلمين خدمة لهم
 خوفا من أن يغير خاطره منه فيسبى به غلبته كتبه معية توجب له منه الضرر ثم قال
 وتجعل مكانهم خشنة فاسدة اللون ولا يلبسوا باله كطالبة المسلمين ولا ردية
 تآرديتهم كذا أمر واواثقت العصاية على ذلك اه وقال أيضا ولا شق في وقوع
 خلاف هذا في هذه الديار اه قلت وفي هذه السنة في البلاد الشامية استأذنت اليهود
 والتساوى على المسلمين وقدموا القاتل

أحبائنا في الزمان كثيرة • وهم زمان رفعة السهام

ففي يقيق الدهر من سكراته • وأرى اليهود بذلة افتقاه

(قوله وينبغي أن يلازم الصغار) أي الذلل والهوان والظاهر أن ينبغي هنا جمع في يجب
 قال في الحر إذا وجب عليهم اغهاها الذلل والصغار مع المسلمين وجب على المسلمين عدم
 تعظيمهم لكن قال في الذخيرة إذا دخل يهودي الحمام أن خدمه المسلم طمعا في لغوه
 فلا بأس به وان تعظيمه لأن كان ليل قلبه الى الاسلام فكذلك وان لم يوشأ
 مما ذكرنا كره وكذا قد دخل ذي على مسلم فقام له ليل قلبه الى الاسلام فلا بأس وان لم يوشأ
 شيئا أو عظمه لغناه كره اه قال الطرسوسي وان قام تعظيمه لادانه وما هو عليه كف لآن
 الرضا بالكفر كفر فكيف بتعظيم الكفر اه قلت وبه علم أن لقوام له خوفا من شره
 فلا بأس أيضا بل اذا تحقق الضرر فيجب وقد يستحب على حسب حال ما يتوقفه
 (قوله ويضيق عليه في المورد) بأن يلجئه الى أضيق الطريق وعبارة الفتح ويضيق عليهم
 في الطريق (قوله ويجعل على دار علامه) ثلاثة مسائل في دعواه بالمغفرة أو بعامله
 في التضرع معاملة المسلمين فتح (قوله لانهم أس أرض العرب) أخذوا أرض العرب غير
 مقصور على مكة والمدينة بل جزيرة العرب كلها كذلك كما عبره في الفتح وغيره وقد منا
 تحديد هاو الحديث المذكور قوله عليه الصلاة والسلام في أرضه التي مات فيه
 كما أخرجه في المطا وغيره وبسطه في الفتح (قوله ولا يبطل) فيمنع من أن يبطل فيها
 المكث حتى يتخذ فيها مسكنا لأن حالهم في المقام في أرض العرب مع التزام الجزية ككالمهم
 في غيرها بلا جزية وهناك لا يمنعون من التجارة بل من اطاعة المقام فكذلك في أرض

وانما تكون طويلة سوداء

(د) من زنا بالابريسم والثياب

القاهرة المختصة بأهل العلم

والشرف

وجوخ رفيع وأبراد رقعة ومن

استكتاب ومباشرة يكون بها

معظماء عند المسلمين وتقامه في الفتح

وفي الحساوي وينبغي أن يلازم

الصغار فيما يكون بينه وبين المسلم

في كل شيء وعليه فينبع من القعود

حال قيام المسلم عنده بهر ويحرم

تعظيمه وتكرمه صالحه ولا يبدأ

بسلام الحاجة ولا يزداد

في الجواب على وتعلبك ويضيق

عليه في المورد ويجعل على داره

علامه وتقامه في الاشياء من

أحكام الذي وفي شرح الوهابية

لشرب نيلاي ويعنون من استطاع

مكة والمدينة لانهم من أرض

العرب قال عليه الصلاة والسلام

لا يجتمع في أرض العرب دينان

ولو دخل تجارة جاز ولا يبطل

العرب شرح السير ومظاهره أن حشد الطول سنة تأمل (قوله) فالظاهر أنه أراد فيه ما استقر عليه الحال أي فيكون المنع هو المذهب قلنا لكن الذي ذكره أصحاب المتن في كتاب الحظر والاحاة أن الذي لا يمنع من دخول المسجد الحرام وغيره وذكر الشارح هناك أن قول محمد والشافعي وأحمد المنع من المسجد الحرام فالظاهر أن حاشي السير الكبير هو قول محمد وسده دون الامام وأن أصحاب المتن على قول الامام ومعلوم أن المتن موضوعه لنقل ما هو المذهب فلا يعبدل عما فيها على أن الامام السرخسي ذكر في شرح السير الكبير أن أبا سفيان جاء إلى المدينة ودخل المسجد وذلك قصة قال فيها دليل لتأني مالك رحمه الله تعالى بمنعه المشرك من أن يدخل شيأ من المساجد ثم قال أن الشافعي قال يمنعون من دخول المسجد الحرام خاصة للآفة انما المشركون فهم فأما عندنا لا يمنعون كما لا يمنعون عن دخول سائر المساجد ويستوى في ذلك الحربي والذي الخ (قوله وفي الخاتمة الخ) كان الاولى تصديقه على مسئلة الاستيطان ثم ان ظاهره أن ساءهم بغير الكسج دون العبد مع أنه ليس في عبارة الخاتمة ذكر النساء أصلاً ونفسها ولا يؤخذ عبيد أهل الفقه بالكسجيات وهكذا نفسه عنها في الضر والهمر وصاية النهر قالوا لا يجب أن تغزو قوم أضاع ذنائب في الطرقات والجمادات وفي الخاتمة ولا يؤخذ عبيد أهل الفقه بالكسجيات اهـ (قوله الذي إذا اشترى دار الخ) قال السرخسي في شرح السرفان مصر الامام في أراضهم للصالحين كما هو مرعوضي الله عنه المصرة والكوفة فاشترى بهم أهل الفقه دورا وسكنوا مع المسلمين بمنعوا من ذلك فانا قبلنا منهم فقد ألتمه ليقعوا على محاسن الدين فمضى أن يؤمنوا واختلط بهم المسلمين والسكن معهم يحقق هذا المعنى وكان شيخنا الامام شمس الأئمة الخواص يقول هذا اذا قالوا وكان يجب لا تعطى جماعات المسلمين ولا تعطى الجماعة بسواءهم بهذه الصفة فاما اذا كانوا على وجه يؤدى الى تعطيل بعض الجماعات أو تقليصها نعموا من ذلك وأمر وان يسكنوا ناسية ليس في المسلمين جماعة وهذا محذور عن أبي يوسف في الامالى اهـ (قوله أى أراد شراها) انما مبرم بهذا القول بعد لا يخفى أن اتباع منه ط (قوله) وقبل لا يبعد الا اذا أكثر) نفاه في الجرحى الصغرى بعد ان نقله عن الخاتمة بلا تعقيد بالكثرة ولكن لم يعبر عنه بقل ولا يخفى أن هذا القيد يصلح توقيفا بين القولين وهذا قول شمس الأئمة الخواص كما علمته آتفا ومضى عليه في الوهابية وشرحها وكذلك قال الخبير الزملي ان الذي يجب أن يقول عليه التمسك بل فلا تقول بالمنع مطلقا ولا بعده مطلقا بل بدورا لحكم على القلة والكثرة والضرر والمنفعة وهذا هو الموافق لقواعد الفقهية فتأمل اهـ (قوله فأجاب الخ) هذا الجواب مبنى على اختيار الخواص وغيره قال ط ولم يجب عن المسؤول عنه وجوابه انه ما يتحققان الوظيفة لقيامهما بالعمل اهـ قلت واعتازك لظهور وتبينها على ما هو اهم فهو من أسلوب الخصم كما في قوله تعالى

وأما قوله المسجد الحرام فذكر في السير الكبير المنع وفي الجامع الصغير دعمه والسير الكبير آخر نصنفه محمد رحمه الله تعالى فالظاهر أنه أراد فيه ما استقر عليه الحال انتهى وفي الخاتمة تبخير نساؤهم لا عبيدهم بالكسج (الذي إذا اشترى دارا) أى أراد شراها (في المصر لا يخفى أن باع منه فلواشترى بغيره يجرى بهما من السلم) وقبل لا يبعد الا اذا أكثر ودقته وفي معرضات المعنى أبى السجود من كتاب الصلاة تستل عن مسجد يرق في اطرافه بيت أحد من المسلمين وأحاط به الكفوة فكان الامام والمؤذن فقط لاجل وظنة بما ذهبن اليه فيؤذنان ويصليان به فهل تحمل لهم الوظيفة فأجاب بقوله تلك البيوت تأخذها المسلمون بغيرها جبراً على الضرور وقد ورد الامر الشريف السلطاني بذلك أيضا قالوا لم لا يؤخر هذا أصلا وفيها من الجهاد وبعد ان ورد الامر الشريف السلطاني بعدم استخدام الذميين للعبيد والجواري واستخدم ذى عبدا أوبارية ماذا يلزمه فأجاب يلزمه التزير والتشديد والجبس

ط ملاحظ

في سكنى أهل الفقه مع المسلمين في

المصر

ففي الخلية ويؤمر من بها كان
استغفوا لهم وكذا في دورهم
عن دورنا انتهى فليحفظ ذلك
(واذا اتكأ في أهل الجمعة دورا)
فيعاين المسلم ليسكنوا فيها
في المص (جاء) ليعود فنعها لينا
وليروا تعاملنا فيسألوا (يشرط)
عدم تقليل الجماعة لسكانهم
شرطه الامام الحلواني (فان لازم
ذلك من سكانهم أمر وبالا عزال
ههم والسكنى باقية ليس فيها
مسلمون) وهو محفوظ عن أبي
يوسف بصرى الذخيرة وفي الاشياء
واختلف في سكانهم بيننا في المص
والجمعة الجواز في محلة خاصة انتهى
وأقره المصنف وغيره لكن رده شيخ
الاسلام جوى زاد ويؤمر بانه فهم
خطأ فكانه فهم من الناحية المحلة
وليس كذلك فقد صرح القرطائى
في شرح الجامع انه غير بعد
ما نقل عن الشافعى انهم يؤمر من
يسمع دورهم في اصار المسلمين
وبانطروح عنها وبالسكنى خارجها
لئلا يكون لهم محلة خاصة تقلل
التسنى والمراد أى بالمنع المذكور
عن الاصار أن يكون لهم في
المص محلة خاصة يسكنونها ولهم
فيها جماعة عارضة كنعة المسلمين
فأما سكانهم بينهم وهم مقهورون
فلا كذلك كذا في فتاوى
الاسكوبى فليحفظ

يسألونك عن الاحلة الآية (قوله في الخلية الخ) أى والاستخدام المذكور يتأق
الاستغفار (قوله واذا اتكأ في الخ) شروع في الكراهة بعد القراغ من الشراء وظاهر
كلام المصنف الفرق بينهما وهو مبنى على القول بالجبر على البيع مطلقا وقد علمت أن
المحل عليه القول بالتفصيل فلا فرق بين الكراهة والشراء بل أصل العبارة المذكورة
اتكأ في الشراء كما نقلناه آنفا عن السرخسى (قوله في المص) الظاهر أنه غير قيد
بعد اعتبار الشرط المذكور (قوله ليس فيها مسلمون) هو بمعنى ما تضمن قوله ليس فيها
للمسلمين جماعة لأن من شأن المسلمين إقامة الجماعة (قوله لكن رده الخ) وعبارته كما
وأيت في حاشية الجوى وغيرها قوله في محلة خاصة هذا الانطام لأجله لاحد وانما الموجود
في الكتب أن الجواز مقيد بما ذكره الحلواني بقوله هذا اذا قلنا بحيث لا تعطى بسبب
سكانهم جماعات المسلمين ولا تقلل أمانا اذا تعطلت وتقلت فلا يتكمن من السكنى
فها ويسكنون في ناحية ليس فيها المسلمين جماعة فكان المصنف فهم من الناحية المحلة
وليس كذلك بل قد صرح القرطائى في شرح الجامع الصغير بعد ما نقل عن الشافعى
انهم يؤمر من يبيع دورهم في اصار المسلمين وانطروح عنها وبالسكنى خارجها لئلا
تكون لهم منعة كنعة المسلمين بينهم عن أن تكون لهم منعة خاصة حيث قال بعد
ما ذكرناه نقل عن التسنى والمراد أى بالمنع المذكور عن الاصار أن يكون لهم في المص
محلة خاصة يسكنونها ولهم فيها جماعة كنعة المسلمين فأما سكانهم بينهم وهم مقهورون
فلا كذلك اه قلت وقوله بجمعهم معلق بقوله صرح وقوله حيث قال أى القرطائى
وحاصل كلامه أن المحلة من جهة المصروح أن الحلواني قال لا يمكن من السكنى فيها
أى في المص ويسكنون في ناحية الخ فهو صريح بأنه اذا لم يقلل الجماعة يسكنون
في ناحية خارجة عن المص فهي براحة ولا يشرع كلام القرطائى أيضا منهم عن أن
يكون لهم محلة خاصة في المص وانما يسكنون بينهم مقهورين أى اذا لم يقلل
الجماعة فتصل من مجموع كلام الحلواني والقرطائى انه اذا لم يقلل سكانهم في المص
تقلل الجماعة أمر وبالسكنى في ناحية خارج المص ليس فيها جماعة للمسلمين وان لم يقلل
ذلك يسكنون في المص بين المسلمين مقهورين لاف محلة خاصة في المص لانه يلزم منه أن
يكون لهم في المص المسلمين منعة كنعة المسلمين بسبب اجتماعهم في عانتهم فاقهم (قوله
انهم يؤمر من) مقول نقل ط (قوله نقل) حال من فاعل صرح بتأويل اسم الفاعل
اه ح (قوله والمراد) الاوضح أن يقول بأن المراد يكون متعاقبا بصرح ط (قوله ولهم
فيها منعة) الواو للسال والمنتهى بفتح الون جمع مانع أى جماعات يتعوضونهم من وصول
غيرهم اليهم أم فاده ح وقوله عارضة مفعلة وعروضها انما هو بسبب اجتماعهم
في محلة خاصة وقوله فأما سكانهم انهم الخ مقابلة أى ان سكانهم بين المسلمين لاف محلة
خاصة بل متفرقين بينهم وهم مقهورون لهم فلا كذلك أى فلا يكون ممنوعا (تبيينه)

قال في الدر المنقذ وكذا يمنع من عي التعلي في سلبهم على المسلمين ومن المساواة عند بعض
 العلماء نعم حتى القديم كافي الوهبانية وشروطها في المنظومة المحببة
 ويمنع الذي من أن يسكن * أو أن يحصل منزلة على البناء
 أن كان بين المسلمين يسكن * بل أهل ذمة على ما ينشأ اه
 قلت ومقتضى النظم الذي ذكره المنع ولو البناء قديماً لأنه علق المنع على السكنى لا على
 التعلية في البناء لكن سئل في الخبرية عن طلبة ليمدوا كبة على بيت مسلم يريد المسلم
 منعهم من سكناها ومن التعلي عليه فأجاب بأنه ليس للمسلم ذلك فقد جوزوا البناء
 دار الذي العالية على دار المسلم وسكناها إذا ملكها ما لم تنهدم فإنه لا يبعد ها علية كما
 كانت ومن صرح بذلك ابن الشحنة في شرح النظم الوهباني وكثير من علمائنا اه وذكروا
 في جواب سبيل آخر أنه إذا كان التعلي للتحفظ من العصور لا يمنع منه لانهم نصوا على
 أنهم ليس لهم رفع سلبهم على المسلمين وعلة المنع مقيدة بالتعلي على المسلمين فإذا لم يكن ذلك
 بل للتحفظ فلا يمنعون صحاها نفاها اه وقال قارئ الهداية في مناقبها وأهل الذمة
 في المعاملات كالمسلمين فما جاز للمسلم فعله في ملكه جاز لهم وما لا فلا وانما يمنع من تعلية
 بناءه إذا حصل بغيره ضرر يكتف ضروها وقال هذا هو ظاهر المذهب وذكر القاضي
 أبو يوسف في كتاب الخراج أن القاضي منعهم من السكنى بين المسلمين بل يسكنون
 منعزلين قال قارئ الهداية وهو الذي أفتى به أبا اه أي أنه إذا سكن أنه منعهم من
 السكنى بينما قلنا منعهم من التعلي بالاولى وذكر في جواب آخر لا يجوز لهم أن يعملوا
 بناءهم على بناء المسلمين ولأن يسكنوا إذا راعى العالية البناء بين المسلمين بل يمنعون أن يسكنوا
 بمحلات المسلمين اه وهذا يدل منه الى ما قلناه عن أبي يوسف وأفتى به أولاً أيضاً والظاهر
 أن قوله هذا هو ظاهر المذهب يرجع الى قوله أهل الذمة في المعاملات كالمسلمين ولما كان
 لا يلزم منه أن يكونوا مثلهم فيما فيه استعلاء على المسلمين أفتى في الموضوعين بالتمنع لما قدمه
 الشارح من الحواشي من أنه ينبغي أن يلزم الصغار فيما يكون بينه وبين المسلمين في كل
 شيء ولا يفتى أن استعلاء في البناء على جيرانه المسلمين خلاف الصغار بل يبحث في الفتح
 أنه إذا استعمل على المسلمين حل للامام قتله ولا يفتى أن لفظ استعمل يشمل ما بالقول وما
 بالفعل وبهذا التقرير ما ذكره في الخبرية تخالفنا ما قلناه عنه من قوله أن ما أفتى
 به قارئ الهداية بمن ظاهر المذهب أقوى مدرك الحديث الشرع الموجب لكونهم
 لهم ما لنا وعليهم ما علينا فان قارئ الهداية لم يفت به بل أفتى في الموضوعين بخلافه كما
 سمعت والحدوث الشرع لا يفيد أن لهم ما لنا من العز والشرف بل في المعاملات من
 العقود ونحوها دلالة الدالة على الزامهم الصغار وعدم التردد على المسلمين وصرح
 الشافعية بأن منعهم من التعلي واجب وأن ذلك لحق الله تعالى وتعظيم دينه فلا يساح
 برضا الجار المسلم اه وقواعدنا لا تأباه فتعذر أنه يحرم تعظيمه ولا ينبغي أن الرضا

مطلب
 فمنعهم عن التعلي في البناء على
 المسلمين

باستعلاءه تعظيمه هذا ما ظهر لي في هذا المجلد والله تعالى أعلم (قوله) وينقض عهدهم
 (الخ) لانهم بذلك صاروا حربا علينا وعقد الذمة ما كان الادفع شر حرامهم فيعبر عن
 الفاء استقلاله ولا يسلط أمان ذريته ينقض عهدهم فتح (قوله) القطعة على موضع (أي قرية
 أو حصن فتح وقوله الحرب أي لاجل حربنا وفي بعض النسخ للحرب بزيادة الالف
 واحترز بالقطعة المذكورة عمال كوافع أهل البني يعينونهم على القتال فانه لا ينقض
 عهدهم كما ذكره الزيلعي وغيره في باب (قوله) أو بالسلب إذا الحرب لا يبعد أن
 يقال استقاله إلى المكان الذي تغلبوا فيه كاستقاله الحداد الحرب بالانصاف ان لم يكن ذلك
 المكان مواضع الحداد الاسلام أي بأن كان متصلا بالحداد والحرب والانه على قوله ما كان في الفتح
 (قوله) أو بالامتناع عن قبول الجزية أي بخلاف الامتناع عن ادائها على ما يأتي لكن
 الامتناع عن قبوله انما يكون عند ابتداء رضه وهو مستند لم يكن له عهد ذمة حتى
 ينقض ويمكن تصويره في عهد الذمة تبعا من صار حرا خلا من جنون والهدى فإذا
 أفاق أو بلغ أول الحول وضع عليه هذا الامتناع انتقض عهده (قوله) أو يجعل
 نفسه طليعة للمشركين هذا مما زاده في النسخ أيضا لكن لم يذكره هنا بل ذكر في السكاح
 في باب نكاح المشركة (قوله) بأن يبعث ليطالع (الخ) صورته أن يدخل مستأمن ويقيم
 سنة وتضرب عليه الجزية وقصد به الجسس على المسلمين ليخبر العدو ط (قوله) فلو لم
 يبعثوه) بأن كان ذميا أصليا وطرا عليه هذا القصد ط (قوله) وعليه يجعل كلام المحيط
 حيث قال لو كان يخبر المشركين بعيوب المسلمين أو يقاتل رجلا من المسلمين ليستسلمه
 لا يكون نضالا لعهد وهذا التوفيق لصاحب البحر وأقره في النهر وغيره ويشعر به تغيير
 الفتح بالطليعة فان الطليعة واحدة الطلائع في الحرب وهم الذين يبعثون ليطالعوا على
 اخبار العدو وكما في البحر من المغرب (قوله) في كل أحكامه) فيحكم عنه بالساق وإذا
 تاب تقبل قوله وهو بذمته وتبين منه زوجته الذمية التي شاهدها في دار الاسلام اجماعا
 ويشتم مالهين وورثته فتح وتعلمه في البحر (قوله) والمرتبة يقتل لأن كثرة أغلظ بحر
 (قوله) والمرتبة يجبر على الاسلام) أما المرتبة فمما استغرق بعد الساق رواية واحدة وقيل
 في رواية بحر (قوله) بقوله نقضت العهد) لانه لا ينقض عهده القول بل بالشعل كما مر
 بخلاف الامان للحرب في قلت ولعل وجه الفرق ان أمان الحرب على شرف الزوال لشككه
 من العود متى أراد فهو غير لازم بخلاف عهد الذمة فهو لازم لا يسهل الرجوع عنه ولذا
 لا يمكن من العود إلى دار الحرب فيصير الامام على الجزية مادام تحت قهره بخلاف ما إذا
 لحق بداهم وأغلبوا على موضع أو جعل نفسه طليعة أو امتنع عن قبول الجزية لانه في
 الأولين صاروا حربا علينا كما مر وفي الثالث علم انه لم يتصد للعهد بل جعله وصلة إلى
 انشراحه بنا وفي الرابع لم يوجد منه ما يدفع عنه القتل بخلاف ما إذا امتنع عن ادائها ولو
 فالزيلعي وغيره لان الغاية التي فرضت بها القتال التزام الجزية لا ادائها والالتزام باق

طلب
 فيما ينقض به عهده الذي وما لا
 ينقض

(وينقض عهدهم بالعلبة على
 موضع الحرب أو بالعاقب دار
 الحرب) زاد في الفتح أو بالامتناع
 عن قبول الجزية (أو يجعل نفسه
 طليعة للمشركين) بأن يبعث ليطالع
 على اخبار العدو فلو لم يبعثوه
 لذلك لم ينقض عهده وعليه يجعل
 كلام المحيط (وصار الذي في هذه
 الأربع صور) كما مر في كل
 أحكامه (الانه) لو أسرى (يسترق)
 والمرتبة يقتل ولا يجبر على قبول
 الذمة والمرتبة يجبر على الاسلام
 (لا) ينقض عهده (بقوله) نقضت
 العهد) زيلعي (بخلاف الامان)
 للحرب في فانه ينقض بالقول بحر
 (ولا بالامان) أداء (الجزية)

فأخذها الإمام منه جبراً اهـ وبهذا اندفع ما استشكله في التهم من أنه لو امتنع عن قبولها انقض عهده وليس ذلك إلا بالقول وجه الدفع أن الاستقاض لم يبيح من قوله لا قبل بل من عدم وجود ما يدفع عنه القتل وهو الالتزام إذا ما اختلفا امتناعاً عن ادائها بقوله لا تؤذيها فإنه قول وجب بعده التزامها الدافع للقتل ولا يزيل ذلك الالتزام به وكذلك بقوله نقضت العهد لما قلنا من أنه لا يلزم لا يملك فسخه صريحاً ولا دلالة مادام تحت قهرنا فاقسم وان دفع به أيضاً ما ورد في الدرر من أن امتناعه عن ادائها بقوله لا أعطيها ينافي بقاء الالتزام لما قلنا من لزوم ذلك الالتزام وأنه لا يملك نقضه صريحاً فكذلك دلالة لا أولى فيجبر على ادائها مادام مقهوراً في دارنا ثم رأيت الجوى أجاب بضرورة واقعه تعالى أعلم (قوله بل عن قبولها) أي ببلية نقض عهده بالإياه عن قبولها وقدمنا صورته وقد علمت آثار وجهه المرفق بين المستثنين (قوله وقتل العتيق) حيث قال وفي رواية مذكرة في واقعات - سام أن أهل الذمة إذا امتنعوا عن أداء الجزية ينقض العهد وينتقلون وهو قول الثلاثة اهـ ولا يخفى ضعفها رواية ودراية جبر قلت أما وجه الضعف رواية قلانه خلاف الرواية المشهورة في المذهب المنصوصة في المتون وغيرها وأما الدراية أي الضعف من حيث المعنى فلما علمت من بقاء الالتزام الدافع للقتل فتوخضت بهم جبراً ويمكن تأويل ما في الواقعات بما إذا كانوا جماعة فقبلوا على موضع هو بلدهم وغيرها وظاهرها العvisان والحاربة قائم حينئذ لا يمكن أخذها منهم إلا بالقتال تأمل (قوله ولا يزالنا بمسلة) بل يقسم عليه موجه وهو الحدوث كذا لو تكلموا لا ينقض عهدهم والنكاح باطل ولو أسلم بعده ويعزوان وكذا الساعي بينهما جبر (قوله واقتان مسلم) مصدر اقتن أن باي اهـ ح قالت لكن الذي رأيت في النسخ اقتان بآمين وفي المصباح فتق المال الناس من باب ضرب استعمالهم وقتن في دينه واقتن أيضاً بالبناء المفعول مال عنه اهـ ومقتضاه أن الاقتان متعد لا لازم تأمل (قوله وسب النبي صلى الله عليه وسلم) أي إذا لم يعلن فلوا أعلن يشقه أو عتاده قتل ولواصر أو به بقى اليوم دون متنى وهذا حاصل حاسب ذكره الشارح هنا بقوله انظر الزملي بقيد آخر حيث قال أقول هذا لم يشرط انتقاضه به أما إذا شرط انتقض به كما هو ظاهر اهـ قلت وقد ذكر الإمام أبو يوسف في كتاب الخراج في صلح أبي عبيد مع أهل الشام أنه صالحهم واشترط عليهم حين دخلها على أن يتربك كائسهم ويعيهم على أن لا يحدقوا بنامية ولا كيسة وأن لا يشقوا مسلماً ولا يضربوه الخ وذكر العلامة فاسم من رواية الخلال والبيهقي وغيرها في كتاب العهد وفي آخره فلما أتيت جبر من الخطاب بالكتاب زاد فيه وأن لا تضرب أحد من المسلمين شرطنا لهم ذلك علينا وعلى أهلنا ولنا وقبلنا عنهم الأمان فإن نحن خالفنا شأننا لمشرطنا لكم وضماننا على أنفسنا فلا ذمة لنا وقد حمل لكم ضماناً يصل لكم من أهل العائدة والشقاق وفي رواية الخلال فكذب عمر أن أمض لهم ما سألوه وألحق فيه

بل عن قبولها كما ونقل العتيق
عن الواقعات تسلمه بالإياه عن
الاداء قال وهو قول الثلاثة
لكن ضعفه في الجبر (و) لا
(بالزنا بمسلة وقتل مسلم) واقتان
مسلم عن دينه وقطع الطريق
(وسب النبي صلى الله عليه وسلم)

ملط
في حكم سب النبي صلى الله
عليه وسلم
قوله ومقتضاه الخ وجه ذلك أن
تصريحه بأن اقتن معنى للجهول
يقضي أنه متعد لا لازم لأن المجنى
الجهول لا يكون من اللازم اهـ
منه

حرفين اشترطهما عليهم مع ما شرطوا على أنفسهم أن لا يشترطوا شيئا من سبائنا ومن ضرب
 مسلما بعد انقضاء عهده **اه** وقد ذكر الشرنبلالي في رسالته كتاب العهد قبله
 ثم قال وقد اعتد الفقهاء ذلك من كل مذهب كاتفله القاضي بدر الدين الفراقى **اه** ثم ذكر
 الشرنبلالي أنه انتقض عهدهم بإحداث ذلك الدينارى الذى أحذقوه في زينة واتصفه
 الرسالة المذكورة ثم قال بعد ذكر ما للحق عروضى الله تعالى عنه أن هذا دليل لما قاله
 السكالي بن الهمام من نقض العهد قهرهم واستعلائهم على المسلمين **اه** قلت ولعلمهم
 لم يقصدوا بهذا العهد لظهوره كما تقدم عن الرملى لأن المعلق على أمر لا يوجد به ولا
 مرادهم بيان أن مجرد عقد الذمة لا يقتضى بما ذكره من السب ونحوه والجهاد ما مضى
 الى يوم القيامة وليس كل امام اذا فسخ بلد يقتضيه هذا الشرط الذى شرطه عرف فلذا تركوا
 التصريح به على أن ما شرطه عرو على الشام ونحوها لا يجوز حكمه على كل ما فسخه من
 البلاد ما لم يعلم اشتراطه عليهم أيضا فصار الحاصل أن عقد الذمة لا يقتضى بما ذكره عالم
 يشترط انتقاضه فإذا انتقض والانفلا الا اذا أعلن بالشرع أو اعتاده لما قدمناه
 ولما يأتي عن المعروضات وغيرها والمذكور ط عن الشافعى عن حافظ الدين النسفى إذا
 طعن الفتنى في دين الاسلام طعننا ظاهر اجازته لأن العهد معقود مدمعه على أن لا يطعن
 فإذا طعن فقد نكث عهده ونرجح من الذمة **اه** لكن مقتضى هذا التعليق اشتراط عدم
 الطعن بمجرد عقد الذمة وهو خلاف كلامهم فنأمله **ه** (تنبيه) **ه** قد الشافعية الشتم بما
 لا يدينون به ونقله في حاشية السبأى السعودى عن ذخيرة بقوله إذا ذكره ببويعقده
 ويندين به بأن قال انه ليس برسول وأقتل اليهود بغير حق ونسبه الى الكذب فعند بعض
 الأئمة لا يقتضى عهده أما اذا ذكره لا يقتضيه ولا يدين به كالفوسية الى الزنا وأطعن
 في نسبه ينتقض **اه** (قوله المفسرون) **ه** أى العهد الذمة (قوله فالطوائى) أى السب
 (قوله فلو من مسلم قتل) أى ان لم يقب لا مطلقا خلافا لما ذكره فى الدررنا والبرازية
 وغيرهما فإنه مذهب المالكية لا مذهبنا كما سيأتى ثم ربه فافهم (قوله وبوقب الذى
 وبعاقب الخ) أطلقه فشمع تأديسه وعقابه بالقتل اذا اعتاده وأعلن به كما يأتى ويال
 عليه ما قدمناه آنفا عن حافظ الدين النسفى وتقدم في باب التعزير بقتل المكابر بالقلم
 وقطاع الطريق والمكاسر وجميع الظلمة وجميع الكبار وأنه اتفق الناصى بقتل كل
 مؤذوذ وأيت في كتاب الصامد الماويل لشيخ الاسلام ابن تيمية الحنبلى ما قصه وأما الوجهة
 وأصحابه فقالوا لا ينتقض العهد بالسب ولا يقتل الذى بذلك لكن يعزى على اظهار ذلك
 كما يعزى على اظهار المنكرات التى ليس لهم فعلها من اظهار اصواتهم ونكاحهم ونحو ذلك
 وحكاهم الطساوى عن الثورى ومن أصولهم يعنى المظنفة ان ما لا قتل فيه عندهم مثل
 القتل بالمثل والجماع في غير القبل اذا تكرر فلا مام أن يقتل قاعله وكذلك ان يربط على
 الحذ المختار اذا رأى المصلحة في ذلك ويحتملون ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه

قلت وصنعت الشافعية ما فى
 التهاج ونسجه لابن حجر ولوزنا
 بسلة أو صاحبها ينكح أو ذل
 أهل الحرب على حوزة المسلمين
 أو قتل مسلما عن دينه أو طعن فى
 الاسلام أو القرآن أو ذكر جهرا
 الله أو رسوله صلى الله عليه وسلم أو
 القرآن أو نبيا بعده لا يدينون
 به فلا يصح أنه ان شرط انتقاض
 العهد به انتقض لمخالفة الشرط
 والاشترط ذلك أو شك هل شرط
 أو لا على الأوجه فلا ينتقض لانها
 لا تقتضى بقصد العقد وصح في
 أصل الروضة أن لا تقتضى مطلقا
 وضعت انتهى **اه** منه
 لان **ه** **ه** فافهم فافهم مسلم
 فالطوائى لا يفرغ فافهم مسلم
 قبل كما سيجي (وبوقب الذى
 وبعاقب على سب دين الاسلام أو
 القرآن والنسب) صلى الله عليه
 وسلم حاوى وغيره

من القتل في مثل هذه الجرائم على أنه رأى المصلحة في ذلك ويسهونه القتل سياسة وكان
 حاصله أنه أن يعزربالقتل في الجرائم التي تعظمت بالكرار وشرع القتل في جنسها
 ولهذا أتى أكثرهم بقتل من أكثر من سب النبي صلى الله عليه وسلم من أهل المذاهب وان
 أسلم بعد أخذه وقالوا يقتل سياسة وهذا متوجه على أصولهم اه فقد أفاد أنه يجوز عندنا
 قتله إذا تكرر منه ذلك وأظهره وقوله وان أسلم بعد أخذه لم أر من صرح به عندنا لكنه
 نقله عن مذهبنا وهو ثبت فيقبل (قوله قال العيني الخ) قال في البحر لا أصل له في الرواية
 اه ورواه النويري على أنه لا يلزم من عدم التقص عدم القتل وقد صرحوا قاطبة بأنه
 يعزرب على ذلك ويؤذّب وهو يدل على جواز قتله جراحه اذ يجوز الترفق في التعزير إلى
 القتل إذا عظم موجب مذهب الشافعي كذهبنا على الأصح قال ابن السبكي لا ينبغي
 أن يفهم من عدم الانتفاض أنه لا يقتل فإن ذلك لا يلزم اه وليس في مذهبنا ما ينفي قتله
 خصوصاً إذا أظهر ما هو الغاية في التردد وعدم الاكترار والاستخفاف واستعمل على
 المسلمين على وجه صار مقدر عليهم اه ونقل المقدسي ما قاله العيني ثم قال وهو مما
 عيّل إليه كل مسلم والمتون والشروح خلاه أقول ولنا أن تؤذّب الذي نقر بأشدّها
 بحيث لو مات كان دمه هدر اه قلت لكن هذا إذا أعلن بالسب وكان عمالاً يعقده كما
 علمته أتفا (قوله وتبعه ابن الهمام) حيث قال والذي عندي أن سبه عليه الصلاة
 والسلام أو فسبه ما لا ينبغي إلى الله تعالى أن كان عمالاً يعتقدونه كنسبة الولد إلى الله تعالى
 وقدس عن ذلك إذا أظهره يقتل به وبتقص عهده وان لم يظهره ولكن عثر عليه وهو
 يكتبه فلا وهذا لا اله الغاية في التردد والاستخفاف بالاسلام والمسلمين فلا يكون جازياً على
 العقد الذي يدفع عنه القتل وهو أن يكون صغيراً ذليلاً أن قال وهذا الحسن
 يوجب أنه إذا استعمل على المسلمين على وجه صار مقدر عليهم يحل للإمام قتله أو يرجع
 إلى الذل والصغار اه قال في البحر وهو بحث خالف فيه أهل المذهب اه وقال النويري
 الرمي أن ما بحثه في التقص مسلم مخالفة للمذهب وأما ما بحثه في القتل فلا اه أي لما
 علمته أنضام جواز التعزير بالقتل ولما يأتي من جواز قتله إذا أعلن به (قوله وبه أتى
 شيخنا) أي بالقتل لكن نقر بما قد قمنه عنه ويبقى تقييده بما إذا أظهر أنه معناه
 كما قيده في المعروضات أو بما إذا أعلن به كما يأتي بخلاف ما إذا عثر عليه وهو يكتبه كما
 مر عن ابن الهمام (قوله وبه أتى) أي أبو السعود مفتي الروم بل أتى به أكثر الحنفية
 إذا أكثر السب كما قد قمنه عن الصامد المسلول وهو معنى قوله إذا أظهر أنه معناه
 ومثله ما إذا أعلن به كما مر وهذا معنى قول ابن الهمام إذا أظهره يقتل به فلم يكن كلامه
 مخالفاً للمذهب بل صريحاً بحرم المذهب الإمام محمد كما يأتي (قوله بأنه يقتل) لم يقيد
 بما إذا اعتاده كما قيده أو لا فظاهر أنه يقتل مطلقاً وهو موافق لما أتى به النويري
 ولما صرح العيني والمقدسي لكن عيّل تقييده بالاعلان أو بما في الصامد المسلول من

قال العيني واختيارى في السب
 أن يقتل اه وتبعه ابن الهمام
 قلت وبه أتى شيخنا النويري
 وهو قول الشافعي ثم رأيت في
 معروضات المفتي أبي السعود
 أنه ورد أمر سلطان بالعمل بقول
 أئمة القائلين بقتله إذا أظهر أنه
 معناه وبه أتى ثم أتى في بكر
 اليهودي قال لشر الصرائي
 نيكيم عيسى ولد زنا بأنه يقتل
 قوله كنسبة الولد تقتل للمنفى أي
 ما يعتقدونه اه منه

أشراط التكرار (قوله لسه لانيام) المراد الجنس والان هو قدس نبيا واحدا (قوله
ويؤيده) أي يؤيد بقتل الكافر السلب (قوله في أحاديثه) الجلالة والجبروت خير مقدم
وما في قوله طائفة منكره موصوفة بمعنى شيء مبتدأ وخبرها المقتدم من المبتدأ والخبر خبر أن
ونصه مصدر بمعنى منصوصه من روع على أنه مبتدأ وقوله واطلق الخ هذه الجملة إلى
آخرها أي يديم الظاهر في محل رفع على أنها خبر نصه وجملة هذا المبتدأ وخبره في محل رفع
على أنها مفعلة الواقعة بمبتدأ وجملة ما وخبرها المقتدم خبر أن في قوله ابن كمال
والحق أن ابن كمال شيء منصوصه واطلق الخ ثابت في أحاديثه الأربعين فافهم (قوله
حيث قال الخ) بيانه أن هذا استدلال من الإمام محمد رحمه الله تعالى على جواز قتل المرأة
إذا أعلقت بالشتم فهو مخصوص من عموم النهي عن قتل النساء من أهل الحرب كما
ذكره في السير الكبير فيدل على جواز قتل الذي التمس عن قتله بهذا القصة إذا أعلن
بالشتم أيضا واستدل لذلك في شرح السير الكبير بقصة أحاديث منها حديث أبي بصير
أحمد الله قال جابر بن عبد الله صلى الله عليه وسلم وقال سمعت امرأة من يهود
وهي تنقل والله يا رسول الله أنها المحسنة التي قتلتم فأفادها الذي صلى الله عليه وسلم
دمها (قوله تغلب وتغلبية) بكسر الهمزة على الأصل ومنهم من يفتحها مصباح نسبة إلى
تغلب بن وائل بن ربيعة يوزن لغرض قوم تنصر وفي الجاهلية وسكنت بالقرب الزور
أدستوا عن أداء الجزية فصالحهم عمر على ضعف كانوا فهو أن كان جزية في الحق إلا
أنه لا راي فيه شرائطها وصف الصغار وتقبل من النائب بل شرائط الزكاة وأباهي
ولذا أخذت من المرأة لاهلها بالجنح خلاف الصبي والجنون فلا يؤخذ من مواشيم
وأموالهم كافي التهر (قوله الانخراج) أي خراج الأرض فانه يؤخذ من طفلهم
والجنون لانه وظيفة الأرض وليس عبادة يجر (قوله ضعف زكاتنا) فباخذ الساعي
من غنمهم السابعة من كل أربعين شاة اثنين ومن كل مائة واحد وعشرين أربع شاة
وعلى هذا من الأبل والبقر غير ولا شيء عليهم في بقية أموالهم وبقية من كافي الاتفاقية يعني
الاذن ترأى على الماشرق فانه يأخذ منهم ضعف ما يأخذ من المسلمين طعن الجوى (قوله
كولى القرشي) يعني أنه متق التلغبي كمتق القرشي في أن كلامه ما لا يتبع أصله حتى
وضع الجزية وانخراج عليهم وان لم يوضع على أصله ما تحتفظنا والمتق لا يلحق أصله في
التخفيف ولذا قال كان لسلطان مولى نصراني وضع عليه الجزية وقسمه في القمح (قوله
وحديث الخ) جواب سؤال وهو أن ما علقه بمن أن المتق لا يلحق أصله في التخفيف
معارض للنص وال جواب أن الحديث المذكور غير مجرى على عمومه بالاجماع فان مولى
الهاشمي لا يلحقه في الكفاة لها شعبة ولا في الامامة وإذا كان عاملا مخصوصا بجمع
تخصيصه أيضا بما ذكرنا من العلة وتعلمه في النسخ (قوله وصف الجزية بالانخراج
الخ) قيد بالانخراج لأن العشر مضمرة مصرف الزكاة كما هو (قوله وانما يقبلها الخ)

لسببه لاننيام عليهم الصلاة
والسلام اه قلت ويؤيده أن
ابن كمال ياشق في أحاديثه الأربعين
في الحديث الرابع والثلاثين
بأعانة لا تكون فاحشة مانعه
والحق انه يقتل عندنا إذا أعلن
بشتمه عليه الصلاة والسلام
صرح به في سير النخبة حيث قال
واستدل محمد لبيان قتل المرأة إذا
أعلنت بشتم الرسول جازي أن
عمر بن عبد الله لما سمع عصاه بنت
مروان تؤذي الرسول فقتلها لئلا
مدحه صلى الله عليه وسلم في ذلك
انتهى فليفت (ويؤخذ من حال
بالحق تغلب وتغلبية) لا من طفلهم
الانخراج (ضعف زكاتنا)
بأحكامها (بما نصب فيه الزكاة)
المعشودة يتالان الصلح وقع
كذلك (ويؤخذ من مولا) أي
معتق التلغبي (في الجزية وانخراج
كولى القرشي) وحديث مولى
القوم منهم مخصوص بالاجماع
(وصرف الجزية وانخراج ومال
التلغبي وهديتهم للإمام) وانما
يقبلها إذا وقع عندهم أن قتلتنا
لذين لا الدنيا جوهر

ترك قيدا آخوذ كره في البلورة وهو أن يكون المهدى لا يقطع في إجماعه لو ردت هديه
فلو قطع في إجماعه بالرد لا يقبل منه (قوله وما أخذ منهم بلا حرب) فيه أن ما قبله مأخوذ
بلا حرب لكن فسر في النهر بالمأخوذ صلحا على ترك القتال قبل نزول العسكر بأسحتهم
(قوله مصالحنا) به ذلك على أنه لا يخمس ولا يقسم بين الفائزين ونهر وهو جمع مصطلح يفتح
الميم واللام ما يعود نفعه إلى الإسلام ط عن القهستاني (قوله كسدت نفور) أي حفظ
المواضع التي ليس وراءها إسلام وفيه إشعار بأنه يصرف إلى جماعة يحفظون الطريق
في دار الإسلام عن الموصي قهستاني (قوله وبناء قنطرة وجسر) القنطرة نفاذ على
الماء للعبور والجسر بالفتح والكسر ما يعبر به النهر وغيره مينا كان أو غيره كافي المغرب
ومثله بناء مسجد وجون ورياط وكري أنهار عظام غير مأكولة كالنيل ويجيئون قهستاني
وكذا الثقة على المساجد كافي ذكر كذا الحاشية قد دخل فيه الصرف على إفاضة شعائرها
من وظائف الإمامة والأذان ونحوهما جبر (قوله وكفاية العلماء) هم أصحاب التفسير
والحديث والظاهر أن المراد بهم من يعلم العلوم الشرعية فيشمل الصرف والنحو
وغيرهما جوي عن البرجسدي ط وفي التعبير بالكفاية إشعار بأنه لا يزد عليها
وسياقي بيانه وكذا يشعر بأشراط فقرهم لكن في خطر الحاشية شغل على الرأى عن بيت
المال هل للاغتنياء فيه نصيب قال لا لأن يكون عاملا أو غاضيا وليس الفقهاء
فيه نصيب الاقتصاره فرغ نفسه لتعليم الناس الفقه أو القرآن اه قال في الجرائ
بان صرف غالب أو فانه في العلم وليس مراد الرأى الاقتصار على العامل أو القاضي
بل أشار به ما إلى كل من فرغ نفسه لعمل المسلمين قد دخل فيه المفق والجندي فيستعان
الكفاية مع الفقى اه ذكر قبله عن الفقى أن طالب العلم قبل أن يتأهل عامل لنفسه لكن
ليعمل بعده للمسلمين (قوله والعامل) من عطف العام على الخاص لما في القهستاني أنه
بالضم والتشديد جمع عامل وهو الذي يتولى أمور رجل في ماله وعمله كما قال ابن الأثير قد دخل
فيه المذكر والواضع جوي وعلم كافي المنية وكذا الوالى وطالب العلم والمجتبى والقاضى
والمفق والعلم بلاجر كافي المختبرات (قوله وشهود قسمة) بالسين المهملة أى الذين
يشهدون بالتسوية بين الورثة والشركاء واستيفاء حقوقهم وفي نسخة وشهود قيمة بالياء
المنشأة القضية أى الذين يشهدون على التقويم عند الاختلاف في القيمة ط (قوله ورقياء
سوا حبل) جمع رقيب من رقبته وأرقبه من باب قتل أى حفظه والسواحل جمع ساحل
وهو شاطئ البحر صباح فالمراد الذين يحفظون السواحل وهم المرابطون في الثغور
أو أعم قافهم (قوله ورزق المقاتلة) الرزق بالكسر اسم من الرزق بالفتح ما يتنقع به
خلوس وقال الراغب الرزق يقال لعلطاء الجارى دينيا كان أو دنيويا وللنصيب والمباصل
إلى الجوف ويتغذى به قهستاني ط (قوله أى ذرارى من ذكر الخ) لأن الله أتم الكل
كأمر حبه القهستاني وملا مسكين وغيرهما عبارة الهداية والكافي فوهم تخصيصهم

مطلب
في مصارف بيت المال

(وما أخذ منهم بلا حرب) ومنه
ترك ذى وما أخذ عاشر منهم
ظهيرية (مصلحنا) خبر مصرف
(كسدت نفور وبناء قنطرة وجسر
وكفاية العلماء) والمعلمين يفتحين
ويبدخل طلبة العلم فتح (والقضاة
والعمال) ككسبة قضاة وشهود
قسمة ورقياء سوا حبل (ورزق
المقاتلة وذرارىهم) أى ذرارى
من ذكر مسكين

بالحقانة وبه صرح شارح الجمع قال في الشر بلا لينة قال في البحر وليس كذلك وتسعه
 في المنع دومتني وفسر القدر في شرح دور البصار بالزوجة والاولاد (قوله لم انه) نقل
 الشيخ عيسى السعدي في رسالته مائنه قال ابو يوسف في كتاب الخراج ان من كان مستحقا
 في بيت المال وفرش له استحقاقه فيه فانه يقرض قدرته ايضا معاله ولا يسقط بموته وقال
 صاحب الحاوي القتيبي على انه يقرض لذراري العلماء والمفسهاء والحقاته ومن كان
 مستحقا في بيت المال لا يسقط ما فرض لذراريهم بموتهم اه ط قلت لكن قول المتون
 الاتي ومن مات في نصف الحول حرم من العلماء ينافي ذلك الا ان يجاب بان ما يجري على
 الذراري عطا مستقل خاص بالذراري لا عطاء الميت بطريق الارث بين جميع الورثة
 تامل لكن ما مر من الحاوي لم اراه في الحاوي القدسي ولا في الحاوي الرازي وراجمت
 مواضع كثيرة من كتاب الخراج فلم اراه فيه واقه اعلم ثم قال الحوفي في رسالته وقد ذكر
 علماؤه انه يقرض لاولادهم بعا ولا يسقط بموت الاصل ترغيبا اه وذكر العلامة القدسي
 ان اعطاهم الاولى لثقة احتياجهن حيا اذا كانوا يجتهدون في سلوكه طريق آباءهم اه
 ونقل العلامة البيهقي عن اخوانه عن جيسو نخر الاسلام اذا مات من له وظيفة في بيت
 المال لحق الشرع واعزاز الاسلام كابر الامامة والتأذين وغير ذلك مما فيه صدح
 الاسلام والمسلمين ولقيت ابناء يراعون ويتبعون حق الشرع واعزاز الاسلام كما يراي
 ويقوم الابي خلا ما لم ان يعطى وظيفة الاب ببناء الميت لا لغيرهم لحصول مقصود الشرع
 وانحياز كسر قلوبهم اه قال البيهقي اقول هذا مويد لما هو عرف الحرم من الشرع
 ومصر والروم من غيركم من ابناء بناء الميت ولو كانوا اصغارا على وظاقت آباءهم مطلقا
 من امامة وخطابة وغير ذلك عرفا مرضا لان فيه احيا مختلف العلماء ومساعدتهم على
 بذل الجهد في الاشتغال بالعلم وقد اتي بجواز ذلك طائفة من اكابر القضاة الذين يقولون
 على اقتائهم اه قلت ومقتضا مقتضيس ذلك بالذكور دون الاناث وانت خبير بان الحكم
 يدور مع علته فان ازيلت الى احيا مختلف العلماء ومساعدتهم على تحصيل العلم فاذا اتبع
 الابن طريقه والده في الاشتغال بالعلم فذلك ظاهر اما اذا اهل ذلك واشتغل باللهو
 واللعب او في امور الدنيا جاهلا غلاما معطلا للوظائف المذكورة او شرب غريم من اهل
 العلم بشي قليل وبصرف باقي ذلك في شهوانه فانه لا يحصل لمنايه من اشد وظاقت العلماء
 وتركهم بلا شئ يستعينون به على العلم كما هو الواقع في زماننا فان عاتة واقاف المدارس
 والمساجد والوظائف في ايدي جهلة اكترهم لا يعطون شيئا من فرائض دينهم وبما يكون
 ذلك بلا مباشرة ولا امانة بسبب تمسكهم بان خبر الاب لا يشبه فتوارثون الوظائف باع
 جذ كلهم جهلة كالانعام ويكبرون بذلك فرائهم وعماهم ويتصدرون في البلدة حتى اذى
 ذلك الى اندراس المدارس والمساجد وكثرها صاير ما عاها وبنا سائر استغلوا
 فن اراد ان يطلب العلم لا يجد له ما يدرسه ولا شيئا يكتفه فيضطر الى ان يترك العلم

مطلب
 من له استحقاق في بيت المال
 يعطى وانه بعده
 واعتقد في البحر قائل اوله يعلمون
 بهد موت آباءهم حالة الصغر لم اراه
 والى هنا تحت مصارف بيت المال
 ثلاثة

مطلب
 من له وظيفة توجه لولده من بعده
 مطلب
 تحقيق مهم في توجيه الوظائف
 للابن

ويكتسب ووقع في زمانا أن وجلا من أكبر محسنات من ولد أجهل منه لا يقرأ ولا يكتب فوجهت من وظائفه تولية مسجد ومدرسة على رجلين من أعلم علم دمشق فذهب ولده وعزلهما عن ذلك بالشوة وفي آخر القرن الثالث من الأتية أذاول السلطان محمد ريس باهل لم تصح توليته وفي البرازية السلطان إذا أعطى غير المستحق فقد ظلم مرتين ينع المستحق وأعطاه غيره اه في توجيه هذه الوظائف لا ينام هؤلاء الجاهل في صباح العلم والدين وأعانهم على إضرار المسلمين فيجب على ولائنا موزونين بها على أهلها ونزولها من أيدي غير الأهل وإذا مات أحد من أهلها توجه على ولده فإن لم يخرج على طريقته ولده يعزل عنها وتوجه للأهل إذا لاشك أن غرض الأوقاف أحياه ما وقع من ذلك لكل ما كان فيه تنسيقه فهو مخالف لغرض التسرع والواقف هذا هو الحق الذي لا محذور ولا تحول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم (قوله فهذا) أي ما ذكر من المصالح وقوله مصرف جزية وخراج أي وهو ما عاذ كمعها (قوله رضى الزكاة) أي في باب المصرف (قوله رضى في السب) أي في فصل كقيمة القصة (قوله رضى رابع) تقدم هذا مع الثلاثة التي قبله تقالما لأن النص في آخر باب العشر من كتاب الزكاة قد مرنا الكلام عليها (قوله وقدر بلاوى) أي ليس لمن يجب نفسه عليه قال في البحر يعطون منه تقسم وأدوبهم ولكن به موثاهم ويعقل به جانيهم اه (تنبه) قال في الأحكام العلى يستحقون من النوع الأول بالعمل مع القنى ومن النوع الثانى بصفة القرض ونحوها ومن النوع الثالث بأحد صفات مستحقه ومن النوع الرابع بصفة المرض ونحوه ومن خص استحقاقهم بالاول نظر إلى محض صفة العلم اه (قوله يتناخصه) فلا يخلط بعضه ببعض لأن لكل نوع حكما يخص به زبلى (قوله لمصرف فلا خر) أي لاهله قال الزبلى ثم إذا حصل من ذلك النوع ثبوت زده في المستقرض منه إلا أن يكون المصرف من الصدقات أو من خمس الغنيمه على أهل الخراج وهم فقراء فانه لا يرد فيه شيئا لأنهم مستحقون للصدقات بالقرن وكذا في غيره إذا صرفه إلى المستحق اه (قوله ويعطى بقدر الحاجة الخ) الذى في الزبلى هكذا ويجب على الإمام أن يتي الله تعالى ويصرف إلى كل مستحق قدر حاجته من غير زيادة فان تصرف في ذلك كان الله تعالى عليه حسبا اه وفي البحر من القنية كان أبو بكر رضى الله تعالى عنه يسوى في العطاء من بيت المال وكان عمر رضى الله تعالى عنه يعطيهم على قدر الحاجة والتقوى والفضل والأخذ به في زمانا حسن فقصر الأمور الثلاثة اه أي أنه أن يعطى الأحوج أكثر من غير الأحوج وكذا الأقفى والأفضل أكثر من غيرهما وظاهره أنه لا تراعى الحاجة في الأقفى والأفضل والأفلا فائدة في ذكرها ويؤيده أن عمر رضى الله تعالى عنه كان يعطى من كان له زيادة فضيلة من علم وأنبب أو نحو ذلك أكثر من غيره وفي البحر أيضا عن المحيط والرأى إلى الإمام من تخصيص وتسمية من غير أن يميل في ذلك إلى هوى وفيه عن القنية والإمام الخياوى المتع والإعطاء في الحكم

فهذا مصرف جزية وخراج
ومصرف زكاة وعشر رضى الزكاة
ومصرف خمس وركا زبلى السب
وفى رابع وهو قسمة وتركه بلا
وارث ودية مقنول بلاوى
ومصرفها القسمة وقدر بلاوى
وعلى الإمام أن يجعل لكل نوع
يتناخصه ولأن يستقرض من
أحدها ليعرفه لا آخر ويعطى
بقدر الحاجة والتقوى والفضل
فان قصر كان الله عليه حسبا
زبلى وفي الحاوى المراد بالماظ
في حديث لحافظ القرآن ما شا
ديار

اه قلت ويشهد في كتاب الخراج لابي يوسف الذي خاطب به هرون الرشيد حيث قال فأتانا
 الزيادة على أرزاق القضاة والعمال والولاة والقضاة مما يجري عليهم فقلت البتة من
 رأيت أن تزيد من الولاة والقضاة في رزقهم فزدهم ومن رأيت أن تخط رزقه خلطت
 (قوله هو الملقى اليوم) لأنهم كانوا يحفظون القرآن ويعلمون أحكامه (قوله من ذكر)
 أي من يقوم بمصالح المسلمين كالقضاة والمفتين وغيرهم زباني (قوله في نصف الحول)
 المراد به ما قبل آخره بقية قوله ولو في آخره (قوله حرم من العطاء) هو ما ثبت
 في الديوان باسم كل من ذكرنا من القضاة وغيرهم وهو كالحاكمية في عرفنا إلا أنها شهيرة
 والعطاء منسوبة فتح (قوله لأنه صله) ولذا سمي عطاء فلا يعلق قبل القبض فلا يورث
 ويسقط بالموت فتح (قوله في زمانا) قال في العناية وفي الابتداء كل من يعطى كل من كان
 له شرب مزينة في الاسلام كزواج النبي صلى الله عليه وسلم وأولاد المهاجرين والانصار
 (قوله القاضي والمفتي والمدرس) عبادة البصر مثل التثاني والمفتي والمدرس وهي أولى
 لشهرتها في المقاتلة اه ح قلت وهي عبارة الهداية أيضا (قوله أو بعد تمامه) هذا
 مفهوم بالأولى لأنه إذا انصحب الصنف إلى القريب قبل التمام فبعد (قوله) وفي
 فينبذ الوفاة) قال في التبع والوجه يقتضي الوجوب لأن حقه تأخير \llcorner بعد تمامه
 في السنة كما قلنا أنه يورث سهم القاضي بعد الأحرار بدار الاسلام تأخر كذا الحق حينئذ
 وإن لم يثبت له ملك وقول غير الاسلام في شرح الجامع الصغير وانما خص نصف السنة لأن
 عند آخرها يوجب أن يصرف ذلك إلى ورثته فأما قبل ذلك فلا يملك قدره عنه بقية
 أن يعطى حصته من العام اه (قوله قبل يجب الخ) عبارة الر بلى قبل يجب رزق ما بقي من
 السنة وقيل على قياس قول محمد في نفقة الزوجة يرجع وعندهما لا يرجع هو يصبره
 بالاتفاق على امرأة ليتزوجها وهما يصبرانه بالهبة اه وقيل في الشر ثلثه نصيب
 وجوب الرزق من الهداية والكافي ولكن لم يأت فيه ما في هذا الموضع فأرجع (قوله فانه
 يسقط الخ) حاصله أن ما يأخذ الامام والمؤذن من الوقف شرعا ما يأخذ القاضي ونحوه
 من بيت المال نظر إلى أنه في معنى الهبة لا لعلقه بالقبض كما مر (قوله وقبل لا يسقط
 الخ) أي ما يأخذ الامام والمؤذن قال في الشر ثلثه جزء في الهبة ثلث من القيمة بانه
 يورث بخلاف رزق القاضي وكافي الاشياء والتظاهر اه قلت ووجه ما أشار إليه الشارح
 تبعاً للدرر بقوله لأنه كالاجرة أي فيه معنى الاجرة وفي الهبة فليس بجزء من كل وجه
 لكن وجه الاجرة فيه أجمع لحوازا أخذ الاجرة على الاذن والامانة والتعليم كما أقي به
 المتأخرون بخلاف القضاء وغيره من الطاعات فانه لا به وز صلوا أهل وجه القول الأقل
 ترجيح معنى الصلة في الكل شاء على أصل المذهب من عدم جواز الاجرة على شيء من
 الطاعات لكن الفتوى على قول المتأخرين فلذا يجرى في القضية بالقول الثاني وفريقين
 الامام والقاضي كما تقدمنا قبل فصل في كيفية التهمة وقد قدمنا هناك عن الطرسوسى

هو الملقى اليوم ولا شيء للمفتي في بيت
 المال إلا أن يثبت له نفقته فيعطيه
 ما يستحقه جوعته (ومن مات) من
 ذكر (في نصف الحول حرم من
 العطاء) لأنه صله فلا تعلق إلا
 بالقبض وأهل العطاء في زماننا
 القاضي والمفتي والمدرس صدر
 شريعة (ولو) مات (في آخره)
 أو بعد تمامه كما نصه أخى زاده
 (يذهب الصنف إلى قريبه)
 لأنه وفي نفقه فينبذ الوفاة ومن
 تدهله ثم مات أو عزل قبل الحول
 قيل يجب رد ما بقي وقيل لا كالنفقة
 المجهلة زباني (والمؤذن والامام
 إذا كان لهما وقف ولم يستوفيا
 حتى ماتا فانه يسقط) لأنه كالصلة
 وكذلك القاضي وقيل لا يسقط
 لأنه كالاجرة

مطلب
 فعلى إذا مات المؤذن والامام قبل
 أخذ وظيفة

وغیره أن المدرس وضوءه إذا مات في أثناء السنة بطل بقدر ما باشر فقط بخلاف الوقت على الأولاد والذرية فإنَّ المعترف سم ظهوره وانقضاءه مات بعد ظهوره واستحق لأجله وقدمنا هناك أيضا عن الحق أبي السعد مثل ذلك وأن المدرس الثاني يستحق الوظيفة من وقت توجبه السلطان (قوله وهذا) أي قوله والمؤذن الخ وقد قلنا في الدرر عن فوائد صاحب المحیط (قوله ونعمه في الدرر) قال فيها وفي فوائد صدور الاسلام ظاهر بن محمود قرية فيها أراضى الوقت على امام المسجد يصرف اليه غلها وقت الاداء فأخذ الامام القلة وقت الاداء وذهب من تلك القرية لا يستقر بمنصة ما بقى من السنة وهو نظير موت القاضي وأخذ الرزق ويحمل للامام أكل ما بقى من السنة ان كان فقيرا وكذلك الحكم في طلبه العلم في المدارس والله سبحانه أعلم

• (باب المرتدة) •

شروع في بيان أحكام الكفر الطارئ بعد بيان الاصل أي الذي لم يسبقه ايمان (قوله وردها) أي كلف الكفر على اللسان هذا بالنسبة الى الظاهر الذي يحكم به الحاكم والاعتقاد تكون بدونه كالعرض له اعتقاد باطل أو نفي أن يكفر بعد حين فأخذ ما (قوله بعد الايمان) خرج به الكافر اذا انقضت بكفر فلا يعطى حكم المرتدة ثم قد يقتل الكافر ولو امر أة اعلن بشقه صلى الله عليه وسلم كآه وفي الفصل السابق (قوله وهو تصديق الخ) معنى التصديق قبول ما قبله واذعان له بالمعامل الضرورية انه من دين محمد صلى الله عليه وسلم بحيث تعلم العامة من غير افتقار الى نظر واستدلال كالوحدة والنبوة والبعث والجزاء ووجوب الصلاة والزكاة وحرمه الخمر ونحوه اهـ ح عن شرح المسيرة (قوله وهل هو فقط) أي وهل الايمان التصديق فقط وهو المختار عند جمهور الاشاعرة وبه قال المتريدى ح عن شرح المسيرة (قوله أو هو مع الاقرار) قال في المسيرة وهو منقول عن أبي حنيفة وشيوعه عن أصحابه وبعض المحققين من الاشاعرة وقال الخواص هو التصديق مع الطاعة ولذا كفر بالذنوب لا بتمام الماهية وقال الكرامية هو التصديق باللسان فقط فان باق تصديق القلب فهو مؤمن ناج والافهم مؤمن بخلاف النار اهـ ح قلت وقد حقق في المسيرة أنه لا بد في حقيقة الايمان من عدم ما يدل على الاستخفاف من قول أو فعل ويأتي بيانه (قوله والاقرار شرط) هو من تمة القول الاقل ح أما على القول الثاني فهو شرط لا نه جز من ماهية الايمان فلا يكون بدونه مؤمنا لا عند الله تعالى ولا في أحكام الدنيا لكن بشرط أن يدرك زمنا يتمكن منه من الاقرار والافيقه التصديق انصافا كاذ كره التشاؤم في شرح العقائد (قوله لاجراء الاحكام النبوية) أي من الصلاة عليه وخطفه والدفن في مقابر المسلمين والمطالبة لعشور الزكاة ونحو ذلك ولا يعني أن الاقرار لهذا الغرض لا بد أن يكون على وجه الاعلان والظهار على الامام وغيره من أهل الاسلام بخلاف ما اذا كان لا تعلم الايمان فانه يكفي مجرد التكلم وان لم

وهذا الباب في نسخ الترح ساقط
من نسخ المتن هنا ونعمه في الدرر
وقد ختمناه في الوقت

• (باب المرتدة) •

(هو) افسد الرابع مطلقا وشرعا
(الرابع) عن دين الاسلام وركنها
اجراء كلمة الكفر على اللسان بعد
الايمان وهو تصديق محمد صلى
الله عليه وسلم في جميع ما جاء به
من الله تعالى مما علم بحجبه ضرورة
وهل فقط أو هو مع الاقرار
قولان وأكثر الخنفسه على الثاني
والحقه ون على الاقل والاقرار
شرط لاجراء الاحكام النبوية

يظهر على غيره هكذا في شرح المقاصد (قوله بعد الاتفاق) أي بعد اتفاق القائلين
 بعدم اعتبار الاقرار قال في شرح المسيرة واتفق القائلون بعدم اعتبار الاقرار
 على انه يلزم الصدق أنه يعتقد أنه متى طوب به أن في فان طوب به فلم يقر به فهو أي كفه
 عن الاقرار كقرعنا وهذا ما قالوا ان ترك العناد شرط وفسر به أي فسروا ترك العناد
 بان يعتقد أنه متى طوب بالاقراء في به ٨١ بقي ما لو لم يعتقد ذلك بان كان خالي النهن
 أو اعتقد أنه متى طوب به لا يأت به لكنه عند ما طوب به أن في به فهل يكفي نظرا لمصو
 المقصود أو لا يكفي نظرا لاشتراطهم الاعتقاد السابق فليمر ٨٢ ح أقول الظاهر أن المراد
 بالاشتراط المذكور في اعتقاده أنه متى طوب به لا يقر وفي شرح المقاصد
 وشرح الصريح ما يقتضيه ونه ثم اختلف فيما اذا كان قادرا وترك التكلم له على وجه
 الاماذا العاجز كالآخر من مؤمن اتفقا والمؤمن على عدم الاقرار مع المطالبة به كافر وقفا
 لكون ذلك من أمارات عدم التصديق ولهذا اختلفوا على كثر أي طالب ٨٢ فظهر أن
 خالي النهن لو أتى به عند المطالبة مؤمن لعدم الاصرار على عدم الاقرار ومن اعتقد عدم
 الاتيان به عند هاليس مؤمنا فلو أتى به عندها كان ذلك ايمانا متنازعا هذا ما ظهر في
 (قوله من عزل بلفظ كفر) أي تكلم به باختياره غير فاعده عنه وهذا الاثنان من
 أن الايمان هو التصديق فقط أو مع الاقرار لأن التصديق وان كان موجودا حقيقة
 لكنه ناقص حكم لأن الشارع جعل بعض المحاصي أمانة على عدم وجوده كالهزل المذكور
 وكالوجه بل صم أو وضع مصفا في فادورة فانه يكثر وان كان مصفا فلا ن ذلك في حكم
 التكذيب كما فاعده في شرح العقائد وأشار إلى ذلك بقوله للاختلاف فان فصل ذلك
 استخفاف واستهانة بالدين فهو أمانة عدم التصديق ولذا قال في المسيرة وبالجملة فقد ضم
 إلى التصديق بالقلب أو بالقلب والسان في تحقيق الايمان أمورا للاخلال بها لخلال
 بالايمان اتفقا كترك السجود لصم وقتل نبي والاستخفاف به والمهصف والكسبة وكذا
 مخالفة أو انكار ما أجمع عليه بعد العلم به لأن ذلك دليل على أن التصديق قد توهى
 أن عدم الاخلال بهذه الامور أحد أجزاء مفهوم الايمان فهو حينئذ التصديق والاقراء
 وعدم الاخلال بما ذكر دليل أن بعض هذه الامور كون مع تحقق التصديق والافراد
 ثم قال ولا اعتبارا لتعظيم المنافي للاختلاف كقدر الحنسية بالفاظ كثيرة وأفعال تصد من
 المتسكين لئلا انتها على الاستخفاف بالدين كالمسلاة بلا وضوء عدا بل بالمواظبة على ترك
 سنة استخفافا بها بسبب أنه فعلها التي على اقله عليه وسلم زيادة أو استباحها كن استقيم
 من آخر جعل بعض العملة تحت حلفه أو احقا بمشاربه ٨٢ قلت ويظهر من هذا أن ما
 كن دليل الاستخفاف بكفره وان لم يقصد الاستخفاف لانه لو توقف على قصد هذا احتاج
 إلى زيادة عدم الاخلال بعامه لأن قصد الاستخفاف منافا للتصديق (قوله فهو ككفر
 العناد) أي ككفر من صدق بقلبه وامتنع عن الاقرار بالثبوتين عنادا ومخالفة فانه

بعد الاتفاق على انه يعتقد متى
 طوب به أن في فان طوب به فلم
 يقر فهو كقرعنا قاله المصنف
 وفي الفتح من عزل بلفظ كفر ارتد
 وان لم يعتقد الاستخفاف فهو
 ككفر العناد

أما عدم التصديق وإن قلنا إن الأقران ليس ركنا (قوله والكفر لغة الستر) ومنه سمي
 الفلاح كافر لأنه يستر الذنوب في الأرض ومنه كفر التهمة وهو موجود في المعنى الشرعي
 لأنه ستر ما وجب إظهاره (قوله تكذيبه صلى الله عليه وسلم الخ) المراد بالتكذيب عدم
 التصديق الذي يترأى عدم الأذعان والقبول لما علم بحجته صلى الله عليه وسلم ضرورة
 أي علمنا خبره وبنا لا يتوقف على نظر واستدلال وليس المراد التصريح بأنه كاذب في كذا
 لأن مجرد نفي الكذب إليه صلى الله عليه وسلم كفر وظاهر كلامه تخصيص المكفر بمجرد
 الضروري فقط مع أن الشرط عند ثبوته على وجه القطع وإن لم يكن ضروريا بل قد
 يكون بما يكون استخفافا من قول أو فعل كما مر ولذا ذكر في المسألة أن ما يفتي الاستسلام
 أو بوجوب التكذيب فهو كفر فإني في الاستسلام كل ما قد منه من الحنفية أي بما يدل
 على الاستخفاف وما ذكر قبله من قتل نبي إذا الاستخفاف فيه أظهر وما بوجوب التكذيب
 محذور كل ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ادعاء ضرورة وأما ما يبلغ حد الضرورة
 كاستحقاق بنت الابن السدس مع البنت باجتماع المسلمين فظاهر كلام الحنفية الا كفار
 بمجرد ما فهم لم يشروطوا سوى القطع في الثبوت ويجب جله على ما إذا علم المستكر بوجوبه قطعاً
 لأن مناط التكفير هو التكذيب أو الاستخفاف عند ذلك يكون أما إذا لم يعلم فلا إلا أن
 يذكر أهل العلم ذلك فيجاء به وهذا موافق لما تقدمناه عنه من أنه يكفر بانكار ما اجتمع
 عليه بعد العلم وبمثل ما في نور العين عن شرح العمدة أطلق بعضهم أن يخالف الإجماع
 يكفر والحق أن المسائل الإجماعية فائدة بعضها التواتر عن صاحب الشرع كوجوب
 النكاح وقد لا يصحها فالأول يكفر باحده لخالفه التواتر لا لخالفه الإجماع اهـ ثم نقل
 في نور العين عن رسالة القاضي الشهرير حسام جلي من عظماء علماء السلطان سليم بن
 باز يدخان ما نصه إذا لم تكن الآية أو الخبر التواتر قطعي الدلالة أو لم يكن الخبر متواتراً
 أو كان قطعياً لكن فيه شبهة أو لم يكن الإجماع الجيع أو كان ولم يكن إجماع العصاة
 أو كان ولم يكن إجماع جميع العصاة أو كان إجماع جميع العصاة ولم يكن قطعياً بل ثبت
 بطريق التواتر أو كان قطعياً لكن كان إجماعاً سكوتياً في كل من هذه الصور لا يكون
 الجحود كفراً يظهر ذلك إن نظرت في مصنف الأصول فاحفظ هذا الأصل فإنه يستعمل في
 استخراج فروعه حتى تعرف منه صحة ما قيل أنه يلزم الكفر في موضع كذا ولا يلزم في موضع
 آخر اهـ (تنبيه) في الجهر والاهل أن من اعتقد الحرام حلالاً لأن كان حراماً لغيره
 كالغير لا يكفر وإن كان لعينه فإن كان دليله قطعياً كفر والا فلا وقبل التخصيص في العالم
 أما الجاهل فلا يفرق بين الحرام لعينه ولغيره وإنما الفرق في حقه أن ما كان قطعياً كفر به
 والا فلا فكفر إذا قال الخمر ليس بحرام وهو ما عفا عنه فيه (قوله بل أفردت بالتاكيد) من
 أحسن ما ألف فيها ما ذكره في آثار نور العين وهو أن يفتي مستقل ومن ذلك كتاب الأعلام
 في قواطع الأسلاطين جبر المكي ذكر فيه المكفرات عند الحنفية والشافعية ومحقق

مطالع
 في سكر الإجماع

والكفر لغة الستر ومنه سمي
 صلى الله عليه وسلم في شيء مما
 جاء به من الدين ضرورة وأما أنه
 تعرف في القناري بل أفردت
 بالتاكيد مع أنه لا يفتي بالكفر
 بشيء من الأفعال التي لا يفتي عليه

فيه المقام وقد ذكر في الجرح من المكفرات (قوله قال في الجرح) سبب ذلك ما ذكره
 قبله بقره وفي جامع القصولين روى الطحاوي عن أحمد بن أبي بصير عن الربيع بن الأعمش
 الأحمدي ما أدخله فيه ثم ما يتبين أنه روى بصريحه وما يشك أنه روى لا يحكم به إذا أسلم
 الثابت لا يروى بالشك مع أن الأسلام به لو يثبت للعالم إذا رفع اليه هذا أن لا يادر
 بشكراً أهل الأسلام مع أنه يقتضي صحة أسلام المكرم أقول قدمت هذا الجرح من أفعال
 نقلته في هذا الفصل من المسائل فانه قد ذكر في بعضها أنه كفر مع أنه لا يكفر على قياس
 هذه المقدمة فليست أمثل اه ما في جامع القصولين وفي الفتاوى المدفوعة الكفر بشي عظيم
 فلا يجعل المؤمن كافراً متى وجدت رواية أنه لا يكفر اه وفي الخلاصة وغيره إذا كان
 في المسئلة مجموع وجوب التكفير ووجه واحد منه فملى المشتق أن يميل إلى الوجه الذي
 يمنع التكفير عنه سيما للظن بالمسلم زائد في العزاف إلا إذا سرح بأواضع وجوب التكفير فلا
 يشعه التأويل ح وفي التارخية لا يكفر بالمثل لأن الكفرية في العقوبة فستدعى
 ثمانية في البنية ومع الاحتمال لانهاية اه والذي تحرر أنه لا يفتي بكفر مسلم أمكن حل
 كلامه على محمل حسن أو كان في كثره اختلاف ولو رواية ضعيفة فهي هذا كثر ألقاظ
 التكفير المذكور لا يفتي بالتكفير فيها وقد أزمعت نسي أن لا يفتي بشي منها اه كلام
 الجرح باختصار (قوله والطوع) أي الاختيار واحترار من اه كراه ودخل فيه الهازل
 كما مر لأنه يمتنع مستغنى التعمده التلطف به وإن لم يقصد معناه وفي الجرح عن الجامع الأصغر
 إذا أطلق الرجل كلمة الكفر عند الكثرة لم يفتقد الكفر قال بعض أصحابنا لا يفتقد
 الكفر يتعلق بالصبر ولم يفتقد الضمير على الكفر وقال بعضهم يكفر وهو العبد عنده لأنه
 استغنى به اه ثم قال في الجرح والحاصل أن من تكلم بكلمة الكفر هازل أو لاها كثر
 عند الكل ولا اعتبار باعتقاده كما صرح به في النهاية ومن تكلم بالخطأ أو بصعدها
 لا يكفر عند الكل ومن تكلم بما عاهد العالماً كثر عند الكل ومن تكلم بما اختار أجاهلاً
 بأنها كفر فعبه اختلاف اه (قوله ومعنوه) عزاء في النهر إلى السراج وهو النقص
 العقل وقيل المدحوش من غير جنون كذا في المغرب وفي الأحكامات الاشباه أن حكمه
 حكم الصبي العاقل فتصح العبادات منه ولا تجب وقيل هو المجنون وقيل كالبالغ العاقل
 اه قلت والأقل هو الذي سرح به الأصوليون وقد تقدم أن تضع ردة لكنه لا يقتل
 كما هو حكم الصبي العاقل تأتلى ثم رأيت في النهاية قال رأيت ما ردت المعتوه لم تذكر في الكتب
 المعروفة قال مشايخنا وفي حكم الردة بقرعة الدي اه (قوله وموسوس) بالضم
 ولا يقال بالفتح ولكن موسوس له أو إليه أي تلقى إليه الوسوسة وقال البيهقي الوسوسة
 حديث النفس وإنما قبل موسوس لأنه يحدث عما في ضميره وعن اللب لا يجوز إطلاق
 الموسوس قال يعني المقلوب في عقله وعن الحداه هو المساب في عقله إذا تكلم بكلمة بغير
 نظام كذا في المغرب (قوله وموسى لا يعقل) قد رعد في فتاوى قارى الهدي بأن يبلغ

مطلب ما يشك في انه ردة لا يحكم بها
 كما ينبغي قال في الجرح قد أزمعت
 نفسي أن لا أفتي بشي منها (وشرائط
 صحتها العقل) والصور والطوع
 فلا تصح ردة مجنون ومعنوه
 وموسوس وصحها لا يعقل

سبع سنين نهر وسياقي آخر الباب (قوله وسكران) أي ولو من محترم لمافي احكامات
 الاشياء أن السكران من محترم كالصالح الا في ثلاث الرقة والاقراء بالحدود والمخالصة
 والا نهاده على شهادته الخ (قوله ويكره عليها) أي على الرقة والمراد الاكرام عليها
 من قتلى أو قطع عضو أو ضرب مبرح فانه يرضى له أن يظهر ما أمر به على لسانه وقلبه
 مطعون بالايمن ولا تنزع زوجته استحصانا كما سيجي في باب (قوله فلسا بشرط) هذا في
 الذكورة بالاعتاق وأما في البلوغ فعندها خلافا لابي يوسف كما يأتي آخر الباب ح (قوله
 فانه يقتل ولا يعني عنه) قديم في البصر مما إذا كان مكره بسبب محظور بأشهر ومختار بلا إكراه
 والافهوكا يفتنون ح قلت وما يجرم به الشارح من أنه لا يعني عنه أي أن تاب ساقى
 ما يجازاه (قوله من ارتد) أي عن الاسلام فلأن اليهودي تنصر أو نجس أو والنصراني
 تمرد أو ونجس لم يجر على العود كما كان عليه لأن الكفر كرهة واحدة كافي المبرجندى
 وغيره ودرميتي وسيد كره المنصف (قوله الحاكم) أي الامام أو القاضي يجر (قوله لا يلوغ
 الدعوى) مذهب صاف المعقول والدعوة فاعل ح قال في البحر عرض الاسلام هو
 الدعوة اليه بدعوة من بلغته الدعوى غير اجبة (قوله بيان لقرة العرض) الظاهر أن لقرة
 العرض الاسلام والحدود والنجاة من القتل وما هذا فهو مرة التأجيل ثلاثة ايام لان من استقل عن
 الاسلام والعبادة بقية تعالى لا بد له عالما من شبهة تنكشف ان أبدا في هذه المدة تأجل
 (قوله وقيل ندبا) أي وان استعمل وظاهر الروايات الأولى وهو أنه لا يعمل بدون استكمال كافي
 البحر (قوله ان استعمل) أي بعد العرض للتفكير فتأتي (قوله والاقتل) أي بعد عرض
 الاسلام عليه وكشف شبهة ط (قوله الاذا ربحي اسلامه) أي فانه يعمل وهل هو حينئذ
 واجب أو مستحب محل تردد والظاهر الثاني تأمل (قوله لكنه يضرب الخ) أي اذا
 ارتد ثانيا ثم تاب ضربه الامام ويحلى عليه وان ارتد ثانيا ثم تاب ضربه ضرا واجبا
 وجبه حتى يظهر عليه آثار التوبة ويرى أنه مخلص ثم يحلى عليه أن عاقبه به كذا البحر
 عن التواريخ وفي الحق فان ارتد بعد اسلامه ثانيا قبل التوبة أيضا وكذا الثالث وربما
 الآن الكرخي قال فان عاقبه الثالثة يقتل ان لم يقب في الحال ولا يؤجل فان تاب ضربه
 ضرا واجبا ولا يلغ فيه الحد ثم يجزى به ولا يجزى حتى يرى عليه خشوع التوبة وحل
 المخلص فحينئذ يحلى عليه فان عاقبه ذلك الفعل به كذلك أبدا مادام رجع الى الاسلام قال
 الكرخي هذا قول أصحابنا جبه ان المرتد يمتاب أبدا وما ذكره الكرخي مروى في التواريخ
 قال اذا تكررت ذلك منه يضرب بامر حتم يجرى الى أن تظهر رغبته ورجوعه وذاك
 لا خلاف قوله تعالى فان تابوا وأقاموا الصلوات وآتوا الزكاة وعمرهم على التقبل قوية من
 تكررت ردة كالزندق وهو قول مالك وأحمد والليث وعمر بن الخطاب ففعل ذلك مرارا
 يقتل عليه وضربه بأن يقطر فاذا أظهر كلمة الكفر قبل أن يستتاب لانه ظاهر منه
 الا تخافا ح باخه ابره له أن ظاهر قوله وكذا الثالث وربما ان لو أقبل بعد الابعده

وسكران ويكره عليه أو ما البلوغ
 والذكورة فليس بشرط بدائع
 وفي الاشياء لا تصح رقة السكران
 الا الرقة قبيل التبي صلى الله عليه
 وسلم فانه يقتل ولا يعني عنه (من
 ارتد عرض) الحاكم عليه
 الاسلام استصباها على المذهب
 لبلوغه الدعوى (وتكشف شبهة)
 بيان لقرة العرض (ويجوز)
 وقيل ندبا (ثلاثة ايام) بدرض
 عليه الاسلام في كل يوم منها خاتمة
 (ان استعمل) أي طلب الملهة والا
 قلة من ساعته الا اذا ربحي اسلامه
 بدائع وكذا لو ارتد ثانيا لكنه
 يضرب وفي الثالثة يجزى أيضا
 حتى يظهر عليه التوبة فان عاد
 فكذلك تارة ثانية

يؤجل ولا يجبس بعد التوبة والذي نقله عن الزكري أنه لا يؤجل بعد الرابعة بل يقتل
 الان تاب فانه يضرب ويحبس كما هو رواية النوادر وعن ابن عمر وشعيرة يقتل ولا توبة
 مثل الزبير قوله من آخر حدود الخانية ومنه موسى انه كان يحد انفسه ايان من تذان
 اذا اخشا فاما واذا تركا عاد الى الرقة قال ابو عبد الله البجلي يقتل ولا تقبل وتبهما
 اه أقول الظاهر أن البجلي اختار قول ابن عمر ولا يصح بناؤه على رواية النوادر لما تضمن
 الفتح كالا يفتي فافهم (قوله بلا توبة) أي بلا قبول توبة وليس المراد أنه يقتل ان لم تب لانه
 لا نزاع فيه (قوله والقتل) أي ولو جسد اقيمقتل وان نضض قتله ابطال سبق الموتى وهذا
 بالاجماع لا خلاف الا في فتح قال في المنع وأطلق يشمل الامام وغيره لكن ان قتله غيره أو قطع
 عضوائه بلا إذن الامام آذبه الامام اه وسأني متناوشا حاشتنا اه أربعة عشر لا يقتلون
 (قوله حديث الخ) رواه أحمد والبزار وغيرهما روى (قوله بعد نطقه بالشهادتين)
 كذا اقدمه في العناية والنهاية وعزاه القسستاني الى المبسوط والابيض وغيرهما وقال وانما
 لم يذكره لان ذلك معلوم لكن مقتضى ما في الفتح عدم اعتدائه لانه عمر عنه بقتل وكان تابع
 ظاهر الموت وهو فاد كلام الزبلي ويؤيده ما سجد في القمن أن انكاره الرقة توبة
 وجرح وقد وفق بحمل ما هو ظاهر المتن على الاسلام المحمدي في الدنيا من القتل وما في
 الشروح من اشتراط النطق بالشهادتين أيضا محمول على الاسلام الحقيقي النافع في الدنيا
 والآخر متأمل وذكر في الفتح أن الأقارب البعث والقسم منسحب (قوله على وجه العادة)
 أي بدون تبري قال في البحر وأما بشرط التبري أنه لو أتى بالشهادتين على وجه العادة
 لم يتبعه ما لم يرجع عما قال اذ لا يرتفع بهما كفره كذا في البرازية وجامع الفصولين اه قلت
 وظاهره اشتراط التبري وان لم يقتل دينا آخر بان كان كفره بمجرد كلمة ردة وظاهر خلافه
 وأن اشتراط التبري في اقتل دينا آخر انما هو شرط لا إجراء أحكام الدنيا عليه ما بالقبلة
 لاحكام الآخرة فيكفيه التلفظ بالشهادتين مخلصا كما يدل عليه ما ذكره في اسلام العسوية
 (قوله للملتر) أي من أن العرض منسحب ويكره تحريم عند من أو وجهه أفاده في شرح
 الملتقى ط (قوله قيد باسلام المرتد) أي في قوله واسلامه (قوله لان الكفار) أي يكفر
 أصلي والمالوت كفره عارض (قوله كالفهرية) بعضهم الى النسبة الى الدهر شبهها بسواها ذلك
 لقولهم وما يهلكنا الا الله رح (قوله كالتنوية) وهم الجوس الثاثلون بالهين أو كالجوس كما
 في أشع الوسائل ومقتضاه انهم غيرهم وهو الذي سقته ابن كمال بانها تعلق على الامدي مع
 مشاركة السكلى في اعتقاد أن أصل العالم النور والظلمة أي النور المسمى برندان وشأنه خلق
 الخير والظلمة المسمات أخر من شأنه خلق الشر (قوله كالفلاحة) أي قوم منهم كافي النهر
 والافجهور والقلافة يشتمون الرسل على أبلغ وجه لقولهم بالايجاب اه ح أي بالزوم
 والتوليد لا بالخيار لانكارهم كونه تعالى مختارا ويذكرون كونه بانزول الملك من السماء
 وكثيرا مما عمل بالضرورة بحجج الانبياء به كشمس الاجساد والجن والدار والحاصل أنهم وان

قلت لكن نقل في الزواهر عن آخر
 حدود الخانية عز البجلي ما يفيد
 قتله بلا توبة فتنبه (فان اعلم) فيها
 (والاقتل) حديثين يدل ديه
 فأقول (واسلامه أن تبرأ من
 الايمان) سوى الاسلام (أو ما
 اشترط اليه) بعد نطقه بالشهادتين
 وقامه في الفتح ولو أتى بهما على
 وجه العادة لم يتبعه ما لم يتبرأ
 بزنية (وكره) تنزيها للملتر (قتله)
 قبل العرض بلا ضمان لان
 الكفر مبيع للدم قيد باسلام المرتد
 لان الكفار اصناف خمسة من
 ينكر الصانع كالفهرية ومن ينكر
 الوحدة انية كالتنوية ومن يفتري
 بهما لكن ينكر بشعة الرسل
 كالقلافة

مطلب
 في أن الكفار خمسة اصناف وما
 يشترط في اسلامهم

أثبتوا الرسل لكن لا على الوجه الذي يشته أهل الاسلام كاذرون في شرح المسامرة فصار
 اثباتهم بمنزلة العدم وعليه فيصعح إطلاق الشارح تأمل (قوله كالوثنية) فيه أن الوثنية
 لا يتكرونها على تعالي كالأصفي ح قال في شرح السيرة وعبد الأوثان كانوا يعترفون بالله
 تعالي قال تعالي وثمن سألتهم من خلقهم ليقولن الله ولكن كانوا يعترفون بالوحدانية قال
 تعالي اذ قيل لهم لا اله الا الله يستكبرون اذ وهذا زاد في الدرر على ما في البدائع وبعه
 الشارح والقاهر أن صاحب البدائع أدخل في التنويه لأنهم جعلوا مع الله تعالي محبوبا
 ثانيا وهو أصنافهم فهم يتكرون للوحدانية كالجهوس وحكمهم في الاسلام واحد كآخرون
 (قوله كالعيسوية) هم قوم من اليهود ينسبون الى عيسى الامصهاني اليهودي ح قلت
 وبعبارة البدائع وصف منهم يعترفون بالصانع وتوحده والرسالة في الجسلة لكنهم يتكرون
 عوم رسالة رسولنا على الله عليه وسلم وهم اليهود والتصاري قال في التهر وليس المراد كل
 التصاري بل طائفة منهم في العراق يقال لهم العيسوية صرح بذلك في المحط والخطبة اه
 (قوله فيكتفي في الاولين الخ) عبارة البدائع فان كل من الصنف الاول أو الثاني فقال
 لا اله الا الله يحكم باسلامه لان هؤلاء يجتنبون عن الشهادة أصلا فاذا أقرروا بها كان ذلك
 دليلا على إيمانهم وكذلك اذا قال أشهد أن محمدا رسول الله لأنهم يجتنبون عن كل واحد من
 كلمتي الشهادة فكان الايمان بواحد منهما إثباتا كانت دلالة الايمان اه أي ويلزم من
 الايمان بأحدهما الايمان بالآخرى وهذا صريح في أن التنويه يتكرون الرسالة عنهم
 كالوثنية فيكتفي في الكل بأحدى الكلمتين وبه صرح في أنفع الوسائل فقال ان معصية
 الأوثان والقرآن والمشرقة الروية والتكبر للوحدانية كالثنوية اذا قال الواحد منهم
 لا اله الا الله يحكم باسلامه وكذا لو قال أشهد أن محمدا رسول الله أو قال أحلنا وأمتنا بالله
 اه وذكر قبله عن المحط أن الكفار اذا أقر بخلق ما اعتقد يحكم باسلامه ونحوه في شرح
 السيرة الكبير وبه علم أن ما في شرح المسامرة لابن أبي شريف الشافعي من انه يستكتفي
 في الثنوي والوثني بالشهادتين بدون تبرئ فهو على مذهبه أو المراد به احدهما فانهم
 (قوله وفي الثالث يقول محمد رسول الله) فلو قال لا اله الا الله لا يحكم باسلامه لانه مشكر
 الرسالة ولا يتنجس عن هذه المقالة ولو قال أشهد أن محمدا رسول الله يحكم باسلامه لا يمنع
 عن هذا الشهادة فكان الاقرار بهما دليل الايمان بدائع ومقتضاء أن الايمان بالثانية يكفيه
 لأن المدعى على الاقرار بخلاف معتقده (قوله وفي الرابع بأحدهما) علقه في الدرر بأنه
 مشكر للأمرين جميعا فادعى ما شهد دخل في دين الاسلام اه وهذا التعليل موافق لما
 أقدمناه من البدائع وبه صرح أيضا في شرح السيرة الكبير وزاد أنه لو قال أنا مسلم فهو مسلم
 لأن عبدة الأوثان لا يذعنون هذا الوصف لأنهم يبرقون على قصد المضايقة للمسلمين
 وكذا لو قال أنا على دين محمد أو على الحنيفة أو على دين الاسلام وقد علمت أن هذا الرابع
 داخل في الايمان والحكم في الكل واحد وهو الاكتفاء بأحد المقتضين من الآخر وأن

ومن تكبر الكل كالوثنية ومن
 يقر بالكل لكن يتكبر عوم رسالة
 المصطفى صلى الله عليه وسلم
 كالعيسوية فيكتفي في الاولين بقول
 لا اله الا الله وفي الثالث بقول محمد
 رسول الله وفي الرابع بأحدهما

مجدد
في اشتراط التبري مع الايمان
بشهادتين

وفي الخامس به مامع التبري عن
كل دين يفتقد دين الاسلام
بدائع وآخر كراهية الدرر في
فيستفسر من جهل حاله بل عم في
الدرر اشتراط التبري من كل يهودي
ونصراني ومثله في فتاوى المصنف
وابن نجيم وضربهما وفي وهن فتاوى
قاضي الهادي كذا أفق علمائنا
والذي أفق به حجة بالشهادتين بلا
تبري

ما مر من شرح المسارة لا يدفع المتقول عندنا فافهم (قوله وفي الخامس به مامع التبري
الخ) ذكر ابن الهمام في المسارة أن اشتراط التبري لاجراء أحكام الاسلام عليه للثبوت
الايمان بعبادته وبين الله تعالى فانه لو اعتقد عموم الرسالة وشهد فقط كل مؤمن بالله
تعالى اهتدأ في البدائع لو أقي بالشهادتين لا يحكم باسلامه حتى تبرأ من الدين الذي
هو عليه وفادى المحيط لا يكون مسلماً حتى تبرأ من دينه مع ذلك ومقرانه دخل في الاسلام
لا به يحفل انه تبرأ من اليهودية ودخل في النصرانية فإذا حال مع ذلك ودخلت في الاسلام
يزول هذا الاحتمال وقال بعض مشايخنا اذا قال دخلت في الاسلام يحكم باسلامه وان لم
تبرأ مما كان عليه لانه يدل على دخول حدث منه في الاسلام ١٠ ومثله في شرح السمع
الكبير قلت اشتراط قوله ودخلت في دين الاسلام ظاهر فيها ذات تبرأ من دينه فقط أما اذا
تبرأ من كل دين يفتقد دين الاسلام فاحتاج اليه اعدام الاحتمال المذكور فلذا لم يذكر
الشامخ مع صيغة التبري التي ذكرها وظاهر أنه لو أقي بالشهادتين ومصرح بتعديم الرسالة
الى بني اسرائيل وغيرهم أو دل وأشهد أن محمداً رسول الله الذي كأنه اخلق الناس والجن
يكنى عن التبري أيضاً كما صرح به الشافعية (١٠ تنبيه) قال في الفتاوى اشتراط التبري
اغفلوه بين يدينا وأمانهم وأمان في دار الحرب لو سلم عليه مسلم فقتل محمداً رسول الله
فوقه ومسلم أو قال دخلت في دين الاسلام أو دين محمد صلى الله عليه وسلم فهو دليل اسلامه
فكف اذا أقي بالشهادتين لأن في ذلك الوقت ضيقاً وقوله هذا انما أراد به الاسلام الذي
يدفع عنه القتل الخاضع لصل عليه ويحكم به بمجرد ذلك اهـ قلت وانما اكتفى عليه الصلاة
والسلام بالشهادتين لأن أهل زمانه كانوا يذكرون رسالته أصلاً كما يأتى ثم اعلم انه يؤخذ
من مسئلة العسوي أن من كان كفره بانكار أمر ضروري كحرمة الخمر مثلاً لانه لا بد من
تبرئه مما كان يعتقد لانه كان يقر بالشهادتين معه فلا بد من تبرئه منه كما صرح به
الشافعية وهو ظاهر (قوله فيستفسر من جهل حاله) ذكر ذلك في التبريد أن ذكرناه
ليس كل اليهود والنصارى كذلك بل طائفة منهم يقال لهم العيسوية فقال وعلى هذا فينبغي
أن يستفسر الآتي بالشهادتين منهم ان جهل حاله اهـ أي فان ادعى انه عيسوي يعتقد
تخصيص الرسالة بتغير بني اسرائيل لايصح اسلامه الا بالتبري وان ادعى أنه يتركها طلقاً
اكتفى بالشهادتين فافهم (قوله بل عم في الدرر الخ) في البهر أول الجهاد عن المشرك أما
اليهود والنصارى فكان اسلامهم في زمانه عليه الصلاة والسلام بالشهادتين لانهم كانوا
يذكرون رسالته صلى الله عليه وسلم وأما اليوم يلاذ العراق فلا يحكم باسلامهم مما لم
يقول تبرأ من دينه ودخلت في دين الاسلام لانهم يقولون انه رسول الى العرب واليه
لا في بني اسرائيل كذا صرح به محمد اهـ وفي شرح السمع للسرخسي وأما اليهود
والنصارى اليوم بين ظهراني المسلمين اذا أقي واحد منهم بالشهادتين لا يكون مسلماً لانهم
جميعاً يقولون هذا ليس من نصرائي ولا يهودي عندنا لأنه الاقل هذه الكلمة فإذا

استسمرته قال رسول الله اليكم لا يبي اسرايسل ثم قال ولو قال أنا مسلم لم يكن مسلماً
بهذا لأن كل فريق يدعي ذلك لنفسه فالمسلم هو المسلم الحق وكل ذي دين يدعي أنه
مستحق للحق وقد شيخنا الإمام يقول الأجهوس في ديارنا من يقول منهم أنا مسلم يصير
مسلياً لانهم يأتون هذه الصفة لأنفسهم ويسبون جاهاً ولادهم ويقولون يا مسلمان اه قلت
وما عزا الى شيخه يعني الإمام الحلو في جزمه في محل آخر وقد مناعه قرى سافى الوقي أنه
يصير مسلماً بقوله أنا مسلم وعلى دين محمد أو الخبيصة أو الاسلام فعلى هذا يقال كذلك
في اليهود والصاري في بلادنا فانه يمتنعون من قول أنا مسلم حتى ان أحدهم اذا أراد
منع نفسه عن أمر يقول ان فعلته أنا كونه مسلماً فاذا قال أنا مسلم طاعة فهو دليل اسلامه
وان لم يسمع منه النطق بالشهادتين كما صرح به في شرح السرفين صلى بجماعته فيحكم
باسلامه وبأنه يحكم بالاسلام بمجرد سماع المسلم في حق الصلاة عليه اذ مات وكذا يمتنعون
من النطق بالشهادتين أشد الامتناع فاذا أتى بهما طاعة يجب الحكم باسلامه لانه فرق
السما اذا شاك أن محمداً انما اشترط التبري بما على ما كان في زمنه من اقرا وهم بالرسالة
على خلاف ما كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم من انكارها فاذا انكروا في زماننا
وامتنعوا من النطق بالشهادتين يجب أن يرجع الامر الى ما كان في زمنه صلى الله عليه
وسلم اذ ليس وجه العدول عنه على أن محمداً انما احكم على ما كان في بلاد العراق لا مطلقاً
كما وجهه ما في الدرر عن هذا ذكر العلامة قاسم انه سئل عن سمرى أتى بالشهادتين ثم
رجع فاجاب بما حاصله انه ينظر في اعتقاده فانهم ذكر وان بعض اليهود يخصص رسالة تينا
صلى الله عليه وسلم بالعرب وهذا لا يكتفي بمجرد الشهادتين بخلاف من ينكر الرسالة أصلاً
وبعض من أعمى الله قلبه جعلهم فرقة واحدة في جميع البلاد حتى حكم في نصراني منكر
للمسالة تلفظ بالشهادتين بقاءه على النصرانية لانه لم يتبرأ اه ملخصاً والحاصل أن الذي
يجب التعويل عليه انه ان جهل حاله يستقر عنه وان علم كافي زماننا فالامر ظاهر وهذا
وجه ما يأتي من قارئ الهداية (قوله لان التلفظ بها صار علامة على الاسلام الخ) افاد
بقوله صار الى أن ما كان في زمن الامام محمد تقرر لانهم في زمنه ما كانوا يمتنعون عن النطق
بها فلم تكن علامة الاسلام فلذا اشترط معها التبري أما في زمن قارئ الهداية فقد صارت
علامة الاسلام لانه لا يأتي بها الا المسلم كافي زماننا هذا ولذا انقل في البصر اول كتاب الجهاد
كلام قارئ الهداية ثم أعقبه بقوله وهذا يجب المصير اليه في ديار مصر بالقاهرة لانه يسمع
من أهل الكتاب فيها الشهادتان ولذا فاسد محمد بالعراق اه ومثل في شرح العلامة
المقدس وتقل أيضاً في الدر المنثور كلام قارئ الهداية ثم قال وبه أفق أجدر بكال ما شافى
شرح الملتقى لعبد الرحمن افندي داماد وأفق البعض في ديارنا باسلامه من غير تبر وهو
المعمول به اه فيلخص اه وقد استعناك آتفا ما فيه الكفاية (خاتمة) اعلم أن الاسلام
يكون بالقول أيضاً كالسلامة بجماعة أو الاقرار بها أو الاذان في بعض المساجد أو الحج

لان التلفظ بها صار علامة على
الاسلام فيقول ان رجوع ما لم يعد

مطلب
الاسلام يكون بالقول كالسلامة
بجماعة

وشهود المتأسل لا الصلاة وحده ويجزئ الاثر ام يحرم وقدم الشارح ذلك قسما في قوله كلاب
 الصلاة وقسما الكلام طبعه مشوق وذكرنا اننا انه لا فرق في الاسلام بالقتل بين
 العيسوي وغيره والم اذ ان دليلا الاسلام فحكم على قاتل ذلك به والاخصفة الاسلام
 المتبعة في الاخره لا يقتضيان التصدية بل الحظر مع الاقرار بالشهادتين او بدونه على
 اختلاف المدار (قوله لا يفتي بكفره) لم يمكن حل كلامه على محل حسن ظاهره انه
 لا يفتي بمن حيث استحقاقه للقتل ولا من حيث الحكم بشيئونه فوسنه وقد قبل المراد
 الاول فقط لان تأويل كلامه لاتباعه عن قتل المسلم بان يكون قصده ذلك التأويل وهذا
 لا ينافي مع ما قلناه ظاهر كلامه فيما هو حق العبد وهو طلاق الزوجة ومذاهبها النفسا بدليل
 ما صرحوا به من انه اذا اراد ان يحكم بكلمة مباحة فغرى على لسانه كلمة الكفر خطأ بلا
 قصد لا يستحقه القاضي وان كان لا يكفر فيما بينه وبين زوجه تعالى فاقبل ذلك وسرر فلا
 قائل لم ار التصريح به نعم سيد كذا الشارح ان ما يكون كفرا انما يفسد العمل والنكاح
 ومما يخلاف يزعم بالاستنفاد والتوبة وتجديد النكاح اه وظاهره انه امر احتياط
 ثم ان مقتضى كلامهم ايضا انه لا يكفر بشتم دين مسلم اى لا يحكم بكفره لا مكان التأويل
 ثم رتبته في جامع النصولين حيث قال بعد كلام اقول وعلى هذا ينبغي ان يكفر من شتم دين
 مسلم واضح يمكن التأويل بان امر اده اخلاقه الردية ومعاملته القبيحة لاحقية دين
 الاسلام فينبغي ان لا يكفر حينئذ وانه تعالى اعلم اه واقرؤ في نور العين وهو موافق
 لا يحكم بفسخ النكاح وفيه البحث الذي قلناه واما امره بتعديد النكاح فهو لا يشك فيه
 احتياط خصوصا في حق الهج الا ذال الذين يشقون بهذه الكلمة فانهم لا يحظر على
 بالهم هذا المقتضى أصلا وقد سئل في النظرية عن كماله الخاكم ومن بالشرع فقال لا قبل
 فافق مقت بأنه كفر وبانت زوجته فقل ثبت كذره بذلك فأجاب بأنه لا ينبغي للعالم ان يبادر
 بكفره اهل الاسلام الى آخر ما حذر في البصر واجاب قله في حله بوجوب نفي زوجه وعقوبته
 (قوله ولو روي بضعفة) قال الخباز زعمي اقول ولو كانت الرواية اقربا لاهل مذهبنا ويدل
 على ذلك اشتراط كون ما وجب الكفر بمحايله اه (قوله كاحزروه في البحر) قد معنا
 عبارته قبل قوله ونشرا ناطقهما (قوله والاهل) اى وان لم يكن بينه ذلك الوجه الذي يمنع
 التاخرية انه لا يكفر بالحقول (قوله والاهل) اى وان لم يكن بينه ذلك الوجه الذي يمنع
 الكفر بان اراد الوجه المكفر ولم تكن فيه احوال لم تنفع تأويل المقتضى لكلامه ووجه
 اياه على الحق الذي لا يكفر كالمشتم دين مسلم وحل المقتضى الدين على الاخلاق الردية لتبني
 القتل عنه فلا تنفع ذلك التأويل فيما بينه وبينه تعالى الا اذا فاه (قوله وبشتم
 التعوذ بهذا الدعاء صبا ومساء) تدخل اواراد الصبا من نصف الليل والآخر والمساء
 من الزوال هذا فيما عبر فيه بما واما اذا عبر باليوم والليلة فاعتبر ان تعديدا من اولهما فاف
 قدم المأمورة فيه ما عليه لا يحصل له الموعودية افايده بعض من كتب على الجامع الصغير

مطلق
 في حكم من شتم دين مسلم
 (واعلم انه لا يفتي بكفره مسلم
 أمكن حل كلامه على محل حسن
 أو كان في كفره خلاف ولو كان
 ذلك روية ضعفة) كاحزروه في
 البحر وزعم في الاشهاد الى الصغرى
 وفي الدرر وغيرها اذا كان في
 المسئلة وجود موجب الكفر
 وواحد ينفعه فعلى الحق الجدل لما
 ينفعه ثم لو ثبت ذلك فسلم والالم
 ينفعه حمل المقتضى على خلافه
 وينبغي التعوذ بهذا الدعاء صبا
 ومساء فانه سبب العدم من
 الكفر بعد الصادق الامين صلى
 الله عليه وسلم اللهم انى أعوذ بك
 من أن أشرك بك شيئا وأنا اعلم
 وأستغفر لك لا اهل الخائنات
 علام القيوب

للسوطي ط قلت ولم أرفأ الحديث ذكر صاحبنا وساء بل فيذكر ثلاثا ما كان الزواجر من
 الحكيم الترمذي أفلا ذلك على ما يذهب إليه عنك صفار الشريك وكان يقول كل يوم
 ثلاث مرات اللهم اني أعوذ بك أن أشرك بك شيئا وأنا أعلم وأستغفر لك ما أعلم وعند أحد
 والطبراني في المعجم الناس اتفقوا الشريك فانه أخفى من ديب الفيل قالوا وكيف تقبله يا رسول
 الله قال قولوا اللهم اتفقوا ذلك أن نشر بك شيئا فله ونستغفر لك ما فعله (قوله وتوبة
 اليأس مقبولة دون إيمان اليأس) هو بالثبوت التخصيص في الرباء وقطع الطمع عن الحياة
 وعلى قبولها في الدوزخ ما لا يراه بأن الكافر اجتنى خبر عارف بالله تعالى وأشد إيمانا
 وعرفانا والفاقد حاله حالة البقاء والبهاء أسهل من الابتداء واللبس على قبوله مطلقا
 قوله تعالى وهو الذي يقبل التوبة عن عباده اه وقد أطل في آخر الزاوية في هذه المسئلة
 ونقل قبله القول بعدم قبول كل منه ما عزمه أيضا إلى الحنفية والمالكية والشافعية
 واتصله مثلا على القاري في شرح به الامالي وفي هذا ذلك مسوطا في أول باب صلاة
 الجنائز وما إيمان اليأس فذهب أهل الحق أنه لا ينفع عند الغرغرة ولا عند المعايضة
 عذاب الاستئصال لقوله تعالى فليتب تهنع إيمانهم لما رواه أبو سنا وإذا أجسوا على كفر
 فرعون كما رواه الترمذي في تفسيره في سورة يونس وان خالف في ذلك الإمام العارف
 المحقق سيدي محيي الدين بن عربي في كتابه الفتوحات قال العلامة ابن حجر في الزواجر قانا
 وان كان مقتدا جلافة فاتهقه ومردود فان العصمة ليست الا لا يتابع مع الله قل نعم بعض
 كسبه انه صرح فيها بأن فرعون مع هامان وقارون في النار وإذا اختلف كلام امام فيؤخذ
 بما وافق الأدلة الظاهرة وبعضهم ما افهمه أطل في بيان رده وذكر أيضا انه يستثنى
 من إيمان اليأس قوم يونس عليه السلام لقوله تعالى الا قوم يونس الاية بناء على أن
 الاستثناء متصل وأن إيمانهم كان عند معاناة عذاب الاستئصال وهو قول بعض القسرين
 يجعله كرامة وخصوصية لنبيهم فلا يقاس عليها الا ترى أيضا صلى الله عليه وسلم قد
 اكرمه الله تعالى بحياة أو به حتى أمناه بكافي حديث صححه القسري وابن ناصر الدين
 حافظ الشام وغيرهما فاتفقا بالإيمان بعد الموت على خلاف القاعدة أكرام الله صلى الله
 عليه وسلم كما أحق قيل بنى إسرائيل لضرب قتله وكان حبس عليه السلام يحيى الموق
 وكذلك نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم أحبا لله تعالى على يديه جماعة من الموق وقد صم
 أن الله تعالى رده عليه صلى الله عليه وسلم النفس بدمه فبها حتى صلى على كرم الله وجهه
 العصر فكما كرم بعود الشمس والوقت بعد فواته فكذلك كرم بعود الحياة ووقت الإيمان
 بعد فواته وما قيل ان قوله تعالى ولا تسئل عن أصحاب الجحيم نزل فيهم لم يصح وخبر مسلم
 أي وأولئك في النار كان قبل علم اه ملخصا وقد متناغم الكلام على ذلك في باب نكاح
 الكافر (قوله وفيها أيضا شهد نصرانيان الخ) هذا ما قطع من بعض القسرين وسيد كرم بعد
 قوله وكل مسلم ارتد الخ (قوله على ما مر) أي عن الثانية معتر بالبلطى لكن قفنا أن

مطلب
 توبة اليأس مقبولة دون إيمان
 اليأس

مطلب
 أجسوا على كفر فرعون
 وتوبة اليأس مقبولة دون إيمان
 اليأس ويرفعها أيضا شهد
 نصرانيان على نصراني أنه أسلم وهو
 يتكلم قبل شهادتهما وكذا لو
 شهد رجل واحد أنان من المسلمين
 وفي التوازل قبل شهادة رجل
 واحد أنان على الإسلام وشهادة
 نصرانيين على نصراني بأنه أسلم اه
 (وكل مسلم ارتد فقبول شهادته مقبولة
 بالإجماع من تكررت رده على
 ما مر)

مطلب
 في استئصال قوم يونس

مطلب
 في أحياه أبو النقيص على الله
 عليه وسلم لم يعوتها

الآن يرجع اه فهذا اصريح جماع من عبارته الاولى وقال في موضع بعد ان ذكر من
 جماعة من المالكية عدم قبول توبته وكلامه يشيخنا هو لا يصبى على القول بقتله سدا
 لا كقرا وأما على رواية الوليد بن مالك ومن وافقه على ذلك من أهل العلم فقد صرحوا
 انه ردة قالوا ويستتاب منها فان تاب نكح وان أبى قتل ~~فخصه~~ كمواله يحكم المرتد مطلقا
 والوجه الاقل أشهر وأظهر اه يعنى أن قول مالك بعدم قبول التوبة أشهر وأظهر مما
 رواه عنه الوليد فهذا كلام الشافعي اصريح في أن مذهب أبى حنيفة وأصحابه القول
 بقبول التوبة ~~فخصه~~ كما هو رواية الوليد بن مالك وهو أيضا قول الثوري وأهل الكوفة
 والاوزاعي في المسلم أي بخلاف الذي إذا سب قاته لا ينقض عهده عندهم كما تقرر بره في
 الباب السابق ثم ان ما نقله عن الشافعي خلاف المشهور عنه والمشهور بقبول التوبة على
 تفصيل فيه قال الامام حاتمة المجتهدين الشيخ تقي الدين السبكي في كتابه السيف المسلول
 على من سب الرسول حاصل المنقول عند الشافعية أنه متى لم يسلم قتل قطعا وقي أسلم فان
 كان السب قد فاقتا لوجه الثلاثة هل يقتل أو يجلد أو لا شيء وان كان غير قذف فلا أعرف
 فيه نقلا للشافعية غير قبول توبته والحنفية في قبول توبته قريب من الشافعية ولا يوجد
 للحنفية غير قبول التوبة وأما الحنابلة فكلهم قريب من كلام المالكية والمشهور عن
 أحمد عدم قبول توبته وعنه رواية بقبوله اذ ذهب كذهب مالك سواء ~~هذا~~ اتقرر المنقول
 في ذلك اه مخلصا فهذا أيضا اصريح في أن مذهب الحنفية القبول وأنه لا قول لهم
 بخلافه وقد سبقه الى نقل ذلك أيضا شيخ الاسلام تقي الدين أحمد بن تيمية الحنبلي
 في كتابه الصارم المسلول على شاتم الرسول صلى الله عليه وسلم كما رأيت في نسخة منه
 قد عده عليها خطه حيث قال وكذلك ذكر جماعة آخرون من أصحابنا أي الحنابلة انه يقتل
 سباب الرسول صلى الله عليه وسلم ولا تقبل توبته سواء كان مسلما أو كافرا وهاهنا هو لا لما
 ذكرنا المسئلة قالوا خلا لا بى حنيفة والشافعي وقوله ما أي أبى حنيفة والشافعي
 ان كان مسلما يستتاب فان تاب ولا قتل كل مرتد وان كان ذميا فقال أبو حنيفة لا ينقض
 عهده ثم قال بدورقة قال أبو الخطاب اذا عذف أم النبي صلى الله عليه وسلم لا تقبل توبته
 وفي الكافر اذا سبها ثم أسلم روايتان وقال أبو حنيفة والشافعي تقبل توبته في الحالين اه
 ثم قال في محل آخر قد ذكرنا أن المشهور عن مالك وأحمد أنه لا يستتاب ولا يقطر القتل
 عنه وهو قول الثابتين سعد وذكر القاضي عياض انه المشهور من قول السلف وجمهور
 العلماء وهو أحد الوجهين لأصحاب الشافعي وحكي عن مالك وأحمد أنه تقبل توبته وهو
 قول أبى حنيفة وأصحابه وهو المشهور من مذهب الشافعي بناء على قبول توبة المرتد اه
 فهذا اصريح كلام القاضي عياض في الشذاه والسبكي وابن تيمية وأئمة مذهبهم على أن
 مذهب الحنفية قبول التوبة بلا حكاية قول آخر عنهم وانما ~~كوا~~ الخلاف في يقية
 المذاهب وكفى به ولا حاجة لولم يوجد النقل كذلك في كتب مذهبنا التي قبل البرازي

ومن يجمع أنه موجود أيضا كما يأتي في كلام الشارح قريبا وقد استوفيت الكلام
على ذلك في كتابه منه تنبيه الولاة والحكام على أحكام شاتم خصم الأنام أو أحد
أصحاب الكرام عليه وعليهم الصلاة والسلام (قوله) ومفاده قبول التوبة أقول بل هو
صرح ونص فذلك كماله (قوله) والبرازي تبع صاحب السيف المسلول الذي
قاله البرازي أنه يقتل هذا ولا يؤبه له أصلا سواء بعد القدوة عليه والشهادة أو بآية ناسيا
من قبل نفسه كل زنديق لانه قد وجب فلا يسطع بالتوبة ولا يتصور فيه خلاف لاحد له
تعلق به حتى العبد الهان قال ودلائل المسئلة تعرف في كتاب الصارم المسلول على شاتم
الرسول اه وهذا كلام يقضي منه غاية العجب كيف يقول لا يتصور فيه مشيئة لاحد
بعد ما وقع فيه اختلاف الائمة المجتهدين مع صدق الناقلين عنهم كما جعلنا وعزوه
المسئلة الى كتاب الصارم المسلول وهو لابن تيمية المصنفي يدل على انه لم يصنع ما نقلناه
عنه من التصريح بانه مذهب الحنفية والشافعية قبول التوبة في مواضع منه هذه
وكذلك صرح به السبكي في السيف المسلول والقاضي عياض في الشفاء كما مضى مع أن
عبارة البرازي بطولها أكثر مما خوفي من الشفاء فقد سلم أن البرازي قد تساهل غاية
التساهل في نقل هذه المسئلة وليست حيث نقلها عن أحد من أهل مذهبنا بل استند الى
ما في الشفاء والصارم أحسن النظر في المراجعة حتى يرى ما هو صريح في خلاف ما فهمه
عن نقل المسئلة عنهم ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم فلقد صار هذا التساهل مبيها
لوقوع عجمة المتأخرين عنه في الخطا حيث اعتقدوا على نقله ونقلوه في ذلك ولم ينقل أحد
منهم المسئلة عن كتاب من كتب الحنفية بل المنقول قبل حدوث هذا القول من البرازي
في كتبنا وكتب غيرنا خلافا (قوله) وقد صرح في الشفاء الخ أقول رأيت في كتاب
الخراج لا يبيح مناصبه وأيمان رجل مسلم بسب رسول الله صلى الله عليه وسلم أو كذبه
أو عابه أو تنقصه فقد كفر بالله تعالى وبانت عنه امرأته فان تاب والاقتل وكذلك المرأة
الا أن بابن تيمية قال لا تقتل المرأة وتغيير على الاسلام اه وهكذا نقل الخبر الرامي في حاشية
الجران السطوري في كتب المذهب انه ردة وحكمها حكمها ثم نقل عبارة التنف ومعه
الحكم والحجب منه انه أفق بخلافه في الفتاوى الخيرية ورأيت بخط شيخنا أيضا
السامح في هذا المل والحب كل العجب حيث جمع المصنف كلام شيخ الاسلام يعني
ابن عبد العال ورأى هذه النقول كيف لا يشطب منه عن ذلك وقد أجمع بعض مشايخي
رسالة حاصلها انه لا يقتل بعد الاسلام وأن هذا هو المذهب اه وكذلك كتب شيخنا أيضا
الرحمى هنا على تسهتان مقتضى كلام الشفاء وابن أبي جرة في شرح مختصر البخاري
في حديث ان فريرة الحج أدركت أي الخ أن مذهب أي حنفية والشافعية حكمه حكم
المرتد وقد علم أن المرتد قبل توبته كما نقله هنا عن التنف وغيره فإذا كان هذا في سب
الرسول صلى الله عليه وسلم في سب الشيعين وأحد هما بالاولى فقد تقرر أن المذهب

ومفاده قبول التوبة كما لا يخفى
فأذا المصنف في شرحه وقد
سمعت من مفتي الحنفية بصر
شيخ الاسلام ابن عبد العال أن
الكمال وغيره تبعوا البرازي
والبرازي تبع صاحب السيف
المسلول وعزاه اليه ولم يعزه
لاحد من علماء الحنفية وقد
صرح في التنف ومعه الحكم
وشرح الطحاوي وما روى
الزاهد في وغيره بأن حكمه
كالمرتد ولغة التنف من سب
الرسول صلى الله عليه وسلم فانه
مرتد وحكمه حكم المرتد وشغل
به ما يشغل بالمرتد انتهى

كذهب الشافعي قبول توبته كما هو رواية متعينة عن مالك وأن نعم قتله مذهب مالك
وما عدا ما قاله ما نقل غير أهل المذهب أو لم يتجوهة لم يصل كما هيأتكن على بصرة في
الاحكام ولا تقترب كل أمر مستغرب وتقتل عن الصواب والله تعالى أعلم اهـ وكذلك قال
الطبري في حاشية الاشياء نقلها عن بعض العلماء ما ذكره صاحب الاشياء من عدم قبول
التوبة قد أنكره عليه أهل عصره وإن ذلك إنما يحفظ لبعض أصحاب مالك كقتله
القاضي عياض وغيره أما على طريقنا فلا اهـ وذكر في آخر كتاب تورات العين أن العسلانة
التصريح بالثبوت بحسام جلي الترسالة في البرازي وقال في آخرها وبالجملة قد
تدعى كتب الحنفية فلم يجد القول بعدم قبول توبة الساب عندهم سوى ما في البرازية
وقد علمت بطلانه ونقشنا عليه أول الرسالة اهـ وسيد كراشاح عن الحق المقتضى إلى
السعود التصريح بأن مذهب الإمام الأعظم أنه لا يقتل إذا تاب ويكتفى بتعزيره فهذا
صرح المتقول عن تقدم على البرازي ومن تبعه ولم يستند هو ولا من تبعه إلى كتاب من
كتب الحنفية وإنما استند إلى فهم خطأ في حيث نقل عن صرح بخلاف ما فهمه كما
قدّمناه وإن أردت زيادة البيان في المقام فارجع إلى كتابنا تنبيه الولاة والحكام (قوله)
وهو ظاهر في قبول توبته المراد قبول التوبة في المنايا دفع القتل عنه ما قبلها في
الآخر فهو محمل وقافي وأصرح منه ما قدّمناه من كتاب الخراج لا يوجب فأن تاب
والاقتل (قوله كذلك) أي يكون شاقا لتبلي لكن قوله ابن مائه كلب أن قاله الشريف
فهو يمكن فغيره منه الخلاف المار في قبول توبته وعدمه ولا نقدر يكون له مائة ألبس
فيمسح على أنه يمكن أن يكون مراده أنه اجتمع على إثم المشتوم مائة كلب أو ألف فتعزير
فلا يدخل أجسادهم في ذلك وحيث احتل التأويل فلا يحكم بالكفر عندنا كما كثر (قوله)
وإن شئت الملائكة كالانبياء هو مصرح به عندنا فقلوا إذا شئت أحد من الانبياء
أو الملائكة كفر وقد علمت أن الكفر يشتم الانبياء كفر مرة فكذلك الملائكة فإن تاب فيها
والاقتل (قوله فليعزّر) قد علمت تخبر به عما قلنا (قوله هل للشافعي أن يحكم بقبول
توبته) أي في إسقاط القتل عنه وهو مسمى على ما ذكره البرازي وقد علمت أن أهل المذهب
قاتلون بقبول توبته فلا راجع لما ذكره اهـ وكذا قال الرقي قد علمت أن هذا ليس مذهبا
للحنفية كما نقلت به كتبهم ونقله عنهم الأئمة كالقاضي عياض وابن أبي جرة (قوله لأنها
حادثة أخرى الخ) يعني أن حكم الحنفى بكفره بناء على أن مذهبه علم قبول التوبة لا يرفع
الخلاف في عدم قبول التوبة لأن عدم قبولها حادثة أخرى لم يحكم بها الحنفى فيسوغ
للشافعي الحكم بقبولها وإن قال الحنفى حكمت بالكفر وموجب لأن موجب الكفر
القتل إن لم تب وهو المقتضى عليه ولا يلزم منه القتل أيضا إن تاب على أنه لموجب أن
من فسخ النكاح وحبط العمل وغير ذلك فلا يكون قول الحنفى حكمت بموجبه حكما يقتله
وإن تاب للشافعي أن يحكم بعدم قتله إذا تاب والعجب من الشارح حيث قتل صرح

وهو ظاهر في قبول توبته كما مر عن
الشافعي اهـ فليحفظ قلت وظاهر
الشافعي أن قوله ابن أبي جرة
أو ابن مائه كلب وأن قوله لها شتم
لعن الله في حاشية كذلك وأن شتم
الملائكة كالانبياء فليعزروا
حوادث القتل ما لو حكم حنفى
بكفره بسبب بني هل للشافعي أن
يحكم بقبول توبته انظارهم لأنها
حادثة أخرى وإن حكم بموجبه

نهر

قلت ثم رأيت في معروضات الحقني أبي السعود وسوا الاصله ان طالب علم ذكر عنده حديث شريفي فقال اكل احدث النبي صلى الله عليه وسلم صدق بعمله فانجاب بانه (٤٥٢) بذكره أو لا بسبب استهامة الانكارى وياتي بالخاصة انه

حاشي كتب المذهب من أن الحقني كالشافعي في قبول توبته كيف جازى صاحبها التبر في هذه المسئلة فكان السواب أن يدل الحقني بالملك أو الخنبي (قوله سؤالاً) مقبول رأيت وفي بعض النسخ سؤال بالزعم وهو تعريف (قوله فاجاب) انه يتكفر الخ قال السامعي أقول هذا لا يصدق من أبي السعود لان كلام القائل يحمل أن كل الاحاديث الموجودة ليست محدداً قالان في الموضوع وهذا الاحتمال أقرب من غيره وقد تقدم عن الدور اذا كان في المسئلة وجوده فوجب الكفارة وسواء واحد منهما فعل الحقني الملبس بغيره وقوله والثاني أي الحاق التسعين بغير الزندقة أو لا لافادة فيه لان الزندقة أن لا يتدين بدين اه وكتب طهوه (قوله فبعد اخذه الخ) فترجع على كونه صار زنديقاً وحاصل كلامه أن الزنديق لو تاب قبل اخذه أي قبل ان يرفع الى الحاكم تقبل توبته عندنا وبعد لا اتفاقاً وورد الاثر السلطاني للقضاة ان يقرر في حال ذلك الرجل ان ظهر وحسن توبته بعمل يقول أي خذ فقه الاذيقول باقي الاثمة وانت خبير بان هذا مبني على ما مضى عليه القاضي عياض من مشهوره ذهب مالك وهو عدم قبول توبته وإن حكمه حكم الزنديق عندهم وتبعه البرازي كما قدمناه عنه وكذا تبعه في الفقه وقد علمت أن مروج مذهبنا خلافه كما شرح به القاضي عياض وغيره (قوله وليكن التوفيق) أي بعمل حاشي من التفت وغيره من انه يفعل به ما يفعل بالمرئى على ما اذا تاب قبل اخذه وحل مالي البرازي يعلى ما بعد اخذه وانت خبير بان هذا التوفيق غير ممكن لتصريح علمائنا بحكمه حكم المرتد ولا شك أن حكم المرتد غير حكم الزنديق ولم يقبل أحد منهم هذا التفصيل ولان البرازي ومن تابعه قالوا انه لا توبة له اصلاً سواء بعد الاذقة عليه والشهادة أو بآية تأنيب من قبل نفسه كما هو مذهب المالكية والحنابلة فلم انهم يقولون محتلفان بل ذهبان متباينان على ان الزنديق الذي لا تقبل توبته بعد الاذقة المعروف بالزندقة الذي لا يقبل توبته كما ياتي ومن صدقت منه كلمة الشبهة ترضى طهوه ولا يصير زنديقاً بهذا المعنى (قوله وهو الذي يخفى التوبة) قلت الذي يخفى التوبة بل عليه مانع عليه أهل المذهب فان اتعانه واجب طهوه وبعائه لطالب حضرة المصطفى صلى الله عليه وسلم) أقول وبما يجانبه في اتعانه ما ثبت عنه عند المحدث (قوله ولكن في التبر الخ) قال السيد الحموي في حاشية الاشياء مكي عن عمر بن عيسى أن أخته أختي بذلك فطلب منه النقل فلم يوجد الا على طرزة الجوهر وتذلل بعد سرق الر إلى اه وأقول على فرض ثبوت ذلك في عاتق شيخ الجوهر لا وجه له يظهر لمخالفته من قبول توبته من سب الانبياء عندنا خلافاً للمالكية والحنابلة واذا كان كذلك فلا وجه له لقول بعدم قبول توبته من سب الشيعين بل لم ينسب ذلك عن أحد من الاثمة فما أعلم اه ونقله عنه السيد أبو السعود الاخرى في حاشية الاشياء ط أقول نعم نقل في البرازية عن الخلاصة أن الرافضي اذا كان بسبب الشيعين وابعائهم مافوق كافر وان كان يفضل علياً عليهم مافوقه مبتدع اه وهذا

النبي صلى الله عليه وسلم في كفره الأول من اعتقاد بقرينة جدي الامانة فلا يقتل والثاني بغير الزندقة فبعد اخذه لا يقتل توبته اتفاقاً فمقتل وقيل اختلف في قبول توبته فعند أبي حنيفة تقبل فلا يقتل وعند بقية الاثمة لا تقبل ويقتل حداً فذلك ورد امر سلطاني في سنة ٤٤٤ لقضاء المالك الحجة برعاية رأى الجاهلين بأنه ان ظهر صلاحه وحسن توبته وإسلامه لا يقتل ويكتفى بتعزيره وحسبه عملاً بقول الامام الاعظم وان لم يكن من تأماس يفهم خبرهم يقتل عملاً بقول الاثمة ثم في سنة ٩٥٥ تقرر هذا الامر بانتر فينظر القائل من أي الفريقين هو فيعمل بمقتضاه اه فليحفظ وليكن التوفيق (او) الكافر بسبب (الشيعين او) بسبب (أحدهما) في البحر من الجوهر معزاً بالشيعين من سب الشيعين ٢ أو طعن فيه كما ذكره لاقتبل توبته وبه أخذ الديوبسي وأبو البيث وهو الحاشي للقشوي انتهى وجرم به في الاشياء وأقره المصنف فان لا وهذا يقتضى القول بعدم قبول توبته بسبب الرسول صلى الله عليه وسلم وهو الذي ينبغي التعويل عليه في الانتفاء والقضاء برعاية لطالب حضرة المصطفى صلى الله عليه وسلم اه لكن في التبر وهذا

لا يوجبونه في أصل الجوهر وانما وجد على حاشي بعض السمع فالحق بالاصل مع انه لا ارتباط له بما قبله انتهى قلت لا يستحق مطلب ٣ مهم في حكم سبب الشيعين

لا يستلزم عدم قبول التوبة على أن المصطفى عليه الكفر مشكل لما في الاختصار اتفق
 الأئمة على فتلسل أهل البدع أجمع وقطعتهم وسب أحسن العصاة وبغضه لا يكون
 كفر لكن يضل الخ وقد كفي نفع القديري أن الخواريج الذين يستحلون دماء المسلمين
 وأموالهم ويكفرون العصاة يحكمهم عند جهنم والفقهاء وأهل الحديث حكم البغاة
 وذهب بعض أهل الحديث إلى أنهم مرتدون قال ابن المنذولي وأهل أحد وافق أهل
 الحديث على تكفيرهم وهذا يقتضي نقل إجماع الفقهاء وقد كفي المحيط أن بعض الفقهاء
 لا يكفروا أحد من أهل البدع وبعضهم يكفرون البعض وهو من سالف بدعته وليلا
 قطعاً ونسباً إلى أكثر أهل السنة والنقل الأول اثبت وابن المنذولي أرفى بقل كلام
 الجهمي بن نعيم في كلام أهل المذهب تكفير كثير ولكن ليس من كلام الفقهاء الذين
 هم المجهدون بل من غيرهم ولا غير فقهاء المحدثين من المجهدين ما ذكرنا ١٥ وما
 يزيد ذلك وضوحاً صرحوا به في كتبهم متوناً وشروحات قولهم ولا تقبل شهادة من يظهر
 سب السلف وقبول شهادة أهل الأهواء الانطوائية وقال ابن مالك في شرح المجموع وترد
 شهادة من يظهر سب السلف لأنه **يُكفَر** ونظائر القسوق وقبول من أهل الأهواء الجبر
 والفساد والرفض والخواريج والشيعة والتعطيل ١٥ وقال الزيلعي وأبو طاهر سب
 السلف يعني الصالحين منهم وهم العصاة والتائبون لأن هذه الأشياء تدل على قصور عقله
 وقلة مروءته ومن لم يمنع عن مثلها لا يمنع عن الكذب عادة بخلاف ما لو كان يحسن
 السب ١٥ ولم يعمل أحد لعدم قبول شهادتهم بالكفر كما ترى ثم استفتوا الخطائية لانهم
 يرون شهادة الزور ولا شاعهم وللعالمات وكذلك النص المحدثون على قبول رواية أهل الأهواء
 فهذا عين سب عامة العصاة ويكفرهم بناء على تأويله فاسد فلم أن ما ذكره في الخطا
 من أنه كافر قول ضعيف مخالف المتن والشروح بل هو مخالف لإجماع الفقهاء كما
 سمعت وقد ألف العلامة متل على القاري رسالة في الرد على الخلاصة وبهذا تعلم قطعاً أن
 ما عزي إلى الجوهري من الكفر مع عدم قبول التوبة على فرض وجوده في الجوهري باطل
 لأصله ولا يجوز العمل به وقد مر أنه إذا كان في المسئلة خلاف ولوروايته ضعيفة فعلى
 المتي أن يعمل إلى عدم التكفير فكيف يعمل هنا إلى التكفير بخلاف الإجماع فضلاً عن
 عمله إلى قتله وإن تاب وقد مر أيضاً أن المذهب قبول توبة سب الرسول صلى الله عليه وسلم
 فكيف سب الشيعين والعجيب من صاحب البحر حيث تساهل غاية التساهل في الافتاء
 بقتلهم قوله وقد أكرمت نفسي أن لا أفتي بشيء من أقاويل التكفير المذكورة في كتب
 النساوي نعم لا شك في تكفير من قذف السيدة عائشة رضي الله تعالى عنها وأنها كرمية
 الصديق أو اعتقد الألوهية في علي أو ابن جبريل غلط في الوحي أو نحو ذلك من الكفر
 الصريح المخالف للقرآن ولكن لو تاب قبل توبته هذا خلاصة ما ذكرناه في كتابنا
 الأول والحقكام وإن أدت الزيادة فأرجع إليه واعتقد عليه فيه الكفاية لقوى الدواة

قوله والخوارج هكذا بخطه
 ولعل الأنسب بجوابه وما بعد
 أن يقول والخروج تأمل ١٥
 معجمه

(قوله ويكفيها الخ) هذا صريح بقوله وهذا يقوى القول الخ ط والمراد بالامر الامر
السلطاني وقد علمت ما فيه والاصل انه لا شك ولا شبهة في كفر شاتم النبي صلى الله عليه
وسلم وفي استباحة قتله وهو المتقول عن الائمة الاربعة وانما الخلاف في قبول قوله انما
أعلم فعندنا وهو المشهور وعند الشافعية القول وعند المالكية والخناينة عدمه بناء على
أنه لا حد ولا مال الرافضى سب الشيعين بدون قذف السيدة عائشة ولا انكار لعصمة
الصديق ومخوض ذلك فليس يكفر فضلا عن عدم قبول التوبة بل هو ضلال وبدعة وسيأتي
تفاسده في أول باب البغاة ان شاء الله تعالى (قوله للشيخ محي الدين بن العربي) هو محيى بن
علي بن محمد الحافى الطائى الاندلسى العارف الكبير ابن عربى ويقال ابن العربى ولد
سنة ٦٠٦ هـ ومات في ربيع سنة ٦٦٣ هـ ودفن بالصالحية وحسب قول زروق وغيره من
القولوا ذاكرين بعض فضلها وأعرف بكل فن من أهلها وإذا أطلق الشيخ الاكبرى عرف
القوم فهو المراد وقامه في عن طبقات المناوى (قوله لبعض المتصوفين) أى المتكلمين
(قوله لكاتبنا الخ) لعل يقينه بذلك بدليل ثبت عنده أو بسبب عدم اطلاعه على مراد
الشيخ فيها وأنه لا يمكن تأويلها فتمت عنده انهم اشتهروا عليه كما وقع للعارف الشعرانى أنه
افتى عليه بعض المسادق بعض كتبه أشيا مسكرة وأشاعها منه حتى اجتمع عليها
عصره وأخرج لهم مسودة كتابه التى عليها خطوط العلماء فاذا هى خالية مما افتى عليه
هذا ومن أراد شرح كلماته التى اعترضها المتكفرون فليرجع الى كتاب الرد المتين على
منتقص العارف محي الدين لاسيدى عبد الفتى التاليسى (قوله فيجب الاحتياط الخ)
لأنه ان ثبت افتراء أو افعالا لمر ظاهر أو افلا يفهم كل أحد مرادها فافهم على الناظر
فيما من الاتكار عليه وأفهم خلاف المراد والمحافظة السيموطى رسالة ما تيسر القى
بشيرة ابن عربى ذكر فيها أن الناس اختلفوا فيه فترقت القرقة المصيبة تعتقد ولا يته
والاخرى بخلافها ثم قال والقول الفصل عندى فيه طريقة لا رضاءا للفرقتان وهى
اعتقاد ولا يته وقصر النظر في كتبه فقد نقل عنه أنه قال نحن قوم يحرم النظر في كتبنا
وذلك أن الصوفية لو اطوا على ألقاظ اصططوا عليها وأرادوا فهمها فى غير المعانى
المعارفة فهنا بين الفقهاء فمن جعلها على معانيها المتعارفة كفر نص على ذلك الفزائى فى
بعض كتبه وقال انه شبهه بالمشابهة فى القرآن والسنة كالوجه والبدن والعين والاستواء
واذا ثبت أصل الكتاب عنه فلا بد من ثبوت كل كلمة لاحتمال أن يدرس فيه ما ليس منه من
عدو أو ملحد أو زنديق وثبوت انه قصد بهذه الكلمة المعنى المتعارف وهذا لا يصيل اليه
ومن ادعاء كثر لانه من أمورا القلب التى لا يطاع عليها الا الله تعالى وقد سأل بعض كبار
العلماء بعض الصوفية ما جعلكم على انكم اصططتم على هذه الألقاظ التى يستشع
ظواهرها فقال خيرة على طريقته هذا أن يتبعه من لا يحسنه ويدخل فيه من ليس أهل
والتصدى للنظر في كتبه أو اقراهم انهم يتصح نفسه ولا غيره من المسلمين ولا سيما ان كان من

مطلب
فحال الشيخ الاكبرى سدى محي
الدين ابن عربى نعمنا الله تعالى به

ويكفيها ما مر من الامر قد برز في
المعروضات الزبوية ما مناهات
من قال عن قصص الحكم
للشيخ محي الدين بن العربى انه
خارج عن الشريعة وقد صنفه
للإضلال ومن طالع ملحد ماذا
يأزمه أجاب نعم فيه كلمات تباين
الشريعة وتكف بعض
المتصوفين لارباعها الى الشرع
لكاتبنا أن بعض اليهود افترأها
على الشيخ قدس الله عصره فيجب
الاحتياط بترك مطالعة تلك
الكلمات وقد صدر امر سلطاني
بالهوى فيجب الاجتناب من كل
وجه انتهى فليصنف وقد اتفق
صاحب القاموس عليه في سؤال
وقع اليه فيه فكتب اللهم أنطقنا
بجوابه ورضاك

القاصرين عن علوم الظاهر فانه يسئل ويضل وان كان عارفا قلنس من طريقتهم اقراء
 المريدون لكتبهم ولا يؤخذ هذا العلم من الكتب اه ملخصا وذكر في محل آخر سمعت أن
 الفقيه العالم العلامة عز الدين بن عبد السلام كان يطلع في ابن عربي ويقول عوزني ديني
 فقال له يوم بعض اصحابه اريد أن تريني القليب فاشأوا الى ابن عربي فقال له أنت تعلم فيه
 فقال سئ أصون ظاهرا للشرع أو كما قال اه وللمحقق ابن كمال باشا أقوى قال بها بعد
 ما أيدع في مدحه ولم يصنفات كتيرة منها قصص حكيمة وقصصات حكيمة بعض
 مسائلها مهم النص والمعنى وموافق للامر الالهى والشرع النبوى وبعضها خفي عن
 ادراك أهل الظاهر دون أهل الكشف والباطن ومن لم يطلع على المعنى المرام يجب عليه
 السكوت في هذا القسم لقوة تعالى ولا تقصصا ليس لآبه علم ان السمع والبصر والقواد
 كل أولئك كان عنه مسؤولا (قوله شيخ الطريقة حلا ولا على) الطريقة هي السيرة المختصة
 بالسالكين الى الله تعالى من قطع المنازل والترقى في المقامات والحال عند أهل الحق معنى
 بردى القلب من غير تضييق ولا اجتلاب ولا اكتساب من طرب أو وحن أو قبض أو ربط
 أو هيبه أو يزل بظهور صفات النفس سواء تعبه المثل أو لا فإذا دام وصار ملكة يسمى
 مقاما فالأسوار والمقاهب والمقامات تحصل بسد الجهود والصلح هو الاعتقاد الجازم
 المطابق للواقع ومنه قطي وهو لا يؤخذ من الفكر وانتهى ما أخذ من الغفراء من
 تعريقات السعد الشريف غنى سره (قوله وامام الحقيقة) هي مشاهدة الربوبية
 بالقلب ويقال هي سر معنوي لاحد له ولا جهة وهي الطريقة والشرعية متلازمة لأن
 الطريق الى الله تعالى لها ظاهرا وباطنا فظاهرها الشرعية والطريقة وباطنها الحقيقة
 فبطون الحقيقة في الشرعية والطريقة كبطون الزيد في لينة لا يظفر من المعنى بزمه
 بدون شخصه والمراد من المسألة إقامة الصودية على الوجه المراد من العبد اه من
 الفتوحات الالهية للقاضي ذكرى (قوله حقيقة ورسم) الحقيقة خذ الجازم والرسم الاثر
 أو قبضة وما لا تنص لمن الاثر رسمه أو رسم ورسوم قاموس والمراد أنه الانام من
 جهة الحقيقة ونفس الامر ومن جهة الاثر الظاهر للبصر (قوله فعلا واسما) أي أحيا
 آثارها من جهة الفعل والاسم حتى صارت المعارف فاعلة أفعالها ومشهورة بين الناس
 (قوله اذا تغفل الخ) هذا من بهر البسط والتغفل المدخول والاسراع والتسرع
 بالكسر وفتح اعمال النظر في الشيء والظاهر لها جس قاموس وهو ما يحطرق القلب من
 تدبر أمر مصباح (قوله عباب) كغراب معظم السبل وكثرة أو موجه والدالامع دلو
 أي لا يتغير يأخذ الدلالة لانها الاتصال الى أسفله لكثرة (قوله تساقى عنه الأنواء)
 التساقى التاقف والصاد المهمة التباعد والانواء جمع نوم وهو النجم واستاءه طلب نومه
 أي عطاه قاموس أي أنه مصاب تتباعد عن مطره ونفضه النجوم التي يكون المطرقت
 طلوعها أو تتباعد عنه عطيا الناس أي لانهم (قوله الا فاق) جمع افاق يضم ويضمين

الذي أعتقله وأدين الله به انه
 كان رضى الله تعالى عنه شيخ
 الطريقة حلا ولا وامام الحقيقة
 حقيقة ورسم ويحيى رسوم المعارف
 فعلا واسما اذا تغفل فكر المرقي
 طرف من طه فرقت فيه خواطره
 عباب لا تكدره الدلاء • وسحاب
 تساقى عنه الأنواء • كانت
 دعونه تفوق السمع الطباقي •
 وتفوق بركانه فعلا • الا فاق • واني
 أصحه

الناحية وما ظهر من نواحي القلح خاموس (قوله وهو يقينا) مفعول مطلق لفعل
محذوف تقديره ما يقينه حلة معترضة بين المتدوا والخبر ط (قوله ويطلق بما كتبه) المراد
أنه مقرب به وأن القول طابق الفعل ط والجمله مضاف على أصفه (قوله ما أنصفته) يقال
أنصفته أنصافا عاقلته بالعدل والقسط مصباح (قوله وما على) ما استقها سبة أو نافية
أي وما على شيء (قوله ينظن الجهول) أي ينظن الجهول في غيره فهو مفعول أول أو ينظن
الظن الجهول فهو مفعول مطلق وقوله عدوانا أي ظلمة مفعول لأجله وسال وهذا أول ما
قبل أن الجهول بمعنى الجهول مفعول أول وعدوانا مفعول ثان أي ذاعدا وان فافهم
(قوله برهانا) هو اطلعة خاموس فهو حاله وكدة ط (قوله من مناقبه) جمع منقبة وهي
الغضرة خاموس ط (قوله الالهي) أي لكن أخاف وأتقن أي زدت من جهة نقصان
والتقصير في حقه فتقصانا بغير لام مفعول زدت لتلايد عليه ما قبل في زادت النقصان
لأنساسة بين الزيادة والنقص حتى تسلط أحدهما على الآخر (قوله والكافر بسبب
اعتقاد النصر) في الفتح الصحراهم بلا خلاف بين أهل العلم واعتقاد بائنه كقروص
أصحابنا وما لك وأجد يكفر الساحر بتعلمه وقوله سواء اعتقد الحرة أو لا يقتل وفيه
حديث مردوع جدا الساحر ضرورة بالسيف يعني القتل وعند الشافعي لا يقتل ولا يكفر
الا إذا اعتقد بائنه وأما الكاهن فقتل هو الساحر وقيل هو العراف الذي يحدس
ويقترص وقيل من لمن الجن من يأتيه بالآخبار وقال أصحابنا إن اعتقد أن الشياطين
يقولون له ما يشاء كفر لان اعتقده أنه تفصيل وعند الشافعي أن اعتقده ما يوجب الكفر
مثل التقرب إلى الكواكب وأنها تفعل ما يقفه كفر وعند أحمد حكمه كالساحر في
رواية يقتل وفي رواية أن لم يثبت ويوجب أن لا يبعدل عن مذهب الشافعي في كفر الساحر
والعراف ودرمه وأما قوله فحجب ولا يستتاب إذا عرفت من أوله لعل الساحر له
بالقصد في الأرض لا يجرده عليه إذا لم يكن في اعتقاده ما يوجب كفره ٨١ وحاصله أنه
اختار أنه لا يكفر الا إذا اعتقد كفره وبه جزم في التهرؤ به الشارح وأنه يقتل مطلقا إن
عرف تعامله له وبوقده ما في الخاتمة اتخذ لعله لقرق بين المرو ووجه قالوا هو مرد يقتل
إن كان يعتقد لها أثرا ويعتقد التفرق من اللعبة لانه كافر ٨٢ وفي نورا العين عن المختارات
ساحر يسحر ويدعى الخلق من نفسه يكفر ويقتل رذته وساحر يسحر وهو جاحد لا يستتاب
منه ويقتل إذا ثبت حصره دفعا للضرر عن الناس وساحر يسحر بخرقة ولا يعتقده
لا يكفر قال أبو حنيفة الساحر إذا أقر يسحره أو ثبت بالينة يقتل ولا يستتاب منه والمسلم
والذي والحز والعبث فيه سواء وقيل يقتل الساحر المسلم لا الكافي والمراد من الساحر غير
المشعوذ ولا صاحب الطلسم ولا الذي يعتقد الاسلام والسحر في نفسه حتى أمر كائن
الا أنه لا يصلح الا لشرو الضرر بالخلق والوسيلة إلى الشر فصر فيه مذموماه والقرق بين
الثلاثة أن الأول مصرح بما هو مستغنى والثاني لا يدري كيف يقول كما وقع التعبير به

وهو يقينا فوق ما وصفته وما على
بما كتبه وغالب خلق إلى ما أنصفته
وما على إذا ما قلت معتقدي
دع الجهول ينظن الجهول عدوانا
واقه والله العليم ومن
أقامه الله برهانا
ان الذي قلت بعض من مناقبه
ما زدت الالهي زدت نقصانا
الى أن قال ومن خواص كتبه أنه
من وأظب على مطالعتها انشرح
صدره تلك المضلات • وحل
المشكلات • وقد أتى عليه
الشيخ العارف عبد الوهاب
الشمراني سبيا في كتابه تنبيه
الاضياء • على قمار من يجر
هائم الأولياء • فعليه سبكه وبالله
التوفيق (و) الكافر بسبب
اعتقاد النصر لا توبة

٦ مطبوع
في السحر والزنديق

في الخاتمة لانه جاحد ولم يسمه أن الأول لا يستتاب أيضا أي لا يجهل طلب التوبة لانها
لا تقبل منه في دفع القتل عنه بعد أخذها كما يأتي دفعا للضرر عن الناس كقطاع الطريق
والخناق وان كانوا مسلمين وبه علم أن الثالث وان كان لا يكفر لكنه يقتل أيضا للاشتراك
في الضرر وان تقبيل الشارب يحكمونه ككفر اوجب اعتقاد الضرر عقيد بل يقتل
ولو كان كافرا أصليا أو لم يكفر باعتقادهم لما كان كلام المستفتي المسلم الذي ارتد
قبيحة لا تأمل وعلم به وبما اقتضاه من الخاتمة أنه لا يكفر بمجرد عمل الضرر ما لم يكن فيه
اعتقاد أو عمل ماهر مكفر ولذا نقل في تبين المعاد من الامام أبي منصور أن القول بأنه
كفر على الإطلاق خطأ ويجب البحث من حقيقة فان كان في ذلك وقعا لم يشرط
الايان فهو كفر والا فلا اه والظاهر أن ما نقله في النسخ عن أصحابنا من أن السهر
لا يكون الا اذا ضمن كفرا أو بآتي تحقيقه وقد مرنا في خطبة الكلب بعد ادأواع الضرر
وعلم بان ذلك في رسالتنا المسلمة قبل المسام الهندى نصرة مولانا خالد النقشبندى
(قوله له فيها الخ) أي لا بسبب اعتقادها الذي هو ردة لأن المرتدة لا تقتل عندنا ومقابل
الاصح ما في المتن أي أنها لا تقتل بل تحبس ونضرب كالمرتدة كما في الزيلعي (قوله وكذا
الكافر بسبب الزندقة) قال العلامة ابن كمال باشا في رسالته الزندقي في لسان العرب
يطلق على من شق البارئ تعالى وعلى من يثبت الشرك وعلى من شكر حكمته والفرق
بينه وبين المرتدة المسموم الوجهى لانه قد لا يكون مرتدا كما لو كان قد ضاها أصليا غير
منتقل عن دين الاسلام والمرتدة قد لا يكون زنديقا كما لو انتصرت وتهود وقد يكون مسلما
فترتدق وأما في اصطلاح الشرع فالفرق أظهر لا اعتبارهم فيه ابطان الكفر والاعتراف
بنيوة ديننا صلى الله عليه وسلم هي ما في شرح المقاصد لكن القيد الثاني في الزندقي
الاسلامى بخلاف غيره والفرق بين الزندقي والمتناق والدهري والمهدى مع الاشتراك
في ابطان الكفر أن المتناق غير معترف بنبوة ديننا صلى الله عليه وسلم والدهري كذلك
مع انكاره استناد الحوادث الى المصانع المختار سبحانه وتعالى والمهدى وهو من مال عن
الشرع القويم الى جهة من جهات الكفر من ألحق الدين حاد وعدل لا يشترط فيه
الاعتراف بنبوة ديننا صلى الله عليه وسلم ولا بوجود الصانع تعالى وبهذا فارق الدهري
أيضا ولا شمار الكفر وبه فارق المتناق ولا سبق الاسلام وبه فارق المرتدة فالمهدى أوسع
فرق الكفر حد أي هو أعمن الكل اه ملصقات لكن الزندقي باعتبار أنه قد يكون
مسلم او قد يكون كافرا من الأصل لا يشترط فيه الاعتراف بالنبوة وسيأتي عن الفتح تفسيره
بين لا يتدين دين ثم بين حكم الزندقي فقال اعلم أنه لا يخلو ما أن يكون معروفا دأعا الى
الضلال أو لا والثاني ما ذكره صاحب الهداية في التبيين من أنه على ثلاثة أوجه
أما أن يكون زنديقا من الأصل على الشرك أو يكون مسلما فترتدق أو يكون ذميا
فترتدق فالأولى بتركه على شركه ان كان من الجهم أي بخلاف مشرك العرب فإنه لا يترك

(ولو اصرأه) في الاصح لمعها
في الارض بالصاد ذكره الزيلعي
ثم قال (و) كذا الكفر بسبب
الزندقة

مطلب
في الفرق بين الزندقي والمتناق
والدهري والمهدى

والثاني يقتل ان لم يسلم لانه قد وفى الثالث بقره على حقه لان الكفر مله واحده اه
والاقل أى المعروف الداعى لا يخلو من أن يتوب بالاختيار ويرجع عما فيه قبل أن يؤخذ
أو لا ولا ثاني يقتل دون الاقل اه وعلمه هنا (قوله لا توبه له) تصريح بوجه السببه
والمراد بعدم التوبه انها لا تقبل منه فى نفي القتل عنه كما مر فى الساب ولما نقل المبرى عن
الشئ بعد نقله اختلاف الرواية فى القبول وعدمه ان الخلاف فى حق الدنيا اما ما بينه
وبين الله تعالى فتقبل توبته بلا خلاف اه ونحوه فى رسالة ابن كمال (قوله لكن فى نظر
الخاتمة الخ) استندوا على الفقه حيث لم يذكر هذا التفصيل ونقل فى التهر عن الرواية
روايتين فى القبول وعدمه ثم قال ويبنى أن يكون هذا التفصيل محل الروايتين اه
(قوله المعروف) أى بالزندقه الداعى أى الذى يدعو الناس الى زندقته اه ح فان قلت
كيف يكون معروفاداعيا الى الضلال وقد اعتبر في مفهومه الشرعى أن يظن الكفر
قلت لا بعد فيه فان الزنديق يوقه كفره ويرجع صدقه القاسده ويخرجها فى الصورة
الصحة وهذا معنى ابطان الكفر فلا ينافى اظهار الدعوى الى الضلال وكونه معروفا
بالاضلال اه ابن كمال (قوله ان الخناق لا توبه له) اخاد بصيغة المبالغة ان من خنق مرة
لا يقبل قال المنصف قيل الجهاد ومن تكرر الخنق منه فى المصر قتله والا لا اه ط قلت
ذكر الخناق هنا استطرادى لان الكلام فى الكافر الذى لا تقبل توبته والخناق غير كافر
وانما لا تقبل توبته لبعده فى الارض بالفساد ودفع ضرره عن البلاد ومثله قطاع
الطريق (قوله الكاهن قبل ككاساس) فى الحديث من أفى كاهنا وعزافصده
بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد أخرجه أصحاب السنن الاربعة وصححه الحاكم عن
أبي هريرة والكاهن كفى مختصر النهاية للسيوطى من تعامله الخبير عن الكائنات فى
المستقبل ويذى معرفة الاسرار والعزاف المنجم وقال الخطاى هو الذى يتعاطى معرفة
مكان المسروق والصاله ونحوهما اه والحاصل أن الكاهن من يذى معرفة الغيب
بأسباب وهي مختلفة فلذا انقسم الى أنواع متعددة كالعزاف والرمان والمنجم وهو الذى
يتنبع من المستقبل بطولع النجم وغروبه والذى يضرب بالخصى والذى يذى أن لها ساجا
من البش يتخبره علم سيكون والكل مضموم شرعا محكوم عليهم وعلى مصدقهم بالكفر
وفى البرازيه يكفر بأداعى علم الغيب وبتاتين الكاهن ونصده وفي التارنانية يكفر
بقوله أما أعلم المروقات أو فأخبر عن اخبار الجنى ابى اه قلت فعلى هذا أرباب
التقارص من أنواع الكاهن لانعائهم العلم بالحوادث الككائمة وأما ما وقع لبعض
انطراس كالانبياء والاويليا والوحى أو الالهام فهو باعلام من الله تعالى فليس مما نحن
فيه اه ملصقان حاشية نوح من كتاب الصوم قلت وسأله الى دعوى علم الغيب معارضة
لنص القرآن فكفر به الا اذا استند ذلك صرحا أو دلالة الى سبب من الله تعالى كوحى
أو الهام وكذا الواسد الى أماره عاديه يصعب الله تعالى قال صاحب الهداية فى كتابه

لا توبه له وبجمله فى الفقه ظاهر
المذهب لكن فى خطر الخاتمة
القنوى على انه (اذا أخذ)
الساحر أو الزنديق المعروف
الداعى (قبل توبته) ثم تاب لم يقبل
توبته ويقتل ولو أخذ بعد ما
قبلت وأعاد فى السراج أن
الخناق لا توبه له وفى الشئ
الكاهن قبل ككاساس

مطلب
فى الكاهن والعزاف

مطلب
فى دعوى علم الغيب

قوله واتمس والقمر بحسبان
هكذا بنطه والتلاوة الشهي
والقمر بحسبان بدون واو اه
مصححه

مختارات النوازل وما علم النجوم فهو في نفسه حسن غير مضموم اذ هو قسمان حياي
وانه حق وقد نطق به الكتاب قال تعالى والشمس والقمر بحسبان أي سيرهما بحسبان
واستدلاني بسير النجوم وحركة الافلاك على الحوادث قضاء الله تعالى وقدره وهو جائز
كما استدلال الطبيب بالنض على الصحة والمرض ولولم يفتد بحسب قضاء الله تعالى أو ادعى
علم الغيب بنفسه ~~ككفر~~ اه وتام تحقيق هذا المقام بطلب من رسالتنا صل الحسام
الهندي (قوله الداعي الى الاتحاد) قسمان ابن كمال يانه (قوله والا باح) أي
الذي يعتقد اباحة المحرمات وهو معتقد الزنادقة في فتاوى فارى الهداية الزنديقي هو
الذي يقول بقاء الدهر ويعتقد أن الاسوال والحرم مشتركة اه وفي رسالة ابن كمال عن
الامام الغزالي في كتاب التفرقة بين الاسلام والزندقة ومن جنس ذلك ما يدعيه بعض
من يدعي التصوف انه بلغ حاله فيه وبين الله تعالى أسقطت عنه الصلاة وحل له شرب
المسكر والمعاصي وأكل مال السلطان فهذا مما لا أشك في وجوب قتله اذ ضرره في الدين
أعظم ويشفع به باب من الاباحة لا يستدور وهذا افوق ضرره بن يقول بالاباحة مطلقة
فانه يمنع عن الاصفا اليه لظهور كفره اما هذا فيزعم انه لم يرتكب الاختصاص عموم
التكليف بل ليس له مثل دوحته في الدين ويدعي هذا الى أن يدعي كل فاسق مثل حاله
اه ملخصا وفي نور العين عن التهيد أهل الاحواء اذ اظهرت بدعتهم بحيث توجب الكفر
فانه يباح قتلهم جميعا اذ لم يرجعوا ولم يتوبوا واذ اتاوا واسلوا تقبل توبتهم جميعا
الا اباحية والغالية والشيعية من الروافض والمقاطعة والزنادقة من القلاخنة لا تقبل
توبتهم بحال من الاحوال وقتل بعد التوبة وقبلها لانهم لم يعتقدوا بالصانع تعالى
حتى يتوبوا ويرجعوا اليه وقال بعضهم ان تاب قبل الاخذ والاطهار تقبل توبته
والافلا وهو قياس قول أبي حنيفة وهو حسن جدا فاما في بدعة لا توجب الكفر
فانه يجب التعزير بأي وجه يمكن أن يمنع عن ذلك فان لم يكن يلاحس وضرب يجوز
حبسه وضربه وكذلك لم يمكن المنع بلا سيف ان كان رئيسهم ومعتداهم جاز قتلهم سياسة
وامتناعا والمبتدع لوله دلافة ودعوة للناس اليه بدعته ويتوهم منه أن ينشر البدعة
وان لم يحكم بكفره جاز للسلطان قتله سياسة ووجر الانفساده أعلى وأعظم حيث يوزر
في الدين والبدعة لو كانت كفر يباح قتل أصحابها عاتما ولولم تكن كفرًا يقتل معلوم
ورئيسهم وجرا وامتناعا اه (قوله الذي لا يتدين بدين) يحتمل أن يكون المراد به الذي
لا يتقر على دين أو الذي يكون اعتقاده خارجا عن جميع الاديان والثاني هو الظاهر من
كلامه الذي سند كره عنه وقتلنا عن رسالة ابن كمال تفسيره عاين سطن الكفر وهذا
أعم (قوله وتعلمه فيه) أي في الفقه حيث قال ويجب أن يكون حكم المناق في عدم
قبولناقوته ~~ككفر~~ الزنديقي لان ذلك في الزنديقي لعدم الاطمئنان الى ما يظهر من التوبة
اذا كان يخفي كفره الذي هو عدم اعتقاده دينا والمناق مثل في الاخفاء وعلى هذا

مطله

في أهل الاعواء اذ اظهرت بدعتهم

وفي حاشية البيضاء في ملا خسرو
الداعي الى الاتحاد والا باح
كل زنديقي وفي الفقه والمتاقي الذي
يظن الكفر ويظهر الاسلام
كل زنديقي الذي لا يتدين بدين وكذا
من علم انه يتكفر في الباطن بعض
الضروريات كحرمة الخمر ويظهر
اعتقاده حرمة وتعلمه فيه وفيه
يكفر الساحر بتعلمه وفعله اعتقد
شعره أو لا ويقتل اتهم

مطلب
حكم المدعو واللباس والنسرية
والإسماعيلية

تعمله
تسده
أحد

فريق العلم بحاله اثباتاً بأن بعض الناس عليه أوسرة أو من أمن اليه اهـ (تبيينه) هـ
يدل عما حكم المدعو واللباس فأنهم في البلاد الشامية يظهر من الاسلام والصوم
والسلامة انهم يقتدون بتأخ الأرواح وحل الخمر والزنا وأن الألوية تظهر في شخص
بعد شخص ويجهدون الحشر والصوم والصلاة والحج ويقولون المسيح جاء غير الحق
المراد ويحكمون في جناب نبينا صلى الله عليه وسلم كليات ظنعة والسلامة الحق
عبد الرحمن الهادي فبعض فتوى مطولة وذكر فيها انهم يتصلون عقائد النصرانية
والإسماعيلية الذين يلقبون بالقرامطة والباطنية الذين ذكرهم صاحب المواقب ونقل
عن علماء المذاهب الأربعة أنه لا يحل إقرارهم في ديار الاسلام بحزبه ولا غيرها ولا يحل
مناسكتهم ولا ذمتهم وفيهم فتوى في الخبرية أيضاً فراهها والحاصل انهم يصدق عليهم
اسم الزندق والمناق والمهدوي لا يعني أن إقرارهم بالشهادتين مع هذا الاعتقاد انبث
لا يجعلهم في حكم المرتد لعدم التصديق ولا يصح اسلام أحد منهم خلافاً للبشرط النبوي
عن جبيع ما يخالف دين الاسلام لانهم يذعنون الاسلام ويقرن بالشهادتين وبعد انظر
بهم لا تقبل قوتهم أصلاً وذكر في التاترخانية أنه مثل فقهاء سمرقند عن رجل يظهر
الاسلام والايان ثم أتى باني كنت اعتقد مع ذلك مذهب القرامطة وأدعوا اليه والان
تبت ورجعت وهو يظهر الآن ما كان يظهره قبل من الاسلام والايان قال
أبو عبد الكريم بن محمد قتل القرامطة واستمعا لهم فرض وأما هذا الرجل الواحد
فبعض مشايخنا قال يتغفل ويقتل أي تطلب غفلة في عرفان مذهبه وقال بعضهم يقتل
بلا استفصال لأن من ظهر منه ذلك ودعا الناس لا يصدق فيما يدعي بعد من التوبة ولو قيل
منه ذلك لهدموا الاسلام وأضلوا المسلمين غير أن يمكن قتالهم وأطال في ذلك ونقل
عدة فتاوى عن أئمتنا وغيرهم بنصر ذلك لكن تقدم اعتماد قبول التوبة قبل الأخذ
لابد (قوله لكن في خطر الخاتمة) أي في كتاب الخطر والاباحة منها والاستدانة على
قول الخضر ولا أي ولم يعتقد بحريه وقد مناه في الفتوح نقل ذلك عن أصحابنا وأنه اختار
أنه لا يكفر ما لم يعتقد ما يوجب الكفر لكنه يقتل ولعل ما نقله عن الأصحاب مبني على
أن السحر لا يسمي إلا ما هو كفر كما يفيد قوله تعالى وما يعلن من أحد حتى يقول انما نحن
قمة فلا تكفر وعلى هذا أقصر المكفر لا يسمى سحراً ويؤيده ما نقلناه من المختارات من
أن المراد بالساحر غير المشعوذ ولا صاحب الطلمس ولا من يعتقد الاسلام أي بأن لم يقتل
أو يعتقد ما ينافي الاسلام ولا قال هنا ولا يعتقد فقد علم أنه لا يسمى ساحراً ما لم يعتقد أو
يفعل ما هو كفر والله سبحانه أعلم (قوله فالمستثنى أحد عشر) أي من قوله وكل مسلم ارتد
فتوربه مقبولة إلا أحد عشر من تكفرت رذته وساب النبي صلى الله عليه وسلم وساب
أحد الشيخين والساحر والزندق والمناق والكاهن والمهدوي والباحي والمناق ومشكر
عض الضروريات باطنا اهـ قلت لكن الساحر لا يلزم أن يكون مريئياً بان يكون

مطلب
جهه من لا تقبل قوته

مسلم أصليا ثم فعل ذلك فانه يقتل ولو كافرا كجمرت وانما يقتل لسمعه
 بالفساد كافتد سناه وأما الزنديق الداعي والمحدث وما بعده فيقتل فيه اظهارة للاسلام
 وان كان كافرا أصليا فسلم أن المراد بان جلته من لا تقبل وبشبهه سواء كان مسلما ارتد
 أو لم يرتد أو كان كافرا أصليا وعليه فكان المناسب ذكر قطاع الطريق وكذا أهل الاهواء
 كجمرت عن التمسيد وكذا العواني كجمرت في باب التعزير وكذا كل من وجب عليه حد زنا
 أو سرقة أو قذف أو شرب أو أذى كمراتب التي صلى الله عليه وسلم أو أحد الشيخين
 فقد علمت ما فيه (قوله المرأة) يستحق منها المرتدة في البصر كجمرت وهو الأصح كافي البصر
 (قوله وانما يقتل) أي المشكل فانه إذا ارتد لم يقتل ويحبس ويحجر على الاسلام يجر عن
 التاخرانية (قوله ومن اسلامه بها) سواء تباع أو ح قال في البصر عن البدائع صبي
 أو امرأة مسلمة حتى يحكم باملاحة تعالايه فيبلغ كافرا ولم يسمع منه اقراء باللسان
 بعد البلوغ لا يقتل لانعدام الرقة منه ادعى اسم للتكذيب بعد مباحة التصديق ولم يوجد
 منه التصديق بعد البلوغ حتى لو أقر بالاسلام ثم ارتد يقتل ولكنه في الأولى يحبس
 لانه كان له حكم الاسلام قبل البلوغ تعا والحكم في كسبه كالحكم في كسب المرتدة
 لانه مرتد حكاه (قوله والعصبي) إذا أسلم أي استقلا لا ينسبه لاسعاليه به والا فهو
 المسئلة المارة وأطلق عدم قتله فعمل ما بعد البلوغ في البصر لو بلغ مرتد لا يقتل
 استحسانا ببقاء الشبهة باختلاف العلل في محبة اسلامه وسياق الكلام في اسلامه
 وردته وبقي مسئلة أخرى ذكرها في البصر والفتح عن المبسوط وهي ما لواردة العصبي
 في سفره فعمل أن الأولى فيما إذا ارتد حال البلوغ أي قبل أن يقتر بالاسلام (قوله والمكره
 على الاسلام) لأن الحكم باسلامه من حيث الظاهر لأن قيام السيف على رأسه ظاهر
 في عدم الاعتقاد في صيربته في اسقاط القتل فتح وفيه بعد قتله هذه المسائل عن المبسوط
 قال وفي كل ذلك يجبر على الاسلام ولو قتله قاتل قبل أن يسلم لا يلزمه شيء (قوله ثم رجعا)
 لأن الرجوع شبهة الكذب في الشهادة (قوله ومن ثبت اسلامه بشهادة رجلين
 وأمر أنين) هذا على رواية النوادر كما ستره ح (قوله وقيل تقبل) يوهم أن المسئلة
 الأولى انتفاضة وليس كذلك ويمكن ارجاعه للمسئلةين (قوله ولو على نصرانية قبلت
 انتفاضا) لأن المرتدة لا تقتل بخلاف المرتدة ولكن يجبر على الاسلام وهذا كقول الامام
 وفي النوادر تقبل شهادة رجلين وأمر أنين على الاسلام وشهادة نصرانين على نصراني
 أنه أسلم وهذا هو الذي في آخر كراهية الرد وكافي ح واعتقد فاضحان قول الامام بعدم
 القتل بشهادة النساء وان كان يجبر على الاسلام لأن أي نفس كانت لا تقتل بشهادة
 النساء طعن نوح أفندي (قوله لمن ولدته المرتدة ميتا) لانه يجبر على الاسلام كاتمه
 لكنه لا يقتل كن كان اسلامه تعالايه به ولم يصف الاسلام فبلغ كافرا كجمرت وقوله ميتا
 أي المسالين غير قبله سبأني من أن الرجوع لو ارتد ما عا فقلت ولا يجبر بالضرب على

مطلوب
 جلته من لا يقتل إذا ارتد

(و) اعلم أن كل مسلم ارتد فانه
 يقتل ان لم يتب الا بجماعة (المرأة
 وانما يقتل ومن اسلامه بها والعصبي
 إذا أسلم والمكره على الاسلام
 ومن ثبت اسلامه بشهادة رجلين
 ثم رجعا) زاد في الاشياء ومن ثبت
 اسلامه بشهادة رجل واحد
 انتهى ولو شهد نصرانين على
 نصراني أنه أسلم وهو يكره تقبل
 شهادتهما وقيل تقبل ولو على
 نصرانية قبلت انتفاضا وغلامه
 في آخر كراهية الرد ويطبق
 بالعصبي من ولدته المرتدة ميتا
 إذا بلغ مرتدا

الاسلام وان جلبت به غة (قوله والسكران اذا اسلم) يعني فان اسلامه يصح فان ارتد
لا يقبل **السكران** اذا اسلم (قوله والسكران اذا اسلم) يعني فان اسلامه يصح فان ارتد
لا يقبل لان في اسلامه شبهة (قوله لان اسلامه حكمي) أي بقية المداكراسيات في باب
(قوله وفي الاستحسان يصح) وهو المعمول به رمي وهو الصواب ط عن بعض العلماء
قلت ووجهه أن الحرب إنما يقا تل على الاسلام أصالة فلا ينافي فيه قياس واستحسان
بخلاف الذي فإنه بعد التزام الفتنة لا يقا تل عليه فالقياس أن لا يصح اسلامه بالاكرام
كالانص رحمة المسلم به وفي الاستحسان يصح لكن لو ارتد لا يقبل وتقدم وجهه (قوله
فالمستثنى أربعة عشر) لأن **المسكر** ومثله ثلاثة الحرب والذين والمستأمن وشهادة
نصرانيين على نصراني أو نصرانية صورخان والباقي ظاهر (قوله لان انكاره نوبة
ورجوع) ظاهر وهو بدون اقرار بالشهادتين وهو ظاهر قول المتن أن قول الباب واسلامه
أن يتبرأ عن الاديان حيث لم يذكر والاقراء باليهادتين ويحتمل أن يكون المراد الانكار
مع الاقرار بهما ويؤيده ما في كتاب الحاكم واذا رفعت المرتدة الى الامام قضات
ما ارتدتت وأما شهدان لاله الا الله وأن محمد ارسول الله كان هذا نوبة منها اه تأمل
ثم رأيت في البري على الاشياء قال كون مجزءا لانكاره نوبة غير ما ادل ذلك مقيد بثلاثة
قيود قال في الفتاوى عن بشر بن الوليد اذا جحد المرتدة وأقر بالترجيد وعرفة
رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين الاسلام فهذا امته نوبة اه (قوله كبطاع) عمل
بأق الكلام عليه (قوله ويطلاق وقت) أي الذي وقفه حال اسلامه سواء كان على قرية
ابتداء أو على ذرئته ثم على الماسكين لانه مقر به ولا بقاء لهامع وجود الرقة واذا عاد
مسلم لا يعود وقفه الا بتجديده واذامات أو قتل أو لحق كان الوقت مبرأ من ورتته
بحر عن الخصاص (قوله وينونة زوجة) وتكون فصحا عندهما وقال محمد فرقة بطلاق
ولو هي المرتدة فيغير طلاق اجماعا ثم اذا تاب وأسلم ترتفع تلك النونية بغير عن شرح
الطحاوي وأقره السيد والسعود في حاشية الاشياء قلت والتظاهر أن قوله ترتفع أصله
لا ترتفع فقط لفظه لا الناقصة من قلم الناسخ والا فمخالفة لقروهم والكثرة المقررة
في باب نكاح الكافر وغيره المصرة بزوج مجتهد النكاح ومنها ما بأن قرية أو صرح
في البحر عن العناية أن النونية لا توقف على اسلامه كبطالان وقفه فانه لا يعود صحيحا
بالاسلام تأمل (قوله لو فيما قبل نوبته) شرط في قوله السابق فيمتنع القتل ط (قوله
كالمز) فقدمنا ما فيه (قوله وقد رأيت من يغلط في هذا المثل) أي حيث فهم أن الشهادة
لا تقبل أصلا حتى في بقية الاحكام المذكورة (قوله فالمستثنى أربعة عشر) صوابه
خمس عشر لان هذا زمانه على ما تقدم والوجه فيه انه لم يتب حقيقة وانما تاب حكما يجعل
انكاره نوبة فهو داخل في المسلم التي ارتد ولم يتب ط (قوله وأولاده وأولادنا) كذا
في فصول الهامدي **السكران** ذكر في نو والعين ويجتديدهما النكاح ان رضيت فوجبه

والسكران اذا اسلم وكذا القبط
لان اسلامه حكمي لا حتى
وقد في التلمية وغيرها المكر
بالحرب أما الذي والمستأمن
فلا يصح اسلامه انتهى لكن حله
المستثنى في كتاب الاكرام على
جواب القياس وفي الاستحسان
يصح فليحفظ ويحذف المستثنى
أربعة عشر (شهدوا على مسلم
بالرقة وهو منكرا لا يتبرأ من له)
لان كذب الشهود العادل بل
(لان انكاره نوبة ورجوع) يعني
فيمتنع القتل فقط وثبت بقية
أحكام المرتدة كبطاع عمل ويطلاق
وقف وينونة زوجة لو فيما قبل
نوبته والقتل كل ردة بسببه عليه
العلاء والسلام كما مر اشياء زاد
في البحر وقد رأيت من يغلط
في هذا المثل وأقره المصنف
ويحذف المستثنى أربعة عشر
وفي شرح الوهبانية للشيخ بلالي
ما يكون كتم اتفاقا يطل العمل
والنكاح وأولاده وأولادنا وما
فيه خلاف يؤمر بالاستفسار

بالعود إليه والافلا تيجرو المولودين من قبل تعجيل النكاح بالوطء بعد الرقة شئت نفسه
منه لكن يكون زنا اه قلت ولعل ثبوت النسب لشبهة الخلاف فانه عند الشافعي
لا يثبت منه تأتيل (قوله والتوبة) أي بتجديد الاسلام (قوله وتعجيل النكاح) أي
احتياطاً في القبول العمادية وزاد فيها قسماً ثالثاً فقال وما كان خطأ من الاحتياط
ولا يوجب الكفر فقاتله بقوله حاله ولا يؤمر بتجديد النكاح ولكن يؤمر بالاستغفار
والرجوع عن ذلك وقوله احتياطاً أي بأمره المتقي بالتجديد ليكون طوطء حلالاً باتفاق
وظاهره انه لا يحكم القاتني بالفرقة بينهما ويقدم أن المراد بالاختلاف ولو روي بضعفة
ولو في غير المذهب (قوله بخلاف المرتقة) أي فانما تسترق بعد الحاق بها والحرب وتجبر
على الاسلام بالضرب والجس ولا تقتل كما صرح به في البدائع ولا يـكون استرقاقها
مستطاعاً الجبر على الاسلام كالأورثت الامة انما فانما يصبر على الاسلام بغير (قوله
ويزيل ملك المرتد الخ) أي خلافاً لهما وفي البدائع لا خلاف انه اذا أسلم فأمواله باقية
على ملكه وانه اذا مات أو قتل أو لحق تزول عن ملكه وانما الخلاف في زوالها بهذه الثلاثة
مقصورة على الحال عندهما ومستنداً الى الوقت وجود الرقة عنده وتظهر الثمرة
في نصرفاته فعندهما نافذة قبل الاسلام وعند موقوفه لوقوف أملاكه اه فبعد الملك
لانه لا توقف في احباط طاعة وفرقة زوجته وتعجيل الايمان فان الارتداد عنها عمل عـله
كذا في العناية فو قد تم أن من عباداته التي بطلت رقبته وانه لا يعود باسلامه وكذا لا توقف
في بطلان ايجاره واستجاره ووصيته وايصاله ووكيله ووكيلته وتعلمه في البحر قلت
ويستثنى من فرقة الزوجة ما لو ارتد معاقاً به في النكاح كما صرح به في العناية وفي البحر
وأفاد أن الكلام في الحر ولذا قال في الخاتمة وتصرف المكاتب في رفته بافد في قوله لم
زاد في النهر عن السراج وكسب حال الرقة لولاه (قوله فان أسلم الخ) جملة مفسرة
لما قبلها ط (قوله وورث كسب اسلامه وارثه المسلم) أشار الى أن المعتبر وجود الوارث
عند الموت أو القتل أو الحكم بالعاق وهو رواية محمد عن الامام وهو الاصح وروى عنه
اعتبار وقت الرقة وروى اعتبارهما معاً في الاصح لو كان له ولد كافر أو عبيد يوم الرقة
ففتق رأسم بعد ما قبل أحد الثلاثة وورثه وكذا الوارث من علق حدث بعدها اذا كان
مسلياً تعالىته بأن علق من أمة مسلمة وتعلمه في البحر لكن قوله أو الحكم بالعاق
خلاف الاصح فان الاصح وهو ظاهر الرواية اعتبار وجود الوارث عند العاق وروى
عند الحكم به كما في شرح السير الكبير (قوله ولو زوجته) لانه بالركة كانه مرض
مرض الموت لا اختياره سبب المرض باصراره على الكفر بختاراً حتى قتل نهر (قوله
بشرط العدة) قال في النهر هذا يقتضي أن غير المدخول بها لا ترث لغير زوجها بالركة
أجنبية وليست الرقة موتاً حقيقياً بدليل أن المدخولة انما تعتد بعد موته بالخوض
لأن الأشهر فلا تنقض سبب الإرث والآرث وان استند الى الرقة لكن يقرر عند الموت هذا

والتوبة وتعجيل النكاح
(ولا يترك) المرتد (على رفته
باعطاه الجفوية ولا بأمان موقت
ولا بأمان مفيد ولا يجوز استرقاقه
بعد الحاق) بدار الحرب بخلاف
المرتقة خائفة (والكفر) كله
(ملة واحدة) خلافاً للشافعي
فلا تنصر يهودي أو عكسه ترك
على حاله ولم يجبر على العود
(ويزيل ملك المرتد عن ماله زوالاً
موقوفاً فان أسلم عاد ملكه وان
مات أو قتل على رفته) أو حكم
بطاقه (ورث كسب اسلامه
وارثه المسلم) ولو زوجته بشرط
العدة فبلى

حاصل ما في القنع اه (قوله بعد قضاء دين اسلامه الخ) هذا أعمى قضاء دين اسلامه من
 كسب الاسلام ودين الرقة من كسبها رواية زفر عن الامام وروى أبو يوسف عنه انه من
 كسب الرقة الآن لا يفي فيقضي الباقي من كسب الاسلام وروى الحسن عنه انه من
 كسب الاسلام الآن لا يفي فيقضي الباقي من كسب الرقة قال في البدائع والولولانية
 وهو الصحيح لأن دين الميت انما يقضى من ماله وهو كسب اسلامه فأما كسب الرقة
 فلمساعدة المسلمين فلا يقضى منه الدين الا لضرورة فاذا لم يف تحققت شهر نحاق المني بما
 للكثرة ضعف كما في الضر قلت لكن الحكم عليه بالضرب غير مسلم فانه جرى عليه أعجاب
 المتون كما تختاروا الوفاة والمواهب والمقتضى وفي موضوعه لثقل المذهب كما صرحوا به
 (تنبيه) في الفقه ستأتي هذا اذا كان له كسبان والاقتضى مما كان بخلاف وهذا
 أيضا اذا ثبت الدين بغير الاقرار والافتى كسب الرقة (قوله وكسب رذته في) أي
 للمسلمين فوضف في بيت المال فقه ستأتي والمراد ما اكتسبه قبل الحاق أمما اكتسبه
 في دار الحرب فهو لولائه الذي ارتد وطلق معه اذا مات مرتدا لانه اكتسبه وهو من أهل
 الحرب وهم سوارثون فيما بينهم فلو سلم مع ابن مسلم ورث كسب اسلامه فقط وقامه
 في شرح السير (قوله وقالاميراث أيضا) لأن زوال ملكه عندهما قصور على المال
 كما مر (قوله كسب المرتدة) فانه لو رثها وبرثها زوجها المسلم ان ارتدت وهي مريضة
 اقصدها بابطال حقه وان كانت موصية لارتثها لانها لا تنقل فلم تلحق حقه بما لها بالركة
 بخلاف المرتدة والحاصل أن زوجة المرتدة رثت منه مطلقا وزوج المرتدة لا يرثها الا اذا
 ارتدت وهي مريضة بغير وسأني أيضا (قوله وان حكم بطاقة) كان الاولى للمصنف
 أن يذكر الحكم بالباقي أو لا كما عبر الشارح ويقول وعق مدبره الخ عطش على ورث
 لثلاويهم اختصاص العقق بالحكم بالعاق وان كان فذهب منه أن الموت والقتل مثله
 فانه قطو يل بلا فائدة كما أفاده ح (قوله من ثلث ماله) الظاهر أن المراد به كسب الاسلام
 ح وبه جزم بن طاعلى ما مر من الصحيح (قوله وحل دينه) لانه بالعاق صار من أهل
 الحرب وهم أموات في حق أحكام الاسلام فصار كالمت لا يفتقر لحاقه بالا بقضاه
 لاحتمال العود واذا انقضى رمونه نثبت الاحكام المتعلقة به كما ذكر نهر (قوله ويؤدى
 مكاتبه) أي يؤتى بدل كتابته (قوله والولاء للمرتدة) أي لا لورثته ابتداء فغيره العصبية
 نفسه بخلاف ما اذا كان لورثة فانه يدخل فيه الاناث ط (قوله ويغني الخ) اعلم
 أن به ضم لا يشترط القضاء بالعاق بل يكفي بالقضاء بمحكم من أحكامه وعاشتم على انه
 يشترط القضاء به سابقا على القضاء بالاحكام أفاده في المجتبى وضوح في القنع وظاهره
 أن القضاء بالعاق قصد صحيح ويغني أن لا يصح الا في ضمن دعوى حق للمدعى بالعاق
 كالمت ويوم الموت لا يدخل تحت القضاء فيغني أن لا يدخل للعاق تحت القضاء قصدا
 بمر قال في النهر وأقول ليس معنى الحكم بطاقة سابقا على هذه الامور أن يقول ابتداء

(بعد قضاء دين اسلامه وكسب
 رذته في) بعد قضاء دين رذته
 وقالاميراث أيضا ككسب
 المرتدة (وان حكم) القاضي
 (بطاقة حتى مدبره) من ثلث ماله
 (وأتم ولده) من كل ماله (وحل
 دينه) وقسم ماله ويؤدى مكاتبه
 الى الورثة والولاء للمرتدة لانه
 المعنى بدائع ويغني أن لا يصح
 القضاء الا في ضمن دعوى حق
 العبد نهر

حكمته بطاقتيه بل اذا ادعى مدبر مشلا على وارثه انه لحق بدرا الحرب مرتقا
 وأه عتق بسببه وبث ذلك عند القاضي حكم أولا بطاقتيه ثم يقتض ذلك المدبر كما يعرف
 ذلك من كلامهم اه ونحوه في شرح المقدسي والحاصل أن حاقا لجنبي من الخلاف
 معناه انه لو حكم القاضي يقتضي المدبر يكتفى عند البعض لثبوت الحاقا ضناؤا ما
 عند العادة فلا يثبت حكمه أولا بالحاقا لانه السبب وفي كونه في حكم الموت خلاف
 الشافعي فلهذه الخلاف لا يثبت الحكمية أولا ثم بالعق وليس المراد أنه يحكم
 بالحاقا قبل دعوى المدبر مشلا حتى يرد ما قاله في البصر فقول الشارح الا في ضمن
 دعوى حتى العبد معناه أن يسبق دعوى حتى العبد فيحكم به أولا ثم عا ادعاء العبد لانه
 الذي في التهر وليس المراد انه يكتفى عن الحكم به بالحكم عا ادعاء لثبوت الحكم بالحاقا
 في ضمن الحكم الا قبل فافهم (قوله واعلم الخ) بيان لتصرفه حال رده بعد بيان حكم
 أملاكه قبل رده يجر (قوله على أربعة أقسام) فانه اتفاقا ما طل اتفاقا موقوف اتفاقا
 موقوف عنده فانه عندهما ط (قوله ما لا يعتد تمام ولاية) قال الزبلي لانه لا تستدعي
 الولاية ولا تعتد حقيقة الملك حتى يثبت هذه التصرفات من العبد مع قصور ولايته اه ط
 (قوله الاستيلاء) صورته اذا جاءت ولها فادعاء ثبت نسبة منه ويرث ذلك الولد مع ورثته
 ونسبها بدارية ثم ولده بجر ط (قوله والطلاق) أي ما دامت في العدة لان الحرمة بالردة
 غير متبادلة لارتفاعها بالاسلام فقع طلاقه عليها في العدة بخلاف حرمة المحرمية قائما
 لا غاية لها فلا يشهد طوف الطلاق فادعاء من باب نكاح الكافر وقدمنا هذا في الحاشية
 أن طلاقه انما يقع قبل لحوقه بالحق بدرا الحرب فذلك امر آ لا يقع الا اذا عاد مسلما
 وهي في العدة فقطلها وأورد أنه كيف تصور طلاقه وقد بات برده وأجيب بأنه لا يلزم
 من وقوع البينة امتناع الطلاق وقد سلف أن المباشرة بقطعها الصريح في العدة يجر أي
 ولو كان الواقع بذلك الصريح بما كنا كالطلاق الثلاث أو على مال وكذا الوفا ان طلاق
 بائ وأما قوله من السائل لا يلحق البائ فذلك اذا أمكن جعله اخبارا عن الاقول حتى
 لو قال أنتك بأخرى يقع كما تقدم في الكتابات فافهم (قوله وتسليم الشفعة والجر) قال
 في البحر ولا يمكن نوقب التسليم لان الشفعة بطلت به مطلقا وأما الجر فنصم بحق الملك
 فبجسقة الملك الموقوف أولى اه قلت ومعناه أنه قبل اسلامه الأخذ بالشفعة
 والذي في شرح السرا أن ذلك قول محمد وفي قول أي حنفية لاشفعة له حتى يسلم فلا يلزم
 ولم يطلب بطلت شفعة ثم تركه الطلب بعد التمكن بأن يسلم (قوله ما يعتد الله) أي ما يكون
 الاعتقاد في صحته أي كون فاعله معتقدا له من المل ط أي والمراد تلامه له أملا لانه
 لا يقر على ما يتقل اليه وليس المراد له معاوية للتلا برد النكاح فان نكاح الجورسي والوثنى
 صحيح ولا له لهما معا قبل المراد الاعتم (قوله النكاح) أي ولو لم تدم مشله (قوله
 والذبيحة) الاولى ولا يحل لانه من التصرفات (قوله والصيد) أي بالكلب والبازي ومنه

(م) اعلم أن تصرفات المرتضى على
 أربعة أقسام (مقدمة منه)
 اتفاقا ما لا يعتد تمام ولايته وهي
 خمس (الاستيلاء والطلاق
 وقبول الهبة وتسليم الشفعة
 والجر على عده) المأذون (ويطيل
 منه) اتفاقا ما يعتد الله وهي
 خمس (النكاح والذبيحة والصيد

الرجي بمر (قوله والشهادة) أي أداؤها لا تصحها ط وذكر في الأشباه عن شهادات
 الولوالجية أنه يحل ما رواه غيره من الحديث فلا يجوز للسابع منه أن يرويه عنه بصدره
 اه ولكن كلامنا في ردّه وهذا قبلها (قوله والارث) فلا يرث أحد ولا يرثه أحد
 عما كتبته في ردّه بخلاف كسب اسلامه فانه يرثه ورثته كما لا يستند الى ما قبلها
 فهو ارث مسلم من مثله والكلام في ارث المرتد فافهم (قوله ما يعتد المساواة) أي بين
 المتعاقدين في الدين (قوله وهو المناوضة) فإذا فاض مسلم بالمرتد انتفاها ان أسلم نفذت
 وان هلك بطلت وتصبيرنا من الأصل عندهما وتصل عندهما بصر عن الثانية (قوله أو
 ولاية متعدي) أي الى غيره (قوله ويتوقف منه عند الأمام) بناء على زوال الملك كاستيف
 غير (قوله وينفذ عندهما) الا انه عند أي يوقف نصع كاتصع من الصلح لأن الظاهر عوده
 الى الاسلام وعند محمد كاتصع من الرضي لانها تنقض الى القتل ظاهرا ط عن البصر
 (قوله والصرف والسلم) من عطف الخاص لانهم من عقود المبادئة ط (قوله والهبة)
 هي من قبيل المبادئة ان كانت بعوض كافي النهر ومن قبيل التبرع ان لم تكن ح (قوله
 والرهن) لانه مضمون عند الهالكين بالدين فهو معاوضة ما لا (قوله والصلح عن اقرار)
 أي فيكون مبادئة وأما اذا كان عن انكأ أو سكوت فالمد كور في كتاب الصلح انه معاوضة
 في حتى المتعي وقد ابيح قطع نزاع في حق الآخر ومقتضاه انه ان كان المرتد متصفا فهو
 داخل في عقود المبادئة وان كان مدعي عليه يدخل في عقد التبرع فأداه ط لكن في كونه
 تبرعا نظرا لانه لم يدفع المال بغيره انما بل مقاداة عليه فهو خارج عن مبادئة المال بالمال وعن
 عقد التبرع تأمل (قوله لانه مبادئة حكيمية) وجهه ما قالوا ان الدين يقتضي بمشله وتقع
 المناقصة فقباض الدين أشد بطل ما يقتضي فذمة الدين ط (قوله والوصية) أي التي
 في حال ردة أمأ التي في حال اسلامه فالمد كور في ظاهر الرواية من الميسوط وقضوا انها
 تطل قربة كانت أو غير قربة من غير ذكرا بخلاف وعلمه في الشرع لئلا ينع عن النسخ (قوله
 وبني الخ) لمخرج من ذكر المنقول في الاقسام الاربع ذكر أشباه لم يصرحوا بها فافهم
 (قوله ولا شك في بطلانها) أما الامان فلا يلاصع من الذي في المرتد أو في وأما العقل
 فلا ان المرتد لا ينصر ولا ينصر والعقل بالنصرة ح (قوله فينبغي عدم جوازها) عبارة
 النهر فلا ينبغي التردد في جوازها منه اه فلفظة عدم من سبق القلم (قوله بطل ذلك كله)
 الاشارة ترجع الى المتوقف انتفاها والمتوقف عند الامام ط (قوله فكأنه لم يرتد) فلا
 يفتق مدبره وأتم ولده ولا تحمل ديونه ولا ابطال ما تصرف فيه الوارث لكونه فصولا مجرما
 مع واديه يعود للملك بلا قضاء ولا رضامن الوارث در متني قلت وكذا يطل ما تصرف فيه
 بنفسه بعد الباق قبل الحكم به كالأول اعنى عبده الذي في دار الاسلام أو باع من مسلم
 في دار الحرب ثم رجع فأتيا قبل الحكم بطاؤه فله رد عليه وجميع ما صنع فيه باطل
 لانه بالعاق زال ملكه وانما توقف على القضاء دخوله في ملك وأرثه فنصرفه بعد الباق

والشهادة والارث ويتوقف منه
 انتفاها ما يعتد المساواة وهو
 (المناوضة) أو ولاية متعدي
 (و) هو (الصرف على ولده
 الصغير) يتوقف منه عند الامام
 وينفذ عندهما كل ما كان مبادئة
 مال بمال أو عقد تبرع كالمبادئة
 والصرف والسلم (والعتق
 والتدبير والكتابة والهبة) والرهن
 (والاجابة) والصلح عن اقرار
 وقبض الدين لانه مبادئة حكيمية
 (والوصية) وبني أمانه وعقله ولا شك
 في بطلانها وأما ابداءه واستبداءه
 والتقاطه ولقطته فينبغي عدم
 جوازها بمر ان أسلم نفذت وان
 هلك بطل أو قتل (أو لغيره)
 الحرب وبكم بطاؤه (بطل) ذات
 كله (فان جامع لما قبله) قبل الحكم
 (فكأنه لم يرتد)

مادف ما لا غير مجاوله فلا يتعدوان عاده الى ملكه بعد كالبائع بشرط خسارة المشتري اذا
 تصرف في البيع لا يتعدوان عاده الى ملكه بفسخ المشتري ثم لو اقر بخرقه العبد او بانه
 قتلان صح لانه ليس بانشاء التصرف بل هو اقرار بالانكاح والواثر بعد انغير بمملكه اه
 ملخصا من شرح السرا الكبير (قوله وكالو عاده بعد الموت الحقيقي) أي لو احياء الله تعالى
 ميتا حقيقة أو عاده في دار الدنيا كان له أخذ ما في ذرئته بصر الآله ذكره بعد دعوى من
 حكم بطاقه وكذا ذكره الز: بلي فكان على الشارح ذكره بعد قوله وان جابعه كما عاده ح
 (قوله بضا او رضا) لأن بضا القضاء بطاقه صار المال ملكا لورثته فلا يعود الا بالقضاء
 ألا ترى أن الوارث لو اعتق المبيد بعد رجوع المرتد قبل القضاء رد المال عليه فخذقه
 ولم يضمن المرتد شيئا كالو اعتقه قبل رجوع المرتد وبمذا يستدل على أنه لا يتعدى
 المرتد لان العتق يستدعي حقيقة الملك شرح المبر وتغلقه الجرحن التاترانية وبه يرمز
 الزيلعي (قوله ولو في بيت المال) قال في التبر في قوله وارثه ايماء الى أنه لا يثنى له فيها
 ويجد من كسب رثته لأن أخذ من بطريق الخلافة عند ميل لاه في الأثرى أن الحرب
 لا يستر كماله بعد اسلامه وهذا وان لم يمسطورا الآن القواعد قوله اه وأصل البت
 اصحاب الجهر وظاهره أن ما وضع في بيت المال لعدم الوارث له أخذ من كلام الشارح
 ايجام كما أفاده السيد أو السيد (قوله أو أزاله الوارث عن ملكه) سواء كان يجب يقبل
 التسخ كسبه أو هبة أو لا يقبله كعتق أو تدمير واستلاد فانه يحض ولا عوده فيه ولا يضمنه
 اه فتح (قوله وله ولا مديره أو توليه) أفاد أنهم لا يعودون في الرق لأن القضاء بعتقهم قد
 صح والعتق بعد نفاذه لا يقبل البطان فتح (قوله ويكاتبه) مبتدأ وخبر (قوله لم
 يؤذ) أي الى الورثة بدل الكتابة فبأخذها من المكاتب وأمان أداء الهم فلا يسلب له عليه
 لأن عتق بأداء المال والعتق لا يتحقق التسخ وبأخذ منهم المال لو تأتموا والاخمين عليهم
 كائنا أو الهجر (قوله والمعبية تبقى بعد الرقة) نقل ذلك مع التعليل قبله في الخاتمة
 عن شمس الائمة الحلواني قال القهستاني وذكر التمر تاشي انه يسقط عند العاتمة ما وقع حال
 الرقة وتوبة هامن المعاصي ولا يسطع عند كثير من المحققين اه وعنده فبقت والمراد به
 يسقط عند العامة بالتوبة والعهد الى الاسلام للعديت الاسلام يجب ما قبله وأما في حال
 الرقة فيبقى ما قبله فيها أو قبله اذا مات على وقته لانه بالرقة ازداد فوقع ما هو أعظم منه
 فكيف تصلح مباحة بل الظاهر عدم مباحة التي تاب منها أيضا لأن التوبة طاعة وقد
 حببت طاعته وبذل ما في التاترانية عن السراجية من ارتد ثم أسلم ثم كفر ومات فانه
 يؤخذ ببقوة الكفر الأول والثاني وهو قول الفقهاء أي البت اه غم لا يخفى أن هذا
 الحديث يؤيد قول الصلوة ولا ينافيه وجوب قضاء ما ترك من صلاة أو صيام ومطالته
 بمقوق العباد لأن قضاء ذلك كله ثابت في ذمته وليس هو نفس المعصية وإنما المعصية
 اخراج العباد عن وقتها ومقتضى ذلك على العبد فإذا قطعت هذه المعصية لا يلزم سقوط الحق

وكالو عاده بعد الموت الحقيقي زيلعي
 (وان) جابعا (لأخذه) بضمه وما له مع
 وارثه أخذه بضا أو رضا ولو في
 بيت المال لأنه لا يثنى له فيها (وان
 حلت) ماله (أو أزاله) الوارث
 (عن ملكه) بأخذه ولو تأتموا
 لعصاة القضاء وله ولا مديره وأما
 وله ومكاتبه ان لم يؤذوا عن
 عادية فبأخذها من المكاتب (وبقي ما ترك
 من عبادة في الاسلام) لأن تركه
 الصلاة والصيام معصية والمعصية
 تبقى بعد الرقة
 مطلب
 المعصية تبقى بعد الرقة

الثابت في نفسه كأجاب بعض المحققين بذلك عن القول بتكثير الحج المبرور الكبار والله سبحانه أعلم (قوله وما أدى منها فيه يطل) في التارة ثانية معزيا إلى التهمة قبيل لو تباب تهود حسنة قال هذه المسئلة مختلفة فعند أي على وأي هاشم وأصحابه أنه يعود وعند أبي القاسم الكعبي لا ونحن نقول أنه لا يعود ما بطل من ثوابه لكنه يعود طاعته المتقدمة مؤثر في الثواب بعد اه بحر وفي شرح المقاصد للعقبي التفاضل في بحث التوبة ثم اختلفت المعتزلة في أنه إذا سقط استحقاق عقاب المعصية بالتوبة هل يعود استحقاق ثواب الطاعة الذي أبطلته تلك المعصية فقال أبو علي وأبو هاشم لأن الطاعة تنعدم في الحال وانما يبقى استحقاق الثواب وقد سقط والساقط لا يعود وقال الكعبي نعم لأن الكبيرة لا تزال الطاعة وانما تمنع حكمها وهو المدح والتعظيم فلا تزال غيرتها فإذا صادرت بالتوبة كأن لم تكن ظهرت غرة الطاعة كدور الشمس اذا زال الغيم وقال بعضهم وهو اختيار المتأخرين لا يعود ثوابه السابق لكن يعود طاعته السابقة مؤثر في استحقاق غرته وهو المدح والثواب في المستقبل بمنزلة شجرة احترقت بالنار انحصارها وغارها ثم انطفأت النار فانه تعود أصل الشجرة وعروقها الى خضرتها وغرتها اه وهذا يشهد أن الخلاف بين أبي علي وأي هاشم وبين الكعبي على عكس ما مر أن الخلاف في احباط الكبار للطاعات لا أنه ولا الجماعة من المعتزلة وعندهم أن الكبيرة تقتضي صاحبها من الايمان حب طاعته فان الكبيرة عندهم من وان كان يهلك في النار ويلزم من اخراجهم من الايمان حب طاعته فان الكبيرة عندهم من هذه الجهة بمنزلة الردة عندنا فيصع نقل الخلاف المذكور الى الردة تأمل (قوله الا لا حليم) لأن سببه اليأس المكرم وهو باق بخلاف غيرهم من العبادات التي اذا هانحروج سببها ولهذا قالوا اذا امر الى الظهور ثلاث مرات ثم تار في الوقت يعيد الظهور لبقاء السبب وهو الوقت وإذا اعتبر من اقتصاره على ذكر الحج وتسميته قضاء بل هو اعادة لعدم خروج السبب (قوله لانه بالردة الخ) على لقوله ولا يقضى وقوله الا لا حليم ط (قوله اذا صاب مالا) أي اخذ وقوله أو شيئا أي فعل شيئا الخ ط (قوله يعني المال المسروق لا الخ) الا في ذكره عند قول المعتزلة بواخذه وليس ذلك في عبارة الثانية ولا هو محل ايهام لأن قوله واحد مرفوع عطف على فاعل يجب لا منصوب عطف على مفعول أصاب حتى يحتاج للتأويل (قوله وأما له) أي القاعدة فيما ذكر ط (قوله أنه بواخذ بحق العبد) أي لا يقطع عنه بالردة الا اذا كان ممن لا يقتل بها ككل امرأة وغوها اذا لحقت بدوار الحرب فسييت فصار أمة يسقط عنهم جميع حقوق العباد الا القصاص في النفس فانه لا يقطع بغيره عن شرح الطحاوي (قوله فقيهه التفصيل) وهو أنه يقتضي ما تار لمن عبادة في الاسلام كالمتر وأما الحد وفي شرح السير لو أصاب المسلم مالا أو ما يجب به القصاص أو هذا القذف ثم ارتد أو أصابه وهو مرتد ثم لم يمت ثم تاب فهو ما خذ به لو أصابه بعد الطلاق ثم أسلم وما أصابه المسلم من حدود الله تعالى في زنا أو سرقة أو قطع طريق ثم ارتد أو أصابه بعد الردة ثم لم يمت

مطلب
لو تاب المرتد هل تعود حسنة

(وما أدى منها فيه يطل ولا يقضى)
من العبادات (الا الحج) لانه
بالردة صار كالكافر الاصل فادأ
أسلم وهو غنى فعله الحج فقط (مسلم)
أصاب مالا أو شيئا يجب به القصاص
أو هذا السرقة (يعني المال
المسروق لا الخ) وأما أنه
بواخذ بحق العبد وأما خبره فقيه
التفصيل

ثم أسلم فهو موضوع عنه الآثم يضمن المال المسرور والدم في قطع الطريق بالقصاص أو
 الذية لو خطأ على العاقلة لو قبل الرقة وفي ماله لو بعد ما أوأصابه من حد أو شرب ثم ارتد
 ثم أسلم قبل الحاق لا يؤخذ به وكذا لو أصابه وهو مرتد محبوس في يد الإمام ثم أسلم لأن
 الحدود زواجر عن أصباها فلا يضمن اعتقاد المرتكب حرمة السب وبؤخذ عن سواهم من
 حدوده تعالى لا يعتقده حرمة السب ويمكن الإمام من إقامته لكونه في يده فان لم يكن
 في يده حين أصابه ثم أسلم قبل الحاق لا يؤخذ به أيضا اهـ ملخصا (قوله أو أذنيه) أي على
 عاقلة إن أصاب ذلك قبل الرقة وفي ماله إن أصابه بعدها كما مر (قوله وحاربنا زمانا)
 تأصيل لقوله ثم خلق وكذا بدون ذلك الأولى (قوله اخبرتنا ما تذاذ زوجها) أي من
 رجلين أو رجل واحد أو اثنين على رواية السريوي رواية كتاب الاستحسان بحسب خبر
 الواحد العدل لأن محل التزوج وحرمة أمر ديني كما لو أخبر بموته والفرق على الرواية
 الأولى أن ردة الرجل يتعلق بها استحقاق القتل كما في شرح السير الكبير للسريسي ونقل
 المحنف عنه أن الأصح رواية الاستحسان ومثله في الشرع لا يسمع لبيان المقصود
 الأخبار بوقوع الفرقة لا إثبات الردة (قوله أو قطعتة ثلاثا) ينبغي أن يكون الباتر مثله
 وظاهر أنها في الرجم لا يجوز لها التزوج ولعله لاحتمال المراجعة ويجوز ط (قوله
 فأناها بكاتب) ظاهره أن غير الثقة لو لم يأتها بكاتب لا يعل لها وإن كان كبيراً أو أبا صدقه
 تأمل (قوله لا بأس بأن تعتد) أي من حين الطلاق والموت لamen حين الأخبار فيها يظهر
 تأمل ثم لا ينبغي أنه إذا ظهرت حياته أو أذكر الطلاق أو الرقة ولم تقدم عليه منه شرعية
 ينفسخ النكاح الثاني ونعود إليه (قوله تحبس) لم يذكر ضمها في ظاهر الرواية وعن
 الإمام أنها تضرب في كل يوم ثلاثة أسواط وعن الحسن تسعة وثلاثين إلى أن تموت أو تسلم
 وهذا أقل معنى لأن موالاتها ضرب تقضي إليه كذا في القمع واختار بعضهم أنها تضرب
 خمسة وسبعين سوطا وهذا ميل إلى قول الثاني في نهاية التعزير قال في الحاوي القدسي
 وهو المأخوذ به في كل تعزير بالضرب خسر ويحرم الزيلعي بأنها تضرب في كل ثلاثة أيام
 وظاهر القمع تضعيف مائة وظاهر اختصاص الضرب بالحسن بغیر الصغرة تأمل
 وسنذكر ما يؤيده (قوله ولا تقتل) يستثنى الساهرة كما تقدم وكذا من أعلنت بيمين النبي
 صلى الله عليه وسلم كما مر في الجزية (قوله خلافا للشافعي) أي وباقي الأئمة والأدلة
 مذكورة في القمع (قوله لا يضمن شيئا) لكنه يؤخذ على ذلك لا تسكاه مالا يجل بجر
 (قوله ولا يس للمرتدة التزويج بغير زيهما) في كافي الحاكم وإن لحقت بدار الحرب كان
 لزويجها أن يتزوج أختها قبل أن تنقض عهدها فان سبقت أو عادت مسلمة لم يضرب ذلك نكاح
 الأخت وكانت فإنا أن سبقت وتجب على الإسلام وإن عادت مسلمة كان لها أن تتزوج من
 ساعتهاء وظاهره أن لها التزويج بمن شامت لكن قال في القمع وقد أفق الدوسي والصفار
 وبعض أهل سمرقند بمقدوم وقوع الفرقة بالردة عليها وغيرهم شوا على الظاهر ولكن

(أو أذنيه ثم ارتد أو أصابه وهو مرتد
 في دار الإسلام ثم خلق) وحاربنا
 زمانا (ثم جاء بمسلمان أو أذنيه كله ولو
 أصابه بعد ما خلق مرتدا فأسلم لا)
 يؤخذ بشيء من ذلك لأن الحرب
 لا يؤخذ بهذا الإسلام بما كان
 أصابه حال كونه محارباً لنا (أخبرت
 ما تذاذ زوجها فلها التزوج بائنا
 بعد العدة) استحسانا (كافي
 الأخبار) من ثقة (عونه أو قطعتة)
 ثلاثا وكذا لو لم يكن ثقة فأناها بكاتب
 طلاقها وأكبراً بها أنه حق
 لا بأس بأن تعتد وتزوج مبسوط
 (والمرتدة) ولو صغيرة أو غنى بصر
 (تحبس) أبداً ولا تجالس ولا
 تؤاكل سقاتي (حق) تسلم ولا
 تقتل خلافا للشافعي (وإن قتلتها
 أحد لا يضمن) شيئا ولو أمة في
 الأصم وتحبس عند مولاه
 خلعت سوى أوطاء سوا مطلب
 ذلك أم لا في الأصم وتولي ضميرها
 جميعا بين الحقتين وليس للمرتدة
 التزوج بغير زويجها بغير

حكموا بحرقه على تجديد النكاح مع الزوج وتضرب خمسة وسبعين سوطا واستناره
 فاضنن للفقوى اه **(قوله وعن الامام)** أى فى رواية النوادر كما فى النسخ **(قوله ولو ائق**
به الخ) فى النسخ قبل ولو ائق بهذه لأبأس به فبين كذا ذات زوج حسم القصد لها السي
 بار دقمن اثبات الفرقة **(قوله وتكون قنة للزوج بالاستسلام)** قال فى النسخ قبل فى البلاد
 التى استولى عليها التروأجر وأحكامهم فيها ونحو السليمان كما وقع فى شوارزم وغيرها إذا
 استولى عليها الزوج بعد الرقتملكها لأنها صارت دار حرب فى الظاهر من غير حاجة إلى
 أن يشترط جهان الامام اه **(قوله وفى النسخ الخ)** هذا ذكره فى النسخ قبل الذى نقلناه عنه
 أنشأ وحاصله انه اذا ارتدت فى دار الاسلام صارت للمسلمين ففسر على رواية النوادر
 بأن يشترط جهن الامام وأبيها اه لو ارتدت فيما استولى عليه الكفار وصار دار حرب
 فله أن يستولى عليها بنفسه بلا شرط ولا جهة كمن دخل دار الحرب متلصصا بوسى منهم وهذا
 ليس مبيحا لى رواية النوادر لان الاسترقاق وقع فى دار الحرب لا فى دار الاسلام **(قوله**
وصح نصرتها) أى لا توقف نصرتها من مباحة وبغيرها بخلاف المرتدة فمطلتها
 ما يطل من نصرتها المارة **(قوله لانها لا تقتل)** فلم تكن ردة تاسبب الزوال ملكها الخاف
 نصرتها فى حالها بالاجماع بحر عن البدائع قال المقدسى **(قوله كانت ممن يجب قتلها**
كالمسكرة والزندقية) ينبى أن تطبق بالمرتدة **(قوله وأكسبها مطلقا لو رثتها)** أى سواء
 كانت كسب اسلام أو كسب ردة قال فى التبريع الجبري ينبى أن يخلق جهان لا يقتل اذا
 ارتدت لشبهة فى اسلامه كما مر **(قوله لو مر بنية)** لانها تكون فارة كقتله اه **(قوله**
لو هيجة) أى لو ارتدت حال كونها هيجة **(قوله فلم تكن فارة)** لانها اذا كانت لا تقتل
 لم تكن ردة فى حكم مرض الموت فلم تكن فارة فلا رثتها لانها بائنه وقدمات كفرة
 بخلاف ردة لانها فى حكم مرض الموت مطلقا فترثه مطلقا **(قوله قتائل)** ما ذكره
 فى الزواهرقة ومما قبله وقد منا التصريح به عن الجبر وقد قدمنا فى باب طلاق المريض
 أيضا فلم يظهر وجه الامر بالتأمل نعم يوجد فى بعض النسخ قبل قوله قلت مانصه ويرثها
 زوجها المسلم انحصانان ماتت فى العدة وترث المرتدة زوجها المرتدا اتفاقا خاصة قلت
 وفى الزواهر الخ وعليه فالامر بالتأمل وادعى اطلاق قول الخانية ويرثها زوجها المسلم
 والله سبحانه أعلم **(قوله ولده لاقل من نصف حول)** أى من وقت الارتداد ط **(قوله أى**
الكثانية) ففسره بليم اليهودية ط **(قوله الا اذا جابت به لا كتر الخ)** استقنا من قوله برته
 أما اذا جابت به لاقل من ستة أشهر كان العاقبة فى حالة الاسلام فيكون مسلما يرث المرتدة
 درر **(قوله بالجبر عليه)** أى على الاسلام فالظاهر من حاله أن يسلم درر أى يتجمل فما اذا
 تبع أمه الكثانية لانها لا تجبر عليه **(قوله وظاهر عليه)** بالناس للمعهول أى غلب وقهر
(قوله فى) أى غنمية بوضع فى بيت المال لا لورثته بحر **(قوله لان المرتدة لا تسترق)** بل يقتل
 ان لم يسلم ولا يشك كون ماله فيأدون نفسه لا ثم شرى العرب كذلك بحر **(قوله بلا**

وعن الامام تسترق ولو فى دار
 الاسلام ولو ائق به حسم القصد لها
 السي لأبأس به وتكون قنة للزوج
 بالامتلاء مجتبي وفى النسخ انها
 فى المسلمين فيشترط جهان الامام
 أبيها اه لو مصرقا **(وصح نصرتها)**
 لانها لا تقتل **(واكسبها)** مطلقا
(لو رثتها) ويرثها زوجها المسلم
 لو مر بنية وماتت فى العدة كما مر
 فى طلاق المريض قلت وفى الزواهر
 انه لا يرثها لو هيجة لانها لا تقتل
 فلم تكن فارة قتائل **(ولدت أمته**
ولدا) فادعاهم وابنه حراريه فى
 أمته **(السلمة مطلقا)** ولده لاقل
 من نصف حول أو أكثر لاسلامه
 تبعالامه والمسلم يرث المرتدة ان
 مات **(المرتدة)** أو لحق بد ارهم وكذا
(فى) أمته **(التصيرية)** أى الكثانية
 الا اذا جابت به لاكثر من نصف
 حول منذ ارتدت أو كذا النصق لعاقبه
 من ما المرتدة فيجب عليه لقربه للاسلام
 بالجبر عليه والمرتدة لا يرث المرتدة
(وان لحق بماله) أى مع ماله وظاهر
 عليه فهو **(أى ماله فى)** لاغسه
 لان المرتدة لا تسترق **(فان رجع)**
 أى به لم يلحق بلا

(مال) متعلق بلحق بقى ما اذا الحق ببعض ماله ثم وجع بلحق بالباقي ومقتضى النظر أن ملحق به أولاً فى ماله بلحق به ثانياً ولو تيسر له ح (قوله فى ظاهر الرواية) لأن عوده وأخذ موطاقه فأنسج بجانب عدم العود ويؤكده فتقر بموته وما احتج القضاة بالحق لسبب ورويه ميراثاً لا يخرج عدم عوده فتقر فافهمه غة فتقر بموته فكان رجوعه ثم عوده ثانياً بمنزلة القضاء وفى بعض روايات السبب جعله قسماً لأن مجرد الحق لا يصير المال ملكاً للورثة والوجه ظاهر الرواية كذا فى الفتح تبعاً للنهاية والعناية ونظر الاسلام من أن ظاهر الرواية الاطلاق واعتمده فى الكفاية به سقط اشكال الزيل على النهاية أفاده فى البحر (قوله وحكمه) أى حكم المالك القديم اذا وجد ملكه فى الغنية طمأن فى الجهاد من التمسك بالمد كور (قوله لم يدم القاضية) أى فى أخذ ماله ونفع مثله (قوله خلق به درهم) أى بدواً أهل الحرب (قوله فما لم يرتد مسلماً) يعنى قبيل أداء البذل للابن اذ لو كان بعده يكون الولاد للابن وقسده السكينة لأن الابن اذا بره ثم جاء الاب مسلماً فان الولاد للابن دون الاب كفى البحر عن التاتر خاتمة وكان الفرق أن الكتاب يقبل القسبة بالتهجير فلم تكن فى معنى العتق من كل وجه بخلاف التدبير نهر (قوله كذا هو اللاب) قال فى البحر اشاره الى انه لا يملك فسخ السكينة تصدق ورواه عن ولا يشرع به وقد صرح به الزيلى وقتناع عن الخاتمة انه عاك ابطال كاتبة الوارث قبل ادعاء جميع البذل الا أن يقال ان مرادهم انه لا يملك قسبتها فيجوز مجيئه من غير ان قسبتها أما اذا قسمتها انقضت الآن حلهم الوارث كالوكيل من جهته ياباه (قوله فخلق) أما لو قتل بعد الحق ثم جاء ثانياً فلا تقي عليه وكذا لو غضب أو قذف لصيرورته فى حكم أهل الحرب بحر (قوله فدينته فى كسب الاسلام) هذا بناء على رواية الحسن المحصنة بما قدمناه من أن دين المرتد قضى من كسب اسلامه الا أن لا ينفى عن كسبه ردة كما يظهر من عبارة البحر وهذا خلاف ما مشى عليه المصنف كقوله فى الدين (قوله عن الخاتمة) صوابه عن التاتر خاتمة وفيه تدعى قول الفتح لو لم يكن له الا كسبه ردة فقط بخاتمة هـ وعنده خلافهما قال فى البحر والظاهر أنه مهور قال وان كان له الكسبان قال يستوفى منها وقال الامام من كسب الاسلام أولاً فان فضل شئ استوفى من كسب الردة (قوله وكذا) ظاهره أن الاشارة الى ما قبله من وجوبه فى كسب الاسلام ان كان الخ وهو صريح بعبارة الترمذى عن القوائد القهريه لكن فى التبريد لئلا عن قوائد القهريه وان ثبت ذلك باقراره فعندهما يستوفى من الكسبين جميعاً وعنده من كسب الردة لأن الاقرار تصرف منه فيصعق ماله وكسب الردة كما عتده اهـ ومثله فى البحر عن التاتر خاتمة (قوله بكتابتهم فى غير الردة) فبغير السيد بين الدفع والقضاء والمالكين موجب جنائيه فى كسبه وأما الخاتمة عليهم فهذا غلام فى البحر وأما جنائيه المدبر فستأفى فى الجنائيات ط (قوله فارتد) أعاد الردة بعد القطع فلو قبله لا يضمن طاعته اذ لو قبله لا يضمن كما مر (قوله والعباد بالله) مستنداً وخبراً وبالنسب مدفوع مطلق أى نفوذ العباد

مال سواء اقتضى بطلانه أو لاف
ظاهر الرواية وهو الوجه فتح
(خلق) ثانياً بما لو ظهر عليه
فهو لوارثه) لأنه بالحق انتقل
لوارثه فكان حال كذا قديماً وحكمه
ما مر أنه قبل (فجهته بلائى)
وبعد ما بهتته) ان شاء ولا يأخذ
لومئذ لا عدم الفائدة (وان قضى
بعبد) شخص (مر قد خلق)
بدارهم (لا ينفى فكتابه) الابن
(جاء المرتد) مسلماً قبلها والولاد
كلاهما (لاب) الذى عاد مسلماً
لجعل الابن كالوكيل (مر قد قبل
رجلاً خطأ فخلق أو قتل فدينته فى
كسب الاسلام) ان كان والا ففى
كسب الردة يجرى عن الخاتمة وكذا
لو أقر بفسق أو مالو كان القسب
بالعناية أو بالينة فانه فى الكسبين
انفاً ظاهره وعلم أن جنائيه
العبد والائنة والمكاتب والمدبر
بكتابتهم فى غير الردة (قطعت يده
عمداً فارتد والعبد بالاقعة

ومات منه أولئك (فحكم به الجأه)
 مسلما فاعتنه ضمن القاطع نصف
 الدية في مال الوارثة (في المذنبين
 لأن السراية سلت محل غير معصوم
 فأهدرت قيدا للعد لانه في التلغا
 على العاقلة (و) قيدا بالملك
 يلحق لانه (أن) عادق له أو (أسلم
 ههنا) ولم يلحق (فانت منه) بالسراية
 ضمن الدية (كلها) لكونه معصوما
 وقت السراية أيضا وأردت القاطع
 فقتل أو مات ثم سري الى النفس
 فهدر لوم عد القوت محل القود
 ولو سخطا فالدية على العاقلة في ثلاث
 سنين من يوم القضاء عليهم حاية
 ولا عاقلة لمرتدة (ولو ارتد كاتب
 وخط) أو اكتسب مالا واخذ
 (بماله) لم يسلم فيه (قتل فبدل
 مكاتبه لمولاه وما ياتي) من ماله
 (لوارثه) لأن الردة لا تؤثر في الكتابات
 (زوجان ارتدا وحلفا فولدت)
 المرتدة (ولدا وولدة) أي لاذك
 المولود (ولدها غير علم) جميعا
 (فالولدان في) كآصلهما
 (و) الولد (الأول بغير) بالضرب
 (على الاسلام) وان سلبت به غة

بالله تعالى (قوله ومات منه) أي من القطع أي مات مرتدا فلو سلمت فبأن (قوله نصف
 الدية) أي ضمن دية البدن فقط وذلك نصف دية النفس ولا يضمن بالسراية الى النفس شيئا
 (قوله لوارثه) إنما كانت لانهما بمنزلة كسب الاسلام ط (قوله لأن السراية الخ) لتعليل
 للمصلحة الأولى وعلى الثانية في الهداية بأنه صار مسافة ذرا والموت يقطع السراية
 واسلامه حاة عاقلة في التقدير فلا يعود حكم الجنابة الأولى اه وانما قط النصاص
 لاعتراض الردة (قوله لانه في الخطاء على العاقلة) الضمير يرجع الى ما ذكر من ضمان نصف
 الدية وفيه أن العاقلة لا تعقل الاطراف فليشأ ط أقول لم زمن قال ذلك وانما المصريح
 به أن العاقلة لا تعقل مادون نصف عشر الدية والواجب هنا نصف الدية فتصممه العاقلة
 بلا شبهة (قوله دكها) هذا عند معناه وعند محمد التصف بجر (قوله أردت القاطع) لما بين
 حكم المقتوع المرتد أراد بيان حكم القاطع المرتد ط (قوله لقوات محل القود) مدة قضاء
 عدم الترق في القاطع بين أن يرتد أولا ط قلت وقد صرحوا في الجنابات بأن موت القاتل
 قبل المقتول مسقط للقود (قوله فالدية على العاقلة) لانه حين القطع كان مسلما وتبين أن
 الجنابة قتل بجر (قوله ولا عاقلة لمرتدة) اعترض بأنه لا محل لهنا بل عليه عند قوله مرتدة
 قتل وبلا خطا قلت أشار به كرها إشارة ضمنية كالموجودة شكر الله تعالى سعيه الى
 فائدة التقيد بكون الردة بعد القطع في قوله أردت القاطع وهي ما لو كان القطع في حال
 الردة فالدية على العاقلة لانه لا عاقلة لمرتدة فاستغنى بالتعليل عن التصريح بالمطل
 لاقتضاهما محاقبه ولا تنس قوله في خطبة الكتاب فربما خافت في حكم أو دليل يحجب من
 الاطلاع ولا فقه عد ولا عن السبيل الخ فافهم (قوله وأخذ بماله) أي أسرمع ماله الذي
 اكتسبه في زمن ردة نهر (قوله فبدل مكاتبه لمولاه الخ) ما على أصلهما فظاهر لأن
 كسب الردة ملكه اذا كان - فاكذ اذا كان كتابا وأما عند فلا أن المكاتب انما يملك
 أكسبه بالكتابة والكتابة لا توقف بالردة كذا أكساب بجر (قوله وحلفا فولدت) وكذا
 اذا ولدت قبل الردة ثم لحاق به أو أحدهما الى دار الحرب لانه خرج من الاسلام لانه كان
 بالبيعة لهما ولذا داروقد انعدم الكل فيكون الولد فيا بجر على الاسلام اذ بلغ كالاتم
 فان كان الاب ذهب وحده والام مسلمة في دار الاسلام لم يكن الولد نيا لانه يتي مسلما
 جعلا لهما بجر (قوله فالولدان في) كآصلهما هذا خاخر في الولد فان أمه متسقة والولد
 يقع أمه في الحرية والارق أما ولد الولد فلا يقعها لانه لا يتبع الحد كما يأتي وهذه بدعة في حكم
 الحد ولا أباه لأن أباه تبع والتبع لا يستتبع غيره كما يأتي وأجب بأنه لا تبع له الحرة
 وفيه انه قد يكون أمه ذممة مستأمنة فانما نسب كون الدية في كونه نيا أن حكمه حكم
 الحر كما يأتي فافهم (قوله والولد الاقل بغير بالضرب) أي والحسن نهر أي يخلط أبويه
 فافهما بغير ان بالتقل (قوله وان حلت به غة) أشار الى انه لو حلت به في دار الاسلام بغير
 الأولى وبه يظهر أن تقيد الهداية بالمسلم في دار الحرب غير احترازي أفاده في الجهر (قوله

تبعينه لايوبه) أى فى الاسلام والردة وهما يصيران فكذلك هو وان اختلفت كيفية الجبرط
 (قوله لعدم تبعية الجدة) لعدم تبعية لايوبه لأن ردة أبيه كانت تبعا والتبعية لا يستوعب
 خصوصاً وأصل التبعية ثابته على خلاف القياس لأنه لم يرد حقيقة ولذا يجبر الجاهل
 لا بالقتل بخلاف أبيه (قوله على الظاهر) أى ظاهر الرواية وفى رواية الحسن عنه أنه
 ينبع المستدجبه الأول أنه لو تبعت الجدة لكان الناس كلهم مسلمين تبعاً لأدم وسواء علمها
 الاسلام ولم يوجد في ذريتها كما في غيرها من ذرية نوح وعلى الرضى والمائل الذى يخاصفها
 الجدة الأب ثلاثة عشر سنه فى القرائن وقد كفى البصر منها أحداً من ذرية نوح كما هو المشهور
 (قوله فحكمه مكره) فإنه يستترز أو يوضع عليه الجزية أو يقتل وأما الجدة فتقتل
 لا لمخالفة الرد بالاصالة أو يسلم بحرص القبح (قوله لأنه مسلم) أى تعالىه ولا ينبع
 عنه الرق لعدم تحقق المالك عليها وقت ولادته بخلاف ما إذا ولده بعد الصبي ط (قوله
 وإذا ارتد صبي عاقل صح) سواء كان اسلامه بنفسه أو تبعاً لايوبه ثم ارتد قبل البلوغ
 فحصر عليه امرأته ولا يبنى وارثاً فمستأنى ولكن لا يقتل كما يترد لأن القتل عقوبة وهو
 ليس من أهلها فى الدنيا ويمكن قوله أنه إن لم يفرم شيئاً كالمرأة إذا ارتدت لا تقتل
 ولا يفرم فالتأخير كما فى القبح من الميسر (قوله خلافاً للثاني) فلا تصح عنده لأنها ضرر
 محض وفى التنازع بينه عن التثنية أن الإمام يرجع اليه ويشبه فى القبح (قوله ولا خلاف
 فى تحصيله فى الثالث) فاختلاف الظاهر فى أحكام النسيئة بغير لأن العفو عن الكفر
 ودخول الجنة مع الشرك خلاف حكم الشرع والعقل كما فى الأصول فمستأنى (قوله
 كاسلامه) فترتب عليه أحكامه من صحة النفس والمال وحسن الذبح ونكاح المسئلة
 والارتد من المسلم فمستأنى (قوله فانه يصح اتعاقبا) أى من اتعنا الثلاثة ولا نقصد مخالفة
 فى صحة اسلامه وفرو الشافعى كما فى القبح فان قيل هو غير مكلف قلنا نعم ما لم إذا اقتضى اجوبه
 عليه قبل البلوغ كما عن أبي منصور والمعتزلة وأنه يقع مسقطاً للواجب لكما اتفقتا رواه
 يصح ليرتب عليه الأحكام المذكورة والأخرية فصح (قوله ويجبر عليه بالضرب) أى
 والحسن كما يترد قلت والظاهر أن هذا بعد بلوغه لما تر أن الصبي ليس من أهل العقوبة
 ولما فى كافى الحاكم وان ارتد الغلام المراهق عن الاسلام لم يقتل فان أدركه كافرًا حبس
 ولم يقتل (قوله ويقتل الذى يعقل الخ) خالف فى القبح بين أى صاحب الهداية أن الكلام
 فى الصبي الذى يعقل الاسلام زادى الميسر كونه بحيث ينظر ويقيم ويقوم اه قلت
 والظاهر أن ما ذكره المصنف بيان لقوله يعقل الاسلام ومعنى تميزه المذكور أن يعرف
 أن الصدق متلا حسن والكذب قبيح يلام فاعله وأن العمل حلو والهمزة ومعنى كونه
 بحيث ينظر أن يقول أن المسلم فى الجنة والكافر فى النار وإذا قيل لا يبنى لك أن تخالف
 دين أو يتركه فله لو كان دينهما حقا أو نحو ذلك ولا يبنى أن ابن سبع لا يعقل ذلك غالباً
 ويحتمل أن يكون المراد المناظره ولو فى أمر دينى كما لو اشترى شيئاً ودفع إلى البائع الفنى

مطلب
 فى ردة الصبي واسلامه

تبعينه لايوبه (لأن الثاني)
 لعدم تبعية الجد على الظاهر
 فحكمه مكره (و) فبغيره ما
 لأنه (فومات مسلم عن امرأته حامل
 فارتدت ولم يولد فمستأنى
 ثم ظهر عليهم) أى على أهل تلك
 الدار (فانه لا يستقر ويرث أباه)
 لأنه مسلم (ولو لم تكن ولده حتى
 سببت ثم ولده فى دار الاسلام فهو
 مسلم) تبعاً لايوبه (مرفوق) تبعاً
 لايوبه (فلا يترث أباه) لرقبه بدائع
 (وإذا ارتد صبي عاقل صح) خلافاً
 لثاني ولا خلاف فى تحصيله فى النار
 لعدم العفو عن الكفر تأويل
 (كاسلامه) فانه يصح اتعاقبا (فلا يترث
 أبويه الكافرين) تضرع على
 الثاني (ويجبر عليه بالضرب)
 فترجى على الأقل (وأما على
 المعتبر) وهو ابن سبع فأكره يبنى
 وسراعية (وقيل الذى يعقل أن
 الاسلام يجب الصبا فغيره الحديث
 من الطيب والحلو من الرز) فأناله
 الطرسوسى فى أضع الوسائل قال
 ولم أر من قد به بالنسب

مطلب
هل يجب على الصبي الايمان

وامتنع البائع من تسليم المبيع قائلاً لا اسلمه الا الى ابيك لانك فاسد فرفقه ولم اخذت مني
الثنى فان لم تسلمني المبيع ادفع لي الثمن فهذه اذ انفقوه يقع من ابن سبع غالباً وعليه يحدد
التولان تأمل (قوله وقد رايت) : يخرج فاء الخطاب (قوله وسنبيع) وقبل ثمان وهو
الصحيح وأخرجه البخاري في تاريخه عن - روة قبل عشر اخرجها لنا كم في المستدرك
وقبل خمسة عشر وهو مردود وتقام ذلك بسقوط في النقص وهو اقل من أسلم من الصبيان
الاحرار ومن الرجال الاحرار ابوبكر ومن النساء بنت ميمونة المولى زيد بن حارثة وتقام
تصديق ذلك في الدر المنثور وتقبل عبارة الهنسي (قوله حتى قال الخ) ذكر في القاء ومن
في مادة و قد قال المازني لم يصح أن علياً رضي الله تعالى عنه تكلم بشئ من الشعر غير
هذه البيتين تلحم قريش ثمانية اشكال في قوله الرخسري ١٥ وقد ضاع اثنا عشرة
ما هنا البسم لم يصح (قوله ظاهر كلامهم ثم اتفقا) فائدة قوله فرضا عدم فرضية تعذيب
افراد آخر بعد البلوغ قال في النقص ومقتضى الدليل انه يجب عليه بعد البلوغ ثم قال لكنهم
اتفقوا على أن لا يجب على الصبي بل يقع فرضا قبل البلوغ اما عندنا الاسلام فلا يثبت
أصل الوجوب على الصبي بالسبب وهو - دون العالم وعقلية دلالة دون وجوب الاداء
لانه بالخطاب وهو غير مخاطب فاذا وجد بعد السبب وقع القرض كتهجيل الزكاة وما عند
شخص الاثمة لا وجوب أصلاً لعدم حكمه وهو وجوب الاداء فاذا وجد فصار كالسافر
يعمل الجمعية يسقط فرضه وليست الجمعة فرضاً عليه لكن ذلك لثبوتها عليه بعد سببها فاذا
فعل ثم ١٥ (قوله وفي التصريح الخ) هذا قول ثالث وبجاءة التصريح في الفصل الرابع
وعن أبي منصور المازني وكثير من مشايخ العراقي والمعتزلة اباطة وجوب الايمان به
أي بعقل الصبي وعقابه بتركه ونماه باقي الحنفية دواية لقوله عليه الصلاة والسلام وضع
القلم عن ثلاثة عن الثامن حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يحتمل وعن الجنون حتى يعقل
ورواة لعدم انقضاء نكاح المراهقة بعدم وصف الايمان ١٥ ومخصص شرحه لابن
أبي رباح وقال في أول الفصل الثاني وزاد أبو منصور رايه على الصبي العاقل ونقلوا عن
أبي حنيفة لم يثبت الله تعالى للناس رسلاً لوجب عليهم معرفته بعقوله وقال البخاريون
لا تعلق لحكم الله تعالى بفعل المكلف قبل البعثة والتبليغ - الاشاعرة وهو المختار
وحكمه بآيات المرواد من رواية لا عذر لاحد في الجهل بمقتضى ما يري من خلق السموات
والارض وخلق نفسه بعد البعثة وسينفذ فيجب حمل الوجوب في قول الامام لوبسب
عليهم معرفة على معنى نبوي وعلمه في شرحه المذكور (قوله لو مات به -) أي بعد
العقل (قوله كثر بعضهم) لان معناه جميع الاشياء مباحة قد خل فيه ما يتجوزا بآسته
فهو كونه مبيع الحرام وهو كفر وهذا الماثل لان معناه مكنته المساكين وفسر الفقهاء
فكأنه قال بمكنته المساكين أو افقرنا بالليل بفسر الفقهاء ولا دلالة له قط على
ما ذكر كذا في الزاوية ونازعه في نور العين بأن ما ذكر من المعنى هو معناه الوضئ أما

قلت وقد رايت تعلقه بقلبه أنه
عليه الصلاة والسلام عرض
الاسلام على علي رضي الله تعالى
عنه وسنه سمع وكان يقتربه
حتى قال

سبقتكم الى الاسلام ما زلت
غلاماً ما بلغت أوان حمل
وسبقتكم الى الاسلام قهراً

بصاره حتى وسن ان عزمي
ثم هل يقع فرضا قبل البلوغ ظاهر
كلامهم ثم اتفقا وفي التصريح
المختار عند المازني أنه مخاطب
بأداء الايمان كالبالغ حتى لو مات
بعده بلا ايمان خلط في التارة نور
وفي شرح الوهبانية

بدرويش درويشان كثر بعضهم
وصحح أن لا كفر وهو المختار

مطلب
هل معنى درويش درويشان

العرف الذي جرى عليه اه طلاح الملاحة والقنطرة فهو وان جميع الانبياء صالحة
 فالحق ان يكفر القائل ان كل من تلك الفئة او ارادها ارادوه اوله يعلم معناه لكنه قاله
 تقليد وتشييعهم او يحشى عليه الكفر فيصعد ويصوبوا واستطابا اليه وان قاله غيره عالم
 ولا شامل فهو محلي يلزمه ان يستغفر وقاية الامر ان لا يرخص في التكفير بأشكال هذين
 المسألة اه ملخصا (قوله قبل يكفره) لعل وجهه انه طلب شأقه تعالى والله تعالى شفي
 عن كل شيء والكل مفتقر ومحتاج اليه وينبغي أن يرجع عدم التكفير فانه يمكن أن يقول
 أردت أن طلب شأا كرام الله تعالى اه شرح الوهابية قلت فنبني أو يجب التماسه من
 هذه العبارة وقدمت أن ما فيه خلاف يؤمر بالتوبة والاستغفار وتجب الدنكاح لكن هذا
 ان كان لا يدري ما يقول أمان قصد الحق الصريح فالظاهر انه لا بأس به (قوله ليس يكفر)
 فان الحضور بمعنى العلم شائع ما يكون من يقوى ثلاثة الاحور ايعهم والنظر بمعنى الرؤية
 لم يعلم بأن الله يرى فالحق عالم بان يرى بزاوية (قوله ومن يستعمل الرقص قالوا
 يكفره) المراد به التمايل وانخفض والرفع بحركات موزونة كما يفعل بعض من يتسب الى
 التصوف وقد تقل في البزاية عن القرطبي اجاع الائمة على حرمة هذا الفن واضرب
 التشبيب والرقص قالوا بيت قوتى شيخ الاسلام بلال الله والدين الصكر الى أن
 يستعمل هذا الرقص كافر وقامه فشرح الوهابية ونقل في نور العين عن التبهيد انه فاسق
 لا يكفره قال التعصبي القاطع لقرع في أمر الرقص والسجاع يستندى تفصيل لذكره
 في عوارف المعارف واحياء العلوم وخلاصته ما أجاب به العلامة النهرير ابن كمال باشا
 بقوله

ما في التواجدن حقت من حرج • ولا التمايل ان اخلصت من باس

فقصت تسمى على بسجل وحق لمن • دعاه مولاه أن يدي على الراس

الرخصة فمما ذكر من الاوضاع عند الذكر والسجاع • للعارفين الصادقين أو قاتنهم الى

أحسن الاعمال السالكين المالكين لسطع أنفسهم عن قبائح الاسوال • فهم لا يتقنون

الامن بالله • ولا يستاقون الا الله • ان ذكره ناحوا وان شكره باحوا وان وجدوه

صاحوا • وان شهدوه استراحوا وان سرخوا في حضرة قري يساحوا • اذا غلب عليهم

الوجد فيقلبته • وشربوا من موارد ارادته • فتم من طرقه طوارق الهيبة فخر وذا •

ومهم من رقبته فوارق اللطف فخر • وطاب • ومنهم من طلع عليه الحب من مطلع

القرب فسكرو فواب • هذا ما عني في الجواب • والله تعالى اعلم بالصواب

ومن يك ويحده وبدا صحيما • فلم يحتج الى قول المتيق

له من ذاته طرب قديم • وسكر دائم من غيبه • اه

(قوله ومن لوى الخ) من مبتدأ أو قال حاله وجهول خبره ولوى متعلق بيجوز على مبتدأ

خبره بيجوز أصل التركيب ومن قال طى مسافة بيجوز لوى جهول وهذا قول الزمخشري

مطلب
 في مستحل الرقص
 كذا القول شفي قبل يكفره
 وباحاضر يا غافل ليس يكفره
 ومن يستعمل الرقص قالوا يكفره
 ولا سيما بالدف يلهو ويرس
 ومن لوى قال طى مسافة
 بيجوز جهول ثم بعض يكفره

والقاتل يكفر هو ابن مقاتل ويحسد بن يوسف ط (قوله وإثباته الخ) قال في البرازية
وقد ذكر على أن ما هو من المجهزات الكثر كاجبا المرق وقلب الصاسية وانشقاق
القمروا شجاع الجمع من الطعام ونورج المصمن بين الاصابع لا يمكن ابواؤه كرامة لولي
ولحن المسافة منه لقوله عليه الصلاة والسلام فويستل الأرض فلو جاز لغيره لم يبق فائمة
للتخصيص لكن في كلام القاضي أبي زيد ما يدل على أنه ليس بكفر اه قلت يدل لما قالوا
فبين كان بالمشرق وتزوج امرأتا لغيره فانت ولد يلقه فأنزل في التواخيانية أن هذه
المسئلة تنوزل الجواز وقد قال العلامة التفتازاني بعد أن حكى عن أكثر المعتزلة المنع من
اثبات الكرامات فلا وليا له وأن الاستاذ أبا هـ في يميل إلى قريب من مذهبه وممكن
ما قدمناه وأن امام الحرمين قال المرضي عندنا يجوز زواجه نوارق العادات في معرض
الكرامات ثم قال نعم قد روي بعض المجهزات فمن قاطع على أن أحد الأبا في غسله أصلا
كالقرآن ثم ذكر قصة الأقال ثم قال ولا نوافق ما ذكره الامام النسفي حين مثل عما يحكي
أن الكمية كانت تزور احد من الاولياء عليه ورا القول به فقال نقض العادة على سبيل
الكرامة لاهل الولاية بما روي عند أهل السنة قلت النسفي هذا هو الامام نجم الدين عمر بن
الانس والحق رأس الاولياء في عصره اه من شرح الوهبانية وقوله فيه والله سبحانه اعلم

• (باب البغاة) •

آخره لقوله وجوده وليسان حكم من يقتل من المسلمين بعد من يقتل من الكفار جهرا فقات
ولم ترجمه بكتاب اشارة الى دخوله تحت كتاب الجهاد لأن القتال معهم في سبيل الله تعالى
ولذا كان المقتول مناشهيدا كجاس أي اذا لاجتصم الجهاد بقتال الكفار وبه انفع ما في
النهج في الفتح والبغاة جمع باغ وهذا الوزن مطرد في كل اسم فاعل مهمل اللام كقراءة
ورماة وقصاة اه وانما جمعه لأنه قلبا يوجد واحد يكون له قوة الخروج فهو ستاني (قوله
البي في لغة الطلب الخ) عبارة الفتح البي في اللغة الطلب بحيث كذا أي طلبته قال تعالى
سكاينة لما كان في ثم استمر في العرف في طلب ما لا يحصل من الجور والظلم والبغى
في عرف الفقهاء الخارج على امام الحق اه لكن في المصباح بغيته ايفيه بغياطه وبغى
على الناس بغياطهم واعتدى فهو باغ والجمع بغا وبغى معنى في الفساد ومنه القرعة الباغية
لانها عدلت عن القصد وأصله من بغى الجرح اذا تراءى الى الفساد اه وفي القاموس
الباغي الطالب وقعة باغية خارجة عن طاعة الامام العادل اه قال في البحر قوله في فتح
القدر الباغي في عرف الفقهاء الخارج عن امام الحق تساهل لما علمت أنه في اللغة أيضا اه
قلت قد اشتهر أن صاحب القاموس يذكر المعاني العرفية مع المعاني اللغوية وذلك مما عيب
به عليه فلا يدل ذلك اه قلت انه معنى فتوى ويؤيده أن أهل اللغة لا يعرفون معنى الامام
الحق الذي باغى في الشرع بعد الفتنة ثم قد يعترض على الفتح بأن كلامه يقتضى اختصاص
البي بمعنى الطلب وأن استعماله في الجور والظلم معنى عرفي فقط وقد عرفت انه لتوى

مطلب
في كرامات الاولياء

واثباتها في كل ما كان خارجا
عن النسفي التبع يروى ويصغر

• (باب البغاة) •

البي في لغة الطلب ومنه ذلك ما كنا
ننبغي وعرفا طلب ما لا يحصل من جور
وعظم فتح

قوله عن امام الحق الذي في عبارة
الفتح على امام الحق كما تقدم هو قبل
ذلك بأسطر وان طلب سهل اه
معصمه

أيضا وقد يجب بأن مراده بقوله ثم اشتهر في العرف الخ العرف القوي وأن الأصل
 وحدا للفظ على معنى الغلب لكن ساقبه قول المصباح وأصله من بقي الجرح الخ فتأمل
 (قوله وشراهم الخارجون) معناه على ما قبله يقتضي أن يكون التقدير والشيء شرعاهم
 الخارجون وهو فاسد كما أفاده ح فكان المناسب أن يقول فالغاية من فاسد الطابون لا
 يصل من جبر وولم وشرا الخ أفاده ط ويمكن أن يكون على تقدير مبتدا أي والغاية
 شرع الخ (قوله على الإمام الحق) الظاهر أن المراد به ما يتم الغلب لأنه بعد استقرار
 سلطنته وقوة قهره لا يجوز الخروج عليه كما صرحوا به ثم رأيت في الدر المنثور قال إن
 هذا في زمانهم وأما في زماننا فالحكم للقلبة لأن الكل يطلبون الدنيا فلا يدرى العادل من
 الباغي كما في العمادية اه وقوله بغير حق أي في نفس الامر والافال شرط اعتقادهم انهم
 على حق تأويل والافالهم لصوص وبأن يعلم بيانه (قوله وتعلمه في جامع التصولين)
 حيث قال في أول الفصل الأول بيانه أن المسلمين إذا اتفقوا على إمام وصاروا آتئين به
 فخرج عليه طائفة من المؤمنين فإن فعلوا ذلك لظلم ظلمهم به فهم ليسوا من أهل البني
 وعليه أن يترك الظلم وتصغوه ولا ينبغي للناس أن يعينوا الإمام عليهم لأن فيه إغارة على
 الظلم ولا أن يعينوا تلك الطائفة على الإمام أيضا لأن فيه إغارة على خروجهم على الإمام
 وإن لم يكن ذلك لظلم ظلمهم ولكن لدعوى الحق والولاية فقط أو الحق معنا فهم أهل البني
 فعلى كل من يقوى على القتال أن ينصر الإمام المسلمين على هؤلاء الخارجين لأنهم
 طغفون على لسان صاحب الشرع قال عليه الصلاة والسلام القسنة نائقة لمن أقام
 أيقظها فإن كانوا تكلموا بانسروج لكن لم يميزوا على الخروج بعد فليس للإمام أن
 يعرض لهم لأن العزم على الجناية لم يوجد بعد كذا ذكر في واقعات الامام في ذكر
 القائل في تهذيبه قال بعض المشايخ لولا على رضي الله عنه ما دبرنا القتال مع أهل
 القبله وكان على ومن تبعه من أهل العدل وخصه من أهل البني وفي زماننا الحكم
 للقلبة ولا تدرى العادلة والباغية كهم يطلبون الدنيا اه ط لكن قوة ولا أن يعينوا
 تلك الطائفة على الإمام فيه كلام سيأتي (قوله قطاع طريق) وهم فسمان أحدهما
 الخارجون بلا تأويل بنعمة وبلا منعة يأخذون أموال المسلمين ويقتلونهم ويحرقون
 الطريق والثاني قوم كذلك إلا أنهم لا منعة لهم لكن لهم تأويل كذا في الفتح لكنه عد
 الأقسام أربعة وجعل هذا الثاني فسمانها مستقلا مطلقا من جهة الحكم
 وفي التمهيد انصرف مقبلة (قوله وبغاة) هم كالأقبح قوم مسلمون خرجوا على إمام
 العدل ولم يستحيوا ما استباحه الخوارج من دماء المسلمين وسبي ذراريهم اه والمراد
 خرجوا تأويل والافهم قطاع كما عرفت وفي الاختيار أهل البني كل فئة لهم منعة
 يتعلمون ويحتمون ويقاتلون أهل العدل تأويل يقولون الحق معنا ويدعون الولاية
 اه (قوله وخوارج وهم قوم الخ) الظاهر أن المراد بهم الذين خرجوا

وشراهم (هم الخارجون على الإمام
 الحق بغير حق) فلا يبقى فليسوا
 بغاة وتعلمه في جامع التصولين
 ثم الخارجون عن طاعة الإمام
 وبغاة وبجي حكمهم وخوارج
 وهم قوم

على رضى الله تعالى عنه لأن مناط الفرق بينهم وبين البغاة هو استباحتهم دماء المسلمين
 وذرايعهم بسبب الكفر إذا تبي الذرايع أشد أجدون كقولكن الظاهر من كلام
 الاختيار وغيره أن البغاة أعم فالمراد بالبغاة ما شمل القرابين ولذا أصر في البدء أن البغاة
 بالخروج ليسان انهم منهم وإن كان البغاة أعم وهذا من حيث الاصطلاح والأغالبى
 والخروج متفقان في كل من الفريقين على السوية ولذا قال على رضى الله تعالى عنه
 في الخوارج اخواتنا بغوا علينا (قوله لهم منعة) يشق الذوق أى هزة في قومهم فلا يقدر
 عليهم من يريد منهم مصباح (قوله بنا ويل) أى بدليل يؤلفونه على خلاف ظاهره كما وقع
 الخوارج الذين خرجوا من عسكر على عليه برزهم أنه كفر عرو من معص من العصاة
 حيث حكم جماعة في أمر الحرب الواقع بينه وبين معاوية وقالوا إن الحكم الا لله وهذا بهم
 أن مرتكب الكبيرة كافراً وأن التصكيم كبيرة تشبه فامت لهم استدلوامها مذكورة مع
 ردّها في كتب العقائد (قوله ويكفرون أصحاب نينا صلى الله عليه وسلم) قلت أن هذا
 خبر شرط في معنى الخوارج بل هو بيان أن خروجاً على سيدنا على رضى الله تعالى عنه
 والافتك في فهم اعتقادهم كفر من خرجوا عليه كما وقع في زماننا في اتباع عبيد الوهاب
 الذين خرجوا من نجد وتقلوا على الحرمين وصكواوا يتصلون مذهب الحنابلة لكنهم
 اعتقدوا أنهم هم السلون وأن من خالف اعتقادهم مشركون واستباحوا بذلك قتل أهل
 السنة وقتل علمائهم حتى كسر الله تعالى شوكتهم وخرب بلادهم وغفرهم عساكر المايين
 عام ثلاث وثلاثين ومائتين وألف (قوله كما حقه في القبح) حيث حال وحكم الخوارج
 عند جمهور الفقهاء والمحدثين حكم البغاة وذهب بعض المحدثين إلى كفرهم قال ابن
 المنذر ولا أعلم أحداً وافق أهل الحديث على تكفيرهم وهذا يقتضى نقل إجماع الفقهاء
 وقد ذكر في المحيط أن بعض الفقهاء لا يكفرون أحداً من أهل البدع وبعضهم يكفرون خالف
 منهم يبعده دليلاً قطعاً ونسبه إلى أكثر أهل السنة والنقل الأقل أثبت نعم يقع في كلام
 أهل المذهب تكفير كثير لكن ليس من كلام الفقهاء الذين هم المحدثون بل من غيرهم
 ولا عبرة بتفسير الفقهاء والمثول عن المحدثين ما ذكرنا وابن المنذر أعرف بقول مذهب
 المحدثين اه لكن صرح في كتابه المايمة بالانقياد على تكفير الخائف فيما كان من
 أصول الدين وضروياته كالتقول بقدوم العالم ونفي حذر الاجساد ونفي العلم بالزيات
 وأن الخلاف في غيره كنفى مبادئ الصفات ونفي عموم الارادة والقول بخلق القرآن الخ
 وكذا قال في شرح منية المصلى أن سبب الشجب ومنكر خلافتهم ما بين بناء على شبهة
 لا يكفر بخلاف من ادعى ان علياً له وأن جبريل غلط لأن ذلك ليس عن شبهة واستفراغ
 وسع في الاجتهاد بل محض هوى اه وقامه فيه قلت وكذا يكفر فاذن عائشة ومنكر
 جبهة أيها لأن ذلك كذب صريح القرآن كما مر في الباب السابق (قوله بخلاف
 المستحل بلاتنا ويل) أى من يستحل دماء المسلمين وأموالهم ونحو ذلك مما كان قعاه

لهم منعة يخرجوا عليه بنا ويل
 يرون أنه على باطل كفر ومصلحة
 فوجب قتاله بنا ويلهم يستحلون
 دماءنا وأموالنا ويسبون نساءنا
 ويكفرون أصحاب نينا صلى الله
 عليه وسلم وحكمهم حكم البغاة
 بإجماع الفقهاء كما حقه في القبح
 وانما لم يكفروهم لكونه عن بنا ويل
 وان كان باطلاً بخلاف المستحل
 بلاتنا ويل كما مر في باب الامامة

مطلب
 في آساع عبيد الوهاب الخوارج
 في زماننا

مطلب
 في عدم تكفير الخوارج وأهل البدع

مطلب
 لا عبرة بتفسير الفقهاء يعني المحدثين

التحريم ولم ينسبه على دليل كتابنا المأثور ارج كما مر لانه اذا شاع على تأويل دليل من كتاب
 اوسنة كان في زعمه اتباع الشرع لامعارضته ومناذنه بخلاف غيره (قوله والامام) أى
 الامام الحق المقتضى كرامة اولاً وايد كشروطه استغنا عما تقدمه في باب الامامة من كتاب
 الصلاة وقدمنا الكلام عليها هنا لفرجها (قوله يصير اماماً بالمبايعة) وكذا باختلاف
 امام قبله وكذا بالتغلب والقهر كما في شرح القاصد قال في المسارعة وبثبت عقد الامامة اثنا
 باختلاف الخليفة اياه كما فعل أبو بكر رضى الله تعالى عنه وامامبعة جماعة من العلماء ومن
 أهل الرأي والتدبير وعند الأشعرى يكتفى الواحد من العلّة المشهورين من أولى الرأي
 بشرط كونه بمشهد مشهود لدفع الانتكارات وقمع وشروط المعترضة خمسة وذكر بعض الحنفية
 اشتراط جماعة دون عدد مخصوص اه ثم قال لو تعدد وجود العلم والعدالة فحين تصدق
 للامامة وكان في صرفه عنها اثار وقتنة لا تطاق حكمنا بان عقداً مأمناً كي لا تكون كن يفي
 قصر او يهدم مصراً واذا تغلب آخر على التغلب وقصد حكمه انزل الاقل وصار الثاني
 اماماً وتجب طاعة الامام عادلاً كان أو جباراً اذا لم يخالف الشرع فتقدم انه يصير اماماً
 بثلاثة أمور ولكن الثالث في الامام التغلب وان لم تكن فيه شروط الامامة وقد يكون
 بالتغلب مع المبايعة وهو الواقع في سلاطين الزمان نصرهم الرحمن (قوله وبأن يتخذ
 حكمه) أى يشترط مع وجود المبايعة فمما حكمه وكذا هو شرط أيضاً مع الاختلاف فيما
 يظهر بل يصير اماماً بالتغلب ونفاذاً لحكمهم والقهر بدون مبايعة أو باختلاف كما علمت
 (قوله فلا يقيد) أى لا يقيد عهده (قوله ولا ينزل به) أى ان لم يكن له قهره ونهضة ينزل
 به أى بالموافق في شرح القاصد ينحل عقد الامامة بما يؤول به مقصود الامامة كالرقة
 والجئون المطبق وصبره وانه أسيراً لا يرجى خلاصه وكذا بالمرض الذي ينفيه المعلوم
 وبالعصى والصمم والخرس وكذا بخلعه نفسه لهجه عن القيام بمصالح المسلمين وان لم يكن
 ظاهراً بل استشعر من نفسه وعليه يحمل خلع الحسن نفسه وأما خلع نفسه بلا سبب
 فمبطل بخلاف وكذا في انزاله بالفسق والاكفرين على انه لا ينزل وهو المختار من مذهب
 الشافعي وأبي حنيفة رجحنا الله تعالى وعن محمد روايتان ويستحق العزل بالاتفاق اه
 وقال في المسارعة واذا قلده لا ثم جاز وقضى لا ينزل ولكن يستحق العزل ان لم يستلزم
 قسنة اه وفي المواضع وشرحه ان الامة خلع الامام وعزله بسبب يوجب مثل ان يوجد
 منه ما يوجب اختلال احوال المسلمين وانكاس أمور الدين كما كان لهم نصيبه واقامته
 لا تنظامها واعلايتها وان ادى خلعها الى قسنة استحل أدنى المضرتين اه (قوله فاذا خرج
 جماعة مسلمون) يقيد بذلك لأن أهل الامة اذا غلبوا على بلدة صاروا أهل حرب كما مر ولو
 فأنزلوا مع أهل البقي لم يكن ذلك قضاء لله منهم وهذا لا يرد على المصنف لأنهم اتباع
 للبيعة المسلمين نهر أى فلهم حكمهم بطريق التبعية (قوله عن طاعته) أى طاعة الامام
 وقيدته في الفتح بأن يكون الناس به في أمان والطرفات أمنة اه ومثله ما ذكره عن الدرر

مطلب
 الامام يصير اماماً بالمبايعة أو
 بالاختلاف عن قبله

(والامام يصير اماماً بأمرين
 بالمبايعة من الأشراف والاعيان
 وبأن يتخذ حكمه في رعيته خوفاً)

من قهره وجبره فان بايع الناس
 الامام (ولم يتخذ حكمه فمهم لهجنه)

عن قهرهم (لا يصير اماماً فاذا صار
 اماماً غار لا ينزل ان) كان له

قهر وظلمة) لعوده بالقهر فلا يقيد
 (والا ينزل به) لانه مقيد خاتمة

وقائه في كتب الكلام (فاذا
 خرج جماعة مسلمون عن طاعته)

أو طاعة نابه الذي الناس به في
 امان دور

مطلب
 فيما يستحق به الخليفة العزل

وجهه انه اذا لم يكن كذلك يكون عاجزا او باطلا لما يصورنا الخروج عليه وعرضه ان لم
 يلزم منه قسنة كما حمله اتقا (قوله وظلبوا على بلد) الظاهر ان ذكر البلدان للواقع غالبا
 لان المدار على تبعدهم وتبعكهم وهو لا يكون الا في محل يظفر فيه قهرهم والغالب
 كونه بلدة تفلو تبعهم افي رية فان حكم ذلك تأمل (قوله اى الى طاعته) اشار الى انه على
 تقدير مضاف (قوله وكشف شبهتهم استجابا) أى بان يسألهم عن سبب خروجهم فان
 كان ظلم منه ازاله وان لدعوى ان الحق معهم والولاة لهم فهم يقاتلون فاطلهم بلا دعوة
 جاز لانهم علموا ما يقاتلون عليه كالمتردين وأهل الحرب بعد بلوغ الدعوة يجوز (قوله فان
 تبعوا ولا يتبعين) أى ما لوا الى جهة يتبعين فيها والى جماعة وهذا في معنى قوله وظلبوا على
 بلدة فكان أحد هاتين على الآخر على ما قلنا (قوله حل لنا قتالهم بدأ) هذا اختيارنا
 نقله خوارجنا من أصحابنا أناسدوهم قبل أن يسدوا لانه لو اظهر حقيقة قتالهم ربما
 لا يمكنه الدفع فيدعى على الدليل ضرورة دفع شرهم ونقل القدرى انه لا يدوهم حتى
 يسدوه وظاهر كلامهم أن المذهب الاول يجوز ولو اندفع شرهم بأهون من القتل وجب
 بقدر ما يندفع به شرهم زيل (قوله افترض عليه طاعته) والاصل فيه قوله تعالى وأولى
 الامر منكم وقال صلى الله عليه وسلم اسمعوا وأطيعوا وأمر عليكم بعبادتي أجمع
 وروى مجتهد وعن ابن عمر أنه عليه الصلاة والسلام قل عليكم بالسمع والطاعة لكل من
 يؤمر عليكم مالم يأمركم بغيركم في المنكر لاسمع ولا طاعة ثم اذا أمر العسكر بأمر فهو على
 أوجه ان علموا انه نفع يققن أطاعوه وان علموا خلافة كان كان لهم قوة وللدعة ولم يد
 يلطمهم لا يطيعونه وان شكروا زمهم طاعته وتعلمه في الذخيرة (قوله والالزم بية) أى
 ان لم يكن قادرا وعليه يحمل ما روى عن جماعة من الصحابة انهم قعدوا في الفتنة وربما
 كان بعضهم في تردد من حل القتال والمروى عن أبي حنيفة من قوله الفتنة اذا وقعت بين
 المسلمين فالواجب على كل مسلم أن يعتزل الفتنة وشهد في بيه محمول على ما اذا لم يكن لهم
 امام وما روى اذا اتى المسلمان بسيفين مافا القاتل والمقتول في النار محمول على اقتالهما
 حجة وعصية كما يتقرب أهل فرقتين ومعتلين وأول اجل الدنيا والمال وقامه في النفع
 (قوله وفي المبتنى الخ) موافق للمتر عن جامع القسولين ومثله في السراج لكن في النفع
 ويجب على كل من أطاف الدفع أن يقاتل مع الامام الا ان أبدوا ما يجوز لهم القتال كان
 ظلمهم أو ظلم غيرهم ظلم لا يشبهه فيه بل يجب أن يعينهم حتى تصفهم ويرجع عن جوره
 بخلاف ما اذا كان الحال مشتبهاته ظلم مثل يحمل بعض الجبايات التي للامام أخذها
 والحق الضرر بها لدفع ضررا عن منه اه قلت ويمكن أن يوفق بأن وجوب اعانتهم اذا
 أمكن امتناعه عن بغيه والا فلا كما يجده قول المبتنى ولا يتبع عنه تأمل (قوله وظلبوا
 الموادة) أى الصلح عن ترك قتالهم ط (قوله ولا يؤخذ منهم شيء) أى على الموادة لانهم
 مسلون ومثله في المرتدين فتح (قوله لا تقتل رهونهم) أى وان وقع الشرط على أن أيهما

(وظلبوا على بلد طاعهم اليه) أى
 الى طاعته (وكشف شبهتهم)
 استجابا فان تبعوا لا يتبعين حل
 لنا قتالهم بدأ حتى يفرق جمعهم
 اذا لم يكن بدا رضى دليله وهو
 الاجتماع والامتناع (ومن دعاه
 الامام الى ذلك) أى قتالهم
 (افترض عليه طاعته) لأن طاعة
 الامام فيها ليس بعصية فرض
 فكيف فيها هو طاعة عبد اتع (لو
 قادرا) والالزم بيه ورد في
 المبتنى لو بغوا لاجل ظلم السلطان
 ولا يتبع عنه لا ينبغي للناس معاونة
 السلطان ولا معاونتهم (ولو طلبوا
 الموادة أجيبوا) اليها (ان خيرا
 للمسلمين) كما في أهل الحرب (والا
 لا يجابوا بغير) (ولا يؤخذ منهم شيء)
 فلا يؤخذ منهم وهو ناو أخذوا منا
 رهونا ثم غدروا بنا وقتلوا رهونا
 لاقتل رهونهم ولكنهم يجب دون
 ان الى بئنا أهل البنى أو يتوبوا
 وكذلك أهل الشرك اذا فعلوا
 بهو تانك لا تفعل بهو تهم

(و) لكن يجبرون على الاسلام او يصبروا ذمة لنا (ولهم قنة تجهز ٤٨١ على جرحهم) أى أتم قنة (واسع مولهم

والالا) لعدم الخوف (والامام

بالخيار) أى أسيرهم ان شاء الله وان

شاء الله (حتى يرب أهل البغي

فان تابوا حبسه ايضا حتى يحدث

قوة سراج (وقال لهم المصنف

والاغراق وغير ذلك كاهل

الحرب وما لا يجوز قتله من أهل

الحرب) ككساة وشيوخ (لا يجوز

قتلهم) ما لم يقتلوا ولا يقتل

عادل محرم مباشرة ما لم يرد قتله

(ولم نسب لهم ذرية) وقبس

أموالهم الى ظهور ذريتهم) قنة

عليهم ويبيع الكراع أولى لانه

أضع فخره ويقاس عليه الصيغور

(ونقاتل بسلاحهم وبخيلهم

عند الحاجة ولا ينفع بغيره ما من

أموالهم مطلقا) ولو عند الحاجة

سراج (ولو قال الباقى بيت والى

السلاح) من يده (كعب عنه

ولو قال كعب على انظر الى امرى

لهلى أوب والى السلاح كعب عنه

ولو قال أنا على ذلك ومعه

السلاح) لأن وجود السلاح

معه قرينة بقاءه فيه حتى القاه

كعب عنه والالا فتح (ولو قتل بالغ

منه فظهر عليهم فلاش) فيه

لكونه مباح الدم فتح فلاش أيضا

وقلنا شهداء ولا يصلى على وفاة

بل يكفون ويدفون بدائع

(ويذكره قبل رؤسهم الى

الآفاق) وكذلك رؤس أهل

الحرب لانها مشقة وجوز بعض

التأخرين لوفيه كسر شوكتهم وأفرغ قلبنا فتح

عند يقتل الا تحرون الرهن لانهم صاروا أميين بالمواذعة) وباعطاء الامان لهم - بن

أخذناهم وهنا والتقدم من غيرهم لا يؤخذون به والشرط باطل ويحمل في الفتح (قوله

او يصبروا ذمة لنا) أى بمعنى الافلتاك حذف النون ح (قوله تجهز على جرحهم) بالبناء

للمفعول فيه وفى اسع (قوله أى أتم قتله) فى المصباح جهزت على الجريح من باب شفع

واجهزت اجهازا أعنت عليه وأسريت قتله (قوله واسع مولهم) أى هاربهم لقتله

أو أسره كي لا يلحق هو والجريح بقتله (قوله والالا) أى وان لم يكن لهم قنة يطقون بها

لا تجهز ولا يتبع (قوله ان شاء الله) أى ان كان له قنة والالا كافى التمسك على المحبط

قال فى الفتح ومعنى هذا التمسك ان يحكم قنره فيها هو أحسن الاصرين فى كسر الشوك

لا يجرى النفس والتشني (قوله كساة وشيوخ) أدخلت الكاف الصبيان والعميان

كافى الجرح (قوله ما لم يقتلوا) أى يقتلون حال القتال وبعد الفراغ الا الصبيان

والجائنين بحر (قوله ولا يقتل) أى يكمره كافى الفتح (قوله ما لم يرد قتله) فاذا أراد

فله دفعه ولو يقتله وله أن يسبب لقتله غيره كقرباته بخلاف أهل الحرب فله أن يقتل

محرمه منهم مباشرة الا والادنين بحر أى فانه لا يجوز قتل والادنين الحربين مباشرة

بل لمنعهما لبقائهما غيره الا اذا أراد قتله ولو لم يكن دفعه الا بالقتل فله قتله مباشرة

كامرأى أول الجهاد والحاصل أن المحرم هناك والادنين بخلاف أهل الحرب فانه قتل

المحرم فقط والفرق كافى الفتح انه اجتمع فى الباغي حرمتان حرمة الاسلام وحرمة القرابة

وفى الكافر حرمة القرابة فقط (قوله ولم نسب لهم ذرية) أى ولاد صغار وكذا النساء

لأن الاسلام يمنع الاسترقاق ابتداء كافى الزبط (قوله ويبيع الكراع أولى) بضم

الكاف من نسجة الثوب باسم بعضه لما فى المصباح ان الكراع من الغنم والبقمر مستند

السلم بجذلة الوظيف من الفرس وهو مؤنث يجمع على اكرع والاكرع على اكارع قال

الازهرى الا كارع للدابغة قوائمها (قوله لانه أضع) أى أضع من اسأكه والانفاق

عليه من بيت المال وأول الرجوع على صاحبه كما يشبه كلام البصر (قوله وألى السلاح)

فصل ما مضى معطوف على قال (قوله ففى أقاء الخ) قال فى الفتح وما لم يلق السلاح

فى صورة من الصور كان له قتله ومضى أقاء كعب عنه بخلاف الحربى لا يلمزه الكعب عنه

بالقاء السلاح (قوله فلاش) فيه أى لاديه ولان قصاص اذا ظهر ناعلهم فتح (قوله

أكونه مباح الدم) الا ترى أن العادل اذا قتله لا يجب عليه شئ ولان القصاص لا يتوفى

الا بالاولا وهى بالمنفعة والاولا لا ممانع عليهم فلم يجب شئ وصار كالمقتل فى دار الحرب

وعند الأئمة الثلاثة يقتل به فتح (قوله فلاش أيضا) أخذنى فى التمرن ظاهر كلام الفتح

ومثله فى البصر قاتله (قوله وقتلنا شهداء) أى فيمنعهم ما يصنع بالشهداء كافى (قوله

بل يكفون) أى بعد أن يغسلوا كافى الجرح (قوله لانها مشقة) أى لان هذه المشقة

أو أشدها لتأنيث الخبر أى والمشقة تنهى عنها (قوله ويجوز بعض التأخرين) منع كونه

منه قال في الحرب ومنه في المحط في رؤس البغاة وجوز في رؤس أهل الحرب (قوله)
 ان لم يجرأ أي بان أخرجهم أمام العدل قبل تقرب حكمهم لانه حينئذ لم يتقطع ولاية
 الامام فوجب القود فتح (قوله وان جرى لا) أي لا يقتل به وانما يستحق عذاب
 الآخرة فتح (قوله مطلقا) يشير ما بعده قال في البصر اذا قتل عادل باغيا فانه برئ
 ولا تمسك فيه لانه قتل بحق فلا يمنع الارث وأصله أن العادل اذا أتى نفس الباغي
 أو ماله لا يضمن ولا يأثم لانه مأموه بقتالهم دفعوا شرهم كذا في الهداية ونحوه في البدائع
 وفي المحط العادل لو أخطأ مال الباغي يضمن لانه معصوم في حقنا ووفق الزلمي بعمل
 الأقل على اختلاف حال القتال بسبب القتال اذ لا يمكنه أن يقتلهم الا باللاف شيء من
 أموالهم كليل وأما في غير هذه الحالة فلا معنى لمنع الضمان لعمدة أموالهم اهـ خلاصا
 قلت ويظهر في التوفيق بوجه آخر وهو جعل الضمان على ما قبل تميزهم وخروجهم
 أو بعد كسرهم وتقرب جمعهم أما اذا تميزوا والقتالنا مجتمعين فانهم غير معصومين بدليل حل
 قتالنا لهم وبدل عليه تعليل الهداية بالامر بقتالهم اذ لا يؤمر بقتالهم الا في هذه الحالة
 فلما أخطأ العادل منهم شيئا في هذه الحالة لا يضمن سقوط العمدة بخلاف غيرها فانه
 يضمن لانه حينئذ معصوم في حقنا ولم ذكر هذا التوفيق والله تعالى الموفق (قوله)
 وبالعكس أي اذا قتل باغ عادلا (قوله وقت قتلته) متعلق بقوله أو ما على باطل فكان
 عليه أن يذكره عقبه اذ لا يلزم قوله ذلك وقت قتلته الا لازم اعتقاده ذلك وقوله لا يمكن
 قد يأتي لفظ قال بمعنى اعتقد تأمل وعبرة الجبروان قال قتلته وأنا أعلم على باطل
 لم يرته (قوله اتفاقا) أي من أي يوسف وصاحبه (قوله لعدم الشبهة) وهي التأويل
 باعتقاد كونه على حق (قوله ورثه) أي خلا فالإيوسف لانه أنفقت بتأويل فائد
 وانما سد منه ملحق بالصحيح اذا ثبتت اليه المنفعة في حق الدفع كافي منعة أهل الحرب
 وتأويله - والحاصل أن في الضمان منوط بالمنفعة والتأويل فلو تجزأت المنفعة عن
 التأويل لكانت تقوم بقلبوا على بلدة فقتلوا واستسلموا الاموال بلا تأويل ثم ظهر عليهم -
 أخذوا بجميع ذلك ولو انفرد التأويل عن المنفعة بأن انفرد واحد واثنان فقتلوا وأخذوا
 عن تأويل ضموا اذا تأبوا وقد رعاهم ونعمه في النفع والتأويل وفي الاختيار وما أصاب
 كل واحد من الفريقين الآخر من دم أو جراحة أو استسلام لالتماعه وموضوع لاداة
 فيه ولا ضمان ولا قصاص وما كان قائما في يد كل واحد من الفريقين لا تصرفه لصاحبه
 قال محمد رحمه الله تعالى اذا تأبوا أقدمهم أن يفره وأولا بجرهم على ذلك لانهم لم يلقوه
 بغير حق فيسقط المطالبة لا يسقط الضمان فيما بينهما وبين الله تعالى وقال أصحابنا ما قاموا
 قبل التحيز والخروج وبعد تقرب جمعهم يؤخذون به لانهم من أهل دارنا ولا منعة لهم
 كغيرهم من المسلمين أما ما قاموا بعد التحيز لا ضمان فيه لما بناه اهـ قلت فحصل من ذلك كله
 أن أهل البقي اذا كانوا كثيرين ذوي منعة وتحيزوا للتمسك بمعتقد دين حله بتأويل سقه

ومرت في الجهاد ولو غلبوا على مصر
 فقتل مصري مثله عند افطاره على
 المصير قتل به ان لم يجبر على أهله
 أي المصير (أحكامهم) وان جرى
 لا لاقطاع ولاية الامام عنهم
 (وان قتل عادل باغيا ورثه) مطلقا
 (وبالعكس اذا قال) الباغي وقت
 قتلته (أو ما على باطل لا) يرثه اتفاقا
 لعدم الشبهة (وان قال أنا على
 حق) في الخروج على الامام
 وأصر على دعواه (ورثه)

عنهم ضمان ما أتوا من دم أو مال دون ما كان قائما ويضمنون كل ذلك إذا كانوا قتلين
لا تمتنع لهم أو قيل خبرهم أو بعد تفرق جمعهم وتقدم أن ما أتاه أهل العدل لا يضمنونه
وقيل يضمنونه وقد اتفقت في قوليه بطل دياته أي تأويله الذي كان يضمن بهما أسقطنا
ضمانه بسببه فإذا رجع ظهر أنه لا تأويل له فلا يثبت ويضمن ما أتاه وفي عاقبة السخ
ديانة بدون ضمير وهو قهرض والموافق لما في ابن كمال من غاية البيان هو الاطلاق (قوله
هذا) ليس في كلام الفتح ولكن جعله على الميراث لا الميراث بل التمسك ثم قال في النهر
ويبقى أن لا يثبت عنه وهذا تدعى الحلاق المصنف (قوله كافى المستأمن) أي كالأوتل
المسلم مستأمن في دارنا فتح (قوله لبقاشبه الإباحة) على تعدد وجوب القصاص
المفهوم من وجوب البقية ادح (قوله قهرضا) بحث لصاحب البحر حيث قال وظاهر
كلامهم أن الكراهة تقتضي عتق المصطفى بالاعانة على المصصة ط (قوله من أهل القننة)
مثل البينة وقطاع الطريق والمصوص يجر (قوله انه علم) أي ان علم البائع ان المشتري
منهم (قوله لاه اعانة على المصصة) لانه يقاتل بعينه بخلاف ما لا يقاتل به الإباحة
تحدث فيه كالحديد وتظهر كراهة بيع المعازف لأن المصصة تقام بهم بعينها ولا يكره بيع
الخشب المتخذة من هه وعلى هذا بيع الخمر لا يصح ويصح بيع العنب والقرق في ذلك كله
ما ذكرنا ففتح ومشهد في البحر عن البدائع وكذا في الزيلعي لكنه قال بعده وكذا لا يكره
بيع الحاروة الغنمية والكبش الطروح والذئب الخفاش والحيلة الطيارة لانه ليس بعينها
مستكر وانما المستكر في استعمالها المحظورة اه قلت لكن هذه الاشياء تقام المصصة بعينها
هل يمكن لست هي المقصود الاصل منها فان عين الحاروة القديمة مثلا والعناجارض
فلم تكن عين المستكر بخلاف السلاح فان المقصود الاصل منه هو الحاروة فيه فكان عينه
مستكرا اذا بيع لاهل القننة فصا والمراد بتقادم المصصة ما كان عينه مستكرا بلا عمل
منه فيه فخرج نحو الحاروة الغنمية لانها ليست عين المستكر ونحو الحديد والعصر لانه
وان كان يعمل منه عين المستكر لكنه بمنفعة تحدث في عينه وهذا ظهر ان بيع
الاحر ممن يلو به مثل الحاروة الغنمية فليس بمماقوم المصصة بعينه خلافا لما ذكره
المصنف والشارح في باب الخطر والاباحة يأتي تعليقه ريا (قوله يكره لاهل الحرب)
مقتضى ما قلناه من الفتح عدم الكراهة الا ان حال المتق كراهة التصريح والمثبت
كراهة التنزيه لان الحديد وان لم يتم المصصة بعينه لكن اذا كان عينه ممن يعمله سلاحا
كان فيه نوع اعانة تأكل (قوله نهر) عبارة وعرف بهذا انه لا يكره بيع ما لم يتم
المصصة به كبيع الحاروة الغنمية والكبش الطروح والحيلة الطيارة والعصر والخشب
الذي يقتضيه المعازف وما في بيع الخلية من انه يكره بيع الاحر ممن فاسق يعلم انه
بعضه مستكر والذي يجره في الخطر والاباحة انه لا يكره بيع حاروة ممن يأتيها
في درها أو بيع الغلام من لوطي وهو الموافق لما ذكره وعندى انما في الخلية محمول على

مطلب
في كراهة بيع ما تقوم المصصة
بعينه

أما لو وجع بطل دياته فلا ريب
ان كمال وفي الفتح لو دخل باغ
بأمان فقتله عادل عدل الزمة القدية
كافى المستأمن لبقاء شبهة
الإباحة (ويكره) قهرضا (بيع
السلاح من أهل القننة ان علم)
لانه اعانة على المصصة (ويبيع
ما يقتضيه كالحديد)
لاهل الحرب (لا) لاهل البقي لعدم
تفرغهم لعمله سلاحا فربما والهم
بخلاف اهل الحرب زيلعي قلت
وأفاد كلامهم أن ما قامت
المصصة بعينه يكره بيعه قهرضا
والاعتدال بها

كرامة التزبه والمنفى هو كرامة التصريم وعلى هذا فذكر في الكل تنزيها وهو الذي إليه
نظمت النفس لانه يسبق في الاعانة ولم أر من تعرض له لهذا والله تعالى الموفق اه (قوله
يقذف) بالتشديد مبني على الجهر (قوله لو عاد) أي لو كان حكم فاضيل عادلا أي على
مذهب أهل العدل قال في الفتح وإذا ولي البغاة فاضيل على مكان غلبوا عليه فقتل ما شاء
ثم ظهر أهل العدل فرفعت أفضله إلى فاضل العدل فقدمها ما هو عدل وكذا ما قضى
برأي بعض المجتهدين لأن قضاء القاضي في المجتهدات نافذ وإن كان مخالفا لأمر فاضل
العدل اه (قوله ولو كتب فاضيلهم الخ) محله إذا كان من أهل العدل واللا يقبل كتابه
لنقصه كما في الفتح وأما حصة فولية البغاة القضاء كما سألني في بابها وظاهره أنه أعلم

• (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب اللقيط) •

أي كتاب لقط اللقيط قهستانى والاولى قول الجوى كتاب في بيان أحكام اللقيط لأن
الكتاب مع تدليسان ما هو أعظم من لقطه كمنقته وجناته وارتبه وغير ذلك ط (قوله
عقبه مع القطعة بالجهاد) تبع في هذا التعبير صاحب البروفيه قلب وصوابه عقب
الجهاد مع القطعة ط قلت لكن في الصباح كل شيء يبعث في نفسه عقابه وعقبه تعقبا
ثم قال وعقب زيد أعقب ما من يابقل وعقبوا بحث بعده ثم قال والسلام بعقب التشبه
أي يتلوه فهو عقبه اه فعلى هذا إذا قلت أعقب زيد أعمر كان معناه بعثت زيدا
نابيا للعلم ولا زيد فاعل في الاصل كما في التبت زيدا جبه وكذا تقول أعقت السلام
التشبه أي أعيت بالسلام بعد التشبه ومثله أعقت السلام التشبه بزيادة العلم عليه
فقوله عقب اللقيط بالجهاد معناه أتبعه عقب الجهاد فلا يقبله هذا ما ظهر لي (قوله
لعرضتهما) بفتح العين والراء اه ح أي توقع عرض الهلاك والزوال فيهما أي كأن
الانفس والاموال في الجهاد على شرف الهلاك وإنما أقمه عليهم لكونه فرضا لا اهلاء
كلمة الله تعالى والاتقاط ندوب (قوله ما لقط) أي رفع من الارض فتح (قوله
ثم غلب) أي في اللغة كاهو ظاهر المغرب والمصباح فهو كاستعدهم اللفظ بمعنى الملقوط
ثم تخصص به بما لقطه القوم من الحروف (قوله باعتبار المأل) لانه يؤول أمره إلى
الاتقاط في العادة وظاهره انه مجاز لغوي بعلاقة الاول مثل اعصر خرا وانظر ماقتناه
في باب كيفية القصة عند قوله سبحانه قتل الخ (قوله وشرعنا سمحى مولود الخ) كذا
في البحر وظاهر الفتح اتحاد المعنى الشرعى والغوى وعلى ما هنا فالمغايرة بينهما بزيادة
قيد الحياة وهو غير ظاهر لأن الميت كذلك فيما يظهر حتى يحكم بإسلامه تعالى لا ريب
ويصلى عليه ولو وجد قتيلا في محله تجب فيه الدية والتسامة كما سئل كرمنا نقل والمرا دبه
ما كان من خي آدم كائن من الاتصاف وقيد بقوله طرده أهله احتراماً عن الضائع
(قوله خوفا من العلة) بالفتح القدر مصباح (قوله فإرا من تهمة الرية) التهمة
بفتح الهاء وسكونها الشك والرية مباح وفيه أيضا الرية القتل والشك لكن المراد بها

وفي الفتح عند حكم فاضيل
لو عاد لا والا لا ولو كتب فاضيلهم
الى فاضيل كما قالان علم ان قدضى
بشهادة عدلين نفسه والا

• (كتاب اللقيط) •

عقبه مع القطعة بالجهاد لعرضتهما
تقوات النفس والمال وقدم اللقيط
تعلقه بالنفس وهي مقدمة على
المال (هو) لفته ما يلقط فصيل على
مفعول ثم غلب على الولد المنبذ
باعتبار المأل وشرعنا (اسم لمحى
مولود طرده أهله خوفا من العلة
أو فإرا من تهمة الرية)

هذا الزنا (قوله مضبغ) أي طارحه أو تاركه حتى ضاع أي هلك (قوله ان غلب على ظنه
 هلاكه) بأن وحده في مائة ونحوها من الممالك وليس مراد الكثرة من الوجوب
 الاصطلاحي بل الاختراض فلا خلاف بيننا وبين باقي الأمة كما لدوهم بجر قال في النهر
 وفيه إيما إلى أنه يشترط في الملقط كونه مكلفا فلا يصح التقاط الصبي والمنون
 ولا يشترط كونه مسلما بعد لا رشيد الماسي من أن التقاط الكافر صحيح والفقهاء أولى
 وأن العبد المحجور عليه يصح التقاطه أيضا فالمحجور عليه بالسقة أولى اه وبأن قرى
 تمام الكلام على المحجور (قوله والاخذوب) قال في البحر وينبغي أن يحرم طرحه
 بعد التقاطه لانه وجب عليه بعد التقاطه حفظه فلا يملك رده إلى ما كان عليه (قوله
 وهو حر) أي في جميع أحكامه حتى بمقتضاؤه لأن الأصل في بني آدم الحرية لانهم أولاد
 خبار المسلمين آدم وحواء وانما عرض الرق بعروض الكفر لبعضهم وكذا الدار
 دار الاحرار فتح وشمل ما إذا كان الواجد حرا أو عبدا أو مكاتباً ولا يكون تبعا للواجد
 ولو الجنية وفي المحيط لو وجد المحجور ولا يعرف الا بقوله وقال المولى كذبت بل هو عبدي
 فاقول المولى لأنه ولد بالذلا لا لعبد على نفسه وإن كان العبد أدونا فالقول له لأنه
 يد او يحميه في البحر (قوله مسلم تبعا للدار) أفاد أن المعتبر في ثبوت اسلامه المكان
 سواء كان الواجد مسلما أو كافرا وفيه خلاف سبائي (قوله الايجبة رقه) يستلقي منه
 ما لو كان الملقط عبدا محجورا وأدعى مولاه أنه عبده كما مر آثارا وكذا أوداعه الملقط
 الحر أن لم يكن أقرب إليه ليقط كافي البحر (قوله على خصم وهو الملقط) هذا إذا كان
 اللقط صغيرا فلو كبيرا ثبت رقه فحاشا البيئة عليه وبقاؤه أيضا كافي القهستاني
 عن التتم لكن إقراره يقتصر عليه وبأن سانه في القروع (قوله وما يحتاج اليه) عبارة
 القرون ونقصته في بيت المال قال في البحر ولو قال وما يحتاج اليه كان أولى لمافي المحيط
 من أنه موره اذا تزوجه السلطان في بيت المال وإن كان له مال في ماله اه (قوله من
 نفقة وكسوة الخ) في النهر قد مر أن النفقة اسم للطعام والشراب والكسوة والسكنى
 (قوله ودواء) ذكره في النهر بجملته لأنه أولى من التزويج (قوله اذا تزوجه السلطان) أي
 أدركه وقبضه لأن الملقط لا يملك تزويجه كإباني والطاهر أن تزويج السلطان لم يقيد
 بالحاجة كالأحواح أن الخادم فزوجه أمر أتخضعه وأخوذلك والافضه الاتفاق من
 بيت المال بلا ضرورة والظاهر أن نفقة زوجته في بيت المال أيضا تأمل (قوله ان برهن
 على التقاطه) لانه عساه أنه والوجه أن لا يتوقف على البيئة بل مارج صدقه لانها لم تقم
 على خصم حاضر وإذا قال في المبسوط هذه لكشف الحال والبيئة لكشف الحال مقبولة
 وإن لم تقم على خصم فقه (تنبيه) اه أفاد أنه لو أوقف الملقط من ماله فهو مستبرع
 الا اذا أذن له القاضي بشرط الرجوع وسبائي تمامه في القطة (قوله ولو دية) قال
 في الفتح حتى لو وجد القبط قبلا في محله ان على أهلها دية لبيت المال وعليهم

مضبغ ثم وهو زنا غام (التقاطه
 فرض كفاية ان غلب على ظنه
 هلاكه لو لم يرفعه) ولو لم يعلم به غيره
 ففرض عين ومثله رؤية أعشى يقع
 في يترشني (والاخذوب) لمافيه
 من الشقة والاحياء (وهو حر)
 مسلم تبعا للدار (الاجبة رقه)
 على خصم وهو الملقط لسبق يده
 وما يحتاج اليه من نفقة
 وكسوة ودواء موره
 اذا تزوجه السلطان (في بيت
 المال) ان برهن على التقاطه
 (وان كان له مال) أو قرابة (ففي
 ماله) أو على قرابته (وارثه) ولو
 دية (في بيت المال)

القسامة وكذا اذا قلته الملقط او غيرهما فادعية على عاقلة لبيت المال ولو عهد انا لغير
الى الامام اه اى بين القتل والصلح على الذية وليس له المفو بحر (قوله بخنايته) اى
على غيره (قوله لان الغرم بالغنم) فبطل لقوله بخنايته قال فى المصباح والغنم بالغرم اى
مقابل به فكأن المالك يتحصن بالغنم ولا يشترك فيه أحد فـ ~~ذلك~~ يتصل الغرم
ولا يتصل معه أحد وهذا معنى قوله الغرم يجبور بالغنم اه (قوله وليس لاحد اخذه
منه قهرا) لانه ثبت حق الحفظ له لسبق يده وبغنى أن يتزع منه اذالم يكن اهلا لحفظه
كأهلا وفى المناضلة وكما يفيد قول الفخ الآتى الاسباب وجب ذلك بحر قلت وكذا
يفيد ما ساقى من أنه ثبتت نسبته من ذى ~~ولكن~~ هو مسلم فيخرج من يد مقبل عقل
الادبان والظاهر أن الزرع فيه واجب كالزكوة الملقط فالحق يخفى عليه منه القهور
باللقط فيخرج منه قبل حد الاشتماء ولا ينافيه ما فى اخنايته من انه اذا علم القاتن بجزء
عن حفظه بنفسه وآتى به اليه فان الاولى أن يقبله اه لانه اذالم يرد بالاولى الوجوب
فوجهه انه اذالم يقبله منه بعد ما آتى به اليه علم أماته وديانته وأنه حيث لم يقبله منه
يدفعه هو الى من يحفظه فلم يتعين القاتن لاحد منه بخلاف ما اذا كان يخشى عليه من
الملقط وبه اندفع ما فى التمس (قوله فى الفخ لا) حيث قال لا ينبغي للاعلام أن يأخذ من
الملقط الاسباب يجب ذلك لانه يدعى سبق اليه فهو أحق منه (قوله وجزى فى الهرم)
حيث قال وأقول المذكور فى المدسوط أن للاعلام الاعظم أن يأخذ بحكم الولاية العامة
الانه لا ينبغي لمذلل وهو الذى ذكر فى الفخ (قوله وهذا) اى عدم أخذه من الملقط
(قوله لانه أنفع للقط) لانه يعلمه أحكام الاسلام ولانه يحكموم به بالاسلام فكان المسلم
أولى بحفظه أفادى فى الصرقلت وهذا اذالم يقبل الادبان والازرع من الكافر ولو كان
هو الملقط وحده كما بان تأمل (قوله ولو استويا) بأن تأمسليان وككافرين (قوله
فأرى للقاضى) وبغنى أن يرجح ما هو أنفع للقط نهر بأن يقدم العدل على التماسق
والغنى على التقدير بل ظاهر فبطل الخاتبة بأنه أنفع للقط عدم اختصاص الترجيح
بالاسلام فمع ما ذكره قضى به للعدل والغنى حيث كان هو الانفع ولذا قال فى الصر
وهو يفيد أنه أن الممكن الترجيح اختصاص به بالراجح اه وعلى هذا يجعل قوله ولو استويا
أى فى صفات الترجيح كلها (قوله استحسانا) والقياس أن لا تصح دعواهما أما الملقط
فتناقضه وأما غيره فلا تفرقه ابطال حتى ثابت بغير دعوى أعنى الحفظ للملقط وحق
الولاية العامة وجد الاستحسان انه اقرار للصى بما يقوله والتناقض لا ينصرف فى دعوى
التسب وابطال حق الملقط ضمننا ضرورة ثبوت التسب وكم من شيء ثبتت ضمننا لا قصد الا
ترى أن شهادة القاطن بالولادة تصح ثم يترتب عليها استحقاؤه للارث ولو شهدت عليه ابتداء
لم يصح نهر (قوله لو حيا) اى لو كان اللقط حيا وهو مرتبط بقوله بغير دعواه (قوله
والا قبل اليه) اى وان كان اللقط ميتا وتلك ما لا أولم ينزل فاذى رجل بعد موته انه ابنه

مطلب
فى قولهم الغرم بالغنم

بخنايته) لان الغرم بالغنم وليس
لاحد اخذ منه قهرا وهل
للامام الاعظم أخذه بالولاية
العامة فى الفخ لا وأقره المصنف
تبع البحر وجزى فى الهرم لكن
لا ينبغي أخذهما لاجوب (قوله
أخذه أحد وخاصة الاول ردة
اليه) الا اذا دفعه باختياره لانه
أبطل حقه (وهذا اذا اتهم
الملقط فلو تعد وترج أحدهما
ك) لو وجدته مسلم وكافر فتنازعا
فضى به للمسلم) لانه أنفع للقط
خاتمة ولو استويا فالأرى للقاضى
بحرجما (ويثبت نسبه من
واحد) بغير دعواه ولو غير
الملقط استحسانا لو حيا والا
قبالية خاتمة

لا يصدق الابحجة بجر عن الخاتمة أى لا احتمال ظهور مال له ولعل وجه الفرق ان دعوى
الحى تتضمن التسبب بخلاف الميت لاستغناء عنه بالمرتخصات دعوى الارث ثم رآه
صريحاً في الفتح وأيضاً فإنه قد دعوى الحى بنحوهم لا قراره على نفسه بوجوب الثقة
تأمل (قوله ومن اثنين مستورين) أى اذا ادعاهما فلوسبق أحدهما فهو ابنه
مالم يبرهن الاخر وقيدوا استواء اذلول كان لاحدهما مرجح فهو أولى كالمقط وخارج
فيحكم به للمقط ولو ذمياً وباسلام الولد ولو خارجين يقدم من برهن على من لم يبرهن
والمسلم على الذمى والخزاع على العبد والذى الخزاع على العبد المسلم أقاده في البصر وكان
الشراح تركوا التقيد بالمعة لكروا السابق له مرجح وهو السابق لعدم التنازع ومن المرجح
وصف أحدهما علامة كما يأتي (قوله كروا أم مشتركة) أى فإنه لو ادعاه كل من
الشريكين أو الزمراً كمعاشرتين من الكل فهو تشبيه لمصلحة التنبه هذه كآبته عليه في الدر
المتقى لا تقيد للمنفعة ما إذا ادعاه كل من الملتحقين من جارية مشتركة خلافاً
لمافهمه في البحر من عبارة الخاتمة كآبته عليه في التهر ولا قال بعده ولا يشترط اتحاد
الأم وبه صريح في التواريخ كما يأتي (قوله وعبارة المنية) مبتدأ ومضاف اليه وقوله
ادعاه الخ يدل من عبارة وقوله وظاهره خبر المبتدأ ومثل ما في المنية ما في الفتح حيث قال
ولا يلحق باكر من اثنين عند أى يوسف وهو رواية عن أحمد وعند محمد لا يلحق باكر من
ثلاثة وفي شرح الطحاوي وان كان المدعى اكر من اثنين فعن أبي حنيفة أنه جوزه الى
خمس اه قال في البحر ولو أروجه هذه الاقوال (قوله ولا يشترط اتحاد الأم) لما في التهر
عن التواريخ لوعين كل واحد منهما امرأة أخرى قضى بالولد بينهما وهل ثبت نسب
الولدين المرأتين على قياس قوله ثبت وعلى قوله لا (قوله لكن في القهستاني الخ)
استدرا على ما في المنية وعبارة القهستاني هكذا وفيه أى في قول النفاة ولورجلين
إشارة الى أنه لو ادعاه اكر من رجلين لم يثبت منه وهذا عند أبي يوسف وأما عند محمد
فثبت من الثلاث لا لا اكر وعند أبي حنيفة يثبت من الاكر اه فتوجه من الاكر
يشمل ما فوق الخمسة لكن حيث قدمه غيره بالخمسة يحمل الحلافة عليه لانه صريح (قوله
ولورجل واحد امرأتين) لعله أى بالبالغة إشارة الى أن قوله لا في خلافتين شهادة رجلين
ليس المراد به الحصر في الرجلين بل المراد به نصاب الشهادة فهو نفي لقبول شهادة الفرد
فلا ينافي قبول شهادة رجل واحد امرأتين لأن الشهادة على التسب لا يشترط فيها الرجال
بخلاف نحو الحدود والقود فافهم (قوله على الغير) أى على الزوج لانه يلزم من ثبوته
منها ثبوته منه لأن الولد للفرأش (قوله فلا يثبت من شهادة رجلين) ذكر في التهر أن هذا
مخالف لما في المنية من أنها تصدق ولو ادعت أنه ابنها منه اه وذكر في الخاتمة الفرق
بين هذا وبين قبول دعوى الرجل بلاينة وهو أن قبول قول الرجل دفع المعارض
المقط وليس ذلك في دعوى المرأة فلا يقبل قولها بلاينة اه ولا قبل قولها تصديق

(ومن اثنين) مستورين كروا
أم مشتركة وعبارة المنية ادعاه
أكر من اثنين فعن الإمام أنه
الى خمسة نظاهرة في عدم قبول
دعوى الزائد ولا يشترط اتحاد
الأم تهر لكن في القهستاني عن
التظلم ما يقيد بثبوت من الاكر
فليحذر (ولو ادعته امرأة)
واحدة (ذات زوج فان صدقها
زوجها أو شهدت لها الفأيلة)
أو قامت بينة (ولورجل واحد امرأتين
على الولادة) (صح) دعوتها
(والالا) لافهمه من جعل التسب
على الغير (وان لم يكن لها زوج
فلا يثبت من شهادة رجلين ولو ادعته
امرأتان وأقامت احدهما
البينة فهي أولى به وان قامت
جميعاً فهو ابنهما)

الزوج وشهادة القابلة لانه ثبت نفسه من الزوج فيندفع عنه العار أي عار بكوة
 لأبيه فخانه فثمة كونه ابن زنا (قوله خلافا لهما) فمعهما لا يكون لو احدثتهما
 لكن من محمدا واثان احدهما فقول الامام كافى البر عن البدائع (قوله الكل من
 الخائصة) أي مذكرا من مسائل دعوى المرأة والمرأتين (قوله وان ادعاءه خارجا) أي
 لا يدل أحدهما عليه وقيد به لما في العرم أن ظاهر ما في الفتح تقديم ذى البدعي الخارج
 ذى العلامة (قوله أي يجسده) أي كشامة وسلامة (قوله لا يشوبه) لأن الذنوب غير ملازم
 له فلا يشيد التحسين ط قلت وحذا ذكره في النهر أخذنا من مفهوم قول المقدوري بجسده
 (قوله ووافق) فبذلك لانه لو لم يوافق فلا ترجيح وهو انهما وكذا لو أصاب في البعض
 دون البعض أو وصفا ولم يصب واحدهما ما لم يوافق أصاب أحدهما دون الآخر فهو
 لمن أصاب بجزء عن الظهيرة (قوله وسبقه) أي لو كانت دعوى أحدهما سابقة على
 الآخر كان ابنه ولو وصف الثاني علامة لثبوت في وقت لا منازع فيه اه فتح فاعلم
 أن المراد السبق في الدعوى لا في وضع اليد لأن الكلام في الخارجين فافهم (قوله
 وسبقه) ذكره في النهر بخنا (قوله وسنه ان ادعاءه انشبه فيهما) هذا لو جحد في بعض
 التسع قال في الجرو في الظهيرة رجلا ان ادعاءه وترخت يمينه كل منهما يقضى لمن شهد
 لمن الصبي فالواحد من مشبهات أهل قوله ما يسقط اعتبارا بالترخيخ ويقضى لهما وعلى قوله
 في رواية كذلك وفي أخرى لا يسبقهما اربعا وفي التناخية يقضى به بينهما في طاعة
 الروايات وهو الصحيح اه ملخصا وبحث كانت السلامة مرجحة فظاهر اعتبارها هنا
 أيضا فبقي في ذى العلامة قال في الفتح وكل ما يرجع دعوى واحد من المدعين يكون
 ابتالهما وعند الشافعي يرجع الى الطائفة (قوله قضى لهما) لانه لا يظهر ترجيح أحدهما
 على الآخر فاستويا كالوصفاه وصفوا ولم يصب واحدهما كما توافقه (قوله
 والافلن ادعى انه ابنه) مقتضا ولونظهر انه أي وهو بخلاف المسائل المارة ولذا قال
 المقدسي ينبغي انه لمن وافق قلت على أن الذي رأيته في التناخية وإن لم يكن مشكلا
 وحكم بكونه ابنا فهو للذي يدعى انه ابنه اه وهذا الاشكال فيه والشايع يرجع
 في التبصر صاحب البحر وفيه اختصار بخل (قوله قضى به للمسلم) لأن الذين شهدا
 على ذى والمسلم على مسلم قضت الشهادة وان ترجح المسلم اه (قوله استخانا)
 والقياس أن لا يثبت نفسه لأن فيه في اسلامه الثابت لدار وجه الاحتسان أن دعواه
 تضمنت شيئا النسب وهو نفع للصغير وفي الاسلام الثابت بالدار وهو ضرره وليس
 من ضرورة ثبوت النسب من الكافر الكذب بل هو انفسلم هو ابن كافر بأن أملت أنه
 فخصنا دعواه فيما تقع دون ما ينزعه فتح (قوله ما لم يبرهن) وذكر ان سماعا عن محمد
 لوعليه زى أهل الشرك كصليب ونحوه فهو ابنه وهو نصرا في فتح (قوله مسلمين)
 فلا تأم يمين من أهل الذمة لا يكون ذميا لانه حكمنا بالسلامة فلا يسل هذا الحكم

خلافا لهما الكل من الخائصة
 (وان) ادعاءه خارجا (وصف
 أحدهما علامة به) أي يجسده
 لا يشوبه (ووافق فهو حق) إذا لم
 يمارضهما أقوى منها ككينة
 الآخر وسبقه وسنه
 ان أرتنا فان انشبه فيهما
 واسلامه ولو ادعى أحدهما انه
 ابنه والآخر انه ابنه فاذا هو
 شئ فلو مشكلا قضى لهما
 والافلن ادعى انه ابنه ولوشهد
 للمسلم فثبتان والذي مسلمان
 قضى به للمسلم تناخية
 (و) يثبت نفسه (من ذى
 ولكن هو مسلم) استخانا
 فيترج من يمينه قبل عقل الادبان
 ما لم يبرهن مسلمين انه ابنه فيكون
 كافرا نهر

بهذه الميتة لانها شهادة قامت في حق الدين على مسلم فلا تغفل بغير عن الخاتمة (قوله) أو
 عكسه) أي مسلم في سكانهم (قوله) تظاهر الرواية باعتبار المكان) أي في الصورتين ولى
 بعض نسخ المسبوط اعتبار الواحد وفي بعضها اعتبار الاسلام أي ما يصير به الولد مسلماً تظاهرة
 ولا ينبغي أن يعدل عن ذلك وقيل يصير بالسجاء أو في فتح وعلى ما رجحه في الفتح يصير مسلماني
 ثلاث صور وندى في صورة واحدة وهي ما لو وجدته في سكانهم وهو ظاهر الكفر وغيره
 وقال في الصري أيضاً ولا يعدل عنه (قوله لسبقه) أي سبق المكان على يد الواحد (قوله) وهو
 حق) أي لا يجمعه مرة كما قدمه المصنف (قوله عند محمد) وقال أبو يوسف فيكون عبداً لأنه
 يستحيل أن يكون الولد حراً بين رقيقين قلنا لا يستحيل لجواز متقه قبل الانفصال وبعده
 فلا تغفل الحرة بالثلاث زلي وتعلمه في النهر (قوله) ثبوت من الجنتين فيه ان التسبب
 يثبت من جانب الأم أيضاً سواء كانت الأم زوجة لها أو مملوكة لها فإمراد ثبوت أحكامها كغير
 به الزباني أي كالأثر وسبق الحاشية وجوب الثقة ونحو ذلك وهذا يحتمل بالحرة فكانت
 هذه الميتة أكثر اثباتاً (قوله) علماً بالظاهر) أو رده عليه أن الظاهر يصلح للدفع للالاباث
 قلنا نعم يدفع بهذا الظاهر ويملك فيه عنه ثم ثبت ملكه بقيام يدهم حرة به المحكوم
 بها أفاده في الفتح (قوله) ولو نوقه أو نقتنه) يدل فيه الدراهم الموضوعه عليه وينبغي أن
 تكون الدراهم التي فوق قرشاً أو تحتها كلباسه وما هاد وداره بخلاف المدفونة تحتها
 ولم أره بغير (قوله) أوداية) بالنسب عطا على فوقه أي ولو كان ذلك المال دابة هو عليها
 ح) (قوله) لا ما كان بقره) في بعض النسخ لا مكان بقره وعليها كتب ح فقال الظاهر أنه
 سقط لفظ في الأصل لا في كان بقره عطا على فوقه اه قال في النهرويه عرف أن الدار
 التي حوتها وكذا البستان لا يكون له بالأولى اه وقد توقف فيه في الصري بعد أن نقل عن
 الشافعية أن الدارة وفي البستان وبها ان (قوله) لانه مال ضائع) قال في الفتح أي لا سقط
 له ومالك هو ان كان معه فلا ردة على الحفظ والقاضي ولا يصرف مثله اليه وكذا النهر
 الواحد بأمره والقول في نفقة مثله وقيل له صرفه عليه بغير أمر القاضي (قوله) ولو تزور
 القاضي ولاه للملحقة صح) أي بأن يقول له جعلت ولاه هذا الملقط للثقة إذا مات
 وتعلق عنه اذ اجبى (قوله) لانه قضاء في فصل مجتهد فيه) فان من العلم من قال ان الملقط
 يشبه المعلق من حيث انه أحياء كالمتزني هذا لا يكون شراً عالياً لانقاذ بغير أمر
 القاضي إذا أشهد عليه جمع كالوحي بغير من كتاب الملقطة ط (قوله) لانه الخ) ظاهره أن له
 ذلك ولو به بما تقرر القاضي ولاه للملحقة والظاهر خلافه لانه تأكد بالتضام وقد راجعت
 عبارة الخاتمة فرائد ذكر المسئلة الثانية ولم يذكر مثله تقرر القاضي (قوله) ويدفعه في حرفة)
 بيت المال) فان جنى ثم عقل عنه تقرر أنه لانه النعم بالغرم (قوله) ويدفعه في حرفة)
 ينبغي أن يقال ما قبل في وصي الشيع انه يعلم العلم أو لا فان لم يجد فيه قابلية له لحرفة نهر
 (قوله) ويبيض حبه وصدقه) أي ما وجبه له الغير أو صدقه عليه إذا كان فقيراً (قوله)

(ان لم يكن) أي يوجد (فيمكن
 أهل الذمة) كغيرهم أوسعة أو
 كنيسة والمسئلة رابعة لانه أمان
 يجد مسلم في مكاناً غلاماً أو كافر
 في سكانهم فكافراً أو كافراً في مكاناً
 أو عكسه تظاهر الرواية باعتبار
 المكان لسبقه اختيار (قوله) ثبت
 (من عبد وهو حر) وان ادعى أنه
 ابنه من زوجته الأمة عند محمد
 وكلام الزلي تظاهر في اختياره
 (ولو اتعاه حران أحدهما أنه ابنه
 من هذه الحرة والاخر من الأمة)
 فالتى يدفعه من الحرة الأولى)
 لثبوت من الجانبين زباني
 (وان وجدته مال فهو له) جملة
 بالظاهر ولو نوقه أو نقتنه أو داية
 هو عليها لا ما كان بقره (نص صرفة
 الواحد) أو غيره (السبه بأمر
 القاضي) في ظاهر الرواية لانه مال
 ضائع (ولو تزور القاضي ولاه
 للملقط صح) ظهر به لانه قضاء
 في فصل مجتهد فيه ثم بعد بلوغه
 أن يولى من شأما لم يعقل عنه
 بيت المال خاتمة (ويدفعه في حرفة
 ويبيض حبه وصدقه)

وليس له خشة) القاهر أن هذا لو بدون إذن السلطان أو نائبه فلا وزن صرح لأن ولا يتبعه
كما يأتي وإذا كان لوصي اليعقيم أن يمتته (قوله ولو علم الختان الخ) تنقله في العرم
الذخيرة بقل (قوله ولا يتنقل ما تنقل عليه نكاح) لأنه يعتمد الوا لا بمن القرابة والمال
والسلطة ولا وجود لواحد منها نهر وقدم الشارح أن مهره في بيت المال إذا تزوجه
السلطان (قوله ويسع) أي يسع ماله وكذا شرأشي يستحق الثمن ويصاحبه لأن الفتي إليه
ليس إلا الحفظ والسيادة فلو ما من ضروريات ذلك اعتبارا بالآثم فانها لا يجوز لها أن تنقل
انها تلك تزوجه عند عدم العصبية وقبالة في الفتح (قوله في الأصح) لأنه لا يملك اتلاف
مناقعه ولا يملك تخليها فأشبهه العلم بخلاف الآثم لأنها تلك اتلاف: نافعه بالاستخدام
والاعازر بالاعراض فبالعرض بالأجرة أو في فتح وقوله ولا يملك تخليها يشبهه على ما إذا أجرو
ليأخذ الأجرة لنفسه أو ليقطع بل المتبادر الثاني أن الأول: معلوم من قوله لا يملك اتلاف
مناقعه وعليه فيشكل قول القهستاني لا يجوز أن يؤجر له أخذ الأجرة لنفسه مع أنه
خلاف إطلاق المتن وعلى هذا فلا يسع أن يبدل: قابل الأصح من جواز بيعه على
ما إذا أجرو: ليأخذ الأجرة لنفسه فوفقا بين القولين فافهم (قوله ولو باع الخ) أي المقتبط
بعد بلوغه (قوله وسلم) قيد في وهب وتصديق لأن يسهل المال للموهوب وله التصديق
عليه (قوله لا يصدق في إبطال شيء) ذلك منه وهو أنه يصدق في إقراره بالقرينة وهذا
إذا كان زيدا يذيعه وكان قبل أن ينقض عليه بالابتنى به إلى أعلى الأضرار كالحذو الكامل
ونحوه فلا يبعد إقتناء بنحو ذلك لا يقبل لأن فيه إبطال حكم الحاكم ولأنه مكذب بشرعافه
كما لو كذبه زيد ولو كانت القسطة امرأته تزوج كانت أهلة فتمت له ولا يصدق في إبطال
النكاح ولو كان رجلا عليه مهر زوجته لا يصدق في إبطاله لأنه دين ظهر وجوبه أه فتح
له المصدا وقبالة في البحر وفيه عن النازخانية إذا أقرزته عبدا لا يصدق في إبطال شيء كان
فعله إلا النكاح لأنه لم يصح لعدم إذن من يزعم أنه: ولأنه فيؤخذ بزعمه بخلاف
المرأة لا يسلط نكاحها أه (قوله ويجهل نسب كسطة) أي فمما ذكر من الأقرار في جميع
أحكامه كالأحقق وهذه المسئلة ستأتي في آخر كتاب الأقرار بتفاصيلها إن شاء الله تعالى
والله سبحانه أعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب القسطة)

تقدم وجه تقديم القسطة عليها وقال في العناية: هـ مامة قاربان انتظا معني وخش القسطة
يقى آدم والقسطة بغيرهم للتمييز بينهم وقدم الأول لشرف بني آدم (قوله بالفتح) أي فتح
القاف مع ضم اللام وبضمهما كافى القاء وس (قوله وتسكن) قال الأزهري الفتح قول
جميع أهل اللغة وحذاق النحو بين وقال البث هي بالسكون ولم أسمع غيره ومنهم من
بعد السكون من لحن العوام: مصباح (قوله اسم وضع للمال الملقط) فهو حقيقة لا مجاز
وهذا هو المتبادر من كتب اللغة لكن اختار في الفتح أنها مجاز لأنها بالفتح وصرف بمبالغة

(وليس له خشة) فلو فعل نهلك
ضمن ولو علم الختان أنه ملقط ضمن
ذخيرة (وله نقله حيث شاء) وفيه
منه من مصر القربة بجر (ولا
يتنقل الملقط عليه نكاح ويسع وم)
كذا (الاجابة) في الأصح لأن الولاية
عليه في ماله ونفسه السلطان
لحديث السلطان ولي من لا ولي
له (فروع) ولو باع أو قتل أو بذر
أو كاتب أو أعنى أو وهب أو
تصدق وسلم ثم أقرزته بغير زيد
لا يصدق في إبطال شيء من ذلك
لأنه منهم وقبالة في الخالية وبجوهول
نسب كلقط

(كتاب القسطة) هـ

(هي) بالفتح وتسكن اسم وضع
للمال الملقط عني

لما فعل كنه حرة ولز ذلك كثير المعسر والمز وبالسكون للمفعول كنه حرة وهن أقمل ينضم
منه ويهزأ به وانما قيل للمال لفظة بالفتح لأن الطباع في الغالب تبادلوا التقاطعه لانه مال
فصاروا يعتبرونه داع الى أخذ مفعلي فيه كانه الكثير الالتقاط مجازا والاختصاص المتقطع
الكثير الالتقاط وما من الاصحى وابن الاعراب انه بالفتح اسم للمال أيضا محمول على هذا
١٥ (قوله) وشرا ما يوجد ضائعا الظاهر انه مساو للمعنى القوي المذكور ومثله قول
المصاحب الشيء الذي يجد معلقا فتأخذه ويدل عليه أن ابن كمال لم يذكر المعنى القوي وهو
ظاهر كلام الفتح أيضا وعليه فلا يلزم في حقيقة عدم معرفة المالك ولا عدم الإباحة أما
الاول فله انه اذا وجب رده الى مالكة الذي ضاع منه لا يخرج عن كونه لفظة وأما كونها
يجب نهر فيها فلهذا اذا لم يعرف مالكتها اذ يلزم اتحاد الحكم في جميع أفراد الحقيقة
كالسلافة وغيرها وأما المباح كالتقاط من حرى فكذلك ومثله ما يقطع من الثمار كوز
وقود كباقي فهو يسمى لفظة شرعا ولغة وإن لم يجب نهر فيه ولا رده الى مالكة وبه علم
مغايरे هذا التصريح لما بعده ولا ضرر في ذلك فافهم (قوله) مال يوجد الخ يخرج ما عرف
مالكه فليس لفظة بل دليل انه لا يعرف بل رده اليه وبالأشهر مال الحرى لكن يرد عليه
ما كان محسورا يمكن أن يحفظ فانه داخل في التصريح فالأولى أن يقال هو مال معصوم
معرض للضياع بحر وأقول الحرز بالمكان ونحوه يخرج بقوله يوجد أى في الارض ضائعا
اذ يقال في الحرز ذلك على انه في المحيط جعل عدم الارض من شرائها وعرضها بما يأتى
وهذا بقصد عدم معرفة المالك ليس شرطاً في مفهومها غير (قوله) رفع شئ الخ هذا
نهر بغيره بالعلم المصدري أعني الالتقاط لانه لا يملكها وهذا يقع في كلامهم كثيرا ومنه
الاخصية فانها اسم لما يعضيه وعرضها شرعا يذبح حيوان مخصوص الخ وهذا التعريف
يخرج ما كان سباحا (قوله) لا للثعلب الاولى لا للثعلب (قوله) وفيه انه أمانة لا لفظة الخ
فيه نظر فان لفظة أيضا أمانة وعدم نهر فيه لا يخرج عن كونه لفظة كما قدمنا لانه
وان علم مالكة فهو مال ضائع أى لا يحاطة بظلم ما رقى المال الذي يوجد مع التقط وفي
القماموس ضاع الشيء صار مهلا ولهذا ذكر في التهر أن هذا الفرع يدل على ما استفيد من
هذا التعريف من أن عدم معرفة المالك ليس شرطاً في مفهومها (قوله) ندب رفضها
وقيل الأفضل عدمه والصحيح الاول وهو قول عامة العلماء خصوصاً في زماننا كما في شرح
الوهابية قلت ويمكن التوفيق بالامن وعدمه (قوله) ان آمن على نفسه نهر فيها) أى عدم
نهر فيها كما لا يخفى اح ا ح أى لان الامن بمخالفته والخوف عدم التعريف
لا التعريف الا ان تدعى تضمين آمن على نفسه معنى وثق منها تأمل (قوله) والا) أى وان لم
يأمن بأن شك فلا ينافى ما في البدائع لانه فيما اذا أخذها لنفسه فاذا اتقن من نفسه منعها
من صاحبها فرض الترك واذا شك ندب أو آثامه ط لكن ان أخذها لنفسه لم يبرأ من ضمانها
البرء الى صاحبها كما في الكافي (قوله) لانها كالنصب) أى حكمنا من جهة الحرمة

وشرا ما يوجد ضائعا ابن كمال
وفي التاترخية عن المفسر ان مال
يوجد ولا يعرف مالكة وليس بمباح
كأل الحرى وفي المحيط (رفع شئ
ضائع الحفظ على الغير لا للثعلب)
وهذا يعم ما علم مالكة كالأوقع من
السكران وفيه انه أمانة لا لفظة
لانه لا يعرف بل يدفع اليه مالكة (ندب
رفضها صاحبها) ان آمن على نفسه
نهر فيها والا فالتبرأ أولى وفي
البدائع وان أخذها لنفسه حرم
لانها كالنصب

والضمان واللاحقة الغصب وقع البداهة ووضع البداهة ولا بدحجة هنا تامل (قوله
 ووجب أي فرض) ظاهره أن المراد القرض القطعي الذي يكفر منكروه وبه يقرر على أنه
 في القرض يفسر الجواب بالافتراض كما فعل الشارع بل قال وإن غلب على ظنه ذلك أي
 ضاعها إن لم يأنهافي الخلاصة يفسر من الرغ ١٥ تامل (قوله فغ وغيره) أي
 كخلاصة والنجي لكن في البدائع أن الثاني حال أنه واجب وهو غير مبدل لأن القول
 ليس تسمية بل امتناع عن حفظ غير مطمئن كالامتناع عن قبول الوديعة ١٥ وأما
 في الهداية إلى التبرك من الجواب بقوة وهو واجب إذا خاف الشيعاء على ما قالوا بجر
 مخلصا ويرى في النهري بأن ما في البدائع شاذ وأن ما في الخلاصة جرى عليه في المحيط
 والترائية والاختيار وغيرها ١٥ قلت وكذا في شرح الوجبة بتعاليمه (قوله عند
 خوف ضاعها) المراد بالخوف غلبة الظن كما قلنا ١٥ فأما الفتح وهذا إذا أمن على
 نفسه والأفتل ١٥ وفي كافى الصرع المحيط تامل (قوله كماثر) أي في القسط من قوله
 التقاطه فرض كفاية إذا غلب على ظنه هلاكه ولو لم يعلم به غيره فرض عين ١٥
 ويثبت هذا التفصيل هنا جوى (قوله فلو تركها) أي وقد مر على نفسه والأفتل أفضل
 ط (قوله ظاهر كلام التهرل) الأول أن يقول استظهر في النهري وأصله لصاحب الصر
 استدلالا بما في جامع الأصولين الواقع في تركه رجل فلو لم يأخذ خبري ولو أخذ ثم تركه
 ضمن لو ما لك غابا لو حاضر وكذا الورى ما وقع من تركه رجل ١٥ فتوجه وكذا يدل على
 أنه لا يضمن بتركه أخذه لكنه يدل على أنه لو أخذه ثم تركه بضمنه وهو خلاف ما يافى قريا
 عن الفتح والفرق بينه وبين الرق أن الرق إذا انشع ثم تركه بعد أخذه لا يضمن سبلان شي
 منه فالهلا فيه يحقق بخلاف الواقع من الكرم لو تركه بعد أخذه لا احتمال أن يلقطه أمين
 غيره ١٥ (تنبيه) أنه إذا دانه لا يلزم من الاتم الضمان واستدل في العمري قالوا لو منع المالك
 عن أمواله حتى هلكت ياتم ولا يضمن ١٥ قلت وكذا الوصل دابة صروطة ولم يذهب بها
 فبريت وأوقع باب نقص فيه طرأ وادارها باب ذهب فتلا يضمن بخلاف ما إذا سلم
 جبال على فيه شي أو شق زخافه زيت كافى كافى الحياكم لأن السقوط والسبلان يحقق
 بنفس المثل والشق بخلاف ذهاب الدواب أو الطريقه جعلها لا ينقص فتح الباب ومثله
 ترك اللقطة بعد أخذها فإن هلكه ليس بالترك بل بفعل الآخذ بعده وكذا لو تركها قبل
 أخذها بالولى بخلاف ترك الرق المتفق بعد أخذه فإن سبلانه يتركه ما لو تركه قبل أخذه
 فإنه لا ينسب سبلانه إليه أصلا (قوله لما في الصبرية الخ) ذكرنا الهدى هذا القرض بقطع
 رأى جاره قال الخبر الرضى فلو أجازا لغيره أقتب بعد الضمان ١٥ ولا يثنى ظهور الفرق
 بين جاره وجاره غيره فإنه إذا كان الجاره وتركه صار الفعل مندوبا إليه والنفع عائدا عليه
 بخلاف جاره غيره فإنه وإن كان الاتفاق محققا وهو يشاءه لكنه لا يقطع به فهو كما
 لو رأى زرافة متفصلا كماثر وإذا لم يضمن هنا لا يضمن بتركه اللقطة بالولى لعدم تحقق التلف به

(فوجب) أي فرض فتح وغيره
 (عند خوف ضاعها) كماثر لأن
 لعل المسلم حرمة كما لنفسه فلو
 تركها حتى ضاعت ثم رجع يضمن
 ظاهر كلام التهرل ولا يظهر كلام
 المستفتى لما في الصبرية فتحرار
 ما كل منطه إنسان فليمنعه حتى
 أكل قال في البدائع النصح أنه
 يضمن انتهى وفي الفتح وغيره لو
 رجعها ثم رجعها لمكانها

كما قلنا فافهم (قوله لم يضمن في ظاهر الرواية) هذا اذا اخذها له زنها فاوليا كلها الا بربا
 مالم يردّها الى ربهما كما في نور العين عن الثانية وقد حنا من كافي الحاكم وأطلقه فمثل ما اذا
 ردها قبل أن يذهب بها أو بعده قال في الفتح وقبده بعض المشايخ اذا لم يذهب بها فلو بعده
 ضمن وبعضهم ضمنه مطلقا والوجه ظاهر المذهب اهـ وشمل أيضا ما لو خاف باعادتها
 الهلاك وهو مؤذي لما استظهره في التهر كملر (قوله وصح التقاط صبي) أي ويكون
 التعريف الى ولي الصبي كما في المجتبى ويبنى أن يكون التعريف الى مولى العبد كالصبي
 بجامع الحجر فيها أما المأذون والمكاتب فالتعريف اليهما نهر وصح أيضا التقاط الكافر
 لقول الكافي لو أقام مذهبها فهو داهك كفار اعلى ملقط كافر قبلت اهـ وعليه فتثبت
 الاحكام من التعريف والتصديق بعده والاستماع ولم أن صريحا بغير (قوله لا ينجون
 الخ) ما هو ذم قوله في التهر ينبى أن لا يتردد في اشتراط كونه عاقلا مسلحا فلا يصح
 التقاط الجنون الخ لكن الشارح زاد عليه المعنوي وقد معنا أول باب المرتد أن حكمه حكم
 الصبي العاقل ومقتضا صحة التقاطه تأمل قال ط وقائدة عدم صحة التقاط الجنون ونحوه
 انه بعد الاقامة ليس له الاخذ من اخذها منه ومفاد التعليل تقيد الصفة في الصبي بالعقل
 اهـ (قوله فان أشهد عليه) ظاهر المصطوح اشتراط العدلين فتح (قوله ويكتبه) أي
 في الاشهاد ان يقول الخ وكذا قوله عندي خالة أو شئ فن سمعته الخ ولا فرق بين كون
 المقتطعة واحدة أو أكثر لانهم اسم جنس ولا يجب أن يبين ذهابا ونقصا خصوصا في هذا
 الزمان فتح وقوله أو شئ يدل على أنه لا يشترط التصريح بكونه لقطه وبه صرح في البصر عن
 الوراء لجهة (قوله يشهد) في الصباح نشدت الصلاة تشهدا من باب قتل طلبتها وكذا اذا
 عزفتها والاسم نشدة ونشدان كسرهما وأنشدتها بالالف عزفتها (قوله وعزف)
 معطوف على أشهد فظاهره أن الاشهاد لا يكفي لنفي الضمان وهكذا شرط في المحيط لنفي
 الضمان الاشهاد واشاعة التعريف ويحكي نفسه في الظهيرة باختلافه فقال الحلواني يكفي
 عن التعريف اشهاد عند الاخذ بانه اخذها ليردها وهو المذكور في السير ومنهم من قال
 باق على أبواب المساجد وينادي وحاصله أن الاشهاد لا يثبت على قول الامام باتفاقهم
 والخلاف في أنه هل يكفي عن التعريف بعده أولا ولم يقل أحد ان التعريف بعد الاخذ
 يكفي عن الاشهاد وقت الاخذ خلافا لما فهمه في الفتح هذا حاصل ما في البصر والتهر (قوله
 أي نادى عليها الخ) أشار الى أن المراد بالتعريف بالهجرة كافي الخلاصة لا كإفهام بعضهم
 حيث دلى رأسه في بئر نار ج المصر فنادى عليها فاتفق أن مسلحها كان هذا فسمعها كما
 حكاه السرخسي ومز أن لفظة الصبي يعرفها وليه زاد في القسبة أو وصيه وهل المقتطعة
 دفعها الى غيره لم يردّها فقبل ثم ان عزف وقبل لا مالم يذن القاضي بغير ملخصا وفي التهستاني
 لدفعها الامين وله استردادها منه وان هلك في يده لم يضمن (قوله وفي الجملة) أي محلات
 الاجتماع كالاسواق وأبواب المساجد وبحر وكيوت القهوات في زماننا (قوله الى أن علم

لم يضمن في ظاهر الرواية وصح
 التقاط صبي وصعد لا ينجون
 ومدهوش ومعتوه وسكران اعلم
 الحفظ منهم (فان أشهد عليه)
 أنه اخذ ليرده على ربه ويكتبه
 أن يقول من سمعته نشد لقطه
 قد لوه على (وعزف) أي نادى
 عليها حيث وجدها وفي الجملة
 (الى ان علم)

أن صاحبها لا يطلبها) لم يجعل للتعريف مدة أبداً السر حتى فاته عن الحكم على غالب
الرأي فيعرف القليل والكثير إلى أن يغلب على رأيه أن صاحبه لا يطلبه وحسبه
في الهداية وفي المضمرات والموهرة وعليه القنوى وهو خلاف ظاهر الرواية من التقدير
بالقول في القليل والكثير كإدراكه الاستيعابي وعليه قبل يعرفها كل جمعة وقبل كل شهر
وقيل كل ستة أشهر صرقت والموتون على قول السر حتى والظاهر أنه رواية أو تخصيص
لظاهر الرواية بالكثير تأمل قال في الهداية فإن كانت شيئاً يعلم أن صاحبها لا يطلبها كالنواة
وقشر الزمان يكون القضاء أباحه حتى جازاً لا سماعاً به ولا تعريف ولكنه يبقى على ما كان
ما لك لأن التملك من الجهول لا يصح وفي شرح السر الكبير لو وجد مثل السوط والجبل
فهو عترة القطعة وما جاف في الترخيص في السوط فذلك في المتكسر ونحوه مما لا قيمة له
ولا يطلبه صاحبه بعد ما سقط منه وربما أقام مثل الثوب وقشر الزمان ويعبر الأبل
وجلد الشاة الميتة أما ما يعلم أن صاحبه يطلبه فهو عترة القطعة والهداية الجفاه التي يعلم
أن صاحبها تركها إذا أخذها إنسان فعليه ردّها احتساباً لأن صاحبها اغتار بها جزاً فلا
يرحل ملكه عنها بذلك والسوط إنما أقامه رغبة عنه لقدرته على حمله ولو ادعى على صاحب
الهداية أن ظلت من أخذها فهي له فالقول لصاحبها بيمينه إذا أنكل أو برهن الاستخذ
فهي له وإن لم يكن حاضر حين هذه المقاتلة وبعد صحة الهبة إذا منعت الهداية فبده فليس
للرواح الرجوع لأن الزيادة المتصلة تقع الرجوع ٨١ منقلاً (قوله كانت أمانة) جواب
قوله فإن أشهد الخ (قوله لمع التكن منه) أي من الأشهاد أما لو لم يجد من يشهد عند
الرفع أو نفاً أنه لو أشهد عنده بأخذه منه الظالم فتركه لا ينعين بجر عن الخيانة (قوله
أولم يعرفها) سبق على ما مر من أن الأشهاد لا يكتفي عن التعريف (قوله إن أنكر دجها)
أما لو صدقه فلا ضمان إجماعاً بجر (قوله وبه نأخذ الخ) وكذلك ذكر الطحاوي كافي التمر عن
الاتفاق قال في الصروفي ولو لوجه محل الاختلاف فيما إذا انفق على كونها قطعة لكن
اختصاهل القطعة للمالك أولاً أما إذا اختلف في كونها قطعة فقال المالك أخذتم ما عسبنا
وقال المتقطع لقطعة وقد أخذتم ما لم تقطع فمما لا يجاع (قوله ولو لم يجرم)
لاطلاق قوله عليه الصلاة والسلام أعرف خصاصها أي وعامها ووكلها أي باطها
وعرفها أسنة وأما قوله عليه الصلاة والسلام في مكة ولا تقل ساقطتها الا تشد فقال
في الفتح لا يبارضه لأن معناه لا يميل إلا لمن يعرف ولا يميل لنفسه وتخصيص مكة حيث
لدفع وهم سقوط التعريف بها بسبب أن الظاهر أن ما وجد به من لقطعة فالظاهر أنه
للترباط وقد تقرر فلا يقيد التعريف فيسقط (قوله ولقطعة ولقطعة) أي لا فرق بينهما أي
في وجوب أصل التعريف لينا مع قوله إلى أن علم أن صاحبها لا يطلبها فإنه يقتضي تعريف
كل لقطعة بما يشاسمها بخلاف ما مر عن ظاهر الرواية من أن التعريف يحل للكل (قوله
فتنتعج الراجع) أي من رفعها من الأرض أي التقطها وأق بالقاء فدل على أنه إنما شفع بها

أن صاحبها لا يطلبها وأنهم تشد
أن يثبت كالأطعمة) والتمار
(كانت أمانة) لم تضمن بلائها فلو لم
يشه مع التكن منه أو لم يعرفها
ضمن أن أنكر دجها أخذ لرد وقيل
الثاني قوله بيمينه وبه نأخذ حاري
وأقره المصنف وغيره (ولو لم
الجرم) وقيل له أو كثيرة) فلا فرق
بين مكان ولقطعة ولقطعة
(فتنتعج) الراجع بها

بعد الشهادتين يعنى إلى أن قلب على قلته أن صاحبها لا يطلها والمراد جواز الاستماع
بها والتصديق واما حكمها صاحبها وفي الخلاصة فيها ايضا واما الشهادتان اذا جاء
ربها ليس له فخص البيع لوبأمر القاضي والافلو قاطعة ايسلها وان هلك فان شاع من
البائع وعند ذلك يصدق به في ظاهر الرواية وقد دفعها للقاضي فيصدق بها أو يقرضها من
ملى أو يدفعها مضاربة واطاهر أن له البيع أيضا وفي الحاوى القدسي الدفع إلى القاضي
أجود لمفعول الاصح وفي المجتبى التصديق بها في زماناً أولى وفيه الفصل بين من يفتي
على الظن ودرعه وعدة شهر مخلصاً * (تنبيه) * ظاهر كلامهم متوناً وشرحاً أن حل
الاستماع للفقير بعد التعريف لا يتوقف على إذن القاضي وعناقه ما في الخامسة من أنه
لا يحل ذلك للفقير بلا أمره عند عامة العلماء وقال بشر محل اه بحر ومثله في الشرع بلالة
عن البرهان ثم في الهداية والعناية جواز الاستماع للفتي بإذن الامام لانه يجتهد فيه وبأنى
قريب عن النهر وفي النهر معنى الاستماع بها صرحها إلى نفسه كافي الفتح وهذا يقتض
ما يقتض في يده لا يملكها كما هو معنى في البحر لانها باقية على ملك صاحبها ما لم تصرف بها
حتى لو كانت أقل من ثصاب وعند ما تصرفه نصاً ما حال عليه الحول تصب فيه لا يجب عليه
زكاة اه قلت مقتضاه أن لو كانت ثواباً لفسد لا يملكها مع أنه يصدق عليه أنه صرفها إلى
نفسه ثم اذا تصرف بها على وجه الثقل فلو ذرهم يكون بائناً وقدرها بغيره
فهو احتراز عن التصرف بطريق الاشارة على ملك صاحبها ولذا قال وانما تصرفنا الاستماع
بالثقل لانه ليس المراد الاستماع بدونه كالأباحة ولذا ما ذكره معها وصرف الثمن إلى نفسه كافي
الخاتمة اه (قوله لوفقر) قد صدق لانه لا يحل له الاستماع بها الا بطريق القرض
لكن باذن الامام نهر (قوله على فقير) أي ولو ذمياً لا حراً كما في شرح السير في القرض
قالوا ولا يجوز لي غنى ولا على طفله ان يقرضه ويصدق له ولو فعل يفتي أن لا يقرض في ضمانه
(قوله ووفره) الضمير عائذ إلى الفتى المفهوم من قوله والاتصدق بها فلا بد أن يراد بوفره
الكبير الفقير لما عرفت من أنه لا يجوز على طافل الفتى ولو فقيراً (قوله وضع في بيت المال)
لنواب بخرط (قوله وفي القينة الخ) عبارتها وما يصدق به الملتقط بعد التعريف
وغلبة ظنه أنه لا يوجد صاحب له لا يجب ايضاً وان كان ربحاً ووجود المال وجب الايصاء
اه والمراد الايصاء بمقتضى ما اذا ظهر صاحبها لم يجز تصديق الملتقط الا الايصاء بمقتضى ما قبل
التصدق به لانه مفهوم بالاولى فلذا عظم الشارح وفي النهر ثم اذا أسكها وحضرته
الوفاء وحصى بها ثم الورثة يعرفونها قال في الفتح ومقتضى النظر أنهم لم يقرضوها حتى
هلكت وجاء صاحبها انهم يضمنون لانهم وضعوا أيديهم على القطعة ولم يشهدوا أى
لم يعرفوا قال في البحر وقد يقال ان التعريف عليهم غير واجب حيث عرفها الملتقط اه قلت
الظاهر أن كلام الفتح فيما ذكره من هذا الملتقط لم يعرفها بناء على ما تقدمنا عنه من أن
الشرط التعريف قبل هلاكها لا الاشهاد وقت الاخذ وتقدم ما فيه (قوله بعد التصديق)

لوفقر والاتصدق بها على فقير ولو
على أصله ووفره وعمره الا اذا
عرف انها لذي فانها توضع في
بيت المال) تارة وفي القينة
لوترى وجود المال وجب الايصاء
(فان جاء مالها) بعد التصديق
(شعيرين اجازة له ولو بعد هلاكها)
وله نوابها

أراد به ما يشمل استماع الملقط بها إذا كان قفيرا كافي البصر (قوله أو تضعينه) فليكنها
 الملقط من وقت الاخذ ويكون الثواب له ثانية (قوله اجازتها) الاولى اجازته أى اجازة
 فعل الملقط (قوله الصبي كبالغ) أى فى اشتراط الاشهاد قال فى البصر وفى الفتنة وجد
 الصبي لقطه ولم يشهد بضمين كالبالغ اه قلت والمراد ما يشمل اشهاد وليه أو وصيه (قوله
 ثم لايه أو وصيه التصديق) أى بعد الاشهاد والتعريف كافي الفتنة قال فى البصر وكذلك
 تخليكم للصبي لو فغير بالاولى (قوله وضعناها فى حالها) كذا بحثه فى شرح سنن طبرانى
 وبيان للمصنف حيث قال فبقي على قول أصحابنا إذا تصدق بها الاب أو الوصي ثم ظهر
 صاحبها وضعناها أن يكون الضمان فى مالها - مادون الصبي - اه قلت قد يؤيد بحثه بما يأتى
 من أن الملقط تضمنين القاضى تأمل فيه يدفع بحث البصر بأن فى تصدقه بها ما اضرا
 بالصغير إذا حضر المالك والعين حاله من يد القسير (قوله ولو تصدق بامر القاضى)
 مرتب بقوله أو تضعينه لأن أمر القاضى لا يرتد على تصدقه بنفسه (قوله وأجمعنا
 لا يرجع به على صاحبها) فإن ضمن الملقط ملكها الملقط من وقت الاخذ ويكون الثواب
 له ثانية وبه علم أن الثواب وقوف بجر (قوله أو رضاء) الرضاء هو الانسان والاضافة
 الحيوان الضائع من ذكر أو أنثى يقال لقرا الحيوان ضائع وقطة مباح فعمل أن الرضاء
 بالانه تملك الانسان الضائع وغيره من الحيوان ويدون تامن خاص بالانسان وهو المناسب
 هنا الصلوة على البهيمة (قوله أو أسلا) أى سواء لقطه من مكان قريب أو بعيد بخلاف
 الا بقى كما يأتى وفى كافي الحاكم وإن عوزه شيئا لحس (قوله فله أجر مثله) علمه فى المحيط
 بأنها اجارة فاسدة واعترضه فى البصر بأنه لا اجارة أصلا لعدم من يقبل وأجاب المقدسى
 بحمله على أنه قال ذلك لجمع حضر قلت بويده ما فى اجارات الولاولة فماع له شئ يقال من
 دلتى عليه فله كذا فالاجارة باطلة لأن المستأجر له غيره لوم والدلالة ليست بعمل يستحق به
 الاجر فلا يجب الاجر وان خصص بأن قال لرجل بعينه ان دلتنى عليه فلك كذا ان مشى
 له وله يجب أجر المثل فى المشى لأن ذلك عمل يستحق بعقد الاجارة الا أنه غير مرتب بقدر
 فيجب أجر المثل وان دله بلا مشى فهو والاقل سواء اه وبه ظهر أنه ههنا ان خصص فالاجارة
 فاسدة فليكون مكان الرذة غير مرتب فيجب أجر المثل وان عم باطلة ولا أجر فقوله كاجارة
 فاسدة الاولى ذكره بصيغة التعليل كما فعل فى الخط (قوله وذب القنطاط البهيمة الخ) وقال
 الأئمة الثلاثة إذا وجد البقر والبعير فى البصر ما قاله أفضل لأن الأصل فى أخذ مال الغير
 الحرمة وباحة الالتقاط بخافة الضياع وإذا كان معها ما تدفع به عن نفسها كالقرن مع
 القوة فى البقر والرفس مع الكدم فى البعير والقرن يقل تلن ضياعها ولكنه يتوهم ولنا
 أنهم القطة يتوهم ضياعها فيستحب أخذها وتعريفه بأصنافه لأموال الناس كالشاة وقوله
 عليه الصلاة والسلام فى ضالة الابل مالك وله ما عساهن شافوها وحذاؤها تزداد الماشى كل
 النحر فزوها حتى يجدها ربهما أوجب عنه فى المبسوط بأنه كان إذا التفت له أهل الصلاح

(أو تضعينه) والتظاهر أنه ليس
 للوصى والاب اجازتها غير وفى
 الوهبانية الصبي كبالغ فيضمن ان
 لم يشهد ثم لايه أو وصيه التصديق
 وضعناها فى مالها لا مال الصغير
 (ولو تصدق بامر القاضى) فى
 الاسمع (كما) به أن (يضمن القاضى)
 أو الامام (لو فعل ذلك) لأنه تصدق
 بمال القريب برأيه ذرية (أو)
 يضمن (المسكين وأجمعنا ضمن
 لا يرجع به على صاحبها) ولو
 العين فاقعة أخذها من القدير
 (ولا شئ الملقط) لمال أو بهيمة أو
 ضال (من الجمل أو أسلا) الا
 بالشرط كن رذة فله كذا فله أجر
 مثله تارة ثانية كاجارة فاسدة
 (وذب القنطاط البهيمة الضالة)
 وتقر بها

والامانة وأما في زماننا فلا أمن وصول يد حاشنة اليها بعد قتي أخذها احباؤها
وحفظها فهو أولى ومقتضاه ان غلب على ظنه ذلك أن يجب الالتقاط وهذا حق
فانا نقطع بأن مقصود الشارح وصولها اليها فإذا تغير الزمان وسار طريق
التلف فحسب حقه عنده بلا شك خلافة وهو الالتقاط بالنظر وقامه في القبح (قوله)
وكما الخ قال في البرهنة علم أن القاطع البهيم على ثلاثة أوجه لكن ظاهر الهداية
أن صورة الكراهة انما هي عند الشافعي لاحدنا اه قلت وهو أيضا ظاهر ما تقدمناه أيضا
عن القبح (قوله وكدم) بفتح الكاف وسكون الdal فعلمه من باب ضرب وقتل وهو الهضي
بأدنى القبح (قوله ان ظن انها ضالمة) أي غلب على ظنه بأن كانت في موضع لم يكن يقربه
يت مدرا وشرا أو غافلة نائمة أو دواب في مراعيها يجرع الحماوى (قوله الا اذا قاله
قاضي الخ) أي بعد إقامة البينة من الملقط كما شرطه في الاصل وصحبه في الهداية
لا احتمال أن يكون غصبيا في يده والبينة لا تكشف الحال لا للقضاء فلا يشترط لها خصم
ومصرح في الظهيرية بأن الملقط كذلك وان قال لا يشترط يقول به بين يدي ثقات أنفق
عليها ان كنت صادقا وقد تضمن أن القاضي لو حصل ولا القبط للملقط جاز لانه قضاء في
فصل بحيث يهدفه فعليه لا يكون متبرعا بالانفاق بلا أمره اذا أشهد ليرجع كالوصي يجر
ملخصا (قوله لم يكن دينا في الامس) لان الامر متردد بين الحسبة والرجوع فلا يكون
دينا بالشك يجر (قوله لا مازعه ابن الملك) من انه اذا لم يأمره بالانفاق فاذن بعد بلوغه
وصدقه القبط وجب عليه ح (قوله نهى) أصله للجر (قوله والمديون) أي الذي ثبت
للملقط الرجوع عليه بما أشفه بقول القاضي أنفق ليرجع (قوله وأوسده) أي ان
ظهر له سديا قراه يجر (قوله أوهو بعد بلوغه) فلو مات صغيرا يرجع على بيت المال كما
في القهستاني عن النظم (قوله وان كان لها اتفق) بان كانت جهة يعمل عليها كالخمار
والشغل (قوله باذن الحاكم) الذي في الملقى وغيره انه يؤمرها القاضي لكن لا يمتحن أن
اذنه كفضله (قوله منه) أي من بدل الاجارة (قوله كالشال) أي العبد الذي دخل عن
سيده (قوله بخلاف الابن) ذاته لا يؤمره القاضي لانه يخاف عليه أن يأبى كذا في
التميين وسوى ينهض في الهداية بقوله وكذلك يفعل بالعبد الابن يجر ووفق المقدسي
في شرحه يعمل ما في الهداية على ما اذا كان معه ملامة متع من الاياك كالراية وقتل
الشربلاني عنه وجهها آخر وهو جعله على ما اذا كان المستأجر ذاقوة ومنعة لا يخاف عليه
أولى على الاجبار مع اعلام المستأجر بجانه ليقتضه غاية الحفظ اه قال في البرهنة أرسلهم
اللقط اذا صار عمرا ولا مال لم يعمل يؤمر القاضي للنفقة ولا (قوله ولو الاتفاق أصل
الخ) قالوا انما يأمر بالانفاق يومين أو ثلاثة على قدر ما يرى وبها أن يظهر مالها فاذا لم
يظهر يأمر ببعضه لان دار النفقة مستأصلة فلا تكثر في الاتفاق مدة مفيدة هداية (قوله)
وتمتعها من ربه يأخذ النفقة) فان لم يسله باعها القاضي وأعلى نفسه وودع عليه

حالم ببعض ضياعها) فيجب وكده
لوهها ما تدفع به عن نفسها
كقربانته وكدم لايل تشاربانية
(ولو) كمن الالتقاط في العصراء
ان نطق انها ضالة حاوى (وهو في
الاتفاق على القبط واللقطة
متبرع) لقصور ولايته (الا اذا
قاله فاض أنفق ليرجع) فلو لم
يذكر الرجوع لم يكن دينا في
الامس (أرسله القبط بعد
بلوغه) كذا في الجمع أي بصدقه
على أن القاضي قال ذلك لا ما
زعمه ابن الملك شهر والمديون رب
اللقطة وأبو القبط أو سيده وهو
بعد بلوغه (وان سكتان لها اتفق
أجرها) باذن الحاكم (وأشقى
عليها) منه كالضال بخلاف
الابق وسبي في باب (وان لم يكن
باعها) القاضي وحفظها ولو
الاتفاق أصل أمره لان ولايته
تظهره اختار فلو لم يكن تمتع لم
ينفذ أمره تمتع بها (ولمسهها
من ربه يأخذ النفقة)

السابق ولا فرق بين أن يكون الملتقط أنفق من ماله أو استند ان باهر القاضى ليرجع على صاحبها كما فى الحادوى وقد صرحوا فى نفقة الزوجة المستندة باذن القاضى أن المرأة تمكن من المطالبة عليه بغير رضاء وقيامه هنا كذلك بجر (قوله فان هلك بعد حبه) أى منع الملتقط القطعة عن صاحبها سقطت النفقة لانها تصير كغيره قال فى التهر ولم يحكم المستنفى الكافى تبعاً لصاحب الهداية فيه خلافاً لغيرهم أنه المذهب وبطله القدورى فى تقريره قول زفر وعند أصحابنا لا يقطع لو هلك بعده وعزاه فى الميزان الى علمائنا الثلاثة اه قلت وظاهر الفتح احتمال ما ذكره القدورى فانه قال انه المنقول وكذا انفصل فى الشرح بلائحة عن خط العلامة قاسم أن مافى الهداية ليس عذبه لاحد من علمائنا الثلاثة وانما هو قول زفر ولا يساعده الوجه ثم نقل عن المقدسى انه يمكن أن يكون عن علمائنا فيه روايتان أو اختار فى الهداية قول زفر فأتاه اه وعلى مافى الهداية جرى فى الملتقى والدرر والنفقة وغيرها (قوله جبراً عليه) أفاد أن المراد بهم الذم عدم لزومه كافى الجبر (قوله بالائسنة) أراد بها القضاء بها بجر (قوله فان بين علامة) أى مع المطابقة ورتى للقط أن الاصابة فى بعض العلامات لا تكن وظاهر قول التنارخانية أصاب فى علامات القطعة كلها انه شرط ولم يألو بين كل من المذممين وأما ما روي فى حل الذم اهما بجر (قوله بين أولاً) لكن بجر بغير علم كالموثرين وقيل لا كالوكيل بقضائه الوديعة اذا صدقه المودع ودفع بالقرق بأن المالك هنا فخر ظاهر وان دعى فى مسئلة الوديعة فظاهره فتح (تم) يدفع بالتصدق أو بالعلامة وأقام أدلة انه لانه فان فاقه أخذها وان حاله كمنع من أيسر ما شاء فان ضمن القاضى ليرجع على أحد أو الملتقط فكذلك فى رواية وفى أخرى يرجع وهو الصحيح لانه وان صدقه الا انه بالقضاء عليه صار مكذبا شرعاً بطل اقراره من غير الفتح (قوله لانه أحمق) اهل وجهه كونها أحمق وأن له حق غلظها بعد التعريف لوقتها ورضهم منه بالاولى انه لو اتزعهما من يده أخرجه أخذها منه كما قالوا فى القطع وهو خلاف مافى الوالوجية حيث سوى بين مسئلتى الضياع والانتزاع فى انه لا خصوصية له ولا يفتى أن مافى السراج يشتملها (قوله جهل أربابها) يشتمل ورثتهم فلو علمهم لم يرد الذم اليهم لأن الدين صار حقهم وفى القصول العلامة من له على آخر دين فطلبه ولم يعطه فأتى الدين لم تنق لم خصوصية فى الآخرة عند أكثر المشايخ لانها بسبب الدين وقد انتقل الى الورثة والمختار أن الخصوصية فى الظلم بالمتع الميت وفى الدين للوارث قال محمد بن الفضل من تناول مال غيره بغير اذنه ثم رد البذل على وارثه بعد موته يرى من الدين يبنى حق الميت لطلبه اياه ولا يبرأ عنه الا بالتوبة والاستغفار والدعاء له اه (قوله فطلبه التصديق بقدره من ماله) أى الخاص به أو المتحصل من المظالم اياه وهذا ان كان له مال وفى القصول العلامة لو لم يقدر على الاداء لقره وألغى سبانه أو لعدم قدرته قال شذاد والناظرى رجعهما الله تعالى لا يؤاخذ به فى الآخرة اذا كان الدين عن متاع أو قرضاً

فان هلك بعد حبه سقطت وقيله لا (ولا يدينها الى متعتها) جبراً عليه (ولا يدينه فان بين علامة حل الذم) بلا جبر (وكذا) جعل (ان صدقه مطلقاً) بين أولاً له أخذ قبض الامع البينة فى الاصح نهاية (الملتقط لقطعة قضات منه ثم وجدها فى يد غيره فلا خصوصية بينهما بخلاف الوديعة) مجتبى وواصل لعلكن فى السراج اصح أن له الخصوصية لأن يده أحق (عليه ديون ومظالم جهل أربابها وأيسر) من عليه ذلك (من معرفتهم فطلبه التصديق بقدره ما من ماله وان استغفرت جميع ماله) هذا مذهب أصحابنا لانهم بينهم خلافاً

مطلب
فبين عليه ديون ومظالم جهل
أربابها

وان كان غصباً بواخذبه في الآخرة وان نسي غصبه وان علم الواهب دين موفقه والدين
غصب أو غيره فعليه أن يقضيه من التركة وان لم يقض فهو مؤاخذ به في الآخرة وان لم
يحبس الدين ولا وارثه صاحب الدين ولا وارثه فتصدق المدينون أو وارثه عن صاحب
الدين يرى في الآخرة (قوله) كن في يده عرض لا يعلم مستحقها يشمل ما إذا كانت لفظة
أو غصباً أو رشوة فان كانت لفظة فقد علم حكمها وان كانت غيرها فالظاهر وجوب
التصدق باعسانها أيضاً (قوله) سقط عنه المطالبة (الح) كآته والله تعالى أعلم لانه بمنزلة المال
الضائع والفقراء ممصرفه عند جهل أربابه والتوبة يسقط اتم الاقدام على الظلم ط (قوله)
يجب عليه أن يتصدق بمنزلة) المتأثر به لا يلزمه ذلك كافي الفهستاني عن الظهيرية نوكد
في الجهر والنهر عن الولوالجية (قوله) جاز رفقة (الح) الظاهر أنه احتراز عن الاجنبى
اذا رفق في السفر ما ذون بذلك دلالة كما قالوا في جواز احرامه عن رفيقه اذا أغنى عليه
وكذا اقتضاه عليه وهذه المسئلة وقعت لمحمد رحمه الله تعالى في سفره مات بعض أصحابه
فباع كسبه وأمنه فقبل له كيف تفعل ذلك ولست بغاض فقال والله يعلم المستدمن
المعلم يعني أن ذلك من الإصلاح المأذون فيه عادة فانه لو حمل متاعه الى أهله يصحاح الى
تفقه ربما استغرق المتاع لكن لوفرة الحساب في أدب الاوصياء من المحيط عن المتقى
مات في السنة فباع وضاو ترجمته وهم في موضع ليس فيه فاض قال محمد جاز بيعهم
ولمشتري الانتفاع بما اشتروا منهم ثم أجازوا ان شاء أجاز البيع وان شاء أخذ
ما وجد من المتاع وضمن ما لم يجد كاللفظة اذ ابا صاحبها يأخذها فان لم يجد فله أن يضمن
الذي أصابها وله أن يبيع التصديق اه (قوله) انه قيمة لقطعة) وقيل انه كالنفاق الذي
يبيده في الماء وذكر في شرح الوهبانية ضابطا وهو ان ما لا يسرع اليه الفساد ولا يعتاد
رعيه كحطب وخشب فهو لقطعة ان كانت له قيمة ولو جمعه من أماكن متفرقة في الصميم
كأن وجد جوزه ثم أخرى وهكذا حتى يبلغ ماله قيمة بخلاف نفاق أو كثر في فنه جاز فانه
يجوز أخذه وان كثر لانه مما يفسد لوزن وبخلاف التوى اذا وجد متفرقا وله قيمة فيجوز
أخذه لانه مما يرى عادة فيسب بمنزلة المباح ولا كذلك الجوز حتى لو تركه صاحبه تحت
الاشجار فهو بمنزلة (قوله) ماله يمسكن كثيرا) ذكر الخبير على تأويل التركة بالقرول
والظاهر ان المراد بالكثير ما زاد على خمسة دراهم لمافي البصر عن الخلاصة والولوالجية
مات غريب في دار رجل ومعه قدر خمر دواهم فله أن يتصدق على نفسه ان كان فقيرا
كاللفظة وفي الخلاصة ليس له ذلك لانه ليس كاللفظة قال في الجهر والاول أثبت وصرح به
في المحيط (قوله) فان لم يجدهم فله لوم صرفا) هذا ذكره في التبر وهو زاد على ما نقله في
الجهر عن الحاوي القدسي وقد راجعت الحاوي فلم أجده فيه أيضا (قوله) محضته) بلقاء
المهملة والضاد المحضة في المصباح حسن الطائري رحمه الله اذ اجتم عليه (قوله) أي بريح
في المصباح بريح الحمام وأه (قوله) اختلط بها أهل لغته (المراد بالاهل ما كان ملوك

مطلب

فمين مات في سفره فباع رفيقه
متاعه

كن في يده عرض لا يعلم مستحقها
اعبار بالدين بالاعيان (و) متى
فعل ذلك (سقط عنه المطالبة)

من أصحاب الدين (في العتيق)
يجب وفي العدة وجد لقطعة
وعرضها ولم يربها فافتع بها
اقتوه ثم ليس يجب عليه أن
يتصدق بمنزلة (مات في البادية)

جاز رفقة بيع متاعه ومركبه
وجمل غنمه الى أهله حطب وحصد

في الماء انه قيمة لقطعة والاحلال
لا تخذه) كسائر المباحات الاصلية
دررو في الحاوي غريب مات في
بيت انسان ولم يعرف وارثه فتركته
كقطعة ماله يكن كثيرا فليت المال
بعد التخصيص عن ورثته سنن فان
لم يجدهم فله لوم صرفا (محضته) أي
برج (حمام اختلط بها أهل لغته

مطلب

فمين وجد حطباً فنهرا ووجد
جوزاً واكتفى

لا ينبغي له أن يأخذه وإن أخذه

طلب صاحبه ليدع عليه) لأنه

كالكلمة (فإن فرغ عنه

فإن) كانت (الأم غريبة

لا يعرض لفرحها) لأنه ملك

الغير (وإن الأم صاحب الحنة

والقريب ذكر فالفرخ) (وإن لم

يعلم أن يبرجه غربا لا يئس عليه

إن شاء الله قلت وإذا لم يملك

الفرخ فإن فقيرا أكله وإن غنيا

لصاحبه ثم اشتراه وهكذا كان

يُعمل الإمام الحلواني تلميحاً وفي

الوجهية من يشارحت أشخاص

غيراً نصراً لباس بالتناول ما لم يعلم

النهي صريحاً أو دلالة وعليه

الاعتقاد فيها

أخذه فما ملحن النهر جابا

يجوز وكثيراً وفي الجوز يشكر

مطلب

ألقى شيئاً وقال من أخذه فهو له

مطلب

لأنه أخذ من ثمار السكر في العرس

مطلب

ويجد دراهم في الجدار أو استيقظ

وفي يده صرة

مطلب

أخذ صوف ميتاً وبجلدها

مطلب

سرق مكعبه ووجد منه أو دونه

لغيره (قوله لا ينبغي له أن يأخذه) لأنه ربما يغير فيذهب إلى محله الأصلي فلا يبقى ما مرس
أن اللقطة ينبغي أخذها فأده ط (قوله لأنه ملك الغير) لأن ولد الجوارح يبيع أمته
(قوله وإذا لم يملك الفرخ) أي ولم يعلم ملكه (قوله وفي الوجهية الخ) نقل بالعمى وترك
عما في الوجهية قد يكون النمارع بالابق وصون ذلك في بستان احترازاً عن القرى
والسواد وحاصل ما في شرحها عن الخاء وغيرها أن النمارع إذا كانت ساقطة تحت
الاشجار غلوا في المصر لا يأخذ شيئاً منها ما لم يعلم أن صاحبها أباح ذلك نصاً أو دلالة لأنه في المصر
لا يكون مباحاً عادة وإن كان في البستان غلوا النصارى عاقب ولا يقصد كالجوز واللوز
لا يأخذ ما لم يعلم الأذن ولو لم يملك قبل ذلك والمعتد له لباس به إذا لم يعلم النهي
صريحاً أو دلالة أو عادة وإن كان في السواد والقرى غلوا النصارى عاقب لا يأخذ ما لم يعلم
الأذن ولو لم يملك بالابق اغتوا على أن له الأخذ ما لم يعلم النهي ولو كان لشره النصارى
فلا فصل أن لا يأخذ ما لم يذن له إلا في موضع كثير النصارى يعلم أنهم لا يسهون بذلك فله
الأكل دون الحمل (قوله وفي الجوز يشكر) لأنه مما يبيع ولا يرى عادة بخلاف التفاح
والكمثرى لأنه لو ترك يفسد ويختلف الذي لأنه مما يرى كثيراً في سائر الناس الخطة
(فروع) • ألقى شيئاً وقال من أخذه فهو له فليمنعه أو يلقه ذلك القول أن يأخذ ما لم يعلم
عليه لأنه أخذ ما علة لملك غيره عليه بخلاف الأول لأنه أخذ ما على وجه الهبة وقد عت
بالقبض ولا حال أنه يجب فهو له فلا يصح هبة لا تقول هبة هبة هبة لا تقضي إلى
المنازعة والملك ثبت عند الأخذ وعنده • وتعين معلوم أصله أنه عليه الصلاة والسلام
قرب بذات ثم قال من شاء اقتلع وقطره أن يجرد الألقام من غير كلام بقصد هذا الحكم ثم
بشر السكر والدواهم في العرس وغيره من أخذ ما ملكه لأن الحال دليل على الأذن وعلى
هذا الوضع الماء والجدة على بابها الشرب منه لمن ماله من غنى أو فقر وكذا إذا عرس
شجرة في موضع لا ملك فيه لأحد وأباح للناس ثمارها وكل ذلك مأخوذ من الحديث أنه
ملصص من شرح السير الكبير وفي التتارستان عن أبينا يبيع اشترى داراً فوجد في بعض
الجدران دراهم قال أبو بكر أنها كاللقطة قال الفقيه وإن أدهاء الباقر وعليه وإن قال
ليست لي فهي لقطة أه وفيها سأل رجل عطاء رحمه الله تعالى عن بات في المسجد فاستيقظ
وفي يده صرة ذاتير قال أن الذي صرناه يدك لا يريد إلا أن يملكه وفي البحر وبه
في البداية بغير ما مذبحاً قريب الماء لباس بالأكمل منه أن وقع في قلبه أن ملكه أباحه
وعن الثاني طرح ميتة فأخذ آخر صوفها لا انتفاع به والمالك أخذه منه ولو سلخ بالجلد
ودقه للمالك أن يأخذه ويرد عليه ما زاد الدغ فيه وفي الحاشية وضعت ملامتها ووضعت
أخرى ملامتها ثم أخذت الأولى ملامة الثانية لا ينبغي للثانية الانتفاع بعلامه الأولى فإن
أرادت ذلك قالوا ينبغي أن تصدق بها على بنتا الفتية بنية كون الثواب لصاحبها إن
رضيت ثم تستوجب الملاءمة من البنت لأنها بمنزلة اللقطة وكذلك الجواب في المكعب إذا

سرقاه وقده بعضهم بأن يكون المكعب الثاني كالأول أو أجود فلو دونه له الاتضاع به بدون هذا التكلف لأن أخذ الأجود وترك الأول دليل الرضا بالاتضاع به كذا في الظهيرة وفيه مخالفة للقطعة من جهة جوار التصدق قبل التعريف وكأنه للضرورة اه لمخالفت ما ذكر من التفصيل بين الأول وغيره انما يظهر في المكعب المسروق وعليه ليصالح الى تعريف لأن صاحب الأول من معرض عنه قصد افهو غيرة الدابة المهزولة التي تركها صاحبها عمدا بل بمنزلة الماء النوى وقشو الرمان ما لو أخذ مكعب غيره وترك مكعبه غلطا فطلبة أو يهوها ويسلم ذلك بالقرائن فهو في حكم القطعة لا بد من السؤال عن صاحبه بلا فرق بين أجود وأدون وكذا لو اشبه كونه غلطا أو عمدا لعدم دليل الاعراض هذا ما ظهر في دأمله (فاضة) وذكر ابن حجر في حاشية الايضاح عن بعض الصوفية قدس الله تعالى أسرارهم ما نصه اذا ضاع منك شيء فقل يا جامع الناس ليوم لا يغيب فيه ان الله لا يضل المعاد اجع بيني وبين كذا ويسميه باسمه فانه يحجب قال النووي وقد جرت به قوسه انه نافعا لوجود الضاعة عن قرب غالبا ونقل عن بعض مشايخه مثل ذلك اه والله سبحانه أعلم

بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الآتي

اسم فاعل من أتى كضرب ومع ومنع قاموس والاكثر الأقبل مصباح ومصدره أتى ويضرك وباقى ككتاب وجمعه ككتاب وركب قاموس (قوله مناسبه) أي مناسبة الآتي للقطعة واللفظة عرضية التلف أي الهلاك والزوال أي زوال يد المالك أي توقع عروض الأمرين أو أحدهما في الثلاثة وهو وجه ذكره صاحب الجهاد فان الانفس والاموال عليه به شرف الزوال كما مر واعترض في التبع بأن عرضية ذلك في الآتي بفعل فاعل مختار فالأولى ذكره عقب الجهاد وأجاب في البر بان خوف التلف من حيث الذات في التقيط أكثر من اللفظة وذكره عقبه وأما التلف في الآتي فن حيث الاتضاع للهولى لا من حيث الذات لانه لو لم يعد الى مولاه لا يوجت بخلاف القطع فانه لصغره ان لم يرفع يوت فالانصب ترتيب المشايخ (قوله والاباق انطلاق الرقيق تمزدا) وهو في اللغة الهرب كافي المغرب والتمزدا الخروج عن المعادة احتريجه عن الضال وهو المملوك الذي ضل عن الطريق الى منزل سيده بلا قصد (قوله من مؤبره) شفع الجيم ح أي مستأجره ولو عبره لكان أولى ط (قوله ومودعه) شفع الخال اه ح (قوله ووصيه) أي الوصي عليه بان مات سيده عن أولاد صغار وأقام هو أو التامض عليهم وصا فان العبد يكون داخل تحت وصايته (قوله أخذه فرض ان خاف ضياعه) أي ان غلب على ظنه ذلك وهذا ذكره في البر أخذ من عبارة البدائع وبأق ما فيه وذكره في التبع بحثا فيه هما المصنف (قوله وشذب أشد من قوى عليه) عبارة كافي الحاكم واذا وجد عبدا أبقاه وهو قوى على أخذه قال يسهتره وأحب إلى أن يأخذه فترده على صاحبه اه

قوله الزاوي أن الاستاد اذا ضاع له شيء وأراد أن يرده الله سبحانه عليه فليقت على مكان عال مستقبل القبلة ويقرأ الصلوة ويهدى ثوبها التي صلى الله عليه وسلم ثم يهدى ثوب ذلك السيدى أحد من حلوان ويقول يا سيدي أحمد بن حلوان ان لم ترد على ضلتي والان فمك من ديوان الاواباء فان الله تعالى يرده على من قال ذلك ضالته ببركة اجهوري مع زيادة كذا في حاشية شرح المنهج للداودي رحمه الله اه منه

(كتاب الآتي)

مناسبه عرضية التلف والزوال والاباق انطلاق الرقيق تمزدا كذا مؤلفه ابن الكمال بسدخل الهاد من مؤبره ومستعبره ومودعه ووصيه (أخذه فرض ان خاف ضياعه ويحرم) أخذه (تلفه وشذب) أخذه (ان قوى عليه)

ومفهومه أن قيسد القوة على أخذها تأكيداً لفادتها جواز الترتك وأنه لا يجب أخذها بل
يندب فهو في الحقيقة لرفع توهم الوجوب عند القوة عليه به اندفع ما ورد على المصنف
من أن هذا الشرط لا يخص ما نحن فيه بل هو عام في سائر الكفايات على أن كون القدرة
شرطاً عاماً لا يجب عدم ذكرها في معرض بيان الأحكام قال تعالى والله على الشايع
البيت من استطاع إليه سبيلاً ولم يصرح بما شرطاً عدم خوف ضياعه لعله من قوله فرض
أن خاف ضياعه فافهم (قوله لما في البدائع الخ) تعليل لقوله أخذها فرض أن خاف
ضياعه الخ وقد تبين في ذلك الجبر واعترضه في التهرب أنه قدّم عن البسداء أن القول
بفرضية أخذ القطعة عند خوف الضياع قول الشافعي بقول البسداء أن خاف أن القول
أخذ لا يتبع حكم القطعة لا يدل على فرضية أخذها عندنا ثم في الفتح يمكن أن يجري فيه
التفصيل في القطعة بين أن يغلب على ظنه ثقفه على المولى أن يأخذها مع قدرة تامة عليه
فوجب أخذها وإلا فلا اه قلت لكن تقدم أن مانسبه في البدائع إلى الشافعي مذهبهنا
قوله هنا حكمه بحكم القطعة فيسدد أنه إذا كان أخذها واجباً لا يكون أخذها مثلاً وقد
صرح في غير البدائع بأن أخذها واجب فأخذ لا يتبع كذلك فلتشمل (قوله واستوفى
منه بكفيل إن شاء) قال في الفتح ثم إذا دفعه إليه عن نيقة في أولوية أخذ الكفيل وتركه
روايتان اه وظاهره أن ذلك في حق القاضي وهو صريح ما في كافي الحاكم قال وذکر
العلامة نوح قبل رواية عدم أخذ الكفيل أصح لأنه لما أنعم البسداء أنه لم يسم تأخيرها لأن
الدفع في هذه الصورة واجب اه قلت لكن في التارخانية أن رواية الأخذ بأسوطه (قوله
أيضاً) أي مع الاستئذان منه بكفيل (قوله بوجه) كبيع أو هبة بنفسه أو بوكيله (قوله
دفع إليه بكفيل) أخذ الكفيل هنا رواية واحدة كافي الفتح في التارخانية ولم يذكر
في الكتاب أن القاضي يخفى في الدفع إليه أو يجب عليه الدفع وقد اختلف المشايخ فيه اه
قلت يخفى وجوب الدفع في صورة إقرار العبد وعنده في صورة ذكر العلامة تأمل
(قوله مخافة جعله) أي أخذ جعله (قوله بذلك) أي بإياه (قوله فان طالت المدة)
سأق أن القاضي يحبس الابق تعزيراً وفي التارخانية يحبسها إلى أن يجي طاله ويكون
هذا الحبس بطريق التعزير وينفق عليه في مدة الحبس من بيت المال ثم قال فان لم يجن له
طالب وطال ذلك بابه بعد ما حبسه ستة أشهر ويدفع الثمن إلى صاحبه إذا وصف حاله
وعلامته اه وجواز ضياعه ظاهر على أنه لا يجرى خوف إيقاعه كجتر في القطعة وبأق (قوله
ولو علم مكانه) في الحواشي المعقوبة ينبغي أن يكون هذا إذا ذكر إصابته إلى مالكة
وخيف نفسه وقد ذكر في القضية أن مال الغائب لا يباع إذا علم مكان الغائب لا مكان
إصابته اه نهر قلت قد يكون إصابته إلى مالكة موجبا للكترة النفقة فينضر مالكة وقد
لا يمكن معه أخضا نفقة عليه القاضي (قوله وامسك من غنمه ما اتفق منه) الضمير
في منه للقاضي والمراد ما اتفق من بيت المال أي يسلك قدر ما اتفق ليعود إلى بيت المال

والأغلب لما في البدائع
حكم أخذها كقطعة (فان ادعاه
آثر دفعه إليه إن برهن واستوفى)
منه (بكفيل) أن شاء بلوازان
يتبعه آخر (ويعلقه) الحاكم
أيضاً (باقه ما أخرجه عن مالكة
بوجه وان لم يبرهن) عطف على أن
برهن (وأقر) العبد (أنه عبده
أؤذكر) المولى (علامته وحليته
دفع إليه بكفيل فان أنكر المولى
أما به مخافة جعله) (حلف) (الآن
يبرهن على إيقاعه أو على إقرار
المولى بذلك زبلي) (فان طالت
المدة) أي مدة يحبس المولى (بأه)
القاضي ولو علم مكانه) ثلاثين
المولى بكثرة النفقة (وحفظ نفسه
لصاحبه) (امسك من غنمه ما
اتفق منه وان جاء) المولى (بعده)

(قوله أو علم) يشهد اللام أى وصف علامته وفى المصباح علت علامته بالتشديد
وضعت له اماره يعرفها (قوله دفع باقى الثمن البسه) نقل فى التنازلية عن التهذيب انه
لا يدفع اليه الثمن الا بالينة ولا يكتب بالحنية ونقل عن الكافي انه يجوز ان يكتب بها قلت
يمكن التوفيق بان الأول فى وجوب الدفع والثانى فى جوازها (قوله عن اعطاء الاذن)
أى لواجد الاذن (قوله وحديثه فلا يصح الخ) لانه لا يصح بيعه بلا اذن القاضى وحيث
كان القاضى ممنوعا من اعطاء الاذن لا يصح اذنه لانه يستبعد الولاية من السلطان ولكن
هذا المنع السلطاني لا ينافى بعدم موت السلطان الملتزم على ما افاده الخبر الرسمى فى فتاواه
تأمل (قوله فكذلك) أى لا يصح بيع القاضى لانه تصرفه منوط بالصلة وخصوصا بعد
ورود الامر بذلك (قوله لم يصدق فى نفسه) أى لم يصدق فى زعمه المذكور فى حق نقض
البيع والانه هو مؤاخذ بما قرره على نفسه (قوله الا ان يكون عنده ولمنها) أى ولو
ولده فى ملكه فيدعى انه ولده منها فيصدق عليه ويثبت التسبب وينسخ البيع اه كفى
الحاكم التمهيد (قوله أو يبرهن على ذلك) أى على ما زعمه من التدبير ونحوه وأفاد
أن ما ذكره المصنف محمول على ما اذا كان محرز دعوى بلابرهان وبه اندفع ما فى العرمن
القطعة من أن عدم تصديقه مشكل لانه أى المالك لو باع نفسه ثم قال هو مدبر أو مكاتب
أو أم ولد يبرهن قبل برهانه لان التناقض فى دعوى الجزية وفروعها لا يمنع اه قال فى
النهر فيعمل على ما اذا لم يبرهن اه وبه أجاب المقدسى أيضا (قوله واختلف فى النضال)
الاولى للمصنف كذا هذا بعد قوله ويندب ان قوى عليه تلاوهم ان الاختلاف فى نقض
البيع (قوله قبل الخ) وعليه فهو مما خالف فيه الا بى ويخالفه أيضا فى انه لا جعل لراثة
وا نه لا يحبس وأنه يزوج وينفق عليه من أجره كالقطعة كافي العروسيات (قوله
ولو عرف بيته الخ) يشير الى أن محل الاختلاف ما اذا لم يبرهن الواجد مولاه ولا مكانه قال
فى الفتح أما ادعاء لم فلا يفتنى أن يحتج فى فضيلة أخذه وردة (قوله صدق) أى بينه
كافى (قوله من مدسفر) الظاهر أن المعتبر فى هذه المسافة ما بين مكان الاخذ ومكان
سبيد العبد سواء أبق من مكان سبيده أو فقير كما يشعر به قول الهداية ومن رد الا بى على
مولاه من مسيرة ثلاثة أيام فصاعدا اعتد اعتبر مكان الرذ ومكان المولى وعليه فلو خرج
فى حاجته لمولاه مسافة يومين ثم أبق منها مسافة يوم فآخذه وجعل وردته على مولاه فله
أربعون درهما اعتبارا لمكان المولى والظاهر أيضا كما افاده ما أن المعتبر فى مكان المولى
المكان الذى يحصل فيه الرذ عليه حتى لو حقه المولى وقد سار يوما فلقه الواجد بعد
ما سار يوما فله جعل اليومين فقط (قوله ولو سبيا أو عبد الخ) جعله معترضة بين اسم أن
وغيرها وهو قوله بمن يستحق الجعل ودخل فى هذا التعميم ما اذا اعتد الراد صكائين
فتشتر كان فى الاربعين اذ ادعى اى مولاه وما اذا رده بنفسه او بناتيه كما اذا دفعه الى رجل
وأمره ان يأتى به الى مولاه وأن يأخذ منه الجعل وما اذا انقصه منه رجل وبما به الى

وبرهن) أو علم (دفع باقى الثمن اليه
ولا يملك) المولى (نقض بيعه) أى
بيع القاضى لانه بأمر التصرع
تكمه لا ينقض قلت لكن رأيت
فى معروضات المرحوم أبى
السعود مفتى الروم انه صدر امر
سلطاني بجمع القضاة عن اعطاء
الاذن بيع عبيد العسكرية
وحديثه فلا يصح بيع عبيد
السباحة فلهزم أخذها من
مشتريها يرجع المشتري بنفسه
على البائع وأما عبيد الزوايا
فكذلك اذا كان يفتن فاحش والا
فلم يلحق الثمن وبذلك ورد الامر
أيضا انتهى بالمعنى فليحفظ فانه
مهم (ولو زعم) المولى (تدبيره
أو كتابته) أو استدلاله (لم يصدق
فى نفسه) الا أن يكون عنده ولد
منها أو يبرهن على ذلك نهر
واختلف فى النضال قبل أخذه
افضل وقبل تركه ولو عرف بيته
فاصله اليه اولى (ابى عبد الله به
رجل وقال لم أجده شيئا) من
المال (صدق) ولا شئ عليه (ولم
رده) خبر لقوله الا أن أربعون
درهما (اليمين مدسفر) فاكتر
(وهو) اى والحال ان الراد ولو
سبيا أو عبد الكن الجعل لمولاه

مولدا واخذ جده ثم يباه الاخذ ويرهن انه اخذه من مسيرة فرفله الجعل ويرجع المولى
على القاصب بما دفعه اليه لانه اخذه بغير حق (قوله عن يستحق الجعل) بان لم يكن ممن يعمل
متمرا فاجتلاف المتبرع اما لوجوب ذلك العمل عليه كالسلطان أو أحد قواؤه أو لكونه
يحفظ مال سيد العبد كوصي اليتيم وعائلته أو لكونه ممن جرت العادة برده عليه تبرعا اما
لاستعانة به أولاده ممن في عياله أو زوجية أو بنوة أو شركة (قوله ونصته) هو ساقط
المدينة اهـ (قوله وشتر) هو معنى المعاهد أي من يعاهدك على التصرة ولعل المراد به
من نصته المالك في الطريق لدفع القطاع عن المسافرين ثم رأيت نقلا عن الجوى ان
المراد به هنا الحارس (قوله وعائلته) أي من يعول اليتيم ويريه في حجره بلا وصاية (قوله
فقال لم) هذا شرطه في التساوية مع الأبناء فقد وعد له العنة بجره قال المقدسي
والظاهر أنه ليس بشرط لأن الظاهر منه التبرع بالعمل حيث لم بشرط عمله جعله لا قلت
فيه نظروا فان عدم شرط الجعل لا يدل على التبرع والارم شرطه في كل المواضع بخلاف
ما إذا استعان به ووعد العانة فان اجابته بالقول لما طلب دليل التبرع تأخر (قوله
أو كان في عياله) عطف على استعان وشمل أحد الابن أو ابنة أو ابنة فلما جعل له إذا
كان في عياله الابن حكمه بقية المحارم كافي الهداية وشروطها كفاية البيان والمعارض
والفتح والغاية وكذا في البرازية والبحرورة والقسمتان في خلافه في البصر
والمنع حيث سوى بين الابن والابنة ومثله قول الحارثي المقدسي إذا كان الراد في عياله
ماله الغلام لا جعل له ولا فله الجعل سواء كانت أجنبية أو ذارحم محرم الا الوافرين
والمولودين (قوله وابن) عطف على سلطان (قوله مطلقا) أي سواء كان الابن في عياله
الاب وأحد الزوجين في عياله الآخر أولا قال الزيلعي لأن رد لا يبق على المولى نوع
خدمة له ولزوجة الاب خدمة على الاب فلا تقابل بالاجر وكذا اخذت أحد
الزوجين الآخر اهـ (قوله وشريك) لأن عمله يكون في حصة وحصة شريكه بلا تعيين
فلا أجر له كن استأجر شريكه على حمل الحمل المشترك بينهما لا يستحق أجرًا ومنه ما في
الولولجية لوجابه وارث الميت ان اخذه وساربه ثلاثة أيام وسلطه في حياة المولى يستحق
الجعل ان لم يكن في عياله وان سله بعد موته وليس ولد المولى ولا في عياله وكان معه وارث
آخر قال محمد الجعل في حصة شركائه وقال أبو يوسف لا رقبيل قول أبي حنيفة أقول محمد
اهـ ملخصا قلت ولعل وجه الخلاف انه ان نظر الى أن العمل الموجب للجعل وهو برئانه
أبام جعل في حياة المولى قيل أن يصير الراد شرطا لوجوب الجعل وان نظر الى أن
الاستحقاق بالتسليم وهو لم يحصل الا بعد الموت والاشترط لم يجب للجعل ويؤيد الثاني
عدم استحقاق الجعل في موت مولى ام الولد والمدين كإبني قريش تأمل (قوله ووجباية)
كذا في بعض النسخ والذي رأيت في نسخة نسج ووجبان وهكذا رأيت في نسخة
الشارح وهو الصواب لأن الشارح مراد بالولولجية والذي رأيت فيها ووجبان ونسخة

(عن يستحق الجعل) عليه لانه
لا جعل لسلطان ونصته وشتر
ووصي يقيم وعائلته ومن استعان
به كان وجده نفعه فقال لم
او سكن في عياله وابن واحد
الزوجين مطلقا فبأي وشريك
تت ووجباية والولولجية فالاستحقاق
احد عشر

وهكذا رأيت في القديس والقاهر أنه في معرفتهم اسم لتوع عن برهمنه من أهل
الولايات بقرينة ذكر مع الشحنة وحيث أنهم يقول الشارح فالمستقى أحد عشر قارة به
يتم العدد فافهم (قوله أربعون درهما) يوزن سبعة مثاقيل فتح وان اتفق أنضاعفا
بغير أمر القاضي كافي الحاصلكم أمالوا اتفق بأمره فأنه الأربعين مع جميع ما اتفق
فلا يستحق الأربعين فقط إلا إذا كان اتفاقه بغير أمر القاضي وبه سقط اعتراضه
في الدر المنقى على شارح الوهبانية بأن تغييره بلفظ غير من سبق القلم (قوله فيقبل صلحه
فيما زاد عليها) لانه زيادة على ما ثبت بالنص كما يابل صلح القتال فيما زاد على الدية
قال في البحر بخلاف الصلح على الأقل لانه سطر منه (قوله استحضانا) والقاضي
أن لا يكون له شيء إلا بالشرط كما إذا رده بجمعة ضالة أو عسدا أو لوجه الاستحسان أن
الصحاب رض الله تعالى عنهم اجمعوا على أصل الجعل واختلوا في مقدارها وأجمعنا
الأربعين في مدة السرور وما دونها فمعدونه جميعا بين الروايتين نهر (قوله ولوردة أمة الخ)
اعلم أنه في كافي الحاكم عم ألقا في وجوب الجعل في ردة الآبق فقال بالنسأ وغيره بالغ
ثم قال وإذا أبقت الأمة ولها ماضي رضيع فردها وجعل كان له رجل واحد فان كان ابنها
غلاما فقد قارب الجمل فله الجمل ثمانون درهما اه قال في الفتح لأن من لم يراق لم يستبرأ أيضا
اه ومقتضاه أن المراد بقوله أو غير بالغ هو المراق ووقع في البحرين عبارتي الكافي بأن
الولدان كان مع أحد أبويه اشترط كونه مراهما أي اشترط ذلك لوجوب جعل آخر ردة
الولد وان لم يكن مع أحدهما لا يشترط أن يكون مراهما لكن يشترط حقه للقول
التأريفة وما ذكر من الجواب في الصغير محمول على ما إذا كان يعقل الآباق والأفوه وقال
لا يستحق الجعل اه ووقع في التبر بأن قوله قد قارب الجمل غير قيد قول شارح الوهبانية
اتفق الأصحاب أن الصغير الذي يجب الجعل لبرده في قول محمد هو الذي يعقل الآباق
وحاصله أنه لا يشترط كونه مراهما في وجوب الجعل لبرده سواء كان مع أحد أبويه أو
وحده بل الشرط أن يعقل الآباق فصحت التبر انما هو قيد الولد في سئلة الكافي يكونه
يعقل الآباق إشارة إلى أنه المراد من قوله قد قارب الجمل (قوله لشوبه بالنص) فلا يحيط منه
لنقصان القيمة كصدقة الفطر لا يحيط منها لو كانت قيمة الراس أنقص من صدقة الفطر فله
العقير وقال محمد يضي قيمته إلا درهما لأن المقصود إحياء مال المالك فلا بد أن يسلم له
شيء يضيقة للماشية وذكر صاحب البدائع والاسيماحي الإمام مع محمد فكان هو المذهب
بحر والذي عليه المتون مذهب أبي يوسف كالأبني فينبغي أن يقول عليه لمواقته لا ص
والله تعالى أعلم منط (قوله أن أشهد الخ) شرط لاستحقاق الجعل المذكور وهذا عند
التحسين من الأشهاد والأفلا يشترط والقول قوله في أنه لم يتمكن منه كما صرح به
في التأريفة بحر وفي الكافي أخذه رجل فاشترأ منه رجل ويأبى فلا جعل له لانه لم
ياخذه لبرده وكذلك الهبة والوصية والميراث فان أشهد حين اشتراء أنه انما اشتراء لبرده

(فربعون درهما) فيقبل صلحه فيها
زاد عليها (ولو بلا شرط) استحضانا
ولوردة أمة ولها ماضي رضيع
فقبلان نهر بصا (واب لم يعد لها)
هذا الثاني لشوبه بالنص فلذا احتول
عليه أرباب المتون (أن أشهدانه
أخذه لبرده) والاشي له

(و) لاقه (من أقل منها بقطعه وقيل برضخه برأى الحاكم) أو عذر باصطلاحهما (به يثق) (تارة ناسية بصر (ولومن المصير)
قبرضخه أو بقطعه كآمر (وأم قد يدبر) (٥٠٦) وما دون (مقتن) في الجعل (وإن مات المولى قبل وصوله) أي

الآبق (وهو مدبر) وأم ولد فلا

جعل له ليعقده مآجونه (وإن آبق

منه بعد إتيانه) المتقدم (لم يضمن)

لأنه أمانة حتى لو استعمل في حاجة

نفسه ثم أنه آبق ضمن إن ملك من

الغنية وفي الوجانية لو أكر المولى

أما قبل قوله وبينه ويلزم مرید

الرد قبضه ما بين أياقه (وضمن لو)

آبق أومات (قوله) مع عتقه سنة لأنه

خاصب (ولا جعل له في الوجهين)

خلداً لثاني في الثاني لأن

الأشهاد عنده ليس شرطاً وفي

اللقطة (ولا جعل برده مكاتب)

لمخرجه (و) جعل عبد الرحمن

على التمرين لوقيته مساوية للذين

أو أقل ولوا كثر من الدين فعليه

بقدريته والباقي على الراهن)

لأنه شبه بالقدرة المحموم منه

(وجعل عبد أومى برقبته لآسان

وبضمنه لا ترح على صاحب

الخدمة) في الحال لأن المنفعة

(فإذا انقضت) الخدمة (وسبع

صاحباً على صاحب الرقبة أو

بيع العبد فيه) أي في الجعل

(وجعل ما دون مديون على من

يستقره الملك) فإن بيع بدي بالجعل

والباقي للزمام (كأجيب جعل)

آبق جنى خطأ لا يأخذ على

من سببه (و) مقصوب على

خاصبه وهو موهوب على موهوب

له وإن رجع الواهب (بعد الرد

على صاحبه لأنه لا يقدر عليه إلا بالشرافه الجعل ٥١ ويكون متبرعاً بالثمن نهر (قوله)

بشطه) بأن تقسم الأربيعون على الأيام لكل يوم ثلاثة عشر وثلاث نهر (قوله برضخه)

يقال برضخه كنع وضرب إعطاء عطاء عذر كثيراً ومن اعتبر وأرى الحاكم عند عدم

الاستصلاح على شيء ط (قوله به يثق) أي بالرضخ برأى الحاكم (قوله ولومن المصير)

تعميم لقوله ومن أقل وعنه أنه لا شيء ليعقده ستاني عن المنعرات لكن الأقل هو المذكور

في الأصل وهو الصحيح بصر (قوله كقن في الجعل) أي في وجوبه وهذا إذا رد المذبر

وأم الولد في حياة المولى كما أخذه ما بعده (قوله ليعقده مآجونه) يثق وقد لا يملك وهذا

في أم الولد نظاره وكذا في المذبر لو يخرج من الثلث لأنه حينئذ يثق بالموت الله فأولاً

فكذلك عندها وعند بصير كل مكاتب لأنه يسبي في عتقه ليعتق ولا جعل في رد المكاتب

وقوله في الفخ (قوله وإن آبق منه) وسكك الأومات في يده نهر (قوله ثم أنه آبق) أي

في حال استعماله أما لو بعد فراقه وعزمه على أن يردّه إلى صاحبه فنبتي عدم الثمنان

لعوده إلى الوفاق ط (قوله ويلزم مرید الرقبته) أي إذا آبق منه أومات في يده سواء

أشهد أنه أخذه ليردّه أو لا كما هو ظاهر لأنه غير مفيد عند انكسار المولى أياقه (قوله ما لم بين

أياقه) أي بأقامة البينة على أياقه أو على أقراء المولى به زبلى (قوله في الوجهين) أي

فإذا آبق منه بعد الأشهاد وقبله خال في المنع أمافي الأقل فلا أنه يردّه إلى مولاه وأما

الثاني قلانه يترك الأشهاد صار عاصياً (قوله خلداً لثاني في الثاني) أي في قوله وضمن

لوقوله فإنه لا يضمن عند أبي يوسف وإن لم يشهد الأول ذكر اختلاف قبل قوله ولا جعل له

أثلاوهم أن الخلاف في الجعل وليس كذلك لأن أبا يوسف وإن أوجب الجعل بدون

أشهاد لكن لا بد منه أن يردّه على مولاه والكلام فيما إذا آبق أومات قبل الرد فافهم (قوله

أو يبيع العبد فيه) أي أن لم يدفع صاحب الرقبة الجعل والظاهر أن الذي يبيعه هو

القاضي (قوله على من يستقره الملك) وهو المولى ان اختاره ضامره أو أقرعاً مان

اختاره يبيع في الدين فيجب الجعل في الثاني وفي كلامه متساهل لأن الملك يستقره ثم يبيع به

في غنه وإنما استقر ملكه للمشتري ولا شيء عليه كأي الفخ (قوله جنى خطأ) أي قبل

الامان أو بعده قبل الأخذ كما يفيد قوله لا في رد الأخذ واختار به عمالو جنى في رد

الأخذ فلا جعل له على أحد كما لو قتل عداً ثم ردم (قوله على من سببه) وهو المولى إن

اختاره قد أمه أو الولياء إن اختاره دفعه إليهم فلودفع المولى الجعل ثم قنن عليه بالدفع إلى

الولياء له الرجوع على المدفوع إليه بالجعل بجرع من المخطأ ل (قوله على خاصه

لأنه أحياءه لتبرأ منه يدفعه وظهر لزوم الجعل له ولو ردّه إلى مالكه ويصير ط (قوله

وهو ترك التصرف) أي تصرفه بما يمنع رجوع الواهب في هبته (قوله عبد صبي)

بالإضافة أي جعل عبد الصبي في مال الصبي (قوله كفتة لقطعة) لأن لقطعة كفتة فلا

أنق عليه إلا خذلاً أمر القاضي كان متبرعاً ياذن كان له الرجوع بشرط أن يقول على

لأن زوال ملكه بالرجوع بتصرفه وهو ترك التصرف (و) جعل عبد (صبي في ماله) (و) الآبق (تثنية كفتة لقطعة) كآمر أن

أن ترجع على الأصح بحر (قوله ولحقبه أدب فقته) فإن طالت المدة ولم يبح صاحبها
بأعنه القاضي وحفظ عنه كما قدمناه بحر قلت ولحقبه أيضا ليعمل قال في الكافي وابن
باب الا بيق أن يحكم حتى يأخذ العمل فإن مات في يد بعد ما قضى له القاضي بأمره
بالعمل فلا ضمان عليه ولا جعل له وكذلك لو مات قبل أن يرعى إلى القاضي (قوله وقيل
يؤجره للشفقة) تقدم الكلام عليه في القسطة (قوله بخلاف القسطة والصال) فإن الأدب
القسطة تؤجر لينفق عليها من أجرتها والصال لا يجبر ونظيره أنه يؤجر لينفق عليه من
أجرته وبه صرح في كتاب القسطة (قوله ثم صدها بيبعه القاضي) أي ويرد ليت المال
ما أنفقتمنه كما قدمناه ح واقفه سبحانه أعلم

• (بسم الله الرحمن الرحيم • كتاب المفقود) •

مناسبته للآتي أن كل منهما مقدسه أهل وجرم في طلبه وأخرعه لقله وجوده (قوله هو
غائب الخ) أخاذ أن قول الكثر هو غائب لم يدوم موضعه معناه لم تدرسه ولا موته قال
في الصرافة أو انحصر على الجهل بهاته وموته لأهل الجهل بكانه فانهم جعلوا منه
كافي المحيط المسلم الذي أسره العدو ولا يدري أي أم ميت مع أن مكانه معلوم وهو دابر
الحرب فإنه أعظم من أن يكون عرف أنه في بلدة معينة من دار الحرب ولا ٥١ لتسكن
في الملتقى وغيره هو غائب لا يدري مكانه ولا حياته ولا موته قيل فهذا صريح في اشتراط
جهل المكان فيكون النعوب عليه قلت الظاهر أن علم المكان يستلزم العلم بالموت والحياة
غالب أو عدمه وعدمه فالعطف للتبصير ولو علم مكانه من دار الحرب مع تحقق الجهل بهاته
وعدم إمكان الاطلاع عليه لاشك في أنه مفقود فانهم (قوله فموقع قدومه) أي يطلب
أو ينتظر وقوعه وقوله قدومه بدل اشكال من الضمير في توقع العائد إلى قوله غائب لأن
فاعل لا يحذفه لا يجوز (قوله ومرة لم يدرا الحق أم لا) أي فاته بوقف ميراثه كما وقف
ميراث المسلم كافي الحاكم لأنه إذا جهل لحاقه لا يمكن الحكم به بخلاف ما إذا علم فاته
يحكم به ويكون موثقا كما يقسم ميراثه على ما مر في باب (قوله وهو في حق نفسه حتى)
مقابل قوله الآتي وميت في حق غيره وحاصله أنه يعتبر جاني في أحكام التي تضره وهي
الترقية على ثبوت موته ويعتبر متافيا في نفسه وبغير غيره وهو ما يتوقف على حياته لأن
الاصل أنه حي وأنه إلى الآن كذلك استصحاب السال السابق والاستصحاب بحجة ضعيفة
تصلح للدفع للألزامات أي تصلح لدفع ما ليس ثابت لا لاثباته (قوله تزعم) أي تزعم مال
المفقود (قوله لماسي الخ) قد أنما هنا أودعه بنفسه وما يجرى في حال موته ط قلت
لكن بأن قرأه لو كان له وكيل لحفظ ماله أي لأنه لا يتمثل بفقد الموكل كما يأتي لكن
نقل ابن المؤيد عن جامع القصولين أو أخذ القاضي ودعية المفقود عن هي يده ووضعها
عند ثقة بأمره ٥١ وهذا بخلاف ما في المرويات الآن يقال ما فيه هو في حق أمين
بنت المال فليس بذلك وإن كان المفقود لا وارث له إلا بنت المال لأن الوارث حقة ليس

(ولحقبه أدب فقته ولا يؤجره
القاضي) خشية إيقاعه ثوبا
(و) لكن (بحسبه تقرر براه
وقيل يؤجره للشفقة وبه جزم
في الهداية والكافي (بخلاف)
القسطة والصال) وقد روي
التاريخية مدة حبسه بسنة أشهر
ونقصه فيها من بيت المال ثم بعد ما
بيعه القاضي بكماله (فرع) ابن
بعد البيع قبل القبض المشتري
وقع الأمر للقاضي ليصفق واقفه
أعلم

• (كتاب المفقود) •

(هو) لغة المعلوم وشرا غائب
لم يدرا أي هو في موقع قدومه
(أهميت أودع العدو بلقم) أي
الفقر رحمه بلا قمع قد دخل الأسير
وصرته لم يدرا الحق أم لا (وهو
في حق نفسه حتى) بالاستصحاب
هذا هو الأصل فيه فلا ينكح
عرسه غيره ولا يقسم ماله قلت
وفي مرويات القتي أي السعود
أنه ليس لأمين بيت المال تزعم من
يدمن يسهه بمن أمته عليه مقبل
ذهاب الماسي ممرزا فخرزاة

القتين

له ذلك فأسبق بيت المال بالأولى وما نقلناه انما هو في القاضي الذي له ولاية حفظ مال
 القاضى والقاضى انما يجوز على ما ذكرنا رأى المصلحة في ذلك بان كثر من المال . و قد غرقة
 والا فهو عيب تأمل (قوله ولا تفصح اجابته) لانها وان كانت تفصح بموت المخرج
 أو المستأجر لكنه لم يثبت موته (قوله المقر بها) بالبناء المعهود أى التى أقر بها غرضه
 قسده لمالك النهر وبخاصة في دين وجب بسببه دلا خلاف لا فيما يجب بعدد المقدور
 ولا في نصيبه في عقاراً وعرض في يد رجل ولا في حق من الموقوف اذا جده من هو عنده
 أو عليه لانه ليس بمالك ولا نائب عنه وانما هو وكيل من جهة القاضي وهو لا يملك الخصومة
 بلا خلاف (قوله وقوم عاله) أى عاله لانه يشغل الحفظ وغيره كمداد وديار . مثلاً
 (قوله عند الحاجة الخ) متعلق بقوله ونصب القاضي وهذا بحث ذكره في البصر حاله انه
 انما ينصب اذا لم يكن له وكيل في الحفظ أو عليه القاضى قبل فقده لانه لا ينزل بقده لما
 في التخصيص يجعل داره سيد رجل ليعمرها أو دفع ماله ليعضفه وفنشد المدافع انه الحفظ
 لا التعصير الا باذن الحاكم لانه له مائة ولا يكون الرجل وصياً به وأجاب في النهر بأن
 الظاهر انه أى وكيل المفقود لا يملك قبض دينه التى أقر بها غرضه ولا خلافه وسينشد
 فيحتاج الى النصيب وكان هذا هو السر في اطلاقهم نصب الوكيل اه قالت وفيه نظر لأن
 مراد البصر ان القاضي انما ينصب له من يأخذ حقه ويحفظ ماله اذ لم يكن له وكيل
 في ذلك لأن وكيله لا ينزل بقده وقول النهر الظاهر انه لا يملك قبض دينه الخ غيره سلم
 الانتقل صريحه لانه اذ لم ينزل وقد وكله بذلك فما المانع من فعله وانما أعلم لم يعزل
 الشارع على كلامه (قوله ليس بمضمم فيما يدعى على المفقود) ولا فيما يدعى على كماله
 قال في الجهر وكذا ليس للورثة ما ذكر لانهم يرثونه به . مدونه ولم يثبت ثم نقل عن البرازية
 مات عن ابنين أحدهما مفقود فزعم ورثة المفقود انه حق له الميراث والابن الآخر يزعم
 موته لاختصومة بينهما لأن ورثة المفقود اعترفوا أنه لاق له سهم في التركة فثبت
 بضامون همهم اه لأن اعترافهم بصيانته اعتراف بأن الحق له (قوله وقوم) أى قومه
 ما ذكر من وقعيه أو طالبه لاستحقاق جهر (قوله بلا خلاف) ما فيه من نص في الحكم
 على القاضى وانما الخلاف المعروف بينهم فيمن وكله المالك قبض الدين هل يملك الخصومة
 أم لا فعنده يحكمها وعندهما لا اخرج عن الزيلعي (قوله لم ينشد) اعلم أن قضاء القاضي ثلاثة
 أقسام قسم يرد بكل حال وهو ما خالف النص أو الإجماع وسهم يحضى بكل حال حتى لو رفع
 الى قاض آخر لبراءة فذه وأمهاده ولا يسلطه وهو ما يكون خلاف فيه لاق نفس القضاء
 بل في سببه وأمثاته كثيرة منها الوضعي شافعي بشهادة العهد ودين بهد التوبة وأضوى لاصراًة
 بشمادة زبيدة أو اجنبى فذو لوروة الى حتى لزمه تنفيذ لأن الاختلاف في سبب القضاء
 وهو أن شمادة ولا على تصريجة للحكم أم لا أما نفس الحكم فلا اختلاف فيه والقسم
 الثالث الحكم المجتهد فيه وهو ما يقع الخلاف فيه في نفس الحكم فقيل بنفذ أيضاً وقبل

(ولا تفصح اجابته ونصب القاضي
 من) أى وكيله (بأخذ حقه)
 كف لانه ودينه المقر بها (ويحفظ
 ماله ويقوم عليه) عند الحاجة
 فلو لم يكن له حفظ ماله
 لا تعصير داره الا باذن الحاكم لانه
 له مائة ولا يكون وصياً بغيره
 (ليكنه) أى هذا الوكيل المنصب
 (ليس بمضمم فيما يدعى على المفقود
 من دين وورثة) وشركة في عقار
 أو رقيق وقوم) لانه ليس بمالك
 ولا نائب عنه وانما هو وكيل
 بالقبض من جهة القاضي وانه
 لا يملك الخصومة بلا خلاف ولو
 قضى بخصوصه لم ينشد زاد الزيلعي
 في القضاء وتبعه الكمال لا يقتضيه
 قاض آخر لكن في التلاصق
 القوي على النقاد

مطلب
 قضاء القاضي ثلاثة أقسام

لا يتخذ الا اذا اقتضه قاض آخر فاذا اقتضه الثاني فخذ حتى لو رفع الى ثالث أمضاء واذا أبطله الثاني فليس لاحد أن يجيزه وهذا هو الصحيح وبه فهم صحيح الاول وذلك كالوقضى لو اده على أجنبي أو لامرأته بشهادة رجلين لأن نفس القضاء يختلف فيه واختلافها فيها لوقضى على القائب قبل هومن هذا القسم فلا يتخذ الا بتقيد قاض آخر وهو ما نقله عن الزيلعي والكمال بناء على أن الاختلاف في نفس القضاء على القائب وقيل هومن القسم الثاني فيقتض بلا توقف على تقيد قاض آخر وهو ما نقله عن الخلاصة بناء على أن الاختلاف لا في نفس القضاء بل في سببه وهو أن السببه هل تكون بحجمن غير خصم حاضر أو لا (قوله يعني لو القاضى مجتهدا) ومثله لو كان مقلدا لغيره وهذا ترجيح لما حققه في العرن كتاب القضاء من أن الاختلاف في اتخاذ القضاء على القائب محله ما إذا كان مذهب القاضى صفة هذا القضاء بخلاف القاضى الحنفى وسواء في القضاء ان شاء الله تعالى تحقيق ذلك (قوله ولا يبيع القاضى المالا بغير فاده) منقولاً عن إمامنا وأفقارنا لأن القاضى لا ولاية له على القائب الا في الحفظ وفي البيع ترك حفظ الصورة بلا محلي وبما يتحقق عليه الفساد كالخار ونحوها يبيع له لأنه تصدر حفظ صورته ومعناه فيستقر للقائب بغير فاده معناه اه من الهداية والفتح وفي جامع العسولين وشرح الوهبية للقاضى يبيع مال المفقود والاسير من المتاع والرقى والعقار اذا خيف عليه الفساد وليس له بيعه بالنفقة بحالها وما وان ماها خاف من الضياع فصارته دراها أو دناير يعطى النفقة منها بطريقه اه وفيه شره فغاب قبل قبضه غيبة منقطعة ولا يرى أين هو جاز للقاضى يبيع المبيع وإجاءه الفنى للبايع لو كان المبيع منقولاً أو لعقاراً وعلى هذا الوجه المدون وغاب غيبة منقطعة فرجع المرتين الامر للقاضى لبيع الرهن بدنه يفتي أن يجوز كافي هذه المسئلة اه قلت ومسئلة يبيع المبيع ذكرها المصنف في متفرقات البيوع وذكر في التمهيد أنه لو غاب بعد قبض المبيع ليس للقاضى يبيع ومسئلة يبيع الرهن ذكرها الشارح في كتاب الرهن ومقتضى قياس هذه على المسئلة الاولى فتخصيص الرهن بكونه منقولاً تأمل (قوله ما مورون بالبيع) أى امرهم المذهب بذلك أقول كيف يبيع هذا الامر مع مخالفته لما ذكره المصنف فيما لم يأت كتاب المذهب كالهداية وغيرها وكافى الحاكم الشهيد بلا حكاية خلاف الآن يقال انه اذن للقضاء بالحكم على مذهب الغير لكن في حكم القاضى بخلاف مذهب كلام مذكور في كتاب القضاء على أن امر قضاء زمانه لا يبرى على غيرهم كما تقرر في انجليزية (قوله لا يتفق) أى الوكيل المنسوب نهر أى يتفق من مال المفقود الحاصل في يمينه والواصل من غن ما يدارع اليه الفساد ومن مال مودع عنه مقرر مدني على مقرر وعلمه في التفتيح والبر (قوله ولا ياد) نسب على التمييز نهر (قوله وهم أصوله وفروعه) أعاد الضمير بالبيع على القريب لأنه يصدق على الواسط والا كثر والمراد الاصول وان علوا والفروع وان سفلا ولا يشترط القصر في الاصول استعماله بل في التفتيح والجماع

يعني لو القاضى مجتهدا نهر (ولا يبيع) القاضى (مالا بغير فاده) فساد في ثقة ولا في غيرها بخلاف ما يضاف فساداً فإنه يبيع القاضى ويحفظ عنه قلت لكن في معروضات المفتي أبا السعود أن القضاء وأنما يبت المال في زماناً ما مورون بالبيع مطلقاً وان يبيع فساداً فان ظهر حياؤه الفنى لأن القضاء غير ما مورون بفساده ثم اذا يبيع بغير فاحش فله فسخه اه فلا يفظ (ويفتق على امره وفروعه ولا ياد) وهم أصوله وفروعه (ولا يفتق بينه وبينها ولو بعد مضي أربع سنين)

ينفق عليهم لأن وجوب النفقة لهم لا يتوقف على القضاة فكان إعادتهم لهم بخلاف غير
 الولاد من الأخت ونحوه فإن وجوبها يتوقف عليه فكان قضاءه على الغائب هو لا يجوز
 وهذا الإطلاق مقيد بالدراهم: الذي أتوا به التبر لأنهم في المعلوم والمعلوم فإن لم يكن
 ذلك في حاله احتج إلى القضاء بالقيمة وهي النقود وقد علمت أنه على الغائب لا يجوز إلا
 في الأب فإن يبيع الموضع لثقتة استمسكنا كفي المبسوط وقدم المصنف في النقضات أن
 لهؤلاء أخذ النفقة من مودعه، ودونه المقرين بالنكاح والتب إذا لم يكنوا ظاهرين
 عند القاضي فإن ظهروا لم يشرط وأما إذا اشتراط الإقرار بما شئ هو الصحيح فإن أنكر
 الوديسة والذين لم ينتصب أحد من هؤلاء منصفاً له - أنه بقروعهما رثت - ثم أي
 مرت في النقضات (قوله خلافاً لما لك) فإن عنده تعدد زوجة المقتود عدة الوفاة بعد مضي
 أربع سنين وهو مذهب الشافعي القديم وأما الميراث فذهب ما حكى عنه ههنا في التقدير
 بتدوين سنة أو الرجوع إلى رأي الحاكم وعند أحد أن كان يضاف على حاله إلا أنه لا يكتفى
 بين الصغين أو في مركب قد أنكر وأخرج طائفة قريصة فلو رجع ولزمه خبره في ذلك بعد
 أربع سنين يقسم ماله وتعد زوجته بخلاف ما إذا لم يلب عليه المهر كالمسافر لتجارة
 أو لاساحة فإنه يشترط للعالم في رواية عنه وفي أخرى بتدوين من مولده كما في شرح
 ابن التشنه لكنه اعترض على الناظم بأنه لا حاجة للفتن إلى ذلك لأن ذلك خلاف
 مذهبه فحذفه وأولى وقال في الدر المنثور ليس بأولى لقول الله تعالى لو أنفي به في وضع
 الضرورة لأبى على ما أظن اهتلت وتظهر هذه المسئلة عدة من جهة الظاهر التي بلغت برؤية
 الدم ثلاثة أيام ثم أنه قد ظهر ما قلناه في العدة إلى أن تحيض ثلاث حيض وعند مالك
 تنقضي عدتها بتسعة أشهر وقد قال في البرازية الفتوى في زماننا على قول مالك وقال
 الرازي كان بعض أصحابنا يشترط به الضرورة وانقضت في الشهر وغيره بأنه لا داعي إلى
 الافتاء بمذهب الغير لا مكان الترافع إلى مالك يحكم بمذهبه وعلى ذلك من ابن وهبان في
 منظومته هناك لكن قد علمنا أن الكلام عند تحقق الضرورة حيث لم يوجد ما لي يحكم به
 (قوله وموت في حق غيره) معطوف على قوله وهو في حق نفسه حتى يكتمز (قوله وقوله فقود
 بتان وأبناء) الظاهر أنه بالمستجمع ابن إذا لم يصح أن يكون مفرداً منه وأولى به من النسخ
 وأبناء بسببقة المتي وفي بعضها وابن بسببقة المفرد والكل صحيح (قوله والترك في يد
 البتقين) أي بقي الرجل الميت وأعلم أن في هذه المسئلة من ضرور ما ذكره من صورة
 واحدة منها واصل الصور أن المال إما أن يكون في يد أجنبي أو في يد البتقين أو في يد أولاد
 الابن وعلى كل ما أن يتفقوا على التقدير أو يشكروا من في يده المال ويذكر أنه مات وأحكام
 الكل ميتة في القتر فراهه انكثت (قوله أي لا يزعم من يد البتقين) بل ينقض له ما
 بالنصف مما رانا ووقف النصف في أيديهما على حكم ملك الميت فإن ظهر المقتود حادف
 إليه وإن ظهر ميتاً اعطى البتقان سدس كل المال من ذلك النصف والثلث الباقي لأولاد

مطلب
 في الافتاء بذهب مالك في زوجة
 المفقود

خلافاً لما لك (وسيت في حق غيره)
 فلا يرث من غيره حتى لو مات
 رجل عن بتين وابن مفقود والمفقود
 بتان وأبناء والترك في يد البتقين
 والكل مقترون بقصد الابن
 واختصموا للقاضي لا ينبغي له أن
 يترك المال عن موضعه أي لا يترده
 من يد البتقين خزانة المقتنين

الابن للذكر مثل حظ الانثيين فتح (قوله ولا يستحق الخ) أي لا يحكم باسمه فانه للموصية
 بعد موت الموصى ولا بعده بل يوقف الى ظهور الحال فان ظهر الى آخر ما سجد ذكره
 المصنف (قوله الى موت أقرانه) هذا ليس خاصا بالموصية بل هو حكمه العام في جميع
 أحكامه من قسمة ميراثه وبنوثة زوجته وغير ذلك (قوله في بلد) هو الاصغر بهر وقيل
 المعتبر بموت أقرانه من جميع البلاد فان الامار قد يختلف طولا وقصرا بحسب الاقطار
 بحسب اجرامه سبحانه المادة وإذا قالوا الصغالة أطول أم امار من الروم لكن في تعرف
 موت أقرانه من البلاد سرح عظيم بخلافه من بلد فاعلم بقية نوع سرح محتمل فتح (قوله
 على المذهب) وقيل بقدر سبعين سنة بتقديم التام من حين ولادته واختاره في الكفر وهو
 الارفق هداية وعليه الفتوى ذخيرة وقيل بمائة وقيل بمائة وعشرين واختار المتأخرون
 ستين سنة واختار ابن الهمام سبعين لقوله عليه الصلاة والسلام أعمارنا في ما بين الستين
 الى السبعين فكأن المتأخرى غالباً وكفى شرح الوهبانية انه حكاه في البناء عن
 بعضهم قال في البحر والذهب كيف يختارون خلاف ظاهر المذهب مع انه واجب الاستماع
 على مقلدي أبي حنيفة وأجاب في النهر بأني التمس عن موت الاقران غير ممكن أوفيه
 سرح فمن هذا اختاروا تقديره بالسنة اه قلت وقد يقال لا يخالفه بل هو تفسير لظاهر
 الرواية وهو موت الاقران لكن اختلفوا بينهم اعتبر أطول ما يعيش اليه الاقران
 غالباً ثم اختلفوا فيه هل هو تسعون أو مائة أو مائة وعشرون ومنهم وهم المتأخرون
 اعتبروا الغالب من الاعمار أي أكثر ما يعيش اليه الاقران غالباً لا أطوله فتقدر به ستين
 لأن من يعيش فوقها نادر والحكم للغالب وقد رآه ابن الهمام في بعض الحديث لانها نهاية
 هذا الغالب ويشترى في هذا الجواب قوله في القم بعد حكاية الأقوال والحاصل أن
 الاختلاف ما جاء الا من اختلاف الرأي في أن الغالب هذا في الطول أو مطلقاً اه (قوله
 واختار الزبلي تفويذه للامام) قال في القم فاي وقت رأى المصلحة حكم بموته قال
 في النهر وفي البناء مع قبل يفوض الى رأى القاضي ولا تقدير فيه في ظاهر الرواية
 وفي الفتنة جعل هذا رواية عن الامام اه قلت والظاهر أن هذا غير خارج عن ظاهر
 الرواية أيضاً بل هو أقرب اليه من القول بالتقدير لانه فسره في شرح الوهبانية بان سطر
 ويجهد ويفعل ما يقلب على ظنه فلا يقول بالتقدير لانه لم يرد به الشرع بل ينظر في الاقران
 وفي الزمان والمكان ويجهد ثم قل عن معنى المناظرة حكيات مع الشافعي ومحمد وأنه
 المشهور عن مالك وأبي حنيفة وأبي يوسف وقال الزبلي لانه يختلف باختلاف البلاد
 وكذا غلبة الظن يختلف باختلاف الأشخاص فان الملك العظيم اذا قطع خبره يغلب
 على الظن في أدنى مدة انه قد مات اه ومقتضاه انه يجهد ويحكم القرائن الظاهرة الدالة
 على موته وعلى هذا ينبغي ما في جامع الفتاوى حيث قال وإذا قصد في المهلكة فتوة غالب
 فيحكم به كما إذا فقد في وقت الملاقات مع العدو أو مع قطاع الطريق أو سافر على المرض

(ولا يستحق ما روى به أدامات)

الموصى بل يوقف قطعه الى موت

أقرانه في بلده على المذهب) لانه

الغالب واختار الزبلي تفويذه

للإمام

الغالب حلاكه أو كان سفره في البحر وما أشبه ذلك حكم بموته لأنه الغالب في هذه الحالات
 وإن كان بين احتمالين واحتمالاً وموت ناشئ من دليل لا احتمال حياته لأن هذا الاحتمال
 كاحتمال ما إذا بلغ المقود مقدار ما لا يعيش على حسب ما استغرق في مقداره قتل من
 القنينة اه ما في جامع الفتاوى وأفتى به بعض مشايخ من أصحابنا وقال أنه أفتى به القاضي
 زاد صاحب بحر الفتاوى لكن لا يخفى أنه لا بد من معنى مدة طويلة حتى يغلب على
 الظن موته لا بمجرد فقدته من سلامة العدة أو سفر البحر وضوءه إلا إذا كان ملكاً خليفاً
 فإنه إذا بقي حياته سهر حياته فلذا قلنا إن هذا من في على ما قاله الزيلعي تأمل (قوله
 وطريق قبول البينة) فيه إيهام أنه يحتاج إلى بينة على موت أقرانه وليس مجرد بل المراد
 ما إذا قامت بينة على موته حقيقة ففي النهر من التارخانية من طريق موته ما عابا البينة
 أو موت الأقران وطريق قبول هذه البينة أن يجعل القاضي الخ (قوله أو رغب عليه
 قيباً) أي إذا لم يكن له وكيل يحفظ ماله ينصب عنه مقرر الأثبات دعوى موته من زوجته
 أو أحد ورثته أو غيره (قوله بقضاء الخ) هو أحد قولين قال القهستاني في القاض من
 قوله فتعذر حرسه دلالة على أنه يصح حكمه بمجرد انقضاء المدة لا يتوقف على قضاء القاضي
 كما قال شرف الأئمة وقال فيهم الأئمة القاضي عبيد الرحمن نص على أنه يتوقف عليه كافي
 المنة اه وما قاله شرف الأئمة ووافق المتون ما نحائي قلت لكن المتاد من العبارة
 أن الخصوص عليه في المذهب الثاني ثم رأيت عبارة الواقيات عن القنينة أن هذا أي
 ماري عن أي خيفة من تفويض موته إلى رأي القاضي نص على أنه إنما يصح حكمه بموته
 بقضاء الخ (قوله) فإن ظهر قبله هذه التولية لا معوم لها وإن ذكرها الكثيرون ما نحائي
 ولذا قال في البحر و علم حياته في وقت من الأوقات يرث من مات قبل ذلك الوقت من
 أقاربه اه لكن لو عاد حياته بعد الحكم بموت أقرانه قال ط الظاهر أنه كملت إذا أسي
 والمرته إذا سلم فالباقي في بدورته ولا يطالب بما ذهبه قبل ثم بعد ذلك رأيت المرحوم
 أبا السعود نقله عن الشيخ شاهين ونقل أن زوجته في الأولاد التي اه تأمل (قوله) فله
 ذلك القسط أي الموقوف لمن الوصية وكذا الأرض كما علت (قوله) وبعد (قوله) أي بعد
 موت أقرانه وهو متعلق بقوله يصح حكمه لا بخوفه ظهر لأنه يصدر عن القاضي وإن ظهر حياته بعد موت
 أقرانه يصح حكمه بموته الخ وهو فاسد كما لا يخفى (قوله) فتعذر منه عرسه للموت أي عدة الوفاة
 ويرد قسط من الوصية إلى ورثته الموصى (قوله) بين من يرثه الآن أي حين حكم بموته
 لأن من مات قبل ذلك الوقت من ورثته زيلعي وكذا يصح بموت مدبره وأمهات وأولاده
 في ذلك الوقت بصر (قوله) من حين فقدته أي ما لم تزل حياته في ذات حكمته (قوله) عند
 موته أي موت المورث (قوله) حجة دافعة) تدفع ثبوت حق فقير في ماله (قوله) لا مثبتة
 فلا ثبت له حق في مال غيره (قوله) ولو كان مع المقود وارث يجب به الخ أي يجب
 ذلك الوارث بالمقود ويظهر هذا من المثال السابق حيث لم يعط أولاد الابن المقود شيئاً

وطريق قبول البينة أن يجعل
 القاضي من قبله المال خصماً عنه
 أو رغب عليه قيباً قبل عليه
 البينة ثم قلت وفي واقيات المثبتين
 لقد روي أن قسدي معزياً لقنينة أنه
 إنما يصح حكمه بموته بقضاء أهله
 محقق عالم بضم الياء القضا
 لا يكون بجهة (فإن ظهر قبله) قبل
 موت أقرانه (حياته ذلك) القسط
 (وبعد يصح حكمه بموته) حق ماله
 يوم لم ذلك أي موت أقرانه
 (فتعذر منه) عرسه للموت ويقسم
 ماله بين من يرثه الآن (و يصح
 بموته) حق (مال غيره من حين
 فقدته) فترة الموقوفه التي من يرث
 موته عند موته (لما تقرر أن
 الاستصحاب وهو ظاهر الحال حجة
 دافعة لا مثبتة) ولو كان مع المقود
 وارث يجب به لم يسطر الوارث
 شيئاً وانما تنقص حقه به (أعطي
 أقل النصيبين) ويوقف الباقي

قبل ظهور حياته عليهم به وأعطى البتة ان النصف فقط دون الثلثين ووقف لهما المهر
ولا ولاد الابن الثلث الى ظهور موته فان ظهر حيا اخذ النصف الموقوف (قوله كليل)
فانه لو كان معه وارث لا يتغير ارضه بحال يعطى كل نصيبه وان كان ينقص حصته يعطى
الاقول وان كان يسقط به لا يعطى شيئا لو ترك ابنا وزوجة حاملات يعطى الزوجة الثلث لانه
لا يتغير والابن نصف الباقي لانه اقل من كل الباقي على تقدير موت الرجل ومن ثلث الباقي
على تقدير كون الرجل اتى ولو ترك زوجة حاملا ولا حاشق حقا وعلا لا يعطى شيئا لاحتقال
ذكورة الرجل (قوله ولذا حذفه) أى حذف قوله ولو كان مع المفقود وارث الخ (قوله
فرع الخ) عزاه في الدرر الى فصول العمادى (قوله ويضعها) في شرح الوهبانية عن
المقتبة فقدت مولاهما ولا تجد نفقة وخيف عليها العاشقة فللقاضى أن يضعها أو يتركها
من امرأته وليس له تزويجها اه والله سبحانه أعلم

• (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الشركة) •

قبل مشروعيتهما ثابته بالكتاب والسنة والمقول واختلقت في النص المقيد لذلك قال
في الفتح ولا شك أن مشروعيتهما أظهر من ثواب التوارث والتعامل بهما من لدن رسول
الله صلى الله عليه وسلم وجم جزأ متصل لا يحتاج فيه لاثبات حديث بعينه (قوله من
حيث الامانة) فان مال أحد الشركيين أمانة في يد الآخر كما أن مال المفقود أمانة في يد
الحاضر بحر وجعل في الفتح هذه مناسبة عامة فيما وفى الاتين والقبض والقطعة
(قوله بل قد تحقق في ماله) هذه مناسبة خاصة ببيانها أنه لو مات أبوه عنه وعن ابن آخر
فان مال المفقود من التركة على تقدير ماله مشترك أى مختلط مع مال أخيه (قوله
بكسر فسكون في المعروف) كذا في الفتح أى المشهور فيها كسر الشين وسكون الراء
قال في النهروان فتح الشين مع كسر الراء وسكونها (قوله لغة الخلط) قال في الفتح هي لغة
خلط النسيجين بحيث لا يترأ أحدهما وما قبل اختلاط النسيجين تساهل لأنها اسم
المصدر والمصدر اشترك مصدر وشرك الرجل اشترك شركا فظهر أنها فعل الانسان وفعله
الخلط وأما الاختلاط فصفة للبال ثبتت عن فعلها ليس له اسم من المادة وتعلمه فيه
قلت لكن الشركة تدقق بالاختلاط كما بنى فينا من أن لا يكون لها اسم تأمل الآن
يقال إن أهل اللغة لا يسمونها شركة (قوله سمي بها العقد) عبارة الزيلعي ثم يطلق اسم
الشركة على العقد مجازا لكونه سببا (قوله لأنها سمي به) المضمير الاول عائد الى العقد
بأويل الشركة والثاني الى الخلط اه ح والظاهر ذكر المضميرين كعبارة الزيلعي
أو يقول لأنه سميها أى لأن العقد سبب الشركة التي حقيقة الخلط فالعلاقة السميتم
اطلاق اسم المسبب على سببه قال في الفتح فإذا قبل شركة العقد بالاضافة فهي اضافة
بسيطة (قوله وشرا الخ) ظاهر كلامهم اقتداء القوي والشري فانها في الشرع
تطلق على الخلط وكذا على العقد مجازا تأمل بدليل تقسيمها الى شركة عقد وشركة

(كتاب الشركة)
ولذا حذفه القدوري وغيره
(فرع) ليس للقاضي تزويج أمه
غائب ومجنون وبعد محاولة أن
يكاتبها ويضعها
(كتاب الشركة)

لا يفتي مناسبتها المفقود من حيث
الامانة بل قد تحقق في ماله عند
موت موره (هي) بكسر فسكون
في المعروف لغة الخلط سمي بها
العقد لأنها سمي وشرا (عبارة
عن مقدمين التشاركية في
الاصل والربح) جوهرية

(قد كفا في شركة العين اختلاطهما)
وفي العقد التقتل المقيدة (شرط
جوازها كون الواحد قابلا
للشركة) (وهي ضربان شركة ملكة
وهي ان يملك متعقد) اشنان
فاكثر (عينا) أو مخطا كتوب
هبة الرضى في داومها فاسما
شري يكتان في الحفظ فاستاني
(أودينا) على ما هو المطلق فلودفع
المدينون لاحد هما فلا يتر
الرجوع بنصف ما أخذ فخرج
وسمي متنا في الصلح وان من
حبل اختصاصه بما أخذه أن
يجه المدينون قدر حصته و يجه
رب الدين حصته وهبانية (بارث
أويسع أو غيرهما) بأى سبب
كان جبريا واختياريا ولو
متعاقبا كالواشترى شيئا ثم اشترك
فيه آخر منية (وكل من شركاء
الملك (أجنبي) في الامتناع من
تصرف مضر في مال صاحبه)
لعدم تضمنها الوكالة (فصح له

عطله
الحق أن الدين يملك

ملك والثانية تكون بالخلط أو الاختلاط الآن يقال المراد ثم شركة العقد فقط
لأنها التي فعلت أنواعها إلى أربعة من مفاضة وغيرها مل (قوله في شركة العين) أى
الملك قائم في مقابلة العقد الذي هو عرض غير عين وقوله اختلاطهما أى اختلاط المالين
بصيت لا يجوز أحدهما ويعبر بالاختلاط تمام القمع مع أن مقتضى ما ذكره التعليل بالخلط تأمل
(قوله العقد المقيدة) أى لعقد الشركة وهو الإيجاب والقبول ولو ذهب بكسب ما بقى
(قوله كون الواحد الخ) كذا في الجرح عن الخط والنظر أن المراد بالواحد المعقود
عليه احترازا عن المباحات والتكاح والوقف لمسايق من قوله وشرطها كون المعقود
عليه قابلا للوكالة فان المراد من قبوله الوكالة قبوله الاشتراك (قوله وهي ضربان)
أى الشركة من حيث هي لا يفيد كونها شركة فقد قبحه شبه الاستحسان والاكلام من
تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره (قوله شركة ملكة) أى اختصاصه فلا إضافة بمعنى الباء
كأى المغرب فاستاني (قوله أو مخطا) دخوله في الملك المتصرف بالاختصاص ظاهر
والمقصود بيان اشتراكهما في الحفظ وشيئ الحق ههنا الواحد فقط ولا يلزم من ذكر
مسئلة في باب جريان جميع أحكام الباب فيها كالدين المشترك فانه لا تجرى فيه جميع
أحكام العين فانهم (قوله به الرضى) حقه أن يقال ثبت به الرضى لما في قاموس
الذهب والهوب نوران الرضى وهبه هبا وهبه بالفتح وهبه بالكسر قطعه اه فقد جعل
المتعدي بمعنى القطع وهو غير مراد هنا كاللا يمتنى (قوله على ما هو الحق) دل في القمع
ان بعضهم ذكر من شركة الاملاك الشركة في الدين فنبيل محب زلات الدين وصف شرعى
لا يملك وقد يقال بل يملك شرعا ولا يجوز حصته من عليه وقد يقال ان الهبة مجاز من
الاستقاط ولذا لم تجز من غير من عليه والحق ما ذكره من ملكه ولذا ملك ما عنه من العين
على الاشتراك حتى لو دفع الخ ١١ وقوله ملك ما عنه الخ أى لو صالح أحدهما عن نصيبه
على عين كتوب مخطا كما مشتركا بينه وبين الآخر وغامه في الصلح نبيل التضاريج
(قوله وان من حبل اخته امه) أى اختصاص الاستحسان أخذ دون شركه وهذه
الحيلة مذكرة في القمع أيضا وسأبقى غير هاتى الصلح (قوله بارث) متعلق بقوله ملك
متعقد (قوله بأى سبب كان الخ) هو مفهوم قوله بارث ويصح فان الأول جبرى
والثانى اختيارى ومن الأول ما لو اختلط مالهما بالاصنع من أحدهما ومن الثانى ما لو
ملكاهما بهيمة أو استلام على مال حرى أو خلط مالهما بحيث لا يميز كإتاني أو قبلا
وصية بعين لهما كأى الضر (قوله ولو متعاقبا) مرتبط بقوله أن يملك متعقد ط (قوله
ثم اشترك فيه آخر) سذكر المصنف مسئلة الاشراك آخر الشركة (قوله في الامتناع)
الاولى حذفه لانه أجنبي في التصرف لافى الامتناع عنه الا أن يقول قوله أجنبي أى
كأجنبي ويكون هذا لانه لو هبه الشبه ط (قوله عن تصرف مضر) احترازه عن غير
المضر كالاستعاضة بغيره وأرض في غيبة شركه على ما سأتى بيانه (قوله فصح له

يسع حصته (تفريع على التقييد بحال صاحبه ط (قوله الا في صورة الخلط) والاختلاط
 فانه لا يجوز البيع من غير شريكه بلا اذنه والفرق ان الشريك اذا كانت بينهما من
 الابتداء بان اشترى باحطه او ورثاها كانت كل حصة مشتركة بينهما فيسبغ كل منهما
 نصيبه شائعاً بين الشريك والاجنبي بخلاف ما اذا كانت بالخلط او الاختلاط
 كان كل حصة مملوكة بجمعه اجزائهما ليس للاشريك فيه مشاركة فاذا باع نصيبه من غير
 الشريك لا يقدر على تسليحه الا بخلطه بالنصيب الشريك فيتوقف على اذنه بخلاف بيعه
 من الشريك لا يقدر على التسليم والتسلم اه فتح وعمر قلت ومثل الخلط والاختلاط
 يسع ما فيه ضرر على الشريك او البائع او المشتري كبيع الحصه من البناء او الغراس
 وبيع بيت معين من دار مشتركة كما يأتي تحريره (قوله بخلطهما) احتراز عما اذا كان
 بفعل أحد هما بلا اذن الآخر فان الخلط يملك مال الآخر ويكون مضموناً عليه بالمثل
 للتعدي (قوله كخطة بشعر) وفله خطة بخطة بالاولى لتعذر القبول في الاول تبصر
 (قوله وكبنا وشجر وزرع مشترك) صنيعه يقتضي ان هذا من قبيل الخلط وليس كذلك
 وانما وقف البيع فيه من الاجنبي على اذن شريكه لتضرر الشريك بالقطع والهدم
 كما سأتفصيله اه قلت ويمكن الجواب بان قوله وكبنا معطوف على قول المصنف
 في صور الخلط فيكون امتثالا لصوره اخرى وهي ما في بيعه ضرر بقلنا (قوله ونحوه
 في فتاوى ابن نجيم) أي في كتاب البيع حيث افتى بأنه لو باع أحد الشريكين في البناء
 حصته لاجنبي لا يجوز واشريكه جاز وافتي أيضاً بأنه لو باع حصته من الزرع لاجنبي
 بلا رضائهما يكره لا يجوز به فاده تقييد الاول أيضاً بما اذا مرض الشريك أفاده ح
 وفي الخبرية مصرحاً بان يسع الحصه في البناء والغراس لغير الشريك لا يجوز (قوله
 وفيما بعد ورتين أن المبطنه كذلك) ونفسه مسئلة في مبطنه بين شريكين باع أحدهما
 حصته لاجنبي بمن معلوم بدون رضائهما يكره لا يجوز البيع أم لا أجاب لا يجوز البيع
 اه والمراد بالمبطنه البطيخ المزروع لا أرض البطيخ اذ يسع مع الأرض جازوا المراد أيضاً
 ما اذا باع قبل النضج لا تفسد ضرراً على الشريك بالقطع قال في جامع الفصولين باع
 نصيبه من المبطنه رضائهما يكره فلو ضره القطع لم يجز البيع ونصيب الباقي للمشتري
 ما لم ينضج البيع والشريك ان لا يرضى به الا بآذنه فاذا في قلعه ضرر والانسان لا يجبر على
 تحمل الضرر اه ومفاده أن البيع فاسد قبل النضج لقوله ونصيب الباقي للمشتري
 الخ يعني اذا قبض المبيع (قوله لكن فيما الخ) أفني بمثله في الفتاوى الخيرية واستند
 الى ما في فتاوى ابن نجيم وبين وجه ذلك حيث قال سئل فيما اذا باع أحد الشريكين حصته
 في الغراس في الأرض المحركة من اجنبي وأعلمه بما على الحصه من الحكم هل يجوز
 بيعه لكونه لا مملوكة له بالقطع فلا يتضرر أم لا أجاب نعم يجوز بيعه لعدم الضرر وعدم
 التكليف بالقطع في فتاوى الشيخ زين بن نجيم اذا باع أحد الشريكين في البناء والغراس

يسع حصته ولو من غير شريكه بلا
 اذن الا في صورة الخلط للشيء
 بخلطهما كخطة بشعر وكبنا وشجر
 وزرع مشترك فاستثنى ونفسه في
 الفصل الثلاثين من العبادية
 ونحوه في فتاوى ابن نجيم وفيما بعد
 ورتين أن المبطنه كذلك لكن
 فيما بعد ورتين آخرين جواز
 بيع البناء والغراس المشترك
 في الأرض المحركة ولو للاجنبي

مطلب
 مهم في بيع الحصه التابعة من
 البناء والغراس

في الارض المحترقة حصته من اجنبي هل يجوز البيع منه أم لا يجب نعم يجوز وكذا من
 الشريك والله أعلم اهـ ووجه عدم المطالبة في الارض المحترقة بالقلع كما هو ظاهر اهـ
 ما في الخيرية وفيه ظهر أنه لا مخالفة بين هذا وما تقدم لان مناط القصد حصول الضرر
 فانهم ولذا قال الطرسوسي بعد كلامه فقرر لنا من هذه النقول أن بيع الحصة من الزرع
 والتمرة والمعلقة بغير الارض من الاجنبي أو من أحد شره ~~يصح~~ لا يجوز فلورضى
 الشريك قيل لا يجوز أيضاً وقيل يجوز ويظهر في التوفيق يحمل الاقل على ما اذا قصد
 المشتري اجبار الشريك على القلع والسالى على ما اذا لم يقصد ذلك ويفهم هذا التوفيق
 من تعميل المحيط اعدام الجواز بقوله لان فيه ضرراً والانسان لا يجبر على تعميل الضرر
 وان رضى به اهـ كما قالوا فاما اذا باع نصف زرع من رجل لا يجوز لان المشتري بطالبه
 بالقلع فيتضرر البائع فيما لم يبعه وهو النصف الاخر كبيع الجذع في السقف ثم اذا
 طلب المشتري القلع لا يجب اليه نظر الشريك لكن ان طلب هو والبائع النقض فسخ
 البيع لانه فاسد وان سكت الى وقت الادراك انقلب جائز والمانع وذكر في الخاتمة
 أن نصيب البائع يكون للمشتري ما لم يتقض البيع اهـ وأما بيع هذه المذكورات من
 الشريك كارض بينهما فيما يزرع له مما لم يدرك فباع أحدهما نصيبه من الزرع لشريكه
 بدون الارض ففي رواية يجوز وفي أخرى لا وعليها جواب عامة الاصحاب ولكنها تجعل
 على ما فيه ضرر بالقلع كبيع رب الارض من الاكوا حصته من الزرع والغر فلا يجوز
 لانه يكلف الاكوا القلع فيتضرر اموالها بالبيع الا كارب الارض فانه يجوز اتفاقاً
 والدليل قول المحيط لأن البائع بطالبه بالقلع ليقرغ نصيبه من الارض ولا يمكن ذلك
 الا بقلع الكل فيتضرر المشتري فيما لم يشتره وهو نصيب نفسه اهـ كلام الطرسوسي
 مختصاً ثم حرر أن حكم الغراس كالزرع وهذا كله فيما اذا لم يدرك الزرع والغر والا جاز
 لعدم الضرر بالقلع كما سيذكره السارح عن الفتاوى اذا باقت الانحصار وان القطع
 جازاً لشراء والا قصد ومنه الزرع كما في يوع البحر عن الولوالجية والخاص أن ما بلغ
 أو ان قطع يصح بيع الحصة منه للشريك واغيره ولو بلاذن الشريك لعدم الضرر والا
 لم يجز بيعه من الاجنبي بلاذن الشريك فلو باذنه لم يجز ان كان مراد المشتري اجبار
 الشريك على القلع والابان سكت الى وقت الادراك يجوز على هذا ما كان في الارض
 المحترقة لانه معد للبقاء لا للقطع فلا يتضرر أحدهما فلو أراد القطع قبل بلوغ أو انه
 لا يجب الى ذلك واذا طلب أحدهما فسخ البيع يجب لانه فاسد وانما يتقلب جائز اذا
 سكت الى وقت الادراك وأما البناء فذكر الطرسوسي انه أما ان تكون الارض
 لهما أو لغيرهما ولا أحدهما فان كانت لهما ففي المحيط انه لو باع أحدهما حصته من
 البناء فقط لاجنبي لم يجز ولو باذن الشريك لأن البائع مطالبته بالهدم وكذا لو كان لكل
 له فباع نصفه من رجل لأن المشتري بطالبه بالهدم فيتضرر البائع فيما لم يبعه ولو باع

من شرطه في رواية ساذقي أخرى لا واختارها أو أوجب لأن البائع يطالبه بتقريب
نصيبه من الأرض • وإن كانت الأرض لغیرهما في البدائع والخلاصة لأواع لاجنبي
لم يجز له لا يمكنه تسليحها لا يضرر وهو قرض البناء ويستقله أنه لشره يجوز لكن
يفني حمله على ما لا ضرر فيه كالأوستاموها للبناء مدة • ومدة المدة لأن البائع لاحق له
في الأرض فلا بد منه مكالمة المشتري بالقطع بخلاف الأرض المستأجرة لبقائه
في الأرض الآن • وإن يورج نصيبه منها قبل البيع وكذا لو كانت الأرض مقصورة لأن
البناء غير مستحق للبقاء بل للقطع فهو كالقوع حقيقة فيصع يعه ولو لاجنبي ومنه
الاحكام التي يدفع لها في كل سنة مبلغ معلوم بلا اية شرعية فينبغي أن يكون كالمقصورة
لأنه مستحق للقطع • وإن كانت الأرض لأحد هما فإن باع أحدهما لاجنبي لا يجوز أن
لشره ينفى الجواز سواء كان البائع صاحب الأرض أو الآخر لأن البناء هنا لا يكون
الابطريق إلا بآية فهو مستحق للقطع بخلاف الزرع في أرض أحدهما فإنه بطريق
المزارعة وهي عقد لازم فالزرع مستحق للبقاء عند المصع مع صاحب الأرض حصته
في الزرع للزرع وصح العكس لعدم الضرر هنا خلاصة ما سوره الطوسي في أنفع
الوسائل قلت والعرف الآن في العمارة أنها تنفي في أرض الوقف أو أرض بيت المال
بعد استحكار أرض الوقف مدة طويلة على مذهب من يراها فإذا باع حصته من البناء
لاجنبي بعد ما حكره الحصته من الأرض أو فرغ من حق تصرفه في الأرض السلطانية
بإذن المتكلم عليها صح لعدم الضرر وكذا لو تأخر الاحكام والقرع عن البيع لارتفاع
المقصد كما مر فيما لأواع حصته من الشجر قبل الادراك ولم يطلب القطع الى الادراك وعلى
هذا قلنا من البدائع والخلاصة من عدم الجواز لاجنبي • فينبغي حمله على ما إذا كانت
الأرض مستأجرة بقرينة التعليل وذلك لأن المشتري غير مستعير ولا بد من تسليم المبيع
فلا بد من الهدم وفيه ضرر على الشريك بخلاف ما إذا كانت في أرض وقف أو أرض
سلطانية لأنه يمكنه تسليم المبيع مع الأرض فيقوم المشتري مقام البائع إذا كان قصده
إبقاء البناء وتزول عنه الفساد الذي ذكرها وهذا ما استند اليه الخليلي في عمله الجواز
تبعاً لابن نجيم كما مر • لكنه سوى بين الفراس والبناء فيحصل ما مر من عدم الجواز
في الفراس الذي لم يبلغ أو ان القطع على ما إذا كانت الأرض للبائع وقد استوفينا
الكلام على هذه المسائل في كتابنا العقود الدورية تنقيح الفتاوى والحمد لله رب العالمين
(قوله فتنه) أشار به الى وجه التوفيق الذي ذكرناه بين كلاي ابن نجيم (قوله فلا
يجوز بيعه إلا بآية) راجع الى قوله لا في صورة الخلط وما بعده • وح قد سقط في بعض
النسخ من هنا الى قوله والاختلاط (قوله فلا تخرأ أن يطل البيع) كذا في غالب كتب
المذهب معطين بضرر الشريك بذلك عند القصة إذ لو صح في نصيبه لتعين نصيبه فيه
فاذا وقعت القصة للآخر كان ذلك ضرراً على الشريك إذ لا سبيل الى جمع نصيب الشريك

فتنه فلا يجوز بيعه إلا بآية ولو
كانت الأرض مشتركة بينهما باع
أحدهما بيئاً معينا أو نصيبه
من بيت معين فلا تخرأ أن يطل
البيع

وفي الواقيات داوين رجلين باع
أحدهما نصيبه لآخر ليجزأه
لا يتخلوا ما ان باعه بشرط التركة أو
بشرط القتل أو الهدم أما الأول
فلا يجوز لأنه شرط منفعة للمشتري
سوى البيع فصار كشرط اجابة
في البيع ولا يجوز بشرط الهدم
والقتل لأن فيه ضررا بالشريك
الذي ليس في الفتاوى مشجرة
بين قوم باع أحدهم نصيبه مشاعا
والآخر قد انتهت أو ان القطع
حتى لا يضرها القطع جاز الشراء
وللمشتري أن يقطع لأنه ليس في
القسم ضرر وفي التوازل باع نصيبه
من المشجرة بلا أرض فلا إذن
شريكه ان يقطع أو ان انقطاعها
جاز البيع لأنه لا يضرر المشتري
بالقسمة وان لم تبلغ فسد تضرره
بها وفيها باع بناء بلا أرض على
أن يترك المشتري البناء فالبيع
فاسد عمادية من الفصل الثالث
من مسائل الشيوخ (والاختلاط)
بلاصنع من أحدهما فلا يجوز بيعه
الأبانه لعدم شيوخ الشركة
في كل حصة بخلاف شيوخهم
وطاحون وعمد ودية حيث يصح
بيع حصته اتفاقا كما بسطه
المصنف في فتاويه ثم الظاهر أن
البيع ليس يقيد بديل المراد
الأخراج عن الملك ولو بهية أو
وصية وقامه في الرسالة المباركة
في الأشياء المشتركة وهي نافعة
لن ابتلي بالاقضاء وزاد الواني
الشفعة أيضا فراجع

فيه والحال هذه لأن نصيبه للمشتري ولا يصح نصيب البائع فيه لقوات ذلك ببيعته النص
وأذا سلم الأمر من ذلك استحق ذلك وهمل طريق القسمة كذا في الخبرين من البيع (قوله
باع أحدهما نصيبه) أي من البناء فقط كما هو صريح العمادية أما بيع النصيب من
الدار بقوله ما فلا مانع من جوازه أخذه ح (قوله بشرط القتل أو الهدم) أي قلح
الاختساب أو هدم البناء والعمارة والبنى ح عن العمادية والهدم بالوار (قوله
كشرط اجابة في البيع) أي كالو باع البناء واشترط عليه اجابة الأرض وهو مفسد للمقد
لأن فيه منفعة لأحد المتعاقدين (قوله باع أحدهم نصيبه) أي من الشجر وبه عبر
شرح المتيقن ط (قوله قد انتهت أو ان القطع) الأولى قد انتهت أو ان قطعهما وهذا انما
يظهر في شجر يرا دمنه القطع بخلاف ما راد منه المنع ط (قوله حتى لا يضرها) أي
لا يضر الاشجار وفي نسخة لا يضرها نصيبا التنية أي لا يضر الشريك والمشتري
(قوله وللمشتري أن يقطع) أي بعد القسمة ط (قوله وفي التوازل) هو عين ما في الفتاوى
ط لكن أعاده لأن فيه التصريح بقوله بلا أرض وبشوله بلا إذن شرعيه مفاده أنه لو باع
نصيبه من الأرض والشجر يصح وان لم يبلغ أو ان القطع لا نه ليس لأحدهما أن يطالب
شريكه بالقتل لأن ما تنصحه ملكه فلا يضره أحدهما كافي أنفع الوسائل من المخط
وأنه لو باع بأذن شريكه أو من الشريك نفسه أنه يصح أيضا وتقدم الكلام عليه (قوله
وفيها الخ) هي مسألة الواقيات ط (قوله والاختلاط بلا منع من أحدهما) كما إذا
انشق الكيسان فاختلط ما فيهما من الدراهم ط عن الشيوخ (قوله لعدم شيوخ
الشركة الخ) يشير إلى الشريك الذي قد نضاه من القسمة والجهر (قوله حيث يصح بيع
حصته) أي من غير شريك ط (قوله كما بسطه المصنف في فتاويه) حاصل ما بسطه هو
ما قد نضاه من ذكر الفرق بين المشترك بالخلط والاختلاط والمشارك بغيرهما كارت ونحوه
وأنه لا يشترط في حصة البيع الاقراض عند التسليم لاتفاقهم على حصة بيع مشاع لا يمكن
افرازه للجمام والطاحون والعبد والذابة (قوله ثم الظاهر أن البيع) أي الواقع
في قول المصنف فصحة بيع حصته الخ وهذا مأخوذ من الجرح لكن إخراج المشترك
عن الملكية بشرطه كونه غير قابل للقسمة كبيت صغير وحمام وطاحون أما قابلها فلا
يصح ما لم ينقسم فيصير للمشارك بخلط أو اختلاط وبعد القسمة لأحدهما إلى اذن الشريك
تأمل (قوله وقامه في الرسالة المباركة) أي قوله وما لا ارتفاع) ساقط من بعض النسخ
قال في التبريقي الأحكام في الأشياء المشتركة ينقسم مستوفى في الرسالة المباركة في الأشياء
المشركة فعملك بها تزد بها ما فأنها لمن ابتلي بالاقضاء نافعة وأقوات التبول عليها ساطعة
(قوله وزاد الواني) أي محشى الدرود حيث قال قوله لا في صورة الخلط والاختلاط
اعترض عليه بأنه ينبغي أن يشير إلى استثناء صورة الشفعة أيضا فأنها للورث وأرضا
لا يجوز أن يبيع أحد الواردين حصته من الأرض من غير شريكه الأبانه ولا ينبغي أن

هذه الصورة غير خارجة عن صورة الاختلاط **ا** وفيه تأمل بل هذه الصورة من الشريك
بسبب جبري فإذا آلت اليها بالاثبات لكل التصرف في حصته وإن كان لشريك
الشفعة طقت ويؤيده أن قوله لا في صورة الخلط والاختلاط استثناء من صحة البيع
بلاذن الشريك وحده توقف الصحة على إذن الشريك وهذا لا يتأتى في الشفعة فإن
بيع الحصص من الدار صحيح وإن كان للشريك - في الثلث بالشفعة فإنه إذا ادعى الشفعة
تملكها ملكا جديدا وإن ملك يتيقن ملكا المشتري على حاله سواء أذن أولا (قوله وأما
الاتفاق الخ) محترز قوله عن تصرف مضر (قوله في بيت وخدام الخ) قال في جامع
الفصولين وفي الكرم يقوم عليه فإذا أدركت الثمرة يبيعها ويأخذ حصته ويقتطع حصته
الغائب فإذا أقدم الغائب أجاز بيعه وأضمنه القيمة ولو أدى المخرج قنبر ع أرض بينهما
زروع أحدهما قسم الأرض بينهما فوقع في نصيبه أفسر وما وقع في نصيب
شريكه أمر بقلعه وضمن نقصان الأرض هذا إذا لم يدرك الزرع فلو أدركه وأقرب بغير
الزراع لشريكه نقصان نصفه ولو انتقص لانه غائب في نصيب شريكه **ا** قلت هذا إذا
كان الشريك حاضرا كما قبله في الخاتمة لأن قسمة الأرض لا تكون مع الغائب ولأنه
لا يكون غائبا في صورة الغيبة والملك يمكن له زراعته أتم يمكن كونه غائبا ولو كانت الزراعة
تتقصها القولة في الفصولين ويقتضى أنه لو علم أن الزرع ينفع الأرض ولا ينقصها أنه أن
يزرع كلها ولو حضر الغائب فله أن ينفع بكل الأرض مثل تلك المقترضا الغائب في مثله
دلالة ولو علم أن الزرع ينقصها أو الترك ينقصها أو يزيد قوة فليس للحاضر أن يزرع
فيها شيئا أصلا إذا الرضام ثبت وكذا لو مات أحدهما قل لشريك أن يزرع **ا** قلت وفي
القنية لا يلزم الحاضر في الملك المشترك أجزا وليس للغائب استعماله بقدره تلك المقدرة لأن
المهاية بعد انحصار **ا** وهذا موافق لما ساقى آخر الباب عن المنظومة المحمية لكنه
مخالف لما ذكره في تنوير البصائر عن الخاتمة أن الدار كالأرض وأن الغائب أن
يسكن مثل ما سكن شريكه وأن المشايخ استحسنوا ذلك وهكذا روي عن محمد وعليه
الفتوى **ا** وسيأتي تمامه في الفص **ب** (قوله ينتفع بالكل) في الخاتمة للحاضر أن يسكن
كل الدار بقدر حصته وفي رواية أنه أن يسكن منها قدر حصته ولو خاف أن تخرب الدار له
أن يسكن كلها **ا** والفرق بين الروايتين أن الرواية المشهورة أنه لو كان له نصف الدار
مثلا يسكنها كلها مدة بقدر حصته كنصف سنة ويتركها نصف سنة وعلى الرواية الثانية
يسكن نفسه فقط وهذا إذا لم يحض خراجها بالترك ولو خاف يسكنها كلها إذا تجاوزت
في الفصولين وكذا في الخادم يستعمله الحاضر بخصته ومقتضاه أنه يستعمله يوما
ويتركه يوما بقدر حصته الغائب فاطلاق الشارح في محل التقييد (قوله بخلاف الدابة)
لتفاوت الناس في الركوب لا السكن والاستخدام فصولين وهذا ظاهر إذا كان يسكن
وحده أمالو كان له أولاد وعيال كثيرون لاشك أن السكن يتفاوت أكثر من الركوب

وأما الاتفاق به بغيره شريكه في
بيت وخدام وأرض ينتفع بالكل
أن كانت الأرض ينتفع بالزرع
والأجور بخلاف الدابة ونحوها
وقوله في الفصل الثالث
والثلاثين من الفصولين

وكذا الاستخدام يتعاون بكثرة الأعمال والاشتغال فليست أرى وأقاد في شرح الوجهة
 أن المتع في (الركوب خاصة لا في غيره كالحط ونحوه) قوله أي واقعة بسبب العقد أشار
 به إلى أن الإضافة من الإضافة إلى السبب وهي أقوى الإضافات وقد سبق عن الكمال
 أن الإضافة للبيان ط (قوله فإبالة للوكالة) يعني عنه قول المصنف بعد بشرطها كون
 العقود عليه فإبالة للوكالة ط (قوله الإيجاب والقبول) كأن يقول أحدهما شاركك
 في كذا وقبل الآخر لفظ كذا كتابة عن الشيء أهم من أن يكون خاصا كالبرز والبذل
 أو عاما كما إذا شارك في عموم التصارات بحر (قوله ولو معنى) يرجع إلى سلك من
 الإيجاب والقبول ط (قوله كالأودع في ألفا) أي وقيل الآخر - وهذا فعل انعقدت
 الشركة بحر وقوله وأخذها عطف تفسير لأن المراد القبول - يعني وهو بنفسه الأخذ
 (قوله وبشرطها الخ) أفاد أن كل مورد عقد الشركة تنه عن الوكالة وذلك ليكون
 ما يستفاد بالتصرف مشترك كما يتم ما فتحه في حكم عقد الشركة المأجور منه وهو الاشتراك
 في الربح أو لولم يكن كل منهما وكيلان مساحبة في النصف وأصله في الاشتراك لا يكون
 المستفاد مشترك كالاختصاص المشتري بالمشتري فتح (قوله كاستطاب) واحتشاش
 وأصله ط (قوله ونكذبان المالك في كل ذلك يخص بن بشرط السبب فتح (قوله وحكمها
 الشركة في الربح) الواو والصال ط أي فيلزم اشتراكهما في الربح غير المسمى وبحقل
 كون الواو للعطف على قوله وبشرطها ط (تبيينه) هو وشبب الإشهاد عليها وذكر محمد كهيئة
 كتابها فقال هذا ما اشترط عليه فلا وفلان اشتراك على تنويقه تعالى وأداء الأمانة
 ثم بين قدر رأس مال كل منهما ويقول ذلك كله في أيديهما يشتركان به ويبيعان جميعا
 وشقي ويعمل كل منهما برأيه ويبيع بالتفقد والقسمة وهذا وإن ملكه كل بطل عقد
 الشركة إلا أن بعض العلماء يقول لا يملكه إلا بالتصريح به - يقول فما كان من ربح فهو
 بينهما على قدر رؤوس أموالهما وما كان من ضبيعة أو شبهة فذلك ولا خلاف أن اشتراط
 الوضعية بخلاف قدر رأس المال باطل واشتراط الربح متفاد واعتاده صحيح فيلزم
 فإن اشتراط التوافق فيه كناية كذلك ويكتب التاريخ على ما لا يدعي أحدهما لنفسه حقا
 فيما اشتراطا لا شر قبل التاريخ فتح (قوله وهي) أي شركة العقد وقوله ربعة خبر
 عنه وقول المصنف أماما فوضعة مع ما عطف عليه بدل منه تأدل (قوله وكل من
 الآخرين) أي التقبل والوجود فهي حينئذ ستة ولا يحن ما فيه من الركائز فكان عليه
 أن يقول وهي ستة شركة بالمال وبالأعمال ووجود وكل أماما فوضعة أو عنان كما قاله
 الشيخان الطحاوي والكزنجي وجرى عليه الزيلعي وغيره نعم ما فعله الشارح حسن
 من حيث أن قول المصنف أماما فوضعة وأمانتان خاص بشركة المال بدليل قوله بعده
 وأما قبل وأما وجود فتصديق ما يورثه الحق من أن الآخرين لا يكونان مقاضاة ولا
 عنان فافهم وسند مسكر أن شروط المقاضاة في المراضة الثلاثة مختلفة وأن الظاهر

مطلد
 شركة العقد

(وشركة عقد) أي واقعة بسبب
 العقد فإبالة للوكالة (وركتها)
 أي ما هيها (الإيجاب والقبول)
 ولو معنى كالأودع في ألفا وقال
 أخرج مثلهما واشترى الربح بيننا
 (وبشرطها) أي شركة العقد (كون)
 العقود عليه فإبالة للوكالة فلا
 تصح في مباح كاستطاب (وعدم)
 ما يقطعها كشرط دراهم مسماة
 من الربح لاسد هما) لأنه قد
 لا يربح غير المسمى وحكمها
 الشركة في الربح (وهي) أربعة
 مفاوضة وعنان وتقبل ووجود
 وكل من الآخرين يكون مقاضاة
 وعنانا كما يسمى

مطلد
 اشتراط الربح متفاد وصحيح
 بخلاف اشتراط التمسك

مطلب
في شركة المفاوضة

(أما مفاوضة) من التفويض
بمعنى المساواة في كل شيء
(ان تضمنت وكالة وكفالة)
لصحة الوكالة بالمجهول ضمنا
لاقتدا (وتساويا مالا) نصحه به
الشركة وكذا رجحا كما حققه
الوالمى (وتصرفا دينيا) لا يفتق
أن التساوى في التصرف يستلزم
التساوى في الدين وأجازها
أبو يوسف مع اختلاف المذاهب
الكرهة (فلا تصح) مفاوضة
وان صحت عنانا (بين حرة وعبد)
ولو مكاتباً وما دونها (وصحى) وبالف
ومسلم وكثير) لعدم المساواة
وقاد أنها لا تصح بين مبيع لعدم
أهليتهما للكفالة ولا ما دونين
لتفاوتهما قبة (وكل موضع لم تصح
المفاوضة لتقد شرطها

أنها في الأشهرين بجزأ (قولهم من التفويض) وأمن الفوض الذي منه فاض المهاد إذا
مفع فزع ولذا قال في الهداية لا يتم شركة عامة في جميع البصارات وفي القاموس المفاوضة
الاشتراك في كل شيء والمساواة اهـ ~~لكنها~~ في الاصطلاح أخص لأنه لا يلزم فيها
مساواتهما في العقار والعروض كما أفاده ط (قوله ان تضمنت وكالة وكفالة) أى
بأن يكون كل واحد منهما مأمورا بما يجب له أحسبه بمنزلة الوكيل وفيما يجب عليه بمنزلة
الكفيل عنه خاتمة وقد اعترض ذكر الوكالة بأنه لا فائدة فيه لأنه لا يخلص المفاوضة
وأجاب في النهر بأنه لا بدع في ذكر شرط لشي وإن كان شرطاً لا خرا على أن الشرط
مجموع الوكالة والكفالة وهذا خاص بالمفاوضة (قوله لصحة الوكالة بالمجهول
ضمنا) جواب عما أورد من أن الوكالة بالمجهول لا تصح وأورد أيضا أن الكفالة
لا تصح بدون قبول المكفولة وهو ما يجهر وأجيب بمثل ما أجابه الشارح
فكان عليه أن يذكر الكفالة أيضا ~~لكن~~ قال في النهر عقب الجواب المذكور
على أن الفتوى في الكفالة على الصفة أى بلا توصف على القبول وسبقه الى هذا في الدرر
فلا امتراض بما ساقط من أصله فلذا لم يذكرها الشارح لكن فيه اشتباه وهو أن الواقع
هنا جهالة المكفولة ولا خلاف في أن العلم بشرط وانما الخلاف في اشتراط قبول
الكفالة فقبل بشرط وعليه التوثيق وصححه وقبل غير شرط وصحح أيضا (قوله نصحه به
الشركة) صفة له ولما لا احتريزه عما لو اخص أحد هما بملك عرض أو عقار كما يأتي
أودين كما في الخاتمة أى قبل قبضة فلو قبضه بطلت وانقلب عنانا اذ شرط المساواة
ابتداء وبقاء كما يأتي (قوله كما حققه الوالمى) أخذ من كونها عبارة عن المساواة
في جميع ما يتعلق به الشركة وقال فلذا لم يتعرضوا له في الخاتمة ويتبرر المساواة
في الربح أيضا (قوله يستلزم التساوى في الدين) لأن الكافر إذا اشترى خرا أو خنزيرا
لا يقدر المسلم أن يبيعه وكافة من جهته فيقو شرط التساوى في التصرف ابن كمال
(قوله مع الكراهة) لأن الكافر لا يهتدى الى الحائز من العقود زيلقى (قوله ومسلم
وصائر) أفاد أنها تصح بين اثنين كصراى وبجوى كما في الخاتمة (قوله لعدم
المساواة) فإن العبد لا يملك التصرف والكفالة لا يذن المولى بخلاف الحر والسبي
لا يملك الكفالة أصلا وملك التصرف باذن الولى بخلاف البالغ والكافر يقدر على
تملك الحر وتلقاها بخلاف المسلم أفاده في الدرر والنهر وفي عبارة ح هنا سقطت منه
(قوله وأفاد) أى بالدلالة الاولى (قوله لعدم أهليتهما للكفالة) أى ولو باذن الولى
نهر (قوله ولا ما دونين) ولا مكاتب نهر ولا بين حر ومكاتب ولا بين مجنون وعاقل ح
عن الهندية (قوله لتفاوتهما قبة) أى فأنهما وإن كانا أهلا للكفالة بالاذن إلا أنهما
يتفاضلان فيها لأنهما يتفاوتان قبة فلم يتحقق كون كل منهما كفا لا يصحح ما لمزم صاحبه
نهر لأنه إذا استغرق الدين رقبته ما يتعلق بقبضتهما فيلزم طلبة الأكر قبة بأكر من

الآخر (قوله ولا يشترط ذلك في العنان) جعله حالة احتراز بها عما يشترط في العنان
أيضا كعدم اشتراط دراهم معلومة من الربح لاحدهما فلا تكون عنانا أيضا (قوله
كأكثر) في قوله وان صحت عنانا ح (قوله لاستجماع شرائطه) أي شرائط العنان (قوله
كما يستضيح) أي في قوله تنصع من أهل التوكيل وان لم يكن أهلا له ~~كما يستضيح~~ ح (قوله
لتساويهم ماله الخ) جواب عما استدله لابي يوسف على جوازها بين مسلم وكافر بآراء
الفارق قال في القح وأما الخنزير والشاة في المساواة بينهم ثابتة لأن الدليل على كونه
ليس مالا متوقفا قائم وولاية الالتزام بالمحاجة ثابتة باقتضاء الملة والاعتقاد فلا يجوز
التصرف فيه للشاة كالخنزير أيا في خلاف الكافر فان الدليل على منع بيع الخنزير
والخنزير وان كان قائما له لم يلزم من تساوي نكته بالدليل (قوله وان لم يعرضها عنهما)
لأن لفظها علم على تمام المساواة في أمر الشركة فإذا ذكرها تثبت أحكامها إقامة لفظ
مقام المعنى فتح (قوله أو بيان جميع مقتضياتها) بأن يقول أحدهما وهذا جائز بان العنان
مسلمان أو ذمتان شاركتك في جميع ما أمك من نقد وقد مر أنك على وجه التقويض
العالم من كل ماله الآخر في التصاريح النقد والقيمة وعلى أن كلاهما من الآخر
ما يلزم من أمر كل بيع فتح (تنبيه) يقع كثيرا في التلاصق ونحوهم أن أحدهم
يموت فتقوم أولاده على تركته بلا قسمة وبه يكون فيها من حوث وزراعة وبيع وشراء
واستدانة ونحو ذلك وتارة يكون كبيرهم هو الذي يتولى هماتهم وبه يكون عنده بأمره
وكل ذلك على وجه الإطلاق والتقويض لكن بلا تصريح بلفظ المساواة ولا بيان
جميع مقتضياتها مع كون التركة أغلبها أو كلها عروضا لا تصح فيها شركة العقد ولا شك
أن هذه ليست شركة معاوضة خلافا لما أفتى به في زماننا من لأخبرته بل هي شركة ملك
كما حذرته في تنقيح الحامدية ثم رأيت التصريح به بعينه في فتاوى الحنفية فإذا كان
سهمهم واحدا ولم يفرق ما حصله كل واحد منهم بعمله يكون ما جعده مشتركا بينهم بالسوية
وان اختلفوا في العمل والرأى كثرة وصوابا كما أفتى به في الخيرية وما اشتراه أحدهم
لنفسه يكون له ويضمن حصته شرعا كما نحن نؤمنه إذا دفعه من المال المشترك وكل
ما استدانه أحدهم يطالب به وحده وقد سئل في الخيرية عن كتاب الدعوى عن أخوة
أشقاء عائلتهم وكسبهم واحد وكل مفوض لأخيه جميع التصرفات أذى أحدهم أنه
اشترى بستانا لنفسه فأجاب إذا قامت البينة على أنه من شركة المعاوضة قبل وان كتب
في ذلك التبائع أنه اشترى لنفسه اه لمصلحة ويا في تمام الكلام في أول الفصل الثاني
(قوله استحصانا) والقياس أن يكون الطعام المشتري والكسوة المشتراة بينهما لانهما
من عقود البضاعة فكأن من جنس ما يتناول به عقد الشركة (قوله لأن الماهوم الخ)
لأن كلا منهما ماله بقصد المعاوضة أن تكون نفقته ونفقة عياله على شريكه ولا يمكن
من تحصيل حاجته بالائتمار بمصارف كل منهما مستثناة من القدرة من تصرفه والاستثناء

مطلب
فيما يقع كثيرا في التلاصق
محاصره شركة معاوضة

ولا يشترط ذلك في العنان كان
عنانا) كأكثر (لاستجماع شرائطه)
كما يستضيح (وتصح) المعاوضة
(بين حنفي وثناي) وان تفاوتوا
لصرفا في سقوط التسمية
لتساويهم ماله وولاية الالتزام
بالجهة ثابتة (ولا تصح الإبقاء
المعاوضة) وان لم يعصفا
معناها مراح (أو بيان) جميع
(مقتضياتها) ان لم يذكر لفظها
إذا العبرة بالمعنى لا بالمبنى وإذا
صحت (فما اشتراه أحدهما يقع
مستورا كالإطعام أهله وكسوتهم)
استحصانا لأن الماهوم بدلالة
الحال كالشروط بالمعنى

المعلوم بدلالة الحال كالاقتناء المنسرد ودور (قوله ما كان من حوائجهم) مثل شراء
 بيت السكنى والاستغفار للسكنى والركوب لحاجته كالنج وغيره وكذلك الادام بجر
 (قوله ولو جارية لوطاً) لكن هنالاجمع شريكه عليه بشئ من ثمنها المؤدى من مال
 الشركة (قوله كما يأتى) أى فى الفصل الاخر (قوله أجمعا شاء) أى المشتري بالامالة
 وصاحبها لكفالة دور (قوله بما أذى) الاولى حذفه ليشمل ما لو أذى المشتري فم يفهم
 ذلك لدلالة قى ط عن الشئى قال فى النبايع وان تصد الفين من مال الشركة ضمن
 نصفه لصاحبها فاذا وصل الى يده بطلت المفاوضة لانه فضل مال شركه والنصف فى المال
 يطل المفاوضة اه (قوله بقدر حصته) يدل من قوله بما أذى (قوله ان أذى من مال
 الشركة) وان أذى من غيره وهو ملك لا يرجع وبطلت المفاوضة ان كان من شخص
 ما تقع فيه الشركة لانه بدخوله فى ملكه زاد ماله والا فلا تطل كما اذا ذبح عرضا كما لا يخفى
 ط (قوله وكل دين لازم أحدهما الخ) يستثنى ما اذا كان الدائن الشريك فى الظهيرة
 لو باع أحدهما من صاحبه فوبالقطع قيمته نفسه أو أمة ليطأها وطعما لا لهل جاز
 البيع بخلاف ما اذا باعه شيئاً من الشركة لأجل التجارة اه فى صورة الجواز لزمه الفين
 ولم يلزم شريكه أخاه فى الميراث ويكون الفين نصفه ونصفه لشريكه كما ذكره الحاكم
 فى المكافى واغماز البيع لأن ذلك لا يختص به المشتري فلا يقع مشتركا بينهما حدث
 اشتراك نفسه بخلاف ما اذا اشترا التبايلة فإنه لا يبيع لانه لا يقيد اذ لو صح عائد مشتركا
 بينهما كما كان ولهذا قال فى الكافى وان كان لاحدهما عبيران فاشترى الآخر
 للتجارة جاز وكان بينهما اه ووجهه أن الشراعهما مفيد لانه لم يكن مشتركا قبل الشراء
 هذا ما ظهر لى (قوله بتجارة) كفى المشتري فى بيع جاز وقفته فى فاسد سواء كان
 مشتركا أو لنفسه وأجرة ما استأجره لنفسه أو لحاجة التجارة وهكذا مهر المشتراة
 الموطوءة لاحدهما اذا استحققت فله مهر حتى أن يأخذ أجمعا شاء باعتقوله وبسبب
 التجارة بخلاف المهر فى النكاح بجر (قوله واستقراض) هو ظاهر الرواية وليس
 لاحدهما الاقراض فى ظاهر الرواية بجر وسماقى تمام الكلام عليه (قوله وغصب)
 المراد به ما يشبه ضمان التجارة فيدخل فيه الاستهلاك والودعة المجموعة أو المستهلكة
 وكذا العارية لأن تقررا الضمان فى هذه المواضع يقيد به تلك الاصل فبصغير معنى
 التجارة بجر وعليه فالاولى أن يقول بتجارة أو ما يشبهها كاستقراض وغصب الخ
 وخرج ما لا يشبه ضمان التجارة كهر ويل خلع أو جنابة كما يأتى (قوله وكفالة الجمل
 بأمره) هذا قول الامام وقال لا يلزم الا خولانهم اتفرع له أنها تبرع ابتداء ومعاوضة
 انتهى لان المكفيل تضمن المكفول عنه لو كانت بأمره بخلاف كفالة النفس لانها
 تبرع ابتداء وانها وكذا كفالة المال بلا أمر فلا يلزم صاحب فى الصحيح لا تصدق
 معنى المعاوضة وتعلمه فى القبح (قوله ولو لزمه) أى لزمه ما ذكر من الثلاثة بأقراره أى

وأرادنا المستثنى ما كان من
 من حوائجهم ولو جارية لوطاً باذن
 شريكه كما يأتى (والبايع مطالبة
 أجمعا شاء بيمينهما) أى الطعام
 والكسوة (ويرجع الآخر)
 بما أذى (على المشتري بقدر
 حصته) ان أذى من مال الشركة
 (وكل دين لازم أحدهما بتجارة)
 واستقراض (وغصب) واسم لاند
 (وكذا الاجمال بأمره لزم الآخر
 ولو لزمه بأقراره)

فانه يكون عليه لانه اشهر من امره على استثنائه بجر عن الخط ومسنذ كرفي الفروع
 أن اقراره بالاستقرار بلزومه خاصة وبأنى غلبه وماذا كرم من لزومه بالاقرار في شركة
 المفاوضة أمّا المعنان فلا يعضى اقراره على شريكه بل على نفسه على تفصيل سند كره
 عند قول المصنف لا اقراره بدین (قوله لمن لا تقبل شهادته) كالمسوقه وفروعه وامرأه
 وعندهما يلزم شريكه أيضا الالعبده ومكاته بجر (قوله ولو مقتضاه) أي من نكاح
 فلا عتق أم ولده ثم أنزلها بدین يلزمها وان كانت في عتده لان شهادته لها بآخرة بخلاف
 المصنفه عن نكاح في ظاهر الرواية بجر (قوله ونكاح) على تقدير مضاف أي بدل خلع
 كالوعدت امرأته شركة مفادته مع آخر ثم خالت ذوجها على مال لا يلزم بكمها
 وكذا لو أنكرت بدل الخلع فتح (قوله وجنابة) أي أرض جنابة على الآدمي أما الجنابة
 على الدابة أو التوب فلم يشر بكم في قول الامام رحمه الله عليه بل الجنابة عليه بالضعفان
 نهر عن الحدادي (قوله وكل ما لا تصح الشركة فيه) كالصالح عن دم العمد وعن الزنفة
 بجر (قوله وفائدة الزوم الخ) بيان لوجه الفرق بين ما يلزم أحد لشريكه وبين ما يشترط
 الآخر وما لا يلزمه (قوله انه اذا ادعى على أحدهما) أي ادعى عليه بهما وضخه فله
 تخليف الآخر أي الذي لم يشر إليه فقد لكن بحلف المباشرة على البتة أو النطق بأن يحلف
 في ما يعتك مثلا لانه فعل نفسه ويحلف الآخر على العلم بأن يحلف في لا علم أن شريكه
 باعك وانما يحلف الآخر لان الدعوى على أحدهما دعوى عليهما قال في البحر ولو ادعى
 عليهما يستحق كل واحد البتة لان كل واحد منهما يستحق على قول نفسه فأبى ما نكل
 عن البين يعضى الامر عليهما لان اقرار أحدهما كإقرارهما اذ هو ذلوا وكان كل من
 المذموم عليهما لما شربن كما يفرضه التعليل فلو كان المباشرة أحدهما يحلف الآخر على
 العلم لانه فعل غيره كما لا يخفى (قوله ولو ادعى على الغائب) أي على فعل الغائب بأن ادعى
 على الحاضر بأن شريكك الغائب باعني كذا (قوله له تخليف الحاضر على علمه)
 لانه فعل غيره بجر (قوله له تخليف البتة) لانه يستحقه على فعل نفسه بجر قال ح
 أي البين البتة فالبينة قائم مقام المفعول المطلق المحذوف فقام البينة مقام الموصوف
 اه قال في البحر ولو ادعى على أحدهما أرض جراحة خطأ واستخافه البتة لم يكن له تخليف
 الآخر وكذا المهر والخلع والصالح عن دم العمد لان هذه أشياء غير داخل تحت
 الشركة فلا يكون فعل أحدهما كفعلهما (قوله وبطلان ان وهب الخ) لو قال وبطلت
 ان حلفت أحدهما الخ لكانت أخصروا فود لشموله ما ذكره الشارح من الصدقة والابصاء
 ط عن أي السعود (قوله مما يجزى) أي في قوله ولا تصح مفاوضة وعنان بغير التقدير الخ
 ط (قوله ووصل ليد) بمقتضاء اشتراط ذلك في الموروث أيضا وروى في الشرع بلالية بأن
 الملك حصل بمجرد موت المورث اه ح وهو محمول على التقدير العين بخلاف الذين لقول
 الزبلي ولو ورث أحدهما بنوه وورثاهم أو ذناب لا تبطل حتى تنبض لأن الدين لا تصح

الاذا أنكرت لا تقبل شهادته
 ولو مقتضاه فانه خاصة كره
 وخلق وجنابة وكل ما لا تصح
 الشركة فيه (و) فائدة الزوم أنه
 (اذا ادعى على أحدهما فله تخليف
 الآخر) ولو ادعى على الغائب له
 تخليف الحاضر على علمه ثم اذا قدم
 له تخليف البتة ولو واجبه
 (وبطلان ان وهب لا أحدهما
 أو ورث ما تصح فيه الشركة)
 مما يجزى ووصل ليد ولو صدقة
 أو ابصاء لقوات المساواة بقاء
 وهي شرط كالابتداء

الشركة نفسه أغفده طعن أي السوء (قوله كعرض) أدخلت الكاف البدون فانها
 لا تبطل بها إلا بالقبض طعن البصر (قوله بجاذب كسر) أي تلك أحدهما ما تصعب فيه
 الشركة ط (قوله صارت عنانا) لعدم اشتراط المساواة فيها ط عن المنع (قوله ذكر فيها
 المال) لا حاجة إليه لأن الكلام في شركة الأموال أم ح أي لما قلنا من أن قوله
 أم ما فواضة وأما عنان خاص بشركة المال بدليل عطفه عليه قوله وقبيل ووجوه
 وقد تابع الشارح النهر والدرر (قوله بغير التقدين) فلا تحصن بالعرض ولا بالمكيل
 والموزون والعددي المتقارب قبل الخلط بنفسه وأما بعده فكذلك في ظاهر الرواية
 فيكون المخلوط شركة ط وهو قول الثاني وقال محمد شركة عقد وأثر الخلاف يظهر
 في استحقاق المشروط من الربح وأجمعوا أنها عند اختلاف الجنس لا يشترط نهر (قوله
 والقولس النافقة) أي الرابحة وكان يفني عنه ما يستعمل من التقييد بغير بيان التعامل
 والجواز بها هو الصحيح لأنها أعمان بالمصطلح الكل فلا تبطل ما لم يتصلح على ضده نهر
 (قوله والتبرو النقرة) في المقرب التبرم بالضرر من الذهب والفضة والنفرة القطعة
 المذابة منهما اه زاد في المصباح وقبل الذوب هي التبرف ذكره الشارح يصلح تفسيرها
 لهما لا لعدم الضرب في كل منهما لكن الفرق بينهما أن التبرم يذوب في النار أمثل
 (قوله ان جرى التعامل بهما) قيد بذلك زيادة على ما في الكثر ليوافق الرواية المخصصة
 كما أوضحه في البحر (قوله وصحت) أي شركة الأموال سواء كانت معاوضة أو عنانا
 بقرينة قوله ثم عقد اه ما فواضة أو عنانا ط (قوله ان باع كل منهما الخ) لأنه لا بيع حار
 بينهما شركة ملك حتى لا يجوز لأحدهما أن يتصرف في نصيب الآخر ثم بالعقد بعده
 صارت شركة عقد فيجوز لكل منهما التصرف في بلي (قوله نصف عرض الآخر)
 وكذا لو باع بالدرهم ثم عقد الشركة في العرض الذي باعه جاز أيضا زيلي وبحر وقوله
 الذي باعه يعني الذي باعه في الشركة (قوله وهذا) أي يبيع النصف بالنصف (قوله
 بقدر ما تشبه الشركة) أوضحه في النهاية بأن تكون قيمة عرض أحدهما أربع مائة
 وقيمة عرض الآخر مائة فإنه يبيع صاحب الأقل أربعة أخماس عرضه بخصم عرض
 الآخر فبصرف المتاع كله أخماسا ويكون الربح كله بينهما على قدر أس ما لهما اه
 ورده الزيلي بأن هذا الحل غير محتاج إليه لأنه يجوز أن يبيع كل واحد منهما نصف ماله
 بنصف مال الآخر وتفاوتت قيمتهما حتى يصير المال بينهما نصفين وكذا العكس جائز
 وهو ما إذا كانت قيمتهما متساوية فباعاه على التفاوت بأن باع أحدهما ربع ماله بثلاثة
 أرباع مال الآخر فعلى ذلك أن قوله باع نصف ماله الخ وقع اتفاقا وقصد الكون شاملا
 للمعاوضة والعنان لأن المعاوضة شرطها التساوي بخلاف العنان اه وأقر في البحر
 ولا يفتي ما فيه فان ما صورته في النهاية هو الواقع عادة لأن صاحب الأربعمائة مثلا
 لا يرضى في الأداة يبيع نصف عرضه بنصف عرض صاحب المائة حتى يصير العرضان

(لا تبطل قبض (ما لا تصعب فيه)

الشركة (كعرض وعقار) إذا

بطلت بجاذب (صارت عنانا) أي

تتقلب بها (ولا تصعب معاوضة

وعنان) ذكر فيها المال والأفوها

قبيل ووجوه (تفسير التقدين

والقولس النافقة والتبرو النقرة)

أي ذهب وفضة لضررها (ان

جرى) مجرى التقود (التعامل

بهما) والآخر كعرض (وصحت

بعرض) أو اتباع غير التقدين

ويترك قاموس (ان باع كل

منهما نصف عرضه بنصف عرض

الآخر ثم عقداه) معاوضة

أو عنانا وهذه حيلة لصحها

بالعرض وهذا ان تساوية

وان تفاوتا باع صاحب الأقل

بقدر ما تشبه الشركة ابن كال

بهم ما نصيغ وان أمكن ذلك ~~لصن~~ مطلق الكلام يعمل على التعاريف ولذا جازوا
على المتون من بيع النصف بالنصف على ما إذا ساءوا بقية قافهم (قوله اتفاق) أي
لم يقصد كره الفائدة وقد علمت أن فائدته موافقة للعادة ونحوه للمفاوضة أي لصا
بجلائل ما إذا قال باع بعض عرضي بعض عرضي الآخر فانه وإن شمل المفاوضة أيضا
لكن لا يشملها إلا إذا أريد بعض النصف دون الأقل ولا كثر قافهم ثم هو متفق
بالنظر إلى جواز بيع نصفه بالدرهم كما مر (قوله ولا تصح بيع غائب) بل لا بد من كونه
حاضرا والمراد حضوره عند عقد الشراء لا عند عقد الشركة فانه لو لم يوجد عند عقد
بيع أو لا ترى أنه لو دفع إلى رجل أو تفاوخل أخر حثها واشترىها والحاصل بيننا أنصافا
ولم يكن المال حاضرا وقت الشركة فبرهن المأمور على أنه فصل ذلك وأحضر المال وقت
الشراء جاز بجر من البرازية ومشبه في الفتح وغيره لكن نقل في البراءة أيضا عن القصة
ما يقيد فسادها بالافتراق بلا دفع ثم انعقادها وقت حضور المال (فرع) دفع إلى
رجل أو تفاوخل أو اشتريها بيني وبينك نصين والرجع لنا والوضيعة علينا فقلت المال قبل
الشراء لم يقض وبعد شئ المشتري النصف بجر عن الذخيرة قلت وجهه أنه لما أمره
بالشراء نصين صار مشتريا بالنصف وكافة عن الآخر والنصف أصالة عن نفسه وقد أوفى
الثمن من مال الآخر فيضمن حصة نفسه وتظاهر أن هذه شركة ملك لا شركة عقد
كما ينص قبل الفروع وليست مضادة لما قلنا متعبه إذ فانه يقع كثيرا (قوله على
موجب الشركة) أي من البيع والشراء بالمال والرجع به (قوله وأما عنان) مأخوذة
من عن كذا عرض أي ظهري أن يشارك في البعض من ماله ونعمه في النهر (قوله من
أهل التوكيل) أي توكيل غيره فتصم من السبي المأذون بالتجارة وفي حكمه المعنوي
(قوله لكونها لا تقتضي الكفالة) أي بخلاف المفاوضة كما مر فلو ذكر الكفالة مع توفير
بقي شروط المفاوضة انعقدت مفاوضة وإن لم تكن خوفرة كانت عذما ثم هل سئل
الكفالة يمكن أن يقال بطل وأن يقال لا بطل لأن الاعتبار في أي العنان عدم اعتبار
الكفالة لا اعتبار عدهما قال في الفتح وقد يرجع الأول بأنها كفالة مجهول فلا تصح
الأضمان فإذا لم تكن مما تنضمها الشركة لم يكن ثبوتها الاقصد اه خبر قلت أكن
في الخاتمة ولا يكون في شركة العنان كل واحد منهما كفيل عن صاحبه إذ المذكر الكفالة
بخلاف المفاوضة اه ومقتضاه أنه يكون كفيلًا إذا ذكر الكفالة وهذا ترجيح للاحتفال
الثاني ولعل وجهه أن الكفالة متى ذكرت في عقد الشركة تثبت بعينها وانحصار الاقصد اه
لأن الشركة لا تنافي الكفالة بل تستدعي الكفالة لاقتضى فيها الاقضاء اللفظ لها كأنه
المفاوضة أو يذكرها في العقد تأمل (قوله ولذا) أي لكونها لا تقتضي الكفالة ومقتضاه
أنها لا تقتضيها تصح خاصة أي في نوع من أنواع التجارة ولا مؤقتة بوقت خاص قال ح
وهذا يقتضي أن المفاوضة لا تكون خاصة مع أنها تكون كما مر ح به في الجراه ثم إذا

مطله
لا تصح الشركة بمال غائب

مطله
في شركة العنان

فقوله نصف عرض الآخر
اتفاق (ولا تصح بمال غائب
أو دين مفاوضة كانت أو عذما)
لتعذر المضي على موجب الشركة
(وأما عنان) بالبيع المستور وفتح
(ان تضمنت وكافة فقط) بيان
لشروطها (فتصح من أهل التوكيل)
كسبي ومعنوي بعدل البيع
(وان لم يكن أهلا للكفالة)
لكونها لا تقتضي الكفالة بل
الوكالة (و) لئلا (تصح) عامًا وخاصة
ومطلقًا ومؤقتًا

مطلب
في توقيت الشركة رويان

ومع التفاضل في المال دون
الربح وعكسه وبعض المال
دون بعض وبخلاف الجنس
كدنانير من أحدهما (ودراهم)
من الآخر

مطلب
في تحقيق حكم التفاضل في الربح

وقمنا قبل لتوقيت بالتوقيت حتى لا يتبع بعده فيه رويان كما في توقيت الوكالة وعلمه
في البصر من المحيط وليذكر ترجيحاً وجرماً في التامية بأنها توقيت ثبت قال والتوقيت
أيسر بشرط لصحة هذه الشركة والمضاربة وإن وقتاً ذلك وقباً بأن قال ما اشترت اليوم
فهو ينصاح التوقيت فما اشترى بعد اليوم يكون للمستري خاصة وكذا الوقت المضاربة
لأنه والشركة توكيل والوكالة مما توقيت اه لكن يذكّر الشارح في كتاب الوكالة
عن البرازية الوكيل إلى عشرة أيام وكيلاً في العشرة وبهذه في الأصح فأقول (قوله)
ومع التفاضل في المال دون الربح أي بأن يكون لأحدهما ألف وللاخر ألفان مثلاً
واشترط التساوي في الربح وقوله وعكسه أي بأن يساوي المالان ويتفاضلا
في الربح لكن هذا مقيد بأن يشترط ألا يكون العامل منهما أو لا كونهما عملاً أو لشرطاه
للقضاء ولا قلعهما علائق لا يجوز كما في البصر عن الزيلعي والكمال قلت والتظاهر أن هذا
محمول على ما إذا كان العمل مشروطاً على أحدهما وفي التهرار علم أنهما إذا اشترط العمل
عليهما أن تساويا بالمال وتفاوتا في جاز عند علمائنا الثلاثة خلافاً لفرق الربح بينهما
على ما شرطوا أن عمل أحدهما فقط وإن شرطاً على أحدهما فإن شرطاً الربح بينهما
بقدر رأس ماله ما جاز ويكون مال الذي لا عمل به بضاعة عند العامل له ربحه وعليه
وضيعته وإن شرطاً الربح للعامل أكثر من رأس ماله جازاً بضاعة على الشرط ويكون
مال الدافع عند العامل مضاربة ولو شرطاً الربح للدافع أكثر من رأس ماله لا يصح
الشرط ويكون مال الدافع عند العامل بضاعة لكل واحد منهما ربح ماله والوضعية
ينتمى على قدر رأس ماله ما أبداً هذا حصل ما في العناية اه ما في التهرار قلت وحاصل ذلك
كله أنه إذا تفاضل في الربح فإن شرطاً العمل عليهما سوية جاز ولو تبرع أحدهما
بالعمل وكذا لو شرط العمل على أحدهما وكان الربح للعامل بقدر رأس ماله أو أكثر
ولو كان الآخر غير العامل أو لا قلعهما علائق لا يصح له ربح ماله فقط وهذا إذا كان
العمل مشروطاً كما يفهمه قوله إذا شرطاً العمل عليهما الخ فلا ينافي ما ذكره الزيلعي
في كتاب المضاربة من أنه إذا أودرب المال أن يجعل المال مضموناً على المضارب
أقرضه كله إلا درهمين وسماه اليه وعقد الشركة العنان ثم يدفع اليه الدرهم ويعمل
فيه المستقرض فإن ربح كان بينهما على ما شرطوا وإن هلك هلك عليه اه ورأيت محله
في آخر ميسوط السرخسي ووجه عدم المناقاة أن العمل هنا لم يشترط على أحد
في عقد الشركة بل تبرع به المستقرض فيجوز لصاحب الدرهم الواحد أن يأخذ من
الربح بقدر ما شرط من نصف أو أكثر أو أقل وإن لم يكن عملاً ويؤيده هذا التوفيق
ما ذكره في البصر قبيل كتاب الكفاية في بحث ما لا يطل بالشرط الفاسد حيث قال ما فهمه
قوله والشركة بأن قال شارك كل على أن تهدي كذا ومن هذا القبيل ما في شركة
البرازية لو شرط العمل على أحدهما لا والربح بينهما مضمونين لم يجز الشرط والربح

بينهما أثلاثا اه وقد وقعت حادثة توهم بعض حنيفة العصر أنها من هـ هذا القيل وليس
كذلك هي ففاضل في المال بشرط الربح بينهما منصفين ثم نزع أفضلهما مالا بالمال محل
فأجبت بأن الشرط صحيح لعدم اشتراط العمل على أكثرهما مالا والتبرع ليس من قبيل
الشرط والدليل عليه ما في يوسع النخبة الشترى طبيا في قرية شترامهجبا وقال
موصولا بالشرا من غير شرط في الشراء اوجه الى منزل لا يفسد العقد لأن هذا البيع
بشرط في البيع بل هو كلام مبتدأ بعد مقام البيع فلا وجه فساد اه هذا الكلام
صاحب البحر وهو صحيح فيجوز كراهة من التوفيق والله تعالى الخوفق وبقى ما يقع كثيرا
وهو أن يدفع رجل الى آخر ألفا بقرضه فنفها وبشاركه على ذلك على أن الربح ثلثاه
للدافع وثلثه للمستقرض فهنا تساوى في المال دون الربح وهي صورة العكس وصريح
ما مر من الزيلعي والكمال أنه لا يصح للدافع أخذ أكثر من نصف الربح الا اذا كان
هو العامل فلو كان العامل هو المستقرض كما هو العادة كان له نصف الربح بقدر ماله
لكنه محمول على ما إذا شرط العمل عليه وإن لم يشترط مع التفاضل كما علمت من التوفيق
ومما يكثر وقوعه أيضا أنه يكون لأحدهما ألف يدفع له آخر ألفين لعمل بالمثل
وبشرط الربح أثلاثا وهذا جائز أيضا حيث كان الربح بقدر رأس المال كما مر في عبارة
التهر فلو شرط الربح أرباعا مع اشتراط العمل لم يصح كما يشهد التثبيد بكونه بقدر رأس
مالهما ومثله قول الظهيرية وإن اشترط الربح على قدر رأس مالهما أثلاثا والعمل من
أحدهما كان جائزا (تنبيه) وعلم مما مر أن العمل لو كان مشروطا عليهم لا يلزم
اجتماعهما عليه كما هو صريح قوله وإن عمل أحدهما فقط ولذا قال في البرازية اشتركا
وعمل أحدهما في نسبة الآخر فلما حضرا أعطاه حصته ثم غاب الآخر وعمل الآخر
فلما حضر الغائب أبى أن يعطيه حصته من الربح أن كان الشرط أن يجمعا لاجتماعه وشرقي
فما كان من تجارتهما من الربح فيبينهما على الشرط عملا أو عمل أحدهما فإن مرض
أحدهما ولم يعمل وعمل الآخر فخرق بينهما اه والظاهر أن عدم العمل من أحدهما
لا فرق أن يكون بعدزا أو بدونه كما صرح بمثله في البرازية في شركة القبل اه لا بأن العقد
لا يرتفع بمجرد دامتاعه واستحقاقه الربح بحكم الشرط في العقد لا العمل اه ولا يخفى
أن العلة تجارتهما (قوله وإن تساوت قيمتهما) راجع نذلا للاف الجنس والوصف
واحترازه عن المفاوضة فإنه لا بد فيها من تساوي القيمة فيما في ظاهر الزاوية كما في البحر
فانهم (قوله والربح على ما شرط) أي من كونه بقدر رأس المال أولا لكنه محمول على
مأخذه من التفصيل المأخوذ وأعاد مع قوله مع التفاضل في المال دون الربح التصريح
بأن هذا الشرط صحيح فانهم ثم ذكره بين المتعاطفات غير مناسب وفيه دلالة على
لأن الوضعية على قدر المال وإن شرط غير ذلك كما في الملتقى وغيره (قوله ومع عدم الخلط)
فيه اشعار بأن المفاوضة يشترط فيها الخلط وهذا قياس وفي الاستحسان لا يشترط

(و) بخلاف الوصف كبيع
وسود وإن تساوت قيمتهما
والربح على ما شرطاه مع عدم
الخلط

كافي المبسوط وغيره من القهستاني (قوله لاستناد الشركة في الرجوع الى العقد لا المال)
 لان العقد يسمى شركة ولا يضمن تحققه في الاسم فيه فلم يكن انطباع شرطها بغير فلو كان
 لاحدها مائة درهم ولا تخمسة مائة فاشترى بها فهو على قدر المال وكذا لو اشترى
 بالدرهم متاعا ثم بالذاتية آخر فوضعاى خسرا في اسمه او ربحا في الآخر فهو على قدر
 ما له ما اء ملصقا من كافي الحاكم (قوله فلم يشترط الخ) فترجع على قوة ومع التفاضل
 وما عطف عليه (قوله فمعا) قبل المنة ترى أى ولا يبال بشرى بالآخر (قوله لعدم
 تضمن الكفالة) هذا اذا لم يذكر الكفالة كما قلنا من الغاية (قوله ويرجع على شريكه
 بمصته منه) أى بمصته شريكه من الثمن لان المشتري وكيل عنه في حصته ف يرجع عليه
 بحسبه ان ادى من مال نفسه وان من مال الشركة لم يرجع وان كان شراؤه لا يعرف
 الا بقوله فعليه الجبة لانه يدعى وجوب المال في ذمة الآخر وهو ~~مكرر~~ والقول
 لا ينكر بيمينه كافي المنع وفهوه في الزيلعي وبقي ما لو صدقه في الشراء للشركة وكذبه
 في دعوى الادا من مال نفسه قال الغلب الزيلعي في حاشية المنع والذي يظهر ان القول
 للمشتري لانه لما صدقه الآخر في الشراء ثبت الشراء للمشتري وبه ثبت نصف الثمن
 بذمته ودعواه انه دفع من مال الشركة دعوى وفاته فلا تقبل بلائنة ولذا قالوا اذا
 لم يعرف شراؤه الا بقوله فعليه الجبة لان يدعى وجوب المال في ذمة الآخر وهو
 ينكر وهذا ليس ~~مكرر~~ بل قد ثبت بالشراء الموجب لثقل الثمن بذمته وله تحلفه
 انه ما دفعه من مال الشركة اه ثم لا يضمن في صورة ما اذا كذبه في الشراء للشركة ان
 كان ما اشتراه بالثمن فظاهر وان كان فاعناه فهو وان كذبه في أصل الشراء ادى انه من
 اعيان الشركة فالقول له شري ان كان المال في يده لما ساق في القروع انه لو قال ذواليد
 استقرضت انفا فالقول له وبأني بيته وأما لو ادى الشراء لنفسه للشركة ففي الغاية
 اشترى متاعا فقال الآخر ومن شركتنا وقال المشتري هو خاصة اشترته بمالي لنفسى
 قبل الشركة فالقول له بيمينه باقعه ما هو من شركتنا لانه حتر يصحل لنفسه فيما اشترى اه
 والظاهر ان قوله قبل الشركة احتراز عن الشراء حال الشركة فقبيل ذكره في البصر
 عن الخط وهو انه لو من جنس تجارتهم ما فهو وللشركة وان أشهد عند الشراء انه لنفسه
 لانه في النصف بجزء الوكيل بشراء شئ معين وان لم يكن من تجارتهم ما فهو خاصة اه
 قلت ويحالفه ما في فتاوى عارى الهداية ان أشهد عند الشراء انه لنفسه فهو له والا فان
 نقصد الثمن من مال الشركة فهو للشركة اه لكن اعترض بأنه لم يستدل لنقل فلا يعارض
 ما في الخط وقد يجاب بمحمد على ما اذا لم يكن من جنس تجارتهم ما تأمل وبقي شئ يتربح
 كثيرا وهو ما لو اشترى أحد همل من شريكه لنفسه هل يصح أم لا لكونه اشترى ما يملك بعضه
 والذي يظهر لي أنه يصح لانه في الحقيقة اشترى نصيب شريكه بالحصص من الثمن المسمى وان
 أوقع الشراء في الصورة على الكل ثم رأيت في القمع من باب البيع القاعد لوضوحه ما الى

مطلب
 في دعوى الشريك أنه أذى الثمن
 من ماله

لاستناد الشركة في الرجوع الى العقد

لا المال فلم يشترط مساواة القاعد

وخاطب (ويطالب المشتري بالثمن

قطعا) لعدم تضمن الكفالة (ويرجع

على شريكه بمصته منه ان أذى

من مال نفسه) أى مع ضام مال

الشركة

مطلب
 ادعى الشراء لنفسه

مال المشتري وباعها بعد واحد صاع في ماله بالمسئمن الثمن على الاصح وقيل لا يصح في شيء ماله من ثمنه في يوم الصرفة أيضا اشترى نصف درهم واشترى جميعها ثلثيا قال يجوز في النصف الباقي وفي ثمنه الصغرى لا يجوز اه (قوله والاى ان لم يبق مال الشركة أى لم يكن في يده مال ناص بل ما مال الشركة) اه انما ائتمعت فاشترى بدراهم او ذنابير شقة فالشراء خاصة دون شركة لانه لو وقع على الشركة صار مستد بئنا على مال الشركة وأحد شرى العنان لا يملك الاستدانة الا ان يأذن في ذلك بجر من المحيط (قوله ويطلب بهلاك المبالغ الخ) لانه المحمود عليه قيمها هو المال ويطلب العقد بهلاك المحمود عليه كافي البيع وسد ذكر المستفاد من المطلات في النصل الا في (قوله) أو أحدهما قبل (الشراء) لانها المطلات في الهالك بطلت فيما يتا به لانه ما منى بشركة صاحبه في ماله الا بشركة في ماله (قوله والهالك على ماله) فلا يرجع نصف الهالك على الشريك الاخر حيث بطلت الشركة ولو الهالك في يد الاخر لان المال في يده امانة بخلاف ما لو هلك بعد الخط لانه يهلك على الشركة لعدم التبرع عن الاتفاق قال وظاهره انه اذا تبرع بعد الخط كدراهم بدينار فهو كعدم الخط اه وفي كافي المال كرم لو خطا الدرهم كان الهالك منها عليهما والباقي بينهما الا ان يعرف كل شيء من الهالك والباقي من مال أحدهما ببيعته فيكون ذلك له وعليه والباقي من الهالك والثالث بينهما ما على قدر ما الخط ولم يعرف اه ملخصا (قوله وان اشترى أحدهما) بيان لقوم تقسيم الهالك لما قبل الشراء (قوله بدمه) أى بعد الشراء وبه بزيادة على ان الواو هنا الترتيب استتراء اه والهلكة كافي (قوله فاشترى) بينهما لقيام الشركة وقت الشراء فلا يشتر الحكم به لئلا مال الا شري بعد ذلك بجر (قوله شركة عقده على ما شرط) أى من الربح وأبهما باع بزيادة وهذا عند محمد وعند الحسن بزيادة شركة ذلك فلا يدم تصرف أحدهما الا في نصيبه وظاهر كلام كثير ترجيح قول محمد كافي النهر (قوله ورجع على شركة بمصته منه) لانه وكل في حصة شركة وقد قضى الثمن من ماله فيرجع عليه بحسبه وفي المحيط لاحداه مما عناه دينار قيمتها ألف وخمسمائة ولا استرقف درهم وشرط الربح والوضعة على قدر المال فاشترى الثاني جارية ثم هلك الثاني فالجارية بينهما ورجعها أحاسا ثلاثة أحاسه الاول وخمسة الثاني لان الربح يقسم على قدره اليه ايام الشراء ويرجع الثاني على الاول ثلاثة أحاسه الا ان لا وكل عنه بالشراء في ثلاثة أحاسه الجارية وقد نقض الثمن من ماله ولو كان على عكسه ورجع صاحب الدنانير على الاخر بخصمى الثمن أربعمائة دينار ولو اشترى كل واحد منهما جارية فلاما وقضاها لهما كان من ماله ما الاكل واحد من اشترى كانت الشركة بينهما فاعطاه بجر ملخصا (قوله انقسام الشركة الخ) لانه لا يكون المشتري بينهما كما تزعم اه ماله الرجوع فيكونه وكلا كما علمت (قوله بأن قال) الاولى قال كافي عبارة النهر وأخاها بهذا التصويرة انه ليس المراد من التبرع بالوكالة ذكر لفظها بل ما يشمل معناها

مطل
فيما يطلب الشركة
والا فالشراء خاصة لا يصح
مستد بئنا على مال الشركة بلا اذن
بجر (ويطلب) الشركة (بهلاك المبالغ
أو أحدهما قبل الشراء) والهالك
على ماله قبل الخط وعليهما
بدمه (وان اشترى أحدهما جاله
وهلك) بعده (مال الاخر) قبل
ان يشترى به شيئا (فالمشتري) بالفتح
(بينهما) شركة مقسدة على ما شرط
(فارجع على شركة بمصته منه)
أى من الثمن لقيام الشركة وقت
الشراء (وان هلك) مال أحدهما
(ثم اشترى الاخر جارية فان حصرها
بالوكالة في عقد الشركة) بأن قال
على أن ما اشتراه

(قوله كل منهما) الأولى كل من أضافه ح (قوله بما لهذا) فبذلك لأن فرض المسئلة في عقد الشركة على مال مخصوص لا لكونه قيداً في ثبوت الوكالة صريحاً فافهم قال في الأولانية رجل قال لغيره أأشترت من شيء فهو يني وينك أو أأشترت كأي ما أأشترت من تجارة فهو ينسحب ويؤجل بفتح فيه إلى بيان الصفقة والقدر والوقت لأن كلامهما صار وصفاً لا عن الآخر في نصف ما يشتره وغرضه بذلك تكثير الربح وذلك لا يحصل إلا بصوم هذه الأشياء اه وسأقي غلظه في الفصل قلت وهذه الشركة تقع في زمانها كثيراً يكون أحد الشريكين في بلدة والاخر في بلدة يشترى كل منهما ويرسل إلى الآخر ليبيع ويشترى لكنهما شركة ملك والغالب أنهم يبيعان فيهما شركة عقد بآل منساو ومتفاضل بينهما ويعلنان الربح على قدر رأس المال ويقسمان ربح الشريكين كذلك وهذا صحيح في شركة العقد فلا في شركة الملك لأن الربح فيها على قدر المال فإذا شرط الشراء بينهما مناصفة يكون الربح كذلك إذا شرط الشراء على قدر مال شركة لعقد فيكون الربح على قدر المال في الشريكين فبذلك فانه يقع كثيراً ويغفل عنه (قوله لا لربح) فانه يكون بقدر المال (قوله لصيرورتها) الخ لعقوله لا لربح وقوله لبقاء الوكالة علة لقوله مشتركين بفتح ح (قوله ولم تصاد فاعلى الوكالة) عبارة ابن كمال ولم يصالحى الوكالة فيها ط (قوله كأمز) أى في قوله وعدم ما يقطعها الخ وأشار به إلى أن التصريح بفسادها بما ذكره مفرغ على ما قدمه من أنه بشرط فيما عدم ما يقطعها فليس ذلك تكراراً محضاً فافهم ويان القطع أن اشتراط عشرة دراهم مثلاً من الربح لأحدهما يستلزم اشتراط جميع الربح له على تقدير أن لا يظهر ربح الا عشرة والشركة تقتضي الاشتراك في الربح وذلك يقطعها فتخرج إلى القرض أو البضاعة كما في الفتح (قوله لانه شرط الخ) يعني أن علة الفساد ما ذكر من قطع الشركة وليس العلة اشتراط شرط فاسدها لأن الشركة لا تفسد بالشرط الفاسد والمصرح به أن هذه الشركة فاسدة فتقوله قلت الخ تأيد لقوله لانه شرط الخ وأما قوله وظاهره أى ظاهر قوله لعدم فسادها بالشرط فلا محل له للاستقناء عنه بما قبله (قوله ويكون الربح على قدر المال) أى وإن اشترط فيه التفاضل لأن الشركة لما فسدت صار المال مشتركاً كشركة ملك والربح في شركة الملك على قدر المال وسأقي في الفصل أنها لو فسدت وكان المال كله لأحدهما فلا تراجعه له (قوله ولكل من شريكي العنان الخ) هذا كله عند عدم التي في الفتح وكل ما كان لأحدهما إذا نهاه عنه شريكه لم يكن له فعله ولهذا القول له الخرج لعدم ما ولا لاجوازها فإخاؤها هلكت المال ضمن حصة شريكه لانه نقل حصته بغير إذنه وكذا لو نهاه من بيع الشيئة بعدما كان آذن له فيه اه قلت وسأقي في الحاضرة أنه إذا صار المال عروضا لا يصح نهى المضارب عن البيع لشيئة لانه لا يملك عزه في هذه الحالة وظاهره أن الشركة ليست كذلك لانه يملك فسخها مطلقاً كما ساقى في الفصل (قوله ويضع الخ) في القاموس الباعض الشريك اه والمراد هنا دفع المال

مطلد

اشترى كل على أن ما اشترى من تجارة

فهو بينهما

كل منهما بما لهذا يكون مشتركا

نهر وصدا الشريعة (فالْمُشْتَرَى

مُشْتَرَكٌ بَيْنَهُمَا عَلَى مَا شَرَطَا فِي

أَصْلِ الْمَالِ لَا لِرَبْحِ صِيرُورَتِهَا

(شركة ملك لبقاء الوكالة) المصرح

بها ويرجع بحصة عنه (والأى

ان ذكرنا مجرد الشركة ولم تصاد فاعلى

على الوكالة فيها ابن كمال فهو يني

اشترائه خاصة لأن الشركة لما بطلت

بطل ما في ضمنها من الوكالة (وتفسد

بشرط دراهم حصته من الربح

لأحدهما) لقطع الشركة كأمز

لانه شرط لعدم فسادها بالشرط

وظاهره بطلان الشرط لا الشركة

بحر ومصدق قلت صرح صدر

الشريعة وابن الكمال بفساد

الشركة وبكون الربح على قدر

المال (ولكل من شريكي العنان

والقفاضة أن يستأجر) من ينظر

له أو يحفظ المال (ويضع أى

يدفع المال بضاعة بأن يشترط

الربح لرب المال (ويودع)

لا أثر لعمل فيه على أن يكون الربح من المال ولا شيء للعامل بجر (قوله ويبيع) فلو أعار
 دابة ففقطت تحت المستعير فالقياس أن يضمن الميرضف شريكه وأبني أحسن أن لا
 أخضه وهذا قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وكذلك لو أعار قويا أو دابة أو خادما
 بجر من كافي الحاكم (قوله وينسب) أي يدفع المال مضاربة وهو الأصح إذا أخذ
 بالاضاربة فإن أخذ بتصريف فيما ليس من تدارك ما فالربح له خاصة وكذا فيما هو من
 تجارتها إذا كان بغير صاحبه ولو لمع خبثته أو مطلقا كان الربح بينهما نصفه لشريكه
 ونصفه بين المضارب وبين المال كذا في المحيط شهر وقوله أو مطلقا أي عن التقيد بكونه
 من تجارتها سما (قوله لأنها) أي المضاربة دون الشركة لتكون الوضعية تلزم الشريك ولا
 تلزم المضارب فتضمن الشركة المضاربة فتح (قوله ووكيل) لأن التوكيل بالبيع والشراء
 من أعمال التجارة والشركة انضمت له باختلاف الوكيل صريحا أو ضمرا ليس له أن يوكّل
 به لأنه عقد خاص طلب به شراشي بمعنى فلا يصح بيعه منه فتح (قوله ولو لم يدار) فالمفاوض
 لا أثر له في التقيد بالمفاوض ووجهه ونهى عن التوكيل اتفاق لما رآه كل ما كان
 لاحدهما فله يصح نفي الآخر عنه ما أقول مساق كلام البصر يقتضي أن هذا خاص
 بالمفاوضة خلافا لما فهمه ح كإعلم من مرارعة البصر لكن بخلافه في الغاية في فصل
 العنان ولو ووكّل أحدهما رجلا في بيع أو شراء أو أخرجه الآخر عن الوكالة صار خارجا
 عنها فإن وكل البائع وبلا نقاضى عن ما باع فليس للأثر أن يجرسه عن الوكالة أه أي
 لأنه ليس لاحدهما قبض ثم لا يفتى أن الضمير المنعوب في قول الشارع ولو لم يدار على
 إخراج وكيله بالقبض ثم لا يفتى أن الضمير المنعوب في قول الشارع ولو لم يدار على
 الوكيل كما هو صريح عبارة الخلية لا إلى الموكل - في يكون النهي عن التوكيل ويكون
 التقيد فيه اتفاقا فافهم (قوله ويبيع عازر وهان) أي أنه أن يبيع بغير زائد ونقص قيد
 بالبيع لأن الشراء لا يجوز إلا بالعرف وكافي الرمي على المنع عن الجوهرة ويذكر الشارع
 في كتاب الوكالة أن الوكيل له البيع بما قل أو كثر وبالعرض وبخاصة بالقيمة والتقدير فيه
 يعني بزيادة أه ومقتضاه أن المفتى به هنا كذلك لكن ذكر الصلاة فافهم هذا التصحيح
 قول الإمام وأنه أصح الأقاويل فافهم وفي البصر عن البرازية وإن باع أحدهما ما معاودة
 عليه فقبله جاز ولو لا قضاء وكذا الوضعية أو أخر من عيب وإن بلا عيب جاز في حسنة وكذا
 لو وحب ولو أقر عيب في متاع جاز له ما أو باق تمام ذلك في قيل قوله وهو أمين
 (قوله ويتعد ونسبة) متعلق بشروط البيع أما الشراء فإن لم يكن في يده دراهم ولا دنانير من
 الشركة فاشترى بدراهم أو دنانير فهو له خاصة لأنه لو وقع مشتركا تضمنت إيجاب مال زائد
 على الشريك وهو لم يرض بالزيادة على رأس المال ولو ألحجه ومغاده أنه لو رضى وقع مشتركا
 لأنه بملك الاستدانة بآذن شريكه كافتداءه عن البصر عن المحيط ومنه ما سألنا قبل المروغ
 عن الأشياء وبأن ينامه وما مر من التفصيل في الشراء انما هو في شركة الصانع أما

ويبيع (ويضارب) لانهما دون
 الشركة فتضمنها (ويوكّل) أجنبيا
 يبيع وشراء ولو لم يدار بالمفاوض
 الآخر صريح به بجر (ويبيع)
 بجاهز وهان خلاصة (ويشترى)
 فوسيلة) بزيادة (ويشترى) بالمال
 لاجل أولاهو العج

مطلب
 بملك الاستدانة بآذن شريكه

في المناوضة فهو علم مطلقا كما في الثانية (قوله خلافا للشباه) الذي فيها هو ما نقله
 عنه من الظهيرية (قوله وموتة السراخ) أي ما أنقعه على نفسه من رآه ونفقه
 وعلامة وادامه من جهة رأس المال في رواية الحسن من أي حنفية قال محمد وهذا
 استحسان فان دمج نصب النفقة من الربح وان لم يربح كمنع رأس المال خاتمة
 (قوله لا يملك الشريك) أي شريك العنان بقرينة قوله أما المناوضة الخ وفي الثانية من
 فصل العنان ولو شارك أحدهما شركة عتاقا اشتراء الشريك الثالث كان نصفه ونصفه
 بين الشريكين وما اشتراه الذي لم يشارك فيه وبين شريكه نصفين ولا شيء منه للشريك
 الثالث اهـ ومثله في الوالدية وفيه أو لو أخذنا المضاربة فهو كالأجر نفسه اهـ ولكن
 فيه تفصيل فقتنا سراج (قوله ولا الرهن) قال في الفتح أي وعن ميمون مال الشريك فان
 ربح بين عليهما لم يجز ضمن ولو ارتب بين عليهما لم يجز على شريكه فان هلك الرهن في يده
 ونقصه والدين سواء ذهب بحسبه ويرجع شريكه بحسبه على المطلوب ويرجع المطلوب
 بنصف قيمة الرهن على المرتين وان شاع شريك المرتين ضمن شريكه حصته من الدين لأن
 هلاك الرهن في يده كالاستيفاء اهـ (قوله أو يكون هو) أي الرهن الصاقد أي الذي تولى
 عقد المبادأة قال في الثانية وتولى المبادأة أن ربح بالثمن اهـ ط (قوله في موجب)
 بكسر الجيم ح (قوله وحسبته) أي حين اذ كان الرهن هو الماقد بنفسه قال في التبر
 واقراره بالرهن والارتبان عند ولايته لا بعد صحيح اهـ ط أما الورى للصدغية أو كاتوليا
 لا يجوز اقراره في حصة شريكه وهل يجوز في حصة نفسه فهو على اختلاف ولا يصح اقراره
 بعد ما تناقضا الشركة إذا كذبه الآخر تارة خاتمة (قوله ولا الكتاب) لأنه ليس من عادة
 التصار بجر (قوله فله كل ذلك) أي المذكور من الشركة والرهن الخ (قوله ولو فاض)
 أي المناوض (قوله ولا تعتد عتاقا) وما خصه من الربح يكون منه وبين شريكه ط
 (قوله ولا يجوز له ما تدرج العبد) أي عبد التجارة واحتز بالصدق الأمة فان لاحد
 المتناوذين تزويجهما كما في الثانية ولا يترج العبد ولومن أمة التصار استحسانا ط عن
 الهندية (قوله ولا الهبة) يستثنى منه هبة من ماله في الجرعن الظهيرية ولو باع أحد
 المتناوذين عينا من تجارتها ثم وهب الثمن من المشتري أو أربأ منه جاز خلافا لابن
 يوسف ولو وهب غورا لبايع جاز في حصته فقط اجاعا اهـ قلت لكنه في الأولى ضمن نصيب
 صاحبه كوكيل البيع إذا فعل ذلك كما في الثانية (قوله ونحوه) أي مما ليس من جنس
 ما بول كرهدي عادة بقرينة ما بعده (قوله فلم يجز) أي ما ذكر من الهبة في حصة شريكه
 بل جاز في حصته ان شرط الهبة من التسليم والتسليم فيما يقسم وكذا الاعتاق
 ونحوه فيما أحكمه حتى أحد الشريكين المقر في يده (قوله ويجازي فهو لم الخ) مخبر
 قوله أي ثوب ونحوه (قوله ولا القرض) أي الاتراض في ظاهر الرواية أما الاستراض
 فتقدم أنه يجوز بائنا في غمته في القروع (قوله إذا نصرهما) فلو قال اعلم رأيك لا يكتفي

خلافا للشباه ونقل ان له حل
 يضمن والا لا ظهيرية وموتة السراخ
 والكرام من رأس المال ان لم يربح
 خلاصة (لا يملك الشريك) (الشركة)
 الابتن شريكه جوهرية (و) لا
 (الرهن) الابتنه أو يكون هو
 الماقد في موجب الدين وحسبته
 فيصحب اقراره بالرهن والارتبان
 سراج (و) لا الكتاب والاذن
 بالتجارة (وتدرج الأمة) وهذا
 كله (لو عتاقا) أما المناوض فله كل
 ذلك ولو فاض ان بائن شريكه
 جاز ولا تعتد عتاقا بجر ولا يجوز
 له ما في عتاق ومقايضة (تزوج
 العبد ولا الاعتاق) ولو على مال
 (و) لا الهبة أي الثوب ونحوه
 فلم يجز في حصة شريكه وبارز
 فهو لم ونحوه وفا كسمة (و) لا
 (القرض) الابتن شريكه اذا
 صرح صافي سراج

(قوله وفيه الخ) ومثله ما في البزارية ولو قال كل منهما لا أعرف رأيك فذلك
منهما أن يعمل ما يقع في التجارة كلهم والارتباك والسفر والخلط بماله والشركة بماله
الغير لا الهبة والقرض وما كان اتلافاً للمال أو غلباً على غيره عوضاً عنه لا يجوز ما لم
يصريح به، فإما (قوله لأن الشركة) أي مطلقاً (قوله وصح) مع شركتي معاوض (قوله
هل المقاضى فيصدق كلام المصنف ط عن الجوى) (قوله لا يصح إقراره بدين) أي لمن
لا تقبل شهادته له أما الغير فيقبل كاسبق في قوله وكل دين لم أحدهما الخ وهذا إنما هو
في شركتي المعاوضة أما شركتي العنان فقبل فقبل قال في الخاتمة ولو أقر أحد شرطي
العنان بدين في قبضته ما لم يقر جميع ذلك أن هو الذي وليه وإن أقره ولياً ولم يقره
نفسه وإن أقر أن صاحبه وليه لا يلزمه شيء بخلاف شركة المعاوضة فإن كل واحد منهما
يصحكون مطالباً بذلك أو يتحوى في الترخيص ويحمله أن أقر أحد شرطي العنان بدين
في تجارتهم ما لا يضي على الآخر أو لا يضي على نفسه على التفضل المذكور أما شركتي
المعاوضة فمضى عليهما مطلقاً فافهم لكن سياتي في القروض أنه لو قال أحد الشريكين
استقرضت ألفاً قال القول له إن المال في يده وبأني الكلام عليه (قوله وفي الخلاصة)
استدرك على الثمن بأن العين كالدراهم ح لكن ما في المتن في المعاوضة وهذا في العنان
(قوله بجارية) أي في يديمن الشركة انتم الرجل نازحاً (قوله ليس لا أعرف أخذته)
أفاد أن المدينون أن يمنع من الدفع إليه فإن دفع برئ من حصة التابض ولم يرأ من حصة
الاسترقف وكذا لا يجوز تأجيله الدين أو العاقد غيره أوهما عند أي حصة وعندهما يجوز
في نصيبه ولو أجله العاقد جاز في النصيبين عندهما وعند أبي يوسف في نصيبه فقط وأصله
الوكيل بالبيع إذا أبرأ عن الثمن أو حط أو أجله يصح عندهما خلافاً لأبي يوسف لأن
هناك يضمن لموكله عندهما إلا هنا يجر عن المهيض (قوله في مقدار الربح) فلو أقر بقداره
ثم ادعى الخطأ فيه لا يقبل قوله كذا نقله أبو العود عن إقرار الاشياء ط قلت ~~لكن~~
في حاوي الزايدى قال الشريك وهت شجرة ثم قال لا بل وهت ثلاثة ثلثه أن يحلفه أنه
لم يربح عشرة أه ومقتضاه أن القول له يمينه لكن لا يعني أن الأوجه ما في الاشياء لأنه
يرجع عنه ما قضى فلا يقبل منه وما في الاشياء عزاء إلى كافي الحاكم فهو نص المذهب فلا
يعارضه ما في الحاوي (قوله والضياح) أي ضياح المال كالأرغفة ولون غير تجارة ط
(قوله مستدلاً بما في وكالة الوالو الجلية) بعبارة الوالو أجبته ولو كل قبض وديعة ثم مات
الموكل فقال الوكيل قبضت في حياته وطقت وأتكرت الوتة أو قال دفعته إليه صدقت
ولو كان ديناً لم صدق لأن الوكيل في الموضعين حكم أمر الابطال استثنائه لكن من حكم
أمر الابطال استثنائه أن كان فيه إيجاب الضمان على الغير لا يصدق وإن كان فيه نفي
الضمان عن نفسه صدق والوكيل قبض الوديعة فيما يحكي تبقى الضمان عن نفسه
صدق والوكيل قبض الدين فيما يحكي يوجب الضمان على الميت وهو ضمان مثل

وفيه إذا قال له عمل رأيك فله
كل التجارة إلا القرض والهبة
(وكذا كل ما كان اتلافاً لماله أو)
كان (عليك) للمال (بغير عوض)
لأن الشركة وضعت للاسترباح
ونواحيه وليس كذلك لا ينظمه
صدقه (و مع بيع) شريك
(مقاضى من تركها هادئة) كأنه
وأبيه وينفذ على المعاوضة إجماعاً
(لا يصح) إقراره بدين فلا ينفذ
على المعاوضة عندهم بزازية وفي
الخلاصة أقر شريك العنان
بجارية لم يجز في حصة شريك ولو
باع أحدهما ليس لا أعرف أخذته
والاخصومة فيما باعته أو أذانه
(وهو) أي الشريك (أمين)
في المال فيقبل قوله يمينه (في)
مقدار الربح والخسران والضياح
و (الدفع لشريكه ولو) أذانه
(بعدموته) كافي الجرم مستدلاً
بما في وكالة الوالو الجلية

مطلب
أقر بقدار الربح ثم ادعى الخطأ

مطلب

في قبول قوله دفع المال بعد
موت الشريك أو الموكل

المقبوض فلا يصدق اه قلت أى أن الوكيل يقبض الدين إذا قال قبضته من المدون
وهلك عندي أو قال دفعت للموكل الميت لا يصدق بالنسبة الى براءة المدون لأن في ذلك
الزام الضمان على الميت فان المدون تقضى بأشغالها فثبت للمدون ذمة الدائن مثل
ماله اذن ذمته فثبتان فصاروا مائتا النسبة الى الوكيل فصدق لأنه أمين وموت
الموكل لم ترفع أماته وان بطلت وكالته فلا يضمن ما قبضه ولا يرجع عليه المدون وقد
أوضح المسئلة في الخيرية أقول كآب الوكالة فافهم (قوله كل من حكى أمر الخ) فان
الوكيل هنا حكى أمره وهو قبض الوديعة أو الدين في حياة الموكل وهو لا يملك استثنائه بعد
موت الموكل أى لو كان لم يقبض في حياته وأراد استئناف القبض بعد موته لم يملكه لأنه
انفزل عن الوكالة (قوله التقيد بالمكان صحيح الخ) ظاهر التفرغ أن التصبر على
المكان بلا غنى لا يكون تقيداً أو عبارة البزائية التقيد بالمكان صحيح حتى لو قال اخرج
الى سوريا ولا تاوزه صح فلو اوزعه ضمن وفي الجوهره من المضاربة وألفاظ التصبر
والتقيد أن يقول خذ هذا مضارباً بالنصف على أن تسلم به في الصكوفة أو فاجعل به
في الصكوفة أما إذا قال واجعل به في الصكوفة أو لا يكون تقيداً فله أن يعمل في غيرها
لأن الواو صرف عطف وشورة وليست من حروف الشرط اه فأذا أن مجرد التصبر
لا يكتفي بل لابد من أمر به فالتقيد كالشرط كالنهي (قوله وفي الاشياء الخ) أعني
ما قدمناه من القبح من أن كل مكان لاحدهما اذ انهاء عنه شريكه لم يكن له فعله (قوله
جاز) أى النهي (قوله بموته مجهلاً الخ) في حاوى الزا هدى مات الشريك ومال الشركة
دبون على الناس ولم يبق ذلك بل مات مجهلاً يضمن كالومات مجهلاً لعين اه أى عين مال
الشركة الذى في يده ومثله بقية الامانات لكن اذا علم أن وارثه يعلمه لا يضمن ولو ادعى
الوارث العلم وأنكر الطالب فان فسرهما الوارث وقال حتى كذا وهلك صدق كإسأنى
ان شاء الله تعالى في كتاب الوديعة (قوله والقول بخلافه غلط) وهو عدم تضمين المقايض
(قوله وسبى في الوديعة) سبى هنالك تضع عشرة موصها يضمن فيها الامين بموته مجهلاً
(قوله بخلاف الاشياء) حيث جرى في كتاب الامانات على ما هو الغلط (قوله في الخط)
صوابه في الجرفان الحادثين وقتنا صاحب الجرسىل وهما واجب عباد كرتهم فلم أر
فيه الامانة أى ما مر من الخاتمة (قوله فان أجاز فالرجح اليهما) وان لم يجر فالبيع
في حسنة باطل (قوله فاجبت أنه غائب) أى كما هو صريح ما قدمه عن الخاتمة من قوله
ضمن حسنة شريكه (قوله بالاخراج) فيه نظري في مضاربة الجوهره عند قول القدورى
وان خص هرب المال التصرف في بلد بعينه أو في سلة بعينها لم يجران بقا و ذلك فان
خرج الى غير ذلك البلد أو دفع المال الى من أخرجه لا يكون معوناً عليه بمجرد الاخراج
حتى يشتري به خارج البلد فان هلك المال قبل التصرف فلا ضمان عليه وكذا لو أعاده الى
البلد عادت المضاربة كما كانت على شرطها وان اشتري به قبل العود صار مخاضاً

كل من حكى أمر الاشياء استثنائه
ان فيه إيجاب الضمان على الغير
لا يصدق وان فيه نفي الضمان عن
نفسه صدق انتهى فليحفظ هذا
الضابط (ويضمن بالتعدي) وهذا
حكم الامانات وفي الخاتمة التقيد
بالمكان صحيح فاقوال لا تجوز
خوارزمي بخارزمي حسنة شريكه
وفي الاشياء نهى أحدهما شريكه
عن الخروج وعن بيع التسيئة
جاز (كإيضا من الشرىك) عانا
أو مفاوضة بصري بموته مجهلاً
نصيب صاحبها على المذهب
والقول بخلافه غلط كما في وقت
الخاتمة وسبى في الوديعة خلافاً
للأشياء (فزوج) في الخط قد
وقع حادثان الاول نهى عن
البيع تسيئة فاجبت بخاتمة
في حسنة وتوقف في حسنة شريكه
فان أجاز فالرجح اليهما الثانية
نعم عن الاخراج فخرج ثم ربح
فاجبت انفا صاحب حسنة شريكه
بالاخراج

ويكون ذلك لانه تصرف فيه ان صاحب المال يكون له ربحه وعليه وضعته لا يطيب
 له الربح عند ما خلا قال في يوسف وان اشترى بعضه وأعاد بقية الى البلد فمن قدر
 ما اشترى به ولا يضمن قد رما عاداه والظاهر أن الشرية كانت (قوله فينبغي أن لا يكون
 الربح على الشرط) أي بل يكون له كما علمت منقولا (قوله ومقتضاها فساد الشرية) أي
 مقتضى الجواب بأنه صار فاسدا وبأن الربح لا يصح كون على الشرط وأمكن هذا بعد
 التصرف في المال لا بمجرد الاخراج فلو عاد قبل ان تصرف تبقى الشرية كما علمت فافهم
 (قوله فأجاب الخ) حيث قال ان القول قول الشريك والمضارب في عقد ادا الربح
 وانصرف ان مع عبثه ولا يلزمه أن يذكر الامر مفسلا والقول قوله في المضارب والرد إلى
 الشرية **١١** قلت في ما لو ادعى على شريكه شيئا لم يمتد له في قضاء الاشياء لا يحفل ونفل
 الجوى عن قارئ الهداية انه يحفل وان لم يمتد ارا لكن اذا انكل عن العيز لزمه أن
 يمتد مقدرا وانكل فيه ثم قال وأنت خير بأن قارئ الهداية لم يمتد الى نقل فلا يعارض
 ما نقله في الاشياء من الخاتمة (قوله ومثله المضارب والوصى والمولى) سيذكر الشارح
 في الوقت من القضية أن المولى لا يلزمه الحاسبة في كل عام ويكتفى القاضي منه بالأجال
 لومر وقابلا لامة ولومر بما يحبره على التعيين شيئا فشب أو لا يحسبه بل يمتد ولو اتهمه
 يحلفه اه والظاهر أنه يقال مثل ذلك في الشريك والمضارب والوصى فجعل اطلاقه على
 غير المتهم أي الذي لم يبره بالاداة تأمل (قوله نهر) يبقى عنه قوله أو لا وفيه (قوله الى
 حصص المصول) السهت بالفهم ويضيق الحرام أو ما خبث من المكاسب فلم يمتد العار
 ط من التاموس اذ لا يجوز للقاضي الاخذ على نفس الحاسبة لانها واجبة عليه نعم لو كتب
 سجلا أو وثق في حصة وأخذ المثل لذلك كما حذر في المهر من الوفاء (قوله واما مقبل)
 عطف على قوله واما ما فوضه (قوله وتسمى شركة من نافع) جمع صناعة كرسالة ومماثل وهي
 كالصناعة حرفة الصانع وعه (قوله وأعمال وأبدان) لان العمل يكون من صناعاتها
 بأبدانها (قوله ان اتفق صانعان الخ) أشار الى انه لا يمتد من العقد أو لا بأن يتقاعلى
 الشركة قبل التقبل لمساقي قبل القروع وتقبل ثلاثة عملا بلا عقد شركة فمعه أحد هم
 فله ثلث الاجر ولا شيء للآخرين وسأقي سائر المواد عند الشركة على التقبل والعمل لما
 في البصر من القضية اشتركت ثلاثة من الجاهل على أن يعلا أحد هم الجواق وبأخذ الثاني
 فمما جعلها الثالث الى بيت المستأجر والاجر ينقسم بالسوية فهي فاسدة قال فسادها هذه
 الشروط فان شركة الجاهلين جميعا اذا اشتركا في التقبل والعمل جميعا اه أي وهذا لم يذكر
 التقبل أصلا بل بمجرد العمل مقدا على كل واحد شوع منه لكن لا يشترط كون التقبل
 منهما معا بالمافى الجبر أيضا لو اشتركا على أن يتقبل أحدهما التنازع وعده الاخر أو يتقبله
 أحدهما ويقطعه ثم يدفعه الى الاخر فليسلطه بالتمسك جاز كذا في القضية لكن من شرط
 عليه العمل فقط لو قبل جاز لو شرط على من عليه العمل أن لا يتقبل لا يجوز لانه عند

٢ مطلب
 فيما لو ادعى على شريكه شيئا
 مبهمة
 فينبغي أن لا يكون الربح على
 الشرط انتهى ومقتضاها فساد
 الشركة نهرو فيه ونفزع على كونه
 أمارة ما مثل قارئ الهداية عن
 طلب بحاسبة شريكه فأجاب
 لا يلزم بالتفصيل ومثله المضارب
 والوصى والمولى نهرو وقضاة زماننا
 ليس لهم قصد بالحاسبة الا الوصول
 الى حصص المصول • (و) اما
 (تقبل) وتسمى شركة صناع
 وأعمال وأبدان (ان اتفق)
 صانعان (خياطان أو خياط
 وصباغ)

مطلب
 في شركة التقبل

السمكوت جعل اثباتها اقتضاه ولا يمكن ذلك مع التي حكيذا في المحيط اه قلت وبه علم
 أن الشرط عدم نفي التقبل عن أحدهما لا التخصيص على تقبل كل منهما ولا على علمها
 لانه اذا اشترى كاهل أن يتقبل أحدهما ويعمل الآخر بلا نفي كان لكل منهما التقبل
 والعمل ضمن الشركة الوكالة قال في البحر وحكمها أن يصير كل واحد منهما وكلا
 عن صاحبها يتقبل الأعمال والتوكيل به جائز سواء كان الوكيل بمحسن مبادرة ذلك
 العمل أولا (قوله فلا يلزم اتحاد صفة وسكان) تفريع الاول على كلام المصنف ظاهر
 وأما الثاني فمن حيث انه لم يقيد بالمكان ووجه عدم اللزوم كافي الفتح أن المعنى المجوز
 لشركة التقبل من كون المقصود تفصيل الربح لا تفاوت بين كون العمل في دكاكين
 أو دكان وكون الأعمال من أجناس أو جنس (قوله على أن يتقبلا الأعمال) أي محلهما
 كالتياب مثلا فان العمل عرض لا يقبل القبول فاذا فاده الله حساني وعلمت أن التخصيص
 على تقبل كل منهما أو على عمله فغير شرط وفي النهران المشترك فيهما هو العمل وإذا قالوا
 من صور هذه الشركة أن يجلس آخر على دكانه فيطرح عليه العمل بالنصف والقياس
 أن لا يجوز لأن من أحدهما العمل من الآخر الحائز واستحسن جوازها لأن التقبل
 من صاحب الحائز عمل اه ومنها ما في البحر من البرازية لأحدهما آلة القصارة
 ولا تخريب اشترى كاهل أن يعمل في بيت هذا والكسب بينهما جاز وكذا سائر
 الصناعات ولومن أحدهما أداة القصارة والعمل من الآخر فسدت والربح للعامل
 وعلمه أجبر مثل الأداة اه وتظهر هذه الأخيرة مسائل سنأتي في الفصل قبل قوله وتطل
 الشركة الخ (قوله التي يمكن استحقاقها) أي التي يستحقها المتأجر بعد الإجارة
 وزاد في البحر قيد أن يكون العمل دالا لما في البرازية لو اشترى كاهل على حرام لم يصح اه
 وأنت خبير بأن الحرام لا يستحق بالاجر فافهم (قوله ومنه) الاولى ومنها أي الأعمال
 المذكورة (قوله على المتقرب) أي الذي هو قول المتأخرين من جواز أخذ الاجرة على
 التعليم وكذا على الأذن والامامة فافهم (قوله بخلاف شركة دالين) فان عمل الدالة
 لا يمكن استحقاقه بعد الإجارة حتى لو استأجر دالا لا يبيع له أو يشتري فالإجارة قاسدة
 إذا لم يبيع له أجزالا كما صرح به في إجارة المحتج ح (قوله ومغنين) لأن الغنا مرام ح
 (قوله وشهود محاسبكم) لعدم صحة الاستبصار على الشهادة ح (قوله وقراء مجالس
 ونماز) يحتمل انه عطيت تفسيراً ومغارب وهو يفتح التاء لثنا توقف ويعين معه له بعدها
 ألب ثم زاي جمع تعز به وهي المأتم بالهمزة وتاء التثنية القوية الذي يصنع للدعوات
 لأن عادتهم القراءة بصوت واحد يشغل على التخطي وعلى قطع بعض الكلمات والابتداء
 من أثناء الكلمة ولانه استبحار على القراءة والذي أجازه المتأخرون انه هو الاستبحار
 على التعليم خلافاً لمن فهم خلافه كإسباقي في الإجازات ان شاء الله تعالى وفي الفتية
 ولا شركة القراء بالزمرة في المجالس والتعازي لانه غير متحقق عليهم اه وفي القاموس

فلا يلزم اتحاد صفة وسكان (على
 ان يتقبلا الأعمال) التي يمكن
 استحقاقها ومنه تعليم كاتبة
 وقرآن وقته على المتقرب بخلاف
 شركة دالين ومغنين وشهود
 محاسبكم وقراء مجالس ونماز

ويعاظ وسؤال لأن التوكيل
 بالسؤال لا يصبغ فيه وأشياء
 (ويكون الكسب بينهما) على
 ما شرطه مطلقاً في الأصح لأنه ليس
 بربح بل يدل عمل فصح تقويمه
 (وكل ما قبله أحدهما يلزمهما)
 وعلى هذا الأصل (فيطالب كل
 واحد منهما بما بالعمل ويطالب)
 كل منهما (بالأجر ويبرأ) دافعها
 (بالرفع إليه) أي إلى أحدهما
 (والحاصل من) أجر (عمل
 أحدهما بينهما على الشرط) ولو
 إلا نحو ريشاً ومسانيراً واستنع
 عدا بلا عذر لأن الشرط مطلق
 العمل لا على القابل لا ترى أن
 القصار لو استعان بغيره أو استأجره
 استحق الأجر بزيادة * (و) أما
 (وجوده) هذا أربع وجوه شركة
 العبد (أن عقدها على أن
 يشترى) نوعاً وأنواعاً (ويجوزهما)
 أي بسبب وجاهتهما (ويصح)
 فالحاصل بالبيع يدفعان منه فتن
 ما اشتريا (بالقيشة) وما بقي بينهما

مطلب
 شركة الوجود

الزمنة الصوت البعيد مدوى وتنازع صوت الرعد وذو كراين الشحنة أن ابن وهبان
 بالغ في التصريح على إقرارهم على هذا في زمانه وعلى القرائة القبطية ومنع من جواز
 جماعها وأظن في انكارها وغامض في ح (قوله وريعا) أي شركة وعاد فمما يتصل
 لهم بسبب الوعد لأنه غير مستحق عليهم ط (قوله وسؤال) بتشديد الهمزة جمع سائل
 وهو الشاهد أ ح (قوله لأن التوكيل بالسؤال لا يصبغ) وما لا يصبغ فيه الواكلة لا يصبغ
 فيه الشركة كالمتر (قوله مطلقاً) أي سواء شرط الربح على السواء أو مفضلاً وسواء
 تساوى في العمل أولاً وقبل أن شرطاً أكثر الربح لأحدهما عللاً لا يصبغ والصحيح الجواز
 أقاده في الجبر وهذا إذا لم تكن مقاضاة أو لا تكون المقاضاة الامع التساوى كما يأتي
 (قوله لأنه ليس بربح الخ) اعلم أن التفاضل في الربح عند اشتراط التساوى في العمل
 لا يجوز قياساً لأن الضمان بقدر ما شرط عليه من العمل فالزيادة عليه بربح ما لم يضمن
 فلم يضمن القدر كما في شركة الوجود ويجوز استقصاؤه أن ما يأخذه ليس بربح لأن الربح
 إنما يكون عند اتحاد الجنس وهنا رأس المال عمل والربح مال فله بعد الجنس فكان
 ما يأخذه بدل العمل والعمل يتقوم بالتقويم إذا رضى ما يقدره من فقد يقدر ما يقدر به
 فلم يؤد في ربح ما لم يضمن بخلاف شركة الوجود حيث لا يجوز فيها التفاوت في الربح
 عند التساوى في المشتري لأن جنس المال وهو الجنس الواجب في ذمتهم ما قصد والربح
 يتحقق في الجنس المقصد فلو جاز زيادة الربح كان ربح ما لم يضمن وتقام في العناية (قوله
 فيطالب كل واحد منهما بالعمل الخ) هذا ظاهر فيما إذا كانت مقاضاة أما إذا أطلقها
 أو قيدها بالعنان فنشأت هذين الحكمين استحساناً وبما سواهما فهي باقية على
 مقتضى العنان ولذا لو أقر بدين من ثمن مبيع مستهلك أو أجر أجيراً وكان للمدعي نصف
 لا يصدق الأمانة لأن نقاذ الأقرار على الاستحسان موجب المقاضاة ولم يصاعلم أفلو كان
 المبيع لم يستهلك والمدة لم تنقض فإنه يلزمهما كما في المخطأ ح مخلصاً (قوله ويبرأ
 دافعها) أنت الضمير وان عاده على الأجر لتأويله بالآخرة ط (قوله والحاصل الخ) ما مر من
 قوله ويكون الكسب بينهما إنما هو في الكسب الحاصل من علمهما وما هنا في الحاصل
 من عمل أحدهما أي لا فرق بين أن يعمل أو يعمل أحدهما سواء كان علم عمل الآخر
 لعذر أو لا لأن العامل معين القابل والشرط مطلق العمل الخناذكره (قوله ولما جوه)
 ويقال لها شركة القائلين فاستأنف (قوله نوعاً وأنواعاً) أقاد أنها تكون خاصة رعاية
 كما في النهر وإذا حذف المصنف المفعول (قوله أي بسبب وجاهتهما) أقاد وجه التسمية
 لأن من لا مال له لا يبيع الناس نسخة إلا إذا كان له جاه ووجاهة وشرف عندهم وأقاد
 الكمال أن الجامع مقولب الوجه موضع الواو موضع العين فوزنه عطف الآن الواو انقلب
 ألفاً لموجب ذلك وقيل أضيفت إلى الوجود لانتهايتها بتدليل الوجود لعدم المال
 (قوله بالقيشة) هو على حل الشارح متعلق بقوله الله تعالى وقصد به ذلك دفع ما يوجهه

المتن من كونه مطلوباً بالشراي وبيعاً وليس كذلك بل هو مطلوب لقوله يشترط أن يكون
 للمنفذ ذكره عقبه لأنه لا مال لهما فشرأ وهما يكون بالنسبة أما البيع فهو أعم (قوله)
 ويكون كل منهما عتاقاً ومفاوضة بشرطه) فصوره اجتماع شرائط المفاوضة في التقبل
 كإفي المخطط أن يشترط المصانع على أن يتقبل جميع الأعمال وأن يضمن العمل جميعاً
 على التساوى وأن يساوي الربح والوضع وأن يكون كل منهما كضلعين صاحبه
 فيه الحق بسبب الشركة اه وصورتها في الوجوه كإفي النهاية أن يكون الريحان من
 أهل الكفاية وأن يكون عن المشتري بينهما نصيبين وأن يتلفنا بلفظ المفاوضة
 زاد في الفتح ويساوي الربح ويكني ذكر مقتضيات المفاوضة عن التلقظ بها كإلف
 وعامه في الصبر ولا ينبغي أنه انذقه منها شرط كانت عتاقاً وفي القهستاني أن شروط
 المفاوضة في المواضع الثلاثة قد اختلفت ولم تعرض في المسدولات إلى إيفاء كل منها
 حقيقة والظاهر أنها في الأول أي في المال حقيقة وفي الباقيين مجاز ترجيحاً على الاشتراك
 (قوله من مناصرة المشتري) أي في المفاوضة والعنان وقوة أو منالته أي في العنان
 قهستاني (قوله ثلاثاً بؤذي الخ) علة لفهم ما قبله وهو أنه لا يجوز أن يكون الربح
 محالاً للقدرا المالك وبعبارة الكثر أن شرطاً مناصرة المشتري أو منالته فالربح كذلك
 وبطل شرط الفضل اه قال في التمهيد إن اشتقاق الربح في شركة الوجوه يضمنان وهو
 على قدر المالك في المشتري فكان الربح الزائد عليه ربح مالم يضمن بخلاف العنان
 فإن التضاض في الربح فيها مع التساوي في المال صحيح لأنها في معنى المضاربة من حيث
 أن كلاهما يعمل في مال صاحبه فالتفتت بها (قوله بخلاف العنان) أي في شركة
 الاموال وكذا في شركة التقبل فانه يجوز فيها التضاض كما قلناه لأن المأخوذ فيها ليس
 بربح بل بدل عمل كما نرى تقريره فافهم (قوله بعمال) كإفي شركة الاموال وفي المضاربة
 في حق رب المال (قوله أو عمل) كالضارب في المضاربة (قوله أو تقبل) عبارة الدرد
 أو ضمان وكذا في الصروعين وذلك كمن أجلس على دكانه فليذا يطرح عليه العمل
 بالتلف وكإفي شركة الوجوه فإن الربح فيها بقدر الضمان والزائد عليه ربح مالم يضمن
 فلا يجوز كما نرى قال في الدرد ولهذا القول لغيره تصرف في مالك على أن لا يضر ربحه
 لا يستحق شيئاً لعدم هذه المعاني والله سبحانه أعلم

• (فصل في الشركة القاسدة) •

ما في هذا الفصل مسائل متفرقة من كتاب الشركة فكان الأولى أن يترجم بها وإن كانت
 الزيادة على ما في الترجمة لا تقتصر (قوله واصطلاحاً) جعله من المباح وذلك مقصد
 بما إذا لم يكن للتلفي أو يتخذ حرفة أو الانلابيل كإفي الاشياء وسائر تمام الكلام
 على ذلك في باب (قوله وطلب معدن من كثر) المعدن ما وضع في الأرض خفية والكثير
 ما وضعه بنو آدم والكارز معدن ما قال وطلب معدن وكثيراً ما كإفي في الهندية

(ويكون كل منهما) من التقبل

والوجوه (عتاقاً ومفاوضة) أيضاً

(بشرطه) الزاوي وإذا أطلقت

كانت عتاقاً (وتضمن) شركة كل

من التقبل والوجوه (الوكالة)

لا اعتبارها في جميع أنواع الشركة

(والوكالة أيضاً إذا كانت

مفاوضة) بشرطها (والربح

فيها) على ما شرط من مناصرة

المشتري (يقع الرأه) أو منالته

لصكون الربح بقدر المالك

لثلاثاً بؤذي الربح مالم يضمن

بخلاف العنان كما نرى في الدرد

لا يستحق الربح إلا بأحدى ثلاث

بعمال أو عمل أو تقبل

• (فصل في الشركة القاسدة) •

لا تصح شركة في احتطاب

واحتشاش واصطيد واستقاء

وسائر مباحات) كإفي كإفي

من جبال وطلب معدن من كثر

لكان أولى لأن الكثرة الإسلامية قطعة ط (قوله من طين مباح) فان سكان الطين
أو التوراة أو سبيل الربيع ملوكا فاشترى كل على أن يشترى بذلك ويطبخه ويبيعه بجزوه
كشركة الوجه كذا في الخلاصة عزى إلى الشافعي وتبعه البرزقي والصبغى والمذكور
في الفتح أن هذا من شركة الصنائع والاول أظهر نهر (قوله وما حصل أحدهما) أى
بدون عمل من الآخر (قوله وما حصل معا الخ) يعنى ثم خلطوا وما حصل قسم الثمن على
كيل أو وزن ما لكل منهما وان لم يكن وزنا ولا كيليا قسم على قيمة ما كان لكل منهما
وان لم يعرف مقدارا كان لكل منهما صدق كل واحد منهما الى النصف لانهما استويا
في الاكساب وكان المكسب في أيديهما فالظاهر أنه بينهما نصفان والظاهر يشهد له
في ذلك فيقبل قوله ولا يصدق على الزيادة على النصف الابينة لأنه يدعى خلاف الظاهر
اه فتح (تبيين) يؤخذ من هذا ما أفق به في الخيرية في زواج امرأتين أو ثلثها اجتماعا في دار
واحدة وأخذ كل منهما حصته على حدة ويصنعان كسبهما ولا يعلم التفاوت
ولا التساوى ولا التمييز فأجاب بأنه بينهما سوية وكذلك لو اجتمع اخوة يعملون في شركة
أيهم وغما المال فهو بينهم سوية ولو اختلفوا في العمل والراى اه وقدمنا أن هذا ليس
شركة ومما وضه الم بصير حاطة ظنها أو يقتضيها مع استيفاء شروطها ثم هذا في غير الابن
مع أي علم في القية الاب وابنه بكتساب في صنعة واحدة ولم يكن لهما شيء فأكسب كله
للأب ان كان الابن في حياته لكونه معناه لا تترى لو غرس شجرة فكانت للأب ثم ذكر
خلافه في امرأتين مع زواجهما اذا اجتمع يعملهما أموال كثيرة فقبل هي الزوج وتكون
المرأة معيثة الا اذا كان لها كسب على حدة فهو لها وقيل بينهما نصفان وفي النهاية زوج
بنيه الخمسة في داره وكلهم في عالة واختلفوا في المتاع فهو للأب والبنين التباين التي
عليهم لا غير فان قالوا هم أو امرأته بعد موته ان هذا استفدناه بعد موته فالقول لهم
وان آخره أنه كان يوم موته فهو ميراث من الأب (قوله باعانه صاحبه) سواء كانت الامانة
بمحل كما اذا أعانه في الجمع والفتح أو الربط أو الخيل أو غيره أو باعانه كما لو دفعه بفلا
أو ربه بكتسبي عليها أو شيئا له مدها حوى وقهستاني ط (قوله لا يباح ذبه) بفتح
الواو على البناء المفعول وقوله نصف ثمن ذلك المارعة لانه هو الثابت عن الفاعل اه فتح
أى يعطى أجر المثل لو كان مثل نصف الثمن أو أقل فلو أكثر لا يزداد على نصف الثمن لانه
رضى نصف الثمن ثم التعبير بنصف الثمن وقع في كافي الحاكم والهداية وغيرهما قال ط
وذكر في القاية أن أجر المثل لا يزداد على نصف القيمة لأن المعين وصاحب العتة يتبطلان
أجر المثل عند غلام العمل فربما لا يسر البيع عند غلام العمل فكيف يفرض نصف
ثمنه حتى يطلب حوى وفي القهستاني ولا يزداد على نصف القيمة أى قيمة المباح يوم الاخذ
ان كان له قيمة والا فبأن يكون المحكم فيه التضمن والقياس اه (قوله يؤذن
باختياره) قال في العناية وكذا تقدم دليل أبي يوسف على دليل محمد في المبدوط دليل

مطلوب اجتماعي دار واحدة واكتساب
ولا يعلم التفاوت فهو بينهم
بالسوية

وطيخ آت من طين مباح
الوجه كذا في الخلاصة
لا يصح (وما حصل أحدهما)
وما حصل معا فلهما نصفان
لهما على الكل (وما حصل أحدهما)
باعانه صاحبه فله وصاحبه أجر
مطلوب الفاعل ما بلغ عند محمد وعند أبي
يوسف لا يباح ذبه نصف ثمن
ذلك قيل تقدم عجم قول محمد
يؤذن باختياره نهر وعناية

على انهم اختاروا قول محمد اه اى لان الدليل المتأخر يتضمن الجواب عن الدليل المتقدم وهذه عادة صاحب الهداية ايضا انه يؤخر دليل القول المختار وعبارة كافي الحاكم تؤخذ ايضا باختصار قول محمد حيث قال فله اجر مثله لا يحصل نصف الثمن في قول أبي يوسف وقال محمد له اجر مثله بالتمام بلغ الا ترى انه لو اعطاه عليه فلم يصب شيئا كان له اجر مثله اه ونقل طعن الجوى عن المفتاح ان قول محمد هو المختار للتوى وعن غاية البيان ان قول ابي يوسف استحسن اه قلت وعليه فهو من المسائل التي ترجح فيها القياس على الاستحسان (قوله والربح الخ) حاصله ان الشركة القاسمة اقل من مال أو من الجانبين أو من أحدهما تحكم الأولى أن الربح فيها للعامل كاعتل والثانية بشد المال ولم يذكر أن لأحدهم أجر الا انه لا أجر للشرط في العمل بالمشترك كما ذكره في قضاة الطعان والثانية لرب المال ولا أجر مثله (قوله فالتسوية فاسدة لانه في معنى بيع منافع دأبني ليكون الاجر مضافا فيكون كله لصاحب الدابة لان العاقد عقدا للعقد على ملك صاحبه بأمره وللعاقدين أجر مثله لانه لم يرش أن يعمل بمجانا فغ (تبينه) فلم يذكروا مالو كانت الدابة بين اثنين دفعها أحدهما للآخر على أن يؤجرها ويعمل عليها على أن تأتي الاجر للعامل والتثالا - خروعي كثيرة الوقوع ولا شك في فسادها لان المنفعة كالعرض لتصبح فيها الشركة وحسب ذلك الاجر بينهما على قدر ملكهما وللعامل أجر مثل عمله ولا يشبه العمل في المشترك حتى نقول لأجره لان العمل فيمحصل وهو لغيرهما تأمل وعلمه في حواشي المنع للغير الرضى وبأنى قرى ما يؤيد (قوله وكذلك السفينة والبيت) اى مثل الدابة وفي البحر عن السفينة فاشتركت مع أربعة على أن يعملوا بسفينته وآلتها وانهم لصاحب السفينة والباقي منهم بالسوية نفى فاسدة والحاصل لصاحب السفينة وعليه أجر مثلهم اه (قوله ولولا حدهما بطل ولا تخير) اى وقد اشتركا على أن كلا يؤجر مال كل واحد والحاصل بينهما فهو باطل ايضا لان معنى هذا أن كلا قال لصاحبه بيع منافع دأبني ودأبني على أن غنه يتنازعا أن أجرهما باجر معلوم صفقة واحدة في عمل معلوم قسم الاجر على مثل أجر البغل ومثل أجر الجمل بخلاف ما لو اشتركا على أن يتقلا لحوالات المعلومة بأجر معلومة ولم يؤجر البغل والجمل كانت صفقة لأنا يشركا في التقبل والاجر بينهما صفات ولا يعتبر زيادة حمل الجمل على حمل البغل كالا يعتبر في شركة التقبل زيادة عمل أحدهما كصاغين لأحدهما آلة الصبغ ولا تخير بت يعمل فيه وان أجر البغل أو البعير بعينه فكان كل الاجر لصاحبه لانه هو العاقد فلو أعانه الآخر على التصمل والتقل كان له أجر مثله فغ (قوله على مثل أجر البغل) الأولى أجر مثل البغل وقوله والبعير اى وأجر مثل البعير فلو البعير يؤجر بضعف ما يؤجر به البغل مثلا فصاحب البعير ثلثا الاجر ولصاحب البغل ثلثه ط وان أجر كل واحد منهما دأبته وشرط عملهما في الدابة أو عمل أحدهما من السوق والجمل وغير ذلك

مطلب
يرجع القياس

(والربح في الشركة القاسمة)
بقدر المال ولا عبدة بشرا
الفضل فلو كل المال لأحدهما
فلا تخير أجر مثله كما لو دفع
دأبه لرجل ليؤجرها والاجر
بينهما فالتسوية فاسدة والربح
للمالك ولا تخير أجر مثله وكذلك
السفينة والبيت ولوليبيع عليها
البدن فالربح لرب البدن ولا تخير
أجر مثل الدابة ولولا حدهما بطل
ولا تخير بغير فالاجر بينهما على
مثل أجر البغل والبعير نهر

كان الاجرم قسموا بينهما على قدر ما جرم مثل دابتهما وعلى مقدار اجر عملهما كما قبل
الشركة اه قال انظر الرمي وهو مؤيد لما قلناه (فرع) ه اعطى بذوا الصلوق وحلا المقوم
عليه فعلقه بالاوراق على أن ما حصل فهو بينهما فالصلوق لصاحب البذر لانه حصل من
بذر والرجل الذي قام عليه قيمة الاوراق وأجر مثله على صاحب البذر وعلى هذا اذا دفع
البقرة العلف ليكون الحادث بينهما فصفين فما حدث فهو لصاحب البقرة وللا جرم مثل
عطفه وأجر مثله تاتر بآية (قوله أي شركة العقد) أعا شركة المثل فلا تسقط وقول الدرر
وتسقط الشركة مطلقا فالاطلاق فيه بالنظر للمفاوضة والعنان ما قلت والمراد أن شركة
المثل لا تسقط أي لا تسقط الاشتراك فيها بل يبقى المال مشتركاً بين الحى وروية الميت
كما كان والا فلا يخفى أن شركة الميت مع الحى يطلعت بموته تأمل (قوله بموت أحدهما)
لانهما تضمن الوصالة أي شرط لهما ابتداء وموتاه لانه لا يتحقق ابتداءها الا بولاية
التصرف لكل منهما في المال الآخر ولا تبقى الولاية الا ببقاء الوكالة وبه اندفع ما قبل
الوكالة ثبتت بها ولا يضمن بطلان التبعية بطلان الاصل فتح فلو كانت ثلاثة فمات
أحدهم حتى انقضت في حقه لا تنفص في حق الباقيين بصر عن الظاهرية (قوله بأن
قضى بطاقه مرثداً) حتى لو عاد مسلم يكن بينهما شركة وان لم يقض بطاقه انقضت
على سبيل التوقف بالاجماع فان عاد مسلم قبل الحكم بقيت وان مات أو قتل انقضت
ولو لم يطق وانقضت للمفاوضة على التوقف هل يصير عانا عنده لا وعندها ثم بصر عن
الاولوية لمنصا (قوله بانكارها) أي ويضمن حصة الاخر لان جهود الامن غصب
كافي البصر سائحات (قوله وبقوله لا عمل معك) هذا في المعنى فسخ فكان الاول
تأخير عن قوله وبفسخ أحدهما وفي البصر عن البرازية اشتركا واشترى اربعة ثم قال
أحدهما لا عمل معك بالشركة وغاب فباع الحاضر الامتعة فالحاصل للباقي وعليه قيمة
المتاع لان قوله لا عمل معك فسخ للشركة معه وأحدهما جاك ففسخها وان كان المال
عروضاً بخلاف المضاربة هو المختار اه (قوله بخلاف المضاربة) والفرق أن مال
الشركة في أيديهما معا وولاية التصرف اليهما جميعاً فيلزم كل منهما صاحبه عن
التصرف في ماله فدا كان أو عروضاً بخلاف مال المضاربة فانه بعد ما صار عروضاً ثبت
حق المضارب فيه لاستحقاقه ربحه وهو المتصرف بالتصرف فلا يملك ربه المال فيه اه
فتح (قوله خلاف الرمي) حيث قيد فسخ أحدهما الشركة بكون المال دراهم أو دنانير
فان اعدمه ولو عروضاً كافي المضاربة وهو قول الطحاوي وصرح في الخلاصة
بأن أحد الشريكين لا يملك فسخ الشركة الا برضا صاحبه قال في القبح وهذا غلط
وقد صحح هو أي صاحب الخلاصة انفراد الشريك بالفسخ والمال عروض اه ووفق
في البصر بين كلامي الخلاصة واعتزله في النهى وأبيناه فباعه فحقه على البصر (قوله
وتوقف الخ) قيد للمتن (قوله لانه عزل قسدي) لانه نوع حجر فيشترط عمله دفعا

(وتسقط الشركة) أي شركة العقد
(بموت أحدهما) علم الآخر أولاً
لا عزله حكى (ولو حكى) بأن
قضى بطاقه مرثداً (و) تسقط
أيضا (بانكارها) وبقوله لا عمل
معك فتح (وبفسخ أحدهما)
ولو المال عروضاً بخلاف المضاربة
هو المختار برأيه خلافاً للرمي
ويتوقف على علم الآخر لانه عزل
قسدي

للضرب عنه فتح (قوله ويجوز مطبقا) فالشركة قائمة الى أن يتم اطباق الجنون فتتفسخ
 فاذا عمل بعد ذلك فالرجح كله للعامل والوضعة عليه وهو كالنصيب لال الجنون فطبيعة
 ربح ماله لا مارجح من مال الجنون فتصدق به بجر عن التارخية قال ط وظاهره
 انه لا يحكم بالقسح الا باطباق الجنون وهو مقتد ريشهر أو ينف حول على الخلاف
 (قوله لكنه يتصدق الخ) والظاهر انه يقال مثل ذلك فيما اذا انصرف أحدهما بالمال
 في صور بطلان الشركة المخلوثة فإذا الرجح يكون للعامل ويتصدق بمارجح من مال
 الآخر (قوله ولم ير أنه أحدهما الخ) لأن الاذن بينهما في التجارة والركة ليست منها
 ولأن أداء الركة من شرطه النسبة وعند عدم الاذن لانية فلا تقط عنه لعدمها ط
 عن الجوى (قوله وأذا بيعا) أى أدى كل منهما عن نفسه وعن شريكه ح وصورته
 كما قال ابن كالب بأن أدى كل منهما نافية صاحبه وانفق أداؤه في وقت واحد (قوله
 وتقاص) أى ان كانت مقايضة أو عتاتا أو بائنا وبها فيها ط (قوله أو يرجع) أى بالزيادة
 ان كانت عتاتا لم يتساو فيها المالان ط (قوله اشترى أحدا المتفاوضين) قيل التقييد
 بالمفاوضين اتفاقا وفيه نظر لأن قوله للبائع أخذ كل بينهما لا يشمل العنان لعدم تضمنها
 الكسالة أو أيضا فان شرب العنان له أن يشتري ما ليس من جنس تجارته ما يقع
 الشراء ويطلب البائعون وكذا يقع الشراء اذا اشترى من جنس تجارته ما بعد ما صار
 المال عروضا كما مر في قول المصنف وتبطل لالة المالكين (قوله باذن الآخر) قيد به
 لأنه لو اشترى اللوطه بلا إذن كانت شركة بجر (قوله للوطه) متعلق بالشراء وقوله الهبة
 بالنسب مفعول تضمن (قوله وقال لا يلزم نصف الثمن) لأنه أدى ديناً على مناصم من مال
 مشترك فيرجع عليه صاحب نصيبه بجر والمثون على قول الامام (قوله والبائع الخ)
 لأنه دين وجب بسبب التجارة بجر والمراد بالتجارة الشراء فانه من أنواعها كما مر في قوله
 وكل دين لازم أحدهما بتجارة فافهم (قوله وعقرها) يرجع الى المستحق قال ح فهو
 نشر مرتب (قوله للكسالة) متعلق بتضمن واللام فيه للتقوية وهي الداخلة على
 معمول المتعلق بنفسه اذا كان محمولا على الفعل أو متأخرا عن معموله وما هان من
 الاثر فافهم (قوله ومن اشترى) بمعنى القرض الى الفتح لو اشترى اثنان عبدا فاشركا
 فيه آخر فالقياس أن يكون له نصفه ولكل من المشتريين ربعه لأن كلا صار ملكا نصف
 نصيبه وفي الاستحسان ثلثه لأنهما حين اشتركا معا بآباً فمهما فكانت اشترى العبد
 معهما اه (قوله ان قبل القبض لم يصح) قال في الفتح اعلم أن ثبوت الشركة فيما ذكرنا
 كله يبنى على صيرورة المشتري بآباً للذي اشركه وهو استيفاد المالك منه فابنى على هذا
 أن من اشترى عبدا فلم يقبضه حتى أشرك فيه رجلا لم يجوز له بيع ماله بقبض ولو اشركه
 بعد القبض ولم يسلط اليه حتى هلك لم يلزمه غن ويظهر انه لا يضمن قبول الذي أشركه لأن لفظ
 أشركت صار ايجابا للبيع اه قلت ومنه قوله في الفخيرة اشترى شيئا ثم أشرك آخر فيه

(ويجوز مطبقا) قال ح بعد ذلك
 للعامل لكنه يتصدق بمرجح من مال
 الجنون تارخية (ولم ير أنه
 أحدهما مال الآخر بغير اذنه
 فان أذن كل وأدبعا) أو بجهل
 (ضمن كل نصيب صاحبه)
 وتقاصا أو رجح بالزيادة (وان
 أدبعا متعاقبا كان الضمان على
 الثاني علم بأداء صاحبه أولا
 كالأمر بأداء الركة) والكتافة
 (اذا دفع للقبض بعد أداء الآخر
 بنفسه) لأن فعل الآخر عزول
 حكى وفيه لا يشترط العلم خلافا
 لهما (اشترى أحدا المتفاوضين
 أمة باذن الآخر) صريحا
 فلا يكتفى سكوتيه (لما هان من
 لا للشركة (بلاشئ) تضمن الاذن
 بالشراء اللوطه الهبة اذ لا طريق
 لعله الا به الحرمة وطه المشتركة
 وهبة الشارع فيما لا يقسم باثرة
 وقال لا يلزم نصف الثمن (وبالبائع
 والمستحق) (أخذ كل بينهما)
 وعقرها تضمن المتفاوضة الكسالة
 (ومن اشترى عبدا) مثلا (فقال
 لآخر أشركني فيه فقال فطنت
 ان قبل القبض لم يصح وان بعده

فهذا يبيع النصف نصف الثمن الثمن اشتراجه اه ومقتضاه أنه ثبت فيه بقية أحكام
 البيع من ثبوت خبايا العيب والرؤية وشعوه وأنه لا بد من علم المشتري بالثمن في المجلس
 وهو خلاف المتبادر من قول المصنف وإن بعده صرح الخ فقاتل (قوله) ولزمه نصف
 الثمن بناء على أن مطلق الشركة يقتضي التسوية قال الله تعالى فهم شركاء في الثلث
 الآن بين خلافه فتح (قوله ثم لقاه آخر) أما لو اشرك اثنين صفقة واحدة كان العبد
 بينهم أثلاثا فصح (قوله فان كان القاتل) أي الثاني (قوله فله ربعه) أي ربع جميع
 العبد لأنه طلب منه الاشراف في نصيبه ونصيبه النصف بجر (قوله لكونه) مطاوعة
 شركته في كماله لأنه حيث لم يعلم عشرة الأول يصير طابا لشرائه النصف وقد أجابه اليه
 (قريبه) لا يخفى أن هذه الشركة شركة ملك في التاترئة عن التفتق سئل والى عن
 أحد شرى بكي عنان اشترى بماليه من المال عروضا ثم قال لا جني أشركك في نصيب
 مما اشتريت قال يصبر شرى كالشركة ملك (قوله ما اشتريت اليوم الخ) ذكر اليوم غير قيد
 كافى الهندية وفي كافى الحاكم وان اشترى ككامل ما لم على أن ما اشترى من الرقيق فهو
 بينهما سائر ذلك لو قال في هذا الشهر فخصا العمل والوقت فان قال أحدهما اشتريت
 متاعا فله الثمن وطالب بشرى بكي نصف ثمنه لم يصدق فان برهن على الشراء والتبصير ثم ادعى
 الهلاك لصدق بيمينه وإن شرط الربح أثلاثا بطل الشرط والربح بينهما نصفان
 ولا يستطيع أحدهما الخروج من الشركة إلا بمحض من صاحبه اه مخلصا زاد في البحر
 عن الظهيرية وبسر لواحد منهما أن يبيع حصة الآخر عما اشترى إلا بآذن صاحبه
 لانهما اشتركا في الشراء لا في البيع اه فأفاد أن هذه شركة ملك لا عقد وقد منعان
 الواو الحجة اشتركا على أن ما اشترى من تجارة فهو بينهما يجوز ولا يحتاج فيه الى بيان
 الصفقة والتقدير الوقت لأن كلاهما صاروكلا عن الآخر نصف ما يشترى وبغرضه
 فكثيرا لربح وذلك لا يحصل إلا بعموم هذه الاشياء في التاترئة عن المتفق قال هشام
 سمعت أبا يوسف يقول في رجل قال لا تخرمي عشرة آلاف فخذها شركة تشترى بي
 وذلك قال هو يوزو الربح والوضعة عليهما اه (قوله ولا شيء إلا تخرين) لانهم
 لما لا يكونوا شركاء كان على كل منهم ثلث العمل لأن المستحق على كل منهم ثلث ثلث
 الاجر فإذا عمل أحدهم الكل صار مستقلا في الثلث فلا يستحق الاجر اه عن البحر
 قال ابن وهبان هذا في القضاء أما في الديانة فينبغي أن يوجب بقية الاجرة لأن الظاهر من
 حال العامل انه انما عمل الجميع على ظن أن يطيبه جميع الاجرة فلا ينبغي أن يحجب
 ظنه (قوله القول لشركا الشركة) أي اذا كان المال في يده فادعى عليه آخر أنه شاركه
 مفاوضة فالقول بالاحد مع غيره وعلى المدعي البينة لأنه يدعي العقد واستحقاق
 ما في يده وهو مشترك فتح (قوله برهن الورثة الخ) أي اذا مات أحد المفاوضين والمال
 في يد الحى فبرهن الورثة على المفاوضة لم يقض له شيء بحال في يد الحى لانهما شهدا

ولزمه نصف الثمن وإن لم يعلم
 بالثمن خير عند العلم به ولو قال
 اشركني فيه فقتل نعم ثم لقاه آخر
 وقال مثله وأجيب بيم فان كان
 القاتل (عالمًا بشركة الأول فله
 ربعه وإن لم يعلم فله نصفه) لكون
 مطاوعة شركته في كماله (و) حيث
 (أخرج المصنف من ملك الأول)
 ما اشترت اليوم من أنواع
 التصاريح فهو بيبي وينسك فقال نعم
 جازا أشباه وفيما تقبل ثلاثة عملا
 بلا شركة فعمله أحدهم فله
 ثلث الاجر ولا شيء إلا تخرين
 (تزوج) القول لشركا الشركة
 برهن الورثة على المفاوضة
 لم يقبل فخيرهم برهنوا أنه كان مع
 الحى في حياته ماتت

باعتد علم ارتفاع المولت ولأنه لا حكم فيما بينها على المال الذي في يده في الحال لأن
 المفاوضة فيما مضى لا توجد أن يكون المال الذي في يده في الحال من شركتهم إلا أن
 يبرهنوا أنه كان في يده في حياة الميت أو أنهم شركته ما فاته حيث شهدوا بالنصف
 لبيت ورويته خلقاؤه فتح (قوله برهنوا على الارث) يعني والمال في أيديهم كافي الفتح
 (قوله قضى له بنصفه) أي ترجيحاً لبيته على بينهم لأنه خارج يدى نصف المال على
 ذى اليد بعد المفاوضة مع المورث. (قوله تصرف أحد الشريكين في البلد الخ)
 تخصيص أحدهما بكونه تصرف في البلد والآخر في السهمين على صكونه صورة
 الواقعة أو ليقيد أن القول لذي اليد وان لم يعلم صاحبه بما صنع (قوله قال قوله ان
 المال في يده) لأنه حيث أخذ أمين فقد أدى إلى أن الالف حتى التصير بخلاف ما إذا
 لم يكن في يده لأنه يدعى ديانه على قوله قال في هذا المال الذي في يدي كذا قبل أيضاً
 كما قبل أنه للغير تأمل وهي واقعة القترى وبه أثبتت دلي على المنع وأفتى بأضاف الطغربة
 فيما إذا قال الذي في يده المال كنت استدنت من فلان كذا للشركة ودفعت له دينه بأن
 القول قوله بينه واستدل به بما في الخبر من جواهر الفتاوى وهو ما ذكره الشارح هنا
 وبو يده ما في الخاء مدية عن محيط السرخسي في فصل ما يجوز لأحد شريكي العنان
 لو استقرض أحدهما المال الزمها لأن الاستقراض تجارة وبإدائه معنى لأنه يملك
 المستقرض ويأخره رقتة فشاو المصارفة أو الاستعارة وأيهما كان قد على صاحبه
 اه ومثل في الوالوجية وكذا في الخاتمة من فصل شركة العنان لكن في الخاتمة أيضاً قال
 أحد شريكي العنان اني استقرضت من فلان ألف درهم للتجارة لزمه خاصة دون صاحبه
 لأن قوله لا يكون حجة لزام الدين عليه وان أمر أحدهما صاحبه بالاستدانة لا يصح
 الأمر ولا يملك الاستدانة على صاحبه ويرجع المقرض عليه لأعلى صاحبه لأن التوكيل
 بالاستدانة توكيل بالاستقراض وهو باطل لأنه توكيل بالتكدي الآن بقول الوكيل
 للمقرض ان فلا يستقرض منك ألف درهم فحينئذ يكون المال على الموكل لأعلى
 الوكيل اه أي لأنه يكون حينئذ رسولاً والمستقرض هو المرسل وكذا قال في الوالوجية
 وان أذن كل منهما لصاحبه بالاستدانة عليه لزمه خاصة فكان له قرض أن يأخذه
 منه وليس له أن يرجع على شريكه وهو الصحيح لأن التوكيل بالاستقراض باطل فنصار
 الاذن وعدم مسواه اه قلت ويظهر من هذا أن في المسئلة قولين أحدهما علم عن
 المحيط من أن لكل من شريكي العنان الاستقراض لأنه تجارة أي مبادلة معنى والثاني
 عدم الجواز ولو بصرح الاذن وهو الصحيح لما فقهه لقولهم ان التوكيل بالاستقراض
 باطل لأنه توكيل بالتكدي وبأنه ان الاستقراض تبرع ابتداء فكان في معنى التكدي
 أي الشصانة وينتفع على ذلك أنه لو استقرض بالاذن وهلك القرض بهلك عليهم على
 القول الأول وعلى الثاني بهلك على المستقرض لكن لا يفتى أن هذا الثاني ما لم ينع

مطلب
 إذا قال الشريك استقرضت ألفاً
 قال قوله ان المال يده

• برهنوا على الارث والحج على
 المفاوضة قضى له بنصفه فتح •
 تصرف أحد الشريكين في البلد
 ولا تصرف في السقر وأراد القسمة
 فقال ذواليد قد استقرضت ألفاً
 قال قوله ان المال في يده • شروا
 صكوك ما فاته وأثرته

الجواهر لأن ما استقرضه أحدكم بملكه المستقرض لعدم صحة الاذن فينقذه عليه فإذا
أخذ المال ووضع في مال الشركة وكان المال في يده بصدق فله أخذ قسطه من المأخوذة
المصنف أن الشريك أمين في المال فيقبل قوله بيمينه وأما قوله وليس أن يرجع على
شريكه فذلك لضعف الأدلة المقرض فلا ينافي قبول قوله أن بعض هذا المال قرض وأراد
أخذ قسطه إذا رجوع في ذلك على الشريك وكذا لا ينافي ما قد سئل عنه عند قوله لا يصح
أقراؤه من أنه يأنز المقرض جميع الدين إن كان هو الذي وليه الخ لما قلنا ثم يشك عليه
ما مر هناك في الشرح من أنه لو أقر بجارية في يده من الشركة أنه لا رجل لم يميز في حصة
شريكه إلا أن يجاب بأن المراد إذا علم بيمينه أو أقراؤه أنهم المال المشترك بينهما
إذا لا يصدق على شريكه بكل اقراؤه يقتصر عليه هذا ما ظهر في هذا المقام فاعتقتم تقريره
والسلام (قوله ودفعوه) أي الثمن المجهوم من البيع التزاما والمصنف صرح به اه ح
(قوله فندسه في التراب) أي تراب الكرم الحسين يساب وغلق ولو في الأرض المملوكة لهم
يضمن أن جعل علامة والأصحن كالوضع في المقازاة مطلقا جامع القصولين والفرق بين
الكرم والأرض أن الكرم مطلوب لأجل الثمار فلا يضمن كونه حرزا وأما الأرض فليست
مقصودة سائحا فافهم (قوله أقرضه نصفه) يعقل أن يكون الاقراض بعد افرازه
أو قبله فان قرض المشاع جائز بالإجماع كفي جامع القصولين وفي مضاربة التناحية
ولو قال خذ هذه الألف على أن نصفها قرض على أن يعمل بالنصف الآخر على أن
يكون الربح لى جاز ولا يكره أن تصرف الألف وبيع كان بينهما على السواء والوضعية
عليه ما لا أن نصف الألف صار ملكا للمضارب بالقرض والنصف الآخر مضاربة في يده وإن
على أن نصفها قرض ونصفها مضاربة بالنصف جاز وليذكر الكراهة هنا ه قلت ويظهر
عدم الكراهة في الثاني بالأولى والظاهر أن الشركة كالمفاوضة لو دفع أنما نصفها قرض
على أن يعمل بالنصف الآخر بالشركة بينهما والربح بقدر المالين مثلا وأنه لا كراهة في ذلك لأنه
ليس قرضا مشترعا (قوله فطلب رب المال حصة) أي بما كان من الشركة منخ والمراد
أنه طلب مال القرضه فان صبر إلى أن يصير مال الشركة ناضجا أي دراهم ودنانير يأخذ
ما أقرضه من جنسه وإن لم يصبر لنصفه أخذ متاعا بقيمة الوقت والظاهر أنه مقيد برضا
شريكه والا فلا دفع قرضه من غير المتاع إن كان له غيره أو بأمره القاضي ببيعه وأما قلنا
إن المراد مال القرض لأنه لو كان المراد قسمة حصته من مال الشركة فانه يقوم بقيته
يوم اشتراؤه ويكون الربح بينهما على قدره كانه في البحر عن النسيج (قوله بينهما متاع
الخ) ولو كان بينهما بيع رجل عليه أحدهما بأمر شريكه فسقط في الطريق فخره ان
كان قرضي حياته ضمن والا فلا ولو تحصره أجني يضمن مطلقا وهو الأصح وكذا المشتاة
لو ذهبها الراعي على هذا التفصيل ولو ذهبها غيره يضمن ط لخصا عن الهندية (قوله
دابة مشتركة) أي بين حاضر وغائب ط (قوله قال البيطارون) جمع بيطار معالج

مطلب
دفع الألف على أن نصفه قرض
ونصفه مضاربة أو شركة

ودفعوه لأحدهم ليحفظه قدسه
في التراب ولم يجده حلقا قط
ودفع لآخر ما لا أقرضه نصفه
وعقد الشركة في الكل فشرى
أمتعة فطلب رب المال حصته
أن لم يصبر لنصفه أخذ المتاع بقيمة
الوقت بينهما متاع على دابة
في الطريق سقطت فأكثرى
أحدهما بقيمة الآخر فقام
هلاله المتاع وقسمه ربحا حصته
قيمة دابة مشتركة قال
البيطارون

الدواب قاموس ط (قوله لم يضمن) أي إذا هلك لانه اعتقد على خير أهل المعرفة
ومفهومه انه لو فعله من تلقاء نفسه ضمن ط (قوله سكن أحدهما الخ) تقدمت مسائل
الاتفاق بالمشترك في غيبة شريكه أو في الباطن عند قوله في الخلط والاختلاط وقد هنا
الكلام عليها (قوله طاحون مشترك) المراد بها كل ما لا يقسم ط (قوله عمرها) بصيغة
الامر أي قال لا أشرع عمرها معي فافهم (قوله لم يرجع) لأن شريكه يجبر على أن يفعل
معه كما يعلم من الضابط الآتي (قوله فليس ينقطع) بخلاف لما قبله والضابط (قوله
فهو منقطع) لأنه يجبر على الاتصاف وعلى أداء الخراج ط قال في جامع القسولين جاز الجبر
على الاتصاف في قن وزرع ودابة مشتركة ولم يجبر ذو السفل على البناء لانه في الأقل يصير
المشنع من النفقة متلفاً حقاً فالتشريك يغير بخلاف الثاني لأن حتى ذى العلوات
أدفعه قرار العلوي على السفل ولم يبق السكن يأتي في الحائط المشترك لو انهم
عربضة قيل لا يجبر وقيل يجبر وهو الأشبه لنظر التشريك في هذا القول ينبغي أن يجبر
ذو السفل على البناء ٨١ مفصلاً وقريبه في قن وأزوع بينهما فغالب أحدهما
وأنفق الآخر يكون مشتركة بخلاف ذى العلومع أن كلاً لا يصل إلى أحياضه الا
بالاتفاق والفرق أن الأول غير مضطر لأن شريكه لو حاضر يجبره القاضي على الاتفاق
ولو غائبا يأمر القاضي الحاضر به ليرجع على الآخر فلما زال الاضطرار كان مشترعاً ما
ذو العلوم مضطر في بناء السفل إذ القاضي لا يجبره لو حاضر فلا يأمره غيره ولو غائبا والمضطر
ليس بمشترع ٨٢ مفصلاً وحاصله أن في الجبر على الاتفاق على القن والزرع قولين وأنه
ينبغي أن يكون ذو السفل كذلك (قوله والضابط الخ) قل هذا الضابط في متفرقات
قضاء البصرع الإمام الخوائي قلت ولا بد من تقييده بما إذا كان مرده لاتفاق مضطراً
إلى اتفاق شريكه معه فيقال إذا كان أحدهما مضطراً إلى الاتفاق معه وأنفق بلا إذن
الآخر فإن كان الآخر المشنع يجبر على الفعل معه فهو منقطع لتركه من نفسه إلى
القاضي ليبره والا لا يأمرون أن لا يجبر المشنع لا يكون منقطعاً فلا بد في الثلاث التي
ذكرها الشارح وكما في قن وزرع ودابة على أحد القولين والثاني كما في سفل انهم
فإن صاحبه لا يجبر على البناء في حاضر وذو العلوم مضطر إلى البناء وصاحبه لا يجبر فإذا
أنفق ذو العلوم لا يكون مشترعاً ومنه الحائط المنهدم إذا كان عليه حوله لا شرعاً ما يأتي
سبانه بخلاف ما إذا كان مرده لاتفاق غيره مضطراً وكان صاحبه لا يجبر كدار يمكن
قسمها وامتنع الشريك من العمارة فانه لا يجبر فلو أنفق عليها الآخر بلا إذنه فهو مشترع
لانه غير مضطر إذ يمكنه أن يقسم حصته ويعمرها كما صرح به في الخاتمة وبطل ما يأتي
من التقييد بما لا يقسم أيضاً وبطل ما أتى من التقييد بالاضطرار كقتلنا والزم أن
لا يكون مشترعاً حيث أمكنه القسمة وعلى هذا يحمل ما في جامع القسولين حيث قال
والتحقق أن الاضطرار يثبت فيما لا يجبر صاحبه لا فيما لا يجبر في الأول يرجع لافي الثاني

مطل
مهم فيما إذا امتنع الشريك من
العمارة والاتفاق في المشترك

لا بد من كفاها كواها الحاضر
لم يضمن * دار بين اثنين سكن
أحدهما ونحوه ان شريك
بالسكن ضمن طاحون مشتركة
قال أحدهما صاحبه عمرها فقال
هذه العمارة تكسني لأرضي
بعمارتك فعمرها لم يرجع جواهر
القاضي * وفي السراجية
طاحون مشترك أنفق أحدهما
في عمارته فليس ينقطع ولو أنفق
على عبيد مشترك أو أدى خراج كرم
مشترك فهو منقطع الكل
من منح المسند قلت والضابط
أن كل من أجبر أن يفعل مع
شريكه إذا فعله أحدهما بلا إذن
فهو منقطع والا لا

لوقعه بلاذن وهذا يحصل عن الاضطراب الواقع في هذا الباب ١٥ مخلصا قافهم هذا
وفي شرح الوهبانية للشر يسأل في حمام بين رجلين أو دواب ونحوهما تقوت بضمته
المتفعة المقصودة احتاج الى المزمة وامتنع أحد هما منها قال بعضهم يؤمرهما القاضي
لزمهما بالاجرة أو يأذن لاحدهما بالاجرة وأخذ المزمة منها وقال بعضهم ان القاضي
يأذن لقدر الاتي بالاتفاق ثم يمنع صاحبه من الاستفاعة حتى يؤدي حصة والقنوى على
هذا القول ١٥ ومثله في الخيرية عن الخلية قلت وهذا زيادة بيان لما سكت عنه السابق
المذكور وهو انه اذا اضطر ورفع الامر الى القاضي ليجريه ثم امتنع نعمتا أو عجزا يأذن
القاضي للضطر ليرجع بني انه لم يذكر بماذا يرجع وفي جامع القصولين حاطب منهما روى
وخف سقوطه فأراد أحد هما نقضه وأبى الآخر يجبر على نقضه ولو هدم أحاطا بينهما
فأبى أحد هما عن بناءه يجبر ولو انهدم لا يجبر ولكنه يبنى الآخر فبنه حتى يأخذ نصف
ما أتفقوا أتفق بأمر القاضي ونصف قيمة البناء لو أتفق بلامر القاضي ١٥ وتقل هذا
الحكم في شرح الوهبانية عن الذخيرة في مسئلة انه دهم السقل وقال انه الصحيح المختار
للقنوى فعلم أن هذا فيما لا يجبر عليه كالحائط والسفل أما ما يجبر عليه مثل ما لا يقسم
لا يفتيه عند الامتناع من اذن القاضي كما علت خلافا لمساقي عن الاشياء فيه يظهر
للمتأ في قيمة الخيرية حيث سفل في عقار لا يصيل القسمة كالحا حون والحمام اذا
احتاج الى حرمة وأتفق أحد الشريكين من ماله أجب لا يكون متبرعا ويرجع بقيمة
البناء بقدر حصته كما حققه في جامع القصولين وجعل القنوى عليه في الولو الجدية قال
في جامع القصولين ممر بالاقنوى الفضلي طاحونة لهما أتفق أحد هما في حر منها بلا
اذن الآخر لم يكن متبرعا اذ لا يتوصل الى الاستفاعة بنصيبه الا به ١٥ فراجع ~~كتاب~~
المذهب فان في هذه المسئلة وقع تحير واضطراب في كلام الاصحاب ١٥ ملخصا قلت
ما قلته في جامع القصولين عن الفضلي قال عقبه أقول ينبغي أن يكون على تفصيل فقصته
١٥ قلت أرايدا تفصيل ما مر من ناطة الرجوع وعدمه على الجبر وعدمه واصله انه لم
يرض بما في قنوى الفضلي لأن الشريك في الطاحون يصير لكونها مما لا يقسم فلا يرجع
المعسر بلاذنه وبلامر القاضي ويمكن تأويل كلام الفضلي بجملة على ما اذا أتفق
بأمر القاضي أو هو قول آخر كما يأتى وأما ما في الولو الجدية فتذكر في مسئلة السقل وهو
ما قلته انما في شرح الوهبانية عن الذخيرة بعبارة هذه المسئلة لا يجبر فيها الشريك
ف يرجع عليه المعمر وان عمر بلاذنه كما علت ولا تقاس عليه مسئلة الطاحون ٣ والذي
يخصل في هذا المجل أن الشريك اذا اضطر الى العمار مع شريكه بأن أكتنه القسمة
فاتفق بلاذنه فهو متبرع وان اضطر وكان الشريك يجبر على العمل معه فلا يمتن اذنه
أو أمر القاضي ف يرجع عما أتفق والافه ومتبرع وان اضطر وكان شريكه لا يجبر فان أتفق
بأذنه وبأمر القاضي يرجع عما أتفق والاقية القيمة فاعتمت قصر يهذه المقام الذي هو عزلة

٣ قوله والذي فصل الخ فقلت
هذا المصالح لتسهيل حفظه فقلت
وان يعمر الشريك المشترك
بدون اذن الرجوع عامل
ان لم يكن لاذن المضطر ا بأن
أكتنه قسمة ذلك السكن
أما اذا اضطر لاذن وكان من
أبي على التعمير يجبر فان
بأذنه أو اذن قاضي يرجع
ونقله بدون ذات تبرع
ثم اذا اضطر ولا جبر كما
في السقل والجدد يرجع عما
أفتقه ان كان بالاذن في
لذا والاقية البناء

١٥ منه

أقدام الافهام (قوله وصي وناظر) قال في وصايا الخاتمة جدارين دارى صغير من عليه
 حولة يخاف عليه السقوط ولكل صغير وصي فطلب أحد الوصين حرمة الجدار وأبى
 الآخر قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل يعث القاضي أميناً نظرفيه ان علم أن
 في تركه ضرراً عليهما أجبر الاتي أن يبقى مع صاحبه وليس هذا كلاماً أحد المالكيين
 لأن عمدة الاتي رضى بدخول الضرر عليه فلا يجبر أما هنا الوصى أراد ادخال الضرر على
 الصغير فيجبر أن يرمع مع صاحبه اهـ قلت ويجب أن يكون الوقت كمال النسيء فإذا كانت
 الدوا مشتركة بين وقفين احتاجت الى المرفة فأرادها أحد الناظرين وأبى الآخر يجبر
 على التعمير من مال الوقت وقد صارت مائة القنوى كذا في حشقات قضاء البصر
 قلت بئى لو كانت الشركة بين بالغ وقيم وينبغي انه لو كان الضرر على البالغ لا يجبر وصي
 النسيء بخلاف العكس وكذا الوصيين ينعين والضرر على أحدهما بأن كانت حولة الجداره
 فينبغى أن يجبر وصي المتضرر ولو امتنع وكذا يقال في الوقت مع الملك تأمل (قوله
 وضروقة تعدد رقعة) الاضافة للبيان ط (قوله ككرى نهر) أى تعديله (قوله فان
 كان الحائط يحتمل القسمة) أى يحتمل أسامه القسمة بأن كان عرضا وفي المسئلة تفصيل
 لانه أما أن يكون عليه حولة أو لا في المثال ان طلب أحدهما القسمة وأبى الآخر قيل
 لا يجبر مطلقا وقيل يجبر لو عرضت عريضة وبه يبقى وان طلب أحدهما البناء لا القسمة
 فالعرضة لا يجبر الاتي ولو غير عريضة قبل لا يجبر أيضا وقيل يجبر وهو الاشبه وان بنى
 أحدهما قبل لا يرجع مطلقا وقيل لا يرجع لو عرضت عريضة لانه غير مضطر فيه وفي الأقل وهو
 ما اذا كان عليه حولة فاما أن تكون الحولة لهما ولا أحدهما فان كانت لهما فان طلب
 أحدهما فقسمة عريضة الحائط لا يجبر الآخر ولو عرضت عريضة لذكر كل منهما حتى في كمال
 العريضة وهو وضع الجذوع على جميع الحائط وان طلب أحدهما البناء قبل لا يجبر الاتي
 لو عرضت عريضة وقيل مطلقا وقيل يجبر مطلقا وبه يبقى اذ في عدم الجبر تعطيل حق شريكه
 وهو وضع الجذوع على جميع الحائط ولو بنى بلاذن قبل لو عرضت عريضة لا يرجع وقيل يرجع
 وهو الصحيح لانه مضطر كالو كانت غير عريضة لكن من أن القنوى على أن شريكه يجبر
 على البناء ولا اضطرار فيما يجبر عليه كالمتر تحقيقه فينبغى أن يبقى بأنه متبرع وان كانت
 الحولة لأحدهما وطلب صاحبه القسمة يجبر الاتي ولو عرضت عريضة وهو الصحيح وبه يبقى ولو
 أراد ذوالحولة البناء وأبى الآخر فالصحيح انه يجبر ولو بنى فالصحيح انه يرجع لما مر أنه
 مضطر ولو بناء الآخر والعريضة فهو متبرع ثم في كل موضع لم يكن الباني متبرعا
 كان له منع صاحبه من الانتفاع الى أن رد عليه ما أتفق أو قيمة البناء على ما مر فلو قال
 صاحبه أنا لا أمتنع بالبقى قيل لا يرجع الباني وقيل يرجع اهـ جامع القصولين ملخصا
 (قوله والا أجبر) أى وان لم يحتمل القسمة أجبر الاتي على البناء وهو الاشبه كالمتر (قوله
 تكلم الخ) أى اذا احتاج الى حرمة أو قدراً ونحوه بخلاف ما اذا خرب وصار حصرا

مطله

في الحائط اذا خرب وطلب أحد
 الشريكين قسمته أو تعميده

ولا يجبر الشريك على العمارة
 الا في ثلاث وصى وناظر وضروقة
 تعدد رقعة ككرى نهر وحرقة
 قنات ويزيد ولا يصح في مبيعة
 وحائط لا يقسم أسسه فان كان
 الحائط يحتمل القسمة وينبغى كل
 واحد في نصيبه الستة ثم يجبر
 والا أجبر وكذا كل ما لا يقسم
 كحمام وخان وطاحون ونماه في
 متصرفات قضاء الجبر والعين
 والا تشابه

لانه يمكن قسمته كالتي باسم الفصولين (قوله بلاذن شريكه) أى فى الارض بان كانت
 مشتركة بينهما نصيبين (قوله ليجز) لانه يسع معنى فلا يصح فى عدم (قوله وان أراد)
 أى غير الزارع (قوله يقاسمه) أى يقاسمه الارض المشتركة بينهما (قوله فقلعه) أى
 يقطع الزرع من نصيبه من الارض ويظهر هذا ما دلوا فيه على فى ادائهم شريكه وطلب
 الاخر وقع اليها فانه يقاسمه الدواوير مدم ما خرج من البناء فى حصته (قوله
 ويضمن الزارع نقصان الارض بالقلم) أى نقصان نصف الارض لو انقصت لانه
 غاصب فى نصيب شريكه شرح الملقى (قوله والصواب نقصان الزرع) هذا من مند
 الشارح لان عبارة المجتبى انتهت عند قوله نقصان الارض بالقلم كما وجدته فى نسخة
 معتد من نسخ المجتبى ولا وجه لتصويب الشارح فان نقصان الزرع بارادة مالكه على
 الخصوص أما نقصان الارض بالقلم فخصر الشريك لكونه ملكهما فان القسمة
 وقعت على الزرع فقط لا على الارض أيضا هذا ما ظهر لى رة أمل ٨ ح قلت فى عبائه
 قلب والصواب أن يقول فان القسمة وقعت على الارض فقط لا على الزرع أيضا على أن
 ما فهمه من كلام الشارح غير متعين وسعد من هذا الشارح الفاضل أن يفهم هذا الفهم
 العاطل بل مراده أن الصواب أن يقول ويضمن الزارع نقصان الارض بالزرع لكنه
 اختصر العبارة فقال نقصان الزرع من اضافة المسد الى فاعله أى ما نقصها الزرع
 ووجه التصويب أن الارض ينقسمها الزرع لا القلم لانها تحترق لاجل الزرع فاذا زرع
 ونبت الزرع فتحسب الى حرق آخر بل بعض أنواع الزرع يسهل الارض بحيث لا يمكن
 زراعتها حتى تنزل عامين أو أكثر أما نقص القلم فليس ضررا لارض منه فافهم (قوله
 والاين ثم أجره ليرجع) أى أجره باذن القاضى ليا أخذما أفقهه من الاجرة وهذا أحد
 قولين والثانى أن القاضى يأذن له بالاتفاق ثم يمنع صاحبه من الانتفاع به حتى يودى
 حصته وقد مناع شرح الوهبانية للشربلى أن التقوى على هذا القول وعبارة
 الاشياء كاذ كره الشارح فى آخر القسمة والاين ثم أجره ليرجع مما تقدم لى بامر فاض
 والافقية البناء وقت البناء ٨١ وقد متنا أن هذا التفصيل فيما لا يجزئ به الشريك
 قوله باذن شريك الخ) أى شركة الملك وهذه المسئلة تقدمت معنا أول الباب عند قوله
 وكل أجنى فى مال صاحبه الخ (قوله وهلكا) أى القرس والالف فيه للاطلاق والمراد
 انه هلك بيد المشتري (قوله وكان ذا) أى البيع المقرن بالقبول اذ البيع وحده
 لا يوجب الضمان لعدم تحقق الغصب به كما ذكره فى كتاب الغصب وفى البرازية قال
 بعث الوديعه وقضت عنها لا يضمن ما لم يقل دفعها الى المشتري (قوله فان يشاء الخ)
 أى الشركاء وفى الهامدية عن فتاوى قارى الهداية والمنع له ما دية قباغ أحد هما نصيبه
 وسلمها الى المشتري بغير اذن شريكه فهلك عند المشتري فالشريك يتغيرين أن يضمن
 شريكه أو المشتري فان ضمن الشريك جاز يبعه نصف الثمن له وان ضمن المشتري وجب

وفى غصب المجتبى دفع بلاذن
 شريكه فبلغ لشرريكه نصف
 البزول يكون الزرع بينهما قبل
 التبات ليجز ويعدله جاز وان
 أراد قلعه يقاسمه فقلعه من
 نصيبه ويضمن الزارع نقصان
 الارض بالقلم والصواب نقصان
 الزرع وفى قسمة الاشياء المشتركة
 اذا اتهم فابى أحدها العبارة
 فان احتمل القسمة لاجبر وقسم
 والاين ثم أجره ليرجع ونعلمه
 فى شركة المتطورة الحسية وفيها
 ناع شريكه نصيبه لا آخر
 ولو بلاذن شريكه فاعلى
 قباغ الخلل والاختلاف
 جورة الشريك والبيع والتعاطى
 ثم الشريك ههنا قباغ
 حصته من قرس وابتاعا
 ذلك منه الاجنبى وهلكا
 وكان ذا بغير اذن الشركاء
 فان يشاء وضعت الشريك أو
 من اشترى منه على ما قدره

بصف الثمن على يائمه والبائع لا يرجع عما ضمن على أحد كما هو حكم الغاصب اه وبه علم
 أن مبنى الضمان هو التسليم الى المشتري بدون اذن الشر كالبيع والبيع كما قلنا فافهم
 ووجه انما هو ان البائع كالغاصب والمشتري كغاصب الغاصب (قوله وان يمكن
 كل شريك اجرا الخ) هذه المسئلة سئل عنها الاطام القضي وأجاب فيها بعدم الرجوع
 ثم قال يحتمل أن يقال المستأجر يقوم مقام مؤجره فيما اتفق مؤجره على مؤجروه وهو
 أي مؤجره على شريكه ويحتمل أن يقال المستأجر انما يرجع على مؤجره بالامر وأمره
 انما يجوز على نفسه لا على غيره فالمستأجر متبرع في نصيب شريكه فلا يرجع على أحد اه
 وناقشه في جامع الفصولين بقوله أقول لو روم المؤجر بنفسه فلو كان له الرجوع على
 شريكه ينبغي أن يرجع المستأجر على مؤجره وهو على شريكه لصفة الامر اذا أمر فيما
 لوفعه فكانه ربه بنفسه فلا جنى لقوله وأمره انما يجوز على نفسه لا على غيره ولو لم يكن له
 الرجوع اذا ربه بنفسه لم يجز أمره على حق شريكه فلا رجوع فلا يضيع قوله يقوم مقام
 مؤجره فالجواب أن أحد الاحتمالين باطل الآن يكون قولان في رجوع المؤجر لو روم
 نفسه والظاهر أن فيه قولين على ما يظهر مما تقدم ولو روم المؤجر بنفسه يتأتى فيه ما مر
 من تفصيل المطالبة وتركها والحضور والغيبه وأمر القاضي وعدمه فينبغي أن يكون
 رجوعه على التفصيل اه قلت وهو كلام وجب لكن تقدم عن فتاوى القضي أنه
 لو اتفق في حصة المطاحون لم يكن متبرعا أي بانه على أن لا يجبر وهو مخالف للضاغط
 المتقدم كما قدمنا نسيره فالظاهر أن كلام القضي هنا مبني على ما ذكره في فتاواه فيرجع
 لو روم نفسه أو روم مأموره وهو المستأجر لانه أمره بما يملك فعليه فيرجع المستأجر عليه وهو
 يرجع على شريكه ما عدم رجوع المستأجر على شريك المؤجر فظاهر لانه اجبني عنه
 وقد كتب الشارح هنا على الهامش عند قوله فلا رجوع صاحب للمستأجر الخ مانصه
 قلت فظاهر انه يرجع على الاذن بنى في يرجع بكه أو حصته فلا يرجع اه قلت صريح
 عبارة القضي المارفة يرجع على الاذن وهو المؤجر وأنه يرجع بالكل على الاحتمال
 الاول وبصفة المؤجر فقط على الاحتمال الثاني لانه يجعله متبرعا في نصيب الشريك
 واذا قلنا بأنه يثبت للشريك الرجوع فالظاهر أن مأموره يرجع عليه بالكل أما على
 مقتضى الضابط المارفة فلا رجوع للشريك ويرجع المأمور عليه بحصة فقط والله تعالى
 أعلم (قوله ولو واحد من الشريكين سكن الخ) قدمنا الكلام على هذه المسئلة آتول الباب
 قبيل شركة العقد (قوله بأجرة السكن) أي ولو معدة للاستغلال لانه سكن يتأول ملك
 فلا أجر عليه ثم لو كان قضا أو مال يميز بزمه أجر شريكه على ما اختاره المتأخرون وهو
 المعتمد كما ساقى في كتاب الغصب ان شاء الله تعالى (قوله لكنه الخ) هذا في غير الوقت
 لأن الوقت لا يجزى فيه القصة ولا الهياة كما في بأمره سبحانه وتعالى أعلم

• (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الوقت) •

وان يكن كل شريك اجرا
 حصة سهامه من آخره
 وكان شخص منهما قد اذنا
 لذل في تعميها وبالبناء
 فلا رجوع صاحب المستأجر
 في ذال البناء على الشريك الا نحو
 لو واحد من الشريكين سكن
 في الدائمة تمتعت من الزمن
 فليس للشريك أن يطالبه
 بأجرة السكنى ولا المطالبة
 بأنه يسكن مثل الاول
 لكنه ان كان في المستقبل
 يطلب أن يباي الشريك
 بجماب فافهم ودع التشكيك
 • (كتاب الوقت) •

هو مصدر وقت أقبح حيث ومنه الموقف ليس الناس فيه العصاب وأوقت لغة
 رديئة حتى أذى المازني أنهم تعرف من كلام العرب قال الجوهري وليس في الكلام
 أوقت إلا عرفا واحداً وأوقت على الأمر الذي كنت عليه ثم اشتهر في الموقف فقبل
 هذه الدار وقت ولذا جمع على أوقف وقد قال الشافعي رحمه الله تعالى لم يحبس أهل
 الجاهلية فيما علمت وانما يحبس أهل الإسلام وفي وقت المنية الرابطة أفضل من العتق نهر
 (قوله) ادخال غيره معه في ماله هذا في الشركة ظاهر وأما في الوقف فلا يمت إلا إذا وقف
 على نفسه وغيره فمافي النهر أو وضع حيث قال مناسبتة بالشركة باعتبار أن المقصود بكل
 منهما الانتفاع عما ينفع على أصل المال الآتية في الشركة على ملك صاحبه وفي الوقف
 يخرج عنه عند الأكثر (ح) (قوله على حكم ملك الواقف) قد رلف حكمه تعالى لا يعاف
 والشركة بالية ليكون تعريفاً للوقف اللازم المتفق عليه أما غير اللازم فانه باق على ملك
 الواقف بحقيقة عنده ولذا قال القهستاني وشراعه حجب العين ومنع الرقبة المملوكة
 بالقول عن تصرف الغير حال كونه مقصورة على ملك الواقف فالرقبة باقية على ملكه في
 حياته وملك لورثته بعد وفاته بحيث يباع وبوهب ثم قال وبشكل بالسعد فانه حجب على
 ملك الله تعالى بالإجماع اللهم إلا أن يقال انه يعرف للوقف المختلف فيه أه والحاصل
 أن المصنف عرّف الوقف المختلف والشراح قد رد الحكم اختياراً للوقف المتفق عليه ولكل
 جهة هو مولها لكن جهة الشراح أرجح من حيث أن المصنف قال هو حجب العين وذات
 لا يناسب تعريف غير اللازم إذ لا حجب فيه لانه غير ممنوع عن بيعه ونحوه بخلاف اللازم
 فانه محبوب من حقيقة وكثيراً ما احتج رموز هذا الشراح الفاضل على الناظرين خصوصاً
 من هو مولع بالاعتراض عليه فافهم (قوله ولو في الجلة) فبدخل فيه الوقف على نفسه
 ثم على الفقراء وكذا الوقف على الأغنياء ثم الفقراء إلى في النهر عن المحيط لو وقف على
 الأغنياء وحدهم لم يجز لانه ليس بقرية أما لو جعل آخره للفقراء فانه يكون قرية في الجلة
 أه وبهذا التعميم صار التعريف جامعاً واستغنى عما زاده في الكمال وتبعه ابن كمال من
 قوله أو صرف منفعتها إلى من أحب وقال ان الوقف يصح لمن يحب من الأغنياء بلا قصد
 القرية وهو وإن كان لا بدق آخره من القرية بشرط التأييد كالفقراء ومصلح المسعد
 لكنه يكون وقتاً قبل انقراض الأغنياء بلا تصدق أه أقاده في النهر وأجاب في البصر
 أيضاً بأنه قد يقال ان الوقف على الفتي تصدق بالمنفعة لأن الصدقة تكون على الأغنياء
 نوع قرية بدون قرية الفقراء واعترضه ح بأن هذا النوع من القرية لو كفي في الوقف
 لصح الوقف على الأغنياء من غير أن يجعل آخره للفقراء وعلمت قصر مع المحيط بأنه لا يصح
 وسيأتي قبيل الفصل قلت والجواب العجيب أن الوقف تصدق ابتداء وانتهاءه إذا لا بد
 من التصريح بالتصدق على وجه التأييد أو ما يقوم مقامه كما يأتي تحقيقه ولكنه

مناسبتة للشركة ادخال غيره معه
 في ماله غير أن ملكه باق في ماله
 (هو) أهة الحبس وشرا (حجب)
 العين على حكم ملك الواقف
 والتصدق بالمنفعة ولو في الجلة

مطلبه
 لو وقف على الأغنياء وحدهم لم
 يجز

اد اجعل آتله على معينين صار كأنه استثنى ذلك من الدفع الى الفقراء كما صرح جوابه ولذا
لو وقع على بنسبه ثم على الفقراء ولم يوجد الابن واحد يعطى النصف والنصف الباقي
للفقراء لان ما قبل من الوقف على الابن صار للفقراء لان الوقف خرج من ملك الواقف
بقوله صدقة موقوفة أبدا فقد ابتدأ بالصدقة وحقها كما قاله انصاف فعلم انه صدقة
ابتداء ولا يخبر حجه عن ذلك اشتراط صرف لمعين (قوله والاصح انه عنده جائز الخ) قال
في الاسعاف وهو جائز عند علمائنا أي خفية وأصحابه وجههم الله تعالى وذكر في الاصل
كان أبو حنيفة لا يجوز الوقف فأخذ بعض الناس بظاهر هذا اللفظ وقال لا يجوز الوقف
عنده والصحيح انه جائز عند الكل وانما الخلاف بينهم في لزوم وعلمه فعند ميروز
جواز الاعارة فتصرف منصفته الى جهة الوقف مع قضاء العين على حكم ملك الوقف
ولو رجع عنه حال حياته جاز مع الكراهة ويورث عنه ولا يلزم الا باحد أمرين اما ان يحكم
به القاضي أو يفرضه بخروج الوصية وعندهما يلزم بدون ذلك وهو قول عامة العلماء وهو
الصحيح ثم ان أبا يوسف يقول بصير وقف بمجرد القول لانه بمنزلة الاعتاق عنده وعليه التقوى
وقال محمد لا يأبى اربعة شروط ساقاه ملصقا ويصح في الفسخ بأنه اذا لم ير ملكه عنده
قبل الحكم فلنقص حسب لامعني لان التصرف فيه متى شاء لم يحدث الوقف الا شئنة
التصدق بالمنفعة وأنه ان يترك ذلك متى شاء وهذا القدر كان ثابتا قبل الوقف فلم يبدل لفظ
الوقف شيئا وصحبتة قول من أخذ بظاهر ما في الاصل صحيح ونظر فيه في العري بأن سلب
القائمة مطلقا غير صحيح لانه يصح الحكم به ويجل للفقراء ما كل منه ويناب الواقف به
ويتبع شرطه ويصح نسب المتولى عليه وقول من أخذ بظاهر اللفظ غير صحيح لان ظاهره
عدم الحصة أصلا ولم يقل به أحد والارز ان لا يصح الحكم به اه قلت بل ذكر في الاسعاف
انه عنده يكون ندوا بالتصدق حيث قال وحكمه ما ذكر في تعريه فلو قال أرى هذه
صدقة موقوفة مؤبدة جاز لانما عند عامة العلماء وعند أبي حنيفة يكون ندوا بالصدقة
بغلة الارض ويبقى ملكه على حاله فاذا مات يورث عنه اه أي فيجب عليه التصديق بغلته
(قوله على حكم ملك الله تعالى) قد لفظ حكم ليفيد أن المراد أنه لم يبق على ملك الواقف
ولا انتقل الى ملك غيره بل صار على حكم ملك الله تعالى الذي لا ملك فيه لاحد سواء والا
فالكل ملك لله تعالى واستحسن في الفسخ قول مالك رحمه الله جبر العين على ملك
الواقف فلا يزول عنه ملكه لكن لا يباع ولا يورث ولا يوهب مثل أم الولد والمدر برحقته
بما لا يرضى عليه قلت واطاهر أن هذا امر ادشمن الائمة السرخسي حيث عرفه بأنه حسيب
المسؤول عن التملك من الغير فان الخبر يفيد أنه باق على ملكه كما كان وأنه لا يباع
ولا يوهب (قوله وصرف منفعته على من أحب) عبر به بقوله والتصديق بالمنفعة لانه
أعم والى التعميم أشار بقوله ولو غشأ فأدهح لكن علمت أن الوقف على الانعام وحدهم
لا يجوز فالمناسب التعبير بالتصدق بالمنفعة الا أن يراد صرف منفعته على وجه التصديق

والاصح انه (عنده) جائز غير لازم
كالعارية (وعندهما هو حسبها)
على حكم ملك الله تعالى وصرف
منفعته على من أحب ولو غشيا

(قوله فيلزم) تفريع على ما أقاده التعرّف من خروج الصبي عن ملك الواقف لثبوت
التلازم بين التزم والنزوح عن ملكه باتفاق أئمتنا الثلاثة كما ذكره في القم (قوله
وعليه الفتوى) أي على قوله لما يزمه قال في القم والحق ترجيح قول عامة العلماء بلزومه
لأن الأحاديث والأخبار متطابقة على ذلك واستعمل العصابة والتابعين ومن بعدهم على
ذلك فلهذا ترجح خلاف قوله اه ملخصا (قوله بغير الإيجاب) أي من يجب برهم وقعه هم
من قريب أو فقير أجني (قوله يعني بالنية) قيد للثواب اذ لا ثواب إلا بالنية (قوله لمن
أهلها) وهو المسلم العاقل وأما البلوغ فليس بشرط لصحة النية والثواب بها بل هو شرط
هنا لصحة التبرع (قوله لأنه مباح الخ) يعني قد يكون مباحا كما عرفت في البصر والمراد أنه ليس
موضوعا لتعديده كالصلاة والحج بحيث لا يصح من الكافر أصلا بل القربة هو وقوف
على نية القربة فهو بدونها مباح حتى يصح من الكافر كالتق والتمسك لكن العتق أفتد
منه حتى يصح مع كونه حراما كالعتق للسم بخلاف الوقف فإنه لا بد فيه من أن يكون
في صورة القربة وهو معنى ما يأتي في قوله ويشترط أن يكون قربة في ذاته اذ لو اشترط
كونه قربة بعتبة لم يصح من الكافر هذا ما ظهر في قتال (قوله فنتصدق بها
أو يثمنها) خلط الشارح مثله التذرية بالوقف بمثله ما لو كانت صيغة الوقف ذراعا أن
حكمها مختلف فاما التذرية فقال في البصر الثالث المتذرية كما قال ان قدم ولدى معنى
أن أفتد هذه الدار على ابن السليل فقدم فهو وتذرية الوقف به فان وقعه على ولده وغيره
من لا يجوز دفع زكاة اليهم جازي الحكم وذوي ماق وان وقعه على غيرهم سقط وانما يصح
التذرية لأن من جنسه واجبا فإنه يجب أن يتخذ الامام للمسلمين مسجدا من بيت المال أو من
مالهم ان لم يكن لهم بيت مال كذا في فتح القدير وأما مثله ما لو كانت صيغة الوقف تذرا
فقال في البصر قبل هذا التاسع لو قال هي السليل ان تعارفوه وقياموا بهذا المقراء كان
كذلك والاسم مثل فان قال اودت الوقف ما اودت لانه محتمل لفظه أو قال اودت معنى
صدقة فهو وتذرية فتصدق بها أو يثمنها وان لم ينو كانت مبرا كما ذكره في التوازل اه قلت
صيغة التذرية بالوقف التي ذكرها في البصر غير معينة فليكن الشارح أشار إلى صيغة غيرها
تشمل المستثنين كان قال ان قدم ولدى فلي أن اجعل هذه الدار للسليل وسيتخذان
أراد بالسيل الصدقة كانت كذلك وقد ذكر حكمها بقوله فينتصدق بها أو يثمنها وان أراد
الوقف أو كان متعارفا كانت وقفا وقد أفاض حكمها بقوله ولو رقتها الخ ودقة نظر الشارح
وايجازه في التعبير بفق ذلك كما لا يخفى على من مارس كتابه فاقهم (قوله جازي الحكم)
أي صح الوقف في حكم الشرع لصدوره من أهله في محله وصح تعيينه الموقوف عليه لكنه
لا يستطبه التذرية لأن الصدقة الواجبة لا بد أن تكون لله تعالى على الخلوص وصرها إلى
من لا يجوز شهادته فيه فتعذر فمخصص لله تعالى كما لو صرف اليه الصدقة فصار زكاة
وقعت صدقة وقبضت في نعمته (قوله وبهذا) أي بما ذكر من أنه يكون قربة بالنية ومباحا

فيلزم فلا يجوز له إبطاله ولا يورث
عنه وعليه الفتوى ابن الكمال
وإن الشهنة (وسببه إرادة محبوب
النفس) في الدنيا بغير الإيجاب
وفي الآخرة بالثواب يعني بالنية
من أهل الآله مباح بدليل صحته
من الكافر وقد يكون واجبا
بالصدقة فتصدق بها أو يثمنها ولو
وقتها على من لا يجوز له الزكاة جاز
في الحكم وبني نذره وبهذا عرف
صفته

بدونهم وأوجبوا النذر (قوله وحكمه) أي الأثر المترتب عليه (قوله ما مرفى تعريضه)
 أي من أنه تصدق بالشفقة (قوله ومجمله المال المقوم) أي بشرط أن يكون عقارا
 أو ينقل لافيه تامل كما سيأتي بيانه ثم رأيت هذا موطورا في الاسعاف (قوله وركنه
 الالتقاط الخاصة) وهي ستة وعشرون لفظا على ما بسطه في البصر ومنها ما في الفتح حيث
 قال فرغ يثبت الوقت بالضرورة وصورته أن يوصى بشفقة هذه الدار للمساكين أبدا
 أو لفلان ويعلم للمساكين أبدا فإن الدار وقفا بالضرورة والوجه أنها لقوله إذا مات
 فقد وقت دارى على كذا اه أي فهو من المعلق بالموت ويساق الكلام عليه وأنه
 كوصية من الثلث وكفي البصر منها وقالوا اشتروا من غلة دارى هذه كل شهر بضمرة
 دراهم خبز أو فقومه على المساكين صارت الدار وقفا اه وعزاء للذخيرة وبسط الكلام
 عليه في أنفع الوسائل وقال لا أعلم في المسئلة خلافا بين الأصحاب قلت وقد تضمن أن الدار
 كلها تقسم وقضاه من ثلث ماله وصرف منها الخبز إلى ما عينه الواقف والباقي إلى الفقراء
 لأنهم مصرف الوقت في الأصل ما لم ينص على غيرهم وتقدر ما اقتضاه ولو وقف على أولاده
 وليس له الأولاد واحد فله النصف والباقي للفقراء أو قلست عن تفسير هذه المسئلة في رجل
 أوصى بأن يؤخذ من غلة داره كل سنة كذا دراهم يشتري بها زيتا ليعبد كذا مباح
 الورثة الدار وشرطوا على المشتري دفع ذلك المبلغ في كل سنة للمسجد فاقب بعدم صحة
 البيع وبأنها صارت وقفا حيث كانت تخرج من الثلث (قوله واكتفى أبو يوسف بلفظ
 موقوفة الخ) أي بدون ذكر تأييد أو ما يدل عليه كلفظ صدقة أو لفظ المساكين ونحوه
 كالسجد وهذا إذا لم يكن وقفا على معين كزيد أو أولاد فلان فإنه لا يصح بلفظ موقوفة
 لمنافاة لتفسير التمسيد ولذا أفرق بين موقوفة وبين موقوفة على زيد حيث أجاز الأول دون
 الثاني نعم تعيين المسجد لا يضر لأنه مؤبد وسيأتي تمامه قال في البصر لا يصح أي موقوفة
 فقط لا العهد أي يوسف فإنه لا يصح جعلها بمجر هذا اللفظ موقوفة على الفقراء وإذا كان قد بدا
 لخصوص المصرف أعنى الفقراء لزم كونه مؤبدا لأن جهة الفقراء لا تنقطع قال الصدر
 الشهيد ومما يجب بل يقتضون بقوله أي يوسف يقتضي به أيضا المكان العرف لأن العرف
 إذا كان يصرفه إلى الفقراء كان كالتخصيص عليهم اه قلت وهذا بناء على أن ذكر التأيد
 أو ما يدل عليه غير شرط عنده كما سيأتي بيانه (قوله وشرطه شرط سائر التبرعات) أي فإذا كان
 الواقف لا بد أن يكون مالكا له وقت الوقف ملكا بانا ولو بسبب فاسد وأن لا يكون مجبرا
 عن التصرف حتى لو وقف الغاصب المقتضى لم يصح وإن ملكه به بد بشرا أو صلح
 ولو أجزأه المالك وقف فصولي جاز وصح وقف ما شراه قد سدد بعد القبض وعليه القيمة البائع
 وكالشراء الهبة الفاسدة بعد القبض بخلاف ما لو اشترى بختيار البائع فوقفها وإن أجاز
 البائع بعده وينقض وقفه إن تحقق عاك أو شفعة وإن جعله مسجدا وقفه مريض أحاط
 دينه به بخلاف صحيح ويساق في تمامه مع حكم وقف الموهون قبيل الفصل وكذا وقف

مطلب
 قد ثبت الوقت بالضرورة

وحكمه ما مرفى تعريفه (ومجمله)
 المال المقوم وركنه الالتقاط
 الخاصة (أرضى هذه
 صدقة موقوفة مؤبدة على
 المساكين ونحوه) من الالتقاط
 كوقوفة الله تعالى وعلى وجه الخير
 أو البر أو كذا يوسف بلفظ
 موقوفة فقط قال الشهيد ونحن
 نقضي بالعرف (وشرطه شرط سائر
 التبرعات) كونه وتكليف

محبور لرسفه وأدين كذا أطلقه لتلصاف قال في القبح وشيئ انه اذا وقعها المحبور لرسفه
 على نفسه ثم على جهة لا تقطع أن يصح على قول أبي يوسف وهو الصريح عند الحققين وعند
 الكل اذا حكم به حكم اه قال في الصبر وهو مدفوع بأن الوقت يتوهم وهو ليس من أهله
 وفي النهي يمكن أن يجاب بأن المنوع التبرع على غيره لا على نفسه كما هنا واستحقاق الغير
 له انما هو بعدموته (قوله وأن يكون قربة في ذاته) أي بان يكون من حيث النظر الى ذاته
 وصورة قربة والمراد أن يحكم الشرع بأنه لو صدر من مسلم يكون قربة محالة على أنه قصد
 القربة لكنه يدخل فيه ما لو وقع الذي على حج أو عمره مع أنه لا يصح ولو أجرى الكلام
 على ظاهره لا يدخل فيه وقف الذي على الفقراء لأنه لا قربة من الذي ولو جعل على أن المراد
 ما كان قربة في اعتقاد الوقت يدخل فيه وقف الذي على بيعه مع أنه لا يصح فحين أن هذا
 شرط في وقف المسلم فقط بخلاف الذي ملأ في الصبر وغيره أن شرط الذي أن يكون قربة
 عندنا وعندهم كالوقف على الفقراء وعلى مسجد القدس بخلاف الوقت على بيعه فإنه
 قربة عندهم فقط أو على حج أو عمره فإنه قربة عندنا فقط فأما أن هذا شرط لوقف الذي
 فقط لأن وقف المسلم لا يشترط كونه قربة عندهم بل عندنا كوقفنا على حج وعمره بخلافه
 على بيعه فإنه غير قربة عندنا بل عندهم (قوله معلوما) حتى لو وقف شيئا من أرضه ولم يسمه
 لا يصح ولو بين بعد ذلك وكذا الوفاة وقت هذه الأرض أرى هذه ثم لو وقف جميع حصته من
 هذه الأرض ولم يسم السهام جازا شخصانا ولو قال وهو ثلث جميع الدار فإذا هو النصف
 كان الكل وقتا كما في الخامسة ثم أي كل النصف وفي البحر عن المحيط وقف أرضا فيها
 أشجار واستقراها لا يصح لأنه صار مستقيا للأشجار عوضا عما فيه من الدار الخ تحت
 الوقت مجهولا (قوله متجزا) مقابله المطلق والمضاف (قوله لا معلقا) قوله اذا جاء غدا
 أو اذا جاء رأس الشهر أو اذا كنت فلانا فارضى هذه صدقة موقوفة أو ان شئت وأحييت
 يصح كون الوقت باطلا لأن الوقت لا يحتمل التعليق بالخطر لكونه عمالا يصح بما لا يصح
 تعليق العينة بخلاف التذلل لأنه يحتمل ويخالفه فلو قال ان كنت فلانا اذا قدم أو ان برئت
 من مرضي هذا فارضى صدقة موقوفة بلزمه التصديق بعينها اذا وجد الشرط لأن هذا
 بمنزلة التذلل للمعين اسماف (قوله لا بكان) أو موجودا لئلا ينافي عدم حصته معلقا
 بالموت قال في الامعاء ولو قال ان كانت هذه الأرض في ملكي فهي صدقة موقوفة فان
 كانت في ملكه وقت التكلم صح الوقف والا فلا لأن التعليق بالشرط الكائن بتعيين (قوله
 ولا مضافا) يعنى الى ما بعد الموت فقد نقل في البحر أن عمدا نص في السير الكبير أنه اذا
 اضيف الى ما بعد الموت يكون باطلا عند أبي حنيفة اه نعم سياتى في الشرح أنه يكون
 وصية لازمة من الثلث بالموت لا قبله أما لو قال دارى صدقة موقوفة غدا فإنه صحيح كما جزم به
 في جامع القسولين وأقره في الصبر والنهر وسد كره المصنف في باب الصرف فراد
 الشارح بالمضاف الاول فلا غلط في كلامه فافهم (قوله ولا موقتا) كما اذا وقف داره يوما

(وان يكون) قربة في ذاته معلوما
 (متجزا) لا مطلقا لا بكان ولا
 مضافا ولا موقتا

أشهر حاله الخفاف وقيل لعل بين أن يشترط رجوعها إليه بعد الوقت فيبطل والا فلا
وظاهر الحائية اعتماد البحر ونهر وبأى مقامه عند قول المصنف وإذا وقته بطل (قوله ولا
بغض شرط) معلوماً كان أو مجهولاً وعند محمد وصحبه هلال اسعاف وفيه عن الهندية وصح
اشتراطه ثلاثة أيام عند الثاني وعمل الخلاف في غير وقت المسجد حتى لو اتخذ مسجداً على
أنه بالدار جازوا الشرط باطل اهـ (قوله ولا ذكر معه اشتراط بيعه الخ) في النصف لو قال
على أن أني أخرجهم من الوقت إلى غيره أو على أن أهبها وأصدق يثنى أو على أن أهبها لمن
شئت أو على أن أهبها مني بدلي وأخرجهم عن الوقت بطل الوقت ثم ذكر أن هذا في غير
المسجد أما المسجد لو اشترط بطله أو بيعه صح وبطل الشرط قتل ولو اشترط في الوقت
استبد له صح وبسبب سانه (قوله لا يشترط قبول الموقوف عليه ولو عزمي كالفقراء) وأما
لشخص بعينه وآخر للفقراء اشتراط قبوله في حقه فإن قبله فالقوله وإن ردة والفقراء ومن
قبل ليس له الرتبة ومن ردة أقل لا مريس له القبول بعده وقام تخروج في الاسعاف
والبحر ولا يشترط أيضاً وجود الموقوف عليه حين الوقت حتى لو وقف على مسجد ما مكانه
قل أن يئنه فالصحح الجواز كما سبقت ولا يصحيد العقارب الشرط كونه معلوماً خلافاً لما
يوهمه كلام الشبهة والفتح ثم هو شرط في الشهادة وسند كرمه عند قوله لو وقف القار
يقرر (قوله بطل وقته) هو المختار جامع لتسولين وغيره (قوله قتل أومات) أما أن أسلم
صح كافي البحر (قوله أوارتد المسلم بطل وقته) ويصير ميراثاً لو قتل على ردة أومات أو
عاد إلى الإسلام إلا أن أعاد الوقت بعد عودته إلى الإسلام ويصح وقف المرتدة لأنها لا تقتل
بحر وفي هذه المسئلة الاختصار في الاستدعاء في البقاء عكس القاعدة فإن الردة المخارفة
لوقت لا تبطل بل يتوقف بخلاف الطارئة فإنها تبطل باطل وسبب تمام الكلام على ذلك
قبيل الفصل الآتي (قوله ولا يصح وقف مسلم أو ذي عيعة) أما في المسلم فلعدم كونه
قربة في ذاته وأما في الذي فعدم كونه قربة عندنا وعندنا كما مر فأدله لكن هذا إذا لم
يجعل آخره للفقراء لم يفتح ولو وقف أي الذي على بيعه مثلاً فإذا خربت يكون للفقراء
كان للفقراء إنداء ولو لم يجعل آخره للفقراء كان ميراثاً عنه نص عليه الخفاف في وقته ولم
يجعل فيه خلافاً ومثله في الاسعاف ويظهر منه أن في عبارة البحر سقط حيث قال ولو
وقف على بيعه فإذا خربت كان للفقراء المصحح وكان ميراثاً لأنه ليس بقربة عندنا اهـ قلت
وذهبني أن يصح وقفنا للفقراء مطلقاً على قول أبي يوسف المتفق به وهو عدم اشتراط
التصرح بالتأييد كما مر وبأى الآن يجب بيان التقييد بالبيعة يتأني التأييد كما قد مرناه
قريباً تأمل (قوله وأحري) لا نأخذ من يثنى عن برهم ط (قوله قيل أو مجهول) أشار إلى
أن المصحح صحة الوقف عليه ابتداء كما اختاره في الفتنة وفي الاسعاف ولو وقف نصرتي
مثلاً على مسكين أهل التمة جاز نصرتها المساكين اليهود والمجوس لكونهم من أهل
لزمة ولو عين مسكين أهل دينة تعينوا ولو صرفها لأقيم إلى غيرهم ضمن وإن كان أهل

ولا يصح شرط ولا ذكر
معه اشتراط بيعه وصرف ثمنه
الحاجة فإن ذكره بطل وقته برأية
وفي التمتع ولو وقف المرتدة فقتل
أومات أو ارتد المسلم بطل وقته
ولا يصح وقف مسلم أو ذي عيعة
بيعة أو حربي قيل أو مجهول
وإذا جاز على ذي لانه قربة حتى لو
قال على أن من أسلم من ولده
أو أتت إلى غير التصرف فلا شيء
له لزوم شرطه

مطلب
في وقف المرتدة والكافر

الذمة وله واحد ملتزمين الوقت بن يعينه الواقف (قوله على المذهب) فيه وقد على
 الطرسوسي حيث شنع على الخلفاء بأنه جعل الكفر سبب الاستحقاق والاسلام سبب
 الحرمان قال في الفهم ولا تعلم أحد من أهل المذهب تعقب الخلفاء غيره وهذا البعد من
 الفقه فإن شرائط الواقف معتبرة إذا لم يخالف الشرع وهو مالك فله أن يجعل ما له سبيط
 شاء ما لم يكن معصية وله أن يخص صفات من المقرء ولو كان الوضع في كلهم قرية ولا شك
 أن التصديق على أهل الذمة قرية حتى جاز أن يدفع اليهم صدقة القطر والكفارات عندنا
 فكيف لا يعتبر بشرطه في صنف دون صنف من الفقراء رأيت لو وقف على فقراء أهل
 الذمة ولم يدفع كغيرهم ليس يحرم منه فقراء المسلمين ولو دفع المولى إلى المسلمين ضمن فهذا
 مشله والاسلام ليس سببا للحرمان بل الحرمان لعدم تحقق سبب غلظه لهذا المال وهو
 إعطاء الواقف المالك اه (قوله والمالك يزول) أي ملك الواقف فمفسر الوقت لازما
 للاتفاق على التلازم بين الزوم والخرج عن ملكه كما تقتضيهما من الفهم (قوله بأربعة)
 هذا على قول الامام لكن فيه انه بالثاني والثالث لا يزول الملك فيه عند الامام حتى كان له
 الرجوع عنه مادام حيا كما سبقه عليه التنازع (قوله بأربع مسجد) عبر بالافرازان
 لو كان مشاعا لا يصح اجماعا وأذا أنه يلزم بلا قضاء (قوله وقضاه القاضي) أي قضاه
 يلزومه كافي الفهم وعبر في موضع آخر قبله بقوله أي يخرج وجهه عن ملكه وكل صحيح لما
 قدمناه عنه أنهما من التلازم بين الخروج والخرج (تبينه) قال العلامة ابن الغرس
 في القواكه البدوية قالوا القضاء بصفة الوقت لا يكون قضاء يلزومه وتوجيهه أن الوقت
 جازم لا يلزم عند الامام لازم منه هما فإذا قضى القاضي بصفته احتل أن يكون قضى
 بذلك على مذهبه ولا معنى للبوازي هنا إلا العصة ولا يلزمها الزوم فيصاح في لزوم الوقت
 إلى التصريح بذلك وفيه نظر وجهه أن الامام لم يقل يكون الوقت جازم غير لازم مطلقا
 بل هو عند لازم إذا علمه الواقف بالموت أو قضى به القاضي ولا شك أن القضاء بصفة
 الوقت قضاء بالوقت فيكون القضاء بصفته مقتضيا لزومه فلا يحتاج إلى التصريح بالزوم
 في القضاء فليست أم اه كلام ابن الغرس وحاصله أن القضاء بصفته كالقضاء بزمومه
 أو يخرج وجهه عن ملكه وفيه نظر لانهم انفقوا على صفة الوقت بجزء القول وانما الخلاف
 في الزوم فالامام لا يقول به وقد تقر بأن كل يجهده فيه إذا حكم به حكمه براه فخذ حكمه
 وصار جمعا عليه فليس لما حكم غيره بقضه والوقف من هذا القليل فإذا حكم بزمومه حكم
 بزمانه اتفاقا قالوا وارتفع الخلاف أما لو حكم بأصل العصة فلا لأنها ليست محل الخلاف
 ولا تسلم أنها تستلزم الزوم والام لا يمكن خلافه فيه مع أنه ثابت فقوله يلزم عند الامام
 بالقضاء معناه بالقضاء بزمومه ويخرج وجهه عن ملكه كما مرز مالو حكم بالعصة بأن وقع النزاع
 فيها فليست بأن ادعى عسده تعلق عقده على وقفه أرضه فأنكر المولى صحة الوقف لكونه
 عقده بشرط مثلا فثبت العبد أنه علقه بكائن حكم الحاكم بصفته فهو صحيح ولا يستلزم

مطلب
 شرائط التلازم مضبوطة إذا لم
 تتطابق الشرع

على المذهب (والمالك يزول) من
 الموقوف بأربعة بأمر من مسجد
 كما سيجي (وقضاء القاضي)

الزوم لانه ليس محل النزاع هذا ما ظهر للفقهاء القائلين بدم (قوله لانه مجتهد فيه) أي انه
يسوغ فيه الاجتهاد والاختلاف بين الأمة فيكون الحكم فيه واقعاً للثلاث كما قلنا وهذا
تعليل لزوال الملك ولزومه عند الامام القائل بعدم ذلك فاقهم (قوله وصورته) أي صورة
قضاء القاضى بلزومه (قوله أن يسلمه) أي يسلم الوقت وقضه بعد أن نصبه مستولياً (قوله
ثم يظهر الرجوع) أي يذهب عند القاضى انه رجح عن وقضه ويطلب رده اليه لعدم لزومه
ويمنع المتولى من رده اليه فيحكم القاضى بلزومه فليزم عند الامام أيضاً لا رتفاع الخلاف
بالقضاء (قوله لا الحكم) فان المصنف أن يحكمه لا يرتفع الخلاف والقاضى أن يسلمه
يخرج عن الخاتمة ومثله في الاسعاف خلافاً لما صححه في الجوهره (تخيه) قال في الاسعاف
ولو كان الوقت مجتهداً يرى لزوم الوقت فاضى رأيه فيه وعزم على نوال ملكه عنه
أو مقلداً أسأل فائق بالجواز فنقبله وعزم على ذلك لزم الوقت ولا يصح الرجوع فيه وان
تبدل رأى المجتهد وأقضى المقلد بعدم الزوم بعد ذلك اه فهذا مما يزداد على ما يلزم به الوقت
انكن قال في التبر بعد نقله الظاهر منه اه أي مخالفته لقول المتون يزول بقضاء
القاضى وبإضافته العبرة لرأى الحاكم فإذا رجع اليه حكم بحكم فيه برأيه لا يرى انفسم
واظهاره أن ما في الاسعاف صحيح بالنسبة الى الدنيا لان المجتهد اذا اقتصر برأيه لا ينقض
ما مضاه فلا وكذا المقلد اذا لم يزل الرجوع فيها بتقليده مجتهداً آخر أما لو رقت
حادثه ذلك المجتهد والمقلد الى ما كثر فانه يحكم برأى نفسه كما قلنا ولذا قال ولا يصح
الرجوع فيه ولم يقل ولا يصح الحكم بخلافه فاعتنم هذا الصريح (قوله وسيجي) أي
في أثر الفصل الآتى (قوله أن ائبنة تقبل بلا دعوى) أي في الوقت لا تحكمه هو
التصديق بانه وهو - في الله تعالى وفي حقوق الله تعالى يصح القضاء بالثبوت من غير
دعوى يجر عن المحيط وأشار بهذا الى أن ما مؤمن تصويره بالدعوى غير لازم لكن قال
غير الرمي "الكلام في الحكم الراجع للخلاف لا الحكم بثبوت أصله فانه غير محتاج الى
الدعوى عند البعض وأما الحكم بالزوم عند دعوى عدمه فلا يرتفع الخلاف لا بعد تمام
الدعوى فيه ليس في حادثة اذ المتنازع فيه حينئذ الزوم وعدمه فيرفع الخلاف اه
(قوله قضاء في الكافة الخ) أي لا على المقتضى عليه فقط كما في دعوى الملك فانه لو ادعى
على ذي البدن هذا الملك وحكم به القاضى تسمع دعوى رجل آخر على المقتضى بانه ملك
بخلاف ما إذا حكم لانتان بالحرية ولو لو عارضة أو بملك امرأه أو بنسب أو بولا معتاقه
فانه لا تسمع دعوى آخر عليه فانه في هذه الاربعة قضاء على كافة الناس كما فاده في البحر
وسيبي في باب الاستحقاق (قوله ورجحه المصنف) حيث قال وفتي أنه يفتي به وبقول
عليه لما فيه من صون الوقت عن التعرض اليه بالجل والتلايس والدعاوى المقته له
قصد الابطاله ولما فيه من النفع للوقت وقد صرح صاحب الماوى القدسي بانه يفتي
بكل ما هو أنفع للوقت فيما اختلف العلماء فيه حتى قضت الاجارة عند الزيادة القليلة

لانه مجتهد فيه وصورته أن يسلمه
الى المتولى ثم يظهر الرجوع مع
المقتضى معزى بالنفع (المولى من قبل
السلطان) لا الحكم وسيجي
الينة تقبل بلا دعوى ثم هل القضاء
بالوقت قضاء على الكافة فلا تسمع
قصد دعوى ملك آخر ووقت آخر
أم لا تسمع أفق أبو السعود مفتي
الروم الاول ورجحه في المنظومة
الحسية ورجحه المصنف صواباً من
الحبل لا يبطاله

لكنه نقل بعده عن الجبرأت
المعتمد الثاني وصحة في القول
البدنية وبه أفتى المصنف
(أوبالموت إذا علم به) أي جوية
كأذا مات فقد وقفت دارى على
كذا فالصحيح أنه كوصية لازم
من الثلث بالموت لا قبله قلت ولو
لوارثه وإن وقته ولكنه يقسم كالثلثين

مطلب
في وقت المريض

قوله قال الثلث من الدار وقفت
الحق أي لأن الوقت في المرض وصية
فتقسم من الثلث فقط بالإجازة
لكن صرحوا بأن الوصية للوارث
لا يجوز لأهل ماله أن وجد
النازع وهو الوارث لا أثر له
حقه فإن لم يوجد تجوز بالإجازة
لكن قد يقال أنه لم يوجد غيره فلم
لا يجوز في الكل بل وقفت جوارها
في الثلثين على الإجازة وقد يجاب
بأن الشارع لم يجعل الموصى
حفا فيما زاد على الثلث فلم تجز
في الزائد وإن كانت للوارث بلا
منازع إلا إذا أجازها هذا
ما ظهر من والله تعالى أعلم اهـ منه

نظر الوقت وصيانة خلق الله تعالى وإبقاء المعتبرات اهـ ط (قوله أن المعتمد الثاني) قال
شيئا حفظه الله تعالى فيبقى الافتتاح بهذا أن عرف الواجب بالحيل لانه قديمه في عمار غير
ويبقى القاضي بلزومه لعدم دعوى مالكوه والافتقار بالأول اهـ وهو حسن وفيه جمع
بين القولين (قوله أوبالموت الخ) - معطوف على قوله ينشأ ومقتضاه أنه ينزل الملك به
وهو ضعيف كما أشار إليه الشارح قال في الهداية وهذا أي زوال الملك في حكم الحاكم
صحيح لانه نكاح في فصل يجتهد فيه أضافي تعليقه بالموت فالصحيح أنه لا ينزل ملكه لانه
تصدق بمنافعه مؤبد فيصير بمنزلة الوصية بالمنافع مؤبد فلا يلزمه اهـ والحاصل أنه إذا
علقه بموته فالصحيح أنه وصية لازمة لكن لم يخرج عن ملكه فلا يتصور التصرف فيه
يبع ونحوه بعد موته لما يلزم من إبطال الوصية وأن يرجع قبل موته كما نزل الوصايا
وأنما يلزم بعد موته بغير ومثله في القح ومحصل هذا أن المعلق بالموت لا يكون وقفا
في الصحيح فلا ينزل به الملك قبل الموت ولا بعده بل يكون وصية لازمة بعده حتى لا يجوز
التصرف به لا قبله حتى جازاه الرجوع عنه وهذا معنى قول الشارح فالصحيح أنه كوصية
الخ فإنه قد سببه تحويل كلام المصنف لأن كلامه في بيان قول به الملك لا يفي يلزم ولا ينافي
هذا ما قد مضى من الاتفاق على التلازم بين الزوم والنزوع عن الملك لأن ذلك في الوقت
وأما المعلق بالموت فليس وقفا كما عرفت فلا يلزم من لزومه وصية أن يخرج عن الملك (قوله
فالصحيح أنه كوصية) قد علمت أنه تحويل لكلام المصنف لا تخرج قال في القح وأما
كان هذا هو الصحيح لما يلزم على مقابلته من جواز تعليق الوقت والوقت لا يقبل التعليق
بالشرط اهـ واعتزله الجوى بأنه تعليق بكان وهو كالنحو قلت قد مضى أن المراد بالكان
الحق وجوده الحال فهم (قوله ولولو أنه الخ) أي يلزم من الثلث ولو كان وقفا على
وارثه وإن وقته أي الورثة الموقوف عليهم أو وراثته أخرى في البصر عن الظهيرة امرأه
وقفت منزل في مرضها على بناتها على أولادهن وأولادهن أولادهن أماتنا سألوا فإذا
انقضوا انقضوا ثم ماتت في مرضها وخلفت بنين وأختا لاب ولاخت لا ترضى بما
صنعت ولا مال لها سوى المنزل جاز الوقت في الثلث ولم يجز في الثلثين فيقسم الثلثان بين
الورثة على قدر سهامهم ووقفت الثلث فخرج من غلته قسم بين الورثة كلهم على قدر
سهامهم ما عاشت البنات فإذا ماتت صرفت الغلة إلى أولادها وأولادها وأولادها
كما شرطت الواقعة للاحق الورثة في ذلك قبل وقف دار الله في مرضه على ثلاث
بناته وليس له وراثته غيرهن قال الثلث من الدار وقفت والثلثان مطلق يصنعن بهما
ما شئن قال الفقيه أبو الليث هذا إذا لم يجز أن أماتا أجزن ما والكل وقفا عليهن اهـ
وهذا عند أبي يوسف خلا فالمحمد أسعاف أي لانه مشاع حيث وقفه على الثلاثة ولم يقسمه
كما يفهم من كلام الأسعاف (قوله ولكنه يقسم) أي إذا رقبه يقسم الثلث الذي
صار وقفا أي يقسم غلته كالثلثين فنصرف معصرف الثلثين على الورثة كلهم ما دام

الموقوف عليه حياً أما إذا ماتت تقسم غلة التلث الموقوف على من يصير له الوقف كما علت
 وبقي ما لومات بعض الموقوف عليهم فإنه ينتقل سهمه إلى ورثته ما بقي أحد من الموقوف
 عليه حياً كما في الإصعاف (قوله فقول البرازية) عبارة أرضي هذه موقوفة على ابني
 فلان فان مات فعلى ولدي ولدي ونسلي ولم يتجزأ الورثة فهي ارث بين كل الورثة مادام
 الابن الموقوف عليه حياً فاذا مات صار كلها للتلث اهـ (قوله أي حكا) اعلم أن خبر المبتدأ
 وهو قول مدلول أي التفسيرية فكأنه قال مقسم بالارث حكا وحكا غير عن الارث المقدّر
 وحاصله أن المراد أنه ارث من جهة الحكم أي من حيث أنه يقسم كالارث على القرينة
 الشرعية مادام الموقوف عليه حياً والافني الحقيقة التلث وقف والباقي ملك (قوله فلا
 خلل في عبارته) أي عبارة البرازي وهذا جواب عن قول البحر هي عبارة غير صحيحة لما مر
 عن الظهيرية أن التلثين ملك والتلث وقف وأن غلة التلث تقسم على الورثة مادام
 الموقوف عليه حياً اهـ قلت والظاهر أن الاعتراض على عبارة البرازي من وجهين الأول ما
 مر من قوله فهي ارث وجوابه ما علت من أنها ارث حكا أي حصة الوقف فقط والثاني قوله
 فاذا مات صار كلها للتلث فإنه غير صحيح أيضاً لأن الذي يصير للتلث هو التلث الموقوف أما
 التلثان فهما ملك للورثة حيث لم يجزوا والذي يظهر في الجواب عن الوجهين أن الضمير
 في قوله فهي ارث وراجع إلى غلة التلث الموقوف وكذا ضمير قوله صار كلها للتلث أو يقال
 مراده ما إذا كانت الأرض كلها تخرج من التلث فأنما حينئذ تصير كلها وقفاً وحيث
 لم يجزوا تقسم غلتها كالارث ثم بعد موت الابن يصير كلها للتلث يؤيد ما قلنا ما في البرازية
 أيضاً وقف أو ضعه في مرضه على بعض ورثته ما أجاز الورثة فهو كما قالوا في الوصية لبعض
 ورثته والافان كانت تخرج من التلث صار الأرض وقفاً والافتقار ما خرج من التلث
 يصير وقفاً ثم تقسم غلة الوقف ما جاز فيه الوقف وما لم يجز على فرائض الله تعالى
 مادام الموقوف عليه أو أحدهم في الأحياء فاذا انقرضوا كلهم تنصرف غلة الأرض إلى
 الفقراء إن لم يوص الوارث إلى واحد من ورثته ولومات أحد من الموقوف عليهم من
 الورثة وبقي الآخر فإن المست في قسمة الغلة مادام الموقوف عليهم أحياء كما هو
 فيقسم ثم يجعل سهمه ميراثاً للورثة الذين لاصحة لهم من الوقف اهـ بنى لوقفها في مرضه
 ثم مات عن زوجة ولم يتجزأ في البحر بنى أن يكون لها السدس والباقي وقف لما في وصايا
 البرازية ولومات عن زوجة وأوصى بكل ماله لرجل فان أجازت فالكلفة والا فالسدس لها
 وخمس الأسدس له لأن الموصى به يأخذ الثلث أو لاني أربعة تأخذ الربع والثلاثة
 الباقية لفصل له خمسة من ستة اهـ ولا شك أن الوقف في مرض الموت وصية اهـ (قوله
 فاعتبروا الوارث الخ) قال في البحر والمحال أن المريض إذا وقف على بعض ورثته ثم على
 أولاده ثم على الفقراء فان أجاز الوارث الآخر كان الكل وقفاً واسع النثرط والا كان
 التلثان ملكاً بين الورثة والتلث وقفاً مع أن الوصية للبعض لا تنفذ في شيء لانه لم يخصص

فقول البرازية انه ارث أي حكا
 فلا خلل في عبارته فاعتبروا
 الوارث

لوارث لانه بعده لغيره فاعتبر الغير بالنظر الى الثلث واعتبر الوارث بالنظر الى غلة الثلث الذي صار وقفا فلا يتبع الشرط مادام الوارث حيا وانما تقسم غلة هذا الثلث على قرأض الله تعالى فاذا انقضى الوارث الموقوف عليه اعتبر شرطه في غلة الثلث اهـ (قوله بالنظر للغلة) ولهذا الاعتبار قسموها كالثلاثين اهـ ح (قوله والوصية) بالنصب عطفاً على قوله الوارث أى واعتبروا الوصية بالنظر للغير وكان حق العبارة أن يقول واعتبروا الغير بالنظر الى الوصية أى الى لزومها ط (قوله وان ردوا) أى الورثة أى بقسمهم ط وكذا الورث كلهم كما تقدمنا من التلميزية (قوله وان لم تنفذ الوارثه) الاوضح أن يقول لعدم تنفيذها الوارث ويكون غلة لقوله والوصية بالنظر للغير يعنى انما اعتبر الغير في لزوم الوصية لعدم تنفيذها الوارث ط (قوله لانها لم تنفذ له) غلة لقوله واعتبروا الوصية ح (قوله فاقهم) أمر بالصنيع لمقة المقام ثم أعلم أن ما ذكره الشارح من قوله قلت الى هنا ليس هذا محله لأن خروج الملك بالقضاء أو بالتعليق بالموت تفرغ على قول الامام أوبان لمسئله اجابه كما يأتى عن النهر وما ذكره هنا مصور في مسئله الوقف في المرض فكان عليه أن يذكره آخر الباب عند الكلام على وقف المريض لأن ذكره هنا يوهم أن الوقف في المرض يلزم عند الامام نظير التعليق بالموت وليس كذلك ففي الصرع الهداية ولو وقف في مرض موته قال الطحاوى هو بمنزلة الوصية بعد الموت والصحيح أنه لا يلزم عند أى حنفية وعندهما يلزم الا أنه يعتبر من الثلث والوقف في العصمة من جميع المال اهـ والخاصل أن ما ذكره الشارح صحيح من حيث الحكم لكنه على قوله ما ظاهر كلامهم اعتماده أما على قول الامام الذى الكلام فيه فلا فى الصحيح كما علمته من عبارة البصر والمجب عن نقل صدر عبارة البصر المذكورة ولم ينظر تمامها فاقهم ثم هذا بخلاف ما إذا أوصى أن تكون وقفا بعده وفاته فإن له الرجوع لانه وصية بعد الموت والذى يجزئه في مرضه يصير وقف العصمة اذا برئ من مرضه فاقترعا كما فى النصارى (قوله أو بقوله الخ) ذكر الحاشية والموت غير قيد لاغناء التامد عنه قال فى الاسعاف لو قال أرضى هذه صدقة موقوفة مؤبدة جاز عند عامة العلماء الآن محمد اشترط التسليم الى المتولى واختاره جماعة وعند الامام يكون ندرا بالصدقة بغلة الأرض ويبقى ملكه على حاله فاذا مات تورث عنه اهـ (قوله فانه جائز عندهم) أى عند أمثنا الثلاثة وهذا أيضا تحويل الكلام المصنف عن ظاهره اصلاحه لأن كلامه فيعبر بوليه الملك عند الامام (قوله لكن الخ) فأدأنه عند الصالحين جائز لأن تأمل (قوله وله الرجوع) أى مع الكراهة كما تقدمنا عن الاسعاف (قوله جائز من الثلث) ويكون كالعبد الموصى بخدمته لساناً فالخدمة له والرقبة على مالك ما أنكها فلو مات الموصى لم يصير العبد ميراً فالورثة المالك الآن فى الوقف لا يتوهم انقطاع الموصى لهم وهم القراء فتبدأ هذه الوصية اسعاف ودرور (قوله فى هذين الامرين) أى فيما إذا علقه بالموت وفيما إذا قال وقفته فى حياتى وبعد عنى وقد استوى الامر من حيث

بالنظر للغلة والوصية وان ردوا
بالنظر للغير وان لم تنفذ الوارثه لانها
لم تنفذ له بل لغيره بعده فاقهم
(أو بقوله وقفته فى حياتى وبعد
وفاته مؤبداً) فانه جائز عندهم
وقا عند الامام مادام حيا هو نذر
لكن عند الغلة فعله الوفاء
بالصدق بالثلاثة فله الوفاء
الرجوع ولو لم يرجع حتى مات جاز
من الثلث قلت فى هذين الامرين

انهما يفيدان الخروج والزموم موت الواقت بخلاف الامر الاول والرابع وهما اذا
حكيم به حكم أو أقره مسجدا انهما يفيدان الخروج والزموم في حياته بلا توقف على
موته كما في الشر بلا لسة فالزوم فيه كما في الاخرين ما في (قوله له الرجوع)
الظاهر انه هذا على قوله انا على قوله ما فالظاهر انه وقت لازم لكن ساقه ما قد نماه
في تعليقه بالموت من أنه لا يكون وقتا في العصم بل هو وصية لازمة بعد الموت لا قبله فله
الرجوع قبله لما يلزم على جعله وقتا من - وأزعليه وأوقف لا يقبل التعليق تأمل نعم
لا تعليق في المسئلة الثانية فالزوم فيها ظاهر عند حما (قوله لو غير مسجل) أي محكوم به
فأطلق التسجيل وهو الكتابة في السجل وأراد ما زومه وهو الحكم لانه في العرف اذا حكم
بشيء كتب في السجل ط (قوله منظور فيه) لانه في هذه الاخرين الرجوع بلا اشتراط
فقر ولا يفسح فاض على قول الامام كاعلمه وسيأتي تمام الكلام على ذلك قبل الفصل عند
قول المصنف أطلق القاضي بيع الوقت غير المسجل لوارث الواقت قباع صغ ولو لغيره لا
(قوله ولا يتم الوقت الخ) شروع في شرطه على القول بلزومه كما أشار اليه الشارح بعد
(قوله لا تسلم الخ) ولشمل تسلمه الى الموقوف عليهم كما في العزيمة عن الخاتبة (قوله
في المسجد الاخر) أي والصلاته فيه كإسباقي وفي المقبرة دفن واحد فصاعدا اذنه وفي
السقا يتشرب واحد وفي اثنين يتزول واحد من الماوتة لكن السقاية التي فتجاج الى
صب الماوتها واثنان الذي ينزله الحاج بمكة والفرقة لا تغربا فيهما من التسليم الى التولي
لان نزولهم يكون في السنة مرة فتحتاج الى من يقوم بحالهما والى من يصب الماوتها
اسعاف (قوله وفي غيره) أي غير المسجد ونحوه ما ذكرنا في التفهستان أن التسليم ليس
بشرط اذا جعل الواقت نفسه قميلا لا يصعب التسليم له شرف لانه حافظ لا غيره اه لكن
فيه أن من شرط التسليم وهو محمد لم يصح تولية الواقت نفسه ومن صحتها وهو أبو يوسف
لم يشترطه تأمل (قوله وفي غير) أي بالحق وهذا الشرط وان كان مفرعا على اشتراط
القبض لان التسليم من تمامه الا أنه نص عليه ايضا وأبو يوسف لم يشترط التسليم أبان
وقت الشارع واخلاف فيما يقبل القصة أملا لا يقبلها كالحلم والبشر والرح فيصير
انقضا لا في المسجد والمقبرة لان بقاء الشريك يمنع الخلوص لله تعالى خبر وفتح (قوله فلا
يجوز وقت شاع قسم الخ) مثل ما لو استحق جرم من الارض شاع فيسقط في الباقي لان
الشيوع عقابن كما في الهبة بخلاف ما لو رجع الوارث في الثلثين بعد موت الواقت
في مرضه وفي المال ضيق لانه شيوع طاروا واستحق جرم من لم يطل في الباقي لعدم
الشيوع بجرع عن الهداية ولو عينا مراض وقفاها ودفعها هاما الى قيم واحد جاز انقضا
لان المانع من الجواز عند محمد هو الشيوع وقت القبض لا وقت العقد ولم يوجد ههنا
لوجودهما معهما وكذا الوقت كل منهما نصيبه على جهة وصل لهما القيم واحد
لعدم الشيوع وقت القبض وكذا الاختلاف في وقتها مباحة وقيلوا بعد زمان تسليمها

مطلب
شرط الوقت على قولهما

الرجوع مادام حيا تقبلا أو تقبلا
بأمر فاض أو غير بشر بلا لسة
فقول الدور والوقت شرطه
القاضي لو غير مسجل منظور فيه
(ولا يتم الوقت حق قبض)
لم قبل التولي لان تسليم كل شيء
بما يليق به في المسجد الاقرا
وفي غيره يتسب التولي وتسليمه
اه ابن سلال (وفي غير) فلا يجوز
وقد شاع قسم خلافا لسان

لهما وقال كل منهما لقيه اقض نصيب مع نصيب صاحبه لانهم جاسارا كقول واحد
 بخلاف مال الوقت كل واحد وحده وسلم لقيه وحده فلا يصح عند محمد لوجود التسويع
 وقت العقد وعنده وقت القبض اعاف نفسه أيضا وقت دارها على بناتها الثلاث
 ثم على الفقراء اول مال لها غيرهما ولا وارث غيرها فنالت وقت والثلاث ميراث لهن وهذا
 عند أبي يوسف خلافا لمحمد اه أي لانه مشاع حيث لم تقسمه بينهما (قوله ويجعل آتوه
 لجهة قرية لا تنقطع) يعني لا يبدآن نص على التأيد عند محمد خلافا لابي يوسف اه ح وبأن
 بيانه وهذا في غير المصدا اذ لا يخالفه لمحمد في لزومه بل هو موافق للامام فيه وبما
 في الشرح لابي (قوله هذا بيان) أي ما ذكره المصنف تعالى الكثر وغيره من قوله ولا يتم
 حتى يقبض وأشار الى ما في التهر حيث قال فان قلت هذا منصف لقوله أتولا والمالك يزول
 بالقضاء فمقاده أنه لا يزول بغيره ولو توفرت هذه الشروط قلت الاولى أن يحمل ما قاله
 أتولا على مسئلة اجماعية هي أن المالك القضاء يزول أما إذا خلا عن القضاء فلا يزول
 الا بعد هذه الشروط عند محمد واشاره المصنف تعالى لصلة المشايخ وعلمه القنوي وكثير
 من المشايخ أخذوا بقول أبي يوسف وقالوا ان عليه القنوي ولم يرج أحد قول الامام
 وهذا التفرع رادع ما في العركيف مني أتولا على قول الامام وثانبا على قول غيره وهذا
 محال ينبغي يعني في المتون الموضوع للتعليم اه (قوله لانه كالصدقة) أي فلا يضمن القبض
 والافراز اه ح (قوله وجعله أبو يوسف كالاتفاق) فلذلك لم يشترط القبض والافراز اه ح
 أي فانه عنده بمجرد القول كالاتفاق بجامع اسقاط الملك قال في الدرر والصحح أن التأيد
 شرط اتفاقا لكن ذكره ليس بشرط عند أبي يوسف وعند محمد لا يبدآن نص عليه اه
 وصححه في الهداية أيضا وقال في الاسعاف لوقال وقتت أرضي هذه على ولد زيد ذكر
 جماعة بأعيانهم لم يصح عند أبي يوسف ايضا لأن تعيين الموقوف عليه يمنع ارادة غيره بخلاف
 ما إذا لم يعين لجعله اياه على الفقراء ألا ترى أنه فرق بين قوله موقوفة وبين قوله موقوفة على
 ولدي فصح الاول دون الثاني لأن مطلق قوله موقوفة يصرف الى الفقراء عرافا إذا ذكر
 الولد صار مقيدا فلا يبق العرف قله بهم هذا أن الخلاف بينهما في اشتراط ذكر التأيد
 وعدمه انما هو في التخصيص عليه اه وعلى ما يقوم مقامه كالفقراء ونحوهم وأما التأيد
 معنى فشرط اتفاقا على الصحيح وقد نص عليه محققو المشايخ اه قلت ومقتضا أن التقيد
 باطل اتفاقا لكن ذكر في البرازية أن عن أبي يوسف في التأيد روايتين الاولى انه غير شرط
 حتى لو قال وقتت على أولادي ولم يرز دجرا الوقت وإذا اترضوا عادا الى ملككم لو حيا
 والاخا الى ملك الوارث والثانية انه شرط لكن ذكره غير شرط حتى تصرف القلة بعد الاولاد
 الى الفقراء اه ومقتضا أنه على الرواية الاولى يصح كل من الوقت والتقييد وعلى الثانية
 يصح الوقت ويطل التقييد لكن ذكر في الجران ظاهرا مجتبي والخلاصة أن الروايتين عنه
 فيما إذا ذكر لفظ الصدقة أما إذا ذكر لفظ الوقت فخط لا يجوز اتفاقا إذا كان الموقوف

مطلب
 في الكلام على اشتراط التأيد
 (ويجعل آخر لجهة) قرية
 (لا تنقطع) هذا بيان شرائطه
 الخاصة على قول محمد لانه
 كالصدقة وجعله أبو يوسف
 كالالاتفاق

مطلب
 مهم فرق أبو يوسف بين قوله
 موقوفة وقوله موقوفة على فلان

مطلب
 التأيد معنى شرط اتفاقا

عليه معينا ١٥ قلت ويشهد له ما في النسخة لو قال أرضي هذه صدقة موقوفة فهي وقت
بلا خلاف إذا لم يعين انسا فلو عين وذكر مع لفظ الوقف لفظ صدقة بأن قال صدقة
موقوفة على فلان جاز ويصرف بعده إلى الفقراء نذكر بعلمه عن المتني أنه يجوز ما دام
فلان حيا بعده يرجع إلى ملك الواقب أو إلى ورثته بعده ١٥ وفيه أيضا لو عين كوقفها
على فلان لا يجوز ١٥ فهذا يدل على أن الروايتين عن أبي يوسف فيما إذا ذكر لفظ صدقة
مع موقوفة وعين الموقوف عليه أما إذا لم يعينه يجوز بلا خلاف وإذا أقر موقوفة وعين
لا يجوز بلا خلاف خلافا لما في البراءية حيث جعل الروايتين فيه فانه يقتضي صحة الوقف
وخصاله أيضا كلام الاسعاف وقوله في الهداية وقيل إن التأييد شرط بالاجماع الآن عند
أبي يوسف لا بشرط ذكره لأن لفظ الوقف والصدقة منبئ عنه ولهذا قال في الكتاب ومصدر
بعده ما للفقهاء وإن لم يسهم وهذا هو الصحيح وعند محمد ذكره شرط الخ قوله لأن لفظ
الوقف والصدقة يفيدان الكلام في ذكرهما معا لا في ذكر لفظ الوقف فقط وبوضعه ما في
الخاتمة لو قال صدقة موقوفة على فلان صحيح ويصير تقديره صدقة موقوفة على الفقراء
لأن محل الصدقة الفقراء إلا أن غلبتها تكون لفلان مادام حيا ولو قال موقوفة على فقراء
قراية على ولي لا يصح لأنهم يتقطعون فلا يتأيد الوقف وبدون التأييد لا يصح الآن
يجعل آخره للفقراء مفرق أبي يوسف بين قوله موقوفة وبين قوله موقوفة على ولي فيصح
الأول لا الثاني ١٥ أي لأن الثاني ذكر مقيد بالوقوف عليه المعين وذلك يناقض التأييد
حيث لم يصرح به ولا بما في معناه بخلاف ما إذا قال موقوفة فقط لأنصرافه إلى الفقراء
عرفا فهو مؤيد وكذا صدقة موقوفة على فلان فانه وإن قيد بعين لكنه مطلق لأن الصدقة
للفقراء فكانت قال وبعد فلان ضل الفقراء فيكون مؤيد لكن إذا لم يقيد بعين فهو مؤيد
بلا خلاف فيصح عند محمد أيضا كما مر لعدم منافي التأييد أصلا وإذا قال في الخاتمة لو قال
موقوفة ولم يرد لا يجوز إلا عند أبي يوسف ويكون وقفا على المساكين ولو قال موقوفة
صدقة أو صدقة موقوفة لم يرد جاز عند أبي يوسف ومحمد وهلال وقيل لا مالم يقل وأخرها
للمساكين أبدأ أو الصحيح الجواز لأن محل الصدقة في الأصل الفقراء فلا يحتاج إلى ذكرهم
ولا انقطاع لهم فلا يحتاج إلى ذكر الأبد أيضا ١٥ فهذا أصح في أن التصريح بالصدقة
نصرح بالتأييد فيجوز عنده ما بلا خلاف إن لم يعين فلو عين لم يجز عند محمد وراز عند أبي
يوسف ثم بعد انقطاعه يعود إلى الفقراء كما صححه في الهداية وعليه المتون كالقدوري
والمتني والنقابة وغيرها ويعود إلى ملك الواقب أو ورثته ويسد ذكر الشارح تصحيحه لكن
نقل في الذخيرة أن هذا القول مذكور في شرح الطحاوي وشرح السرخسي وأن بعض
المشايخ قالوا أنه خطأ قلت ويؤيد ما مر عن الاسعاف من أن التأييد بمعنى شرط اتفاقا
وإذا عاد إلى الملك لم يكن مؤيدا لا لفظا ولا معنى والحاصل أنه لا خلاف عندهما في صحة
الوقف مع عدم تعيين الموقوف عليه إذا ذكر لفظ التأييد أو ما في معناه كالفقراء أو كلفظ

صدقة موقوفة وكوقوفة تعالى وكوقوفة على وجوه البر لانه عبارة عن الصدقة وكذا
 موقوفة على الجهاد أو على أكسكان الموق أو خضر القصور كما في الخلية وغيره وأما
 لا خلاف في بطلانها لو اقتصر على لفظ موقوفة مع التعيين كوقوفة على زيد خلافا لما
 في البرازية وأما الخلاف بينهما لو اقتصر بلا تعيين أو جمع مع التعيين كصدقة وقوفة
 على فلان فمقتضى أبي يوسف يصح ثم يعود إلى القبر وهو المعتمد قبل يعود إلى الملك والمراد
 بالعين ما يحتمل الاختطاع كالأول زيد أو فقرا أو قربة فلان وهم حصون وفي المنسوبة عن
 وقف الخصاص قال جعلت هذه الأرض صدقة موقوفة على فلان وولده وولده وأولاد
 أولادهم فإذا سمي من ذلك ثلاث بطون فهي وقف مؤبد إلى يوم القيامة وبني ما إذا وقف
 على عمارة مسجد معين فقبل يصح عند أبي يوسف تأبده مسجد أو العبد أحمد وقبل يصح
 اتفاقا وفي الجرح من الخطأ أنه اختار فاعتنق قصر ربهذا المثل فإنه لا تجده في غير هذا
 الكتاب والحمد لله تعالى ملهم الصواب (قوله واختلف الترجيح) مع التصريح في كل
 منهما بأن الفتوى عليه لكن في الفتح أن قول أبي يوسف وأوجه عند المحققين (قوله بطل
 اتفاقا) هذا إذا شرط رجوعه بعد الوقت والافهو باطل أيضا عند الخصاص صحيح مؤبد
 عند هلال كافي الاسعاف وظاهر ما في الخلية اعتناؤه كافي الجرح ووجهه أنه إذا قال صدقة
 موقوفة يوما أو شهرا فهو مثل ما لو وقفه على معين فبني أن يجري فيه الخلاف المأثور بين
 محمد وأبي يوسف فيصح عند الثاني لأن لفظ صدقة يفيد التأبد فلو التوقيت أما إذا
 شرط رجوعه إليه بعد مضي الوقت فقد أطل التأديف بطل الوقت ثم ذكر في الاسعاف
 عن هلال أنه لو قال صدقة موقوفة بعد مضي سنة يصح مؤبدا إذا قال فإذا مضت السنة
 فالوقف باطل فهو كاشروط قصر الغلة للمساكين سنة والأرض ملك لورثته لأنه باشرائط
 البطلان خرجت من الوقت المضاف اللازم بعد الموت إلى الوصية المحضة (قوله عليه
 فالوقف على رجل) أي مقرونا بلفظ صدقة واللام يجوز اتفاقا كما حقه قرياشم أن هذا
 لا يصح بناء على بطلان الوقت الموقوف بل هو مبني على صحته فكان عليه أن يذكر بعد
 كلام الخلية قبل الأولى ذكره قبل قوله وإذا وقته ليكون نفعها على قول أبي يوسف لكنه
 على إحدى الروايتين عنه وقد علمت أنه خلاف المعتمد لخالقه لما نص عليه محققو المشايخ
 ولما في المتن من أنه بعد موت الموقوف عليه يعود للقبر لانه لو عاد للملك لم يكن موقفا
 لا لفظا ولا معنى والتأبد معنى متفق عليه في الصحيح كما مر فلذا أفاد في النهر ضعف ما هنا
 وإن نقل في الفتح عن الأحناس أنه به يفتي (قوله قلت ويجزم في الخلية الخ) استدلوا
 على قول الدرر بطل اتفاقا وعبارة الشر بلائله أقول يرد عليه أي على الدرر ما في الخلية
 رجل وقف داره يوما أو شهرا أو وقتا معلوما ولم يرد على ذلك جازا الوقت ويكون وقفا أبدا
 اه قلت وعلى ما قلنا عليه كلام الدرر لا يرد ما في الخلية لأن المراد به ما إذا لم يشترط
 رجوعه إليه بشرية قوة ولم يرد على ذلك به تعلم أنه لا محل لقول الشافعي مطلقا لانه ليس

واختلف الترجيح والاختلاف
 الثاني أحوط وأسهل يعرف
 الدرر وصدرا لثمة به يفتي
 وأقره المستفاد (وإذا وقته) بشهر
 أو سنة (بطل) اتفاقا درر عليه
 فالوقف على رجل بعينه ثابت بعد
 موته لورثة الواقب به يفتي ففتح
 قلت ويجزم في الخلية بجهة الوقت
 مطلقا تنبيه وأقره الشرع بلائله

في كلامه ما يفسر الاطلاق بل وبما يفيد أنه يجوز ان شرط رجوعه اليه مع أنه سأل
 اتفاقا كما علم وقد قال في الخاتمة عقب عبارة المذكرة ولو قال ارضي هذه صدقة
 موقوفة شهر فاذا مضى شهر فالوقت باطل كان الوقت باطلا في قول هلال لان الوقت
 لا يجوز في الامور فاذا كان التأنيدي شرط لا يجوز موقتا اه وانما قيد بقوله في قول هلال
 لانه على قول الخصاف باطل مطلقا كما علم اتفاقا وقيد الصيغة بقوله صدقة موقوفة لانه
 بدون لفظ صدقة او ما يقوم مقامها لا يصح كما مر وبه يظهر أن قوله وقد اذره يوم ليس
 صيغة الوقت بل حكاية عنه وصيغته قول الواقف ارضي صدقة موقوفة ونحوه (قوله)
 فاذا تم ولزم) لزومه على قول الامام بأحد الامور الاربع المارة وعندهما يجب رد القول
 ولكنه عند محمد لا يمتحى الا بالقبض والاقرار والتأنيدي لفظا وعند أبي يوسف بالتأنيدي لفظا
 ولو معنى كما علم مما مر (قوله لا يملك) أي لا يكون مملوكا كالصاحب ولا يملك أي لا يقبل
 التملك لغيره بالبيع ونحوه لاستحالة تملك الخارج عن ملكه ولا يعار ولا يبرهن لاقضاءهما
 الملك وهو يستثنى من عدم تملكهما ما واشترط الواقف استبداله وسيأتي الكلام عليه
 وعلى بيع الوقت اذا اقتصر الوقت ولم يكن سببلا ويستثنى من عدم الاعارة ما لو كان
 دارا موقوفة للسكنى لان من له السكنى له الاعارة كما صرح به في البيع وغيره بخلاف
 الموقوف للاستغلال قال في الاسعاف ومن وقف دونه للاستغلال ليس له أن يملكها
 أحدا بلا أجر اه وفي شرح الملتقى وبازيغ المصنف المحرق وشراء آخر يقتضيه (قوله)
 فبطل الخ) لا يصح تفرصه على قوله ولا يبرهن لانه في رهن الوقت لا في الرهن به بل هو تفرع
 على قوله ولا يملك فافهم وجهه أن الرهن - حس شي مالى يتحقق يمكن استيفاء منه كالدين
 والعيان الضمومة بالمثل والقيمة حتى لو هلك الرهن صار المرتهن مستوفيا حقه ولو ساءل
 للرهن ولا يحنى أن الاستيفاء انما يأتي فيما يمكن تملكه والوقت لا يمكن تملكه فلا يصح
 الرهن به ولانه أمانة عند المستعير وهو غير مضمون قال في الاشياء في القول في الدين معزبا
 الى السبكي فرع حدث في الاعصار القرينة وقف كسب شرط الواقف أن لا تعذر الابره
 أو لا تخرج أصلا والذي أقول في هذا أن الرهن لا يصح بها لانها غير معصونة في
 الموقوف عليه ولا تقال لها عار به أيضا بل لا تخذ لها ان كان من أهل الوقت استحق
 الانتفاع ويده عليها بامانة فشرط أخذ الرهن عليها فاسد وان أعطى كان وهذا فاسدا
 ويكون في يد خازن الكتب أمانة هذا ان أريد الرهن الشرعي وان أريد مدلوله لطفه وان
 يكون تذكرة فيصح الشرط لانه غرض صحيح واذا لم يعلم مراد الواقف فالأقرب الجمل على
 الاغوى قصصا الكلام وفي بعض الاوقاف يقول لا تخرج الا بشذرة فيصح ويكون
 المقصود أن تجوز الاوقاف الانتفاع بشرط بذلك ولا تقول انما يتبقى رهنابل له أخذها
 فيطالبه الخازن برد الكتاب وعلى كل فلا تثبت له أحكام الرهن ولا يسه ولا يبدل الكتاب
 الموقوف بقلبه ان لم يفرط اه ملخصا قال في الاشياء بعد نقله وقول أصحابنا لا يصح الرهن

(فاذا تم ولزم لا يملك ولا يملك ولا يبرهن) فبطل شرط واقف الكتب الرهن كافي التدبير ولو ملكه المشتري والمرتهن ثم بان انه وقف أو أصغر

مطلبه في شرط واقف الكتب أن لا تعذر الابره

بالامانات شامل للمكسب الموقوفة والرهن بالامانات باطل فاذا هلك لم يجب شيء بخلاف
 الرهن القاسد فانه مضمون كالصنع وأما وجوب اتباع شرطه وحمله على المعنى القوي فغير
 بصد ٥١ وسبق في تمام الكلام على جواز نقل الكسب قبل قوله وبدأ من غلته بعادته
 (قوله لم أجر المثل) بناء على التقي به عند المتأخرين من أن منافع العقار ترضن اذا كان
 وقفا وليتم أوفعه الاستغلال كما سبق في الفصل عند قول المصنف بقي القيمان الخ
 وبه أفتى الرمي وغيره وجرم به في الفسخ آخر الباب وعلى هذا ما ذكره في القصة أيضا من أنه
 لو سكن الدار وسكن يدعى الملك ثم استحققت له وقف لا تلزمه أجره مما مضى ٥٢ ضعيف كما
 جرم به في البحر لانه مبني على قول المتقدمين ووجوب الاجرة قول المتأخرين من أنقص عليه
 في الاسعاف أخاذه الخمر الرمي ولو بني المشتري أو غرس فسبأ حكمه عند مسئلة ابن
 المتقار في سودة الفصل الآتي (قوله ولا يقسم الا عندهما الخ) أي اذا قضى قاض
 بجواز وقف الشارع ونفذ قضاؤه وصار تفرقا عليه كسائر المختلفات فان طلب بعضهم
 القسمة فغنسه لا يقسم ويتمايزون وعندهما يقسم أي اذا كانت بين الواقف والمالك
 وأجروا أن الكل لو كان موقوفا على الارباب فاردوا القسمة لا يقسم كذا في المحيط
 درر وهذا معنى قول المصنف الا عندهما اذا كانت بين الواقف والمالك لا الموقوف عليهم
 (قوله بل يتمايزون) قال في قساي ابن السبكي القسمة بطريق التمايز وهو التساوي
 في العين الموقوفة كما اذا كان الموقوف أو ضاملا بين جماعة فتراصوا على أن كل واحد
 منهم يأخذ من الارض الموقوفة قطعة معينة يرزعهما لنفسه هذه السنة ثم في السنة
 الاخرى يأخذ كل منهم قطعة غير هاتيك الساتع ولكنه ليس بالآزم فلهم ابطاله وليس ذلك
 في الحصة بقسمة اذا القسمة الحصة أن يختص ببعض من العين الموقوفة على الدوام ٥٣
 ونحوه في البحر عن الاسعاف ومقتضاه انه ليس لهم استدامة هذه القسمة بل يجب عليهم
 تقضها واستبدال الاماكن بعضها ببعض اذ لو استديت صارت من القسمة المنسوخة
 بالاجاع لتأديها في طول الزمان الى دعوى الملكية أو دعوى كل منهم أو بعضهم أن
 ما فيهم موقوف عليه بسببه ولا يخفى ما في ذلك من الضرر ثم لا يخفى أن ما قيل من أن
 المهايات في الوقت لا يمكن ابطالها لانه لا يكون الا بطلب القسمة والقسمة في الوقت
 متعذر فهو ممنوع بل يمكن تقضها وابطالها باعادته كما كان أو باستبدال الاماكن كما
 قلنا ولو ثبت عدم امكان ابطالها لبطال ما تقبلوه من الاجاع على أن الوقت لا يقسم أي
 قسمة استدامة فقد ظهر لك أن هذا كلام ناشئ عن عدم التدبر في القسمة للاجاع فتدبر في
 ما لو كان الموقوف دار شرط الواقف سكناها الاولاد ونسله قال في الاسعاف تكون
 سكناها لهم ما بقي منهم أحد فلولا يبق الا واحد وأراد أن يؤجرها أو ما فضل عنه منها ليس
 لذلك وانما له السكنى فقط ولو كثرت اولاد الواقف وضائق الدار عليهم ليس لهم
 ان يؤجرها وانما تقسط سكناها على عددهم ومن مات منهم بطل ما كان له من سكناها

مطلب
 سكن دارا ثم ظهر اسمها وقف بازنه
 أجره ما يمكن

مطلب
 في التمايز في أرض الوقف بين
 المستحقين

لزم أجر المثل قسمة (ولا يقسم)
 بل يتمايزون

مطلب
 فيما اذا ضاقت الدار على المستحقين

ويكون لمن بقي منهم ولو كانوا ذكورا وإنا وأراد كل من الرجال والنساء أن يسكنوا
 معهم نساءهم وأزواجهن معهم ذلك أن كانت الدار ذات مقاصير وبحر يطل
 على كل واحد باب وإن كانت دارا واحدة لا يمكن أن تقسم بينهم لا يسكنها إلا من جعل
 لهم الوقت السكنى دون غيرهم من نساء الرجال ويحال الله الله أي لأن الوقت قصد
 صياتهم وسرهم فلو سكن زوج امرأة معها ولها في هذه الدار أخوات مثلا كان فيه
 بذلة لمن يدخل الرجل عليهن كما في النصف بخلاف ما إذا كان لكل منهم حجر فله باب
 يفتح فان لكل أن يسكن بأهله وحشمة وجسم من معه كما في النصف أيضا وقدمنا في
 السرقة أن المقصورة المطيرة بلسان أهل الصكوة وأنه ذكر محمد فمأثور أن جالس السارق
 السرقة إلى حصن الدار أنه ان كان فيها مقاصير فأخرجها من مقصورة إلى حصن الدار وقطع
 قال في الفتح هناك أي إذا كانت الدار عظيمة فيها يوت كل بيت يسكنه أهل بيت على
 حدتهم ومستقرون به استغناء أهل المنازل بتأجيرهم من حصن الدار وانما يتصرفون به
 استقامتهم بالسكاه ودل المراد هنا بحجة كذلك الظاهر ثم كما يشهد قول النصف لكل
 أن يسكن في حجرة بأهله وحشمة وجسم من معه ثم قد مر ح النصف بأنه إذا لم يكن فيها
 حجر لا تقسم ولا يقع فيها مأوىة بينهم وظاهره أنه لو كان فيها حجر لا تكتهم فهي كذلك
 أي يسكنهم المستحقون فقط دون نساء الرجال ورجال النساء ولذا قال في الفتح بعد قوله
 كلام النصف وعن هذا عرف أنه لو سكن بعضهم فلم يجز الآخر وضعا ~~بجسمه~~
 لا يستوجب حجرة حصته على الساكنين بل إن أحب أن يسكن معه في بقعة من تلك الدار
 بلا زوجة أو زوج والترك المتفق ونحوه أو جلسوا معا كل في حصة إلى جنب الآخر
 ثم ذكر أن النصف أيضا أنه أحد فيذكر كيف وقد فعلوا إجماعهم على الأصل المذكور
 أي على قولهم لو كان الكل وقس على أربابه وأرادوا القسمة لا يجوز التباين ~~أه~~ لكن
 هذا يشكل على قول الشارع بل يتأبون والتوفيق كما أفاده الله عز وجل إلى جعل ما في
 النصف وغيره من عدم جواز القسمة والتباين على قسمة الثلث جبرا وما في الشرح تنص
 للامعاف وغيره على قسمة التراضي بلا زوم ولذا قالوا وإن أبي منهم بعد ذلك إبطاء (قوله
 في قسم المشاع) فإذا تقاسم الواقع مع شريكه فوقع نصيب الوقت في موضع لا يلزمه
 أن يقسمه ثانيا لأن القسمة تعيين الموقوف وإذا أراد الاجتناب عن الخلاف بقف المقصوم
 ثانيا جبر عن الخلاصة أي إذا لم يكن يحكم ما يصحته أذ بعد الحكم لم يسق خلاف وفي البحر
 عن التلمية ولو كانت له أرضون ودورين ومن آخر فوقف نصيبه ثم أراد أن يقاسم
 شريكه ويجمع الوقت كله في أرض واحدة ودور واحدة فانه جائز في قول أبي يوسف
 وهلاله وفي الفتح ولو كان في القسمة فضل دراهم بأن كان أحد النصفين أجور في فضل
 بازاره بلوردته واهم فان كان الاختلاف دراهم هو الوقت بأن سكان غير الموقوف هو
 الأحسن لا يجوز لانه يصير بالعباس الوقت وإن كان الاختلاف شريكه بأن كان نصيب

(الأعدهما) فيقسم المشاع به
 أفق قارئ الهداية وتوجيه (أذا)
 كانت القسمة (بين الوقتين)
 شريكه (المالك) أو الوقت
 الآخر أو فطره

مطلب
 في قسمة الوقت مع شريكه

مطلب
 فاسم وجع حصة الوقت في أرض
 واحدة تجاز

مطلب
 لو كان في القسمة فضل دراهم
 من الوقتين صح لامن الشريك

مطلب
إذا وقف كل نصف على حدة
صارا وقفين

ان اشتقت جهة وقفهما قارئ
الهداية ولو وقف نصف حصار
كجهه فالقاضي يقسمه مع الواقف
صدر الشريعة وابن الكيال
وبعد مونه لو تشبه ذلك فيفرز
القاضي الوقف من الملك وله
يه به ألقى قارئ الهداية
واعقده في المنظومة الهجسية

(لا الموقوف عليه) فلا يقسم
الوقف بين مستغنيه اجماعا دود
وكافي وخلاصة وغيره لان حقهم
ليس في العين وبه جزم ابن نجيم في
فتاواه وفي فتاوى قارئ الهداية
هذا هو المذهب وبعضهم جوز
ذلك ولو سكن بعضهم ولم يجد
الاسترخاء فيكتبه فليس له
أجرة ولأنه أن يقول أنا استعمل
به وما استعملته لأن المأيا تأتما
تكون بعد الخصومة قنية نعم
لو استعمله كنه أحدهم بالقبلة
بلاذن الآخر لزمه أجر حصة
شريكه ولو وقف على سكاها
بخلاف الملك المشترك ولو معدا
للأجرة قنية قلت ولو بعضه ملك
وبعضه وقف وباقى في القصب

الوقت أحسن بإذن الواتح مشتر لا بائع فكأنه اشترى بعض نصيب بشر يكفره ١٥
يمكن في الاسعاف وما اشترى ملك ولا يصير وقفا ومنه في الخاتمة وكذا في البصر
الظهيرية تأمل (قوله ان اشتقت جهة وقفهما) أي بان كان كل وقف منهما على جهة
غير الجهة الاخرى لكن ٥ هذا التقيد يحتاج إلى ما في الاسعاف حيث قال ولو وقف نصف
أرضه على جهة معينة وجعل الولاية عليه في حياته وبعد مماته ثم وقف النصف
الآخر على تلك الجهة أو غيرها وجعل الولاية عليه لغيره وفي حياته وبعد وفاته يجوز لهما
أن يقتسما أو يأخذ كل واحد منهما النصف فيكون في يده لانه لما وقف كل فرد على
حده صارا وقفين وان اتحدت الجهة كالو كانت لشريكين فوقها كذلك ١٥ (قوله
فالقاضي يقسمه مع الواقف) أي بان يصر رجلا بان يقاسمه وله طريق آخر كافي القنع وهو
أن يبيع نصيبه الثاني من رجل ثمة اسم المشتري ثم يشتري ذلك منه ان أحب وهذا لأن
الواحد لا يصلح أن يكون مقاسما ومقاسما ١٥ (قوله به ألقى قارئ الهداية) حيث قال نعم
يجوز القسمة وفرز الوقف من الملك ويحكم بصحتها ويجوز للورثة بيع ما صار إليهم بالقسمة
واذا قسم بينهم من هو عالم بالقسمة ان شاء من جهة الوقف وجهه الملك بقوله والاولى أن
يقترع بين البزأين نصيا للتمتع عن نفسه ١٥ (قوله فلا يقسم الوقف بين مستغنيه اجماعا)
وكذا لا يجوز التنازله بقرعة جبراً كما ذكرناه آنفاً (قوله وبه جزم) جوز ذلك هذا ضعيف
لخالفه الاجماع (قوله لأن المأيا تأتما) انما تكون بعد الخصومة) مضومته ثبوت المأيا تأتما
بعد الخصومة في المستقبل وقد علمت أنه لا مأيا تأتما في الوقف نعم هذا في الملك كما ترين
الوقت قطعا (قوله لزمه أجر حصة شريكه) لانه لما استعمل بالقبلة صار غاصبا ومنافع
الوقف مضومة على المقتضى بخلاف المسئلة التي قبل هذه لأن الساكن فيها غير غاصب
كما أفاده في التمر والخير الرمي خلافا لما توهمه في البصر (قوله ولو وقف على سكاها) أي
وان كان من له السكنى ليس له الايجار كما تقدمت منه من الاسعاف لأن هذا انضمام للايجار
قضى (قوله بخلاف الملك المشترك) أي بين القنين فلأو أحدهما يتقاسم وسكنه الآخر
لزمه أجر حصة النيم (قوله ولو معدا للاجارة) لانه سكنه تناول ملك كباقي في القصب
١٥ ح (قوله ولو بعضه ملك وبعضه وقف) بجهة المبدأ والخبر وما عطف عليه اخبر كان
المعددة بعدد ولو واسمها مستقرها على المختار المستعمل المحدث عنه والولوع
بالاعتراض يمنع الاهتداء الى طريق الصواب فافهم (قوله وباقى في القصب) في بعض
الشيخ بدون وأعلى انه جواب للآخر لكن نسخ اثباته أحسن لأن غالب ما ذكرنا
من مسائل القصب باقى في يابه وان كانت الأخيرة لم تذكر فيه نصا لكنها معلومة لانهم
نصوا هناك على تضمين منافع الوقف ولم يقيدها بما إذا لم يكن بعضه ملكا على انه في
القصب قال أما في الوقف اذا سكنه أحدهما بالقبلة بلاذن لزم الآخر اه فقوله اذا
سكنه أحدهما أي أحد الشريكين يشمل الشريكين في الملك أو في الوقف واحتراز بالقبلة

عما إذا وجد شرك الوقت موضعاً يمكن فيه تفرج باختباره كما ترى أما إذا كانت الدار كلها وقفاً فإن الساكن يلزمه أجرها ولو كان تأويل ملك كما إذا اشتراها ثم ظهر أنها وقف كما قلنا (قوله ويزول ملكه عن المسجد الخ) اعلم أن المسجد يختلف سائر الأوقاف في عدم اشتراط التسليم إلى الترتل عند محمد وفي منع الشبوع عند أبي يوسف وفي خروجه من ملك الوقت عند الإمام وإن لم يحكم به حاكم كافى الدرر وغيره (قوله والمصلى) مثل مصلى الجنائز ومصلى العيد قال بعضهم يكون مسجد احتى إذا مات لا يورث عنه وقال بعضهم هذا في مصلى الجنائز أما مصلى العيد لا يكون مسجداً مطلقاً وإنما يعطى لحكم المسجد في هذه الأقدار بالإمام وإن كان منفصلاً عن الصفوف وفيما سوى ذلك فليس لحكم المسجد وقال بعضهم يكون مسجداً حال أداء الصلاة لا غير وهو واجباً سواء وجب هذا المكان مما يجب عنه المأجد احتياطاً اه خاتمة وإعفاء والتظاهر ترجح الأول لأنه في الثانية يقدم الأشهر (قوله بالفعل) أى بالصلاة فيه ففى شرح الملتقى أنه يصير مسجداً بلا خلاف ثم قال عند قول الملتقى وعند أبي يوسف يزيل بمجرد القول ولم يرد أنه لا يزيل بدونه لم يعرف أنه يزيل بالفعل أيضاً بلا خلاف اه قلت وفى الذخيرة وبالصلاة جماعة يقع التسليم بلا خلاف حتى أنه إذا بنى مسجداً وأذن للناس بالصلاة فيه جماعة فإنه يصير مسجداً اه ويصح أن رداً بالفعل الأقران ويكون بيا فالشرط المتفق عليه عند الكل كما قلنا من أن المسجد لو كان متاعاً لا يصح إجماعاً وعليه فقوله عند الشافعى أنه يقول المتن بقوله جعلته مسجداً وليست الواو فيه بمعنى أو فأفهم لكن هذه لا بد من إفرازه بطريقه ففى التبرع فى القنية جعل وسط داره مسجداً وأذن للناس بالدخول والصلاة فيه أن شرط معه الطريق صار مسجداً فى قوله جميعاً والأفلا عند أبي حنيفة وقال لا يصير مسجداً أو يصير الطريق من حقه من غير شرط كما لو أجر أرضه ولم يشترط الطريق اه وفى القهستاني لا بد من إفرازه أى غيره عن ملكه من جميع الوجوه فلو كان العلو مسجداً والسفل حوانتاً أو بالعكس لا يزيل ملكه لتعلق حق العبدية بكافى الكافى (تنبيه) ذكر فى البحر أن مفاد كلام الحارثى اشتراط كون أرض المسجد ملكاً للساكن اه لكن ذكر الطرموصى جوازها على الأرض المستأجرة أخذاً من جواز وقف البناء كما سذكر هناك وسئل فى الخبرية عن جعل بيت شعر مسجداً فأنقضى بأنه لا يصح (قوله وشرط محمد والإمام الصلاة فيه) أى مع الأقران كما علمه وأعلم أن الوقت إنما احتج في لزومه إلى القضاء عند الإمام لأن لفظة لا يبنى عن الخارج عن الملك بل عن الإبقاء فيه لتصل الفلز على ملكه فتصدق به باختلاف قوله جعلته مسجداً فإنه لا يبنى عن ذلك ليصلح إلى القضاء وبه أخذنا أن الصلاة فيه قضى العرف بزواله عن ملكه ومقتضى هذا أنه لا يحتاج إلى قوله وقتت وشعوره هو كذلك وأنه لو قال وقتته مسجداً ولم يأذن بالصلاة فيه ولم يعل فيه أحد أنه لا يصير مسجداً بلا حكم

مطل
فى أحكام المسجد

(ويزول ملكه عن المسجد
والمصلى) بالفعل (وقوله جعلته
مسجداً) عند الشافعى (وشرط محمد
والإمام) (الصلاة فيه)

وهو بعيد كذا في الفتح ملخصا لقائل أن يقول إذا قال جعلته مسجد أقال عرف فاض
وما ضرب والحناء المسكة أيضا غير متوقف على القضاء وهذا هو الذي ينبغي أن لا يرتد فيه
نهر قلت يلزم على هذا أن يكتفى فيه بما تقول عنده وهو خلاف صريح كلامهم تأمل وفي
الدر المنثور وقدم في التنوير والدرر والوقاية وغيرهما قول أبي يوسف وعلت أوجهه في
الوقت والقضاء اه (قوله بجماعة) لانه لا يثبت التسليم عندهما خلافا لابي يوسف
وتسليم كل شيء بحسبه ففي المقبرة بدفن واحد وفي السقاية بشره وفي الختان بقوله كافي
الاسعاف واشتراط الجماعة لانها المقصودة من المسجد ولا شرط أن تكون جهر اباذان
واقامة والاصل مسجد اقال الزيلعي وهذه الرواية هي الصفة وقال في الفتح ولو اتحد
الامام والمؤذن وصلى فيه وحده صار مسجدا بالاتفاق لان الاداء على هذا الوجه
كل جماعة قال في التهر واذن عرف أن الصلاة فيه أقيمت بمقام التسليم علمت انه بالتسليم
الى المتولى يكون مسجد ادونها أي دون الصلاة وهذا هو الاصح كافي الزيلعي وغيره وفي
الفتح وهو الاوجه لان التسليم اليه يحصل تمام التسليم اليه تعالى وكذا الوجه الى القاضي
أدناه كافي الاسعاف وقيل لا واختاره السرخسي اه (قوله وقيل يكتفى واحد) لكن
لوصلي الواقف رجلا فصيح أنه لا يكتفى لان الصلاة انما تشتترط لأجل القبض للامة
وقضه لنفسه لا يكتفى فكذا صلاؤه فتح واسعاف (قوله وبجمله في الخاتمة ظاهر الرواية)
وعليه التون كالكتف والمتن وغيرهما وقد علمت تصحيح الاول وصحفة الخاتمة أيضا
وعليه اقتصر في كافي الحاكم فهو ظاهر الرواية أيضا (قوله ان الباقي المخرج) السابدين
العبارة أن المراد باني المسجد أو لا لكن المناسبات راد مراد البناء الا وفي من
الهندية مسجد سبق أو راد رجل أن يتضمونه أيا حكم ليس لذلك لانه لا ولاية له
مضمرات الا أن يخاف أن يهدم أن يهدم تاريخية ونأويله ان لم يكن الباقي من أهل
تلك الجهة أو ما أهلها فاهم أن يهدموه ويحقدوا بناءه ويحرقوا الحصر ويطلقوا القضاء بل
لكن من مالهم لا من مال المسجد الا بأمر القاضي خلاصة وضعوا حضرات الماء
للشرب والوضوء ان لم يعرف للمصعبان فان عرف قال باني أولى وليس لورثته منه هم
نقضه والزيادة فيه ولا هل الجهة تحويل باب المسجد خاتمة وفي جامع الفتاوى لهم تحويل
المسجد الى مكان آخر ان تركوه بحيث لا يصل في فيه ولهم بيع مسجد عتيق لم يعرف بانيه
وصرف ثمنه في مسجد آخر اه ما يخاف اه قلت وفي الهندية آخر الباب الاول من احياء
الموات فقلا عن الكبرى أراد ان يحضر يترافى مسجد من المساجد اذ لم يكن في ذلك ضرر
بوجه من الوجوه وقسمه تقع من كل وجه فله ذلك كذا قال هنا وذكروا في باب المسجد قبل
كتاب الصلاة لا يحرق ويضمن والفتاوى على المذهب كورنهااه وقد ذكر في المرحلة وافية
من أحكام المسجد فراجعه (قوله واذن جعل تحت سر داب) جعه سر داب وهو بيت
يتخذ تحت الارض لغرض تبريد الماء وغيره كذا في الفتح وشرط في المصباح أن يكون

بجماعة وقيل يكتفى واحد
وجعله في الخاتمة ظاهر الرواية
• (فروع) • أراد أهل الجهة نقض
المسجد وبناءه أحكم من الاول
ان الباقي من أهل الجهة لهم ذلك
والا بزيادة (واذا جعل تحت
سر داب المصالحه) أي المسجد
(جاء) كجهد القدس (ولو جعل
لغيرها

خسبنا نهر (قوله) أو جعل فوقه بنا الخ) ظاهره أنه لا فرق بين أن يكون البيت المسجد
 أو لا إلا أنه يؤخذ من التعليل أن محل عدم كونه مسجداً فيما إذا لم يكن وقطاعاً لمصالح
 المسجد وبه صرح في الأصناف فقال وإذا كان السرداب أو الملوحة لمصالح المسجد وكان
 وقطاعه صار مسجداً شرطه ثلاثة في الجبر وحاصله أن شرط كونه مسجداً
 أن يكون مسجداً ولو لم يكن مسجداً لغيره من العبد عنه لقوله تعالى وأن المساجد لله بخلاف
 ما إذا كان السرداب والملاط وقطاعاً لمصالح المسجد فهو كسرداب بيت المقدس هذا هو
 ظاهر الرواية وهناك روايات ضعيفة مذكورة في الهداية (قوله) كمال جعل الخ)
 ظاهره أنه لا خلاف فيه مع أن فيه خلافاً أيضاً كما تقدمنا عن القنية وقصده في الهداية
 فكان المناسب ذكر قوله خلافاً له ما به هذه المسئلة ليكون راجعاً للمسائل الثلاث
 (قوله) وأذن للصلاة) الام بالتعليل لاصلة الأذن والوضع وأذن للناس بالصلاة فيه
 والمراد الأذن مع الصلاة إذا لم يصل فيه أحد لا يصح في المسجد المقررة هنا أولى كالأ
 يفتي (قوله) أما لو تمت (المسجدية) أي بالقول على الحق به أو بالصلاة فيه على قولهما ما
 وبإعادة التسمية وإن كان حين بناءه على يمينه وبين الناس ثم جاء بعد ذلك يفتي لا يتركه
 وبه علم أن قوله في التبر أو ما لو تمت المسجدية ثم أو أدهم ذلك البناءة لا يمكن من ذلك
 الخ فيه نظراً لأنه ليس في عبارة التسمية ذكر الهدم وإن كان الظاهر أن الحكم كذلك
 (قوله) فإذا كان هذا في الواقع الخ) من كلام الجبر والاشارة إلى المنع من البناء (قوله)
 ولو على جدار المسجد) مع أنه لم يأخذ من هو المسجد شيئاً ط وقيل في الجبر قوله
 ولا يوضع الجدار على جدار المسجد وإن كان من أوقافه أو قفله وبه علم حكم ما يمسسه
 بعض جيران المسجد من وضع جداره على جداره فإنه لا يصل ولودفع الاجرة (قوله)
 ولا أن يجعل الخ) هذا ابتداء عبارة البراءة والمراد بالاستغنى أن يؤجر منه شيء لأجل
 عمارته وبالسكنى محلها وبعبارة البراءة على ما في الجبر ولا مسكاً وقد رقت الفتح ما يمسسه
 في التالفة من أنه لو احتاج المسجد في تفتة تجبر قطعة منه بقدر ما ينطبق عليه بأه غير
 صحيح قلت وبهذا علم أيضاً من أحداث الخلفات في المساجد كالتي في رواق المسجد
 الاموى ولا سيما ما قرب على ذلك من تقدير المسجد بسبب الطبع والفصل ونحوه
 ورايت تأيلاً مستقلاً في المنع من ذلك (قوله) ولو خرب ما حوله الخ) أي ولو لم يبق منه
 عمار أو كذا الخرب وليس ما يمسره وقد استغنى الناس عنه لبناء مسجد آخر
 (قوله) عند الامام الثاني) فلا يعود مبرأ ولا يجوز تفتة ونقل ماله إلى مسجد آخر سواء
 كانوا أصليون فيه أو لا وهو القتيبي حواشي القديسي وأمسك في المشايخ علمه مجتبي
 وهو الوجه ففتح اه جبر قال في الأصناف وذكر بعضهم أن قول أبي خنيفة كقول
 أبي يوسف وبعضهم ذكره كقول محمد (قوله) وعاد إلى الملك عند محمد) ذكر في الفتح
 ما عندنا أنه يتفرع على الخلاف المذكور وماذا أتهدم الوقف وليس لمن القلة

(أو) جعل (فوقه) بنا وجعل
 باب المسجد إلى طريق وعزل من
 ملكه لا يكون مسجداً (وهو يبعه
 ويورث عنه) خلافاً له (كأول
 جعل وسط داره مسجداً وأذن
 للصلاة فيه) حيث لا يكون
 مسجداً إلا إذا شرط الطريق
 فبلى (فروع) لو بنى فوقه بنا
 للامام لا يضر لأنه من المصالح أما
 لو تمت المسجدية ثم أراد البناء
 منع ولو قال غيب ذلك لم يصدق
 نازحاً فيه فإذا كان هذا في
 الواقع فكيف بغيره فيجب هدمه
 ولو على جدار المسجد ولا يجوز
 أخذه لاجرمه ولا أن يجعل شيئاً
 منه مستقلاً ولا سكنى براءة
 (ولو خرب ما حوله واستغنى عنه
 يفي مسجد عند الامام والثاني)
 أبداً في قيام الساعة (وبه يفتي)
 حواشي القديسي (وعاد إلى الملك)
 أي ذلك الباقي أو ورثته (عند
 محمد)

طلبه
 فيما لو خرب المسجد وأغبره

ما يصير به فخرج الى البقي أو ورثه عند محمد خلافه لا يوجب يوسف لكن عند محمد
انما يعود الى ملكه ما خرج عن الابتناع المقصود للواقف بالكلية كما نزلت احرق ولا
يستأجر بشئ ورياء وحوض محله خرب وليس له ما يصير به وأما ما كان معدا للقلعة فلا
يعود الى الملك الانتقضة وتبقى ساحته وقفاً قويرو ولو بشئ قليل بخلاف الرباط ونحوه
فانه موقوف للمكة واستغنى عنه ما دامه أو عادرا للقلعة فانه قد خرب وتصدى كوما
وهي بحيث لو نقلت فتنها يستأجر أرضها من بني أو يفرس ولو بقليل فيغفل عن ذلك
وتباع لواقعة ما مع أنه لا يرجع اليه منها الا انتقض واستند في ذلك للغانسية وغيره وواظم
كلامه بعمدته (قوله وعن الثاني الخ) جزم به في الاسعاف حيث قال ولو خرب
المسجد وما حوله وتفرق الناس عنه لا يعود الى ملك الواقف عند أبي يوسف فيباع
نقصه باذن القاضي ويصرف عنه الى بعض المساجد اه (قوله ومثله حشيش المسجد
الخ) أي الحشيش الذي يفرس بدل الحصر كما يفعل في بعض البلاد كبلاد الصعيد
كما أخبرني به بعضهم قال الزبلي وعلى هذا حصير المسجد وحشيشه اذا استغنى
عنهم ما يرجع الى مالكه عند محمد وعند أبي يوسف يظل الى مسجد آخر وعلى هذا الخلاف
الرباط والبراذ الخ يتفق بهما اه وصرح في الخاتمة بأن القوي على قول محمد قال
في البحر به علم أن القوي على قول محمد في آلات المسجد وعلى قول أبي يوسف في
تأيد المسجد اه والمراد بالآلات المسجد ونحو القند بل والحصير بخلافه انتقاضه لما
قد مضى عنه فريسن أن القوي على أن المسجد لا يعود ميراً ناو لا يجوز نقله ونقل ماله الى
مسجد آخر (قوله وكذا الرباط) هو الذي يبنى للقرى امصر عن المصباح (قوله الى أقرب
مسجد أو رباط الخ) لقب وتشر من قرب وظاهره انه لا يجوز صرف وقف مسجد خرب الى
حوض وعكسه وفي شرح الملقى يصرف وقفها لا قرب بجانب لها اه ط (قوله فترجع
على قولهما) أي قوله فيصرف الخ مقترع على قول الامام وأبي يوسف ان المسجد اذا خرب
يبقى مسجداً أبداً يمكن حلت أن القوي به قوله أبي يوسف انه لا يجوز نقله ونقل ماله الى
مسجد آخر كما مر عن الحاوي ثم هذا التفرع انما يظهر على ما ذكره الشارح من الرواية
الثانية عن أبي يوسف وقد مضى انه جزم بها في الاسعاف وفي الخلية بباط بعيدا استغنى عنه
المارة ويخصه بباط آخر قال السد الامام أو شجاع تصريف غلته الى الرباط الثاني للمسجد
اذا خرب واستغنى عنه أهل القرية فرفع ذلك الى القاضي فباع الخشب وصرف الغن
الى مسجد آخر جاز وقال بعضهم يصير ميراً ناو كذا حوض العامة اذا خرب اه ونقل
في الذخيرة عن شمس الاثمة الحلواني انه مثل عن مسجد أو حوض خرب ولا يمتلج اليه
لتفرق الناس منه هل للقاضي أن يصرف أو يوقفه الى مسجد أو حوض آخر فقال نعم ومثله
في البحر عن الفتية والشرنبلاني رسالة في هذه المسئلة اعترض فيها ما في المتن بهما للدرد
بما مر عن الحاوي وغيره ثم قال وبذلك فعلت قوي بعض مشايخ حصر نابيل ومن قبلهم

مطلب
في نقل أخاض المسجد ونحوه
وعن الثاني ينقل الى مسجد آخر
باذن القاضي (ومثله في الخلاف
المذكور) حشيش المسجد
وحصره مع الاستغناء عنهما
(وكذا الرباط والبراذ الخ)
يتفق بهما فيصرف وقف المسجد
والرباط والبراذ الخ
أقرب مسجد أو رباط أو يفرس
أو حوض (البه) فترجع على
قوله ما دبر وفيها وقف شعبة على
القصراء وسلمها للمتولى ثم قال
لوصيه أعط من غلته فلا ناكذا
وقلنا لم يصح لغروجه عن ملكه
بالتسجيل

كالشيخ الامام أمين الدين بن عبد المال والشيخ الامام أحمد بن وتر السجستاني والشيخ
 زين بن نجيم والشيخ محمد الوفاي ففهم من أفتى بنقل بناء المسجد ومنهم من أفتى بنقله ونقل
 ماله الى مسجد آخر وقدمه في الشيخ الامام محمد بن سراج الدين الحافوي على القول
 الحق به من عدم نقل بناء المسجد ولم يوافق المذكورين اهـ ثم ذكر الشربلاني أن هذا في
 المسجد بخلاف حوض وقبر ورياط ودابة وسيف منقوش وقنديل وبساط وحصر مسجد فقد
 ذكر في التناوينائية وغيرها جواز نقلها اهـ قلت لكن الفرق غير ظاهر فليتأمل والذي
 ينبغي متابعة المشايخ المذكورين في جواز النقل بلا فرق بين مسجد وحوض كما أفتى به
 الامام أبو نجيع والامام الحلواني وكفي بهما قدوة ولا يحتاج في زماننا فان المسجد أو غيره من
 رباط أو حوض اذا لم ينقل يأخذ اقتضاه القهوص والتقليد كما هو مشاهد وكذلك
 أوقافه يأكلها النظارة وغيرهم ويلزم من عدم النقل خراب المسجد الاخر المحتاج الى
 النقل اليه وقد وقعت حادثة مثلت عنها في أميرأراد أن ينقل بعض أبنائه مسجد خراب
 في سمح فاسمونه بدمشق ليلط بها من الجامع الاموي فأقبت بعد الجواز متابعة
 للشربلاني ثم بلغني أن بعض المتقليد أخذ تلك الأبناء لنفسه فندمت على ما أقبت به ثم
 رأيت الآن في الذخيرة قال وفي فتاوى التقي سئل شيخ الاسلام عن أهل قرية وسألوا
 وقد ادى مسجد هالي الخراب وبعض المتقليد يستولون على خشبه وينقلونه الى ديوهم
 هل لواحد لاهل المحلة أن يسمح الخشب بأمر القاضي ويمسك الفن ليصره الى بعض
 المساجد أو الى هذا المسجد قال نعم وسكن انه وقع مثله في زمن سيدنا الامام الاجل في رباط
 في بعض الطرق خرب ولا يتبع المارة به وله أوقاف عامرة فسئل هل يجوز نقلها الى رباط
 آخر ينفع الناس به قال نعم لأن الأوقاف فرضه انتفاع المارة به يحصل ذلك بالناس في اهـ
 (قوله فلو قبله) أي قبل التحويل الذي هو الحكم لا بمجرد التسليم الذي في صدق العبارة
 لكن هذا انما يظهر على قول الامام بعدم لزوم الوقف قبل الحكم ولذا لم يذكر التحويل
 في الخاتمة حيث قال وقصصه في مصنفه على الفقهاء وأخرجهم من يده الى المتولي ثم قال
 لوصيه عند الموت أعط من غلبه القلان كذا والقلان كذا فجعله لا وثلث ما مل لانهما صارت
 لا فقراء ولا فلا يملك ابطال حكمه الا اذا شرط في الوقف أن يصرف غلبته الى من شاء اهـ
 والمراد بطلانه أنه لا يكون حقا لا زما لفلان في غلبه الوقف فلو كان قلان نصيبه الا يلزم
 اعطاؤه بل له أن يعطى غيره (قوله لكن سيجي) أي آخر الفصل الا في وقبه كلام ساقى
 (قوله اتحد الأوقاف والجمعة) بأن وقف وقفين على المسجد أحدهما على الصلاة والاخر
 الى امامه أو مؤذنه والامام والمؤذن لا يستقر لقله المرسوم للعالم الذين أن يصرف من
 فاضل وقف المصالح والعمارة الى الامام والمؤذن باستصواب أهل الصلاة من أهل المحلة
 ان صكان الأوقاف محمد الآن غرضه احياء وقفه وذلك يحصل بما قلنا يصرف من الزاوية
 وظاهر اختصاص ذلك بالقاضي دون الناظر (قوله بسبب خراب وقف أحدهما) أي

فاوقفه مع قلت لكن سيجي معزى
 لتساوى مؤيدزاده أن للأوقاف
 الرجوع في الشروط ولومسجد
 (اتحد الأوقاف والجمعة) وقل
 مرسوم بعض الموقوف عليه
 بسبب خراب وقف أحدهما (جاء)
 للعالم أن يصرف من فاضل
 الوقف الاخر عليه لانهما
 حقت كسرى واحد
 قوته هل لواحد لاهل المحلة الخ
 هكذا بطله لعل الاولى من أهل
 المحلة تأمل اهـ معصية

خربا ما مكن أحد الوقتين (قوله بأن بن رجلان مسجد بن) الظاهر أن هذا من
 اختلافهما عما أما اختلاف الوقت ففيما إذا وقف رجلان وقتين على مسجد (قوله
 لا يجوز له ذلك) أي الصرف المذكور ولكن نقل في البحر بهذا عن الرواية مسجد
 أو وقف متعلقه لأبأس للقيم أن يخلط غلتها كلها وأن خرب حانوت منها فلا بأس بهما ومنه
 غلته حانوت آخر لأن الكل للمسجد ولو كان محتقلا لأن الحق بيمينهما وإنه في
 البرازية تأمل (تنبيه) قال النحرير الرمي أقول ومن اختلاف الجهة ما إذا كان الوقت
 منزلا في أحد هما للسكنى والآخر للاستغلال فلا يصرف أحدهما للآخر وهي واقعة
 القنوي اه (قوله ولو وقف العقار) هو الأرض مبنية أو غير مبنية فتح وفي القاموس هو
 الضعة وهو المناسب لقوله يقره الخ نهر (قوله عبيده الخزانون) الأكراد الخزانون من
 أكرت الأرض حرتها واسم القاعل أكرلما لغة مصباح والمراد أنهم إذا كانوا عبيده
 صرح وقهم بعمال الأرض وكذا آلات الخزانة كافي البحر (قوله صرح استسنانا الخ) لأنه
 قد ثبت من الحكم بعمال لا يثبت مقصودا كالشرب في البيع والبناء في الوقت وهذا
 قول أبي يوسف ومحمد معه لأنه أجازا فإدبعض المقول بالوقت فالبيع أولى حال في
 الاسعاف ويدخل في وقف الأرض ما فيها من الشجر والبناء دون الزرع والقرعة كافي
 البيع ويدخل أيضا الثرب والطريق كالآبار وولوجها مقبرة وفيها اعتبار عظام
 وأجنة لا تدخل ولزاد في وقف الأرض بحقها أو بجمع ما فيها ومنها وعلى الشجرة ثمرة
 قائمة يوم الوقف قال هلال لا تدخل قياسا وفي الاستسنان يلزمه التصديق بها على وجه
 التذلل والوقف ذكر الناطق إذا قال بحقها تدخل في الوقت وهذا أولى خصوصا إذا
 زاد بجمع ما فيها ومنها ولو وقف دارا بجمع ما فيها وفيها حمامات بطرن أو يتأوفسه
 كواوات عدل يدخل الحمام والعسل بعماله الدار والعسل كالأوقف متبعة وذكر ما فيها
 من العبيد والدواب والآلات الخزانة اه ملخصا وقوة وذكر ما فيها الخ في عدم
 الدخول بلاذكره به صرح في القنوي وقد اختصر في البحر عبارة الاسعاف اختصارا ومخلا
 (تنبيه) اه لم يذكر المصنف لصحة الوقف اشتراط تحديد العقار لأن الشرط كونه معلوما
 وقول القنوي إذا كانت الدار شهيرة ومعرفة صرح وقفتها وإن لم تحدد استغنا بمشهرتها
 عن تحديدها اه ظاهره اشتراط التحديد ولا يفتي ما قبل ذلك شرط لقبول الشهادة
 بوقفتها ونعامة في البحر وقال في أنتم الوسائل بعد ما قسم مسئلة التصديق إلى سبع صور
 وأما الصورة الثالثة أي ما لم يحددها أصلا وهم لا يعرفونها فقال انصاف فيها الوقت
 ما طل الآن تصكرون مشهورة وقال هلال الشهادة باطله ولا شك أن الأول يحتاج إلى
 تأويل بمعنى أن الشهادة باطله كما قال هلال وغيره ولا يجوز العمل بظاهرة لأن الوقت
 لا يشترط لصحة التصديق نفس الأمر ولا يجوز العمل بما ينافي ما جرد قول الشهود
 لم يحددها لنا ولا تعرفها ولا هي مشهورة اه ملخصا (قوله ويجاز وقف القن على مصالح

مطلب
 في وقف المقول بعمال العقار
 (وإن اختلف أحدهما) بأن بن
 رجلان مسجد بن أو رجل مسجد
 ومدرسة ووقف عليهما أو قاعا
 (لا) يجوز له ذلك (ولو وقف
 العا قاي يقره واكره) يتقنين
 عبيده الخزانون (صريح) استسنا
 بعمال العقار ويجاز وقف القن على
 مصالح

مطلب
 لا يشترط التصديق في وقف العقار

الرباط) ظاهره جواز وقته استقلالا وبؤيده أنه ذكره في القمع عن الخلاصة
 في مسائل وقت المنقول الذي جرى فيه التعامل فكان ينبغي للشراح ذكره بعد
 قول المصنف ومنقول فيه تعامل ثلاثيهم أن المراد أنه وقته تعامل رباط كما توجهه
 في البحر حيث قال وأما وقف العبد تعامل المدونة والرباط فسأني أنه يجوز بعض
 المشايخ اه مع أنه في علم سبأ في اتخاذ كرام في القمع عن الخلاصة (قوله ونقته) أي
 وإن لم يشرطها الواقف وفي الاسعاف لو شرطها من الغلة ثم مر من بعضهم استحقها
 أن شرط اجراها عليهم ماداموا أحياء وإن قال لعلمهم لا يجري شيء على من تعطل
 عن العمل ولو باع العاجز واشترى بقتنه عبدا مكملة اه ياراه وقال في موضع آخر
 وكذلك الدواب والالان يبيعها ويشترى بقتنها ما هو أصح للوقت (قوله
 وبنياته في مال الوقت) وعلى المتولي ما هو الأصح من الدفع أو القضاء ولو فداها بأكثر
 من أرض الجناية كان مقطوعا في الزائد فيغضه من ماله وإن فداها أهل الوقت كانوا
 متطوعين ويبنى العبد على ما كان عليه من العمل اسعاف (قوله لا قودنيه)
 كأن وجهه أن في القود ضرر الوقت بفوات البدل اه ح والظاهر أن محل ما ذكر
 فيما إذا رضى القاتل بدفع البدل أما إذا لم يرض الا بتسليم نفسه للقصاص فانه لا يجبر
 لأن القصاص عندنا هو الأصل ط (قوله بل يجب قته) كالوقت خطأ وبشترى به
 المتولى عبدا ويصرفها كالوقت المدبر خطأ وأخذموه لانه يشترى بها عبدا
 ويصرفه مدبرا وقد صرح به في الأخيرة عن الخصاف بحر (قوله كما صح وقصمنا عن قضي
 بجواز) ويصرف القصاص متفاعله والخلاف في وقت المشاع مبنى على اشتراط التسليم
 وعدمه لأن القصة من قتلها فأبويوسف أجازها لانه لم يشترط التسليم ومحمد لم يجزه
 لاشتراطه التسليم كما مر عند قوله ويرزوق قتلنا أن محل الخلاف فيما قبل القصة
 بخلاف ما لا قبلها فيجوز اتفاقا لا في المسد والمفردة وقد مناه بعض فروع ذلك (قوله
 لانه يجتهد فيه) أي يسوغ فيه الاجتهاد لعدم مخالفتها لنص أو إجماع (قوله قلعتني
 المقلد الخ) أقاد أن المراد بقوله قضى بجواز ما يشعل قضاء الحق وانما خصه بالتسريح
 ثلاثيهم أن المراد به من مذهب آخر لأن امام مذهبنا غير قائل به لكن لما كان قول
 أصحابه غير خارج عن مذهبه صح حكمه بقلده ولذا قال في الدرر من كتاب القضاء
 عند الكلام على قضاء القاضي بخلاف مذهبه أن المراد به خلاف أصل المذهب كالخلفي
 إذا حكم على مذهب الشافعي وأما إذا حكم الحق بمذهب البه أبو يوسف أو محمد
 أو نحوهما من أصحاب الامام فليس حكم بخلاف رأيه اه فقد أقاد أن أقوال أصحاب
 الامام غير خارجة عن مذهبه فقد تلو عنهم أنهم ما قالوا الا هو مروى عن الامام
 كما وضعت ذلك في شرح منظومتي في رسم الحق وهم ذابت نفع الاشكال المشهور والذي
 ذكره الامام الطرسوسى في أضغ الوسائل والعلامة ابن النابى في فتاوه وهو أن وقف

الرباط خلاصة ونقته وبنياته
 في مال الوقت ولو قتل عبدا لا قود
 فيه بزازية بل يجب قيمته ليشتري
 به بابل (ك) ما صح وقف مشاع
 قضى بجواز) لانه يجتهد فيه
 قلعتني المقلد أن يحكم بمصحة
 وقف المشاع وبطلانه

مطلب

في وقف المشاع المقضى به

مطلب

مهم إذا حكم الحق بمذهب
 اليه أبو يوسف أو محمد لم يكن حاكما
 بخلاف مذهبه

مطلب

مهم أشكال في وقت المنقول
 على النفس

الإنسان على نفسه أجازة أبو يوسف ومنعه محمد بكسب أي في وقت المتقول ~~مك~~ البناء
بدون أرض والكتب والمصحف منعه أبو يوسف وأجازة محمد فوق المتقول على النفس
لا يقوله واحد منهما فيكون الحكم به ملقاً من قولين والحكم الملقى باطل بالإجماع
كما مر أقل الكتب وبه يتدفع ما أجابه الطرسوسي من أنه في نسبة الملقى فأجاز
الحكم الملقى وعلم ذلك بسوط في كتابنا تنقيح الحامدية في الباب الأول من الوقف
(قوله لا خلاف الترجيح) فإن كلام من قول أبي يوسف وقول محمد صحيح بلفظ الفتوى كما مر
(قوله قولان مصححان) أي وقد تساوى في لفظي التصحيح والإزالة الأولى الأخذ بها هو
أكدر في التصحيح كما لو كان أحدهما بلفظ الصحيح والآخر بلفظ عليه الفتوى فإن الثاني
أقوى وكذا لو كن أحدهما في المتن أو كان ظاهر الرواية أو كان عليه الأكثر أو كان
هو الأرفق بالناس فإنه إذا صحح هو ومقابله كان الأخذ به أولى كما تقدمنا في أقل
الكتب (قوله بأحدهما) أي بأي واحد منهما أو أدل لكن إذا قضى بأحدهما في حادثة
ليس له القضاء فيها بالقول الآخر نعم يقضى به في حادثة غيرها وكذا المقتضى وبني
أن يكون ملحق نظره إلى ما هو الأرفق والأصلح وهذا معنى قولهم إن الملقى يفتى بما يقع
عنده من المصلحة أي المصلحة الدينية لا مصلحة النبوته (قوله كل منقول قصدا)
أما ما عدا العقار فهو جائز بلا خلاف عندهما كما مر كالإخلاف في صحة وقف السلاح
والكرع أي الخيل فلا تثار المشهورة والخلاف فيها سوى ذلك فعند أبي يوسف لا يجوز
وعند محمد يجوز ما به تعامل من المنقولات واختاره أكثر فقهاء الأصناف كما في الهداية
وهو الصحيح كما في الأصناف وهو قول أكثر المشايخ كما في الظهيرية لأن القياس قد يترك
بالتعامل وتقل في المجتبى عن السير يجوز وقف المتقول مطلقا عند محمد وإذا جرى فيه
التعامل عند أبي يوسف وتعامل في البحر والمشهور الأول (قوله وقدم) يتقضى أنه وضع
ثانيه محققا ومثقالا (قوله بل ودراهم ودينار) عزاء في الخلاصة إلى الانصاري وكان
من أصحاب زفر وعزاء في الخاتبة إلى زفر حيث قال وعن زفر شربلية وقال المصنف
في المنع ولم يجرى التعامل في زماننا في البلاد الروسية وغيرها في وقف الدراهم والدينار
دخلت تحت قول محمد الملقى به في وقف كل منقول فيه تعامل كالابتنى فلا يتصلح على
هذا إلى تخصيص القول بجواز وقفه المذهب الإمام زفر من رواية الانصاري والله تعالى
أعلم وقد أتى مولانا صاحب البحر بجواز وقفه ولا يملك خلافا ١٥ مافي المنع قال الرمي
لم يكن في الحاقها بمنقول فيه تعامل نظر اذ هي مما لا يتقضى بها مع ما فيها على ملك
الوفاة واقضاء صاحب البحر بجواز وقفها بالحقايت خلافا لا يدل على أنه داخل تحت
قول محمد الملقى به في وقف منقول فيه تعامل لاحتمال أنه اختار قول زفر وأفتى به
وما استدلل به في المنع من مسألة البقرة الثانية ممنوع بما قلنا لا يتقضى بطلبها ومنها
مع بقاء عينها لكن إذا حكم بها كما ارتفع الخلاف ١٥ ملخصا قلت أن الدراهم لا تعين

مطلب
فما إذا كان في المسئلة قولان
مصححان

مطلب
في وقف المتقول قصدا

مطلب
في وقف الدراهم والدينار

لاختلاف الترجيح وإذا كان
في المسئلة قولان مصححان جاز
الانتهاء والقضاء بأحدهما بجر
ومصنف (و) كما صح أيضا رقب
كل (منقول) قصدا (فيه تعامل)
للناس (كقاس وقدم) بل
(ودراهم ودينار) قلت بل ورد
الأمر للقضاء بالحكم به كما
في معروضات الملقى أبي السعود

بالتعسف فهي وإن كانت لا يفتقح بها مع مقام اعتبار الكيفية بلها قائم مقامها لعدم تعسفها
فكأنها باقية ولا شك في كونها من المتقول بقيت جرى فيه التعامل دخلت فيها أجازة محمد
ولهذا المائل محمد بأشياء جرى فيها التعامل في زمانه قال في القح ان بعض المشايخ
زادوا أقسام من المتقول على ما ذكره محمد لأرجاء التعامل فيها وذكرها مستقلة
البقرة الثانية ومستلة الدراهم والمكيل حيث قال في الخلاصة وقت بقره على
أن ما يخرج من لبنها ومنها يعطى لبناء السيل قال ان كان ذلك في موضع غلب ذلك
في أوقافهم رجوت أن يكون جائزاً وعن الأصناف وكان من أصحاب فرق بين وقت
الدراهم أو ما يكال أو ما يوزن أيجوز ذلك قال نعم قبل وكيف قال يدفع الدراهم مضاربة
ثم تصدق بها في الوجه الذي وقف عليه وما يكال أو يوزن يباع ويدفع غنمه لمضاربة
أو بضاعة قال فعلى هذا القياس إذا وقف كرا من الحنطة على شرط أن يقرض للفقراء
الذين لا بد لهم ليعزوه لا تقسم ثم يؤخذ منهم بعد الادراك قدر القرض ثم يقرض
لغيرهم من الفقراء أبداً على هذا السيل يجب أن يكون جائزاً ومثل هذا كثير
في الري وناحية وما ونداه وهذا ظهر صفة ما ذكره المصنف من إلحاقها بالمتقول
المعارف على قول محمد الحق به وانما خصوصها النقل عن زفر لانها لم تكن متعارفة اذ ذلك
ولانه هو الذي قال بها ابتداء قال في المهر ومقتضى ما مر عن محمد عدم جواز ذلك أي
وقف الحنطة في الاقمار المصرية لعدم تعارفها بالكلية نعم وقف الدراهم والدنانير
نعرف في الديار الرومية اه (قوله ومكيل) معطوف على قول المصنف ودراهم
(قوله ويدفع غنمه مضاربة أو بضاعة) وكذا يقع في وقف الدراهم والدنانير وما خرج
من الربح يتصدق به في جهة الوقت وهذا هو المراد في قول القح عن الخلاصة ثم تصدق
بها فهو على تقدير مضاف أي برحبها وبعبارة الاسعاف ثم تصدق بالفضل (قوله فعلى
هذا) أي القول بصحة وقف المكيل (قوله وحنافة) بالكسر النعش وثبائها ما يعطى به
الميت وهو في النعش ط (قوله لأن التعامل يتلوا به القياس) فان القياس عدم صحة
وقف المتقول لأن شرط الوقت التأييد والمتقول لا يدوم والتعامل كما في البصر عن
التصريح هو الأكثر استعمالاً وفي شرح البصري عن المسبوط أن الثابت بالعرف كالثابت
بالنص اه وتعمد تحقيق ذلك في رسالتنا المسماة نشر العرف في بناء بعض الاحكام على
العرف وظاهر ما مر في مسئلة البقرة اعتبار العرف الحادث فلا يلزم كونه من عهد
الصحابه وكذا هو ظاهر ما قلناه انما من زيادة بعض المشايخ أشياء جرى التعامل فيها
وعلى هذا فالظاهر اعتبار العرف في الموضوع أو الزمان الذي اشتهر فيه دون غيره فوقف
الدراهم متعارف في بلاد الروم دون بلادنا ووقف القياس والتقدم كان متعارفاً في زمن
المقدمين ولم نسمع به في زماننا فالظاهر أنه لا يصح الآن ولئن وجدنا نادوا لا يعتبر لمثل
من أن التعامل هو الأكثر استعمالاً فتأمل (قوله لحديث الخ) رواه أحمد في كتاب

ومكيل وموزون نباع ويدفع
غنمه مضاربة أو بضاعة فعلى
هذا لو وقف كرا على شرط أن
يقرضه لمن لا بد له ليعزوه لنعشه
فاذا أدركه أخذ قدره ثم أقرضه
لغيره وهكذا جاز خلاصة وفيها
وقف بقره على أن ما خرج من
لبنها أو سمها للفقراء ان اعتادوا
ذلك رجوت أن يجوز (وقدر
وجنافة) وثبائها ومصنف
وكتب لأن التعامل يتلوا به
القياس لحديث ما رواه المسلون
حنيفة عند الحسن

مطلب
في التعامل والعرف

السنّة وهم من عزاء للمسنّد من حديث أبي واثل عن ابن مسعود وهو موقوف حسن
وقلمه في ناحية الجوى عن المقاصد الحسنّة السخاوى (قوله ومحتاج) ما يتبع به فهو
عطف عام على خاص فيشمل ما يستعمل في البيت من أمانات المنزل ~~مستغراش~~ وبساط
وحصير لغير مسجد والاوائى والقدر المحتاج إليها في غسل الوضوء (قوله وهذا) أى
المستقّمون على وقف الاوائى والقدر المحتاج إليها في غسل الوضوء (قوله وهذا) أى
جواز وقف المتقوّلات المتعارف (قوله وألحق في البصر السقينة بالمحتاج) أى فلا يصح لكن
قال شيخنا شيخنا السامح أنّهم تعاملا وقتها فلا ترد في حصته اهـ ~~وكانه~~ حدث
بعد صاحب الجوى ألحق في المنع وقف البناء بدون الارض وكذا وقف الاشجار بدون
لأنه منقول فيه تعامل وقلمه في الدر المنقى وسيأتى عند قول المصنف بى على أرض الخ
(قوله جاز وقف الاكسية الخ) قلت وفي زماننا قد وقف بعض المتولين على المؤذنين
القرء شتاء ليلاً فينبى الجواز لجميع ما ذكره الزاهدى قد شرح الملقى أى
ما ذكره الزاهدى في الجنبى من جواز وقف المتقوّلات مطلقا عند محمد ولا يخفى أن هذا
في وقف نفس الاكسية أما لو وقف عقار وشرط أن يشتري من ريعه أكسية للفقراء
أو المؤذنين فلا كلام فيه كما فاده (قوله ان يحصون جاز) هذا الشرط مبيح على
ما ذكره شمس الامّة من الضابط وهو انه اذا ذكر للوقف مصرفا لابد أن يكون فيه
تمسّص على الحاجة حقيقة كالفقراء أو استعمالا بين الناس كاليتامى والزمنى
لان الغالب فيهم الفقير فيصحب للاغنياء والفقراء منهم ان كانوا يحصون والفقراء هم فقط
ومضى ذكر مصرفا يستوى فيه الاغنياء والفقراء فان كانوا يحصون صبح باعتبار اعيانهم
والابطال وروى عن محمد أن ما لا يحصى عشرة وعن أبى يوسف مائة وهو المأخوذه
عند البعض وقيل أربعون وقيل ثمانون والفتوى أنه مفوض الى رأى الحاكم السعاف
ويصر (قوله وان وقف على المسجد جاز) ظاهره أنه لا يشترط فيه كون أهله من يحصون
لان الوقف على المسجد لا على أهله كما هو المتبادر من المقابلة ولعل وجهه أنه بصير
كالتمسّص على التأيد بمنزلة الوقف على عمارة مسجد معين فانه يصح في المختار لتأيد
مسجدا كما اقتضاه عند قوله ويجعل آخره جهة قرية لا تنقطع (قوله ولا يكون محصورا
على هذا المسجد) هذا ذكره في الخلاصة بقوله وفي موضع آخر ولا يكون الخ أى وذكر
في كتاب آخره وقول آخره مقابل لقوله ويرأف فيه فانّ ظاهره أنه يكون مقصورا على
ذلك المسجد وهذا هو الظاهر حيث كان الواقف عن ذلك المسجد فاقفه صاحب الدرر
حيث نقل العبارة عن الخلاصة وأسقط عنها قوله وفي موضع آخر غير مناسب لايامه
أنه من تمّة ما قبله الا أن يكون قد فهم أن قوله ويرأف فيه محمول على الاولوية فيكون
ما في موضع آخر غير مخالف له تأمل لكن في القضية سبل مصفا في مسجد بعينه للقرأة
ليس بعد ذلك أن يدفعه الى آخر من غير أهل تلك الجهة للقرأة قال في النهر وهذا يوافق

بجفاف ما لا تعامل فيه كتاب
ومتاع وهذا قول محمد وعليه
الفتوى اختيار وألحق في البصر
السقينة بالمحتاج وفي البرازية
جاز وقف الاكسية على الفقراء
قد دفع اليه شتاء ثم تردونها بعده
وفي الدرر وقف مصفا على أهل
مسجد للقرأة ان يحصون جاز
وان وقف على المسجد جاز يقرأ
فيه ولا يكون محصورا على هذا
المسجد

مطلب
مضى ذكر الوقف مصرفا لابدأن
يكون فيهم تمسّص على الحاجة

القول الاول لاما ذكر في موضع آخر اه فهذا يفيد أنهم ما قولان متغايران خلافا
لما تقدمه في الدرر ونحوه الشارح (قوله وبه عرف حكم الخ) الحكم هو ما يشهد بقوله
فان وقفها الخ ط (قوله لم يميز نقلها) ولا سيما اذا كان الناقل ليس منهم نهر ومقاده
أنه عن مكانها بأن في مدرسة معين وضع الكتب فيها الاتباع سكانها (قوله وان على
طلبة العلم الخ) ظاهره صحة الوقف عليهم لأن الغالب فيهم الفقير كإعلاء من الضابط المأثر
آتقا وفي البصر قال خمس الأشعة فعل هذا اذا وقف على طلبة العلم في بلدة كذا يجوز
لأن الفقير غالب فيهم فكان الاسم منبثا عن الحاجة ثم ذكر الضابط المأثر قلت ومقتضاه
أنهم اذا كانوا لا يحصون يختص بفقراءهم فعل هذا وقف المصنف في المسجد والكتب
في المدارس لا يميز لغيره وهو خلاف التبادر من عبارة الخلاصة والتقنية في المصنف
وقد يقال ان هذا مما يستوى في الاتباع به التقى والتقير كإسباقي من أن الوقف على
ثلاثة أوجه منها ما يستوى فيه القرينان كباطوشان ومقابر وبقاية وعمله في الهداية
بأن أهل العرف يريدون فيه التسوية بينهم ولأن الحاجة داعية وهنا كذلك فان واقف
الكتب بقصد دفع القرينين ولأنه ليس كل غني يجسد كل كتاب يريد خصوصا وقت
الحاجة اليه (قوله في جواز النقل تردد) الذي تحصل من كلامه انه اذا وقف كتباً
وعين موضعها فان وقفها على أهل ذلك الموضع لم يميز نقلها منه لآلهم ولا فقيرهم وظاهره
انه لا يميز لغيرهم الاتباع بها وان وقفها على طلبة العلم فلا يميز كل طالب الاتباع بها
في محلها وأما نقلها منه فبغير تردد ناشئ عما تقدمه من الخلاصة من حكاية القولين من أنه
لو وقف المصنف على المسجد أي بلا تعيين أهل قبيل يقرأه أي يختص بأهل المترددين
اليه وقيل لا يختص به أي فيصير قبيلته إلى غيره وقد علمت تقوية القول الأول بما مر من
التقنية وبقي ما ألوم الواقف بأن وقفه على طلبة العلم لكنه شرط أن لا يخرج من المسجد
أو المدرسة كإلهو العادة وقد علمت قوله ولا يخرج من عن الأشباه أنه لو شرط أن لا يخرج
الآمرين لا يبعد وجوب اتباع شرطه وجعل الرهن على المعنى القوي تعالاه السبكي
ويؤيده ما قد تقدمه قبيل قوله والمالك يزول عن الفقيه من قوله ان شرائط الواضع معتبرة
اذا تخالف الشرع وهو مالك فله أن يجعل ما له حيث شاء ما لم يكن معصية وله أن يختص
صنفاً من الفقهاء وكذا إسباقي في فروع الفصل الأول أن قوله لم شرط الواقف كمن
الشارع أي في المهور والدلالة بوجود العمل به قلت لكن لا يحتاج أن هذا اذا علم
أن الواقف نفسه شرط ذلك حقيقة أما مجرد كتابته ذلك على ظهر الكتب كإلهو العادة
فلا يثبت به الشرط وقد أخبرني بعض قوام مدرسة أن واقفها كتب ذلك ليجعل حلاله
لنوع أعاره من يختص منه الضياع واقفه سبحانه أعلم (قوله ويدأمن غلته بعمارة) أي
قبل الصرف إلى المستحقين قال القهستاني العمارة بالكسر معدن وأواسم ما يصير به
المكان بأن يصرف إلى الموقوف عليه حتى يرق على ما كان عليه دون الزيادة ان لم يشترط

مطلب
في حكم الوقف على طلبة العلم

مطلب
في نقل كتب الوقف من محلها

وبه عرف حكم نقل كتب
الواقف من محالها للاتباع بها
والوقفاء بذلك مبتلون فان وقفها
على مستحق وقفه لم يميز نقلها وان
على طلبة العلم وحصل مقرها
في خزائنه التي في مكان كذا ففي
جواز النقل تردد نهر (ويدأمن
غلته بعمارة)

مطلب
يدأمن غلته الوقف بعمارة

ذلك كما في الزاهدى وغيره فلو كان الوقف شجرًا يحاف هلاكه كان له أن يشتري من غلته
 قصبًا لا يغرقه لائق الشجر فسد على استداد الزمان وكذا إذا كانت الأرض سبعة
 لا ينف فيها شئ كان له أن يصلحها كما في المحيط ١٥ ومثله في الخاتمة وغيره ما دخل في ذلك
 دفع المرصد الذى على الدار فانه مقدم على الدفع المستحقين كما في فتاوى تلمذ الشارح
 لمرحوم الشيخ اسمعيل وهذه فائدة جليلة قل من تنبه لها فان المرصدين على الوقف
 لضرورته تصير ما إذا وجد في الوقف مال ولو في كل سنة شئ حتى تخلص رقبة الوقف
 ويصير بحرًا بآجرة مشله لم الناظر ذلك ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم وذكر
 في البحر أن كون التعيين من غلة الوقف إذا لم يكن الخراب يصنع أحد ولذا قال
 في الوالوية بجل آجر دار الوقف فعمل المستاجر رواها مرابطا للدواب وخبرها يضمن
 لانه فعل بغير إذن ١٥ (تنبيه) لو كان الوقف على معين فالعمارة في ماله كإسائتي
 بقدر ما يبقى الموقوف على الصفة التي وقفه فان خرب يبقى كذلك ولا تجوز الزيادة
 بل إرضاء ولو كان على الفقراء فكذلك وعند البعض يجوز والاول أصح هداية
 ملخصا وبه علم أن عمارة الوقف زيادة على ما في زمن الواقف لا تجوز بل إرضاء المستحقين
 وناظر قوله بقدر ما يبقى الخ منع اليأس والحرة على الميطان من مال الوقف ان لم يكن
 ففسده الواقف وان فعله فلا منع بحر (قوله ثم ما هو أقرب للعمارة الخ) أى فان
 انتهت عمارة وفضل من الفضة شئ يبدا بها أو أقرب للعمارة وهو عمارة المعنوية
 التي هي قيام شعائره قال في الحاوى القدسي والذي يبدا به من ارتفاع الوقف أى
 من غلته عمارة شرط الواقف ألا ثم ما هو أقرب إلى العمارة وأعم المصلحة كالإمام
 للمسجد والمدرس والمدرة بصرف اليهم الى قدر كفايتهم ثم السراج والبساط كذلك
 الى آخر المصالح هذا اذا لم يكن معينا فان كان الوقف معيناً على شئ يصرف اليه بعد عمارة
 البناء ١٥ قال في البحر والسراج بالكسر القناديل ومراده مع ترتيبها والبساط بالكسر
 أيضا الحصر ويطلقهما مع ما هو المعروف والوقاد والقراش فيقدمان وقوة الى آخر
 المصالح أى مصالح المصنفين فيه المؤذن والناظر ويدخل تحت الامام الخطيب لانه
 امام الجامع ١٥ ملخصا لا يخفى أن تعبير الحاوى يتم بقيد تقديم العمارة على الجميع
 كما هو اطلاق المتن فيصرف اليهم القاضل عنها خلافا لما يوهمه كلام البحر نعم كلام
 القتيبي لا في بقيد المشاركة وما في بيانه فانهم (قوله بقدر كفايتهم) أى لا بقدر
 استحقاقهم المشروط لهم والظاهر أن قول الحاوى هذا اذا لم يكن معيناً الخ وراجع اليه
 كما فهمه في شرح الملتقى وقال ان فرض المسئلة فيما اذا كان الوقف على جهة المستحقين
 بلا تعيين قد ولو لكل فالوجه فلا ينبغي جعل الحكم كذلك ١٥ أى بل يصرف الى كل منهم
 القدر الذي عينه الواقف ثم قال في شرح الملتقى ويمكن أن يقال لافرق بين التعيين وعدمه
 لأن الصرف الى ما هو أقرب من العمارة كعمارة وهي مقدمة مطلقا ويقرب

دفع المرصد مقدم على الدفع
 للمستحقين

مطلب
 كون التعيين من الغلة ان لم يكن
 الخراب يصنع أحد

مطلب
 عمارة الوقف على الصفة التي وقفه

مطلب
 يبدأ بعد العمارة بما هو أقرب اليها

ثم ما هو أقرب لعمارة كإمام
 مسجد ومدرس مدرسة يعطون
 بقدر كفايتهم

تجوزهم بخلافه شرط الواقف في سبعة مسائل منها الامام لو شرط له ما لا يكتفيه بخلاف
شرطه اه قلت وهذا ما أخذ من الصريح قال والتسوية بالعمارة تقتضي تقديمهما
أي الامام والمدرس عند شرط الواقف انه اذا اشترى ربع الوقف قسم الربع عليهم
بالحصة وأن هذا الشرط لا يعتبر اه والحاصل أن الوجه يقتضي أن ما كان قريباً من
العمارة يعلق بها في التقديم على بقية المستحقين وان شرط الواقف قسمة الربع على
الجميع بالحصة أو جعل لكل قدراً وكان ما قدره للامام ونحوه لا يكتفيه فعلى قدر
الكفاية للابناء تعطيل المسجد فيتم أولاً العمارة الضرورية ثم الأهم فالأهم من
المصالح والشعائر بقدر ما يقوم به الحال فان فضل شيء يعطى لبقية المستحقين اذ لا شك
أن مراد الواقف انتظام حال مسجده أو مدرسته لا مجرد انتفاع أهل الوقف وان لم
تعمل به خلافاً لما يؤهمه كلام الحاموي المذكور ولكن يمكن ارباع الاشارة في قول الحاموي
هذا اذا لم يكن معينا الخ الى صدر عبارة يعني أن الصرف الى ما هو أقرب الى العمارة
كالامام ونحوه انما هو فيما اذا لم يمكن الوقف معناه على جماعة معلومين كاللجنة
والمدرسة أو ما لو كان معينا كالدار الموقوفة على الذرية أو القراء فاجب بعد العمارة
بصرف الربع الى ما عساه الواقف بلا تقديم لاحد على أحد فاقسم هذا التصريح (قوله
كذلك) أي بقدر الكفاية لا بقدر الشرط وأما قوله الا فيعطوا الشروط وقوله
فلهم أجره علمهم فيأتي الكلام فيه (قوله لشئونه اقتضاء) لان قصد الواقف صرف الغلة
مؤبداً ولا تبقى دائماً لا بالعمارة فنشبت شرط العمارة اقتضاء بحر ومثلها ما هو قريب
منها كما توردنا آنفاً (قوله وتقطع الجهات) أي تنفع من الصرف اليها وبعبارة الفتح
وتقطع الجهات الموقوفة عليها العمارة ان يصح ضررين فان خيف فتم اه أي أن
من يخاف بقطعه ضررين كـ امام ونحوه يقدم أي على بقية المستحقين ممن ليس
في قطعهم ضررين لاعلى العمارة فاقسم الآن يكون المراد العمارة الغير الضرورية
فان الامام يقدم عليها ويحتمل أن المراد من قوله قدم انه لا يقطع بشره قصد العبادة
لكن يصير مقاده أن من في قطعه ضررين يساوي العمارة فصرف أولاً اليها والله وهو
خلاف المقادير من التعبير في عبارة الحاموي كما مر فلما أتى رادهم معنى الواو كما هو
مقادير كلام البحر وأراد بالعمارة فعمارة الضرورية كرفع سقف أو جدار فيصرف الربع
اليها أولاً كما هو مقادير المتن ثم الفاضل الى الجهات الضرورية الأهم فالأهم دون غيرها
كالشاهد والجاني وخازن الكتب ونحوهم ويراد بها في الفتح العمارة الغير الضرورية
فتقسم الجهات الضرورية عليها وتشاركها اذا كان الربع يكفي كلاً منهما ثم لا يمتنع
انه لو احتيج قطع الكل للعمارة الضرورية فقتعت على جميع الجهات اذ ليس من النظر
خراب المسجد لاجل امام ومؤذن فالحاصل أن الترتيب المستفاد من عبارة الحاموي
بالنظر الى تقديم العمارة الضرورية على جميع الجهات والمشاركة المقصود من عبارة

ثم السراج والبساط كذلك الى
آخر المصالح وتسامه في البصر
(وان لم يشترط الواقف) لشئونه
اقتضاء وتقطع الجهات للعمارة
ان لم يصح ضررين فصح

مطلب
في قطع الجهات لاجل العمارة

الفتح بالنظر الى غير الضرورية أو اذا كان في الربيع زيادة على الضرورية ثم رأيت
في حاشية الاشياء التصريح بجعل ما في الحاوي على ما قلنا (قوله فيعطى المشروط لهم)
يرفع المشروط نائب فاعل يعطى وفي بعض النسخ فيعطى بالجزم بحذف التون عطفا على
قدموا ونصب المشروط مفعول ثان وعترض بأن ما ذكره تابع فيه النهي وهو خلاف
ما مر من أنهم يعطون بقدر وكفايتهم وخلاف ما في الجبر من أخذ قدر الاجرة قلت لا يخفى
عليك أن قول الفتح الماء وتقطع الجهات الخ معناه أن من يضاف بقطعه ضرر بين
لا يقطع معلومه المشروط له بل يقدم ويأخذه بخلاف غيره من المستحقين كالناظر
والشاذ والمباشر فحذرك فانه يقطع ولا يعطى شيئا أي الا اذا عمل زمن العمارة فله قدر
أجره فقط لا للمشروط فانه في الفتح قال بعد قوله قدم وأما الناظر فان كان المشروط له
من الواجب فهو كما حد المستحقين فاذا قطعوا للعمارة قطع الا أن يعمل كفاعل والبناء
ونحوهما فأخذ قدر أجره وإن لم يعمل لا يأخذ شيئا اهـ ولهذا قال في النهي وأفاد في الجبر
أن مما يخاف بقطعه الضرر البين الامام والخطيب فيعطيان المشروط لهما أما المباشر
والشاذ اذا عملوا زمن العمارة فأنما يستحقان بقدر أجره فلهما لا للمشروط اهـ لكن
الظاهر أن قوله وأفاد في الجبر سبق قلم وصوابه وأفاد في الفتح لأن ما ذكره هو مفاد كلام
الفتح كما علمته وأما ما في الجبر فانه خلاف هذا لانه بعد ما ذكر كلام الفتح قال فظا هـ
أن من عمل من المستحقين زمن العمارة يأخذ قدر أجره لكن اذا كان لا يمكن
ترك عمله الا بضررين كالامام والخطيب ولا يراعى المعلوم المشروط زمن العمارة فعلى
هذا اذا عمل المباشر والشاذ زمن العمارة يعطيان بقدر أجره فلهما فقط وأما ليس
في قطعه ضرر بين فانه لا يعطى شيئا أصلا زمن العمارة اهـ وأنت خير بان ما نسبته الى
ظاهر الفتح خلاف الظاهر فان ظاهر الفتح أن من لا يقطع يعطى المشروط لا الاجرو من
يقطع وهو من ليس في قطعه ضرر بين لا يعطى ثم ذكر أن الناظر من يقطع وانه اذا عمل
فقد قدر أجره أي لا مباشرة له الواجب فاذا أن من يقطع كالناظر لا يعطى شيئا الا اذا عمل
وهذا كله كما ترى من الفسلفاتهم في الجبر من أن من لا يقطع كالامام له الاجر اذا عمل ومن
يقطع لا يعطى شيئا أصلا أي لا أجرا ولا مشروطا وان عمل وقبه أيضا أنه جعل للشاذ
والمباشر أجره اذا عملوا مقتضاه أنهم من الشعائر التي لا تقطع وهو خلاف ما صرح به
نفسه بعد نحو ثلاث أوراق ثم هو موافق لما بحثه في الاشياء من أنه ينبغي أن يلحق بهؤلاء
يعنى الامام والمدرس والخطيب والمؤذن والمقاتل والناظر وكذا الشاذ والكتاب
والجاني زمن العمارة اهـ لكن رد في النهي ما في الاشياء بأنه يخالف الصريح كلامهم كما مر
بل الناظر وغيره اذا عمل زمن العمارة كان له أجر مثله كما جرى عليه في الجبر وهو الحق اهـ
ومراده بجأري عليه في الجبر ما تشبهه عن الفتح ومراده بقوله بل الناظر وغيره أي من
ليس في قطعه ضرر بين ووجه مخالفتهم للمنقول أن هؤلاء لهم أجره فلهما اذا عملوا زمن

فان خيف ككلام وتطبيب
وفرأى قدموا فيعطى المشروط

لهم

العمارة فالخاتمة بالامام واخويه يقتضى أن لهم المشروط وليس كذلك كما دل عليه كلام
 الفتح وبه ظهر خال ما فى الضرر وصحة ما ذكره الشارح تعالى الله عن خلاف ما فى نسبهما الى عدم
 القهس فافهم ثم فى عبارة الضرر والنهر خلل من وجه آخر وهو أن كلامهم مما مبنى على أن
 المراد بالعمل فى عبارة الفتح عمله فى وظيفته وهو بعد لانه اذا عمل فى وظيفته وأعطى قدر
 أجرته لم يقطع بل صدق عليه انه قد تم كغيره ممن فى قطعه ضرر كالامام وهذا خلاف ما مر
 من تقديم الامة فالاهم وأيضاً ممن لم يعمل عمله المشروط لا يعطى شيئاً أصلاً ولو كان
 فى قطعه ضرر فلا فرق بينه وبين غيره ممن جعل العمل فى كلام الفتح على العمل
 فى التعمير وعبارة الفتح صريحة فى ذلك فانه قال الا أن يعمل كالفاعل والبناء ونحوهما
 فبأخذ قدر أجرته اه لكن هو مقيد بما اذا عمل بأمر القاضى لما فى جامع الفصولين
 لو عمل المتولى فى الوقت بأجر جازو يفتى بعلمه اذا لا يصلح مؤجراً ومستأجراً واصلح
 الحاكم أن يعمل فيه اه وعلمه فى القنية اذا عمل القنى فى عمارة المسجد والوقت كعمل
 الاجير لا يستحق أجراً محمول على ما اذا كان بلا أمر الحاكم والتظاهر أن الناظر غير مقيد
 بل كل من عمل فى التعمير من المستحقين له أجره عمله وانما قصوا على الناظر لانه لا يصلح
 مؤجراً ومستأجراً أى مستأجر لنفسه فاذا كان بأمر الحاكم كان الحاكم هو المستأجر
 له بخلاف غيره من المستحقين فان المستأجر له هو الناظر فلا شبهة فى استحقاقه الاجرة
 كالأجنى وحدث حملنا كلام الفتح على ما قلنا ما صار حاصله أن من فى قطعه ضرر بين
 لا يقطع زمن التعمير أى بل يبقى على ما شرط له الواقف وأما غيره فيقطع ولا يعطى شيئاً أصلاً
 وان عمل فى وظيفته ثم يعطى لكل أجره عمله اذا عمل فى العمارة ولو هو الناظر لكن
 لو بأمر الحاكم وبهذا التقرير يقطع ما قمتنا من النهر فى الرضى على الاشياء اذا أجره على
 العمل فى غير التعمير ثم الظاهر أن المراد بالمشروط ما يكفيه لأن المشروط لهم الواقف
 لو كان دون كفايته ~~وكان~~ لا يقوم بعمله الا بهما زاد عليه ويؤيده ما سابق فى فروع
 الفصل الاقول أن للقاضى الزيادة على معلوم الامام اذا كان لا يكفيه وكذا انما طلب قلت
 بل الظاهر أن كل من فى قطعه ضرر بين فهو كذلك لانه فى حكم العمارة فهو مثل ما لو زادت
 أجره الاجير فى التعمير وأما لو كان المشروط له أكثر من قدر الكفاية فلا يعطى الا الكفاية
 فى زمن التعمير لانه لا ضرورة الى دفع الزائد المؤدى الى قطع غيره فى صرف الزائد الى من
 يليه من المستحقين وعلى هذا يحصل التوفيق بين ما مر من الحاوى من أنهم يعطون بقدر
 كذا بينهم وبين ما استبعد من الفتح من أنهم يعطون المشروط والحاصل مما تقدم وتقرر
 أنه يبدأ بالتعمير الضرورى حتى لو استغرق جميع الغلة صرفت كلها اليه ولا يعطى أحد
 ولو أماناً أو مؤذناً فان فضل عن التعمير شئ يعطى ما كان أقرب اليه مما فى قطعه ضرر بين
 وكذا لو كان التعمير غير ضرورى بأن كان لا يؤدى تركه الى خراب العبد لآخر الى غلة
 السنة القليلة فقدم الامة فالاهم ثم من لا يقطع ثم على المشروط لانه اذا كان قدر كفايته

وأما الناظر والكاتب والجامي
فان جملوا زمن العمارة فلهم أجرة
معلم لا المشروط بمجر قال في النهر
وهو الحق خلافا لما في الاشياء
وفيها من الذخيرة لو صرف الناظر
لهم مع الحاجة الى التعمير ضمن
وخل يجمع عليهم الظاهر لا تعديه
بالدفع وما قطع العمارة بقطر رأسا
وفيها لو شرط الواقف تقديم
العمارة ثم الفاضل للفقراء أو
للمستحقين لم ينال الظاهر مما لا قدر
العمارة كسنة وان لم يتحصه إلا أن
لمحراز أن يحدث حدث ولا غلة
بغلاف ما إذا لم يشترطه فليحفظ
الفرق بين الشرط وعدمه وفي
الوجهانية لو زاد المتولى دا تفاعلى
أجر المثل ضمن الكل لو وقع
الاجارة ولم يشرها للشر بل إلى
عند قوله

ويدخل في وقف المصالح قيم
امام خطيب والمؤذن يعبر
النهار التي تقدم شرط ام لم يشترط
بعد العمارة هي امام وخطيب
ومدرس ووقاد وقرآن ومؤذن
وناظر وعتق زينة وقناديل وحصر
ديما وضوء وكثفة نظف الميعة

والإيراد أمر متقص ومن لم يكن في قطعه ضرر بين قدمت العمارة تعلمه وان أمكن تأخيرها
الى غلة العام القابل كما هو مقتضى إطلاق المتن ولا يعلى شيئا أصلا وان باشر وظفته
مادام الوقت محتاجا الى التعمير وكل من عمل من المستحقين في العمارة فله أجر عمله
لا المشروط ولا قدر الكفاية فهذا غاية ما ظهر في تحرير هذا المقام الذي زلت فيه أقدام
الافهام (قوله وأما الناظر والكاتب الخ) قد علمت ما في هذا الكلام وما ادعاه في النهر
أنه الحق بخلاف ما في الاشياء بما حذرناه آنفا (قوله ضمن) هذا إذا كان في تأخير التعمير
خربا عين الوقت والا فبوزا صرف المستحقين وتأخير العمارة للغلة الثانية إذا لم ينف
ضررين فان خفف قد تم كفا الزواجر من البصر دمتنى (قوله الظاهر لا) قياسا على
مودع الابن إذا اتفق على الابوين بلا ذنه ولا اذن القاضي فانه يضمن بلار جوع عليها
لانه بالضمنا تين انه دفع مال نفسه وانه متبرع بمجر وقبته نظير بله الرجوع ماذا
المدفوع فاعلموا لاهلك لانه هبة غير أقول لا وجه له عليه هبة بل هو دفع مال يستحقه غير
المدفوع اليه على ظن انه يستحقه المدفوع اليه فيبقى الرجوع قائما ومستهلكا كدفع
الدين المقتنون بخلاف مودع الابن فانه مأثور بالحق زاره لي مخلصا وغوه في شرح
المقدمي ونقل ما نحوه من البيرو والمصادر أن الظاهر الرجوع مطلقا لانه مطلقا
ولا التصيل (قوله وما قطع الخ) في الاشياء إذا حصل تعمير الوقت في سنة وقطع معلوم
المستحقين كله أو بعضه فما قطع لا ينعى ديالهم على الوقت إذ لا حق لهم في الغلة زمن
التعمير وقائده لوجبات الغلة في السنة الثانية وقاضى شي بعد صرف معلومهم هذه السنة
لا يعطيم الفاضل عوضا عما قطع اه (قوله قدر العمارة) أى القدر الذى يغلب على
ظنه الحاجة اليه حوى ويصرف الزيادة على ما شرط الواقف أشياء (قوله ولا غلة)
أى والحال انه لا غلة للأرض حين يحدث حدث (قوله فليحفظ الفرق الخ) قال في الاشياء
فيفرق بين اشتراط تقديم العمارة كل سنة والسكرت عنه فانه مع السكرت تقدم العمارة
عند الحاجة اليها ولا يذخر لها عند عدم الحاجة اليها ومع الاشتراط تقدم عند الحاجة
ويذخر لها عند عدمها ثم يفرق السابق لأن الواقف انما جعل الفاضل عنها للفقراء اه
(قوله لو زاد المتولى دا تفاعلى) صورته استأجر المتولى رجلا في عمارة المسجد بدورهم ودائق
وأجره فله ودورهم ضمن جميع الاجرة من ماله لانه زاد في الاجرا أكثر مما يتقارب فيه الناس
فيصير مستأجرا لنفسه فاذا اقتدا الاجر من مال المسجد كان ضامنا بمجر من الخالية والدائق
سدس الدرهم والمدا على ما لا يتقارب فيه أى ما لا يقبل الناس الفتن فيه اذا ما دونه يسر
لا يمكن الاحتراز عنه (قوله وفي شرحها) خير مقدم وبجمله قوله النعارة الخ تصدب المظلمها
مبتدا مؤخر (قوله في وقف المصالح) أى فيما لو وقف على مصالح المسجد (قوله يعبر) من
العبور بمعنى الدخول (قوله التي تقدم) أى على بقية المستحقين بعد العمارة الضرورية
(قوله امام وخطيب الخ) نلاحظه أن جميع من ذكر يكون في قطعه ضرر بين ونصه في

النهر بالخطيب فقط بشرط أن يقصد في البلد مكة والمدينة ولم يوجد من يختطب حسبة ياذن
 الامام اه وفيه نظر كما في الجوى (قوله مباشر) اقلوا المراد به (قوله وشاهد) قيل المراد
 به كاتب الغيبة المعروف بالتطبي يصرف أهل الشام (قوله وشاهد) هو الملازم للمسجد
 مثلاً لتفقد الحسن تطليق وضوءه وقيل هو المسمى بالبحي قلت ويؤيده ما في القاموس
 الاسادة رفع الصوت بالشئ وقصر الفاضلة والاحلال والسيادة الدعاء بالبل وذلك
 الطبيب بالجلد اه (قوله ومن ملأ) هو الشاوي يعرف أهل الشام درمتي وقيل هو في
 عرف أهل مصر من ينقل الماس من الصهرج إلى الجرار وفي القاموس منزلة كخظمة
 التي يرد فيها الماء (قوله قاله في البصر) أي قال ما من قوله الشعثا رأينا هنا (قوله قلت
 ولا ترد) رد على قول الجوى ويقع الاشتباه الخ (قوله انتهى) أي كلام الشرنبلالي في شرح
 الوهبانية (قوله لو درس المدرسة) ولا يكون مدرستها من الشعثا إلا إذا لازم التدريس
 على حكم الشرط أما مدرسو زماننا فلا أشباهه ولو أنكر الناظر ملازمة المدرس قال قول
 للمدرس يمينه وكذا قوله تليقاهم مقامه وكذا كل ذي وظيفة وعلمه في حاشية الرمي
 عند قول الجوى السادسة وفي الجوى سئل المصنف عن لم يدروس لعدم وجود الطلبة فهل
 يستحق المعلم أجاب أن فرغ نفسه للتدريس بان حضر المدرسة المصنة لتدريسه استحق
 المعلم لكان التدريس لغير الطلبة المشروطين قال في شرح المنظومة المقصود من
 المدرس يقوم بشيئ الطلبة بخلاف الطالب فان المقصود لا يقوم به غيره اه وسأني في قيل
 الفروع انه لو درس في غيرها لتعذر معني ينبغي أن يستحق العاقبة وفي فتاوى الطائفة
 يستحق المعلم عند قيام المانع من العمل ولم يكن يقتصر سواه كان ناظر أو غيره كالجابي
 (قوله وينبغي الحاقه بطلان القاضي الخ) قال في الاشباه وقد اختلفوا في أخذ القاضي ما
 رتب له في بيت المال في يوم طالته فقال في المحيط انه يأخذ له يستريح ليوم الثاني وقيل لا
 اه وفي المتن القاضي يستحق الكفاية من بيت المال في يوم البطالة في الاصح وفي الوهبانية
 انه الاظهر فينبغي أن يكون كذلك في المدرس لأن يوم البطالة للاستراحة وفي الحقيقة
 تكون للمطالع والآخر بهند ذوى الهمة ولكن تعارف الفقهاء في زماننا بطالة طويلة
 اذت إلى أن صاروا غالب البطالة وأيام التدريس قليلة اه ورده البيهري بما في الفتنة ان
 كان الواقف قد رلد درس لكل يوم مبلغاً فليدرس يوم الجمعة والثلاثاء لايحل له أن يأخذ
 ويصرف أجر هذين اليومين إلى مصروف المدرسة من المراتم وغيرها بخلاف ما إذا يقدر
 لكل يوم مبلغاً فإنه يحل له الأخذ وان لم يدروس فيهما العرف بخلاف غيره مما من أيام
 الأسبوع حيث لا يحل له الأخذ الاجر عن يوم لم يدروس فيه مطلقاً سواء قدر له أجر كل يوم أو لا
 اه قلت هذا ظاهر فيما إذا قدر لكل يوم درس فيه مبلغاً ما لو قال يعطى المدرس
 كل يوم كذا فينبغي أن يعطى ليوم البطالة المتعارفة بقرينة ما ذكر في مقابلته من البناء
 على العرف حيث كانت البطالة معروفة في يوم الثلاثاء والجمعة وفي رمضان والعديد

مطلب

فمن لم يدروس لعدم وجود الطلبة

فليس مباشر وشاهد وشاق جواب

وخازن كتب من الشعثا فتعديهم

في دفتر الحاسبات ليس بشرح

ويقع الاشتباه في بواب ومن ملأ

قاله في البصر قلت ولا ترد في تقديم

بواب ومن ملأ في وشاد مطهرة

انتهى قلت انما يكون المدرس من

الشعثا ولو مدرس المدرسة كما مر

أما مدرس الجامع فلا لأنه لا يعطى

لغيره بخلاف المدرسة حيث تعطل

أصله وحل يأخذ أيام البطالة

كم يدروس من أمه وبنين الحاقه

بطالة القاضي واختلفوا فيها

والاصح انه يأخذ لان الاستراحة

أشبهه من قاعدة العادة محكمة

مطلب

في استحقاق القاضي والمدرس

الوظيفة في يوم البطالة

يحل الاخذ وكذا لو بطل في يوم غير معتاد لصر يدرس الا اذا نص الوقت على تقسيم
 الدفع باليوم الذي يدرس فيه كما قلنا وفي الفصل الثامن عشر من التارخانية حال انقبيه
 أبو البت ومن يأخذ الاجر من طلبة العلم في يوم لا درس فيه أرحوان يكون جازا وفي
 الخاوي اذا كان مستغلا بالكتابة والتدريس اه (قوله وسيي) أي عن ظلم الوهبانية
 بعد قوله مات المؤنف والامام (قوله على من له السكنى) أي على من يستحقها ومفاده انه
 لو كان بعض المستحقين غير ساكن فيها يلزمه التعمير مع الساكنين لأن تركه لحقه لا يسلط
 حق الوقف غير معهم والاتقوا حسنة كما يأتي (قوله من ماله) فاذا رتب حيطانها بالاجر
 أو أدخل فيها جدرانها لمات ولا يمكن نزاع ذلك فليس للورثة تركه بل خالف له السكنى
 بعده اضمن للورثة قيمة البناء أن أي ومرت الدار وصرفت الغلة اليهم بمقدار قيمة البناء
 ثم أعيدت السكنى الى من له السكنى وليس له أن يرضى بالهدم والقطع وان كان مارت
 الاقل مثل تخصيص الحيطان وتطين السطوح وشبه ذلك لم يرجع الورثة بشئ بصر عن
 الظهيرة أي لأن ما لا يمكن أخذه عنه فهو في حكم الهالك بخلاف الأجر والجنح ولو في
 الأول ما يمكن رفعه بلا ضرر أو الورثة برفضه وليس الثاني غلظه بل ارضاهم كما في
 الاسعاف وفي الجرعن القنية لوبى واحد من الموقوف عليهم بعض الدار وطين البعض
 وحبس البعض وبسط فيه الآخر فطلب الآخر حصته ليسكن فيها فانه حتى يدفع
 حصته ما أتقى ليس له ذلك والطين والحس صارتا لوقفه وقض الاجران لم يضر
 (قوله لامن الغلة) لأن من له السكنى لا يملك الاستغلال بخلاف واختلف في عكسه
 والراجح الجواز كما ذكره الشرنبلالي في رسالة ويأتي تحاميه قريبا (قوله اذا انقسم بالقيم)
 أي الحضرة بمقابلته المنفعة (قوله بقدر الصفة التي وقفها الوقت) هذا موافق لما تقدمناه
 من الهداية عند قوله يبدأ من غلته بعمارته والظاهر أن المراد منه منع الزيادة لارضه
 كما يفيد علم عبارة الهداية وكذا ما يأتي عن الزيلعي فلا ينافي ما في الاسعاف من انه
 يقال له رتبا مرتبة لا تخفى عنها وهي ما يمنع من خرابها ولا يلزمه أن يضمن ذلك اه فلا يلزمه
 إعادة البناء والحرة ولا إعادة مثل ما خرب في الحسن والنفاة هذا ما ظهروا (قوله
 ولو أي من له السكنى) أي كلهم أو بعضهم في وجوه الا التي تم ردها اليه
 كما في القسطنطيني والدر المنيني والاسعاف (قوله عرا الحالك) أي والمتولى قسطنطيني
 قال في الجرع ولو عراها المتولى أو القاضى لكان أولى (قوله كعمارة الوقت) أي به
 مع علمه بما تقتضيه للاستئناس ط (قوله ولم يرد في الاصح) يشير الى أنه خلافه لكن هذا
 ذكره الزيلعي في الموقوف على الفترات وقدمناه أيضا عن الهداية وكلامنا لأن
 في الموقوف على معين أي كذرية الوقت وقصوره ممن عين لهم السكنى وظاهر كلامهم انه
 لا خلاف في عدم الزيادة بقبه (قوله ولا تصح اجارته من له السكنى) أي اذا لم يكن متوليا
 ولو زادت على قدر حاجته ولا مستحق غيره كما تقدمنا عند قوله ولا يقسم وقدمنا هناك ما لو

مطلب
 عارضة له السكنى ملكه

وسيي ما لو غاب فليحفظ (ولو)
 كان الموقوف دارا فعمارته على
 من له السكنى ولو مستعدا من
 ماله لامن الغلة اذا انقسم بالقيم
 درر (ولم يرد في الاصح) يعني انما
 يجب العمارة عليه بقدر الصفة
 التي وقفها الوقت (ولو أي) من
 له السكنى (أو يجز) فقره (عمر
 الحالك) أي أجراها الحالك منه
 أو من غيره وعمرها (بأجرتها)
 كعمارة الوقت ولم يرد في الاصح
 الا برض من له السكنى زيلعي ولا
 يجبر الا على عمارة ولا تصح
 اجارته من له السكنى

مطلب
 من له السكنى لا يملك الاستغلال
 واختلف في عكسه

مطلب
 فيما لو أجبر من له السكنى

ضائق على المستحقين وكذا لا تصح اجازتهم له الفعلة كما في العروسي بأني في قول المصنف
 والموقوف عليه الفعلة لا يملك الاجازة بغير الوأجر ولم تصح ذبني أن تكون له الوقف بغير لكن
 قال الحنفوني أنه غاصب ومصرحاً بأن الاجرة للغاصب اه قلت هذا مبني على مذهب
 المتقدمين والمتحق به ضمان منافع الوقف كما سألني فيل قوله بضي الضمان في غصب عقار
 الوقف فإذا كانت الفعلة أو السكنى له وحده بغيري أن تكون الاجرة له والا فكل تأمل
 (قوله بل المتولى أو القاضى) ظاهره أن للقاضى الاجازة ولو لأى المتولى الا ان يصحكون
 المراد التوزيع للقاضى يؤجره ان لم يكن لها متول أو كان رأى الاصح وأما مع حضور
 المتولى فليس للقاضى ذلك بغير وفي الاشهاد ما في قاعدة الولاية انما هي أقوى من الولاية
 العامة بعد أن ذكر فروعا وعلى هذا لا يملك القاضى التصرف في الوقف مع وجود ناظر
 ولومن قبله اه قال الرمى وسيأتى أن ولاية القاضى متأخر عن المشرط له ورويه تب
 اه ومقاده أنه ليس له الا بجماع مع حضور المتولى وأبده الرمى في محل آخر واستقده
 بالقاعدة المأثرة لكنه نقل بعده عن أوقاف حلال أن القاضى اذا أجاز دار الوقف
 أو وكبله بأمره جاز قال وظاهره اطلاق الجواز مع وجود المتولى ووجهه ظاهر اه لكن
 في فتاوى الحنفوني أن تنصصهم على أن القاضى مجبور عن التصرف في مال المقيم عند
 وصى الميت أو القاضى بضمي باقباس عليه هنا كذلك فلا يجرى الا اذا لم يكن متول
 أو كان وامتنع اه وعليه يحمل كلام هلال (تنبيه) اه ليدكر الشارحون حكم العمارة
 من المتولى أو القاضى وفي المحيط انها صاحب السكنى لأن الاجر تبديل المنفعة وهي كانت
 له فكذلك ابدلها والقيم انما أجزأ لاجله اه ومقتضاه أنه لو مات تكون ميراثا كما لو عمرها
 بنفسه بغير (قوله رعاية المقيم) حق الوقف وحق صاحب السكنى لأنه لو لم يعمرها فقوت
 السكنى أصلا بغير (قوله فلا عمارة على من له الاستقلال الخ) مفهوم قول المتقنعمانه
 على من له السكنى وهذا معلوم أيضا من قوله يبدأ من غلة الوقف بمعارضة وعطف عليه قوله
 ولودار الخ (قوله لأنه لا سكنى له) قال في الضرر وظاهر كلام المصنف وغيره أن من له
 الاستقلال لا يملك السكنى ومن له السكنى لا يملك الاستقلال كما صرح به في الغزاية
 والفتح أيضا بقوله وليس للموقوف عليهم المذارس كما هابل الاستقلال كالجلس للموقوف
 عليهم السكنى الاستقلال اه وما في الظاهر من أن العمارة على من يمتنع الفعلة محمول
 على أن العمارة في غلتها أولى كانت غلتها صار كانت العمارة عليه اه قلت ويؤيده أن
 النصارى سوى بين المستثنين لكنه فرق بينهما في محل آخر بأن من له الاستقلال له السكنى
 لأن سكناه كسكنى غيره بخلاف العكس لأنه يوجب فيها حقا لغيره ومن له الاستقلال اذا
 سكن لا يوجب حقا لغيره واذى الشر نيل في رسله أن الرجح هذا كما فقهته قريبا
 وقامه فيما علقته على البحر (تنبيه) • يفهم من كلام الغنى المذكور أن الواقف اذا
 أطلق ولم يقيد بكونها للسكنى أو للاستقلال انها تكون للاستقلال وفي الفتاوى الخيرية

مطلب
 لا يملك القاضى التصرف في الوقف
 مع وجود ناظر ولو من قبله
 بل المتولى أو القاضى (ثم ردها)
 بعد التعمير (الى من له السكنى)
 رعاية المقيم فلا عمارة على من له
 الاستقلال لأنه لا سكنى له

مطلب
 من له الاستقلال لا يملك السكنى
 وبالعكس

المصرح به في كتبنا أن الواقف إذا أطلق الوقف فهو على الاستغلال لا السكنى قال
في التلخيص الوهابي

ومن وقت داوعله مثاله * سوى الاجر والسكنى بها لا يتقرر
ثم ذكر عبارة شرحه لأن الشفعة وإن المستلزم من التخصيص وقاوى الخاصص وذکر
في الخيرة في محل آخر والحاصل أن الواقف إذا أطلق أو عين الاستغلال كان للاستغلال
وإن قيد بالسكنى فقد جها وان صرح بهما كان لهما جريا على ككون شرط الواقف
كنص الشارع وهذا كجأرى خلاف ما وجهه الشرنبلالی وسبذكر الشارع القولین
عندقول المصنف والموقوف عليه الفقه لا يملك الاجارة (قوله قالوا سكن) أى من له الفقه
على القول بأنه لا سكنى له (قوله لعدم القابلية) لأنها إذا أخذت منه دفعت بالمسكن
ليكن له شريك في الفقه كافي البصر (قوله ولو هو المتولى) أى لو كان الساكن في دار
الشفعة هو المتولى (قوله ينبغي الخ) البعث لصاحب النهر (قوله نصب متوليا ليعمرها)
الظاهر أنه لا حاجة لنصب متولى للمزمن أنه لو أوى من له السكنى أو جازع الحاكم إلا أن
يراد أنه نصب متوليا مطلقا لخصوص التعمير لظهور ربحانية الاول بما فصل فلنأتمل
(قوله ولو بشرط الواقف غلظها) أى للموقوف عليه المأوى (قوله صها) أى الوقف
والشرط المذكور ولكن أصل العبارة في التنازعية فالوقف جائز مع هذا الشرط اه
وهذا يحتمل أن يكون المراد جواز الوقف مقترنا بهذا الشرط ولا يلزم منه صحة هذا
الشرط تأتمل (قوله الظاهر لا) هذا خلاف ما استظهره في البصر حيث قال وظاهره أنه
يجبر على عمارتها وقياسه أن الموقوف عليه السكنى كذلك اه واستوضح في النهر
لما استظهره بقول الهداية فيما مر ولا يجبر المستنع على العمارة لما فيه من اتلاف ماله
فأشبه امتناع صاحب البذر في المزارعة ولا يكون امتناعه منه رضيا بطلان حقه لأنه
في حيز التردد اه قال في النهر وانت خبير بأن هذا إطلاقه يشمل ما لو شرط عليه الواقف
الموتة لأنها حيث كانت عليه كان في إجبارها اتلاف ماله اه واعترض بأن الجبر فائنة
بصحة الشرط والأقلاغة له قلت قلت هل أنت حصص الشرط غير صريحة في عبارة التنازعية
وتعطيل الهداية شامل للشرط وغيره فهو دليل على عدم صحة قافهم على أن هذا الشرط
لا ثمرة لأن الفقه حيث كانت للموقوف عليه فلا فرق بين تعمير منها أو ومن غيرها فإذا
امتنع عن العمارة من ماله يؤجرها المتولى ويعمرها من غلظها لأنها موقوفة للفقه ولو كان
هو المتولى وامتنع من عمارتها نصب غيره ليعمرها أو ويعمرها الحاكم كما تمزنت قد نظهر
التمرية فيما إذا كانت غلظها لآتي بعمارها فإن قلنا بصحة الشرط لزمه أن يعمرها من ماله
وهو بصدد علمه من كلام الهداية ولأن كلام الواقف لا يصلح لزما له تعميرها
أذ لا ولاية له على المستحق (قوله لم أنه) قال في القبح بعده هذا الحال فيها يؤدى إلى أن
تصير تقصاعا على الأرض كرماد تسوقه الرياح اه أى لو تركت بلا عمارة نصير هكذا (قوله

مطلب

وقته الدار عند الاطلاق يحمل
على الاستغلال لا على السكنى

قوله لا يتقرر وهكذا بطله ولعله
لا يتقرر بتام واحدة ليصح الوزن
وليتم اه معصية

فلو سكن هل تازمه الاجرة الظاهر
لا عدم القابلية الا اذا احتيج العمارة
فأخذها المتولى ليعمرها ولو
هو المتولى ينبغي أن يجبره القاضى
على عمارتها بما عليه من الاجرة
فان لم يفعل نصب متوليا ليعمرها
ولو بشرط الواقف غلظها ومزنتها
عليه صها وهل يجبر على عمارتها
الظاهر لا نهر وفي القبح لو لم يجد
القاضى من يستأجرها لم أنه
وخطرى أنه يجبره بين أن يعمرها

أورثها لورثة الواثق) قال في البحر وهو عيب لأنهم صرحوا بالاستبدال الوقت إذا
 حرب وصار لا ينفع به وهو شامل للأرض والدار قال في الذخيرة وفي المتن قال هشام
 بن محمد يقول الوقت إذا صار بحيث لا ينفع به المساكن فللقاضي أن يبيعه ويشتري
 بنفسه غيره وليس ذلك إلا للقاضي اه وأما عود الوقت بعد خراجه إلى ملك الواثق أو
 ورثته فقد قدمنا ضعفه فالجواب أن الموقوف عليه السكنى إذا امتنع من العمارية ولم
 يوجد مستأجر باعها للقاضي واشترى بثمنها ما يكون وقفاً لكن ظاهر كلام المشايخ أن
 محل الاستبدال عند التعذر إنما هو الأرض لا البيت وقد حققناه في رسالة الاستبدال اه
 كلام البحر واعترضه الرملي بأن كلام المتن المذكور شامل للأرض والبيت فالعسري
 بينهما غير صحيح (قوله فلو هو الوارث لم أره) قبل هذا يجيب عن الشارح بعد ما رأى كلام
 البحر خصوصاً وقد أقره في التهمين أن الحكم هو الاستبدال فقط وهو لا يختلف بالوارث
 وغيره وبه ظهر ضعف ما في فتاوى قارئ الهداية اه قلت بل هو يجيب عن المعتز
 بعد قول البحر لكن ظاهر كلام المشايخ الخ فم يرد عليه ما قاله الرملي وكذا ما قدمناه عن
 الفتح عند قوله وعاد إلى الملك عند محمد بن أن دار الفقه إذا خربت انما يعود إلى الملك
 عنده فنهضادون ساحاتاً لا ساحتها يمكن استئثارها ولو بشئ قليل بخلاف غير المقتلعة
 كباط أو حوض خرب فهذه إذا يعود إلى الملك كما عند محمد (قوله وفي فتاوى قارئ
 الهداية الخ) حيث قال سئل عن وقف انهم ولم يكن شيء يعمر منه ولا يمكن إجارته
 ولا تعميره هل يتابع انتفاع من حجر وطوب وخشب أجاب إذا كان الأمر كذلك صريحه
 يأمر الحاكم ويشتري بنفسه وقف مكانه فإذا لم يمكن رده إلى ورثة الواثق ان وجدوا
 ولا يصرف للفقراء اه قلت الظاهر أن البيع مبني على قول أبي يوسف والرد إلى الورثة
 أو إلى الفقراء على قول محمد وهو جمع حسن حاصله أنه يعمل بقول أبي يوسف حيث أمكن
 والابقول لمحمد تأمل * (تمه) قال في الدر المنثور في كلام المصنف أشارة إلى أن الخلفاء
 لو احتاج إلى المرتبة أجر بيتاً أو متين وأتفق عليه وفي رواية يؤذن للناس بالتزول سنة
 ويؤجر سنة أخرى ويرم من أجره وقال الناطقي القياس في المسجد أن يجوز إجارته
 سطحه لمسته محط وفي الرجبى والظاهر أن حكم عمارة أو قف المجد والحوض
 والبر وأمثالها حكم الوقف على الفقراء اه (قوله نقضه) بثبوت التزول على ما ذكره
 الرجبى أى المنقوض من خشب وحجر وأجر وغيره ما شرح المتن (قوله ان احتياج)
 بأن حضرت المؤمن أو مكان التهدم لقلته لا يخل بالانتفاع فيؤخره للاحتياج
 والابقال انهدام تحقق الحاجة فلا معنى للشرط حيث قلناه عليه في الفتح وأخذه في البحر
 نهر (قوله لاحتياج) الأولى للاحتياج كما عبري الكثر (قوله في بيعه) فعل هذا يباع
 النقض في موضعين عند تعدد ذروده وعند خوف هلاكه بحر وباد ما في الفتح حيث
 قال واعلم أن عدم جواز بيعه إلا إذا تعدد الانتفاع به انما هو فيما أورده عليه وقف

مطلب

في الوقف إذا خرب ولم يكن عمارته

أورثها لورثة الواثق قلت فلو

هو الوارث لم أره وفي فتاوى قارئ

الهداية ما يفيد استبدال الهداية

نقطة للورثة أو الفقراء (وصرف)

الحاكم أو المتولي حاوي (نقضه)

أوتنه ان تعدد عادة عينه (إلى)

عمارة ان احتاج والاخذه

ليحتاج) الا اذا خاف ضياعه

فبيعه ويمسك منه ليحتاج حاوي

(ولا يقسم) النقض أو غيره (بين)

مستفي الوقف) لأن حكمهم في

المائع

الوقت أما إذا اشترأ المتولى من مستغلات الوقت فإنه يجوز فيه بلا هذا الشرط لأن
 في صبرونه وقضا خلافاً واختار أنه لا يكون وقفاً للقيم إن يبيع متى شاء لمصلحة عرضت له
 ونشأت المسئلة في الفصل الآتي معنا (قوله لا العين) لأنها حق المالك وأحق الله تعالى
 على الخلاف ومنه يؤخذ عدم جواز قسمة حصر المسجد العتيقة بين المستحقين وكذلك ينبغي
 من شيع ومضان وفيه للأمام والوفادين حوى إذا كان العرف في ذلك الموضع أن
 الأمام أو المؤمن يأخذ به بلا صريح إذن المدافع فله ذلك كما في البصر عن العنينة ط قلت
 وشعر الوضيل ليس له حكم العين كما في البصر عن الفتح مثل أبو القاسم الصغار عن شعرة وقت
 يس بعضها وبني بعضها قال ما يس منها فسيده سبيل غلتها وما بقي تركه على حالها وفي
 البرازية عن الفضلي إن لم تكن ممتدة يصح بيعها قبل القطع لأنه غلتها والخبرة لا تباع إلا بعد
 القطع كبناء الوقت اه وفي جامع القصولين غصب وقفاً فنقص فيما يؤخذ بنقصه بصرف
 إلى حرمة لا إلى أهل الوقت لأنه بدل الرقبة وحققهم في التله لا في الرقبة اه (قوله جعل
 شيء) بالبناء المفعول وبني نائب فاعل والاصل ما فسره الشارح وكان المناسب ذكر
 هذه المسائل فيما مر من الكلام على المسجد (قوله أي جعل الباني) ظاهره أن أهل الحلة
 ليس لهم ذلك وسنذكر ما يباحثه (قوله من الطريق) أطلق في الطريق فعم النافذة وغيره
 وفي عباراتهم ما يؤيد ط وقامه فيه (قوله لشيعة ولم يضر بالمادين) إذا كان الجواز
 مقيد بهذين الشرطين ط (قوله جاز) ظاهره أنه يصح به حكم المسجد وقد قال في جامع
 القصولين المسجد الذي ينفذ من جانب الطريق لا يكون له حكم المسجد بل هو طريق
 بدليل أنه لو رفع حوائطه عاد طريقاً كما كان قبله اه شر نبالة قلت الظاهر أن هذا
 في مسجد جعل كله من الطريق والكلام فيما أدخل من الطريق في المسجد وهذا لا مانع
 من أخذه حكم المسجد حيث جعل منه كسجده كالمدينة وقدم قبل الوتر والرافل
 في بحث أحكام المسجد أن ما أطلق مسجد المدينة ملحق به في القضية نعم تحريم الأول أولى
 اه فانهم (قوله عكسه) فيه خلاف كما يأتي نصيره وهذا عند الاحتياج كما قيده في الفتح
 فانهم (قوله تعارف أهل الأمصار في الجوامع) لا تعلم ذلك في جوامعنا ثم تعارف الناس
 المروى في مسجده بآباء وقد قال في البصر وكذا يكره أن ينفذ المسجد طريقاً وأن يدخله بلا
 طهارة اه ثم يوجد في أطراف بعض الجوامع ورواقات مستقرة للشيء فيها وقت المطر
 ونحوه لأجل الصلاة أو للترويح من الجوامع للمروءات المارين مطلقاً كالطريق العام ولم يعدل
 هذا هو المراد إن كان له حاجة إلى المروء في المسجد ينفذ في ذلك الموضع فقط ليكون بعدا
 عن الصلوات وليكون أعظم حرمة لمحل الصلاة فتأمل (قوله حتى الكافر) اعترض بأن
 الكافر لا يمنع من دخول المسجد حتى المسجد الحرام فلا وجه لجهلنا به هنا قلت في البصر
 عن الحاوي ولا بأس أن يدخل الكافر وأهل الفتن المسجد الحرام وبيت المقدس وسائر
 المساجد لمصلحة المسجد وغيرهما من المهمات اه ومعه ومه أن في دخوله فيه مهمة بأسا

مطلب
 في جعل شيء من المسجد طريقاً
 لا العين (جعل شيء) أي جعل
 الباني شيئاً (من الطريق مسجداً)
 لشيعة ولم يضر بالمادين (جاز)
 لأنها للصلوات (عكسه) أي
 يجوز عكسه وهو ما إذا جعل
 في المسجد عمرت تعارف أهل
 الأمصار في الجوامع وجاز لكل
 أحد أن يترفيه حتى الكافر إلا
 الجنب والمجانن والدواب فبلى

وبه يتضح ما خافاهم (قوله كاجاز الخ) قال في التمرين لآلية فيه نوع استدلال بما
تقدم الآن يقال ذلك في اتخاذ بعض الطريق مسجدا وهذا في اتخاذ جميعها ولا بد من
تقييده بما إذا لم يضرب كما تقدم ولا شك ان الضرر يظهر في اتخاذ جميع الطريق مسجدا
لإبطال حق العامة من المرور المعتاد لهم وبهم وغيرها فلا يقال به الا بالآويل بأن يراد
بعض الطريق لا كله فليتأمل ٥١ وأجيب بأن صورته ما إذا كان المقصد طريقان
واحتاج العامة الى مسجد فانه يجوز جعل أحدهم مسجدا وليس فيه إبطال حقهم
بالكلية (قوله لآلية) يعني لا يجوز أن يتخذ المسجد طريقا وفيه فرع عدم إفعاله
تقدم الا بالنظر للبعض والكل شر بل لآلية قلت ان المصنف قد تابع صاحب الدور
مع انه في جامع الفوائد نقل أولا جعل شأمن المسجد طريقا ومن الطريق مسجدا اجاز
ثم ومن كتاب آخر لوجه كل الطريق مسجدا يجوز لاجل المسجد طريقا لانه لا يجوز
الصلاة في الطريق بخارج جعله مسجدا ولا يجوز المرور في المسجد فلم يجز طريقا ٥١
ولا يخفى أن المتبادر انه ما قولان في جعل المسجد طريقا بقرينة التعليق المذكور
ويؤيده ما في التناثرانية من فتاوى أبي اللث وان أراد أهل الملة ان يجعلوا شأمن
المسجد طريقا للمسلمين فقد قيل ليس لهم ذلك وانه يصح ثم نقل عن العتبية عن خواهر
زاده اذا كان الطريق شيقا والمسجد واسعا لا يحتاجون الى بعضه يجوز الزيادة
في الطريق من المسجد لان كلها العامة ٥١ والمتون على الثاني فكان هو المعتمد لكن
كلام المتون في جعل شيء منه طريقا وأما جعل كل المسجد طريقا فظاهر انه لا يجوز
قولا واحدا نعم في التناثرانية سئل أبو القاسم عن أهل مسجد أراد بعضهم ان يجعلوا
المسجد رجة والرجة مسجدا أو يتخذوا بابا ويحولوا بابيه عن موضعه وأبي البعض
ذلك قال اذا اجتمع أكثرهم وأفضلهم ليس لآقل منهم ٥١ قلت ورجة المسجد
ساحته فهذا ان كان المراد به جعل بعضه رجة فلا إشكال فيه وان كان المراد به كل
فليس فيه إبطاله من كل جهة لان المراد هو جعله رجة مسجدا به بخلاف جعله
طريقا فلو أنم ظاهر ما نقلناه ان تقييده الشارح أولا بالبابي وثانيا بالامام غير قديم
في التناثرانية وعن محمد في مسجد ضاق بأهله لا بأس بأن يطبق به من طريق العامة اذا
كان واسعا وقبل يجب أن يكون بأمر القاضي وقبل انما يجوز اذا اقتضت البلدة عنوة
لاولها (قوله لجواز الصلاة في الطريق) فيه ان الصلاة في الطريق مكروهة كالمرور
في المسجد فالجواب لعدم جواز الصلاة في الطريق كما تقدمناه عن جامع الفوائد يعني
ان فيه ضرورة وهي انهم لو أرادوا الصلاة في الطريق لم يجز فكان في جعله مسجدا
ضرورة بخلاف جعل المسجد طريقا لان المسجد لا يخرج عن المسجد أبدا فميجز لانه
يلزم المرور في المسجد ولا يخفى ان المتبادر من هذا كون المراد هو رأى من ولو غير
جنب وهذا يؤيد ان هذا قول آخر وقد علمت ترجيح خلافه وهو جواز جعل شيء منه

(ما جاز جعل الامام

الطريق مسجدا لآلية)

لجواز الصلاة في الطريق لا المرور

في المسجد

(قوله أرض) وداروحاوت

(يجب مسجدان على الناس

بالقيمة كرها) دود وعادية

(جل) الواثق (الولاية لنفسه

جاز) بالاجاع وكذا لو لم يشترط

لاحد فالولاية عند الثاني وهو

ظاهر المذهب بشر خلاف لما نقله

المصنف ثم لو صبه ان كان والا

فلسا كقواي ابن يحيى وقاري

الهداية وسجي (وينزع) وجوبا

بإثابة

مطلب

في اشتراط الواثق الولاية لنفسه

مطلب

في ترجع هلال الراي البصري

مطلب

في ترجع هلال الراي البصري

مطلب

في ترجع هلال الراي البصري

مطلب

في ترجع هلال الراي البصري

مطلب

في ترجع هلال الراي البصري

مطلب

في ترجع هلال الراي البصري

مطلب

في ترجع هلال الراي البصري

مطلب

في ترجع هلال الراي البصري

مطلب

في ترجع هلال الراي البصري

مطلب

مسجدا ونقط حومة المروضة للضرورة لكن لا تنقطع عنه جميع أحكام المسجد فلذا
ليجزأ المروضة بجنب ونحوه كما مر فافهم (قوله تؤخذ أرض) في الفتح ولو ضاق المسجد
ويجب أرض وقب عليه أو حاوت جاز أن يؤخذ ويدخل فيه اه زاد في البصرين
الخاتمة بأمر القاضي وتقصيده بقوله وقف عليه أي على المسجد يقصد انما لو كانت وقفا
على غيره لم يجوز لكن جواز أخذ المملوك كرها بعد الحوازي الأولى لأن المسجد لله تعالى
والوقف كذلك ولذا ترك المصنف في شرحه هذا التقيد وكذا في جامع الفصولين تأمل
(قوله بالقيمة كرها) لما روي عن الصحابة رضي الله تعالى عنهم لما ضاق المسجد الحرام
أخذوا أرضين بكرة من أصحابهم بالقيمة وزادوا في المسجد الحرام بصر عن الزبلي
قال في نور العين ولعل الاخذ كرها ليس في كل مسجد ضاق بل الظاهر أن يقتصر بمالم
يكن في البلد مسجداً خراذ لو كان فيه مسجد آخر يمكن دفع الضرورة بالذهاب اليه
ثم فيه سرج لكن الاخذ كرها أشد حرجا منه ويؤيد ما ذكرنا ناهل الصحابة اذا لم يجد
في مكة سوى المسجد الحرام اه (قوله جاز بالاجاع) كذا ذكره الزبلي وقال لأن
شرط الواثق عشر فراجح لكن الذي في القدوري انه يجوز على قول أبي يوسف وهو
قول هلال أيضا وفي الهداية انه ظاهر الرواية وقد رد السلامة فاسم على الزبلي دهواه
الاجاع بأن المتقول أن اشتراطها بعد الوقف عند محمد كافي التخيير وإنزاع في النهر
وأطال وأطلب وحاصل ما ذكره ان فيه اختلاف الرواية عن محمد واختلاف المشايخ
في تأويل ما نقل عنه وان هلالا أدرك بعض أصحاب أبي حنيفة لأنه مات سنة خمس
وأربعين وماتت قب ولفظ المشايخ يقال على من دونه اه وفي الفتح هلال الراي هو
هلال بن يحيى بن مسلم البصري نسب إلى الراي لأنه كان على مذهب الكوفيين ورأى بهم
وهو من أصحاب يوسف بن خالد البصري ويوسف هذا من أصحاب أبي حنيفة وقيل أن
هلالا أخذ العلم عن أبي يوسف وزفر ووقع في الميسرة والخشعة وغيرهما الرازي وفي
المغرب هو مخبر ياف لأمه من البصرة لأم الراي والرازي نسبة إلى الراي وهكذا يصح
في مسند أبي حنيفة وغيره اه (قوله خلافا لما نقله المصنف) أي عن المراجبة مر
انه لا يصح هذا الوقف عند محمد وبه بقي (قوله وسجي) أي في الله لي الآتي وهو
قول المتن ولاية نصب القيم إلى الواثق ثم لو صبه ثم للقاضي (قوله وينزع وجوبا)
مقتضاه انما القاضي بتركه والا غير تولية الخائن ولا شك فيه بمر لكن ذكر في البحر
أضاعن الخفاف ان له عزله أو ادخال غيره معه وقد يجاب بأن المقصود رفع ضرره عن
الوقف فاذا ارتفع بضم آخر اليه حصل المقصود قال في البحر وقد ماله لا يعزله القاضي
بمجرد الطعن في أمته بل بمضاهة ظاهره بيبينة وأنه اذا أخرجه وتاب وأتاب أعاده وان
امتناعه من التعصير ضايق وكذا لو باع الوقف أو بعضه أو قصر قصر فاغير جاز
عالمه اه وقوله لا يعزله القاضي بمجرد الطعن الخ سب ذكره الشارح في الفروع ويأتى

مطلب
فيما يعزل به الناظر

(أو) الواقف درو فغيره بالاولى
(غيره) أمون) أو عاجزاً أو ظهر به
فسي كسرب خمر ونحوه فتح

الكلام قرياً على حكم عزل القاضي بلا جحظة وسبقاً في الفصل قبيل قوله بأع داراً
حكم عزل الواقف الناظر (تيسره) إذا كان ناظر على أوقاف متعددة وظهرت
خيبته في بعضها أتى المقي أبو السعود بأنه يعزل من الكل قلت ويشهد قوله
في الشهادة أن الفسق لا يتجزى وفي الجواهر القيم إذا لم يرع الواقف يعزله القاضي وفي
خرائمه القيم إذا راع القيم لنفسه يعزله القاضي من يده قال البيهقي يؤخذ من الأول
أن الناظر إذا امتنع من إجارة الكتب الموقوفة كان للقاضي عزله ومن الثاني لو سكن
الناظر دار الواقف ولو بأجر المثل لعزله لأنه نص في خزانة الأكل أنه لا يجوز له السكن ولو
بأجر المثل اه وفي القضاة تنزل بالجنون المطبق سنة لأقل ولو يرى عاد إليه النظر قال
في المنهر والظاهر أن هذا في المشرط له النظر أو منصوب القاضي فلا وفي البيهقي أيضاً
عن أوقاف الصحابي الواقف لو وقف على قوم ولا وصل إليهم ما شرط لهم بزعامة القاضي
من يده وبولي غيره اه وينزل المتولي من قبل الواقف يموت الواقف على قول أبي يوسف
المقتضى به لأنه وكيل منه إذا جعله فيما في حياته وبعد موته كافي البصر (قوله لو
الواقف) أي لو كان المتولي هو الواقف (قوله فغيره بالاولى) قال في البصر واستقدمته
أن للقاضي عزل المتولي الثاني غير الواقف بالاولى (قوله غير أمون الخ) قال
في الاسعاف ولا يولي الأمين فأدرب نفسه أو بناتبه لأن الولاية مقيدة بشرط النظر
وليس من النظر تولية الخائن لأنه يصل بالمقصود وكذا تولية العاجز لأن المقصود لا يحصل
به ويستوي فيه الذكر والذكر والامني وكذا الامني والبصر وكذا الحدود في قذف إذا تاب لأنه
أمين وقالوا من طلب التولية على الواقف لا يعطى له وهو كمن طلب القضاء لا يقلد اه
والظاهر أنها شرائط الاولوية لا شرائط الصفة وأن الناظر إذا فسق استحق العزل
ولا ينزل كلقاضي إذا فسق لا ينزل على الصحيح المقتضى به وبشرط الصفة بالوقف وعمله
لا حريته واسلامه لما في الاسعاف ولو وصى إلى صبي تبطل في القياس مطلقاً وفي
الاستحسان هي باطله مادام صغيراً فإذا كبر تكون الولاية له ولو كان عبداً يجوز قياساً
واسمها نالاهيته في ذاته بدليل أن تصرفه الموقوف على المولى ينفذ عليه بعد العتق
لزوال المانع بخلاف الصبي ثم الذي في الحكم كالمسبوق أو أخرجهما للقاضي ثم عتق
العبد وأسلم الذي لا تعود اليهما اه بجر ملغصاً ونحوه في النهر وفي فتاوى العلامة
الشلبى وأما الاسناد الصغير فلا يصح بحال لا على سبيل الاستقلال بالنظر ولا على سبيل
المشاركة لغيره لأن النظر على الوقف من باب الولاية والصغير يولى عليه لقصوره فلا يصح
أن يولى على غيره اه وفي أنفع الوسائل عن وقف حلال لو قال ولا ينهائي إلى ولدي وفيهم
الصغير والكبير يدخل القاضي مكان الصغير رجلاً وإن شاء أقام الكبار مقامه ثم نقل
عنه ما روى من الاسعاف فهذه تقول صريحة بأن الصبي لا يصلح ناظر أو أماناً في الاشياء
في أحكام الصبيان من أن الصبي يصلح وصياً وناظر أو يقيم القاضي مكانه بالغا إلى بلوغه

مطلب
في شروط التولى

مطلب
مهم في تولية الصبي

كافي من قوله ابن وهبان من الوصايا ١٥ فقهه أنه لا يترك في المثلومة قوله وناظر
ثم رأيت مشرح الأشباه على ذلك أيضاً وأما ذكره المشرح في باب الوصي عن
الجبتي من أنه لو فوض ولاية الوقف لصبي صح انعقاده فقهه أن ما ذكره صاحب الجبتي
صريحه فقهه في الحاوي بقوله ولو أوصى إلى صبي فقهه فهو باطل في القياس ولكن
استحسن أن تكون الولاية إليه إذا كبر ١٥ وهذا هو ما زعم الاستعفاء ثم رأيت
في أحكام العاقل الاسترشاد عن فتاوى رشيد الدين قال القاضي إذا فوض التولية
إلى صبي يجوز إذا كان أهلاً للحفظ وتكون له ولاية التصرف كما أن القاضي يملك إذن
الصبي وإن كان الولي لا يأذن ١٥ وعليه فيمكن التوفيق بعمل ما في الاستعفاء وغيره
على غير أهل الحفظ بأن كان لا يقدر على التصرف أما القيد وعليه فتكون توليته من
القاضي إذا نه في التصرف والقاضي أن يأذن للصغير وإن لم يأذن له عليه وهذا أعلم أن
ما شاع في زماننا من تقويض نظر الأوقاف لسفير لا يعقل وسكتم القاضي الحنفى بمصحة
ذلك خطأ محض ولا سيما إذا شرط الواقف تولية النظر لا ورشداً فلا يرشد من أهل الوقف
فانه حينئذ إذا ولي بالغ عاقل ورشد وكان في أهل الوقف ورشدته لا تصح توليته فخالفتها
شرط الواقف فكيف إذا كان طفلاً لا يعقل ونم بالغ ورشدته ان هذا هو الحال لا البعد
واعتقادهم أن خبر الاب لا ينفذ لفاقه من فقير حكم الشرع وبخلاف شرط الواقف
واعطاء الوفاة من تدريس وأما وغيره إلى غير مستحقها كما أوضحت ذلك في الجهاد
في آخر فصل الجزية كيف ولو أوصى الواقف التولية لابنه لا تصح مادام صغيراً حتى يكبر
فتكون الولاية له كامل وكذلك اعتقادهم أن الارشاد إذا فوض واستند في مرض موته
لمن أراد صح لأن محتسبوا الارشاد ورشدته فهو باطل لأن الرشد في أمور الوقف صفة قائمة
بالرشد لا يحصل بمجرد اختيار غيره كما لا يصير الشخص الماهل عالم بمجرباً اختيار الغير
له في وظيفة التدريس وكل هذه أمور ناشئة عن الجهل وانساع العادة المخالفة لشرع
الحق بمجرد تحكيم العقل المختل ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم (قوله) وأما
يصرف ماله في الكفاية لانه استقرئ من أحوال المعتاطين أنهم استخبروا إلى أن يفرج
من جميع ما في يده وقد قرب عليه ديون هذا السبب فلا يبعد أن يجبره الحال إلى إضاعة
مال الوقف ط (قوله) وإن شرط عدم نزع (قوله) كالوصي فانه يزعم أن شرط
الوصي عدم نزع وإن كان ط (قوله) فلو أمأموه نصح تولية غيره قال في شرح المتن
معزى إلى الأشباه لا يجوز للقاضي عزل الناظر بشرط أنه النظر بلا خيانة ولو عزمه لا يصير
الناظر متولياً يصح عزل الناظر بلا خيانة لو منسوب للقاضي أي لا الواقف وليس
للقاضي الثاني أن يبعده وإن عزمه الأول بلا سبب لجل أمره على السداد إلا أن ثبت
أهليته ١٥ وأما الواقف فله عزل الناظر مطلقاً بغير ولو يجعل ناظر انصبه للقاضي

مطلب
فيعاشع في زماننا من تقويض
نظر الأوقاف للصغير

أو كان يصرف ماله في الكفاية
بجواز (وإن شرط عدم نزع) وأن
لا ينزع قاض ولا سلطان مخالفة
لحكم الشرع في بطل كالوصي
فلو أمأموه نصح تولية غيره أشباه

مطلب
في عزل الناظر

لم يملك الواقف اخراج كذا في تناوي صاحب التنوير ان يصرف والتفصيل المذكور
 في عزل الناظر نقله في البحر عن القنية وذكر المرحوم الشيخ شاهين عن الفصل الاخير
 من جامع القصولين اذا كان للواقف متول من جهة الواقف او من جهة غيره من القضاة
 لا يملك القاضي نصب متول آخر بلا سبب موجب لذلك وهو ظهور رخصة الاول او شيء
 آخر اه قال وهذا مقدم على ما في التنبيه اه ابو السعود قال وكذا الشيخ خير الدين
 أطلق في عدم صحة عزله بلا رخصة وان عزله مولانا السلطان فمطلقة ما لو كان
 منصوب القاضي اه ط قلت وذكر في البحر كلاما عن الخليفة ثم قال عقبه وفيه دليل على
 أن للقاضي عزل منصوب فاض آخر بغير رخصة اذا رأى المصلحة اه وهذا داخل تحت
 قول جامع القصولين اثنى آخر كادخل فيه ما لو عجز أو فسق وفي البعري عن حاوي
 المحسبي عن وقف الانصاري قال لم يكن من يتولى من جيران الواقف وقربائه الا
 برزق وفعل واحد من غيرهم بلا رزق فذلك في القاضي ينظر فيما هو الاصلح لاهل
 الوقت اه (تنبيه) قال في البحر واستفيد من عدم صحة عزل الناظر بلا رخصة عدمها
 لصاحب وظيفة في وقف بغير رخصة وعدم أهلية واستند على ذلك بمسئلة غيبة المتعلم
 من انه لا تؤخذ بحجة ووظيفته على حالها اذا كانت غيبته ثلاثة أشهر فهذا مع الغيبة
 فكيف مع الحضرة والمباشرة وسأني مسئلة الغيبة وحكم الاستتابة في الوظائف قليل
 قول المصنف ولاية نصب المقيم الى الواقف وفي آخر القرن الثالث من الاشياء اذا ولي
 السلطان مدرسا لاهل لم تصح وليته لان فعله مقيد بالمصلحة خصوصاً ان كان المقرر
 عن مدرسا اهل فان اهل لم يعزل وصرح البرازي في الصلح بان السلطان اذا اعلی
 غير المستحق فقد ظلم مرتين يمنع المستحق واعطاء غير المستحق اه ملخصا وذكر في البحر
 أيضا أن المتولي لعزل نفسه عند القاضي نصب غيره ولا يعزل بعزل نفسه حتى يبلغ
 القاضي ومن عزل نفسه الفراغ لغيره عن وظيفة الناظر وغيرها ان كان المتزول له غير
 اهل لا يقرره القاضي ولو اهل لا يجب عليه تقريره وأفتى العلامة قاسم بان من فرغ
 لسان عن وظيفة سقط حقه وان لم يقرر الناظر المتزول له اه قال القاضي بالاولى
 وقد جرى التعارف بصريح القرائن بالدراسم ولا يخفى ما فيه ونسبى الابراهم العلم بعد اه
 ما في البحر ملخصا لكن يتأني هذا ما يأتي في الفصل من أن المتولي اذا اودأ فاطمة غيره
 مقامه لا يصح الا في مرض موته وسأني تعلم الكلام عليه مع الجواب عنه هناك وذكر
 صاحب البحر في بعض رسائله أن ما ذكره العلامة قاسم لم يستند فيه الى نقل وانه شوافع
 في ذلك أي فلا يمتنع تقرير القاضي ومثل في الخبرية عما اذا قرر السلطان رجلا
 في وظيفة كانت لرجل فرغ لتقريره عما يعمل اجاب بانها ان قرر السلطان لغيره
 اذا الفراغ لا يمنع تقريره سواء قلنا بصحة الشنازع فيها او بعدمها الموافق لقواعد الفقهية
 كما حرره العلامة القندسي ثم رأيت صريح المسئلة في شرح منهاج الشافعية لابن حجر

مطلب

لا يصح عزل صاحب وظيفة بلا
 رخصة وعدم أهلية

مطلب

في التزول عن الوظائف

مطلب

لا يتبع الفراغ من تقرير
 القاضي في الوظيفة

مطلب

لوقر والقاضي بجلالهم قروا السلطان
آخر فاعتبر الاول

مطلب

الناظر المشروطة التقرير بمقتضى
على القاضي

مطلب

المقروغ له الرجوع عمال القراغ

مطلب

في اشتراط الغلة لنفسه

مطلب

في الوقت على نفس الوقت

(و جاز جعل غلة الوقت) أو
الولاية (لنفسه عند الثاني)
وعليه الفتوى (و) جاز (شرط
الاستبدال به)

مطلب

في استبدال الوقت بشرطه

معللاً بأن مجرد القراغ بسبب ضعف الأذن من انضمام تقرير الناظر اليه اه ملخصاً
وأقنى في الخبرية أيضاً بأنه لو قرأ القاضي بجلالهم قروا السلطان آخر فاعتبر تقرير القاضي
كأن كبل إذا هجر ما وكل فيه ثم قطع الموكل وأقنى أيضاً بأن الناظر المشروطة التقرير
لوقر شخصاً فهو والمعتدون تقرير القاضي أخذاً من القاعدة المشهورة وهي أن الولاية
الخاصة أقوى من الولاية العامة وبه أقنى العلامة قاسم وأما إذا اشترط الواقف
التقرير فاعتبر تقرير القاضي اه وأقنى في الخبرية أيضاً بأنه لو قرغ عن الوظيفة عمال
فقد مقروغ له الرجوع بالمال لأنه اعتاض عن حق مجرد وهو لا يجوز صرحوا به فاعلم
قال ومن أقنى بخلافه فقد أقنى بخلاف المذهب لئنا لم نعمل على اعتبار العرف الخاص وهو
خلاف المذهب والمسئلة مشهورة وقد وقع فيها التأخرين رسائل واتباع الحادثة أولى والله
أعلم وكسب على ذلك أيضاً كتابة حسنة في أول كتاب الصلح من الخبرية قرأها معهما ويسأني
تمام الكلام على ذلك في أول كتاب البيوع وحاصله جواز أخذ المال بلا رجوع
(قوله) و جاز جعل غلة الوقت لنفسه (الخ) أي كلها أو بعضها وعند محمد لا يجوز بناء
على اشتراطه التسليم إلى متول وقيل هي مسئلة مبتدأة أي غير منبئة على ذلك وهو أوجه
ويترفع على الخلاف ما لو وقف على عبده وأما مع عند أبي يوسف لا عند محمد وأما
اشتراط الغلة لم يرد به وأما أولاده فلا يصح حصته اتفاق الثبوت حر بهم عونه فهو
كل وقف على الجانب وثبوت لهم حال حياته يسع لمبايعها وقيل يجعل الغلة لنفسه لأنه
لو وقف على نفسه قبل لا يجوز وعن أبي يوسف جواز وهو المعتمد وما في الخلاف من أنه
لو وقف على نفسه وعلى فلان مع نفسه وهو حصه فلان وبطل حصه نفسه ولو قال ثم على
فلان لا يصح شيء من معنى على القول الضعيف بحر ملخصاً لكنه لم يستند في تضعيفه
واعتاد الجواز إلى نقل صريح وله بناء على عدم الفرق بين جعل الغلة لنفسه والوقف
على نفسه إذ ليس المراد من الوقف على شخص سوى صرف الغلة إليه لأن الوقف قد يرد
بالمنفعة فينتدبكون التصحيح المنقول في حصه الأول شاملاً لحصه الثاني وهو ظاهر
ويؤيده قول الشيخ ويترفع على الخلاف ما لو وقف على عبده وأما (الخ) مع أن
الخلاف المذكور في جعل الغلة لنفسه (قوله) أو الولاية) مفاده أنه فيه خلاف فحمل مع
أنه قدم أن اشتراط الولاية لنفسه بآثار الإجماع لكن لما كان في دعوى الإجماع نزاع
كما قلنا مع التوفيق بأن عن محمد وإثنين أحدهما وافق قول أبي يوسف والآخرى
تحالته فدعوى الإجماع مبنية على الرواية الأولى ودعوى الخلاف على الثانية فلا دخل
في التعليل فلذا امتنع الشارح عليهم في موضعين مشيراً إلى حصه كل من العبارتين فافهم
(قوله) وعليه الفتوى كذا قاله الصدوق الشهيد وهو محذور أصحاب التون ووجهه
في التعليل واختاره مشايخنا وفي الصريح الحواشي أنه المختار للفتوى ترجيحاً للناس
في الوقت وتكثيراً للضمير (قوله) و جاز شرط الاستبدال به (الخ) اعلم أن الاستبدال على

ثلاثة رجوعه الأولى أن يشترطه الواقف لنفسه ما ولد له وأولاده وغيره فالاستبدال فيه
 جائز على الصحيح وقيل اتفقا فالثاني أن لا يشترطه سوا مشروط عدمه أو سكت لكن صار
 بحيث لا ينتفع به بالكلية بأن لا يحصل منه شيء أصلاً ولا يني بموته فهو أيضاً جائز على
 الأصح إذا كان باذن القاضي ورأيه المصلحة فيه والثالث أن لا يشترطه أيضاً ولكن
 فيه نفع في الجلة وهذه خبر منه ربحاً وتخصاً وهذا لا يجوز استبدال على الأصح اختار كذا
 حرمه العلامة فتاوى زاده في رسالته الموضوعة في الاستبدال وأظن فيها طبعه
 الاستدلال وهو مأخوذ من القبح أيضاً كما ذكره عند قول المشرح لا يجوز استبدال
 العامر إلا في أربع وبأني فيه شروط الجواز وأما صاحب البصر في رسالته في الاستبدال
 أن الخلاف في الثالث انما هو في الأرض إذا ضعف عن الاستقلال بخلاف الدار إذا
 ضعف بخراب بعضها ولم تذهب أصلها فله لا يجوز حيث لا استبدال على كل الأقوال
 قال ولا يمكن قياسها على الأرض فإن الأرض إذا ضعف لا يرغب الباني في استئجارها
 بل في شرائها أما الدار فيرغب في استئجارها متى طولها لأجل تعميرها السكنى على أن
 باب القياس مسدود في زماننا وتم العمل بالنقل من الكتب المعقدة كما صرح به
 (قوله أرضاً أخرى) مغلوله بالاستبدال وعمل الصدوقين بالليل (قوله حينئذ)
 أي حينئذ كان القوي على قول أبي يوسف وأشار بهذا إلى أن اشتراط الاستبدال مفرغ
 على القول بجواز اشتراط الفلح لنفسه ولهذا قال في البصر وقتع في الهداية على
 الاختلاف بين المشيعين شرط الاستبدال لنفسه فجوزوه أبو يوسف وأبطله محمد وفي الخاتمة
 الصحيح قول أبي يوسف ١١ وذكر في الخاتمة في موضع آخر خمسة الشروط أجازها ووفق
 بينهم صاحب البصر في رسالته فجعل الأولى على ما إذا ذكر الشرط بلفظ البيع
 والثاني على ما إذا ذكره بلفظ الاستبدال بترتية تعبير الخاتمة بذلك والافهم مشكل ١١
 (قوله أو شرط بيعه) ظاهره أنه لا فرق بين ذكره بلفظ الاستبدال أو البيع وهو خلاف
 التوفيق المذكور اتفقا (قوله ويشتري بقتنه أرضاً) أي وأن يشتري على حذوقه
 • ليس عبادة وتقرصين • وقيد به لأن شرط البيع فقط عند الوقف كما مر أول الباب
 لأنه لا يدل على إرادة الاستبدال إلا بذكر الشراء وفي فتاوى الكاظمي عن
 الشرع ثلاث مسائل عن وقف شرط نفسه الاستبدال والبيع فأجاب بأن الوقف باطل
 لأنه لم يشترط البيع بعد الاستبدال كان عطف مقار وأطلق البيع ولم يقل واشترى
 بالفتن ما يكون وقفاً مكانه فأبطل الوقف لقول المصنف لو اشتترى بيع الأرض ولم يقل
 استبدال بقتنه ما يكون وقفاً مكانه فالوقف باطل ١١ (قوله إذا شاء) كذا وقع في عبارة
 الدروري لم يذكره في البصر والقبح أكثر الكتب التي رأيتها من رأيتهم مع بالذخيرة والظاهر
 أنه قيد للبيع لا للشراء فكأن المناسب ذكره قبل قوله ويشتري للتأويل أنه قد قبل الشراء
 فيلزم منه اشتراط البيع وإن لم ير دان يشتري بقتنه غيره وهو مفسد للوقف كما علمه هذا

أرضاً أخرى حينئذ (أو) شرط
 بيعه ويشتري بقتنه أرضاً أخرى
 إذا شاء فإذا فعل ساءت الثانية
 كالأولى في شرائها

ما ناهى ولم أر من نه عليه (قوله وان لم يذكرها) أى الشرط قال فى البحر ولو
 شرط أن يبيعها أو يشتري بثمنها أرضاً أخرى ولم يزد صاع استعسا أو صارت الثانية وقفا
 بشرط الأولى ولا يحتاج الى الاتفاق كالعبد الموصى بخدمته اذا قبل خطاً واشترى
 بثمنه عبداً آخر ثبت حق الموصى له فى خدمته (قوله ثم لا يتبدلها بمثلثة) قال فى الفتح
 الأنا يذ كعبارة تصدق ذلك دائماً وكذا ليس للقيم الاستبدال الآن بنص له عليه وعلى
 وزان هذا الشرط لو شرط لنفسه أن يقص من المعاليه اذا ما مرز يد ويخرج من مثله
 ومن استبدل به كان له ذلك وليس لقيمته أن يجعله له اذا أدخل وأخرج مرة فليس له ثانياً
 الا بشرطه ولو شرطه للقيم ولم شرطه لنفسه كان له أن يستبدل بنفسه اهـ وذكر فى البحر
 فروعاهم مئة فلترابع (قوله ولو للمساكين آل) أى ربيع وهذه المبالغة ليدكرها
 فى الدرر قال ح ولم يظهر لى وجهها (قوله بدون الشرط) دخل فيه ما لو اشترط عدمه
 كما سيذكره الشارح وفى شرح الوهبية عن الطرسوسى انه لا نقل فيه لكنه مقتضى
 قواعد المذهب لانهم قالوا اذا شرط الواقف أن لا يكون للقاضى أو السلطان كلام
 فى الوقف انه شرط باطل والقاضى الكلام لان نظره أعلى وهذا شرط فيه نفوت المصلحة
 للموقوف عليهم وتعليل للوقف فيكون شرطاً لا فائدة فيه للوقف ولا مصلحة فلا يقبل اهـ
 بحر (قوله بشرط فى البحر الخ) عبارته وقد اختلف كلام قاضين فى موضع يجوز
 لقاضى بلا شرط الواقف حيث رأى المصلحة فيه وفى موضع منع منه ولو صارت الأرض
 بحال لا يتنع بها والمعتقد أنه بلا شرط يجوز للقاضى بشرط أن يخرج عن الاتباع الكلية
 وأن لا يكون هنالك ربيع للوقف بعمره وأن لا يكون البيع بفن قاضى بشرط
 فى الاسعاف أن يكون المستبدل قاضى الجنة المسمى بذى العلم والعمل لتلاي يحصل
 التطرق الى ابطال أوقاف المسلمين كما هو الغالب فى زماننا اهـ ويجب أن يزداد آخر
 فى زماننا وهو أن يستبدل بعقار لا بدراهم ودناير فان قد شاهدنا انظاراً باكونها وقل
 أن يشتري بها بدلاً ولم أر أحداً من القضاة نقض على ذلك مع كثرة الاستبدال فى زماننا اهـ
 وحاصله انه بشرط له نسخة شرط أو سقط الشارح منها الثانى والثالث لظهوره الكنى
 فى الخامس كلام ما فى قريبا وأفا فى البحر زيادة شرط سادس وهو أن لا يبيعه ممن لا تقبل
 شهادته له ولا ممن له عليه دين حيث قال وقد وقعت حادثتان للفتوى • احداهما باع
 الوقف من ابنه الصغير فأجبت بأنه لا يجوز انما قالوا كيل بالبيع باع من ابنه الصغير
 والكبير كذلك خلافاً لما كاعرف فى الوكالة • ثانياً ما باع من رجل له على المستبدل دين
 وباعه الوقف بالدين وينبى أن لا يجوز على قول أبى يوسف وهلال لانهم لا يجوز أن البيع
 بالعروض فالدين أولى اهـ وذكر عن القسمة ما قيد شرطاً ما باعاً حيث قال وفى القسمة
 مبادلة دار الوقف بأخرى لا يجوز اذا كانت فى محلة واحدة أو محلة الأخرى خيراً
 وبالعكس لا يجوز أن كانت المـ أو كـ مساحة وقيمة وأجرة لاحتمال خرابها

مطلب
 فى اشترط الادخال والاخراج

وان لم يذكرها ثم لا يستبدلها
 بثالثة لانه حكم ثبت
 بالشرط والشرط وجد فى الأولى
 لا الثانية (وأما الاستبدال ولو
 للمساكين آل) بدون الشرط
 فلا علة الا للقاضى (درو بشرط
 فى البحر خروجه عن الاستفاد
 بالكلية وكون البديل عقاراً
 والمستبدل قاضى الجنة المسمى
 بذى العلم والعمل

مطلب
 فى شروط الاستبدال

في أدون الحلتين لدانتهما وقلة الرغبة فيها اه وزاد العلامة قتالي زاد في رسالته ثلثا
 وهو أن يكون البذل والمبذل من جنس واحد كما في الخائفة لو شرط لنفسه استبدالها
 بدار لم يكن له استبدالها بأرض وبالعكس اه بأرض البصرة قصد اه فهذا غير شرطه
 لنفسه فكذلك لا يكون شرطه فيما لو لم يشترطه لنفسه بالأولى تأمل ثم قال والظاهر عدم
 اشتراط اتحاد الجنس في الموقوفة للاستقلال لأن المتظور فيها كثرة الريع وقلة المروة
 والمؤنة فلا يستبدل الحائوت بأرض تزوع ويحصل منها غلة قدر أجرة الحائوت كان
 أحسن لأن الأرض أدوم وأبقى وأغنى عن كثرة الترميم والتعمير بخلاف الموقوفة
 للسكن لظهور أن قصد الواقف الاتعاق بالسكن اه ولا يخفى أن هذه الشروط
 فيما لم يشترط الواقف استبدالها لنفسه أو غيره فلا شرطه لا يلزم خروجه عن الاتعاق
 ولا مباشرة القاضي له ولا عدم ربيع بعمره كما لا يخفى فاقسم هذا التصريح (قوله
 ولو بالدرهم والدينار) وقد لم ير من البحر من اشتراط كون البذل عقارا وحاصلا
 أن اشتراط ذلك انما هو لكون الدرهم يحصى عليها كل الثقلانها وإذا كان المتروط
 كون المستبدل قاضي الجنة لا يخفى ذلك قلت وفيه نظر لأن قاضي الجنة شرط
 للاستبدال فقط لا للشرائط المتضمن أيضا فقد يستبدل قاضي الجنة بالدرهم ويسقط عنه
 أو عند الناظر ثم عزل القاضي وبأني في السنة الثانية من لا يخفى عليها فتصريح ثم ذكر
 في البحر أن تصريح كلام قاضيان جواز بالدراهم ولكن قال قارئ الهداية وإن كان
 للوقت ربيع والصك يرغب شخص في استبدالها أن أعطى مكانه بدلا كتردي عامته
 في صقع أحسن من صقع الوقت جاز عند أبي يوسف والعدل عليه والافلا قد عمن العقار
 للبذل فدل على منع بالدراهم اه واعترضه الخبر إلى بأنه كيف يخالف قاضيان
 مع صراحته بالجواز بما قاله قارئ الهداية مع أنه ليس فيه تعرض للاستبدال بالدراهم
 لا ببنى ولا اثبات اه قلت لا يخفى أن قوله أن أعطى مكانه بدلا الخ يدل على ثبوت الجواز
 بدون العقار بل صرح به في قوله والافلا ثم رد على البحر أن كلام قارئ الهداية
 لا يماز كلام قاضيان لأنه نفسه التمس والجواب أن صاحب البحر لم يشكر كون
 المنقول في المذهب ما قاله قاضيان ولكن مراده أن هذا المنقول كان في زمنهم
 وأن ما قاله قارئ الهداية يعني على تغير الزمان ويدل على أن مراده هذا قوله فيملي سبق
 ويجب أن يناد آخر في زماننا الخ ولا شك أن هذا هو الاحتياط ولا سيما إذا كان المستبدل
 من قضاء هذا الزمن وناظر الوقت غيره. ونحن نعم ما أنق به قارئ الهداية من جواز
 الاستبدال إذا كان للوقت ربيع يخالف لما روي في الشروط من اشتراط خروجه عن
 الاتعاق بالكتابة وبأنى نعلم الكلام عليه قريبا (قوله وكذا الوشرط عدمه) معطوف
 على قول المتن وأما بدون الشرط وقد منعنا عن الطرسوي أن هذا لا يقل فيه بل قواعد
 المذهب تقتضيه (قوله وهي إحدى المسائل السبع) الثانية شرط أن القاضي لا يعزل

وفي التهران المستبدل قاضي
 الجنة فالتنص به مطمئنة
 فلا يخفى ضياعه ولو بالدرهم
 والدينار وكذا الوشرط عدمه وهي
 إحدى المسائل السبع التي
 يخالف فيها شرط الواقف كما
 بسطه في الأشباه

مطلب
 يجوز مخالفة شرط الواقف
 في مسائل

الناظر له عزل غير الادل الثلاثة شرط أن لا يوجب وقفه أكثر من سنة والناس لا يرغبون في استئجاره سنة أو سكان في الزيادة تقع للفقراء فلهذا في الخالفه دون الناظر الرابعة لشرط أن يقرأ على قبره فالمتعين باطل أى على القول بكرامة القراءة على القبر والاحتار خلافه الخامسة شرط أن تصدق بما فصل القصة على من يسأل في مسجد كذا فالتصديق التصديق على سائل غير ذلك المسجد وأخرج المسجد وأعلى من لا يسأل السادسة لشرط للمستحقين خبراً وإجماعاً كل يوم فالتصديق دفع القيمة من التقدي في موضع آخر لهم طلب المعين وأخذ القيمة أى فالتصديق لهم لاله وذكرى الحمد المتفق انه الرابع السابعة تجوز الزيادة من القاضي على معلوم الامام اذا كان لا يكفه وكان عالماً تقياً وهذه الاخيرة سيد كرها الشارح في فروع الفصل الاثنى ويأتى الكلام عليها هناك وزاد عليها أخرى وهي جواز مخالفة السلطان الشروط اذا كان أصل الوقف لبيت المال (قوله وزاد ابن المصنف في زواجره) أى في حاشيته زواجر الجواهر على الاشياء والنظائر ونص عبارة أنفع الوسائل هكذا اذا نص الواقف على أن أحد الاشياء الناظر في الكلام على هذا الوقف ورأى القاضي أن يضم المصارف ويجوز له ذلك كالوصى اذا ضم إليه غيره بحيث يصح اه وهذا حاصل ما يأتى عن المعروفات قلت وأوصلها في الفهرست المتفق الى احدى عشرة فراجعه وزاد البري مستثنين الاول ما اذا شرط أن لا يوجب كبراً كدمن كذا وأجر المسئل أكثر من الثانية لشرط أن لا يوجب كبراً كدمن على صاحبه جاء به برهينه بأجرة مجله واعترض بأن العلم بالخوف على رقة الوقف كما هو مشاهد قلت وينبغي التفصيل بين الخوف على الاجرة والخوف على الوقف في الاول يصح بتجمل الاجرة (قوله وفيها) أى في الاشياء (قوله الاقارب) الاول لشرطه الواقف الثانية اذا غصبه فاصب وأجرى عليه الماسحتى صار بغير انقض القيمة ويشترى المتولى بها الرضا بدلا الثالثة أن يجعده الفاضل ولا يشترط أى وأراد دفع القيمة فلهذا في أخذها يشترى بها بدلا الرابعة أن يرغب انسان فيه يدل أكثر غلة وأحسن مصفاً فيجوز على قول أبي يوسف وعلمه الفتوى كما في فتاوى قارى الهداية قال صاحب التهر في كتابه اجابة السائل قول قارى الهداية والعمل على قول أبي يوسف معارض بما قاله صدر الشريعة من أن لا يفتى به وقد شاهدنا في الاستبدال ما لا يمتد ويصحى فان غلة القضا جعلوا حله لا بطل أو وفاء المسلمين وعلى تقديره فقد قال في الاسفاف المراد بالقاضى هو قاضى الجسنة المنسرى بذي العلم والعمل اه ولعمري ان هذا أعز من الكبريت الاجر وما أراء الانظار كذا فالأحرى فيه السدخوقا من مجاوزة الحد واقساما كل انسان اه قال العلامة البري بعده نقله أقول وفي فتح القدير والحاصل أن الاستبدال إما عن شرط الاستبدال الأول من شرطه فان كان لخروج الوقف عن انتفاع الموقوف عليهم فينبغي أن لا يتحقق نفسه وان كان لا لذلك بل اعتدق أنه أمكن أن يؤخذ بثبته ما هو خير منه مع كونه متعاقباً فينبغي

وزاد ابن المصنف في زواجره
ثامنة وهي اذا نص الواقف
ورأى الحاكم ضم مشارف جائز
كالوصى وعزاه لانفع الوسائل
وفيها لا يجوز استبدال العام
الاقارب

مطلب
لا يستبدل العام الاقارب

قلت لم يكن في معرفته المتفق اني السعدية في سنة (٦٠٣) احلى وخمسين وتسعة مائة وورد الامر

الشريف يمنع استبداله وامر
أن يصير بآذن السلطان تبعاً
لترجيح صدر الشريعة انتهى
فليقتطع وفيه أيضاً لشرط الوقت
العزل والنصب وما رأت التصرفات
لمن يتولى من أولاده ولا يدخلهم
أحد من القضية والامراء وان
داخلهم فليمنع لعنة الله هل
يمكن ملّا خاتم فأجاب بأنه في سنة
أربع وأربعين وتسعة مائة قد
حررت هذه الأوقات المشروطة
هكذا فالتولون نوع من الامراء
يعرضون الدولة العلية على
مقتضى الشرع ومن دونهم رتبة
يعرضها رأيهم مع قضاء البلاد
على مقتضى المشرع من المواد
لا يضاف القضية المتولين ولا
التولون القضية بهذا ورد الامر
الشريف فالواقفون لو أرادوا
أي قسدهم يصدروا إذا
داخلهم القضية والامراء فليمنع
المنفعة للمعقول لما تقرر أن
الشروط المخالفة للشرع جميعها
لقوا باطل انتهى فليقتطع (في)
على أرض ثم وقف البناء) قصداً
(يدونها ان الأرض مملوكة لا يصح)

مطلب
في وقف البناء بدون أرض

مطلب
مناظرة ابن الشحنة مع شيخه
العلامة قاسم في وقف البناء

أن لا يجوز لأن الواجب ابقاء الوقف على ما كان عليه دون زيادة ولا نقصان وجب
لتجويزه لأن الموجب في الأقل الشرط وفي الثاني الضرورية ولا ضرورة في هذا إذا لوجب
الزيادة بل ينشأ كما كان اه أقول ما قاله هذا المحقق هو الحق والصواب اه كلام البيرى
وهذا ما حرره العلامة القناني كما تقدمناه (قوله قلت لكن الخ) استدل بالثبوت في الصورة
الرابعة المذكورة (قوله يمنع استبداله) أي استبدال العاشر إذا قل ربيعه ولم يخرج
عن الاستقاع بالكلية وهو الصورة الرابعة بقوله تعالى ترجيح صدر الشريعة
فإن الذي رجحه هو هذه الصورة كما قلناه أيضاً (قوله فالتولون الخ) لا يحنى ما في هذه
العبارة من الركاهة والظاهر أنهم معتمدين على عبادة تركية وخصائصها أنه ورد الامر بعدم
العمل بهذا الشرط فإذا كان المتولي من الامراء لا يستقل بنفسه بل يعرض
أمر الوقف على الدولة العلية أي على السلطان لقرب الامية فيه فينصرف بالوقف برأي
السلطان على مقتضى الشرع الشريف وان كان المتولي ممن دون الامراء في الرتبة
وهو من لا وصوله بنفسه الى السلطان يعرض أمر الوقف برأي الامر اعلى القضية
ليصرفه معهم على وفق المشرع من المواد الخالصة ولا يضاف المتولي القاصي
إذا أمر بالمشرع ولا القاضي المتولي إذا كان تصرف المتولي على وفق المشرع
(قوله فالواقفون الخ) حاصله أن الواقفين إذا شرطوا هذا الشرط ولعنوا من يدخل
الناظر من الامراء والقضاة كانوا هم المعقولين لأنهم أرادوا بهذا الشرط أنه مهما صدر
من الناظر من الفساد لا يضر أحد وهذا شرط مخالف للشرع وفيه تغيرت المحللة
الموقوف عليهم وتعليل الوقف فلا يقبل كما تقدمناه عن أخضع الوسائل (قوله في على
أرض الخ) كان المناسب للمصنف ذكر هذه المسئلة عند قوله ومنقول فيه تعامل لما تقرر
أن البناء والغراس من قسم المنقول وقد لا يخفى فيه الشبهة كما سنحققه فيما يلي ومن
ذكرها هنا الفصل بين مسائل الاستبدال والبيع (قوله ثم وقف البناء مقصداً) احتريزه
عن وقفه تعالى الأرض فانه جائز بلا نزاع ثم اعلم أن العلامة قاسم أفق بأنه لا يصح وقف
البناء بدون أرض وعزاً الى الأصل للإمام محمد وعلى هلال بن يحيى البصري والخمساف
والواقفات والمخمرات وقال يحتمل هذا المانع أن يكون لعدم التعارض بل لأن غير
المنقولات تبقى بنفسها مدة طويلة فتصير متأدية بخلاف البناء فانه لا يلائمه
بدون الأرض فلا يلزم التصریح فثبت أنه باطل بالاتفاق والحكم به باطل اه لمخالفت
لكن في البصر عن الشبهة وقف البناء من غير وقف الأصل لا يجوز هو الصحيح لانه منقول
وقفه غير متعارف وإذا كان أصل البقعة منقولة على جهة قرب فبني عليها بناء ووقف
بها على جهة قرب أخرى اختلفوا فيه اه فهذا صريح بأن عدم الجواز كونه غير
متعارف للمأذ ذاء العلامة قاسم بحيث تعورف وقفه بما روى عن هذا قلته تليده العلامة
عبد البر بن الشحنة بصحاحي بينهما كلام في مجلس السلطان الملك الظاهر ٨٧٢ سنة

وقال ان الناس من زمن قديم نحو مائتي سنة والى الآن على جوارزه والاحكام به من
القضاة العلم متواترة والعرف باره فلا ينبغي أن توقف فيه اه ورده العلامة محمد
ابن ظهيرة القرشي كافي فتاوى الكازروني بما حاصله أنه خالف نصوص المذهب على
عدم جواز وقف وتأليف شيخه الذي أجمع علماء عصره من المذاهب الاربعة على علمه وقبول
قوله وأنه اعتمد على قول مرجوح وأنه احتج بالعرف وعمل القضاة والعرف لا يصادم
المنقول وحكم القضاة المرجوح لا يثبت اه قلت لا ينبغي عليك أن المتق به الذي عليه
المتون جواز وقف المنقول المتعارف وحيث ما روقف البناء متعارفا مكان جوارزه

موافقا للمنقول ولم يتخالف نصوص المذهب على عدم جوارزه لانها مبنية على أنه لم يكن
متعارفا كإدخاله عليه كلام الذخيرة الملتزم بآتي قرينة الصنف على جوارزه اذا كان
البناء في أرض محشورة وهذا الذي ستره في البصر أخذ ان يقول الظهيرة وأما اذا وقفه
على الجهة التي كانت البقعة وقفا عليها جازا فاعاها البقعة أن قول الذخيرة لا يميزه
الصحيح مقصورا على ما عدا صورة الاتفاق وهو ما اذا كانت الارض ملكا أو وقفا على
جهة أخرى قال وقصره الطرسوسي على الملك وهو غير ظاهر اه قلت وهو كذلك

فان شرط الوقف التأييد والارض اذا كانت ملكا لغيره فالملك استردادها امره بنقض
البناء وكذا لو كانت ملكا له فان لورثته بعد ذلك فلا يكون الوقف مؤبدا وعلى هذا
فينبغي أن يستثنى من أرض الوقف ما اذا كانت معدة للاحتكار لان البناء يبنى فيها
كما اذا كان وقف البناء على جهة وقف الارض فانه لا طالع لنقصه والظاهر أن هذا
وجه جوارزه وقفه اذا كان متعارفا ولهذا أجازوا وقف بناء قنطرة على النهر العام وقالوا
ان بناءها لا يصح كونه ميراثا وقال في الخاتمة انه دليل على جواز وقف البناء وحده يعني
فيما سبيله البقاء كما قلنا وبه ينفع الحال وبزول الاشكال ويحصل التوفيق بين الاقوال
(قوله وقبول صح وعلمه الفتوى) أخذ من اطلاق ما نقله عن فاضل الهداية فقد قال

في العصر ان ظاهره أنه لا فرق بين أن تكون الارض ملكا أو وقفا لكنه محقق لم يحز به
كما علمه اتفاقا وما يأتي عن فتاواه وقد علمت ما فيه من مخالفة للتأيد وعن هذا نص
في الخاتمة وغيره ما على أنه لا يجوز وقف البناء في أرض هي عارية أو أجرة كما يأتي فيجب
حل كلام فاضل الهداية على غير الملك (قوله وأقره المصنف) ليس في عبارته التصريح
بالملك وأما شارح الوهبانية فليس في كلامه تصريح بترجيحه فانه قال نظما

وتجوز ان يضاف البناء دون أرضه • ولولا ملك القبر بعض يتردد
(قوله والصحيح الصحة) أي اذا كانت الارض محشورة كما علمت وعن هذا قال في أنفع
الوسائل انه لو بنى في الارض الموقوفة المستأجرة مسجدا انه يجوز قال واذا جاز فعلى
من يكون حكره والظاهر أنه يكون على المستأجر مادامت المدة باقية فاذا انقضت ينبغي
أن يكون من يت مال الخراج وأخواته ومصالح المسلمين (قوله لو الارض وقفا) مبني

وقبل صح وعلمه الفتوى سئل
فاضل الهداية عن وقف البناء
والقصر بلا أرض فأجاب
الفتوى على صحة ذلك ورجحه
شارح الوهبانية وأقره المصنف
معلا بأنه منقول فيه تعامل
فتعين به الاتفاق (وان موقوفة
على ما عين البناء جاز) تبعا
(اجماعا وان) الارض (لجهة
أخرى فتعلق فيه) والصحيح
الصحة كافي المنظومة الحميدة
وسئل ابن نجيم عن وقف الاشجار
بلا أرض فأجاب بصح لو الارض
وقفها ولو لغير الواقف

على ما مشى عليه المتن (قوله في الأرض المحتكرة) أصل الحكم المنع بحر عن الخطط
وفي الخبرية الاختصار فقد اجابة بقصدية استبقاء الأرض مقررة للبناء والغرس أو
لاحدهما (قوله فأجابتم) أي يجوز بيعه ووقفه أما البيع فقد تمنا الكلام عليه محمدا
في أول كتاب الشركة وأما وقف المأجور ففي البحر يصح ولا تطل الاجارة فإذا انقضت
أومات أحدهما صرف إلى جهة الوقف وأما وقف المزهون فبأن يانه قبيل
الفصل وأما وقف الشجر فهو كوقف البناء وفي البرازية غرس شجرة ووقفها أن غرسها
على أرض مملوكة يجوز وقفها تبعاً للأرض وإن بدون أصلها لا يجوز وإن كانت
في أرض موقوفة أن وقفها على تلك الجهة يانز كافي البناء وإن وقفها على جهة أخرى
فعل الخلاف المذكور في وقف البناء (قوله له أاجارة) يستقضى منه ما ذكره الخلفاء
من أن الأرض إذا كانت مستقررة للاحتكار فانه يجوز بحر قال في الامعاف وذكر
في أوقاف الخلفاء أن وقف حوائت الاسواق يجوز أن كانت الأرض باجارة في أيدي
الذين يربوها لا يضر جهن السلطان فيها ولا يربو بهم وإنما عليه يأخذها منهم وتداولها
وتقسم بينهم لا يضر لهم السلطان فيها ولا يربو بهم وفي أيديهم يتابعون لو يربوها ويجوز فيها
خفف عن سلف ومضى عليه الدور وهي في أيديهم يتابعون لو يربوها ويجوز فيها
وصاياهم وبدون بناءها ويصدونه وينون غيره فكذلك الوقف فيها يانزاه وأخره
في الفتح وذكر أيضاً أنه مخصص لاطلاق قوله أاجارة وقد علت وجهه وهو بناء التأييد
وهو مؤيد لما قلنا من تخصيص الوقف بما إذا كانت الأرض محتكرة (تمت) *
في البرازية وقف الكر دار بدون الأرض لا يجوز كوقف البناء بالأرض اه وفي مزادة
الخبرية الكر دار هو أن يحد المزراع في الأرض بناءً وغراساً أو كسباً بالتراب يصير به
غالب أهل القتاوى اه قلت فعل هذا ينبغي التفصيل في الكر دار فإن كان كسباً
بالتراب فلا يصح وقفه وإن كان بناءً أو غراساً فبصدقه مأمور في وقف البناء والشجر ومن
الكر دار ما يسهى إلا أن كذا في حوائت الوقف وهو ما من رفوف مربعة في الحائون
وأغلاق على وجه القراوين منه ما يسهى قيمة في البساتين وفي الجماعات وقد أوقفناه
في تنقيح الحامدية والظاهر أنه لا يصح وقفه لعدم العرف الشائع بخلاف وقف البناء
والشجر فانه مما شاع وزاع في عامة البقاع (قوله وأما الزيادة في الأرض المحتكرة المبحر)
محل ذكر هذه المسائل في أول الفصل الآتي عند ذكر اجارة الوقف والحاصل أن مستأجر
أرض الوقف إذا بنى فيها ثم زادت أجرة المثل زيادة فاحشة فمات أن تكون الزيادة بقسم
العمارة والبناء أو بسبب زيادة أجرة الأرض في نفسها في الأول لا تلزمه الزيادة لأنها
أجرة عمارته وبنائه وهذا لو كانت العمارة ملكه أمالو كانت له لو وقف كالو بنى بأمر الناظر
ليرجع على الوقف تلزمه الزيادة ولهذا قيد بالاحتكرت وفي الثاني تلزمه الزيادة أيضاً كما يأتي
بيانه في الفصل (قوله أمر برفع العمارة) ينبغي تقييده بما إذا لم يضر رفعه بالأرض أخذ

وسئل أيضاً عن البناء والغراس
في الأرض المحتكرة هل يجوز
بيعه ووقفه وهل يجوز وقف العين
المزهوة أو المستأجرة فأجاب
نعم وفي البرازية لا يجوز وقف
البناء في أرض عارية أو اجارة
وأما الزيادة في الأرض المحتكرة
ففي المئة حائون لرحل في أرض
وقف فأبى صاحبه أن يستأجر
الأرض بأجر المثل أن العمارة
لورفعت تستأجر بأكثر
عما استأجره أمر برفع العمارة

مطلب
في وقف الكر دار والكسب

مطلب
في زيادة أجرة الأرض المحتكرة

مطلب
في استبقاء العمار بعد فراغ مقده
الاجرة بما جازي المثل

وتؤجر لغيره والالتزام في يده بذلك
الاجر ومثله في الجبر وفيه لو زيد
عليه ان اجارة بمشاهدة تقسغ
عند رأس الشهر ثم ان ضرر رفع
البناء لم يرفع وان لم يضر رفع أو
تملكه القيم برضا المستاجر
فان لم يرض يبقى الى أن يخلص
ملكه بحسب

مطلبه (قوله وتؤجر لغيره) لأن التمسك غن اجر المثل لا يجوز من غير ضرورة جبر
(قوله والالتزام في يده بذلك الاجر) لأنه فيه ضرورة جبر عن المحيط وظاهر التعليل
ترصها يده ولو بعد فراغ مدة الاجارة لانه لو امر برفعها لتؤجر من غيره بلزم ضرره
وحيث كان يدفع اجرة مثلها لم يوجد ضرر على الوقت فتترك في يده لعدم الضرر على
الخاصين ويحتج قلوبان المستاجر كان لورثته الاستبقاء أيضا الا اذا كان فيه ضرر على
الوقت ويحتمل ما بان كان هو وارثه مقلدا أو سبي المعاملة أو متعلقا بحسب على الوقت
منه أو غير ذلك من أنواع الضرر كما في حاشية الخبير الرمي من الاجارات وأقضى به في فتاواه
الخير بملكه بخلافه لاطلاق المتون والشروح من أنه بعد فراغ المدة يؤمر بالرفع
والتسليم وبه أقضى في الخيرية أيضا قبيل باب ضمان الاجير في خصوص الارض المستكرة
قلت لكن ينبغي تخصيص اطلاق المتون والشروح واخراج الارض المدة للاحتكار
من هذا الاطلاق ليتوافق كلامهم ويؤيد ذلك ما مر من الخلفا من صحة وقف البناء
في الارض المستكرة وقتها وجهه وهو ان البناء عليها يكون على وجه الدوام فيبقى
التأسد المشروط لصحة الوقت ومثل ذلك غالب القرى التي هي وقف أو وليت المال
فان أهلها اذا علوا أن ينالهم وغراسهم يقطع كل سنة وتؤخذ القرية من أيديهم وتدفع
لغيرهم لم يزعموا انهم يقيمون بعمارتها ومثل ذلك اصحاب الكردار في البساتين
وقصورها وكذا اصحاب الكسك في الحوايت وقصورها فان ابقاها في أيديهم بسبب
لعمارتها ودوام استقلالها في ذلك تقع للاوقاف وبيت المال ولكن كل ذلك بعد كونهم
يؤدون اجرة مثلها بالانقصان فاحش وهذا اختلاف الواقع في زماننا ولا حول ولا قوة
الا بالله العلي العظيم وهذا خلاصة ما حزنه في رسالي المسماة تنوير العبارة فمن هو
أحق بالاجارة فعليك بها فانها بدية في بابها مقبلة للطلاب اوقه تعالى الحمد (قوله وفيه)
أي في الجبر وعزاه الى المحيط وغيره (قوله ولو زيد عليه) أي من غير أن يزيد اجر المثل
في نفسه فتاوى الخيرية ويدل لقوله الا في والظاهر أنه لا تقبل الزيادة الخ فظهر
أن المراد زيادة متعنت فافهم (قوله تقسغ عند رأس الشهر) أي قبل دخوله لانه
اذا استأجر مشاهدة كل شهر يكذا الصبح في الشهر الاقل فقط وكلما دخل شهر صحت فيه
(قوله أو تملكه القيم) هذا فيما اذا ضرر رفع البناء فكان عليه أن يقول فان لم يضر رفع
وان ضرر لا يملكه القيم والخ وعبارة الجبر يتظر ان كانت اجرة بمشاهدة اذا جازي رأس
الشهر كان القيم فسح الاجارة ثم يتظر ان كان وقع البناء لا يضر بالوقف فله رفعه لانه ملكه
وان كان يضره بغيره لرفع نفسه لانه وان كان ملكه فليس له أن يضر بالوقف ثم ان رضى
المستأجر ان يملكه القيم للوقف بالقيمة مبنيا أو من زعم أيهما كان أخف يملكه القيم
وان لم يرض لا يملك لأن التمسك بغير رضاء لا يجوز فيبقى الى أن يخلص ملكه اه قلت سألني
في كتاب الاجارات أنه ان ضرر تملكه القيم لجهة الوقف جبرا على المستاجر كما في عاقبة

الشروح فيقول عليها لأنها النقل المذهب بخلاف فتاوى اهـ وقد كرمته في المنع
هناك وحاصل أنهم في الفتاوى حكاك الحيط والخاتمة والعمادية جعلوا الخبر المستأجر
ولو كان القطع بضرر وأصحاب الشروح جعلوا الخبر للناظران ضرر والاقتضا مستأجر
ولا يعني أن كلاما في الفتاوى والشروح مختلفا لم يترتب قوله والاعتناء فيده كاتبها
عليه أضافا وعلت التوفيق على التحقيق (قوله) والظاهر أنه لا تقبل الزيادة (الخ) حاصله
أنها مثل المشاهدة فاته في المشاهدة لا تقبل الزيادة أيضا بل يصبر إلى انتهاء الشهر والحاصل
أنه لا تقبل الزيادة في كل الصور حيث لم يزد أي منتهى في ذاتها للزوم العقد وعدم موجب
الفسخ فلو قال والظاهر أنها كذلك لكان أنصر وأولى أقاده الخير الرمي في حاشية البحر
(قوله) وأما وقف الاقطاعات (الخ) هي ما يقطعها الامام أي يعطيه من الاراضي رتبة
أو منتهى لمن يسبق في بيت المال وحاصل ما ذكره صاحب البحر في رسالته التعفة الموضوعة
في الاراضي المصرية أن الوقف لا أرض من الاراضي لا يتناول أن يكون مالكها من
الاصل بأن كان من أهلها عين من الامام على أهلها وتلقى المثلث من مالكها بوجه من
الوجوه وأغريهما فإن كان الأول فلا خفاء في صحة وقفه ولو جرد ملكه وإن كان الوقف
غيرهما فلا يتناول ما وصل إلى يده باقطاع السلطان إياها له أو بشراء من بيت المال من
غير أن تكون ملكه فإن كان الأول فإن كانت مواتا أو ملكا للسلطان صح وقفها
وإن كانت من حق بيت المال لا يصح قال الشيخ فاسم ان من أقطعها السلطان أرضا لمن
بيت المال ملك المتصفة بمقابلته ما أعدته فله إدارتها وتطلعيه أو إخراجها من الاقطاع
لأن للسلطان أن يخرجها منه اهـ وإن وصلت الارض إلى الوقف بالشراء من بيت
المال بوجه مسروق فإن وقفه صحيح لأنه ملكها ويراعى فيها شروطه سواء كان سلطانا أو أميرا
أو أميرا أو غيرهما وما ذكره السيوطي من أنه لا يراعى فيها الشرائط إن كان سلطانا أو أميرا
فمحمول على ما إذا وصلت إلى الوقف باقطاع السلطان من بيت المال أو بناء على أصل
في حذبه وإن كان الوقف لها السلطان من بيت المال من غير شراء فأفتى العلامة فاسم
بأن الوقف صحيح بأجابه حينئذ من وقف السلطان بضمق فانه أوصد أو ضا من بيت
المال على مصالحه مصدر وأفتى بأن سلطانا أو لا يملك إبطاله اهـ حاصل ما في الرسالة قلت
وما أفتى به العلامة فاسم مشكلا لما تقدم من أنها إن كانت من حق بيت المال لا يصح
وكذا ما سبذ كره الشارح في فروع الفصل الثاني من البسوط من أن السلطان مخالفة
شرط الوقف إذا كان غالب بهات الوقف قري ومن أزع لأن أصلها لبيت المال أي
فم تكن وقف حقيقة بل هي أرض أو أخرجها الامام من بيت المال وعينها لمن يستحق منه
من العلماء وغيرهم كالأ وفضناه في باب العشر والخراج والجزية وقد ما هناك أنه إذا لم يعلم
شراؤه ولا عدمه فالظاهر أنه لا يحكم بجهة وقفها لأن شرطه الملك ولم يعلم ولا يترتب عليه
من وقفها لأن الأصل بقاؤها لبيت المال كما يشهد المذكور عن البسوط ولهذا أفتى

مطلب
مهم في وقف الاقطاعات

بني لواجبته مسانته أو مدة
طويلة والظاهر أنه لا تقبل
الزيادة دفعا للضرر عليه ولا ضرر
على الوقف لأن الزيادة إنما كانت
بسبب البناء لا لزيادة في نفس
الارض انتهى وأما وقف
الاقطاعات ففي النهر لا يجوز إلا
إذا كانت الارض مواتا أو ملكا
للإمام فأقطعها رجلا

مطلب
في أوقاف الموات والأصهار

المولى أبو السعود بأن أوقاف المملوك والامراء لا يراعى شرطها لانها من بيت المال
 أو قول الله اه وأما ذكره في التهرنك من قوله وإذا لم يعرف الحال في الشراء من
 بيت المال فالاصل هو العصة فالظاهر أن معناه إذا علم الشراء ولكن لم يعلم حاله هل هو
 صحيح أم لا لعدم وجود شرطه لانه لا يصح الشراء من بيت المال الا اذا كان بالمسلمين ساجدة
 كما مر هناك فيحصل على الامسل وهو الحق فافهم ولعل مراد العلامة قاسم بقوله
 ان الوقت صحيح أى لازم لا يتقضى على وجه الارصاد المقصود منه وصول المستحقين الى
 حقوقهم ولم يرد حقيقة الوقت وقد مناعلم ذلك هناك فراجع (قوله يجعلونها مشقاة
 صورية) أى بدون شرائطه المسوقة لعدم احتياج بيت المال الى بيعها في هذه الدولة
 العثمانية أمرا لقبها الاسلام والمسلمين ومقتضاه أنه لا يكون وقتا حقيقة بل هو ارصاد
 كما علمه مما مر من انه اذا ظلم يكن مما جعل حال شرائه حتى يعمل على العصة فافهم (قوله
 لمصلحة عم) كالوقت على المسجد بخلافه على معين وأولاده فانه لا يصح وان جعل آخره
 للنقرا كما وضعه العلامة عبد البر بن النصف ط (قوله ويؤجر) لأن بيت المال
 مع من صالح المسلمين فاذا أتته على مصرفه الشرعى يناب لاسيما اذا كان يخاف عليه
 أمره الجور الذين يصرفونه في غير مصرفه الشرعى فيه يكون قد منع من بيعهم
 ويصرف ذلك التصرف ذكره العلامة عبد البر ط ومفاده أنه ارصاد لا وقف حقيقة
 كما قد مرناه (قوله قلت الخ) أصله ما في الخلية لأن سلطانا فاذن لقوم أن يجعلوا أرضا
 من أراضى بلده حوانيت موقوفة على المسجد وأمرهم أن يزيدوا في مسجدهم قالوا
 ان كانت البلدة خفت عنوة تقبلنا ثم نصير ملكا للعاثين فيجوز أمر السلطان فيها
 واذا خفت صلتا حتى على ملك ملاكها فلا يتخذ أمره فيها اه قلت ومفاد التعليل
 أن المراد بالمتسوحة عنوة التي لم تقسم بين العاينين اذ لو قسمت صارت ملكا لهم حقيقة
 فتأمل (قوله أطلق القاضي) أى أجاز ط عن الوائى (قوله يبيع الوقت) أى كله
 أو بعضه كما أفهمه المولى أبو السعود فقال ان لم يكن مسجلا وباعه برأى الحاكم يطل
 وقفية ما باعه والباقي على ما كان كما قلناه عنه المصنف في المنع (قوله غير المسجل) معنى
 قولهم مسجلا أى محكوما بلزومه بأن هذا الزوم حادثة وقع التنازع فيها فحكم القاضي
 بالزوم بوجهه الشرعى وعلى مسجلا لأن الحكم به يكتب في سجل القاضي
 (قوله وكان حكما يطلان الوقت) الضمير في كان عائدا الى اطلاق القاضي وصاوة البرازية
 كان مسجلا بجهة يبيع الوقت اه والظاهر أن الحكم بطلان الوقت يكون بعديعه تأمل
 (قوله كما حققه المصنف) حيث ذكر أن هذا ليس مبيدا على قول الامام فقط بعدم لزوم
 الوقت بل التحويل ل هو صحيح على قولهما أيضا لوقوعه في فعل مجتمد منه كما صرح به
 في البرازية ويؤيد قول قارئ الهداية اذا رجع الواقف عما وقفه قبل الحكم بلزومه
 صح عنده لكن القسوى على خلافه وانه يلزم بلا حكم ومع ذلك اذناضى بجهة الرجوع

قال وأغلب أوقاف الامراء بغير
 انها موقوفات يجعلونها مشتركة
 صورية من وصيكت بيت المال
 وفي الوهبانية

ولو وقف السلطان من بيت مالنا
 لمصلحة عم يجوز ويؤجر

قلت وفي شرحها للشرع لا
 وكذا يصح أنه بذلك ان وقت

عنوة لا يصلح البقاء ملكا ملكها
 قبل التمتع (أطلق) القاضي يبيع

الوقت غير المسجل لو ائث الواقف
 قباع صح) وكان سكا يطلان

الوقت لعدم تسجله حتى لو باعه
 الواقف أو بعضه أو رجع عنه

ووقفه لجهة أخرى وحكمه بالتأني
 قبل الحكم بلزوم الاول صح

الثاني لوقوعه في محل الاجتهاد
 كما حققه المصنف

مطلب

في اطلاق القاضي يبيع الوقت
 لائقا ولو ائث

قاض حتى صم وتذفاد اوقفه ثانيا على جهة أخرى وحكم به حاكم صم وزم وصار
 المعتبر الثاني لتأديده بالحكم اه وبه يدفع ما ذكره العلامة قاسم ومن تبعه من عدم النفاذ
 مع الإبقاء قضاء المرجوح اه وليس كذلك لما في السراجية من نصيح ان المقتضى يقتضى
 بقول الامام على الاطلاق ثم يقول اني يوسف ثم يقول محمد ثم يقول زفر والحسن بن زياد
 ولا يقتضيان ذلك يمكن مجتهدا وقول الامام صحيح أيضا فقد جزم به بعض أصحاب المتون
 ولم يقولوا على غيره ويرى رحمه ابن كمال في بعض مؤلفاته واذا كان في المسئلة قولان معصيان
 يجوز القضاء والاقتضاء أحدهما هذا حاصل ما ذكره المصنف وفيه نظر فان كتب
 المذهب مطبقة على ترجيح قولهما يلزمه بالاحكام وبأنه المقتضى وفي الفتق أنه الحق كما تتر
 فعلى المقتضى والقاضي العمل به وأما قوله جزم به بعض أصحاب المتون الخ فتنبه انهم ذكروا
 أولا قول الامام لكون المتون موضوعة لتل مذهب ثم ذكروا قولهما وقرعوا عليه وما
 قول السراجية ان المقتضى يقتضى قول الامام على الاطلاق ولا يقتضيه ذلك في غير ما صرح
 أهل المذهب بترجيح خلافه ولذا قال اذا لم يكن مجتهدا ولا شك أن أهل الاجتهاد
 في المذهب يجوزوا قولهما فعليا اتباع ترجيحهم والا كان عبثا كما رجحوا قولهما في
 المزاحة والطرفين أن قوله مرجوح والقضاء بالمرجوح غير صحيح وأما ما أتى به
 قارئ الهداية فقد أتى نفسه بخلافه وقال لكن القنوي على قولهما انه لا يشرط لزومه
 شيء مما شرطه أبو حنيفة فعلى هذا الوقت هو الاقل وما فعله ثانيا لا اعتبار به الا ان شرطه
 في وقته اه وعن هذا قال في البر والوقضى الخ في بيعة يحكمه باطل لانه لا يصح
 الا بالبيع المقتضى به فهو معزول بالنسبة الى القول الضعيف ولذا قال في القنية فالبيع
 باطل ولو قضى القاضي بيعة وقد أتى به العلامة قاسم وأما ما أتى به قارئ الهداية من
 صحة الحكم ببيعه قبل الحكم بوقفه فمحمول على أن القاضي يجتهد أو سهو منه اه فافهم
 (تنبيه) صرح كلام القنية المذكور أن البيع باطل لا فاسد قال المقتضى في شرحه
 وقد وقع فيه اختلاف وأفتى بعض مشايخ العصر بضاده ورتب عليه ملك المشتري اياه
 والصحيح أنه باطل وقد بينا ذلك في رسالة لما وقع الاختلاف في البلاد الرومية وأفتى
 مفتي أبريان الفساد اذا بيع ملك ووقف صفقة واحدة وحالقه شيئا السيد الشريف
 محي الدين الشهر عا لأمير وأجاب جماعة من المصريين رسائل في ذلك حتى الشافعية
 كالشيخ ناصر الدين الطيسلاوى لما وقع بين قاضي القضاة نور الدين الطرابلسي وقاضي
 القضاة محي الدين بن الياس اه (قوله وأفتى به) أي المصنف في فتاواه (قوله تبعا
 لشجته) أي صاحب الجفر في فتاواه وقد علمت انه في مجر ما ارتضاء (قوله لكن حلف في
 التبر) أي تبعا للصريح كما علمت ومثل القاضي المجتهد من قلة مجتهد ابراء افاده ح (قوله
 لا يصح بيعه) فيبدأ أن اطلاق القاضي بيع الوقت ليس الوارث حكم بخلاف الوقت
 ويعود الى ملك الوارث فانه أن يبيع غير الوارث باطل لانه باع ملك الغير لكن ينبغي

وأفتى به تعال شجته وقارئ
 الهداية والتلا إلى السوء قلت
 لكن حلف في التبر على القاضي
 المجتهد فراجع (ولو) أطلق
 القاضي البيع (قنية) أي غير
 الوارث (لا) يصح بيعه لانه اذا
 بطل عاد الى ملك الوارث

مطل
 بيع الوقت باطل لا فاسد

أن يكون البيع صحيحا وقوا على إجازة الوارث كالأجنبي اه ح لم يكن ليس في كلام
 الشارح ما يوجب البطالان لأن قوله لا يصح وقوله لا يجوز لا يقتضيه وليس في كلامه
 أيضا ما يقتضي بطلان الوقف بمجرد إطلاق القاضي بعبه لغیر الوارث وقوله لانه اذا بطل
 بعتي بعد البيع (قوله لما في العبادية باع التميم الخ) ينبغي أن يكون هذا في صورة
 الاستبدال اه ح وعلمه فالمراد بالسرقة الشرعي وجود شرائط الاستبدال وقد بدأ من
 القاضي لأن الاستبدال اذا لم يشترطه الواقف لا يجوز للقاضي كإمته (قوله وأما
 المسجل الخ) ظاهره أنه مقابل قول المتخير المسجل فيكون المراد به المحكوم بلزومه
 وهذا الاشبهة في عدم صحة ما يوصل الى حال يجوز امتداده وأما انقطع بثبوت نفق
 انصاف أن الاوقاف التي تصادم أمرها ومات شهودها فما كان لها رسوم في دواوين
 القضاة وهي في أيديهم أيسر على رسومها الموجودة في دواوينهم استحصانا اذا تنازع
 أهلها فيها وما يمكن لها رسوم في دواوين القضاة القياس فيها عند التنازع أن من أثبت
 صحاحكم به اه وسبق في تمامه في القروع (قوله الوقف في مرض موته كهيئة فقه) أي
 في مرض الموت أقول الآية اذا وقف على بعض الورثة ولم يجز باقيهم لا يبطل أصله وإنما
 يبطل ما جعل من الغلة لبعض الورثة دون بعض فصرف على قدر ما ورثهم عن الواقف
 مادام الموقوف عليه حيا ثم يصرف بعده وانه الى من شرطه الواقف لانه وصية ترجع الى
 الفقراء وليس كوصية لوارث لا يبطل أصله بل تقص عليه هلال رحمه الله تعالى فتنبه لهذه
 الدقيقة شر نبالية وقد سنا تمام الكلام عليه عند قول المصنف أو بالموت (قوله من
 الثالث مع القبض) خبر ثان عن قوله الوقف أو متعلق بمحذوف وبعبارة الدرر فغير من
 الثالث ويشترط فيه ما يشترط فيهمان القبض والاقرار اه وأصله في الثانية حيث قال فيها
 قال الشيخ الامام ابن الفضل الوقف على ثلاثة أوجه أما في العصة وفي المرض أو بعد
 الموت فالقبض والاقرار شرط في الاول كالأهية دون الثالث لانه وصية وأما الثاني
 فكلاهما وان كان يعتبر من الثالث كالأهية في المرض وذكر الطحاوي أنه كالضافي الى
 ما بعد الموت وذكر السرخسي أن الصحيح أنه كوقف العصة حتى لا يمنع الارث عند أبي
 حنيفة ولا يلزم الا أن يقول في حيا وبعد مماتي اه ملخصا به علم أن المراد بالقبض قبض
 المتولى وهو موقوف على قول محمد بن الحسن قراط التسليم والاقرار كإمته وبأن الخلاف في
 كون وقف المرض كوقف العصة أو كلفاض الى ما بعد الموت ثم في كونه لا يلزم على
 قول الامام فاذا مات يورث عنه كوقف العصة أو يلزم فلا يورث كلفاض وسيتضح
 الشارح على ترجيح قول أبي يوسف بعدم اشتراط القبض كان الاولى له حذف قوله مع
 القبض ولتلاوهم أن المراد قبض الموقوف عليه (قوله أو إجازة الوارث) أي وان لم
 يخرج من الثالث (قوله والابطل) الآن يظهر له مال آخر اه فاف وخاتمة (قوله ولو إجازة
 البعض) أي بعض الورثة جاز بقدر ما يقدح في الثالث بقدر ما إجازة وبطل باقي

مطلب
 في الوقف اذا انقطع بثبوت

مطلب
 الوقف في مرض الموت

وبيع ملك الغير لا يجوز في مرض موته
 طريق شرعي لما في العبادية باع
 التميم الوقف في مرض موته كهيئة فقه
 جاز قلت وأما المسجل وانقطع
 بثبوت وأراد أو لا بد الاوقف ابطله
 فقال المصنف أبو السعود في
 مرضه فانه قد منع القضاة من
 استماع هذه الدعوى انتهى
 فليحفظ (الوقف في مرض موته
 كهيئة فقه) من الثالث مع القبض
 (فان خرج) الوقف (من الثالث
 أو إجازة الوارث) فقد في الكل
 والابطل في الزائد على الثالث ولو
 إجازة البعض جاز بقدره

ما زاد وصورة لو كان ماله تسعة ووقف في مرضه ستة ومات عن ثلاثة أولاد فأجاز
أحدهم نقد في واحد فصنع الوقف من أربعة وسأق في كتاب الوصايا أجاز إليه من ورث
البعض جاز على الميز بقدر حصته وسأق ياته أن شاء الله تعالى (قوله وبطل وقف راعن
معسر) فيه مسامحة والمراد أنه سيبطل في الاسعاف وغيره ولو وقف المرء من بعد تسليمه
صح وأجبره القاضي على دفع ماله إن كان موسراً وإن كان معسراً أطل الوقف وباعه
فبما عليه اه وكذا الوصايا فإن عن وفاء عاد إلى الجهة ولا يبيع وبطل الوقف كافي الفتح (قوله
ومريض مديون بمحيط) أي بدين محيط بما له فانه يبيع ويتنص الوقف بجره ويأق مختار
المحيط وفي ط عن القوا كذا البدوية الدين المحيط بالترك مانع من نفوذ الاعناق والاياف
والوصية بالمال والهبات في عقود العوض في مرض الموت الأجازة اه (قوله بخلاف صحيح) أي وقف
من انتقال المال إلى الورثة فيمنع نصرتهم بالإجازة اه (قوله بخلاف صحيح) أي وقف
مديون صحيح فانه يبيع ولو قصد به الماطلة لانه صادف ملكه كافي أقتض الوصائل عن
المنسبة قال في الفتح وهو لازم لا ينقضه أبواب المديون إذا كان قبل الحجر بالاتفاق لانه لم
يتعلق حقهم بالعين في حال صحته اه وبه أفتى في الأخيرة من السبوع وذكر أنه أفتى به ابن
نجيم وسأق فيه كذا عن المروضات (قوله لو قبل الحجر) أما بعده فلا يبيع وقد سألنا أئمة
الباب عند قوله وبشرط شرط ما نزلت به عن الفتح انه لو وقفه على نفسه ثم على جهة
لا تنقطع ينبغي أن يصح على قول أبي يوسف المصحح وعند الكل إذا حكم به حاكم اه وتقدم
هناك الكلام عليه وطاحله أن وقفه على نفسه ليس تبرعاً في أن عدم صحة وقف المحجور
أما يظهر على قوله ما بصحة بغير الشبهة أما على قوله فلا لانه لا يرى صحة بغيره فنبق نصرفه
نافذاً وعن هذا حكم بعض القضاة بصحة وقفه لأن القضاء بحجبه لا يرفع الخلاف لوقوع
الخلاف في نفس القضاء كما صرح به في الهداية فصيح الحكم بصحة تصرفه عند الامام
فيصح وقفه لكن الحكم بلزومه مشكل لأن الامام وإن قال بصحة تصرفه لكنه لا يقول
بلزوم الوقف والمقابل بلزومه لا يقول بصحة تصرف المحجور فيصير الحكم بلزوم وقفه مركباً
من مذهبن هذا حاصل ما ذكره في أئمة الوسائل وأجاب عنه بأنه في منية الفتح يجوز
الحكم الملقى وقته نامافيه عند الكلام على وقف المناع (قوله فان شرط وفادينه)
أي وقفه على نفسه وبشرط وفادينه منه كافي فتاوى ابن نجيم وحذفه الشارع استغناء
بالمقابل وهو قوله ولو وقفه على غيره اه ح (قوله يوفي من الفاضل عن كفايته) أي إذا
فضل من غله الوقف ثم عن قوله فلغرماء أن يأخذ وامنه لأن الغلة بقيت على ملكه
ذخيرة (قوله لوه ورثة) أي وليه بجزءه وقوله والأي وإن لم يكن له ورثة أو كان وأجازوا
اه ح (قوله فاباعها القاضي) أي في صورة المحيط اه ح (قوله أي والايظيل) بالنسبة
للمجهول وهذا نصريح بالمفهوم أي وإن لم يت من مال يني بماله من الدين فان الوقف
يغير أي يبطله القاضي ويبيعه للدين قال الثمر نبال في شرح الوهبانية وهذا أيضاً علق

مطلب

في وقف الراهن والمرضى المديون

وبطل وقف راعن معسر ومرريض
مديون بمحيط بخلاف صحيح لو قبل
الحجر فان شرط وفادينه بمن غلته
صح وإن لم بشرط يوفي من الفاضل
عن كفايته بلا سرف ولو وقفه على
غيره فغله لمن جعله خاصة
فتاوى ابن نجيم قلت قد محيط لان
غير المحيط يجوز في ثلث ما بقي بعد
الدين لوه ورثة والافق كنه فلو
باعها القاضي ثم ظهر مال شري
به أرض بدله او غامه في الاسعاف
في باب وقف المرضى

العبد الرهن لا يباع وبسعى في الدين ان لم يزعل قيمته ولا يبطل العتق ويبحث فاضل فقال
 ينبغي أن لا يبطل الوقف ويؤخذ من عتقه لو فاء الدين كسعاية العبد اذا لم يقدر برين
 والجامع بينهما التصديق ان الوقف تحرير عن البيع وتعلق حق الفقير بقضى من ربه
 كسعاية العبد لانه ~~ممكن~~ ان قد يعوت العبد قبل أداء السعاية والعقار باق رعاية
 للمصلحة فليست اقل اه ما في شرح الوهبانية قلت وفيه نظر لظهور الفرق بين الوقف
 والعبد فان العتق عقد لازم واسم تلك للرهن من كل وجه بخلاف الوقف فانه خيس
 العين على ملك الواقف والتصدق بالمصلحة عند الامام وله اذ يوم الثواب بدوامه لبقائه
 على ملكه وقد وقع اختلاف في عوده الى ملك الواقف بعد خرابه وفي جواز بيعه اذا أطلقه
 القاضي للواقف او وارثه كما مر بخلاف العبد بعد العتق فانه لا خلاف في عدم عوده الى
 الملك فلذا كان الوقف موقوفاً على الفكاك فاذا ~~فكك~~ نفذ وان لم يقته حتى مات
 وترك ما لا فائدة يقتل منه وان لم يترك ما لا يبطل لتبذرا الفكاك من العين بدونه والمنفعة
 كالسعاية خرجت عن الرهن فان الذي كان للرهن فيه حق الحبس انما هو العين وأما
 العبد فلا يمكن رده بعد العتق الى الملك بوجه فلذا يستعصى ولائ العتق من أول الامر
 صدر مخبراً فغير موقوف بخلاف الوقف هذا ما علمه لى (قوله اولاً فله بيع) كحكمة قول
 آخر فليست أوفيه التغيير ~~ممكن~~ علمت أن هذا القول بحث غير منقول وأنه قياس مع
 الفارق فهو غير منقول (قوله قلت لكن الخ) استدلوا على قوله بخلاف صحيح (اه ح
 والاقرى انه استدلوا على ما في الوهبانية فانه في معناه أيضاً (قوله فأجاب لا يصح
 ولا يلزم الخ) هذا المحقق لصريح المتقول كما قدمناه من المخيرة والفتح الآن ينحصر
 بالمرض المديون وبعبارة الفتاوى الاسماعيلية لا ينفذ القاضي هذا الوقف ويصير
 الواقف على بغيه وفاء به والقضاة ممنوعون عن تنفيذه كما أفاده المولى أو المعود اه
 وهذا التعبير أظهر وحاصله أن القاضي اذا منعه السلطان عن الحكم به كان حكمه باطلاً
 لانه وكيل عنه وقسمته الموكلة بمسألة لاموال الناس ويكون جبره على بيعه من قبيل
 اطلاق القاضي بيع وقته ليعمل وقدمت الكلام فيه وينبغي ترجيح بطلان الوقف بذلك
 للضرورة (قوله اولاً اغنياء ثم الفقراء) اه لا لا اغنياء فقط بل يجوز لانه ليس بقربة كما مر
 أول الباب (قوله كساجد الخ) وكذا صاحب مساجد وكسب مدارس كما هو ظاهر
 ما مر عند قوله ومنقول فيه تعامل (قوله لا احتياج الكل لذلك) أى التزول في الخان
 والشرب من السقاية الخ ز ادعى الهداية أن الفارق بين الموقوف للغة وبين هذا هو
 العرف فان أهل العرف يريدون بذلك في الفسخ للفقراء وفي غيرها التسوية بينهم وبين
 الاغنياء (قوله بخلاف الادوية) أى الموقوفة في التبرأة فان الحاجة اليها دون
 الحاجة الى السقاية فان العطشان لو ترك شرب الماء يأم ولو ترك المريض التدوى لا يأم
 أعاده عن المنع (قوله قيد دخل الاغنياء تبعاً) هذا في التعميم أما في التنصيص فهم

وفي الوهبانية
 وان وقف المهرن فانتكحه يجوز
 فان مات من عين تقي لا يغير
 أى ولا فيبطل أو للفلسه يهمل
 فلست أزل قلت لكن في معروضات
 المتقي أبى السعد وسئل عن وقف
 على أولاده وهدى من الدين
 هل يصح فأجاب لا يصح ولا يلزم
 والقضاة ممنوعون من الحكم
 وتبصيل الوقف بمقدار
 ما شغل بالدين انتهى فليصفوا
 (الواقف) على ثلاثة أوجه (أما)
 للفقراء ولا اغنياء ثم الفقراء
 أو يستوى فيه الفقريان كما
 وتان ومقابر وسقايات وقناطر
 وهو ذلك كساجد وطواحين
 وطست لا احتياج الكل لذلك
 بخلاف الادوية فلم يجوز لى بلا
 تعميم أو تنصيص فيدخل الاغنياء
 تبعاً للفقراء متبعة

مقصودون **ح** (قوله وبأنه أخرجه من يده) أي سلمه إلى المتولى على قول محمد بأن ذلك شرط وقوله صحيح يعني عنه لأن صحة الوقت باستيفاء شروطه (قوله ووارثه يعلم خلافه) أي أنه لم يقفه ولم يخرج من يده **د** (قوله قضاء) أي أتمى الدين بقضاءه مع دعواه يعني يسوغ له السعي في إبطاله وأخذ نفسه حيث علم أن إقرار مورثه كذب في نفس الأمر وأنه باق على ملكه لأن الحكم يجوز أن يمتنعوا على ما أقر به لا على نفس الأمر (قوله وتبطل أوقاف امرئ يارتداده الخ) لا محل لذلك هنا ومجمل قول الباب وقد ذكره هناك عن الشيخ وحاصله مستثنان **هـ** أحداهما الوقت ثم ارتدوا إلى الله تعالى بطل وقفه وإن عاد إلى الإسلام مالم يعد وقفه بعد عود طوط عليه بالردة ونظر فيه ابن الشخصية في شرحه بأن الحبوط في إبطال الثواب لا فيما يتعلق به حتى الفقراء وأجاب الشربلاني في شرحه بمافي الأسعاف من أنه لا محل لآخره المساكين وذلك بقية قبطل **هـ** قلت وهذا البلواب غير ملائق للسؤال وانما ذكره في الأسعاف جوابا عن سؤال آخر وهو أنه إذا وقفه على قوم بأعينهم لم يكن قربة فأجاب بما ذكره فالجواب الصحيح أن الوقت على الفقراء قربة بإقية إلى حال الرقة والردة تبطل القربة التي قاربتها كالأردن في حال صلته أو صومه بخلاف ما إذا ارتد بعد صلته أو صومه فإنه لا يبطل نفس الفعل بل يوايه فقط وأما حق الفقراء فأنما هو في الصدقة فقط فإذا بطل التصديق الذي هو معنى الوقت يبطل حقهم ضمنا وإن كان لا يمكن إبطاله قصدا كما يبطل في خراب الوقت ونجوه عن المنفعة هذا ما ظهر لي فافهم الثانية لو وقف في حال ردة فهو موقوف عند الإمام فان عاد إلى الإسلام صحح والأبأن مات أو قتل على ردة أو حكم بطاقتبطل ولا رواية فيه عن أبي يوسف وعند محمد يجوز منه ما يجوز من القوم الذين انتقل إلى دينهم ويصح وقف المرتدة لأنها لا تنتقل الآن يكون على حج أو عمة ونحو ذلك فلا يجوز كما في شرح الوهبية ملخصا (قوله فحال ارتداد) منصوب على الظرفية متعلق باسم لا وأجدر أي أحق خبرها والمعنى لا يكون الوقت حال الردة أحق بالاطلاق من الوقت قبلها بل ذلك أحق بالاطلاق لعدم توقفه هذا ما ظهر لي فافهم والله سبحانه أعلم

• (فصل) •

هذا الفصل مشتمل على بيان أحكام إجارة الوقت ونصبه والتمهاده عليه والدعوى به والمتولى عليه وما يتبع ذلك وزاد فيه الشارع فروعاً مهمة وفوائد جمة (قوله إراعى شرط الواقب في إجارته) أي وغيره للمساقي في القروع من أن شرط الواقب كص الشارع كما سبق في شأنه إلا في مسائل قلعت (قوله فلم يزد القيم الخ) يعني إذا شرط الواقب أن لا يؤجر أكثر من سنة والتماس لا يرغبون في استجارها وكانت إجارتهما أكثر من سنة أنفع للفقراء فليس للقيم أن يؤجرها أكثر من سنة بل يرفع الأمر للقاضي حتى يؤجرها لأنه ولاية النظر للفقراء والغائب والميت وإن لم يشترط الواقب للقيم ذلك بل لأن

مطلب
في وقف المرتد

(فرع) أقر وقت صحيح وبأنه أخرجه من يده ووارثه يعلم خلافه جاز الوقت ولا تنعج دعوى ووارثه قضاء **د** وفي الودانية وتبطل أوقاف امرئ يارتداده فحال ارتداد منه لا وقف أجدر (فصل إراعى شرط الواقب في إجارته) فلم يزد القيم

القاضي كما في المنع عن الغناية ولو استثنى فقال لا يؤثر أكثر من سنة الا اذا كان أنفع
 للفقراء المصنف ذلك اذا رآه خيرا بلا إذن القاضي اسعاف (قوله لنقيض) أي فيما اذا كان
 الوقف على الفقراء ومثله الوقف على المسجد وكذا الوقف على أولاد الواثق لان منهم
 الفقير والغائب بل ومن لم يخلق عند الاجابة (قوله وغائب وميت) فانه يحفظ اللقطة
 ومال المفقود ومال الميت الى أن يظهر له وارث أو وصي (قوله وقيل تقيد بسنة) لان
 المدة اذا لم تنته الى ابطال الوقف فان من رآه يتصرف فيها تصرف المالك على طول
 الزمان يظنه مالكا اسعاف (قوله مطلقا) أي في الدار والارض ح (قوله وبثلاث سنين
 في الارض) أي اذا كان لا يتصكّن المستأجر من الزراعة فيها الا في الثلاث كما قد
 المصنف تعالى للدور حيث قال يعني أن الارض ان كانت مما تزرع في كل سنتين مرة أو في
 كل ثلاث كان له أن يؤجر هامة فيمكن فيها من الزراعة ومثله في الاسعاف وكذا
 في الغناية لكن ذكر فيها بعد ذلك قوله وعن الامام أبي - حفص البخاري أنه كان يجوز
 اجابة الضياع ثلاث سنين فان أجروا كثيرا خلت قوائمه وأكثرت ما يبيع لا يجوز وقال
 غيره لم يرفع الامر الى القاضي حتى يطلعه فيه أسند الفقيه أبو الوليثاه وظاهره جواز
 الثلاث بلا تفصيل تأمل وأن مختار الفقيه جواز الاكثر ولكن القاضي ابطالها أي اذا
 كان أنفع لتوقف ثم رأيت الشرع يسألني أعترض على الدور بأنه أخرج المتن من ظاهره
 والقوى على اطلاق المتن كما أطلقه شارح الجمع ويعود قول الامام أبي - حفص الكبير اه
 واعلم أن المسئلة فيها غناية أقوال ذكرها العلامة قناني زاده في رسالته أحد هاقول
 المتقدمين عدم تقدير الاجارة بمدة ويرجح في أنفع الوسائل والمقتضى به ما ذكره المصنف خوفا
 من ضياع الوقف كما علمت (قوله الا اذا كانت المصلحة بخلاف ذلك) هذا أحد الأقوال
 الغناية وهو ما ذكره الصدوق الشهيد من أن المختار أنه لا يجوز في الدور أكثر من سنة
 الا اذا كانت المصلحة في الجواز وفي الضياع يجوز في ثلاث سنين الا اذا كانت المصلحة
 في عدم الجواز وهذا امر يختلف باختلاف المواضع واختلاف الزمان اه وعزاه
 المصنف الى أنفع الوسائل وأشار النارج الى أنه لا يختلف ما في المتن لأن أصل عدول
 المتأخرين عن قول المتقدمين بعدم التوقيت الى التوقيت انما هو بسبب الخوف على
 الوقف فاذا كانت المصلحة الزيادة والنقص اتبع وهو توفيق حسن ومن فروع ذلك
 ما في الاسعاف دار لرجل فيها موضع وقف بعد اريث واحد وليس في يد المتولي شيء من
 غلة الوقف وأراد صاحب الدار استجارها بمدة طويلة قالوا ان كان ذلك الموضع ملكا
 الى الطريق الاعظم لا يجوز له أن يؤجر بمدة طويلة لان فيه ابطال الوقف وان لم يكن له
 ملك جازاه وفي ختاوى قارى الهداية اذا لم تحصل عبارة الوقف الا بذلك رفع الامر
 للحاكم ليؤجره أكثر اه أي اذا احتج الى عبارة من أخرته يؤجره الحاكم بمدة طويلة
 بقدر ما يعمر به • (تنبيه) محل ما ذكر من التقيد ما اذا كان المؤجر غير الواثق الى

بل القاضي لان له ولاية النظر لفقير
 وغائب وميت (فلو اهدل الواثق
 مدتها قبل نطق الزيادة للفقير) وقيل
 تقيد بسنة مطلقا (وجها) أي
 بالسنة (يقى في الدار وثلاث
 سنين في الارض) الا اذا كانت
 المصلحة بخلاف ذلك وهذا مما
 يختلف زمانا وموضوعا

القبلة آجر الواقع عشرين سنين ثم مات بعد خمس وانتقل إلى مصرف آخر انتفعت الاجارة
 ويرجع بملكي في تركه الميت ١٥ تأمل ثم ان أرض اليتيم في حكم أرض الوقت كما ذكره
 في الطهارة وأفتى به صاحب الجرد والمصنف وكذا أرض يت المال كما أفتى به في الطهارة
 وقال من كتاب الدعوى ان أرض يت المال جرت على رقبته أحكام الوقوف المؤبدة
 (قوله لو احتج لذلك) أي لا يجازى إلى مدة زائلة عن التقدير المذكور أي بان لم فصل
 عمارة الوقت الا بذلك كما ذكرناه فاعض فائى الهداية (قوله بعقد عقودا) أي عقودا
 مترادفة كل عقد سنة بكذا استنبطه والتظاهر ان هذا في الدار ما في الارض فيصع كل عقد
 ثلاث سنين وصورة ذلك ان يقول آجر تلك الدار ثلاثين سنة تسع وأربعين بكذا وآجر تلك
 ابا حسانه تسعين بكذا وآجر تلك ابا حسانه اسدي وخمسين بكذا وهكذا إلى تمام المدة
 (قوله والثاني لا) أي لا يكون لازما أو ادب الثاني ما عدا العقد الاول لأن جميع ما عدا
 مضاف لكن قال فاضحان وذكر نفس الاتفاقة المرفوعة أن الاجارة المضافة تكون
 لازمة في إحدى الروايتين وهو الصحيح وأيضا اعترض فاضحان قوله ان احتياج القسم إلى
 تعجيل الاجرة يعقد عقودا مترادفة بأنهم أجسوا على أن الاجرة لا تخلف في الاجارة المضافة
 باشتراط التعجيل أي فيكون المستأجر الرجوع بماله من الاجرة فلا يكون هذا العقد
 مفقدا لكن أجاب العلامة قساي زاده بان رواية عدم لزوم الاجارة المضافة صحيحة أيضا
 وبأن فاضحان نفسه أجاب في كتاب الاجارات عن الثاني بقوله لكن يجب ان يثبت بان ذلك
 الاجرة عند التعجيل فيه روايتان فتوخذ رواية الملك هنا الحاجة وهذا يشاق دعواه
 الاجام هنا قلت وقد ذكر الشارح في آخر كتاب الاجارة أن رواية عدم اللزوم تأيدت
 بان عليها الفتوى أي تكون أصح التعصين لأن لفظ الفتوى في التصحيح أقوى لكن
 أنت خير بان رواية عدم اللزوم هنا لا تنفع لانه ثبت للمستأجر الفسخ يرجع بماله من
 الاجرة وان قلنا انها تخلف بالتعجيل فنحن هنا نرجع رواية اللزوم للحاجة ففسر ما قاله
 فاضحان في رواية الملك (قوله الفتوى على ابطال الاجارة الطويلة ولو يعقد) أي
 لتحقق المحذور المات فيها وهو أن طول المدة تؤدي إلى ابطال الوقت كما في الفسخة قلت
 لكن الكلام هنا عند الحاجة فإذا اضطر إلى ذلك لحاجة عمارة الوقت بتعجيل آجر ضمن
 مستقلة بزول المحذور الموهوم عند وجود الضرر المحقق فالظاهر تخصيص بطلان هذه
 الاجارة بما عدا هذه الصورة وهو جعلها حصة لتطول المدة تقدر ثم رأيت ط قلت عن
 الهندية أن بعض السكاكين أراد اوجده الاجارة ابقاه الوقت في يد المستأجر أكثر من
 سنة فقال القصة أبو جعفر اننا بطلها مسافة الوقت وعطيه الفتوى كذا في المختبرات اه
 ملخصا وأنت خير بان هذا دليل على ما قلنا من أن ابطالها عند عدم الحاجة فلا تناسب
 ذكره هنا فافهم (قوله فلا يجوز بالاول) أي لا يصح اذا كان يفتي فاحش كما يأتي قال
 في جامع الفصولين الا عن ضرورة وفي فتاوى الحنفى شرط اجارة الوقت بدون آجرة

مطلب
 أرض اليتيم وأرض يت المال
 في حكم أرض الوقت

مطلب
 في الاجارة الطويلة يعقد
 وفي البرازية لو احتج بذلك يعقد
 عقودا فيكون العقد الاول لازما لانه
 ناجز والثاني لانه مضاف قلت
 لكن قال أبو جعفر الفتوى
 على ابطال الاجارة الطويلة ولو
 يعقدون ذكره الكرماني في الباب
 التاسع عشر وأقره قدرى أفندي
 وسبي في الاجارة (وغيره) آجر
 (المثل) في (لا يجوز بالاول)

مطلب
 في لزوم الاجارة المضافة تعصيان

مطلب
 لا يصح ايجار الوقت بأقل من
 آجرة المثل الا عن ضرورة

المثل إذا فيه نافية أو كان دين أه قلت ويؤخذ منه ومما هو اللاشبه به إذا جازة الدار
 التي عليها صمدون أجرة المثل ووجه ذلك أن المرصدين على الوقف ينفعه المستأجر
 لعمارة الدار لعدم مال حاصل في الوقف فإذا زاد أجرة مثلها بهذه العمارة التي صارت
 للوقف لا يلزمه الزيادة لأنه إذا أراد الناظر إيجار هذه الدار لمن يدفع ذلك المرصدا لصاحبه
 لا يرضى باستقراضها بجرعة مثلها إلا أن لصكنا آتقى في النسخ به بل يوم الأجرة الزائدة ولعله
 محمول على ما إذا كان في الوقف مال وأراد الناظر دفع المرصدين من غير ذلك لا شك في لزوم
 الزيادة فتأمل (قوله ولو هو المستحق الضمير واضح للمؤجر وعمارة قارئ الهداية مثل
 عن مستحق لوقف عليه هو ناظره أجرة صمدون أجرة المثل هل يصح ذلك فأجاب لا يجوز ذلك
 وإن كان هو المستحق لما يصل إليه من الضمير ولو وقف بالاجرة أه أي لاستحقاقه من غير
 بين بعده من المستحقين وربما يضر بالوقف أيضا إلا أن إذا كان محتاجا للتمير وأما
 ما يوجد في بعض نسخ الشرع من قوله بلوزان يوت قبل انقضاء المدة وتفسخ هذه
 الاجارة أه فهو غير ظاهر لانها لا تفسخ بموت الناظر على أن الضمير وانما هو في إقامتها
 بالاجرة القليلة لا في فسخها لانها إذا فسخت فمؤجر باجر المثل فلا يضر أحد تأمل
 ولا يجوز الرجوع الضمير في قوله ولو هو المستحق إلى المستأجر إذا تظاهرها أنه لا ضرر فيه على
 أحد بعده لانفساخها بموته فافهم (قوله لا يتقصان يسير) هو ما يتباين الناس فيه
 اسعاف أي ما يقبلونه ولا يعيدونه غبنا (قوله لا يفسخ العقد) أي لو طلب المستأجر فسخه
 لا يجيبه الناظر لزوم الضرر على الوقف قال في الفسخ وليس له الاقالة إلا أن كانت أصلح
 للوقف (قوله ولو زاد أجرة) أي بعد العقد على أجرة مثله أي الذي كان وقت العقد وقيد
 في الحواشي القديس الزيادة ما فسحة قال في البحر وهو يدل على عدم نقضها بالسيرة وأصل
 المراد بالقاشحة مما لا يتباين الناس فيها كما مر في طرف النقصان والواحد في العشرة
 يتباين الناس فيه كما ذكره في كتاب الوكالة وهذا قيد حسن يجب حفظه فإذا كانت
 اجرة دار عشرة مثلاً وزاد أجرة مثلها واحد اقلها انقضى كالأجرها المتولى بقسمة
 فانها لا تنقضى بخلاف الدرهمين في الطرفين أه قلت لكن نقل البيهقي وغيره عن الحواشي
 الحصري أن الزيادة القاشحة مقدارها نصف ما أجرة أه وأنت خير بيان هذا زيادة
 ما بحث في البحر نعم في الوریات التسمية بما يفيد أن المراد بها القاشحة وهو عين ما بحثه
 في البحر وفي الخلاصة أن أجرة المتولى بأجر مثله أو بقسمة ما يتباين الناس فيه فإنه
 لا تنفسخ الاجارة وإن جاء آخر وزاد في الأجرة درهمين في عشرة فهو يسير حتى لو أجز
 بشمئة وأجر مثله عشرة لا تنفسخ أه فهوذا صريح في أن النقص قليل في طرق الزيادة
 والنقصان فلا تنفسخ به الاجارة لكن في وكالة البحر عن السيراج أن ما يتباين الناس فيه
 نصف العشر أو أقل فلا تنفسخ به العشر فلا تنفسخ به العشر فلا تنفسخ به العشر فلا تنفسخ به العشر
 في العروض نصف العشر وفي الحيوان العشر وفي العصار النخس وما خرج عنه فهو مما

مطلب
 في اجتماع الدار المرصدين
 أجرة المثل
 ولو هو المستحق قارئ الهداية لا
 يتقصان يسيراً وإذا لم يرغب فيه إلا
 بالأقل اشياء (قوله شخص أجرة) بعد
 العقد لا يفسخ العقد للزوم الضرر
 (ولو زاد) أجرة على أجرة مثله

مطلب
 ليس للناظر الاقالة
 مطلب
 في الوریات أجرة المثل بعد العقد
 زيادة قاشحة

لا يتحيز فيه وجهه كثره التصرف في العروض وقتله في العقار وسطه في الحيوان
وكثرة الغن لقله التصرف فهذا يؤيد بديهة البصر هنا وعليه عمل الناس اليوم واقتصر على
جامع القبولين آخر الفصل السابع والعشرين فانه نقل التفصيل ثم قال وقيل ما لا يدخل
تحت تقويم المقومين على عاين له قيمته معلومة فلو علمت كتحصيله شره يسير الغن لا يتخذ على
الموكل وبه يبقى ونقل الخبر الرمي في شائسته عليه عن البصر والمنع وغيره ما أن الأخير هو
الصحيح قلت والظاهر أن القول بالتفصيل يان لهذا القول فأقل (تنبية) حرق البصر أن
طريق علم القاضي بالزيادة أن يجتمع رجالان من أهل البصر والامانة فيؤخذ بقولهما معا
عند محمد وعندهما قول الواحد بكنى ٨١ (قوله قبل بعقد ثانيا) أي مع المستأجر الأول
كاتبه عليه بعده وقوله به أي بأجر المثل والمراد أنه يجتهد العقد بالبره الزائدة والظاهر
أن قبول المستأجر الزيادة بكنى عن تحديد العقد (قوله في الاشياء الخ) هو عن ما في المتن
لكنه نقله لا مرسكت عنها المتن * أولها أنه ليس المراد بالزيادة ما يتصل زياة تغت أي
اضرار من واحد أو اثنين فانها غير مقبولة بل المراد أن تزيد في نفسها عند الكل كما صرح
به الاسيحي وأفاض أن الزيادة من نفس الوقت لا من عمارة المستأجر بعلمه لنفسه
كأفي الأرض المكتسوة لأجل العمارة كما مر قبل الفصل * ثانيا التصحيح بأنه به يعني فانه
أقوى * ثالثا أنه لا يفسخ العقد بمجرد الزيادة قبل يفسخه المتولى كما حذر في أنفع
الوسائل وقال فان امتنع بفسخه القاضي * رابعا أنه قبل الفسخ لا يجب الا المسمى
والمستأجر الزيادة بعده (قوله وقيل لا بعقد ثانيا) أي لا يفسخ ولا بعقد ربا على أن
أجر المثل يعتبر وقت العقد وهذا رواية فتاوى سمرقند وعليها مشي في التفسير لأصحاب
الهداية والاسعاف والاولى رواية شرح الطحاوي بناء على أن الاجارة تنعقد شيئا أنشأ
والوقف يجب له النظر (قوله والمستأجر الأول أو الخ) فمقتضى قوله بعقد ثانيا والمراد
إذا كان مستأجر الاجارة صحبته والا فلا حقه وقيل الزيادة ويخرج كأفي البصر وقوله
إذا قبل الزيادة أي الزيادة المتعبرة عند الكل كما مر سابقا فان قبلها فهو الاخر والا
أجر هاتين الثاني إذا كانت الأرض خالية من الزراعة والأوجب الزيادة على المستأجر
الاول من وقتها إلى أن يستخذم الزرع لأن شغلها على كونه من جهة ايجارها لغيره فاذا
استخذم فسخ وأجر من غيره وكذا لو كان يني فيها وأغرس لكن هنا يني إلى اسماء العقد
لانه لا ينما بمعلومة البناء والقراص بخلاف الزرع فاذا انتهى العقد فقد مر بيانه قبل
الفصل في قوله وأما حكم الزيادة في الأرض المكتسرة بالخ وقمنا أن المناسبت كرها هنا
* (تنبيه) * قد علم عاين زناه أن قوله من المستأجر الاول أو الخ انما هو فاما إذا زادت
أجره المثل في أثناء المدة قبل فراغ أجره فقد قبل الزيادة أما إذا فرغت منه فليس بأولى
الا إذا كان فيها حق القسار وهو المسمى بالكرد الرعي لما قلناه مبسوطا في مسئلة
الأرض المكتسرة فمن أن له الاستبقاء بأجرة المثل دحعا للضرر مع علم الضرر على

قبل بعقد ثانيا على الاصح
في الاشياء ولو زاد أجر مثله في نفسه
بلا زياة حلف المتولى فسخها به
يقضى وما لم يفسخ قبله المسمى (وقيل
لا بعقد ثانيا) (زيادة) واحد
(تفتنا) فأن لا يتسبر ربيعي
في الاجارة (والمستأجر الاول
أولى من غيره اذا قبل الزيادة
والموقوف عليه الغلة) والكنى

مطل
مهم في معنى قوله من المستأجر
الاول أو الخ

الوقف وأن هذا مستثنى من إطلاق عبارات المتون والشروح المقيدة لتوجب القلم
والقسمة بعده متى مدة الاجارة فهذا وجه كونه أحق بالاستحسان غيره وأما وجهه
في مسئلة زيادة أجرة المثل في أثناء المدة فهو أن مدة اجارته قائمة لم تنقض وقد عرض
في أثناء ما سبق في التسخ وهو الزيادة المعارضة فإذا قبلها ورضي بدفعها كان أولى
من غيره والذالك المسوق في أثناءه فلا بد من دفعها وإيجارها لغيره بل في حرمته
بأن زيادة المذكورة إلى علم مده ثم يقر بها فإما لو قبل قبل المستأجر الأول
الزيادة فلا زال على الاحتسنة وهي بقائه مدة اجارته إلا إذا كان له فيها حق الثمن فهو أحق
من غيره ولو بعد تمام المدة لهذه المدة الأخرى كما عرفت وبهذا ظهر أن المستأجر لارض
الوقف ونحوها من حافوت أو إذا لم يكن له فيها حق الثمن بالكرار لا يكون
أحق بالاستحسان بعد فراغ مدة استحقاقه سواء زادت أجرة المثل أو لا سواء قبل الزيادة
أو لا خلافا لما يفهمه أهل زماننا من أنه أحق من غيره مطلقا وبه وهذا السيد ويقولون
أنه متى قبل الزيادة المعارضة لا تغير لغيره ويحكمون بذلك ويقضونه مع كونه مخالفا
لما أوجب عليه كتب المذهب من متون وشروح وقناوى بل مستندهم إطلاق عبارة
المصنف هنا وهو باطل قطعاً لما عرفت من أنه مصروف في زيادة أجرة المثل على انتهاء مدة
الاجارة كما هو صريح عباراتهم ولم يقل أحد باطلا ولا يحق مع ذلك ما فيه من الفساد
وضياع الاوقاف حيث لم يمن إبقاء أرض الوقف يمسئرا جروا حكمة مدعية تؤيده إلى
دعوى عليكها مع أنهم منعوا من تقويل مدة الاجارة خوفاً من ذلك كما عرفت وهذا
خلاصة ما ذكرته في رسالتي المسماة بتقرير العبارة فحين هو أولى بالاجارة ويمر اجتماعها
بظهورك الحب الجواب وتقف على حقيقة الصواب والحمد لله المنم الوهاب (قوله لا يملك
الاجارة) لأنه يملك المنافع بلا بدل فملك عليكها بسبيل وهو الاجارة والمالك أكثر مما يملك
بخلاف الاعارة ط (قوله ولا الدعوى لو غصب منه الوقف) نفاهاً أنه لا يملك الدعوى العين
فقد علم أن الدعوى الفلانة كذلك في جامع القصاين ادعى الموقوف عليه أنه وقف عليه
لوا دعاء ماذن القاضي يصح وقاها وبقراره نفسه روايتان والأصح أنه لا يصح لأن له حقاً
في الفلانة لا غير فلا يكون خصماً في شيء آخر ولو كان الموقوف عليه جماعة فادعى أحدهم أنه
وقفه غير أن القاضي لا يصح رواية واحدة توصف حق الوقف لا يملك الدعوى فله
الوقف وانما يملك التولى اه فافاد أن دعوى الموقوف عليه في الفلانة كدعوى عين الوقف
لكن تعليله للأصح بأن له حقاً في الفلانة لا غير بقصد دعواه ما وقد يجب أن يعلم صانع
دعواه في الفلانة إذا كان الموقوف عليه جماعة بخلاف ما إذا كان واحداً وادعى بها أنه
يريد اثبات حق قطعاً ويؤيده قوله بعد ما مر ولو كان الوقف على رجل معين قبل يجوز أن
يكون هو المتولى بغير إطلاق القاضي إذا لم يكن له يدوه ويقتضيه بأنه لا يصح لأن حقه أخذ
الفلانة لا التصرف في الوقف اه فإذا كان حقه أخذ الفلانة وعصها غاصب ينبغي أن لا يتردد

(لا يملك الاجارة) ولا الدعوى
لو غصب منه الوقف

قوله حيث لازم الخ اقل من فاعل
لزم اه محتمل

مطلب
الموقوف عليه لا يملك الاجارة

مطلب
في دعوى الموقوف عليه

مطلب
إذا كان الوقف على معين قبل
يجوز أن يكون هو المتولى

في سماع دعواه عليه ليصل الى حقه وفي فتاوى الماتوق والحق أن الوقت اذا كان على
معين تصح الدعوى منه وظاهر سماعها على عين الوقت أيضا ولا اقل في نور العين ان
الغلة تمام الوقت في زوال الوقت طول الغلة فصيحا كأن الموقوف عليه ادى شرط حقه
فينبغي أن تكون رواية العدة هي الاصح اه واستشهد في البرازية لهذه الرواية بقصة
مما نقل عن الخفاف قلت وكذا في الاسعاف ادى أحد الموقوف عليهم على واحد منهم
أنه باع الوقت من الغاصب وسله اليه وبرهن أو نكل الآخر فخص عليه بغيره وبشترى
بها بضعة توقف كالأول اه وفي التنازع بينه عن المحيط أرض في يد رجل برغم أنها ملكه
فاذى قوم أنه وقفها عليهم فبليت بينهم وحكمت عليه بالوقف وأثر جهتها من يده قال
وهذه المسئلة تصریح بأن الدعوى من الموقوف عليه صحيحة اه قلت وبني ما لو اذى
رجل على المتولى بأنه من الموقوف عليهم وأن له حقا في غلة الوقت أو بان حقه فيها كذا
أو تكريها كان يعطيه وينبغي عدم الردد أيضا في سماعها لأنه يرد مجرد اثبات حقه
و يؤيده ما في الاسعاف لو منع الواقف أهل الوقت ما سألهم فطلبوه الزم القاضى
بذبح ما في يده من غلته اه وكذا ما سيذكره الشارح بعد صفحة عن المصنف والخاتمة
ود كرف البرازية في الفصل السادس من الوقت عند مسائل من هذا القبيل منها دعواه
انه من فقراء القرابة فراجعه وسيذكر المصنف أن بعض المستحقين يتسبب خصما عن
الكل اذا كان أصل الوقت ثابتا وهو صريح في صحة دعوى أحد الموقوف عليهم
ولم يقيدوه باذن القاضي فيعمل ما لم يمتنع من عدم سماعها برواية واحدة على ما ذل لم يكن
أصل الوقت ثابتا وهذا مؤيد لاقتناء من صحة دعواه على المتولى بأنه من الموقوف عليهم
أو باستحقاقه فتأمل هذا واعلم أن عدم ملكه الدعوى في عين الوقت لا ينافي قبول
الشهادة لانها تقبل حسنة وان لم تصح الدعوى كما يذكره المصنف فربما يأتي ما يبل
سببا في منازعته لو باع دارا ثم اذى أنى كنت وقفها أو قال وقف على لم يصح ولو اتفاه بينه
قبلت ويأتي عدم الكلام عليه (قوله الابولية) أى بأن يكون متوليا من قبل
أو نصبه القاضي متوليا لسمع دعواه كافي البرازية ونفيها أيضا أنه تصح دعوى الواقف
(قوله أو اذن قاض) بالدعوى والایجار (قوله ولو لو وقف على رجل من الخ) هذا
في الدعوى وقد علمت انه وأما في الإيجار فلماذا كره في العبادية على هذا الوجه بل قال
والموقوف عليهم ليجلوا في رة الوقت وقال النقيب أبو جعفر لو كان الإيجار للموقوف
عليه بان كان لا يحتاج الى العمارة ولا شريك معه في الغلة فحينئذ يجوز في الدور
والطوائت وأما الاراضى فان شرط لوقف تقديم العشر وانخراج وساير المئون وبيع على
الموقوف عليه انفاض لم يكن له أن يؤثر حاله لولا أن كل الاجرة يحكم العدة
فدون شرط لوقف ولو لم يشترط يجب أن يجوز ويكون الخراج والمئون عليه اه ونحوه
في الاسعاف فقد علم صحة إيجار الموقوف عليه اذا كان معيها هذه الشروط وبشترط

(الابولية) أو اذن قاض ولو
الوقف على رجل معين على ما عليه
القضى عمادية لأن حقه في الغلة
لا يصح

مطلب
في إيجار الموقوف عليه اذا كان
معينا

إذا أبر المتولى بعين فاحش كان
خيانة

وهل تلك السكنى من يستحق
الربيع في الوهابية لا وفي شرحها
لشربلاني والحريريم (و)
الموقوف (إذا أبره المتولى بدون

أبر المثل لزوم المستاجر) لا المتولى ؟
كما غلط فيه بعضهم (غمامه) أي غام
أبر المثل (كتاب) وكذا وصو خاتمة

(أبر منزل صغيره بدون) فإنه يلزم
المستاجر غمامه أذ ليس لكل منهما
ولاية الخط والاسقاط وفي الاشياء
عن القسمة أن القاضي يأمره
بالاعتقاد بأجر المثل وعليه تسليم
زودا السنين الماضية ولو كان القيم
ما كأمع قدرته على الرفع للقاضي
لا غرامة عليه وأغامى على المستاجر
وإذا نظر الناظر بمال الساكن فله
أخذ الثمن منه فصرفه

في مصرفه قضاء وديانة انتهى
فليحفظ قلت وقصد ما جارة المتولى
لما في غصب الاشياء لو أبر الغاصب
ما منفعه مضروبة من مال وقف
أو يتيم أو معدة فعلى المستاجر المسجي
لأبر المثل وعلى الغاصب ودما
قبضه لا غير لتأويل العقد انتهى
فليحفظ (بقي الضمان في غصب
عقار الوقت وغصب منافعها) أو

اتلافها كالوسكن بلاذن
قوله زودا السنين فيه أن مصدر
زاد الزيد بالياء ا

أيضاً أن يؤجر بأجرة المثل واللا يصح كما مر عن قارئ الهداية قلت ويبنى عدم التردد
في صحة إجباره إذا شرط الواقف التولية والنظر للموقوف عليهم وللأرض منهم وكان هو
الارشد أو لم يوجد غيره لانه حنفية يكون منصوب الواقف (قوله وهل تلك السكنى الخ)
قد تمنا بيان ذلك عند قول المتن ولو أتي بهجر عسر الحال كما أبرتها (قوله كما غلط فيه
بعضهم) من شأ غلطه انه وقع في عبارة الخلاصة لزمه فأرجع ذلك البعض الضمير للمتولى
مع أنه للمستاجر كاتبه عليه العلامة قاسم في قنا واهم استندا الى النقول الصريحة لكن
قال في الصريح ببنى أن يحسب كون ذلك خيانة من المتولى لو عالما بذلك وفي كرا الحصار أن
الواقف أيضاً إذا أبر بالاقبل مما لا يتعين بالناس فيه لم يجز وسيطه القاضي فان كان
الواقف مأموماً أو فعل ذلك على طريق السهو والغفلة أقتره القاضي فيده وأمر بما جازتها
بالاصح وان كان غير مأموماً أخرجهما من يده وجعلها في يدهم يشترط يده وكذا إذا أبرها
أواقف سنين كثيرة عن يخاف أن يتلف في يده يطل القاضي الاجارة ويخبر جهام من يد
المستاجر اهـ فإذا كان هذا في الواقف فالمتولى أولى اهـ (قوله لكل منهما) الاولى منهم
ليدخل المتولى ط (قوله وعليه تسليم زودا السنين الماضية) لا ينافي في هذا ما مر من أن
الاجارة ما لم تفسخ كان على المستاجر المسجي لأن موضوعه فيما إذا أبر ولا بأجرة المثل
ثم زاد الاجرى نفسه ط أي فالاجارة وقعت من ابتدائها بحصة بخلاف ما هنا (قوله
لا غرامة عليه) وعليه الحرمة ولا يبعد وكذا أهل الحلة قال في الاشياء عن القسمة لا يبعد
أهل الحلة في الدور والحواليت المسئلة إذا أمكنهم رفعه قال في شرح الملتقى فيأثم كلهم
بنفس السكوت فيما بالمتولى والحاوي والكاتب إذا تركوها ولا سيما لاجل الرشوة
فقد والله تعالى اهـ ط (قوله بمال الساكن) يعني وكان من جنس حقه ط من الجوى
(قوله قضاء وديانة) مرتبط بقوله أخذ ط (قوله ما منفعه مضروبة) أي على الغاصب ط
(قوله أو معدة) أي للاستغلال (قوله فعلى المستاجر المسجي الخ) يعني للغاصب كما يفيد
ما بعده قال العلامة البهري الصواب أن هذا مفرع على قول المتقنين أماعلى ما عليه
المأخرون فعلى القضاء بـ أبر المثل اهـ أي ان كان ما قبضه من المستاجر أبر المثل
أودعه فلو كثر ردائه أيضاً لعدم طيبه كما حره الجوى وتعه السيد أبو السعود
قلت ورفعي على قول المتأخرين الحق به وهو تفريع منافع مال الوقف والبيت والمعذ أن له
تضمين المستاجر أيضاً تمام أبر المثل كالواقف اهـ والمتولى بدون أبر المثل كما مر تأمل (قوله
لتأويل العقد) ليس هذا في عبارة الاشياء ط (قوله في غصب عقار الوقت) بان كان
ارضا أبرى عليها الما مسمى صارت لاتصلح للزراعة (قوله وغصب منافعها) يشمل مالو
عطلة ولم ينفع به كما يدل عليه قوله أو اتلافها فان الاصل في العطف المغايرة فان اتلافها
بالاستعمال ولذا قال كمالوسكن الخ ويدل عليه أيضاً ما سألت في الغصب من قول المصنف
تبعاً للدرر لا تضمن منافع الغصب استوقفاً أو عطلاً الا في ثلاث فقتضاء ضمانها فيها

بالاستيفاء أو التعطيل فنقول الشر بلا لبس هنا ويطر ما لو عطل المتفعة هل يضمن
 الاجرة كما لو سكن اه لا يحمل لهم وقع في النصف لو قبض المستاجر الا أرض في الاجارة
 القاسدة ولم يزرعها الا أجر عليه وكذلك اذا اذاعها ولم يسكنها اه لكم معنى على
 قول المتقدمين كما صرح به في الاسماء ومفادهم يوم الاجرة بالتمكن في القاسدة على
 قول المتأخرين وبسبب ذكره الشارح في أوائل الاجارات عن الاشياء (قوله اه وأسكنه
 المتولى) أى أسكن فيه غيره الا اذا كان موقوفا للسكنى وانحصرت فيه فانه اعانته ولو
 سكنه المتولى بنفسه ولم يكن للسكنى فانه يلزمه أجر المثل بل قلنا نحن خزانة القسطين انه
 لو وزع الوقف لنفسه بخرجه القاضى من يده (قوله كان على الساكن أجر المثل) حتى
 لو باع المتولى دارا وقف فسكنها المشتري ثم أبطل القاضى البيع كان على المشتري اجرة
 المثل فتح وبه أفتى الرملى وغيره كما قدمناه وما فى الاما عليه من الاقامة بخلافه تعا
 للقبية فهو ضعيف كما صرح به فى البحر ودخل ما لو كان الوقف مسجدا أو مدرسة سكن فيه
 فقبض فيه اجرة المثل كما أفتى به فى الحامدية قال وأفتى به الحد والم والرملى والمقدس
 وكذا ما لو كان بعضه مسكنا وسكنه الشريك كما مر قول الشريك (قوله وكذا منافع مال
 البيت) دخل فيه ما لو سكنه أمتع مع زوجهما فلام الزوج الاجرة وكذا شريك البيت
 كما ساقى فصر به فى كتاب القصب ان شاء الله تعالى وكذا ما لو شراها أحد ثم ظهر أنها النبي
 كفى جامع التصولين (قوله فيها اختلف العلماء فيه) حتى نهضوا الاجارة عند الزيادة
 الفاحشة فطر الوقف وسببنا خلق الله تعالى كما فى الحاوى القدسي أيضا أى مع أن
 فى المثل قولين محتمين وكذا أقنوا بالضم ان غضب عقاره ومنافعه مع أن العقار
 لا يضمن بالغصب عندهما بل عند محمد ووزر والشافعى وكذا فى مسائل كثيرة منها عدم
 استدلال ما قلنا ربيعة وكذا صحة الوقف على النفس وعدم صحة الاجارة منه منوط به كما مر
 وانتبه على المحصر فافهم (قوله وفقى بالقبية) أى بان غضب أرضا وأجرى عليها
 الماء حتى صارت بحر الاتصاف للزراعة اسعاف وقلنا نحن جامع الفصولين لغضب وقفا
 فنقص فباؤخذ بنقصه يصرف الى مرتته لا الى أهل الوقف لانه بدل الرقبة وحفهم
 فى الفقه لا فى الرقبة اه (قوله فيكون وتبادل الأول) أى بلا توقف على تلقظ بوقفه كما فى
 معين الحق وغيره كذا فى شرح الملقط ط (قوله حسبية) الحسية بالسكر الاجر
 كفى القاموس أى لقد الاجر لا لاجابة مدع أو نأده (قوله أربعة عشر) وهى الوقف
 وطلاق الزوجية وتعليق طلاقها وحرية الامة وتدبيرها وانحلال رمضان والتسبب
 لكن فى البحر خلافه وحذ الزنا وحذ الشرب والايلاموا لظهارا وحرمه المصاهر وتدعوى
 المولى نسب العبد اه قلت ويراد الشهادة بالزنا صاع كما شئ عليه المصنف فى باب (قوله
 منها الوقف) أى الشهادة بأصله لا بربعه اشياء وأما الدعوى به أو بربعه فقد دمر الكلام
 عليها وبأى اقرىا وبأى بيان المراد بأصله (قوله وهذا التفصيل) أى بين ماذا كان

مطلب

سكن المشتري دارا الوقف

أو أسكنه المتولى بلا أجر كان على

الساكن أجر المثل ولو غيره معد

للاستقلال به وفق مسابقة للوقف

وكذا (يقضى بكل ما هو انفع

لوقف فيها اختلف العلماء فيه)

حاوى القدسي وفقى بالقبية

شريكها عقارا آخر فيكون وقفا

بدل الأول (والذى) تقبل فيه

الشهاد (بدون الدعوى)

أربعة عشر منها الوقف على مائ

الاشياء لان حكمه التصديق

بالفقه وهو حق الله تعالى بنى لو

الوقف على معين هل تقبل بلا

دعوى فى الخامسة بنى لا اتفاقا

وفى شرح الوهبانية للشيخ حسن

وهذا التفصيل هو المختار

مطلب

المواضع التى تقبل فيها الشهادة

حسية بلا دعوى

الوقف على معين فلا تقبل وبين ما إذا قامت على أنه للقراء أو للمسجد وشعوبه فتقبل
 (قوله وفي التارنسية) هو عين التفصيل اه ح (قوله لكن بحث فيه ابن الشحنة الخ)
 أي بحث في الاطلاق المذكور في المتن اه ح والاصوب ايد الهان وبهان ويعود
 الضمير الى التفصيل قال المصنف في المنح تلاقع الخانية و ينبغي أن يكون الجواب على
 التفصيل اذا كان الوقف على قوم بأعيانهم لا تقبل البيعة عليه بدون الدعوى اه قال
 ابن وهبان وهذا التفصيل غير محتاج اليه لأن الوقف وإن كان على قوم بأعيانهم فآخرو
 لا بد وأن يكون بجهة بر لا تنقطع كالقراء وغيرهم فالشهادة تقبل بصحهم أما حالا أو لا
 اه قال ابن الشحنة التفصيل لا بد منه لأن البيعة اذا قامت بأن هذا وقف يستحقه قوم
 بأعيانهم لا بد فيه من الدعوى لثبوت استحقاقهم وتناولهم وإن كان آخره ما ذكر بخلاف
 ما إذا قامت على أنه وقف على القراء والمسجد أو نحو ذلك اه قال لمصنف أقول
 ما ذكره ابن وهبان ظاهر جدا وما ذكره ابن الشحنة لا يثبت صحة عليه لأن كلام ابن
 وهبان في أن ثبوت أصل الوقف لا يحتاج الى الدعوى مطلقا وإن كان المستحق لا يدفع له
 شيء على تقدير عدم دعواه وكلام ابن الشحنة في ثبوت الاستحقاق للموقوف عليه المعين
 ولا شك في توقفه على الدعوى اه قلت لكن في الحادي عشر من دعوى البرازية يباع
 أرضا ثم ادعى أنه كان وقفها وقال وقف على فان لم تكن له بيعة أو أراد تخليف البائع
 لا يصح لعدم صحة الدعوى للسناقض وإن برهن قال الفقيه أبو جعفر يقبل ويطل
 البيع لعدم اشتراط الدعوى في الوقف كما في حق الامتية أخذ الصدر والصحيح أن
 الاطلاق غير مرضي فان الوقف لو حق الله تعالى فالجواب ما قاله وإن حق المبدأ لا بد فيه
 من الدعوى اه وأنت خبير بأن الوقف لا بد أن يكون فيه حق الله تعالى أما حالا
 أو لا وهذا الصحيح للتفصيل المار عن الخانية يقتضي أن المنطوق واليه الحال لا المالك
 والالم يصح قوله وإن حق المبدأ وهذا خلاف ما قاله ابن وهبان حيث جعل الوقف كله
 حقا لله تعالى باعتبار المالك ومقر لما قاله ابن الشحنة حيث اعتبر فيه الحال لكن قد
 يقال التحقيق أن الوقف من حيث هو حق الله تعالى لأنه تصديق بالبيعة فلا يشترط له
 الدعوى لكن إذا كان أقوله على معين وأريد اثبات استحقاقه اشترط له الدعوى وإن ثبت
 أصل الوقف بدونها فثبت ما قاله المصنف وهذا في الحقيقة تحقيق وتلقيق بين القولين
 ويزيد بطردق لكن لو كان المدعى هو البائع لا يمكن اثبات استحقاقه لأنه متناقض
 فلا تصح دعواه وتبقى البيعة مسبوكة لاثبات أصل الوقف ويأتي له زيادة بيان عند قوله
 باع دارا (قوله الابولية) أي أو باذن فاض (قوله كما مر) أي عن العمادة لكن فيه
 أن ما مر في دعوى عبيد الوقف لو خصه به ناسب أماد دعوى المستحق استحقاقه من غله
 الوقف فلا شبهة في صحته ولا يحتاج الى التدبر بما فاده ح قلت قدمنا التصريح بأن مستحق
 غلة الوقف لا يملك الدعوى بها وهو مشكل يحتاج الى التدبر وقد قلنا بيان وقوله فلا شبهة

وفي التارنسية ان هو حق الله
 تعالى تقبل والا لا بالدعوى
 فليحفظ قلت لكن بحث فيه ابن
 الشحنة ووفق المصنف بقبولها
 مطلقا لثبوت أصل الوقف لما له
 الفقراء واشترط الدعوى لثبوت
 الاستحقاق لما في الخانية لو كان غلة
 مستحق ولم يدفع له شيء من
 الغلة ونصرف كلها للفقراء قلت
 ومقادير ما لو ادعى استحقاقها
 لا تصح منه على التقى به الابولية
 كما مر قد بر وفي الاشياء
 قوله وأراد تصليف البائع كذا
 عبارة البرازية والظاهر أن صوابه
 المشتري اه منه

الخامس قبل ما قدمناه (قوله لنا شاهد حسبة في أربعة عشر) هذا مكرر بعلة تقدم قالوا في
 الاقتصاد على ما بعده أفاده ط (قوله وليس لنا مدع حسبة) يتوهم مدع ونصب حسبة
 على التمييز وفيه من التسخن مدعى بالافهم مضاف وحسبة محروية (قوله والمقتضى به لا)
 أى لا تسع دعواه فلا يحلف الناصم لو أنكر كاشدناؤه اتعاضن البرازية لكن لو أقام بينة
 تقبل بطريق الحسبة كما عرفت تحريره (قوله فالاجنبى أولى) قال في الاشياء عقب هذا
 ونظاها كلامهم أنها لا تسع من غير الموقوف عليه اتفاقا اه أى لأن الخلاف مذكور
 في دعوى الموقوف عليه هل تسمع أم لا والمقتضى به لا نظاهاه أن الاجنبى لا تسع دعواه
 اتفاقا لكن قال العلامة البيهقي بل الظاهر من كلامهم أن الخلاف فيه أيضا لأن محل
 النزاع كون الحمل قابلا لدعوى الحسبة أم لا فن قال بأنه قابل يجوز ذلك من الموقوف
 عليه كالاجنبى اه وحينئذ تنجبه ما مر من التفصيل فإذا كانت الدعوى لا تثبت عين الوقت
 يكون حق الله تعالى تسع فيه الدعوى حسبة من الموقوف عليه وغيره الا إذا باع الوقت
 ثم ادعى فلا تسع دعواه وأما البيهقي فأنه يقبل مطلقا الا إذا كانت لا تثبت غلة الوقت فلا
 تقبل بلاد دعوى صحيحة وتقدم الكلام فيه ثم لا يخفى أن شاهد الحسبة لا بد أن يدعى
 ما يشهد به أن له وجود مدع غيره وعلى هذا فكل ما تقبل فيه الشهادة حسبة يصدق عليه
 أنه يقبل فيه الدعوى حسبة وهذا يناه ما مر عن الاشياء الآن يكون مراده أنه لا يسعى
 مدعى أو أن مدعى الحسبة لا يحلف له الناصم عند عدم البيهقي لا يصدق بدون الشهادة
 فلذا اتفاه فليثبت في الفصولين وفي عتق الامة والطلاق قيل يحلف وقيل لا (تنبه) *
 شاهد الحسبة إذا أخرها لغير عذر لا تقبل لنفسه أشباه عن القنية وقال ابن القيم
 في رسالته الموقفة فيما تسع فيه الشهادة حسبة ومقتضاه أن الشاهد في الوقت كذلك
 (قوله وقد مر) أى عدم سماع الدعوى من الموقوف عليه لو نصب عنه الوقت الاجنبية
 مع زيادة قوله ولو الوقت على معين ولا يخفى أن الدعوى على القاصب دعوى أصل الوقت
 أى لا دعوى الغلة فانهم (قوله ثلاثا يكون اثباتا للمجهول) هذا بنا على قول الامام ان
 الوقت حبس أصل الملك على ملك الاوقات فلا يثبت ذكره أفاده المصنف ط (قوله
 وفي العمادة تقبل) أى من غير بيان الاوقات وهو قول أبي يوسف وعليه مشايخنا ج كاني
 جعفر وغيرهم وعليه اقتصر الخصاص ومقتضى كون الفتوى على قول أبي يوسف
 في الوقت أنه يفتى بقوله هنا أفاده في المنع ط وفي الخبر به وقت قديم مشهور ولا يعرف
 واقعته استولى عليه ظالم فأدعى المتوفى أنه وقف على كذا مشهور وشهد بذلك فاختار
 أنه يجوز اه وعزاه الى جامع الفصولين وفي الاسعاف عن الخالية وتصح دعوى الوقت
 والشهادة من غير بيان الاوقات (تنبه) * ذكر في الاسعاف لو ادعى أن هذه الارض
 وقفها فلان على تود واليد يحدد ويقول هي ملكي لا يصح وان شهدت البيهقي أنها كانت
 في يدي يوم وقفها الآن الانسان قد يفتى ما لا يملكه وهو يمد بجايزة أو أعارة اه ملخصا

لنا شاهد حسبة في أربعة عشر
 وليس لنا مدع حسبة الا في دعوى
 الموقوف عليه أصل الوقت فانها
 تسع عند البعض والمقتضى به لا
 الاجنبية فإذا لم تسع دعواه
 فالاجنبى أولى انتهى وقدمت تنبيه
 (ويشترط) في دعوى الوقت (بيان
 الوقت) ولو الوقت قد عاين في
 الصحيح) براز به لا يكون اثباتا
 للمجهول وفي العمادة تقبل

مطلب
 في دعوى الوقت بلا بيان الاوقات
 وبلا بيان أنه وقف وهو عليه

ومقاده انه يشترط بعد بيان الواجب بان انه وقفه وهو عليك وهذا ظاهر في نحو هذه
 الدعوى وكذا لو استثنى في انه وقفه قبل ان عليك او بعد ما به اياه اما لو استثنى في ان قلنا
 وقفه او لا وكان وقفه عياش هو واقعه اياه احدى واستولى عليه ظالم فهذا شرط الحكم
 بصفة الوقف لا الحكم بنفس الوقف في فتاوى قارئ الهداية مثل هل يشترط في صحة حكم
 الحاكم بوقفه او يوسع او ايجاب ثبوت ملك الواهب او البائع والمؤبر وسيازه ام لا اجاب
 انما يحكم بالصفة اذا ثبت انه مالك لما وقفه او ان له ولاية الايجار والبيع للملحاع بملك
 اوتيا به وكذا في الوقف وان لم يثبت شيء من ذلك لا يحكم بالصفة بل بنفس الوقف والايارة
 والبيع اه (قوله لا ثبات أصله) متعلق بالشهادة بالشهرة فقطح وفي المنع كل ما يتعلق
 بصفة الوقف ويوقف عليه فهو من أصله وما لا يوقف عليه فهو من التشرائط (قوله)
 وان صرحوا به (بان قالوا عند القاضي تشهد بالتسامع دبر وفي شهادات الخيرية
 الشهادة على الوقف بالتسامع ان يقول الشاهد أشهد به لاني سمعته من الناس او بسبب
 اتى سمعته من الناس ونحوه (قوله أي بالتسامع) اشار به الى تأويل الشهادة بالتسامع
 فصار تذكرة الضمير فاقاد انهم ما شئ واحد وفي نسخة فوح أفندى الشهادة بالشهرة ان
 يدعى المتولى ان هذه الشيعة وقف على كذا مشهور وروى به شاهد الشهود بذلك والشهادة
 بالتسامع ان يقول الشاهد أشهد بالتسامع اه ولا يخفى ان المال واحد وان اختلفت
 المادة فاقهم (قوله في المختار الخ) هذا محقق للمنفق المتون من الشهادات في الكفر
 وغيره ولا يشهد بها بين الا نسب والموت والنكاح والخلع وولاية القاضي وأمر
 الوقف فله ان يشهد بها اذا أخبر به بهما من يتوبه ومن فيده شئ سوى الرقيق لكأن
 تشهد أنه له وان فسر للقاضي انه يشهد بالتسامع او بجماعة الدلالة قبل حال العبي
 وان فسر للقاضي انه يشهد بالتسامع في موضع يجوز بالتسامع أو فسر أنه يشهد بالملك
 بجماعة البديعي برؤيته في يده لا تقبل لأن القاضي لا يدرى ذلك فلا يجوز له ان يحكم
 الخ ومثله في الزيلعي مبسوطا وفي شهادات الخيرية الشهادة على الوقف بالتسامع فيها خلاف
 والمتون فاطبة قد أطلق القول بأنه اذا فسر أنه يشهد بالتسامع لا تقبل وبه صرح
 قاضيان وكثير من أصحابنا اه ومثله في فتاوى شيخ الاسلام على أفندى مفتي الزوم
 اه مضمنا من مجموعة شيخنا بجماعة مناعلى التركا في قلت لكن تقدم انه بقى بكل
 ما هو اتفق للوقف فيما اختلف العلماء فيه كما أشار الى وجهه تعالى الدرر بقوله حفظا
 للاوضاع القديمة الخ ونذكر المصنف عن فتاوى رشيد الدين أنه تقبل وان صرح
 بالتسامع لان الشاهد بما يكون سنة عشر من سنة وتاريخ الوقف ما نة سنة فثبت
 القاضي أنه يشهد بالتسامع لا بالبيان فاذن لا فرق بين السكوت والافصاح أشار اليه
 ظاهر الدين المرنيسياني وهذا بخلاف ما يجوز فيه الشهادة بالتسامع فانما اذا صرح به
 لا تقبل اه أى بخلاف غير الوقف من الخمسة المارة فانه لا يثبت فيها بان الشهادة

(و) تقبل فيه (الشهادة على
 الشهادة وشهادة التسامع الرجال
 والشهادة بالشهرة لا ثبات أصله
 وان صرحوا به) أي بالتسامع في
 المختار ولو الوقف على معينين
 حفظا للاوضاع القديمة عن
 الاستحالة بخلاف غيره

مطلبه
 في الشهادة على الوقف بالتسامع

بالتسامع فيفرق فيسبين السكوت والافصاح والحاصل أن المشايخ رجحوا استئنا
الوقت منها للضرورة وهي حكمة الادخاف القديمة عن التسامع ولأن التصريح بالتسامع
فيه لا يزيد على الافصاح به والله سبحانه أعلم (قوله لا ثبات شرائطه) المراد من الشرائط
أن يقولوا أن قدر ما من الغلة لم يصح كذا ثم يصرف الفاضل الى كذا بعد بيان الجهة بصر
من الشهادات وقوله بعد بيان الجهة متعلق بقوله أن يقولوا لأن بيان الجهة هو بيان
المصرف وما يأتي منه من الاصل لامن الشرائط فالمراد من الشرائط ما بشرطه الواقف
في كتاب وقفه لا للشرائط التي يتوقف عليها صحة الوقت ككامله والافراغ والتسليم
عند التقابل به ونحو ذلك علمت أول الباب (قوله في الاصح) وعليه الفتوى
هندية عن السراجية ط (قوله وأقره الشربلاقي) وعزاء الى العلامة قاسم (قوله
وقوافي القمع بقولهم الخ) حيث قال في كتاب الشهادات وأنت إذا عرفت قولهم
ذلك أنهم متوقف عن تحسين ما في المجتبى لأن ذلك هو مع في الثبوت بالتسامع اه أي لأن
الشهادة بالتسامع هي أن يشهد بما يماينه والعمل بما في دواوين القضاة عمل بعام يعاين
وأما قولهم الجوهرة شرائطه ومصادفه فيهم منه أن ما يجعلها يعمل بعام يعاين بها
وذلك العلم قد لا يكون بمشاهدة الواقي بل بالتصريح القديم به صريح في الخبرية حيث
قال سئل شيخ الاسلام عن وقف مشهور ما ثبت بمصادفه وقد ما يصرف الى تحقيقه
قال ينظر الى المعهود من حاله فيما سبق من الزمان من أن قوامه كيف يعملون فيه والى
من يصرفونه فينبغي على ذلك لأن الظاهر أنهم كانوا يفعلون ذلك على موافقة شرط الواقي
وهو المقتنون بحال المسلمين فيعمل على ذلك اه فهذا عين الثبوت بالتسامع وفي الخبرية
ان كان للوقف كتاب في ديوان القضاة المسمى في عرفنا بالسجل وهو في أيديهم اتبع ما فيه
استحسانا اذا تنازع أهله فيه ولا ينظر الى المعهود من حاله فيما سبق من الزمان من أن
قوامه كيف كانوا يعملون وان لم يعلم الحال فيما سبق ربه ما الى القياس شرعى وهو أن
من أثبت بالبرهان حقا حكم له به اه لكن قولهم الجوهرة شرائطه الخ يقتضى أنها لو علمت
ولو بالنظر الى المعهود من حاله فيما سبق من تصرف القوام لا يرجع الى ما في سجل القضاة
وهذا عكس ما في الخبرية فتنبه لذلك (تسبيه) ذكر في الثانية والاعراف ادعى على رجل
في يده ضيعة أثناء وقت وأحضر كتابه خطوط العدول والقصة الماضين وطلب من
القاضي القضاة ذلك الصك قالوا ليس للقاضي ذلك لأن القاضي إنما يقضي بالجهة والجهة
أنما هي الينة أو الاقرار أما الصك فلا يصلح حجة لأن الخط يشبه الخط وكذا لو كان على
باب الدار لوح مضروب يتوقف بالوقت لا يجوز للقاضي أن يقضى ما لم يشهده الشهود اه
قلت وهذا الظاهر يناقض ما هنا من العمل بما في دواوين القضاة والجواب أن العمل بما
فيها استحسانا كافي للاعفاء وغيره وما ذكرناه عن الثانية محله ما إذا لم يكن للصك وجود
في سجل القضاة ما لو وجد فيه فإنه يعمل به كافي حواشي الاشياء ومثله ما في كتابنا من قول

مطلب
في حكم الوقت القديم الجوهرة
شرائطه ومصادفه

(لا) فصل بالشهادة (الاشياء)
(شرائطه في الاصح) دور وقبرها
لكن في المجتبى القضاة وقبولها على
شرائطه أيضا واعتمده في المراج
وأقره الشربلاقي وقوافي القمع
بقولهم بسلك ينقطع الثبوت
الجوهرة شرائطه ومصادفه ما كان
عليه في دواوين القضاة انتهى
وبجوابه أن ذلك للضرورة

مطلب
أحضر كتابه خطوط العدول
والقضاة لا يقضى به

النسبة بان كان الوقت كتاب الخ ووجهه ظاهر لانه اذا كان له كتاب موافق لما في جعل
 القضية بزيادة قوة ولا سيما اذا كان الكتاب عليه خطوط القضية الماضية على هذا فنقول
 الاشياء في أول كتاب القضاء لا يعتمد على الخط ولا يعمل به الا في كتاب أهل الحرب يطلب
 الامان الى الامام وفي دفتر الحساب والصراف والبيع يشتق منه أيضا هذا المسئلة
 كما اعادة البصري قصير المسائل المستفادة ثلاثا وتقام - منها في كتابنا تنقيح الفتاوى
 الحامدية من كتاب الدعوى ثم ارجعه فانه مهم ثم اعلم انه ذكر في الاشياء انه يمكن أن يخلق
 بكتاب أهل الحرب البراءة السلطانية بالوفاق ان كانت العلامة انه لا يزور قال العلامة
 البصري والظاهر هذا ويشهد له ما في الزكاة اذا قال اعطيت او اظهر البراءة فيجوز العمل به
 وعمل بان الاحتيا في الخط نادر كما في المحصى اه قلت وهذا يؤيد ما ذكره الشارح
 في رسالة جملها في دفتر الخاقي المعنون بالطرة السلطانية المأمونة من التزوير ان قال
 فلو وجد في الدفاتر ان المكان القلاني وقف على المدرسة القلانية مثلا يعمل بمن غير مينة
 قال وبذلك يتفق مشايخ الاسلام كما هو مصرح به في حجة عبد الله افندي وغيره اه
 لكن أمتي في التغيرية بانه لا يثبت الوقف بمجرد وجوده في دفتر السلطان لعدم الاعتماد
 على الخط فتأمل (قوله والمذمى أعم) أى من كونه للضرورة وغيرها ولكن فيه نظر فان
 الكلام في جهل الشرائط كما علمت اذ عند عملها الحاجة الى اثباتها فالكلام عند الضرورة
 لا أعم فكلما الكمال أتم فافهم (قوله ويان المصرف من أصله) مبتدأ وخبر أى تقبل
 الشهادة على المصرف بالتسامع كالتشهاد على أصله لان المراد بأصله كل ما توقف عليه
 صحته والافهم من الشرائط كما قد مضاه وكونه وقعا على الفقراء وعلى مسجد كذا توقف
 عليه صحته بخلاف اشتراط صرف غلته ليد أو للذرية فهو ومن الشرائط لامن الاصل
 ولعل هذا مبني على قول محمد باشرط التصريح في الوقف بذكر جهة لا تقطع وتقدم ترجيح
 قول أبي يوسف بعدم اشتراط التصريح به فاذا كان ذلك غير لازم في كلام الواقف فينبغي
 أن لا يلزم في الشهادة الاولى لعدم وقف الحصة عليه عند ويؤيد هذا ما في الاعراف
 والخلاصة لا تجوز الشهادة على الشرائط والجهات بالتسامع اه ولا يفتي أن الجهات هي
 بيان المصارف فتدساوى بينهما وبين الشرائط الا أن رادها الجهات التي لا توقف حصة
 الوقف عليها وفي التاتر خاية وعن أبي الليث تجوز الشهادة في الوقف بالاستفاضة من غير
 الدعوى وتقبل الشهادة بالوقف وان لم ينشأ راجها ويصكون للفقراء اه وفي جامع
 القصول ولو ذكر الواقف لا المصرف تقبل لو قد عيى او صرف الى الفقراء اه وهذا
 صريحنا قلنا من عدم لزوم في الشهادة والظاهر أنه مبني على قول أبي يوسف وعليه فلا
 يصكون بيان المصرف من أصله فلا تقبل فيه الشهادة بالتسامع كما سبقت قلناه عن
 الخاتمة والاسعاف والظاهر أن هذا اذا كان المصرف جهة مسجدا ومقبرة ونحوهما
 أما لو كان للفقراء فلا يحتاج الى اثباته بالتسامع لما علمت من أنه يثبت بالشهادة على

مطلب
 لا يعتمد على الخط الا في مسائل
 مطلب
 في البراءة السلطانية والدفاتر
 الخاتمة
 والمذمى أعم بصير (ويان المصرف)
 كقولهم على مسجد كذا (من)
 أصله (توقف حصة الوقف عليه)
 فتقبل بالتسامع

مجرد الوقت فإذا ثبت الوقت بالتسارع يصرف الى القصر ابدون ذكرهم كما علم من عبارة
 التاترخانية والقصولين هذا ما ظهر في هذا الملحق وقد ذكر الخبر الرمي في سائبة المنح
 توفيقا آخر بين ما ذكره المصنف وبين ما نقلناه عن الاسعاف والخلية يصل جواز الشهادة
 على ما اذا لم يكن الوقت ناشئا على جهة تبان ادعى على ذي اليد يتصرف بالملك بأنه وقف على
 جهة كذا فنفهوا بالسماع وحل عدم الجواز على ما اذا كان أصله ناشئا على جهة قاذي
 جهة غيرهما وشهدوا عليه بالسماع للضرورة في الاول دون الثاني لأن أصل جواز
 الشهادة فيه بالسماع للضرورة والحكيد ومع علقه وجازت اذا قدم قال وقد رأيت
 شيخنا الحنفى في اجاب بذلك اه ملخصا (قوله وبعض مستغنى) مبني اوصاف اليه
 وقوله يتصب خضه من السكل غير المستدوا بما في بيانه وكذا بعض قطار الوقت لما
 في الحادى عشر من التاترخانية وقف ارضه على قرانه قاذي رجل أنه منهم والواقى حى
 فهو خضه والا فالتيم ولو متعذر وان ادعى على واحد جاز ولا يشترط اجتماعهم ولا يكون
 خضما وارث الميت ولا أحد ارباب الوقت (قوله وكذا بعض الورثة) أى يقوم مقام
 جمعهم فيما للبيت أو عليه وبأقوله قريبا (قوله قلت الخ) استدوا على قوله
 ولان ثالث لهما (قوله وكذا الويت اعساره في وجه أحد القرماء) فإنه يتصب خضما من
 بقتهم فلا يصح لهم ما (قوله كاسي) لأن في فصل الحبس من كتاب القضاء ولا في كتاب
 الخرفه فله ذكره في غيرهما فليراجع (قوله وقالوا قبل بنة الافلاس بنية المدعى) هذا
 تأييد لقبولها في وجه أحد القرماء لا يلائم موضع آخر مما نحن فيه حتى يرد عليه أنه لا يصلح
 لذكره هنا لعدم اتصاف أحد من أحدهم قانهم (قوله وكذا بعض الاولياء المتساوين)
 كذا خبر مقدم وبعض الاولياء مبتدأ مفعول وجه ثبت الخ استئناف يأتى بمعنى ان رضى
 بعض الاولياء المتساوين بنكاح غير الكف فبطل العقد وبعد كرم الكلى لأن حق
 الاعتراض ثبت لكل واحد من الاولياء كلا وهذا على ظاهر الرواية وأما على المقتضى
 فالنكاح باطل من أصله لتصاد الزمان كما تقدم في باب الولي اه ح أى أن تزويجها نفسها
 لغير كف باطل اذا كان لها ولي يرضى به قبل العقد ولا يقدر رضاه بعده وان لم يكن لها
 ولي فهو صحيح كما ترى بابه ثم حيث ثبت الحق لكل من الاولياء كلا فاذا رضى أحدهم
 فكأنه قام مقام غيره في الرضا حتى لا يثبت لغيره حق الاعتراض ولو قال ثبت الاعتراض
 وكذا النكاح في الغيرة لكان أولى (قوله وكذا الامان) يعنى امان واحد من المسلمين
 لحرقى كآمان جميعهم كما تقدم في السير اه ح (قوله والقود) يعنى اذا عاوا واحد من
 اولياء المقتول سقط القود كما اذا عاوا جميعهم اه ح قلت وكذا استيفاء القود فبأنى
 في الجنائيات أن للكار القود قبل كبر الصغار خلافا لهما والاصل أن كل ما لا يقضى اذا
 وجد منه كمالا يثبت لكل على الكمال كولاية النكاح واما ان اذا كان الكبير أجنيا
 عن الصغير فلا يملك القود حتى يبلغ الصغير اجماعا زبلى وذلك كالمتمو في صغير وامرأته

مطلبه
 فمن يتصب خضما من غيره
 (وبعض مستغنى) وكذا بعض
 الورثة ولا ثالث لهما كالأشياء
 قلت وكذا الويت اعساره في وجه
 أحد القرماء كما سيجي فمقتل وقالوا
 تعبل بنية الافلاس بنية المدعى
 وكذا بعض الاولياء المتساوين
 ثبت الاعتراض لكل كذا وكذا
 الامان والقود

وهي غير أم الصغير **ط** (قوله ولاية المطالبة الخ) قال المصنف باب ما يجده الرجل في الطريق من نحو الكنيف والميزاب ولكل واحد من أهل الخصومة ولو أن تباينه به ابتدأ ومطالبته بنفسه ووقعه بعده أي بعد البداء سواء كان فيه ضرراً ولو أن في نفسه بغير إذن الامام ولم يكن للمطالب مثله **هـ** (قوله بإزالة الضرر ليس يقيد بل يقوم أحد من له الخصومة بالمطالبة وإن لم يضر **ط**) (قوله والتبعية يقتضي عدم الحصر) يعني أنه زاد جازاً ولم يحصر الموضع بعدد لأنه يمكن بالتبعية الزيادة عليها خلافاً لما فعله في الأشياء وقد زاد البرعي مسئلة وهي قال محمد رحمه الله تعالى لو قال سالم وزين وميمون أحرار أو قام واحد منهم البيعة على ذلك ثم جاء غيره لا بعد البيعة لأنه اعتاق واحد **هـ** قلت ويؤيد أيضاً ما في الفصل الرابع من جامع الأصولين برهن على رجل أنه باعه وفلان الغائب فتابكذا يقتضي على الحاضر نصف عنه لأعلى الغائب الآن يحضر ويعيد البيعة عليه ولو كان قد ضل كل منهما ما على الآخر من الثمن جازو يقتضي عليه ما فلا حاجة إلى إعادة البيعة على الغائب **هـ** وسياً في كتاب القضاء أنه لا يقتضي على غائب ولاه إلا في موضع منها أن يكون ما يدعى على الغائب شيئاً ما يدعى على الحاضر كما إذا برهن على ذي اليد أنه اشترى الدار من فلان الغائب فتكلم على الحاضر كان ذلك حكماً على الغائب أيضاً حتى لو حضر وأنكر لم يعتبر قال الشارح هناك وهو كثيرة ذكره مثل أبي الجهمين **هـ** (قوله ثم انما ينتصب الخ) قال في جامع الأصولين أنه يدعى بشاراً لنفسه ولاخوته الغيب وسماهم وقال الشهود لا تعلم له وارثاً غيره ثم تقبل البيعة في ثبوت الميت لميت إذا أحد الورثة خصم عن الميت فيما يستحق له وعليه الأثرى أنه لو ادعى على الميت دين يحضره أحدهم ثبت في حق الكل وكذا لو ادعى أحدهم ديناً على رجل للميت وبرهن ثبوت في حق الكل وأجبروا على أنه لا يدفع إلى الحاضر الانصبية يعني في الميت شيئاً عاشره بقسم ثم قال لا يؤخذ نصيب الغائب ويوضع عند عدل وقال أبو حنيفة لا يؤخذوا بجوار على أن ذلك البند لو مقر لا يؤخذ منه نصيب الغائب وهذا في العقار ما في النقي فعندهما يوضع عند عدل وعنده قبل كذلك وقبل لا يؤخذ كما لو كان مقراً ولومات عن ثلاثة بنين فغاب اثنان وبقي ابن واحد وفيه غيره مقسومة فادعى رجل كلها لمكامل سلاً والشر من أيهم يحكم له بالكل ولو برهن على أحدهم أن الميت نصب شيئاً وبعض يد الحاضر وبعضه يد وكيل الغائب قضى على الحاضر دفع ما يده دون وكيل الغائب فالجواب أن أحد الورثة خصم عن الميت في عين هو في يده هذا الوارث لا فيما ليس بيده حتى لو ادعى عليه عتسان التركة ليست في يده لا تسمع وفي دعوى الذين ينتصب أحدهم خصماً عن الميت ولو لم يكن يده شيئاً من التركة **هـ** ملخصاً وقام الكلام فيه من الفصل الرابع (قوله ينتصب خصماً عن الكل) أي كل المستحقين وكذا بعض النظار كما تقدمت والمسئلة في المحيط والقنبه وقطبين أشو من مات أحدهما وبقي في يد الحلى وأولاد الميت فبرهن الحلى على أنهم أن الوقت

مطلب
في انتصاب بعض الورثة خصماً

عن الكل
ولاية المطالبة بإزالة الضرر والعالم
عن طريق المسكين والتبعية يقتضي
عدم الحصر ثم انما ينتصب أحد
الورثة خصماً عن الكل لو ادعى
دين لا عين مالم تكن بيده فليحفظ
(ينتصب خصماً عن الكل) أي
إذا كان وقت بين جماعة وواقفه
واحد فلو واحد منهم أو وكيله
الدعوى على واحد منهم أو وكيله
(وقبل لا) ينتصب فلا يصح القضاء
الابتدائي ما في يد الحاضر من

مطلب
بعض المستحقين ينتصب خصماً
عن الكل

اشترى مال الوقت دأما الوقت
يجوز بيعها

مط ٢

٢ في الامام والمؤذن اذا مات في
اثنا سنة

(وهذا) أي اتصاب بعضهم اذا

كان الاصل ثابتا والا فلا ينتصب

أحد المستحقين خصما واقام في

شرح الوعائية (اشترى المتولى

بمال الوقت دأما للوقت لا يلحق

بالمنازل الموقوفة ويجوز بيعها في

الاصح) لأن الزمة كلاما كثيرا

ولم يوجد ههنا (مات المؤذن

والامام ولم يستوفيا ونقضت ما من

الوقت سقط) لأنه كالمسألة كالقاضي

وقيل لا يسقط لأنه كلابرة كذا

في المدرك بباب المرتد وغيرها

قال المصنف ثم ونظره ترجيح

القول الحكاية الثاني بقبل قلت قد

جزم في البقية تلخيص القصة بأنه

بورث بخلاف رزق القاضي كذا

في وقت الاشياء ومغرم النهر ولو

على الامام دار وقت لا يستوف

الاجر حتى مات ان اجرها المتولى

سقط

مط ٢

اذ مات المتولى ونحوه يعطى

بقدر ما يشر بخلاف الوقت على

القدية

مط ٢

اذ مات من شيء من الصر والمطب

يستحق نصيبه

بطلبه بطن والمباقي غيب والوقت واحد قبل وقتب خصما عن الباقي ولو برهن
الاولاد ان الوقت سلق علينا وعليك فينة الاول اولى (قوله وهذا الخ) وعليه
فلا مشاكاة بين ما بيننا وما قدمه من ان الموقوف عليه لا يلحق الدعوى لأن ذلك انما اذا
لم يكن الوقت ثابتا او اذ اثبت أنه وقف وترتبه (قوله اشترى مال الوقت) أي بغيره
الوقت كما عبره في الخاتمة وهو اولى احترازا عما لو اشترى بدل الوقت فاصغر وقتا كالقول
على شرطه فان لم يرد كرشيا كما مر في بحث الاستبدال وقده في القصة عما لا يمتحج الوقت
الى العمارة وهو ظاهر اذ ليس له الشراء كالسنة له الصرف الى المستحقين كما مر في البصر عن
الفتية انما يجوز الشراء من القاضي لانه لا يستفاد الشراء من مجرد تقبوس القرامة
اليه فلا استدراك في نفسه وقع الشراء اه قلنا لكن في التاترانية قال القصة ينبغي ان
يكون ذلك بامر الحاكم احتياطا في موضع الخلاف (قوله ويجوز بيعها في الاصح) في
البرازية بعد ذكر ما تقدم وذكر ابو القاسم في الاحتسان يصير وضاهذا صريح في أنه
الاحترازه وعلى قلت وفي التاترانية والاحترازه يجوز بيعها ان احتاجوا اليه (قوله
كالقاضي) فانه يسقط حقه الا ذامات في آخر السنة فينتصب الصرف لورثته كافي
الهداية في قبيل باب المرتد (قوله وقيل لا يسقط) أي بل يعطى بقدر ما يشر ويصير مباحا عنه
كما يأتي (قوله قلت قد جزم في البقية الخ) أي بجزمه به يقتضي ترجيحه قلت ووجهه
ما سبذ كرم في مسئلة الجاهلية ان لها شبه الاجرة وشبه الصلة ثم ان المتقدمين متواخذ
الاجرة على المطاعات وأتقى المتأخرين يجوز على التعليم والاذان والامامة فالظاهر ان
من فطر الى مذهب المتقدمين رجح شبه الصلة فقال بسقوطها بالموت لأن الصلة لا تغل قبل
القبض ومن نظر الى مذهب المتأخرين رجح شبه الاجرة فقال بعدم سقوط وجه حيث كان
مذهب المتأخرين هو الحق بجزم في البقية الثاني بخلاف رزق القاضي فانه ليس له شبه
بالاجرة أصلا اذ لا فائل يأخذ الاجرة على القضاء ومن هذا مشي الطرسوسي في انفسح
الوسائل على أن المتدريس ونحوه من أصحاب الوظائف اذامات في اثنا سنة يعطى بقدر
ما يشر ويسقط الباقي وقال بخلاف الوقت على الاولاد والقرية فانه يصبر قيمه وقت ظهور
الفتنة فمن مات بعد ظهورها ولو لم يسلحها ما صار ما يستحقه لورثته والاسقط اه ونحوه في
الاشياء وأتقى في الخبرية وهو الذي حزره المرحوم مفتي الروم أبو السعود العمادى وهذا
خلاصة ما قد تاه في كتاب الجهاد قبل فصل القصة وقيل باب المرتد ولو كان الوقت
يجوز ان كان اقام تمام كل قسط بمنزلة ما لموع الفتنة فمن وجد وقته استحق كما أتى به الحانوق
تبع الفسخ ويجوز انما يظهر سقوط ما تعلقه البيرى عن شيخ الشيوخ البيرى من أنه ينبغي أن
يعمل بهذا القول وهو عدم سقوط بالذات في حق المدرس والطلبة لا في حق المؤذن
والامام لان الاذان والامامة من فروع الكتابة فلا تكون بخلاف اجرة اه ملتصقان
المتأخرين اقترا بأخذ الاجرة على الثلاثة (نتية) هذا كالبيرى أيضا أنه سئل العلامة

ابن طهيرة القرشي الحنفي اذا كان المستثنى من مصر والمحب وورد ذلك من السنين
 الماضية في حياته وفي السنة التي مات فيها هل يستحقه بقطعه اجاب نعم يستحق نصيبه منه
 وان كان مبرق من السلطان صانعيه في حكم الماحول وذكر الامام ابو الليث في التوازل
 انه يكون لووتسه اه ويؤيده ما في الغراز يعني محمد بن محمد بن احمد وان يكتبوا مساكين
 مسجدهم كتبوا زوجه واسلامهم واخرجوا الدارهم على عدد من فئات واحسن
 المساكين قال يعطى وارثه ان مات بعد دفع اسمه اه ومنه يعلم حكم الامانات الواصلة
 للاحل مكة المشرفة والمدينة المنورة على وجه الصلة والمرة ثم عوت المرسل اليه وقد اُقيمت
 بدفع ذلك ولله بى (قوله وان اجرها الامام لا) أى لا يسقط معلومه تنزيلا لعقد منزلة
 القبض تأمل لكن تقدم أن الموقوف عليه الفلأ أو السكنى لا يملك الاجارة والظاهر أن
 هذا الفرع مبنى على القول الاول بالسقوط (قوله اخذ الامام الفلأ) أى قبض معلوم
 السنة بتمامها كما في البصر قال في الهندية امام المصنف دفع الفلأ وذهب قبل مضي السنة
 لا يسترد منه الصلة والمبرة وقت الحصاد فان كان يوم في المصنف وقت الحصاد يستحق كذا
 في الوجيز وهل يصل للامام أى كل حصته ما بقى من السنة ان كان فقيرا يصل وكذا الحكم
 في طلبة العلم يعطون في كل سنة شيئا مقدما من الفلأ وقت الادراك فاخذوا من ماله
 قطعه وقت الادراك فنقول عن تلك المدرسة كذا في الخط اه وقوله والمبرة وقت
 الحصاد ظاهره المتألف لما تقدمناه من العروسى لكن اجاب في البصر بأن المراد ان المبرة
 به فيما اذا قبض معلوم السنة قبل مضى الا لا يستحقه ولا قبض قال مع أنه نقل في القنية
 عن بعض الكتب انه ينبغي أن يستحق من الامام حصته ما لم يمت فيه قال ط قلت وهو الاخر
 لفرض الواجب اه قلت وينبغي تقييده هذا بما اذا لم يكن ذلك مقدما والكل يوم لما تقدمنا
 عن القنية ان كان الواجب قد ولد مدرس لكل يوم مباحا فلم يدوس يوم الجمعة أو الثلاثاء
 لا يصل له أجره ذين اليومين وتقدم تمامه قبل قوله ولودا رافعا منه على من له السكنى
 (قوله نصار كالجزية) أى اذا مات الذي في أثناء السنة لا يؤخذ منه الجزية لما مضى
 من الحول ويحصل أن المراد أنه اذا جعلها أثناء السنة ثم سلم أو مات لا تسترد ط (قوله
 وقظم ابن الشحنة القنية الخ) أقول حاصل ما في شرحه تعالى اذ به أنه اذا غاب عن
 المدرسة قائما لم يخرج من المصر ولا فان خرج مسجدة سفر ثم رجع ليس له طلب ما مضى
 من معلومه بل يسقط وكذا لو سافر لحج ونحوه وان لم يخرج لسفر بان خرج الى الرستاق
 فان أقام خمسة عشر يوما أكثر فان بلا عذر كان خروج للتفريق كذلك وان لم يذكر طلب
 المعاش فهو عقر الا أن تزيد غيبته على ثلاثة أشهر فلقه أخذ جبرته ووظيفته أى معلومه
 وان لم يخرج من المصر فان اشتغل بكتابة علم شرعى فهو عقر ولا اجازة له أيضا واختف
 فيها اذا خرج للرستاق أو أقام دون خمسة عشر يوما غير عذر فقل يسقط وقبل لاهذا
 حاصل ما ذكره ابن الشحنة في شرحه ومفهومه انه لا يسقط معلومه الماضي ولا بعزل

مطلب
 فيما اذا قبض المعلوم وغاب قبل
 تمام السنة
 وان أجراها الامام لامادية أخذ
 الامام القسلة وقت الادراك
 وذهب قبل تمام السنة لا يسترد
 منه غلة باقى السنة قصار كالجزية
 وموت الفائض قبل الحول ويصل
 للامام غلة باقى السنة لو فقيرا وكذا
 الحكم في طلبة العلم في المدارس
 دور وقظم ابن الشحنة القنية
 المسقط للمعلوم المتضمنة للعزل

مطلب
 في القنية التي يستحق بها العزل
 عن الوظيفة وما لا يستحق

في الاثني اذا كان في المصير مستقلا بغير شرعي أو خرج لغيره شرعا وأقام دون خمسة عشر
يوما بلا عذر على أ - هـ القولين أو خمسة عشر فأكثر لكن لعذر شرعي كطلب المعاش ولم
يزد على ثلاثة أشهر وأنه يسقط المانع ولا يعزل ولو خرج متفق ورجع أو صار للرجوع وقعود
أو خرج للرسالة فليس عذرا ما لم يزد على ثلاثة أشهر وأنه يسقط المانع ويعزل لو كان
في المصير غير مستقلا بغير شرعي أو خرج منه وأقام أكثر من ثلاثة أشهر ولو لعذر قال الخليل
الرملي وكل هذا الذي نسبنا تباعه والأفليس لغيره أخذ وتلقته اهـ وبأن غير ساحكم
النسابة هذا وفي التتبع من باب الامامة امام يترك الامامة بآخرة أو باقى الرضا في
أسبوعا وقعودا أو لصية أو لاستراحة لا بأس به ومثله حقوق العادة والشرع اهـ وهذا
حين على القول بأن خروجه أقل من خمسة عشر يوما بلا عذر شرعي لا يسقط معلومه وقد
ذكر في الاستبصار في قاعدة العادة بحكمة عبارة التتبع هذه وجعلها على أنه يساغ أسبوعا
في كل شهر واعتز به بعض محشمه بأن قوله في كل شهر ليس في عبارة التتبع ما يدل عليه
قلت ولا يظهر ما في آخر شرح منتهى الحاصل للعلوي أن الظاهر أن المراد في كل سنة
• (تنبيه) • ذكر الخصاص أنه لو أصاب القيم خمس أو عى أو سبوت أو فالح أو قعود من
الآفات فإن أمكنه الكلام والامر والنهي والاخذ والاعطاء فله أخذ الاجر والاقتلا
قال الطرسوسى ومقتضاه أن المدرس وقعوده إذا أصابه عذر من مرض أو وجع بحيث
لا يمكنه المباشرة لا يستحق المعلوم لأنه إذا دار الحكم في المعلوم على نفس المباشرة فإن وجدت
استحق المعلوم والاقتلا وهذا هو الفقه اهـ ملته اقلت ولا ينافى هذا ما مر من المسامحة
بأسبوع وقعوده لأن القليل مفتقر كما سوغه بالبطلان المصادقة على ما مر منه في محله (قوله
ومنه) أى من النظم لأن ابن التفتة تقطع في هذه المسئلة خمسة أياما فاقصر الشارح
على اثنين منها (قوله مطلقا) أى سواء كان له منه بدءا ولا لكن بعد كونه سيرة سفر كما أخاه
بقوله والحكم في الشرع يسفر بفتح الياء من السفر قال ناطمه والمراد بقولنا في الشرع
يسفر أى من بعد مسافر شرعا لكن اعترضه ط بقول القاموس المافر والمسافر لا فعل له
(قوله قلت وهذا) أى التفتيل المذكور في القصة انما هو فيما إذا قال وقت هذا على
سأكن مدرستى وأطلق أمالوش شرط تابع كضوء المدرس أباما معلومة في كل جهة
فلا يستحق المعلوم الامن بشرطه صا إذا قال من غاب عن المدرس قطع معلومه فيجب
اتباعه ويقامه في العجز (قوله أمافيهما) أى في فرض الحجب ومله الرحيم (قوله والمعلوم)
بالتنصيص عطا على العزل (قوله لا تجوز استنابة القبيح) لانهية وتجزيمهم ما هو بضم
أوله وكسر نايه ولا الثانية تأكيده لا على قوله سائر الارباب أى أصحاب الوظائف وقوله
فذا من باب أى عدم جواز الاقتناء ان لم يكن عذر من باب أولى وقد تابع الناظم في هذا
ما فهمه الطرسوسى من كلام الخصاص المار أنما قال فانه لم يجعل له الاستنابة مع قيام
الاعذار المذكورة فانه لو جازت لقال ويجعل لمن يقوم مقامه الى زوال عذره واعتز به

ومنه

وما ليس بيمينه ان لم يزد على

ثلاث شهور وقعوده وقبضه

وقد أطلقوا لا يأخذ السهم مطلقا

لما قبله معنى والحكم في الشرع

يسفر

• قلت وهذا كله في سكان

المدرسة وفي غير فرض الحج وصلة

الرحم أمافيهما فلا يستحق العزل

والمعلوم كما في شرح الوهابية

لشربلانى وفي المتظومة الحميدة

لا تجوز استنابة القبيح لا

ولا المدرس له ذرحلا

كذلك الحكم سائر الارباب

أو لم يكن عذره فذا من باب

مطلب

مهم في الاستنابة في الوظائف

في البحر بأن الخليفة صرح بأن للقيم أن يوكل وكيله يقوم مقامه وله أن يجعل له من
 المعلوم شيئاً وكذلك في الامعاء وهذا كالتصريح بهيوا والاحتكام لآثار النائب وكيل
 بالاجرة وفي القضية اختلاف الامام خليفة في المصداق فيه زمان غيبته لا يستحق الخليفة
 من أوقاف الامامة شيئاً ان كان الامام أمراً كالمسنة اه وفي الخلاصة ان الاعام يجوز
 اختلافه بلاذن بخلاف القاضي فعلى هذا لا تكون وظيفته شاغرة وتصح النيابة حال
 في البحر ومحل ما في القضية أن النائب لا يستحق شيئاً من الوقف لأن الاستحقاق بالتقرير
 ولم يوجد ويستحق الاصيل الكل ان عمل أكثر السنة ويكت عايشه الاصيل للنائب
 كل شهر في مقابلته وعمله وانما هو أنه يستحقه لان الاجارة وقد وفي العمل بناء على قول
 المتأخرين المتفق به من جواز الاستعانة على الامامة والتدريس وتعليم القرآن وعلى القول
 بعدم جواز الاستعانة اذ لم يعمل الاصيل وعلى النائب كانت الوظيفة شاغرة ولا يجوز
 للنظر العرف الى واحد منهما ويجوز للقاضي عزه وعمل الناس بالقاهرة على الجواز
 وعدم اعتبارها شاغرة مع وجود النيابة ثم قال فالحق يجوز جواز الاستعانة في الوظائف
 اه فوفيه ما روي في الجملة من ترجيح جواز استعانة الخطيب قال الخبير الرمي في حاشيته
 ما تقدم عن الخلاصة كره في كتاب القضاء من الكثرة والهداية وكثير من المتون والشروح
 والقضاوي ويجب تعيين جواز الاستعانة بوظيفة تقبل النيابة كالتدريس بخلاف التعلم
 وحيث يجوز والجواز لا فرق بين أن يكون المستعان مساوياً له في القضية أو فوقه أو دونه
 كما هو ظاهر ورويت أخرى الشافعية من قيده بالمساوي وبما فوقه وبعضهم قال يجوز
 مطلقاً ولودونه وهو الظاهر والله تعالى أعلم اه وقال في الخيرية بعد نقل حاصل ما في البحر
 والمسئلة وضع فيها مسائل ويجب العمل بما عليه الناس وبخصوص ما مع العذر وعلى
 ذلك جميع المعلوم المستناب وليس للنائب الا الاجرة التي استاجر بها اه قلت وهذا
 اختيار بخلاف ما أفتى به علامة الوجود المتقي أبو السعود من اشتراط العذر الشرعي
 وكون الوظيفة مما يقبل النيابة كالافتاء والتدريس ويكون النائب مثل الاصيل
 أو غير امته وأن المعلوم يتسلمه ويكون للنائب ليس للاصيل منه شيء اه ونقله
 البيهقي وقال انه الحق لكنه نقل عن الشيخ بدر الدين الشافعي الحنفى مثل ما في البحر
 وعن شيخ مشايخه القاضي علي بن ظهيرة الحنفى اشتراط العذر قلت أما اشتراط العذر
 فله وجه وأما كون النائب مثل الاصيل أو غير امته فهو بعيد حيث وجدت في النائب
 أهلية تلك الوظيفة الآن يراد منه في الاهلية وبشرائه ما في فتاوى ابن السبكي حيث
 سئل عن الناظر اذا ضعف قوته عن التصديق على الوقف هل له أن يأذن لغيره فيه بقية
 حياته وهل له التزول عن النظر أجاب نعم له استعانة من فيه العدة والكفاية ولا يصح
 نزوله عن النظر المشروط له ولو عزل نفسه لم ينزل اه وأما كون المعلوم للنائب فيمنافيه
 ما مر عن البحر من أن الاستحقاق بالتقرير ولا سيما اذا باشر الاصيل أكثر السنة فصريح

ما من عن القضية انه لا يستحق التائب شيئاً أى الا اذا شرط له الاصيل أجرة أما اذا كان
المباشر هو التائب وحده وشرط الواقف المعلوم مباشر الامامة أو التدريس متلا فلاحقاً
في اختصاصه بالمعلوم بماله وكتب في تنقيح الحامدية عن الحق الشيخ عبد الرحمن
أفتدى العاصمى انه سئل فيما اذا كان المؤدى جامع مرتبات في أوقاف شرطه واقفوها
لهم في مقابلة أدعية يشارونها الواقفين المذكورين ويجعل جماعة من المؤذنين لهم
تواضعهم في ذلك فهل يستحق التواضع المباشرون للأذان والادعية المزبورة المرتبات
المرفوعة دون الجماعة المذكورة من الجواب نعم (قوله والمتولى لولوقضا أبرا الخ)
في الاسعاف التناظر اذا أجزأ أو تصرف تصرفاً آخر وكتب في الصك أجزأ وهو متولى على
هذا الوقف وليد كراهة متولى من أى جهة قالوا تكون فاسدة اه قلت وهذا مشكل
اذا لو كان متولياً في نفس الامر من جهة الواقف والقاضي يصح إيجاره والقاهر
أن المراد فساد كتابة الصك لأن الصكولة تبني على زيادة الايضاح ولانه لا يمكن العام
أن يصح بمصلحة إيجاره وباتى تصرفه مالم يصح نفسه من جهة ولاية ذلك يؤيده ما في السبع
والعشرين من جامع الفصولين لو كان الوصى أو المتولى من جهة الحاكم فالواقف
أن يكتب في الصك والسجلات وهو الوصى من جهة ساكم له ولاية تصب الوصية
والتولية له لو اقتصر في قوله وهو الوصى من الحاكم ربما يكون من ساكم ليس له ولاية
نصب الوصى فإن القاضي لا يكتب الوصى والمتولى الا اذا كان ذكر التصرف
في الاوقاف والاياام. نحو ما عليه في منشوره فصار حكمه نائب القاضي فانه لا بد
أن يذكر وأن قلنا القاضي مأذون بالانابة فتزاعى هذا الوهم اه قال في البحر ولا شك
أن قول السلطان جعلك قاضى القضية كالتصريح على هذه الاشياء في المقصور
كما صرح به في الخلاصة في مثله استخلاف القاضي اه (قوله بحسب التقليد) متعلق
بقوله بخلاف (قوله نفس كل التصرفات) أى على الاجازة وذلك كالبيع والشراء
وقوله كى لا تائب أى الاحكام وهو على لقوله ما يجوزوا ط (قوله سمعها الضبابية) اسمها
كشفت الضبابية في القاموس الضباب بالفتح ندى كالقيم أو صاحب رقيق كالخان ط
(قوله ولاية نصب القيم الى الواقف) فان في البحر قلنا أن الولاية لواقف ثابته مدة
حياته وان لم يشترطها وأن له عزل المتولى وأن من ولاء لا يكون له التنزيل بعد موته أى
موت الواقف الا بالشرط على قول أبي يوسف ثم ذكر عن التتاريخية ما حاصله أن أهل
المسجد لو اتفقوا على نصب رجل متولياً لمصلحة المسجد ففسد المتفق من يصح وأمكن
الافضل كونه ماذن القاضي ثم اتفق المتأخرون أن الفضل أن لا يعملوا اخفى في زماننا
لما عرف من طمع القضاة في أموال الاوقاف وكذلك اذا كان الوقف على أرباب معلومين
بمحوى عددهم اذا نصبوا متولياً وهم من أهل الصلاح اه قلت وذكرنا مثل هذا
في وصي اليتيم وأنه لو تصرف في ماله أحل من أهل السكينة من بيع أو شراء جازي زماننا

مطلب
فيما اذا شرط المعلوم لمباشر
الامانة لا يستحق المستتيب

مطلب
فيما اذا أجزأ وليد كراهة توليته

والتولى لولوقضا أبرا
لكنه في حكمه ما ذكرنا
من أى جهة تولى الوقف
ما يجوزوا ذلك بحسب يلقى
ومثله الوصى ان يصح

حكمه ما في أعلى ما يعرف
بحسب التقليد والنصب نفس
كل التصرفات كى لا تائب
قلت لكن للسيوطي رسالة سمعها
الضبابية في جواز الاستنابة ونقل
الاجماع على ذلك فليحفظ (ولاية
نصب القيم الى الواقف

مطلب
ولاية نصب القيم الى الواقف ثم
لوصيه ثم القاضي

مطلب
الافضل في زماننا نصب المتولى
بإعلام القاضي وكذا وصي
اليتيم

للضرورة وفي الخاتمة انه احتسان وبه بقي وأما ولاية نصب الامام والمؤمن فسد كرها
 المصنف (قوله ثم الوصي) فلو نصب الواقف عند موته وصيا ولم يذكر من أمر الوقت شيئا
 تصكون ولاية الوصي الى الوصي بصر ومقتضى قولهم وصي القاضي كوصي الميت
 الا في مسائل أن وصي القاضي هنا كذلك لعدم استثنائهم من الضابط المذكور فأفاده
 الرعي قلت ووصي الوصي كالوصي كما يأتي (قوله كان وصيائي كل شيء) هو ظاهر
 الرواية وهو الصحيح تاريخية (قوله خلافا للثاني) ففسده اذا قال له أنت وصي
 في أمر الوقت فهو وصي في الوقت فقط وهو قول هلال أيضا وجعل في الخاتمة أن يوسف
 مع أي حبيفة فكان عنه وروايتان اسعاف وفي التناوضية انه قول محمد أيضا وجعل
 ما في الخاتمة ظاهر الرواية عن أبي يوسف فكان الاول أن يقول خلافا لمحمد وأن يحذف
 قوله فقط (قوله لم يخص) بأن يقول وقتت أرضي على كذا وجعلت ولايتها لفلان
 وجعلت فلانا وصي في تركائي وجميع أموري فينبذ بفرد كل منهما بما قوض اليه
 اسعاف ولعل وجهه أن تخصيص كل منهما بشي في مجلس واحد قد رتب على عدم المشاركة
 لكن في أنفع الوسائل عن الذخيرة ولو وصي لرجل في الوقت وأوصي الى آخره ولله
 كما أوصين فجميعا عند أي حبيفة وأبي يوسف اه تأمل (قوله فلو وجدك با وقت
 الخ) أي كان با وقت واحد وهذا الجواب أخذه في العبر من عبارة الاسعاف المذكورة
 ثم قال ولا يقال ان الثاني ناسخ كانه يتم عن انصاف في الشروط أي من انه لو شرط
 أن لا يتبع ثم قال في آخره على أنه الاستبدال كان له لأن الثاني ناسخ للاول لا نقول
 ان التولية من الواقف خارجة عن حكم سائر الشروط لأن فيها التغير والتعديل
 كلبا لله من غير شرط في عقدة الوقت على قول أبي يوسف وأما باقي الشروط فلا بد من
 ذكرها في أصل الوقت اه وفيه نظر بل تعليل لبديل على خلافه فتأمل نعم ذكر في أنفع
 الوسائل عن انصاف اذا وقت أرضين كل أرض على قوم وجعل ولاية كل أرض الى
 رجل ثم أوصي بعد ذلك الى زيد فلزيد أن يتولى مع الرجلين فان أوصي زيد الى عمر فلعمر و
 مثل ما كان زيد قال في أنفع الوسائل فقد جعل وصي الوصي بمنزلة الواقف حتى جعل له
 أن يشارك من جعل الواقف النظر اه وفي أدب الاوصياء عن التاتريحية أوصي الى
 رجل ومكت فمات فانا وصي الى آخره فما وصياني في كل وصايا مسرورة تذكر ايصاه الى
 الاول أو نسي لأن الوصي عندنا لا ينزل ما لم يعزله الموحي حتى لو كان بين وصيه مدة
 سنة أو أكثر لا ينزل الاول عن الوصاية اه وقد قالوا ان الوقت يستقي من الوصية نعم
 في القصة لو نصب القاضي قبا آخر لا ينزل الاول ان كان منصوبا من الواقف فلو من
 جهته ويعلمه وقت نصب الثاني ينزل وصفه الفرق بين الواقف والقاضي في نصب
 الثاني ففي الواقف يشارك وفي القاضي يختص الثاني وينزل الاول ان كان يعلمه وقت
 نصب الثاني فاعتزم هذا التصريح (قوله طالب التولية لا يولي) كن طلب القضاء لا يلقه

مطلب
 الوصي يصير متوليا بالوصي

ثم الوصي (لقبامه مقامه ولو جعله
 على أمر الوقت فقط كان وصيا
 في كل شيء خلافا للثاني ولو جعل
 النظار لرجل ثم جعل آخر وصيا
 كأننا نظهر من ما لم يخص وقبضه
 في الاسعاف فلو وجدك با وقت
 في كل اسم متول وتاريخ الثاني
 متأخر اشتركا بصر (فروع)
 طالب التولية لا يولي

مطلب
 نصب متوليا ثم آخر اشتركا

مطلب
 التولية خارجة عن حكم سائر
 الشروط لأن فيها التغير بالشرط
 بخلاف باقي الشروط

مطلب
 طالب التولية لا يولي

فتح وهل المراد أنه لا ينبغي أو لا يصل استظهر في البحر الأول تأمل (قوله) إلا المشروطة
 النظر) بأن قال جعلت تقروني لقلان والظاهر أن مثله بالشرطه لذكورين الموقوف
 عليهم ولم يوجد غيره كرواحد وأما لو انحصر الوصف واحد لا يلزم أن يكون هو الناظر
 عليه بالشرط الواقع كما قدمناه من جامع الفصولين عند قوله الموقوف عليه لا يملك
 الإيجار ولا المدعى (قوله) بعد موت الواقف الخ) بقده لانه لو مات قبله قال في المجتبى
 ولاية النصب للواقف وفي السير الكبير قال محمد النصب للقاضي اه وفي الفتاوى
 الصغرى رأى للواقف لا للقاضي فان كان الواقف ميتا فوصيه أولى من القاضي فان
 لم يكن أوصى قال رأى للقاضي اه بحر ومفادناه لا يملك التصرف في الوقف مع وجود
 المتولى ومنه الإيجار كإقراره عند قول المصنف ولو أبى أو عجز عن الحاكم بأمرهم الخ
 ويؤيد قوله في البحر بعد ما نقلناه عنه فأقارن ولاية القاضي متأخرة عن المشروطة
 ووصيه فيستفاد منه عدم صحة تقرير القاضي في الوظائف في الاوقاف اذا كان
 الواقف شرط التقرير بالمتولى وهو خلاف الواقع في القاهرة في زماننا وقبله سير اه
 وأفتى في الخبرية بهذا المستفاد وقال وبه أفتى العلامة فلم يقدّمناه عند قول المصنف
 وينزع وغير ما مون (قوله) ولم يوص) أى المشروطة قال في البحر اذا مات المتولى
 المشروطة بعد الواقف فالقاضي نصب غيره وشرط في المجتبى أن لا يكون المتولى
 أوصى به لاخر عند موته فان أوصى لا ينصب القاضي اه قلت وهذا اذا لم يكن الواقف
 شرط بعد المتولى المذكور الى آخر لانه يصير مشروطا أيضا وبأى بيانه قريباً (قوله
 للقاضي) بقده في البحر قاضي القضاة أخذ من عبارة جامع الفصولين التي قدمناها
 قبل ورقة ثم قال وعلى هذا فقولهم في الاستدانة بأمر القاضي المراد به قاضي القضاة
 وفي كل موضع ذكر الواقف في أمور الاوقاف بخلاف قولهم واذا رفع المحكم قاض
 أمضاء قائم أتم كمال المجتبى اه قال في الخبرية وهو صريح في أن نائب القاضي لا يملك
 ابطال الوقف وانما ذلك خاص بالاصل الذي ذكره السلطان في مشوره نصب الولاية
 والارباب موقوفه له أمرو الاوقاف وبني الاعتماد عليه وان يجهت فيه شيئا النسخ
 محمد بن سراج الدين الحانوتي لما في اطلاقه من التواب في هذا الزمان من الاختلال
 والمثله لافس فيها بخصوصها فيما اطلعنا عليه وكذا فيما اطلع عليه شيئا المذكور
 ومصابيح البحر وانما استخرجها تفقها اه ونقل في شاشته على البحر عبارة شيخه
 الحانوتي بطولها وأقصرها ومن جانتها ومجادل على عدم اختصاص قاضي القضاة
 باستبدال الوقف بل يجوز من نائبه أيضا أن نائبه قائم مقامه وإذا كان المظهر من
 كلامهم انه اذا شرط في مشوره تزويج الصغار والصغار كان منصوبه ذلك وبعبارة
 ابن الهمام في ترتيب الاولياء في النكاح ثم السلطان ثم القاضي اذا شرط في عهده ذلك
 فمن نصبه للقاضي اه ملخصا (تنبيه) قلنا من البحر أن المتولى يغزل بموت

الا المشروطة التطول لانه مول
 فيريد التنفيذ ثم (ثم) اذا مات
 المشروطة بعد موت الواقف
 ولم يوص لاحد فولاية النصب
 (للقاضي)

مطلبه
 ولاية القاضي متأخرة عن المشروط
 له وصيه

مطلبه
 المراد قاضي القضاة في كل موضع
 ذكر الواقف في أمور الاوقاف

مطلبه
 نائب القاضي لا يملك ابطال الوقف

الواقف الا اذا جعله قسما في حياته ويعلمونه وذكر في القنية اذا مات القاضي أو عزل
 يبقى مقصده على حاله قياسا على نائبه في القضاء ٨١ قال في أنفع الوسائل وينبغي أن يعمل
 على ما اذا جعله الولاية في حياته وبعد وفاته لان القاضي بمنزلة الواقف اللهم الا أن يقال
 ان ولاية القاضي أعم وقصده حكم وحكمه لا يعل بعونه ولا عزله وقصده فيه لكنه ذكر
 أن ولاية الوقف للقاضي وان لم يشترطها السلطان في تقليده ولم يعزله الى أحد وهو خلاف
 المتقول في جامع الفصولين كاعلت (قوله اذ لا ولاية لمستحق) فعلى لما بينهم من حصر
 الولاية بمن ذكر (قوله كإمتر) أي من قوله والموقوف عليه الفقه لا يملك الاجارة الابنولية
 وقدمناه قريبا (قوله وما دام أحد الخ) المسئلة في كافي الحاكم ونصها ولا يجعل القيم فيه
 من الاجانب ما يوجد في ولد الواقف وأهل بيته من يصلح لذلك فان لم يجد فيهم من يصلح
 جعله الى أجنبي ثم صار فيهم من يصلح له صرفه اليه ٨٢ ومفاده تقديم أولاد الواقف
 وان لم يكن الوقف عليهم بأن كان على مسجد أو غيره وبذلك لا تعطل الا في وفي الهندية
 عن التهذيب والافضل أن نصب من أولاد الموقوف عليه وأقاربه ما دام يوجد أحد
 منهم يصلح لذلك ٨٣ والظاهر أن مراده بالموقوف عليه من كان من أولاد الواقف
 فلا ينافي ما قبله ثم تعريفا بالافضل فيد أنه لو نصب أجنبيا مع وجود من يصلح من أولاد
 الواقف يصح فافهم ولا ينافي ذلك ما في جامع الفصولين من انه لو شرط الواقف كون
 المتولي من أولاده وأولادهم ليس للقاضي أن يولي غيره بلا خيانة ولو فعل لا يصير متوليا
 ٨٤ لانه فيما اذا شرطه الواقف وكلنا عند عدم الشرط ووقع قريبا من آخر كتاب
 الوقف من اشغريه ما يشهد أنه فهم عدم الصلة مطلقا كما هو المتبادر من لفظ لا يجعل قتاتل
 وأقرب أيضا بأن من كان من أهل الوقف لا يشترط كونه مستحقا بالتعلق بل يكفي كونه
 مستحقا بعد زوال المانع وهو ظاهر ثم لا ينبغي أن تقديم من ذكره مشروط بضيام الاهلية
 فيه حتى لو كان خاتما يولي أجنبي حيث لم يوجد فيهم أهل لانه اذا كان الواقف نفسه يعزل
 بالكتابة تفريعا لاولي (تنبيه) فقدمنا عن اليربي عن حايي الحصري عن وقف
 الانصاري أنه اذا لم يكن من يولي لوقف من جيران الواقف وقرايته البرزق وقبل
 واحد من غيرهم بلا ورث فللقاضي أن ينظر الاصح لاهل الوقف (قوله ومن قصده) أي
 قصد الواقف وعبارة الاسعاف أولان من قصد الواقف نسبة الوقف اليه وذلك فيما ذكرنا
 (قوله أراد المتولى اقامة غيره مقامه) أي بطريق الاستقلال أما بطريق التوكيل
 فلا يتيسر بمرض الموت وفي القصة لناظر أن يكون لمن يقوم بها كان اليه من أمر الوقف
 ويجعل لمن جعله شيئا أو أن يعزله ويستبدل به ولا يستبدل ولو جرت انزل وكيله
 ويرجع الى القاضي في التصب ٨٥ وشمل كلام المصنف المتولى من جهة القاضي
 أو الواقف كما في أنفع الوسائل عن الثقة وقال وهو أعم من قوله في القنية للمتولى
 أن يقوض فيقاوض اليه ان عم القاضي التفويض اليه والاملاء فان ظاهرا أن هذا

مطلب
 لا يجعل الناظر من الاجانب عن
 الواقف

اذ لا ولاية لمستحق الابنولية
 كإمتر (وما دام أحد يصلح للتولية
 من اطراف الواقف لا يجعل المتولى
 من الاجانب) لانه أمتق ومن
 قصد نسبة الوقف اليهم (أراد
 المتولى اقامة غيره مقامه في حياته)

مطلب
 اذ قبل الاجنبي الناظر بحال
 للقاضي نصبه

مطلب
 لناظر أن يولي غيره

الحكم في المتولى من جهة القاضي فقط (قوله وصحته) معطوف تفسيراً وأدبه بيان
أن المراد بالحياة ما قابل المرض وهو الصحة لا ما يشمله ما فافهم (قوله أن كان
التفويض بالشروط عاماً صح) يظهر لي معنى قوله بالشروط ولعل المراد به اشتراط الواقت
أو القاضي ذلك وقت النصب ومعنى المصوم كما في أنفع الوسائل أنه ولاء
وأقامه مقام نفسه وجعل له أن يستنده ويوصي به إلى من شاعني هذه الصورة يجوز
التفويض منه في حال الحياة وفي حالة المرض المتصل بالموت اهـ (قوله ولا يملك عزله الخ)
هذا ذكره الطرسوسي بحثاً وقال بخلاف الواقت فإن لعزل القيم وإن لم بشرطه والقيم
لا يملكه كالوكيل إذا أذن له الموكل في أن يوكل فوكل حيث لم يملك العزل وكالتفويض
إذا أذن له السلطان في الاختلاف فاختص نفسه لا يملك عزله إلا أن شرط له السلطان
العزل وأطال في ذلك فراجعه إن شئت (قوله والا) أي وإن لم يكن التفويض عاماً
لا يصح وقوله فإن قوض في حكمته الأولى حذفه لأن الكلام في الصحة وحينئذ فقوله
وإن في مرض موته مقابل لقوله في حياته وإنما صح إذا قوض في مرض موته وإن لم يكن
التفويض له عاماً لما في النجاسة من أنه بمنزلة الوصي والوصي أن يوصي إلى غيره اهـ
وسيدكر الشارح في كتاب الأقرار عن التشبه القتل في المرض أحاطة من الفعل
في الصحة إلا في مسئلة أسناد الناظر النظر لغيره بلا شرط فإنه في مرض الموت صحيح
لأن الصحة كإلى التمتع وغيرها اهـ ووجه ما علمته من أنه بمنزلة الوصي ولما كان الوصي
لعزل من أوصى إليه ونصب غيره فوجه قوله ونبغي أن يكتفوا بالعزل والتفويض
كالإبصار بخلاف الأسناد في حال الصحة لأنه في حال الصحة كالوكيل ولا يملك الوكيل
العزل كما مر (تنبيه) صرحوا بصحة الفراغ عن النظر وغيره من الوظائف وأنتى
العلامة قاسم بسقوط حق الفراغ بمجرد فراغه لكنه لم يأت على ذلك فلا بد من تقرير
القاضي كما قد مرنا عند قوله ويرفع لغيره أمون وأنت خير إن هذا شامل للفراغ في حال
الصحة والمرض فينبغي ما هنا من عدم صحة التفويض في حال الصحة بلا تعميم ونوقشت
في ذلك مدة وظهر لي الآن الجواب بأن الفراغ مع التقرير من القاضي عزل لا تفويض
ويدل عليه قوله في البحر إذا عزل نفسه عند القاضي فإنه نصب غيره ولا يعزل بعزله نفسه
مالم يبلغ القاضي ثم قال ومن عزل نفسه الفراغ عن وظيفة الناظر لرجل عند القاضي الخ
هذه صريح فيما قلناه وقله الحدويه ظهر أن قولهم هنا لا يصح إقامة المتولى غيره مقامه
في حياته وصحته مقيد بما إذا لم يكن عند القاضي أمواله كان عند القاضي كان عزله لنفسه
وتقرير القاضي للغير نصب جديد وهي مسئلة الفراغ بعينها وهذا ينجم عدم سقوط
حق الفراغ قبل تقرير القاضي خلافاً لما أفتى به العلامة قاسم إذ لو سقط قبله انتقض
قولهم لا تصح إقامته في حكمته بخلافه بعد تقرير القاضي لأنه بعده يصير عزله لنفسه عن
الوظيفة ولا بد أن العزل يكتفى فيه بمجرد علم القاضي كما مر فلا حاجة إلى التقرير لأن

وصحته (إن كان التفويض له)
بالشرط (عاماً صح) ولا يملك عزله
الأذا كان الواقت جعل له
التفويض والعزل (والا) فإن
قوض في حكمته (لا) يصح وإن
في مرض موته صح

مطلب
في التفرق بين تفويض الناظر
التفويض وصحة ويتفرغ عنه

الفرع عزل خاص مشروط فانه لم يرض بعزل نفسه الا لتصر الوظيفه لمن نزل له عنها
 فاذا قروا القاضي المتزول له تحقق الشرط فتصدق العزل وهذا يجتمع كلما تم فاعلم هذا
 التصريح فانه مفيد (قوله قال) أي صاحب الاشياء (قوله فاجبت ان توضع الخ) أي
 أخذ الجميع من ضمن الفرق بين حال الصحة والمرض لكن فيه أن مقتضى كلام الواقف
 عدم الآن بأقامة غيره مقلما لافي الصحة ولا في المرض حيث شرط انتقاله من بعده
 للخاص كما ذكرنا نقل الحوى أنه يجب انتقاله للخاص ولو توضع في مرضه لأن في التفويض
 تقويت العمل بالشرط المنصوص عليه من الواقف اه ونقل السيد أبو السعود أن هذه
 المسئلة عام يطلع على نص فيها اه قلت بل هي منصوطة في أنفع الوسائل عن أوقات
 هلال ونفسه إذا شرط الواقف ولاية هذه الصدقة الى عبد الله ومن بعده عبد الله الى زيد
 فبات عبد الله وأوصى الى رجل أيسكون الوصى ولا يمنع زيد قال لا يجوز له ولاية
 مع زيد اه ولا يخفى أن قوله فبات عبد الله وأوصى الى رجل يقتضي أن ذلك في المرض
 فالحال انه محمول على حالة الصحة فلا ينافي ما في الاشياء مردود بل العمل بالمبادر من
 المنقول مالم يوجد نقل صريح بخلافه ولم يستند في الاشياء الى نقل حتى يعدل عن هذا
 المنقول الواجب العمل به لانه مقتضى نص الواقف وهذا ما حذر سيدي عبد الغنى
 النابلسي واقام الى الاشياء بذلك أفتى العلامة الحانوفى أيضا فيمن شرط النظر للأرشد
 من ذرئته ففرغ الارشد لزوجه نفسه ومات فقال ينتقل ان بعده عملا بشرط الواقف
 ونعمامه في فتاواه وفي فتاوى الشيخ اجماع التفويض التحالف لشرط الواقف لا يصح
 فاذا شرط للأرشد فتقوض الارشد في المرض لغیر الارشد وظهرت خيافته بولي القاضي
 الارشد اه وقوله وظهرت خيافته أي خيافة الموقوف حيث خالف في تقويضه ذلك شرط
 الواقف وما اشتهر على الالسنتم أن يختار الارشداً ورشد قنعا وقوله وينزع لو غير
 مأون الخ ونعم ذلك في كتابنا تنقيح الفتاوى الحامدية (قوله شرط مرثيا) أي ربه
 من ربيع الوقف وراهم وأغرها (قوله وفيها) أي في الاشياء (قوله للواقف عزل الماطر
 مطلقا) أي سواء كان بخصه أو لا وسواء كان شرط له العزل أو لا وهذا عند أبي يوسف
 لانه وصكيل عنه وخالفه محمد كافي الجبري لانه وكيل الفقراء عنده وأما عزل القاضي
 الناظر فتضمننا الكلام عليه عند قوله وينزع لو غير مأون الخ (قوله به يفتى) والذي
 في التبيين والفتوى على قول محمد أي بعدم العزل عند عدم الشرط وجرم به في تصحيح
 القدوري للعلامة فاسم وكذلك المؤلف أي ابن نجيم في رسالته وهو من باب الاختلاف
 في الاختيار اه يرى أي فيه اختلاف التصحيح قلت وهو مبني على الاختلاف
 في اشتراط التسليم الى المتولى فانه شرط عند محمد فلا تنطبق للواقف ولاية الا بالشرط وغير
 شرط عند أبي يوسف يفتى ولايته فاختلاف التصحيح هنا مبني على اختلافه هناك (قوله)
 ولم أر حكم عزله لمدرس وامام ولاهما) أقول وقع التصريح بذلك في حق الامام والمؤذن

٢ مطلب
 شرط الواقف الناظر لعبد الله
 ثم زيد ليس لعبد الله أن يفوض
 لرجل آخر ٢

وربني أن يكون في العزل
 والتفويض الى غيره كالإيصاء
 أشياء قال وسئلت عن ناظر معين
 بالشرط ثم من بعده لخاص كم فهل
 إذا قوض الناظر لغيره ثم مات
 ينتقل للخاص كما فاجبت ان توضع
 في حصته فتم وان في مرض موته
 لاحادام القوض له باقيا لقيامه
 مقامه وعن واقف شرط مرثيا
 لرجل معين ثم من بعده للفقراء
 ففرغ عنه لغيره ثم مات هل ينتقل
 للفقراء فأجبت بالاتقال وفيها
 للواقف عزل الناظر مطلقا ٢
 يفتى ولم أر حكم عزله لمدرس
 وامام ولاهما ولو لم يجعل ناظرا

٣ مطلب
 للواقف عزل الناظر

٤ مطلب
 في عزل الواقف لمدرس وامام ٤
 وعزل الناظر نفسه

ولارب أن المدرس كذلك بلا فرق في لسان الحكماء عن الخباية إذا عرض الامام
 والمؤذن عنده منعه من المباشرة ستة أشهر ولما تولى أن يعزله ويؤجل غيره وتقديمه لميل على
 جوارقه إذا مضى شهر يرى أقول أن هذا العزل للسبب مقتض والكلام عند عدمه
 ط قلت وسفكر الشارح عن المؤبدية التصريح بالجواز لغيره أصح وبأن تمام الكلام
 عليه وقد مناعن البصر حكم عزل القاضي لمدرس ونحوه وهو أنه لا يجوز إلا بمحضة وعدم
 أهلية (قوله فنصب القاضي) عبارة الاشياء فنصب القاضي له قضا وقضى بقوامته
 وظاهره أن القضاء شرط لعدم انجراح الواقف له وذكر البيرى أن منسوب الواقف كذلك
 إذا قضى القاضي بقوامته لا يملك الواقف انجراجه وعزله لا جناس (قوله ان علم
 الواقف أو القاضي صح) فهو كالوكيل إذا عزل نفسه وقد مناقم الكلام على عزل
 نفسه وغراجه لا نحو وظاهر هذا أنه يعزل بلا عزل لكن في الاشياء في بحث ما يقبل
 الاسقاط قال وفي القصة الناظر المشروطة النظر إذا عزل نفسه لا يعزل إلا أن يخرج
 الواقف أو القاضي اه تأمل (قوله ثم باعها المشتري من آخر) ليس هذا قيد بل ذكره
 ليقيد أنه لا فرق في قبول البيعة بين بائنه في المشتري الأول أو ثروجه عنها إلى آخر
 أولاته صورة واقعة مثل عنها ثم تغيير فين يملك عقار باعها من آخر وباعه المشتري من
 آخر ومضى على ذلك مذمتين ثم أظهر البائع مكتوباً باسمها باقاف العقار قبل البيع
 فأجاب تجميع دعواه وقبل بيته وإذا ثبت بطل البيع اه (قوله وأقال وقب على) يشير
 إلى أنه لا فرق بين أن يكون هو الواقف أو غيره ومضى (قوله لم تصح) أي الدعوى للتناقص
 وهو الصحيح كافي الخباية (قوله فلا يحلف المشتري) لأن التلف يترقب على دعوى
 صحيحة فأخذه في الهندية ط (قوله أو أجز بمشترعية) أي كالمشترعية أصل في ديوان
 القضاة الماضين كما قدمناه عند قوله وقبل فيه الشهادة بحسب الدعوى الخ وفي القصة
 أما الكتاب الشرعي الذي وجد في يد النظم هل يدفع الدعوى والقضى على أنه يدفع
 ويعمل القضاة بكتاب القضاة الماضين اه وظاهر كلامهم أن هذا خاص بالوقف القديم
 (قوله قبلت) أي البيعة لأن الدعوى وإن بطلت لتناقص حيث الشهادة وهي مقبولة
 في الوقف من غير دعوى هندية ط (قوله ويلزم أجر المثل فيه) أي يلزم المشتري لأن
 منافع الوقف مضومة وإن كانت شبهة ملك كما مر وقد من أن هذا هو الصحيح (قوله
 لا في الملك) يستأنى منه ملك النعم فانه كالوقف وأما المعدل لا تغلغل فيه مضون أيضاً
 لكنه إذا سكنه بناو يل ملك كسكنى شرك أو مشراً بناو يل عقد وحق فانه لا يضمن
 بخلاف عقار الوقف أو البيعة فانه مضون مطلقاً كسكنى في الفصب (قوله وليس
 للمشتري حصة بالنسبة) لأن الحصة بمنزلة زمن والوقف لا زمن ط (قوله وهي) أي
 مسئلة المتراحدى المسائل السبع المذكورة في قضاء الاشياء أهمها تسع الأولى اشترى
 عبداً وقبضه ثم ادعى أن البائع باع، قبله من فلان الغائب بكذا وبرهن بقول لانه برهن

مطلب

فمن باع داراً ثم ادعى انها وقف

٤

فنصب القاضي له ملك الوقف

انجراجه ولو عزل الناظر نفسه

ان علم الواقف أو القاضي صح

والا لا باع داراً ثم باعها المشتري

من آخر (ثم ادعى أنى سكنت

وقبضها أو قال وقف على لم تصح)

فلا يحلف المشتري (ولو أقام بيعة)

أو أجز بمشترعية شرعية (قبلت)

قبطل البيع ويلزم أجر المثل فيه

لا في الملك لو استحق على المعقد

بزازية وبغيرها وليس للمشتري

حصة بالنسبة منية من الاستصاف

وهي إحدى المسائل السبع

المستأنة من قولهم من سعى

في نقض ماتم من جهته فحبه

مردود عليه

مطلب

من سعى في نقض ماتم من جهته

فحبه مردود عليه الا في تسع

مسائل

على اقرار البائع انه ملك الغائب الثانية وهب جارية واستولد لها الموهوب له ثم ادعى
 الوهاب انه كان دبرها واستولد لها وهرن يقبل ويستردّها والعرض لان التناقض
 فيها ومن حقوق المذمة لا يمنع صحة الدعوى جلا على انه فعل ونعم الثالثة باعته ثم ادعى
 انه كان أعمته وفي القرض التناقض لا يضر في المذمة وفروها اه وظاهره قبول دعوى
 البائع التدبير والاستيلاء فالهبة مثال الرابعة اشترى أرضا ثم ادعى ان بائعها كان
 جعلها مقبرة أو مريداً انطاسة اشترى عبدا ثم ادعى ان البائع كان أعمته وهرن
 يقبل عند الثاني لاصحهما السادسة مسألة المتن السابعة باع الاب مال وله ثم ادعى
 الفقيه الفاحش الا اذا أقرّ أنه باعه بفن المثل الثامنة اذا باع الوصي ثم ادعى كذلك
 التاسعة المتولى على الوقت كذلك ظل في القضية بعد ذكر هذه الثلاثة وكذا كل من باع
 ثم ادعى القساذ بشرط العداوى التوفيق بأنه لم يكن عالمه وذكر فيها اختلافا اه
 مافي الاشياء لمنسلم زيادة (قوله واعتقد في القرض والبرالخ) أي في باب الاستحقاق
 من كتاب البيع فانه في القرض جزم به حيث قال هناك البائع عقارا ثم هرن انه وقت لا يقبل
 لان مجزؤ الوقت لا يزيل المثل بخلاف الاعناق ولورهن انه وقت يحكم بزمومه يقبل
 اه وجزم به المصنف هنا في سنة وقال في شرحه هنا ينبغي أن يقول عليه في الآتية
 والقضاه اه قال ط وهذا انما يتأني على قول الامام ما على المقتضى به من أنه يتم بلفظنا
 الوقت ويجوز فلا اه على أن الوقت يلزم عند العلم أيضا اذا كان مضافا الى الموت
 أو كان في الحياة وبعد الموت (قوله وفي العداوى لا تقبل الخ) يخالف ما في شرح المصنف
 حيث قال ولو أقام بينة قبلت على المتنازع كما تقدمت عن العداوى وبه صرح في الخلاصة
 والبرازية وفي خزانة الاكمل تقبل البينة وينقض البيع قال وبه تأخذ اه (قوله
 وصوبه الزيلعي) حيث قال وان أقام البينة على ذلك قبل تقبل وقبل لا تقبل وهو
 أصوب وأحوط (قوله قلت قد تقدمنا) أي عن المصنف عند قوله وقبل فيه الشهادة
 بدون الدعوى (قوله مطلقا) أي سواء كان على معين ابتداء أو على القسراء وهو
 المراد من قوله هو حق الله تعالى وقد مناعلم الكلام عليه (قوله نسمع دعواه ويقتضه)
 يعني الدعوى المقررة بالبينة أما الدعوى المجزؤة عن البينة فلا تسمع حتى لا يخلف
 المشتري كجاست وقد صرح في الخاتمة بعلم معاه في الصحيح والحاصل أن المعتقد
 سماح البينة دون الدعوى المجزؤة وهو ما ذكره المصنف في المتن هنا وقد مناع
 شرحه ترجيحه وفي الخيرية أجاب لا تسمع دعواه ولكن اذا أقام البينة اختلقوا
 فيه والاصح القول فنص عليه في الخلاصة وكثير من الكتب وعلوه بأن الوقت حتى الله
 تعالى تسمع فيه البينة دون الدعوى وفرض بعضهم بين المسجل فتقبل وبين غيره فلا
 تقبل والاصح ما قدمناه الاصح واذا ثبت انه وقت وجبت الاجرة في تلك المدة اه
 وقال الشارح في مسائل في آخر الكتاب تقبل على الاصح خلافا لما صوبه الزيلعي اه

مطلب
 باع عقارا ثم ادعى انه وقت

واعتمد في القرض والبرخ انه ان ادعى
 وقتها محكوما بزمومه قبل والا
 وهو تفصيل حسن اعتمد المصنف
 في باب الاستحقاق لكن اعتمد
 الاول آخر الكتاب بما لا يكثر
 وغيره وفي العداوى لا تقبل عند
 الامام وهو المختار وصوبه الزيلعي
 قال وهو أحوط وفي دعوى
 المتطوعة النجاسة وهذا في وقت
 هو حق الله تعالى أما لو كان على
 العباد لم يجز قلت قد تقدمنا
 قبولها مطلقا ثبت اصلها له
 للقسراء قد برز في فتاوى ابن نجيم
 نعم نسمع دعواه ويقتضه

قلت ويظهر لي أن التصديق هو التمسك والتوفيق وذلك أن البائع إذا أدى فان
كان هو الموقوف عليه تقبل بيته على إثبات أصل الوقت ولا يبطئ شيأ من الغلة لعدم
صدقه وأقدم عند قوله وقبل فيه الشهادة بدون الدعوى فتصديق ما ذكره المستفاد
في شرحه من أن سوت أصل الوقت لا يباحث للدعوى وأن المستحق لا يدفع له شي إلا
دعوى وحيداً فإذا كان البائع هو المستحق لا تسع دعواه لتساقطه بخلاف ما إذا كان
المدعي غيره من المستحقين لعدم التناقص منهم وأما إذا كان الوقت على الفقراء أو على
المسجد فتقبل البيعة وثبت الوقت بلا فرق بين كون المدعي هو البائع أو غيره والله
سبحانه أعلم * (تنبيه) بقي ما لو اشترى داراً ثم أدى المشتري أنها وقت تسع دعواه
على البائع لو هو المولى والناصب القاطن لم يتولى أو على قول أبي بصير وغيره وإن لم
تسع الدعوى على غير المولى للتناقص تقبل الشهادة بدون الدعوى ويقام ذلك في نظرية
في الثلث الثالث من كتاب الوقت (قوله الباقي أولى) وكذا أوله وعشرته أولى من غيرهم
أشياء (قوله نسب الامام والمؤذن) أما في العمارات فنقل في أئمة الوسائل أن الباقي أولى
أي بلا تفصيل (قوله الا اذا عين القوم أصح من غيره) لأن منفعة ذلك ترجع اليهم أنفع
الوسائل (قوله أرعى مكانه) الخ فيه نظر فإن المكان موجود فيكون وقتاً على
وجوده والذى في المنع عن العمد به هيام ضعالبنا مدرسة وقبل أن يتي وقت على هذه
المدرسة وقتاً بشرائطه وجعل آخره للقراء الخ وقد بينت المكان لأنه لا وقت على
مسجد سيمر به ولم يبي مكانه بل يصح الوقت كما أني به مفتي دمشق المحقق عبد الرحمن
أعند العمدى (قوله وتصرف الغلة للقراء الخ) أقول هذا الوقت يسمى منقطع
الاول قال في الخلية ولو قال أرضي صدقة موقوفة على من يحدث من الولد وليس له
ولديصم فإذا أدركت الغلة تنقسم على الفقراء وإن حدث له ولد بعد القسمة تصرف الغلة
التي توجد بعد ذلك إلى هذا الولد لأن قوله صدقة موقوفة وقت على الفقراء وذكر الولد
الحادث ثلاثاً كأنه قال الآن حدثت ولد فقلت له ما بقي * ومنه ما في الاسعاف
وقت على ولده وليس له الأولاد ينصرف الغلة لولد الابن إلى أن يحدث للوقت ولداً لصلبه
تصرف اليه * وقد يكون منقطع الوسط ومنه ما في الخلية وقت على ولديه ثم على
أولادهم أي أداماتنا قال ابن القنلى إذا مات أحد هما من ولد تصرف نصف الغلة إلى
الباقى والنصف إلى الفقراء فإذا مات الآخر يصرف الجميع إلى أولاد أولاد الوافق
لأن مراعاة شرط الوافق لازم ولو قال انما يصل أولاد الأولاد بعد انقراض البطن
الاول فإذا مات أحد هما يصرف النصف إلى الفقراء * (تنبيه) * علم من هذا أن
منقطع الاول ومنقطع الوسط يصرف إلى الفقراء ووقع في النظرية خلافاً لميت قال في
تعديل جواب ما نصه للانقطاع الذي صرحوا بأنه يصرف إلى الأقرب للوقت لأنه أقرب
لغرضه على الأصح * وهذا سبق قلنا ما ذكره من مذهب الشافعي فقد قال نفسه

ويصل البيع (الباقى) للمسجد
(أولى) من القوم (نصيب الامام
والمؤذن في الاختيار الا اذا عين
القوم أصح من غيره) (الباقى) أصح
الوقت قبل وجود الموقوف عليه
فلو وقت على أولاد زيد ولاولده
أو على مكان هـ لم يملكنا مسجداً أو
مدرسة صح (في الأصح) وتصرف
الغلة للقراء إلى أن يولد من يـ أو
يشي المسجد عمادية زاد في النهر

ملح
في الوقت المنقطع الاول والمنقطع
الوسط

و ينبغي انه لو وقفه على مدرسة
يدرس فيها المدرس مع طلبته
قد درس في غيرها تعدد المدرس
فيها أن تصرف العلوقة له للفقراء
كما يقع في الروم * (فروعه مهمة
حدثت للقوى) * أرصد الامام
ارضا على ما عليه يصرف خراجها
لكلفها فاستغنى عنها لتسراب
البلد فتقلها و كبل الامام السابقة
هي ملك حل يصح أجاب بعض
الشافعية بأن الارصاد على الملك
او صاد على المالك يعني فصم
فيثبت بلزم المرصد عليه اداؤها
كما كانت لما في الحواوي الحوض
اذا خرب صرفت أوقافه في
حوض آخر قد بره دار كبيرة
فيها بيوت وقف يتامهم على عتيقه
فلان والباقى على ذريته و عتيقه
ثم على عتيقه فالوقف الى
العتقاء هل يخل من خصه
باليتم في الثاني اختلف الاقواء
أخذوا من خلاف مذ كور
في الذخيرة

مطلب

وقف يتنازع عتيقه فلان والباقى
على عتيقه هل يدخل فلان معهم

في محل آخر من التسمية والمتقطع الوسط فيه خلافا قبل يصرف الى المساكين وهو
المشهور وعندنا والمتطاف على السنة علمنا ثم قال بعد أسطر في جواب سؤال آخر وفي
منقطع الوسط الأصح صرفه الى الفقراء وأما مذهب الشافعي فالتسوية به يصرف الى
أقرب الناس الى الأوقاف * (قوله وينبغي الخ) وفي فتاوى الحنفى بعد كلام فعلم أنه
إذا شرط الأوقاف المصلوح لاحد أنه يستحقه عند قيام المقنع من العمل ولا يمكن تصديره
سواء كان فاضلا أو غيره كالطباي * (قوله أرصد الامام ارضا) أى آخر حسان بيت
المال وصيته لهذه الجهة والارصاد ليس وقف حقيقة لعدم المقتبل بسمه كما قلناه
(قوله يعني فصم) عبارة النهر بعده وهذا المراد في كلام علمنا إلا في الخلاصة قال
المسجد اذا خرب والحوض اذا خرب ولم يتحج اليه لتقرر الناس عنه صرفت أوقافه
في مسجد آخر أو حوض آخر * وعلى هذا فيلزم المرصد عليه أن يديرها لسي الدواب
وتسبين الماء كما كانت ولا يتوهم من كونه ارصادا على المالك لأن لا يلزم ذلك فتدبره *
كلام النهر وحاصله أن المنقول عندنا أن الموقوف عليه اذا خرب يصرف وقفه الى
مجانسه قصر صرف أوقاف المسجد الى مسجد آخر وأوقاف الحوض الى حوض آخر
والارصاد تقطير الوقف بحيث استغنى عن السابقة الاوى وأرصد و كبل الامام الارض
على السابقة الثانية المملوكة وكان ذلك ارصادا على حاله كما يلزم المالك أن يدير تلك
الارض أى غلتها وخراجها الى في الدواب ونحوه لكون صرفا الى ما يجانس الاقل
كما في الوقف لأن وكسب الامام لم يرصد هاللتنع المالك بخراجها كقضا اراد بل يكون
لسبق الماء كما كانت حين أرصدها الامام أولا وظاهر هذا انه لا يلزم المالك اداؤه خراج
الارض على سابقته التي أرصد عليها و كبل الامام بل عليها وعلى سابقة أخرى اذا يلزمه
بالارصاد المذكور أن يسجل ملكه كما لا يخفى وبهذا التقرير يظهر لك أن الضمير في قوله
اذا رتبها كما كانت عائد الى الارض المرصدة لا الى السابقة كما لا يخفى والارزام لا يجهل
سابقته سبيلا للناس جبرا ولا يقوله أحد فافهم (قوله لما في الحواوي الخ) حاصله أن
ما خرب تصرف أوقافه الى مجانسه فكذلك الارصاد فهو استدلال على قوله فلزم اداؤها
أى الارض المرصدة كما كانت أى بأن يصرف خراجها في تسهيل الماء كما قررناه والمقصود
الحاق الارصاد بالوقف لانه قليله ولا يضر كون النقل فيما ذكره من وقف الى وقف
وفي الحاشية من وقف الى ملك فافهم (قوله في الثاني) متعلق بيدخل أى في الوقف
الثاني الموقوف على الذرية والعقب ثم على العتقاء والمراد هل يشارك عتيقه فلان بقية
العتقاء فعلا الهم لكونه منهم أو لا يدخل لكونه اوقاف خصه بوقف على حدة (قوله
مذ كور في الذخيرة) عبارة الوجه جعل نصف غلة أرضه لفقراء قريبائه والنصف الآخر
للمساكين فاحتاج فقراء قريبائه هل يعطون من نصف المساكين قال هلال لا وهو قول
ابراهيم بن خالد السني وقال ابراهيم بن يوسف وعلى بن أحمد القارسي وأبو جعفر

الهند واتي يعطون اه نهر (قوله لكن في الخالية الخ) استدراك على قوله اختف
 الاقتام فان المراهبة اقتناه بعض علماء الروم يعني حيث وجد نصريح الخالية بالاصح فلا
 وجه للاختلاف بل يلزم متابعة الاصح بعد عبارة الخالية وقال في النهر هذا المختص رسالة
 كبيره تولا لاقاضي القضاة على جلبي وضعها حين تقض حكم مولانا محمد شاه بأدريه وكل
 منهم ما رد على صاحبها وقد علمت ماهو المعتقد فاعتدوا الله سبحانه الموفق اه قلت وقد
 رأيت في الخالية نصريح الواقعة وهو وقف ضربة نصفها على امرأته ونصفها على ولده
 زيد على انه ان ماتت المرأة فنصيبها الاولاد ثم ماتت المرأة فالنصف لابنه زيد ونصيب
 المرأة لساير الاولاد ولزى لا بد لا يجعل نصيبها بعد موتها الاولاد وزيد منهم ايضا اه ملخصا
 ولم يصفه فيها خلافا واما مسئلة الوصية المذكورة هنا فقد ذكر في الولوالجية تفصيلا
 فقال ان أوصى لكل دفعة واحدة لا يأخذون أوصى ثم أوصى بوصيا آخر ثم أوصى
 في آخره فقرا بمكذافه الاختلاف في الأول لما قال برة واحدة ميزه وبين القرا اه فلا
 يصح الجمع اه وأقضى الخاق في الوقت بجله قدام عليه فبر وقف ثلثي كذا على طائفة
 والثلث على الفقرا اه فبر اجمعه لكن ما قلناه عن الخالية يخالفه فان ظاهره وقف الكل
 دفعة واحدة وهو ظاهر ما نقله الشارح عنها أيضا فالظاهر عدم التفصيل في الوقت
 والوصية والله سبحانه أعلم (قوله لم يأكل) أي بل يبيعها المتولى ويصرفها في مصالح
 الوقت بجر (قوله ان غرس للسيدل) وهو الوقت على العامة بجر (قوله والالا) أي
 وان لم يفرسها للسيدل بأن غرسها للسيدل أو لم يعلم غرضه بجر عن الحارث وهذا على
 الاستدلال على قوة الظاهر أنه اذا لم يعلم شرط الواقف لم يأكل وهو ظاهر فافهم وأصله
 له احب البصر حدث قال ومقتضاه أي مقتضى لما في الحارث أنه في اليك الموقوف اذا
 لم يعرف الشرط أن يأخذها المتولى لبيعها ويصرفها في مصالح الوقت ولا يجوز
 للمستأجر الاكل منها اه وتخصير يبيحه الفقهاء لا لا اشجار لما في البصر عن الظهيرية
 شجرة وقف في دار وقف خربت لس المتولى أن يبيع الشجرة ويعمر الدار ولكن يكرى
 الدار ويستعين بالكرى على عبارة الدار لا بالشجرة اه فهذا مع خراب الدار وكيف
 يجوز بيعها مع عمارة ثم الظاهر أنه في مستلذذ الشجرة على وجه المسافة للمستأجر
 قال في الاسعاف ولو كان في أرض الوقت شجرة فدفعه معاملة بالنصف مثلا جاز اه ثم
 ظاهر كلام الجرح أن هذه الاشجار في الدار لا تنتم حصه استجارها لانها لا تعشاشه لانها
 لا تنحل بالمقصود وهو السكنى بخلاف الاشجار في الأرض لان ظاهرها يمنع الانتفاع بالزراعة
 ولهذا شرطوا أن يقدم عقد المأجرة على الانتجار وستأق مسئلة غرس المستأجر
 والمتولى (قوله قولهم شرط الواقف كص الشارع في النارية قد صرحوا بأن الاعتبار
 في الشرط لم هو الواقع لما كتب في مكروب الوقت فلو أقيمت ينتم للمالك جدي كتاب
 الوقت عمل ما لا بد لأن المكتوب خط مجرد ولا عبرة به غير وجهه عن الجرح الشرعية اه

مطلب

وقف النصف على ابنه زيد
 والنصف على امرأته ثم على أولاده
 يدخل زيد فيهم

مطلب

استأجر دارا فيها اشجار

لكن في الخالية أوصى لرجل
 بمال ولا فقر اجمال والموصى له
 محتاج هل يعطى من نصيب
 الفقراء اختلقوا والاصح نعم •
 استأجر دارا موقوفة فيها اشجار
 ثم تهره له الاكل منها الظاهر
 أنه اذا لم يعلم شرط الواقف لم يأكل
 لما في الحارث غرس في المسجد
 اشجارا فتمسك غرس للسيدل
 فكل مسلم الاكل والانتفاع
 لمصالح المسجد قوله شرط
 الواقف كص الشارع

مطلب

في قولهم شرط الواقف كص
 الشارع

ط (قوله أى فى المفهوم والدلالة الخ) كذا عبر فى الاشياء والمذى فى البصر عن العلامة
 فاسم فى التهم والدلالة وهو المناسب لأن المفهوم عندنا غير معتبر فى النصوص والمراد به
 مفهوم المخالفة المسمى دليل الخطاب وهو أقسام مفهوم الصفة والشروط والغاية والعديد
 واللقب أى الاسم الحامد ككوب مثلاً والمراد بعدم اعتباره فى النصوص أن مثل قولك
 أعط الرجل العالم أو أعط زيداً إن أأعط أو أعطه إلى أن يرضى أو أعطه عشرة ثأراً أو طه
 ثوباً لا يدل على نفي الحكم عن المخالف للمنطوق بمعنى أنه لا يكون متباعياً إعطاء الرجل
 الجاهل بل هو مستلزم كون عنه وبقاء على عدم الأصل حتى يأتي دليل يدل على الأمر
 بإعطائه أو التمسى عنه وكذا فى البواقي وقام الكلام على ذلك فى كتب الأصول ثم
 المفهوم معتبر عندنا فى الروايات فى الكتب ومنه قوله فى النفع الوسائل مفهوم التصنيف
 حجة اه أى لأن الفقهاء يصدون بذكر الحكم فى المنطوق تشبهه عن المفهوم غالب
 كقولهم يجب الجمعة على كل ذكر حر بالغ عاقل مقم فانهم يريدون بهذه الصفات نفي
 الوجوب عن مخالفتها ويستدل به الفقيه على نفي الوجوب على المرأة والعبد والعبي
 الخ وقد يقال ان مراده بقوله فى المفهوم أنه لا يعتبر مفهومه كما لا يعتبر فى نصوص
 الشارع وفى البى نحن لا نقول بالمفهوم فى الوقت كما هو مقررون على الامام
 الخفاف وأنتى به العلامة فاسم اه وبه صرح فى النبرية أيضاً فاذا قال وقت على
 أولادى الذى ذكره يصرف الى الذى كور منهم بحكم المنطوق وأما الاناث فلا يعطى لهن
 لعدم ما يدل على الاعطاء الا اذا دل فى كلامه دليل على اعطائهن فيه ككون مثنى
 لا عطائهن اشداء لاجلهم المعارضة لكن نقل البى فى محل آخر عن الحسن وخراته
 الروايات والسر اجبة أن تخصص الشيء بالذ كريد على نفي معاداه فى متفاهم الناس
 وفى العقولات وفى الروايات قلت وكذا قال ابن أمير حاج فى شرح التصريح حاشية
 الهداية للنبازى عن شمس الأئمة الكردي ان تخصيص الشيء بالذكر لا يدل على نفي
 الحكم عما عداه فى خطابات الشارع أما فى متفاهم الناس ومرفهم وفى المعاملات
 والعقليات يدل اه قال فى شرح التصدير وتداوله المتأخرون وعليه ما فى خرواته
 الاكل والخاتبة لو قال ما لى على آ كثر من ما تدرهم كان اقراراً بالمائة اه فعلم أن
 المتأخرين على اعتبار المفهوم فى غير النصوص الشرعية وقام تحقيق ذلك فى شرحنا
 على منظومتنا فى رسم الحق وحيث كان المفهوم معتبراً فى متفاهم الناس وعرفهم وجب
 اعتباره فى كلام الواقي أيضاً لأنه يتكلم على عرفه وعن هذا قال العلامة فاسم ونص
 أبو عبد الله الدمشقى فى كتاب الوقت عن شيخه شيخ الاسلام قول الفقهاء نصوصه كص
 الشارع يعنى فى الفهم والدلالة لا فى وجوب العمل مع أن التحقيق أن لفظه ولفظ الموصى
 والمخالف والتأدروكل عاقد يحمل على عاده فى خطابه ولفظه الذى يتكلم بها وافقت لغة
 العرب ولفظة الشرع أم لا اه قال العلامة فاسم قلت واذا كان المعنى ماد كـ

مطلب
بيان مفهوم المخالفة

مطلب
مفهوم التصنيف

مطلب
لا يعتبر المفهوم فى الوقت

مطلب
المفهوم معتبر فى عرف الناس
والمعاملات والعقليات

أى فى المفهوم والدلالة

فما كان من عبارة الواقف من قبيل المقدس لا يحتمل تحضما ولا تأويلا يعلم به وما
كان من قبيل الظاهر كذلك وما احتل وفيه قرينة حل عليها وما كان مشتركا لا يعمل
به لانه لا يعمل به عندنا ولم يقع فيه نظر المجتهد ليرجع أحد مدلوليه وكذلك ما كان من قبيل
التجمل اذا مات الواقف وان كان سائر يرجع الى سائر هذا معنى ما أفاده ١٠ (قوله)
وجوب العمل به) هذا مخالف لما اقتضاه انقاع أنه في الحرقة أيضا وقال عقبه فعلى
هذا اذا ترك صاحب الوظيفة مباشرتها في بعض الاوقات المشروط عليه العمل
لا يأثم عند الله تعالى غايته انه لا يستحق المعلوم ١١ نعم في الاشياء جزم عند ذكره الشارح
وقواه في النهر وعزاه في قضاء البحر الى شرح المجمع قلت ويظهر لي عدم التناهي وذلك أن
عدم وجوب العمل به من حيث ذاته بل لانه لو ترك الوظيفة أصلا وباشرها غفر له ما أثم
وهذا الاشبهه فيه وجوب العمل به باعتبار حل تناول المعلوم بمعنى أنه لو لم يعمل به
وتناول المعلوم أثم لتساو به بغير حق (قوله الكل من النهر) مبتدأ وخبر أي كل هذه
القصور وما خور من النهر (قوله الجلمكية) هي ما يرتب في الاوقاف لاصحاب
الوظائف كما يفهمه كلام البحر من ابن الصانع وفي النعم الجلمكية كالعطاء وهو ما ثبت
في الديوان باسم المقاتلة أو غيره من الألقاب مسنونة والجلمكية شهرية (قوله أي
في زمن المباشرة الخ) يعني أن اعتبار شهرها بالاجرة من حيث حل تناولها للاقتضاء
اذ لو كانت صدقة محضة لم تصل الى كان غنيا ومن حيث ان المدرس لومات أو عزل في
أثناء السنة قبل مجي الغلة وظهورها من الارض يعطى بقدر ما يشر به بمرزاعه
كالايجرة اذا مات في أثناء المدة ولو كانت حصة محضة لم يعط شيئا لأن المدة فانه لا تخل قبل
التقبض بل تسقط بالموت قبله بخلاف الفاضل اذا مات في أثناء المدة فانه يستقط ورزقه
لانه ليس فيه شبه الاجرة لعدم جواز أخذ الاجرة على القضاء أما على التدريس وهو
التعليم فأجازه المتأخرون وبخلاف الوصف على الاولاد والذرية فان من مات منهم قبل
ظهور الغلة تسقط أيضا لانه حصة كاحزرة الطرسمي وقد تم غنامه عند قول
المصنف مات المؤذن والامام ولم يستوفيا وظنهما الخ (قوله لا تسترد المجهلة) أي
لو قبض بامكية السنة تمامها ومات في أثناء السنة لا تسترد حصة ما بقي لان المدة تملك
بالتقبض ويحل له لو قبضها كافة المدة والشارح ولو كانت اجرة محضة استرد منه ما بقي (قوله)
فانه لا يصح على الاغنياء ابتداء) لانه لا بد أن يكون صدقة من ابتداء لان قوله صدقة
موقوفة ابتداء فهو مشروط بحصته كما تقرر به وأثرنا له أول الباب وينا أن استردا
صرف الغلة لمعين بكون بمنزلة الاستئمان من صرفه الى الفقراء فيكون ذلك المعين قائما
مقامهم فصار في معنى الصدقة قطعه لقيام مقامهم هذا غاية ما وصل اليه فعمي في هذا
المحل فليأمل (قوله وعلمه فيها) فتمت ما حاصله (قوله يكر ما عطا) نصاب لفقير الخ
لانه صدقة فاشبه الزكاة اشياء (قوله الا اذا وقف على فقرا احترايته) أي فلا يكره لانه

مطلب
الحامكية في الاوقاف

مطلب
في احوال المدرس أو عزل قبل
مجي الغلة

وجوب العمل به فيجب عليه
خدمة وظيقته أو تركها لمن يعمل
والأثم لاسيما فيما يلزم بتركها
تعطيل الكل من النهر وفي
الاشياء الحامكية في الاوقاف
لها شبه الاجرة أي في زمن
المباشرة والحل للاغنياء وشبه
المدة فلو مات أو عزل لا تسترد
المجهلة وشبه الصدقة تصح
أصل الوقف فانه لا يصح على
الاغنياء ابتداء وعلمه فيها
يكر ما عطا نصاب لفقير من وقف
الفقراء الا اذا وقف على فقراء
قربته اختيار ومنه يعلم حكم
المرتب الكثير من وقف الفقراء

كالوصية أشباهه ولأنه وقف على معينين لاحتج لهم به فيه فيأخذونه قل أكثر (قوله
لبعض العلماء الفقهاء) متعلق بالمرتبة فإن كان ذلك المرتبة بشرط الواقف فلا شبهة في
جواز مبادرته وإن تكرر وإن كان من جهة غيره كالموتى فلا يجوز التصاب هذا ما ظهروا
وفي حاشية الجوى المرتبة إعطاء شيء لآخر مقابل خدمة بل لصالح المعطى أو غيره
ويسمى في حرف الزوم الزوائد اهـ (قوله ليس للقاضي أن يقرر وظيفة في الوقت الخ)
يعنى وظيفة حادثة لم بشرطها الواقف أما لو قرئ وظيفة مشروطة جاز إلا إذا شرط
الواقف التقرير بالمتولى كما قدمناه من الخيرية وقال الخليل الرملى في حاشية البحر وهذا
أى عدم التقرير بشرط إذا قبل وقفت على مصالحه فالوقف يفعل القاضي كل ما هو
من مصالحه اهـ وهذا أيضاً غير أوقاف المولى والأمر أهمل في أوقاف
صورية لا تراعى شروطها كما أتى به المولى أبو السعود وبأقرب بيان الشرح عن
المبسوط (قوله إلا النظر على الوقف) اعلم أن عدم جواز الاحتياط بمقتضى عدم
الضرورة وتصح كفاً في فتاوى الشيخ فاسم أماما دعته إليه الضرورة واقضت المصلحة
كخدمة الربعة الشريفة وقرأة العشر والحماية وشهادة الديوان فيرفع إلى القاضي
ويثبت عنده الحاجة فيقرر من يصلح لذلك ويقدره بأجر مثله أو بأذن الناظر في ذلك
قال الشيخ فاسم والنص في مثل هذا في الوالولية أبو السعود على الأشياء وعلمه
فالاقتضاء على النظر فيه فكل ما أفاده ط قلت لكن في الأخيرة وغيره لا يقرر القاضي أن
يقرر فتواشاً في المسجد بشرط الواقف قال في البحر إن يقرره مصلحة لكن يمكن أن
يسأجر المتولى فراشاً والمنوع تقريره في وظيفة تكون حقه ولا اصرح في الحاشية
بأن المتولى أن يسأجر خادماً للمسجد بأجرة المثل واستفد منه عدم صحة تقرير القاضي
بلا شرط في شهادة ومباشرة وطلب بالأولى اهـ (قوله بأجر مثله) وعبر بعضهم بالعشر
والصواب أن المراد من العشر أجر المثل حتى لو زاد على أجر مثله رد الزائد كما هو مقرر
معلوم ويؤيد أن صاحب الوالولية بعد أن قال جعل القاضي للقيم عشرة أظن الوقت
فهو أجر مثله ثم رأيت في إجابة السائل ومعنى قول القاضي للقيم عشرة غلغلة الوقت أى التي
هى أجر مثله لا ما توهمه أو باب الاغراض القاسدة الخ يبرى على الاشياء من القضاء
قلت وهذا فحين لم بشرطه الواقف شيئاً وأما الناظر بشرط الواقف فله ما عينه الواقف
ولو أكثر من أجر المثل كافي البحر ولو عين له أقل للقاضي أن يكمله أجر المثل بطلبه
كما بحثه في أنفع الوسائل وبأقرب بيان يؤيده وهذا مقتضى قوله لا يقرر القاضي
أخذ زيادة على ما قرره الواقف أصلاً (قوله يجوز الزيادة من القاضي الخ) أى إذا
اتخذ الواقف والجهة كالمترق المتن وفي البحر عن القيمة قبل قبل أحكام المسجد يجوز
صرف شيء من وجوه مصالح المسجد للإمام إذا كان يتعطل أو لم يصرف إليه يجوز صرف
القاضل عن المصالح للإمام التقدير بأذن القاضي ولو زاد القاضي في مرسومه من مصالح

مطلب
ليس للقاضي أن يقرر وظيفة في
الوقت إلا بالنظر

لبعض العلماء الفقهاء فليحفظ *
ليس للقاضي أن يقرر وظيفة
في الوقف بغير شرط الواقف ولا
يصل للقرار الأخذ إلا بالنظر على
الوقت بأجر مثله فنية * يجوز
الزيادة من القاضي على معلوم
الإمام إذا كان لا يكتفيه وكان
عالمًا بقضا

مطلب
المراد من العشر للمتولى أجر المثل

مطلب
في زيادة القاضي في معلوم الإمام

المسجد والامام مستغن وغيره يؤتم بالرسوم المعهود تطيب له الزيادة لوعالماتقا ولو نصب
امام آخره أخذ الزيادة ان كانت أقله وجود الامام لاول كانت يلحق في الاول تفضيله
أو زيادة حاجية اه فعلم أنه يجوز الزيادة اذا كان يعطل المسجد وبها أو كان قسيرا
أو عالما تقيا فالمناسب العطف بأوفى قوله وكان عالما تقيا وأما ما في قوله البحر لو قضى
بالزيادة لا ينقد فهو محمول على ما اذا اقتضت منه الشروط المذكورة كما أجاب به بعضهم
ومقتضى التقييد بالقاضي أن المولى ليس له أن يزيد للامام قوله ثم قال أي في الاشياء
(قوله يلحق بالامام) الظاهر أنه يلحق به كل من في قطعه ضررا اذا كان المعين لا يكتسبه
كالناظر والمؤذن ومدبر المدرسة والرباب ونحوهم اذ لم يعملوا بدين الزيادة فيزيد
ما في الزيادة اذا كان الامام والمؤذن لا يستقر لقلة الرسوم للعالم الذين لا يصرف
العمل فاضل وقت الصالح والعامة باستصواب أهل الصلاح من أهل الجهة لو اتحد
الوقت لان غرضه احياء وقته لا واختلاف واختلفت الجهة بأن في مدرسة ومجدا
وعين لكل وقتا وفضل من غلة أحد هما لا يدل شرطه (قوله وقتل) أي صاحب المحبة
عن المبسوط أي مبسوطا هو زاده الذي في الاشياء بعد ما نقل عن بنوع السبوطي
ما يفيد أن الوظائف المتعلقة بأوقاف الامراء والسلاطين ان كان لها أصل من بيت
المال أو ترجع اليه يجوز ان كان بصفة الاستحقاق من عالم شرعي وطالب علم كذلك
أن يأكل عمل وقته غير مقيد بمسوطا هو زاده الذي في الاشياء بعد ما نقل عن بنوع السبوطي
فاسما حوا تناول معالم الوظائف بمسبورة وما نصه ومباشرة ومخالفة الشروط والحال أن ما نصه
السبوطي عن فقهاءهم انما هو فباقي بيت المال ولم يثبت له ناقل أما الاراضي التي
باعها السلطان وحكم بصحة بيعها ثم وقفها المشتري فانه لا يثبت من اعاشر اقطعه ولا فرق
بين أوقاف الامراء والسلاطين فان للسلطان الشراء من وكيل بيت المال وهي جواب
الواقعة التي أجاب عنها المحقق ابن الهمام في فتح القدير فانه سئل عن الاشرف برسباي
انه اشترى من وكيل بيت المال أرضا وقفها فأجاب بعبارة كرامه أو ما اذا وقف السلطان من
بيت المال أرضا للمصلحة العامة فذكر في الخاتمة جواز ولا راعى ما شرطه انما اه
فحينئذ ينبغي التعميل فيما نقله في المحبة فان كان السلطان اشترى الاراضي والزارع
من وكيل بيت المال يجب من اعاشر اقطعه وان وقفها من بيت المال لا يجب من اعاشر اه
ط قلت وفيهم من قول الاشياء انما هو فباقي بيت المال ولم يثبت له ناقل الخ أنه
انما يراعى شرطه اذا ثبت الناقل وهو كون الواقف حاكما بشارا أو اقطاعا وبقية بأن
كانت موانع لا مال لاحد فيها فأقطعه السلطان لمن له حق في بيت المال أمادون شوت
الناقل فلا لائها بعد ما علم أنهم من بيت المال فالأصل بقاؤها على ما كانت فيكون وقفها
ارصادا وهو ما يقره الامام من بيت المال ويعينه لمستحقه من العلماء ونحوهم عونا لهم
على وصولهم إلى بعض حقهم من بيت المال فيجوز مخالفة شرطه لأن المقصود وصول

مطلب
السلطان مخالفة الشرط اذا كان
الوقف من بيت المال

ثم قال بعد وقتين والخطيب
يلحق بالامام بل هو امام الجمعة
قلت واعنده في المنظومة المحبة
ونقل عن المبسوط أن السلطان
يجوز له مخالفة الشرط اذا كان
طالب جهات الوقت فمري
ومن ارع فيعمل بأمره وان غاب
شرط الواقف لان أصلها لبيت
المال

المستحق الى حقه وعن هذا حال المولى أبو السد هو ديمق دار السلطنة ان أوقف الملوكة
والامراء الايراني شرطها لانهم من بيت المال أو ترسع اليه اه قلت والمبراه من عدم
من اعاد شرطها أن للامام أو نائبه أن يزيد فيها أو ينقص ويخوذ ذلك وإيس المراد أنه بصرفها
عن الجهة العينة بأن يقطع وظائف العلماء وبصرفها الى غيرهم فان بعض الملوكة أراد
ذلك ومنعهم علماء عصرهم وقدأ وخصنا ذلك كله في باب العشر والخارج وقد مناشأ منه
قبيل الفصل عند قوله وأما وقف الاقطاعات ولا يقاس على ذلك أوقف غير الملوكة
والامراء بل يجب من اعاد شرطهم لان أوقفهم كانت أملا كالهم (قوله يصح تعليق
التقرير في الوظائف) هذا ذكره في أفع الوسائل فقها أخذ من جواز تعليق القضاء
والامارة بجميع الولايات فلومات المعلق بطل التقرير وهو حقيقة حسن أشباه قلت ودليله من
السنة ما في صحيح البخاري من انه صلى الله عليه وسلم أقر في غزوة مونة زيد بن حارثة وقال
صلى الله عليه وسلم ان قتل زيد بن جعفر بن أبي طالب فان قتل جعفر فبذل الله بن راحة
الحديث ثم رأيت الامام السرخسي في شرح السير الكبير ذكر الحديث دليلا على ذلك
وقال فيه أيضا ما حصله لو جامع المدد أمير وعزل الأمير الاقل بطل تنقيه فيما يستقبل
لرؤا ولا يتبالعزل لالومات أميرهم فأقر وعليهم غيره لان الثاني قائم مقامه الا اذا أبطله
الثاني أو كان الخليفة قال لهم ان مات أميركم فأمر بكم فلان فانه سطل تنقيه الاقل
لان الثاني نائب الخليفة بتقليده من جهته فكأنه قلده ابتداء فنقطع رأى الاقل برأى
فوقه اه ملخصا وحاصله بطلان تنقيه الأمير بعزله وكذا جونه اذا نصب غيره من جهة
الخليفة لامن جهة العسكر الا اذا أبطله الثاني ولا يخفى أن التنقيه بقوله من قتل قبلا
قلده عليه فيه تعليق استحقاق النقل بالقتل فتنبه دليل على قوله فلومات المعلق بطل التقرير
ويدل أيضا على بطلانه بالعزل ببقوله الرجوع قبل الموت أو الشغور فالذي حرمه في أفع
الوسائل انه لا يصح عزله لان المعلق بالشرط عدم قبل وجود الشرط والتعليق ليس بسبب
للحال عندنا وافرقت بين هذه المسئلة وبين ما لو كاله وكالة مرسله ثم قال له لكما عزلتك
فأنت وكيل في ذلك وكالة مستقبله ثم قال عزلتك في تلك الوكالة كلها افروى عن محمد انه
ينزل عن العلقه وعن أبي يوسف لا ينزل بوجه الفرق أن التعليق عند محمد حصل
في ضمن الوكالة المتبرزة فصار المجموع سببا وقد ثبت ضمنا ما لا يثبت قصدا فلا يمكن أن
يقول هنا بصحة العزل لانه قصدي فبقي جواب محمد وجواب أبي يوسف اواحد اياه
لا يصح العزل هـ هذا خلاصة ما أطال به قلت لكن علمت أن للائمة انشاق ابطال
التنقيه والظاهر أن الاول كذلك فكذلك قبل هنا لو رجع عن التعليق يصح لانه قبل
موت فلان ليس عزلا بلا جهة لانه لا يتقرر في الوظيفة الابدية موت فلان وقبله لم يثبت له
استحقاق فيما اذ لو ثبت لم يطل التقرير بمرجوع المعلق فافهم (قوله أو شغرت) فبغ الشين
والعين المجتمعت أي خلعت عن العمل والبلد الشاغرة الحالية عن الناصر والسلطان ط

مطلب
يصح تعليق التقرير في الوظائف
« يصح تعليق التقرير في الوظائف
فلو قال القاضي ان مات فلان
أو شغرت وظف فانه كذا فقد قرئت
فيما صرح

(قوله ليس للقاضي عزل الناظر) قيد بالقاضي لان الواصفه عزله ولو بلا حجة به بقي كما
قد مره عند قوله وينزع لو غير مأثور وقد مرنا ان الشبهة لا يجوز للقاضي عزل
الناظر المشروط له النظر بلا حجة ولو عزله لا يصير الثاني متوليا له يصح عزله ولو بصوب
القاضي وأنه في جامع القصولين قال لا يملك القاضي عزله مطلقا لا لوجوب وقد قبله
وأنه في البحر أخذ منه عدم العزل لصاحب وظيفة الاجبة أو عدم أهلية وقد مرنا هناك
أيضا بعض موجبات العزل وأحكام الفراغ والتقرير في الوظائف (قوله حتى يشتو عليه
خيبانه) نعم أنه لا يدخل معه غيره بمجرد الدالكاية والظن كما مره في أنفع الوسائل أخذ من
قول الخساف أن ظن عليه في الأمانة لا يفي إخراجها الا بصفة ظاهرة أو ما إذا دخل
معه رجلا فأمره بان رأى الحاكم أن يجعل ذلك الرجل منه شيئا فلا بأس وإن كان
المال قليلا فلا بأس أن يجعل الرجل رة فأن غلة الوقت ومصدفه اه مخلصا وسأق
حكم تصرفه عند قوله ولو ضم القاضي للقيم فغل الخ (قوله وكذا الوصي) أي وصي الميت
ليس للقاضي عزله بمجرد الدالكاية بخلاف الوصي من جهة القاضي كما سأل في باب آخر
الكتاب (قوله إذا أجازنا) أي واستنع من مطالبته برأيه (قوله ولو تفرط في شرب
الوقت الخ) وعلى هذا إذا قصر المتولي في عين ضمها لأفيا كان في النعمة كافي الصرف فلو ترك
بساط المسجد لافض حتى أكلته الأروسة ضمن إن كان له أجره وكذا إذا خان الكتب
الموقوفة كافي الصربية ط عن الحموي والبري (قوله لا يجوز الاستدانة على الوقف)
أي إن لم تكن بأمر الوقت وهذا بخلاف الوصي فإنه أن يشتري التيم شيئا فيسبته بلا
ضرورة لأن الدين لا يثبت استداء الا في النعمة والتيم فذمة صحيحة وهو معلوم فتصور
مطالبته أما الوقف فلا ذمة والقرامون كانت لهم ذمة لكن كثرتم لانه وق
مطالبتهم فلا يثبت الاعلى القيم وما وجب عليه لا يملك قضاء من غلة القصر إذ كرهه هلال
وهذا هو القياس لكنه تركه عند الضرورة كما ذكره أبو الليث وهو المختار لأنه إذا لم يكن من
الاستدانة يتجاوز بأمر القاضي إن لم يكن بعيدا عنه لأن ولايته أعم في مصالح المسكين
وقبل يجوز مطلقا العمارة والمعدن في المذهب الاول أما ما له منه بتلك الصرف على
المستحقين فلا كافي القسبة الا لإمام والطبيب والمؤذن فيما يظهرونه في جامع القصولين
الضرورة مصالح المسجد اه والاعصر والزيت بناء على القول بأنهما من المصالح وهو
الراجح هذا خلاصة ما أطلبه في البحر (قوله الاول أذن القاضي) فلو أذن الأذن
فألتاها أنه لا يقبل الاينة وإن كان المتولي مقبول القول لما انه يريد الرجوع في الغلة
وهو انما يقبل قوله فيما فيه وعلى هذا فإذا كان الواقع أنه لم يستأذن يحرم عليه الأخذ
من الغلة لانه بلا إذن متبرع بحر (قوله الثاني أن لا تيسر إجارة العين الخ) أطلق
الإجارة فشم الطويلة منها ولو بعقد فلو وجد ذلك لا يستدين فأذنه البري وما خلف من
أن المقتضى به بطلان الإجارة الطويلة فذا الشك عدم الضرورة كما مره سابقا فانه هم

مطلب
ليس للقاضي عزل الناظر

مطلب
للقاضي أن يدخل مع الناظر نجيبه
بجبر الدالكاية

ليس للقاضي عزل الناظر بمجرد
شكايه المستحقين حتى يشتو عليه

شكايه المستحقين حتى يشتو عليه
خيانة وكذا الوصي الناظر إذا

أجازنا فله شرب ومال الوقف
عليه لم يضمن ولو تفرط في شرب

الوقف حتى ضاع ضمنه لا يجوز
الاستدانة على الوقف الا إذا

احتج بها بالمصلحة الوقف كعمير
وشراءه فيصرفه بشرطين الاول

أذن القاضي فلو يعلم منه يستدين
بنفسه الثاني أن لا تيسر إجارة

العين والصرف من أجرتها
مطلب

في الاستدانة على الوقف

(قوله والاستدانة القرض والشراعية) صوابه الاستقراض أه ح وتقسم
الاستدانة كما في الخاتمة أن لا يكون للوقف غلة فيصالح الى القرض والاستدانة أما إذا
كان للوقف غلة فاتفق من مال نفسه لاصلاح الوقف كان له أن يرجع بذلك غلة الوقف
اه ومقاده أن المراكبة القرض الاقراض من ماله لا الاستقراض من مال غيره فدخله
في الاستدانة وفي حواشي الحاشي الذي وقفت عليه في كلام أصحابنا أن الناظر إذا أفتق
من مال نفسه على عمارة الوقف ليرجع في غلته له الرجوع ديانة لكن لو ادعى ذلك لا يقبل
منه بل لا بد أن يشهد أنه أفتق ليرجع كما في الرابع والسلاطين من جامع الفصولين وهذا
يقضي أن ذلك ليس من الاستدانة على الوقف والامساك بالاذن القاضي ولم يكتف
الشهاد اه قلت لكن ينبغي تقييد ذلك بما إذا كان للوقف غلة والا فلا بد من إذن
القاضي كما أفاده ما ذكرناه عن الخاتمة ومثله قوله في الخاتمة أيضا لا يملك الاستدانة إلا بأمر
القاضي وتفسير الاستدانة أن يشتري للوقف شياً وليس في يده شيء من الغلة أما لو كان
في يده شيء فاشتري للوقف من مال نفسه ينبغي أن يرجع ولو بلا أمر قاض اه وما ذكرناه
في اتفاقه بنفسه بأقوله في إذنه للمستأجر أو غيره بالاتفاق فليس من الاستدانة وفي
الخبرية سئل في غلبة جارية في وقف ثم دعت فأذن الناظر لرجل بأن يعمر هاهنا ماله فما
الحكم فيما صرفه من ماله باذنه أجاب اعلم أن عمارة الوقف بآذن من يملكه ليرجع بما أفتق
ويجب الرجوع باتفاق أصحابنا وإذا لم يشترط الرجوع ذكر في جامع الفصولين في عمارة
الناظر بنفسه قولين وعمارة ما دونه كعمارة فيقع فيها الخلاف وقد جزم في الغلبة
والحاوي بالرجوع وان لم يشترطه إذا كان يرجع معظم العمارة الى الوقف اه قلت وفي
الفصل الثاني من اجازات الترخية عن الحاوي سئل عن آجر منزل لرجل وقفه والده
عليه وعلى أولاده وأفتق المستأجر في عمارة بأمر المؤجر قال ان كان للمؤجر ولاية على
الوقف يرجع بما أفتق على الوقف والا كان المستأجر متطوعاً ولا يرجع على المؤجر اه
وظاهر مع ما مر عن الخبرية أنه يرجع وان لم يكن في يده القيمة مال من غلة الوقف وهو
خلاف ما قدمناه عن الخاتمة فيما لو أفتق من مال نفسه ففعل ما ههنا حتى على رواية أنه
لا يشتري في الاستدانة اذن القاضي والا فهو ومشكل فليأتمل وإذا قلنا يملكه من ذلك فله
هذا ما يفعل في زماننا في اثبات المرء من تصحيح قاض حنبلي يرى صحة اذن الناظر
المستأجر بالعمارة الضرورية بلا أمر قاض غير لازم (قوله فوق قيمته) أي شراءه بنق
و قبل فوق ما يباع بنق حال لأن قيمة المأجر فوق قيمة الحال (قوله ويكون الرجوع) أي
ما يرجعه بالغت المتاع بسبب التأجيل (قوله الجواب نعم) كذا سطره ابن وهبان اشباهه لكن
في الغلبة لو لم يكن فيه غلة للعمارة في الحال فاستقرض العشرة ثلاثة عشر في السنة
واشتري من القرض شيأ يسير ثلاثة ذنان يرجع في غلته بالعشرة وعليه الزيادة اه قال
في البصر وبه اندفع ما ذكره ابن وهبان من أنه لا جواب للمشايخ فيها اه ومثله في شرح

مطلب
في اتفاق الناظر من ماله على
العمارة

مطلب
في اذن الناظر للمستأجر بالعمارة

والاستدانة القرض والشراعية
نسبة وهل المتولى شراء متاع
فوق قيمته يبرعه للعمارة ويكون
الرجوع على الوقف الجواب نعم

مطلب
لو اشتري القيم العشرة ثلاثة
عشر فالرجوع عليه

المقدمي وكذا نقل البيهقي عن التارخية مثل ما في القنية وقال وهذا الذي نقلني به ومنشأ
 ما حتره ابن وهبان عدم الوقوف على تحريم الحكم عن تقديمه والعجب من المصنف أي
 صاحب الاشياء كيف اختاره ورضي به اه (قوله وكذب) أي القبر (قوله ثم ملكها)
 أي المقر ولو بسبب جبري اشياء (قوله صارت وقفا) مؤاخضة بزعمه اشياء (قوله لم يعمل
 بالمصادقة على الاستحقاق الخ) أقول اعترض كثير بهذا الاطلاق وأقنوا بسقوط الحق بمجرد
 الاقرار والحق الصواب أن السقوط مقيد بشيئين يعرفهما القنية قال العلامة الكبير
 انصاف أقر قال غلة هذه الصدقة لقلان دولي ودون الناس جميعا بأمر حق واجب
 ثابت لا نزع عرقه ولزمت الاقرار بذلك قال أصدقه على نفسه وأرزم ما أقر به مادام حيا
 فإذا مات ردت الغلة إلى من جعلها الواقب له لما قال ذلك جعلته كأن الواقب هو
 الذي جعل ذلك للمقرته وعلمه أيضا بقوله بل وإذا ان الواقف قال إن له أن يرد ويقتصر
 وأن يخرج وأن يدخل مكانه من رأى فيصدق زيد على حقه اه أقول يؤخذ من هذا أنه
 لو عمل القاضي أن المقر انما أقر بذلك لاخذ شي من المال من المقر لمصاغة ذلك لكي
 يستبدل الوقف ان ذلك الاقرار غير معمول لانه اقرار حال عاجب يجب تخصيصه بما قاله الامام
 انصاف وهو الاقرار الواقع في زمان ما اقتات له والواقعة الاثابة يرى أي لو علم انه جعله لغیره
 ابتداء لا يصح كإفاده الشارع بعد (قوله وان خالفت كتاب الوقف) جلا على أن الواقف
 يرجع عما شرطه وشرط ما أقر به المقر ذكره انصاف في باب مستقل اشياء أقول لم أر شيئا
 منه في ذلك الباب وانما الذي فيه ما نقله البيهقي أنقا وليس فيه التعليل بأنه يرجع عما شرطه
 وإذا قال الجوى انه مشكل لأن الوقف اذا لم يزم ما في ضمنه من الشروط الآن يخرج
 على قول الامام بعدم لزومه قبل الحكم ويحمل كلامه على وقف لم يسجل اه لمصاقلت
 ويؤيده ما مر من الدور قبيل قول المصنف قصد الواقف والجهد وهذا التأويل يحتاج اليه
 بعد ثبوت النقل عن انصاف والله تعالى أعلم (قوله لكن في حق المقر خاصة) فإذا كان
 الوقف على زيد وأولاده ونسبه ثم على الفقراء أقر زيد بأن الوقف عليهم وعلى هذا الرجل
 لا يصدق على ولده ونسبه في ادخال النقص عليهم بل تقسم الغلة على زيد وعلى من كان
 موجودا من ولده ونسبه فما أصاب زيد منها كان منه وبين المقر له مادام زديها فإذا مات
 بطل اقراره ولم يكن المقر له حق وان كان الوقف على زيد ثم من بعده على الفقراء أقر زيد
 بهذا الاقرار وله هذا الرجل شريكه الرجل في الغلة مادام حيا فإذا مات زيد كانت للفقراء ولم
 يصدق زيد عليهم وان مات الرجل المقر له وزيد حتى تنصف الغلة للفقراء والنصف لزيد فإذا
 مات زيد صارت الغلة كلها للفقراء اه خصاف لمصاقلت وانما عا د نصف الغلة للفقراء
 إذا مات المقر لمع أن اسمه تفاق الفقراء بعد موت زيد في هذه الصورة الأخيرة لأن اقراره
 المذكور يتعين الاقرار بأنه لاحق في النصف الذي أقر به للرجل فلا يرجع اليه بعد
 موت الرجل فيرجع الى الفقراء لعدم من يستحقه غيرهم هذا ما نقله في يؤخذ منه انه

مطلب
 في المصادقة على الاستحقاق

• أقرت بارض في يد غيره انما وقف
 وكذب ثم ملكها صارت وقفا
 • يعمل بالمصادقة على الاستحقاق
 وان خالفت كتاب الوقف لكن
 في حق المقر خاصة

لو كان الوقف على زيد أو ولاده وذريته ثم على الفقراء كما في الصورة الاولى فمات الرجل
 المقر له يرجع ما كان يأخذه الى الفقراء لا الى زيد لاقراره بأنه لاحق له فيه ولا الى ولاده
 لانه لم يقر لهم به ولم ينقص عليهم شيئا من حقوقهم وكذا لو كان الوقف على زيد ثم من بعده على
 اولاده وذريته ثم على الفقراء ثم مات الرجل المقر له يرجع ما كان يأخذه الى الفقراء لا الى
 زيد لاقلنا ولا الى اولاده لانهم لا يستحقون شيئا الا انه دموته فصارت المسئلة في حصة
 منقطع الوسط الذي ينشأه قبيل الفروع كحرقته في تنقيح الحامدية فانتمت هذه الفاعلة
 السابقة (قوله) والتفكر فأدان الاقارب النظر مثل الاقارب يرجع الوقف أي غلبه فلما قر
 الناظر أن فلا ياتحقق معه نصف النظر مثلا بواخذنا قراره ويشترك فلان في وظيفة
 ما دام احدهم ينفق مالومات أحدهما فان كان هو المقر فالحكم ظاهر وهو بطلان الاقارب
 وانتقال النظر لمن شرطه له الواجب بعده ما مالومات المقر له في مسئلة تقع كثيرا وقد
 سئل عنهم امرارا والفني يقتضيه النظر بطلان الاقارب أيضا لكن لا تعود الحصة المقر لهم
 الى المقر لمصر وانما يوجهها القاضي للمقر أولي أو من أهل الوقت لانحصان اقراره
 جملا على أن الواقف هو الذي جعل ذلك للمقر له كما مر عن انصاف فيصير كأنه جعل
 النظر لثنين قال في الاشياء وما شرطه لثنين ليس لاحدهما الاقرار واذا مات أحدهما
 أقام القاضي غيره وليس للحي الاثراد الا اذا أعلمه القاضي كافي الاسعاف اه ولا يمكن
 هنا القول بأنه قال ما أقر به الى المسكين كما قلنا في الاقرار بالقلعة اذ لاحق لهم في النظر
 وانما يقتضيهم في القلة فقط هذا ما حوزته في تنقيح الحامدية ولم أر من ينه عليه فانتمت (قوله
 صح) أي الاقارب المذكور والمراد أنه بواخذنا قراره حيث أمكن نصحه أما لو كان
 في نفس الامر أقر كاذبا ليجعل المقر له شيئا أقر به كما مر حوا به في غير هذا المثل اذا الاقرار
 اخبار لا تخليق على أن التخليق هنا غير صحيح (قوله ولو جعله لغيره لا) أي لا يصير لغيره لأن
 نصحه الاقرار انما هو معاملة بما اقراره على نفسه من حيث ظاهر الحال قصد يقضاه
 في اخباره مع امكان نصحه جملا على أن الواقف هو الذي جعل ذلك للمقر له كما مر أما اذا
 قال المشروط له الفله أو النظر جعلت ذلك فلان لا يصح لانه ليس له ولاية انشاء ذلك من
 تلقا نفسه وفرق بين الاخبار والانشاء ثم لو جعل النظر لغيره في مرض موته يصح ان لم
 يخالف شرط الواقف لانه يصير وصيا عنه وكذا لو فرغ عنه لغيره وقرر القاضي ذلك لغيره
 يصح أيضا لانه ملك عزل نفسه والفراغ عزل ولا يصح بالمشروط له ناظر بمجرد الفراغ بل
 لا بمجرد تقرير القاضي كما حوزناه سابقا فاذا قرر القاضي الفروع له صارت ناظر بالتقرير
 لا بمجرد الفراغ وهذا غير الجعل المذكور وهذا فانهم وأما جعل الربيع لغيره فقال ط ان كان
 الجعل بمعنى التبرع بما ماله لغيره بأن وكله ليقضه له ثم يأخذه لنفسه فلا شبهة في صحة
 التبرع وان كان بمعنى الاسقاط فقال في الخاتمة ان الاستحقاق المشروط كارت لا يسقط
 بالاسقاط اه قلت ما عراه للخاتمة الله أعلم بشوته فراجعه انتم المتقون في الخاتمة ماسية أفي

مطلب
 في المصادقة على النظر

فلما قر المشروط له الربيع أو الفله
 أنه يستحقه فلان قد وانه صح ولو
 جعله لغيره لا وصيبي آخر الاقارب

مطلب
 في جعل النظر أو الربيع لغيره

وقد فرق في الاشياء في بحث ما قبل الاستقاط من الحقوقي بين استقاطه لغيره وبين
 وز كذا في جمل مسائل كثر السؤال عنها ولم يجد فيها تعلقا فقال اذا أسقط الشرط له
 الربع حقه لا لا بد لا يسقط كانه حقه الرسومى بخلاف ما اذا أسقط حقه لغيره اه أى
 فانه يسقط لكنه ذكر أنه لا بد من شرط مطلقا في رسالته المؤلفه في بيان ما يسقط من الحقوقي
 وما لا يسقط أخذنا في شهادات الخائنة من كل فقره من أصحاب المدرسة يكون مستحقا
 للوقف استحقاقا لا يسلط باطله فلو قال بطلت حتى كان له أن يأخذ اه قلت لكن لا يخفى
 أن ما في الخائنة سقاطا لا لاحد من في عدم الفرق اذا الموقوف عليه الربع انما يستحقه
 بشرط الواقف فاذا انقضى شرطه لعلان أو حمله يكون مخالفا لشرط الواقف
 حيث أدخل في وقفه ما لم يرده الواقف لان هذا انشاء استحقاق بخلاف اقراره بأنه
 يستحقه فلان فانه اخبار يمكن تصحيحه كما مر ثم رأيت الخبير الرضى أقر بذلك وقال بعد نقل
 ما في شهادات الخائنة وهذا في وقف المدرسة فكيف في الوقف على الفرية المستحقين بشرط
 الواقف من غير وقف على قدر الحال كما وقد صرحوا بأن شرط الواقف كمن الشارع
 فأشبه الارث في عدم قبوله الاستقاط وقد وقع لبعضهم في هذه المسئلة كلام يجب أن يحذر
 اه (قوله ولا يكتفى صرف الناظر الخ) أى لو ادعى رجل انه من ذرية الواقف مستكيا بأن
 الناظر كان يدفع له الاستحقاق لا يكتفى بل لابد من اثبات نسبه وفي الخبيره في جواب سؤال
 ان الشهادة بأنه هو أو هو وحده متصرفون في أربعة قرارات لا يشبه المدعى كمن ادعى
 حق المروءة أو بقية الطريق على آخر برهن انه كان يترقى في هذه لا يشق به شيئا كما صرح
 به غالب علماءنا والشاهد اذا انصرف القاضي انه يتهده بجباية اليد لا تقبل شهادته وأنواع
 التصرف كثيرة فلا يحل الحكم بالاستحقاق في غرض الوقف بالشهادة بأنه هو أو هو وحده
 متصرفون فقد يكون تصرفهم بولاية أو وكالة أو نصب أو نحو ذلك ومما صرحوا به ان
 دعوى بقوة العلم تحتاج الى ذكر نسبة الأب والام الى الجد لصير معلوما لان اقتسايه بهذه
 النسبة ليس ثابتا عند القاضي فيشترط البيان ليعلم لانه لا يحصل العلم للقاضي بدون ذكر
 الجد والمقصود هنا العلم بالنسبة الى الواقف وكونه ابن عم فلان لا يتحقق به استحقاق من
 وقف الجد الاعلى لتحقق العمومة بأنواع عنها العلم لا لام اه قلت هذا ظاهر فيما اذا اراد
 اثبات انه من ذرية الواقف بمجرد كونه ابن عم فلان الذي هو من ذرية الواقف فحينئذ لا بد
 من اثبات نسبته الى الجد الجامع وأما لو ادعى انه من ذرية الواقف المستحقين للوقف
 فالظاهر أنه يكتفى اثبات ذلك بدون ذكر النسب اذا كان الوقف على الفرية لانه يحصل
 المقصود بذلك لانه لا يختلف ذلك بخلاف بقوة العلم لانه قد يكون ابن عم للموقوف ولا يكون
 من ذرية الواقف لكونه ابن عم لا من تامل وسيأتي انه لو وقف على فقره اقراره لا بد من
 اثبات القرابة وبان جهما (قوله وسببي في دعوى ثبوت النسب) أى في الفروع حيث
 قال الشارع ولو أحضر رجلا يدعى عليه حقالا به وهو قرينه أو لافله اثبات نسبته عند

ولا يكتفى صرف الناظر ثبوت
 استحقاقه بل لابد من اثبات نسبه
 وسببي في دعوى ثبوت النسب

مطلب
 لا يكتفى في صرف الناظر ثبوت
 الاستحقاق

القاضي يحضر ذلك الرجل ط (قوله مقى) ذكر الوقت شرعا من متعارضين الخ
 في الاسعاف لو كتب أول كتاب الوقت لا يساع ولا يوجب ولا يملك ثم قال في آخره على أن
 لقائل يسهو والاستبداد بنسبه ما يكون وقفا مكانه جاز يسهو ويكون الثاني ناسخا للاول
 ولو عكس بأن قال على أن لقائل يسهو والاستبداد له ثم قال آخره لا يساع ولا يوجب لا يجوز
 يسهو لانه رجوع عام شرطه ولا وهذا اذا تعارض الشرطان أما ان لم يتعارضوا لم يكن
 العمل بهما واجب كما ذكره المير في القاعدة التاسعة من الاشياء وما ذكره داخل تحت
 قولهم شرط الوقت كنعن الشارع فان التصديق اذا تعارض عمل بالتأخر منهما ط (قوله
 الوصف بعد الجمل الخ) سبذكر الشارح هذه المسئلة عن نظم الحجة مع ما ناسبها وسبأ في
 الكلام على ذلك (قوله مقى وقف) أي على أولاده لانه منشأ البواب المذكور كما عرفه
 وبه يظهر فائدة التصديق وحال محضه (قوله كما حققه مقى ده شق الخ) أقول حاصل
 ما ذكره في الرسالة المذكرة أنه ورد في الحديث انه صلى الله عليه وسلم قال سوا بين
 أولادكم في العطية ولو كنت ورا أحدا لا تترك التساع على الرجال رواه سعيد في سننه
 وفي صحيح مسلم من حديث النعمان بن بشير اتفقوا الله واعدوا لوفى أولادكم فالعدل من
 حقوق الأولاد في المطايا والوقف عليه فيسوى بين الذكر والاتی لانهم فسروا العدل
 في الأولاد بالتسوية في العطايا حال الحياة وفي الخاتمة ولو وهب شيأ لأولاده في العصة أو أراد
 تفضيل البعض على البعض روى عن أبي حنيفة لا بأس به اذا كان التفضيل لزيادة تفضل
 في الدين وان كانا سوا يكره وروى الملق عن أبي يوسف انه لا بأس به اذا لم يقصد
 لاضرار أو الاموى بينهم وعليه الفتوى وقال محمد يعطى للذكر ضعف الأنثى وفي التتارخانية
 معزى إلى تمة الفتاوى قال ذكر في الاستقصان في كتاب الوقف وفيه للرجل أن يعدل
 بين أولاده في العطايا والعدل في ذلك التسوية بينهم في قول أبي يوسف وقد أخذ أبو يوسف
 حكم وجوب التسوية من الحديث وتبعه أعيان المجتهدين وأوجبوا التسوية بينهم وقالوا
 يكونا تخافا التخصيص وفي التفضيل وليس عند المحققين من أهل المذهب في رخصة
 شرعية في باب الوقف الا هذه بموجب حديث المذكور والظاهر من حال المسلم اجتناب
 المكروه فلا تصرف القرية الشرعية في باب الوقف الا إلى التسوية والعرف لا يعارض
 النص هذا خلاصة ما في هذه الرسالة وذكرها انه أفتى بذلك شيخ الاسلام محمد الطحاوي
 الشافعي والشيخ سالم السنوري المالكي والقاضي تاج الدين الحنفي وغيرهم اه قلت وقد
 كنت قد جمعت في هذه المسئلة رسالة سميتها المقود الدرية في قول الوقت على
 القرية الشرعية حققت فيها المقام وكشفت عن مخدواته اللثام بما حاصله انه صرح
 في الظهيرية بأنه لو أراد أن يبرأ أولاده فالأفضل عند محمد أن يجعل للذكر مثل حظ الأنثيين
 وعند أبي يوسف يجعلها سوا وهو المختار ثم قال في الظهيرية بقيل المحاضر والسجلات
 عند الكلام على كتابة صل الوقت ان أراد الوقف على أولاده يقول للذكر مثل حظ

مطله
 متى ذكر الوقت شرطين متعارضين
 يعمل بالتأخر

مطله
 مهم في قول الوقت على القرية
 الشرعية
 متى ذكر الوقت شرطين متعارضين
 يعمل بالتأخر منهما عند فالأيه ناسخ
 للأول الوصف بعد الجمل يرجع
 إلى الآخر عندنا وإلى الجميع عند
 الشافعية ولو بالو لو لم يسم فإلى
 الأخير انما هو الكل من وقف
 الاشياء وقامه في القاعدة التاسعة
 متى وقف حال محضه وقال على
 القرية الشرعية قسم على
 ذكرهم وانما هم بالسوية هو
 المختار المنقول عن الاخبار كما
 حققه مقى ده شق في بيان المختار
 في الرسالة المرضية على القرية
 الشرعية

الاشيئين وان شاء يقول المذكور والاشيئين على السواء ولكن الاول اقرب الى الصواب وأجلب
للتواب اه وهكذا رأيت في نسخة أخرى بفظ الاول اقرب الى الصواب فهذا نص صريح
في التفرقة بين الهبة والوقف فتكون القرينة الشرعية في الوقت هي المقاضلة فإذا
أطلقها الواقف انصرف اليها لانها هي الكلمة المعهودة في باب الوقت وان كان
الكلام عكسها في باب الصدقة فالسورية بينهما غير صحيحة على انهم صرحوا بأن مراعاة
غرض الواقفين واجبة وصرح الامويون بأن العرف يصلح مخصصا والعرف العام بين
النواص والعوام أن القرينة الشرعية يراد بها المقاضلة وهي اعطاء المثل كمثل حظ
الاشيئين ولذا يقع التصريح بذلك زيادة التأكيد في غالب كتب الاوقاف بأن يقول يقيم
ينهم على القرينة الشرعية للذكر مثل حظ الاشيين ولا تكاد تسمع أحدا يقول على
القرينة الشرعية للذكر مثل حظ الاشيين لانه غير المتعارف بينهم في هذا اللفظ وفي الاشياء
في قاعدة العادة محكمة أن اللفاظ الواقفين يبنى على عرفهم كما في وقف فتح القدر ومثله
في فتاوى ابن حجر ونقل التصريح بذلك عن جماعة من أهل مذهبه وفي جامع الفصولين
مطلق الكلام في باب الناس ينصرف الى المتعارف وقد متناهم عن العلامة قاسم وقد
مزوجوا العمل بشرط الواقف في شرط القسمة كذلك وكان عرفه بهذا اللفظ
المقاضلة وجب العمل بما اراده ولا يجوز صرف اللفظ عن مدلوله العرفي لانه صار حقيقة
عرفية في هذا المعنى والالفاظ تفعل على معانيها الحقيقية المعنوية ان لم يعللها بقرينة
في العرف الى معنى آخر فلفظ القرينة الشرعية اذا كان معناه لغة أو شرعا التسوية
وكان معناه في العرف المقاضلة بسبب جملة على المعنى العرفي كما علمت ولو ثبت أن المقاضلة
في الوقت مكروهة كافي الهبة وأن النص الوارد في الهبة واردة في الوقت أيضا تقول ان
هذا الواقف اراد المقاضلة وارتكب المكروه فلا يكون في ذلك تقديم العرف على النص
بل فيه اعمال النص باثبات الكراهة فيه بفعله واعمال لفظه بحمله على مدلوله العرفي فان
النص لا يغير الالفاظ عن معانيها المرادة بل يقي اللفظ على مدلوله العرفي وهو المقاضلة
لانه صار علما على وهي قرينة شرعية في ميراث الاولاد فاذا ذكر هافي وقته على اولاده
وجب العمل بمراده وهذا كله بعد تسليم أن المقاضلة في الوقت مكروهة كافي الهبة وقد
جمعت التصريح بخلافه عن الظهيرية وقد وقع سؤال في وأخر كتاب الوقت من الفتاوى
الطبريقية ذكر القرينة الشرعية مع عدم التصريح بأن للذكر مثل حظ الاشيين فاجاب
فيه بالقسمة بالمفاضلة وأجاب في الظهيرية بقرينة في سؤال آخر بذلك أيضا بقرينة مفتي دمشق
المرحوم الشيخ اسمعيل تلميذ الشارح وكذلك شيخنا شيخنا الساعدي رأيت مثل
ذلك في فتاوى الشهاب أحمد بن الشلبي الحنفي شيخ صاحب البصر وواقفه عليه الشهاب
أحمد الرمي الشافعي في فتاويه ورأيت مثل ذلك أيضا في فتاوى شيخ الاسلام محقق
الشافعية السراج البقيني ومثله في فتاوى المصنف وعزاه ايضا الى المقدسي والطبري

مطلب
مراعاة غرض الواقفين واجبة
والعرف يصلح مخصصا

كما يأتي قريبا فكل هؤلاء الاعلام أفتوا بعماله المتعارفين معنى هذا اللفظ وكفى بهم
قدوة وهذا خلاصة ما ذكرته في الرسالة المذكورة ومن أراد زيادة على ذلك فليرجع اليها
وليعتمد عليها فاضمها لنفسه لمن يتدبر ما يسمع والله الجدد قوله ونحوه في فتاوى المصنف (هذا
يجب بل التي فيها خلافه وهو انصراف الفريضة الشرعية الى القسمة بالمفاضلة حيث
وجد كورواتا ثم وقع في السؤال الذي سئل عنه المصنف أنه آل الوقت الى آخر
المت لانهما وأخيه الشقيق فاجاب بانها تقسم الغلة بينهما نصفيين لا قسمة الميراث أي
لا يعطى للاخ الا ثلث السدس والباقي للشقيق وقال ان هذا هو الموافق لغالب أحوال
الواقفين وهو قصد التفاوت بين الذكر والانثى فإذا قال على حكم الفريضة ينزل على
الغالب المذكور ثم قال وقد أجاب به هذا الجواب شيخ الاسلام عمدة الانام مفتي الوقت
بالتفاهة المحروسة هو الشيخ نور الدين المقدسي وشيخ الاسلام محمد الطبراني الشافعي مفتي
الديار المصرية اه وحاصل كلامه انه حيث وجد كور فقط كافي واقعة السؤال من
أخوين أحدهما لأم والاخر شقيق يحصل لفظ الفريضة الشرعية على القسمة بالسوية
لا على قسمة الميراث بينهما لان الغالب من أحوال الواقفين ارادة التفاوت بين الذكر
والانثى فيعمل هذا اللفظ على الغالب اذا وجد ذكر وانثى لا اذا كانا ذكرين قلت وهذا
لا شك فيه وهو صريح فيما قلنا من جعل اللفظ المذكور على معناه العرفي وكان الشارح
نظر الى قرينة في صدر الجواب تقسم الغلة بينهما نصفيين ولم ينظر الى باقيه مع أن الضمير
في بينهما راجع للاخوين لا الى ذكر وأنثى وقد وقع لابن المتقافى رسالته نظيره ما وقع
للشارح فانه نقل عن الحافظ السيوطي فتوى استدلت بها على كلامه مع انهذا الذي
خلاف مرامه فان حاصلها أن واقفا شرط انتقال نصيب من مات عن غيره ولد الى أقرب
الطبقات اليه فان شخص عن ابن عم وبنتي عم فاجاب باستقلال النصيب الى الثلاثة وأن
قوله بالفريضة الشرعية محمول على تقضيل الذكر على الانثى فقط فلا يختص به ابن العم
وان كان محبة وحاصله جعل الفريضة الشرعية على المفاضلة لا على التسوية ولا على قسمة
الميراث من كل وجه وهذا عين ما أجاب المصنف والله الموفق فافهم (قوله ولا متولى أجز
مثله أي أجز مثل المكان المذكور وفي عدة موضع المشتري يدعى على القول المختار كافي
البرازية وغيرهما فتاوى المصنف (قوله فذلك لهما) هكذا عبارة فتاوى المصنف رخصها
واذا زاد المشتري في المكان المذكور كور يادتهى مال متقوم كالبناء والغرس فذلك لهما
ولهما المطالبة به فبذلك معهما فظهر بما يظهر رخصها لجهة الوقت وبغضم وقعهما اه
والظاهر ان يقول فذلك لهما أي المشتري والمراد بالانفع للوقت انه ان كان القلع والتسليم
للمشتري أنفع للوقت بطل والأبان كان القلع بضر بالوقف بتلكه الناظر للوقت كما مر
في بناء المستأجر تأمل قلت وهذا اذا كان التقض ملك المشتري فلو بناء بنقض الوقت فهو
لوقت وبني لو عدمه ففي البحر عن المحيط لو عدم المشتري البناء ان شاء القاضي ضمن البايع

ونحوه في فتاوى المصنف وفيما
في ثبت بطريق شرعي وقبلة
مكان وجبة تقض البيع ولا يتم
على البايع مع عدم علمه والمتولى
أجز مثله ولو بغير المشتري أو غرس
فذلك لهما فبذلك معهما بالانفع
لوقت

مطلب
فبما لو اشترى دارا للوقت وعمرها
فرض فيها
مطلب
اذا هدم المشتري أو المستأجر دارا
الوقت ضمن

قيمة البناء فننفيذه أو ضمن المشتري ولا يتخذ المبيع وعمل المشتري البناء الضمان
ويكون الضمان الوقت لا الموقوف عليهم اهـ والمراد بالبناء نفسه وهذا اذا لم تكن اعادته
والا امر باعادته كما سجد كوفي الغصب وبقي ايضا لو هدمه وبناءه على غير مقتضى الحاسدية
عن فتاوى المفتي ابي السعود يلزم المشتري قطع ما بناه وقيمة ما قامه اهـ قلت هذا ان لم يكن
البناء الثاني انفع للوقت في فتاوى طائفة الهداية سئل اذا استأجر شخص دارا وقفا
ثم انه هدمها وجعلها طاحونا او فرقا او غيره ما يلزمه اجاب بشرط القاضى ان كان ما غيرها
المبايع بطله للوقت اخذ منه الاجرة وبقي ما غيرها لقيمة الوقت وهو متبرع بما انفعه
في العسارة ولا يحسب له من الاجرة وان لم يكن انفع ولا اكثر بها ألزم بهدم ما صنع
واعادة الوقت الى الصفة التي كان عليها يستتبرر بما يلحق به اهـ (قوله وفي البرازية
الخ) الذي في فتاوى المصنف وكذا له الرجوع بقيمة البناء على البايع اذا انقض المشتري
البناء بلا قيد كافي البرازية نقلا عن الأخيرة وفيها نقلا عن الجامع انه انما يرجع على
البايع بقيمة مبنيا اذا كان المشتري سلم النقص الى البايع وأما اذا أسكت النقص
لا يرجع على البايع بشئ اهـ ما في فتاوى المصنف وقوله بلا قيد أى قيد التسليم المقيد به
في العبارة الثانية وانه ما سجد كره الشارح في باب الاستحقاق عن المثبة شري دارا وبقي
فيها فاستحق رجوع بالثمن وقيمة البناء مبنيا على البايع اذا سلم النقص اليه يوم تسليمه
وان لم يسلم فبالثمن لا غير اهـ وقوله يوم تسليمه متعلق بالقيمة حتى لو انقضى في البناء عشرة
آلاف وسكن في الدار حتى تغير البناء وتهدم بعضه ف يرجع الا بقيمة يوم يسلم البناء
للبايع ولو غلا حتى ما ربعشرين الفار يرجع بقيمة يوم يسلم ولا يتضرر بما انفق كذا
في الخاتمة وبظاهر أن قول الشارح بعد نفسه متعلق ب يرجع لقيمة وأشار به الى انه انما
يرجع بقيمة ما يمكن نفسه وتسليمه الى البايع فلا يرجع بقيمة حتى وطعن كما سجد كره في باب
الاستحقاق فافهم (قوله بخلاف ما لو استحق المبيع) هذا ليدكر في فتاوى المصنف
ولا في البرازية كما سمعت والصواب اسقاطه لأن ما نحن فيه من استحقاق المبيع وهذا
يوهم الفرق بين ما لو استحق وقت وما لو استحقه مالك ولم تر من فرق بينهما والمصنف لم يفرق
بينهما كما علمت من عبارة في الفتاوى فافهم (قوله لو انقطع ثبوته الخ) المراد عنه وقت
بالثبوت ولو لكن جهلت شرائطه ومصارفه بأن لم يعلم حاله ولا تصرف قوامه السابقين
كثف كانوا يعلمون والى من يصرفون غشاذ ينظر الى ما في دواوين القضاة فان لم يوجد
فيه لا يبعثي أحد من يذهب فيه - فاما ما يدرهن فان لم يدرهن يصرف للقراء لان الوقت
في الاصل لهم وانه علم بمجرد كونه وقتا ولم يثبت فيه حق لغيرهم فيصرف اليهم فقط وهذا
يعنى قوله بجعلها القاضى موقوفة الى أن يظهر الحال وقتها تمام تحقيق هذا المستل
عند قوله وبيان المصرف من أصله فافهم (قوله او واره) أى ان مات مالكه أو وليت
المال ان لم يكن له وارث (قوله فالورثة السلطان) أى بعد ما صار لليت المال بموت

وفي البرازية معزى بالجامع انما
يرجع بقيمة البناء بعد نفسه
ان - له المشتري البايع وان أسكه
لم يرجع بشئ بخلاف ما لو استحق
المبيع لو انقطع ثبوته فما سكن
في دواوين القضاة اتبع والا فبن
برهن على شئ تحكم به ولا صرف
للقراء ما لم يظهر وجه بطلانه
بطريق شرعي فعود ملك واقفه
أو واره أو وليت المال فلو وقته
السلطان

مطالع
في الوقت اذا انقطع ثبوته

عاجا بزولوليلة خاصة فظاهر
كلامهم لا يصح لو شهد المتولي
مع آخر بوقت مكان كذا على
المسجد فظاهر كلامهم قبولها
ولا تلزم الخامسة في كل عام
ويكتفى القاضي منه بالاجال
لومعروف بالامانة ولو غمما يجبره
على التعيين شيئا نسبيا ولا يجبره
بل يتم تده ولو اتهمه بصلصة قننة
قلت وقد منافي الشرع كذا أن
الشريك والمشارب والوصى
والمتولي لا يلزم بالتفصيل وأن
غرض قضائنا ليس الا الوصول
لصحت المأمول ولو اذى المتولي
الدفع قبل قوله بلاعين لكن أفق
المنسلا أبو السعود أنه ان اذى
الدفع من غلة الوقت في وقته
كاولاده وأولاده قبل قوله

٢ مطلب

في محاسبة المتولي وتخليفه

٣ مطلب

في قبول قول المتولي في ضياع
الغلة وتزريقها

٤ مطلب

إذا كان الناظر مقددا لا يقبل
قوله بيمينه

أربابه وقد سنا أن هذا الرصاد لا وقف حقيق (قوله عامتا) كالمحدد والمقدمة فالساقية
ومنه ما وظفه في مسمى دونه وللعلامة ونحوهم عن الحق في بيت المال فلا يجوز لاحد
ابطالهم للسلطان بخلافه شرط واقعه بزيادة ونقص ونحو ذلك لا يصرفه عن جهته الى
غير جهة كما مر عند قوله ونقل عن الميسر (قوله ولو ليلة خاصة) كذنته وأعتقته
(قوله لا يصح) لأن فيه تعطيل حق بقية المسلمين وقد بسط المقام في شرح الوهبانية
فراجعهم (قوله فظاهر كلامهم قبولها) كالوجه وهو وقف مدرسة وهو صاحب وظيفة بها
فتاوى المصنف وكذا شهادة أهل الحلة بوقف عليها وأبناء السبيل بوقف على أبناء السبيل
وهذا في الشهادة بأصل الوقت لا فيما يرجع الى الغلة كشمادة باجارة وهو ما لا تقبل
لأنه حقائقها فكان متما كافي شهادات الصرسيات في غامه ان شاء الله تعالى قبيل قوله
والاجير الخاص ووجه القبول أن الشهادة تقبل في الوقت حسبية بدون الدعوى كما مر
(قوله بل يهتده) يومين أو ثلاثة فان فصل ولا يكتفى منه بالعين بجر (قوله ولو اتهمه
بصلصة قننة) أي وان كان أمينا كما اودع يدعي هلالا الوديعة أو دة هاتيل أعماله كصنف
إذا ادعى عليه شيئا معلوما وقبل بصفه على كل حال بجر عن الغنية قلت وسباني قبيل
كتاب الاقرار أنه لا تخلف على حق مجهول الا في ست اذا اتهم القاضي وصي يقيم
ومتولى وقف وفي من مجهول ودعوى سرقة ونصب وخيانة مودع اه (قوله قلت
وقد سنا الخ) استدرا على قوله ولو تم ما يجبره على التعيين وقد يجاب بصل ما قدمه على
ما اذا كان معروفا بالامانة (قوله بلاعين) بخلافه في الجرح ووقف الناهي اذا آجر
الواقف أو قيمه أو وصيه أو أمينه ثم قال ثبت الغلة فضاء أو تزفتها على الموقوف
عليهم وأنكروا فالقول لمع عنه اه ومنه في الاسفاف وكذا في شرح الملتقى عن
شروط الظهيرية ثم قال وسبني في العارية أنه لا يصح ما أنكره بل يدفعه ثانيا من مال
الوقت اه وفي حاشية الخبير الرمي القنوي على انه يخلص في هذا الزمان اه قلت بل نقل
في الحامدية عن المتقلى أبي السعود أنه أفق بأنه ان كان مقدما بذرا لا قبل قوله بصرف
مال الوقت بيمينه وفيما القول في الامانة قول الامين مع عنه اه لأن يدعي أمر انكبه
القاهر في نفي نزول الامانة وقطع الحجة فلا يصدق بيري عن أحكام الاوصياء وعلى
هذا والظهرت خيانة ناظر لا يصدق قوله ولو بيمينه وهي كثيرة الوقوع اه وفيما عن فتاوى
الشيخ بعد كلام ومن تصفبه الصفات الخافعة للشرع التي مسارها خاسقا لا يقبل
قوله فيما صرفه الامينة اه ويحق هل يقبل قول الناظر النقة بعد الغزل أيضا ذكر الجوى
في حاشية الاشباه من كتاب الامانات أن ظاهر كلامهم القبول لأن الغزل لا يضره من
كونه أمينا وأطال فيه فراجعهم وبه أفق المصنف فيما على الوصى لو اذى بعد دلوغ
التيمن انه أتفق كذا فاته قبل وعطوه بأنه أسنده الى حالة منافية للتمسك (قوله في وقته)
أي وقف الواقف المعلوم من المقام (قوله قبل قوله) أي ولو بعدموتهم كافي شرعه على

المتقى (قوله لا يقبل قوله) لأن ما يأخذه الامام وهو ليس بمجتمعه بل فيه شوب
 الاجرة كما مر (قوله قال المصنف) أى فى قتالها ولكن قال فى كتابه تحفة الاقران غير
 أن العلم على الاتهام بطلانه اه وفي حاشية الخبير الرضى والجواب عما قاله أبو السعود
 أنه ليس لها حكم الاجرة من كل وجه ومقتضى ما قاله أبو السعود أنه يقبل قوله فى حق
 براءة نفسه لا فى حق صاحب الوطيفة لأنه أمين فيما فيه فيلزم الضمان فى الوقت لأنه
 عاجل له وفيه ضرر بالوقت قالوا بما قاله العلم المستعين وقوله معنى المصنف هو تفصيل
 فى غاية الحسن فى غير محله اذ يلزم منه تعيين الناظر اذ ادفع لهم بلائحة لتعده اه قلت
 وفيه نظر بل الضمان على الوقت لأنه عامل له ولا يتعدى عنه أصلاً لأنه دفع حقائق يستحقه
 فأثر التحدى اذ لم يشهد ولا لزم أنه يضمن أيضاً مسئلة استحقاقه تحضاً للبناء اذ ادفع له
 الاجرة بلائحة ولذا قال فى الحامدية يتعده فله كلام الخبير الرضى قلت تفصيل أبى السعود
 فى غاية الحسن باعتبار القتل بالاجرة فهو مثلاً وقول العلم يقبل قوله فى الدفع الى
 الموقوف عليهم محمول على غير أبواب الوطائف المشروطة عليهم السمل الا ترى أنهم
 اذ لم يسموا لا يستحقون الوطيفة فهو كالاجرة لا محالة وهو كأنه أجبر فإذا اكتفيما
 بين الناظر بضع عليه الاجر لاسبغ هذا الزمان وقال المولى صفاة أفندى
 فى مجموعته مثل شيخ الاسلام زكريا أفندى عن هذه المسئلة فأجاب بأنه ان كانت الوطيفة
 فى مقابلته الخليفة فهو أجبر لا بالتقوى من اثبات الاداء بالينة والافهى عنه وعليه
 يقبل فى أدائه قول المتولى مع مجته واقام من يهدم المشايخ الاسلامية الى هذا الزمان
 على هذا محسكين يتصور التأخر من الاجرة فى مقابلته الطاعات اه (قوله قلت وسبى)
 (الح) حيث قال وأما اذى الصرف الى وطائف المرتزة فلا يقبل قوله فى حقهم
 لكن لا يضمن ما أتكره بل بدفعه ثانياً مال الوقت كإبطى حاشية أخى زاده اه
 قلت وسبى قبله فى الوديعه حكم ما لو مات الناظر بمجملات الوقت فراجع (قوله
 فى الاصح) ذكر منه فى البحر عن الفتنة معللاً بأن المزيل أجره بالوقت لأنه خلافاً
 لما أتقى به فى قتالها واجابه عليه الرضى (قوله قال المصنف والذى ترجع عندي لا) أى
 لانصح مصادقه وأخذ المصنف ذلك من قوله فى (الولو الجية من حكم أمر الايمان
 استثنائه ان كان فيه ايجاب الضمان على الغير لا يصدق وان كان فيه نفي الضمان عن
 نفسه صدق قال وصكاية المتولى ذلك فيه ايجاب الضمان على جهة الوقت فينبى عدم
 تمديده وهذا ما ترجع عندي فى الجواب اه قلت وهذا يشمل المزيل والمصوب فذكر
 المزيل غير قيد وأصرح مما ذكره المصنف ما فى دعوى البرازية لا يتخذ اقرار المتولى على
 الوقت ومنه فى السابع من العمادية وفى قلاوى الخافوق من الاجارة التصادق غير صحيح
 لأنه اقرار منه على الوقت واقراء الناظر على الوقت غير صحيح (قوله ليس المتولى الخ) فيه
 كلام باقى قريباً (قوله ويجب صرف الخ) حاصل ما ذكره المصنف انشغل عن قرية

وان اذى الدفع الى العلم بالجامع
 والبراب وهو لا يقبل قوله
 سبى الواسأجر تحضاً للبناء
 فى الجامع بأجرة معلومة ثم اذى
 تسليم الاجرة اليه لم يقبل قوله
 قال المصنف وهو تفصيل فى غاية
 الحسن فعمل به واعتده ابنه
 فى حاشية الاشياء قلت وسبى
 فى العار يشعز بالاخى زاده لواجب
 القسم ثم عزل تقبض الاجرة
 للمصوب فى الاصح وهل يملك
 المزيل مضادقة المستأجر على
 التعبر قبل ثم قال المصنف
 والذى ترجع عندي لا ليس
 للمتولى أخذ زيادة على ما تقرر له
 الوقت أصلاً ويجب صرف جميع
 ما يحصل من ثمنه وعوايشه
 وعرفه لمصارف الوقت الشرعية

مطله
 لا يتخذ اقرار المتولى على الوقت

مطلـ
 فيما يأخذ المتولى من العوائد
 العرفية

مطلبـ
 في حق ربحكم ما يأخذ المتولى
 من حوائج

مطلبـ
 فيما يسحق خدعة وتصدية
 في زمانها

ويجب على الحاكم أمر المرتضى
 بردة الرشوة على الراسخ غلب الدعوى
 الشرعية الكل من قنواي المصنف
 قلت لكن ينبغي في الوصايا وتمر
 أيضا أن للمتولى أجر مثل عمله
 قننه

موقوفه يريد المتولى أن يأخذ من أهلها ما يدفعه بسبب الخوف من المولى العرفية
 من سمن ودجاج وغلال يأخذ من المير بفضد الزرع ولين يحضر فدية فيبذلغ المتولى
 لهم ما منها يسيرا وبأخذ الباقي مع ما ذكره كلفه زيادة على معلومه فاجاب جميع ما فصل
 من الوصية من غناء وغيره مما هو من تملقات الوقت يصرف في مصارفه الشرعية
 كعمارته ومستغنيه اه ملخصا للصك أن في الخيرية بأنه اذا كان في ربيع الوقت
 عوائد فدية معهودة يتناولها الناظر بسببه طلم القول الشبه عن اجراءات الظهيرة
 والمعرف عرفا كالمشر وط شرطه وصرح في استحقاقه ما جرت به العادة اه ملخصا
 قلت ويؤيده ما في البحر من جواز أخذ الامام فاضل الشيع في رمضان اذ لم يرتبه للصادقة
 وقد ظهر لي انه لا ينافي ما ذكره المصنف لان هذا في المتعارف أخذ من ربيع الوقت
 بأن تعرف مثلاً أن هذا الوقت يأخذ متوليه عشر ربيع حيث كان قدما يجعل كأن
 الواقع شرطه وما ذكره المصنف في يأخذ المتولى من أهل القرية كالذي يهدي له
 من دجاج ويعين قارة ذلك رشوة وكالذي يأخذ من الغلال المد كوة التي جعلت للمحافظة
 قاهم لكن الذي يظهر أن الغلال اذا كانت من ربيع الوقت يجب صرفها في مصارف
 الوقت وأما مثل الدجاج فيجب رده على أصحابه وهو ما أشار إليه بقوله ويجب على الحاكم
 أمر المرتضى بردة الرشوة على الراسخ نعم ان كان ما يأخذ منهم تكمله أجرة المثل يجب
 صرفه في مصارف الوقت وذلك كما يقع في زمانها كثيرا ان المستأجر اذا كان له كذلك
 أو كذا فدى كان أو عقدا ولا يستأجر الا بدون أجرة المثل ويدفع للناظر دراهم تسمى خدمة
 لاجل أن يرضى الناظر بالاجارة المذكورة فهي في الحقيقة من أجرة المثل فلو لما ردها
 على المستأجر يلزم ضرر الوقت ولا تحمل الناظر لانه عادل للوقت بمشرطه الواقع
 أو القاضى وقد صرحوا ايضا بأن الناظر اذا لم يمكنه أخذ الاجرة من المستأجر وظفر على
 المستأجر فله أخذ قدر الاجرة منه فهذه الخدمة ان كانت رشوة لا يجب ردها على الراسخ
 حيث لم يمكنه أخذ أجرة المثل منه بل عليه صرفها في مصارف الوقت وهذا علم حكم
 ما يقع في الظاهر في زمانها من أخذهم ما يسحق تصد بقاها اذا مات صاحب الكدك
 أو الكرد ارفأخذ الناظر من ورثته دراهم ليصدق لهم على انتقال ذلك اليهم وكذا
 اذا اشترى أخذ ذلك بأخذ من المشتري دراهم فان كان ذلك تكمله أجرة المثل فأخذ جاز
 ان صرفه في مصارفه والا فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم (قوله ويجب على
 الحاكم الخ) لم يجد في نصيحتي من قنواي المصنف (قوله غلب الدعوى الشرعية) الغلب
 بالكسر عاقبة الشيء كافي القاموس وهو متعلق بقوله يجب لان وجوب الحكم على
 الحاكم بعد الدعوى الشرعية فاذا ادعى الراسخ على المرتضى بمادفعه اليه وثبت ذلك
 وجب على الحاكم أمر المرتضى بردة الرشوة فافهم (قوله قلت لكن الخ) استدلاله على
 قول المصنف في قنواي ليس للمتولى أخذ زيادة على ما قرره الواقع قلت والجواب

أن كلام المصنف في شرط له الواقف شيئا هنا وما ينبغي في الوصايا وما يشاع
مسئلة الحامكة فيمن نفسه القاضي ولم يشترط له الواقف شيئا كإقتضائه لكن قدّمنا
أيضا من أنفع الوسائل جنانا أن الأول لو عين له الواقف أقل من أجر المثل فلقاضي
أن يكمل له أجر المثل بطلبه فهذا مقيد لاطلاق المصنف بكلمته هنا (قوله لو وقف
على فقراء قرأته الخ) سياق تفسير القرابة والفقرة في آخر الفصل الآتي وفي الزاوية
يقتض على فقراء قرأته بقاء رجل وأدعى أنه من أقرباء الواقف وهو فقير كتب أن يبرهن
إثبات الفقر وأنه من أقرباء الواقف وأنه أحد فقير عليه حقيقة ويشق عليه والفقر
موان كان أمرا أصليا حيث يظهر الحال لكن الظاهر يصح في الدفع لا الاستحقاق
والغرض عدم المنق لا لأنه لا يتحقق عليه بعدة غنى في باب الوقف وشرطه وبه لأنه
لو لم يكن واجبا عليه فظاهر ترك الاتفاق فيكون فقيرا طال حلال ولا يثبت أن يسأل
منه في السر ثم يستخلفه بالثمن ماله حال ولا يكسب أحد فقير بفقته عليه وإن برهن على
ما ذكرنا فآخره دلان بقاءه فيما أولى والخبر والشهادة هنا سواء لأنه ليس بشهادة
حقة بل هو خبر ولو قال لا نسلم أحد فقير بفقته عليه كفي ولو زعم البعض أنه غني
أن أدعى أن له ما لا يصير به غنيا أنه يصح على أنه ليس بفقير وليس له تخلف المتولى لأنه
لو أقبل لا يلزم شيء فإذا أنكر لا يثبت وانضم في ذلك هو الواقف لو صح والآخر الوقف
في يده ولو أحد الوصيين دون الوارث وأصحاب الوقف فإن برهن على المتولى بأنه قريب
الواقف لا يقبل حتى يبرهن على نسب معلوم كالأخوة لابن أو أب أو ألام لأعلى الأخوة
المطلقة أو العسومة فإن قالوا لا نسلم له وأرنا آخر أصطفا والابتأ زما ما ثم يدفع إليه
ويأخذ كقبول عندهما كافى الميراث وإذا أراد الرجل إثبات قرابة ولده أو فقره فهذا
لوصف اختلاف الكل فانه يثبتون فقرهم بأنهم وصى الأب مثله فان لم يكونا فلازم
أن العلم إثبات ذلك أو الصغير في حجرهما استحسانا لأنه يحسن نفعه فأنه يقول الهمية اه
مكتسبا وقلم الترويج فيها فراجعها وسيأتي آخر الفصل الآتي ما يتعلق بها هنا (قوله
من حين الوقف عليه) أي من حين وجود شرط كونه من أهل الوقف وهو الفقر والقرابة
لأن حين القضاء قال في الاسعاف فان شهد بها الفقر بعد مجيء العلة لا يدخل فيها
وإنما يدخل فيما يحدث منها بعد الشهادة لأن يشهد به في وقت ويسند فقره ما في زمن
سابق فانه يقتضى له بالاستحقاق من مبدأ الزمن الأول وإن طال اه (قوله أوجب لهم) أي
ينقطع حقها بالترويج لأن يشترط أن من مات زوجها أو ولاتها عدا حقها اسعاف وفتح
وفي لسان الحكم لأن النسخة أن جده أوجب كذلك وأن الكفاية خالفه وقال يعود
الدوام كما كان بالفراق ووقع النزاع بين يدي السلطان وأن جده أخرج القول فواقفه
الحاضر ون (قوله فلا شيء) إلا أن يشترط الخ) بخلاف ما لو وقف على من يمكن بقصد
من فقراء قرأته فأتقبل بعضهم ويمكن الكوفة ثم عاد إليها وسكن فانه يعود حقه

مطلد
في أحكام الوقف على فقراء قرأته

هو لو وقف على فقراء قرأته
لم يستحق مدعيها ولو وليا الصغير
الابنة على فقره وقرأته مع بيان
وجهها فإذا قضى له استخفه من
حين الوقف عليه بقاوى ابن نجيم
وفيها سئل عن شرط الكفى
زوجه فلا بد بعد وفاته مادامت
عزها لم تزل وتركت وطلعت هل
ينقطع حقها بالترويج أوجب لهم
فان تركها الوقف على أمهات
أولاده الأمن تزوج أو طلق
فإن الأمن خرج من هذه البلدة
فخرج بعضهم ثم عاد أو على
فإن من قلم العلم فترك بعضهم
ثم اشتغل به فلا شيء لها لأن يشترط
أنه لو عاد فله فليحفظ خزنة المتقين

مطلد
إذا قال مادامت عزها فقراء قرأته
وطلعت ينقطع حقها

مطلب
فيماذا اقتصى بدخول ولد البنت

مطلب
أثبت واحدانه من الفرية يرجع
بما يخصه في الماضي

وفي الوهبية قضى بدخول
ولد البنت بعد مضي سنين فله غلة
الا في الماضي لو مستهلكة
وقب على ينيه وله ولد واحد فله
النصف والباقي للفقراء أو على
ولديه الكل لانه مفرد مضاف
فيهم

مطلب
من وقف على أولاده هل يشمل
الواحد أو لا

لان التفرقة هنا الى حالهم يوم لحظة الوفاة لا ترى انه لو اشترى الاقضاء واستبقى
الفقراء تمكون الغلة ان اقتردون من استبقى ولو لم يتطرا الى حالهم يوم التمسك بسلام
دفع الغلة الى الاعتبار دون الفقراء وقب له في الاساف فانهم (قوله قضى بدخول
ولد البنت) أي في صورة الوقف على أولاد أولاده (قوله لا الماضي لو مستهلكة) لا في
الحكم وان كان يستند الى وقت الوقف لكن في حق الموجود وقت الحكم وظلت تلك
السنين معدومة كالحكم بفساد النكاح بطريق لا يظهر في الوطأت الماضية والمهر
حق لو سككت غلات السنين الماضية فأنه يستحق أولاد البنات حصصهم منها شرح
الوهابية عن الغنية ملخصا لا يمكن تقدم آخا في الوقف لفقراء قرابته انه من قضى له
استخدمه من حين الوقف عليه وفي قضاء الخيرية ثبت أن الوقف يسري بغير زيادة وعمر
وكان يزيد في زيادة مما يخصه متعسرين أجاب لعمر الرجوع عليه بما تاولوا فأنه
عن حقه المدة الماضية والقضاء هنا مظهر وعن كونه كاشفا يستند لا ثبت وعامل
حق يقتصر كما قرره أصحاب الأصول والقروع أيضا اه وفي فتاوى ابن القيم سئل عن
واقف وقف على ذرية ففرق الناظر الغلة سنين على جماعتهم ثم أثبت واحداه منهم
وقضى به على الناظر فطالبه بما يخصه في الماضي فهل لذلك أجاب بأنه ان دفع الى الجماعة
بغير قضاء رجوع بما يخصه على الناظر والاربع على الجماعة أخذ من مسئلة الوصي
اذا قضى دين الميت بجميع التركة ثم ظهر دين آخر عليه فانهم قالوا ان دفع بغير قضاء
رجوع الدين عليه والاعلى القابضين ولا يعارضه ما في الفقة لو قضى بدخول أولاد
البنات الخ لان دخولهم مختلف فيه بخلاف ما نحن فيه الاتفاق اه وذكر ذلك بعينه
في فتاوى الخانوق وعامله أن في دخول أولاد البنات في الوقف على أولاد أولاده خلافا
كما سأل في تحريره فاذا قضى بدخولهم فانه وان وقع دخولهم مستندا الى وقت الوقف
لكن بسبب الاختلاف ما والحكم مشتاقهم الا في الفقة القائمة فلهم غلة سنة
الحكم وغلة السنين الماضية اذا كانت قائمة للاستناد دون المستهلكة لشبهة الاقتطار
بخلاف من لم يقع خلاف في دخوله ثم أثبت دخوله فان القضاء به مظهر أنه منهم لا ثبت
فيستدل ولا يقتصر كما تمسك به (قوله لا مفرد مضاف فيهم) أي الواحد ولا أكثر
بخلاف ينيه وعبارة الاساف لان اقل الجمع هنا اثنان واسم الولد يسدق على الواحد
فلهذا اختلاف الحكم اه (تنبيه) في البر ولو وقف على أولاده وليس له الا واحد أو
على ينيه وليس له الا ابن واحد كان النصف والنصف للفقراء هكذا سري بينهما في الخاتمة
وفرق بينهما في فتح القدير فقال في الاولاد يسدق الواحد الكل وفي البنين لا يستحق
الكل وقال كانه من حق على العرف وقد علمت أن المتقول خلافه اه قلت والحاصل
انه لا فرق بين أولاده وبينه في أن الواحد يستحق النصف فخط لان اللفظ جامع أقله
في الوقف اثنان كالوصية بخلاف ولده فان الواحد يستحق الكل لما مر وما ذكر في الفتح

منشئ عليه في أيمان الاشياء حيث قال الجمع لا يكون للواحد الا سائل وقت على
 أولاده وليس له الا واحد فله كل الغلة بخلاف غيره الخ وقال في الدر المنثور آخر الوقت
 وأتملأ في الاشياء فقدم من المصلحة وكذا ذكره في التنازلية وغيرها فليس الكلام الا
 في التوفيق فأقول وبلغه التوفيق قد لا يحل في انه لا يبعد أن يحصل كلام الخاتمة على ما اذا
 وقت على أولاده وهو ان كان ثم على التفرعات واحد وبقي واحد وقت وجود الغلة كما
 يفيد قوله وله وقت وجود الغلة فيندفع عن الاشياء الاشياء بقدر ولا قوة الا بانه
 اه قلت ويكتفي في التوفيق ما مر من القمع من الغنائه على العرف اذ لا شك أن من وقت على
 أولاده وأولاده يرثه لو بقي منهم واحد يأخذ الوقت كله بما تقرر علت أن ما في القمع
 منقول أيضا (قوله للمتولى الاقالة لو خيرا) كذا في البصر عن جامع الأصول وقال
 في الاشياء اقالة الناظر عند الاجارة جائزة الا في مستثنى الاولى اذا كان العاقد ناظرا
 قبله كما فهم من قطعهم الثانية اذا كان الناظر يقبل الاجارة كما في الفتية ومنشئ عليه ابن
 رهبان اه لكن في شرح الوهبانية للشرطي لا أقول هذا ليس فيه تحرير فان قبض
 الاجارة وعدمه ليس فيه قطر للغير وعدمه بل النظرا عما هو عليه مصلحة وهو الذي في البصر
 عن جامع الأصول المتولى على الاقالة لو خيرا واطلاقه يشعل القبض وعدمه ويشعل
 اقالة عقد ناظر قبله ويؤيد مسئلة هي اوباع القيم دار اشترأها بعالم الوقت فلان يقبل
 البيع مع المشتري اذ لم يكن البيع بأكثر من المثل وكذا اذا عزل ونصب غيره
 فلم يضر ما قاله بخلاف كذا في البصر وفي الاشياء المتولى على الوقت لو اجر الوقت
 ثم اقال ولا مصلحة لغيره على الوقت فالمتظروا له المصلحة وعدمها ولذا قال في الدر
 اذا باع المتولى أو الوصي شيئا بأكثر من قيمته لا يتجزأ قاله اه مع أن المبيع اذا عاد
 ترجع مالته على ما كانت عليه والعين المؤجرة لا تنقضي الاجرة بضي الزمان الا بالاستقبار
 فيضوت النفع الذي لازم بالاستقبار فكان عدم صحة الاقالة مع فوات النفع اكرم من اقالة
 البيع خصوصا وقد تروا المضربا استباح العين التي كانت مؤجرة فلوثة كلعلم ومرة
 بها اه (قوله ونصا بالنقود) بناء على أن الناظر وكل يتصرف بالعرض والنقد
 وبالنسخة عنده وعندهما بالنقود كما ساقى في كتاب الوكالة كذا قبل والمستلة قطعها
 في الوهبانية (قوله للمستأجر غرس الشجر الخ) كذا في الوهبانية وأصله في الفتية يجوز
 للمستأجر غرس الانجاب والكروم في الاراضي الموقوفة اذ لم يضر بالارض بدون
 صريح الاذن من المتولى دون خضر الحياض وانما يحصل للمتولى الاذن فيما يزيد الوقت به
 خيرا ثم قال قلت وزاها لوجود الاذن في جعلها دالة اه ولا يصح أن قوله قلت الخ
 محله عند عدم الضرر بالارض كما يسلو الاولى من قوله وانما يحصل الخ ثم اعلم أن العادة
 في زماننا أن الناظر لا يمكن للمستأجر من الغرس الا بانه اذ لم يكن له في الارض حق

مطل

في اقالة المتولى عقد الاجارة

• للمتولى الاقالة لو خيرا • اجر
 بعرض معين مع خصا بالنقود
 • المستأجر غرس الشجر بلاذن
 الناظر اذ لم يضر بالارض وليس
 له الحق الا بانه ياذن لو خيرا
 والا

مطل

للمستأجر غرس الشجر

مطل

انما يحصل للمتولى الاذن فيما يزيد
 الوقت به خيرا

مطلب
في حكم بناء المستأجر في الوقت
بلاذن

وبناءه مستأجراً وغرضه أنه
ماله في الوقت والموتى بناءه
وغرضه للوقت مالم يشهد أنه
لنفسه قبله ولو أجزأ لانه لم يجز
خلافا لهما

مطلب
في حكم بناء المتولى وغيره
في أرض الوقت

مطلب
لو أجزأ المتولى لابنه أو أياه ليجز
الأب أكبر من أجزأ للثل

القرار والمشي من المالك فيجب أن لا يفتقر إلى موافقة ولا إجازة من المالك ولا يفتقر إلى موافقة
لأن الإذن أن يفرس الناظر للوقت أو يافتق للمستأجر الخاصة وهي أنه يفرس في أي
الفراس منه وبين الوقت كما هو المصلحة ولا شك أنه يخرج من غرضه لنفسه قبله (قوله)
وبناءه مستأجراً وغرضه أنه أي إذا بناء من ماله بلاذن الناظر ثم إذا لم يضر وقعه
بالبناء القديم وقعه وإن شئت فهو المصنع مالم يفتقر إلى أن يفتقر من يفتقر من يفتقر من يفتقر
ثم يأخذ ولا يكون بناءه مانعاً من جهة الأجزاء من غيره إذا لا بد له عليه حسب لا يملك وقعه
ولو أوصاه ولو أعل أن يجعله للوقت بمن لا يجاوز أقل التمتين من ماله أو يفتقر فيه صنع
جامع القبولين وفي شئته للغير الرأى أقول بظاهره اشتراط الرضا إذا المثل لا يكون
الاعتماد أنهم صرحوا في الإجازة إذا تمت المدة وكان القلم يضر بالأرض بتلك
المؤثر بأقل التمتين جبراً وإطلاقة يقتضي عدم الفرق بين الوقت والمالك إذا لم يضر
الفرق بينهما في ذلك فيصل المثل في كلامه على مجرد الاختيار المصلحة لعل أنه شرط
متعين في ذلك اه وفي الخاتمة مخرجها السرقين وغرض الانحصار ثم مات فالانحصار
لورثته ويؤخر من يفتقرها ولا يرجع لهم بعد زوال السرقين في الأرض عندنا اه وقدمنا
مسئلة استفتاء المستأجر المملوك في الأرض المستكره قبل الفصل عند قول الشارح
وأما إذا بنا في الأرض المستكره وقد مناه عنه العمان بآذن الناظر عند مسئلة
الاستبدال (قوله والمتولى يتوالمخ) اعلم أن البناء في أرض الوقت فيه تفصيل فإن كان
البناء المتولى عليه فإن كان يمال الوقت فهو وقت سواء بناء الوقت أو لنفسه أو أطلق
وانتم ماله للوقت وأطلق فهو وقت إذا كان هو الوقت وأطلق فهو كأي الذخيرة
وان ينام من ماله نفسه وأشهد أنه له فهو كأي القنية والجني وإن لم يكن متولياً فإن بنى
بآذن المتولى لم يرجع فهو وقت والأفان بنى للوقت فهو وقت وإن لنفسه أو أطلق فله وقعه
أن لم يضر وقعه في طعن الأشياء وحواشيها وفي الخاتمة ولو غرض في المصدا يكون
لمصدا لانه لا يفرس فيه لنفسه (قوله مالم يشهد أنه لنفسه قبله) أي قبل البناء وهو
متعلق يشهد وهذا إذا بناء من ماله كإعارة عمارته وقصد بالاشهاد تبعاً لجامع القبولين
وغيره لكن صرح الخصاص بأن القول قوله إذا اختلف هو وأهل الوقت بأن قال زرعتها
لنفسى يذرى وتفتى وقالوا بل التالان البسوة فما حدث منه فهو بمنزلة الوقت
فيما يرجع قال الخصاص وأرى أجزأ من يده بما قبل ويضمن نقصان الأرض اه
ومثله في الخاتمة وهو صريح أيضاً بأنه يكون خيانة منه يستحق به العزل وكان في الجبر
لمر حيث قال ويقتضى أن يكون خيانة وقدمنا عند قوله بنزع وجوب الوضوءات من شرح
الأشياء فيرى أنه يتخذ مآخذ كراه أن الناظر لو سكن دار الوقت ولو بأجر المثل المقاضي
عزله لأنه نص في عزائه الأكل أنه لا يجوز له السكنى ولو بأجر المثل (قوله ولو أجزأ لانه)
أي الكبير إذا الصغير تبع لشرح الوضوءات وفي جامع القبولين لوباع القيم حال الوقت

أو آخر من لا تقبل شهادته لم يميز عند أبي حنيفة وكذا الوصي وقيل الوصي ككتاب
 وفيه المتولى إذا جرد الوصية من به البالغ أو أيسر لم يميز عند أبي حنيفة إلا بالكر من
 أجزأ المثل كبيع الوصي لو بعت قيمته مع عندهما ولو خيرا للقيم مع عند أبي حنيفة
 وكذا يقول آخر من نفسه لو خيرا مع والالا ومعنى الخير رضى بيع الوصي من نفسه
 به يفتى اه والذى مر هو قوله في شرائمال الصغير جاز الوصي ذلك لو خيرا وتفسيره
 أن يأخذ بخمسة عشر مائة أو عشرة أو يبيع منه بعشر مائة أو بثلثه عشر مائة
 يبقى اه (قوله كعبه اتفاقا) وكذا الوصية (قوله هذا الوصية نفسه) أم لو ذهب
 إلى القاضي فاجرو مع شرح الوهبانية عن الحائفة قلت ويشكل عليه ما مر عند قوله
 ولاية تصب القيم إلى الواقف ثم الوصية ثم للقاضي من أن القاضي لا يملك التصرف مع
 وجود المتولى وال جواب انه لا يملك ذلك على ما فيه من النزاع عند جهة تصرف المتولى
 بنفسه وهذا لا يصح وقد منع عند الكلام على قطع الجهات للتعلم أن المتولى لو عمل
 كاشاعل والبناء فله قد اجزأه لو امره الحاكم والافلاذ لا يصلح مؤجرا ومستأجرا
 وهذا اله جارية هنا وقته مما أيضا أول الفصل اذا شرط الواقف أن لا تقرب الأرض
 أكثر من سنة وكانت اجازتها أكثر أتفع للفقراء وليس القيم أن يقرها أكثر بل
 يرفع الأمر للقاضي لو قرها لأنه ولاية النظر للفقراء فانهم (قوله وكذا الوصي)
 أي من قبل الاب بخلاف وصي القاضي فإنه لا يصح بيعه ولا شراءه مال اليتيم ولو خيرا
 كاسيأتى في بابيه والاجابة يبيع المتافع أقاده ط (قوله بخلاف الوكيل) فإنه لا يبيع قد مع
 أن رة شهادته للتمتع عند الإمام الا اذا أطلق له الموكل كاسيأتى في بابيه أقاده ط (قوله
 أي لكونه يعمل بالمرسل) هو من سقط منه العماليط وهذا التعليل ذكره في شرح الوهبانية
 بقوله وفي سقطي تعليله بكونه يعمل الخ ولكن لم أظفر به الآن اه قلت ووجهه
 أنه عمل بكل الأحاديث بحيث لم يترك العمل بهذين قصارا حق باطلاق هذا المقتضى عليه
 والظاهر أن هذا عند عدم العرف أما اذا تعرف اطلاقه على من قلب عليه هذا العلم
 سعى أشهر به وصار يطلق عليه انه من أهل الحديث تعيينه على عرف الواقف كما تقدمناه
 في مسألة ابن المنقار (قوله ويجازى على حشر القبور والاكفان) هو الملقى به كافي
 الجرحن القناوى وفي شرح الوهبانية ان العدة أظهر (قوله لأعلى الصوفية والعميان
 في الامم) فإنه وقع فيه خلاف قال في شرح الوهبانية عن الخلاصة بعد كتابة
 الخلاف وأخرج الإمام على السخدي الرواية من وقف الخلف انه لا يجوز على
 الصوفية والعميان فرددوا إلى جوابه اه قلت لكن في الاسعاف قال نعم الاثمة
 اذا ذكره صرف فيهم تصبهم على الحاجة فهو صحيح وان استوى فيه الاغنياء
 والفقراء فان يصحون مع والاطل الا ان كان في لفظه ما يدل على الحاجة عرفا كالتنهي
 فالوقف عليهم صحيح ويصرف لفقراءهم فهذا الضابط يقتضى صحة الوقف على الرمي

كعبه اتفاقا فلهذا الوصية نفسه
 فالواقف مع وكذا الوصي
 بخلاف الوصي قبله وقف على
 أصحاب الحديث لا يدخل فيه
 الثاني اذا لم يكن في طلب
 الحديث ويدخل الحق كان في
 طلبه أو لا يراية أي لكونه يعمل
 بالمرسل ويقدم خبر الواحد على
 القياس ويأخذ على حشر القبور
 والاكتفاء لأعلى الصوفية والعميان
 في الامم ولو شرط النظر للأرض
 فالأرض من أولاده فاستخرا
 استركه ألقى الملا بأولاده
 مع لادن أفضل التفضل بتعلم
 الواحد والمتعدد وهر عا

قوله هو من سقط الخ هكذا بفضله
 ولعل الأولى هو ما سقط الخ اه
 معيه

مطلب
 في الوقف على الصوفية والعميان

قوله فان يصحون لعل جوابه
 يصحوا بصف التوابع معيه

والضمان وقراء القرآن والفقهاء وأهل الحديث وبصرف ثقتهم لاشعار الاسماء
بالحسبة استعمالا لان المعنى والاشتغال بالعلم بطعن عن اكتسب فيقلب فيهم الفقهاء
أصح مما سبق في باب الناظر انه باطل على هؤلاء اه ومقتضاه ان يصح على الصوفية ايضا
لان الفقهاء فيهم اغلب من العميان بل اصطلاحهم تسببهم بالفقهاء وهذا ان كانت الملة
ما ذكر والا في التشاركية عن الامام أبي السرمان الصوفية انواع فتمهم قوم يظهرون
بالمزمار ويشربون الخمر والى ان قال فيهم اذا كانوا بهذه المثابة كيف يصح الوقف عليهم اه
فاذا ان الملة ان منهم من لا يصح الوقف عليهم فلا يكون قرية ويحتمل ان المراد لا يصح
الوقف على هذا النوع منهم اذا عينهم الوقت وهذا وان كان خلاف ظاهر العبارة لكنه
من حيث المعنى أظهر لان لفظ الصوفية اغمار فيه في العادة من كانوا على طريقة
مريضة اما غيرهم فليسوا منهم حقيقة وان سموا أنفسهم بهذا الاسم فاذا أطلق الاسم
لا يدخلون فيه فيصح الوقف ويستحقه أهل ذلك الاسم حقيقة ويستثنى من كونهم
الصفة ما من من غلبة وصف الفقهاء فيهم فاقسم هذا التعرير (قوله وفي الشهر عن الاسعاف
الخ) يقتضيه لما أتى به أبو السعود (قوله فهو أولى) أي الاعلى والوقف أولى ومنها
لو استمر في الديانة والسداد والفضل والرشاد فالأصل امر الوقف أولى بصر عن الظاهرية
(قوله وكذا الوشرطه لا رشدهم) فبما بعد الامتناع بالاسن والوقت كفي في الاسعاف
والاعلى بامور الوقف وأتق في الاسعاف بة بتقديم الرجل على الاتي والعالم على الجاهل
أي بعد الاستواء في الفضيلة والرشاد قال في الجهر والاعتماد ان الرشاد ملاح المال وهو
حسن التصرف وفيه عن الاسعاف ولو قال الانضل ل قال انضل فاني الانضل القبول
أو مات يكون لمن يده على الترتيب ذكره اننا صاف وقال هلال القياس أن يدخل الانضام
بله رجلا مادام حيا فان مات صارت الولاية لمن يده في الفضل ولو كان الانضل غير
موضح أعلم رجلا مقامه واذا مات تنقل ابن يده فيه واذا صار أهلا بعده ترك الولاية اليه
وكذا لو لم يكن فيهم أهل أعلم القاضي أجنبيا الى أن يصير فيهم أهل ولو هو انما المقبول منهم
أفضل عن كان أفضلهم تنقل الولاية اليه في غرض كل وقت الى أفضلهم كالوقف على
الافتقار لا فقره ملخصا قلت وبه علم عدم صحة ما أتى به في الحامدية انه اذا أثبت أحدهم
أرشدته انه لا تقبل بنة آخر أنه صار أرشد وامتد لما في حاوى السموطى ان العبد لمن
فيه هذا الوصف في الابتداء لا في الائمة ويثبت الجواب عنه في تنقيصها وذكر فيه
تفصيلا أخذ من القواعد المذهبية وهو انه اذا ادعى آخر الارشدية قبل المصم بها
لالا ولم تقاضت البيتان اشتر كافي التولية لمات من أن أفعل التفضل ينظم الواحد
والاكثر ولا نه لا سبيل الى ترجيح احدي البيتين على الاخرى قبل الحكم وان كان بعده
وقصر الزمن لا نسمع الثانية ترجيح الاولى بالحكم بها فقلنا الثانية وأما اذا طال البحث يمكن
أن يصير الثاني أرشد فكذلك اذا شهدت الثانية بان صاحبها صار لا أن أرشد من

وفي الشهر عن الاسعاف شرطه لا فضل
أو لادنه فاستويا فلا بينهم ولو
أحدهما ورع والاخر علم بامور
الوقف فهو أولى اذا أمن خيائته
انتهى جوهره وكذا الوشرطه
لا رشدهم كافي أنفع الوسائل

مطلب
في شرط التولية لا رشده لا رشده

مطلب
اذا صار غير الارشدية أرشد

الاول والله تعالى اعلم اه ثم رأيت التصريح بذلك في فتاوى الشيخ فاسم حيث قال اذا قامت بينة أخرى بالارشدة بغيره فلا بد من تصريحها بان هذا امر محدد وذكره كقوله أن الشهادة بالارشدة تحتاج أن يكون الاولاد أو اولاد الاولاد معه بل هو ممنوع من أن يكون المشهود له أو شدة من غيرهم (قوله ولو وضع القاضي للقيم ثمة) تقدم عند قول الشارح ليس للقاضي عزل الناظر بمجرد كتابته المستحقين انه يضعه اليه اذا ضمن في أماته بدون اثبات خيانه والاعتراف تقدم علم الكلام عليه هناك (قوله والا فلا ذلك) قد يقال انه اذا ضمه اليه للطن في أماته وكان للاصيل الاستقلال بالتصرف لم يبق فائدة لضمه اليه الا أن يصور رفعاً اذا ضمه اليه اعلم انه لا لطن ولا لطنانة تأمل (قوله ليس للمشرف التصرف) بل لا لحفظ لان التصرف في مال الوقت متقوض الى المتولى ثانية والظاهر أن المراد بالحفظ حفظ مال الوقت عنده لكن قال في القم وهذا يصح بصحب العرف في معنى المشرف اه ومقتضاه انه لو تورق تصرفه مع المتولى اعتبر ويحتل أن يراد بالحفظ مشاركة المتولى عند التصرف لا يجعل ما يضر ويؤيد معاذ ذكره في مشرف الوصي في الثانية قال الامام القليبي يكون الوصي اولياً بالمال المال ولا يكون المشرف وصاً ما يؤثر كونه مشرفاً له لا يجوز تصرف الوصي الا بعه وفي أدب الاوصياء عن فتاوى الخصاصي ويقول القليبي فتي وأنت شيعر بان الوقت يستحق من الوصية ومساكلة تنزع منها وعن هذا أفتى في الحاشية بأنه ليس للمتولى التصرف في أمور الوقت بدون إذن المشرف واخبره وفي الخيرة أن كان الناظر بمعنى المشرف فقد صرحوا بان الوصي لا يتصرف بالا بهل المشرف وفيها سئل في وثقة ناظر ومتولى هل لاحدهما التصرف بلا علم الآخر اجاب لا يجوز والقيم والمتولى والناظر في كلامهم معنى واحد اه قلت هذا ظاهر عند الأفراد ما لو شرط الواقف متولياً وناظراً عليه كما يقع كثيراً فيراد بالناظر المشرف وعن هذا أجبت فائدة بأنه ليس للمتولى الا بصاحب بلا علم الناظر خلافا لما في الفتاوى الرجبية من انه لو أجاز المتولى اجابة شرعية باجرة المثل لا يملك الناظر معارضته لانه معنى المشرف تأمل وأفتى في الامم عليه بأنه ليس للناظر معارضة المتولى الا أن يثبت أن تقاربه بشرط الواقف اه قلت وفيه نظر اذ لو ضمه القاضي ناظر الى المتولى لثبوت خيانه لم يستقل المتولى بالتصرف كما تزعم النهريل مثله ما لو ضمه عليه للطن في أماته كما يضافه آهنا تأمل (قوله ليس للمتولى أن يتدين الخ) مكرور مع ما تقدم (قوله اذا كان مسجلاً) مبنى على قول الامام ان الوقت لا يلزم قبل الحكم والتسجيل وصر أن المقتضى بقولهما (قوله وان كانوا أصح) الذي رأيت في فتاوى مؤيد زاده اذ لم يكونوا أصح أو في أمرهم تهاون فيه وزالوا واقف الرجوع عن هذا الشرط اه وهكذا نقله عنها في شرحه على المتني ثم نقل عن الخلاصة لا يجوز الرجوع عن الوقت اذا كان مسجلاً ولكن يجوز الرجوع عن الموقوف عليه وتفسيره وان كان

مطلب
ليس للمشرف التصرف

ولو وضع القاضي للقيم ثمة أي
ناظر حصة هل للاصيل أن
يستقل بالتصرف لم أره وأفتى
الشيخ الأخ انه ان ضم اليه لطنانة
لم يستقل والا فلا ذلك وهو حسن
خبر وفي فتاوى مؤيد زاده معزياً
لثانية وغيرهما ليس للمشرف
التصرف بل الحفظ اه ليس
للمتولى أن يتدين على الوقت
للمسألة الا باذن القاضي اه مات
المتولى والجباة يدعون تسليم
الثقة اليه في حياته ولا ينقلهم
صدقوا بينهم لا تنكروهم الضمان
لا يجوز الرجوع عن الوقت اذا
كان مسجلاً ولكن يجوز الرجوع
عن الموقوف عليه الشرط
كل وقت والامام والعلم وان كانوا
أصلح اجماعاً

مطلب
القيم والمتولى والناظر بمعنى
واحد

مشروطا كالزود والامام والمعلم ان لم يكونوا أصح أو تهاونوا في أمرهم فيجوز للواقف
مخالفة الشرط اه قال ط أقول وباقة تعالى التوفيق ان ما ذكر من المؤذن والأمام ان
يكونوا أصح ليس من الرجوع وانما هو مخالفة الشرط لكونها أتبع للوقف نصب غيره
من يصلح فهو كما اذا شرط أن لا يترفع من الولاية فغان فانه يترفع ولا يعتبر هذا الشرط ويؤلى
غيره وكذا اذا شرط أن لا يترجأ أكثر من سنة ولا رتبة فيما عينه فانه يتخالف وما كان
ينبغي الشارح أن يرد هذا بقرع مستعمل لانه يؤهم انه يجوز له الرجوع في جميع الشروط
وليس كذلك اه قلت وقد أجاد فيما أقاد أعطاه مولاه غاية المراد وحاصله انه لو شرط
الواقف أن يكون الامام أو المؤذن أو المعلم شخصا معيننا يصح الرجوع عنه لو كان متهاونا
في مباشرة وظيفة أو كان غيره أصح فهو في الحقيقة تغيير كما عبره في الخلاصة أي تغيير
الشخص المعين بغيره للمصلحة الراجعة الى المسلمين فهو يتغير ما تقدمه المصلحة من قوله
الباقى أولى ينصب الامام والمؤذن في الاختيار الا اذا عين القوم أصح ممن عينه وبه ظهر
الجواب عما قلناه الشارح عن الاشياء من قوله ولم أوجبكم عزه لندرس وامام ولا حما
وهو ما جاز للمصلحة اذا كانا مشروطين في أصل الوقف فيه وبه الاول وقد ظهر أنه ليس
المراد انه يجوز للواقف الرجوع عن شروط الوقف كما فهمه الشارح حتى نقف
في شرحه على الملتقى للبراب عما تقدمه من الدور قيل قول المصنف اتحد الواثق
والجدة من انه ليس له اعطاه الله الغيرة من عينه من خروج الوقف من ملكه بالتسجيل اه
فانه صريح في عدم صحة الرجوع عن الشرط ولا يخالقه ما في المؤيدة على ما علمت
وبدل عليه قوله في البصران التولية تنزج من حكم سائر الشروط لانه فيها التغيير كليا
بداله وأما باقي شرائط فلا بد من ذكرها في أصل الوقف اه وفي الاسعاف ولا يجوز له
أن يفعل الاما شرط وقت العتد اه وفيه لو شرط في وقته أن يزيد في وظيفة من يرى
زيادته أو ينقص من وظيفة من يرى نقصانه أو يدل معهم من يرى ائسالة أو يخرج من
يرى اخراج جاز ثم اذا قل ذلك ليس له أن يغيره لان شرطه وقع على فعل براه فاذا رآه
وأضاه فقد انتهى ما رآه اه وفي فتاوى الشيخ قاسم وما كان من شرط معتبر في الوقف
فليس للواقف تغييره ولا تخصيصه بعد تقرر ولا سيما بعد الحكم اه فقد ثبت أن الرجوع
عن الشرط لا يصح الا التولية حال بشرط ذلك لنفسه فله تغيير المشرط مرة واحدة
الا أن ينص على انه يفعل ذلك كله بداله والا اذا كانت المصلحة اقتضت ما فاعتم هذا
الصرير (قوله فانما) أي الكفاية كما يعلم مما بعده والمراد بها الضمير وتسمية الضمير كفاية
امطلاح الكوفين آتاده ط (قوله لا قرب المكنسات) أي لا قرب المذكورات
التي يمكن أن يكون الضمير كفاية عنها (قوله يقتضى الوضع) أي الاصل وهو عود
الضمير الى أقرب مذكور اليه قلت وهذا الاصل عندنا من القرائن والافعال
في التفسير يستدل من وقف على ولده حسن وعلى من يحدث له من الاولاد ثم على

مطلب
لا يجوز الرجوع عن الشرط

وفي جواهر الفتاوى شرطه لنفسه
ما دام حياته ولولده فلان ما عاش
شرطه للأصناف الاربع من اولاده
فلهما ان تصرف الابن لا للواقف
لان المصلحة تنصرف لاقرب
المكتبات يقتضى الوضع

قوله فانما الخ هكذا يحطه والذي
في نسخ الشارح قاله انه وهو لا وقف
بما ياتي لاحقا ولا مرجع في الشارح
للتغيير في قوله فانما تأتله اه محتمه

مطلب
في أن الاصل عود الضمير الى
أقرب مذكور

اولادهم المذكور ثم على اولاد الاناث واولادهن ثم حدث الوقت ولد محمد
 ثم مات حسن المذكور فقل الضعيف يحدثه وابع الى حسن لانه اقرب مذكور
 أم الى الوقت فيدخل محمد فاجاب مفتي الحنفية بمصر مولانا الشيخ حسن
 الشرنبلالي بانه راجع الى الوقت ثم قال في التفسير ان هذا مما لا يشك ونهجه فيه اذ هو
 الاقرب الى غرض الوقت مع صلاحية اللفظ وقد تقرر في شروط الواقفين انه اذا كان
 للفظ محتملان تعين أحدهما بالقرض واذا اوجعنا الضمير الى حسن لم يجرمان ولد
 الوقت لصلبه واستحقاق اولاد الاناث وفيه غاية البعد ولا تغيبك بكونه اقرب
 مذكور بل ذكرنا من المظهر وهذا الغاية ظاهرة غنى عن الاستدلال اه (نوله وكذلك
 مسائل ثلاث) أي يعتبر فيها الاقرب وان لم يكن هناك ضمير فان الثانية والثالثة لا ضمير
 فيها ط (قوله قالها لعمر فقط) أي فلا يدخل نسل زيد زاد الامام الخلفاء فان قال
 على عبدا لله وزيد وعمر ونسله ما قاله ابيد الله وزيد وعمر ونسل زيد وعمر ودون
 نسل عبدا لله اه (قوله فاذ ذكر راجع لولدا للرجس) أي فقط أي للمضاف
 المعطوف دون المضاف اليه ودون المعطوف عليه فتقوله على ولدي بن شاملا للذكور
 والاناث من صلبه وقوله ولدي الذكور يقتضي بالذكور من اولاد الذكور والاناث
 أي بالمضاف فقط لانه اقرب مذكور ولا يقال المضاف اليه اقرب مذكور لان قول
 الاصل مرد الضعيف على المضاف كما اذا قلت جاء غلام زيد أو كرمته أي الغلام لانه المحدث
 عنه والمضاف اليه ذكره فاما مضاف غير مقصود بالحكم ويحتمل أن يكون قوله غيب
 احترازا عن رجوعه للمضاف اليه فقط فلا ينافي رجوعه للمعطوف عليه ايضا وهذا
 وان كان بعيدا من اخرى العبارة لكنه هو الموافق لما نص عليه هلال بقوله قلت رأيت
 ان قال على ولدي وولد ولدي المذكور قال فهي لمن كان ذكرا من ولده وولد ولده قال
 الذكور من ولد البنين والبنات قال ثم اه فقد جعله قيد للمعطوف والمعطوف عليه
 دون المضاف اليه ومنه في الاسعاف وقصه ولو قال على ولدي وولد ولدي الاناث فيكون
 للاناث من ولده دون ذكورهم والاناث من ولده الذكور والاناث ومنه اسماء اه وهو
 المبادر من كلام الخلفاء ايضا لكن يأتي أن الوصف ينصرف الى ما يليه عندنا وهو
 مؤيد لا احتمال الاول في عبارته واهر الفتاوى ومقتضى كلام الاشياء انه قيد للمضاف
 اليه فقط ويقام تحريم النكاح في كتابنا تنقيح الحاء بقرائه (قوله وعكبه وقت الخ)
 عكس مبتدأ والجملة بعده أريد بها لفظها خبر والمراد أنه عكس ما قبله في كون القيد فيه
 متقدما فيكون لما قبل العاطف بخلاف ما تقدم فان القيد فيه متأخر فيكون لما بعده
 العاطف فالضعيف قوله لانه اقرب وفي قوله فيصرف عائد للقيد وهو لفظ بن لا عمرو
 كما هو ومقتضى كلامه أن الوصف يعود الى ما يليه سواء تأخر أو تقدم فاذ قال على
 فقراء اولادي وجب رائي ينصرف الى الاول فقط وكذلك قال على ذكور اولادي

مطلب
 اذا كان للفظ محتملان تعين أحدهما
 بقرض الوقت

مطلب
 فعلى اذا قال على اولادي واولاد
 اولادي الذكور

وكذلك مسائل ثلاث وقت على زيد
 وعمر ونسله قالها لعمر فقط
 وقت على ولدي وولد ولدي
 الذكور فاذ ذكر راجع لولدا لولده
 غيب وعكبه وقت على بن زيد
 وعمر ولم يدخل بنو عمر ولانه اقرب
 الى زيد فيصرف اليه

مطلب
 اذا تقدم القيد يكون لما قبل
 العاطف

وأولادهم فبدخل فيه الاناث من أولاد اذ كور يؤيده أن الأصل العطف على المناسف
ولم أر ما لو توسط الوصف مثل على أولادى الذ كور وأولاد أولادى والظاهر انصرافه
للاول فقط فقص الذ كور لصلبه ويم الذ كور والاناث من أولاد أولاد أولاد الذ كور
والاناث ثم لو قال وأولادهم فقص الذ كور والاناث من أولاد اذ كور لعود الضمير اليهم
وفي الاسعاف لو قال على الذ كور من ولدى وعلى أولادهم فهو الذ كور من ولده لصلبه
ولو له الذ كور أنا كانوا أو ذ كور اذ بنات الصلب فلا تعطى البنات الصلبة وتعطى
بنات اختها ولو قال على ذ كور ولدى وذ كور ولدى يكون لذ كور من ولده لصلبه
ولذ كور من ولده ولدى يكون الذ كور من ولد البنين والبنات فيه سواء ولا يدخل اثنى
من ولده ولا ولد ولده ولو قال على ولدى وعلى أولاد الذ كور من ولدى يكون على ولده
لصلبه الذ كور والاناث وعلى الذ كور والاناث من ولده الذ كور من ولده ولا يدخل بنات
الصلب اه (قوله هذا هو العصم) راجع لاصل المسئلة ومقابلة القول بأن الكناية
تتصرف للوقت لالابته كما اتاه كلام المنهج قبل هذا الفصل والظاهر أن الخلاف في باقى
المسائل كذلك (قوله قلت وقد مننا) أى في هذا الفصل حيث قال الوصف بعد اجل
يرجع الى الاخير عندنا الخ وبأى قرى يا وهذا تأمل بقوله فاذ كور راجع لولد الولد
فحبس لكن علت محالته لكلام هلال والاسعاف (قوله عندنا) وعند الشافى الجميع
ان لم يعط بشئ كما مر بأى (قوله من باب المحترحات) أى فى كتاب الشكاح (قوله وهو
الاصل) أى انصراف الشرط الى المتعاطفين عندنا وعند الشافى (قوله فى الشرط
المصرح به) بمثل ثلاثة طالق وثلاثة ان دخلت الدار فـ كون دخول الدار شرطا
لطلاقهما لا للمعطوف فقط اه ط (قوله والاستئنا بجسنة الله تعالى) لانه شرط حقيقة
وان سعى استئنا عرفا واحترز به عن الاستئنا بالانفى التلويح اذا ورد الاستئنا غيب
جل معطوف بعضها على بعض بالواو ولا خلاف فى جواز رده الى الجميع والاخر خاصة
وانما الخلاف فى الظهور وعند الاطلاق فذهب الشافى انه ظاهر فى العود الى الجميع
وذهب بعضهم الى التوقف وبعضهم الى التفصيل وذهب أبى حنيفة انه ظاهر فى العود
الى الاخر اه والمراد بالتفصيل هو انه ان استقلت الشبهة عن الاولى بالانصراف عنها
فلاخره والا فجميع واحترز بالجل عن الاستئنا غيب مفردات فانه لكل اتفاقا
كأى شرح التعرير مثال الاول وقت دارى على أولادى ووقت بستانى على اخوى الا
اذا مر جوارى مثال الشافى وقت دارى على أولادى وأولادهم الا اذا مر جوارى (قوله
قصه عرف الى ما يليه) أى الى ما لى المعاطف وهو المعاطف المتأخر وهو الاخير من
صرفها للجميع مـ ما فى تعري ابن الهمام (قوله ثم جازى يدعرو العالم) لا يفتى
أن الوصف هنا لا يمكن صرفه للجميع وان أمكن للاول لكنه غير محل الخلاف فالمناسب
تمثيل ابن الهمام بقوله كقيم وقرىش الطوال فلو اذن الطوال جمع طو لم يكن صرفه

مطلب
الوصف بعد اجل يرجع الى الاخير
عندنا

هذا هو العصم قلت وقد مننا أن
الوصف بعلم متعاطفين للاخير
عندنا وفى الزيلعى من باب المحترحات
وقولهم يصرف الشرط اليهما
وهو الاصل قلنا ذلك فى الشرط
المصرح به والاستئنا بجسنة الله
تعالى وما فى المسئلة المذكورة
ان الكلام قصير الى ما يليه نحو
جاء زيد وعمر والعالم الى آخره فليفظ
وفى المنظومة المحبة قال
والوصف بعد اجل اذا أتى
يرجع الجميع فيما بيننا
عند الامام الشافى فيما

للمعاطفين والاخير فقط والثاني مذهبنا وهو الاول به كما علمت والاول مذهب النافعي
قال في جمع الجوامع وشرحه الصفة كالاستثناء في العود الى كل المتعدد على الاصم
ولوقتت فهو وقتت على اولادى وأولادهم المحتاجين ووقتت على محتاجى اولادى
وأولادهم فيعود الوصف في الاول الى الاولاد مع أولادهم وفي الثاني الى أولاد الاولاد
مع الاولاد وقيل لا أما التوسط فهو وقتت على أولادى المحتاجين وأولادهم فالتنصير
استصاص بما عاينته ويحتمل أن يقال تعود الى ما عاينته أيضا اهـ (تبيينه) حاصل ما مر
أن كلاً من الشرط والاستثناء والوصف يعود الى المعاطفين جميعاً عند النافعي وكذا
عندنا الا الوصف فالى الاخير فقط لكن علمت مخالفتهم لما تقدمنا من هلال وغيره وقد
سئل المصنف عن وقتت على أولاده وعددهم على القرينة الشرعية وليس للأنات حق
الا اذا كن عائلاً ثم على أولاد الموقوف عليهم ثم على أولادهم ونسلم على أن من مات
منهم عن ولد فنصيبه لولده فهل هذا الشرط راجع الكل أو للعملة الثانية المعطوفة به
ومابعد الطول الفصل بين الأولى والثانية وهو قوله ليس للأنات حق الخ أجاب صريح
أصحابنا بأن قوله على أن كذا من قبيل الشرط لما فيها من معنى الزوم ووجود الجزاء
بلازمه وجود الشرط كما قال تعالى سيافئك على أن لا يشركن أى بشرط أن لا يشركن
وبأن الشرط اذا تعقب بالارجع الى الكل بخلاف الصفة والاستثناء فالى الاخير عندنا
ولم يفرق أصحابنا بين العطف بالاول والعطف بهم وعلى هذا فبعد نصيب من مات عن ولد
لولده عمل بالشرط المذكور وهو الموافق لقرض الواقفين اهـ ملخصاً ونظيره ان طاول
الفصل المذكور بالاضراء أيضاً (قوله ان كذا العطف باو) قال العراقي في فتاواه
وقد أطلق أصحابنا في الاصول والقروع العطف ولم يشيدوه بأداة وعن سبكي الاطلاق
امام الحرمين والفزاري والشيخان وزاد بعضهم على ذلك فجعل ثم كالواو كالتوكل سكا
عنه الرافعي ومثل امام الحرمين المسئلة بهم ثم قيد بها طريق البحث بما اذا كان ذلك
بالواو ونعامة فيه سوى (قوله الى الاخير) متعلق بربما الذى هو جواب (قوله
ولو على البنين وقتنا يجعل الخ) يعنى لو قال على بنى وله بنون وبنات يدخل فيه البنات لأن
البنات اذا جع مع البنين ذكرن بلفظ التذكير لولدهن فان حفظ أو قال على بنات وله بنون
لا غير فالقوله ما كين ولا شئى لهم ونعامة فى الاسقاط وهذا البيت يعنى عنه البيتان
الاخيران (قوله وله الابن كذا البيت) أى كذا البيت حذف المضاف وأبقى
المضاف اليه على جزءه اهـ أى لو وقف على ذرية يدخل فيه أولاد البنين وأولاد
البنات (قوله لو وقف الوقف على الذرية) أى لو قال على ذرية زيد أو قال على نسبه
أبداً ما تنسب له يدخل فيه ولده وولده وولده البنين وولده البنات فى ذلك سواء
(قوله من غير ترتيب الخ) أى ان لم يرب بين البطون تقسم القلة يوم تقي على عددهم
من الرجال والنساء والميتان من ولده لصلبه والاسفل درجة بالسوية بلافضل ثم كما

مطلب
الشرط والاستثناء يرجع الى الكل
اتفاقاً لا الوصف فانه لاخير عندنا

مطلب
على أن من مات عن ولدين قليل
الشرط

ان كان ذا العطف باو أو
ان كان ذا عطف باهم وقفا
الى الاخير باتفاق رجبها
ولو على البنين وقتنا يجعل
فان فى ذلك البنات تدخل
وله الابن كذا البيت
يدخل فى ذرية بيت
لو وقف الوقف على الذرية
من غير ترتيب بالسوية
يقسم بين من علا والاسفل
من غير ترتيب لبعض قائل
وتنقض القصة فى كل سنة
ويقسم الباقي على من حياته

مات أحد منهم سقط سهمه وتنقض القسمة وتقسم بين من يكون موجوداً يوم ثأق الغلة
 أما لو قرب بأن قال يقدم البطن الأعلى على الذين يلونهم ثم الذين يلونهم بطناً بعد بطن اعتبر
 شرطه وقسمه في النصف (قوله ولو على أولاده الخ) اعلم أنهم ذكروا أن ظاهر الرواية
 المتفق عليه عدم دخول أولاد البنات في الأولاد مطلقاً أي سواء قال على أولادى بلفظ الجمع
 أو بلفظ اسم الجنس كولدنى وسواء اقتصر على البطن الأول كما مثلاً أو ذكر البطن الثاني
 مضافاً إلى البطن الأول المضاف إلى ضمير الواجب كولدنى وأولادى أو ولدنى وأولادى أو ولدنى
 الأولاد كآ ولادى وأولادهم على ما في أكثر الكتب وقال النصف لا يدخلون في جميع
 ما ذكره وقال على الرازي إن ذكر البطن الثاني بلفظ اسم الجنس المضاف إلى ضمير الواجب
 كولدنى وولدنى لا يدخلون وإن بلفظ الجمع المضاف إلى ضمير الأولاد كآ ولادى
 وأولادى ولادهم دخلوا وقال خمس الأئمة السرخسي لا يدخلون في البطن الأول ورواية
 واحدة وإنما الخلاف في البطن الثاني وظاهر الرواية الدخول لأن ولد الولد اسم لمن ولده
 ولده وابنته ولده فمن ولده يتبعه يكون ولده حقيقة بخلاف ما إذا قال على ولدنى فان ولد
 البنت لا يدخل في ظاهر الرواية لأن اسم الولد يتناول ولده لصلته وإنما يتناول ولد الابن
 لأنه نسب إليه عرفاً وهو اختيار لقول هلال وصححه في الخاتمة مستند الكلام محمد
 في السير الكبير وفي الاستعاف أنه الصحيح وجرمه قاضي القضاة نور الدين الطرابلسي
 وتليده الشلبى وابن الشحنة وابن نجيم والشافعي وغيرهم من المتأخرين وكذا أنسب
 الرمي في موضع من فتاواه وخالف في موضع آخر وقيام بغير ذلك وترجيح ما جئ به
 المتأخرون في كتابي تنقيح الحامدية وقد منافي الجهاد بعض ذلك ثم رأيت في فتاوى
 الكازروني جواباً مطولاً للعلامة الشيخ علي المقدسي مخلصه أن المحقق ابن الهمام قال
 في التتميع ولو ضم إلى الولد ولد الولد فقال على ولدنى وولدنى اشترك الصليبيون وأولاديتهم
 وأولاديتهم كذا اختاره هلال والنصف وصححه في الخاتمة وأنه كذا نصاف رواية
 حرمان أولاد البنات وقال لم أجدهم يقوم برواية ذلك عن أصحابنا وإنما روى عن أبي
 حنيفة فحين أوصى ثلث ماله لولدين كان وحده ولذا كروا ناث لصلبه يوم موت الموصي
 كان بينهم وإن لم يكن له وللمصلبه بل ولولدين أولاد الذكور والاثان كان لأولاد
 الذكور دون أولاد الإناث فكانت لهم ماله على ذلك وقرئ خمس الأئمة بينهم ما يفرق
 المشهور والمذكور في الخاتمة وغيرها أي ما قد مناه عنه فهذا ابن الهمام المعروف بالتحقيق
 عند الناصر والعام قد اعتمد على هؤلاء الأئمة العظام أنما هلال فإنه تليد أي يوسف وأما
 النصف فقد شهد بالفضل خمس الأئمة الحلواني فقال إن النصف أعلم كبير في العلوم
 يصح الاقتداء به وقد اقتضى به أئمة الشافعية وأما قاضيان وخمس الأئمة فما في الطبقات
 يغنى عن التطويل وإذا كان مثل الإمام النصف لم يجد من يقوم برواية حرمان
 أولاد البنات في صورة ولدنى وولدنى يعلم أن الصورة التي بلفظ الجمع ليس فيها اختلاف

مطلب
 في تحرير الكلام على دخول
 أولاد البنات

ولو على أولاده ثم على
 أولاد أولاده قد جعل
 وشافعي واليس في ذلك
 أولاديتهم على ما نقل

رواية قطعاً بل دخول أولاد البنات في سائر رواية واحدة فمن هذا قال شيخنا هذا
 السري ابن النخعي ينبغي أن تصح رواية المدخول قطعاً لأن فيهم محمد بن أحمد بن
 والمراهم أبو حنيفة وأبو يوسف وقد انضم إلى ذلك أن الناس في هذا الزمان لا ينهون
 سوى ذلك ولا يفسدون غيره وعليه علمهم وعرفهم مع حكوته حقيقة المقتضى وقوع
 الشيخ في هذا الصدد والاحل المولى ابن كمال بالمثل ما وقع من ابن الهمام من الاعتقاد
 على هؤلاء الأئمة العظام قال ويقطع عرف شبهة الاختلاف في صورة أولاد أولاد بنات
 في النخعية عن خمس الأئمة السرخسي أن أولاد البنات يدخلون رواية واحدة وانما
 الروايات فيما إذا قال أنوفى على أولادى اه وبهذا البيان اتضح أن ما وقع في بعض
 الكتب كالجنس والواقعات والمطبخ الرضوى من ذكر الخلاف في العبارة المذكورة
 من قبيل نقل اختلاف في إحدى الموردين قياساً على الأخرى مع قيام الفرق بينهما وما
 ذكره في التعليل من أن ولد البنت يجب لآبائه لآساعدهم لانه أن يريد أن الولد
 لا ينسب إلى الأم لثمة وشرافاً لوجهه إلا شبهة في صحة قول الواقف وقتت على أولاد
 ساقى وإن أميد لا ينسب إليها عرفاً فلا يبعدى تنصافاً عدم دخول ولد البنت في الصورة
 المذكورة لما عرف أن دخوله فيها يحكم العبارة لا يحكم العرف والمدخول يحكم العرف
 انما هو في صورة الوجه الأول وهما ولدى وأولادى والتعليل المذكور ينطلق عليهما
 وقد كثر شيخ الاسلام ابن النخعي أن العرف وافق للثمة القوية فيسبب المسبب إليه
 والتعويل عليه اه وقد أجاب العلامة الحنفى بمثل ما قاله المقدسى (قوله يشترك
 الأبناء والذكور) أى عند الاجتماع فعلياً المذكر على المؤنث (قوله وبما يكره وقوعه
 الخ) اعلم أن هذه المسئلة وقعت فيم الاختلاف واشتباهاً ولا يساعى صاحب الاشياء ولما رأيت
 الامر كذلك جئت فيها حين وصولي الى هذا المحل رسالة بجميعها الاقوال الواضحة الجلية
 في مسئلة تقضى القسمة مسئلة الدرجة الجعلية وكنت ذكرت شيئاً من ذلك في كتابي
 تنقيح الحامدية وأوضحته فيه المستلزمين بما تفرقه العين فمن أراد الوقوف على حقيقة
 الامر فليرجع الى هذين التأليفين فان ذلك يستدعى كلاماً طويلاً ولتذكر تلك خلاصة
 ذلك باختصار وذلك أنه اذا وقف على أولاده ثم على أولادهم وهكذا من تبين البطون
 وشرط أن من مات عن ولد فتنصيبه لولد أو عن غيره ولم تنصبيه لمن في درجته ومن مات
 قبل استحقاقه لثمن ولده فقام ولد مقامه واستحق ما كان يستحقه لو بقي حياته
 الواقف أو غيره عن عشرة أولاد مثلاً ثمان أدهم عن واحد يعطى سهمه لولد عملاً
 بالشرط فلومات بعده آخر عن ولد وعن ولد ولدت له في حيلة آية فهل يعطى هذا
 الولد مع سهم حصته جده لان الواقف جعل درجته درجة آية وهي درجته الجعلية
 فيشارك أهل الطبقة الاولى وهي درجة عمه أو لا يعطى له شيئاً ألقى السبكي بعدم
 المشاركة ونفى الغم بحصة آية بناء على أن الترتيب في حياة والده لا يسعى موقوفاً عليه

في أولادى كذا آثارى
 وأخوتى ولقد أتاني احب
 يشترك الأبناء والذكور
 فيه وذلك واضح مسطور
 وبما يكره وقوعه ما لو وقف على
 ذرئته مرتباً وجعل من شرطه
 أن من مات قبل استحقاقه وله ولد
 فقام مقامه لو بقي حياته هل
 آية لو كان حيوا يشترك الطبقة
 الاولى ولا

مطلب

هم في مسئلة السبكي الواقعة
 في الاشياء في تقضى القسمة
 والدرجة الجعلية

قوله أو لا يعطى لثمن هكذا يخطئه
 ولعل الأوفق حذف كلمة اللهم
 الآن يجعل الجار والمهر ونائب
 فاعل يعطى على قلة لوجود
 المصول به أو قرأ الفصل البناء
 لتساعل تامل اه معصية

ولامن أهل الوقت وانما يعمل بشرطه الاقل وهو كل من مات عن ولد فنصيبه لولده فكلما مات واحد من العشرة يعطى سهمه لولده دون ولد له الذى مات قبل الاستحقاق الى أن يموت العاشر من الطبقة العليا فاذا مات هذا العاشر عن ولد لا يعطى نصيبه لولده بل تنقص القسمة ويقسم على البطن الثاني قسمة مستأنفة ويحل قول الواقف من مات عن ولد فنصيبه لولده ويرجع الى العمل بقوله ثم على أولادهم حيث ترتب بين الطبقات وبعد ذلك فكل من مات من البطن الثاني عن ولد فنصيبه لولده وهكذا الى أن يموت آخر هذه الطبقة الثانية فتبطل القسمة وتستأنف قسمة أخرى على الطبقة الثالثة وهكذا الى آخر الطبقات كما نص عليه الخصاص وغيره لكن السبكي قسم على الموفى من كل طبقة عند استئناف القسمة وأعطى حصة كل ميت لا ولده وأما الخصاص فقسم على عدد أهل الطبقة التي تستأنف القسمة عليها ولم ينظر الى أصولهم فهذا خلاصة ما قاله السبكي وما نقله المجلد السيوطى فاخترنا أن ولد من مات قبل الاستحقاق يقوم مقام والده عملا بالشرط ويستحق من جده مع اعمامه وأنه اذا مات أحد من اعمامه عن غير ولد استحق سهمهم أيضا لان عدم كونه من أهل الوقت بمنوع بل صريح قول الواقف ومن مات من أهل الوقت قبل استحقاقه انه منهم فأهل الوقت يعمل المستحق ومن كان بعد الاستحقاق وأنه اذا مات آخر من فى الطبقة عن ولد يعطى سهمه لولده وحاصله أنه خالفه في شيئين أحدهما أن أولاد المتوفى فى سيرة والده لا يحرمون مع بقائه الطبقة الاولى بل يستحقون معهم عملا باشتراط الدرجة الجعلية فاتباع ما نه اذا انقرضت الطبقة لا تنقص القسمة كما هو صريح اعطائه سهم آخر من مات من الطبقة لولده فقوله فى الاشياء انه وافق السبكي على نقض القسمة غير صحيح ثم ان صاحب الاشياء قال ان مخالفته للسبكي فى أولاد المتوفى فى حياة أبيه واجبة وأما نقض القسمة بعد انقراض كل بطن فقد أفتى به بعض علماء العصر وعزوه للخصاص ولم يفتوا للفرق بين صورة الخصاص والسبكي فان صورة السبكي ذكر فيها العطف بكلمة ثم بين الطبقات وصورة الخصاص قال فى الواقف على ولده وولد ولده ونسلهم مرتبا أى قائلا على أن يبدأ بالبطن الاعلى ثم بالذين يلونهم ثم بالذين يلونهم بطن بعد بطن فصدر مسئلة الخصاص اقضى اشتراك البطن الاعلى مع الاسفل وقوله على أن يبدأ بالبطن الاعلى اخراج بعد الدخول وصدره مسئلة السبكي اقضى عدم الاشتراك للعطف بهم لا بالاولى فنقض القسمة خاص بمسئلة الخصاص دون مسئلة السبكي فكيف يصح أن يستدل بكلام الخصاص على مسئلة السبكي وحاصله أنه ان عبر بالاولى بين الطبقات مرتبا بعده بأن يبدأ بالبطن الاعلى فنقض القسمة عند انقراض كل بطن كما قاله الخصاص وان عبر بهم لا يصح القول بنقض القسمة فلا قال السبكي بل كلمات أحد عن ولد يعطى سهمه لولده فى جميع البطون هذا خلاصة ما قاله فى الاشياء وقد رده عليه جميع من جاء بعده حتى ان العلامة المقدسى أفتى فى الرد عليه رسالة مستقلة ذكرها الشرنبلالى

أفنى السبكي بالمشاركة وخالفه السبوطي وهذه الخاتمة واجبة كما أقامه ابن حبيب في الاشبا من القاعدة التاسعة لكنه ذكر بعد وقتين أن بعضهم يعبرين الطبقات بينهم والواو والواو والواو (٦٥٠) بخلاف ثم فرجهم من أعلام شرح الوهبانية

فانه نقل عن السبكي واقفين آخرين يصحاح اليهساو ليرى العلماء متصيرين في فهم شروط الواقفين الامن رحم الله ولقد أثبتت فيمن وقف على أولاد الظهور دون الاناث ثمان مستحقين ولين أبوهم امن أولاد الظهور وبأنه يقتل نصيبها لهم المصدق كونهم ملين أولاد الظهور باعتبارها جميعا كما يطم من الاسعاف وغيره وفي الاسعاف والتأريخات لوقت على عقبه يكون لولده ولولده أبدا ماتا ملين أولاد الكور دون الاناث الا ان يكون أنوا جهن من ولولده الذي كور كل من يرجع نبيه الى الواقف بالآية فهو من عقبه وكل من كان أبوه من غير الكور ومن ولد الواقف فليس من عقبه انتهى وسيجي في الوصايات لو أوصى لآية أو جسه دخل كل من ينسب اليه من قبل آية ولا بد من أولاد البنات وأنها لو وصت الى أهل بيها ألبستها لا يدخل ولدها الآن يكون أبوه من قومها لان الولد انما ينسب لآية لانه قتل وبه علم جواب سادة لوقف على أولاد الظهور دون أولاد البطون ثمان مستحقين ولين أبوهم امن من أولاد الظهور وهل ينتقل نصيبها لهما فأجبت نعم ينتقل نصيبها لهما

في مجموع رسائله وحقق فيها عدم الفرق في تنقض القسمة بين الطبقتين والعلف بالواو المقترنة بما يفيد الترتيب وقال قد أفنى بذلك جماعة من آفة دخل الحصة والقسمة بينهم السبكي عبد الرحمن النخعي ونور الدين الخليل الشافعي وبرهان الدين الطرابلسي الخنكي ونور الدين الطرابلسي الخنكي وشهاب الدين الرلي الشافعي والبرهان بن أبي شريف الشافعي وعلاء الدين الاخميمي وغيرهم قلت وأفنى بذلك أيضا العلامة ابن السكيت في سؤال مرتب بينهم وقال الصواب تنقض القسمة كما اقتضاه صريح كلام الخلف ولا أعلم أحدا من مشايخنا خالفه في ذلك بل وافقه جماعة من الشافعية وغيرهم ٥١ وقد أيد العلامة ابن حجر في متناوله القول بتنقض القسمة على نحو ما مر عن الخلف ونقل مثله عن الامام البلقيني وغيره في صورة ما تقر به من تفقد توريث هذا أن الصواب القول بتنقض القسمة بلافراق بين الطبقتين بالواو والمقترنة بما يفيد الترتيب وأن اشتراط الدرجة الجعلية معتبر لكن الذي علمه جمهور العلما عدم من مات في حياة والده قيام والده في الاستحقاق من سهم بعده وأما دخوله في الاستحقاق من سهمه ونحوه من هو في درجة أبيه المتوفى قبل الاستحقاق فقد وقع فيه معترك عظيم بين العلما فذهب من قال بدخوله في الموضعين وهو اختيار السبوطي كما مر ووافقه جماعة كثيرون واعتقده الشريلا في آفة نفيه رسالة تتبع فيها العلامة المقدسي وأفنى جماعة كثيرون من آفة المذهب الاربعة بعدم دخوله في الثاني وهو الذي حققته في الرسالة وفي تنقيح الجملدية ووافقه سبحانه أعلم فاعتمد في هذا الحل واشكره ولا عز وجل (قوله أفنى السبكي بالمشاركة وخالفه السبوطي) الصواب متقوله بما ظهر لك مما قرئت فان السبكي أفنى بعدم المشاركة وتنقض القسمة والسبوطي خالفه في الامرين لا في أحدهما خلافا لا يشابه (قوله وهذه الخاتمة واجبة) أي يجب القول بمشاركته لاهل درجة أبيه على التفصيل الذي قلناه أدله مطلقا (قوله فبالواو) أي الحقيقة بما يفيد الترتيب بين الطبقتين وقوله بشارك صوابه تنقض القسمة (قوله بخلاف ثم) فان القسمة لا تنقض فيما بقراض كل طبقة وقد علمت أن الصواب تنقض القسمة في الموضعين (قوله ولقد أثبت الخ) أفنى عنه الخانوق (قوله بأنه ينتقل نصيبها لهما) أي اذا وجد في كلام الواقف ما يدل على انتقال نصيب الميت لولده (قوله وفي الاسعاف الخ) هذا كله في النسل ساقط من بعض التسع ويدل على أنه لم يوجد في أصل النسخة ما فيه من التكرار بإعادة الحادثة التي أفنى بها (قوله الآن يكون أنوا جهن من ولولده) استثناء من قوله دون الاناث وهذا دليل ما أفنى به وهو مراده من قوله فكما يعلم من الاسعاف وهذا يؤيد سقوط هذه الجملة من أصل النسخة (قوله كل من يرجع الخ) توضيح لما قبله ط وسذكر في الفصل الثاني تفصيل العقب والقبل والاول والجنس وبأن الكلام عليه ووافقه سبحانه أعلم

نصيبها لهما لصق كونهم امن أولاد الظهور باعتبارها جميعا المذكور ووافقه أعلم

«فصل فيما يتعلق بوقت الاولاد»

ما قبله من جواهر الفتاوى وما بعده الى هنا من متعلقات هذا الفصل فكان المناسب ذكره فيه (قوله وعبارة المواهب) أى مواهب الرحمن للعلامة برهان الدين ابراهيم الطرابلسي صاحب الاسعاف (قوله في الوقت على نفسه) أى في فصل الوقت على نفسه وظاهره أن جميع ما ذكره عبارة المواهب وليس كذلك لأن أكثر ما ذكره هنالك ذكر في المواهب (قوله جعل ربه لنفسه الخ) تقدم هذا في قول المتن وما زال جعله الوقت لنفسه عند الثاني (قوله ثم وثم) كناية لما ذكره الواقف من العطف بـ ثم وفيه كقوله ثم من بعدى على أولادى ثم على أولادهم وهذا المدخل في نقل الخلاف لأن الخلاف في جعله أربع لنفسه لا لاولاده ويحتمل فهم من جعل الوقت على النفس باطلاً بطل ما عطف عليه أيضاً (قوله بجعله لولده) متعلق بقوله جاز لكن لا يبعد كونه عند الثاني كما علت (قوله ولكن يختص بالصلى) أى بالبطن الاقل ان وجد فلا يدخل فيه غيره من البطون لأن لفظ ولى مفرد وان عمه بمعنى خلاف أولادى بلفظ الجمع على ما يأتي (قوله ويعم الاثنى) أى كذا ذكر لأن اسم الولد مأخوذ من الولادة وهي موجودة فيهما درر واسعاف (قوله ما لم يقبل بالذكر) في بعض النسخ بالذكور وهي كذلك في الدرر (قوله ويستقل به الواحد) أى بأن كان له أولاد حين الوقت فانوا الاواحد الأول يمكن له الاواحد فان ذلك الواحد يأخذ جميع غلة الوقت لأن لفظ ولى مفرد مضاف فيعم بخلاف الوقت على بنه فان الواحد يستحقه فيها والنصف الاخر للفقراء لأن أقل الجمع اثنان كما في الاسعاف وقدم في القروع (قوله فان اتنى الصلى) أى مات والاولى التعبير به (قوله دون ولد الولد) لا تصارعه على البطن الاقل ولا استحقاق بدون شرط اسعاف وانما صرف للفقراء لانقطاع الموقوف عليه كما في الدرر وهذا يسمى منقطع الوط كما قدمناه (قوله فيختص بولد الابن) أى لا يشاركه في الغلة من دونه من البطون ويكون ولد الابن عند عدم الصلى بمنزلة الصلى درر رأى لانه ينسب اليه وفي النصاب فان يمكن له وللمصليه ولا ولد له وكان له ولد وله ولد فالحق له ولبن كان أسفل من البطون والقرق بينه وبين الصلى حيث لم يدخل مع الصلى من هو أسفل أنه لما نزل الى ثلاثة أبطن فقد صاروا مثل الفضل والقبلة كالقول ولد العباس بن عبد المطلب فهو لمن ينسب الى العباس اه ملخصاً (قوله ولولأى) لأن لفظ الولد يعمها كما قدمه آخفاً (قوله في الصبي) وهو ظاهر الرواية به أخذه لال لأن أولاد البنات ينسبون الى آبائهم لا لأبائهم بخلاف ولد الابن درر وقوله بخلاف ولد الابن أى فانه يدخل فيه ولد البنات وقتما تحريره (قوله ولولاد ولد ولى فقط) أى مقتصر على البطن الاقل والثاني (قوله اقتصر عليهما) أى على البطينين قال في الدرر يشتركون في الغلة ولا يقدم الصلى على ولد الابن لانه سوى بينهما أى حيث لم يذكر ما يدل على الترتيب بخلاف ما ذارب كما

«فصل فيما يتعلق بوقت الاولاد»
من الدرر وغيرها وعبارة المواهب
في الوقت على نفسه وولده ونسبه
وعقبه جعل ربه لنفسه أيام
حياته ثم وثم جاز عند الثاني وفيه
يقع بجعله لولده ولكن يختص
بالصلى ويعم الاثنى ما لم يقبل بالذكر
ويستقل به الواحد فان اتنى
الصلى فالفقراء دون ولد الولد
الا أن لا يكون حين الوقت صلياً
فيختص بولد الابن ولولأى دون
من دونه من البطون ودون ولد
البنت في الصبي ولولاد وولد
ولدى فقط اقتصر عليهما

بأنى ثم قال في الدرر ثم إذا انقضض الاولاد وأولادهم في صورتين المذكورتين أى
صورة الانتصار على البطن الاول وصورة زيادة الثاني صرفت القلة الى الفقراء لا قطع
الموقوف عليه اه أى لانه في صورتين لا يدخل البطن الثالث حيث لم يذكر الولد
بلفظ الجمع (قوله ولو زاد البطن الثالث) بأن قال على ولدى وولد ولدى وولد
ولدى دور (قوله عم نسله) أى صرف الى أولادهم متناسلاً لا للفقراء مطلقاً واحداً من
أولادهم وان دخل دور (قوله ويستوى الاقرب والابعد) أى يشترك جميع البطون في
القلة لعدم ما يدل على الترتيب وعمله الخصاص بأنه لم يسمي ثلاثة أبطن صاروا بمنزلة القند
وتكون القلة لهم متناسلاً قال الأثرى أنه لو قال على ولدى يدور يدورات وينتأ وينتأ
ثلاثة أبطن أو أكثر أن هؤلاء بمنزلة القند والقلة لمن كان من ولدى يدور ولدى وولد ونسلهم
أبداً (قوله الآن يذكر ما يدل على الترتيب) بأن يقول الاقرب فالاقرب أو يقول على
ولدى ثم على ولدى أو يقول بمتابعتهم بطن فبطن فبطن أى بمتابعتهم الواقف دور (قوله كما
لو قال الخ) مرتبط قوله عم نسله بعبارة الدورى كذا أى صرف الى أولادهم متناسلاً
لا للفقراء إذا قال على ولدى وأولاد ولدى وأولادى أو قل أسد على أولادى يستوى فيه
الاقرب والابعد الآن يذكر ما يدل على الترتيب كما مر اه قال محمده عزى زاده قوله أو
قال ابتداء الخ هذا محقق فى الحقيقة وجعل وقف أو ضاعى أولاده وجعل آخره للفقراء
فما بعضهم قال هلال يصرف الوقت الى الباقي فان ما توأى صرف الى الفقراء لا الى ولد
الولد اه وهو موافق لما فى الخلاصة والبرازية وخزانة الفتاوى وخزانة الفقهاء والتفت
نعم قال فى الاختيار شرح المختار لو قال على أولادى يدخل فيه البطون كلها العموم اسم
الاولاد ولكن تقدم البطن الاول فاذا انقضض فالثانى ثم من بعدهم يشترك جميع
البطون فيه على السواء غيرهم وبعيدهم اه وقد استغنى عن ذلك بعض العلماء من
المولى أبى السعود أدرج فى سؤاله عبارة واقعة فى بعض الكتب موافقة لمخرجه من
الاختيار فأجاب عنه المولى المذكور بما طعن ان هذه المسئلة قد أخطأ فيها رضى الدين
السرخسى فى محطه واعتقد عليه صاحب الدور اه وما قاله حق مطابق للكتب المعتمدة
كما تفتت وتلافة شأنه ان ما فى الدرر غير موافق لذلك القول الشاذ أيضاً لا تردى
كلهم تقدم البطن الاقل ثم البطن الثانى ثم الاقرب والابعد بخلاف
ما يدل عليه كلام الدرر من استواء الاقرب والابعد أولاً وآخر اه ما فى الزمنية ملخصاً
وأفاد أن قول المفتى أبى السعود واعتقد عليه صاحب الدرر فيه نظر لان كلام الدرر غير
موافق لكل من القولين لكن يرمم به فى فتح القدير والمقدمى فى شرحه والاشباه فى
قاعدة الاصل الحقيقة ثم ما فى الخاتمة وغيره ذكره الخصاص أيضاً (قوله ولكن سماهم)
فقال على فلان وفلان وفلان وسجل آخره للفقراء مدور قلت فلو كان أولاده أربعة وسبع
منهم ثلاثة لا يدخل المسكوت عنه فالحق أن على أولادهم لا يدخل أولاد المسكوت عنه

مطلب

لو قال على أولادى بلفظ الجمع
هل يدخل كل البطون

ولو زاد البطن الثالث عم نسله
ويستوى الاقرب والابعد الا
أن يذكر ما يدل على الترتيب فلو
قال أسد على أولادى بلفظ
الجمع أو على ولدى وأولاد ولدى
ولو قال على أولادى ولكن سماهم
ثلاث أحدهم

مطلب

وقف على أولاده وسماهم

لعدد الصغير إلى أولادهم إلى المسنين بخلاف ما إذا قال ثم على أولاد أولادهم فأنهم يدخلون
 لانه لم ينفذ اليهم ويدل عليهم ما في الاسعاف ولو قال على ولدي وأولادهم وأولاد أولادهم
 وله أولاد مات بعضهم قبل الوصف يكون على الاحياء وأولادهم فقط دون أولاد من مات
 قبل الوصف لان الوصف لا يصح الا على الاحياء ومن سجدت دون الاموات وقد أعاد
 الضمير إلى أولاد الاحياء ثم الوصف دون غيرهم ولو قال على ولدي وله ولدي وأولاد
 أولادهم دخلوا القوله ولدي وله مات قبله ولولده اهل المنصاه (قوله صهيبة)
 قال على ولدي المخلوقين ونسلي فحدث له ولده لم يدخل بقوله ونسلي بخلاف ما إذا قال
 ونسلهم فان الحادث لا يدخل هو ولا أولاده ولو قال على ولدي المخلوقين ونسلهم وكل
 ولي يحدث في فانه يدخل الحادث دون أولاده ولو قال على ولدي المخلوقين ونسلهم ونسل
 من يحدث في دخل أولاد الحادث دون ولده ولو قال على ولدي المخلوقين وعلى أولاد أولادهم
 ونسلهم يدخل أولاد أولاده بقوله ونسلهم وان تجوزهم يسلن بخلاف ما إذا قال على
 ولدي المخلوقين وعلى نسل أولادهم اهل المنصاه (قوله صرف نصيبه
 للفقراء) لانه وقف على كل واحد منهم بخلاف ما إذا وقف على أولاده ثم للفقراء أى ولم
 يسم الا ولدان بعضهم فانه تصرف الى الباقي لانه وقف على الكل لا على كل واحد
 أفاده في الدرر (قوله لم يخصص ابنها) أى المتولد من الواقب لم يكن نصيبها لجميع
 الاولاد دور لكن مقتضى ما قدمناه في بيان المقتطع ان يصرف نصيبها الى الفقراء
 فاقبل (قوله دخل الاناث على الوجة) لان جمع الذكور عند الاختلاط يشمل الاناث
 كما سلف ط (قوله لا يدخل البنون) وكذا لا تدخل الخنثى في الصورتين لان الانثى لها مهر
 هندية ط (قوله فالنكاح للمساكين) ولا شيء للبنات والبنين لعدم صدق كل منهما
 على مدلول الاخر برهان ط (قوله لم يكون وقصا منقطعا) أى منقطع الاول (قوله
 فان حدث ما ذكر) أى بان ولده بنون في الاول أو بنات في الثاني عاد الوصف اليه أى
 الى الحادث (قوله ويدخل في قسمة الغلة الخ) قال في الفتح المستحق من الولد كل من
 من أدرك خروج الغلة عاقلنا في بطن أمته حتى لو حدث ولو بعد خروج الغلة بأقل من ستة
 أشهر استحق ومن حدث الى تمامها بعد الاستحقاق لا ما قبله بوجوب الاول في البطن
 عند خروج الغلة فاستحق فلو مات قبل القسمة كان لورثته وهذا في ولد الزوجه أما
 لو مات أمته بولد لاقبل من ستة أشهر فاعترف به لا يستحق لانه منهم في الاقرار على الغير
 أى باقى المستحقين بخلاف ولد الزوجه فانه حين ولد ثابت النسب (قوله مذطوع
 الغلة) قال في الفتح وخروج الغلة التي هي المساط وقت انعقاد الزرع حبا وقال بعضهم
 يوم يصير الزرع منقوماً ذكر في النسخة وهذا في الحب خاصة وفي وقف المنصاف يوم
 طلعت الفرة فيبقى أن يعبر وقت أماته العاهة كافي الحب لانه بالانقضاء بأمن العاهة
 وقد اعتبر انعقاده وأما على طريقة بلادنا من اجابة أرض الوصف لمن يزعمها لنفسه

صرف نصيبه للفقراء ولو وصى
 امرأته وأولاده ثم ماتت لم يخصص
 ابنها بنصيبها الا لم يشترط رقتصيب
 من مات منهم الى ولده ولو قال
 على بنى أو على اخوتي دخل
 الاناث على الوجة وعلى بنات
 لا يدخل البنون ولو قال على بنى
 وله بنات فقط أو قال على بنات وله
 بنون فالغلة للمساكين ويكون
 وقصا منقطعا فان حدث ما ذكر
 عاد اليه ويدخل في قسمة الغلة
 من ولده دون نصف حول من
 طلوع الغلة الا لاكثر الا اذا ولدت
 مباته وأمه ولده المقتة

مطلب
 في بيان طلوع الغلة الذي أيتطبه
 الاستحقاق

بأجرة تستحق على ثلاثة أعشار كل أربعة أشهر قسط فيصير اعتبار ادراك القسط
فهو كادراك الفلّة فكل من كان غلوفا قبل تمام الشهر الرابع حتى تم وهو غلوفا
استحق هذا القسط ومن لا خلا اه (قوله لدون ستين) أي من وقت الابنة والعنق
وان كان اكثر من ستة أشهر من وقت وجود الفلّة لحكم الشرع بوجود الحمل قبل
الطلاق والعنق طرفة الوط في العتة فيكون موجودا عند طلوع الفلّة اه ح (قوله
لثبوت نسبة بلاسل وطها) هو معنى قولنا لحكم الشرع الخ وهو تعطيل لقوله الا اذا
ولدت أي يدخل في قسمة الفلّة اذا ولدت مساته الخ والمراد دخوله في كل غلة خرجت
في هذه المدة تحقق وجوده عندها (قوله فلو حصل) أي وطوها بان كانت أم ولد غير
معقبة أو زوجة أو معتدة ونحوه (قوله فلا) أي لا يدخل الا اذا ولدت لدون ستة أشهر
من وقت الفلّة ط (قوله وتقسيم بينهم بالسوية) يعني عنه قوله سابقا ويستوى الاقرب
والابعد الخ ط (قوله وان قال لذكركاثنين الخ) فيه اختصار وأصله ملك الاسعاف
ولو قال بطنا بعد بطن لذكرك مثل حظ الانثيين فان جاءت الفلّة والبطن الاعلى ذكر
واناث يكون بينهم للذكر مثل حظ الانثيين وان ذكر واثنا فقط أو اثنا فقط فبالسوية
غير أن يفرض ذكرهم مع الاناث أو أنثى مع الذكور بخلاف ما لو أوصى بثلاث ماله لولد
ذكرين بينهم للذكر مثل حظ الانثيين وكذا لو ذكر واثنا فقط أو اثنا فقط فانه يفرض مع
الذكور أنثى ومع الاناث ذكر ويقسم الثلث عليهم فما أصابهم أخذوه وما أصاب
المقصوم اليهم ردت الى ورثة الموصى والفرق أن ما يمل من الثلث يرجع ميراثا الى ورثة
الموصى وما يمل من الوفا لا يرجع ميراثا وانما يكون للبطن الثاني وأنه لاحق له مادام
أحد من البطن الاعلى باقيا فعلم أن مراده قوله لذكرك مثل حظ الانثيين انما هو على
تقدير الاختلاط لا مطلقا وعلى هذا أمور الناس ومعاييرهم اه (قوله يفرض ذكر)
كذا في كثير من النسخ وفي بعضه ذكر انما بالنسب فيكون فرض ميراثا للقاع (قوله فالفلّة
بجميع ولده الخ) لانه لم يرب بين البطنين ولم يفضل بين الذكور والاناث (قوله ونصيب
الميت ولده أيضا) أي ما أصاب الميت بأخذه ولده منصف الى نصيبه لانه استحقه من
وجهين اسعاف وكذا يقال لورث بين البطنين بشرط انتقال نصيب الميت ولده كإبنته
في الاسعاف (قوله بالارث) الاولى حذفه والاقصاوى على ما بعده لانه ليس ارثا حقيقة
وانما كان ولده الميت ذكر أو أنثى استحقاقا سوية فميراثه بالارث من حيث انتقال نصيب
الاصل الى فرع (قوله ولو قال الخ) أي في صورة الترتيب بين البطنين طبقة بعد طبقة
كما ورد في النصف وتبعه في الاسعاف وقوله أو سكت عطوف على قوله لو قال واخصل
انه اذا رتب بين البطنين لا يعطى البطن الثاني ما ينقرض الاول الا اذا شرط بعد ذلك
أن من مات عن ولد فنصيبه لولده فيعطى لولده وان كان من البطن الثاني فان سكت
عن بيان نصيبه لا يعطى لولده بل يرجع لاصل الفلّة فيقسم على جميع المستحقين وكذا

مطلب

قال لذكركاثنين ولم يوجد الا
ذكر فقط أو اثنا فقط

لدون ستين لثبوت نسبة بلاسل
وطها فلو حصل فلا احتمال
ما وقه بعد طلوع الفلّة وتقسيم
بينهم بالسوية ان لم يرب البطن
وان قال لذكركاثنين فكما قال
فلو وصفت فرض ذكرهم مع
الاناث أو أنثى مع الذكور ويرجع
سهمه للورثة لعدم صحة الوصية
للمعدوم فلا بد من فرضه ليعلم
ما يرجع للورثة ولو قال على ولدى
ونسلي أباؤك لمات واحد منهم
كان نصيبه لثلاثة فالفلّة بجميع
ولده ونسبهم ومنهم بالسوية
ونصيب الميت ولده أيضا بالارث
علما بالشرط ولو قال وكل من مات
منهم من غير نسل كان نصيبه لمن
فوقه ولم يكن فوقه أحد أو سكت
عنه يكون راجعا لاصل الفلّة لا
لذكرها مادام نسله باقيا أو نسل
اسم نازك ولده أيضا

مطلب
مهم فيها لو شرط عود نصيب من
مات لاهن ولدا لاهل طبقة

ولو أتى والعقب للولد وولده من
الذكور أي دون الاناث الآن
يكون أو واجه من ولد ولده
الذكور وآله وبنيه وأهل بيته
كل من ينسبه إلى أقصى أب له
في الاسلام وهو الذي أدرك الاسلام
أسلم أو لا وقربائه وأرحامه
وأبناءه كل من ينسبه إلى أقصى
أب له في الاسلام من قبل أبويه
سوى أبويه وولده لمصلبه فانهم
لا يسمون قرابة اتفاقا وكذا من
علامتهم أو وصل عندهما

مطلب
في النسل والعقب والاداء والجنس
وأهل البيت والقرابة والارحام
والانساب

إذا بين نصيب من مات عن غير ولد بأن شرط عوده لا على طبقة أو لمن في درجته وطبقته
أولن دونه أتبع شرطه فان لم يوجد ما شرطه عاد نصيب ذلك الميت لاصل الفله فيقسم
على الجميع لا على الفقراء لانه شرط تقديم النسل عليهم فلا حق لهم ما بين أحد من نسبه
وكذلك لو سكت عن نصيب من مات فانه يرجع إلى أصل الفله قلت وبهذا ظهر ان
لو شرط عود نصيب من مات عن غير ولد إلى من في درجته الاقرب فالاقرب منهم كما هو
الفصل في الاوقاف ولم يوجد في الدرجة أحد يرجع نصيبه إلى أصل الفله لا إلى أعلى
طبقة كما أتى به كثيرون منهم الرمي ولا إلى الاقرب من أي طبقة كانت كما أتى به
آخرون منهم الرمي أيضا لانه انما اشترط الدرجة واشترط الاقرب من أهل الدرجة فإذا
لم يوجد في الدرجة أحد لم يوجد شرطه فقلوا القرية أيضا لو شرط لم يوجد الشرط
يرجع نصيبه إلى أصل الفله لا لفرق بين قوله لا على طبقة وقوله لمن في درجته فن أتى
بمخلاف ذلك فقد سالت ما نص عليه انصاف وتبعه في الاسعاف ولم يستند أحد منهم إلى
نقل يعارض ذلك فتعين الرجوع إلى المنصوص عليه كما وضحت ذلك في تنقيح الحامدية
بجاء أسبق إليه ثم بعد أيام من تحرير هذا المقام ورد على السؤال من طرابلس الشام
مضمونه انه وجد في درجة المتوفى أولاد عمه وفي الدرجة التي نصها أولاد أخته ونسبه
فتاوى جماعة من أهل العصر تعالوا في القرية باقوال نصيب المتوفى إلى أولاد الأخت
لانهم أقرب نسباً وان كانوا أنزل درجة وأقرب بعودة أولاد العم تعالوا في الحامدية
ولما نقلتها عن النفسى شارح المتن لأن الواقت انما اشترط عود النصيب بالاقرب
من أهل درجة المتوفى لا إلى مطلق أقرب وأوضحت ذلك غاية الايضاح في رسالة سميتها
غاية المطلب في شرط الواقت عود النصيب إلى أهل درجة المتوفى الاقرب فالاقرب
ويست فيها ما وقع في جواب الرمي من الادغام (قوله ولو أتى) ذكره هلال رايته
في دخول أولاد البنات في النسل وكذا فاضيلان وصاحب الحيط ورجح كلامهم بكون
كما يفيد كلام العلامة عبد البر (قوله والعقب للولد وولده من الذكور) أي
أبناء ما تناسلوا فكل من يرجع نسبه إلى الواقت بالآباء فهو من عقبه وكل من كان أبوه
من غير الذكور ومن ولد الواقت فليس من عقبه اسعاف (قوله كل من ينسبه) أي
بأنه اسعاف وهو قاعلة من القاب أي من يدخله في نسبه بمحض الآباء إلى أقصى
أب في الاسلام وهو الذي أدرك الاسلام أسلم أو لم يسلم فكل من ينسبه إلى هذا الاب
من الرجال والنساء والصبان فهو من أهل بيته كما في الاسعاف وكذا من آله وبنيه
والمراد من كان موجوداً منهم حال الوقت وقد بعد ذلك لاق من ستة أشهر من مجي
الفله كما في الفتح وقيل يشترط اسلام الاب الاعلى في العلوي أقصى أب له أدرك الاسلام
هو أبو طالب قد دخل أولاد عقيل وجعفر وعلي ما على القول الآخر لا يدخل الأولاد
على لانه أول أب أسلم كما في التتارنية (قوله من قبل أبويه) أي من جهة أي واحد

منهما (قوله خلافا لمحمد فقدم منها) أي عدهم من القراءة من علامة جهة أبويه ومن
سفل من جهة ولدهم يوم هذا التصريح فصح أنه في الأسعاف قال وهو ظاهر الرواية
عنهما ويروي عنهما أنهم لا يدخلون وقال ويدخل فيه المداوم وغيرهم من أولاد الأناث
وان بعدوا عندهما وعند أي خيفة تغيب المهرمية والأقرب فالأقرب للاستحقاق اهـ قلت
وقول الامام هو الصحيح كأي التفهيم الثاني وغيره وعليه المتن في كتاب الوصايا ومحل
الخلافا إذا لم يخل الأقرب فالأقرب لانهم قالوا وقال على آخره في أو آخره في أو أرساهي
أو أنسابي لا يكون لأقل من اثنين عند أي خيفة وعندهما يطلق على الواحد أيضا قال
في شرح درر العباد وشرح الجمع الملكي عن الحقائق إذا ذكر مع هذه الاثنتا الأقرب
فالأقرب لا يعتبر بالجمع اتفاقا لأن الأقرب اسم فرد خرج تفسير الأول ويدخل فيه الحرم
وغيره ولا يمكن تقدم الأقرب لصريح شرطه اهـ ونحوه في النخبة (قوله وان قدس
بقرائهم) أمألو قال من افتقر منهم قال لمحمد تكون لمن كان غنيا منهم ثم افتقر وتعبا
اشترط تقدم الغنى ولو قال من احتاج منهم فهي لكل من يكون محتاجا وقت وجود الغلة
سواء كان غنيا ثم احتاج أو كان محتاجا من الأصل ومثله المسكين والتقدير اسعاف (قوله
وهو المجرز لاخذ الزكاة) أي المقررها هو المجرز الخ لا يمكن ذكر في الأسعاف بعده انه
لو كان وادعى يجب فقته عليه لا يدخل في الوقت بل قد منافي الفروع عند قوله لو وقف
على فقرا قرابته أنه لا بد أن لا يكون له أحد يجب فقته عليه لا به بالاتفاق عليه بعد غنيا
في باب الوقت وذكر في الأسعاف أن الأصل أن الصغير بعد غنيا بغير أبويه يوجد به فقط
والرجل والمرأة بغير فروعهما وزوجها فقط وهذا مذهب أصحابنا قال الخفاف
والصواب عندى اعطاهم وإن كان ترض نفقتهم على غيرهم وردت خلال وعلمه فيه
(قوله فلورأخرصر فهاين الخ) لو وقف على أولاده فاستحقاق الغلة يعتبر يوم حدوث
الغلة على قول عامة المشايخ لا يوم الوقف فالوجود منهم يوم الوقف هو المولد بعده سواء
إذا كان موجودا يوم حدوث الغلة وكذا لو وقف على فقرا قرابته من كان فقرا يوم
حدوث الغلة يعطى له ولو استغنى بعده أو كان غنيا قبله اهـ وفي التواريخ المستحق
للغلة من كان فقرا يوم تجي الغلة عند هلاله وبه تأخذ في الثانية وعليه الفتوى ثم ذكر
بعده أن الخفاف يعتبر يوم القسمة لا يوم طلوع الغلة وقال في القم وفي وقت الخفاف
لوا حقت عده تسنين بأربعة حتى استغنى قوم واقفة وآخرون ثم قصت به على من كان
فقرا يوم القسمة ولا أنظر إلى من كان فقرا يوم الغلة ثم ستنفى اهـ وبهذا ظهرت أن
قوله لما ولدته المقتدروقت القسمة الخ لا يتنسى على قول هلال ولا على قول الخفاف لانه
يقضى أن من كان غنيا وقت الغلة ثم افتقر وقت القسمة يستحق مع من كان غنيا وقت
القسمة فقرا وقت الغلة واستحقاق الأول ظاهر على قول الخفاف والثاني على قول هلال
فالظاهر أن الصواب أن يقال لا يشاؤك بلا التائب فيكون كل من المستحق على قول

مطلب
يعتبر في لفظ القرابة المهرمية
والأقرب فالأقرب

خلافا لمحمد فقدم منها وان قبله
بقرائهم يعتبر القم وقت وجود
الغلة وهو المجرز لاخذ الزكاة
تأخر صر فهاينين لعرض فاقته و
الغنى واستغنى التقدير شاركة المقتدر
وقت القسمة الصغير وقت وجود
الغلة

هلال الحق به ويدل عليه قوله ولو تأخر الخ فإنه مقترع على قوله قبله يستبرأ من الفقر وقت
 وجود الفقه (قوله لأن الصلوات الخ) بحسب الصادق عليه وهو تعليل لما فهم من
 اختصاص الاستحقاقين كان فقيرا وقت وجود الفقه بما على ما قلنا من أن الصواب
 لا يشار إليه إلا بالنسبة وهذا مؤيد أيضا ويان التعليل حيث إذا من كان فقيرا وقت
 الفقه في هذه السنين يستحق غير ذلك سنة ولا يصير غنيا بما يستحقه لأنه صله لا تعلق
 إلا بالقبض فإذا ساء يوم القسعة وكان غنيا بما أخذ ما استحقه في السنين الماضية بصفة
 الفقر لأن طرق الفقه لا يسل ذلك كالومات بعد طلوع الفقه فإن نصيبه منها لا يسل بالموت
 بل يصير ميراثا ورثته (قوله فلا حظ له) أي من هذه الفقه التي خربت وهو جعل في بطن
 أمته (قوله لعدم احتياجه) لأن الفقير هو المحتاج والجل غير محتاج بخلاف الوقف على
 أولاده فإنه يدخل الجمل لتعلق الاستحقاق بالقبض وهنا بالفقر (قوله وتبيل يستحق) هذا
 قول الخلفاء والأقل قول هلال (قوله ولو قبحه بصلواتهم) الصالح من كان مستورا
 ولم يكن مهتوكا ولا صاحب رتبة وكان مستقيم الطريقة سليم الناحية كمن لا يرى
 قليل الشر ليس بمسافر للتبذير ولا ينادم عليه الرجال ولا قدافا للمصنعات ولا معروفات
 بالكذب فهذا هو الصالح عندنا ومثله أهل العفاف وانتير الفضل ومن كان أمره على
 خلاف ماذكرنا قلنا هو من أهل الصلاح ولا العفاف أسعاف (قوله وأبوالأقرب
 فالأقرب) المراد بالأقرب أقرب الناس رجلا لا الورث والعصوية كما في الخبرية وذكر
 أن تقع الوسائل أن أبابوسف لم يصير لفظ أقرب في التقديم بل سوى بينه وبين الأبعد
 ثم قال وبالجملة أنه ضعف لأنه يلزم منه الغامضة فقل بالأدليل والغامضة موقود الواقف
 من تقديم الأقرب إلا ظاهرا غنيا والاقربية وهو المشهور به أفتى في النظرية لكن
 أفتى في موضع آخر بخلافه حيث شارك جميع أهل الدرجة في وقف اشترط فيه تقديم
 الأقرب من أهل الدرجة والظاهر أنه ذحول منه عن هذا الشرط والأفوه وضعف ما جعلت
 وفي الأسعاف لو قال على أقرب الناس متى وأولى ثم على المسكين وله ولد وأبوان فهمي
 الولد ولو اتى لأنه أقرب إليه من أبويه ثم تكون للمسكين دون أبويه لأنه لا يقل للأقرب
 فالأقرب وله ولد وأبوان فهمي بينهما نصفين وله أم وأخوة فلا ترك له أم وأخوة فلا ترك له
 جد وأخوة فليبدل على قول من يجعله عزبة الأب وعلى القول الآخر لا أخوة لأن من
 ارتكض معه في رسم أو خرج معه من صلب أقرب إليه من بينه وبينه حائل وله أب
 وابن وابن فللاب لأنه أقرب من النافله وله بنت بنت وابن ابن فليبت البنت لأن الوقت
 ليس من قبيل الارث ولو قال على أقرب قرابة متى وله أبوان وله لا يدخل واحد منهم
 في الوقف إذا يقال لهم قرابة ولو قال على أقارب متى أن يبدأ بأقربهم إلى نسب أو رجحا
 ثم من يليه وله أخوان وأختان يبدأ بآلوه ثم بمن لا بآلوه ولو كان أحد هالاب والآخر
 لا تبدأ بمن لا يه عنده وقالهما سواه والخال وأختا له لا يورث من الملام وأبوالأقرب

مطلب
 فيه تفسير الصالح

مطلب
 المراد بالأقرب فالأقرب
 المراد بالصلوات الخ ما تعلق حقيقة
 لأن الصلوات الخ ما تعلق حقيقة
 بالقبض وطرق الفقه والموت لا يسل
 ما استحقه وأما من ولد منهم لموت
 نصف حول بعد مجيء الفقه فلا
 حظ له لعدم احتياجه فكان منزلة
 الفقه وقيل يستحق لأن الفقير
 من لا شيء له والجمل لا شيء له ولو
 قبحه بصلواتهم وأبوالأقرب فالأقرب

كعكسه والم أو العلة لا يبرهن مقدم على الخلال أو الخلق عند أبي حنيفة وعلى القول
 الآخر هما سواء من لابي حنيفة أو من لابي حنيفة وعندهما سواء حكم القروع اذا
 اجتمعوا متفرقين بحكم الاصول وعندهما قارب من جهة أبيه أو من جهة أمته سواء
 ذكورا أو إناثا أو مختلطين ويقدم الاقرب فالأقرب بينهم عملا بشرط الواقف
 ملخصا وقيل فيه (تنبيه) قد علم مما ذكرناه أن لفظ الأقرب لا يخص بالقرابة بالم يقيد
 بها بأن يقول الأقرب من قرابي أو قال على أقرب الناس حتى يشمل القرابة وغيرها
 ولذا يدخل فيه الأبوان مع انهما ليسا من القرابة وعلى هذا فلو قال على أن من مات من غير
 ولد عاد فميتة إلى من في درجته يقدم الأقرب فالأقرب في ذلك ووجد في درجته أولاد
 عم وفي الدرجة التي تحتها ابن أخت يصرف إلى أولاد محمد بن ابن أخته خلافا لما أتى به
 في النسب بجهة حيث صرفه لابن الأخت لكونها أقرب وكون أولاد الم ليسوا راجعا محرما
 ولا يثنى أنه خطأ لأن الأترب لا يعض الرحم المحرم لأنه أعم من القرابة كما علمت وانظر
 ما تقدمناه قبل ورقة عن المقتضى يظهر الحق (قوله أو فالأقرب) قال الحسن
 في رجل أوصى بثلته للأقرب فالأقرب من قرابته وكان فيه من يملك ما قدرهم مثلا
 ومن يملك أقل منها يصلى ذوالاقل إلى أن يصير معه ما قدرهم ثم يقسم الباقي بينهم جميعا
 بالسوية قال الخصاص والوقت عندى بمنزلة الوصية اسماف (قوله أو بمن جاور)
 لو قال على فقرا جيرانى فميتة عند الفقير الملاصقة داره إذا رآه الساكن هو فيها التخصيص
 الجار بالملاصق فيما أوصى جيرانه ثلث ماله والوقت مثلها وبه قال زفر ويكون لجميع
 السكان في دار الملاصقة الأحرار والعبيد والذكور والإناث والمسلمون وأهل الذمة
 سواء بعد الأبواب وقرب مساوا ولا يصلى القيم مضادون بعض بل يقسمها على عدد
 رؤسهم وعندهما تكون للبران الذين يصعبهم محلة واحدة وقام الكلام على ذلك
 في الاسعاف (قوله ومن أحوجه حوادث زمانه) من هذا إلى كتاب البيوع سابق من بعض
 التسخيف والظاهر من قوله من نسخة الأصل خصوص المسائل الاسمية فانها لا ارتباط لها
 بكتاب الوقت والظاهر أن الشارح لما انتهى إلى الخناق معه يخاص ورقه وأخر الجزء
 فكيف يفهمه المسائل لاعتبارهم الصداق فالحقها التام فيه وبدل على ذلك أن
 الشارح في كتاب الدعوى ذكر عدة المسائل التي لا يصف فيها المتكرار ثم قال ولولا خشية
 التطويل لسردتها وذكره وقبل كتاب الدعوى والا كان الأولى أن يقول قد قسمتها
 في محل كذا لكن قوله في الآخر فاقسم هذا المقام فانه من جواهر هذا الكتاب يقتضى
 أن مراده جعلها منه الآن تكون هذه العبارة من جملة ما نقله عن زواهر الجواهر لا من
 كلامه والله سبحانه أعلم (قوله قول الاشياء) أى صاحبها ط (قوله الاقرب) أى
 وأربعين عبارة الاشياء وقد ذكر في الشرح أن المستثنى اثنان وأربعون مسألة
 وبينها مقصدة وكذا قال الشارح في كتاب الشهادات الاثني وأربعين وزاد ابن

أو فالأقرب أو بمن جاورهم
 أو بمن سكن مصر قيد الاستحقاق
 به علم بشرطه وقامه في الاسعاف
 ومن أحوجه حوادث زمانه إلى
 ما خلق من مسائل الاوقاف
 فليتنظر إلى كتاب الاسعاف
 القصوى باستكمال الاوقاف
 المختص من كتابي هلال والنصاف
 كذا في البرهان شرح مواهب
 الرحمن للشيخ إبراهيم بن موسى
 ابن أبي بكر الطرطوسي الحنفى زبيل
 الفاضل بقصد دمشق المتوفى
 في أوائل القرن العاشر سنة اثنين
 وعشرين وتسعمائة وهو أيضا
 صاحب الاسعاف واقه أهل
 قول الاشياء (اختلاف الشاهدين
 مانع الاقرب) وأربعين قال
 في زواهر الجواهر حاشيتها التسخيف
 صالح ابن المصنف

مطلب
 ذكر مسائل استطراد بتناجزة
 عن كتاب الوقت

تد ذكر في الشرح المحال عليه

مسائل لا يضر تركها اختلاف

الشاهد بين وانا أذكرها سردا

فأقول (الاولى) ثم سأحدثها

أن عليه ألف درهم وشهد الآخر

أنه أقر بألف درهم تقبل (الثانية)

أدعى كز خطبة جديت شهد أحدهما

بالجودة والآخر بالردية تقبل

بالردية يقضي بالآل (الثالثة)

أدعى ما تدين شار فقال أحدهما

نيسابورية والآخر بخارية

والمدعى يدعى نيسابورية وهي

أجود يقضي بالخارية بخلاف

(الرابعة) لو اختلفا في الهبة

والعطية (الخامسة) لو اختلفا

في إقف النكاح والتزويج

(السادسة) شهد أحدهما أنه

جعله صدقة موقوفة أيداعا

أنزل يدين غلتا وشهد آخر أن

لزيد نفقها تقبل على الثالث

(السابعة) أدعى أنه باع سبع الوفاء

فشهد أحدهما به والآخر أن

المشتري أقر بذلك تقبل (الثامنة)

شهد أحدهما أنها جارية والآخر

أنها كانت له تقبل (التاسعة)

أدعى ألقا مطلقا فشهد أحدهما

على إقراره بألف قرض والآخر

بألف وديعة تقبل (العاشر)

أدعى الأبرام فشهد أحدهما

والآخر أنه هبة وأصدق عليه أو

حله جاز (الحادية عشر) أدعى الهبة

فشهد أحدهما بالبرائة والآخر

بالهبة أو أنه حله جاز (الثانية عشر)

أدعى الصك فقبل الهبة فشهد

أحدهما بالآخر بالأبرام جاز

المصنف ثلاثة عشر أنزكها خسية التطويل (قوله في الشرح المحال عليه) يعني البحر

(قوله وشهد الآخر أنه أقر بألف درهم تقبل) هو قول أبي يوسف ووجه الصدور وقال

لا تقبل ومنها كما في خزانة الأكل إذا شهد أحدهما بالطلاق والآخر بإقراره به وزاد

في الوفاء الجدية ما لو شهد أحدهما من قرض ما تدين درهم والآخر على الإقرار بذلك ط

(قوله بالردية) الانسب بالردية اه ح (قوله يقضي بالخارية بخلاف) ومثله لو شهد

أحدهما بألف يرض والآخر بألف سود والآخر يدعى الأفضل تقبل على الأقل ووجه

في المسائل الثلاث أنهما اتفقا على الكمية وانفرد أحدهما بزيادة وصف ولو كان

المدعى يدعى الأقل لا تقبل إلا أن وفق بالأبرام وقامه في فتح القدير بحر (قوله الرابعة

الخ) ذكر في البرائة لا يشترط في الموافقة لفظا أن يكون بين ذلك ما يبينه أو مرادفه

حتى لو شهد أحدهما بالهبة والآخر بالعطية يقبل اه وحديثه لا وجه للاستثناء لكن

قال في الصريح ذلك وقد خرج عن ظاهر قول الإمام مساقا وإن أمكن رجوعها إليه

في الحقيقة وحديثه لا يستقيم على ظاهر قول الإمام لا على ما هو الصحيح في المقام

حوى (قوله الخامسة الخ) فيها ما تقدم في التي قبلها حوى (قوله تقبل على الثالث)

وهكذا الحكم لو شهد أحدهما بالكل والآخر بالنصف فانه يقضي بالنصف المتفق عليه

حوى وبالله ما إذا كان المدعى يدعى الأكثر ولا فرق بين كون المدعى عليه بقدر الوفاء

ومشكروا الاحتجاج أو ينكرهما وأقيمت البيعة بذكر ط (قوله السابعة أدعى الخ)

لأن في البيع تعدد لفظ الاتماء ولفظ الأقرار جامع القبولين وفي الجوراء خصوصية لبيع

الوفاء ولا يبيع كل قول كذلك بخلاف القمل والنكاح من القمل (قوله أنها كانت

له تقبل) لأن الأصل بقاء ما كان على ما عليه كان ط (قوله أدعى ألقا مطلقا) أي غير

مقيد بقرض ولا وديعة قال في الجوراء أدعى أحد السبعين لا تقبل لانه أكذب شاهده

كذا في البرازية (قوله فشهد أحدهما على إقراره بألف قرض الخ) بخلاف ما إذا شهد

أحدهما بألف قرض والآخر بألف وديعة فانه لا تقبل بحر عن البرازية قلت ولعل

وجهه أن القرض فصل والادعاء فصل آخر بخلاف الشهادة على الأقرار بالفرض

والأقرار بالوديعة فإن الأقرار بكل منهما قول وهو جنس واحد والمقر به وإن كان

جنس لكن الوديعة مضمونة عند الإنكار والشهادة ألقا ط بعد الإنكار فكانت

شهادة كل منهما فائقة على إقراره بما يوجب العنان تأمل ثم رأيت في البرازية بعلل بقوله

لاتفاقهما على أنه وصل السمعة الألف وقد جحد فصار ضامنا (قوله والآخر أنه هبة)

الذي في الجوراء وجهه (قوله جاز) لأن هبة الدين من المدون والتصديق عليه ومقتضيه

متبرأه ط بخلاف ما إذا شهد أحدهما على الهبة والآخر على الصدقة لا تقبل بحر عن

البرازية تأمل (قوله أدعى الهبة) أي أن الله الشريعة الدين والوجه فيها ما ذكر في سابقها ط

(قوله ثبت الأبرام) لانه ألقا فليرجع الصك قبل على الأصل برازية أي لأن أبرا

٣ قوله ولا يصح تصويرها بالتعليق على الجبل هو عين ما أثبتناه أقوالاً بقوله الظاهر ان صورتها فيما لو علق طلاقها على الجبل فاعلى السوابق في الثاني ابدال الجبل بالولادة ويحرم اه معصية (٦٨٥)

وقبلا لبراء (الثالثة عشر)
شهدا أحدهما على اقراره أنه
أخذ منه العبد والأخرى
اقراره بأنه أدع عنه هذا العبد
تقبل (الرابعة عشر) شهد
أحدهما أنه غصب منه والاخر
أن فلانا أدع عنه هذا العبد
يقضى المدي (الخامسة عشر)
شهد أحدهما أنها ولدت منه
والاخر أنها حبلت منه تقبل
(السادسة عشر) شهد أحدهما
أنه أقران الدارة وقال الاخر أنه
سكن فيها تقبل (السابعة عشر)
شهد أحدهما أنها أقران الدارة
والاخر أنه سكن فيها تقبل
(الثامنة عشر) أنكروا ان عبده
فشهد أحدهما على انه في
الناب والاخر في الطعام تقبل
(التاسعة عشر) اختلفا شاعدا
الاقرار بالمال فيكونه أقر
بالعربة أو بالقارسية تقبل بخلافه
في الطلاق (العشرون) شهد
أحدهما أنه قال لعبدك أنت حر
والاخر أنه قال أزدى تقبل
(الحادية والعشرون) قال
لاحرأته ان كنت فلانا فانت
طالق فشهدا أحدهما أنها كفته
عسرة والاخر عسيسة طلق
(الثانية والعشرون) أن طلقته
فبطلت حر قال أحدهما طلقها
اليوم والاخر لها طلقها أمس
يقع الطلاق والعاق (الثالثة

الطالع الكبير لا يوجب رجوع الكبير على الاصيل بخلافه الطالع الكبير
فانهم (قوله شهد أحدهما على اقراره أنه أخذ منه) صورتها الذي يدل على عداق يدبيل
فأنكره المذنب عليه قبره الذي يعلو كقائمه تقبل ومنه يقال في الصورة الثانية ط
وروجه القبول اتفاقا للشاهدين على الاقرار بالخذلكن يحكم الودعة أو الاختمردا
بزازية (قوله الخامسة عشر شهد أحدهما أنها ولدت منه الخ) الظاهر أن صورتها فيها
لو علق طلاقها على الجبل فإن الولادة بآنها الجبل فقد اتفق الشاهدان عليه ٣ ولا يصح
صويرها بالتعليق على الجبل فإن الجبل قد تملدوا أو موت الولد في بطنها فافهم
(قوله السادسة عشر شهد أحدهما أنه أقران الدارة) هذه الصورة ذكرت في بعض
التفسيرات السابعة عشر والسابعة عشر فانها في بعض النسخ موافقة لما في
البر السادسة عشر شهد أحدهما أنها ولدت منه ذكر او الاخر أتى قبل ولكم معتدة
مع الخامسة عشر في التصوير ولذا عطفها عليها في البرازية بأو فانها في ذلك بدها
ما في البرازية عن القضية شهد أحدهما أنه أقر أنه غصب من فلان كذا والاخر أنه أقر
بأنه أخذ منه تقبل اه (قوله أنه أقر) أي أن المذنب عليه أقر أن الدارة أي المذنب
(قوله والاخر أنه سكن فيها) أي أن المذنب سكن فيها فهي شهادة بثبوت يد المذنب عليها
والاصل في اليد الملك فقد واقتت الاولى تأمل (قوله والاخر في الطعام يقبل) لان
الاذن في نوع عيم الانواع كلها لا يتخصص بنوع كذا كروية المأذون ط (قوله بخلافه
في الطلاق) قال في الاشياء والاصح القبول فيما (قوله ازدى) كلمة غريبة بمعنى حر
قال ط في نسخ زيادة لام بين الدال والياء (قوله طلق) لان الكلام يتركز فيكون أنها
كفته في الوقتين (قوله والاخر أنه طلقها أمس) أي في اليوم الذي قبل يوم الشهادة
لا قبل يوم التعليق لان المعلق عليه طلاق مستقبل (قوله يقضى بطلقتين ويحل
الرجعة) لانه لا يحتاج الى قوله البتة في ثلاث يجر عن العيون لاني القس وباتنه أن
الثلاث طلاقا شقوقه البتة لقول كانه لم يذكره واخر يد بذكره الشاهد الثاني فصار
الاختلاف بين الشاهدين في مجرد العدد وقد اتفق على التثنية يقضى بهما وتلقوا الثالثة
لافراد أحدهما بها كالتلفظ البتة لذلك فإذا كان الطلاق رجعا فافهم لكن الظاهر
ان قبول الشهادة هنا حتى على قول بخلافه في البرازية عزاء المذنب وعندنا في حنفية
لا تقبل اصلا لما في البحر من الكافي شهد أحدهما بألف والاخر بألفين لم تقبل عنده
وعندهما تقبل على ألف اذا كان المذنب يذبح ألفين وعلى هذا المائة والمائتان والطفقة
والطقتان والطفقة والثلاث ثم ذكر في البحر عسرة عسرة وكأعلى ما في البرازية
أن ما في الكافي هو المذهب (قوله شهد أحدهما أنه أقر بالعربة الخ) هذا لفظ الشاهد
ولم يذكر أنه قال أنت حر ولم يذكر الاخر أنه قال أنت آزاد فلا تكون مذكور وقع العشرين
ط تأمل (قوله اختلفا في مقدار المهر يقضى بالطلاق) كذا في البرازية وفي جامع

والعشرون) شهد أحدهما أنه طلقها ثلاثا البتة والاخر أنه طلقها ثنتين البتة يقضى بطلقتين وبذلك الرجعة (الرابعة والعشرون)
شهد أحدهما أنه أقر بالعربة والاخر أنه أقر بالارسية تقبل (الخامسة والعشرون) اختلفا في مقدار المهر يقضى بالطلاق

القصولين شهدا ببيع أو إجازة أو طلاق أو عتق على مال واختلفا في قدر البذل لا تقبل
 الأولى النكاح قبل ويرجع في المهر إلى مهر المثل وقال لا تقبل في النكاح أيضا اه
 بجز
 قلت القاهران هـ هذا فيما إذا أنكر الزوج النكاح من أصله وكذا البيع ونحوه وما ذكره
 الشارح فيما إذا اتفق على النكاح واختلفا في قدر المهر ونحوه عدم القبول في البيع
 ونحوه وأن العقد بألف مثلا غير العقدين وألفين وكذا النكاح على قوله ما وعلى قوله
 باستقناه النكاح أن المال فيه غير مضمود ولذا صح بدون ذكره بخلاف البيع ونحوه
 وينبغي أن يكون ما ذكره الشارح على الخلاف المارأ فاعن الكافي (قوله تقبل في دار
 اجتماع عليه) أي فيما اتفق عليه الشاهدان من المضمومة في دار كذا دون ما زاده
 الآخر قال في جامع القصولين إذا لو كلفه تقبل التخصيص وفيما اتفقا عليه ثبت الوكالة
 لأفهما تقر به أحدهما فلا أدى وكلمة معينة فشهد بها والآخر وكلفه عامة فبني
 أن ثبتت المعينة اه (قوله قبلا) إذ شهدا بوقعتها بالأن حكم المرض ينتقض فيما
 لا يخرج من الثلث وجه إذ اتفق الشهاده بمر عن جامع القصولين قال في الاسعاف ثم
 أن خرجت من ثلث ما كانت كلها وقضاوا لأفهما ولو قال أحدهما وقعتها في حصته
 وقال الآخر جعلها وقها بعد وفاته لم تقبل وإن خرجت من الثلث لأن الثاني شهد بأنها
 وصية وهما عتقان اه (قوله أدى ما لا تشهد أحدهما أن المحتال عليه أحال غريمه
 بهذا المال) سقط منه شيء يوجد في بعض النسخ وهو شهد الآخر أنه كفل عن غريمه
 بهذا المال قبل وهذه المسئلة تقطعها في الجرم من القصة لكن عبارة القصة فشهد
 أحدهما أن المحتال عليه أحال عن غريمه بهذا المال الخ قال ط اعلم أن الغريم يطلق
 على الدائن وهو المراد بالآول وعلى المدين وهو المراد بالثاني وصورة أدى زيد على عمرو
 ما لا تأم زيد شاهدان شهد أحدهما أن عمرا محال عليه يعني أن دائنه أحال زيد عليه
 بماله عليه من الدين وشهد الثاني أن عمرا كفل عن مدينون زيد بهذا المال وبما صله
 أن المال على عمرو وغيره أن أحد الشاهدين شهد أن المال لزمه بطريق الاحالة عليه
 والآخر شهد أن المال لزمه بطريق الكفالة وفاقه تعالى أعلم بالصواب وستأتي هذه
 الصورة في كلام الشيخ صالح الأنة قال بقضي بالكفالة لأنها الأقل اه لكن هذا
 التصور لا يوافق عبارة الشارح والموافق لها ما لو كان لزيد على عمرو أو أمثلا فلا حال
 عمرو فزيد بالآلف على بكره ودفعها بكره أدى بها بكره على عمرو فشهد أحد الشاهدين بما
 ذكر وشهد الآخر أن بكره كفل عمر ابنة وأنه دفع الألف لزيد على هذا فزعم في كلام
 الشارح بالرفع فاعل أحال والمراد به عمرو والمدين لأنه المحيل لزيد على بكره وهذا معنى قول
 القصة أن المحتال عليه أحال عن غريمه أي أن بكره أقبل الحوالتين غريمه عمرو (قوله
 شهد أحدهما أنه باعه بشرط الخلاء) أي أو الآخر بلا شرط كما يوجد في بعض النسخ
 (قوله يقبل فيما) أي في هذه المسئلة والتي قبلها لكن في التي قبلها صرح بقوله تقبل

(السادسة والعشرون) شهد
 أحدهما أنه وكله بضمومة
 مع فلان في دار عمله وشهد
 الآخر أنه وكله بضمومة فيه وفي
 شيء آخر تقبل في دار اجتماع عليه
 (السابعة والعشرون) شهد
 أحدهما أنه وقف في حصته
 والآخر بأنه وقفه في مرضه قبلا
 (الثامنة والعشرون) لو شهد
 شاهدا أنه أوصى إليه يوم الخميس
 وآخر يوم الجمعة جازت (التاسعة
 والعشرون) أدى ما لا تشهد
 أحدهما أن المحتال عليه أحال
 غريمه بهذا المال قبل (الثلاثون)
 شهد أحدهما أنه باعه كذا على
 شهر وشهد الآخر بالبيع وبذلك
 الأجل تقبل (الحادية والثلاثون)
 شهد أحدهما أنه باعه بشرط
 الخلاء يقبل فيما

(الثانية والثلاثون) شهدوا أحدهما أنه وكله بالوصية في هذه الدار عند فاضى الكوفة وآخر عند فاضى البصرى جازت شهادتهما (الثالثة والثلاثون) شهد أحدهما أنه وكله بالقبض والاخر أنه جراه تقبل (الرابعة والثلاثون) شهد أحدهما أنه وكله بقبض والاخر أنه سلمه على قبضه تقبل (الخامسة والثلاثون) شهد أحدهما أنه (٦٨٤) وكله بقبض والاخر أنه أوصى اليه قبضه في حياته تقبل (السادسة والثلاثون)

شهد أحدهما أنه وكله بطلب دينه والاخر بقضائه تقبل (السابعة والثلاثون) شهد أحدهما أنه وكله بقبض والاخر بطلبه تقبل (الثامنة والثلاثون) شهد أحدهما أنه وكله بقبض والاخر أنه أمره باخذه وأرسله لئلا أخذه تقبل (التاسعة والثلاثون) اختلفا في زمن اقراره في الوقت تقبل (الاربعون) اختلفا في مكان اقراره بقبض (الحادية والاربعون) اختلفا في وقته في صحته أو في مرضه تقبل (الثانية والاربعون) شهد أحدهما بوقته على زيد والاخر بوقته على عمرو تقبل ولا يكون وقتا على القراء انتهى « قلت وزدت بفضل الله على ما ذكره المصنف ما أتى » منها واختار في تاريخ الزمان شهد أحدهما أنه ومن يوم الخميس والاخر أنه ومن يوم الجمعة تسع عندهما خلافا لمجد جواهر القسوى « ومنها توافق الشاهدان على الاقرار من واحد بآل واختلفا فقال أحدهما « كلا جميعا في مكان كذا

فلا حاجة الى قوله فيها والمراد أنه ثبت البيع وإن ثبت الاجل والشرط (قوله) جازت شهادتهما أى على أصل الوثيقة بالوصية (قوله) والاخر أنه جراه في باب الآلف المقصود من الصالح الحزى الوكيل والرسول اه وعمل القبول في شرح ادب القاضى المتصاف بقوله لأن الجرايم والوكلاء سواء والجرايم والوكلاء سواء مقتضى الشاهدان في المعنى واختلاف في اللفظ وأنه لا يمنع (قوله) والاخر أنه أوصى اليه قبضه في حياته تقبل لأن الوصاية في الحياة وكلها كأن الوكلاء بعد الموت وصاية فكما صرحوا به فالمراد بالوصاية هنا الوكلاء حقيقة لتقيدها بقوله في حياته فافهم (قوله) التاسعة والثلاثون (الخ) قال في جامع القصولين لو اختلف الشاهدان في زمان وامكان ارائشاء واقراء بان شهد أحدهما على انشاء والاخر على اقرار كان هذا الاختلاف في فعل حقيقة وحكاية في تصرفه في كتمانته وغضباً وفي قول ملحق بالفعل كسكاح لتضمنه فعلا وهو « اصدار الشهود بفتح قبول الشهادة وإن كان الاختلاف في قول محض كبيع وطلاق واقراء وبرامو تحريراً وفي فعل ملحق بالقول وهو القرض لا يمنع القبول وإن كان القرض لا يمتد إلا بالفعل وهو التسليم لأن ذلك محمول على قول القرض أقرضت فصار كطلاق وتحرير ويبقى اه قلت ووجهه أن القول إذا تكرر بقوله واحد فلم يختلف بخلاف الفعل والطلاق الاقراء يفيدان الوقت غير قيد (قوله) الحادية والاربعون) مكرر في السابعة والعشرين ح (قوله) وتكون وقفا على القراء) لاتفاق الشاهدان على الوقت وهو صدقة (قوله) قلت من كلام الشيخ صالح وما قبله من الشرح المحال عليه وهو العبر (قوله) منها واختلفا في تاريخ الزمان في جامع القصولين الشهادة بعدد قيمته بالفعل كره وجه صدقة يطعمها الاختلاف في زمان ومكان الا عند محمد اه ونقل اختلافه على العكس كما ترى ثم قال في جامع القصولين ولو شهد ابرهن واختلفا في زمانه او مكانه وهما يشهدان على معانة القبيض تقبل وكذا إذا أوجبه وصدقة لأن القبيض قد يكون غير مرة اه فعلم أن الاختلاف في الشهادة على مجرد العقد (قوله) ومنها لو اتفق الشاهدان على الاقرار (الخ) ههنا من اختلاف الشهادة على الاقرار في المكان والتي بعدها في الزمان وهما مكرران مع التاسعة والثلاثين والاربعين لانهما وان كانا في الاقرار بالوقت وهما كانا في الاقرار بالمال فان كل قرار كذا كذا كما مر فافهم (قوله) أن المرأة التي كانت له (الخ) به اثنين أن المطلقة الآن هي بنت فلان حيث لم يكن

وقال الاخر كذا في مكان كذا تقبل « ومنها وقال أحدهما والمسئلة بها من ذلك الفائدة وقال الاخر « كان ذلك المعنى تقبل وهما في الوالدية « ومنها شهد على رجل أنه طلق امرأته وأحدهما يقول أنه عين مكرهته بنت فلان والاخر يقول ما عينها انتهى أعلم وشهدت المرأة التي كانت له سوا ابنة فلان قد طلقها واخرجها من داره

قال في الوهبانية محاولة ارضاع من وصية وكالة القذف الزمان المحرره طلاق شراء بيع القرض « اذا تلاف المكان الوقت ليس يؤثر وفي القصب والقتل النكاح جنابة « اذا اختلفا في واحد يقرر اه منه

قبل هذا التعلق قال غير الدين اذا شهد على الطلاق الا انه عين احدهما المرأتين وكذا ما بينهما وبين الآخر التي هي في نكاحه وليس في نكاحه غيرا مرأة واحدة تصح الشهادة وهي في جواهر الفتاوى ومنها الذي ملك داره فشهد له احدهما انها له او قال ملكه وشهد الآخر انها كانت حليكة ٦٨٨

قبل هذا التعلق قال غير الدين اذا شهد على الطلاق الا انه عين احدهما المرأتين وكذا ما بينهما وبين الآخر التي هي في نكاحه وليس في نكاحه غيرا مرأة واحدة تصح الشهادة وهي في جواهر الفتاوى ومنها الذي ملك داره فشهد له احدهما انها له او قال ملكه وشهد الآخر انها كانت حليكة ٦٨٨

في نكاحه غيرها افتاده ط (قوله قبل هذا التعلق) أي الذي وقع فيه التعيين من أحد الشاهدين ط (قوله ومنها الذي ملك داره) الأولى دار بلا ضمير وهذه المسئلة مكررة مع الثامنة (قوله ومنها الذي ألقين الخ) في بعض النسخ: ألقوا الصواب إسقاط كل منهما والاعتصار على قوله ألقا وخسمائة قال في الكفران شهد أحدهما بألف والآخر بأربع لم تقبل وان شهد الآخر بألف وخسمائة والمذني يدعي ذلك قبلت على ألف قال في البصر لا تقبل قسمي على الألف لفظا ومعنى وقد اقرأ أحدهما بضميمة المطف والمعطوف غير المعطوف عليه فيثبت ما اتفقا عليه بخلاف الألف والألقين لأن لفظ الألف غير لفظ الألقين ولم يثبت واحد منهما وتعلمه فيه (قوله وشهد أحدهما الخ) أي زاد في شهادته أنه قضاها منها خسمائة لم تقبل هذه الزائدة ما لم يشهد به الآخر ولا يكون ذلك تكذيبا لشاهد القضاء لأنه لم يكن فيه ما يشهد به بل فيمكنه عليه (قوله خلا قاله) استظهر صدر الشريعة قوله ما وهذا إذا لم يذكر المذني لونه ذكره الزملي ط (قوله شهد أحدهما بكافة) مكرر مع التاسعة والعشرين ط (قوله تقبل في الحوالة) لأنها أقل وهذا اللقن بجلا كلفظة واحدة الأري أن الكفاية بشرط برائة الأصل حوالة والحوالة بشرط أن لا يبرأ كفاية جامع القصولين قلت ووجه كون الكفاية أقل إنما نسب ذمة إلى ذمة في المطالبة فلا يثبت الدين في ذمة الكفيل بخلاف الحوالة فإنه يثبت في ذمة الحال عليه وتثبت مطالبة التبعة أيضا فتدقق الشاهدان على ثبوت المطالبة واختلاف في ثبوت الدين (قوله ومنها شهد أحدهما أنه وكله بطلاقها الخ) مكرر مع السادسة والعشرين لأن في كل منهما تثبت الوكالة فيها اتفاقا عليه لألفاظ اشتغافه لقبول الوكالة التخصيص كافتقاره (قوله وهي فيه) أي هذا المسئلة في جامع القصولين (قوله تقبل في الوكالة في العزل) فهي قطعية ولو شهد بألف وزاد أحدهما أن المطلوب قضاء منها خسمائة والطالب ينكر (قوله عوضا عن الرستيمان) بالادال والسين المهمتين وفي أكثر النسخ الاستيمان بالألف واللام قبل السين والذي في جامع القصولين هو الأقل وهو ما يدفعه الزوج للمرأة لأجل الجهاز وتقدم به في باب المهر (قوله لأن كل بائع الخ) أي والزوج هنا باعها الدار بالرستيمان ط (قوله وشهد بالعتد) الأولى إسقاط الواو كما رأيت مصحفا في نسخة جامع القصولين فيكون جوابا لما وهو أولى من جعل جوابا قوله فاختلف لأن اقتران جوابها بالقضاء قليل (قوله تقبل لاتفاقهما) أي لأن كلا منهما شهد على القول لأن قول أحدهما دفعها عوضا عن باعها والآخر شهد على دفعها عوضا عن الرستيمان

في نكاحه غيرها افتاده ط (قوله قبل هذا التعلق) أي الذي وقع فيه التعيين من أحد الشاهدين ط (قوله ومنها الذي ملك داره) الأولى دار بلا ضمير وهذه المسئلة مكررة مع الثامنة (قوله ومنها الذي ألقين الخ) في بعض النسخ: ألقوا الصواب إسقاط كل منهما والاعتصار على قوله ألقا وخسمائة قال في الكفران شهد أحدهما بألف والآخر بأربع لم تقبل وان شهد الآخر بألف وخسمائة والمذني يدعي ذلك قبلت على ألف قال في البصر لا تقبل قسمي على الألف لفظا ومعنى وقد اقرأ أحدهما بضميمة المطف والمعطوف غير المعطوف عليه فيثبت ما اتفقا عليه بخلاف الألف والألقين لأن لفظ الألف غير لفظ الألقين ولم يثبت واحد منهما وتعلمه فيه (قوله وشهد أحدهما الخ) أي زاد في شهادته أنه قضاها منها خسمائة لم تقبل هذه الزائدة ما لم يشهد به الآخر ولا يكون ذلك تكذيبا لشاهد القضاء لأنه لم يكن فيه ما يشهد به بل فيمكنه عليه (قوله خلا قاله) استظهر صدر الشريعة قوله ما وهذا إذا لم يذكر المذني لونه ذكره الزملي ط (قوله شهد أحدهما بكافة) مكرر مع التاسعة والعشرين ط (قوله تقبل في الحوالة) لأنها أقل وهذا اللقن بجلا كلفظة واحدة الأري أن الكفاية بشرط برائة الأصل حوالة والحوالة بشرط أن لا يبرأ كفاية جامع القصولين قلت ووجه كون الكفاية أقل إنما نسب ذمة إلى ذمة في المطالبة فلا يثبت الدين في ذمة الكفيل بخلاف الحوالة فإنه يثبت في ذمة الحال عليه وتثبت مطالبة التبعة أيضا فتدقق الشاهدان على ثبوت المطالبة واختلاف في ثبوت الدين (قوله ومنها شهد أحدهما أنه وكله بطلاقها الخ) مكرر مع السادسة والعشرين لأن في كل منهما تثبت الوكالة فيها اتفاقا عليه لألفاظ اشتغافه لقبول الوكالة التخصيص كافتقاره (قوله وهي فيه) أي هذا المسئلة في جامع القصولين (قوله تقبل في الوكالة في العزل) فهي قطعية ولو شهد بألف وزاد أحدهما أن المطلوب قضاء منها خسمائة والطالب ينكر (قوله عوضا عن الرستيمان) بالادال والسين المهمتين وفي أكثر النسخ الاستيمان بالألف واللام قبل السين والذي في جامع القصولين هو الأقل وهو ما يدفعه الزوج للمرأة لأجل الجهاز وتقدم به في باب المهر (قوله لأن كل بائع الخ) أي والزوج هنا باعها الدار بالرستيمان ط (قوله وشهد بالعتد) الأولى إسقاط الواو كما رأيت مصحفا في نسخة جامع القصولين فيكون جوابا لما وهو أولى من جعل جوابا قوله فاختلف لأن اقتران جوابها بالقضاء قليل (قوله تقبل لاتفاقهما) أي لأن كلا منهما شهد على القول لأن قول أحدهما دفعها عوضا عن باعها والآخر شهد على دفعها عوضا عن الرستيمان

وشهد الآخر أنها ملكها الآن زوجها أو أنها ملكها تقبل لأن كل بائع مقر بالملك لشتره فكانت ما شهد أنه ملكها الاقرار وقبل تركه لم يشهد أحدهما أنه دفعها عوضا وشهد بالعتد وشهد الآخر أنه ملكها فاختلف المشهود به أو ما لو شهد أحدهما أن زوجها دفعها عوضا والآخر اقرأه أنه دفعها عوضا تقبل لاتفاقهما كالجواب بالبيع والآخر اقرأه به وهي في جامع القصولين انتهى كلام الشيخ صالح ابن الشيخ محمد بن عبد الله الفزى هكذا يخطئه والذي في نسخ الشارح تقبل في الكفاية ويؤيده قوله بعد ذلك قلت ووجه كون الكفاية أقل الخ تأمل اه مصححه

الاقرار بذلك والاقرار بالبيع يصلح لانشائه وبالعكس قال في جميع الفصولين ادعى شراء
 وشهدا - دعهما به والاستثناء آخره تقبل لان لفظ الشراء يصلح للاقرار ولا ابتداء فقد
 انقضى امره - ادعى ثم قال لو ادعى النصب وشهدا - دعهما به والاستثناء آخره لا تقبل
 ٥١ أي لأن أحدهما شهد بصل والاستثناء بقول (قوله عتقتهما بعة وثلاثين) ١ سكوت
 البكر عند استئصالها قبل التزويج ٢ سكوتها عند قبض مهرها ٣ سكوتها اذا بلغت
 بكر افلا خيار لها بعده ٤ حفظت أن لا تتزوج فزوجهما أو وفاسكت - سنت ٥ سكوت
 المستحق عليه قبول الموهر به ٦ سكوت المالك عند قبض الموهر به أو المستحق
 عليه اذن ٧ سكوت الوكيل قبول ويرتد بركة ٨ سكوت المقر له قبول ويرتد بركة ٩
 سكوت المقرض اليه القضاء أو الولاية قبول وله بركة ١٠ سكوت الموقوف عليه قبول
 ويرتد بركة وقيل لا ١١ سكوت أحد التبايعين في بيع التلخيط بين قل صاحبه قد بقي الي
 أن أبطله ببيعاً صحيحاً والطلبة أن يواضعوا على اطلاق البيع عند الناس لكن يلاصقه
 ١٢ سكوت المالك القديم حين قسم ماله بين الاثنين رضا ١٣ سكوت المشتري بالتخييار
 حين رأى العبد يبيع ويشترى يسقط بالتخييار بخلاف سكوت البائع بالتخييار ١٤ سكوت
 البائع النقي - حق - ببيع المبيع حين رأى المشتري قبض المبيع اذن قبضه صحيحاً كان
 البيع أو فساد ١٥ سكوت الشفع حين ابلع ١٦ سكوت المولى حين رأى عبده
 يبيع ويشترى اذن في التجارة أي قبضه بذلك التصرف لافيه ١٧ لو قبض المولى
 لا ياذن له فسكت - سنت في ظاهر الرواية ١٨ سكوت القن واقصاده عبده أو رهنه
 أو دفعه بجنابة اقرار بركته ان كان يعقل بخلاف - كونه عند جاره أو عرضه لبيع
 أو تزويجه أي لان الرهن محبوس بالدين ويستوفى منه عند الهلاك فصار كالبيع ١٩
 لو حلف لا ينزل فدا لاني داره وهو نازل في داره فسكت - سنت لولو قال اخرج من متفقاً في
 الخروج فسكت أي لان التزول بمحملة فلدوامه حكم الابداء بخلاف الخروج فانه
 الانفصال من داخل الى خارج ٢٠ سكوت الزوج عند ولادة المرأة ثم بنته اقرار به
 فلا يملك قبضه ٢١ سكوت المولى عند ولادة أم ولده اقرار به أي بخلاف سكوتة عند ولادة
 قننه ٢٢ السكوت قبيل البيع عند الاخبار بالبيع ان كان المخبر عدلاً
 لولو فاسقائه وعندهما أو فاسقا ٢٣ سكوت البكر عند اخذها بتزويج المولى
 على هذا الخلاف ٢٤ سكوتة عند بيع زوجته وقدره عقاراً اقراراً ليس له على
 ما أفق به ما يقع من قدس له قال المشايخ اقرار قبيل تفسر انتهى في اختلاف تعميم ك
 سيد كره لشاوح لكن المتن على الأقل قد عني عليه في الكثر والمتن آخر الكتاب
 في مسائل شتى واحتج ببيع عن نحو الاجرة والرهن ٥ : رآه يبيع عرضاً ودور
 فتصرف فيه المالك ترى زماناً وهو ما كنت تخطه دعواه أي أن لا يجني - الحارم فلا
 لا يجعل سكوتة مسقطاً لدعواه بمجرد رؤية البيع بل لا يثبت سكوتة أيضاً عند رؤيته

مطلب
 المواضع التي يكون فيها السكوت
 كالقول

في الاشياء السكوت كالناطق الا
 في مسائل عتقها ببيعة وثلاثين

نصرف المشتري فيه زرعاً وبناً بخلاف الزوجة والقريب فإن مجرد سكوتة عند البيع
ينع دعواه ٢٩ أحد شريكي العنان قال لا تخافني أشترى هذه الأمة لنفسى خاصة
فكبت الشريك لا تكون لهما أى بل للمشتري أما في المناوضة فلا بد من النطق ٢٧
سكوت الموكل حين قال له الوكيل بشر امعين أريد شراءه لنفسى فشراء كان له ٢٨
سكوت وفي الصبي العاقل إذا رآه يبيع ويشترى إذن ٢٩ سكوتة عند روية غيره يشترى زفه
حتى سال مافيه وضالكن اعترض بمافي الاشياء أيضاً لو رأى غيره يتلف ماله فكبت
لا يكون اذاً تلافه ٣٠ سكوت الحالف لا يستخدم بماله اذا خدمه بلا أمره ولم يهره
حش ٣١ دفعت في تجهيزها لثمن اشياء من امتعة الاب وهو ساكت ليس له الاسترداد
٣٢ انقضت الام في جهازها هو معاً دفعت الاب من ثمن الام ٣٣ باع جارية
وعليها سحلي ولم يشترط ذلك للمشتري لكن لنهلهما وذهب بها والبائع ساكت كان بمنزلة
التسليم فكان الحلي له ٣٤ القراء على الشيخ وهو ساكت ينزل منزلة تطفه في الاصم ٣٥
سكوت المدعى عليه ولا عذبه انكاره وقيل لا ويحبس أى قبل لا يكون انكاراً ولا اقراراً
فيص عند الثاني كالمو قال لا أقر ولا أنكر به أفنى صاحب البصر ٣٦ سكوت المزكى
عند سؤاله عن الشاهد تعديل ٣٧ سكوت الراعي عند قبض المرتين العين المرهونة ٣٨
ملخصاً من زيادات (قوله وزاد في تنوير البصائر) أى سائبة الاشياء والنظائر للشراف
الغزى (قوله كقولها لساكن داره) أى ساكنها باعارة وأغضب مثلاً (قوله وذكره
المؤلف) أى ولف الاشياء (قوله قال المؤلف الخ) بيان لقوله سكوت المودع (قوله
فانه قبول دلالة) أى فيضمن بالتعدي (قوله عند قوله) أى قول صاحب الاشياء (قوله
لمافي البرازية) أى في آخر الفصل الخامس عشر من كتاب الدعوى اذا باع عقاراً وامرأته
أو ولده حاضر ساكت الى أن قال بعد حكمائه اختلاف القنوى مانعهم وفي الفتاوى
يتأمل الحق في ذلك فان رأى المدعى الساكت الحاضر ذامسلاً أفنى بعدم السماع
لكن الغالب على أهل الزمان الفساد فلا يفيق إلا بما اختاره أئمة واورزم ٣٩ (قوله
في القريب والزوجة) على تقديره ضاف أى في حضورهما كما يعلم مما نقلناه عن البرازية
فافهم (قوله فليأتمل عند القنوى) أى بسبب اختلاف التعهيج بأن ينظر في المدعى هل
هو ذو حيلة أو لا لا يمكن قسماً أن المتن على عدم السماع ووجهه ما نقلناه أنقاض
البرازيين من غلبة الفساد قلت لكن لا يلزم من غلبة الفساد أن لا يوجد من يعلم حاله
بالملاح وعدم التزوير تأمل (قوله من سكوت الجار عند تصرف المشتري) أى وعند
البيع فكسوته عند البيع فقط لا يمنع دعواه بخلاف الزوجة والقريب كما قلنا، وليس
لهذا مدة محدودة وأما عدم سماع الدعوى بهدمضى خمس عشر سنة اذا تركت بالاعذر
فذلك في غير هذه المودعة انه منع سلطاني فيكون القاذى عزولاً عن سماعها ولو لا ذلك
المنع تجمع ما لم يرض ثلاث وثلاثون سنة على ما نقله في القواكه البدرية عن المبسوط من

قلت وزاد في تنوير البصائر مستلزمين
(الاولى) مسألة السكوت في
الاجابة قبول ووضا كقول
ساكن داره ساكن بكذا والا
فاتصل فكبت لزمه المسمى
وذكره المؤلف في الاجابة
(الثانية) سكوت المودع قبول
دلالة قال المؤلف في بصر مسكوتة
عند وضعه بين يديه فانه قبول
دلالة انتهى (وزاد علياً في
زواجر الجواهر مسائل) منها
عند قوله الرابعة والعشرون
سكوتة عند بيع زوجته فقال
وكذا سكوتها عند بيع نفجها
لمافي البرازية القنوى على عدم
سماع الدعوى في القريب
والزوجة انتهى وصح فاضحان
انها تسمع فليأتمل عند القنوى
قلت وزاد مافي متفرقات التنوير
من سكوت الجار عند تصرف
المشتري فيه زرعاً وبناً

وعز ساهل الزاوي وكذلك ذكره في تنوير الدصار ومعناه ما قاله المحقق صاحب الجواهر الزواهر كنف ذكره في كلام الزاوي وتزك
الاخر ومنها لو تزوجت من غيرك فسكت الولى حتى ولدت كان سكوتها رضا (٦٩١) زناحي * ومنها ما في المحط رجل تزوج

رجلا بغيرا امرء فنهأه القوم وقبل
التهنئة فهو رضا لان قبول
التهنئة دليل الاجازة * ومنها ان
الوكالة تثبت بالصريح ولذا قال
في التمهيد لو قال ابن العم
للكبير اني اريد ان ازوجك من
فتى فسكت فزوجه اجازة كره
الموقف في مجرى من بحث الاولياء
* ومنها سكوت أهل العلم
والصلاح في التعديل كما في
شهادات البصر قال وجسكتي

بالسكوت من أهل العلم والصلاح
فيكون سكوتها تركية للشاهد
لما في المسقط وكان الليث بن
مساروقا ضيا فاحتاج الى تعديل
وسكان الزكري حريضا فاعاده
القاضي وسأل عن الشاهد
فسكت المعتدل ثم سأل فسكت
فقال أسألك ولا تجيبني فقال

المعتدل أما بك فيسلم من مثلي
السكوت قلت قد عدته هذه في
الاشياء معز بالشهادات شرحه
فكيف يكون زائدة ثم زاد
تقديمه بكونه من أهل العلم
والصلاح فصدته من الزوائد
* ومنها لو ان العبد خرج لصلاة
الجمعة فقرأ مولا فسكت حمله
الخروج له لان السكوت بمنزلة
الرضا كما في جمعة البصر * ومنها
ما في القنية بعد ان رقبه علامة

عدم جملتها اذا تركت هذه القنية بلا ذكر كإرضائه في تنقيح الحاء دية ثم ان من لم يسمع
دعوا لم يسمع دعوى وارده بعده كافي البرازية وغيرها (قوله وعز ساهل الزاوي)
أي عزى ما في معتز قالت التنوير (قوله فالحصين صاحب الجواهر الزواهر الخ) أي
الشيخ صالح ابن صاحب تنوير الاصدار والحاصل انه في البرازية ذكر أن مسألة السابعة
انقسام ذكره ثم ان صاحب زواهر الجواهر أراد الاستدراك على الاشياء بزيادة صور
أخرى فقل عن البرازية المسئلة الاولى وتزك هذه مع انها مذكورة في البرازية فكأنه
نظر الى أول العبارة وتزك آخرها قلت لأجب أساليب انما ترك هذه لكونها مذكورة
في الاشياء فانها المسئلة الخامسة والعشرون والمقصود الزيادة على الاشياء (قوله
لو تزوجت من غيرك الخ) هذه مبنية على ظاهر الرواية وأما على رواية الحسن المثنى
بها فلا يبعد النكاح ط (قوله لا يزوج قبول التهنئة دليل الاجازة) أي دليل على أن سكوتها
وقت الترويح كان رضا واجازة وبهذا يظهر أنه لا يلزم أن يكون قبول التهنئة بدون قول
فافهم (قوله ومنها ان الوكالة تثبت بالصريح الخ) الاولى أن يقول تثبت بالسكوت
كأن تثبت بالصريح وفي نسخة كأن تثبت بالصريح تثبت بالسكوت وهي أوضح والمراد
بالوكالة التوكيل كما يفيد التثليل والإفقد من جهة المسائل المزيدها عليها وهو السابح
منها سكوت الوكيل بقول والمراد به التوكيل تامل (قوله فكيف يكون الخ) الخ
اختلفت التسخ في هذه العبارة فالذي في أغلب النسخ فكيف يكون ان فيه تقييده
لكونه من أهل العلم والصلاح فصدته من الزوائد وفي بعضها الكون بالآدم ونقدتها بالنون
بدل القاموس عليه فتقوله فكيف يكون عليه نقدها والاعني كيف صدته من الزوائد لاجل
كونه قد المزمع بكونه من أهل العلم والصلاح وصاحبه الاعتراض على صاحب زواهر
الجواهر بأن قول الاشياء بسكوت الزكري عند السؤال عن الشاهد تعديل مقيد بكونه
من أهل العلم والصلاح فلا يكون زيادة هذا القيد زائدة على مسألة أخرى وفي بعض
النسخ فكيف تكون من الزوائد لأن يقال فيه تقييده بكونه من أهل العلم والصلاح
فصدته من الزوائد اه عليه فهو اعتذار لا اعتراض (قوله بعلامة قع عت) الاول
بالقاف والعين المهملة ومنزل القاضي عبد الجبار والثاني بالعين المهملة والثالث ومن
لفظ الدين الترجيحي اه (قوله من الدائري) أي التي بينهما الزوج الى أي الزوجة
بمقابلته الجهاز وهي المسماة في عرفهم بالدينين كما قدمناه وقد منّا تحقيقه في باب المهر
واختلاف التصحيح والتوفيق بين ما اذا كان من جهة المسمى في المهر أو كان المسمى غيره
في الثانية المطالبة بالجهاز لان الاول فافهم (قوله لا يزوج) بالتون والجمع كما رأيت في نسخة
مصحح من التنية وهو من لجم الائمة الحكيمة وبعدة هذا الزمن يبقى بأنه يوجد
في بعض نسخ الشارح فبح بالقام والحال وبعدة يعني مشارع عني وهو تحريف (قوله

قع عت) ولو زفت اليه بلا جهاز فله ان يطالب بما بعث اليها من الدائري وان كان الجهاز فله المطالبة بما يليق بالمعوت في
عرفهم (قوله لا يزوج) بأنه انما يزوج بما يليق فله استرداد ما بعث والمعتبر ما يتخذ الزوج لا ما يتخذها

ولو كنت الخ) هو المقصود من ذكر هذه المسئلة (قوله ومنه اذا أبرأ نفسك) أطلقه
 فشم لما رآه الجون وقدمه في دلائل الاشياء بقتل ان اليد ارفع بغير بدل الم صرف والم
 فشمها يتوقف على القبول أي لان الاراء عنهم لا يجب انفساخ عقدهما فلا يتقدم أحد
 المتعاقدين به لانه وجب فوات القبض المستحق وزاد الجوى هنالك ثالثه وهي ما لأبرأ
 الطالب الاصيل فانه يتوقف على قبوله أو موافقه قبل القبول لانه قبول حكما (قوله وهي
 تعلم من الاشياء) حيث قال ولو أدى المرتين الراهن يسع الرهن لا يطل الرهن ولا يكون
 رضا في رواية ١٥ قال الزبلي والمذهب ما روى الطحاوي عن أصحابنا انه وضايطل
 الرهن ١٥ من حاشية القتال قال واعلم أن البايع في عبارة الاشياء هو الراهن وفي عبارة
 الشارح هو المرتين كما لا يخفى لكن الحكم لا يتحقق لما يأتي أن الرهن لا يسعه أحدهما
 الارض الا تحراه (تتمه) زاده منهم ما اذا استأجر أحد الوصيين أو أحد الورثة
 بمضرة الوصيين من يحمل الخيانة الى المقبرة ولا يخرجها ساكت والسكوت على
 البدعة والمنكر فانه رضا أي مع القدرة على الازالة ولا كفاء الانكار بالقلب وما لو
 أوصى لرجل فسكت في حياته فليامات باع الوصي بعض التركة أو تقاضى دينه فهو
 قبول للموصية كما عزا الجوى الى معين الحكام وزاد الديري ما لو غفلت امرأته فطنه
 أو نصبت غزله ليس له تضمينها قيمته محمولا أي مغزول ويعتسك بكونه رضا وكذا لو جهن
 العجين أو أضعج شاة فغاف الانسان وشبهه أو زوجها يكون السكوت كالا مردلة (قوله
 قول الاشياء يحلف المنكر في إحدى وثلاثين) صوابه لا يحلف كما يوجد في بعض النسخ
 وفي بعضها يحلف المنكر الا في إحدى وثلاثين (قوله بناه في الشرح) أي في الجهر
 (قوله على الاشياء التسعة) بتقديم المتأخر على السابق كقوله هذا ١٥ وهي ما ساقف
 في كتاب الدعوى من قوله ولا تخلف في نكاح أنكره هو أو هي ورجعة تجدها هو أو هي
 بعد عقة وفي ابلاء أنكره ١٥ هما بعد المدة واستلاده الامه ورق ونسب وولاء
 بأن ادعى على مجهول انه قتله أو ابنه أو ابنة ١٥ كسر وحد ولعان والحاصل أن المتقبح
 التخلف في السكوت الا في الحدود ١٥ وأما أن ما ذكر من عدم التخلف في هذه التسعة
 على قول الامام خلاف المتقبح (قوله وفي تزويج البنت) عطف على التسعة أي وذكر
 عدم الاستخلاف في تزويج البنت ١٥ ح أي اذا ادعى عليه انه تزوجه ابنته صغيرة أو كبيرة
 وهي مسئلة واحدة ولا زادت على العدد المذكور ط (قوله وعندهما يستحلف الأب
 في الصغيرة) يوجد في بعض النسخ لا يستحلف والذي في الجردون لا وهي الصواب
 (قوله وفي دعوى الدائن الايضا) أي ادعوا على رجل انك الوصي الميث فادفع في ديني
 من تركته (قوله وفي دعوى الدين على الوصي) أي ادعوا على الوصي النابذة وصايته
 بأن يفي على البت كذا ولا يشبه لعمري فلا يحلف الوصي اذا أنكر الدين (قوله في
 المثلثين كلوصي) أي اذا ادعى الدائن على الوكيل بالوكالة فأنكرها أو ادعى عليه

يسرف بذلك رضاه لم يكن له أن
 يحاصم به ذلك وإن لم يتخذ له شيء
 * ومنها اذا أبرأ نفسك صح
 ولا يحتاج الى القبول هكذا ذكره
 البرهان في الاختلافات في كذب
 الاقرار * ومنها سكوت الراهن
 عند يسع المرتين الرهن يكون
 مبطلا في إحدى الروايتين ذكره
 الزبلي وضربه وهي تعلم من
 الاشياء ما قبل القاعدة الحمدقة
 العزير الزهاب * وهو أعلم
 بالمواعظ قول الاشياء يحلف
 المنكر في إحدى وثلاثين مسئلة
 بناه في الشرح قال الشيخ
 شرف الدين في حاشيته عليها
 المسألة بتقرير البصائر على
 الاشياء والنظائر (أقول) قال
 في شرحه المال عليه ثم اعلم أن
 المصنف اقتصر على عدم
 الاختلاف عنده على الاشياء
 التسعة وفي الخاتمة انه لا يستحلف
 في إحدى وثلاثين خطبة بعضها
 يختلف في بعضها متفق عليه
 فذكر سردا اختصار التسعة
 * وفي تزويج البنت صغيرة
 أو كبيرة وعندهما يستحلف الأب
 في الصغيرة * وفي تزويج الأولى
 أمته خلافا لهما وفي دعوى
 الدائن الايضا فأنكره لا يحلف
 * وفي دعوى الدين على الوصي
 وفي الدعوى على الوكيل في
 المستثنين كلوصي * وفيما اذا
 كان في بدر رجل شيء فادعاه لرجل

وفيما اذا اذى (٦٩٣) البائع رضا الموكل بالعيب لم يحلف وكيله

كل انتمى منه فاقربه لاحدهما
وانكسر الاخر لا يحلفه وكذا
لو انكرهما خالف لاحدهما
فتنكل وقضى عليه لم يحلف الاخر
• وفيما اذا اذى البائع
التسليم من ذى اليد فاقتر
لاحدهما لا يحلف الاخر وكذا
لو تنكل لاحدهما لا يحلف الاخر
• وفيما اذا اذى كل منهما ماله
رهنه وقبضه فاقربه لاحدهما
او حلف لاحدهما فنكل لا يحلف
للاخر وفيما اذا اذى احدهما
الرهن والتسليم والاخر الشراء
فاقتر بالرهن وانكسر البيع
لا يحلف المشتري ولو اذى أحد
هذين الاجارة والاخر الشراء
فاقتر او انكره لا يحلف لمذعه
ويحلف لمذعه ان شئت فاقتر
انقضاء المسدة أو فلك الرهن وان
شئت فافسخ • وفيما اذا اذى
أحدهما الصدقة والقبض
والاخر الشراء فاقتر لاحدهما
لا يحلف • وفيما اذا اذى كل
منهما الاجارة فاقتر لاحدهما
او تنكل لا يحلف بخلاف ما اذا
اذى كل منهما على ذى اليد
القبض منه فاقتر لاحدهما
أو حلف لاحدهما فنكل يحلف
للثاني كالأذى كل منهما
الايذاء فاحدهما يحلف
للثاني وكذا الاعارة ويحلف ماله
عليك كذا ولا قبضه وهي كذا وكذا

الدين وهو ثابت الوكالة فانكره في المستقلين لا يحلف كالوصى فيما (قوله كل اشترى
منه) أي اذى كل منهما ماله اشترى منه ذلك الشيء وعبارة الصرا شرا بالمتة (قوله
لا يحلفه) لانه لما اقر به لاحدهما صار له فاذ انكل عن البين لا يصح الاخر فلا يحلف لعدم
الغائبة (قوله وانكرهما) أي انكر دعواهما (قوله خالف لاحدهما) بتسديد اللام
منها للجهول أي طلب القاضي تحليفه لاحدهما (قوله لا يحلف الاخر) لان تنكوله
بجنزة اقراره به للاول (قوله وفيما اذا اذى كل منهما ماله رهنه وقبضه) أي اذى كل منهما
ان ذاليدورهن عندى هذا الشيء وقبضته منه (قوله فاقتر بالرهن وانكر البيع الخ) أما
لو اقر بالبيع وانكسر الرهن فالظاهر انه لا يحلف بالاول لانه لما اقر بالبيع صار ملك
المشتري فلا يملك الاقرار بعده بالرهن لانه اقرار على الغير وقاعدة التحليف انكسر الذي
هو بمنزلة الاقرار (قوله لا يحلف له المشتري) لعل وجهه انه لو لم يطلب تحليفه فنكل حتى
صار له كقوله اقرار بالبيع لا يكون له فائدة لان المرتين يمكنه فسخ البيع وكذا يقال
في المسئلة بعده ولكن هذا بناء على القول بان المرتين والمستأجر فسخ البيع ولكن
المعقد خلافه وانما هما حبر الرهن والمأجور تامل (قوله فاقتر بها) أي بالاجارة وفي
بعض النسخ فاقتر بها أي بالرهن في الصورة الاولى وبالاجارة في حذو والاولى اولى
(قوله وانكسر) أي انكر البيع (قوله ويقال لمذعه الخ) أي مذى الشراء
في صورتين وهذا اذا أثبت الشراء والاعفاء فائدة هذا القول لكن فيه أن الكلام فيما
اذا انكر وليس للمذى بينة لان طلب التحليف عنده المجزئ البينة الا ان يقال وجد
بينة بعد (قوله أو فلك الرهن) معطوف على انقضاء وفيه تم ونشره شوق (قوله فاقتر
لاحدهما لا يحلف) لان كلامهما يذى الملك فاذا اقر به لاحدهما ثبت ولا يصدق بعده
بنيكوله فلا فائدة في التحليف (قوله او تنكل) لانه بمنزلة الاقرار (قوله القصب منه) أي
من المذى (قوله يحلف للثاني) لانه لو اقر للثاني بالانصبوا اخذ به لانه اقرار على نفسه
فيقترب بانه تنكوله لكن يلزمه لشاق ضمان المخصوص بالملك أو القيمة لا رخص ما في يده
لانه صار للاول ولا يملك الاخر اجبه عنه وكذا يقال فيما يسده (قوله كالأذى الخ) لانه
بانكاره لوديعة أو اعارة صار له ما (قوله ويحلف ماله عليك كذا ولا قبضه) أي يحلف
في مسئلة القصب وما بعده ما علمت منه أنه لا تنكار بصير غاصبا (قوله ولا قبضه وهي
كذا وكذا) الظاهر أن المراد التحليف على مقدار القيمة اذا اذى انها اقر لانه لما اقر به
للاول وثبت له لا يمكنه تسليمه للثاني لو اقر به به ايضا بالنكسر فكون الواجب القيمة وان لم
يقبل ولا قبضه فتأمل (قوله وفيما اذا اذى البائع رضا الموكل الخ) أي لو باع لو كبل
رجل بالشراء ثم اراد الوكيل رقه عليه بسبب فاذى البائع على الوكيل أن الموكل رضى
بالعيب لم يحلف الوكيل وهو المنتزعي ويحتمل أن يراد ما اذا اراد الموكل رقه بسبب فاذى
البائع على الموكل انك وضيت بالعيب وكان ينبغي أن يعدها صورة أخرى مع انه

* وفيما إذا أنكرتوكيله بالنكاح * وفيما إذا اختلف الصانع والمستصنع في الأمور به لا يمين على واحد منهما وكذا لو ادعى الصانع على رجل أنه استصنعه في كذا (٦٩٤) فأنكر لا يحلف * الحادية والثلاثون لو ادعى أنه وكيل عن الغائب قبض

دينه وبأنه خصومة فأنكر لا يستحلف
المديون على قوله خلافاً لها
هكذا ذكر بعضهم وقال الخوافي
يستحلف في قولهم جميعاً انتهى
* وبه علم أن ما في الخلاصة سهل
وقصور حيث قال كل موضع
لو أنكره إذا أنكره يستحلف
الافى ثلاثتها أو كل بالشراء
إذا وجد المشتري عبداً فأراد أن
يرده بالعيب وأراد البائع أن
يحلفه بالله ما علم أن الموكل رضى
بالعيب لا يحلف فإذا أنكر الوكيل
لزمه ذلك وحل حق الرد الثانية
لو ادعى على الآخر رضاه
لا يحلف وإن أنكر لزمه الثالثة
الوكيل قبض الدين إذا ادعى
المديون أن الموكل أبرأه من
الدين وطلب عين الوكيل على
العلم لا يحلف وإن أنكر لزمه انتهى
* وزدت على الواحد والثلاثين
السابقة * البائع إذا أنكر قيام
العيب للعالم لا يحلف عند الامام
ولو أنكره لزمه كإمارة في خبر العيب
* والشاهد إذا أنكر رجوعه
لا يستحلف ولو أنكر به ضمن ماتلف
بها * والسارق إذا أنكرها
لا يستحلف للقطع ولو أنكرها قطع
وهكذا قال الأسيباني ولا

في الخلاصة جعلهم مأمورين كإبائى (قوله) وفيما إذا أنكرتوكيله بالنكاح) أى
لو تزوجه رجل فأنكرتوكيله لأنه في الحقيقة أنكار للنكاح وقد مر (قوله) لا يمين على
واحد منهما) لأنه لو عمل ما اتفقا عليه فليس مستصنع أخذه وتركه كما هو مذكور وأما السلم
من باب أولى إذا اختلفا ط (قوله) لا يستحلف المديون) لأنه لو نكل بزمه الدفع وهو
ضربه إذا قد لا يصدق الموكل الوكيل عند حضوره فبضع عليه ما دفعه إن هلك عند
الوكيل عن غير قصد كما يعلم من باب الوكالة بالخصومة ط (قوله) انتهى) أى ما في الثانية
(قوله) وبه علم الخ) من كلام الشرح المحال عليه وهو البصر (قوله) تساهل وقصور
لاقتصاره على استثناء ثلاث ط وهذه الثلاث تقدمت الأولى منها فقط في المسائل المارة
(قوله) فإذا أنكر الوكيل) أى برضا الموكل ط (قوله) الثانية لو ادعى على الآخر رضاه) أى
رضا الآخر فاقفهم وموثرها اشترى الوكيل شأقظهر به عيب فاراد الآخر أن الموكل
رد به بالعيب فادعى البائع على الآخر أنه رضى بالعيب لا يحلف الآخر أى لأن الرد به
يثبت للوكيل مادام حياً ولو صبه من بعده للموكل كما أرى ضمنه في شرح الوهبانية وتمام
الكلام على هذه الصورة فراجع (قوله) وإن أنكر لزمه) أى لزم الوكيل إقراره أى
مقتضى إقراره وهو ترك الخصومة معه وليس المراد أنه يلزم الموكل ما أنكر به وكيده أو فاداه ط
ومنه في نور العين (قوله) وزدت على الواحد والثلاثين السابقة) هذا من كلام الصروهو
بعبارة ما تامله عن خلاصة المسائل الثلاث فيه مستلثان وهما الثانية والثالثة
لهذا ذكرهما في المسائل السابقة فتصير المسائل ثلاثة وثلاثين (قوله) البائع إذا أنكر قيام
العيب للعالم) أى لو ادعى المشتري إبقاء العيب مثلاً لم يحلف بآلعه على أنه لم يأتى عند
المشتري حتى يبرهن المشتري لتوجه الخصومة على البائع فإذ برهن يحلف البائع بالله
ما أتى عند (قوله) ولو أنكره) أى بقيام العيب للعالم أى أنه أتى عند المشتري لزمه
إقراره أى حكم إقراره وهو أنه صار خصماً حتى يحلف على أنه ما أتى عند أيضاً وليس
الموادع بمجرد إقراره بآلعه عند المشتري يأنه لا بد من وجوده عند البائع أيضاً حتى
يثبت الرد (قوله) كما مر في أخبار العيب) أى في البرقائه ذكر هذه المسائل في كتاب
الدعوى لأنها (قوله) ضمن ماتلف بها) أى بشهادته (قوله) والسارق إذا أنكرها) أى
أنكر السرقة (قوله) لا يستحلف للقطع) فبديه لأنه يستحلف لأجل إثبات المال كما مر عن
عصام حين سأله أمير بلخ عن سارق منعك فقال عصام عليه السلام (قوله) وكذا قال
الاسيبي) عبارة الجرو ذكر الاسيبي (قوله) ولا يستحلف الأب الخ) أى لو جنى
الصبي جنياً فأنكر أبوه أو وصيه أو ادعى أحد جد أو المسجد أو داراً لموقوفة أو أنه
أنفق على الوقف شيأ باذن المتولى السابق (قوله) إلا إذا ادعى عليهم العقد) بأن ادعى على

اتسمى • قلت وزدت على ما ذكره مسائل • الاولى لو ادعى على رجل شيئا واراد استحقاقه فقال المذني عليه هو لاني الصغير فلا يخطف وفي فتاوى اخشي عليه العين في قولهم جميعا فاذا استخلف (٦٩٥) فنكل والمذني ارض يقضي بالارض

المذني ثم يتظر بلوغ العين ان صدق المذني كان كما قال وان كذبه ضمن الوارث قيمة الارض وتؤخذ الارض من المذني وتدفع للصبي وهذا بمنزلة ما لو اقر لغائب لم يظهر بحجوده ولا تصدقه لان سقوطه من العين فكذلك هنا قلت وعلى الاول يرجع هذه الى قول المصنف ولا يستحق الاب في مال الصبي لانه لما اقر بها للصبي ظهر انهم مالوفيه تامل • الثانية لو اشترى دارا لغير الشفع فانكر المشتري الشراء قال في التوازل ولو ان رجلا اشترى دارا لغير الشفع فانكر المشتري الشراء أو أقر أن الدار لابنه الصغير ولا يشترى فلا عين على المشتري لانه قد لزمه الاقرار لابنه فلا يجوز الاقرار لغيره بعد ذلك • الثالثة لو كان في يد رجل غلام أو جارية أو ثوب ادعاه رجلان فقدماه الى القاضي فاقربه لاحدهما ثم اراد الآخر تخليفه فان ادعى ملكا حرا سلا أو ثرا من جهته لم يكن له أن يحلفه فان ادعى عليه الغصب فله تخليفه لانه لو اقر بالغصب يجب عليه الضمان كذا في التوازل • الرابعة لو اشترى الاب لابنه الصغير دارا ثم اختف مع

أحدهم انه أبر كذا من مال الوتقى والصبي مثلا وانكر فانه يحلف لمن ادعى الاستحقاق ط (قوله اتسمى) أي مافي الشرح الحال عليه ط (قوله قلت) من كلام الشرف الفزري ط (قوله وفي فتاوى الفضلي الخ) التي يظهر خلافه ولذا قدمه الشارح بجزء به غير واحد في باب الاقرار اه • سألني قلت وفي الاشياء من فن الحبل اذ ادعى عليه شيئا باطلا فالجواب لمنع العين أن يقر به لانه لا يجزي وفي الثاني خلاف اه • ومقتضاه انه لا خلاف في الاول وهو ما بين لقول القسلي عليه العين في قولهم جميعا و ذكر في جامع القسولين أن بعض المتأخرين سوا ابن الصغير والابن دفع السبل وبعضهم فرقوا بينهما بان اقراره للغائب توقف عمله على تصديقه فلا يملك العين بمجرد الاقرار فلا تسقط العين بخلاف اقراره للصغير (قوله والمذني ارض) جله حالة والظاهر أنه غير قد وفي بعض النسخ ارض وفي بعضها والمذني عليه ارض وكلاهما تصريف (قوله ضمن الوارث قيمة الارض) أي المذني اه • (قوله وهذا بمنزلة ما لو اقر لغائب لم يظهر بحجوده ولا تصدقه) جله لم يظهر الخ صفة لغائب ويوجب في بعض النسخ بعد قوله لغائب مانعه أي رجل ادعى على آخر أن مافي يده ملكي فقال المذني عليه هو فلان الغائب مثلا لم يظهر بحجوده ولا تصدقه الخ والظاهر أنه ما هم من ألحق بالاصل في غير محلها (قوله لا تسقط عنه العين) أي فيصاف للمذني فان نكل قضى به عليه و يتظر قدوم الغائب فان صدق المذني فيها والادفع موضع قيمته للمذني ط (قوله قلت) من كلام الشرف الفزري (قوله وعلى الاول) أي القول بعدم التحلف (قوله الى قول المصنف) أي صاحب الاشياء وهو ما مر انفساع الاستصحاب (قوله وفيه تامل) لعل وجهه أن قول المصنف فيما تحقق انه مال الصبي وهذا لم يعرف انه مال الاباقرار الاب ويمكن انه أقر تخلفه لرفع الدعوى عنه ط (قوله فانكر المشتري الشراء) يعني وأقر أنها لابنه كما ذكره عن التوازل والافخرد انكاره الشراء لا يدفع عنه التحلف بل يحلف فان نكل قضى به عليه كما ذكره في كتاب الشفعة (قوله أو اقر أن الدار) الصواب العطف بالواو لا بالواو لعلات وفي جامع القسولين ادعى شفعة حيوا فقال خصمه هذه الدار لاني هذا الطفل سمع اقراره لابنه اذ الدار في يده والبعد دليل الملك فكان مقرعا على نفسه فصم وليس للشفيع تخليفه بالله ما أنشأه به لان اقرار الاب بالشفعة على ابنه لا يجوز فلا يقيد التحلف وهذا من جله الجلب في التصويت ولو برهن الشفع على الشراء كان الاب خصما لقضائه مقام الابن (قوله الثالثة) مكررة مع قول الجبر وفيها اذا كان في يد رجل شي فادعاه رجلان كل الشراء منه نعم في هذه زيادة الدعوى في الملك المرسل كما في الزواهر اه • (قوله لا تقول للاب بلا عين) لان الثمن مال الصبي ولا يستحق في مال الصبي كما مر (قوله فالتقول

الشفيع في مقدار الثمن فالتقول للاب بلا عين كافي كتبر من كتب المذهب • الخامة لو ادعى السارق انه اسبغ ثوبا المسروق وروى المسروق انه قائم عنده فالتقول

• الثامنة عشر دفع لاخر مالا ثم اختلف فقال قضت ودعية وقال الدافع بل لنفسك لا يحلف المدعى عليه قال القاضي القزويني
 له المال لانه اقر بسبب الضمان وهو قضى مال القوم جميع الفتاوى • التاسعة عشر رجل قدّم رجلا للقاضي وقال ان فلان بن فلان
 القزويني توفي ولم يترك وارثا فاعزى له على هذا وكذا وكذا من المال فذكر المدعى (٦٩٧) عليه دعواه فقال الابن استصقله ما يعلم اني

ابنه وانه مات لم يحلف بل يبرهن الابن
 عليه ما يحلفه على ما يدعي لانه
 من المال وقيل يحلف على العلم
 الاول قول الامام والثاني قوله ما
 وقال الحلواني الصحيح قول الثاني
 انه يحلف ولو بالبيعة • ومنها
 الشرع لو ادعى عليه آلف درهم
 فقال المدعى عليه للقاضي انه قد
 كان ادعى على هذه الدعوى عند
 قاضي بلد كذا ثم خرج من دعواه
 ذلك فابرأني من هذه الدعوى
 لحقه انه لم يبرتن منها فان حلف
 حلفه ماله على شيء اختلف فيه
 والصحيح انه يحلف على دعواه
 ولو بالبيعة • ومنها لو ان رجلا
 ادعى على رجل انه خرق ثوبه
 وأخضر الثوب معه للقاضي وأراد
 اختلافه على الدعي لا يحلف على
 السبب • (فائدة) قلت ومعه
 مع ما قبلها صلت اثنين وخمسين
 فيصنف وقد افاد الامام الحلواني
 أن الجاهل كما تقع قبول البيعة
 تنفع الاختلاف أيضا الا اذا
 اتهم القاضي وصي القيم أو قيم
 لوقت ولا يدعى شأما لو ما فاته
 يحلف بغير الوقت والتبسم والله
 تعالى أعلم • (قول الاشياء القاضي
 اذا قضى في مجتهده فقد قضاه
 الا في مسائل الخ) • أي فيقتض

فيما يحلف عليه (قوله بل لنفسك) أي قرضاً وضيافاً فهو مضمون عليك بالمال (قوله
 لا يحلف المدعى عليه) بل يكون القول للدافع فتقوله قال القاضي بيان الحكم المسئلة ط
 (قوله بل يبرهن الابن عليه ما) أي على انه ابنه وأن أباه مات (قوله وقيل يستصقل على
 العلم) أي على انه ما يعلم اني ابنه وانه مات (قوله الصحيح قول الثاني) في بعض النسخ
 القول الثاني وهي أولى لأن الثاني قوله ما لا قول أي يوسف فقط وحيث كان الصحيح
 الخلف فلا فائدة في استصحاب هذه المسئلة وكذا التي بعده (قوله ثم خرج من دعواه
 ذلك) أي من نفس دعواه بمعنى انه تركها أو من مكان دعواه بذلك (قوله والصحيح انه)
 أي مدعى المال يستصقل على دعواه أي دعوى المدعى عليه انه أبرأه من الدعوى كما
 يحلف على دعوى الخليف جامع القصولين أي على دعواه أن المدعى حلف على هذه
 الدعوى عند فلان القاضي (قوله وأراد اختلافه على السبب) أي سبب الضمان وهو
 ان خرق لا يحلفه على الدعي بان يقول والله ما خرقته لانه قد يخرقه باذنه أو على ملكه ثم يبايعه
 له بخرقه وقال لا يثبت له بل يحلفه لضمانه عليه بهذا الخرق أفاده ط (قوله فائدة) سقط من
 بعض النسخ وهو الظاهر (قوله وبهذه مع ما قبلها صارت اثنين وخمسين) أقول بل هي
 ثمانية وخمسون في الثانية إحدى وثلاثون وزاد في البصر ستة في تنوير البصائر أربع
 عشرة وفي الزواهر سبعة ا ح قلت بل هي ستون بزيادة الثانية والثالثة من المسائل
 الثلاث التي اقتصرت على الخللالة ككتابها عليه • وبمسئلة الجاهل الا لآنية
 تصير إحدى وستين وزدت عليها ثمانية مسائل من جامع القصولين • الشاهد
 لو أنكر الشهادته لا يحلف • المدعى عليه لو قال كذب الشاهد وأراد تحليف
 المدعى ما يعلم انه كاذب لا يحلف • ادعى عليه عتق أمته أو طلاق زوجته قبل يحلف
 وقيل لا لئلا يمتل عند القمري • اذما امرأة وقال كل منة ما تزوجتها فارقت لاحدهما
 وأنكرت لا تستر لا يحلفه وفاقا • وكذا لو لم تنقر ولكن حلفت لاحدهما فنكحت
 لا تحلف للاخر • بالغة تزوجها وليها فادعى الزوج رضاها وأنكرت لا تحلف • وكذا
 لو تزوجها رجل لا تخبره ما تزوجت المرائية فأنكر لا يحلف • ادعى كل منهما انه فيده ولا يثبت
 وأراد أحدهما التحلف لا تخبره ما تزوجت له في يدى قبل يحلف وقيل لا • ا • فصارت
 تسعة وستين والحمد لله رب العالمين (قوله تنفع الاختلاف أيضا) كالو ادعى على شريكه
 خيانة مبهمه (قوله الا اذا اتهم القاضي الخ) زاد في الاشياء أربعة عشر غيرهما • الاولى
 اذا ادعى المودع على المودع خيانة مطلقة فاته يحلفه • كما في الفتنة • الثانية الرهن
 المجهول • الثالثة فدعى النصب • الرابعة فدعى السرقة • (قوله قول الاشياء

ففيما حكم الحاكم قال ابن المصنف (٨٨ ب ث) الشيخ صالح بن محمد بن عبد الله في سائته عليها السجدة بزواجر الجواهر
 في التمسير على الاشياء والنظر وقد نظرت بمسائل أخر فزدتها جميعا للقائمة وقسمتها على ثلاثة أقسام

القاضي اذا قضى الخ بعبارة مع زيادة تفسير للتوضيح القاضي اذا قضى في مجتهده
 قضاؤه الا في مسائل نص أصحابنا فيها على عدم النفاذ لو قضى بطلان الحق بغير المدعى
 خلافا لمن قال اذا الخصام ثلاثين وهو في المصير بطل حقه لانه قول مهور فلا يتخذ
 قضاء القاضي فيه فاذا رجع الى آخر ابطله وجعل المدة على حقه كعاقبة الثانية قالت
 والتظاهر انه ليس المراد من هذا القول بطلان الحق في الاخرة بل بطلان الدعوى به
 لكن كونه مهورا ليس على اطلاقه بل هو معمول عندنا حيث قامت قرينة على بطلان
 الدعوى كما تقدم في مسائل السكوت من عدم ممانع الدعوى اذا مكنت عند بيع القريب
 أو أحد الزوجين أو مكنت مع الاطلاع على تصرف المشتري أو مكنت ثلاثا وثلاثين سنة
 مطلقا فتبين ذلك قالوا بالتفريق للجزء عن الانفصال على الصحيح لاحضار أي فانه
 اذا حكم ما في على الزوج الحاضر بالفرقة لجزء عن النفقة تهدس حكمه عندنا بخلاف
 القاب لان جزء غير معلوم فلا تنفذ في الصحيح كما في الذخيرة وتطهر بمجازفة الشهود
 وقتنا تمام الكلام على ذلك في النفقة فافهم قال أو بعبارة نكاح مزينة أي به
 لم يصح عند أبي يوسف أي لأن حرمة منصوص عليها في الكتاب العزيز لأن السكاح لغة
 الوطء وعند محمد يتخذ لأن هذا التصريح رواه ثناء بل فيه سانخ قال أو بعبارة نكاح أم
 مزينة أو غيرها أي على الخلاف السابق وسنأتي في عبارة الزواهر في القسم الثاني قال
 أو ينكح المتعة أي لانها منسوخة وقد صرح رجوع ابن عباس عن القول بجوازها قال
 أو بسقوط المهر بالتقدم أي بأن لم يتخصص زوجها فيه حتى مضت مدة طوبى له ثم خاصته
 يطل حقا في الصداق والقاضي لا يلتفت الى خصوصتها شرح أدب القضاء فلو قضى عليها
 يطلعه لم يتخذ قال أو بعدم تأجيل العنين أي فلورفع قضاؤه لقاض ابطله وأجل الزوج
 حولا ثانية قال أو بعدم صحة الرجعة بلا رضاها أي لخالفته لقوله تعالى وبعولتهن أحق
 بردهن قال أو بعدم وقوع الثلاث على الحبل أو بعدم وقوعها قبل الدخول أو بعدم
 الوقوع على الحاضر أو بعدم وقوع ما زاد على الواحدة أو بعدم وقوع الثلاث بكلمة
 أي لخالفته قوله تعالى فان طلقها فلا تحل له أن يأتها في الطلقة الثالثة فمن قال لا يقع شيء
 أو وقع واحدة فقد ائت الحبل للزوج الاول بدون الزوج الثاني وهو خلاف الكتاب فلا
 يتخذ القضاء به شرح أدب القضاء قلت فاذا ذكر في الفتاوى المتسوية الى ابن كمال باشا من
 وقوع طلقة واحدة لا يقول عليه ومن أفتى به من أهل عصرنا فهو جاهل كما أوضحته
 في افتاء طويل قال أو بعدم وقوعه على الموطوء أعقبه عبارة في البصر أو بعدم وقوع
 الطلاق في طهر جامعها فيه قال أو بنصف البهائم من طلقها قبل الوطء بعد المهر والتجهيز
 أي لو طلقها قبل الدخول بعد ما قبضت المهر وتجهزت به بقضى القاضي للزوج بنصف
 البهائم لأنه أن الزوج يدفع المهر ورضي بنصفها فيه فصار كأن الزوج اشتراه بنفسه
 وساقه اليها ثم طلقها قبل الدخول فلا تصح له ثم يتخذ لانه قضاء بخلاف التص لانه تعالى جعل

مطلب
 القاضي اذا قضى في مجتهده
 فقد قضاؤه الا في مسائل

قوله بل هو معمول عندنا هكذا
 بحقه ولله سقط من قله كلمة ما لم
 يعمل من باب الحذف والايصال
 فليست اذ محله

2098
 S/A

(ومنه) مالو حكم أحمي ثم رفع
لمن لم يره تقضه لأنه ليس من أهل
الشهادة والقضاء فوقها (ومنه)
إذا حكم بشهادة الصبيان ثم رفع
لا ترفع تقضه لأنه كالجنون وكذا
مآذاه النائم في نومه (ومنه)
الحكم بشهادة النساء وحدهن
في شجاج الحام ورفع لا ترفع لخصيه
(ومنه) الحكم باجارة المدبون
في دينه لا يقبل (ومنه) القضاء يحفظ
شهود أموات لا يقبل (ومنه)
القضاء يجوز بيع المراهم
بالناتير نسبة (ومنه) القضاء
بشهادة أهل الذمة في الامة
في الوصية ثم رفع لمن لا يراه تقضه
(ومنه) إذا قضى بشئ ثم رفع لا ترفع
لثمنه وليس وجه التقض أمضى
التقض (ومنه) إذا باع رجل من
آخر عبدا أو أمة ومضى على ذلك
مقد ثم ظهر فيه عيب لم يقتر البائع
به ولم تقم بينة بأنه كان موجودا
عنده فردد القاضي على البائع
ثم رفع حكمه لا ترقاه يطل الرد
ويعيد للمشتري (ومنه) إذا حكم
بغير يمين المرأة التي لم يدخل بها
ثم رفع لما كثر أهل الحكم
الأول لخالفته نص ورد بالسك
اللاف في وجوركم الآية «ومن
القسم الثاني» إذا اختلف
الأصحاب على قولين ثم أخذ الناس
بأحد قولهم وتركوا الآخر حكم
بالحق بالتولية لم يقض عنده

يقض ولا يخذله أحد وهذا ليس كذلك في شرح أرب القضاء وما يحدود في التقديف
إذا قضى قبل التوبة فاقضى الثاني يطل قضاء لا محالة حتى لو شهد ثم رفع إلى قاض
ثالث فله أن يقضه لأنه لا يصلح قاضا للأجاء فكان القضاء الثاني محافا للأجاء فكان
باطلا وأما إذا كان بعد التوبة لا يقض قضاءه عندنا لكن نقض آخر أن يقضه حتى
لو شهد ثم رفع إلى ثالث ليس لثالث أن يطله اه (قوله ومنه مالو حكم أحمي الخ) في جامع
القصول ولو أضحى حكم الأحمي نقض آخر في أهلية شهادته خلاف ظاهر ولو رفع حكمه إلى
قاض لا يرى جواز قضاؤه بطله إذ قس الحكم بمجهوده اه وحاصله أنه من القسم
لثالثين الأقسام المارة آتباعن جامع القصول فيتوقف على أمضائه قاض ثان فان
مضاه الثاني يقض فليس لثالث بطلان وإن أبى له الثاني بطل فهو تطلير حكم المحدث بعد
التوبة وعلت مافيه (قوله لأنه ليس من أهل الشهادة) ملة للستس قبل ط (قوله)
وكذا ما آذاه النائم في نومه يعني إذا أدى النائم شهادة قضى بها ورفع لقاض آخر تقضه
ط (قوله في شجاج الحام) قال الشارح في الشهادات وكذا لا تقبل شهادة الصبيان فيها
يقع في الملاعب ولا شهادة القساغيا يقع في الحمامات وإن من الحاجة لمنع الشرع عما
يستحقه السجن وملاعب الصبيان وجامات القساغيا فكان التصريح مضافا إليهم لا إلى
الشرع بزيادة وصغرى وشرب لالة للسكن في المساوى تقبل شهادة النساء في القتل
في الجاه بحكم البدية لئلا يهدر الدم اه فليتنبه عند الفتوى اه ط (قوله ومنه الحكم
باجارة المدبون في دينه) أي لو حكم بالدين بأن يور مدونه يستوفى دينه من أجره لا يقض
فخالفته لقوله تعالى وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسر ثم قلن قالوا إنه لو كان له كسب بفشل
عن حاجته بأمره الحاكم يدفع الضائل هذا وقد أعبط الشارح من عبارة الزواهر مسئلة
قبل هذه وهي قوله ومنه إذا قال الرجل لأمره أن يركب أو أشرب يبريد الطلاق قضى عليه
القاضي بذلك وقرق بينهما ثم رفع إلى من لا يراه تقضه (قوله ومنه القضاء يحفظ شهود
أموات) لأن الشاهد لا يقم نطقه بالشهادة فالحكم بالخط حكم بلا شهادة فهو باطل
(قوله نسبة) وكذا مع التقاض كأمز (قوله تقضه) لأنه لا شهادة لكافر على مسلم (قوله)
أمضى التقض عبارة الزواهر ثم رفع التقض إلى آخر أمضى التقض اه أي جلال حكمه
بالتقض على العصة بأن علم الناقض أن الحكم الأول باطل فعدله هنا بالنظر إلى هذا
تأمل (قوله ثم ظهر فيه عيب) قيده في شرح أدب القضاء ليلجئون فإن بعضهم قال يرد
العبد مطلقا لأنه انما يكون من نقصان يمكن من أصل الخلقة فيكون من عند البائع
(قوله التي لم يدخل بها) صفة للمرأة (قوله الآية) تتجهلن نساءكم اللاتي دخلن من
فان لم تكونوا دخلن من فلا جناح عليكم (قوله لم يقض عندهم خلافا لثاني) هذا
في الزواهر وظهر في أن العبارة متقابلة والصواب يقض عندهم ما سقا ط لأن ما ذكره
هو المسئلة الأصولية وهي أن الأجاء اللاحق هل يرفع الخلاف السابق نفسه دها لا

الشهادة كما في شرح أدب القضاء قال أو بالترعة في معنى البعض أي في مريض أعنى
 بعض عبيد بغير عنه لكن صرح الخلفاء في أدب القضاء بفساده ثم نقل في تور
 الأذهان عن الخطأ أنه ينفذ لانه مجهد فيه وعن أبي يوسف لا ينفذ لأن استعمال التركة
 نوع قار قال أو بعدم تصرف المرأة في مالها بغير إذن زوجها ينفذ في الكل أي في كل
 هذه المسائل هذا ما حذرته من الزاوية والعمادية والصرفية والتأخرية اه كلام
 الاشياء بزيادات ونقصه مع ذكر المسائل التي زادها في البعز ذكر في البحر أيضا عقب
 ذلك عن السبكي أن القضاء يقتض عند الحنفية إذا كان حكا لا دليل عليه وما خالف
 شرط الواقع فهو مخالف للنص وهو حكم لا دليل عليه سواء كان نصه في الوقت نصا
 أو ظاهرا اه وهذا موافق لقول مشايخنا بغيرهم شرط الواقع كنص الشارع فيجب
 اتباعه كما صرح به في شرح الجمع للمنف اه (قوله الأول ما لم يقتض شيئا خافيه)
 أي في نفسه وكذلك هو مرجع الضمير بعده وأراد بالشيخ الامام وصاحبه وأراد
 بالاصحاب في قوله واختلف اصحابنا فيه الصالحين ط قلت لكن المشهور إطلاق اصحابنا
 على اثنتا الثلاثة أي حنفية وصاحبه كما ذكره في شرح الوهبانية وأما المشايخ في وقت
 النهر عن العلامة فاسم أن المراد بهم في الاصطلاح من لا يدرك الامام (قوله والثالث
 ما لا نص فيه عن الامام) أي لا نص فيه ظاهر يعتمد عليه فلا ينافي قوله الا في القسم
 الثالث إذا حكم بالثأد والعين في الاموال ثم رفع الحاكم يرى خلافه نقضه عند الثاني
 وعن الامام لا أقاده ط (قوله وتعارضت فيه لصانفهم) أي صانف الاصحاب بمعنى أهل
 المذهب قال في جامع الفصولين قضايا القضاة على ثلاثة أقسام الأول حكمه بخلاف نص
 وإجماع وهذا باطل فكل من القضاة نقضه إذا رفع اليه وليس لاحد أن يجيزه الثاني
 حكمه فيما اختلف فيه وهو ينفذ وليس لاحد نقضه والثالث حكمه بشئ يعين فيه
 اختلاف بعد الحكم فيه أي يكون الخلاف في نفس الحكم فنقل نقضه قبل توقف على
 امضاء آخر أو امضاء بصير كالقاضي الثاني إذا حكم في مختلف فيه فليس للثالث نقضه فلو
 أبطله الثاني بطل وليس لاحد أن يجيزه اه ط وبسأني تمام الكلام على هذه الثلاثة
 في كتاب القضاء ان شاء الله تعالى (قوله وتعد على البايع ردها) أي الى المشتري (قوله
 في المواضع) أي المسكن والخطة أي المحلة والذرع أي عدد الأذرع اه ح (قوله
 كقول عثمان البقي) هذا خلاف ما في الزواهر فان الذي فيها أن عثمان البقي قال إذا
 رفع الى قاض آخر أبطل الخ (قوله لخالفه نص الحديث) هو ما ورد أنه عليه الصلاة
 والسلام كان يقضي بالشفعة في كل ربع وسائط فلا يعمل بخلاف من خالف ذلك ط
 (قوله إذا قضى بعد بثوته) في بعض التسع بعد ثوبته أي بعد أن تاب وهي أظهر لأن
 القضاء بشئ لا يكون إلا بعد بثوته عند القاضي لكن كل من القاضين غير موجود
 في الزواهر على ما نقله المحقق أبو السعود عنها قلت والصواب قل ثوبته لأن الكلام فيما

مطلب ٢

ما تقتضيه شروط الواقع فهو مخالف
 للنص والحكم به حكم بلا دليل

مطلب ٣

المراد باصحابنا اثنتا الثلاثة
 وبالشايخ من لا يدرك الامام

• الأول ما لم يقتض شيئا خافيه
 • والثاني ما اختلفوا فيه • والثالث

ما لا نص فيه عن الامام واختلف
 اصحابنا فيه وتعارضت فيه

• صانفهم • (فن القسم الأول)
 إذا باع دارا وقضها المشتري

واسخط منه وتعد على
 البايع ردها فقضى على البايع

للمشتري بدار مثله في المواضع
 والخطة والذرع والبناء كقول

عثمان البقي ثم رفع لقاض آخر
 أبطله وألزم برد الثمن فقط الآن

بكون أحدث بناء أو غرسا
 فياخره بقيمة ذلك مع الثمن (ومنه)

حاصم قضى بطلان شفعة
 الشريك ثم رفع لقاض آخر فانه

يقضه وبطل الشفعة للشريك
 لخالفه نص الحديث (ومنه)

الحديث في قضى إذا قضى بعد بثوته
 ثم رفع الحكم لقاض آخر لا يراه

مطلب ٤

قضايا القضاة على ثلاثة أقسام

وقد منتهى الكلام على ذلك في باب التبرير فراجعته فانه مهم قال أبو بطلان عقوا المرأة
عن القود أي لو قتل زوجها أو أبوها بعد افعتت عن القاتل فأبطل من لا يرى النساء حقا
في القصاص ثم قبل القود دفع إلى قاض آخر فانه لا يتقدم بحكم بصفة العفو وبطلان
القود لخالفته للجمهور وإن كان بعد القود فالقاضي الثاني لا يتعرض بشئ لكن ذكر
في شرح أدب القضاء أن هذا التفصيل غير مستعمل السديد أنه بعد القود يلزم أي
المقائد القصاص لو علم بالانه قتل شخصا محقون لهم ولو باطلا فانه قال أبو بصير عثمان
انخلاص أي بأن قال البائع أو أجنبي للمستري أن المستحق الدار المشتركة من يدك فأنا
ضامن لك استخلاصها بالبيع أو بالهبة وأسلمها إليك فهذا الضمان باطل لانه ضمن ما ليس له
قدرة على الوفاء والقائل بأنه يصح الاستدلال بقياس صحيح فالقضاء به باطل وفسر أبو
يوسف ومحمد الخلاص بالرجوع باليمن عند الاستحقاق فهو والدرل والعودة واحدة
عندهما وحينئذ فالقضاء به صحيح وإذا رفع إلى آخر لا يطله ويقامه في شرح أدب القضاء
قال أبو زيادة أهل المهلة في معالم الامام من أوفاف المسعد أي إذا كانت بلا موجب
والاقتصد ذكرنا في فروع الفصل الاول من كتاب الوثق انه يجوز للقاضي زيادته رسوم
الامام إذا كان يعطل المسعد ونهأ أو كان فقيرا أو عالما قضا قال أبو جهم المطلقة ثلاثا
يجوز عقد الثاني في بلاد دخول كما هو قول سعيد بن المسيب لانه مخالف للآثار المشهورة
كافي القصة تم في قضاء الفتن عن الفصول إذا طلقها الثاني بعد الدخول ثم تزوجها ثانيا
في العدة ثم طلقها قبل الدخول فترجوها الاول قبل انقضاء العدة وحكم بصحة نقذ إذا
للإتجاه فيه مساع ووصرح بقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات
ثم طلقوهن الآية وهو مذهب زفر اه وقد منتهى الكلام على هذه المسئلة في الطلاق
فراجعته قال أبو بدم ملك الكافر مال المسلم باسراؤه درهم أي دار أهل الحرب لانه
ليثبت فيه اختلاف بين الصحابة كافي فتح القدير فكان القضاء به مخالفا لاجتماعهم قال
أبو بيع درهم يدوهم يدا يدا أي لو قضى ببيع القصة بالقصة متفاضلا مع القابض
كما هو قول ابن عباس لم يصح ادخلوا فقهه فقهه عليه قال أبو بصير صلاة المحدث أي لو قال
ان صليت صلاة صحيحة فأمر لك سيدك فرفع في أثناء صلاة وقضى قاض بصحتها بأنه
صار أمر المرأة للثني أبطال لعدم وجود الشرط المأخوذ من قوله عليه الصلاة
والسلام من قال أو رفع في صلاته فليصرف وليتوضأ وليين على صلاته ما لم يكلل كافي
حاشية الشبابة عن تنوير الأذهان فتأمل قال أبو بصير على أهل محلة تنف المال أي
إذا تلف مال إنسان في محلة فقضى بضمئهم بالقسلة قياسا على النفس فهو باطل
لخالفته للاجتماع فللثاني أن يتقضى ككما في شرح أدب القضاء قال أبو جهم القذف
بالعريض أي كقوله أما أنا فلست برز أن وقال به عمر رضي الله تعالى عنه وهو قول مجهور
خافه فيه علي رضي الله تعالى عنه فللقاضي الثاني أن يطله ويجعل ذلك الحمد ودم مقبول

له نصف المقرض أى المسمى فى العقد والجهاز غير مسمى فلا يتصف ٥١ ملخصاً من
حاشية الاشياء عن المحيط قال أو بشهادة بخط آية أى شهادته على شئ بسبب رؤيته بخط
آية قال فى شرح أدب القضاء صورته أن الرجل إذا مات فوجد أنه خط آية فى صك
وعلم بقيناه خط آية يشهد بذلك الصك لأن الابن خليفة الميت فى جميع الاشياء لكن
هذا قول مجهود راجع قلت وزاد فى الجرح بعد هذه المسئلة أو يشاهد وبين أوفى الحدود
والقصاص بشهادة رجل وامرأتين أو بماتى ديوانه وقد نسي وبشهادة شاهد على صك
لم يذكر ما فيه الا انه يعرف خطه وشأته أو بشهادة من شهد على قضية محتومة من غير أن
تقرأ عليه وبقضاء المرأة فى حد أو قود ٥٢ ~~الصلح~~ صرح فى القصولين بشهادة فى هذه
المواضع وانما حكى خلافاً فى الاول فقط وله له أسقطها من الاشياء لهذا والله تعالى أعلم
قال أو فى قسامة يقتل أى قضى فيما فيه القسامة بالقتل وصورته كما فى شرح أدب القضاء
ما قاله بعض العلماء اذا كان بين المدعى عليه والقتل عداوة ظاهرة ولا يعرف له عداوة
على غير المدعى عليه وبين دخوله فى الهمة وجود القتل مدققة فالتقاضى بحلف الولى
على دعواه فإذا حلف قضى له بالقصاص وهو خلاف السنة واجماع الصحابة بل فيه الدية
والقسامة عندنا قال أو بالتقرىق بين الزوجين بشهادة المرضمة أو قضى لولده أى لانه
قضاء لنفسه من وجه أمالوقضى بشهادة الابن لآية أو بالعكس فنه خلاف بين الصحابة
ثم وقع الاجماع على بطلانه فينفذ قضاءه عند أبي يوسف بناء على أن الاجماع المتأخر لا يرفع
الخلافاً السابق عنده وعند محمد لا يتخذ بناء على أنه يرفعه عنده فليكن قضاء فى فصل
مجهد فيه قال أو رفع اليه حكم مسمى أو عبداً أو كافراً أى لو قضى بعماء حكم به هؤلاء لا يتخذ
لأن حكمهم غير نافذ قال أو الحكم بحجر سفيه بعضى لو حجر القاضى على سفيه فأنطقه آخر
جائز وبطل قضاء الاول فليس لقاض ثالث أن يتخذ لأن الاول ليس قضاء بل فتوى لعدم
المقتضى له ولئن كان قضاء فنفسه بمجهد فيه فلا يكون حجة ما لم يحسه قاض آخر كالموقضى
الحدود فى قذف لا يكون حجة ما لم تصل به الامضاء من قاض آخر هذا حاصل ما فى شرح
أدب القضاء من باب الحجر وبه علم أنه كان عليه أن يقول أو الحكم بحجر سفيه أبطله قاض
آخر فانه حينئذ لو وقع الى ثالث لا يتخذ ما لو أجاز الشاى لزم الثالث تنفيذه فافهم قال
أو ببيعة يبيع نصيب الساكت من قن حرره أحدهما أى حرره أحد الشرى يكن معسراً
كما فى الجراى لو باع الساكت نصفه وقضى القاضى به ثم اختصه والى آخر فانه يبطله لأن
الصحابة اتفقوا على انه لا يجوز استدامة الرق فيه كما فى شرح أدب القضاء قال أو يبيع
مترولة التمسعة عمداً أى عند الشاى وهو الأصح وقال لا يتخذ كما فى خزانة الاكمل قال
أو يبيع أم الولد على الاظهر وقبل يتخذ على الأصح أى الاظهر عدم التفاد عند محمد لانه
اختلف فيه بين الصحابة ثم وقع الاجماع على عدم جواز به ويرتفع الخلاف السابق
عنده كما مر وعندنا لا يرتفع فينفذ البيع وذكر الشرعى أن الاكثر على عدم التفاد

۱۷۰۸ کتب خانہ تعقیفہ - کبار عالی - ید را با و دکن

در وقت بنک

لکھنؤ دواخانہ انفرمہ، ہیڈ کوارٹر پست لکھنؤ، پانچ گنج

نام کتاب: رسالہ سرمد، سرمدیہ، سرمدیہ، سرمدیہ، سرمدیہ

کتاب

پتہ کتاب: در وقت بنک